

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٥٤	باب النفقة -	٣١٢	باب طلاق المريض -
٢٥١	فصل في بيان الكفائي -	٣٢٢	باب الرجعة -
٢٥٤	فصل في نفقة المطلقة -	٣٣٢	فصل في ما تحل به المطلقة -
٢٥٩	فصل في نفقة الاولاد الصغار -	٣٣٣	باب الايلاء -
٢٨٢	فصل في من يجب له النفقة ومن لا يجب	٣٥٥	باب النخل -
٢٩٠	فصل في نفقة المملوك -	٣٥٧	باب الظهار -
٢٩٢	كتاب العاق -	٣٥٨	فصل في كفارة الظهار -
٥٠٢	فصل في عتق المحرم -	٣٩٢	باب اللعان -
٥١٠	باب عتق البعض -	٤٠٧	باب العتق وغيره -
٥٢٧	باب عتق احد العبدین	٤١٢	باب المدة -
٥٣٣	باب اخلت بالعتق	٤٢٩	فصل في الحداد -
٥٣٤	باب العتق على جبل	٤٣٨	باب ثبوت النسب -
٥٣٣	باب التدبير	٤٤٤	باب تربية الولد
٥٣٤	باب الاستيلاء	٤٥٥	فصل

وَمَا عِشَانِ كَيْفَانِ قَدَائِي أَلَا وَكَيْفَانِ

کتاب میں تفسیر المہاسنی
کے کو چشم سے برکشا یہ

المجلد الثاني من

الكتاب الثاني في شرح اللمعة

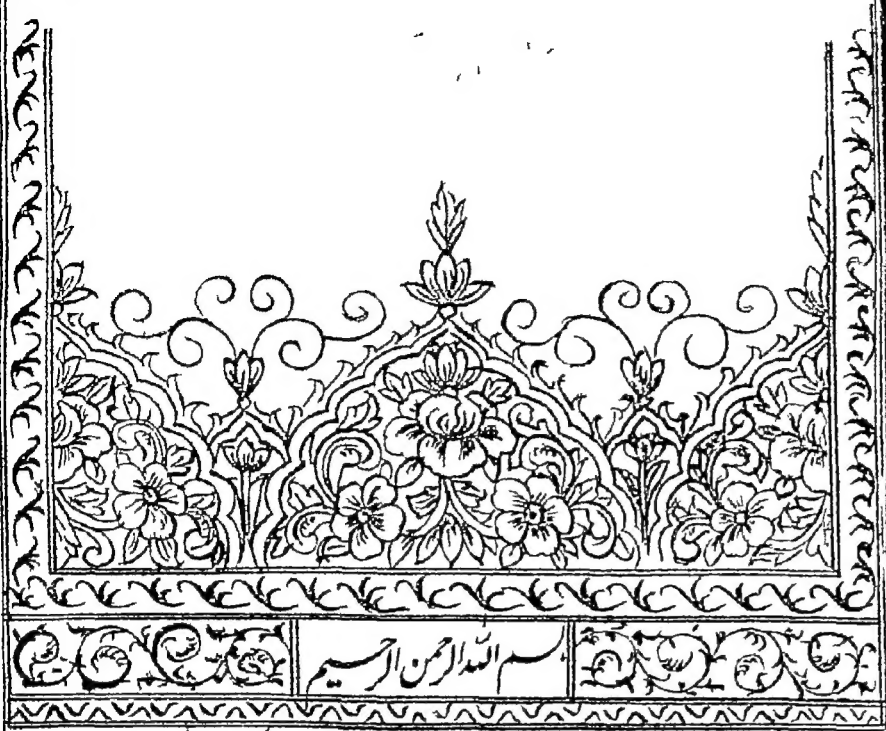
في تفسير

عبد المحسن بن عبد الله

حامد الدين

[illegible]

وطني في المطيع العالي الوافع في المصطفى



كتاب النكاح اى هذا الكتاب فى بيان احكام النكاح وقال السكاكى النكاح لغة الجمع والنظم
ومن امثال العرب انكنا الغرى فترى اى جمعنا بين حمار الوحشى والانات فقطظر ما يتولد
فغضب مثلاً القوم يجمعون على الامر لا يدرون اليه راعنه وكله المسبرد من البصيرين وعلام
بعلت عن الكوفيين انه عبارة عن الحسب والصنم ويستعمل فى الوطى
بوجود الصنم ويستعمل فى العقد مجازاً قال الله تعالى فانكحوهن باذن الهن وقال الله تعالى
وانكحوا الايامى منكم والعقد موقوف على الاذن ووطى الايامى من بناتهن اخواتهن
حرام عليهم وفى شح قاضى خان النكاح فى اللغة والشرع حقيقة فى الوطى مجازاً فى العقد
وقال الشافعى انه فى الشرع عبارة عن العقد لانه تعالى حيث ما ذكره فى القرآن اراد به
العقد وهذا الصيغ لانه تعالى قال الزانى لا ينكح الا زانية او مشركة وقال الله تعالى حتى اذا
بنوا النكاح اراد به الوطى بالاجماع وفى شح الاسي جالى النكاح لغة الجمع المطلق وشرعاً العقد بشرط
وقال فخر الاسلام النكاح العقد الشرعى ويذكره وبراديه الوطى ثم قيل انه حقيقة فيما لوجوده منى ام

منه منى شمس بر ابرار
قال السكاكى النكاح لغة الجمع والنظم
ومن امثال العرب انكنا الغرى فترى اى جمعنا بين حمار الوحشى والانات فقطظر ما يتولد
فغضب مثلاً القوم يجمعون على الامر لا يدرون اليه راعنه وكله المسبرد من البصيرين وعلام
بعلت عن الكوفيين انه عبارة عن الحسب والصنم ويستعمل فى الوطى
بوجود الصنم ويستعمل فى العقد مجازاً قال الله تعالى فانكحوهن باذن الهن وقال الله تعالى
وانكحوا الايامى منكم والعقد موقوف على الاذن ووطى الايامى من بناتهن اخواتهن
حرام عليهم وفى شح قاضى خان النكاح فى اللغة والشرع حقيقة فى الوطى مجازاً فى العقد
وقال الشافعى انه فى الشرع عبارة عن العقد لانه تعالى حيث ما ذكره فى القرآن اراد به
العقد وهذا الصيغ لانه تعالى قال الزانى لا ينكح الا زانية او مشركة وقال الله تعالى حتى اذا
بنوا النكاح اراد به الوطى بالاجماع وفى شح الاسي جالى النكاح لغة الجمع المطلق وشرعاً العقد بشرط
وقال فخر الاسلام النكاح العقد الشرعى ويذكره وبراديه الوطى ثم قيل انه حقيقة فيما لوجوده منى ام

[illegible][illegible]

المراني روى عنه في شهرته في روى وقال وبنت عكاف رواه ابو جعفر العقيلي في تاريخ القضاة روى عنه
 الى عطية بن بشير الهلالي عن عكاف بن رداة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فبارتة قال لا قال وانت صحيح موسى قال نعم
 قال فانت اذا من اخوان الشياطين ان كنت من رهبان النصارى فالتحق بهم وان كنت
 من ستمائة النكاح وابن رداة ابن المنزوحين هم المردون من النجاشية الشياطين
 والذين نفسي بيدهم الشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انهم من النجاشيين من حال
 والنساء من ترك النكاح وابن رداة انهم صواحب اليوب وداود ويوسف وكسوف قال
 بابي يارسل الله وما كسوف فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال بعضهم
 نامة عام يقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاجتبه فبغها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فتداركه الله عز وجل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجه يارسل الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كنفوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن رداة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والحديث قومي ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابننا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشير التميمي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث كما روى
 البيهقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا في سكاثركم الا هم ولا تكونوا كرسية
 النضامي وروى ابن عمي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لو لم يكن من
 احلى الا يوم واحد لقيت الله بزوجتي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شراركم غيركم وروى

في روى عنه في شهرته في روى وقال وبنت عكاف رواه ابو جعفر العقيلي في تاريخ القضاة روى عنه
 الى عطية بن بشير الهلالي عن عكاف بن رداة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فبارتة قال لا قال وانت صحيح موسى قال نعم
 قال فانت اذا من اخوان الشياطين ان كنت من رهبان النصارى فالتحق بهم وان كنت
 من ستمائة النكاح وابن رداة ابن المنزوحين هم المردون من النجاشية الشياطين
 والذين نفسي بيدهم الشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انهم من النجاشيين من حال
 والنساء من ترك النكاح وابن رداة انهم صواحب اليوب وداود ويوسف وكسوف قال
 بابي يارسل الله وما كسوف فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال بعضهم
 نامة عام يقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاجتبه فبغها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فتداركه الله عز وجل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجه يارسل الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كنفوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن رداة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والحديث قومي ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابننا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشير التميمي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث كما روى
 البيهقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا في سكاثركم الا هم ولا تكونوا كرسية
 النضامي وروى ابن عمي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لو لم يكن من
 احلى الا يوم واحد لقيت الله بزوجتي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شراركم غيركم وروى

في روى عنه في شهرته في روى وقال وبنت عكاف رواه ابو جعفر العقيلي في تاريخ القضاة روى عنه
 الى عطية بن بشير الهلالي عن عكاف بن رداة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فبارتة قال لا قال وانت صحيح موسى قال نعم
 قال فانت اذا من اخوان الشياطين ان كنت من رهبان النصارى فالتحق بهم وان كنت
 من ستمائة النكاح وابن رداة ابن المنزوحين هم المردون من النجاشية الشياطين
 والذين نفسي بيدهم الشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انهم من النجاشيين من حال
 والنساء من ترك النكاح وابن رداة انهم صواحب اليوب وداود ويوسف وكسوف قال
 بابي يارسل الله وما كسوف فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال بعضهم
 نامة عام يقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاجتبه فبغها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فتداركه الله عز وجل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجه يارسل الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كنفوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن رداة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والحديث قومي ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابننا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشير التميمي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث كما روى
 البيهقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا في سكاثركم الا هم ولا تكونوا كرسية
 النضامي وروى ابن عمي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لو لم يكن من
 احلى الا يوم واحد لقيت الله بزوجتي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شراركم غيركم وروى

قال النكاح ينقذ بالاحجاب والقبول

في مجسم الصحابة من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قدر على ان ينكح
 فانما ينكح فليس منا وابن مسعود هذا ذكره الباقون وابن عبد البر في الصحابة وروى الباقون في من حديث
 ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزه جوفان التزوج خير من عبادة الهة
 سنة قلت هذا ذكره صاحب الفردوس وهذا لا حديث اخذت الظاهر به حيث قالوا
 فرض عين حتى ان من قدر على الوطى والاتفاق يا ثم تركوا واختلف اصحابهم فبطل فرض كفاية
 وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل مستحب وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقبل سنة مكررة
 وقال بعضهم واجب على الكفائية وفي المبسوط النكاح ممنون مستحب في قول جمهور العلماء وفي المبسوط
 سنة مكررة وفي المتابع قوله من قال انه فرض كفاية عند المتأخرين من مشايخنا وقبل هو قول
 الكرخي وفي البدائع النكاح فرض حاله التوقان وخوف الوقوع في الزنا بلا خلاف وفي المبسوط
 لا يسهو تركه حينئذ وقال النسفي النكاح سنة يعني في حال الاعتدال وعند التوقان يجب وموغلابة
 الشهوة وقالوا لحواله الجور مكرره لانه لا يظهر المصالح المطلوبة من النكاح في حاله الجور فان قلت
 روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال اذا كان سنة خمس مائة فلان يعني احكم حرجا وكلما
 خيره من ابني ولد المرء وروى ايضا خيره كالمذي لا اهل له ولا ولد قلت قال ابن حزم وهما
 موضوعان لانهما من رواية ابني عاصم رواه ابن الجراح العسقلاني لا يبيح به ويبيان وضعهما انه لو
 استعمل الناس ما فيها من ترك النسل لبطل الاسلام والجهاد والدين وغلب اهل الكفر فظهر
 بلا شك انتهى كلامهم قال النكاح ينقذ بالاحجاب والقبول من اراد ان ينكح ينقذ بالاحجاب
 الذي يوجب حل المرأة بنفسه وانما قيد بنفسه احترازا عن البيع فانه يوجب حلها بوا
 ملك الرقبة والتقدير الربط يقال عقد الرجل اذا ضم احد طرفيه بالاحسن وبه التقدير

في مجسم الصحابة من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قدر على ان ينكح
 فانما ينكح فليس منا وابن مسعود هذا ذكره الباقون وابن عبد البر في الصحابة وروى الباقون في من حديث
 ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزه جوفان التزوج خير من عبادة الهة
 سنة قلت هذا ذكره صاحب الفردوس وهذا لا حديث اخذت الظاهر به حيث قالوا
 فرض عين حتى ان من قدر على الوطى والاتفاق يا ثم تركوا واختلف اصحابهم فبطل فرض كفاية
 وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل مستحب وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقبل سنة مكررة
 وقال بعضهم واجب على الكفائية وفي المبسوط النكاح ممنون مستحب في قول جمهور العلماء وفي المبسوط
 سنة مكررة وفي المتابع قوله من قال انه فرض كفاية عند المتأخرين من مشايخنا وقبل هو قول
 الكرخي وفي البدائع النكاح فرض حاله التوقان وخوف الوقوع في الزنا بلا خلاف وفي المبسوط
 لا يسهو تركه حينئذ وقال النسفي النكاح سنة يعني في حال الاعتدال وعند التوقان يجب وموغلابة
 الشهوة وقالوا لحواله الجور مكرره لانه لا يظهر المصالح المطلوبة من النكاح في حاله الجور فان قلت
 روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال اذا كان سنة خمس مائة فلان يعني احكم حرجا وكلما
 خيره من ابني ولد المرء وروى ايضا خيره كالمذي لا اهل له ولا ولد قلت قال ابن حزم وهما
 موضوعان لانهما من رواية ابني عاصم رواه ابن الجراح العسقلاني لا يبيح به ويبيان وضعهما انه لو
 استعمل الناس ما فيها من ترك النسل لبطل الاسلام والجهاد والدين وغلب اهل الكفر فظهر
 بلا شك انتهى كلامهم قال النكاح ينقذ بالاحجاب والقبول من اراد ان ينكح ينقذ بالاحجاب
 الذي يوجب حل المرأة بنفسه وانما قيد بنفسه احترازا عن البيع فانه يوجب حلها بوا
 ملك الرقبة والتقدير الربط يقال عقد الرجل اذا ضم احد طرفيه بالاحسن وبه التقدير

وينعقد بلفظين يعبر باحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول
زوجتي فيقول زوجتك لان هذا توكيل بالنكاح

المذكور ولان الانشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب والاخبار يجملها هم وينعقد
بلفظين يعبر باحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول الزوج اني تزوجت فقال له
الدين ينظر الانعقاد بالماضي والمستقبل مثل ان يقول الرجل اني تزوجت فقال له
زوجتي نفسي منك قد صح النكاح ويكون بلفظ مستقبل بغير الماضي وما ورد في الكتاب
مثل قوله من مثل ان يقول من اي الرجل من زوجتي فتقول من اي المرأة من زوجتي
من قال حميد الدين قيل انه غير صحيح لان قوله زوجتي توكيل فلا يكون معطى المعتد قال
والنظير الواضح ما قلنا وسجاب بان الواحد يتوصل في العقد في النكاح دون البيع
وهو معنى قوله من لان هذا من اي قوله زوجتي توكيل بالنكاح من والولي الواحد يتولى
طرفي النكاح على ما بينه انشاء العقد والحاصل ان قوله زوجتك بمنزلة الايجاب والقبول
والتوكيل بمنزلة التحسين والواحد يتوصل في العقد في النكاح لكن قوله زوجتك لا يكون
بمنزلة شرط في العقد الا بقوله زوجتي لان به يصير وكيفا فصا كانه شرط المعتد استحسانا
والفرق بين النكاح والبيع ان الموقوف في البيع يتعلق بالتوكيل والتوكيل بالنكاح
ليس كذلك لانه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره وفي شرح الاستيعابي فت رده الزوج
على المهر يفضى الى الاضرار بها وحق العار والشار بقبيلا لانهم اذا وجبوا لعقد عند قوله
زوجتي بان قال الولي زوجتك مثلا لو لم تقيم العقد بهذا جاز للزوج ان يرجع ويخرج
بالولي عار وشارو هذا لا يجوز لانه يقال زوجها بمنزلة ما قبله بخلاف البيع حيث
لا عار في رده وكذا لو قال الزوج جيتك لزوجتي انبتك فقال ابنته لا قب زوجتك
قد صح النكاح ولزم وكذا لو قال لامرأة ان تزوجك على الف درهم فقالت قد تزوجتك

قوله بلفظين
ما قال المولى في العقد
قد صح النكاح
لا احد الانعقاد
بغير عار
قوله بلفظين
صحة كافي قوله
اولا وينعقد بالاجاب
منع لما عارده
يكون ان النكاح
فيما اذا كان
زوجتي نفسي منك
الاجاب في العقد
لا يجوز رده في لانه
ذلك لان النكاح
فيما اذا قال
وذلك ان بلفظ
فيما اذا قال
سبب اوله بما
ان في النكاح
ما قال في النكاح
الكلان

على ذلك مع لان النكاح لا يصح اليوم وفي خزانة الاكليل تزوجك بهذا او خطبتك
على كذا فقالت قد تزوجك نفسي صح وهو استحسان بخلاف البيع والمخلع ذكره الهنسي
وفي المرغيناني فيعتقد بقوله تزوجك ويقول الاخر قبلت او قال تزوجك
فقالت قد قبلت ولو قال خطبتك بالفت ففالت زوجت نفسي منك كان مكافؤ
الحجر المروى عن ابي حنيفة قال زوجني بنتك فقالت قد تزوجتك صح قال قد
تزوجك بنتي بالفت فقال قبلت وسكت عن المهر صح وان قال قبلت ولا اقبل
المهر لا يصح لانه ردو عن ابي حنيفة الكبير يصح لان المال في النكاح تبع ومثل المرغيناني
قال زوجني ابنتك فقال ارفعها وانصبها حيث شئت بحضرة الشهود لا يعتقد وقال
الامام محمد بن الفضل موقوف قال زوجت ابنتي ولم يزد على هذا ابو الصنفين قبلت بفتح
اللام الا ان يقول قبلت لابني وهذا يدل على ان من قال بعت هذا فقال الاخر قبلت
او اشتريت صح وان لم يقل ان منك اذا كان منها مقدمات البيع قالت تزوجك
على كذا ان اجاز ابي ادر في فقال قبلت لا يصح ولو كان ابو حاضر يسمع
فقال اجزت او رضيت جاز ولو قالت زوجت نفسي منك فقال قبلت جاز
بني الذخيرة صرت امرأة لي فقالت نعم او صرت اختا للمشايخ انه يعتقد وفي
روايع الفقه لو قال هذه زوجتي بحضرة الشهود لا يصح على المختار لثبوت البيع بينه وبين الله ولو قال
تزوجتك ان رضيت او رضى فلان وهو في المجلس فقالت رضيت او قال رضيت
جاز وفي القينة قام احد الزوجين قبل القبول بطل وفي بطلان البيع روايتان
في البدايع والقول في القبول ليس بشرط عندنا خلافا للشافعي له بنت واحدة ومثل
زوجك بنتي صح وان كان له بنتان لم يصح تزوج حاضرة منقبة لم يغيرها الشهود
لم يذكر واسمها ونسبها يجوز الاعد البصر له بنت واحدة اسمها فاطمة رضي
الله عنهما فقال تزوجك بنتي عائشة لم يصح الا ان يقول عائشة هذه لان

وينطق بلفظ النكاح

الاسم لغوي المثار اليها تزوج وامرأة في بيت فقبلت وليس معها غير ما قسموا كلاً ما
صح وان كان معها غيره لم يصح الا اذا عسر فواكلاً ما سميت في المحنة
وفي الكبر باسم زوجت بالاشرف قالت زوجت نفسي بعد القضاء عدتي لا يصح و
وكما لا يصح تليق النكاح بالشرط لا يجوز اضافته الى وقت مستقبل له يتقان ايم وفوات
زوج فقال زوجتك بنتي ولم يسماها صح زوجت نفسها منه فلم يقبل شيئاً بل دفع اليه
في المجلس فهو قبول قال بربان الدين السمرقندي وبربان الدين صاحب المحيط وقال
القاضي بريح الدين لا ينقذ قال لامرأة السلام عليك يا زوجتي فقالت السلام عليك
يا زوجي لا ينقذ ذكره على السعدى ويصح نكاح المأخول والملاعب وبه قال ابن جنبل وهو مشهور
من مذهب مالك ذكره في الذخيرة قال عليه السلام ثلاثه هن لمن جدد النكاح والطلاق
والرجعة رواه الترمذي وهو حجة على الشافعي في النكاح قلت رواه ابو داود
ايضا وفيه ان طلاق المأخول ونكاحه ورجعته مواخذه ولا يلتفت الى قوله كنت ما زلت
ولا يدين ايضا فيما بينه وبين الدعسة وجعل وقد ذهب بعض المالكية الى
ان نكاح المأخول غير صحيح فقال علي بن زيار منهم لا يجوز نكاح هنزل ولا
وليفح قبل البناء وبعده وعن ابن القاسم تنجزه ومثال ابو بكر بن اللباد
منهم انه صحيح لازم قال شيخنا زين الدين وهو قول عامة العلماء وروى ذلك
عن علي بن مسعود وعطاء بن وهب وهو قول ابى جعفر والشافعي رضي الله عنهما
م وينقذ ش اس النكاح م بلفظ النكاح ش بان يقول انكحن فيقول انكحن
وفي بعض النسخ بلفظ الانكاح بان يقول انكحن فيقول انكحن م والتزويج

عندنا التزويج المتعلق بالنكاح لا يثبت ولا ازدواج بين العاقل والمملوك اصل ذلك ان التملك
سبب ملك المتعة في محلها واسطة ملك الرقبة وهو الثابت بالكلام والسبب طريق المجاز وينتقد بلفظ البيع

عنه شئ اى عن النكاح او التزويج لان المجاز يقتضيه المشاكلة في المعاني ولم يوجد له لان
التزويج للتاميق شئ يقال لعقت الثوبين ولعقت احدهما بالآخر اذا لازمت بينهما باختيار
ويقال احاديث ملققة اى ضم بعضها الى بعض م والنكاح للضم ولا ضم ولا ازدواج بين ملك
والمملوك جهلا شئ ولها لو اشترى منكوه يفسد النكاح ولو كان بينهما علة
لما قدم ولنا ان التملك سبب ملك المتعة في تملك الرقبة سبب
ملك المتعة اذا صارت فعل المتعة لا خفضا اليه وملك المتعة وهو الثابت بالنكاح
واسببية طريق المجاز وقيد بقوله م في محله شئ اى في محل المتعة احراز عن
تمليك العلمان والبهائم والاخت من الرضاة والامنة الجوسية فانها ليست محلا
ملك المتعة م بواسطة ملك الرقبة يتعلق بقوله التملك سبب ملك المتعة م
الثابت شئ اى ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح شئ فكان بينهما اتصال باعتبار
السبب م والسببية طريق المجاز شئ وان لم يكن اتصالا من جهة المعنى فصحت الاستعارة
فيكون من باب اطلاق السبب على السبب قال الاكمل واعترض بان ملك الرقبة
اذا ورد على ملك النكاح افسده فكيف ثبت النكاح به واجيب بان افساد
النكاح ليس من حيث تحريم الوطى لا محالة بل من حيث ضرب ملكية له في موجب النكاح
من طلب القسم وتقرير الفتنة والسكنى والمنع من الغزل وحيد لا منافاة بين ثابته
ويفيه فجازت الاستعارة م وينتقد شئ اى النكاح م بلفظ البيع شئ يقال
المرأة بعتك نفسى او قال الاب بعت بنتى منك وكذا بلفظ الشراء بان قال اشترى
بكذا فاجابت نعم هو الصحيح يعنى العقد والنكاح بلفظ البيع هو الصحيح واحترز به عن قول

فان قيل اذا بعت مملوكا ملكا له فانه لم يملك النكاح
والقول من لفظ النكاح والزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
ملك له على هذا النكاح والزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
على هذا القول ان النكاح يجمع بين العاقل والمملوك
فان قيل من لفظ النكاح والزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
ولا ان لفظ النكاح والزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
من حيث لفظ النكاح والزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
ان النكاح يجمع بين العاقل والمملوك
الاجاب ان النكاح يجمع بين العاقل والمملوك
لنفسه من قول م في النكاح والزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
بما عني المانع ١٢ ولنا ان م لا يملك النكاح
مولوى محمد عمر عفيفه

سنة قوله اذا ورد م
القول الا ترى ان الزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
ملك له على هذا النكاح والزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
على هذا القول ان النكاح يجمع بين العاقل والمملوك
فان قيل من لفظ النكاح والزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
ولا ان لفظ النكاح والزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
من حيث لفظ النكاح والزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
ان النكاح يجمع بين العاقل والمملوك
الاجاب ان النكاح يجمع بين العاقل والمملوك
لنفسه من قول م في النكاح والزوج ملك له فانه لم يملك النكاح
بما عني المانع ١٢ ولنا ان م لا يملك النكاح
مولوى محمد عمر عفيفه

حریں عاقلین بالنیہ مسلمین رجلیں اور رجل وامرأتین عنہ لکانوا وغیرہ عدل و محرم دین فی القذف قال اعلم ان الشهادة مشروطی بباب النکاح لقوله عليه السلام لا يشهدون بغيره وهو حجة على ما في الشرط الاخراج دون الشهادة

ابن المنذر فی الاشارة وقال عبد الرحمن بن ممدی وفريد بن بارون وعبد الله بن الحسن وابو ثور يجوز من غیر شهادة وزوج ابن غیر شهود وكذا فعل الحسن بن علی وابن الزید رضی اللہ تعالی عنہم وبہ قال ابن ابی لیلی و عثمان العبتی ذكره النسبی وقالت طایفة يجوز بغير شهود اذا عملوا به وهو قول الزهري و مالک و اهل المدينة ثم اذ قیر شهادة الشاہدين بتوصیفهما بقوله هم حریں عامستلین بالغین مسلمین رجلیں اور رجل وامرأتین سواء كانوا عددا لا او غیر عدول او محدودین شمس اسے وكان الشاهدان محدودین هم فی القذف شمس ثم يذكر ما فی هذه الاوصاف لمشهود بما فيه الاختلاف والتعلیل هم قال شمس ای المصنف هم رحمه الله تعالى اعلم ان الشهادة مشروط فی باب النکاح لقوله عليه السلام شمس ای لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا نکاح الا بشهود شمس هذا غریب بهذا اللفظ ونحی ان یتبدل بما رواه ابن جبان فی صحیحه من حدیث الزهري عن عروة عن عائشة رضی اللہ تعالی عنہا قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نکاح الا بولي وشاهدي عدل وما كان من النکاح علی غیر ذلک فهو باطل فان تشاجر فالسلطان ولی من لا ولی له قال ولا یصح فی فکر الشاہدين غیر هذا الخبر قال الاكل و اعترض بان خبر واحد لا یجوز تخصیص قوله فأنکحوا ما طاب لکم من النساء وغیره من الایات واجاب الامام فخر الاسلام بان هذا حدیث مشہود و تلقته الامة بالقبول فیحوز الزیادة علی کتاب اللہ قلت هذا فیہ نظر لا یخفی هم و پوشش ای الحدیث المشہور هم حجة علی مالک فی اشتراط لاعلان دونہ الا شهادت شمس هذا الحدیث لم تثبت بهذا اللفظ فکیف یکون حجة علی مالک نعم حدیث

قوله اذا اعلم
اقول لان القذف
من جنس الزنا فیدل
الافعال والقذف
یهون علی بنی
القذف علی بنی
نادر الاسلام
مولوی محمد
محمد بن محمد
قوله فان تشاجروا
اقول التشاجر
الفتنة والفرقة
من جنس الزنا
اقتلوا وادبروا
القول والتشاجر
اذا تشاجروا فافترقوا
الامام محمد
مولوی محمد
عنه بنی
قوله فیدل
دعوى ان القذف
الایة من جنس
تکلیف یقع ان حدیث
تلقته الامة باقتبال
والادلی فی اجاب
ان فیما ان حدیث
عام تخصیص
الموت فیحوز
خبر الواحد اذا
نکحوا ما طاب لکم
مولوی محمد

ولا بد من اعتبار الحرية فيها لأن العبد لا شهادة له لعدم الولاية ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لأنه لا أدلة عليه
بدن فلهذا ولا بد من اعتبار الإسلام في النكحة المسلمين لأنه لا شهادة للكافر على المسلم

عائشة المذكورة حجة عليه واجتهد مالك بما رواه الترمذي حديثنا احمد بن منيع عن
يزيد بن هارون عن عيسى بن ميمون عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال اعلنوا النكاح واخبروا عليه بالغربال وقال حسن غريب وعيسى
بن ميمون في الحديث وان سلمنا صحة هذا الحديث فنقول الاعلان يحصل بحضور
الشاهدين ولو شرط كتمان العقد مع حضور شاهدين صح العقد عندنا وبه قال الشافعي
واخطاي وابن المنذر والطاهرية وقال مالك يفرق بينياهم ولا بد من اعتبارا محرية
فيها شئ اى في الشاهدين هم لان العبد لا شهادة له لعدم الولاية شئ والشهادة
مرباب الولاية واعتراض بان الولاية عبارة عن لقائ القول على الغير شرعا والى ذلك
انما يحتاج عند الاداء وكلامنا في حالة الانعتاق وكلما ينعتق بشهادة المحدثين
في القذف ينعتق بشهادة البصدين اذ الولاية لا يدخل لها في هذا الحال
واجيب بان الاداء يحتاج الى ولاية متعديت وليست بمراد هنا وانما المراد بها
الولاية القاصرة تطبيقا منظر امر النكاح كما اشتراط اصل الشهادة هم ولا بد من
اعتبار العقل والبلوغ لانه لا ولاية بدونها شئ اى بدون العقل والبلوغ ولا خلاف
في اشتراطهما في الشهادة وانما الخلاف في وصف الذكورة والعدالة على ما يتبع عن
قريب انشاء الله تعالى هم ولا بد من اعتبار الاسلام في النكحة المسلمين لانه لا شهادة
للكافر على المسلم شئ يعني انه ممن باب الولاية ولا ولاية للكافر على المسلم وفيه
النظر الذي مر انه ليس المراد به الاداء حتى تكون الولاية شرطا واجوبا انا قد ذكرنا
ان الشهادة وظيفة انما كانت تطيما ولا تطهير شئ بسبب حضور الكفار هم ولا

[illegible]

ولا يشترط وصف الذكورة حتى ينقصد بحضرة رجل امرأتين فيه خلاص الشافعي يستعمل في الشهادات ان لا
ولا تشترط العدالة حتى ينقصد بحضرة الفاسقين عند خلاص الشافعي لا الزهري من باب الكرامة والفاسق من اجل كراهة

يشترط وصف الذكورة حتى ينقصد بحضرة رجل وامرأتين شش وقال الشافعي
وداد واصحابه واختاره ابن حزم وجوزه بشهادة اربع من النساء هم وفيه خلاف
الشافعي شش فان عنده لا يجوز فيه شهادة النساء لدلالة قوله عليه السلام لا نكاح
الا بولي وشاهدي عدل فان لفظ شاهدين يقع على ذكرين او على ذكر واثني
والشافعي غير مراد بالاجماع فيتعين الاول قلنا شهادة النساء حجة اصلية بانص
لكن فيه نوع شبهة باعتبار صورة البدلية والنكاح اثبتت بالشبهة هم
وستصرف شش اي خلاف الشافعي رحمه الله في الشهادات ان شاء الله تعالى
شش فانه وعد خلاف الشافعي في كتاب الشهادة وسيجيئ ان شاء الله عز وجل هم
ولا يشترط العدالة شش اي في شهود النكاح هم حتى ينقصد شش اي النكاح هم بحضرة
الفاسقين عندنا خلافا للشافعي شش فانه يقول لا ينقصد بحضرة الفاسقين وبه قال
احمد وقال امام الحرمين في النهاية لا ينقصد بحضرة الفاسقين لان الشهادة فيه
مقبولة معنى وهو صون العتد عن المحذور لان العقد لا يثبت بشهادتهما انتهى هذا باطل
بالمستورين فانه لا يثبت بشهادتهما عند المجتهدين ويصح العقد بحضرة ابائهم الزوجين
او ابني احد هاهنا على الاصح ولا يثبت بهما له شش اي للشافعي هم ان الشهادة من باب الكرامة
شش لقوله عليه السلام اكرموا الشهود فان المتكبر بهم استحق هم والفاسق من اجل
الامانة شش لقوله عليه السلام اذا لقيت الفاسق فالتقه بوجهه مقهور ولان كلامه محتمل
الصدق والكذب ولا يخرج صدقه لعدم عدالته اذ العدالة هو المرجح على ما عرفت
فاذا فات المرجح بقتة محتملا فلا يصح حجة هم ولنا انه شش اي الفاسق هم من اجل الولاية

قوله بلفظ
القول وهو
قوله تعالى
فان لم يكن
بشاهدين
فليس بولي
وامرأتين
مولا نكاح
الاسلام
مولوي

محتمل
غيره
في
نكاح
بشهادة
ابائهم
الزوجين
او ابني
احد هاهنا
على الاصح
ولا يثبت
بهما له
شش اي
للشافعي
هم ان
الشهادة
من باب
الكرامة
شش
لقوله
عليه
السلام
اكرموا
الشهود
فان
المتكبر
بهم
استحق
هم
والفاسق
من اجل
الامانة
شش
لقوله
عليه
السلام
اذا
لقيت
الفاسق
فالتقه
بوجهه
مقهور
ولان
كلامه
محتمل
الصدق
والكذب
ولا يخرج
صدقه
لعدم
عدالته
اذ
العدالة
هو
المرجح
على
ما
عرفت
فاذا
فات
المرجح
بقتة
محتملا
فلا
يصح
حجة
هم
ولنا
انه
شش
اي
الفاسق
هم
من
اجل
الولاية

وانما الغايت ثمره الاداء بالنهي مجرأته ولا يملك بوائده كحاشي شهادته العيان ابني العاقدين

في البيع ولم يامر بالشهاده في النكاح فكيف زعم اصحاب الراي ان البيع بدونه
 جائز والنكاح بدونه فاسد وقال السروجي جملته اعظم من جمل ابن المنذر لان الائمة
 تامة على ان الامر في الاشهاد على التبايع امر استحبابي ويزيد ليس له من القهر
 الا المتعلق باللغة دون المعاني وجمهور العلماء واهل الفتوى على اشتراط
 الاشهاد في النكاح وطلعه هذا طعن على الذين ذكرناهم مما مضى عن ترتيب
 ولا يخفى ابو حنيفة واصحابه انتفى قلت قوله لم يثبت عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في اشتراط الشاهدين في النكاح خبر يرويه مارواه ابن حبان
 من حديث عائشة رضي الله عنهما وقت روى عن قريب هم وانما الغايت
 ثمره الاداء ش جواب عما يقال ان المحدود في القذف اذا كان من اهل الولاية
 ينبغي ان تكون شهادته مستدرة وليست كذلك فاجاب بقوله وانما الغايت
 من شهادة المحدود في القذف ثمره الاداء اي اداء شهادة هم بالنهي مجرأته
 ش لقوله تع ولا تقبلوا لهم شهادة ابدام من لا يباي ش بصيغة المجرول
 هم لقواته ش اي بغوات ثمره الاداء وانما ذكر النصيب لهما باعتبار المذكور
 واما بالنظر الى لفظ الاداء من كشهادة العيمان ش فان النكاح ينعقد
 بشهادتهم بالاجماع ولا تقبل عند الاداء بالاجماع هم وابني العاقدين
 ش اي وكذا في شهادة ابني العاقدين فان النكاح ينعقد بشهادتهما بالاجماع
 ولا يقبل عند الاداء بالاجماع فروع في المشكلات وينعقد لشهادته الاخرس
 والمفلس وابني الزوج وابني الزوجة وابنيها وفي المغنى وفي شهادة

فان قيل قوله
 وانما الغايت ثمره
 الاداء بالنهي
 مجرأته
 فاجاب
 بقوله
 اعظم من
 جمل ابن
 المنذر لان
 الائمة
 تامة على
 ان الامر
 في الاشهاد
 على التبايع
 امر استحبابي
 ويزيد ليس
 له من القهر
 الا المتعلق
 باللغة دون
 المعاني
 وجمهور
 العلماء واهل
 الفتوى على
 اشتراط
 الاشهاد في
 النكاح
 وطلعه هذا
 طعن على
 الذين ذكرناهم
 مما مضى
 عن ترتيب
 ولا يخفى
 ابو حنيفة
 واصحابه
 انتفى قلت
 قوله لم يثبت
 عن رسول الله
 صلى الله عليه
 وسلم في
 اشتراط
 الشاهدين
 في النكاح
 خبر يرويه
 مارواه ابن
 حبان من
 حديث
 عائشة رضي
 الله عنهما
 وقت روى
 عن قريب
 هم وانما
 الغايت
 ثمره
 الاداء ش
 جواب عما
 يقال ان
 المحدود في
 القذف اذا
 كان من اهل
 الولاية
 ينبغي ان
 تكون
 شهادته
 مستدرة
 وليست
 كذلك
 فاجاب
 بقوله
 وانما
 الغايت
 من
 شهادة
 المحدود في
 القذف
 ثمره
 الاداء اي
 اداء
 شهادة
 هم
 بالنهي
 مجرأته
 ش
 لقوله
 تع
 ولا
 تقبلوا
 لهم
 شهادة
 ابدام
 من
 لا
 يباي
 ش
 بصيغة
 المجرول
 هم
 لقواته
 ش
 اي
 بغوات
 ثمره
 الاداء
 وانما
 ذكر
 النصيب
 لهما
 باعتبار
 المذكور
 واما
 بالنظر
 الى
 لفظ
 الاداء
 من
 كشهادة
 العيمان
 ش
 فان
 النكاح
 ينعقد
 بشهادتهم
 بالاجماع
 ولا
 تقبل
 عند
 الاداء
 بالاجماع
 هم
 وابني
 العاقدين
 ش
 اي
 وكذا
 في
 شهادة
 ابني
 العاقدين
 فان
 النكاح
 ينعقد
 بشهادتهما
 بالاجماع
 ولا
 يقبل
 عند
 الاداء
 بالاجماع
 فروع
 في
 المشكلات
 وينعقد
 لشهادته
 الاخرس
 والمفلس
 وابني
 الزوج
 وابني
 الزوجة
 وابنيها
 وفي
 المغنى
 وفي
 شهادة

والا فلا يقبل
 لان
 الاداء
 بالنهي
 مجرأته
 فاجاب
 بقوله
 اعظم من
 جمل ابن
 المنذر لان
 الائمة
 تامة على
 ان الامر
 في الاشهاد
 على التبايع
 امر استحبابي
 ويزيد ليس
 له من القهر
 الا المتعلق
 باللغة دون
 المعاني
 وجمهور
 العلماء واهل
 الفتوى على
 اشتراط
 الاشهاد في
 النكاح
 وطلعه هذا
 طعن على
 الذين ذكرناهم
 مما مضى
 عن ترتيب
 ولا يخفى
 ابو حنيفة
 واصحابه
 انتفى قلت
 قوله لم يثبت
 عن رسول الله
 صلى الله عليه
 وسلم في
 اشتراط
 الشاهدين
 في النكاح
 خبر يرويه
 مارواه ابن
 حبان من
 حديث
 عائشة رضي
 الله عنهما
 وقت روى
 عن قريب
 هم وانما
 الغايت
 ثمره
 الاداء ش
 جواب عما
 يقال ان
 المحدود في
 القذف اذا
 كان من اهل
 الولاية
 ينبغي ان
 تكون
 شهادته
 مستدرة
 وليست
 كذلك
 فاجاب
 بقوله
 وانما
 الغايت
 من
 شهادة
 المحدود في
 القذف
 ثمره
 الاداء اي
 اداء
 شهادة
 هم
 بالنهي
 مجرأته
 ش
 لقوله
 تع
 ولا
 تقبلوا
 لهم
 شهادة
 ابدام
 من
 لا
 يباي
 ش
 بصيغة
 المجرول
 هم
 لقواته
 ش
 اي
 بغوات
 ثمره
 الاداء
 وانما
 ذكر
 النصيب
 لهما
 باعتبار
 المذكور
 واما
 بالنظر
 الى
 لفظ
 الاداء
 من
 كشهادة
 العيمان
 ش
 فان
 النكاح
 ينعقد
 بشهادتهم
 بالاجماع
 ولا
 تقبل
 عند
 الاداء
 بالاجماع
 هم
 وابني
 العاقدين
 ش
 اي
 وكذا
 في
 شهادة
 ابني
 العاقدين
 فان
 النكاح
 ينعقد
 بشهادتهما
 بالاجماع
 ولا
 يقبل
 عند
 الاداء
 بالاجماع
 فروع
 في
 المشكلات
 وينعقد
 لشهادته
 الاخرس
 والمفلس
 وابني
 الزوج
 وابني
 الزوجة
 وابنيها
 وفي
 المغنى
 وفي
 شهادة

وثبتت حرمتهم بالاجماع قال ولا يجزئ ما نزلوا ولا يثبت ولدان وقت لا جماع ولا يثبت لا يثبت
ولا يثبت أخيه ولا يثبت له لأن حرمتهم منصوص عليها في هذه الآية

الجمع بين الحقيقة والجماع عند اختلاف المحل فحرمته الجذبات قد ثبتت بالنص ايضا كما
وعند الطائفة الاولى بطريق الحقيقة باعتبار معنى ليمها لفظا باعتبار الجمع بين الحقيقة والجماع
قول حرمته الجذبات بالشخص من ميسخ ثبت حرمته بالاجماع واليه اشار المصنف بقوله
او ثبت حرمته بالاجماع ش هذا عند الفريقين هم قال ولا يثبت ش ولا يثبت بنت وان
سفلت على ما يجي الآن والاستدلال فبين مثل الاستدلال في الام فان بنت البنت تسحر
بنتا حقيقة باعتبار ان البنت يراد به الفرع فينزل ولما النص حقيقة ومجازا عند البعض ويجوز الجمع
عند اختلاف المحل او بالاجماع هم لما لو ناس وهو قوله تعالى هم ولا يثبت ولده وان سفلت
ش ولذا لا يولد يتناول الابن والبنت ولما ذكرنا من جواز الجمع بين الحقيقة والجماع في محل
مختلفين عند البعض هم لاجماع ش عند الفريقين هم ولا يثبت ش اى ولا يحل البنتان تزوج
بأخته سواء كانت لاب وام او لاب او لام صفت الممثلة في اخت لتدل على الواو واللا
منه بخلاف الاخ لاجل التماثل التي ثبتت في الاصل والوقف كالاسم الثاني هم ولا يثبت
اخيه ش اى سواء كان لاب وام او لاب او لام هم ولا يثبت أخته ش اى سواء كانت
بنت أخته لاب وام او لاب او لام هم ولا يثبت ش اى ولا يحل البنتان تزوج بعيمته
ولا يثبت ش اى ولا يحل البنتان تزوج بخالته والخال اخو الام والخاله اختا ذكره
الجوهري في باب خول ليدل على ان اصلها واوى هم لان حرمته ش اى حرمته هو
المذكورات كلها من الاخوات المتفرقات وبنت الاخ وبنت الاخوت والعمات والخاله
هم منصوص عليهما في هذه الآية ش اى في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناكم الآية وفي
النهاية حاصله ان المحرمات التي ضمنها كتاب النكاح والرضاع على احد وعشرين نوعا سبعة

[illegible]

وبنات الاخوة المتفرقين لان جهة اسم عامة قال ولا باماماته التي دخل بانبتها اولم يدخل لقوله تعالى وامهات نسائككم من غير قيد الدخول

وام اولام فخالها تحرم عليه وان كانت القرني خالة لاب فخالها لا تحرم عليه لان ام الخالة القرني تكون امراة الجدا اب الام لام امه فخالها اخت امراة اب الاب واخت امراة الجد لا تحرم عليه م وبنات الاخوات المتفرقات وبنات الاخوة المتفرقين ش ش اى ويدخل فى الالة المذكورة بنات الاخوة الاخوات وقوله المتفرقين بصية الجمع المذكورة صفة الاخوة التي جمع اخ ويدخل فيه الاخوات ابنتي هي جمع اخت ومعنى التفرق لعنى سواء كانت بنات الاخ لاب وام اولام وبنات الاخت كذلك ولكن محرمات على التابيد بالكتاب والسنة والاجماع وفى الذخيرة اولاد الاعمام والعمات والاخوال والخالات من مبهمات لقوله ثم وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالتك فى النصف حرم اليد العمة والخالة ولم يحرم بناتها وكذا اولادهم وان سلفوا يجوز التشاكح فيما بينهم من جميع القرابات وهم ارحام لا محرم لان جهة الاسم عامة ش ش بينه المعنى الجوز لاطلاق اسم الاخت ليشل الفرق الثلاث وهو البها ورفى رحم او صلب فكان الاسم حقيقة لكل وقال تاج الشريعة قوله وجهة الاسم عامة اى جهة اسم العمومة والخولة لاننا اخت امة واخت امه وبنوة الامة لا تتغير كونها لاب وام م ولا بام امراة ش ش بذا بيان من المحرمات من جهة السب وهى جهة الصاهرة اى ولا يخل له ان يتزوج بام امراة م ودخل بناتها ولم يدخل فيها لقوله تعالى وامهات نسائككم من غنىة قيد الدخول ش ش وكذا ابنتها وان علت لقوله تعالى لينة الصتر ان مطلق عن قيد الدخول فى امر المرأة والسد حرما مطلقا فمن قيد بالادخول فتد نسخته وبه قال الجمهور وهو قول عمير بن الخطاب وعله ابن ابى طالب وعبد الله بن ابى طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعمران بن حصين رضى الله تعالى عنهم قال الشافعى

قوله بنات الاخوة المتفرقين لان جهة اسم عامة قال ولا باماماته التي دخل بانبتها اولم يدخل لقوله تعالى وامهات نسائككم من غير قيد الدخول
قوله بنات الاخوات المتفرقات وبنات الاخوة المتفرقين ش ش اى ويدخل فى الالة المذكورة بنات الاخوة الاخوات وقوله المتفرقين بصية الجمع المذكورة صفة الاخوة التي جمع اخ ويدخل فيه الاخوات ابنتي هي جمع اخت ومعنى التفرق لعنى سواء كانت بنات الاخ لاب وام اولام وبنات الاخت كذلك ولكن محرمات على التابيد بالكتاب والسنة والاجماع وفى الذخيرة اولاد الاعمام والعمات والاخوال والخالات من مبهمات لقوله ثم وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالتك فى النصف حرم اليد العمة والخالة ولم يحرم بناتها وكذا اولادهم وان سلفوا يجوز التشاكح فيما بينهم من جميع القرابات وهم ارحام لا محرم لان جهة الاسم عامة ش ش بينه المعنى الجوز لاطلاق اسم الاخت ليشل الفرق الثلاث وهو البها ورفى رحم او صلب فكان الاسم حقيقة لكل وقال تاج الشريعة قوله وجهة الاسم عامة اى جهة اسم العمومة والخولة لاننا اخت امة واخت امه وبنوة الامة لا تتغير كونها لاب وام م ولا بام امراة ش ش بذا بيان من المحرمات من جهة السب وهى جهة الصاهرة اى ولا يخل له ان يتزوج بام امراة م ودخل بناتها ولم يدخل فيها لقوله تعالى وامهات نسائككم من غنىة قيد الدخول ش ش وكذا ابنتها وان علت لقوله تعالى لينة الصتر ان مطلق عن قيد الدخول فى امر المرأة والسد حرما مطلقا فمن قيد بالادخول فتد نسخته وبه قال الجمهور وهو قول عمير بن الخطاب وعله ابن ابى طالب وعبد الله بن ابى طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعمران بن حصين رضى الله تعالى عنهم قال الشافعى

ولما ثبت امره التي دخل بها الثبوت قيد الدخول بالنقص ساءك أنت في حجره اولى حجر عنده
لان ذكر الحجر ختم على باب العادة لا يخرج الشرط ولهذا الكيفية في موضوع الاحلال شبه الدخول

بن جنبل وما لك في الصحيح وقال الشهد الميسري وابن شجاع وداود ودخل ابتداء بشرط وبروي
عن ابن مسعود وجابر ان ام الزوجة لا تحرم حتى يدخل بالبيت ولا يحرم بنفس العقد ولو طلقا
قبل الدخول بها جاز له الزوج باهما هم ولا يثبت امراته شئ اى ولا يحل الاضغان
يتزوج بنيت امراته هم التي دخل بها البتة قيد الدخول بالنقض وهو قوله تعالى من نساكم
اللاتي دخلتم بهن وان لم يدخل بها شئ حتى حرمت عليه لطلاق او موت يحل لان
يتزوج بالبيت لان هذه الحرمة تعلق بشرط الدخول وقال امام الحرمين في النهاية قال اما
نحوه اذا كانت صغيرة يوم العقد فتجوز في حجبها وتكملها اذا كانت كبيرة يوم العقد لا تحرم
سواء كانت شئ اى ثبت امراته هم في حجبها او في غير حجبها شئ اختلف الصحابة
رضي الله تعالى عنهم في شرطية الحجب هذه الحرمة فقال علي رضي الله تعالى عنه الحجب شرط وبه قال داود
فظاهر الآية هم لان ذكر المخرج مخرج العادة شئ فان العادة ان تكون البنات في حجر زوج
امهاتهن لياتي تربيتهم لا مخرج الشرط شئ اى ما يخرج مخرج كونه شرطاً والتقييد العربي لا يوجب
تقييد الحكم به كما في قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خير اذ انى البسوط ولا الزام فيه على داود
لان علم الخبر شرط صحة الكتابة عندهم ولهذا شئ اى ولان ذكر المخرج مخرج العادة هم التقييد
موضع الاحلال شئ وهو قوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم لئنى اكتفى الله تعالى
في هذه الآية هم بنى الدخول شئ ولم يشترط لئنى المخرج مع لئنى الدخول حيث لم يقل فان لم تكونوا دخلتم
بهن وليس في حجبكم فان الاباحة تتعلق بعد ما يتعلق به الحرمة واعتراض بانه يجوز ان يكون الحرمة
متعلقة ذات وصفتين وهما الدخول والمخرج فتتقضى الحرمة باثنا واحد هما لان الشئ يقتضى باثنا واحد
علم كمن ثبوت الاباحة عند انتفاء الدخول ولبيان على ان الحرمة غير متعلقة بالحرمة

[illegible]

وذكر الاصطلاح لاعتبار التبع لا للاحلال حليلة الابن من الرضاة ولا بامه من الرضاة ولا بمشتهه من الرضاة لقوله تعالى ولا يحكم من الرضاة ولقوله عليه السلام يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب

لابن من الحمل او لانهما تحمل فراشه ويحمل مهرها فما من الحمل او حمل كل واحد ازار صاحبه وحليلة الابن حرام على الاب سوا رطل بهما الابن او لم يزل لا طلاق النفس من الدخول والاحليلة ابن الابن بعومه او بالاجماع هم وذكر الاصطلاح لاعتبار التبعي شئ يوجب احب عايقا لابن الابن لا يكون من صلبه فكيف يصح تعدية حليلة الابن الصلبة اليه مع هذا القيد ايا بقوله وذكر الاصطلاح لاجل اسقاط حرمة اعتبار التبعي فان التبعي قد انتسخ بقوله تعالى او حرمهم لا يحرم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى زيد بن حارثة ثم تزوج زينب بعد ما طلقها زيد فكان ابنه قد طعنوا وقالوا انه قد تزوج حليلة ابنه فانزل الله عز وجل ما كان محمد ابا احد من رجالكم فانتهى بهنك دفع طعن الركنين هم لا لاحلال حليلة الابن من الرضاة شئ فان حليلة الابن من الرضاة تحرم على امه من الرضاة عندها وقال الشافعي لا تحرم بناء على اصله ان لبن الفعل لا يحرم وتدل بهذا القيد المذكور وولينا قوله عليه السلام يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب قال الكاكي وذكر في كتب شافعية ان تقييد الاصطلاح ليس لاحلال حليلة الرضاة بل لاحلال حليلة التبعي فحينئذ لا خلاف بيننا وبينهم هم ولا بامه من الرضاة شئ اى ولا يحل ايضا ان يتزوج بامه من الرضاة هم ولا باخنة من الرضاة شئ اى ولا يحل ايضا ان يتزوج باخنة من الرضاة والرضاة لفتح الراء وكسر الراء والتاء معهما وانكر الاصمعي كسر الراء مع التاء هم لقوله تعالى واما حكمكم اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاة ولقوله عليه السلام ش ولقول النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب ش هذا الحديث بهذا اللفظ اخبره الطبراني في معجمه الكبير من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب واخرج الترمذي من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من الرضاة

قوله او حرمهم لا يحرم من الرضاة
ابن من الحمل او لانهما تحمل
فراشه ويحمل مهرها
فما من الحمل او حمل كل واحد ازار صاحبه
وحليلة الابن حرام على الاب سوا رطل بهما
الابن او لم يزل لا طلاق النفس من الدخول
والاحليلة ابن الابن بعومه او بالاجماع هم
وذكر الاصطلاح لاعتبار التبعي شئ يوجب احب
عايقا لابن الابن لا يكون من صلبه فكيف يصح
تعدية حليلة الابن الصلبة اليه مع هذا القيد
ايا بقوله وذكر الاصطلاح لاجل اسقاط حرمة
اعتبار التبعي فان التبعي قد انتسخ بقوله
تعالى او حرمهم لا يحرم من الرضاة
فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى زيد
بن حارثة ثم تزوج زينب بعد ما طلقها زيد
فكان ابنه قد طعنوا وقالوا انه قد تزوج
حيلية ابنه فانزل الله عز وجل ما كان محمد
ابا احد من رجالكم فانتهى بهنك دفع طعن
الركنين هم لا لاحلال حليلة الابن من الرضاة
شئ فان حليلة الابن من الرضاة تحرم على امه
من الرضاة عندها وقال الشافعي لا تحرم بناء
على اصله ان لبن الفعل لا يحرم وتدل بهذا
القيد المذكور وولينا قوله عليه السلام يحرم
من الرضاة ما يحرم من النسب قال الكاكي وذكر
في كتب شافعية ان تقييد الاصطلاح ليس
لاحلال حليلة الرضاة بل لاحلال حليلة التبعي
فحينئذ لا خلاف بيننا وبينهم هم ولا بامه
من الرضاة شئ اى ولا يحل ايضا ان يتزوج
بامه من الرضاة هم ولا باخنة من الرضاة هم
ولا باخنة من الرضاة شئ اى ولا يحل ايضا ان
يتزوج باخنة من الرضاة والرضاة لفتح الراء
وكسر الراء والتاء معهما وانكر الاصمعي كسر
الراء مع التاء هم لقوله تعالى واما حكمكم
اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاة ولقوله
عليه السلام ش ولقول النبي صلى الله عليه
وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب
ش هذا الحديث بهذا اللفظ اخبره الطبراني
في معجمه الكبير من حديث ثوبان ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة
ما يحرم من النسب واخرج الترمذي من حديث
عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من الرضاة

قوله او حرمهم لا يحرم من الرضاة
ابن من الحمل او لانهما تحمل
فراشه ويحمل مهرها
فما من الحمل او حمل كل واحد ازار صاحبه
وحليلة الابن حرام على الاب سوا رطل بهما
الابن او لم يزل لا طلاق النفس من الدخول
والاحليلة ابن الابن بعومه او بالاجماع هم
وذكر الاصطلاح لاعتبار التبعي شئ يوجب احب
عايقا لابن الابن لا يكون من صلبه فكيف يصح
تعدية حليلة الابن الصلبة اليه مع هذا القيد
ايا بقوله وذكر الاصطلاح لاجل اسقاط حرمة
اعتبار التبعي فان التبعي قد انتسخ بقوله
تعالى او حرمهم لا يحرم من الرضاة
فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى زيد
بن حارثة ثم تزوج زينب بعد ما طلقها زيد
فكان ابنه قد طعنوا وقالوا انه قد تزوج
حيلية ابنه فانزل الله عز وجل ما كان محمد
ابا احد من رجالكم فانتهى بهنك دفع طعن
الركنين هم لا لاحلال حليلة الابن من الرضاة
شئ فان حليلة الابن من الرضاة تحرم على امه
من الرضاة عندها وقال الشافعي لا تحرم بناء
على اصله ان لبن الفعل لا يحرم وتدل بهذا
القيد المذكور وولينا قوله عليه السلام يحرم
من الرضاة ما يحرم من النسب قال الكاكي وذكر
في كتب شافعية ان تقييد الاصطلاح ليس
لاحلال حليلة الرضاة بل لاحلال حليلة التبعي
فحينئذ لا خلاف بيننا وبينهم هم ولا بامه
من الرضاة شئ اى ولا يحل ايضا ان يتزوج
بامه من الرضاة هم ولا باخنة من الرضاة هم
ولا باخنة من الرضاة شئ اى ولا يحل ايضا ان
يتزوج باخنة من الرضاة والرضاة لفتح الراء
وكسر الراء والتاء معهما وانكر الاصمعي كسر
الراء مع التاء هم لقوله تعالى واما حكمكم
اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاة ولقوله
عليه السلام ش ولقول النبي صلى الله عليه
وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب
ش هذا الحديث بهذا اللفظ اخبره الطبراني
في معجمه الكبير من حديث ثوبان ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة
ما يحرم من النسب واخرج الترمذي من حديث
عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من الرضاة

فان تزوج المختين عقد صحيح لا ينفك اولى الفرق بينه وبينه لان كلاهما ابطال عقدهما لا وحدهما لان النكاح باطل لا ينفك
ولا لا التفريق مع التوصل لعدم الفاشد قالوا لا ينفك فمقتضى النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا
وجب للاولى منهما وانما عدم الاولوية للجهل بالاولوية فينصرف اليهما في

الموقوفه بلا وعدة وفي المنكوحه ثبت بدونها فان تزوج اختين في عقدتين ولا يدرى ايتها
اولى شئ بضم الهزة لانه لو تزوجا في عقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا
يستحقان شيئا من المهر وقيد بقوله ولا يدرى ايتها اولى لانه لو علم ذلك بطل نكاح الثانية
هم فرق بينه وبينها لان نكاح احديهما باطل بيقين ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية شئ
لانه اذ لم يكن وجه لتعيين احديهما بان تعيين اسم احديهما بعدم الاولوية لعدم التعيين م
ولا الى التفضيل مع التجهيل شئ يعني لا تنفك لاحديهما بغير عينهما لعدم الفائدة شئ لان
المقصود بالنكاح التوالد والتناسل وذلك بالموطى والوطى لا يقع في غير المعينة بل يقع
في المعينة ولا حل في الجمعة او للضرر في حقها لان كل واحد منهما متعلقة ولا
مطلقة على تقدير ابقاء النكاح وفيه ضربان ولا خلاف فيه للائمة الاربعة هم فتعين التفرق
شئ بينهما اكثر لما ذكر من الامور ولها شئ اى الاختين هم نصف المهر شئ يعني بينهما
نصفان هم لانه شئ اى لان نصف المهر واجب للاولى منها شئ بضم الهزة قوله
اى من الاختين اى التي نكحها او لصحة نكاحها وقد جازت فرقة من جانب الزوج فصا
كالطلاق قبل الدخول لا يصح نكاحها ويقتضى الموطوءة على الاباحة وليت احديهما اولى من الاخرى فصا
بينهما وانما عدم الاولوية للجهل بالاولوية شئ وقال الاكمل وتقرير كلامه المهر للاولى منها ليس
احديهما بكونها اولى للجهل بالاولوية وفي بعض النسخ بالاولوية هم فينصرف اليها شئ اى الى الاختين
فان قيل ينبغي ان لا يقضى على الزوج بشئ كما روى عن ابي يوسف وبه قال بعض الحنابلة لان القضي له
محمول وجماله القضي له منع القضا كما اذا قال لاحداهما على الف فانه لا يكون لاحد منهما ان يتاخذ
منه شيئا له صالحا واجيب بان معنى المسئلة ان يدعى كل واحدة منهما انها الاولى ولا حرج لهما

فان تزوج المختين عقد صحيح لا ينفك اولى الفرق بينه وبينه لان كلاهما ابطال عقدهما لا وحدهما لان النكاح باطل لا ينفك
ولا لا التفريق مع التوصل لعدم الفاشد قالوا لا ينفك فمقتضى النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا
وجب للاولى منهما وانما عدم الاولوية للجهل بالاولوية فينصرف اليهما في
الموقوفه بلا وعدة وفي المنكوحه ثبت بدونها فان تزوج اختين في عقدتين ولا يدرى ايتها
اولى شئ بضم الهزة لانه لو تزوجا في عقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا
يستحقان شيئا من المهر وقيد بقوله ولا يدرى ايتها اولى لانه لو علم ذلك بطل نكاح الثانية
هم فرق بينه وبينها لان نكاح احديهما باطل بيقين ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية شئ
لانه اذ لم يكن وجه لتعيين احديهما بان تعيين اسم احديهما بعدم الاولوية لعدم التعيين م
ولا الى التفضيل مع التجهيل شئ يعني لا تنفك لاحديهما بغير عينهما لعدم الفائدة شئ لان
المقصود بالنكاح التوالد والتناسل وذلك بالموطى والوطى لا يقع في غير المعينة بل يقع
في المعينة ولا حل في الجمعة او للضرر في حقها لان كل واحد منهما متعلقة ولا
مطلقة على تقدير ابقاء النكاح وفيه ضربان ولا خلاف فيه للائمة الاربعة هم فتعين التفرق
شئ بينهما اكثر لما ذكر من الامور ولها شئ اى الاختين هم نصف المهر شئ يعني بينهما
نصفان هم لانه شئ اى لان نصف المهر واجب للاولى منها شئ بضم الهزة قوله
اى من الاختين اى التي نكحها او لصحة نكاحها وقد جازت فرقة من جانب الزوج فصا
كالطلاق قبل الدخول لا يصح نكاحها ويقتضى الموطوءة على الاباحة وليت احديهما اولى من الاخرى فصا
بينهما وانما عدم الاولوية للجهل بالاولوية شئ وقال الاكمل وتقرير كلامه المهر للاولى منها ليس
احديهما بكونها اولى للجهل بالاولوية وفي بعض النسخ بالاولوية هم فينصرف اليها شئ اى الى الاختين
فان قيل ينبغي ان لا يقضى على الزوج بشئ كما روى عن ابي يوسف وبه قال بعض الحنابلة لان القضي له
محمول وجماله القضي له منع القضا كما اذا قال لاحداهما على الف فانه لا يكون لاحد منهما ان يتاخذ
منه شيئا له صالحا واجيب بان معنى المسئلة ان يدعى كل واحدة منهما انها الاولى ولا حرج لهما

وقيل لا بد من دعوى كل واحد منهما انهما الاول والاخر لانهم لهما المصلحة المستترة ولا يجتمع بين المراد والحق فيهما
وخالفها اذ ادعى اخيهما اذ ابتغى القول عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنته اخيهما ولا على ابنة

اما اذا قالت لا ندرى النكاح الاول لا يقضى لها بشي ما لم يصطلح على اخذ نصف المهر لان الحق وجوب
لجبريل فلا بد من الدعوى او الاصلح ليقضى لها وهو اختيار الفقيه الى جعفر المندداني كذا في الكفا
واشار الى هذا بقوله وقيل لا بد من دعوى كل واحدة منها شئ اى من الاختين هم بالاولوية
او الاصلح شئ او لا بد من اصطلاحهما بمباداة المستحقة شئ وصورة الاصطلاح ان يقول عند
القاضي لنا عليه المهر فتصطلح على اخذ نصف المهر اذا الحق لا ينفذ فانه يكون لكل واحدة ربع المهر
وعن محمد بن حبيب بن كامل لما لانه يقر بنكاح احديهما وعدم طلاقها فاذا جاز نكاح احديهما وجب المهر
كما ملأهم ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها شئ اى ولا يجمع بين المرأة وخالتها وعمتها هم
او ابنة اختها شئ اى اخي المرأة هم او ابنة اختها شئ اى اخت المرأة هم لقوله عليه السلام
شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على
ابنة اخيها ولا على ابنة اختها شئ هذا الحديث رواه سلم والبوداد والترمذي والنسائي من
حديث ابى هريرة واللفظ لهم خلا لما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة
على عمتها ولا العمة على بنت اخيها لا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اختها لا تنكح الكبرى
على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى اعلم ان مسلما لم يخبر به كذا ابتداء ولكنه فرقه حديثين
فاخرج صدره عن ابى سلمة عن ابى هريرة مرفوعا لا تنكح المرأة على بنت الاخ ولا بنت الابن
على الخالة وروى عن علي بن رضى الله عنه اخرجه احمد في مسنده من النصف الاول من
الحديث الذي ذكره المصنف حيث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها
ولا على خالتها وكذا رواه ابن ماجه من حديث ابى موسى مثله سوار وكذا البغية رواه الطبراني في الكبير
حديث الحسن بن سبرة عن سمرة بن جندب وكذا رواه الطبراني من حديث ايوب بن خالد

[illegible][illegible]

وقال الشافعي الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانها نعمة فلا تنال بالخطور
ولنا ان الوطى سبب التجزئية بواسطة الولد حتى يضاف الى كل واحد منهما ككلام

في مصنفه وهو قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وسالم ومجاهد والثوري واسحاق بن
راهمويه واحمد بن حنبل ومالك في المدونة عن ابن القاسم هم وقال الشافعي الزنا لا يوجب
حرمة المصاهرة شش هو قول ابن عباس في رواية عروة والزهري وابي ثور وابن المنذر
ورواية مالك في الموطا وقال شهاب الدين القراني وهو رواية غير مشهورة عنه ذكر ذلك
في الذخيرة وان لا طبرجل لا يحرم عليه امه ولا بنته عندنا وبه قال عامة العلماء وقال عبد الله
بن الحسن والاذاعي والثوري وابن حنبل في رواية تحرم امه وبنته عليه وقال الحسن بن
صالح كبره ولومته بشهوة او قبله لا يحرم عليه امه ولا بنته بالاجماع لانها نعمة فلا تنال
بالخطور شش اي لان المصاهرة نعمة فلا تنال بالخطور المحرام هم ولنا ان الوطى سبب
التجزئية شش اي بين الواطى والموطورة يعني يصير ان شخص واحد هم بواسطة الولد شش
حتى لا يحل للزانية ان تزوج اب الزاني ولان ابنته هم حتى يضاف شش اي الولد هم الى
كل واحد منهما شش اي من الزاني والزانية حتى يقال ابن فلان وابن فلانة هم ككلام
شش على وجه الكمال اضافة حقيقة وعرفا وهذه علتها ثبوت التجزئية بين الواطى والموطورة
فان قيل ما ذكرتم ان الولد يضاف الى كل واحد ككلام ممنوع لانه ليس بولد قلت يضاف اليه لا ترى
انه عليه السلام اثبت للزاني الحجب وجعل كل الولد فسوبا الى صاحب الفراش بقوله الولد للفراش وللغلام
الحجب واطافة الولد الى كل واحد منهما ليست بطريق الحقيقة بل بعضها يضاف اليه حقيقة وبعضه مجازا ولو
مخلوق من اسماء فكان البعض متولدا من جدهما والبعض متولدا من الآخر ضرورة لان المائمين لما اختلفت
المجاورة بينهما والمجاورة من طرق المجاز يقال جري المنه وسال الميزاب فكذلك هذا حبيب بان الولد يضاف
الى كل منهما والاصل ان الاستعمال بطريق الحقيقة لا بطريق المجاز ولان هذا اضافة

قوله الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانها نعمة فلا تنال بالخطور
اي لان المصاهرة نعمة فلا تنال بالخطور
شش اي بين الواطى والموطورة يعني يصير ان شخص واحد هم بواسطة الولد
حتى لا يحل للزانية ان تزوج اب الزاني ولان ابنته هم حتى يضاف شش اي الولد هم الى
كل واحد منهما شش اي من الزاني والزانية حتى يقال ابن فلان وابن فلانة هم ككلام
شش على وجه الكمال اضافة حقيقة وعرفا وهذه علتها ثبوت التجزئية بين الواطى والموطورة
فان قيل ما ذكرتم ان الولد يضاف الى كل واحد ككلام ممنوع لانه ليس بولد قلت يضاف اليه لا ترى
انه عليه السلام اثبت للزاني الحجب وجعل كل الولد فسوبا الى صاحب الفراش بقوله الولد للفراش وللغلام
الحجب واطافة الولد الى كل واحد منهما ليست بطريق الحقيقة بل بعضها يضاف اليه حقيقة وبعضه مجازا ولو
مخلوق من اسماء فكان البعض متولدا من جدهما والبعض متولدا من الآخر ضرورة لان المائمين لما اختلفت
المجاورة بينهما والمجاورة من طرق المجاز يقال جري المنه وسال الميزاب فكذلك هذا حبيب بان الولد يضاف
الى كل منهما والاصل ان الاستعمال بطريق الحقيقة لا بطريق المجاز ولان هذا اضافة

فيصير اصولها وفروعها كما هو المفهوم عن ذلك على العكس الاستمتاع بالجزء حرام الا في موضع
الضرورة وهو الموطوءة والوطي محرم من حيث انه سبب الولد

واحدة الى شخص واحد وقد صلت الحقيقة في البعض فلا يجوز حملها على المجاز في البعض الا لظلال
اللفظ الواحد لا يطلق على الحقيقة. والمجاز في امثاله الواحدة هم فيصير اصولها شئ هذه نتيجة
قوله حتى يضاف الى كل واحد منها فيصير اصول الموطوءة وفروعها كما هو المفهوم من قوله حتى
كما هو الاطلاق وفروعه واراد بالاصول ابوابها وبالفروع اولادها في اكل والحرمه هم
وكذلك على العكس شئ اى وكذلك تصير اصوله وفروعه كما هو المفهوم والاشتماع بالجزء
حرام هذا جواب عما يقال لو كان الامر كذلك كانت احرمه ثابتة في نفس المرأة الموطوءة
لانها صيغ جزء الواطي فاجاب بقوله هم والاشتماع بالجزء حرام الا في موضع الضرورة وهى
الموطوءة شئ لانها لو قيد بحرمتها لما حلت امراة فيودى الى ابطال المقصود من شرع النكاح
وهو التوالد والتناسل فمعنى الضرورة لم يعتبر ذلك هنا كما حلت حوى لادم عليهما السلام
وقد خلقت منه حقيقة فحلت له ضرورة وحرمت انتباههم والوطي محرم شئ كسائر الاجواب
عن قوله فلا ينال بالمحذور وتقديره ان يقال ان الوطى حرام من حيث انه زنى لان حيث
انه سبب الولد شئ وفي بعض النسخ والوطى محرم من حيث انه سبب الولد لان من حيث انه
زنى والذي يظهر من كلام السراج هنا ان هذه النسبة هى الحقيقة فان الاكل قال بيان ان
الوطى ليس سبب احرمه من حيث ذاته ولا من حيث انه زنى وانما سبب لما من حيث انه سبب الولد
ايتم مقامه كالسفر المشقة ولا عدوان ولا معصية للسبب الذي هو الوطى لعدم اتصافه
بذلك لا يقال ولد عصيان ولا عدوان والشئ اذا قام مقام غيره يعتبر فيه حقيقة اصله
لا صفة فكأنه في التيمم وقال الشئ لا عدوان ولا عصيان في السبب الذي هو الولد فكذلك لا عصيان
في السبب الذي قام مقامه في ذلك الوجه هو ان لا ان صفتا انما ياب انما يوجد في صفة المتوب كما في التيمم

قوله ان نفس اول
والسبب ان اول
الاشتماع في الولد
والاشتماع نفس
يطلق على النفس حقيقة
كما يطلق على كل غايه
ان الحقيقة لا تحقق
الا من اطلاق اللفظ
على جميع الموضع
لا على بعضه
عاصم الاسلام
محمده
قوله ان كان
اقول لان الواطي اذا
شئ
واحد من الموطوءة على
والوطي قد يفسر بالاجاب
ان الضرورة ذاته والاشتماع
بذلك سبب التوالد
والناسل في النكاح
والوطى يفسر بالاشتماع
في الخدرات فلا يجوز
ان مولانا لا يفسر
الاشتماع على غيره
قوله ان كان
اقول لان الواطي اذا

ومن سبعة امرأة شهوة حرمت عليه اهلها وابتها وقال الشافعي لا تحرم وعلى هذا الاختلاف مسد امرأة
شهوة ونظرة اكرهها ونظرها لا يكرهه قال المسنوني لا يكرهه الا في النظر الى بعض الاجزاء لهذا لا يصح لها فساد الصوم والاحتساب

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

نظره لا يكره

يروى الموضوعات عن القنات لا يجوز الاحتجاج به واما الحديث الاخر فضعيف فقال احمد
حديثهم من كلام ابن اشرح بعض قضاة العراق وقيل من قول ابن عباس وكبار اصحابه لا يكره
في ذلك هم ومن سبعة امرأة شهوة حرمت عليه اهلها وابتهاش وفي جميع التقاريق سوار كان
ذلك المس عمار او خطار او ناسيا او طائعا او مكرا اذا اشتى وفي القنينة لوقال لم اشئت لم يصح
وقال الكاكي سوار كان للمس حلالا او حراما وبه قال الشافعي في قول وما لك في الحلال فانه ذكر
في المبسوط لو قبل امه شهوة لا تزوج بنتها وكذا لو قبل امراته شهوة ثم مات قبل الوطى لا تزوج
بنتها م وقال الشافعي لا تحرم شئ في قول وبه قال احمد سوار كان في الحلال او الاحرام م وعلى
هذا الخلاف شئ المذكور بيننا وبين الشافعي م ومن سبعة امرأة شهوة شئ اي س الرجل امراته
بشهوة م ونظرا الى ذكره عن شهوة وكذا اختلاف في التقبيل والمفاضة وقال ابو الليث
رحمه الله في مساله تاويل المسئلة انه اذا صدق الرجل المرأة انها سته شهوة ولو كذبها ولم يقع
في الكبرايه انها فعلت عن شهوة يعني انه لا تحرم عليها اهلها وابتها كذا في جامع قاضي خاين المحبوب
وفي المجتبى ثبت حرمة المصاهرة مبسها اذا كانت مشتهاة وهي غيب سبع سنين فصاعدا ولا ثبت
في بنت الخمس وفيما بين الخمس والتسع وقال ابو الليث تكلموا في المشان
والسبع والست والغالب انها لا تشتى ما لم تبلغ تسع سنين وقال الشيب
في كتاب البيئات وعليه الفتوى م له شئ اي للشافعي م ان المس
والنظر ليا في معنى الدخول ولهذا شئ اي لكونها ليا في معنى الدخول م لا يتعلق بها
شئ اي بالمس والنظر اي فلا يلحق المس والنظر به م فساد الصوم والاحرام ووجوب
الاغتسال فلا يلحق به شئ اي بالدخول لان الملحق لا بد ان يكون في معنى

وَكُنْ اِنْ الْمُسْئِرَ سَبَبٌ دَاعٍ اِلَى الْوَطْءِ فَيَقَامُ مَقَامُهُ فِي مَوْضِعِ الْاِحْتِيَاطِ ۞ ۞ ۞

المخلت به هم ولنا ان المس من النظر سبب دافع الى الوطى فيقام من اى السبب الداعي الى الوطى
هم مقامه من اى مقام الوطى في موضع الاحتياط وهذا لانا وجدنا لصاحب الشرح يزيدنا اعتنا
في حرمة الابضاع الا ترى انه اقام شبهة البغية لسبب الرضا مقام حقيقتها في اثبات الحرمة
ودون سائر الاحكام من التوارث ومنع موضع الذكورة ومنع قبول الشهادة فاقمنا السبب الى
مقام المدعى احتياطاً وفساد الصوم والاحرام ودجوب الاغتسال ليس من باب حرمة الابضاع
حتى يقوم السبب فيه مقام الوطى ولو قلنا بان ما ذكرتم ان كان صحيحاً قام النظر الى جمال المرأة
مقام الوطى في ثبوت الحرمة لكونه سبباً داعياً اليه اجيب بان النظر الى الفرج المحرم وهو ما يكون نظراً
الى داخل الفرج بان كانت ممكنة وهو لا يصلح الا فى المكاب والظاهر من ذلك انها لا تكون على
بذو الحالة في علوة الاجانب قال الاكمل فانظر بسببها في ان النظر الى الجمال الحلال في المكاب
وغسيرة ناله وما بل يكون داعياً الى الوطى ودعوة النظر ذلك اليه اولاً لاراك قالما يذنبك
الاكذب انتهى قال السكاكي بهنا ولنا حديث ام هانئ رضى الله تعالى عنها عن رسول الله تعالى صلى
عليه وسلم من نظر الى فرج امرأة حرمت عليه انها وابنتها وفي حديث لمعون من نظر الى فرج امرأة
ابنتها وعن عمر رضى الله تعالى عنه انه جرد جارية له ونظر اليها ثم استوهبها منه لبعض بنيه فقال
لاناها لا تحل لك وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال اذا جامع الرجل المرأة او قبلها او سبها
بشهوة او نظر الى فروجها بشهوة حرمت على ابيه وابنته وحرمت عليه انها وابنتها انتهى قلت
حديث ام هانئ احسبه ابن ابي شيبة في مصنفه وقوله في الحديث
لمعون الى اخره خرجه الجرجاني وعن ابراهيم كانوا يقولون اذا طلع الرجل من المرأة
على ما لا يصلح له او لمسها بشهوة فسد حرمت عليه جميعاً وعن عطاء و ابراهيم في الجماع والمعاودة

[illegible][illegible]

والحمد لا يجب على اشارة كتاب البطلاق وعلى عبارة كتاب الحمد ودوجب لان الملك قد زال
في حق الكل فيحقق الزنا ولم يرتفع في حق ما ذكرنا فيصير جامعا لا يزوج المولى امته ولا المولى امته

مع العلم بالحكمة يجب الحمد والحمد لا يجب على اشارة كتاب الطلاق من معنى اشارة
ما ذكر في باب ثبوت النسب اى الموطوعة اذا جازت بولده لاكثر من سنتين او لتمام سنتين من بعد
الطلاق ناهية المطلق يثبت نسبه منه قبل على ان يزوج شبهة في الحمل او كانت في الحمل
يتوسى فيه العلم والظن في سقوط الحمد عنه بخلاف شبهة في الفعل فان النسب لا يثبت بها اصلا
كما لو طلى جارية امه او امه او زوجته وقال خلعت انها تلحى لم يوجب الحمد ولا يجب
من اى الحمد لان الملك قد زال في حق الحمل فيحقق الزنا من وقوع الوطى في غير الملك
فيجب الحمد ولم يرتفع من اى الملك من في حق ما ذكرنا من بينه من النفقة والمنع والنفقة
وليس هذا الا باعتبار الحكم بقبول النكاح في حق الزوج بالاخت احتياطا في القادى عن الجمع بين
هم ويوشى لى قوله فيصير جامعا من لى اذ كان الملك قد زال في حق الحمل ويؤجر
اختنا يصير جامعا بين الاثنين فان قلت ما معنى ذكر لفظ الاشارة في عدم وجوب الحمد ولفظ البناء
في وجوب الحمد قلت لانها في المسئلة الاولى التى ذكرنا صورتها وهى نسبه وثبتت نفسها اشارة الى
ان الوطى في عدة الثلث لا يكون زنا فلا يجب الحمد وفي المسئلة الثانية يفهم وجوب الحمد من نفس
العبارة لانه وطى في غير الملك فصار زنا وموجب لزنا الحمد ولا يزوج المولى امته من سواه
ملك كلما وبعضها هم ولا المرأة عبد باس اى ولا يزوج المرأة عبدا سواه ملكا ولا بعضه وهذا
قالت الايملا الاربية وعليه الاجماع وقال ابن المنذر اجمع اهل العلم على بطلان نكاح المرأة عبدا
انتهى وثقاة القياس جوزوا ذلك واستدلوا بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى
ما ملكتم ايكم من فتيانكم المومنات الجواب ان الآية المذكورة تعارض ما قولهتم وانكحوا الايامى منكم والصاحح
من عبادكم وانكم ما لكم ما طيب لكم المولى بالكل الاجابة لانها من قبل لاية ساكنة عن كاح من الساكنة ليس بمتناهية

قوله والحمد لا يجب الحمد لا يجب على اشارة كتاب الطلاق من معنى اشارة ما ذكر في باب ثبوت النسب اى الموطوعة اذا جازت بولده لاكثر من سنتين او لتمام سنتين من بعد الطلاق ناهية المطلق يثبت نسبه منه قبل على ان يزوج شبهة في الحمل او كانت في الحمل يتوسى فيه العلم والظن في سقوط الحمد عنه بخلاف شبهة في الفعل فان النسب لا يثبت بها اصلا كما لو طلى جارية امه او امه او زوجته وقال خلعت انها تلحى لم يوجب الحمد ولا يجب من اى الحمد لان الملك قد زال في حق الحمل فيحقق الزنا من وقوع الوطى في غير الملك فيجب الحمد ولم يرتفع من اى الملك من في حق ما ذكرنا من بينه من النفقة والمنع والنفقة وليس هذا الا باعتبار الحكم بقبول النكاح في حق الزوج بالاخت احتياطا في القادى عن الجمع بينهم ويوشى لى قوله فيصير جامعا من لى اذ كان الملك قد زال في حق الحمل ويؤجر اختنا يصير جامعا بين الاثنين فان قلت ما معنى ذكر لفظ الاشارة في عدم وجوب الحمد ولفظ البناء في وجوب الحمد قلت لانها في المسئلة الاولى التى ذكرنا صورتها وهى نسبه وثبتت نفسها اشارة الى ان الوطى في عدة الثلث لا يكون زنا فلا يجب الحمد وفي المسئلة الثانية يفهم وجوب الحمد من نفس العبارة لانه وطى في غير الملك فصار زنا وموجب لزنا الحمد ولا يزوج المولى امته من سواه ملك كلما وبعضها هم ولا المرأة عبد باس اى ولا يزوج المرأة عبدا سواه ملكا ولا بعضه وهذا قالت الايملا الاربية وعليه الاجماع وقال ابن المنذر اجمع اهل العلم على بطلان نكاح المرأة عبدا انتهى وثقاة القياس جوزوا ذلك واستدلوا بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى ما ملكتم ايكم من فتيانكم المومنات الجواب ان الآية المذكورة تعارض ما قولهتم وانكحوا الايامى منكم والصاحح من عبادكم وانكم ما لكم ما طيب لكم المولى بالكل الاجابة لانها من قبل لاية ساكنة عن كاح من الساكنة ليس بمتناهية

قوله وانه من النكاح

قوله وانه من النكاح

قوله وانه من النكاح

قوله وانه من النكاح

قوله وانه من النكاح

قوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب على اختلاف لا فرق بين الكتابية المحررة والامه عطا بين ان شاء الله

جواز حراير اهل الكتاب عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم رضي الله تعالى عنهم ويدور عن ابن عمر انه كان لا يجوز نكاح الكتابية وقالت الامامية لا يجوز نكاح الكتابية الا عند عدم المسلمة لاختلاف العلماء في كونهم شركيين قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالهم التي هلكوا فيها من أموالهم ولا تأكلوا أموالهم التي هلكوا فيها من أموالهم وقالت النصارى المسيح ابن الله ثم قال في آخر الآية سبحانه عما يشركون والاصح ان اسم الشريك مطلقا لا يتناول اهل الكتاب لقوله تعالى ربما يولد الذين كفروا لو كانوا مسلمين لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين والعطف يقتضي المغايرة والمطلق ينصرف الى الكمال ثم لقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب س اى الكتابيات من اخفقت اودا واحصنها زوجها اذا اعفها في محضته بالفتح ثم اى العفائف س فسر المصنف المحصنات بالعفائف وكذا فسر السدى والشبى قال الاكمل تفسيره بذلك احتراز عن قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فانه فسروا بالمسلات وليست الفئة شرطا لجواز النكاح وانما ذكر بلبناء على العادة بدلالة الفرض وجه الاستدلال ان الله تعالى قال اليوم احل لكم الطيبات وطعام الذين اوتوا الكتاب بجل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب اى واحل لكم المحصنات من الذين اوتوا الكتاب فلا خفاء في دلالة على الحل والعفائف جميع عفيفة من عفت عن الحرام بعف عفا اى كفت وهو عفت وعفيف والمرأة عفة وعفيفة هم ولا فرق بين المحررة الكتابية والامه على ما بين من بعد ان اشار الله تعالى شى يعنى بعد اسطر حيث قال ويجوز تزويج الامه وقال الكاكي الا ان لا يزوج الكتابية ولا تؤكل فجهت الامم للضرورة لما روى ان عمر رضي الله تعالى عنه غضب على حذيفة

ولا يجوز تزويج المجرسيات لقوله عليه السلام سنوا بهم سنة اهل الكتاب غير نكاحي نسائهم ولا اكل ذبايحهم

وكعب وطلحة عتقنا شديرا فتقالوا انطلق يا امير المؤمنين لا تغضب وكان حذيفة بن اليمان تزجر
يهودية وكذا كعب بن مالك وطلحة بن عبيد الله ولا يجوز تزويج الجوسيات من ابي باجاء
الاية الرابعة وفتنار الاسصار والعجاجة وهي جمع مجوسية والذكر مجوسي والجوس بجيد ولان
وفي المبسوط لا يجوز نكاحها لانها ليست من اهل الكتاب وذكر اسحاق في تفسيره يجوز نكاحها على
ما روى عنه ان المجوس من اهل الكتاب وبه قال داود والنظامي واباح طهين ملك السمر
سعيد ابن المسيب عطاء وعمر بن دينار ومالك وقال السروجي واباح ابو ثور وداد و
النظامي نكاح المجوسية وروى ذلك عن حذيفة وقال مرة المدائني والحسن وابراهيم وحاذي
المجوسية حتى تسلم وبه قال الشافعي واحمد قال ابو عمر ابن عبد البر عليه جماعة فتنار الاسصار ولم ينكح
الا اباحة ذلك الا عن طاوس قلت قد ذكرنا اباحة ذلك عن غير طاوس وقال السروجي لا يجوز
انكحة عبدة الشمس والكواكب وكل من لا كتاب له ولا نكاح الزنا ذمة والموطأ ثم لقوله عليه السلام
من ابي لقول النبي صلى الله عليه وسلم من سئد ايم سنة اهل الكتاب غيرنا كمن سئد ايم ولا اكل
ذبا نجس من هذا الحديث بهذا اللفظ غريب وقال لاكمل رواه عبد الرحمن بن عوف قلت
ليست رواية بكه او تذكر حديثه الآن كما ورد روى عبد الزاق وابن ابي شيبة في مصنفهما
عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد عن علي بن ابي النضر عليه السلام اني مجوس هجر لي من
عليهم الاسلام فمن قبل منه ومن لم يسلم ضربت عليه النجاسة غيرنا كمن سئد ايم ولا اكل ذبا نجس وقال
ابن القطان في اهل البيت مع ارساله فتية قيس بن مسلم وهو ابن الربيع وقد اختلفت فيه وهو ممن
سأله خشيته بالتفكير كشرابك وابن ابي ليلى وروى البراء في مسنده والرازي في غريب كتاب
من حديث علي الخنفة حدثنا مالك عن ابن النضر عن جعفر بن محمد عن ابيه عن عمر بن الخطاب في نحو

اول من اراد ان يقرأ القرآن

مکتبہ فیضانِ عربیہ

۱۳۸۱

100

پیشینہ

11

الاحتلال

سنة ١٢٨٥

منه

Chrysomelidae

من دروس

۱۰۰

10

وہم

مفتی محمد رفیع

1

۱۲۸

۱۰۰

105

10

10/10/10

6

2.5

قَالَ وَلَا الرُّسُلَ قَوْلَ تَعَالَى لَا تَكْفُرُوا بِالْمَشْرُكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَيُخْرِجَ الرُّسُلَ الصَّالِحِينَ
أَنْ كُنُوا مِنْ مُؤْمِنِينَ يَتَّبِعُونَ بِكِتَابٍ لَا يَغْفُلُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ

تعالى عنه ذكر الجوسي نقس الالادرمى كيف الصنع فى امرهم فقال عبد الرحمن رضى الله تعالى
عنه اشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعوا بهم سنة اهل الكتاب انتمى قوله سنة
سنة اهل الكتاب اى اسلكوا بهم طريقهم لئلا يضلوا بهم مغالطتهم فى اعطاء الامان واحدا الجزية
قال ولا الوثنيات من اى قال القدورى ولا يجوز البهتان زوج الوثنيات وموجع وثنية
والذكر وثنية ونسبة الى عبادة الوثن وهو ما له جنة من خشب او حجر او فضة او جوهرة تحت الارض
او ان وكان العرب تنصبها تعبد بها ويضعون في الوثنيات عبد الشمس عبد النجوم السور التي انجوها والسفلية
والزنازقة والباطنية والاباجية وفي شرح الوجيز وكذا كل مذهب يكفر بمعتقده لان اسم الكفر
يتناولهم جميعا لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن سن وهو لجهنم يتناول الوثنية قال
الاكمل وهي من يعبد الصنم وغيره قلت الوثنية من تعبد الوثن وقد قرناها الان والضم غير
لانه صورة بلا جنة كذا افرق بينها كثير من اهل اللغة قيل لا فرق بينها وقيل قد يطلق الوثن على
غير الصور وم يجوز تزويج الصابيات سن وهو جمع صابية والذكر صابى من صباي واخرج من دين
الى دين وقال السدي الصابيون طائفة من اليهود كالسامرة وقال الاسناد البواسحق
هو قول عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه وقال قاضيان هو قول علي رضى الله تعالى
عنه وفي الذخيرة القرافية الصابيان من النصارى والسامرة من اليهود يجوز مناكحتهم وفي النسخة عمر
احمد انهم طائفة من النصارى ونص حليمة الشافعي وهو قول اسحق بن رابعية وقيل المصنف
جواز تزويج الصابيات لقوله ان كانوا يؤمنون بدين بني سن اى كانت جماعة الصابية يؤمنون
بدين بني من الابناء عليهم السلام ويقرءون الكتاب سن من الكتب المنزلة من السامرة لانهم يقرءون
الكتاب سن اى صين يؤمنون ببني ويقرءون يكونون من اهل الكتاب ولا خلاف

[illegible]

وقال الشافعي لا يجوز تزويج الولي المحرم وليته من الخواتم قوله عليه السلام لا ينكح نسبه ولا ما نكح نسبه ولا ما نكح نسبه ولا ما نكح نسبه

هذا الحديث يدل على ان النكاح لا ينعقد بغير اذن الزوجين ولا ينعقد بغير اذن الوصي ولا ينعقد بغير اذن المهر

قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى وهو قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
وانس بن مالك رضي الله تعالى عنهم وبه قال سفيان بن عيينه وعطاء وطاوس ومجاهد وكرمة وجابر
وعمر بن دينار واليوس السجستاني وعبد بن ابي شحج وهو مذاهب اهل العراق هم وقال الشافعي لا يجوز
ش وبه قال مالك واحمد وتزويج الولي المحرم وليته من ابي مولى م علي هذا الخبر
المذكور فعندنا يجوز وعند لا يجوز له ش ابي لثافني م قوله عليه السلام ش ابي قول
ابن عبيد الله عليه وسلم ش لا تنكح المحرم ولا تنكح غيره ش هذا الحديث رواه الجماعة الا البخاري
من حديث عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المحرم ولا تنكح غيره
في رواية ولا يخطب وزاد ابن حنبل في صحيحه ولا يخطب بكاه قوله لا تنكح بنتك البابية ولا تنكح بنتك
من الانكاح ابي لا تنكح غيره هم ولما روى انه عليه السلام ش ابي ابنه صلى الله عليه وسلم
هم تزويج ميمونة وهو محرم ش هذا الحديث رواه الجماعة الا البخاري عن طاووس عن
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة رضي الله
تعالى عنهما وهو محرم زوا البناي وبني بها وهو حلال ومات لبرق واخرجه الدارقطني من
حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تزويج ميمونة وهو محرم واخرجه البرزقي مسنده
عن مسروق عن جالشير رضي الله تعالى عنهما عليه السلام تزويج وهو محرم واتهم وهو محرم وقال
في الروض الاثني اثنا ارا حكار ميمونة وكنتها لم تسم وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله
تعالى الذين ردوا انه عليه السلام تزويج فيها وهو محرم اهل وخت من اصحاب بن عباس مثل سفيان
بن عيينه وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وجابر بن زهد وسهولاء كلهم فيها والذين نقل عنهم عمرو بن دينار
واليوس السجستاني وعبد الله بن ابي شحج وسهولاء رايته ليشدي برواياتهم واما حديث عثمان فانما

هذا الحديث يدل على ان النكاح لا ينعقد بغير اذن الزوجين ولا ينعقد بغير اذن الوصي ولا ينعقد بغير اذن المهر

وما رواه المحول عن الوطحي بنحو استرجاع الامة مسلمة كانت او كتابية وقال لسانه لا يجوز للمحران ينز وجه بامه كذا

على ثلاث رواية الراوى فان قلت لا بالنسبة قول والجواز فعل والقول مقدم لمجيبين احد
بما ان القول يتعدى دون الفعل وانما في يجوز ان يكون الفعل مخصوصا به عليه السلام
لا سيما في باب النكاح ولان الفعل لا يرضى في نفسه ولا معارض للقول قلت اجيب عن قوله
الاول بالمتع فان الفعل يتعدى ايضا لان الاحرام لما لم يكن مانعا منه في حقه وثبت جواز العقد
سواء ثبت في حق امته ايضا اذ امته اولى بالرخص وهو كما لغزم للضعف ومما جزم وقوته محمول على
وعن الوجه الثاني ان الاصل عدم الاختصاص ويلزم منه تفسير الاصل فلا يصار اليه م واراد
سش اى اراد الشافعى رحمه الله تعالى م محمول على الوطى سش لان النكاح للوطى حقيقة
وللعقد مجاز اى لا يظهر المحرم ولا يمكن الحرمة حتى يظهر هذا ما ذكره بعضهم وموضيعة لان التكثير
من الوطى لا يسمى نكاحا مع اختلافه اعلا بالكنة عليه السلام اخبر عن ميعة احوال المحرمين انهم في
احرامهم لا يشغلون بالنكاح والانتكاح ولا يباشرون ذلك وقال الخطابى الا وجه ان يقال
ان الحديث مروى بالنسبة محرم والنسبة يكون للتميز كما في غيره عليه السلام عن الخطابى عليه
السلام لو فعل صح النكاح عندنا والشافعى واحمد خلا لما لك حديث النسي يحل عليه فوفيقا بين التكثير
ولو روى منسبانا للنسبة لكان كذا فى الكاكي م ويجوز تزويج الامة مسلمة كانت
او كتابية وقال الشافعى لا يجوز للمحران تيزوج بامته كتابية سش وبع قال مالك واحمد في رواية
وعن مالك النكاح الامة مطلقا وروى ابن ابى شيبة في مصنفه عن الحارث والديبري انها قال
تيزوج للمحرار بها من الامة من غير فصل وقال ابن عباس ومجاهد وسع الله تعالى عليه الامة
نكاح الامة وان كان موسرا الا ان تكون شحمة حرة وقال قتادة والثوري ان خافت العقد جاز
نكاح الامة وان وجد طولا وفي النهاية الترافية اذ لم يستغن بامته واحدة تيزوج الى

لان جواز تكلم الا اذا اضطرر الى عند ما يفيد من تعرضه لغيره على الرضا وقد امتنع الضمير بالاسلمة ولعلنا جمل
طول الحرة فانما منه وعندنا الحواطط لا طلاق المقتضيه وفيه امتناع عن تحصيل المحذور المحذور لا راقه
وله ان لا يحصيل الا هو سهل فيكون له ان لا يحصل الوضوء ولا ينزبه افتر على حقه كونه عليه السلام لا تكلم الا على

قول ابن حنبل وان استثنى بها ففى الزيادة عليها خلاف وابلج مما ونكح ائمتين من الامة وعندهما فخر
الائمه عليهما السلام ووجه ما يدعى عن احمد لان نكاح الامام ضرورى عندنا ففى اى عندنا ففى اى من المافيش اى فى تزويج الامم
من قبله ليعزل الحر على رفق من ذلوله يتبع الامم فى الرق هم وقد اذنت الضرورة بالمسئلة فى اى الامة المسئلة الواحدة
والضرورة تتقدر مونتاً بقدر ما فلا حاجة الى الكتابة هم لهذا من اى لكونه ضرورياً هم
من اى الشافعى هم طول الحرمة ما نعامنه من اى من تزويج الامة لان دفاع الضرورة بالتقية
على تزويج الحرمة هم وعندهما الجواز لى من اى جواز نكاح الامة مطلقاً مسلمة كانت او كفاية
هم لا طلاق المتفق من اى هو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء من اى فى نكاح الامة هم
امتناع عن تحصيل الجزل لارفاقه من اى لانه لم يوجد بعد كلامه ما يراق وفيه الارفاق بحال بعد
بعد ولا يصدر منه شتى حتى يقال انه ارقاق وبعد وجود المال لا يوصف بالرق والحرية ولا يظن
التبعية والامتناع عنه ليس بما فى شرعهم وله ان لا يحصل الاصل من اى الولد بالزنى من اى
ومزوج العجز النقيم فيكون له ان لا يحصل الوصف من اى وصفت الحرية ايضا تيزوهم
الامة هم قال ولا يتزوج امة على حرمة شمس سواء كان حراً او عبداً هم لقوله عليه السلام
من اى لقول النبى صلى الله عليه وسلم هم لا تنكح الامة على الحرمة شمس رسول الله
قطعة فى سنة فى الطلاق من حديث مطهر بن اسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة
رضى الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق العبد اثنتان
ولا تملك له حتى تنكح زوجاً غيره وفروا الامة حيفتان وتزوج الحر على الامة ولا يتزوج
الامة على الحر ومطهر بن اسلم ضعيف وروى الطبرانى فى تفسير سورة النساء
باسناده عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تنكح الامة عارة

بوسخ المرأة جازا الاقام
عن تقصير الوصف وهو
المرأة والاشقي عمل الخدمه
المعروفه فانه قول من الخدمه
جعل المستند للمرأة من الخدمه
الاطفال المستندوا لمرأتهم
والفاسق المستند الى المرءه
لما كان جعل الخدمه اذ
عبد الابن الزور فليس الاذن

x

وهو باطل حجة على الشافعي في يجوز ذلك للعبد على مالك في تجوز بيعه الحرة وكان الرق اثرا في تصديق النسخة

[illegible]

و لا يجوز ان يفسد او
ان ينقص المنة التي في
قولك ان الله اراد
من الافراد ان يخرج
كل واحد من نفسه
ان يخرج ويسبغ
والفهم متعالي ذلك
في الخارج انه يجب
على جميع النفوس
التي هي مساوية

38

A 5x5 grid of 25 small, stylized symbols, possibly representing a cipher or a decorative pattern. The symbols are arranged in a regular grid, with each symbol being a small, dark, irregular shape.

قال وتكحل الحرة ومن لم يطول لهرق فلا يتكحل امته رواد عبد الرزاق في مصنفه مقصرا على تكلم
الامة فقال حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن عيينة عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان تكحل الامة على الحرة رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ايضا حدثنا ابو داود
الطيالسي عن هشام الاسراري عن رجل عن الحسن ان تكحل الامة على الحرة ورواه
عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابن جريح اخبرني الزيد انه سمع جابر بن عبد الله يقول
لا تكحل الامة على الحرة وتكحل الحرة على الامة واخرج عن الحسن نحوه واحسن ابن ابي
عن علي ابن ابي طالب وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما واخرج مكحول ايضا
نحوه وفي السروجي وعن سعيد بن المسيب مكحول في الرجل يتزوج الامة على الحرة
فلا يفرق بينهما وعن الزهري يرحم الله منعه وعن طاووس قلت لان رجلا تزوج
امته على حرة وانه يزعم انه قد حدثنا عليه قال صدوقه اذكره ابن ابي شيبة هم وهو باطل
ش اے الحديث المذكور ليقضه الطلاق م حجة على الشافعي في تجوز ذلك ش
امی تجوز الامة على الحرة م للعبد فان عنده يجوز للعبد ان يتزوج الامة على الحرة وبه قال
احمد في رواية م وعلى مالك ش اى وحجة على مالك م في تجوز ش اے تجوز
الامة على الحرة م برضا الحرة ش ليعني اذا رضيت الحرة بذلك يجوز م لان للرق تأثير
ش قوله حالة الانقضاء ولينا ولم يذكر دليل الشافعي ولا دليل مالك فوجه قول الشافعي ان
تزوج الامة ممنوع لمعنى في التزوج اذا كان حرا وهو تعرض حرية على الرق مع المانع عنه وهو
لا يوجب في حق العبد لانه رقيق بجميع اجزائه ووجه قول مالك ان المنع للحرة واذا رضيت فقد
حسنا واثارا الى وجه قولنا بقولهم ولان للرق اثر في ش اى الرق له تأثير في تنقيف النمة من وجه العمل الذي

على ما نقله في الطلاق ان شاء الله فيثبت به دخل المحلقة في حالة الانفرد دون حالة الانضمام ويميز تزويج المحلقة
عليها القول عليه السلام وتتم الحرة على الكافة ولا ينافي من المحلات جميع الحالات اذ لا
في حتمها فان تزوج امة على حرة في عدل من طلاق بان لم يجز عند ابي حنيفة ويميز عندهما لان
هذا ليس بتزوج عليها وهو المحرم ولهذا الوجه لا يستزوج عليها

عليه النكاح في جانب النساء والرجال جميعاً على ما نقل في كتاب الطلاق انشاء الله تعالى
سب قرة في آخر الفصل الذي باب طلاق السنة على ما يأتي بيانه انشاء الله تعالى عز وجل
فتثبت به سب اى الذى بنى عليه النكاح رداً على قوله من حل المحل في حالة الافراد سب
وهي اذ تزوج الامة ولم يكن تحت حرة هم دون حالة الانضمام سب وهي اما الجمع بين الحرة والامة
في عقد النكاح او تزوج الامة على الحرة تقدير هذا ان في الحقيقة حالتين حالة الانضمام مع الحرة
وحالة الافراد عنهما فتثبت المحل في حالة الافراد دون حالة الانضمام وهو تزوجها على الحرة او
الحرة والتزوج على الحرة انضمام لان كل فعل يقبل لامته او يعطى بقاياه حكم الابتداء وحكم النكاح
من ذلك فيجعل الانضمام على هذا الطريق وقد طول الاكمل سبنا كلامه واستغفروا وهو في الحقيقة
اخذه من النهاية وصاحب النهاية اخذه من المبسوط وفيما ذكرناه كفاية هم ويجوز تزويج الحرة عليها
سب اى على الامة ولا يبطل نكاح الامة باجماع الأئمة الاربعة وقال الزنى من اصحاب الشافعي
يبطل نكاح الامة للقدرة على طول الحرة هم لقوله عليه السلام سب اى لقول النبي صلى الله عليه
وسلم فتكح الحرة على الامة سب تقدم هذا عن قريب في سنن الدارقطني عن عائشة رضي الله
تعالى عنها لا نكاح اى ولان الحرة هم من المحلات سب لنبهنا على انهم هم في جميع الحالات
او لا ينصف سب كبسر الصادق في حقها سب اى في حق الحرة بخلاف الامة هم فان تزوج
على حرة في عدة من طلاق بائن او ثلاث سب قبل الاعتداء عن طلاق بائن لانها لو كانت عدة عن طلاق
رضي لا يجوز بالاتفاق لم يخرج عندنا عن هذا ما سب وانه قال شافعي ما كنت محمد بن محمد عن طول الحرة لانها انما
اى نكاح الامة في عدة الحرة هم ليس يتزوج عليها سب اى على الحرة لزوال الملك هم وهو الحرم سب
اى التزوج على حرة هو محرم كغيره من الامة ولذا سب اى ولكن المحرم هو التزوج على الحرة هم لو طعت لاتباعها

10

آدمی الطمان الہی

نفاذ طلبات
میل توڑ دینا

مقدمه و بیان مسئله

مفتي الجمهورية

الندوة

تولید و پخش از سوی
بازار آزاد

الحمد لله رب العالمين

مجلس شورای اسلامی

الحمد لله
محمد بن عبد الله

مجلس شورای ملی

عزیزانِ مومن

المجلس الأعلى

الشيخ
الشيخ

قوله تعالى فانكحوا مطاب لكون النساء ملئي فذلك وباج التخصيص على العددين الزيادة عليه
وكذا ما بعده اباح نكاح تسع ومن قال شئ بمعنى اثنين مرتين اباح نكاح ثمانية عشر مرة وحكي القائل
عبد الوهاب عن بعض الناس انه جزر الرجل ان يزوج من النساء ما يحدو شار قليلا كان او
كثيرا من غير حصر وعد ذكر السروجي كرا المدسجانه وتعالى الزواج في التوراة من غير حصر بعد حفظا
لمصالح الرجال ودون النسا وحرم في الانجيل الزيادة على الواحدة حفظا لمصالح النساء ودون الرجال
وجمع في بده الشريعة المظلمة بين مصالح الرجال والنساء في قوله عز وجل فانكحوا مطاب لكم من النساء
شئى وثلاث ورابع والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه قيل قوله لا تنقص على العدد يمنع
الزيادة عليه غير مسلم الا ترى انه عليه السلام قال انما نفيل الثوب من خمس من بول وغايط وقبيح
ودم ومنى وبالاتفاق نفيل من الخمس ايضا مع انه عليه السلام نص على العدد مع كلمة المحض جواب
بان معناه انما نفيل الثوب من خمس مما يخرج من بدن الادمي لان هذا الحديث يخرج جوابا لسؤال
من سأل عن البناسية وهو مختص على هذا العدد وقيل كلام المصنف انما يمشي على قول من قيل
ان الواو في الآية بمعنى او كما في قوله تعالى اولى اجنحة شئى والاية ورد بان الواو بمعنى لان
او لا تشمل الا في التخيير والتخيير في الحقيقة لا يدخل في العدد وتشمل هذا التركيب يدل على جواز احواله
كما في قولهم اقسموه اهل المال اثنين اثنين وثلاثة ثمانية واربعه اربعة ولو قلت
او ليام انه لا ممنوع ان يقسموه الا احده هذه القسمة وليس لهم ان يجعوا بينا
لان اول احد الشمين والواو تدل على تجويز الجمع بين المنعوق وقال الفرار
المراد واحد من الاعداد ولا وجه لما عليه على الجمع لان العبارة في التسع بهذا
اللفظ من المعنى في الكلام فان من اراد ان يقول اعط فلانا تسعة وراهم وقال
اعط درهمين وثلاثة واربعه كان سخيفا جالبا لعلم ان المراد واحد وقيل منتهى الآية

فانكحوا مطاب
لكون النساء ملئي
فذلك وباج
التخصيص على
العددين الزيادة
عليه
وكذا ما بعده
اباح نكاح تسع
ومن قال شئى
بمعنى اثنين
مرتين اباح
نكاح ثمانية
عشر مرة
وحكي القائل
عبد الوهاب
عن بعض
الناس انه
جزر الرجل
ان يزوج
من النساء
ما يحدو
شار قليلا
كان او
كثيرا من
غير حصر
وعده ذكر
السروجي
كرا المدسجانه
وتعالى
الزواج في
التوراة من
غير حصر
بعد حفظا
لمصالح
الرجال
ودون
النساء
وحرم في
الانجيل
الزيادة
على
الواحدة
حفظا
لمصالح
النساء
ودون
الرجال
وجمع في
بده
الشريعة
المظلمة
بين
مصالح
الرجال
والنساء
في قوله
عز وجل
فانكحوا
مطاب
لكم من
النساء
شئى
وثلاث
ورابع
والتخصيص
على
العدد
يمنع
الزيادة
عليه
قيل
قوله
لا تنقص
على
العدد
يمنع
الزيادة
عليه
غير
مسلم
الا ترى
انه
عليه
السلام
قال
انما
نفيل
الثوب
من
خمس
من
بول
وغايط
وقبيح
ودم
ومنى
وبالاتفاق
نفيل
من
الخمس
ايضا
مع انه
عليه
السلام
نص
على
العدد
مع
كلمة
المحض
جواب
بان
معناه
انما
نفيل
الثوب
من
خمس
مما
يخرج
من
بدن
الادمي
لان
هذا
الحديث
يخرج
جوابا
لسؤال
من
سأل
عن
البناسية
وهو
مختص
على
هذا
العدد
وقيل
كلام
المصنف
انما
يمشي
على
قول
من
قيل
ان
الواو
في
الآية
بمعنى
او
كما
في
قوله
تعالى
اولى
اجنحة
شئى
والآية
ورد
بان
الواو
بمعنى
لان
او
لا
تشمل
الا
في
التخيير
والتخيير
في
الحقيقة
لا
يدخل
في
العدد
وتشمل
هذا
التركيب
يدل
على
جواز
احواله
كما
في
قولهم
اقسموه
اهل
المال
اثنين
اثنين
وثلاثة
ثمانية
واربعه
اربعة
ولو
قلت
او
ليام
انه
لا
ممنوع
ان
يقسموه
الا
احده
هذه
القسمة
وليس
لهم
ان
يجعوا
بينما
لان
اول
احد
الشمين
والواو
تدل
على
تجويز
الجمع
بين
المنعوق
وقال
الفرار
المراد
واحد
من
الاعداد
ولا
وجه
لما
عليه
على
الجمع
لان
العبارة
في
التسع
بهذا
اللفظ
من
المعنى
في
الكلام
فان
من
اراد
ان
يقول
اعط
فلانا
تسعة
وراهم
وقال
اعط
درهمين
وثلاثة
واربعه
كان
سخيفا
جالبا
لعلم
ان
المراد
واحد
وقيل
منتهى
الآية

وقال الشافعي لا يتزوج الا امة واحدة ولا حرة عندنا ولا حجة عليها ما تولوا اذا اكلتة المنكوحه
ينظمها اسم النساء كما في الظاهر ولا يجوز للبعد ان يتزوج اكثر من اثنين وقال مالك يجوز لكانه
في حق النكاح بمنزلة ما حكر عندنا حجة ملكه بعين اذن المولى وكذا ان الرق منصفته

فينكح بعضكم اثنين وبعضكم ثلاثه وبعضكم اربعة لا يجوز لائقه ولا شرعا واذا تزوج تسعاني زمان
واحد لا يكون ثني ولا ثلاث ولا رابع بل يكون تساع ص وقال الشافعي لا يتزوج الا امة واحدة
ش يعني عند عدم طول المحرة وخوف الغنة وبه قال احمد وقال مالك يجوز تزويج اربع
من الاماء وعند عدم طول المحرة وخوف الغنة وعندنا يجوز الاربعة مع الطول وخوف الغنة ثم
في جواز نكاح الامة عند عدم طول المحرة وخوف الغنة شرط عندهم وعندنا ليس بشرط ولكن استحب
ان لا يتزوج مع طول المحرة عندنا هم لانه ضروري عندنا ش اي لان نكاح الامة ضروري عند
الشافعي والضرورة ترتفع بالواحدة فلا يزا عليها كالميتة احدثت للضرورة لم يخير الامم
ما يدرهمهم واجبة عليه ش اي على الشافعي هم ما تولوا ش وهو قوله فأنكحوا ما طاب
لكم من النساء هم اذا لامة المنكوحه ينظمها ش اي يشتمها هم اسم النساء ش اي كما لفظت
النسائيتنا دل المحاريتنا دل الاماء ايضا قال الا ترى كان الاول ان يقول اذا لامة واحرة
كما في الظاهر ش فان ائتمت مذكورة بلفظ النساء يتناول الامة المنكوحه وحكم المدبرة والمكاتبه
على هذا الخلاف المذكور فالمستسعاة كالمكاتبه عندنا ابي حنيفة رضي الله عنه هم ولا يجوز للبعد
تزوج اكثر من اثنين ش وبه قال الشافعي واحمد وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف رضي الله
عنهم وبه قال عطاء بن رباح البصري والشعبي والثوري هم وقال مالك يجوز له الاربعة ش كما هو وقال
سالم وطاوس ومجاهد والزبير وربيعة الرازي وابو ثور وداد والمكاتب والمدبر وادم الولد في هذا
كالبعد هم لانه ش اي لان البعد هم في حق النكاح بمنزلة المحرة عندنا ش اي عندنا ملكهم حتى ملكه
ش اي حتى ملك النكاح هم بغير اذن المولى ش لان ملك النكاح من خواص الادمية والرق لا يؤثر فيها
فصارا لقصاص فانه مني على اصل المحرته فيه بالاجماع فكنا مهنهم ولنا ان الرق منصف ش يعني ثوبه

فمن تزوج العبد اثنتين الحر اربعاً اظهر الشرف المحرمة فان طلق الحر احد الاربع طلاقاً بائناً
لم يحزله ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها وفيه خلاف الشافعي وهو نظير لكاح الاخت في عدل الاخت

في تصنيف النعم وهذا الحل فتمت من التمتع يوصل بها الى قضاء شهوة النكاح حلالاً والنعم
مقتدات الاحوال في الشرع فان حال البتة لما كان اشرف حل له التمتع دون غيره وحال
الحر اشرف من حال العبد فتظهر الزيادة في حق المحرورون العبد هم فيتزوج العبد اثنتين والحر
اربعا شئ اى يتزوج الحر اربع نسوة شئ اظهر اشرف المحرمة هم ويؤيده حديث عمر رضي التمتع
عنه فانه قال لا يتزوج العبد اكثر من اثنتين وفي الملاء وعن عطاء راجع اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ان العبد لا يجمع بين النساء فوق اثنتين انتهى وفيه خلاف للشافعي
ومالك وقد ذكرنا عن قريب هم فان طلق الحر احدى الاربع شئ حتى اذا كان الحر متزوجاً
باربع نسوة فطلق احداً من هم طلاقاً بائناً لم يحزله ان يتزوج رابعة شئ اى امرأة رابعة هم
حتى تنقضي عدتها شئ يروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد ابن ثابت
وبه قال سعيد ابن المسيب وعبيدة السلماني ومجاهد والنخعي والثوري واحمد وقال القاسم
بن محمد وعروة وابن ابى ليلى له ذلك لانقطاع النكاح بينها وبه قال الشافعي واثار المصنف
بقوله هم وفيه خلاف للشافعي شئ اى يتزوج الرابعة في عدة المطلقة طلاقاً بائناً خلافاً للشافعي
يعني يجوز عنده وبه قال مالك والبوثور وابو عبد الله المذنب قلنا النكاح المطلقة الرابعة قائم
لبقاء احكامه من النفقة والفراش المنع من الخروج والقاطع قد اخرج عمله الى انقطاع العدة وعن
ابى الزناد انه قال كان للوليد بن عبد الملك اربع نسوة فطلق واحدة منهن البتة وتزوج غير ما قبل
ان تحل فجاب ذلك عليه كثير من الفقهاء منهم سعيد بن المسيب قال سعيد بن منصور اذا عاب عليه
سعيد بن المسيب فابى شئ بقي وحكي مروان شاور الصحابة فيه فاتفقوا على انه لا يفرق بينها وبها لفهم
زيد ثم رجع اسلف قولهم ذكره في المبسوط هم وهو نظير لنكاح الاخت في عدة

قال ان تزوج جلی من نأجاز النکاح ولا یطأها حتى تضع حملها وهذا عند ابی حنیفة ومحمد
وقال ابو یوسف الفکاح فاسد ان کان الحمل ثابت النسب فالتکاح باطل بالاجماع ولا بی وسف
ان الاختناع فی الاصل محرمة الحمل هذا الحمل فحرم لانه لا حیاتیة منه ولهذا المحدث
استقاطه ولهذا انفاس المحملات بالنسبة حرمة الوطی کما یستقی ماؤه نزع غیره
الاخت ش ای عدم جواز نکاح المرأة وعدة الرابعة قبل انقضاءها لظهور عدم جواز الاخت فی
عدة الاخت وقدم ذلك فیما مضی وفي المبسوط النزع المرتد ان یزوج باختها بعد لحاقها قبل انقضاء
عدتها لانها لا عدة علیها من المسلم لتباین الدارین فان عادت مسلمة لا یضرب نکاح الاخت لان
العدة لا تعود وعنده ابی یوسف تعود فی بطلان نکاحها رواه ابی حنیفة قال ش ای محمد بن النکاح
الصغیر ومن ان تزوج جلی من الزنا جاز النکاح ولا یطأ وبالنزوح حتى تضع حملها ش ای اذا لم یکن الحمل ثابتاً بنسب
وهذا ش ای جواز النکاح ومنع الوطی الى غیره بنزع محمد بن حنیفة ومحمد بن وبقی قال الشافعی فی جواز النکاح ولا یجوز بطیها
هم وقال ابو یوسف النکاح فاسد ش وبقی قال ابن شرفه وزفر واکات احمد وان کان الحمل ثابت النسب فالتکاح
باطل بالاجماع ش ولو کان الحمل من الزنا من النزوح فالتکاح جائز عند الکلی وحکم وطیها وتستحق النفقة عن الکلی ذکره
فی المنازل وان کان الزنا من غیره تستحق النفقة عن بعض المشایخ ولا تستحق النفقة عند البعض علی سبب
ابی حنیفة ومحمد ولا بی یوسف ان الاختناع ش ای اعتناع النکاح هم فی الاصل ش وهو صورة
الاجماع یعنی فیما اذا کان الحمل ثابتاً بالنسبة محرمة الحمل وصیانة عن سقیته ماؤه نزع غیره
فان الحمل یزید وسمعه وبصره حدة بالوطی هم وهذا الحمل محرم لانه اذا حیاتیة منه ش ای من الحمل هم
ولهذا ش ای ولعدم حیاتیة منه هم یجوز استقاطه فیتنع النکاح ههنا ایضاً ولها ش ای لاصنیفة
ومحمد منها ش ای یجلی من الزنا من المحملات بالنسبة ش وهو قول تبع واحکم کم ما رواه
ذکم وكل من کانت كذلك جاز نکاحها فان قلت ما بال احمل الثابت لنفس لم تدخل تحت هذه
النسبة قلت ان تحت قول تبع ولا تغرموا عقدة النکاح حتی یبلغ الکتاب بجلدهم وحرمة الوطی ش هذا جواب
یقال لو کانت من المحملات یجوز وطیها بعد ورود العقد علیها فاجاب بقوله هم وحرمة الوطی کما یستقی ماؤه نزع
غیره ش وهو حرام لقوله علیه السلام من کان یومن بالبدن والیوم الاخر فلا یستی ماؤه نزع غیره یعنی طی المحمل وقال

والامتناع فی ثابت النسب حتی صاحب الماء ولا حرمة للزانی فان تزوج حامله من السهم
فالنکاح فاسد لانه ثابت النسب ان تزوج ام ولده وهی حامل منه فالنکاح باطل لانهما فراشین
ها حرة ثبتت نسب لهما منه من غیر دعوه فلو صح النکاح بحصل الجمع بین الفراشین
الا انه غیر متأكد حتی ینتفی الولد بالنسب

علیه السلام لا توطأ حامل حتی تفع صحیح فان قلت فم الرحم ینسب بالجبل فکیف یکون حتی نزع غیره
شعره ینبت من بار غیره فان قلت النکاح شرع لامر ضروری وهو الحمل فلا یشیت بدونه والحمل هنا
غیر ثابت فلا یشیت النکاح قلت لیس من ضرورة حرمة الوطی الممارض علی شرف الزوال فساو الذکر
كما هو حرم بالحیض والنفاس هم والامتناع فی ثابت النسب نفس جواب عن قول ابی یوسف انه
لحرمة الحمل تقریره لافسدم ان فساد النکاح بحرمة الحمل بل انما هو من حق صاحب المار ولا حرمة
للزانی الا ان کتابه الاحرام نفس فان تزوج حاملا من السهم فالنکاح فاسد لانه ثابت النسب هم
هنا باجماع الایة الاربعه وكذا المهاجرة الینا لو كانت حاملا وروی الحسن عن ابی حنیفة والمهاجرة
والمسبیه او یجوز نکاحها لکن لا یطارها حتی یضعا حملها وان لم یمکن حاملا فلا یجوز النکاح لان الفرقة
وقعت بتباین الذین کذا فی جامع المحبوبي هم وان تزوج ام ولده وهی حامل منه نفس
والحال انها حامل من المولی هم فالنکاح باطل لانها نفس ای لان ام الولد هم فراش لولایا
نفس لوجود حده وهو صیرة المرأة متعینة لثبوت نسب الولد منها وهو من قولهم حتی ینبت
ولده منه نفس ای من المولی هم من غیر دعوه فان قلت ذکرناها بلفظ الباطل فنیما تقدم بلفظ الفاسد
قلت لان بحرمة فیما تقدم مختلف فیهما ذکرنا من وایة حسن فكانت حرمتها اخف فذکر بلفظ الفاسد قیل لم یز
بالفساد هناک البطلان ایضا وفیه تامل هم فلو صح النکاح بحصل الحجج بین الفراشین نفس وهما فراش المولی
وفراش النکاح ولان لا یجوز لانه یودی الی اشتباه الانساب کالنکاح المکذوبه هم الا انه غیر متأكد نفس
هذا استثناء من قوله فراش لولایا یعنی ام الولد فراش لولایا الا انها فراش غیر قوی ویجوز ان یکون
جوابا عما یقال وهو انه لو كانت فراشا لولایا لما جاز نکاحها عندکونها غیر حامل مع انه یجوز فاجاب بقوله الا ان
نفس ای الا ان فراشا غیر متأكد یعنی ضعیف هم حتی ینتفی الولد بالنسب نفس ای حتی

من غير لعان فلا يعتبر بالمتصل به الحمل **قال** ومن وطئ جارية ثم تزوجها جاز النكاح
لأنها ليست بفراش نكاحها فلو جاءها بولد لا يثبت نسبه من غير دعوة إلا أن عليه
أن يستبرأها صيانة لماؤه إذا جاز النكاح فللزوم أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وإلى يوسف
وقال محمد لا أحب له أن يطأها قبل أن يستبرأ بها لأنه لا يحمل الشغل بهاء المولى

فيبقى ولده بمجرى النفي ثم من غير لعان فلا يعتبر بالمتصل به الحمل **ش** أي فلا يعتبر هذا الفراش
بالم متصل به الحمل لأن الحمل مانع في الجملة وكذلك الفراش عند اجتماعهما يحصل التاكيد فقلت
إذا كان غير متأكد فيبقى الولد من غير لعان وجب أن يكون الاقدام على النكاح نفيًا للسبب فإنه
يقبل النفي دلالة كما إذا قال بجارية له ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة هذا الأكبر مني فإنه ينفى
نسب الباقيين وإذا أنفنى نسبه كان حلاً غير ثابت النسب وفي مثله يجوز النكاح كما تقدم قلت حبيب
بان هذه دلالة والدلالة أنها تحمل إذا لم يخالفها صحيح ولم يصح هنا موجودان المسئلة فيا إذا كان
الحمل منه وإن قال رجل تزوج أم ولد وهي حامل منه وإنما يكون الحمل منه إذا اقربهم ومن وطئ جارية
ثم تزوجها جاز النكاح **ش** أي قبل استبرائها وقال الشافعي وأحمد لا يجوز نكاحها قبل الاستبراء بحقيقة
وعنده زفر لا يجوز نكاحها حتى تحيض ثلاث حيض كما في الزانية عنده فإنه يجب عليها ثلاث حيض عنده
وكذا الخلاف في أم الولد غير حامل منه هم لأنها **ش** أي لأن الجارية هم ليست فرائضاً لمولاهما هنا
ش لعدم حد الفراش وهو صيرة المرأة متعينة لثبوت نسب ولد الرجل ولم يوجد ذلك هنا
هم فأنها لو جارت بولد لا يثبت نسبه من غير دعوة للنكاح إلا أن عليه **ش** أي على المولى هم
أن يستبرأها **ش** قال الشارحون مناه عليه الاستحباب دون الوجوب وذلك لأن هذا اللفظ
غير مذكور في الإجماع الصغير وإنما ذكره المصنف فيقال أنه أراد به الاستحباب هم صيانة لماؤه **ش**
وقد صرح في فتاوى المولى أبي الاستحباب هم وإذا جاز النكاح فللزوم أن يطأها قبل الاستبراء
عند أبي حنيفة وإلى يوسف وقال محمد لا يجب إلى أن يطأها حتى يستبرأها هم وفي المشكلات لا يحل له
أن يطأها حتى يستبرأها بحقيقة هم لأنه **ش** أي لأن رجلاً هم احتمال الشغل بماء المولى **ش** لو جاز
سببه وهو المولى ولو تحقق الشغل والمولى يحرم المولى تأدياً عن السقي كزجر غيره

فوجب التنزه كما في الشريعة ولهما ان الحكم يجوز النكاح اشارة الفراع
فلا يجوز من الاستبراء ولا استحبابا ولا وجوبا فلا خلاف في الشرع لانه يجوز مع الشغل كذا
اذا ارادى امرأة تزني فتزوجها حل له ان يطأها قبل ان يستبراء عند

فما اذا احتل صم فوجب التنزه كما في الشرع فبان التفرقة عن الوطئ في الشرع قبل الاستبراء وجب
وقال الاثر ازمى رضى الله عنه ليس المراد منه الوجوب لمصلحة لانه قوله لا احب ان يطأها هم
ولما شئ اى لابي حنيفة وابى يوسف هم ان الحكم يجوز النكاح اشارة الفراع شئ اى حكم الشرع
يجوز النكاح علامته فراع الرحم لان النكاح لم يشرع الا على رحم فارغ عن شغل محرم واذا كان النكاح
فارغا هم فلا يوجب بالاستبراء ولا استحبابا ولا وجوبا شئ اى لا على الاستحباب لا على طريق الوجوب
اذا الحكم لا يثبت بل بالنسبة لما قدم لفظ استحبابا وكان حقه التاخير لان نفيه يستلزم نفي الوجوب
فكان تقديمه يوجب الاستغناء عن نفي الوجوب مالا ان انعم بقول به وكان نفيه اجماعا والى قوله
بخلاف الشرع فان الاستبراء فيه واجب هم بخلاف الشرع هذا جواب عن قياس محمد صورة النزاع
على الشرع بالفارق تقريره ان الشرع ليس مثل الذي قاسه عليه هم لانه شئ اى لان الشرع
هم يجوز مع الشغل شئ دون النكاح فاصحكم يجوز النكاح اشارة النزاع والا لان حكما بالانجيز
ولا كذا لك في الشرع فيجب الاستبراء وهذا الخلاف فيما اذا لم يستبرأ المولى ام لا واستبراء باثم تزوجها
بشرع يجوز وطئ الزوج بالاجماع قبل الاستبراء ومن المشايخ من قال لا خلاف بينهم في احوال
لان عندهما لا يجب الاستبراء ولم يقولوا لا يستحب عند محمد يستحب ما قاله وجب قال ابو الليث قول
محمد اقرب الى الاحتياط وبه نأخذ كذا في جامع المحبوبي هم وكذا شئ اى وكذا الحكم مع اختلاف المذاهب
هم فيما اذا ارادى امرأة تزني فتزوجها حل له ان يطأها قبل ان يستبرأ بها عندهما شئ اى عند حنيفة
وابى يوسف وبه قال الشافعي ومالك وقال احمد لا يجوز الا بشروط انقضت العدة بثلاث حيضات وبها
حتى قال احمد لو زنت امرأة لا يطأ الزوج حتى تستعد من الزاني بثلاث حيضات عنده وقيل كيتفى بغيره
وقال احمد لا يطأ اباحية الزانية وقول قتادة واسحاق وابى عبيد مثل قول احمد في انقضت العدة

وقال صاحب الأصول ما لم يثبت به كذا المعنى ما ذكرناه كالحال المتعة باطل

ثلاث حيفين والمتوبة وقال ابن حزم في المحمل لا يخل للزانية ان تنكح زانية ولا عفيفا حتى تتوب فاذا
 تأتت حل اما الزوج من عفيفات ولا يخل للزانية المسلم ان تزوج مسلمة لانه انية ولا عفيفه حتى تتوب
 وللزانية ان تزوج كذا بغير عفيفه وان لم يثبت والزانية الطارئة من احد بها لا يوجب فسخ
 نكاحها وروى ذلك ياسنا وعن علي وابن مسعود والبراء بن عازب جابر بن عبد الله وابن عمر
 وعائشة رضي الله تعالى عنهم وقال ابن المنذر وروى قول جابر وطاوس وابن المسيب ابن زيد
 والحسن بن فكرته والزهرى والثوري والشافعي واذا ما باحل للزانية ان تزوج بمن زنى عنه
 وعند ابن مسعود والبراء بن عازب عائشة رضي الله تعالى عنهم انما لا تحمل للزانية بجمال ثم لا يفرق
 بين الزوجة وبين زنى احد بها وعن جابر بن عبد الله ان المرأة اذا زنت يفرق بينها ولا شئ لها من
 الحسن مثله وعن علي رضي الله تعالى عنه انه فرق بين بائنة ورجل زنى قبل ان يدخل بها هم قال
 محمد لا حب لانه يطاها قبل ان يستبرأ من ذلك بطريق الاحتياط لاحتمال الشغل ببار الزانية
 هم والمعنى ما ذكرناش اى ما ذكرنا من الجانبين في مسكة البجارية هم ونكاح المتعة باطل
 او عى غير واحد من العلماء الاجماع على تحريم المتعة وقال الخطابي في المعالم كان ذلك مباحا في صدر
 الاسلام ثم حرم فلم يبق فيه اليوم خلافا بين الامم الا شياؤا سبب ليه بعض البر ورفض قال وكان ابن عباس
 يتناول في اباحة المسطرة اليه ليجول العزيمه وقلة اليسار ثم توقف عنه وامسك عن الفتوى به قال ابو بكر
 السخامى يروى جوازها عن بعض الثقات وعن ابن جريح وقال المازنى في العلم بفساد الاجماع على
 ولم يجازف فيه الا طائفة من المبتدعة وكل ابن عبد البر اختلاف القديم في ذلك فقال واما الصحابة
 فانهم اختلفوا في نكاح المتعة فذهب ابن عباس الى ايجازها وتحليلها لاختلاف عنه في ذلك وعليه اكثر
 الصحابة منهم عطاء بن رباح وسعيد بن جبيرة وطاوس قال وروى ايضا ايجازها وتحليلها عن

وهو ان يقول لا سر او اختص به بل كل واحد منكم له ما يشاء من امته

ابن سعيد الخدري وجابر بن عبد الله قال جابر تمتعنا الى النصف من خلافة عمر رضي الله تعالى عنه حتى شئ عمر الناس قال واما سائر الرواة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المخلفاء وفقهاء المسلمين فعلى تحريم المتعة منهم مالك بن انس من اهل المدينة والثوري وابو حنيفة من اهل الكوفة والشافعي ومن يسلك سبيله من اهل الحديث والفقه والنظر بالاتفاق والا وراعي من اهل الشام والليث بن سعد من اهل مصر وسائر اصحاب الارار هم مثل ان يقول الرجل لامرأة تمتع بك مدة بكذا من المال ش هذه صورة المتعة وفي المنافع صورتهما ان يقول خدسي هذه العشرة لا تمتع بك او لا تمتع بك ومتعني نفسك يا ما وفي البائع نكاح المتعة نومان احدهما ان يكون بلفظ التمتع والثاني ان يكون بلفظ النكاح او الزوج او ما يقوم مقامها فالاول ان يقول تمتع بك يوما او شهرا او سنة على كذا وهو باطل وقال شيخنا زين الدين في شرح الترمذي نكاح المتعة المحرم هو ما اذا خرج بالتوقيف فيه اما اذا كان في تعيين الزوج انه لا يقيم معها الا سنة او شهرا او نحو ذلك ولم يشترط ذلك فانه نكاح صحيح عند عامة اهل العلم ما خلا الراعي فانه قال في هذه الصورة وهي متعة ولا خيرة فيه واذا اقر ان نكاح المتعة غير صحيح فهل يحل من وطئ في نكاح متعة اختلف فيه العلماء فقال اكثر اصحاب مالك لاحد فيه شبهة العقد وقال الرافعي اذا وطئ جازلا بفساده فلا حد وان كان عالما فقد بنى امره على ما روى ان ابن عباس كان يجوز نكاح المتعة ثم رجع عنه فان صح رجوعه وجب له كحصول الاجماع وان لم يصح رجوعه فبني على انه لو اختلفت اهل عصر في مسئلة ثم اتفق من بعدهم على احد القولين فيما قبل بغير ذلك كما يجمعوا عليه فيه وجهان اصوليان اذا قلنا نعم بجبل الحد والا فلا قال الرافعي وهو الاصح وكذا صح النووي رحمه الله تعالى وقال ابن الزبير المتعة الزنا الصريح ولا اجزاء احد يعمل بها

وقال مالك هو جائز لانه كان مباحا فيبقى الى ان يظهرنا نسخة قلنا ثبت النسخ بجماع الصحابة

الاربعة هم وقال مالك هو جائز شئ اى نكاح المتعة جائز وقال الكاكي هذا سهو فان المذكور
في كتب مالك حرمة نكاح المتعة وقال في المدونة ولا يجوز النكاح الى اجل قريب وبعيد وان
سمى صداقا وهذه المتعة وقال الاكل معتذرا عن المصنف يجوز ان يكون شمس الأئمة الذين
اخذ منه المصنف اطلع على قول له على خلاف ما في المدونة انتهى قلت لم يذكر في كتاب عن كتب
المالكية رواية تجوز المتعة وبالا احتمال نقل قول عن امام من الأئمة غير موجه مع ان مالكا روى
في موطاه حديث الزهري عن حديث علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر على ما ياتي بيانه عن قريب ان شاركا في
هنا ايضا معتذرا ليس من يروى حديثا يكون واجب العمل يجوز ان يكون عنده ما يعارضه وتبر
عليه انتهى قلت عادة مالك ان لا يروى حديثا في موطاه الا وهو يذهب اليه ويعمل به ولو ذكر
ما ذكره الاكل لذكره اصحابه ولم ينقل عنه شئ من ذلك هم لانه شئ اى لان نكاح المتعة هم
كان مباحا فيبقى الى ان يظهرنا نسخة شئ اى يبقى حكمه الى ان يظهرنا نسخة بحرم هم
قلنا ثبت النسخ باجماع الصحابة شئ بيان ذلك انه وردت الاحاديث الدالة
على منعها منها ما رواه الترمذي عن حديث الزهري عن عبد الله و الحسن
بن محمد بن علي عن ابنيهما عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء روى عن كرم الحجة الالهية ز من خيبر
وقال حديث حسن صحيح واخرجه بقرينة الستة ما خلا ابا داود و رحمه الله تعالى عنه
ومنها ما اخرجه مسلم و بقرينة اصحاب السنن من رواية الربيع بن سرة عن ابيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وقال انها حرام من يومكم هذا الى يوم القيمة

وابن عباس رضى الله عنهما خرجوا الى قوله

ومنهما مارواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابني هريرة رضي الله تعالى عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ففرغنا من ثلثة ايام فزارني نساء بني كلبين فقال ما هذا قيل نساء يستمتع بهن ازواجهم ثم فارتوهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم او يهدم المتعة البكاح والطلاق والعدة والميراث ومنها مارواه مسلم من حديث سلمة بن الأكوع قال خضع رسول الله صلى الله عليه وسلم عامه وطاس في المتعة ثلاثه ايام ثم نهى عنها ومنها مارواه البيهقي من حديث ابني ذر انما قلت لثنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثه ايام ثم نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها مارواه ابو داود وفي سننه من حديث الزهري قال كنا عند عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه فذكرنا متعة النساء فقال رجل قال الربيع بن سره شهد على ابني انه حدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع انتهى ثم اجمعت الصحابة على ان المتعة قد انتحلت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فكانت الاما ديت الناسخية ناسخة والاجماع منظر لان نسخ الكتاب السنة بالاجماع ليس صحيحا على المذهب الصحيح فان قلت ما وجد الاختلاف المذكور في وقت تحريم المتعة لانه جاء في زمن خيبر وفي غزوة تبوك في عامه وطاس في حجة الوداع قلت قال الماوردي يصح ان ينهى عنها في زمن ثم ينهى عنها في زمن اخر لو كيد او ليشه النبي وفيه من لم يكن بمعصية اولاد لا سمع بعض الرواة في زمن ومعه اخر فنقل كل منهم ما سمعوا اضافة الى زمن سماه وقال بعضهم هذا مما قد اوله التحريم والاباحة مرتين والله اعلم وقال النووي الصواب والمختار ان التحريم والاباحة كانا مرتين وكانت حلالا قبل خيبر ثم حرمت قبل خيبر ثم اجمعت يوم فتح مكة وهو يوم اوطاس ثم حرمت يومئذ بعده ثلاثه ايام تحريما موبدا الى يوم القيمة واستمر التحريم هم وابن عباس صح رجوعه الى قولهم شمس هذا جواب عما قيل من الاجماع وقد كان ابن عباس مخالفا فاجاب بقوله و

مقتصر على الجماع والنكاح الموقت باطل مثل ان يتزوج امرأته بشهر سنة شاهدين
عشرة ايام وقال نرفره هو صحيح لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة
ولنا انه اني بمعنى المتعة والعبرة في العقود للمعاهد والخلاف بين ما اذا طالت مدة التوقيت او قصرت

ابن عباس صح روجه عن اياته المتعة الى قول الصحابة في تحريمها وروى جابر بن زيد ان
ابن عباس ما خرج من الدنيا حتى رجع عن قوله في الصرف والمتعة هم مقتصر الاجماع ش
املى جماع الصحابة في تحريمها هم والنكاح الموقت باطل ش وهو قول عامة الفقهاء وفي المحيط
كل نكاح موقت متعة وفي التقي البحار النكاح الموقت في معنى المتعة عندنا خلافا لرفره هم مثل ان
يتزوج الرجل امرأة بشهادة شابين عشرة ايام ش هذه صورة النكاح الموقت وقوله عشرة
ايام ليس بقيد وكذا قوله شهر او سنته ونحوهما والفرق يذكر لفظ التزوج في الموقت ودون المتعة
وكذا بالشهادة فيه دون المتعة وكل ابن عبد البر وابن قدامة الحنبلي والنووي عن زفر النكاح
المتعة صح ويتأيد عنده قال السروجي وعلقه فلفظ وانما قال زفر في النكاح الموقت كما ذكره
اصحابنا وهو الذي ذكره المصنف وغيره هم وقال زفر هو لازم ش املى لنكاح الموقت صح
والتوقيت باطل طالبت المدة او قصرت لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة لانه اتي بالاجماع
والشرط الزايد على ما يتم به النكاح فصح الايجاب وبطل الشرط هم لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة
ش كما لو تزوجها بشرط ان لا يطاقتا بعد شهر ومن ابراهيم النخعي النكاح يهدم الشرط والشرط
يهدم البيع وقد لك لان النكاح من الاستقاطات لان معناه سقوط حرمة البيع في حق الزوج
الا انه شرع ملكا ضروريا لا بطل شرعية الطلاق ولهذا لا يبطل بالشرط الفاسد هم ولنا انه ش املى
النكاح بالتوقيت هم اتي بلفظ المتعة ش يعني اتي بمعنى المتعة بلفظ النكاح لان معنى المتعة
هو الاستمتاع بالمرأة لا قصد مقاصد النكاح وهو موجود وفيما نحن فيه لانها لا تحصل في مدة قليلة
هم والعبرة في العقود للمعاهد في ش لالا لفاظا الا ترى ان الكفاية بشرط يراة الاصيل حواله
والحوالة بشرط معطاة لبيت الاصيل كفاية هم ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التوقيت او قصرت

لأن المتأقبت هو المعاقن يهرته المتعة وقد وجد ومن تزوج امرأتين في عقد واحد
واحد واحد منهما لا يحل له نكاحها صحيح كالحال التي حل نكاحها وبطل نكاح الآخر

مثل آخره عن قول الحسن بن زيار أنها إن ذكر من الوقت ما لم يعلم أنها بعثت إلى
كما يه سنه أو أكثر كان النكاح صحيحا لأنه في معنى التابيد وهو رواية عن أبي حنيفة وإشارة إلى
وجبه الظاهر بقوله هم لأن التوقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجدش لأن مقتضى قوله تزوجك
التابيد لأنه لم يوضع شرعا إلا لذلك ولكنه يحتمل للمتعة كما إذا قال لي عشرة أيام عين التوقيت
لجهة كونه متعة معنى وفي هذا المعنى المدة القليلة والكثرة سواء وتشكل بذه لسانها بما إذا شرط وقت
أن يطلقها بعد شهر فإن النكاح صحيح بشرط باطل لأن من نحن فيه وجب بان
الفرق بينهما ظاهر لأن الطلاق قاطع للنكاح فاشترط بعد شرطه ليقطع به لميل على وجوده يستند
موبدا ولهذا المسمى لشهر لا يبطل النكاح فكان النكاح صحيحا بشرط باطلا وأما صورة النزاع
فما شرط أنما هو في النكاح لأن قاطعه ولهذا الوجه التوقيت لم يكن بينهما بعد شرطه المستند
عمت كما في الإجارة وقال الكافي تعليق بمجالية النكاح أن لنا كنه بين أهل السنة والاعتزال
قال الإمام الرضا لا يجوز وقال الإمام الفضل من قال أنا من أنشأ الشرع فهو كما لا يجوز نكاح
نسائهم وقال بعض الكروعي لا ينبغي أن يزوج الحنفية بنته من الشافعية ولكن يزوج بنته
وفي فتاوى المعتزلة قال بعض المشايخ يجوز أن يزوج بنته من الشافعية وقيل ما ذكرنا
لا يجوز وقيل لا بأس بتزويج النصارى ويهودان يزوجها على أن يأتيها شهادتان أهل كره
ابن سيرين ومعه هذا القيد وعن ابن دينار من المالكية يفسخ قبل البناء وبعدة بعضهم
قالوا يفسخ قبل البناء وثبته بعده يأتيها ليلا ونهارا قال لأنه مويد ويلحقوا الشرط ولو لم يكن
سقطا ونيتة أن تمكن منها مدة نكاحا صحيحا وشدوا الأوزاع في جعله متعة ذكره النووي في شهر
مسلمهم ومن تزوج امرأتين في عقد واحدة أحدهما لا يحل نكاحها صحيح نكاح التي

لأن البطل في أحدهما محلول ما إذا اجمعت بين خروجي البطل بالشرط الفاسد
 وقبول العقد في الآخر شرط فيه شرط جبري المسمى للقي حل فطاعه عند أبي حنيفة
 وعندنا يقسم على ما ذكره من شرطه لا يخلو ومن ادعت عليه أو بطلانه فزوي سراقا
 بينة فبطل العقد في أمركه ولو كان تزويجها وسعها المقام معه ولو أن تزويجها معها
 حل نكاحا وبطل نكاح الاستنصاح في شيا جاع الأيمه الرابعه وقال السروجي وهو قول
 الجمهور من العلماء واحد في قول الشافعي وابن جنبل هم لأن البطل في أحدهما بخلاف
 ما إذا اجمعت بين خروجي البطل في البيع شيا في عقد واحد حيث يفسد البيع في البطل
 هم لأن شيا في البيع هم بطل بالشرط الفاسد شيا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبي
 عن بيع وشرط بخلاف النكاح وأيضا الشرط في البيع بمنزلة القمار لأنه سقابلتها ببال ولا لأنه
 النكاح وقرن آخر وهو أن الحر لم يدخل تحت العقد فكان تبعا للعبه بالجمعة ابتداء وهو فاسد
 والنكاح لا يفسد بذلك ويدل على التفرقة بينهما لأنه لو قال بطلك هذا العبد بغيره أو لم يذ
 شيا كان البيع فاسدا ولو قال تزويجك ابتك بمثل أو لم يذكر شيا كان النكاح صحيحا
 ويجب المثل هم وفي قبول العقد في أحد شرط فيه شيا في صحيح البيع في العبد
 لأنه لو لم يكن كذلك لزم تفرق الصفقة وذلك حكمهم وشرط قبول الحرية شرط فاسد
 والبيع يبطل بالشرط الفاسد لأن النكاح هم تم جميع المسمى في العقد شيا يكون هم للمحل
 عند أبي حنيفة شيا وبه قال الشافعي في قولهم وعندنا شيا أي عند أبي يوسف ومحمد هم
 على ما شليها شيا وبه قال الشافعي في قول واحد في قول المستحق المثل فساد المسمى بجماله
 وبه قال مالك في قول وفي المتن تزويج اربعه في حالة واحدة مع النكاح وكذلك في شرط قول الشافعي
 وابن جنبل وعندهما يجب لكل واحدة من شليها هم وهي سلة الأهل شيا أي المبسوط هم ومن ادعت
 عليه امرأة أنه تزويجها وأقامت بينة فجعلها القاضي امرأته شيا بمقتضى شهادة البنية هم ولم يكن
 شيا أي الحال إلى الرجل لم يكن تزويج هذه المرأة هم وسعها المقام شيا بفتح الميم ضمها أي من المرأة
 الأقامة مع الزوج هم وإن تدعه شيا أي وسعها أيضا أن تركه هم أن يجاسعها وهذا هو الذي

عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف في قوله الآخر وهو قول محمد بن أبي ليلى
 ديناها وهو قول الشافعي وكان القاضي أخطأ في الحجة إذ لا يثبت كذبته فصار كما إذا ظهر أنهم عبيد
 أو كفار كما في حنفية فإن الشهود صدقوا عندنا وهو المحجة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق

من الحكم عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ش وهذا المسئلة تقية بين الفقهاء فإن قضاة القاضي
 بشهادة الزور في العقود والفسوخ ينفذ عند أبي حنيفة ظاهرا وباطنا ومعنى نفوذه ظاهر الفسوخ
 فيما بينا بثبوت التكمين والنفقة والغنم وغير ذلك ومعنى نفوذه ثبوت الحمل عند الله تعالى
 هم وهو قول أبي يوسف أو لا ش أي قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف أو لا هم وفي قوله الآخر
 ش أي قول أبي يوسف أو لا ش أي قول محمد بن أبي ليلى وهو ش أي قول محمد بن أبي ليلى
 الشافعي ش وقول مالك وأحمد أيضا وعلى هذا الاختلاف في البيع فلو أوعى بيع جارية ولم يجرها
 في الواقع فبقيت الجارية للمدعي حمل وطبها عنده خلافا لهم وكذا لو ادعت المرأة الطلاقات الثلاث
 على زوجها وهو يكره وأقامت بينته ولم يكن طلقها في الواقع فبقيت القاضي بالطلاقات الثلاث
 تزوجت بزوجه آخر حمل للثاني أن يطبها عنده وعندهم لا تحمل للاول ولا للثاني وكذا الاختلاف
 في الفسخ والحاصل في المسئلة أربع أقاويل فابو حنيفة يقول للثاني لا للاول وعندهما لا تحمل للثاني
 ولا للاول للحرية والشافعي يقول ليطا الاول سر او الثاني علانية وفيه اجتماع جليلين على امرأة واحدة
 في طهر واحد وهو قبيح والاوجه ما قاله ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه كذا في جامع المجموعين هم لأن القاض
 أخطأ في الحجة إذا شهد كذب ش بالفتحات جمع كاذب والخطأ في الحجة منع النفوذ باطناهم كما
 إذا ظهر أنهم ش أي الشهود هم عبيد أو كفار ش أو معدودون في القذف والشهود
 يعلم بحالهم فإن قضاة ينفذ ظاهرا وباطنا وكذا في قضى بنكاح سنكوتة الغير أو معتدة الغير
 بشهادة الزور فإنه ينفذ ظاهرا وباطنا بالإجماع هم وعن أبي حنيفة أن الشهود صدقوا ش
 بالفتحات جمع صادق هم عند ش أي عند القاضي هم وهو الجح ش أي صدق الشهود
 عند القاضي هو الجح هم لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق ش الحاصل أن القاضي

محبس الوفاق والكفر والوقوف عليهما مستليس وإذا ابتنى الفضلاء على المحبة
وامكن تنفيذها باطناً ببقائه النكاح نفذ قطعاً للمنازعة

ما سوره بالقضاء نيته صادقة والتكليف بحسب الواسع وليس في وسعه الوقوف على صدق الشهود
حقيقته ولهذا إذا أقيمت البينة وثبت عنه صدقهم بالتعديل أو غيره بحسب القضاء حتى لو لم يكن
على نفسه كيد ولو أخذه فليس في حرج من صدقهم بالتعديل في طعنه فيلزم منه فوجب تصحيح قضاء الكفر
هم بخلاف الكفر والرق شىء هذا جواب عن قولها فنصار كما انظر انهم عبيد وكفار تقريره ان العبد
والكافر غير فون بسياهم هم لان الوقوف عليها مقيس بالامارات وإذا ابتنى القضاء على
على مينة والمحمول هم على البينة وهي الشهادة الصادقة عند القاضي هم وامكن تنفيذه شىء
تنفيذ الحكم باطناً بتدعيم النكاح جواب عما يقال القضاء انما هو ما كان ثابتاً بالاثبات ما لم يكن والنكاح
لم يكن ثابتاً فكيف ينفذ القضاء باطناً فاجاب بقوله بتدعيم النكاح يعني بتدعيم النكاح على
القضاء بطريق الاقتصار كانه قال انكح اياه وحكمت بينهما بذلك هم نفذ قطعاً للمنازعة شىء
يحل له ان يطالبها ليلتازعه في طلب الوطى ثانياً فان قيل ان كان قضاءه مستمناً ان شاء
بالعقد ثانياً فيشترط الشهود وعند قوله قضيت قلنا قال شمس الائمة السخري وغيره انه لا يعقد باطناً
بقوله قضيت الا بحضر الشهود وبه اخذ عامة المشايخ وهو قول الزعفراني وقيل لا يشترط حضور
الشهود لقضايه لان العقد ثبت بمقتضى صحة قضايه في الباطن وما ثبت بمقتضى صحة الغير لا يثبت
بشرطه كالبسج في قوله اعق عبدك عني باللف وقد جرى الاكل في هذه المسئلة بحيث يحسن
قوله من اولياء القارية وذكره في شرحه ثم قال والامانة في هذه المسئلة على رضى الله تعالى
عنه واقام شاهدين فقتضى بالنكاح بينهما فحالت المرأة ان لم يكن به يا امير المؤمنين تزوجني
منه فقال على رضى الله تعالى عنه شاهدك زوجك ولو لم ينعقد العقد بينهما بقضايه لما امتنع
عن العقد عند طلبها وغبية الزوج فيها وقد كان في ذلك تعيينها من الزنا وكان ذلك منه

بجواب ما سئل في المسئلة لان في الاستنباط ما كان والله اعلم باب في الاكفاء
والا كفاة العاقل البالغة بغيرها او لم يعقد عليها ولي بغيرها كانت او ثيبا
عند ابي حنيفة والى يرسف في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف تركه لا ينعقد الا بولي

بشهادة الزور هم بطلان الاكفاء المسئلة في ابي الطالقة عن اثبات سبب الملك ان ادعى
لكا مطلقا في الجارية او الطعامة من غير تعيين شراء او ارث لا ينعقد القضاء فيها الا ظاهر بالاتفاق
حتى لا يتصل بالتقاضي له دية ما هم لان في الاسباب ترجيح لانها كثيرة ولا يمكن التقاضي
تعيين شيء منها بدون الرجوع فلا اسكان شيء في تنفيذه الا ظاهر الا انه لا يمكن تقديم شيء
من اسباب الملك في القضاء لعدم او لوجوب بعضها على بعض ولا يمكن تقديم الكل
للاستحالة بطلان القضاء بالنكاح لان طريقة تعيين من الوجه قلنا فيمكن تنفيذه واثباته
في البتة والصدقة وعن ابي حنيفة روايتان في روايته المحتملا بالاكفة والاشربة من حيث انها
تحتاج الى الايجاب والقبول وفي روايته المحتملا بالاكفاء المسئلة لانه لا دلالة للقاضي لانها
تمليك مال الغير غير عوض

باب في الاولياء والاكفاء لما ذكر النكاح والفاظه ومحلها شرع في بيان العاقد
والولي اى هذا باب في بيان مال الاولياء والاكفاء والاولياء جمع ولي وهو الملك ليقال
ولي اليتيم والكفيل اى مالك امرها والاكفاء جمع كفوء وهو النظير ومنه كافاه اى سواه هم وينعقد
نكاح الحرة العاقل البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي شيء يعني اى زوجت نفسها بنفسها
سواء كانت بكر او ثيبا شيء واخرز به عن قول سحاب ان ظاهر فانهم فسدوا بين اليك وثيب
فقالوا ان كانت بكر الا يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح عند ابي حنيفة وابي يوسف في
ظاهر الرواية شيء اخرز به عن رواية الحسن عن ابي حنيفة انه قال ان كان الزوج كفوا لها
بإذن النكاح والا فلا هم وعن ابي يوسف شيء يعني في غير ظاهر الرواية هم انه لا ينعقد الا بولي
شيء ابو يوسف اولا ليقول لا يجوز تزويجها من كفوء وغير كفوء اذا كان لها ولي ثم رجع وقال

وعند محمد بن يعقوب موقوفه وقال مالك بن النخعي لا ينفق الزوج على زوجته ولا ينفق الزوج على زوجته

مع النكاح سواء كان الزوج كفوا لها أو لا وذكر الطحاوي قول أبي يوسف ان الزوج اذا كان
كفوا لها امر القاضى باجازه العقد فان اجاز له جاز وان ابى لم يجز ولم يفسخ ولكن يجبر القاضى
فيخبره في المبسوطهم وعند محمد بن يعقوب موقوفه الى اجازة الولي شىء سواء كان الزوج كفوا لها
أو لا فان الولي جاز ولا خلا ومن العلماء من قال ان كانت غلبته شدة لغيره لم يجز تزويجها
نفسها بغير رضى الولي وان كانت فقيرة يجوز تزويجها نفسها بغير رضى الولي هم وقال مالك والنخعي
لا ينفق النكاح بعارة النساء املاش ولا توكيل من ولا بد من الولي او السلطان عند عدمه
ويرد على ذلك عن بعض الصحابة واقابعين ومن بعدهم وقال مالك ان كانت ذات حسن وجمال
وشرف او قال يرغب في مثلها لم يلج نكاحها الا بولي وان كانت سقيمة ذلك جاز ان يتولى نكاحها
رجل برضا ولا يتولاه بنفسها قيل هذا النقل عنه غلط والصحيح عنه ان الزنية ان تزوجها الجار وغيره
ليس بولي جاز والتي لها موضع فان تزوجها غير الولي فرق بينهما فان اجاز له الولي او السلطان جاز
والشافعي واحمد شرط في ذلك واستد لا بقوله تعالى فلا تعضلوهن ان يكنن ازواجهن قال الشافعي
انه ابتداء في كتاب الله عز وجل تدل على النكاح بغير ولي لا يجوز لانه منى الولي عن الفصل
الى المنع واليمن انما يتحقق منه اذا كان الممنوع في جده اذا الخطاب للاولياء وروى البخاري
والبوداؤود والترنذى والنساء من رواية الحسن بن عجل بن يسار قال كانت لي اخت تخطب
الى فاستعما الحديث فانزل الله هذه الآية فلا تعضلوهن وروى الترمذى حديث ابن عمر حدثنا
سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة
رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة نكحت بغير إذن وليها
فنكاحها باطل الحديث أخرجه البوداؤود والنخعي ابن ابي عمير والترمذى بن جريج بن جريج بن جريج بن جريج

لأن النكاح ميراد ملتصك والتفويض اليه من محلي بها

صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي واخرج الارقطبي في سننه من حديث قتادة عن الحسن بن علي بن جصين عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وروى الارقطبي ايضا من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل رواه الاحكام من حديث انس بن مالك رضي الله تعالى عنه لا نكاح الا بولي ورواه البيهقي من حديث الحسن بن عمران بن جصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز النكاح الا بولي وشاهدي عدل وروى ابن ماجه من واية شام عن حسان عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان الزانية هي التي يزوج نفسها وروى ابن عدى في الكامل من حديث قبصة بن دويب عن معاوية بن جبل رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة تزوجت بغير ولي فهي زانية وروى الطبراني في الاوسط من حديث ابي سفيان عن جابر مرفوعا لا نكاح الا بولي فان اشجره وقال السلطان ولي من لى له وروى ابن عدى في الكامل من حديث ابي بصير بن بيان عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة تزوجت بغير اذن وليها ففكاحا باطل فان لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لى وفي الباب ايضا عن عبد الله بن عمر وابي ذر والمقداد بن الاسود والمصورين محرمته وام سلمة وزينب بنت جحش رضي الله تعالى عنهم واما استدلالهم بطريق العقول فهو ما اشار اليه المصنف بقوله هم لان النكاح ميراد بمقام مدونة ومقامه بطلان التوافق بينهما عادة ولا يوفق عليها الا بالعقل الكامل وعقلها ناقص بحديثهم والتفويض اليهم من شئ امي تفويض عقد النكاح الى النساء هم محل بهاش اسي مقاصد النكاح لان من شريعات الانبياء سياة الاختيار لا سيما عن بريان الشهوة فان الشهوة اذا ثارت حجت العقول من تحصيل النكاح في القرب فلو

الان محمداً يقول يرتفع الخلل بإجازة الولي ووجه الجواز انما
تصرف في حقها وهي من اهلها لكونها عاقلة مميّزة ولهذا

المين بما يعين انفسه في عار لا تحق ولا ينقص قلنا نذر امره ووجه اذن لما الولي بان ياذن او
يجيز الخلل فكان الواجب الجواز حينئذ وهم لا يقولون فيه اشار الى نذر يقول له هم الا ان محمداً يقول يرتفع
الخلل بإجازة الولي ش والاشتمال من قوله محل بها فالذي قاله محمد جواب بالرد لما قال انهم
وتقرير ما قاله محمد ان الفرار الموهوم متيقن بإجازة الولي ولا خلل في نفس العقد فيصح موقوفاً بإجازة
وقال ايضا ينفذ عقد الولي عليها يسكوها عنده ولو لم يكن له ولاية عليها لم ينفذ يسكوها كالأخت
قلنا يسكوها اذن منها يجعل الشارع ذلك اذنا منها فلم ينفذ الا باذنها لو كملها قالوا يجب
على الولي تزويجها عند طلبها ولو لم يكن له ولاية لما وجب ذلك عليه قلنا نذر اسمنوع
بل ياذن لمن يزوجه او تباشره بنفسها ما لو قام بها وصفت فنقص بسبب الهية
الامانة العامة والخاصة وسبب الشهادة فيما يندرج بالشبهات وسقوطه بالجمعة
والجماعات فصارت كالزخمة قلنا نذر اقياس شبهة باطل والنكاح ليس من المحرمات
ولا ما يندرج بالشبهات وانما سقطت الجمعة والجماعات للفتنة وقولهم يبطل بالمسافر
ولا بسبب عقد الولاية ولا يوصف بسببه بالنقص قالوا ان الولاية تبقى عليها بعد بلوغها
فنقص صداقها وفي حق النكاح والاسكان قلنا نذر الخوف والفتنة عليها قالوا انها
قاصرة في البضع ولهذا لا تسافر وحدها قلنا يبطل نذر السفر الحج فانها تسافر بغير محرم
ولا زوج عند مالک والشافعي هم ووجه الجواز شش اى جواز عقد النكاح المرأة
الحرّة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي هم انها تصرفت في خالص حقها
شش حتى كان البذل الواجب بمقابلتها لها هم ووجه من الهية شش اى المرأة
من اهل التصرف خالص حقها هم لكونها عاقلة مميّزة ولهذا شش اى ولا جمل كونها عاقلة

كان كماله المصروف في المال ولما اختار الزوج

مميزة هم كان لها التصرف في المال ولما اختار الزوج شئ بالاتفاق وكل تصرف لها شأن فهو جائز
فان قلت لان السلم انما تصرف في خالص حقه بل في حق تعلق به حق الاوليار ولذا لا يجوز ان يؤلم كين بكفوفه
لا فرق في ظاهر الرواية فلا يرد عليه واما على رواية الحسن عن ابي نيفة ^{في} فاجواب بان المراد بخالص حقه
ما كان من الموضوعات الاصلية التي تترتب عليها النكاح من تملك منافع لغيره وايضا بالنفقة والكسوة
والمهر والسكنى ونحوها وكل ذلك خالص حقه فلا يعتبر بالعارض للحقوق المأرب بالاوليار فان قيل ^{في} استقلال
بالرأى في مقابلة الكتاب السنة وكله فاسد اما الكتاب فقول تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن
نهي الولي عن العضل وهو المنع وانما يتحقق المنع اذا كان الممنوع في يده واما السنة فهي الاحاديث
التي ذكرناها فيجب اولها عن الالية ثم عن الاحاديث فنقول الالية مشتركة الالزام لانه ناهم عن ^{منعهم}
عن النكاح فدل على انهم يمكنه وان قوله تعالى فلا جلج عليهم فيما فعلن في أنفسهم وقوله تعالى حتى
زوجا خيره وقوله تعالى ان ينكحن أزواجهن يعارضهما واما اجواب عن الاحاديث فياتي احدا ^{احدا} فقول
اولا عن استدلال الشافعي بقوله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن انه يدل على كحاجب مباشرتها
من غير ان يولي من وجوب الاول ان الله تعالى اضاف العقد اليها الثاني ان نية تعالى عن بعض
اذا تراضى الزوجان الثالث ان بعض ^ا تراشع الزوجان الثالث ان بعض اسم مشترك يمنع المنع
ومعنى الضيق والله بعضا في ذلك كله ظاهر في نسخة من المخرج والمراسلة في عقد النكاح والظاهر في الالية ان
للأزواج لا الاوليار قال الله تعالى واذا طلقتم النساء فليعلنن ان ينكحن أزواجهن
اذا تراضوا بينهم بالمعروف وذلك بان يبين لعدو عليهن بقوله تعالى ضررا تعتدوا وكان يطلقون ^{في}
اذا قربت فليعلنن عن شئ ما قبله وقال الامام فخر الدين بن الخطاب المختار انه خطاب للأزواج لا الاوليار قال
الشافعي بها ممنوع على المختار وادع ابن عباس ايضا بثبوت في حق الولي ممتنع لانه مما عرل فلا يمتنع بعضا ^{بعضا} واما اجواب
عن حديث معقل بن يسار فان الرازي قال في طريقه محمول فلا يكون حجة عندهم واما حديث عائشة رضي الله تعالى

فقداره علی الزهیری وابن حجر سائرته فلیم یعرفه و فی روایه فانکره فسط عباد و قال اللطفاوی قد ثبت
 عن عایشة رضی اللہ تعالیٰ عنہا ما یخالف ہذا الحدیث فانہا زوجت حفصہ بنت عبد الرحمن بن لہند
 بن الزبیر و عبد الرحمن غایب بالشام و لما قدم قال اشیل ہذا یصح بہ ادیان علیہ فکلمت عایشہ
 رضی اللہ تعالیٰ عنہا المندرو فقال لہذا ان ذلک بید عبد الرحمن فقال عبد الرحمن ما کنت ارد ان
 ومرت حفصہ عنده و لم یکن ذلک طلاقا قال فلما رأت عایشہ تزوجها جائزا مستقیما استحال عنہا
 ان ینکح تری لک و قد علمت بالنسب الیہا من روایۃ الزہری فان قلت قال ابن حزم
 فی المحلی ہذا مشہور ثم ذکر النکاح عایشہ حفصہ و فیہ امرت رجلا فانکح ثم قال لیس الی النساء الا لکلام
 قال فصیح یقینا بہذا رجوعا عن العمل الاول قال کتب بی داود بن سماعہ بہذا قلت قال لیس
 ما اجملہ بالفقہ و اصولہ و ینزل لیس فی العالم ان کتاب ابن ہاشم البقیس و العالم القزوینی
 مع انہ لا یعرف صحۃ سندہ و لا یعرف من روی ہذا ما سندا و یقین و یحذر الواحد بالمشافہۃ
 لا یفید یقینا فما ظنک بکتاہ فان قلت ہذا الحدیث قد روی بطریق کثیر قلت فی طریق زید بن
 یسار بن مزور و البربری قال احمد و علی الدیلمی و الدارقطنی ہو ضعیف و قال یحییٰ لیس بشیء و قال النسائی
 و الارزومی متروک الحدیث و فیہا عبد اللہ بن حکیم ابو بکر الرازی الغریزی عن ہشام بن غفر
 و قال لزوج بن وراج الناض قال یحییٰ لیس بثبۃ و لا یدری بالحدیث و قال النسائی قال
 یحییٰ و علی و احمد و ہو لیس بشیء و لا یتنب حدیثہ و فیہا ابو الحسین و ہو مجهول و فیہا عطارد بن عبد اللہ
 الحنفی الطار و قال الترمذی ذاہب الحدیث و فیہا ابوالکاک الحسن ضعفہ مسلم و فیہا الحجاج
 بن ارطاه و فیہ کلام کثیر و فیہا عبد اللہ بن لہند و ہو معروف الحال و العجب انہم لیس بضعفہ و ہو
 عند کون الحدیث علیہم و یجتون بہ عند کون الحدیث لہم و فیہا ابن ربیعہ ضعفہ ابن حزم
 و قال لیس بشیء و اما حدیث ابی موسیٰ الاشعری فرداہ ابو الحسن السیسی عن ابی ہریرۃ
 فسطفہ شعبۃ و سنیان الثورس و ابو اسحاق مدلب و قد قال عن ابی ہریرۃ فلا ینکح
 حذو و اما حدیث ابن مسعود و فیہ کبر بن بکار قال یحییٰ لیس بشیء و اما حدیث ابن عمر رضی اللہ

قولہ فیما یخالف
 قولہ و التالیف
 الاغلاب
 اس الزہری
 فی حدیثہ
 یحییٰ
 فی حدیثہ
 قولہ فیما
 کتبہ فی حدیثہ
 ان النصار
 انہ لیس
 فی حدیثہ
 فی حدیثہ
 فی حدیثہ

تعالى عنها فتيه ثابت بن زياد قال لا يباح منكر الحديث ومنعه ابن عدي وابن حبان وقال ابو داود
 موقوف على ابن عمر واما حديث عمران بن الحصين فقد قال السروجي ليس له حديث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم واما هور او من ابن مسعود واما حديث اسبلة بريرة فتيه حبل بن الحسن
 البقيعي وسلم بن ابى مسلم لا يعرفان واما حديث معاذ بن جبل رفته الله تعالى عنه فتيه لفرج بن
 ابى مريم البوعصمة ضعه ابن معين والدارقطني واما حديث جابر رفته الله تعالى عنه فتيه ثعبان
 بن الوليد ابو محمد النخعي وكان مدلسا وقالوا ابو مسهر ثعبان ثعبان فتيه ويرد عن قوم مجهولين متروكين
 لا ينجح بهم واما حديث علي رضي الله تعالى عنه فتيه اصبح بن سامة ابو القاسم الخطلي ليس ثبت ولا يثبت
 شيئا قال ابن معين وقال النسائي متروك الحديث وعليه عمر بن صبيح التميمي ابو نعيم قال انا الذي
 وضعت خطيئة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقع الحديث وفي الجبل قد صنعت النجاشي
 الاعرابي واما يحيى بن معين واسحاق بن راهويه نيب الى ثعلبة اعا وبيت لم يثبت عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اعدا لانكاح الابولي وثمانين من مس ذكره فليته ضار ثمانين ما اسكر
 كثيره فليته حرام رواه عن ابن عون العراقي شمس الدين السبط ابن الجوزي وقال يحيى
 بن معين لا يصح في هذه الباب الاحديث عايشة قلنا قد روى ما يخالف حديثها وقد ذكرناه من
 قريب وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي فلما لم يكن في هذه الا قاتيل دليل على ما ذهب اليه
 بل لمقالة الاولى واما ما ذهب اليه الثاني وما لكاند احمد واسحاق وابو ثور نظرنا فيما سواهم بل ثبت
 يدل على الحكم في هذا الباب كيف هو فان يونس قد حدثنا قال اخبرنا ابن وهب ان مالك
 حدث عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس رفته الله تعالى عنها الز
 صلى الله عليه وسلم قال الا اسم احق بنفسها من وليها واليك تساذن في نفسها واذا نكح
 سكوت واخرجه من ثلاث طرق ثم قال فبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا
 الحديث بقوله الا اسم احق بنفسها من وليها وهذا الحديث اخرجه ايضا مسلم عن يحيى بن يحيى
 عن مالك ثم قال في هذا حديث حسن صحيح واخرجه النسائي والاسم يفتح العزة وتسد يد الياء

التي هي خرافة وهوى الأصل استلزامه لزواج البكر كانت او ثيبا مطلقا كانت او متوفى
عنا زوجا قيل واراد بها ههنا الثيب عامة على ما بين انشاؤه له في وقت
في شري لمعاني الآثار للطحاوي وقد اختلفت في معنى الايم ههنا مع اتفاق اهل اللغة انه يطلق على
كل امرأة لا زوج لها صغيرة كانت او كبيرة بكرة كانت او ثيبا وذهب علماء المجاز وكافة العلماء الى
ان المراد بها ههنا الثيب التي فارقها زوجها وقالوا بان اكثر استعماله في فارقته زوجها بموت او طلاق
وبرواية الاثبات فيه الثيب مفسر او هو ايضا لفظ مسلم الثيب احق بنفسها من وليها ويقابل البكر تستمر في
نفسها ولو كان الراد بالايم كل ما لا زوج له من الابكار وغيرهن وان ضمن احق بنفسه لم يكن تفصيل
الايم من البكر معنى وذهب لكوفيون وزفر الى ان الايم هنا يطلق على ظاهرة في اللغة فان كل امرأة
بكرة كانت او ثيبا اذا بلغت فهي احق بنفسها من وليها وعقد با على نفسها جائز وهو قول الشيعة والظاهر ايضا
قالوا وليس الولي من ارکان صحة العقد ولكن من تمامه وجاز قلت لا شك ان قوله عليه السلام الايم
احق بنفسها عام يتناول الثيب والبكر والمستوفى عنها زوجها ويجب العمل بعوم العام وانه موجب
لما يحكم فيما يتناول قطعا فان قلت رواية الثيب احق بنفسها فيفسر الايم احق بنفسها قلت هذه الرواية
ليست فيها اجمال حتى تكون تلك الرواية مقصرة لما بل لعل بكل واحدة من الروايتين فيعمل برواية الايم
على عمومها وبرواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين على ان ابي حنيفة يرجح العمل
بالعام على العمل بالخاص ويجمع الايم على الايامي وقال ابو بصير الايام الذي لا ازواج لهم من الرجال
والنساء واصلها الايام فقلت لان الواحدة ايم سواء كان تزوج من قبل او لم تزوج وامرأة ايم
ايضا بكرة كانت او ثيبا وقد امتت المرأة من زوجها تم ايمته واما ما رواه ابو بصير الامت المرأة فنامم الرجل زمانا
اذا مكث لا تزوج وقيل اكثر ما يشمل في النساء وقد قيل في المرأة ايمته قوله والبكر تستمر في
الاذن في نكاحها فان قلت قال الرمزي بعد ان ذكر هذا الحديث وقد اخرج بعض الناس في اجازة
بغيره ولي وليسوا فيه باقدا احتجوا به لانه قد روي عن غيره عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انما
الابولي وبكره الفتى بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لانكاح الابولي وانما معنى قوله عليه السلام الايم حتى

وانما يطالب الولي بالتزويج

كيلا تنب

من وليها عند أكثر أهل العلم لان الولي لا يزوجه الا برضا ما قلت هذا الذي لا يطبق سبالة لان هذا الكلام لا يصدر من مثله لان كون عباس متى تساوى هذه الحديث الصحيح الجمع على صحة وحديث ابن عباس تسكلم فيه وقد ذكرنا فان قلت لم ترك المصنف الاستدلال من الجاهلين بالحديث غيره من المصنفين قلت قال الاكمل واذا كان الكتاب والسنة متعارضين ترك المصنف الاستدلال بهما للجاهلين وصاروا المتعول انتهى قلت ليس فيه ما يشفي العليل على ما لا يخفى على المتأمل وما استدلل به اصحابنا ما رواه الله قطن من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس للو من الشيب امرؤ الكبر لست امرؤ ابو لم في نفسها ومنه ما رواه ابو بكر بن ابي شيبة في تصنيفه ان رجلا زوج ابنه وهي كاريته فقال عليه السلام لا نكح لك فانكحي ناشئت وقد زوجهما من كفور روى ايضا من حديث عكرمة عن ابن عباس ان جارية بكرا انت النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكرت ان اباءا زوجهما وهي كاريته في رواية النبي صلى الله عليه وسلم قبيل رجالة ثقات واقبله بالارسال قلت المرسل عندهما حجة ومنه ما روى عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد نكاح بكرة وثيب انكحهما ابوسها وقال الدارقطني الصواب عن المهاجر عن عكرمة مرسل قلت المرسل حجة به ما رواه الدارقطني عن ابن سبلة قال انكح رجل من بني المنذر ابنة وهي كاريته فود رسول الله صلى الله عليه وسلم انكحها وروى الدارقطني ايضا عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انه عليه السلام قال لا تنكحون الا باذن من وعن الحكم قال كان علي رضي الله تعالى عنه اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها استغله فلو كان وقع باطلا كما زعم الشافعي لما امضاهم وانما يطالب الولي بشئ من اجواب عما يقال اذا تصرف في نكاح حتم فلم امر الواسع هم بالتزويج بشئ اذا طالبت وامر حاجتها الى طلب التصرف من الولي في نكاح حقا فاجاب بقوله وانما يطالب الولي بصيغة الجمل بالتزويج هم كبر

الى الوتاحة
شفي ظاهر
الرواية
لا فرق بين
الكفر وغيره
الكفو لكن
للولى لا عتق
في غير الكفو
وعن ابى
حنيفة
وابى يوسف
انه لا يجوز
في غير الكفو
لانه كفو من
لا يفرق بين
رجوع محمد الى
قولها ولا يجوز
للولى اجازة
البالغة على
النكاح خلافا
للشافعية وله
الاعتبار بالبالغة
وهذا لانها
جاءت بالملك
لعدم التوبة
ولهذا

ش المودة هم الى الوتاحة ش من دفع الرجل اذ اصاب قليل اليها فزوج ووجاح بين التوبة والوتاحة والتمتع وامارة
وتفاح الوجه وذلك لانها تستحب من الزوج الى محافل الرجال لتبشير لبعده لان هذا من شأنها وفاقه لانها لا تقدر على المباينة
هم ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو بشر اذ اوزهت نفسها من كفو او من غير كفو جاز كما جاورى عن الحسن انه
لا يجوز من غير كفو وشبهه في المحيط وفي قاضي خان يجوز في ظاهر الرواية كما ذكره المصنف هم لكن للولى حق الاعتراض في غير الكفو
شش دفعا للمعارضة هذا اذا لم يكن فان ولدت فلاحق للولى في الفسخ كما في قاضي خان والخاصة وفي شرح شيخ الاسلام
له حق الفسخ بعد الولادة هم وعند ابى حنيفة وابى يوسف انه لا يجوز في غير الكفو شش وهى رواية الحسن كما ذكرنا وفي فداء
قاضي خان والقضية التحار لا فتوى في زمانا رواية الحسن وفي رواية الكافي وبقوله اخذ كثير من المشايخ قال شمس الائمة
في المبسوط هذا اقرب الى الاحتياط لان كم من واقع لا يدفع شش اى كم من قضية تقع ولا يقدر احد على دفعها لانه
ليس كل ولى يحبس المرأة ابى القاضى ولا كل قاض يعيد النكاح الا حوط سد باب التزويج من غير كفو قال شيخ صدر الاسلام
لوزوجت المرأة المطلقة الثلاث نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل على الزوج الاول على ما هو المختار
من رواية الحسن وفي التحايق هذا مما يجب حفظ لكثرة وقوعه هم ويروى رجوع محمد الى قولهما شش اى الى قول الحسن
وابى يوسف يعنى ينعقد نكاحا ايضا عنه ولا ولى يتوقف على اجازة سخا هو بسبب ابى حنيفة وابى يوسف وكذا ذكره
ايضا في البدائع وفي قاضي خان كان ابو يوسف يقول يتوقف على اجازة الولى كفو كان ولا ثم رجع وقال يجوز
في الكفو ويتوقف في غيره ثم رجع وقال يجوز فيها وفي رواية الطحاوى عنه بحجة القاضى هم ولا يجوز للولى
اجبار الكبر البالغة على النكاح شش يريده انه لا يزوجهما بغير رضا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها
عندنا فان روتة بطل وان سكنت عند اشيدان وليها لهما فهو اذن منها وهو قول الاوزاعي والشافعية وطاوس
والحسن بن حمى وابى حنيفة والثوري وابى ثور واحمد وفي رواية والظاهرية واخاره ابن المنذر خلافا للشافعية
ومقبوله قال المالك في شهر الروايتين عنه واحمد في رواية وابن ابى ليلى وعند الحسن البصري اب البنت ايضا
وعن ابراهيم ان كانت المرأة في عيال ابيها لم يتامرها وانكحانت في عيال غير ابيها لم يتحب عند السلف
استبذانها هم له شش اى لاشافعية هم الاعتبار بالصغيرة اى القياس على الصغيرة لان الصغيرة
اذا كانت بكر تزوج كرها فكذا البالغة والجامع بينهما الجمالة واشار الى هذا القول هم وهذا شخص اى وجوب الجمالة
بالصغيرة هم لانها جالته بامر النكاح لعدم التجربة شش لانها لم تارس الرجل فلما تقف على مصالح النكاح ونفاسها
فكان بلوغها بكر الكفو عنها مجنونة هم ولهذا شش اى لاجل كونها جالته بامر النكاح فيقبض المالك صداقها

هذا
في
الكتاب
والنكاح
والطلاق
والزنا
والفروج
والطلاق
والزنا
والفروج

بغير امر بالحكم في الصغيرة ثم ولنا انها شئ اى البكر البالغة ثم حرة مخاطبة شئ فالحرية والخطاب وصفان مؤثران
 في ولاية الاستراد بالتصرف ثم فلا يكون الغيرة عليها ولاية شئ كما في المال ثم والولاية على الصغيرة شئ جواب
 عن قياس الشافعي على الصغيرة تقدير ان القياس على الصغيرة قياس بالفارق لان الولاية على الصغيرة ثم لتصور
 عقلها شئ وفيما نحن فيه ليس موجود ثم وقد كمل بالبلوغ بدليل توجه الخطاب عليها فصارت شئ اى خصا لا يجار
 عليها ثم كالا على شئ اى كالا يجار على الغلام اذا كان في الغلام والتصرف في المال شئ اى صار كما لتصرف
 في المال اى مال البكر البالغة فانه لا يجوز للاب التصرف فيه ثم وانما يملك شئ جواب عن قوله ولهذا يقبض الاب
 صداقها تقريره انما يملك ثم الاب قبض الصداق برضاها ولاية شئ يعني بالسكوت لان الظاهر ان البكر تحت
 عمر قبض صداقها وان الاب هو يقبض حتى يجهزها بذلك مع مال نفسه ليعيشها الى بنت زوجها فكان ذلك اذا واولا
 ثم ولهذا شئ اى ولا جمل ذلك ثم لا يملك شئ اى الاب قبض صداقها مع نهيا شئ لانه عن ذلك
 لان الدلالة تبطل بالصرح لم يستدل المصنف للشافعي نهيا بالحديث ولان والا حديث الذي استدلل بها اصحابنا
 في باب الباب قد ذكرنا ما عن قريب ثم قال شئ اى القدر يرى فانه استاوتها شئ اى فاذا اطلب الولي للاذن
 منها قبل النكاح قال في المبسوط يتاودها خالية لاني ملا من الناس كيلا ينعها لحياس الرد ولا يذهب حشمة الاب
 عند الناس بردا ثم فسكت او فحكت وهو اذن شئ اى سكوتها ونحكها اذن وكذا اذا اتممت يكون ضئ هو اجم
 من المذهب ذكره المحامد في كذا في المحيط ثم لقوله عليه السلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم ثم البكر تستامر
 في نفسها فان سكنت فقد رضيت شئ هذا غريب بهذا اللفظ وروى الامامية استتة من حديث ابى بصير رضئ
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الايم حتى تستامر ولا تنكح البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكيف اذنها قال ان سكنت ثم ولان جهة الرضا فيه راحة شئ لاني جانب الرضا يرجح على جانب الرد ثم لانها
 تستحي عن اظهار الرغبة لا عن الرد والضحك اول شئ اى لكثرة دلالة ثم على الرضى من السكوت شئ اى على الرضا
 بالمسموع عن السكوت لان الضحك علامة السرور والفرح بما سمعت ثم بخلاف ما اذا كيت لانه دليل النكاح والاكراهية
 غالبا شئ والبكاه على السرور نادرا فلا عبرة به ولكن ليس بروى لو رضيت لجهده يتفقد الحكم ثم قيل اذ فحكت كالمشبهة بركا
 لا يكون رضئ شئ والضحك الذي يكون بطريق الاستتار معروف بين الناس في الغفيا في المحامد ان كيت وكان زوجها باردا
 يكون رضئ وان كان حارا لا يكون رضئ ثم واذا بكت بالاصوات لم يكن ردا وان ابست لم يزوجها شئ وفي المبسوط قال الغفيا
 اذا كان ابكها باضوت كما لو لم يكون ردا واذا خرج الدمع من غير صوت لا يكون ردا لانها تنحو على مفارقة ابوها

قال وان فصل
هذا غير الولى
يجوز استاماره
الولى او لى غيره
اولى منه لو كان
رضاعا حتى يتكلم
بذلك من السكوت
لقلة الاتفاقات
الى كلامه
فلم يقع دلالة
على الرضاء
ولو وقع فهو
محمول والاكتفاء
بمشبه للمعاجة
ولا حجة
في حق غير
الاولياء بخلاف
ما اذا كان
المستامر
رسول الولى
ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع

وعليه الفتوى وعن ابى يوسف ان البكار وعنده رضى وفى جامع قاضى خان ياخذ بدومع عنهما ان كانت باردة ففى من السرور
فيكون رضى وان كانت حارة ففى من الحر فيكون ردا وقيل ان كان عذرا فضى ان كان بالحقا فو وقال الشافى البكار رضى
الا ان يكون مع النسيان او خربة الى فائمة فى كتاب الاجناس من جعل السكوت رضى فى عشر سائل الاولى السكوت عند
استجاء الولى الثانية فى بيع المملوكة قال فى السير نظر البيع علانية وهو نحو شتم قال جها لاذن خذ الى ان جليبيجا فسكت لا شتم بها
كان البيع صحيحا لانه وقع بعد سلم فى الغيبة بعد ان السكوت فسكت ومولاه حاضر ساكت ولم يطالب العبد فلا يسيل لى العبد
بعد ذلك الرقبة قبض المشتري المبيع بخلاف البائع وهو ساكت قبل ان يخرجه اذن لى مستدلى عى بل باع ويشترى
فكست فهو اذن لى العادة السادسة سكوت اشفع بعد العلم بالبيع بطل حقه فى السابقة بعد مخرج وهو ساكت ثم قال انا لا نقبل
رواه الطحاوى فى مختصره فقال لى مع موافق مقام لزوم البيع الثانية قال والسلا اسكن فلانا دارى او لا اتركه فى دارى وهو نازل فيها
فكست بحيث وان قال لا اخرج فابى ان يخرج فكست الثالث لا يثبت التاسعة ولدت ابنة ولدا فنهاه الناس به فكست العاشرة
بلنها انما فكست وزاد السروجى عليها اربعة اخرى الاولى لو قبض الموهوب فى المجلس والى اوبس ساكت فله استئمانا الثانية
قبض المبيع فى البيع النافذ البائع ساكت فله الشترى الثالثة لو جات ام الولد بولد آخر فكست المولى يوادى يمين لزمه ولا يبيع
ففيه بعد ذلك اربعة محمول اثنى اذ باع وهو ساكت فيخرج بيده وصار كانه اقر البيع وقد ذكر الكاكي خمسة اخرى الاولى اذ اقر
الولد فكست لزمه الثانية قال لى بوع عدى فكست ثم قام وباع كان ذلك تبوكا للابن لى الثالثة شق رزق غيره وهو حاضر فكست
حتى سال فيه لم يعين اربعة زوج لصغيرة غير الاب والجد فكست سابعة بطل خيارها لى مستدلى غير يبيع ماله عرضا
او عقارا فقبضها المشتري فسكت فيها رانا وهو ساكت سقط دعواه ذكره فى نية الفقهاء ثم قال شى اى محمد فى الجامع لبعض
هم فان فعل ذلك شى معنى الاستدلال م غير الولى شى اى من الاجانب فسر قوله فان فعل به ايقوله لى استامرا لى غير الولى
او لى غيره اى لو استامرا لى غير الولى منه كاستدلاله مع وجود الاب قوله لى غير الولى منه جعل وقف حقيقة لقوله لى التفسير فى منه
يرجع الى الغير لم يكن رضى حتى يتكلم لان هذا السكوت لقلة الاتفاقات شى اى لقلة التفاتهما م الى كلامه فلم يقع دلالة على الرضاء
شى وبقا لى الشافى م ولو وقع شى اى السكوت دليلا على الرضى فهو محتمل شى اى محتمل الاذن والرد م والاكتفاء بمتشبه
شى اى بثل السكوت المحتمل م للمعاجة شى اى حاجة الانكاح ولا يوجد ذلك فى حق غير الولى وهو معنى قوله م
ولا حاجة فى حق غير الاولياء شى وهذا رد لقوله ولو وقع اى السكوت وفى المبسوط وحكى عن الكرخى ان سكوتها عن الاستامار
الاجنبى يكون رضى لانهما تسقي من الاجنبى اكثر مما تسقي من الولى والا لى وصح ولا يكون اذن او الاستامار
قريب ففسد او عذر مكاتب م بخلاف ما اذا كان المستامر رسول الولى شى لى حتى يكون استامرا رسول

المولى كما يتبعها المولى هم لا يشترط اى لان رسول المولى هم قاعهم قاعه شى اى مقام المولى وفى الابدان يستبين
 بهما البائع على تبيين الاول ان يستأذنها بعده والسكوت قيسا رضى فى الزوجين اذا كان الزوج هو المولى الاقرب قبل العقد
 والثاني ان يستأذنها او كذا او رسولها المولى الا بعدد الاينى يعتبر فى الاستبراء تسمية الزوج على وجه يقع به المدة
 شى اى يقع بالزوج المعروف مستلوقا لوقال زوجتك بومر جبراني او عيسى ابن عمى لم يكن سكوتها رضى لان الرضى بالمجهول
 لا يتصور وقيل لو عند عليها حاجة فمكنت زوجها من احداهم وكذا لو ذكر ابن فلان وهم يحسبون قالوا والشرط ان يكون الزوج
 كفوا والمهر واقرضته لم يكن كفوا ولم يكن المهر واقرضه علم احد بهما لم يكن سكوتها رضى الا فى حق الاب والمجد عند ابى حنيفة
 لان الاب والمجد عند وفى ذوالعقد عند جماع المولى مطلقا لان الاب والمجد بمنزلة الابان فى ذوالعقد كذا فى سابع
 قاضيهان والميسر والميسر وقال الشافعي يشترط المطلق فى غير الكفو فى قوله وفى غيرهما المثل واستبراء وكيل الاب كالا
 وفى القنينة لوقال الاب يذكر كذا فلان يبرك كذا فثبت مرتين وهى فى مكاهها فزوجها باذ ولو قال لها اريدان اذويك
 من يبرك فمكنت لا يكون رضى كذا اريدى عن محمد لعدم العلم وفى الحامى ليل ابو نصير عن رجل قال لينة زوجتك من
 رجل فمكنت فهو رضى والاخبار لها قال اذويك من رجل فمكنت لم يكن رضى ودفق بين المامى والمستقبل وعن ابى لقام
 الصغار لها الغيار فى النسلين وقال صاحب الحامى وبه نأخذ وفى جراح الفقه لوقالت كذبت قلت لك لا اريد ه فهو
 وكذا الا رضى او لا يخبر او انا كار هته ولو قالت لا يخبره او لا اريد الا زواج فليس بزوج حتى لو رضى بعد ذلك صح ولو قالت
 لا اريد الا زواج فهو زواج ولو قالت لا اريد الا زواج فليس بزوج حتى لو رضى بعد ذلك صح ولو قالت ذلك اليك
 فهو رضى هم لينظر رغبة تافيه شى اى لينظر رغبة المرأة فى الزوج المسمى هم من رغبة تافيه شى اى من الزوج المسمى
 ولقطة رغب اذا استعمل بكلمة عن يدل على عدم الرغبة هم ولا يشترط تسمية المهر شى اى عند تسمية الزوج فى الاستبراء
 هم هو الصحيح شى اى ترك تسمية المهر هو الصحيح واخر زب عن قول بعض المتأخرين حيث قالوا لا بد من تسمية المهر فى
 الاستبراء لان رغبة تافيه تختلف باختلاف المهر فى القلة والكثرة والصحيح انه لا يشترط كذا فى المبسوط وفى سابع قاضيهان
 لان الظاهر يختلف باختلاف الزوج لان الاب لا يفت على مراد باقى حق الزوج فاما فى حق الصداق يعلم مرادها
 فى ذلك وهو صداق مثلها هم لان فى النكاح صحة بدون شى اى بدون ذكر المهر والصحيح بدون ذكر الزوج
 وفى الكافى اذا كان الزوج ابا او ابلا لا يشترط لانه لا ينقص من المهر الا بقدر من يفتق المهر والصفت المطلق الصفة من غير
 تفصيل هم ولو زوجهما شى اى زوج المولى المرأة هم فليتها الخبر فمكنت فهو على ما ذكرنا شى اى من حصول الرضى
 بالنكاح السكوت دون النكاح هم لان وجه الدلالة فى السكوت لا يتخلل شى اى من حال الاستبراء وحال ما يزوج الخبر

ثم الخبیران کان
فمنه یلیا لیستدرط
نیله العدد الوحد
عند ابی حنیفة
خلافاً لهما وکذا
رسولا لا یشتد
اجماعاً وله
نظائر ولو استاذ
الشیب من لابن
رضاهما بالقول
لقوله علیه السلام
الشیب تشاور
ولان النطق
لا یعد عیباً ههنا
وقل الحیاة بالمأد
فلان من النطق
فی حقیقتها واذنالت
بکارتها بونبة
او حنیفة او حراة
او غنیة فی حکم الک
لانها کبر حقیقة لان مصیبتا
اولیها ومنه الباکرة

لان المعنی الذی صار السکوت لاجله منی قبل العقد وطلوعه بهو العجز عن النطق بسبب لیاوم ثم الخبیران کان فمینی
لیستدرط فیه العدد واد العداد عند ابی حنیفة فلا کما شمس ای لای یوسف ومحمد فان عندهما الاجاز کاف لا یشتد
العدد ولا العداد هم ولو کان رسولاً شمس ای ولو کان الخبیر رسولاً هم لا یشتد شمس ای العدد والعداد هم اجماعاً
ش لا نه تمام مقام الولی هم وله نظائر شمس ای لهذا الخلاف الذی وقع بین ابی حنیفة وصاحبه و فی اخبار الفقیه
نظایر من المسائل وهی عزل الوکیل وجعلها ذوقاً وقرع العلم بفسخ الشکره وسکوت الشیخ عن الطلب واعتناق ابی
الیا فی ربه بعد الاجازة فی کل شیء طالع العداد والعداد من ابی حنیفة فلا یلیا لیاوم فاما الخلاف فی وجوب الشرائع علی
المسلمة التي لم یهاجر ذکر فی الکافی هم واذ استاذون الشیب فلا یلیا رضاهما بالقبول شمس ای باجماع بین الاز
اذ اکانت بالغة و فی الشیب العنقیرة لا یحتاج الی رضا با یلیا لیاوم فاما الخلاف فی وجوب الشرائع علی
لا اعتبار برضاها فلا یشتد من شمس ای وروى هذا من مالک وعن احمد لا یجوز اجازة الصغیرة والكبیرة وبه رواته عن مالک
الا ان احمد قال اذ بلغت تسع سنین شیخ اذ نه فی النکاح وغیره هم لقوله علیه السلام شمس ای لقول النبی صلی الله
علیه وسلم هم الشیب تشاور شمس ای غریب بهذا اللفظ وروى المسلم من حدیث ابن عباس رضی الله تعالی عنهما
مرفوعاً والشیب احق بنفسها من ولیها وروى ابو داود والنسائی من حدیث نافع بن جبر عن ابن عباس رضی الله تعالی عنهما
تعالی عنهما مرفوعاً والشیب احق بنفسها من ولیها وروى ابو داود والنسائی من حدیث نافع بن جبر عن ابن عباس رضی الله تعالی عنهما
رضی الله تعالی عنهما قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم لیس الولی مع الشیب امرهم ولان النطق لا یعد
عیباً منها وقل الحیاة بالمأد بالرجوع شمس ای لا یلتفی لیسکو شمس ای لا یلتفی لیسکو شمس ای لا یلتفی لیسکو شمس ای لا یلتفی لیسکو
بنحلات البکر هم واذ اذالت بکارتها بونبة شمس ای الوثوب من فوق هم او طرفة او حنیفة شمس ای سبب وروى
الحقیس هم او جراحة شمس ای اما بت موضع العذرة هم او غنیس شمس ای او سبب غنیس من غنیس عیوب اذ اجازت
وقت الزوج فمینی غنیس الجاریة اذ اطال کثانی منزل الیها بعد اوراکها حتى خرجت من عداد الیها
وقال ابو دیکر کذا غنیس الجاریة تغیراً وقال لاسفی لا یتقال غنیس یعنی بالتشدید لکن غنیس علی صنیعة الجبل
وعسما الیها وکذا لک بشدة حیض تحمل ثقیل ویا صبیح او عود هم منی فی حکم الاجازة شمس ای کون اذ نهما سکوتها هم لانها
کبر حقیقة لان مصیبتا اول مصیبتا لیاوم ویه قال الشافعی فی الاصح والک واهم وابن ابی هريرة وهو قوله المحم
وقال ابن جبر من اصحاب الشافعی یی کالشیب لرد الیها عندتها هم ومنه الباکرة شمس ای ومن اشتقاق البکر الباکرة
وبی التي تدرك من الثمار ولا وقال الکر من البکر من یکون مصیبتا اول مصیبتا لیاوم ویه قال الشافعی فی الاصح والک واهم وابن ابی هريرة وهو قوله المحم

جدة لو اشتبه حالها لا يكتفى
بسكوتهما اذا قال الزوج
بلغوا النكاح فسكت
وقال ردت فالقول قولها
وقال زفره القول قوله
لان السكوت اصل والرد
عارض مضى كما لم يشروط
له الخيار اذا ادعى الرد بعد
مضي المدة ونحن نقول انه
يدعى لزوم العقد وهناك
الْبَصْنُ والمرأة تدفعه
فكانت منكورة كالمدعى
اذا ادعى رد الودعة بخلاف
مسئلة الخيار لان اللزوم
قد ظمير بمضي المدة وان
اقام الزوج البينة على
سكوتهما ثبت النكاح لانه
قررد عواها بالحجة وان لم
تكن له بينة فلا يمين عليها
عند ابي حنيفة رده وبه
مسئلة الاستحالة في النكاح
الستة وسيائتكم في النكاح
ان شاء الله ويجوز النكاح
والصحة خيرة

من صاحب من هذه القاذورات فليست لغيره فاعلم هم
عاده هم لا يكتفى بسكوتهما فان قيل ينبغي ان يكتفى بسكوتهما بهما ايضا لانها كبر شرا قال صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم البكر بالبكر جلد بية وقريب عام الحديث قلنا هو قول بعض المشايخ وهو ضعيف فان هذا موجود في المطبوعة
بشبهة او كحل فاسد ولا يكتفى بسكوتهما بالاجماع فعلم ان المعتمد بقا بصفة الحياء هم واذا قال الزوج بلغوا النكاح
فسكتت وقالت ردت فالقول قولها من اى قول لمراهم وقان فالقول قوله من اى قول لزوج
هم لان السكوت اصل الرد عارض لان السكوت من عدم الكلام والعدم هو الاصل في كل شئ والمرأة تدعى
عارضضا والقول قول المتسك بالاصل هم فصار من اى الحكم في هذا كالمشروط في الخيار اذا ادعى الرد بمضى المدة
من فانه لا يتبر قوله بل القول قول من يدعى لزوم العقد بالسكوت بالاجماع وكذا المشتري والمشتري والشئ فالتشريع فيقول
طلبته بعد البيع والمشتري يقول نسكت فالقول للمشتري المتسك بالاصل هم ونحن نقول انه من اى الزوج هم يدعى
لزوم العقد وتلك البضع والمرأة تدفعه وكانت منكورة من وكانت منهكة بالاصل معنى فالقول لها كما لو ادعى ان العقد
وانكرت ونها لان العبرة للمعاني لا للصور كما لو ادعى من يقع الدال هم اذا ادعى رد الودعة من اى الى مالها فانها
قول لمودع لان نكير الضمان من حيث المعنى والحاصل من هذا انما تعتبر الاحكام المعنوية وزفرية الاحكام الصورية هم
بشكلا من مسئلة الخيار من جواب عن توبان فروقها وجه ما قاله من قولهم لان اللزوم قد ظمير بمضى المدة من اى لزوم
قد ظمير بمضى المدة والخيار ولو قاله بلغنى الخيار يوم كذا وقت كذا فزوت وقال لزوج بل سكتت فالقول قول الزوج وفي الغرض
لو قالت ادركت اسس علمت بالخيار فوسخت لم تصدق الاجبة بل خيارها وان قالت علمت الان فوسخت صح قيل لم
كيف يصح وهو كذب قال الشيخ الاعلى هذا الوجه فانه لا يصدق في الاسناد ولو قالت وسخت حين علمت لا تصدق الابانة
وفي عمدة القضاوى بكر وجه اولها فقالت بعد سنة كمت قلت حين بلغنى لا ارضى فالقول قولها وان كانت صغيرة فقلت
اخبرت نفسى حين ادركت او حين علمت لا تسع لانها تريد ابطال العقد لانها ثبت عليها بشكلا من الاول هم فان اقام الزوج
البينة على سكوتهما ثبت النكاح لانه من اى لان الزوج هم قررد عواها بالحجة من فان قلت ينبغي ان لا يقبل لانه
شهادة على النفس قلت السكوت امر وجودى لانه عبادة عن ضم شفة الى شفة وعدم التكليم من لوازمه فتكون البينة على امر وجودى
هم وان لم يقم بينة فلا يلزم على اخذ ابي حنيفة منى الله تعالى عنه من وعندها والشأفى وما لك احد تسلمت هم وبه
مسئلة الاستحالة في الاشياء المشبهة من النكاح والرجية والغنى في الابل والار والاسيلا والرق والولاء وما سواها
من اى بيان هذه الاشياء المشبهة من النكاح والرجية من اى في كتاب الدعوى من انشأ الله تعالى ويجوز النكاح لم يمتنع

اذا زوجها الولي بكر كانت الصغيرة او شبا وقال بن شرمه والوبكر الاسم لا يزوجها حتى يبلغها الثوب لقوله
 حتى اذا بلغوا النكاح فاعوانهم في ذلك ولا حاجة لهما الى النكاح لان مقتضى النكاح طبعها
 قضاء الشهوة ولا شهوة لهما وشما. النسك لا تناسل لهما الى النكاح لانه مقتضى النكاح وهذا العقد بعد البلوغ ولا يزوجها
 بعد البلوغ ولا ولاية لاحد بعد البلوغ حتى يلزمها احكامه وللعامة قوله تعالى والى المخصن من النكاح عدة الصغيرة والعبد
 شرعا النكاح فذلك يقرر نكاح الصغيرة والمراد بقوله تعالى حتى اذا بلغوا النكاح الاحتلام وحديث ما يشهده رضي قد قضي الى
 مشهور وقريب الى التواتر انه عليه السلام تزوجها وهي بنت ست سنين وبنو بها وهي بنت تسع سنين وكانت عنده
 سنين هم والولي بالوصية من على ترتيب العصبات في لارث كما سياتي عن قريب قرب لا وليا لالابن ثم بعد ذلك
 سئل ثم الاب ثم الجد وان علم انهم لم يجدوا في حبيفة اولى من لالاب سوا كان لالاب ولا اب ام وعندنا كل من وجد
 والاب والولاية كما في الميراث وفي المبطون النكاح للجد عند الكل بل يظهر الرواية ما لا يخفى انما يشترط في الميراث والجد لغير الاب
 من على يعني الولي عنده الاب ليس الاحق غيره فلو تزوجها الجد عند عدم الاب لا يجوزهم والشا فمضى في غير
 الاب والجد من يعني عنده وليا الاب لغيره اذا كانت الصغيرة بكر كانت او شبا فلا ولاية عليها حتى لو تزوجها لالاب
 او العلم وزوج البنت الصغيرة الاب والجد بكر لا ينفق النكاح هم وفي الشيب الصغيرة ايضا من اى الشافعي خالفنا
 ايضا في تزويج الشيب الصغيرة فان عنده لا ولاية لغيره في تزويجها بكر او شبا قال حماد داود وفي المحلى لا يجوز لالاب
 ولا لغيره تزويج الذكر الصغيرة قبل بلوغه عند طاووس فتاوة والثوري وداود والنظاري وقال بن شرمه وعثمان البني لا
 لاحد تزويج الصغيرة والصغيرة حتى يبلغا واذا تزويج الصغيرة والصغيرة لغير الاب الجد من العصبات الحسن البصري وعمر
 بن عبد العزيز وطاوس في رواية وعطاء والاوزاعي ولما انما عندهم اذا بلغنا ذكر ذلك من ابى شيعة في معتقده والوبكر
 بن المنزوي الاشراف هم وجه قول كل ان الرواية على الحق باعتبارها بما يجرى مع قيام المنافي هم ولا حاجة من الصغيرة
 هم لا لعنهم الشهوة الا ان ولاية الاب ثابت نصا بخلاف القياس من فان ابابكر رضي الله تعالى عنه زوج فتاة
 رضي الله تعالى عنها من النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست سنين وصح النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا يقاس عليه
 غيره والجد ليس في معناه من لقصود ترفعهم فلا يلحق به من دلالة لان الولد جزء الاب كانت الولاية للاب عليه
 كالولاية على نفسه الجزية فضعفت بالجور والشفقة قد نقصت فلا يكون في معناه قلنا ابل هو موافق القياس لان النكاح
 يتضمن للمصالح من بالنسك والسكران لازدواج وقضاء الشهوة ولا يتوفر المصالح الا بين المتكافئين عادة من شراى
 بين الاثنين الذين كل منهما كفول للآخر ولا يتفق الكفو في كل ما كان من لشفقة الكفو وغيره وجودهم فاشتبهت الولاية في كل

اذا زوجها الولي
 بكر كانت الصغيرة او شبا
 حتى اذا بلغوا النكاح
 فاعوانهم في ذلك
 ولا حاجة لهما الى
 النكاح لان مقتضى
 النكاح طبعها
 قضاء الشهوة
 ولا شهوة لهما
 وشما. النسك لا
 تناسل لهما الى
 النكاح لانه
 مقتضى النكاح
 وهذا العقد
 بعد البلوغ
 ولا يزوجها
 بعد البلوغ
 ولا ولاية
 لاحد بعد
 البلوغ حتى
 يلزمها احكامه
 وللعامة قوله
 تعالى والى
 المخصن من
 النكاح عدة
 الصغيرة والعبد
 شرعا النكاح
 فذلك يقرر
 نكاح الصغيرة
 والمراد بقوله
 تعالى حتى
 اذا بلغوا
 النكاح
 الاحتلام
 وحديث ما
 يشهده رضي
 قد قضي الى
 مشهور
 وقريب الى
 التواتر انه
 عليه السلام
 تزوجها وهي
 بنت ست
 سنين وبنو
 بها وهي
 بنت تسع
 سنين
 وكانت
 عنده
 سنين
 هم
 والولي
 بالوصية
 من على
 ترتيب
 العصبات
 في لارث
 كما سياتي
 عن قريب
 قرب لا
 وليا
 لالابن
 ثم بعد
 ذلك
 سئل
 ثم
 الاب
 ثم
 الجد
 وان
 علم
 انهم
 لم
 يجدوا
 في
 حبيفة
 اولى
 من
 لالاب
 سوا
 كان
 لالاب
 ولا
 اب
 ام
 وعندنا
 كل
 من
 وجد
 والاب
 والولاية
 كما
 في
 الميراث
 وفي
 المبطون
 النكاح
 للجد
 عند
 الكل
 بل
 يظهر
 الرواية
 ما
 لا
 يخفى
 انما
 يشترط
 في
 الميراث
 والجد
 لغير
 الاب
 من
 على
 يعني
 الولي
 عنده
 الاب
 ليس
 الاحق
 غيره
 فلو
 تزوجها
 الجد
 عند
 عدم
 الاب
 لا
 يجوزهم
 والشا
 فمضى
 في
 غير
 الاب
 والجد
 من
 يعني
 عنده
 وليا
 الاب
 لغيره
 اذا
 كانت
 الصغيرة
 بكر
 كانت
 او
 شبا
 فلا
 ولاية
 عليها
 حتى
 لو
 تزوجها
 لالاب
 او
 العلم
 وزوج
 البنت
 الصغيرة
 الاب
 والجد
 بكر
 لا
 ينفق
 النكاح
 هم
 وفي
 الشيب
 الصغيرة
 ايضا
 من
 اى
 الشافعي
 خالفنا
 ايضا
 في
 تزويج
 الشيب
 الصغيرة
 فان
 عنده
 لا
 ولاية
 لغيره
 في
 تزويجها
 بكر
 او
 شبا
 قال
 حماد
 داود
 وفي
 المحلى
 لا
 يجوز
 لالاب
 ولا
 لغيره
 تزويج
 الذكر
 الصغيرة
 قبل
 بلوغه
 عند
 طاووس
 فتاوة
 والثوري
 وداود
 والنظاري
 وقال
 بن
 شرمه
 وعثمان
 البني
 لا
 لاحد
 تزويج
 الصغيرة
 والصغيرة
 حتى
 يبلغا
 واذا
 تزويج
 الصغيرة
 والصغيرة
 لغير
 الاب
 الجد
 من
 العصبات
 الحسن
 البصري
 وعمر
 بن
 عبد
 العزيز
 وطاوس
 في
 رواية
 وعطاء
 والاوزاعي
 ولما
 انما
 عندهم
 اذا
 بلغنا
 ذكر
 ذلك
 من
 ابى
 شيعة
 في
 معتقده
 والوبكر
 بن
 المنزوي
 الاشراف
 هم
 وجه
 قول
 كل
 ان
 الرواية
 على
 الحق
 باعتبارها
 بما
 يجرى
 مع
 قيام
 المنافي
 هم
 ولا
 حاجة
 من
 الصغيرة
 هم
 لا
 لعنهم
 الشهوة
 الا
 ان
 ولاية
 الاب
 ثابت
 نصا
 بخلاف
 القياس
 من
 فان
 ابابكر
 رضي
 الله
 تعالى
 عنه
 زوج
 فتاة
 رضي
 الله
 تعالى
 عنها
 من
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 وهي
 بنت
 ست
 سنين
 وصح
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 ذلك
 فلا
 يقاس
 عليه
 غيره
 والجد
 ليس
 في
 معناه
 من
 لقصود
 ترفعهم
 فلا
 يلحق
 به
 من
 دلالة
 لان
 الولد
 جزء
 الاب
 كانت
 الولاية
 للاب
 عليه
 كالولاية
 على
 نفسه
 الجزية
 فضعفت
 بالجور
 والشفقة
 قد
 نقصت
 فلا
 يكون
 في
 معناه
 قلنا
 ابل
 هو
 موافق
 القياس
 لان
 النكاح
 يتضمن
 للمصالح
 من
 بالنسك
 والسكران
 لازدواج
 وقضاء
 الشهوة
 ولا
 يتوفر
 المصالح
 الا
 بين
 المتكافئين
 عادة
 من
 شراى
 بين
 الاثنين
 الذين
 كل
 منهما
 كفول
 للآخر
 ولا
 يتفق
 الكفو
 في
 كل
 ما
 كان
 من
 لشفقة
 الكفو
 وغيره
 وجودهم
 فاشتبهت
 الولاية
 في
 كل

احرازاً للكفو وجبه
 قول الشافعي ان النظر
 لا يمتنع بالتفويض الى غير
 الابن المحج لقصود شافعية
 وبعد قرينة ولها الاصل
 التصرف في المال مع انه
 ادنى رتبة فلان لا
 يملك التصرف في نفس
 وانه امر رتبة اولى من
 القرابة داعية الى النظر
 كما في الابن المحج
 وما فيه من الفصول
 في سلب كاية الا لزام
 بخلاف التصرف في
 المال لانه يمكنه فلا
 يمكن تدارك المخلف فلا
 تفيد الولاية الا مرفة
 ومع القصور لا تثبت
 ولاية الا لزام وجبه
 قوله في المسئلة الثانية
 ان الثبابة سبب محدث
 الراى لومعنى الممارسة
 فادراك الحكم عليها
 ما ذكرنا من تحقق المحاجة
 ودفع الشفقة ولا ممانعة
 تحث الراى بان الشفقة
 فيدار الحكم على الصغير
 ثم الذي يولد كلاً منا فيما
 قد ذكرنا عليه السلام ش
 مع ان الامتة الاربعة اتفقوا
 على العمل به من حق اب
 النعمة وحق ال

من الولي من اهل الكفو من اى الاجل الاحراز والحفظ لانه لو انظر لم يوجب الموت ذلك الكفو وكل من يتاى من الازواج
 ايا كان او غير ذلك لولاية في حالة الصغير وجب قول الشافعي ان النظر في حال الصغير لا يتم بالنظر عن اى غير الاب
 والمجد لقصود شافعية وبعد قرينة ولها الا يملك التصرف في المال مع انه ادنى رتبة فلان لا يملك التصرف في نفس
 الكفو وتاى للنفس فلا يكون يملك التصرف مع وانه اعلى رتبة اولى من ش قوله وانه اعلى حالية وقوله اول خبر لان
 دخلت عليه الام التوكيد ولنا ان قرينة داعية الى النظر من والولاية بالنظر وهو موجود في كل قريب من كما في الاب
 والمجد ش فان النظر فيما لم يشأ الا من القرابة غاية فاني الباب انه تفاوت كما لا وقصور القرب القرابة وبعد ما
 بغيره من القصور ش اى والذى في غير الاب المحج من قصود النظر انظر انه في سلب ولاية الا لزام ش يعني لم يكن لاية
 والعلم بلزوم بل كانت متوقفة الى البلوغ حتى جعلنا لها خيار البلوغ فاذا بلغنا وجد الام على ما ينبغي مضياً على النكاح وان
 وجدنا وتعاظنا لقصود الشفقة والنظر في النكاح من بخلاف التصرف في المال لانه ش اى التصرف في المال من تدارك
 ش بيد اولى الا يدري بان يبيع الولي ثم يبيع الشترى من آخر بخلاف النكاح لانه بعد عمر فلا يمكن تدارك المخلف ش
 لانه لا يمكن توقفت ذلك كله الى وقت البلوغ من فلا يفي بالولاية الا لزامه ش يعني في المال من مع القصور لا تثبت
 ولاية الا لزام ش بخلاف التناحين فلما تابان من غير تدارك غالباً فكان التدارك بالتفويض هكذا بخلاف من وقوله
 ش اى وجب قول الشافعي من في المسئلة الثانية ش وهو قوله في الشيب الصغيرة ايضا من ان الثبابة سبب محدث
 الراى من ان الراى امر باطن والقيابة سبب محدث من لوجود الممارسة ش فقام مقامه فادراك الحكم
 عليها ش اى على الثبابة من يفسر ش اى الاجل التيسير ولنا ما ذكرنا من تحقق المحاجة ش يعني ان
 مقتضى لولاية النظرية هو المحاجة من ودفع الشفقة ش وهى موجودة في الاب والمجد والممارسة من للصغير
 من تحدثت الراى من بضم التار من الاحداث من بدون الشهوة من يعني الممارسة التى تحدثت الراى
 لا تحل بدون الشهوة لان الراى بلذة الجسماع انما يحدث عن مباشرة بشهوة ولا شهوة
 للصغيرة من فيدار الحكم على الصغير من لانه سبب المعجز عن التصرف فكما ثبتت الصغيرة ثبتت الولاية
 من ثم الذي يولد كلاً منا فيما اقتدم من ش يعني من الحلاق الولي في قوله ويجوز نكاح الصغير
 اذ زوجها الولي من قوله عليه السلام ش اى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نكح الى العصاة
 ش وذكر هذا الحديث شمس الامامة السرخسي وبسط ابن الجوزي ولم يخرج احد من الجماعة ولا ثبت
 مع ان الامتة الاربعة اتفقوا على العمل به من حق اب النعمة وحق ال

روى عن علي رضي الله تعالى عنه سؤالا فادمر فوعا الانكاح الى العصباء ويرى النكاح الى العصباء هم من غير
 مفصل شش يعني بن حبسته وعصبته فعمل باطلا وقال ابو العزج في التحقيق عن احمد يجوز تزويج الصغير والصغيرة لم يجز
 العصباء وان كانا من ذوات النكاح اذ المأني رويته عنه ومذهبنا في غير الاب والمجد قول عمر بن الخطاب على
 ابن ابي طالب وجد النبي صلى الله عليه وسلم والعبادة والابن ابي هريرة رضي الله تعالى عنهما وزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امانة بنت حمزة بن ابي سلمة وكانت صغيرة والابن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال لما اختار اذ بلغت واما زوجا
 بالعصبة لا بالبنوة لوجهين احدهما انه عليه السلام لم يزوج صغيرة ولا كبيرة ممن كان لها ولي ولو كان تزويجها بالبنوة
 لم يتقدم عليه ولي والوجه الثاني انه ثبت لما اختار كما لو تزوجها غير الاب والمجد والولي والبنوة اعظم من ذلك ولا يقدرون
 فيها والعباس رضي الله تعالى عنه وان كان عما يتحمل انه كان غائبا او متاوبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجعل الامر اليه ذكره سبط ابن الجوزي وغيره والترتيب في العصباء في ولاية الانكاح كالترتيب في الارث
 فاقرب الاولياء الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم المجد وان علا وفي الذخيرة والاستيعاب في الولاية لا سبب
 ثم المجد باب الاب وان علا ثم للاب ثم لاب ثم لام ثم لاب ثم لام ثم لاب ثم لام ثم لاب ثم لام ثم لاب ثم لام ثم لاب ثم لام
 والاشي ثم ذوالارحام الاقرب فالاقرب ثم مولى المولات في قول ابي حنيفة كما ذكر في الميراث وعند محمد ليس لزوي
 الارحام انكاح ثم القاضي ومن نصبه القاضي وعند زفر اللخ لاب وام والاب سواو ثم مولى القاتلة بعد
 العصباء تسمية ثم عصبته ثم ذوالارحام الاقرب فالاقرب عند ابي حنيفة استحسانا وابي يوسف في اكثر الروايات وذكر
 الكرخي مع محمد والاول مع ثم مولى المولات ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه القاضي وفي القاضي خان الابن
 مقدم على الاب عند ابي حنيفة وابي يوسف ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم المجد وذكر الكرخي ان اللخ مع المجد و
 يشترط ان يكون عند ابي يوسف ومحمد كالميراث عندهما والاشع ان النكاح للمجد عند الكل وفي المبسوط وهو ظاهر الرواية والاشع
 وقال شمس المايمة الحلواني في شرحه اللخ عندي ان المجد اولي بالنكاح عند الكل وشققة المجد كشققة الاب ولذا
 ثبتت خيار البلوغ في المجد كلاب بخلاف اللخ وفي المحيط والختلف بها سواهم والابعد محبوب بالاقرب شش
 منهم وهو ظاهر فيما تقدمهم فان تزوجها الاب والمجد يعني الصغير والصغيرة فلا خيار لها بعد بلوغها شش وبه قال الشافعي
 والكل في لاب في حق الصغيرة واهم في رواية وغير الاب والمجد من الاولياء لا يملكون تزويجها عندهم هم لانما شش
 ان لان الاب واليهم كالميراث في افر الشققة شش واسلمها كالميراث الرامي وانفرد ان الشققة فسقطت النون
 منها لانما شش فيهم فليزوم العقد بمباشرة شش اذ ابا شش ابي العقد هم برضاها بعد البلوغ شش ابي بعد بلوغها

من غير فصل
 والترتيب في العصباء
 في ولاية النكاح
 كالترتيب في الارث
 فلا بعد محبوب
 بالاقرب فان
 زوجهما الاول
 او المجد يعني الصغير
 والصغيرة فلا خيار
 لها بعد بلوغها
 الراجح افر الشققة
 فيلزم العقد
 بمباشرة شش
 اذ ابا شش
 برضاها
 بعد البلوغ

هم ونقصان الشفقة في الآخرش وهو القاضي لان ولايتهما متاخرة عن ولاية الاخ والعلم فاذا ثبت الخيار في تزويجها
 حتى تزويج القاضي الام اولى وبذلك ان الولاية الملازمة بتتبع على الراسي الكامل الشفقة الوافرة والام والنكاحات شفقتهما
 وافرقة ولايتهما قاصرة حيث لا ثبت في المال القاضي كانت ولايته كاملة فشفقة قاصرة لان شفقة انما تكون بحسب الدين
 ثم يختص شش اى يتيمه لو كان الخيار عند البلوغ ثم قال يشترط فيه البلوغ شش اى في فسح النكاح بخيار البلوغ ثم
 القضاء شش اى حكم القاضي ثم بخلاف خيار العتق حيث لا يشترط فيه القضاء لان الفسخ بدشش اى سفسه
 خيا البلوغ لم يرفع ضرر حتى وهو تمكن الخلش لشقصه شفقة الزوج ثم ولنداشش اى دلاجل يمكن الخلش ثم شش اى
 والانتشش لان قصور الشفقة كما هو في حتى الجارية يمكن كذلك في حتى النكاح واذا كان الضرر خفيا لا يطلع عليه لان
 فرض المسئلة فما اذا كان الزوج كفوا او المهر تافرا بما يكره الزوج فيحتاج الى القضاء فيجعل الزامه في حتى الآخرش
 لكونه رضى بحكم ثابت ثم فيفتقر الى القضاء شش اى في الحكم وخيار العتق لرفع ضرره على وهو ازالة الملك عليه ماش
 فان الزوج قبل عقما كان يملك تطلقين ويملك براجعتين في قريين ثم ازال ذلك بالعتق وهو امر جلي ليس لا تخار في حال
 حتى يحتاج الى الزام لكن لهما ان ترنع ذلك عن نفسها وذلك مع بقا اصل النكاح غير ممكن لان بعد العتق يستلزم
 وجود المردوم بدون الزام محال فكان لهما ان ترنع اصل الملك في ضمن بالما من رفع الزيادة وهي كلها بالعتق
 ثم ولنداشش اى ويكون زيادة الملك عليها ثم يختص بالانتشش دون الذكر لان زيادة الملك يتصور في الامة
 دون العبد فما عتبرشش اى الضرر الجلي ثم ودعا للزيادة شش لان ولاية المولى لم تكن ثابتة في هذا الزيادة وصار
 كان العقد لان في حقها فكان الاختيار منها ودعا للحكم عن الثبوت ثم والرفع لا يفتقر الى القضاء لان الرفع امر
 يستعمل الدافع اذ لكل واحد ولاية دفع الضرر عن نفسه كالرد بالعيب قبل القبض فانه يصح بلا حكم فان قيل فدفعها اليها
 من الزيادة يبطل ما كان تابا من حتى الزوج استتبع للزيادة وفي ذلك جعل التبع مبهوم وعكس الحقول و
 ونقص الاصول واجيب بان هذا ليس بجعل التبع مبهوم وانما هو من باب الزام الضرر المرنى فان الزوج بين الامة
 انما لها بخيار العتق التزم الضرر الذي يحصل به والضرر المرنى غير ضرر بخلاف الامة فانما لم ترضى يا يزيد عليها من ذلك
 عند العتق بلزوم اختياره في النكاح فلم يكن ضررا مرنى فكان ضارا وغير الضار برفع الضار دون غيره ثم
 عندهما شش اى عند ابي حنيفة ومحمد خصهما بالذكر لان مذهب ابي يوسف لا يرد ههنا لانه يرد
 خيار البلوغ وان كان الزوج عن غير الاب والمجد ثم اذ بلغت الصغيرة وقد علمت بالنكاح
 فسكت فنورنى شش فلا يكون لها الخيار ثم وان لم تعلم بالنكاح فلها الخيار حتى تعلم

في احدهما
 نقصان الشفقة
 في الآخر فيتحديد
 تشترط فيه القضاء
 بخلاف خيار العتق
 لان الفسخ هنا
 لدفع ضرره حتى
 وهو تمكن الخلش
 ولنداشش لانه
 الزام في حتى الآخر
 فيفتقر الى القضاء
 بخيار العتق لدفع
 ضرره وهو زيادة
 للملك عليها ولهذا
 يختص بالانتشش فاعتبر
 دفعا لرفع لا يفتقر
 الى القضاء ثم عند
 ههنا اذ بلغت الصغيرة
 وقد علمت بالنكاح
 فسكت فهو رضى
 وان لم تعلم بالنكاح
 فلها الخيار
 حتى تعلم
 فسكت

شارط العيول
 باصل النكاح لا
 لا يتمكن من التفرغ
 اذ به والى
 يتفرغ به فعدلت
 بالجهل علم يشترط
 العلم بالخيال لا
 تتفرغ لمعرفة
 احكام الشرع
 والدار العلم
 فلم تعد بالجهل
 بخلاف المتقدمة
 لان الامامة لا تنفخ
 لمعرفتها تعذر
 بالجهل بثبوت
 الخيار ثم خيار البكر
 بطل بالسكوت
 ولا يبطل خيار الغلام
 ما لم يقبل بصدقت
 او عيى منه ما يقبل
 رضا وكذا في الجارية
 اذا دخل بها الزوج
 قبل البسوخ اعتبارا
 لهذه الحالة قبل ابد
 النكاح وخيل البلوغ

فكسك سنة ما يصل النكاح لانها شش اى الصغيرة التي بلغت ثم لا يمكن من التفرغ بالرد والابتن
 اى بالعلم باصل النكاح ثم قال لى شش اى والحال ان الولي هم متفرغ بشش اى بالنكاح فاذا كان الامر
 كذلك هم تعذر شش على صيغة المجهول ثم اشرقت العلم بالخيار شش في حوزة المرأة ثم لانها تنفخ لمعرفة احكام
 والدار شش اى والحال ان الدارم دار العلم فلم تعذر بالجهل شش بالخيار بخلاف المتقدمة حيث تعذر
 هم لان الامامة لا تنفخ لمعرفة شش اى لمعرفة احكام الشرع فاذا كان كذلك هم فخذت بالجهل بثبوت الخيار شش
 ما ذكره المصنف هذا المورد يقع بهما الفرق بين خيار البلوغ والعنف وهي خمسة امور الاول ان خيار البلوغ في المفرقة محتج الى القضاء
 دون خيار العنف لان خيار البلوغ مختلف فيه فلا بد ان يتأكد بالقضاء كالرجوع في المدة وخيار العنف اذا كان الزوج عبدا
 يجمع عليه فلا يحتاج الى القضاء وقد مر هذا الثاني بان خيار البلوغ ثبت للغلام والخيارية وخيار العنف يثبت للجارية فقط وقد
 مر هذا ايضا الثالث ان الصغيرة اذا بلغت وقد علمت بالنكاح فكسك بطل خيارها سواء كانت عالمة بان لها الخيار او لم
 يمكن وقد مر هذا ايضا وتولد ثم خيار البكر بطل بالسكوت شش تنفخ على خيار البلوغ المشاغل للذكر والامتناع بيانه ان
 خيار البكر بطل بالسكوت لانها لما كانت صغيرة وادركت استمرت في النكاح فكسك عند ابتداء العقد كان سكوتها
 رضا فكذا لك اذا كان لها الخيار فادركت وسكت كان سقوطها رضيا فيبطل خيارها ثم ولا يبطل خيار الغلام ما لم يقبل بصدقت
 ويجوز منه شش ادولالة وقد مضى ان يجزى منه عطف على قوله ما لم يقبل قوله من اى من الغلام هم بالعلم منه رضيا
 شش سال مهر البها متقبلا ونحو ذلك ثم كذا الجارية شش اى وكذا لا يبطل خيار الجارية الثيب هم اذا دخل بها الزوج
 قبل البلوغ شش اى قبل ان تسلم هم اعتبار هذه الحالة كالحال ابتداء النكاح شش هذا متعلق بجميع ما ذكر وهو خيار البكر
 وخيار الغلام وخيار الجارية التي دخل بها قبل البلوغ وقد مر ان الصغيرة البكر اذا ادركت واستمرت للنكاح فكسك عند
 ابتداء العقد كان سقوطها رضاه فكذا لك اذا كان لها الخيار فادركت وسكت كان سكوتها رضاه فيبطل خيارها ثم
 الحالة بالحيالة الاولى وهي حالة ابتداء النكاح واما الغلام والجارية الثيب اذا استمرت عنده ابتداء النكاح لم يكن
 سكوتها رضاه بل لا بد من الرضا ودلالة فكذا لك عند خيار البلوغ لم يكن سكوت منها رضا بحال لا بد
 من ذلك اعتبار هذه الحالة بالحيالة الاولى هم وخيار البلوغ في حق البكر شش تنفخ آخر وهو بيان الامر في
 في الفرق بين خيار البلوغ والعنف وبيانه ان خيار البلوغ في حق البكر لا يمتد الى انرا المجلس
 شش يعني بمجلس صبر ورجسا بالغت بان رات الدم في مجلس وقد كان بلغها خبر النكاح
 فكسك او مجلس بلوغ الخبز بالنكاح فكسك يبطل خيارها بمجرد السكوت في الوجهين جميعا لم يبطل

توضيح في المسألة الثانية التي هي في النكاح

ش اى الخيارم بالقيام حتى يغيب والخلام شس بل ميت الى اخره المجلس لانه ثابت دليل البطلان
 في حق الثبت خاصة لم لانه شس لان خيار بلوغها ثابت باثبات الزوج شس ولم يثبت بانها
 الزوج لا يقتصر على الميث بل ميت الى ما وراء المجلس لمن التوفيق هو الاقتصار على المجلس م بل لتوهم المجلس
 شس هذا الاثراب دليل يشمل البكر والخلام تنصيره خيار البلوغ يثبت بعدم الرضى لتوهم الخلخل واثبت بعدم
 يبطل بالرضى لوجود منافيه م فانما يبطل بالرضا غير ان سكوت البكر هنا شس دون سكوت الخلام فيبطل
 خياره بمجرد السكوت فثبت خياره وميت خياره الى ما وراء المجلس م بخلاف خيار العتق شس هذا بيان الفرق
 بينه وبين خيار البلوغ وهو بيان الامر الخاص ببيان ان خيار العتق مخالفه م لانه ثبت باثبات المولى
 وهو الاعتراف شس لانه لو لم يمتق لما ثبت لها الخيار م فيعتبر فيه المجلس شس لان كل خيار ثبت باثبات
 غيره فيقتصر على المجلس م كما في خيار الخيرة شس فانه يقتصر فيه على المجلس م ثم الفرقة بخيار البلوغ ليس
 بطلاق شس يعني موكولان قبل الدخول او بعده م لانها تصح من الانثى شس ولا خيار م ولا طلاق اليها
 شس اى الى الانثى وفايده تظهر في موضعين احدهما ان الفرقة اذا كانت قبل الدخول لم يجب نصف المهر
 ولو كان طلاقا لوجب والثاني انهما لو تكما بعد الفرقة ملك الزوج ثلاث تطبيقات م وكذا بخيار العتق شس
 اى كذا الفرقة بخيار العتق ليس بطلاق م لما بينا شس انه يصح من الانثى م بخلاف الخيرة شس فان الفرقة بالخيار
 م لان الزوج هو الذي ملك شس اى ملك المرأة الطلاق بالخيار اليها م هو ملك بالطلاق
 شس اى والحال ان الزوج ملك بالطلاق م فان مات احداهما قبل البلوغ شس اى فان
 مات احد الزوجين قبل البلوغ م ورثه الاخر شس اى الزوج الاخر م وكذا شس ورثه م الاخر
 اذا مات بعد البلوغ قبل التفريق شس اى قبل تفريق القاضيه بينهما م لان اصل العقد صحيح
 ثابت بشس اى باصل العقد م انتهى بالمرش فيتوارثان م بخلاف مباشرة الفضولي شس بان عقد بين
 الرجل والمرأة بغير انهما فان العقد فيه موقوف على الاجازة م اذا مات احد الزوجين قبل الاجازة شس فلا اثر
 في احدهما الاخر م لان النكاح ثم موقوف فيبطل بالموت وهما شس يعني في الخيرة للرجل م فاذا تنقرب بشس اى بالموت
 م قال شس اى العقد دوى م ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا ولاية لهم على انفسهم فاعلم ان لا يثبت
 على غيره شس لان الولاية المتعدي فرع الولاية القاهرة فمن لا ولاية له على نفسه فادى ان لا يكون له ولاية غيره م
 ولان هذه ولاية نظرية ولا نظري في التوفيق الى مولا شس يعني العبد والصغير والمجنون وهذا بالاجماع وفي المصنف قال محمد

بالقيام في حق الثيب انغلامه
 لانه ثابت باثبات الزوج م بل
 الخلخل فانما يبطل بالرضا غير
 ان سكوت البكر رضا بخلاف
 خيار العتق لانه ثبت باثبات
 المولى وهو الاعتراف فيعتبر
 فيه المجلس كما في خيار الخيرة
 ثم الفرقة بخيار البلوغ ليس
 بطلاق لانها تصح من الانثى
 ولا طلاق اليها وكذا بخيار
 العتق لما بينا بخلاف الخيرة
 لان الزوج هو الذي ملكها
 وهو ملك للطلاق وان
 مات احداهما قبل البلوغ ورثه
 الاخر وكذا اذا مات بعد البلوغ
 قبل التفريق لان اصل العقد
 صحيح والملك الثابت به انتهى
 بخلاف مباشرة الفضولي اذا مات
 احد الزوجين قبل الاجازة
 النكاح ثم موقوف فيبطل بالموت وهذا
 فان تنقرب به قال وكذا ولاية
 لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا ولاية
 لهم على انفسهم فادى ان لا يثبت
 خيره م ولا ولاية نظرية ولا
 نظرية التوفيق الى مولا وهو

الفصيح ابن عمر زوج وتزوج وهو مشهور وتعلق بقوله عليه السلام واخبروا عليهما بالفتنة والجماعة حديث رفع العلم
 المشهور وحديثه للزنا والمتعلق هم ولا ولاية لكافر على مسلم ومسلمة شش يعني الولاية الشرعية ولا معتبر بكمية
 فيما هم بقوله تعالى ولئن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا شش اس سبيلا شرعيا هم ولذا شش
 اى لعدم ولاية على المسلمين هم لا تقبل شهادة بكيفية شش اى شهادة الكافر على المسلم ولا يتوارثان شش اى المسلم والكافر
 فلا يرث المسلم من الكافر وفي المعنى الكافر اذا اسلمت ام ولد له بنت وبها ينفق جهان السيد الامرة الكافرة حرة وبها يكفها الكافر
 لا تحل للمسلمين عندهم ويزوج الكافر ابنته الكافرة من كافرو في المعنى ومن مسلم وكذا يزوج ابنته الكافرة ويصل به قول ابن
 سبب الولاية فان الكافر خاسق وزيادة وعنه فالفسق لا يسبب الولاية وبه قال مالك احمد والثاني نعم اما الكافر فحقت
 له ولاية الا نكح على ولده الكافر لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اذ يارب بعض شش لان الكثرة الكفار فيما بينهم صحيح
 على قولك فان انكحتم باطلا عندو ونحن نقول بقوله عز وجل واهلانه خواتم الخطب لو لم يكن لهم نكاح لما ساء امرات
 قال عليه السلام ولدت من نكاح لا من سفاح هم ولذا شش اى وثبوت ولاية الكافر في النكاح على ولده هم تقبل شهادة
 عليه شش اى شهادة الكافر على ابنه هم ويكرى بينهما التوارث شش اى يكرى بين الابن الابن الكافر من الارب
 يفرق كل منهما من الاخر قال لغير العصبات من الاقارب شش نحو الاخوان الخالات والعمات هم ولاية التزوج شش
 لانه مبتدأ وخبره هو قوله لغير العصبات معناه عدم العصبات شش بية كانت او سبيية كولى الشا
 فخذ الى حنفية بعد العصبات الام ثم ذو الارحام الاقرب فالاقرب ثم بنت الابن ثم بنت بنت بنت بنت بنت بنت
 بنت
 سولى المولاة ثم السلطان ثم القاضي ومن اضبط القاضي اذا شرط تزويج الصغار والصغائر في عدة مشورة اما اذا لم يشترط
 خلا ولاية له هم وهذا استحسان شش اى هذا الذى ذهب اليه ابو حنيفة استحسان هم وقال محمد لا تثبت شش اى الولاية لغير
 العصبات هم وهو القياس شش اى الذى ذهب اليه محمد والقياس هم فهو رواية عن ابى حنيفة شش اى قول محمد رواية عن ابى حنيفة
 رواية الحسن عنه وبه قال الشافعي والاكه اعمد وقول ابو يوسف في ذلك مضطرب لانه ذكر في كتاب النكاح مع ابى حنيفة وفي
 كتاب الولاية محمد والشافعي شش اى ان ابابوسف هم مع محمد ولكن ذكر في الكافي والجمهور على ان ابابوسف مع ابى حنيفة
 هم لما شش اى لابي يوسف ومحمد ما رويا شش هو قوله عليه السلام النكاح الى العصبات والالفة واللام تدل على ان
 لعدم العدة ومنها هذا الجنس مفوض الى هذا الجنس فلا يكون غيره فيه مدخل وقد مضى الكلام في الحديث هم ولان الولاية تثبت
 صرفا للقرابة عن نسبة غير الكفو اليها والى العصبات الصبية شش اى الصبية الى العصبات هم ولابى حنيفة ان الولاية

ولا ولاية للكافر على مسلم
قوله تعالى وان يجعل الله
شكافرين على المؤمنين
سبيلا ولا يمكن الا تقبل
شهاده عليه ولا يوارثون
اما الكافر فيثبت له ولاية
على ولد الكافر لقوله تعالى
والذين كفروا بعضهم اذياء
بعضهم لهم انفس شهادة
عليه ويجري بينهما التوارث
ولغير العصبات من الودائع
ولاية التزويج عند ابى حنيفة
معناه عند عدم العصبات
وهذا الاستحسان قال
محمد لا تثبت وهو اقياس
وهو رواية عن ابى حنيفة
وقول ابى يوسف في ذلك
مضطرب الاشهادان مع
حكمهما ما روينا وكون
انما تثبت ضرورا للقرابة
عن نسبه غير الكفو اليها
والي العصبات الصيانة
ولا بى حنيفة ان الولاية

نظرة والنظر تحقيق بالتفويض الى من يوثق بالقرابة الباعثة على الشفقة من الشفقة موجودة في الام وقرابتها كما
في قرابة الاب ولذا قال اصحابنا قول عليه السلام النكاح الى العصبات يتناول الام لانها عصبية في المحبة بمعنى قوله
ودله الملائكة وثبت لهم ولاية التزوج ايضا والجواب عن الحديث ان النكاح الى العصبات حالة وجودهم وبه يقول
م قال من ولي ما شئنا لفظ العتوري وقوله هم يعني العصبية من جهة القرابة من كلام المصنف والضمير في كما يرجع الى
من هي الولية وفي بعض النسخ ومن لا ولي له بتذكير الضمير وهو ظاهرهم اذ ازوجها مولانا الذي حقيقة جازش للمولى المتناقة و
عصبية التزوج بالاجماع وترتيب عصبات العتق كعصبات القرابة بالاجماع ويكون مقدما على ذوى الارحام والاعم والاعمة
هم لانه اخو العصباء في الارث وكذا للمولى الموالاة ولاية التزوج على الصغيرة والصغيرة عندها اذ لم يكن لها قريب فلهذا
الحمد والشفاعة ما لمك اهد لانه بوخر عن ذوى الارحام في اليراث عند محمد فلا يكون له ولاية كما لذوى الارحام وعند الشافعي
عقد الموالاة يصح فلا يكون له عصمة ولا قرابة هم واذ اعدم المولى لهما يعني على الوجه المذكور وذكر بلفظ الاوليا وليا وليا العصباء
النسبية والسببية هم فالولاية للام ش افي الخليفة والمحكم ش افي القاضي من بضد القاضي اذا شرط تزويج الصغرة
في عهده لقوله عليه السلام ش افي لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم السلطان ولي من لا ولي له شئ بدا في آخر
حديث اخر جابر وادود والترنمي وابن جابر من حديث الزهري عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اياما امرة كمنح غير اذن وليها فلكا حيا باطل فان دخل بها فالملء لها بما اصاب منها فان تشاجر و
فاسلطان ولس من لا ولي له وقال الترمذي حديث حسن هم فاذا غاب الولي الاقرب شئ كالاب هم
عصبة منقطعة جاز لمن ابغضه شئ كالجدهم ان يزوج شئ وبه قال مالك واهم وقال الشافعي يزوجه السلطان
اذا القاضى ولا يجوز ان يزوجهما الا بعد هم قال زفر لا يجوز شئ لاحد حتى يحفر الاقرب هم لان ولاية الاقرب قديمة
لانها تثبت متفالا شئ ما لا بعد محجوب الولاية ولانها غير لغيبته في قطع الولاية وحقت عصبية القرابة شئ عن نسبه
غير الكفو اليها هم فلا يبطل شئ كحقه لمعنيته انما شئ اى ولشئ حقه وعدم بطلانها بغيبته هم لوزوجهما
حيث هو شئ اى لوزوجهما الولي الاقرب حيث كان هو هم جاز شئ بالاتفاق فدل على قيام ولاية
في غيبته فاذا كان كذلك لا يجوز تزويج الابجد ولا ولاية للابعد مع ولاية شئ اى مع ولاية الاقرب
هم ولنا ان هذه شئ اى هذه الولاية هم ولاية نظرية ليس من النظر التفويض الى من لا ينقض
برايه شئ وهو الاقرب في غيبته لتوفره لا انتفاع بغيبته والتحق بمن لا دلس له اصلا كالصغيرة
والمجنون وراى الا بعد خلف عن راي الاقرب فصار كولاية المحضنة كتحقق فيها الاقرب فاذا تزوج

نظرية والنظر تحقيق
بالتفويض الى من يوثق
بالقرابة الباعثة على
الشفقة ومن لا ولي له
يعني العصبية من جهة
القرابة اذ ازوجها مولانا
الذي اعقدها جاز لانه
اخو العصباء واذ اعدم
الاولياء فالولاية الى
الام والمحكم لقوله
عليه السلام السلطان
ولي من لا ولي له فاذا غاب
الاقرب غيبة منقطعة
جاز لمن هو ابعد منه
ان يزوجه وقال زفر
لا يجوز لان ولاية لا قربا
قائمة لانها تثبت متفالا
له صيانة للقرابة فلا
بغيبته ولهذا الولاية
حيث هو جاز ولا دلس
لا بعد مع ولايته
ولنا ان هذه
ولاية نظرية

وليس من النظر
المنقطع
بزيه فقصناه
الى البعد وهو
مقدم على
السلطان كما اذا
حات الاقرب
ولو زوجه حيث
هو من قبل التسليم
نقول للبعد
بعد القرابة وقرب
التدبير والاقرب
عكس فنزل منزلة
ولين متساويين
فانهم عقد نفوذ
والنبيه المنقطعة
ان يكون بل لا يفتل
اليه القول في
للسنة الامارة
اختيار القدر

كانت الولاية للابعد فان كان الامر كذلك لم فرضناه الى الابعد من
م وهو مقدم على السلطان من قال لا كل وبه اشارة الى جواب الشافعي هم كما اذا مات الاقرب لم تنقل
الى السلطان فعده اذا مات الاقرب يزوج السلطان كما ذكرناه قلت لم يذكر قول الشافعي في الكتاب جرحا
يذكر قول الشارح م وهو وجه حيث هو فيه من هذا جواب عن قول فروان الرز وجه حيث جاز تقريره لم
جوازه وفي المحيط الارواية في وينبغي ان لا يجوز الانقطاع وللاية هم ولبعد التسليم من اي بعد ان سلطنا ذلك
م لنقول للبعد بعد القرابة وقرب التدبير والاقرب عكس من وهو قرب القرابة وبعد التدبير وثبت الولاية فاستوى
من هذا الوجه فنزل منزلة وليس متساوين فانهما عقد نفوذ من اي العقد مقدم ولا بد من اي اذا حضر الاقرب
وقد زوج الاب ثم حضر الاقرب لا يراد العقد وقيل عند فروان بطل عقد الابدان اذا حضر الاقرب لعدم ولايته من الغيبة
من لما ذكرنا في النونية المنقطعة فهاضه شرعنا في بيانها فقال م ان يكون من اي الولي الاقرب من في بلد
اليه القول في السنة الامارة واحدة من وقدرها الشافعي ذلك محمد بن في مدة السفر وفي الملبط واليراشي
في الكتاب فقال رابن لو كان في السواد ونحوها كان يستطيع رايه فهذا اشارة الى ان اذا جاز السواد ثبتت الولاية
للابعد وعن ابى يوسف ومحمد المنقطعة من البصرة الى الرقة وغير المنقطعة من بغداد الى الكوفة وقيل بعد رايه من
فرسما وفي المحيط عن محمد واما ان احد جهات شهر والاخرى مسيرة ثلاثة ايام واختار ابو الليث وعن محمد
من الكوفة الى الري وهو عشرون مرحلة وفي الروضة وهو قول ابى حنيفة ذكره الطحاوي في شرحه ومحققه وقيل
من الرقة الى البصرة وفي الاسجابي ان كان في مكان لا يختلف اليه القواصل فهو نبيه منقطعة وقيل ان كان في موضع
ينفع اليه بدونه واحدة فليست بمنقطعة ومن الشارح من قال ان لا يوقف له على اثر بان كان جوالا من موضع الى موضع
او موقفا حتى لو كان في بلد واحد لا يوقف عليه فخصها بما كانت غيبة منقطعة وقال حميد وجه في السفر البعيد دون
قيل يحتمل ان يكون البعيد ما يقصر فيه الصلاة وقيل ما يقطع بكلفة وشقة قيل يزوجه
الحاكم وان كان متديبا وان كان القدر مجب مجب او سيرا في مسالة فست
فمواك البعدة وكذا اذا لم يعلم مكانه والشافعية قدرها بمسافة القصر م
وهو اختيار القدر من شمس يعني الذي اختاره القدر في مخصصة
وهو قول والنبيه المنقطعة من ان يكون في بلدة لا اتصل اليه القواصل
في السنة الامارة هم وقيل في اوس في مدة السفر من النبيه المنقطعة

لاشتهر كما ولا ذكر الخلاف فيه والحدوث شاذ على اشتراطها وقال البيهقي في المعرفة واسل الكفاية مستفيض من حديث يرويه
 لانه عليه السلام اغناخيرا لان زوجه لم يكن كذا العاد واستدل ابن الجوزي في التحقيق على اشتراطها بحديث عائشة رضي الله
 تعالى عنها انه عليه السلام قال تخير والخطبة والحكم الكفاية قلت هذا اخبر به ابن ماجه والحاكم في مسنده من رواية الحارث
 بن عمار عن هشام بن عروة عن ابيه عن ثوبان رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تخيروا
 الخطبة والخطبة الكفاية والخطبة الموعودة وقال الحاكم تابعه عكرمة بن ابراهيم عن هشام ثم رواه كذلك ثم قال هذا حديث صحيح الا انه
 وروى الحاكم الحديث نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم
 الاكفار فانكحوا منهن ولا ترهبوهن الا بالجملة من الحديث المجازات الموت حم دلال ان نظام
 المصلح ش من المسكن والعجبة والافعة والتولد والتماسل وتامس القوابات حم بين الحكاميين عادة ش لان نظام
 المصلح لا يكون الا بها بجملة غير المتكافئين والمتكافيان المتساويان وقال ابن الاثير في حديث العقيقة عن نظام
 شاتان متكافئان اى متساويان وهو بكسر الفاء والمحدثون يقولون متكافيان بالفتح وارى الفتح اولى انتهى وانما ذكرت
 هذا لامل ودور هذا اللفظ في الكتاب هم لان الشريعة ش سوا كانت في الحب والنسب هم قائل ان تكون مستف
 للنسب ش اى للمحل الخيس في الحب والحزنة والمدينة هم فلا بد من اعتبار ما ش اى اعتبار الكفاية لان ملك
 النكاح دل على ان النكاح رت حكما اى اشارة قوله عليه السلام النكاح رت فليظن احدكم اى يضع كريمة
 واذلال النفس حرام قال عليه السلام ليس للومن ان يذل نفسه صنفات جانبها ش اى جانب المرأة حم لان الزوج
 مستف بشر كسب المرأة هم فلا تضبط عادة الفراش ش فليس فيها ذلال النفس فان نسب الولد لا يكون الى امه بل
 يكون الى ابيه والى لا يعتبر بان يكون تحت الرجل لا يكا فيه وفي الحيض الكفاية من جانب النساء غير معتبة عند ابي حنيفة
 برضى الله تعالى عنه وهو الصحيح من نذهب المشافعي وابن حنبل وعندهما معتبة استحسانا نص عليه محمد في الجامع الصغير
 في الذخيرة يروى هشام عن ابي يوسف انه لو تزوج امرأة على انها قرشية فظهرت بنطية فله الخيار عنه وعند ابي حنيفة لا
 خيار له وعندهما معتبة يروى غير معتبة حتى لم يكن لادوليا والاعمة اخر على الاصل ان تزوج وضيعة وفي المنية والمزوجة معتبة
 في طاهر الرواية وقيل معتبة عند هاهم هذا اذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوف فلا وليا ان يفرقوا بينهما ونفا الفهر العار عن النفس
 ش اما التفريق فما لم تلد المرأة وفي خلاف قد مضى ولا يبطل حق الولي بالسكوت بعد العلم وان طال السكوت ولا يجوز
 التفريق الا عند القاضى لا يجوز فيه وكل من الخصمين يثبت بايل فلا تقطع الخصومة الا بفعل من له ولاية عليها كالفسخ بخيار
 البلوغ وما لم يفرق القاضى فحكمه السلاق والارث قايح وكان النكاح انعقد صحيحا في طاهر الرواية وبهذا الفقه ليست

ولان النظام
 المصلح المتكافئين
 عادة لابي الشفة
 تاي ان نكوب
 مستف شة
 الخسيس فلا بد
 من اعتبارها
 بخلاف جانبها
 لان الزوج مستف
 فلا تضبط دنافة
 الفواش اذ الله
 المرأة نفسها
 عن كفوف ولا وليا
 يفرقوا بينهما
 نص العار عن

بطلان لا تفرق على سبيل الفسخ لاسل الكناح والطلاق تصرف في الكناح ولا منه لما ان لم يدل بها فاما المسمى
 اذ انني بين الاوليات فيسقط حق الباقيين الا ان يكون الباقي اقرب من الرضى وقيل ابو يوسف و تزوجوا الشافعي
 في قوله لا يسقط حق الباقيين لانه حق الكل فلا يسقط الا برضى الكل كالدين المشترك اذ ابرأ احداهم قلنا انه حق واحد
 لا يتغير في لانه ثبت بسبب نكاح واحد على الكمال كولاية الامان اذ ابطاله احداهم لا يبقى من زوجة حق التفاس مع ثم الكفاية
 تعتبر في النسب شش وفي اللبس والكفاية تعتبر في حق الرجل في النسب والحرة والمال والحرة والحسب في فتاوى
 الرواجي في التقوى والسلام الاب والعقل والنفيا وفي المنهاج عند الشافعي تعتبر الكفاية في سلامة العيوب المتى تزوجها
 والنسب والحرة والعفة والحرة وهي خمس ومثله عن احمد وعنه الدين والنسب هم لانه شش اى لان النسب هم يقع به
 انفاخر شش وبذا خابروا كان سفيا في الثوري لا يعتبر الكفاية فيه لان الناس سواء كاسنان المشط لافضل لعربي على
 عجمي انما الفصل بالتقوى وقال ابو جبري تقول مررت برجل سواك وسواك اى غيركسنا وجاني في هذا الامر سواء وان
 شئت ترى ان وهم سواء الجميع وهم سواء بهم سواته اى شبهة مثل ثمانية على غير قياس وزنه افعالة ذهب منه الحروف لثلاث
 واصله الديار فترش كفا وبعضهم يدل فيه يورنا ثم ونحو المطلب خلافا للشافعي فيما واحد في الاول والقرشي من كان من
 ولد النفر من كنانة ومن لم يكن من ولد النفر من العرب فهو غير قرشي وقيل ابن عباس سوابية في العجز لم يظهر لها شئ من
 الاكلية مشيت قرش بها لاجل القهر والغربة الغلبة وفي البداية وقرش كقولهم العرب كالمهاشمي والاسلمى والنوفل ولا تروى
 والقيس والزهري والتميمي والعدوي واصله ان ما شها وعبد شمس المطلب ونوفل هم اولاد عبد مناف بن قصي بن كلاب
 بن مرة بن كعب فالاربعة اولاد عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان رضى الله عنه اموي منسوب الى ابيه بن عبد
 شمس بن عبد مناف وابو بكر رضى الله تعالى عنه تميمي منسوب الى تميم بن مرة بن كعب وعمر رضى الله تعالى عنه عدوي
 منسوب الى عدوي بن كعب بن لوى بن غالب وهو لاسادات هم فترش بعضهم كفا لبعض شش لصلاته كل منهم الخلافة
 بخلاف العرب غير قرش ليست كفا لقرش لعدم مساواتهم لقرش لانهم لا يعملون الخلافة هم والعرب بعضهم كفا لبعض
 شش وليس كفا لقرش هم ولا اصل فيه شش اى في هذا الباب هم قوله عليه السلام قرش بعضهم كفا لبعض والعرب
 بعضهم كفا لبعض تبليغة تبليغة والموالي بعضهم كفا لبعض بل برجل شش قال السروجي لما روى عنه عليه السلام انه قال
 قرش كفا فذكر الحديث ثم قال انما ذكرنا البيضة التمرين لانه لم اجد في كتب الحديث واذا ذكر في كتب الفقه فلهذا لم اجد
 به انتهى قلت روى الحاكم حديثنا الاصح حديثنا الصالحى حديثنا شجاع بن الوليد حديثنا بعض انوا اننا عن ابن جبرئيل عن عبد
 بن ابي ليكنه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العرب بعضهم كفا وبعض تبليغة تبليغة ورسل برجل الاسامة

ثم الكفاء لا تعتبر
 في النسب لانه يقع
 به القادر فقر ليس
 بعضهم الكفاء لبعض
 والعرب بعضهم كفا
 لبعض الاصل فيه
 قوله عليه السلام قرش
 بعضهم كفا لبعض
 بيطر العرب بعضهم كفا
 لبعض تبليغة تبليغة والو
 بعضهم كفا لبعض
 وجعل برجل

وحجاء وقال صاحب الفتيح فيما ينقطع اذ لم يتم شجاع بن الوليد بعض اصحابه ورواه ابو يعلى في مسنده من حديث
 بقرية ابن الوليد عن ربيعة بن عبد الله الزبيدي عن عمران بن ابي الفضل الازدي عن نافع عن ابن عمر بن عمر بن عمرو
 سندا وقال ابن عبد البر في حديث منكر موضوع وقد روى شيوخ عن ابن ابي مليكة عن ابن عمر بن عمرو عا مثله ولا يصح
 جرح ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء واعلم بمران بن ابي الفضل وقال انه يروي الموضوعات عن الاثبات
 الاكل كتب حديثه قوله قبيلة قتيبة قال السكاكي ابي ليس بعض القبائل من قرشي اولى من بعضهم وقال الزبير بن الكبار
 ست طبقات شعبة قبيلة وعارة وطين وفخذ وقبيلة فاشعب يجمع العارة والعارة تجمع البطن والبطون
 يجمع الانفاذ والانفاذ يجمع النضائل فمفر شعب ربيعة شعب ودرج شعب وحمير شعب وبمير شعب و القبائل
 تشعب فكانت قبيلة وقرشي عارة وقشي طين وهاشم فخذ والعيا فصيلية وقال تاج الشريعة العرب بعضهم الكفار
 لبعض قبيلة قبيلة لا اعتبار لبعض القبائل على بعض في حق الكفارة الا انبوا بابلت فانهم ليسوا بكفار ولو فهم من العرب
 لحسنهم ودنايتهم على انهم كانوا يتخرجون النقي من عظام الموتى وياكلون قلوب النقي بحجر النون وسكون الناف
 سخ العظم وشحم العين من الشمس والجمع النفاق قوله والموالي الكفار لبعض قال الكاكي الموالي ابي غير العرب وسموا الموالي لانهم
 نصر والعرب وسموا النصارى وقال الله تعالى وان الكافرين لا مولى لهم اى الا انما لهم ولان قلاعتهم تحت على ايدي العرب
 وكانوا بسبيل من استراقتهم فكانهم كانوا عبيد لهم ثم عقوبوا بالسن عليهم فكانوا موالي العرب وقال تاج الشريعة الموالي سبعة
 البهم مموها لان بلاهم تحت عنوة على ايدي العرب ثم ذكر نزل الذي ذكرنا الا ان وقال الاكمل الموالي العتق لما كانت
 غير عرب في الاكثر فقلت الى العجمين قال للموالي الكفار بعضهم بعض قوله ربيعة بل اشارة الى ان السبب لا يعتبر فيه
 قال النقال وابو عاصم من اصحاب الشافعي فانهم فسيعوا النسابهم فلا يكون النفاخ من النساب بل بالدين كما اشارت
 سلمان الفارسي حين افتخرت الصحابة بالانساب وانتهى الامر الى قبيل سلمان من من فقال الاسلام لا ابل سواه و
 الاصح من ذنب الشافعي اعتبار نسب العرب كالعجم والعجم ليس كفوا العربية والعربي غير القرشي غير كفوا قرشيتهم ولا يعتبر
 النفاضل فيما بين قرشي شش يعني النسب لانهم فسيعوا النسابهم ولا يفتخرون بالانساب وانما افتخارهم بالاسلام والجنسية
 فيمير ذلك فيما بينهم هم لما روي ناسخ وهو قوله عليه السلام قرشي بعضهم الكفار بعضهم هم ومن محمد الا ان يكون نسبا مشهورا
 شش في الحرية هم كاهل بيت الخلافة شش فليمنه يعتبر النفاضل حتى لو تزوجت قرشيتهم من اولادنا وقرشيتهم من اولادهم
 كان لا وليا ولا اعتراض هم كما قال شش هذا كلام المصنف اى كان محمد قال ذلك هم تظليما للخلافة وتوسيطا
 للفتنة شش لانعدام اصل الكفاة وفي خزنة الاكمل وقرشي بعضهم الكفار بعضهم الاسن كان من بيت الشرف كان خلافة

ولا يعتبر التفاضل
 فيما بين قرشيتهم لما روي
 وعن محمد الا ان يكون
 نسبا مشهورا كاهل
 بيت الخلافة
 كما قال تظليما
 للخلافة وتسليما
 للفتنة

وبنو بائلة ليسوا بالكفار لعامة العرب
 لعامة العرب لا يفسد
 معروفون بالحساسة
 واما الموالي فمن كان له
 ابوان في الاسلام
 فصاعد افره من
 يعين له اباؤه فيه
 ومن اسلم نفسه
 اوله اب واحد في الاسلام
 لا يثبت كفو المن ابوان
 في الاسلام لان كفو المن
 بالاب والجد ابويوسف
 اخفى الواحد بالمتن
 كما هو مذهبه في التعريف
 ومن اسلم نفسه
 كفو المن له اب واحد في الاسلام
 لان التفافر فيما بين الموالي
 بالاسلام والكفاءة في
 نظيرها في الاسلام في
 جميع ما ذكرنا لان الرق
 اثر الكفر فيه معنى الزل
 فيعتبر في حكم الكفاءة
 قال وتعتبر ايضا

هم وبنو بائلة ليسوا بالكفار لعامة العرب
 يهودان والثاني للقبيلة سوار كان في الاصل اسم حبل واسم امراة وهم معروفون بالذنابة ويوسف قوله
 لانهم معروفون بالحساسة اي بالذنابة والنسب الذي والحساسة الحالة التي يكون عليها النسيب
 ومن خستهم انهم كانوا ياكلون بقية العظام من ثمانية وكانوا يطبخون عظامهم حتى فياخذون الدسومات منها
 قال قائلهم ولا يتبع الاصل من ياشتم ذكاته النفس من بائلة ومن ذواتهم انهم كان لهم منهم من عجزه فوقع الغلامهم
 فاكلوه وكانت العرب يعبرونهم ويقلون بنو بائلة اكلوا النسمهم واما الموالي فمن كان له ابوان في الاسلام فصاعد
 من نسب على الحال من ابوان اي ذهب الى حالة السوء على اثنين هم وهومن الكفار يعني لمن له اباؤه من
 يوسف قوله تعالى اباؤه اي في الاسلام حاصله من كان له ابوان في الاسلام فله نسب صحيح يكون كفو المن له
 عشيرة اياوا اكثرهم ومن اسلم نفسه اوله اب واحد في الاسلام لا يكون كفو المن له ابوان في الاسلام لان تمام
 النسب بالاب والجد ابويوسف الحق الواحد بالثمن يعني من كان له اب واحد في الاسلام لا يكون كفو المن له ابوان
 فيه وفي السبوط ومن ابى يوسف الكفاءة بالاب والجد ظاهر الرواية والمذكور في الكتاب روايته عنه كما هو منهج
 من اي ذهب ابى يوسف في التعريف من اي في تعريف الشخص في الشهادة كان الشهود اذا ذكروا
 اسم الغائب واسم ابية كميل بن القزوين عند ابى يوسف والاحتاج الى ذكر الجدة قال بعض اصحاب الشافعي
 وعنده لا بد من ذكر الجدة وقال المسرجي هذا اذا كان الولد صغيرا لا يشركه احد في اسمه اذا كان هناك من يشركه
 في اسمه واسم ابية وعنده لا يكتفى بذلك حتى يذكر ما يميزه عندهم ومن اسلم نفسه لا يكون كفو المن له اب واحد
 في الاسلام من وبه قال الشافعي هم لان التفافر فيما بين الموالي بالاسلام من نقل صاحب النهاية عن الامام
 المجوسي ان هذا في الموالي فاما في العرب فان من الاب له في الاسلام من العرب وهو مسلم فهو كفو لمن له اب
 في الاسلام لان العرب يتفانون بالنسب فيعبدون بالنسب كفو النسب آخر اذا كانا مسلمين واما الجرم فقد شبهوا بالنسب
 وتفافروا بالاسلام فمن كان له اهل في الاسلام فيتعز على من له اهل في الاسلام ولا يبعد كفو الهم والكفاءة في الحرية
 في الاسلام في جميع ما ذكرنا من الوقات والمخلافات يعني الكفاءة في الحرية معتبرة باجماع الفقهاء حتى لا يكون العبد
 كفو الحر في الاصل وكذا المعتقد لا يكون كفو الحر في اصلية والمعتق لا يكون كفو المن له ابوان في الحرية هم لان الرق اثر
 الكفر وفيه معنى الزل فيعتبر فيه معنى الكفاءة من وبه قال يوسف ان الذي اسلم نفسه او اعتق او حرز من الفتن
 ما يقابل نسب الاخر كان كفو له قال من اي قال محمد في الجاني الصغير وتعتبر ايضا من اي تعتبر الكفاءة ايضا

هم في الدين شمس وفسر ويقوله هم اى في الديانة هم ويؤيد القنوسى والصلاحي والحبيب وهو سكارم الاخلاق و
انما فسر وبسبب الان مطلق الدين في الاسلام ولا كلام لاجل ان اسلام الزوج شرطه جواز نكاح المسلمة انما الكلام في
حق الامر امن للاوليا بعد انفاذ العقد وذلك لا يكون الا في الدين بمعنى الديانة هم وبذا شمس اى اعتبار الكفارة
في الديانة هم قول ابى حنيفة وابى يوسف شمس وبه قال الشافعى والاك فان مالكا يعتبر الكفارة في الدين وسره
ونقل بهذا عن الشافعى واحمد بنى رواية لا يعتبر الا في الدين والنسب والاشج عن احمد مثل مذهب الشافعى حتى لو نكحت
امراة من نبات الصالحين فاسقا كان للاوليا حق الرد هم وهو الصحيح شمس احتراز عماروى ابى حنيفة ان الكفارة في
القنوسى والحبيب غير معتبة ذكره في الحديث وعماروى عن ابى يوسف انها غير معتبة في القنوسى ومعتبة في الحبيب والنسب
وكسارم الاخلاق كذا في الحديث وذكر الحديث في محيل الى صدر الاسلام ان الحبيب هو الذى له جاره وحرمة وشبهة لا يكون
كقول الكنعيس الذى لا يراه له وفي جامع قاضي خاين الحبيب كقول النسب حتى ان الفتية كقول للعلوى لان شرف العلوى فوق
شرف النسب وكذا الفتية كقول لثنى الجاهل والعالم العجمي كقول للعربى الجاهل والعربية وقيل للرحم انه لا يكون كقول للفتية
هم لانه شمس اى لان الدين هم من اعلى المفاخر قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم هم والمرأة تعين لعين الزوج
فوق ما تعين بغيره نسب شمس بفتح الضاء والمعجمة وامين المعلقة واصلة وضمة والهاء عوض عن الواو ليقال في حبيب
ضعفة وضمة بحسب الضياء واليعنا ومنه الوضع وهو الذى من الناس والمعنى المرأة يعبر بها الناس بسبق زوجها باكثر تابعه زبابة
نسب زوجها هم وقال محمد لا تعتبر شمس اى الكفارة في الدين هم لانه شمس اى لان الدين هم من امور الاخرة لا يبنى
احكام الدنيا عليه الا اذا كان يصح شمس اى الا اذا كان الزوج يصنع على مينة المحبول قال ابو هريرة الصنع كلمة مركبة و
الربل صفتان وقال غيره يصنع يضرب على قتاهم او يخرج منه شمس اى الزوج اى يستخرج به ومنه التمسخر هم او يخرج
شمس اى الزوج هم الى السواق شمس مال كونه هم سكارا ويجب به الصبيان لانه تمتع به شمس اى بذلك الصنع
وفي الحديث وعليه القنوسى وعن ابى يوسف انه قال الذى يشرب السكر فان كان يشرب سكارا لا يخرج سكارا فهو
كقروان كان يلعن ذلك لم يكن كقوله الامراة صالحة من اهل البيوتات ولم نقل عن ابى حنيفة في ذلك شمس والصحيح عند
انه غير معتبة لان هذا ليس بالمازم يمكن تركه وفي القنوسى الظهيرية لو تزوج وهو كقوله صارقا سقا لا يشخ النكاح لان
اعتبار الكفارة وقت النكاح لا استمرار ما بعد النكاح وفي الجاهوى ذكر شيخ الاسلام ان الفاسق لا يكون كقول للعدل عند
ابى حنيفة وان لم يلعن الفسق هم وتعتبر شمس اى الكفارة هم في المال وهو شمس اى الاعتبار في المال هم
ان يكون مالكا للمهر والنفقة شمس يتناول الكسوة لانها مما يتفق على الزوجة هم وبذا شمس اى كونه مالكا للمهر والنفقة

في الدين اى الديانة
وهذا قول ابى حنيفة
وابى يوسف هو الصحيح
من اعلى المفاخر
والمرأة يعبر بسبق الزوج
فوق ما تعين بغيره
وقال محمد لا يعتبر لانه
من امور الاخرة فلا يبنى
احكام الدنيا عليه
الا اذا كان يصنع
منه او يخرج الى السواق
سكارا يلعب الصبيان
مستخرجه قال ويعتبر في المال
ان يكون
مالكا للمهر والنفقة

هو المعبر في ظاهر الرواية حتى لم يكن لها شئ اى المهر والنفقة هم اول ما يملك احدهما الا يكون كقول الان المهر بدل البضع
 حتى ان من كان يملكها اولا
 احد هما لا يكون كقول الان
 المهر بدل البضع فلا بد
 ايضاً وبالنفقة توأم كذا
 ودوامه والمراد بالمهر ما
 تخرج في العجالة لان ما رواه
 مؤجل عرفاً وعن ابن جوي
 انه اعتبر النكاح على النكاح
 دون المهر كذا تجرى المسألة
 في المهر وبعد المهر قارداً
 عليه بيسار ابيه فاما
 الكفاة في الغنى فمعتبرة
 في قول ابى حنيفة ومحمد
 ان العاقبة في اليسار كذا
 القادر على المهر والنفقة لان النكاح
 يتناخون بالغنى يتعينون بالان
 وقال ابو يوسف لا يتناخون
 لانبات له اذا المال غداً
 ويعتبر في الصنائع وهذا
 يوسف مذهب ابى حنيفة
 ذلك روايتان

ص هو المعبر في ظاهر الرواية حتى لم يكن لها شئ اى المهر والنفقة هم اول ما يملك احدهما الا يكون كقول الان المهر بدل البضع
 فلا بد من ايضاً وبالنفقة توأم كذا ودوامه والمراد بالمهر ما تخرج في العجالة لان ما رواه
 مؤجل عرفاً وعن ابن جوي انه اعتبر النكاح على النكاح دون المهر كذا تجرى المسألة في المهر وبعد المهر قارداً
 عليه بيسار ابيه فاما الكفاة في الغنى فمعتبرة في قول ابى حنيفة ومحمد ان العاقبة في اليسار كذا القادر على المهر والنفقة
 لان النكاح يتناخون بالغنى يتعينون بالان وقال ابو يوسف لا يتناخون لانبات له اذا المال غداً ويعتبر في الصنائع وهذا
 يوسف مذهب ابى حنيفة ذلك روايتان
 في المهر والنفقة هم اول ما يملك احدهما الا يكون كقول الان المهر بدل البضع
 فلا بد من ايضاً وبالنفقة توأم كذا ودوامه والمراد بالمهر ما تخرج في العجالة لان ما رواه مؤجل عرفاً
 وعن ابن جوي انه اعتبر النكاح على النكاح دون المهر كذا تجرى المسألة في المهر وبعد المهر قارداً عليه بيسار ابيه
 فاما الكفاة في الغنى فمعتبرة في قول ابى حنيفة ومحمد ان العاقبة في اليسار كذا القادر على المهر والنفقة لان النكاح
 يتناخون بالغنى يتعينون بالان وقال ابو يوسف لا يتناخون لانبات له اذا المال غداً ويعتبر في الصنائع وهذا يوسف
 مذهب ابى حنيفة ذلك روايتان
 في المهر والنفقة هم اول ما يملك احدهما الا يكون كقول الان المهر بدل البضع فلا بد من ايضاً وبالنفقة توأم كذا
 ودوامه والمراد بالمهر ما تخرج في العجالة لان ما رواه مؤجل عرفاً وعن ابن جوي انه اعتبر النكاح على النكاح دون المهر
 كذا تجرى المسألة في المهر وبعد المهر قارداً عليه بيسار ابيه فاما الكفاة في الغنى فمعتبرة في قول ابى حنيفة ومحمد
 ان العاقبة في اليسار كذا القادر على المهر والنفقة لان النكاح يتناخون بالغنى يتعينون بالان وقال ابو يوسف لا يتناخون
 لانبات له اذا المال غداً ويعتبر في الصنائع وهذا يوسف مذهب ابى حنيفة ذلك روايتان
 في المهر والنفقة هم اول ما يملك احدهما الا يكون كقول الان المهر بدل البضع فلا بد من ايضاً وبالنفقة توأم كذا
 ودوامه والمراد بالمهر ما تخرج في العجالة لان ما رواه مؤجل عرفاً وعن ابن جوي انه اعتبر النكاح على النكاح دون المهر
 كذا تجرى المسألة في المهر وبعد المهر قارداً عليه بيسار ابيه فاما الكفاة في الغنى فمعتبرة في قول ابى حنيفة ومحمد
 ان العاقبة في اليسار كذا القادر على المهر والنفقة لان النكاح يتناخون بالغنى يتعينون بالان وقال ابو يوسف لا يتناخون
 لانبات له اذا المال غداً ويعتبر في الصنائع وهذا يوسف مذهب ابى حنيفة ذلك روايتان

انه لا يتبر حتى لا يكون العطار كونه للعطار وهو رواية عن محمد وعنه في رواية المولى بعضهم كفار لبعض الا الحايك والحجام هم
وعن ابى يوسف انه شئ اى الكفوهم لا يتبر في النكاح الا ان يفتش كالحجام والحايك والذباغ والكناس شئ و
في الثانية الكناس والحجام والذباغ والحارس والراسى والراعى ويقسم اى البلالان في الحمار ليس كونه الغبت الخياط ولا
الحيا ولا الغبت البزاز والتاجر ولا بهائم العالم وقاسم والحايك ليس بكفو لثبنت الدب هتان وان كانت فقيرة قليل
هو كفو واما الكفارة في العقل وقد قال في المحيط والميسوط لاروايه فيها عن المتقدمين من اصحابنا ثم قيل تعتبر فلا يكون
المجنون كفو للعاقلة لان المجنون يثبت مقامه النكاح فهذا اشد من الفقر ودمارة الحرمة وقيل لا تعتبر لان المجنون
يمنزلة المرنس وسائر الامراض اثبتت الكفارة وكذا المجنون وفي المرغيبا في لا يكون المجنون كفو للعاقلة وعند بقية الامة
هو من العيوب التي يفسخ النكاح بها وفي المحيط وغيره وهما من جنس خناس اخص من الكل وهو الذي يخدم الظلمة اى يدعى
شاكروا قلت وفي مصنفين سادس اخص من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون السرايينى وانهم يظنون بعض ويرت
الكلما ويظنون اوساخ الناس هم وجه الاعتبار اى اعتبار الكفارة في الصنائع هم ان الناس يتفاضلون بشت
الحرف ويتميزون بديانتهم اى ديانة الحرف قال عليه السلام الناس انكار الا الحايك والحجام كذا ذكره الحاكمي
واما اعلم بعبته هم وجه القول الاخر شئ وهو عدم الاعتبار هم ان الحرمة ليست بلازمة لا تفك بين الرجل وبين التحول
عن الخبيث شئ اى عن الحرمة الخبيثة هم اى الشرفية شئ اى الى الحرمة الشرفية هم منما شئ اى من الحرف بخلات
لان منته لا دومة والفقر كذلك لا ينافره عادة هم واذا تزوجت المرأة فثبتت عن منما شئ اى بما لا يتغير النكاح
في شئ هم فلما لم يارض عليها عن اى خيفة حتى يتم لها منما او ينفار تمام شئ ولا يكون الشرفية طلاقا لانها ما تمتعت
من قبل الزوج ولا يكون لها المهر ان كانت الفقرة قبل الدخول وبعده لها السحى هم وقال ليس لهم ذلك شئ اى الاعتراض
هم وبهذا الموضع شئ اى وضع الفقرة رضى رضى الله تعالى بذه المسئلة على هذا الوجه هم انما يصح على قول محمد على اعتبار قوله
المخرج اى النكاح بغير الولي هم وقد مر ذلك شئ اى الرجوع هم وبه شئ اى المسئلة هم ما قد مره عليه شئ اى على
رجوع محمد اى قولها في النكاح بغير ولي فانه لو لم يصح فكما هو بغير الولي لم يقل ليس لهم الاعتراض وقال الاكل اقول هذا انما
يستقيم ان لم يصح هذا الموضع في النكاح بغير ولي وليس كذلك فانه لو اذن لها الولي بالزوج ولم يصح مهر افقدت على
هذا الوجه صح وضع المسئلة على قول محمد الاول وكذلك لو اكره السلطات امرأة ووليا على تزويجها بمهر قليل فنقل ثم نال الاكره
ورضيت المرأة وولت الولي ليس له ذلك في قول محمد الاول فلم يكن هذا الموضع ولالة على خرج محمد اى قولها انتفى قلت
هذا كله خلاصة ما قاله صاحب النهاية وغيره وقال صاحب الاسرار ما قيل المسئلة فيما اذكرت المرأة والولي على ان يزوجها

وعن ابى يوسف انه
لا يعتبر الا ان يفتش
كالحجام والحائك
والذباغ وجه
الا اعتبار ان الناس
يتفاضلون بشرف
الحرف ويتفاضلون
بديانتهم ووجه القول
الاخر ان الحرمة ليست
بلازمة ويمكن التحول
عن الخبيثة
الى النفيسة منها
قال واذا تزوجت
المرأة ونقصت
عن مهرها صح الفلأ
الا اعتراض عليها
عند ابى حنيفة
يتم لها مهرها
او ينفار بها وقال
ليس له ذلك وهذا الوجه
انما يصح على قول محمد
على اعتبار قوله المخرج
في النكاح بغير الولي
ذلك وهذه شهادة
صادقة عدية

اليتيم وفان تصرف الاب في هذا واقعا بشرط النظر حتى اذا علم سوء الاختيار منه نجاة تامة او سبق كان عند رطله
 وقد وثق انه عليه السلام تزوج عاتكة بنتي المند تعالى عنها على صداق خمسمائة فوجها ابو بكر بنى المند تعالى عنه و
 زوجت فاطمة من علي بن ابي طالب المند تعالى عنها على صداق اربع مائة درهم ومعلوم ان ذلك لم يكن صداق مشلما لانها
 بجميع الفضائل فلا صدقات في الدنيا يزيد على هذا المقدار هم اما المالايتها هي التصديق في التصرف المالى مثل هذا جواب ممن
 قولها كما في البيع تقريره قياسا على البيع غير صحيح لان المالايتها هي التصديق في التصرفات المالاية فاذا سلم لم يكن شيء في
 مقابلته بغيره مثل الغبن النافس فلماذا ثبت الاعتراض في الميبيتي وقيل يجوز بيع الاب مال ابنه الصغير بغبن فاش
 فاليجوز النكاح بالطريق الاول وبه قال الشافعي في الاصح واحمد وفي قول مثل قول ابى حنيفة لكن اما الخيار اذا بلغت
 ابى الزوج ابنه الصغير بامته لا يجوز عند الشافعي ومالك واحمد لم خوف العنت ولو زوج ابنه الصغير لا ثبت له في
 ذمته الاب بل ثبتت في ذمته الابن عندنا سواء كان الاب مومرا او مسرورا قال الثوري والاعن اعني واحمد وقال الشافعي
 ثبتت في ذمته الاب وبه قال حماد وشيخ ابى حنيفة وقال مالك والليث في الابن المعسر على الاب وهو رواية عن احمد
 هم والدليل مما يثناه في حق غيره مما شئت هذا جواب عن قولها فانما الايالك فلك غير ما واراد بالدليل ونور الشفقة و
 تقريره ان الدليل الدال على النظر معدوم في حق غير الاب والجد فانه لا يجوز لغيره ما وقوله والدليل مرفوع على الابتدأ
 او خبره وقوله عدسناه ويجوز ان يكون والدليل منسوب بالفعل مقدرة لغيره الظاهر تقريره وعندنا الدليل فانه احتج بالبيع
 المفسر والمفسر هم ومن زوج ابنة حماد صغيرة بماله او زوج ابنه وهو غير امته فهو بائنه شش الواو في وبى صغيرة
 للحال كذا الواو في قوله وهو صغير عند الشافعي ومالك واحمد لا يجوز له تزويج ابنه الصغير امته اممية خوف العنت
 على اسلام فلا تزويج المسيبة على المذنب ويجوز له تزويج من لا يملك فيه في النكاح على الاصح فذكره في المنهاج وفيه
 لزوم وجها السلطانيات من غير كفو وليس لها ولي لم يبيح في الاصح هم قال المصنف رحمه الله وهذا عند ابى حنيفة شش
 امي الجواز عند ابى حنيفة عم ابينا لان الاعراض عن الكفارة لمصلحة تفوقها شش امي لمصلحة تفوق نفسها وقدره
 الاب بقبالات الكفارة قلما اعترض حنيفة في ذلك هم وعندنا هو مقرر فلا يبرأهم الكفارة فاليجوز شش والتعليل
 من الجائزين نظير التعليل من المسئلة السابقة فانهم

اما المالاية التي المقصود
 في التصرف المالى
 والدليل عن مناه
 في حق غيرهما
 ومن زوج ابنة
 وهي صغيرة عبد
 او زوج ابنة
 وهو صغير امته
 فهو جائز قال
 وهذا عند ابى
 حنيفة ايضا
 لان الاعراض
 عن الكفارة لمصلحة
 تفوقها وعند
 هو ضرر ظاهر
 الكفارة
 فلا يجوز الله
 اعلم

فحصل في الوكالة بالنكاح وغيره ما في امي بدأ فنصل في بيان حكم الوكالة بالنكاح وغيره ما في امي غير الوكالة بالنكاح
 التصولي والولي لان هذا الفصل يشتمل على احكام الوكيل والفعول والولي ولو كانت الوكالة فدية عا من الولايات
 من حيث ان تصرف الوكيل يتقضى على الموكل كصرف الولي على الولي عليه ناسب ذكرنا في باب الاوليا وفي فصل

فصل في الوكالة
 بالنكاح وغيرها ويجوز
 لابن العم ان يزوجه بنت
 عمه من نفسه وقال
 زفر بن لا يجوز اذا اذنت
 للمرأة للرجل ان يزوجهما
 من نفسه فعقد بخفض
 شاهدين جائز وقال زفر
 والشافعي لا يجوز لهما
 ان الواحد لا يتصور ان يكون
 ملكا وتملكا كما في البيع
 لان الشافعي يقول في الو
 ضرورة لانه لا يتولا سواه
 ولا ضرورة في الوكيل لنا
 ان الوكيل في النكاح معبر
 وسفير التام في الحقوق
 ودون التعبير لا يرجع
 الحق اليه بخلاف البيع
 مباشر حتى رجعت الحقوق
 اليه اذ تولى طرفه قوله زفر
 يتضمن الشطرين
 ولا يحتاج الى
 القبول في س س س

على حدة هم ويجوز لان العم ان يزوجه بنت عمه من نفسه
 صورته ان قبول الشاهد والابى زوجة بنت عمى فلانة بنت فلان بن فلان من نفسي وبه قال مالك والشافعي وجه
 والثوري والبخاري والظاهر والظاهر وقال السرخسي واليه ذهب الحسن البصري ومحمد بن سيرين واسحاق واختاره ابو بكر بن
 المنذر هم وقال زفر لا يجوز زفر وقال الشافعي لا يجوز زفر وقال احمد بن حنبل لا يجوز زفر وقال ابو بكر بن
 ابن جابر بن ابي ثوبان عن زفر قال لا يجوز زفر وقال احمد بن حنبل لا يجوز زفر وقال احمد بن حنبل لا يجوز زفر
 وابن العدي بن زوجه ما منه ابن عمر بن عبد الله بن مسعود وبه قال مالك والشافعي لا يجوز زفر وقال احمد بن حنبل لا يجوز زفر
 ابي الا في احد الوجهين هم لهما شئ ابي زفر والشافعي انما في بين دليل زفر والشافعي لا يشترط ان يكون من نفس
 لا يتصور ان يكون ملكا وتملكا شئ ابي زفر والشافعي لا يشترط ان يكون من نفس لا يشترط ان يكون من نفس
 لا يصح فيه الوكالة ولا في البيع او كل زفر ولا يشترط ان يكون من نفس لا يشترط ان يكون من نفس
 لا يجوز كما ان الواحد يصير ملكا وتملكا هم لان الشافعي يقول في الشار بالاشتمال والى ان دليل الشافعي وزفر وان كان
 يشترط في المعنى المذكور ولان الشافعي لا يشترط في المعنى المذكور ولان الشافعي لا يشترط في المعنى المذكور
 شئ ابي لان العقد لا يتولا سواه في الوكيل لان عبارة التسار غير صحيحة عنده هم ولا ضرورة في الوكيل شئ ولان
 في تعيين العقد بعبارة الوكيل ضرورة ولا ضرورة في الوكيل لان اكثر ما في الباب ان يامر غيره من احد الجانبين بصورة
 صورة قايما مقامه وهو الوكيل من الجانبين شئ ابي لان في النكاح معبر وسفير التام في الحقوق
 يجوز ان يكون معبر عن اثنين والسفير في اللغة المصلح بين القوم كذا في الديوان وقال ابن زفر في كتاب الجمهورية
 السفير بين القوم الماشي بينهم في الصلح هم فالتامع شئ ابي لان في حق في الحقوق شئ ابي لان في حق في الحقوق
 وسلاما وسلاما ومخاسا هم دون التبشير شئ ابي الوكيل يصلح ان يكون معبر عن اثنين كما ذكرنا فان العبارة
 يعتقد اليها في تعيين العقد بين شخصين فلا يردى الى احكام مضادة هم ولا يرجع الحقوق اليه شئ ابي الوكيل لانه معبر
 مباشر من سبلان البيع لانه شئ ابي لان الوكيل في البيع هم مباشر حتى رجعت الحقوق اليه شئ ابي الحقوق عقيب
 من مطالبته بالتمسك وتسليم المبيع والقيام بالعمدة وغير ما كل ذلك يرجع الى الوكيل في البيع هم واذا تولى طرفه شئ ابي
 اذ تولى طرفي العقد هم فتولى زوجة من شئ ابي قول الوكيل زوجة فلانة من فلان يقوم مقام شطري
 العقد وبها الايجاب والقبول ولا يحتاج الى القبول لان الواحد قام مقام اثنين قامت عبارة الواحدة ايضا مقام
 عبارتين هم فلا يحتاج الى القبول قال شئ ابي قال القدر في مخففة وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف

رسن قال شهدوا

فل تزوجت فلائنة

فبلغها الحين فجاز

عزها بطل وان قال اخر

اسمه والى زوجتها

سنة فبلغها الحين فجاز

جاز وكذلك ان كان

المراة هي التي قالت

جميع ذلك هذا عند

ابن حنيفة ومحمد

وقال ابو يوسف

عاشا

اذا زوجت نفسها

نبذته فاجاز جاز

حاصل هذا ان لو عند

لا يصلح ففوليا من

الجانبين او ففوليا

من جانب اصيلا

من جانب عند هم

مخلافه لو جاز العقد

الففوليا من الجانبين

ولا يصلح جاز بالاجاز

هو قول وكما هو قول

نفسه فاذا كان ففوليا

وصار كالحكم الطلاق

والاعتناق على حال وطما

ان الموجب بشر العقد

انه لو قال تزوجت المرأة قدو للمتي لا يجوز وفي شرح القاضى لو كانت منسوبة لا يعرفها ولا يعرفها الشهود فمن الحسن وفيه لا يجوز
 لما ترفع تعاقبها ويرى بالشهد وذكره اللام للتمتاشي هم ومن قال للشهد والى قد تزوجت فلائنة فبلغها فاجازت شش امر
 اجازت المرأة ما قاله لم يل في عيبتها هم فهو باطل شش عند ابى حنيفة ومحمد خافا لا ابى يوسف هم وان قال ان شش اى
 وان قال ففوليا اخرى يذه المسئلة هم اشهد والى قد تزوجت فبلغها شش اى قد زوجت فلائنة المتي قال الرجل اشهدوا
 اى قد زوجت فبلغها شش اى المرأة هم فاجازت جاز شش اى العقد والفرق بين المسالتين ان الاولى لا يجزى
 لما لم يطل ولا يتوقف والثانية فلها جيز فيمتوقف لما مر ان شرط التوقف وجود المميز هم وكذلك شش اى وكذلك لا يجوز
 هم فكانت المرأة هي التي قالت في جميع ذلك شش يعني اذا قالت المرأة في جميع ذلك اشهدوا اى قد تزوجت فلائنا
 مخاطب عنه واحد اى المجلس فقال زوجة اياك فبلغها الخبة فاجاز فاجاز لوجود المميز هم وذا عند ابى حنيفة ومحمد شش اى
 جميع ما ذكر قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها غايبا فبلغها الخبة شش اى بلغ الغايب تزوجها نفسها
 اياه هم فاجاز شش اى فاجاز الغايب ذلك هم جاز شش اى العقد وتجوز ابى يوسف المسئلة في هذه الصور كلها هم ومن
 شش اى حاصل ما ذكر من الصور ان الواحد لا يصلح ففوليا من الجانبين او ففوليا من جانب اصيلا من جانب
 شش اى عند ابى حنيفة ومحمد خلافه شش اى لا ابى يوسف رحمه الله تعالى وجميع اصحابنا ان الواحد لا يصلح وكذا
 جانب اصيلا من جانب وكذا من الجانبين ووليها من جانب اصيلا من جانب وكذا من الجانبين ووليها من جانب
 اصيلا من جانب ووليها من جانب وكذا من الجانبين ووليها من جانب اصيلا من جانب وكذا من الجانبين ووليها من جانب
 ووليها من جانب او ففوليا من جانب وكذا او ففوليا من جانب اصيلا من جانب حتى يتوقف العقد على الاجادة فعند
 ابى حنيفة ومحمد لا يصلح ولا يتوقف وعند ابى يوسف يصلح يتوقف اما كون الواحد اصيلا من الجانبين فهو محال هم ولو جاز
 بين الففوليين او بين الففوليا ولا يصلح مباذرا لاجماع شش اى ان صور قان لا خلاف فيها وجهان هرتان هم
 هوش اى ابى يوسف يقول لو كان شش اى الففوليا هم نامور من الجانبين فينفذ فان كان ففوليا شش معنى
 بغير امر هم يتوقف شش لان كلام الواحد عقد قام في النكاح باعتبار الاذن ابتداء فكذا باعتبار الاجارة انتباه
 لان الاجارة اللائحة كالوكالة السابقة هم وصار كالشئ شش فان الزوج اذا قال خالعت امرأتى على كذا وبى
 فبلغها الخبة قبلت في مجلس علمها جاز بالاتفاق هم في الطلاق شش اى كالمطلاق على مال هم والاعتناق شش
 اى كالمطلاق هم على مال شش مرجع الى الطلاق والعتاق جميعا كما قسمناه هم ولها شش اى لا ابى حنيفة ومحمد
 هم لان الموجب بشر العقد شش اى نصفه هم لانه شرط شش اى لان الموجب بشره هم ماله الخسة شش اى حاله كونه

حاضر حتى ملك الزوج قبل قبول الآخر بطل بالقيام قبل قبول الآخر ولو كان عقدنا البطل هم فكذا عند الغيبة مثل ان
الدال على ذلك للمعنى هو المصنفه وهي ان تمتعت هم وشطر العقد لا يتوقف على ما رواه الجليلي كما في البيع مثل كذا اذا قال الرجل
بعيت عبيدي من فلان ولم يقبل من المشتري احد او قال اشتريت عبيدا فلان ولم يقبل من البائع احد او قال بعيت فلان
فلان ولم يقبل عنهما احد فلما لم يتوقف لم ينفذ بالايجابه الاصح بعد الجلبس هم بخلاف الماسومين الجانيين لا يتوقف على ما سأل
العاقدين مثل فيمد كالكلابين هم وما يجري بين الفقهين عقد قاشم لوجود الايجاب والقبول الا انه لا ينفذ في الحال
بل يتوقف على اجازة العقول وكذا يلحق الفرع فكذا الخلع واختار مثل ابي الطلاق على مال ولا عتاق عليهم لانه تصرف بين
من جانبين مثل ولذا كان لا زوالا قبل الرجوع وهو معنى قوله هم حتى لا يزعم فيهم مثل ابي الخائف لان البعدين لا يشترط الا بالمال
فكان عقد قاشما وانما كان من جانبين الخلع من جانبها معا وقد عطف على ما يتبعه انشاء العقد تعالى وانما قال تصرف بين لانه كان
تعالى ان عبات الف وبعث في طالق وان قبل له مخرج القبول شرط وقوع الطلاق والعتاق لا شرط العقد هم ومن امر رجل ان يزوجه
امراة فزوجه اثنتين في عقد واحد لم يزمه مثل ابي الامر واحد منهما مثل ابي من اثنتين هم لانه لا وجب له تنفيذهما
مثل ابي تنفيذ العقد في اثنتين بل في العقد لا في التنفيذ مثل ابي تنفيذ العقد هم في واحد هما مثل حال كونه هم غير معينين مثل ابي
معينه للجهالة لان النكاح في الجملة يكون معلوما بشرط البيان ولا يجوز تعليق ملك النكاح بالخطأ هم ولا في التعيين مثل ابي
لا وجب ليضا اني تعيين واحد منهما لم يعدم الاولية مثل لان احدهما ليست باولى من الاخرى فان كان الاكبر كذلك تعين في العقد
مثل وفي المسئلة في الاول انه امره بان يزوجه امراة تزوج امرأتين فلو امره ان يزوجه امرأتين في عقد واحد فزوجه واحد
بما لا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقد واحد لم يجوز والثاني انه امره ان يزوجه امراة ولم يعينها فلو عينها فزوجه اخرى معها
يزوجه المعينه والثالث ان الوكيل يزوجه اثنتين في عقد واحد لانه لو زوجه في عقدتين لزمه الاولى ونكاح الثانية موقوف على
الاجازة لانه فصولي عنه والاربع قال لم يزمه واحدة منهما لوجه عقد قبول او لا يصح احدهما بغية عنها من كونه كمال الطلاق احدي امرأتين
حال شمس الا كتمه السر حتى وبها ضعيف لانه ليس كالطلاق لانها تعين بالشرط ودون النكاح والاحتمال التعليق بالشرط لم يثبت
في الجملة لا تعليق بالبيان بخلاف الطلاق هم ومن امر امير ان يزوجه امراة مثل قيد بالامير لم يزمه كذلك وقال لا بالامير
وعلى هذه الخلاف ان لم يكن اميرهم فزوجه الوكيل لا يتغير مثل اربعة عمياء او مقطوعة اليدين قال الكاكي او مقطوعة او مجنونة على
يذا كان قيد الامير اتفاقا وقيل قيد بالان الكفاءة في جانب النساء لا الرجال تحسبه في الوكالة عند هذا الموضع فزوجه صغيرة لا يشترط يجوز
بالاجماع لانه عمدا لا سلا لم يزوج من عاينه حتى الدخول تعالى عنها وهي بنت ستين انتهى قلت الظاهر ان ذكره بالامير موافقة للفظ
محمدا لانه لان المسئلة في السبل الجاني المصنفه وهي محرم عن ابني حنيفه في امير من امر او قرش لم يفي ان الزوجه امراة فزوجه امراة

فكذا عند الغيبة يشهد
العقد لا يتوقف على ما رواه
الجليلي كما في البيع بخلاف
الماثومين الجانيين لانه
ينفذ بطلانه الى العاقد
وما جاز به الفضوليين
تماما وكذا الخلق اختاره
تصاريه من جانيه
حتى يلزم فيتم
ومن امر رجلا
ان يزوجه امراة
فزوجه اثنتين
في عقد واحد لم يزمه
لانه لا وجب
الى تنفيذهما
بل في العقد ولا الى
في احد لهما عاقد
للجهالة ولا في التعيين
بعد الاولوية
فتعين التصريف
ومن امر امير
بزوج امراة
فزوج صغير
امره لعنارة

قوله الى رجل غيب ائمة فقال زوجت قبل بطل منهم قبل لم يجوز لان الكل مخاطب بالخاطب لا يتصلح هذا وقيل يجوز عليه القسوة
باب المهر اى بذاباب في بيان المهر لما ذكره في النكاح ونشره المشرع في بيان حكمه وهو وجوب المهر اذ وجوبه كونه
النكاح قال لكل المهر المال وقال الكاكي المهر الصدق وهو اسم لما تسمى في عقد النكاح وقال الكاكي والمهر سبعة اشياء اولها
احد جه الصدق والثاني في الخلعة قال المدة تعالى واقول النساء منهن قاتمتن شهلة والثالث الاجرة قال الصدوق والى واثوبه في غير
والرابع البتة قال المدة تعالى وقد فرقتهم لعمري فيسيرة والظاهر المهر قال عليه السلام فان لمسه فله المهر ما اتفق السادة
العامة قال عليه السلام او ما العلاء بن قيسيل يارسول الله صلى الله عليه وسلم وما العلاء بن قيسيل يارسول الله صلى الله عليه وسلم
المهر قال عليه السلام عقر نسائكم انتمي قلت لم يذكر في القرآن الا اربعة من الاسامي والثلاثة من الحديث وقال النجاشي
لها اسماء تسعة قد ذكرها مثل ما ذكرها الكاكي وزاد الصدقة والحب والحرية الذي فيه العلاء بن رواه الدارقطني ويقال عندنا
ولا يقال مهر ما يكره فكره ابن قدامة وفي المغني وفي الصحاح امهر ما مهر ما وفي الغريب مهر المرأة اى اعطى المهر وامهر
اذا سمي لها مهر او تزوجها به ثم قال ويصح النكاح وان لم يسم فيه شيء قد ذكرت غير مرة ان بذر الواو في قوله ويصح ولا يفتاح
كنا سمعت من الاثنا عشر في الكبار وفي اكثر النسخ قال اى القدرى ويصح النكاح وصحة النكاح بدون تسمية المهر اجماعا
واما الخلاف هل يجب من المثل ولا يجب شيء على ما ياتي في الفتاوى ونحو النكاح عن تسمية المهر صحه كما اذا تزوجها ولم يسم
مهر او تزوجها على ان لا مهر لها او تزوجها على ان ليس بها مال كالميتة والدم وبها سلمات في النكاح ما تزوجها مثل نسائها
لان النكاح محقق انضمام واذ واج لغة فيتم بالزوجين ويصح بلا تسمية المهر قال عز وجل فانكحوا فلهن مثلنا التسمية فيه
لزوجنا على الفس هم ثم المهر واجب شرعا مثل بزواج عاقل المهر واجب شرعا فليكن بيع النكاح مع السكوت فاجبا
يقوله المهر واجب شرعا يني ويوجب ليس لصحة النكاح وانما وجب هم ابانة شى اى انما اراه لشرف المحل فلا يحتاج الى ان
لصحة النكاح شى فان قيل هذا دعوى فلا بد من دليل اجيب دل عليه قوله تعالى لا جناح عليكم اذ طلقتم النساء الى قوله
تعالى فتتوبن منكم بيمينه الطلاق مع عدم التسمية ولا يكون الطلاق الا في النكاح الصحيح فعلم ان ترك ذكره لا يمنع صحة النكاح
هم وكذا شى اى وكذا يصح النكاح هم اذ تزوجها ان لا مهر لها ما بيننا شى ان النكاح عقد انضمام فيتم بالزوج
هم وفيه شى اى وفيها اذ تزوجها ان لا مهر لها هم خلاف ما لك شى يعنى انه لا يجوز له لانه عقد معاوضة فيفتقر الى ذكر
المال كالبيع الى ذكر الثمن وفيه فليس البيع ففى المهر ففى النكاح قلنا البيع مباداة المال بالمال شرعا ولغة
تمليك شى شى فتعنى ذكر الثمن والمهر ليس بعوض اسلمى كما ذكر في الكتاب من قوله ان النكاح عقد الانضمام الى اخره
هم وائل المهر عشرة دراهم شى اى قيمة عشرة وقال محمد بن عثمان عشرة تيرا ان كان قيمة اقل من عشرة منه وبه بخلاف

باب المهر قال

ويصح النكاح وان

ليسم فيه مهر الا ان

النكاح عقد

وازدوا له لغة فيصح

بالزوجين ثم المهر

ولجب شرعا ابانة

لشرف المحل بخلاف

يقتايم الى ذكره بجملة

النكاح دكن اذا

تزوجها بشرط ان

لا مهر لها ما بيننا

وفيه خلاف ما

اقل المهر عشرة

دراهم

المعنى ان المهر مقدور غلا فالاشافي استدل بالانحصار بالسرقة فانه مقدور بالاجماع هكذا الكسبي بالقياس عليه لوجوه الجامع اما المتقدم
بالعشرة فينصاف السرقة فلما رواه ابو داود وفي نسخة من حديث عطاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قطع رسول
الله صلى الله عليه وسلم رسلا في مجن قيسته دينار وعشرة دراهم فان قلت من اين قلت ان المهر حق الشرع من حيث الوجوه
قلت القول عذوبل قد علمنا ما عرّفنا وكل مال قولنا بيان مقدار ما كان له كرامة وغيره باوجبه الشرع والتقدير محمول ونحوه الوارد
بشبهين ذلك فلا يجوز اقل مما قدره فان قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه رواه الجماعة انه
لما سار الى النبي صلى الله عليه وسلم وبه اثر موزة فاخبره انه تزوج فقال صلى الله عليه وسلم كم سقت اليها قال زنة لوزة من
ذهب فقال صلى الله عليه وسلم ولم ولو بشاة وفي التهديد رواه مالك في الموطا عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضي الله
تعالى عنه فتد اياه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل مما حده ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ان النواة خمسة دراهم وعن احمد
ان النواة ثلاثة دراهم وثلث قلت قال عياض لا يصح لهم ذلك الا قال من ذهب وذلك زيد على دينارين وفي الاستسكان
اكثر ابل العلم ان وزنها خمسة دراهم فلما يتردد تزوج بالكثر من ثلاث مثاقيل من الذهب فان قلت روى العيصي عن حجاج
عن قتادة عن انس قال قال قومست يعني النواة ثلاثة دراهم وثلث درهم قلت حجاج هو ابن ارطاه وهو ضعيف وقطادة ليس
وقد عفن ولما قال احمد بن حنبل في الحديث الا تقوم به الحجية فان قلت ما تقول في حديث جابر رواه ابو داود وقال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من اعطى في صداق امرأة ملي كفيه سويقا او تمرا فقد اتحل قلت في اسناده موسى بن مسلم وهو ضعيف
قال القندوري وقال الازدي وهو ضعيف رواه ابو داود وسوقا فان قيل ذلك في التمتع يدل على ان جابر نفسه قال
كنا نسمع بالقبضة من الطعام على معنى المتعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرية سلم في صحيحه من حديث ابن جريح
عن ابى الزبير قال سمعت جابرا يقول كنا نسمع بالقبضة من التمر والذوقين الايام على عهدة صلى الله عليه وسلم قلت هذا نسو
وكان ذلك للشرعة والفقر في اول الاسلام قال ابن الجوزي فان قلت قال البيهقي هذا وان كان نمونا لانه في حكم
المتعة فاما نسخ منه شرط الاجل فاما ما يجعله سدا فانه لم يشخ قلت فسا وقوله هذا ظاهر فان الاجماع على نسخ احكام المتعة
وهو اخرج بعضها من النسخ دعوى باطله وقال السروجي ويدل على بطلان قوله هذا اثبات تقييده فسنده ان الذي
نسخ من احكام النكاح المتعة انما هو شرط الاجل فان كان باقي احكامه ثابت في النكاح المشرع المويدينين ان ثبت
بهذا النكاح نسب ولا يجري فيه التوارث اذ هذه الاحكام لنكاح المتعة وهي باقية في هذه الاكثمة ولم يشخ الا شرط الاجل كما
زعم وذلك خلافا لاجماع المسلمين وقيل في الجواب عن الحديث المذكور انه روى عن جابر خلاف هذا ونس مع ضعف
كل واحد منهما فلا يكون هذا دليل على دعواهم وقيل لو ثبت كان محمولا على الحل والله اعلم فان قلت روى البخاري ومسلم

ابن ابي عمير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من رمل على سورة من القرآن لا يكون الا بعد عاكب
 مهر او في سنة من اربع سنين قال سالت حماد بن بديل و هب ابنة من رمل فقال كل منها لا يجوز الا بعد اربع
 ثمان قلت روى الترمذي و ابن ماجه عن عاصم عن حماد قال سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ابيه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال في النكاح امرأتان على فمليين و قال حديث حسن قلت قال ابن الجوزي في التحقيق عاصم بن حماد التميمي
 سيعين ضعيف لا يتج به و قال ابن حبان كان فاحش الخطا فترك فرج يجوز الدخول بها قبل ان يعطيا شيئا من مهرها
 سواء كانت مفنونة او سمي لها و به قال سعيد بن المسيب و الحسن و الحسن و الثوري و الشافعي و احمد و حاتم اهل العلم
 و روى عن ابن عمر و ابن عباس و الزهري و قتادة و مالك انه لا يدخل بها حتى يعطيا شيئا قال الزهري منعت
 السنة عليه و استلوا بجمعة عليه السلام عليا رضي الله تعالى عنه من الدخول على فاطمة رضي الله تعالى عنها حتى يعطيا
 شيئا فاعطيا و روى الخطيب و لنا حديث عقبة بن عامر الذي روى رسول الله صلى الله عليه وسلم و لم يعطيا شيئا و روى
 ابن ابي شيبة من حديث كريب بن هشام كان من اصحاب عبد الله انه تزوج امرأة على اربعة الاف و دخل
 بها قبل ان يعطيا شيئا و لم يسمي اقل من عشرة فلما العشرة عند فاش و قال ابن القاسم في البدونة ان سمى اقل من
 ربع و بناه ثلثة و اربع ان كل قبل الدخول ربع و بناه ثلثة و اربع و الا نكح عليه و بعد الدخول اجبر على تكيله اقل الصداق
 و ان طلقها قبل الدخول بحسب عليه نصف المسمى و قال غيره من المالكية التسمية فائدة و ليس هو على كل حال و لم يوجد المثل
 و اوجبه امر المثل في تسمية الخمر و الخنزير و صحو العقد و قال زفر بن المثل ش اي يجب المثل من لان تسمية بالمال
 مهر كا فدا منه ش يعني كالتسمية كما في تسمية الخمر و الخنزير و هو القياس و لنا ش و هو وجه الاحتسان و ان فساد
 هذه التسمية لم يفسد ش و حق الشرع تبادي بالعشرة و هو معنى قوله و قد صار تنقيضا بالعشرة ش باعتبار ان العشرة
 في كونها صداقا لا تجزى و ذكر بعض ما لا تجزى كذا كذا كما لو اضاف النكاح الى بعض ما صح في جميعها و فاما ما يرجع الى حقها
 ش اي الى حق المرأة و قد قضيت بعشرة لرضا ما يد و منها ش اي بما دون العشرة لان من رضى بخمسة فقد رضى بالعشرة
 بلا شك و ما زاد على العشرة فهو حقها ثم رضا بالخمسة اسقاط حقها و قضى عن حق الشرع فيصحب تصرفها في حقها دون حق الشرع
 فقدم العشرة بخلاف ما اذا لم يوجد التسمية لان الانسان قد رضى باسقاط الحق بحكم و تفضلا طلبا للتنازل الجليل و لا يرضى
 القليل لما اذا كانت راضية بالعشرة و لا معتبر بالعدم التسمية في هذا جواب عن قوله كا فدا منه تفسيره ان هذا القياس
 غير صحيح و لا يرضى بالملك من غير عرض بتركها ش اي لا بل التكرم على الزوج و لا ترضى فيه بالعرض اليه ش
 ترضى في المعاد و منه فلا يكون التسمية و لا على عدم الرضى بالعشرة فلذلك لم يجب العشرة و انما يجب مهر المثل بخلاف الرضى

ولو سمى اقل من
 عشرة فلها
 العشرة عندنا
 و قال زفر و مهر
 المثل لان تسمية
 فلا يصح مهرها
 كعدمها
 و لنا ان فساد
 التسمية بغير التكم
 و قد صار مفقدا
 بالعشرة فاما ما
 الحقها فقد ر
 دونها
 بالعشرة رضاها بما
 ولا معتبر لعدم
 لانها قد ترضى بالتكم
 عن عرض كذا و كذا
 فيه بالعرض اليسيرة

بما دون العشرة فانه متى بها الاحمال هم ولو طلعت قبل الدخول بها يجب خمسة عشر يوما انما الشاة وعند وش اي عند زرع
 هم يجب التسعة كما اذا لم يهرس شيئا وعند ذلك على قول ابن القاسم والشافعي واحمد يجب نصف النسخي والجمهور عن قياس
 زرع على قيمة النحر والنحر فيقول بخلاف النحر والتخدير وهذا لان ما دون العشرة يصلح ان يكون سمي مضموما الى غيره من المال
 فيصح بانفرادها ايضا بالنحر والتخدير فلا يصح قسمتها مع غيرها أصلا فطلعت التسعة فوجب مهر الشل وعلى ذلك الزرع وبها على كذا
 يساوي قلها الثوب وبمته وراهم فلو طلعت قبل ان يدخل بها فلها نصف الثوب وورهمان ونصف واما القيمة فقيمة الثوب يوم
 العقد وكذا اذا سمي كيلا او موزنا الا ان الفرق بينهما اذا جاز القيمة الثوب جازت له على القول الثاني ولو لم يجز وقال الكافي في قيمة الثوب
 يوم الزرع وقيمة الليل او الموزون يوم القيش وروي الحسن عن ابي شينة انه يعتبر في الثوب قيمة يوم القيش وفي الليل
 والموزون يوم العقد ومن سمي مهر عشرة فما زاد فخلية المسمى ان دخل بها او مات عنها شئ اعلم ان المهر يجب بالعقد اما بالنية
 اذا عديت والا فبالحكم اعني مهر الشل بحكم الشرع ثم يستقر المهر بعد اشيائه ثلاثة ارباع ما لم يدخل او بمرت احد الزوجين واما بالخلوة
 العينية فذكر المصنف الاولين وبها الدخول وموت احد الزوجين ثم على بقوله هم لان بالدخول تحقق تسليم المبدل شئ والبيع
 هم وبه يملك المبدل شئ وبه لا يجب عليه ايقار المبدل كما اذا بيعت البيعة يستقر عليه الثمن هم وبالموت شئ اي بموت احد الزوجين
 هم يثبت النكاح نهاية شئ اي يبلغ منتهاه ولا يبقى بعده شئ هم وانما به انتهاءه بغيره يملك شئ لانه لا يبقى قابلا للتغيير
 فيعتبر جميع ما وجبه شئ لكن بغيره بالوجوب المتعيني وانما والمانع كالارث والعدة والمهر والنسب وقلنا ما وجب للمكسر تغييرا
 احتراز عن النفقة وطل الزوج بعد انقضاء العدة فان النفقة لا تجب بعد الموت ولا يحل لها الزوج بعد انقضاءها ولا خلاف
 في الآية الرابعة في هذه المسئلة وقال ابو سعيد الاطنطري من اصحاب الشافعي ان كانت الزوجة اتت لا يستقر لها المهر بغيرها قال الشافعي
 رحمه الله تعالى في غير موضع فان طلعت قبل الدخول بها والخلوة فلها نصف المسمى بقوله تعالى فان طلقتموهن من قبل ان يمسوا
 الآية شئ منصوبه بغير فعل اي اقرا الآية بحالها ويجوز رفعها على الابتداء وغيره محذوف تقديره الآية بما هما فيتم ذلك
 وتمامها هو قوله تعالى وقد فرغتم منهن فليسكنوهن في ما فرغتم الا ان يعضوا الذي بيده عقدة النكاح وان تعلقوا
 اقرب للفقوى ولا تنسوا الفضل بينكم ان المدا بما يعملون بعينه قوله تعالى من قبل ان يمسوا اي من قبل ان يتجامعوا
 واللس الجماع اجماعا على كل خطوة الصحيحة على ما يأتي انشاء الله تعالى وقوله تعالى وقد فرغتم اي والحال انكم قد فرغتم اي
 قدرتم وحتى الفرض هنا التقدير وقيل كلمة او بمعنى الواو اي والم لم تفرسوا قوله تعالى فليسكنوهن في ما فرغتم اي الواجب نصف المسمى
 قوله تعالى الا ان يعضوا اي المطلقات وبها شتا ومن قوله تعالى فليسكنوهن في ما فرغتم اي الواجب نصف المسمى الا ان
 يعضوا الزوجات فليس بواجب واعلم ان صيغة يعضون مشتركة بين الرجل والمرأة وكذا في الصيغة فلو كان

ولو طلعت قبل الدخول
 بها يجب خمسة عشر
 يوما انما الشاة وعند
 وش اي عند زرع
 قبل العقد كما اذا لم يهرس
 شيئا ومن سمي
 عشرة فما زاد فخلية
 المسمى ان دخل
 بها او مات عنها شئ
 بالخلوة يتحقق تسليم
 المبدل به يملك
 وبالموت شئ اي بموت
 والبيع بانتهاءه بغيره
 فيعتبر جميع ما وجبه
 طلقها قبل الدخول
 والخلوة فلها نصف
 المسمى لقوله تعالى
 طلقتموهن من قبل
 ان يمسوهن الآية

الريال في الأصل يعلمون ان ما صله يعنون ان شغلته الضمة على الواو مع ضمة ما قبلها فتدفع ثم حذف الواو لانه لا يتصور
 الساكنين والواو المدخولة فيه فمير الحماقة والقول علامة الرقع ووزن ضيغة النساء فيعلمن والواو لام الفعل فيه والضم
 ضميه جميع النساء ويومني والاول معرب رفعه بالثبات النون وتعبه وجره بحذفه قوله تعالى او يعقوب الذي بيده عقدة
 النكاح فذهب الصحابة الى انه الزوج قال ابو بكر بن المنذر في الاشراف روينا ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه
 عبد الله بن عباس وجبير بن مطعم ونافع بن جبير وسعيد بن المسيب وسفيان بن جبير وشريح ومجاهد ومحمد بن كعب قتيبة
 والرياح ونافع بن سولي ابن عمر والاوزاعي وابن شبرمة والنخعي وابن جريج وابن حبان وجابر بن زيد وابن سيرين
 والشعبي والنخعي وطائفة من اصحابنا بن معاوية والثوري والليث والشافعي في الميراث فلا مانع منه الزوج شري وابن
 الخليل في تفسيره ما هو قول احمد وبكذا ذكره ابو بكر الرازي وابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه والموقوف ابن قدامة في
 وروى الدارقطني باسناد حسن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولي العتقة
 الزوج وقال علقمة والحسن وعطاء وعكرمة وابو الزناد وهو المولى وقال مالك والاب وجده في حق البكر وهو قول الشافعي
 في القديم والجديد كالأب فيه وفي المغني وهو قول احمد في القديم في حق الأب خاصة خمس شرائط ان يكون الذي بيده
 عقدة النكاح ابا وان يكون صغيرة وان تكون بكر وان تكون مطلقة ولا يجوز عفو الأب في الطلاق وان يكون
 قبل الدخول وفي المبسوط في القديم يجوز ان يكون في حق الميراث كالأب والجد الثانية ان يكون ممن لا يملك
 امرضها الثانية ان يكون بعد الطلاق الرابعة ان يكون دينا لا مميئا وقال ابو محمد لا فرق بين الدين والمعين
 والاقية متعارضة شمس الاقية جمع قياس وهو معروف هذا جواب الإشكال وهو ان يقال ينبغي ان يستط الكمل لان
 الطلاق قبل الدخول بعد المعقود عليه وهو المصنع اليها سالما فيبغي ان يستط كل البطل كما اذا ابتاع ثوبا فباعه فباعا
 عنه بقبوله والاقية متعارضة يعني هذا القياس يقتضي بكذا لكن هذا قياس آخر يقتضي وجوب كل المهر وهو ان الطلاق قائم
 يملك النكاح فيه في وجوب كل المهر لانه قوت ما يملكه باختياره وذلك يقتضي وجوب كل المهر كالشترى اذا تلف المبيع قبل
 القبض فاذا تعارض القياسان وجب المصير الى النص فقلنا باستقرار نصف المهر وسقوط نصفه واعتراض عليه بشيئين احدهما
 انه ليس بهما الا قياسان والثالث لهما والاخران ظاهرا كما به دليل على ان الرجوع الى النص انما كان لتعارض القياسين
 وليس الامر كذلك فانه لا اعتبار بالقياس مع وجود ما يقتضيهما انما ان خالف فهو متردك مردودا اذا وافق فالقياس
 بالنص ثابت عندنا مع القياس لا بالعللة ومنهم من قال انما فعل بالقياسين ثبوتا وسقوطا فالقياس يقتضي وجوب كل
 يعمل به في ايجاب المعروف والقياس الذي يقتضي اسقاط الكل ليعمل به في اسقاط النصف عمل بهما وهو مقتضى النص وذكر في

ولا نيسه
 متصدا

في المهر شي حاصل بالقياس في سمارضة النفس المخصوص جازيه بذ النفس قد خض منه الطلاق قبل الدخول بعد الخلوة فليست
الرجوع الى النفس المخصوص لتقدير العمل بالقياس انتمى قالت لا يجوز ترك النفس المخصوص بالقياس وانما الجائز بالقياس زيادة
التفصيل بعد ما خضع النفس بديل ولا يجوز تخصيصه بالقياس قبل ان يخفى فان قلت ليس من بيان التعارض بين القياسين
تكمل ما يل العمل باسرها قلت العمل ان الدليلين اذا تعارضا ولم يكن ترجيح احد على الاخر تمازوا وساقط ولم يعمل
باجد هما بالترجيح من غير مرجح ص فقيه ش اى في الطلاق قبل الدخول والخلوة والفاء فيه تفسيرية تفسير التعارض بين
القياسين فصر الاول بقوله بموت الزوج والثاني بقوله وقد عرف العقود عليه اى اخره تفويت الزوج الملك على نفسه
باعتباره هو تفويت الزوج للملك على اختياره تفويت منه فحقا الى فاعادة الملك له لا يفسد له فعله لا يفسد له فعله لا يفسد له فعله لا يفسد له فعله
هم و فقيه ش اى في الطلاق قبل الدخول ايضا هم عود العقود وش وهو البضع المبيع المباح اى الى المرأة حال كونه هم سالما
تلكان المرجح فيه ش اى في حكم هذا الامر المرجح اى الرجوع وهو مصدر يرمى هم الى النفس ش منصوب لانه خبر كان و اشار به الى
القياسين تركا وعمل بالنفس وبهذا الية المذكورة هم وشطر ش اى القدورى لان المسئلة من مسايله ان يكون قبل الخلوة
لانها كالدخول عندنا على ما بينه انشاء الله تعالى ويأتى بيانه عن قريب في هذا الباب هم قال ش اى القدورى هم
وان تزوجا ولم يسم مهر او تزوجا على ان لا مهر لها فاما مهر مشاهما ان دخل بها او ماتا عنهما ش اى ان صورتان الاولى
ان تزوجا ولم يسم لها مهر يعنى سكت عنه والثانية على ان تزوجا على ان لا مهر لها يعنى يشترط ان لا مهر لها وهى مسئلة
المفوتة وهى التى فوضت نفسها لغيرها فاما مهر مشاهما ان دخل بها او مات عنها وهى الذخيرة وكذا الواتات وهى ونحوها
عبد الله بن مسعود بنى الله تعالى عنه ونصايه وبه قال الحسن البصرى ورواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره
عنه ابن ابي شيبة والحسن بن حمى وابن خزيمة وابن ابى ليلى والشافعى فى رواية البوطي واحمد واسحاق بن راهوية
وابو ثور وابن جرير الطبري وداود وفيما اذا تركا ذكره وان نفيا بطل النكاح هم وقال الشافعى لا يجب شيء فى الموت
ش اى لا يجب لها اذا مات عنها قبل الدخول هم واكثرهم ش اى واكثر اصحاب الشافعى على انه يجب بالدخول
كذلك مينا وبه قال احمد وقال بعض اصحاب الشافعى لا يجب لها شيء بالدخول وفى الموت للشافعى قولان اجد بان يجب و
الشافعى انه لا يجب وهو قول مالك فى صورة نفى المهر هم ش اى للشافعى هم ان المهر نال من مقتضاها فكم من نفية ابتداء
ش اى فى ابتداء العقد كالمفوتة فلما ان تفوت نفسها بلا مهر هم كما يمكن من استقاطه ابتداء ش اى فى انتهاء العقد فان
لما ان تسقط مهر ما بعد العقد كالحمل والنجى الشافعى ايضا جازى عن علي وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر بنى الله تعالى
عنهم انهم قالوا لها الميراث ولا صداق لها وعليها العدة هم ولنا ان المهر وجوباً ش اى من حيث الوجوب

ففيه تقويت الزوج المملوك
على نفسه باختياره وفيه
عود الحق عليه اليها كما
فكان المرجح فيه النص
وشروط ان يكون قبل
الخلوة لا يفسد كالدخول
عندنا على ما بينه انشاء الله
قال وان تزوجا ولم
بسم لها مهر او تزوجا
على ان لا مهر لها فاما
مناها ان دخل بها
او مات عنها وقال الشافعى
لا يجب شيء فى الموت كالمفوت
على انه يجب فى الدخول له ان
خالص حقيقة فتمتكن بنفسه
ابتداء كما يمكن من استقاطه
استمعا ولنا ان المهر وجوباً

وحق الاولاد وحيوان يكون ال من مهر مثلها وحق المرأة وهو كونه ملكا لها غير ان حق الشرع وحق الاولاد والحيوان
 وقسم العقد في حال البقاء هم وانما يصير حتما في حالة البقاء فملك الابرا دون النفي ش لان الاصل ان تلاقى
 اياك دون الايوانك وليندا كانت الابرا وانتهاد وان النفي ابنته او هم ولو طلقها قبل الدخول بها فلها المنة ش وانما لم
 ينزل فان طلقها قبل الدخول للخلوة بل قال قبل الدخول فمطامع ان الخلوة بشرط ايضا لان الدخول يشملها اذ الخلوة ودخل
 سكما هم بقوله تعالى فتعوبن على الموسع قدره الاية ش قد مر الكلام في قوله الاية حين قريب وجبه الاستدلال ان الشرع
 قال الاجناح عليكم ان تلتصم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وتعوبن والعريضة هي المهر امي الاجناح عليكم
 في الطلاق في الوقت الذي لم يحصل المساس وفرض العريضة وامر بالتمتع مطلقا وهو على الوجوب وقيل حقا وذلك
 يقتضيه ايضا وذكر بكلمة على هم ثم يرد هذه المنة واجبة راجعا الى الامر ش اي لابل الرجوع الى الامر لان مقتضاه الوجوب
 عند الاطلاق والتمتع الواجبة عند تاسي هذه وجرها والباقية مستترة الا اذا كانت الفريضة من قبل المرأة حيث انسى
 لها المنة لانها باقية ونهجهما هو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء بن ريد والشعبي والنفخي والزهري
 والثوري والشافعي في رواية جماعة عنه وعنه بسبب نصف مهر الشل هم وفيه خلاف مالك ش اي في الحكم المذكور
 خلاف مالك فان عنده مستترة وهو قول ابن ابي ليلى والليث لانه تعالى قال تعا على الحسب والحسن اسم للسلطان و
 الوجوب لا يتقيد بالحس فانما قد فسر الاحسان بالايمان ولان التقيد بالحس لا ينبغي الوجوب على غيره كما قال القسطلاني
 هدي للمعتقين مع انه يداهم ونعيمهم قال الكاكي والصحيح من تدبيره كمنهجهما والمنة مثلالثة اثواب من كسوة مثلها
 ش اي مثل المرأة وبذا اللفظ اعني من كسوة مثلها لفظ القدرى في معتبره وشار بهذا الى اعتبار حالها في الكسوة
 على ما هي الآن هم وهي موع وخمار ولحمة ش فسر بهذا قوله والمنة اثواب لان ذكر الاثواب يتناول اكثر من ثلثة
 ففسر الاثواب بقوله وهي موع وخمار ولحمة اي الاثواب المذكورة هي هذه النعم والدروع هو ما يلبسه المرأة فوق الثياب
 وهو ذكره قاله صاحب الغريب وعن الحلواني هو ما يلبس الى الصدر وقال ابن الاثير موع المرأة قميصها والخمار تغطى
 المرأة براسها والمخنة بكسر الميم الصلاة وهي التي تحت ب المرأة وفي الذخيرة المنة ثلثة اثواب قميص وثمينة ولحمة وسط
 لاجيد غاية الجودة والاروى غاية الرد ولايزاد على نصف مهر مثلها ولا يتقص من خمسة دراهم وفي اليبايع ان كانت
 من السفلة فمقتضاها من الكرياس وان كانت من الوسط فمقتضاها من القمردان كانت مرتفعة الحال فمقتضاها من الكرياس
 وهذا هو الصحيح وفي النفي اعلا ما خادهم يروى ذلك عن ابن عباس وكذا ذكره عنه في التفت واوداها كسوة تجوز فيها
 الصلاة وان كان فقيرا يتعاضد بها او ثوبا يتصل فيه وقال الاوزاعي والثوري وعطاء ومالك والجمهور جريدة

وانما يصير حقا
 لها في حالة
 الطلاق فملك
 الابراء دون النفي
 ولو طلقها قبل
 بها فلها المنة بقوله
 ومعترب على
 الوسم قدره الا
 ثم هذه المنة
 واجبة رجوعا الى
 الامر وفيه خلاف
 بالاعلى والمنة
 ثلثة اواب من كسوة
 منقحة او موع وخمار
 ومخنة

القولنا ومن احملني روايته يرجع فيها الى الحاكم وهذا حد قول الشافعي وهو يبيد وروى عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى
عنه انه طلق الكلبيات وجمها جارية اى متعها وقال الشافعي القسمة التمتع وروى عن الحسن بن علي رضى الله تعالى
عنهما انه طلق امرأة وجمها ابنة الف فقالوا متاع قليل من بسبب مفارقة وفي التنبيه طلق امرأة قبل المهر والمهر
حجب التمتع وروى عن الحسن بن علي رضى الله تعالى عنها وبعد المسيس حجب مهر النكاح وفي التمتع قولان قبل المهر ان
وجب لهما نصف مهر النكاح فلا تمتع وفي النكاح تجب متعة اذا لم يحجب مهر النكاح قبل الوطى وكذا الموطوءة في الاظهر
مع مهر النكاح وفي التمتع يشرى اى التقدير بثلاثة اقواب هم نروى عن عايشة وابن عباس رضى الله تعالى عنهم
قال لا تزوي ولنا ما روى اصحابنا في المبسوط وغيره وابن عباس وعايشة وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن
والشعبي ان المتعة ثلاثة اقواب والمبعض روى عن ابن عباس هم قوله شافعي قول القدرى في محضه هم من كسوة
شملها اشارة الى انه يعتبر حالها اى حال المرأة وفي المبدع ثم قبل فقبر التمتع بحاله وبه قال ابو يوسف ومقبل يعتبر
بحالها وقبل في المتعة الواجبة بحالها لانها قايمة مقام مهر النكاح وفي السجدة بحاله قال في الاية اشارة الى اعتبار حالها
فلما عتبه بحاله وحده لسوءنا من الشريعة والذريعة في التمتع وذلك غير معروف بين الناس بل هو منكرهم وهو قول
الشافعي الكرخي في المتعة الواحدة شافعي اى الاعتبار بحال المرأة وهو قول الشيخ ابى الحسن الكرخي هم يشابهون شافعي اى قيام
هم مقام مهر النكاح لانها تجب عند سقوط مهر النكاح وفي مهر النكاح يعتبر بحالها فكذا في حقها وفي التمتع والكسوة
هم والصحيح انه يعتبر بحالها شافعي اى بحال الرجل وهو اختيار ابى بكر الرازي واختيار المصنف وهو الصحيح من مذهب الشافعي
ايضا هم علماء النفس وهو قوله تعالى على الموس قدره وعلى المقتر قدره شافعي بانه ان الله تعالى اعتبر حال الرجل و
حال المرأة والتعليل في معارضة النفس باطل والموسع هو الفنى والفقير المتعلل هم ثمم مبي شافعي اى التمتع لا تزاد على
نصف مهر شافعي وبه قال الشافعي في قول وفي قول لا يعتبر بمهر النكاح ففى بعض النسخ ثم هو قال تايث على ارادة
المتع والمتمتعين على ارادة قدر المتعة هم ولا ينقص من خمسة وراهم شافعي لان المتعة وجبت عوضا عن البضع وكل
العوض لا يجوز ان يكون اقل من عشرة فنصف العوض لا يجوز ان يكون اقل من خمسة وهذا معنى ما اعله في الاصل و
هو قوله هم ويعرف ذلك في الاصل شافعي اى المبسوط بيان ذلك ان المتعة اما ان تكون زائدة على نصف مهر النكاح
اولا فان كان زائدة فاما نصف مهر النكاح هو العوض ولكن قد يرد نصفه لجماله فيصير الى خلفه وهو المتعة فلا يزاد على
نصف مهر النكاح وان لم تكن فلما ان يكون مساويا له او لا فان كان مساويا له فلما التمتع ايجابا على النفس وان لم يكن فلما
ان يكون اقل من خمسة وراهم او لا فان كان فلما التمتع لان المهر هو الاصل والمتعة خلفه ولا مهر اقل من عشرة

وهذا التقدير مروي
عن عايشة وابن عباس
وقوله من كسوة مثلها اشارة
الى انه يعتبر حالها
وهو قول الكرخي في
المتع الواحدة لقيامها
مقام مهر النكاح الصحيح
انه يعتبر حاله عملا
بالنص هو قوله تعالى
على الموس قدره وعلى
المقتر قدره ثم هي لا
على نصف مهر شافعي
ولا تنقص عن خمسة
دراهم ويعرف ذلك
في الاصل

وان تزوجها ولو يسير
 لها مهر اشتمل من اربعة اشياء
 تسعة هي لها ان
 يجاد اوقات عتقها وان
 قيل الدخول بها فلهما
 المنة وعلى قول في
 الاول نصف المهر
 وهو قول الشافعي
 لانه مفروض وهو قول
 الشافعي لانه مفروض
 فينصف بالنصف
 ان هذا الفرض تعيين
 للواجب بالعقد
 وهو مهر المثل ذلك
 لا ينصف فكذا ما نزل
 والمراد بالمثل الفرض
 اذ هو الفرض المتعارف
 في المهر بعد العقد
 الزيادة خلافا لغيره
 وفي زيادة الثمن والعتق
 شاء الله واذا اشك
 اباية لتسقط بالطلاق
 من قول في يوسف
 لا تنصف

وارجع فلا تنصفه اقل من خمسة وان لم يكن فلها المنة بالنصف فان قيل النفس المنة مطلق عن هذه التفاسيل
 فيها تنصيص لكونه من جنس فالحجاب ان قوله تعالى قد علمنا ما فرغنا عليهم في ازواجهم دل على ان المهر مقدار بشرعا فالاجاب
 بالتمية في مهر من يعتبر به مهر المثل بيان ذلك العقد المثل وكذا قول عليه السلام ولا مهر اقل من عشرة دراهم
 بما رخصه الآية المنة والتفصيل على الوجه المذكور فمفهوم مينا انتهى فقلت هذا الكلام الاكمل نقله عن شيخه هم وان تزوجها
 لم يسيم لها مهر اشتمل من اربعة اشياء على تسمية في لها ان وتل بها اوقات منها في هذا الاجماع وكذا الحكم لورا فتمت الى القاضي ففر
 لها مهر لان لها ان تطالبه وترافعه الى القاضي لغير مهر المهر المذكور والعقبات هي فان طلقها قبل الدخول بها فلها
 المنة ش وهو قول ابني يوسف في قوله المرجع اليه وهو رواية عن احمد رحمه الله تعالى هم وعلى قول ابني يوسف الاول
 نصف هذا المهر ومن ش اي لها نصف المهر ومن الذي فرض لها هم وهو قول الشافعي ش اي قول ابني يوسف الاول
 وهو قول مالك ايضا وفي ظاهر الرواية عن احمد وهو قول ابن عمر وعطاء والشعب والنخعي هم لانه مفروض ش كالمسبي
 هم فمفهوم بالنصف ش وهو قوله تعالى نصف ما فرغتم ولنا ان هذا الفرض ش اي الفرض الذي بعد العقد هم تعيين للواجب بالعتق
 وهو مهر المثل وذلك لا ينصف ذلك فكذا ما نزل من مهر المثل واراو بالنازل من مهر المسمى
 بعد العقد هم والمراد بما في ش اي المراد بما تلاه ابو يوسف من قوله تعالى نصف ما فرغتم هم الفرض في العقد ش
 يعني حالة النكاح قوله العتق مرفوع لانه خبر البتة اذ اعني قوله المراد هم اذ هو الفرض المعتاد ش لان الفرض لسان
 لا عموم له هم قال ش اي القدر في في مختص هم وان نازوا في المهر بعد العقد لزمته الزيادة ش وبه قال احمد هم
 خلافا لغير ش حيث يقول لا تصح الزيادة وبه قال الشافعي لان الزيادة هيته مبتدأ لا تلحق باصل العقد ان قيلت
 ملكات والا فلا وعند المصنف ان يذكره فيما في حيث قال هم وسنذكره في زيادة الثمن والعتق ان شاء الله تعالى ش
 اي في فصل يذكر بعد باب المراجعة والتولية قال الاكمل نحن ننبه في ذلك فقلت نحن لا ننبه ما قاله الاكمل فنقول
 قال في المبسوط دليل جواز الزيادة وقوله تعالى فيما تراضيتهم به من بعد الفرضية معناه من فريته بعد الفرضية وهو قول
 احمد في الزيادة في النكاح والجزء الزيادة في البيع وفي شرح الطحاوي تزويجا على الف ثم على الفين لا تثبت المهر الثاني
 مما قاله ابني يوسف لانهما قد اثبتا الزيادة في ضمن العقد فلم يثبت العقد فكذا الزيادة وفي شرح الاستبجاني بعد الكلام
 على الف ان تثبت التسمية ان عند ابني مندية وعند جما لا تثبت الثانية وكذا الوراجح السطاقة بالف قيل وقال لا ارضى
 بالمهر الاول او ابراته ثم قالت لا اتمم معك بدون المهر ولو هبت مهر اتمم بدون المهر لا يجب الثاني بالاتفاق هم قيل
 ش اي على الاختلاف هم واذا وصحت الزيادة لتسقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابني يوسف لا تنصف ش اي الزيادة

مع الاصل لان التفتيت عند جهات النكاح في حديثه هو قول ابي يوسف في قوله المهر جرع اليه وهو رواية عن احمد
 رحمه الله تعالى هم وعند ابي يوسف المهر من بعدة شئ اى بعد العقد كالمهر من فدية شئ اى فى العقد على ما مر سابقا
 فى السئلة المتقدمة فان حطت عنه من مهر ما صح الخطش لىنى ان حطت المرأة عن الزوج من مهر ما صح الخط فليست
 بالعقد هم لان المهر بقا وميتها والخط يلاقيه ماله البقاء وشئ اى الخط يلاقيه حتمه حالة البقاء ولا حالة الابتداء وقد بقي حتمها
 على التميز ولو قال حتمها بقا لمكان اولى لان التميز لا يجوز تفديمه عليه اتفاقا وخلاف الساذنى والمير وفى تفديمه
 على الفعل وقد ذهب كسبويه ان لا يتقدم عليه وموضع كتب النجوم واذا خلا المير لم يبرأ منه وليس هناك مانع من الوطى
 ثم طلقها فلها كمال المهر قال ابن السكندر فى الاشراف وابوبكر بن ابى شيبة فى مصنفه وابوبكر الرازى فى احكام القرآن
 بقا قول عمر بن الخطاب وعلى ابن ابى طالب وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وابو هريرة وعطاء بن رضى الله تعالى عنهم ويدخل
 حرة بن الزبير وعلى ابن الحسين وزين العابدين بن سعيد بن السيب والزهرى والنخعي والاذاعى والثوري واحمد و
 بن لاهوتى والشافعى فى قوله القديم وعلى الطحاوى انه اجماع الصحابة وقال ابوبكر الرازى هو اتفاق الصدر الاول
 وروى ابن ابى شيبة فى مصنفه عن عوف عن زراوة بن ابي اوفى قال سمعت ينفعل قضا والخفاف الراشدون السديون
 ان من غلب بابا اذ انضى ستر افقه وجب المهر وجبت العدة ومثله فى رواية ابى بكر الرازى وقال الاثرانى هما اذا كان
 المهر سمي وان لم يكن المهر سمي فلها صدق مثلهما وان لم تقع النكوة فلها نصف المهر وان لم يكن المهر سمي فلها الثلثة كذا فى مختصر
 الطحاوى والخلوة الصحيحة قايمة مقام الدخول عند ما فى نكاح المهر وجوب العدة وثبوت النسب وتفتت العدة والسكنى
 وترفع البنت وترجم الامه على قول ابى حنيفة وفى الذخيرة ولم يميز ما مقام الوطى فى حق الاحسان وحرمة النبات ولها
 الما ولا الرجعية والميراث واما وقوع طلاق اخر فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو اقرب الى الصواب لانه لا اعتبارا ثم نكاح الطلاق
 بل يكون رجعي او بائنا قال الشيخ الاسلام فى باب العين يكون بائنا هم وقال الشافعى لما نصت المهر شئ وهو قول تميم
 والشيبه والحاوس وابن سيرين وابو ثور وقال ابوبكر الرازى وابن السكندر وروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه
 ابن عباس رضى الله تعالى عنه مثله قال لا يصح ذلك عنهما لان فى حديث ابن عباس ليس بن ابى سليم وهو ضعيف
 وقال مالك الرازى وابن السكندر ان نكاحا بائنا من لهما فلها نصف المهر وان نكاحا بائنا من لهما فلها المهر كله وذكر ابوبكر الرازى
 عنه انه قال ان طلاق ذلك وجب المهر كالملا فى الجواهر ان طال المقام تترتب الكمال فى احد القولين ثم قيل فى عدة
 الطلاق سنته قيل لا بعد طلاق العادة هم لان المهر مائة وعشرون وهو متفق عليه شئ وهو متفق عليه شئ وهو متفق عليه شئ
 هم والى نكاح المهر دون شئ اى وولن الوطى والزوج لم يستوف السبيل من المرأة فلا يجب عليه بدل هم ولنا انها شئ

مع الاصل لان النصف
 عند ما يختص بالمهر
 فى العقد عند المهر
 بعد كالمهر من فيه
 ما من ان حطت عنه
 من مهر ما صح الخط
 لان المهر حقه والخط
 يلاقيه حالة البقاء
 واذا خلا الرجل ما
 وليس هناك مانع من
 الوطى ثم طلقها فلها
 كمال المهر قال الشافعى
 لها نصف المهر لان المهر
 عليه انما يصير مستوفيا
 بالوطى فلا تجب
 المهر دونه ولنا انها

ع + ع + ع

هم اما المرض فالمراد منه ما يمنع الجماع او يلحق به الفسق وفيما تقدم تفصيله وهو ان كان لا يلحقه من الزنا
 صحيحه هم قيل مرضه لا يعبر عن تكسره وقتور شش والتكسر في الاعضاء والفتور في الذكر وهذا بالتفصيل وهو الاصح او لا
 في مرضه فكل مرض من جباية يمنع من الخلوة لان جماع الرجل موجب للتكسر والفتور لا يحل له ثم وهذا التفصيل في مرضه
 وهو الصحيح واما صوم رمضان فلا يلزم من القضاء والكفارة شش اراد به قوله ما يمنع الجماع او يمنع به من زنى الاخرية
 مرضه استنزه بلا خلاف واختاره في مرضه قيل متنوع قيل جميع انواعه مانع على كل حال وفي جوامع الفقه ومرضه او
 مرضه ما يمنع اذا كان شش بفسره الجماع وقال الصدر الشهيد يمنع جميع الخلوة لانه يجب بالانظار القضاء والكفارة جميعا وفي
 ذلك حرج فيكون نافعا من الاحرام شش عطفت على قوله وصوم رمضان تقديره واما الاحرام المطلق فانه يمنع من
 الخلوة هم لما يلزم من الدم ونساء والنسك والقضاء شش لان الذي يجاب عنه في احرامه تلزمه هذه الاشياء وقد عرف
 في سؤاليه بفساده والحين شش عطفت على قوله وصوم رمضان تقديره واما الحين هم فانه مانع لطبعه وشش حاشي
 اما لطبعه فلان فيه من التلوث بالدم النجس واما شش فلقوله تعالى ولا تقربوه من حتى يطهرن هم وان كان احد هاتين
 اى احد الزوجين هم ما يتطوعا شش اى صوما تطوعا او صا بما استطاعا هم فقلنا المذكر شش لصحة الخلوة لانه لا يلزمه
 الا القضاء وحلل المصنف بقوله هم لانه يباح له الاطعام من غير عذر في رواية المنتقى شش بفتح القاف اسم كتاب في الفقه
 منعه الحاكم الشهيد ابو الفضل محمد بن احمد السلمي الرودي وهو صاحب الكافي الذي يسمونه مبسوطا هم وهذا القول في الشهر
 هو الصحيح شش اشارة الى وجوب كل المهر في صوم التطوع واحترز بالصحيح عن قول من قال صوم التطوع واخواته يمنع من
 الخلوة لانه لا يحل الباطل الا بعدد وروى عن ابى حنيفة رواية اشارة وفي النهاية قوله وهذا القول في الشهر هو الصحيح
 اخذ رواية المنتقى في حق كمال المردوقا للشرع عنها وهو الصحيح والثاني عن جواز الاطعام فالصحيح غير رواية المنتقى وهو ان
 لا يباح الاطعام من غير عذر هم وصوم القضاء والمعدور كالمتطوع في رواية لانه لا كفارة فيه شش ايضا لا يمنع الخلوة
 وفي الباب شش روى بشر عن ابى يوسف ان صوم النفل وقضاء رمضان والكفارات والعذورات لا تمنع الخلوة قال فكان
 في المسئلة روايتان وفي المسئلة وفي المسئلة في صوم التطوع والكفارة روايتان بالقطع هم والعلة بمنزلة الصوم فمنها كفرته
 فقلنا كنفه شش اى تمنع الصلاة كمنع الصوم وقلنا الصلاة كمنع الصوم في ان القرض فيما يمنع من الخلوة وان
 النفل فيما يمنع وعن احمد لا يمنع الاحرام والصيام في النجس والنقاس وغيرهما من الخلوة وكذا لا يمنع اللوانع الحقيقية
 والعنة والرقم والقرن في المرأة وهو روى عن عطاء وابن ابى ليلى والثوري وعنه يمنع في رواية وعنه في صوم رمضان
 فرق بين القيم والمسا فرم واذا غلب الجبوب شش وهو الذي استعمل ذكره وضبطه من الجبوب وهو القطع

اما المرض فالمراد منه ما يمنع
 الجماع او يلحقه به ضرر وقيل
 مرضه لا يعبر عن تكسره
 وقتور وهذا التفصيل في مرضه
 واما صوم رمضان لما يلزم
 من القضاء والكفارة والاحرام
 لما يلزمه من الدم ونساء
 والقضاء والحين مانع لطبعه
 وشش حاشي وان كان احد هاتين
 صا بما استطاعا فليما المذكر
 لانه يباح له الاطعام من غير
 عذر في رواية المنتقى وهذا
 في المهر هو الصحيح وصوم القضاء
 والمنذور كالمتطوع في رواية
 لانه لا كفارة فيه
 والصدقة بمنزلة الصوم
 فمنها كفرته
 ونفلها كنفه
 واذا غلب الجبوب

منه
منه
منه
منه
منه
منه
منه
منه
منه
منه

بما رآه ثم طلقها فلها
 كمال المهر عند
 ابي حنيفة وهو قال عليه
 نصف المهر لانه اعجز
 من المريض بخلاف
 العنين لان الحجة ايدى
 على سلامة الآلة ولا في
 حذيفة وان المستحق
 عليها التسليم في حق
 استحق وقد الت به
قال وعليها العدة
 في جميع هذه المسائل
 احتياطا استحسنانا
 لزوم الشغل والعدة
 حتى الشروع والولد
 يصل في ابطال حتى الفير
 مجزئ المهر لانه مال الاحتياط
 في الجاهل وذكر القدوة
 في شرع ان المانع كان
 شرعيا لاجب العدة للبرق
 التمكن حقيقة وان كان
 حقيقيا كالمريض والصغرة
 لعدم التمكن حقيقة

هم بمراته ثم طلقها فلها كمال المهر عند ابي حنيفة
 وقال عليه نعمت المهر لانه اعجز من المريض بخلاف
 لان الحكم ايدى على سلامة الآلة ثم معنى خلوة العنين
 حكمه وهو وجوب كمال المهر على سلامة الآلة ولا لآلة المحرم
 خلوة صحيحة لان السبب الظاهر وهو سلامة الآلة اقيم مقام الامر
 بخلاف المرض فان المانع منه ظاهر وهو المرض يعتبر الظاهر
 جهاد في الآلة صحة خلوة العنين اجماع ومثله في التفتة والعيون
 وسما من التمكن هم في حق المستحق شئ اى ليس هم وقد اتت به
 هم قال شئ اى قال محمد في الجاهل الصغير هم وعليها العدة في جميع
 المذكورة هم احتياطا شئ اى لال الاحتياط هم استحسننا شئ اى
 ان لا تجب العدة لانه لم تجب بالخلوة فلا تجب العدة وكذا بعد الخلوة
 هو قوله هم لتوهم الشغل شئ بفتح الشين المجرى من المانع الى منع
 استقاموا والتدخل بغيره فيما دون العبد لا يتدخل هم والولد شئ اى
 واليوم الاخر فلا يستعين به ويزرع غيره والسقوط غايته نسب الولد
 شئ بقوله لم يطاني قيل معناه فلا يصدق الزوج في ابطال تمها بقوله
 الفاسدة هم لانه مال الاحتياط في ايجاب شئ لانه لا يجب بالشك
 فصل الحب قلنا شغل زحما بما به هو موم بالسحق ولما ثبت نسب ولديها
 لمختصر الشيخ الى الحسن الاخرى هم الى المانع شئ من الخلوة الصحيحة
 لثبوت التمكن حقيقة شئ اى لثبوت تمكنه من الوطى حقيقة بالشك ولكن لا
 تنجب احتياطا لحوالها لا يتاني بالمانع الشرعي هم وان كان شئ اى المانع
 شئ اى العدة هم لان عدم التمكن شئ من الوطى هم حقيقة شئ قال
 لكن تمتنع لمانع يجب فيه العدة وفيه الرق ينعو الوطى بالثبوت وفي كل موضع
 الضميمة والصغيرة والصغيرة لاجب العدة كذا في فتاوى العصري اما المانع في الرق فقال في كتاب الصلاة في باب الرجعة

اذا اختلفوا في ما تم طلقها يجب عليه نصف المهر قال الصدر الشهيد وفي شرح الجامع الصغير ومن المتأخرين من قال الصحيح ان المذكور على قولها وعلى قول ابي سفيان فيصح الخلوه ويجب المهر كاملا كاليجوب قال لكن هذا خلاف ظاهر الرواية و قال صاحب الاجناس التفتت الروايات التي يجب نصف المهر وهو الصحيح وفي شرح الطحاوي اقيم الخلوه مقام الوطى في اجتناب الاحكام لشك المهر وثبوت النسب وجوب العدة والتفقه والسكنى في العدة وحرمة نكاح وفساخ سواها في هذه العدة دون البعض كالاخصان اى لا يصير محصنا بالخلوة وحرمة البينات والاحلال للزوج الاول والرجعة والارث حتى لو طلقها و مات وهو في العدة لم ترث وفي وقوع الطلاق في هذه العدة اختلاف والصحيح انه يقع طلاق آخر في هذه العدة لان الاحكام لما اختلفت في هذا الباب وجب القول بالوقوع احتياطا وفي حرمة البنت في هذه العدة من طلاق باين اختلاف فمن محرم خلافا لابي يوسف والخلوه الصحيح في النكاح لا تجوز العدة وذكر القبايلي تكلم مشايخنا في العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة انها واجبة ظاهرا على الحقيقة فيقل التوزع وجبت وهي متعينة لعدم الدخول على لها ديانة لا تقضاه والامور اقيم مقام الدخول في حكم المهر والعدة وفيما سواها من الاحكام كالعدة وفي شرح القاضي فان مات الام قبل ان يدخل بها اذا تمت له حلال من قال شئ اى القدرى هم وتجب المتعة لكل مطلقة واحدة وهو التي طلقها الزوج قبل الدخول وقد سمي لها مهر شمس صدر الكلام يدل على عموم استحباب المتعة لكل مطلقا لان لفظ كل اذا عنيتم الى التكرار يقتضي عموم الافراد ثم استثنى منه هذه المطلقة المذكورة قال وصاحب المنافع وقع الاشباه هنا في الاستثناء وفي صدر الكلام اما الاستثناء فانه ذكر في المبسوط والحج ان المتعة تستحب للتي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر فتعذر الاستثناء على هذا واما من صدر الكلام فان المتعة واجبة للتي طلقها قبل الدخول فلم يسم لها مهر قال والجواب ان المتعة في الاستثنائية ليست بمستحبة عند القادرى فقد ذكر في شرحه ان المتعة واجبة ومستحبة فالواجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر والمستحبة لكل مطلقة الا التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر والمراد من قوله لكل مطلقة غير التي يجب بها الكنته لانه بين حكمه قبل هذا وقال الا ترى معنى كلام القدرى في متحبة المتعة لكل مطلق سوى التي تقدم ذكرها وهي التي طلقها قبل الدخول قبل التسمية فان متعتها واجبة الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول بعد التسمية فان متعتها ليست بواجبة ولا مستحبة كما لا للاق ولو كان استحبابها كان المعنى انك لا تأكل في صلوته انظر ولا يكبر في طريق السجدة عند ابي حنيفة فني استبرأ عما سجدت عليها الصيد ولكن لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز وتجب وهذا اختيار صاحب المداينة وعلى روايته صاحب المختلف وغيره وان المتعة المستثناة ايضا مستحبة فلا يصح الاستثناء على روايتهم وقال صاحب الكافي قوله تستحب المتعة الى اخره يزيد به المطلقة بعد الدخول في نكاح فية تسمية او لا والمطلقة قبل الدخول في نكاح فية تسمية الا المتوقفة فانها

قال وتجب

المتعة لكل

مطلقة الا المطلقة

وهي التي طلقها

الزوج قبل الدخول

بها وقد

سمى لها مهر

بسم الله الرحمن الرحيم
 يجب فيها وقال الكفاي انه ورد الاشكال في الاستثنا وصدر الكلام المذكورين ثم اجاب عن الاول بان المصنف
 اتبع القدرين فذكر ما ذكرناه ثم قال لان من في الاستحباب اراد به الاستحباب النسخي من دفع وحشة الفراق وهو
 محذور في المستثنى فظهرت المخالفة بين المستثنى والمستثنى منه من هذا الوجه ومن الثاني بان ابي جري لفظ الاستحباب
 على العموم واراد به حقيقة في البعض وهي التي طلعتا بعد الدخول وقبل الدخول سمي لهما مهرا او لا ومجازة اى الوجوب في
 البعض وهي التي طلعتا قبل الدخول لم يسم لهما مهرا في الوجوب استحباب وزيادة وهذا واضح عند شيوخ العراق لتجوز سيم
 الجميع بين الحقيقة والمجاز عند اختلاف العمل وقال الكفاي ايضا ويقال انه اراد بكل مطلقة غير التي يجب لهما المتعة لا يترتب
 سمي سابقا فدل على ذلك ما على انه اراد به العموم وغير ما كذا يلزم التكرار في البعض او الذي قض وقال السروجي بعد
 ان ساق كلام المصنف وتجب المتعة الى قوله وقد سمي لهما مهرا وفي بعض النسخ ولم يسم لهما مهرا انتهى قلت قال في التبيين
 المكاتب في النسخ المتعة الا التي طلعتا قبل الدخول ولم يسم لهما مهرا وبذلك صرح الامام كركن الايمته النسخي في شرحه
 للقدرين انتهى قلت على هذه النسخة لا يعني الاشكال وقال تاج الشريعة قوله وتجب المتعة لكل مطلقة اعلم ان المتعة واجبة
 لمطلقة واحدة وهي التي ذكرنا في الكتاب وتجب للمطلقتين احديةما التي طلعتا زوجها بعد الدخول ولم يسم لهما مهرا والاخرى
 التي طلعتا بعد الدخول وقد سمي لهما مهرا والتي طلعتا قبل الدخول بعد التسمية لا يكون التثنية واجبة لهما ولا استحبة وهي الصورة
 المستثناة في الكتاب فصار قوله وتجب المتعة لكل مطلقة اى تسحب لكل مطلقة غير تلك المطلقة التي وجبت متعتها الا المطلقة
 الواحدة فالجمل ان المطلقات اربع لانها لا تتخلو اما ان كانت بدخولها او لم تكن فان لم تكن فلا يتخلو ان كان مهرا
 سمي او لم يكن فان لم يكن في التي وجبت لهما المتعة وان كان مهرا سمي في الصورة المستثناة التي لا تسحب لهما ولا تسحب
 وان كانت مدخولا لا يتخلو اما ان كان مهرا سمي او لا وان كان يانزم الثمان الاخران وهما اللتان يستحب لهما المتعة هم
 وقال الشافعي يجب في اى المتعة هم لكل مطلقة الا بعدة يش وهي التي طلعتا قبل الدخول بعد تسمية المهر فليس المتعة عنده
 واجبة لهما على قول الجديدي على قوله القديم يجب المتعة ويقول قال احمد في رواية وفي رواية ثل قولنا وقال مالك انها
 مستحبة في الجميع هم لانها ش اى لان المتعة هم وجبت سلمة بين الزوج وش وليست بعرض ولهذا اختلفت بسيار الزوج
 والاعوان لا تختلف كمال من عليه هم لانه ش لان الزوج هم او شيئا بالفراق ش فاو شيئا با صلة رفعا وحشة الفراق
 هم الا ان في هذه الصورة ش اى المستثناة هم نصف المهر منسوب لانه اسم لان طريقة المتعة مرفوع لا خبر
 او تقدير الكلام للمستثناة نصف المهر يجب هم بطريق المتعة لان الطلاق فسخ ش معنى هم في هذه الحالة ش اى في ا
 قبل الدخول يزوجها لهما لهما وذاك يقتضي سقوط المهر كله كما في فسخ البين لكن الشرح اوجب نصف المهر لغيره

وقال الشافعي
 يجب لكل مطلقة
 الا بعدة لانها وجبت
 صلة من الزوج لانه
 او حشها بالفراق
 الا ان في هذه
 الصورة نصف المهر
 طريقه المتعة لان
 فسخ في هذه الحالة

هم والمتعة لا تكررتش فلا يجب المتعة لمنه المطلقة مع نكحت المهر وتدل قوله وطريق المتعة وقع اختيار بعض
 المتأخرين من اصحابنا حيث قالوا المطلق في هذه الحالة فسخ فيسقط جميع اسمى وانما يجب نصفه على طريق المتعة و
 اما الآخرون منهم قالوا يجب نصف المهر وسقط نصفه بالملاقاة لقوله تعالى فنفقت ما فرقتهم ولنا ان المتعة خلعت
 عن مهر المثل في النوبة شئ بكسر الواو وهي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر او تزوجها على ان لا مهر لها لم لا يش
 اي لان الشان هم سقط مهر المثل ش بالملاقاة قبل الدخول هم ويجب المتعة والعقد ش اي والحال ان العقد هم ويجب
 العوض ش لا ينكح عنه لقوله تعالى ان يتبعوا اباؤكم فكان مضافا عن مهر المثل كالتميم مع الزوج وهم وانكحوا لايجز
 الاصل ش فلا تجب المتعة لوجوب الكل المفروض عند الملاقاة بعد الدخول او بعض المفروض قبله هم ولا شئاً منه فلا يجب
 ش اي المتقدم مع وجوب شئ من المهر وهو غير جازي في الايجاش ش جواب عن حزن الختم وهو قوله او شئاً بالفرق
 و قد يبره سلماً انه او شئاً بالفرق لكنه لم يكن في ذلك الايجاش بانيلاً لا فعل حاصل باذن الشرع هم فلا يلحقه العزاة
 ش اي بالايجاش وذلك لان الملاقاة مباح شرعاً بما يكون مستحباً اذا كانت المرأة سليطة او تاركة للسلاطة او شافاً
 ان لا يقيما حد ووالدليل انهما يعلم ولا ينبغي به كما في صورة المرأة السالمة والزواج بمن نكحاً ويطلقاً ثلاثاً ولا يزوجها
 فانه يجوز لهما ان يمدح السم الى زوجها فتكلم هم فكان من باب الفضل ش اي فكانت المتعة من باب الاحسان
 وانما قال فكان على تأويل المشاع والمتعة بمعنى واحد وعلى تأويل فعل المتعة هم واداء زوج الرجل بنته على ان يزوج
 الزوج بنته او اخته ليكون احد العقدين حوضاً عن الآخر فالعقدان سبائزان ولكل واحد منهما مهر مثلها ش هذا النكاح
 يسمى فكاك الشغار من الشفور وهو الرق والامانة يقال شغل البلد اذا غلبه من الناس والبلد شاعرة اذا لم تمتنع من غارة احد
 وسمى هذا النكاح بذلك لخلوه من المهر وهو من النكحة الجاهلية وقال علي المدعي عليه وسلم لا شغار في الاسلام وقيل هو من الرق
 يقال شغل الكلب اذا رفق بجليه ليبول وفيه قولان قيل سمي به لانها رضا المهر من العقد وقيل معناه لا ترفع رجل نكح حتى يرفع
 رجل ينكح لابل الجاهلية فذكره الغزالي في الوسيط والبيضاوي في الشغار البعد فكانت بعد من الحق في نكح المهر واشترط في الغلاة
 البعد فيما كان قلت قوله عليه السلام لا شغار في الاسلام حديث صحيح اخرجه المجاهد عن مديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 واخرجه الترمذي ايضا عن حديث عمران بن حصين واخرجه مسلم عن حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 المدعي عليه وسلم عن الشغار قلت النبي الوار وفيه انما كان من اهل خلاصة عن تسمية المهر وتركه بالكيفية عادة الجاهلية
 لا عين النكاح فاشبه البيع وقت النداء والنكاح لا يبطل بخلوه من تسمية المهر كالمفوضة ولا فسخاً او تسمية كالعقد بالبول
 وبكس النية والابق ولا تسمية بما ليس به كالميتة والدم ولا تسمية باليس بيقوم كالحمل والخمر وقد نكح امام الحرمين على

والمتعة لا تكرر

ولنا ان المتعة خلعت

عن مهر المثل في المفوضة

لا يسقط مهر المثل وجبت

المتعة والعقد بوجوب

البعوض فكان خلفاً

لا يجامع الاصل في شئاً

منه فلا تجب مع وجوب

شئ من المهر وهو غير جازي

في الايجاش فلا تلحقه النوبة

به فكان من باب الفضل

واذا زوج الرجل بنته

علان يزوج المذموم بنته اذا

ليكن احد العقدين عوضاً

عن الآخر فالعقدان جائزان

وكل واحد منهما مهر مثلها

وقال الشافعي بطل العقد

لا يترتب جعل نصف المهر
صدراً أو نصف منكوته
ولا اشتراك في هذا الباب
فبطل الإيجاب ولنا أنه
سمى ما لا يصح له صداقاً
فيهم العقد ويجوز
المثل كما إذا سمي
المخدر الحيزيد ولا شركة
بين الاستحقاق وإن
تزوج حراً امرأة على خدته
أيها سنة أو على تعليم
القران فلها مهر مثلها
وقال محمد لها قيمته خدته
وإن تزوج عبد امرأة
بأذن مولاه على خدته
سنة جازولها خدته

ان نكحوه لا يبطل ولا يشترط آخر في النكاح لانه شرط فاسد والنكاح لا يبطله الشرط الفاسد قوله في الكتاب عرضاً
عن الآخر قيد به لانه لو لم يقبل على ان يكون البضع كل واحدة صدقاً لاخر يجوز النكاح ولا يكون شتاراً باجماع الامة
الاربية واما اذا قال الآخر زوجك بنتي على ان تزوجني ابتك على ان يكون نكاح كل واحدة منهما صدقاً لاخرى فانه
يترتب النكاح عندهما لكل واحدة منهما مهر مثل وكد اذا قال في الاختين او الانثيين وقال الشافعي رضي الله تعالى
عنه مطلق العقد ان وبه قال مالك واحمد واحتجوا بالحديث وابينا به من قريب وبقوله قال عطاء وعمر بن دينار و
مكحول والزهري والشوري وقال الاوزاعي ان كان وخلاها فلها مهر مثلها وقبل الدخول ففسخ ويفسد العقد وقال عطاء
الشافعي ان يقران على نكاحهما ويؤخذ لكل واحدة صدق ويطلب تشاغبهما ولم يستدل الشافعي في هذا الخبر
بل استدله بالعقول حيث قال لم لا تشي اي لان الرجل الذي زوج بنته عليه ان يزوجه الرجل بنته ثم جعل نصف
البضع من كل واحدة منهما صدقاً والنصف الآخر منكوماً ولا اشتراك في هذا الباب شي اي في باب النكاح لان البضع
الواحد لا يكون مشتركا بين شخصين كما اذا زوجت المرأة نفسها من رجلين واذا لم يصح الاشتراك ثم بطل الإيجاب شي
واذا بطل الإيجاب بطل العقد وفاء سمي بالاصح صدقاً فيصح العقد ويحب مهر المثل كما اذا سمي النحر والخنصر بان تزوج
على نحره وخنصره ولا شركة يدون الاستحقاق شي يذا جواب الخصم وبينا ان البضع لما لم يصلح خداه لم يتحقق الاشتراك
لان متنازع البضع المرأة لا تصلح ان تكون مملوكة لامرأة اخرى فبقي هذا شرطاً فاسداً والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ثم
وان تزوج حراً امرأة على خدمته سنة او على تعليم القران شي اي وتزوجا على ان يعلمها القران صح النكاح ثم ولها مهر مثلها
شي في العتوقين ولصدرة تعليم القران مثل قولنا قال مكحول والليث ومالك واسحاق واصحابنا في روايته واختاره ابو بكر
من الجنائية وابن الجوزي في التحقيق لانه عبادة وليس بمال وشرع النكاح بالمال فصارت كالصدوم والعتلاء وتعليم الايمان
ومعنى حديث الواهية نفسها وتوله عليه السلام زوجها بما سكت من القران اي من اهل الكتاب من اهل القران او بركة
باسمك من القران كنز ورجع الى طلحة على اسلامه ثم فقال محمد لما قيمته خدمته سنة شي والمسلمة من مسائل القدرى وكنه
ذكرنا على الاتفاق ولم يذكر خلاف محمد والمصنف ذكره اتباعاً لرواية الجاهل الصغير فانه قال فيه محمد بن يعقوب عن ابى
حنيفة في رجل تزوج امرأة على خدمته سنة قال ان كان حراً فلها مهر مثلها وان كان عبداً فلها خدته سنة وقال محمد
خدمته سنة ان كان حراً قال نعم الا سلام البهرومي في شرح المجامع الصغيرة قال القتيبي ابو جعفر يعني ان يكون قول ابى
يوسف مثل قول محمد وقال بعض مشايخنا ان قوله مثل قول ابى حنيفة هم وان تزوج عبداً امرأة حرة بأذن مولاه على
خدمته سنة جازولها خدته سنة شي لما فيه من تسليم رقبته والعبد من الاموال يباع في الاسواق ويعرض عرض الدواب

وقد سلبت عنه كرامات البشرى وقال الشافعي لها تعليم القرآن والخدمة في اليمين شئ ابي في المرو والعبادة وبه قال مالك واخبر وكذا الخلاف لوتزوجها وجعل مهرها طلاق الغير والعفو من التخاص فغدا يجب مهر المثل وعندهم المسمى هم لان المصلحة اخذ العوض عنه بالشرط يصلح مهره عند شئ ابي عند الشافعي لان التمسوا تحقق المعاوضة هم لان بذلك تحقق المعاوضة فغدا كما اذا تزوجها على خدمة حرة بغير رضا او على رعي الزوج غنمها شئ ابي او تزوجها على ان يرعى غنمها سنة فلا وكذا اذا تزوجها على ان يزرع ارضها سنة هم ولنا ان الشرع شئ ابي في عقد النكاح هم انما هو الاتسار بالمال شئ ابي الطلب بالمال لقوله تعالى ان يتنقوا باموالكم هم والتعليم ليس بال شئ ابي تعليم القرآن ليس بال غفلا ان يكون متفقوا وكذا المناقش غير متقومة هم على اصلنا لاننا اعرض لاتبقي زمانين وتقومها في العقد طلبة خلاف القياس هم وخدمة العبد ابتجار بالمال لتفهم تسليم رقبته شئ ابي رقبته العبد كمان في الاجارة هم ولا كذلك الحر شئ لانه يتفهم تسليم رقبته وعلى هذه النكته يقع جواز النكاح على خدمة اخر رعي الغنم قاله الاكمل وفي المحيط ولتزوجها سنة حرة اخر الصريح صحته ويرجع على الزوج بقية حرمة وعلى رعي غنمها ووزاعة ارضها يجوز في رواية ولا يجوز في رواية وفي المصنفين روايتان ولتزوج العبد على رقبته باذن مولاه امته او مدبرة او ام ولد يزوج عليها حرة او مكاتبته لا يجوز ولا ينفذ بقيته لان المنع من جهة الشرع لاس من جهة المال بخلاف عبيد الغير حيث يبيع النكاح وتجب قيمته هم ولان خدمته الزوج الحر لا يجوز استحقاتها بعقد النكاح لما فيه شئ ابي لما في استحقات خدمته الزوج الحر من قلب الموضوع شئ لان موضوع النكاح ان يكون الزوج ما كذا قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء والراو بالقيام المالكية ومنقصة النكاح ان تكون المرأة خادمة والزوج مخدوم والقوله عليه السلام النكاح رقي وفي جملة خدمته مهره كان الرجل خادما والمرأة مخدومة وبهذا خلاص موضوع النكاح بالانكاح هم بخلاف خدمته حرة بغير رضا لانه شئ يصلح ان يكون مهر لانه مسلم من رقبته كالمستاجر هم ولا منافقة فيه وبخلاف خدمته العبد فانه يخدم مولاه سنة شئ يعني من حيث المعنى هم حيث يخدمها باذنه وبمهره يالنكاح وبخلاف رعي الاغنام لانه من باب القيام بالزوجية شئ وليس من باب النكاح لانه لا يشترط كان في منافع اموالها فلم تنقص الخدمة الا ترى ان الابن اذا استاجر ابيه للخدمة لا يجوز ولوا استاجره لرعي الغنم والزراعة وغيره لا يجوز وكيف وقد وقع التخصيص في قصة شعيب عليه السلام وشريعة من تلبا لمزنا اذ انفس المدور سوله بالانكار هم فلا منافقة على انه ممنوع في رواية شئ وهي رواية الاصل الجامع وهو الاصح ويجوز على رواية ابن سماعه وعلمنا بقوله لانه من باب القيام باسور الزوجية هم ثم على قول محجب بقيته الخدمة لان المسمى شئ ابي الخدمة هم يقال لها شئ ابي والعقد عليها اذا المنفعة تصير بالابادة العقد

وقال الشافعي لها تعليم القرآن والخدمة في اليمين شئ ابي في المرو والعبادة وبه قال مالك واخبر وكذا الخلاف لوتزوجها وجعل مهرها طلاق الغير والعفو من التخاص فغدا يجب مهر المثل وعندهم المسمى هم لان المصلحة اخذ العوض عنه بالشرط يصلح مهره عند شئ ابي عند الشافعي لان التمسوا تحقق المعاوضة هم لان بذلك تحقق المعاوضة فغدا كما اذا تزوجها على خدمة حرة بغير رضا او على رعي الزوج غنمها شئ ابي او تزوجها على ان يرعى غنمها سنة فلا وكذا اذا تزوجها على ان يزرع ارضها سنة هم ولنا ان الشرع شئ ابي في عقد النكاح هم انما هو الاتسار بالمال شئ ابي الطلب بالمال لقوله تعالى ان يتنقوا باموالكم هم والتعليم ليس بال شئ ابي تعليم القرآن ليس بال غفلا ان يكون متفقوا وكذا المناقش غير متقومة هم على اصلنا لاننا اعرض لاتبقي زمانين وتقومها في العقد طلبة خلاف القياس هم وخدمة العبد ابتجار بالمال لتفهم تسليم رقبته شئ ابي رقبته العبد كمان في الاجارة هم ولا كذلك الحر شئ لانه يتفهم تسليم رقبته وعلى هذه النكته يقع جواز النكاح على خدمة اخر رعي الغنم قاله الاكمل وفي المحيط ولتزوجها سنة حرة اخر الصريح صحته ويرجع على الزوج بقية حرمة وعلى رعي غنمها ووزاعة ارضها يجوز في رواية ولا يجوز في رواية وفي المصنفين روايتان ولتزوج العبد على رقبته باذن مولاه امته او مدبرة او ام ولد يزوج عليها حرة او مكاتبته لا يجوز ولا ينفذ بقيته لان المنع من جهة الشرع لاس من جهة المال بخلاف عبيد الغير حيث يبيع النكاح وتجب قيمته هم ولان خدمته الزوج الحر لا يجوز استحقاتها بعقد النكاح لما فيه شئ ابي لما في استحقات خدمته الزوج الحر من قلب الموضوع شئ لان موضوع النكاح ان يكون الزوج ما كذا قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء والراو بالقيام المالكية ومنقصة النكاح ان تكون المرأة خادمة والزوج مخدوم والقوله عليه السلام النكاح رقي وفي جملة خدمته مهره كان الرجل خادما والمرأة مخدومة وبهذا خلاص موضوع النكاح بالانكاح هم بخلاف خدمته حرة بغير رضا لانه شئ يصلح ان يكون مهر لانه مسلم من رقبته كالمستاجر هم ولا منافقة فيه وبخلاف خدمته العبد فانه يخدم مولاه سنة شئ يعني من حيث المعنى هم حيث يخدمها باذنه وبمهره يالنكاح وبخلاف رعي الاغنام لانه من باب القيام بالزوجية شئ وليس من باب النكاح لانه لا يشترط كان في منافع اموالها فلم تنقص الخدمة الا ترى ان الابن اذا استاجر ابيه للخدمة لا يجوز ولوا استاجره لرعي الغنم والزراعة وغيره لا يجوز وكيف وقد وقع التخصيص في قصة شعيب عليه السلام وشريعة من تلبا لمزنا اذ انفس المدور سوله بالانكار هم فلا منافقة على انه ممنوع في رواية شئ ابي وهي رواية الاصل الجامع وهو الاصح ويجوز على رواية ابن سماعه وعلمنا بقوله لانه من باب القيام باسور الزوجية هم ثم على قول محجب بقيته الخدمة لان المسمى شئ ابي الخدمة هم يقال لها شئ ابي والعقد عليها اذا المنفعة تصير بالابادة العقد

المسألة

قال

لأنه يخرج عن التسليم إمكان
الناقض فيه بأركا القوم
عبد عبد الغار وعلى قول
خليفة وإلى يوسف ويجب
نحوه المشان الخدعة ليست
بالأدلا يستقر فيه مجال فصحا
كسمية الخمر والخنزير وهذا
تقوّمها بالعقد الضرورة
فإذا ألغى موجب تسليم
العقد لا يظهر تقوّمه فينتف
الحكم على الأصل وهو ^{المش} _{المش}
فإن ترجحهما على الف فقضت
ووجهتها له ثم طافها قبل
الدخول بها رجع عليها
بجسمائه لأنه لم يصل اليه
بالهبة عين ما يستوجبه
لأن الداهم والداني لا
في العود والفسوخ وكان إذا
كان المهر مكسلا أو زونا
أخرى الذمة لعدم تعيينها
فإن لم تقبض إلا لفحة
رخصتها له ثم طافها قبل
الدخول بها لم يرجع واحد
صفا عليه ما أحبه ^{لشبه}

عني غير تارة واحدة
عليها هم الامة عجز عن التسليم شي اى عن تسليم الخدمة هم لكان المناقضة من وهي كون النكاح مع خادما او الخادوم
مخدوما وفي متنوعة عن استخدام الزوج شرا فافكون لما قيلت المسمى هم فصار كالتزوج على عبد القيرش فاستحق
فلزم قيمته هم وعطى قول ابى حنيفة وابى يوسف ثبوت مهر المثل بان الخدمة شى اى خدمته الحر لم يست بآل اذ
تستحق فيه شى اى لا تستحق الخدمة فى النكاح قال الرازى سماه فى هذا الموضع بكلمة او التى هى مرفوعة لاحد الشك
على ان تكون هذه الكلمة دليل انما يبان ان مهر المثل انما وجب لاحد الامرين اما لان خدمته الزوج الحر ليست بما
اولا لان خدمته لولا اعتبر مستحقة فى النكاح هم بآل شى يعنى اصلا لان المناقض ليست بآل فتقوم حقيقة لعدم الاجازة
وتقومها المعقولة والضرورة شرا عابجا فالتباس واذا منعنا الشرع عن تسليم هذه النفقة لكان المناقضة لم تثبت لقومها
هم لما ذكرنا ان فيه قلب للموضوع فصار كالتسمية الفم والخمر شى اذا عقد وسماها ادا عديها فانه يجب مهر المثل هم
وبذلك لان تقوم الضرورة فاذا لم يجب تسليم شى اى تسليم باليس بآل هم فى العقد لم يظهر تقومه فبقى الحكم الاسلم وبذلك
مهر المثل شى ان مهر المثل هو الاصل فى النكاح هم فان تزوجها بالثى اى بان تزوج امرأة وحبل صداقها
ورهم لم يقبضها شى اى قبضت المرأة الاث الصدق هم فو بهتاش اى للزوج هم ثم طلقها قبل الدخول بآل
عليها شى اى يرج الزوج على المرأة بنمساية وهي نصف المهر وبه قال الشافعى وقال فى الاظهر لا يرج كما فى المهر
وبه قال المالكا واحسن فى روايته هم لانه شى اى لان الزوج هم لم يصير اليها بالمبينة شى اى بمبينة الاث التى قبضتها
ثم وبهتاش لم عين باستوجب شى اى عين بالمتقنة بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر والقبض ليس بآل
هو عرض عنه وذر لان المهرين فى الذمة والمقبوض يترى فكان امثله لاجلته فصار بمبينة للقبض كبينة مال آخر
فى سلامة نصف الصداق فلم يسلم فله الرجوع وهذا هم لان الدراهم والدنانير لا يتعينان فى العقود والنسور شى
عند انفار كبينة مال آخرهم وكذا شى اى وكذا يرج عليها بالنصف هم اذا كان المهر كليا او موزونا او شيئا اخر فى الذمة
كالعدة وليس فى كثير من النسخ لفظ او شيئا بل هذا موزونا آخر لفظ آخر مفعلة الموزون وقال الاثر اى او موزونا
آخر غير الدراهم ولدنانير شى يعنى غير مقبوض بان تزوجها وحبل مهرها او كذا كرا من الخطبة او اشيعر او كذا وكذا
رطلا من الاشياء التى توزن او شيئا اخر عين الكيل والموزون وكل ذلك بلا قبض وتلك بهذا قوله هم لعدم تعيين شى
اى لعدم تعيين هذه الاشياء وعند العقد ولهذا لم يجب عليها رجوعين ما قبضت هم فان لم تقبض الاث شى اى فان لم
تقبض المرأة الاث التى اصدقتها عليه هم حتى وبهتاش لم ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرج واحد منها شى اى من الزوجين
هم على ما حبه شى شى من ذلك هم فى قولهم بعياش اس فى قول اسبى منيفه وما حسيه اسحاما

والكامل والموزون اذا كانا عينا فبمنزلة العروص وان كان دينا فبمنزلة الدراهم ثم تقبضته او لم تقبضته
 في حكم المسئلة هم فبمنزلة ثم طلقا قبل الدخول بهما لم يرج عليها بشئ استحسانا شئ وبه قال الشافعي في القديم اولى الجدل
 يرج وهو قول مالك واحمد في رواية وهو قول زفرهم وفي القياس وهو قول زفرهم يرج عليها بنصف قيمته لان الواجب
 فيه رد نصف عين المرء على امرئ غيره شئ يعني في قوله لانه يسلم لها المهر في الابراء فلا يجزى ما تقبضه هم وبه الاستحسان
 ان تقبض شئ اي حق الزوج هم عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها شئ بلا عوض هم وقد وصل اليه شئ عين المهر
 بلا عوض من جهتها فحصل مقصودة فلا يرج شيئا كما عمل الدين الموصول قبل حلول الاصل لكن عمل الزكاة قبل الحلول هم
 ولما نشأ اي دلائل حصول حقه اليه هم لم يكن ايا دفع شئ اخر مكانه شئ اي مكان ما تستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعينه
 في الرد هم بخلاف ما اذا كان المهر دينا شئ يجري فيه العوض الكامل والموزون حيث يرج عليها بالنصف لان المقبوض
 لا تعين شئ بالرد واذا الديون تقضى بانها لها لا باعيانها هم وبخلاف ما اذا باعت شئ يسه الصدق العوض هم من رد بها
 لانه وصل اليه بدل شئ اي عوض لانه اشتراه منها والسلامة بعوض كما سالت فلا يرب عما التحق بالطلاق فيرج عليها
 بنصف المهر هم ولو تزوجها على حيوان شئ بان تزوجها على حمار او فرس او نحوها هم او عرض شئ اي او تزوجها على نحو
 حال كونها هم في الذمة شئ بان قال ثوب يردني بين جنسه ونوعه هم فذلك الجواب شئ اي لا يرج عليها بشئ
 قبض او لم يقبض وعلى قول الشافعي لا تصح التسمية بحسب النسل وعن مالك في رواية واحمد في رواية بطل النكاح
 لجهالة المسمى وعندنا صح العقد وجب الوسط وانما لا ترجع بشئ هم لان المقبوض متعين في الرد شئ لان الاصل في العوض
 الحيوان العينية وثبوته في الذمة على خلاف الاصل للضرورة لما فيه من الجاهلية وكان ينبغي ان يفسد العقد ولكنه صح وجب
 الوسط هم وبذا شئ اشار به الى ثمين احد جواز النكاح بالحيوان والعروض بلا تعيين والاخر الى ان المقبوض متعين في الرد
 فاشارة الى الاول بقوله هم لان الجاهلية شئ يعني عدم التعيين هم قد تحلست في النكاح شئ لان بناء على المسامحة
 وانما قيد بقوله تحلست في النكاح احتراز عن المعامضات المنجزة حيث لا يحل فيها الجاهلية كما لو اشترى فرسا او حمارا لا
 يجوز لما عرفت ان ديناه على المعنائة فيردني الى المنازعة وشار الى الثاني بقوله هم فاذا عين شئ اي عند القبض
 هم يصير كان التسمية دفعت عليها شئ ولو كان كذلك كان متعينا وكذلك اذا عين بالقبض وقاية الاصل صح العقد
 وان كان المسمى مجهولا ومنع وجوه المهر وقاية الثاني عدم رجوع الزوج عليها بشئ ان وجهه له وعدم ولاية الاربعة
 بغيره بخلاف الدراهم والذئابة هم واذا تزوجها على لان شئ اي اذا تزوج رجل امرأة على الف درهم هم على ان لا يخرجها
 من البلدة او على ان لا يزوج عليها اخرى شئ اي او يزوج بشرط ان لا يزوج عليها امرأة اخرى فالتكاح صحيح

فوجب له فطلق قبل الدخول اياهم عليها شئ
 وفي القياس ان يرد الزوج عليها شئ يعني
 الواجب فيه رد نصف عين المهر على امرئ
 وجهه الا استحسان ان حقه عند الطلاق
 سلامة نصف المقبوض من جهتها ما وقد
 وصل اليه هذا المهر لم يكن لها دفع شئ
 اخر مكانه بخلاف ما اذا كان
 المهر دينا بخلاف ما اذا باعت
 نوعها لانه وصل اليه بدل ولو كان
 على حيوان وعروض الذمة فذلك الجواب
 لان المقبوض متعين في الرد وهذا الجواب
 تحلست في النكاح فاذا عين بصيغة التسمية
 وقعت عليه اذا تزوجها على الف درهم لان
 من الاربعة او على ان لا يزوج عليها اخرى

وان كان شرط عدم المسافرة او عدم التزوج فباسد لان دليل المنع عن الامر المشرع هم فان في باشر فلها المسمى لانه صلح مهرها شي اى لانه
 سمي اصلح مهر لانه سمي بالمال فاني نفق وهو عدم اخراجها من البلد وعدم التزوج عليها هم قد تم رضاها بشي اى شي لمرة بما سمي هم وان تزوج عليها
 واخرجهما بشي اى من البلدة هم فلها مهر مثلها بشي وصورة المصلحة فياذا كان المثل اكثر من الالف هم لانه المسمى بالمال فاني نفق حتى
 غرضت بتقبل المسمى من مهر مثل هم فعند فواته يعدم رضاها بالالف فيكمل مهر مثلها كما في تسمية الكرامة بشي بان كبرها ولا يكفها الاعمال الشاقة
 هم والهدية بشي اى وكما في تسمية الهدية هم مع الالف بشي بان شرط ما يعجب به كما يسمى الهدية مع الالف بان يسل
 اليها مع الالف اي الشاب الفاتحة وقال زفران شرط ما مع الالف ما هو مال كالهدية فالجواب هكذا وان شرط البس حال
 كطلاق العشرة فليس لها الالف وفي الغنى الشرط في النكاح اتسام ثلاثة الاول يلزم الوفاة وهو ما يعود ونفقة اليها وهو
 لا يخرجها من دارها او يملكها او لا يسافر بها ولا يزوج عليها ولا ييسر على غيرها فهذه الشرط يلزم الوفاة بها فان لم ينفق فلها
 نفق كما جازى به ذاك عن عمر وسعد بن ابى قحاص وسعد بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم وبه قال شريح وعمر بن
 عبد العزيز وجابر بن زيد ومطامس والاوزاعي وسحق والبلل بن عبد الله بن الزهري وقنادة ومهشام بن عروة والليث والشوكي
 والكاك والشافعي وابن المنذر وقال ابو حنيفة واصحابه كل من اكمل لها مهر المثل ان نقصت منه بسبب هذه الشرط والثاني ما يطل
 فيه الشرط ويصح النكاح مثل ان يشترط ان لا يكون لها مهر وان يقع عليها وان لا يطأها وان يعمل عنها او لا يكون
 عنها ما في الجملة الا بالاولية او شرط لها الدمار وان لم يطل او شرط عليها ان تنفق عليها وتقطع شيئا من مالها فهذه الشرط كلها
 باطله لانها تنافي مع مقتضى العقد والنكاح صحيح في الصور كلها لانه لا يطل بالشرط الفاسدة والثالث ما يطل به النكاح وهو التوثيق
 في النكاح ونكاح البتة واشترط الخيار وهذا الاتفاق او يقول زوجتك ان رضىت اخبتها او قلانا او جيت بالمهر في وقت كذا
 والا فلا نكاح بينهما وذكر ابو الخطاب فيه وفي خيار الشرط مرضي امها او مرضي فلان روايتان احدهما النكاح فيما صح والشرط
 باطل وبه قال ابو ثور وكما عن ابى حنيفة في شرط الخيار وزعم انه لا خلاف فيها وفي خزانة الاكل تزوجها على ان اياها بالخيار
 صح النكاح وطل الخيار وان قال ان رضىت ابى فالنكاح باطل قال ابن قدامة من عطاء وابى حنيفة والشوكي والاوزاعي ان
 من قال في النكاح الى وقت كذا والا فلا عقد بينهما ان الشرط باطل والعقد صحيح وروى منصور عن احمد ان الشرط والعقد
 جازان وعن مالك والشافعي وابى عبيد فساد العقد وفي شرط الخيار في الصداق عن الثابتة ثلاثة او به ستة العقد وطل
 الخيار وصحتها وصحة العقد وطلان الصداق هم ولو تزوجها على الف ان قام بها بشي يعني في بلد ما هم وعلى اثنين ان اخرجهما
 بشي يعني من بلد ما هم فان اقام بها فلها الالف وان اخرجهما فلها مهر مثلها لايزا وعلى اثنين ولا ينقص من الالف وهذا
 بشي اى هذا الحكم هم عن ابى حنيفة وقال الشرحان جميعا جازان حتى كان لها الالف ان اقام بها والاثان بشي اى لكان

فان وفي بالشرط
 فلها المسمى لانه
 صلح مهر او قد تم
 رضاها به وان تزوج
 عليها اخرى او اخرجا
 فلها مهر مثلها لانه
 سمي ما لها فية نفق فعدم
 فواته يعدم
 رضاها بالالف
 فيكمل مهر
 مثلها كما في تسمية
 الكرامة والهدية
 مع الالف ولو تزوجها
 على الف ان اقام لها
 وعلى اثنين ان اخرجا
 فان اقام لها فلها الالف
 وان اخرجا فلها مهر
 المثل لايزا وعلى اثنين
 ولا ينقص عن الالف
 وقال الشرحان جميعا
 جازان حتى كان لها الالف
 ان اقام لها والاثان

ان يخرجوا قال زفره الشرط
 جميعا فاسد ان يكون لها كنف
 شلها لا ينقص من الف ولا يرا
 على الفين اصل المسئلة في الا
 في قوله ان خطته اليوم فلا في
 وان خطته عند ذلك نصف
 وسببها فيه انشاء الله لو تزوج
 عند هذا العبد على حد الصل
 احد هما او كسر والاخر ارفع فان
 وهو منها اقل من كسها فابدا
 اكثر من رفعها فلها الا رفع
 بينهما فلها مهر مثلها وهذا
 عند البعثة وقا لها الا
 في ذلك كله فان طلقها قبل
 بها فلها نصف الا وكسر في ذلك
 بالاجماع لهما ان المصير الى مهر
 المثل بعد ايجاب المهر وقد كان
 ايجاب الا وكسر الاقل حنيف
 وصار كالحلم الاخذ على حال
 ولا في حنيفة ان الموجه
 مهر المثل اذ هو الاعدل العدل
 عنه عند صحة التسمية وقد يست
 لكان المحل بخلاف الحلم الا
 لانه لا مخرج في البذل الا مهر
 المثل اذا كان اكثر من ذلك فمهر
 رضى بالمحط وان كان النكاح
 من الاكسر فالزوج رضى
 بالزوج

لها ان الاتفاق هم ان اخرجها من بلد باق ان اقام بها فلها الا ان اخرجها فلها مهر مثلها الا على الفين
 ولا نقص هم وقال زفر الشرط جميعا فاسدان ش وبه قال مالك والشافعي وزفر شايخ العراق قول زفر الحسن اقول
 ابني حنيفة ذكره في تناوي قاضيه بخان وفي شرح الطحاوي وعلى هذا الخلاف ان تزوجها بالث ان كان له امرأة وبالفين ان لم
 يكن او بالث ان كانت عجمية وبالفين ان كانت عربية وبالفين ان كانت ثيبا بالفين ان كانت بكرا وعن ابني يوسف وغيره ولو تزوجها
 بالث ان كانت عجمية وبالفين ان كانت حبشية بالاجماع لانه لا خطر في التسمية الثانية لان احد الزوجين ثابت بزوا في فوا ان
 سمعت عن محمد بن علي الحارث في رد لوطيها قبل الدخول في هذه الفصول فلها نصف الا ان كان له امرأة وبالفين ان لم
 ولا يرا على الفين ش ولم يذكر المصنف وجوه هذه الاقوال واحدا على باب الاجارة حيث قال هم ومن لم يملك في الاقاربات
 في قوله ان خطته اليوم فلها وكسر وان خطته عند ذلك نصف وبه يفتيها فيه ش ابي في كتاب الاقاربات هم ان اخرجها
 ش وبه قول زفر انه ذكر بمقابلة ش واحد وهو البضع الشين فمختلفين على سبيل النقد وبها الا ان الفين التسمية للبهنة
 وبسبب مهر المثل وبه قال الشافعي والجمهور وبه قولهما ان ذكر كل واحد من الشرطين تقييد فيصيران جميعا وبه قال اسحاق
 واسحق في رواية وبه قول ابني حنيفة رضي الله تعالى عنه ان الشرط الاول قد صح لعدم البهنة فيه فيعلق العقد به فمهر المهر
 الثاني لان البهنة نشأت منه ولم يفسد النكاح هم ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا العبد فاذا اخرجها ش ابي ابي العبد
 او كسر ش من الاكسر وهو النقص هم والاخر ارفع ش اكثر من كسها فمهر المثل من الاكسر فلها الا وكسر ان
 كان اكثر من ارفعها فلها الا ان كان بينهما ش ابي بين الاربع والاكسر هم فلها مهر مثلها وبها عند ابني حنيفة وقالوا
 لهما الاكسر في ذلك كله وان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الا وكسر في ذلك كله بالاجماع ش ابي باجماع اصحابنا فانما
 بناء ان العبد ارفع عند مهر المثل وعند ما المسمى افسدت على ابني الا ان يخرج ذلك من ذكره لتبيل الثلاثة وهو قوله هم
 لها ش ابي ابني يوسف ومحمد هم ان المصير الى مهر المثل بعد ايجاب المسمى وقد امكن ايجاب الاكسر اذا اقل تين نصرا كما
 على الف او الفين والاعتاق ش ابي وصار كالا اعتاق على الف او الفين على مال يرجع الى الخلع والاعتاق جميعا وكذا الاول
 بالاث والفين هم ولا في حنيفة ان الموجب الا على مهر المثل اذ هو الاعدل ش ابي لان مهر المثل هو الاعدل لكسر معا ولا
 ابي مساو له بخلاف المسمى لانه لا يجوز ان يكون مساويا ويجوز ان لا يكون لان تينة البضع كالقيمة في البيع البضع يتقوم
 عند العقد هم والعدل ش ابي عن مهر المثل عند صحة التسمية يعني انما يجوز العدل عن التسمية عند صحتها وبهنا لم تصح هم وقد
 ش ابي التسمية قد فسدت هم لكان البهنة ش لانه اقل فيه كية الشك هم بخلاف الخلع والاعتاق لانه لا سبب في
 البهنة ش حتى لا يوجب شي عن ذكره لم يبدل هم لان المثل ان كان اكثر من البضع فالأمة تسمية له كما وان كان اقل من البضع فمهر المثل

بنسخ السنين واسم ان يكون اسما من جهة امة او وسط الشئ وانفسه وخياره وقدرها في حصة كوسط المرعي خير من طرفه والوسط الذي
 للكروب خير من طرفيه وبيننا ايضا كذا كذا لان اسم لما بين طرفي الشئ والوسط بالكون فهو طرف لا اسم في حين يقال طبست
 القوم اى بنهمهم رعاية للمباينين شئ معنى جانب الورد وجانب المرأة كما في الزكاة يراعى ذلك الجانب الغني والفقير هم ذلك
 عند اعلام الجنس لا يشتمل على الجيد والردى والوسط ذو خط منماش يعني من الجيد والردى لان الوسط بالنسبة الى الردى هو
 وبالنسبة الى الجيد ردوى هم بخلاف جملة الجنس لانه لا وسط له لانه لا يتكاثف معاني الاجناس شئ جملة الجنس لانه لا وسط له
 لانه اختلاف كالتوزيع على اية اوجود ان حيث لا يمكن ذلك لانه ليس اما طرفان حتى يكون لها وسطه وهي معنى قول لا وسط له
 لان الجنس يشتمل على انواع وليس بعض النوع اولى من بعض بالارادة فسمات الجملة فاشتهت فسدت بالتسمية فوجب ان يشتمل
 بخلاف الجنس شئ جواب عن قوله لا يصح مثلا الصالح في النكاح وتقديره ان قياس الشافعي للموجدين المذكورين على الدين غير صحيح
 هم لان تنشأ شئ اى شئ البيع هم على المعانيق شئ هو المتباينين لان كلامهم انشيت على الآخر في صور العقد والمماكنة
 شئ فسر بالاكمل بقوله اى المنازعة وفسره الاتراذى بقوله والمماكنة للمجادلة وفي التعريب المماكنة من الكس في البيع وهو
 التمرين من باب ضرب والكس ايضا الجناية وهو فعل الماكس العثار ومنه لا يدخل صاحب كس الجنة هم لما الكساح فمناش على الساحة
 شئ اى المساكنة فلا يتسدد بالجملة بالمفرد هم وانما تميز شئ اى لزوم جمين اء والوسط مابين اءا وتسمية هم لان الوسط الذي
 الا بالقيمة فسمات اصلا في حق الايمان شئ وتفسيره القيمة الوسط القدر الغلا والرخص عندنا وهو الصحيح وعليه الفتوى وانما قدر ان
 باربعين وبنار في السود وفي البينين خمسين وبنار بالمشاهدة في زمانه وهما بنار على الاوقات والاكمنة كلها والامر على اقالا ان القيمة
 يختلف باختلاف الغلا والرخص هم والعامل تسمية شئ اى من حيث التسمية بـ ١٣١ ذكر مسطحا ولم يغيب الى نفسه الا انما
 الى نفسه ان قال تزوجتك على عهدي فليس لان على القيمة ان الانساق من اسباب التعريف كما لاشارة ولو كان مثالا
 القيمة ليس لان على القيمة كذا بهن كذا في المحيط وغيرهم في تخير بينما شئ اى من اءا القيمة ومن اءا العبد للوسط حتى تحل المرأة
 على القبول بايها وقال زفر ملك واحد لا تجوز المرأة على القبول وقال القاضي من الجناية تجبر المرأة على قبولها ان اى عبد ورضا الجنا
 اوردا بقولنا وفي الذخيرة الوسطى زمانا ادون الترك وارض السود وفي الوسطى في بلادهم السدي لان النجوم عندهم انواع ثلاثة
 ردوى وسدي وشيى فالاول على الردى والادنى على الشيى والوسط السدي وفي بلاد التركى والعقبة والهندى فالوسط القباية والى
 ارفع النجوم التركى والا ادون السدي والوسط السدي فالوسط على التركى واعلى السدي وفي بلادنا لان السود لا توجد عننا وفى بلادهم
 لوتزويها على وصف ابيض صحيح لا يبرح يدون الوصف في الوصف اولى والجيد عندهم الرومى والوسط السدي والردى الهندى
 الجيد عندنا التركى والوسط الرومى والردى الهندى وقيمة الجيد سون وبنار والوسط ارجون واما التوازن والمتغير فية القيمة باختلاف

رعاية للمباينين
 عند اعلام الجنس لانه
 يشتمل على الجيدة
 الردى والوسط والوسط
 ذو خط منماش
 جملة الجنس لانه
 لا وسط له
 معاني الاجناس
 وبخلاف البيع كذا
 على المصداقية والمماكنة
 اما النكاح فسمات على
 المساكنة وانما يتجه كون
 الوسط لا يعرفه الا بالقيمة
 فسمات اصلا في حق الايمان
 والعبء اصل تسمية فيهما

وفي المني الوسط من العبد المستوي واللا على الترتي والروى والادنى الزنجي والخبثي هم وان تزوجا على ثوب غير موصوف
 فلما لم يمشل شئ اى يلاجم الائمة الاريفية هم ومنعاه شئ اى منعاه لوز وجها على ثوب غير موصوف هم ذكر الثوب ولم يرد عليه
 ووجه شئ اى وجه وجوب المشل هم ان يذو هالة الخنس شئ اى التورع وقد ذكرنا ان سراده من الخنس النوع على اصطلاح
 الفقهاء هم اذ الشيا ب اجناس شئ اى انواع كالقطن والكتان والايبريم ونحوها هم ولو سمي بنسب اى نوعا هم بان قال يروى
 تصح التسمية بغير الزوج شئ يعنى بين القيمة والوسط هم لما بنيا شئ ان الشيا ب النوع هم وكذا شئ اى وكذا تخيرهم اذ بالغ
 في وصف الثوب شئ بان ذكر طوله وعرضه وذو رقة وذكر ان على منوال كذا وكذا وصار جمال يجب المسلم فيه هم في ظاهر الرواية
 شئ اخبر عمارى عن ابى حنيفة ان الزوج يجب عليه تسليط الوسط وهو قول زفر وقال الكاكي قيد ظاهر الرواية لما روى عن ابى يونس
 انه قال ان ذكر الابل مع ذلك لا يجبر المرأة على قبول القيمة وان لم يذكر الابل مع ذلك لم يثبت ان الشيا ب الاثبت في الذمة ثبوتا
 صحيحا الا بموجب وجه الظاهر ما ذكره بقوله هم لانما البيت من ذوات الاشكال شئ دليل ان متلكها الاثمين الشل خصارت كالعبد
 هم وكذا شئ اى وكذا تخير الزوج بين الوسط وقيمة هم افا سمي مكيدا او موزونا سمي جنسه وان حقه شئ شل بان تقول جزو
 على كحيلة او من زعفران ولم يرد على ذلك فانه يخير بين الوسط وقيمة هم وان سمي جنسه شئ اى نوعهم وصفته التجبر شئ بان تخير
 على الوسط هم لان للموصوف تماثل اى من المكيل والموزون هم يثبت شئ ويناهم في الذمة ثبوتا صحيحا شئ حالالا وموزونا
 دليل جواز استقرائمه وسلم فيه وان لم يذكر الصفة فروع وفي المحيط وغيره تزوجها على بيت ويروى بيزم بيت من شعرا وروى
 افا هو فروع من الشيا ب وان كان حصر ياقال محمد لها بيت وسط قال اراو ب ثياب بيت ولهذا قال المجتهد بهنا كمال والتجني
 الا يكون بالبيت قال صاحب المحيط وفي عرفنا يراو بالبيت الذى يربا فيه من الدرر ولا يصلح سدا الا لمن معين وفي المبسوط
 المراد بالبيت ستار البيت وهو معروف بالعراق وهو ما يجنبه ملك المرأة فيصرف الى الوسط وعن ابى حنيفة قيمة اربعون
 دينارا وفي جوامع الفقه هو على شل مثل بيت وسط في عرفهم وفي عرفنا يجب المشل وان سمي البيت فهو على عينة بخلاف الدرهم
 والدنانير وفي تعيين التبر روايتان والفلوس التى تزوج كالدراهم والطارقية كذا كذا وفي الموضع التى تزوج فيها تعيين المكيل
 والموزون والعدد وباعيا فيما تعيين وللزوجة اخذ عتيها وقال مالك يجوز النكاح على بيت ونحوه ويجب فيها الوسط وعن الشافعى
 يجب فيها مشل وفي مصنف ابن ابى شيبة قال الحسن وابن سيرين والنخعي يجوز النكاح على الوصايف زوجت نفسها
 بها زب وفي الذخيرة وهو الصحيح ولو طلقتها قبل الدخول بها فلها نصفه ويجوز اذا علم مقدار مهرها في جوامع الفقه لوز وجها على شل مهر
 فلان يجب المشل وكذا اذا تزوجها على شل هذا الزميل فخطبة اقيمة هذا العبد او قيمة عبدا على سكة او موقوفه او على ان يبيعها
 ما عاش او يورثها او على صلحهم او نكاحه من هذه الابل وعلى ثوب قيمة عشرة او قال بجميع ما ملكه يجب في ذلك كله المشل وفي الرغيف

وان تزوجها
 على ثوب غير
 موصوف فلها
 مهر المشل وكذا
 ان يذكر الثوب
 لغيره عليه جزو
 فلهذا وجهه
 الخنس كالثياب
 اجناس ولو سمي
 جسيما كان ثوبا
 هو في دفع لائمه
 ويخير الزوج لما
 بينا وكذا اذا بالغ
 في وصف الثوب
 لغيرها البت
 من ذوات الا
 مثل لو كان اذا سمي
 مكيدا او موزونا
 ومنه جسد دون
 صفته وان سمي
 وصفه كان حراما
 الموصوف من كذا
 في لان مة ثبوتا
 صحيحا فان تزوج
 مسلمة على غير
 فالحق حراما ولو
 مهر متلكها

بهذا قول ابني شريح رضي الله تعالى عنه ومن ابني حنيفة يعللها بما تقدم من بقاء تزوجها على غير ما قلنا ان اعداء females كان له المهر فتمسك
 وتزوجها على ما عليه عليه ان ما في بطلانها فلا الجارية دون ولذا قال عن كل يجب كونه المثل الا ان يحكم باكثر من سنة فوجب كمال
 على حكم فلان حكم باطل من المثل فلا بد من بناء وفي الغنى لا تزوجها على سكرها او حكمها او حكمه لا يصح وهو قول الشافعي وقال
 يجرزان وقع الفقرة بالحكم في بناء والافسخ ولا شيء لما فان فرض لنا المثل لزمنا النكاح وقال ابن حزم في المحلى يستند النكاح
 فيه ولو تزوج امرأة على الف ومثل لا يصح التاميل ويوم الزواج تبديل ما تعارف اهل بلدة تبديل ويؤخذ الثاني بعد الطلاق والموت
 ولا يجبر على تسليم الباقي ولا يجبر عليه وفي قضية الشبهة هو عادة نوازهم فان طلقها رجعا لا يصير المهر حلالا يستحق العدة به قال
 عامة الشافعي وقال القاضي البديع وقاضيه خان ويصير حلالا ولو قال بعينه بمحل ولم يزوج رجعا لم يخل بالفرقة
 والموت او بالطلاق وقيل يجب حلالا ويؤخذ الى الحق في الذخيرة والصحيح الصحة للعرف معلومة في نفسه ما وهو الطلاق او الموت
 وفي البديع اذا ذكر ارجلها الميسرة وهبوب الريح ومجي المطر وقال تزوجك على ان موعدة فهي حالة لان الاجل لم يثبت
 الجهالة الفاشية وان تزوجها على الف على ان ينقد ما تيسر له والبقية الى سنة كان الالف كلمة الى سنته الا ان تقيم المرأة بينة
 على انه قد تيسر له منها شيء فتأخذه في السنة يجوز بمحل ومحل وان لم يذكر اجله وقال القاضي المصنف وحله الفقرة وقال ابن
 حنبل الاجل الاجل الاموت او فرقة وهو قول الشعبي والنفخي والحسن وحامد والثوري وقال ابو عبيد يكون حلالا وقال اياس بن معاوية
 وقادة الكلبي حتى يطلق او يخرج من مراه او تزوج عليها ومن كحل الاواني والنفخي والحسن على حال الى سنته بعد وفاته وقال الشافعي
 لزم المثل واختاره الخطاب من الخبايا وقال الكلب ان كان عرفهم ان لا يؤخذ الا عند الموت والطلاق فانه ينظر الى مهر مثل
 تلك المرأة فيعطى مثلها ان دخل بها وان لم يدخل بها عجل المهر والافسخ ذكره ابن المنذر عنه في الاشتراط وان تزوجها على الف
 الى هبوب الريح او مجي المطر فهي حالة الجهالة اسمي المبنية عنه عند الاجل وان تزوجها الى الحصاد او الى الديار او النهر
 او المهران قال الاسعجاني في الرواية في هذه المسئلة في الكتب الظاهرة وقال الشعبي الصحيح صحة التاميل الى هذه الاشياء في
 الصداق كاللغالة وفي المربعين في جواز التزوج الى الحصاد والديار في الصحيح ومن لم يزوج من قال لا يثبت الاجل
 في الصداق الى هذه الاجال وفرو بين الصداق واللغالة بان ما هو المعتبر عليه وهو المرأة لا الحمل الجهالة بان الاصل خلاف
 الكفالة قال والاولى صح قال تزوجك بمهر جائز في الشرع يخضرت الى مهر المثل بكذا في فتاوى ابني الليث وقاضيه خان
 وقال صاحب الميزان يعرف الى عشرة دراهم ولو تزوجها على اكثر من مهر مثلها على انها كبر فاذا هي ثبتت لا تثبت الزيادة
 تزوجها على حجة او على ان يحجبها فلها تمهيد حج وسواها من الحج على الرأية وعندنا كمال يجب مهر المثل الا ان يكون معه عقال
 واحد التسمية فاسدة لان الحملان مجهول قلنا هذا باطل بالاجماع على جواز الاستيجار وان زادهم الى كفة في جميع بلاد اسلام

في القسمة يجوز الزيادة في المهر بغير شهود ولا تصح من غير قبول ههنا تزويج سلم على خرافة من غير النكاح جائز ولما مر شملها
 شدة من المسائل القديمة وفي الجواهر للمالكية لفتح النكاح قبل الدخول بعدة ثبتت على المشهور بل فسحة على الاستحباب
 والوجوب فيه قولان وعند الشافعي يجب مهر المثل وفي قول قيسية وقال ابو عبيد يوسف النكاح في ذلك كله واختاره ابو بكر بن
 عبد العزيز من الجائز وهو قول الظاهرية ومثله الترمذي على السنة واليوم بقولنا قال الاوزاعي والثوري واخرون انما
 فهو لان شرط قبول النكاح شرط فاسد فصح النكاح ويلتزم الشرط من فساد التسمية ليس لكبر من عدمها وذلك لان النكاح
 فكذا البكاه بخلاف البيع حيث لا يلزم المهر والنكاح يملك بالشرع والفساد في النكاح لا يفسد ولما لو كانت
 عن ذكر المثل في البيع يملك والنكاح لا يملك بالسكوت عن ذكر المهر حيث يصح ويجب مهر المثل فانقرضاه لم يكن تصح
 التسمية من لان شرط صحة التسمية ان يكون المسمى مالا والمهر والنكاح ليسا بالمال في قولهم في قوله وهو قولهم لان التسمية
 ليس بالمال في حق المسلم من فوجب مهر المثل وقال الشافعي في قوله القديم واحمد يوجب في النكاح مهر المثل وهو قولهم في التسمية
 قيل قول المصنف في المهر ليس بالمال فيه نظر فان اصحاب قالوا فيها انها مال غير متقوم في حق المسلم لان المال يقع فيه
 القسمة والنكاح بهذه المشابة وان تزويج هذه المرأة على هذا الدف من النكاح فاذا هو خمر فلما مر شملها عندنا في حقيقة وقال
 وزيد خلاش وفيه قال احمد والشافعي في قول وفي قول اخر فنقول اني حنفية هم وان تزويجها على هذا العبد فاذا هو خمر
 اى نظراته حرم يجب مهر شملها عندنا في حنفية ومحمد قال ابو يوسف يجب القيمة من قول ابى يوسف ولان في كل النكاح قولها
 كذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي وشمس الائمة السرخسي في شرحه وكذلك لو تزويجها على شاة ذكيتة فظهرت حسنة فالحال
 فيها كالحال في الحرة في جوامع الفقه اذا تزويجها على هذا الدفن من النكاح او على هذه الذكيتة فاذا هو خمر او ميتة يجب مهر المثل
 فيها عندنا في حنفية وعندنا يجب فيه مالا او ذكيتة او قيمتها ولم يذكر القيمة غيره وفي العبد اذا لم يهرز يجب مهر المثل عندنا
 عندنا في يوسف قيمة اذ لم يعلمها بكونه حرا وان علمنا يجب مهر المثل اتفاقا وان قال على هذا النكاح الهوى فاذا هو خمر
 عندنا في حنفية يجب ثوب هوى مجردة ولم يذكر قول ابى يوسف ولو قال على هذا الفقيه من الحنابلة فاذا هي شعيرة او على هذا
 النكاح فاذا هو ميتة يجب المسمى بقدره عندنا في حنفية وعن محمد يجب الشعيرة قال والظاهر انه يجب عندنا مهر المثل ولو قال
 على هذا الفرق من الحسن وليس فيه شيء يجب لها مثل ذلك من الحسن ولو قال على هذا الفرق من الحسن يجب مهر المثل
 هم لابي يوسف ان شئ اى ان الزوج هم اطعمها شئ يقال اطعمها شئ فطبخ حيث سمى لها مالا وعبر عن تسليمه عليه
 قيمته او مثله ان كان من ذوات الاشياء شئ فالنكاح من ذوات الاشياء هم كما اذا ملك العبد المسمى في العقد شئ بان
 تزويجها عليه فملك هم قبل التسليم شئ اسه قبل تسليمه اليها فانما يجب قيمته العبد المالك اتفقا

لان شرط قبول النكاح
 شرط فاسد فصح
 النكاح ويلتزم الشرط
 بخلاف البيع حيث لا
 يملك بالشرع والفساد
 في النكاح لا يفسد
 لان النكاح ليس بالمال
 في قولهم في قوله وهو
 قولهم لان التسمية
 ليس بالمال في حق المسلم
 من فوجب مهر المثل
 وقال الشافعي في قوله
 القديم واحمد يوجب
 في النكاح مهر المثل
 وهو قولهم في التسمية
 قيل قول المصنف في
 المهر ليس بالمال فيه
 نظر فان اصحاب قالوا
 فيها انها مال غير
 متقوم في حق المسلم
 لان المال يقع فيه
 القسمة والنكاح بهذه
 المشابة وان تزويج
 هذه المرأة على هذا
 الدفن من النكاح فاذا
 هو خمر فلما مر شملها
 عندنا في حقيقة وقال
 وزيد خلاش وفيه قال
 احمد والشافعي في قول
 وفي قول اخر فنقول
 اني حنفية هم وان
 تزويجها على هذا العبد
 فاذا هو خمر
 اى نظراته حرم
 يجب مهر شملها
 عندنا في حنفية
 ومحمد قال ابو
 يوسف يجب القيمة
 من قول ابى يوسف
 ولان في كل النكاح
 قولها
 كذا ذكر الحاكم
 الشهيد في الكافي
 وشمس الائمة
 السرخسي في شرحه
 وكذلك لو تزويجها
 على شاة ذكيتة
 فظهرت حسنة
 فالحال فيها
 كالحال في الحرة
 في جوامع الفقه
 اذا تزويجها على
 هذا الدفن من
 النكاح او على
 هذه الذكيتة
 فاذا هو خمر
 او ميتة يجب
 مهر المثل
 فيها عندنا
 في حنفية
 وعندنا يجب
 فيه مالا او
 ذكيتة او
 قيمتها
 ولم يذكر
 القيمة
 غيره
 وفي العبد
 اذا لم
 يعلمها
 بكونه
 حرا
 وان
 علمنا
 يجب
 مهر
 المثل
 اتفاقا
 وان
 قال
 على
 هذا
 النكاح
 الهوى
 فاذا
 هو
 خمر
 عندنا
 في
 حنفية
 يجب
 ثوب
 هوى
 مجردة
 ولم
 يذكر
 قول
 ابى
 يوسف
 ولو
 قال
 على
 هذا
 الفقيه
 من
 الحنابلة
 فاذا
 هي
 شعيرة
 او
 على
 هذا
 النكاح
 فاذا
 هو
 ميتة
 يجب
 المسمى
 بقدره
 عندنا
 في
 حنفية
 وعن
 محمد
 يجب
 الشعيرة
 قال
 والظاهر
 انه
 يجب
 عندنا
 مهر
 المثل
 ولو
 قال
 على
 هذا
 الفرق
 من
 الحسن
 وليس
 فيه
 شيء
 يجب
 لها
 مثل
 ذلك
 من
 الحسن
 ولو
 قال
 على
 هذا
 الفرق
 من
 الحسن
 يجب
 مهر
 المثل
 هم
 لابي
 يوسف
 ان
 شئ
 اى
 ان
 الزوج
 هم
 اطعمها
 شئ
 يقال
 اطعمها
 شئ
 فطبخ
 حيث
 سمى
 لها
 مالا
 وعبر
 عن
 تسليمه
 عليه
 قيمته
 او
 مثله
 ان
 كان
 من
 ذوات
 الاشياء
 شئ
 فالنكاح
 من
 ذوات
 الاشياء
 هم
 كما
 اذا
 ملك
 العبد
 المسمى
 في
 العقد
 شئ
 بان
 تزويجها
 عليه
 فملك
 هم
 قبل
 التسليم
 شئ
 اسه
 قبل
 تسليمه
 اليها
 فانما
 يجب
 قيمته
 العبد
 المالك
 اتفقا

عيني شرح بهايه ر ج ٢

فلو لم تبدل الجنس لمحت اذ الوصف في الحاضر كقول الحاقه بالادعي في الصغير والكبير قلت يمكن ان يجاب بان اصل
والنهر عتبان في العرف ومعنى الايمان عليه وان كان جنسا واحدا في الحقيقة وفي المحيط والعبد والحر عند ابي حنيفة ولو
تزوجها على هذا العنصر فتم قبل قبضه عن ابي يوسف لها مشكله ولم يذكر قولها فان تزوجها على يدين العبد بن بنيه
مستثناة على الاصل المذكور والخلاف فيها كالحلاف فيها ذكره هناك فكذا ذكره بالانفا فقال هم فان تزوجها شش
اي فان تزوج رجل امراه هم على يدين العبد بن فاذا اعد بها فليس لها الا الباقي شش اي ليس لها الا العبد الباقي
هم اذا ساءى عشرة وراهم عند ابي حنيفة لانه شش اي لان الباقي هم سمس ووجب السمس ان قل يمنع وجوب مهر مثل
شش لان السمس ومهر المثل لا يجتمعان بيان هذه ان باعنيقة يعتبر الاشارة والاشارة الى الحر تحريمه عن العقد فكانت
تسمية العبد الباقي لغو فكانت تزوجها على عبد وليس لها الا ذلك ولا يجب للمهر المثل لانها لا يجتمعان ثم العبد الباقي
لو كان يساوي مهر المثل ليس لها الا ذلك ولا يكمل مهر المثل مع العبد الباقي فان قلت قال المصنف قبل هذا ولو تزوجها على
الف ان اقام بها الى ان قال ان اخرجها فلها مهر المثل فتم ايدل على ان السمس لا يوجب مهر المثل قلت اوجب بان ذ
الشرط المتحقق بعقد النكاح بقواته بوجوب قوت رضا فكل مهر المثل فاما السمس فلم يستحق اصلا فافهمهم وقال ابو يوسف
لها العبد شش اي العبد الباقي هم قيمته الحر لو كان عبد الله اطعمها سائمة العبد بن وعجز عن تسليم احدتها فتمت شش
وبه قال احمد والشافعي في قول وكذا لو ظهر احدتها مفصوبا وعند الشافعي في الاطهر بطل في الحر والمعتوب ويصح في الملوک
وتخيخ فان فسخ مهر المثل هم وقال محمد وهو رواية ابي حنيفة شش رواه ابن جهمه عن ابي حنيفة لها العبد الباقي وتماهم
مثلا اكثر من قيمته العبد لانها شش اي لان العبد بن هم لو كانا حرين يجب تمام مهر المثل عنده شش اي عند محمد رحمه
الله تعالى وانما قيد بقوله عند محمد احترام من قول ابي يوسف ولو ظهر عند الصادق آخر لم يجب قيمته او كان عبدا فكذا
اذا ظهر العبدان حرين يجب قيمتهما ايضا وكذا في احد العبد بن اذا ظهر حرا هم فاذا كان احدتها عبدا ثبت العبد وتمام مهر
شش اي اذا كان احد العبد بن الذين تزوجها عليها ظهر العبد باعلا والآخر حرا ويجب ابعدها تمام مهر المثل ان كان اكثر من
قيمته العبد هم واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد شش مثل النكاح بغير مهر ونكاح الاخت في عدة
الاخت في الطلاق البائن ونكاح الخاست في عدة الرابعة ونكاح الامه على الحره هم قبل الدخول شش قيد قبل الدخول باجماع
الاربعة وكذا بعد الخلوة لان بعد الدخول لها مهر المثل على ما ياتي عن قريب هم فلا مهر لها شش عند اهل العلم قاطبة وعن ابن جندب
يجب كالصحيح ولا اصل له لان التكمين من الوطى حرام فلا يقام مقام الوطى واما المهر القبلية من غير خلوة مقام الوطى اوجب
بذلك كمال المهر ذكره في المتن وقال الا تزاوي وانما يجب التفريق على القاضي ليل يلزم ارتكاب الخطا اعراض العورة

فان تزوجها على عقد
العبد بن فاذا اعد
حرفا ليس لها الا البا
اذا ساءى عشرة وراهم
عند ابي حنيفة ساءى
لانها سمسى ووجب
وان قل يمنع وجوب
المهر المثل وقال ابو يوسف
لها العبد وقيمة الحر لو
كان عبد الله اطعمها
سائمة العبد بن وعجز
عن تسليم احدتها فتمت
قيمتهم وقال محمد وهو
عن ابي حنيفة لها العبد
الباقى الى تمام مهر
ان كان مهر مثلا اكثر من
قيمة العبد لانها لا
حرين يجب تمام مهر
فاذا كان احدتها عبدا
الى تمام مهر المثل واذا فرق
القاضي بين الزوجين في النكاح
الفاسد قبل الدخول
فلا مهر لها

ثلاث السموات لا يجب
 مجرد العقد لفساده
 فانما يجب باستثناء
 منافع البضع وكن اجد
 للخلوة كان الخلوة فيه
 لا يثبت بها الفلكن فلا
 مقام مقام الوطى فان
 دخل بها فلها مهر مثلها
 لا يزاد على المسمى عند
 خلوها فالزهر هو
 يعتبر بالبيع الفاسد
 ولنا ان المستوف ليس
 بهمال وانما يتصور بها
 لتسمية فبأذا انزلت
 على مهر المثل لم
 يجب الزيادة بعد
 صحة التسمية
 وان نقصت

الحد فان فرت فيها قبل الدخول فزاد عدة لان النكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول وكذا اذا فرت بعد الخلوة الصريحة لان
 الخلوة الصريحة في النكاح الصحيح انما قامت مقام الوطى للتمكن من الوطى وبهذا لا يمكن من الوطى لكون العقد فاسدا واجب
 للرفع لا يقال ينبغي ان لا يجب نصف للمهر لولا اتصاله وان طلقته من قبل ان تسمو من وقد فرستم لمن فلفيفة نصف
 ما فرستم لان قبيل ذلك في المطلق بعد النكاح من كل وجه لان المطلق ينصرف الى الكمال ولم يوجد النكاح من كل وجه
 استحققت قلت قال الاثر اذ في وانما يجب التعريف على القاضي فمن اين الوجوب عليه وقد قالوا لا يتوقف التعريف بنيتها على
 تعريف القاضي بل لكل واحد منهما قبل القبض وبعده لا يجوز من المهر كذا في الذخيرة قلت يمكن ان يكون الوجوب على القاضي
 بمجرد العقد فان لكل واحد منهما قبل القبض وبعده لا يجوز من المهر كذا في الذخيرة قلت يمكن ان يكون الوجوب على القاضي
 عن ترافع الزوجه بين اليدهم لان المهر فيه شئ اى في النكاح الفاسد هم لا يجب بمجرده العقد لفساده شئ وانما يجب استيفاء
 منافع البضع فلو فساد اى لفساد العقد وانما يجب شئ اى للمهر بسبب استيفاء منافع البضع وكذا بعد الخلوة
 شئ اى وكذا يجب للمهر في النكاح الفاسد اذا وجد التعريف بعد الخلوة الصريحة ايضا لان الخلوة في شئ اى في النكاح
 الفاسد لا يثبت بها التمكن من الوطى فلهذا لم يمتنع من الوطى فلهذا لم يمتنع من الوطى فلهذا لم يمتنع من الوطى فلهذا لم يمتنع من الوطى
 في النكاح الفاسد كالمخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح فان دخل بها شئ اى بالمرأة التي تزوجها بنكاح فاسد ثم طلقها
 المثل شئ لان الوطى في الحمل المصنوع بسبب النكاح الجائر او الحرام الزاوج وتعدرا شئ اى بالمرأة التي تزوجها بنكاح فاسد ثم طلقها
 عليه السلام انما امره بغير اذن وليها فكذا ما باطل فان دخل بها فلها مهر ما استحل من فرجها بين عليه السلام لان
 مستحق في النكاح الباطل بالدخول لا بالعقد والمخلوة هم لا يزدادون اى مهر مثلها هم على المسمى شئ اى على الذي يحى عند العقد
 هم عندنا خلافا لفرقة المدعيان بغيره بالبيع الفاسد شئ اى بغيره عليه حيث يجب التسمية في البيع الفاسد بالثقة بالثقة و
 ان ثادت على المثل فكذا المثل هم ولنا ان المستوف ليس بمال المستوف في شئ هو البضع وهو ليس بمال المستوف
 يتممهم في نفسه وانما يتمم بالتسمية شئ عند العقد بموجب تقدير القيمة وهي المثل بقدر التسمية هم فان تراوت
 شئ اى التسمية هم على المثل لم تجب الزيادة لعدم صحة التسمية شئ فان قيل يراد على قوله وانما يتمم بالتسمية مسالة
 المفوتة فان المثل يجب فيها وانهم منافع البضع قلنا المراد انما تقوم زايده على المثل بالتسمية في العقد فكذا العقد
 يمنع القس من مسالة المفوتة اى في حق الزيادة لان التسمية في النكاح الفاسد عدم حكم لانه وبعد في ضمن النكاح
 الفاسد فاذا كان سعة وحكما لم يتغير الزيادة على الموجب الا على وهو المثل كما في البيع الفاسد اذا كان الثمن
 زايده على القيمة فلا يجب الزيادة بل يجب القيمة وانما اذا كانت التسمية اقل من مهر المثل وجب المسمى ولا يجب الزيادة بل

الزنى من المدة بذلك هم الذين انقضت قبل اى التسمية من عقد زهر الميثاق لم تجب الزيادة على المسمى لان عدم التسمية
 شى اى تسمية الزيادة على المسمى قال الامام فان كانت على هذا الاثر فاشركت التسمية اذا زادت على
 مثل شى ثم اعتبرتها اذا انقضت منه وبى وان كانت فاسدة فوجب شمول المصوم وان كانت صحيحة فوجب شمول الوجوب
 قلت بى صحى من بوبه وولن وجه صحى من حيث ان المسمى مال متقوم لان فرض السكانية فاسدة من حيث انها
 ومعدت فى مقدارها فاعتبر فسادها اذا زادت وحدها اذا انقضت لانها م مضام اليها م بخلاف البيع شى بالاجواب
 عن قياس ذرى بى ان قياسه على البيع غير صحيح هم لا يشى اى لان العرض عن البيع الفاسد مال م متقوم فى نفسه
 بقدر بى بى شى اى بقدر قيمته بالغة المبعث م وعليه ماش اى على المرأة المذكورة التى دخل بها فى النكاح الفاسد
 م العدة الحاقا للشبهة شى اى لشبهة النكاح م بالحقبة شى اى حقيقة النكاح م فى موضع الاحتياط شى لان النسب
 استيطا فى اثباته احياء للولد فوجب العدة حفظا م وتزنا من اشتباه النسب شى عند احتياط النسب يتحاوط فى اثباته
 فيه م ويعتبر ابتداء ماش اى ابتداء العدة م من وقت التفرق شى اى من وقت التفرق القاضى او العزم على
 ترك الوطى م من اخر الوطيات م بالصحيح شى اختاره عما كى من الى القاسم العفارة ليعتبر من اخر الوطيات وهو قول
 زفر ولما قال الامام قوله هو الصحيح احتراز من قول زفر وكذا قال الامام حتى لو فاسدت فى اخر الوطيات فلات حيز
 قبل التفرق فقد انقضت م منها وذكر فى المسند ما هم لا يماشى اى لان العدة م تجب باعتبار شبهة النكاح شى يعنى من
 حيث وجوده بكنة من الايجاب والقبول م ومنع ماش اى رفع شبهة النكاح م بالتفرق وثبت نسب ولما سئل عن
 يتحاوط فى اثباته احياء للولد شى لان الولد الذى ليس له اب معروف كالميت لانه ليس له من وجه ولا من عظمه وشبهه
 م فثبت شى اى ثبوت النسب م على الثابت من وجه شى وهو النكاح الفاسد م ويعتبر بدة النسب من وقت
 الدخول عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى شى يعنى بدة النسب وهو شتة اشهر من وقت دخل الرجل عليها ولا يعبر من
 وقت العقد وعندهما من وقت النكاح وهو بعيد اشار اليه بقوله م لان النكاح الفاسد ليس براء الشى اى الى الوطى
 ولما لا ثبتت حرمة المصاهرة بعقد الفاسد حتى يكون فيه س اتقيل م وعليه الفتوى شى اى على قول محمد قال ابو الميثاق
 م والا فاسدة باعتبار شى يعنى ان اقامته العقد مقام الوطى فى النكاح الصحيح باقتدار ان العقد ادع الى الوطى والنكاح
 القاسم ليس بدارع الى الوطى لكونه تراا واجب الرفع فلا يقيم العقد مقام الوطى ولا يعبر المدة من حين العقد م قال شى
 اى القادر على رتبة النسب تعالى هم ومهر ماش اى مثل المرأة م يعتبر باخواتها وعاماتها ونبات اعماها ماش المراء
 بانحائها لا بغيرها او ابها ولا بغيرها ولا بغيرها من اخوات ابها لا بغيرها ولا بغيرها وقال الشافعى واحمد وعامة اهل العلم

لم تجب الزيادة على المسمى
 لعدم التسمية بخلاف البيع
 لانه مال متقوم فى نفسه
 فيقدر بى بى قيمته
 وعليها العدة الحاقا للشبهة
 بل الحقيقة فى موضع الاحتياط
 وتحرر عن اشتباه النسب
 ويعتبر ابتداء ماش من وقت التفرق
 لادن اخر الوطيات هو الصحيح لا
 فما تجب باعتبار شبهة النكاح
 م رفعها بالتفرق وثبت نسب
 ولما كان النسب يتحاوط
 فى اثباته احياء للولد فيعتبر
 على الثابت من وجه ويعتبر بدة
 النسب من وقت الدخول عند
 محمد وعليه الفتوى لان
 النكاح الفاسد ليس
 بدارع اليه ولا فاسدة بل بقاء
قال ومهر ماشايعتبر
 بلخواتها وعاماتها
 ومبلى عامها

او وكونه اقال صاحب الحكم ودينه بالشيخ العيني ورجي تصحيحه وذكر ابن خلدون في العمارة قوله لا كوس ولا شطط است
 لا نقصان ولا زيادة ولو كس النسخ او او وكون الكفاف وبالسبعين العلة والنقصان والسطط يفتح اشيق المعجمة والطار
 الامة وتكرارها بالجور والزيادة ومن اقارب الاب اي ولسا واما اقارب الاب هم لان الانسان من جنس قوم ابيه
 ش لان جنس قوم امه الا ترى ان الام قد تكون امته والابنة قرشية تبعها لابيها ومنه المثل فمختلف باختلاف هذه
 الاوصاف هم قيمته الشئ اما يعرف بالنظر في قيمة منتهى ش اي جنس في كل الشئ الا يعرف النظر في قيمة غيره
 هم والاعتبار بما دخلها ان لم يكن من قبيلة انش يريد بها من قبيلة ابيها وذلك مثل ان تيزوج رجل ابنة عمه
 فتولد لهما بنتان تزوجها من رجل للشيخ لهما من قبيلة انش يريد بها من قبيلة ابيها وذلك مثل ان تيزوج رجل ابنة عمه
 الخوة الصحيحة واما من منسبها واما لما فانه يحكم لها بمنش ابيها وهي بنت عم ابيها او بغير اخت ابيها وهي بنت عم
 ابيها وقال ابن ابي ليلى يعتبر باسما وشالتهما ونسبهما هم من قبل اسمها الميناش اشارة الى قوله وقيمتها الشئ اما
 بالنظر في قيمة منتهى هم وان كانت الام من قوم ابيها بان كانت بنت عمه نجي يعبر عنها بالانسان من قوم ابيها ش لان
 الانسان من منسب ابيه ولما كان اكثر من تو الى من خلفا ربي العباس بن الاما، ولم يخرجوا بذلك من ان يكونوا من نبي شام
 والما شيت ان ولدت من نبطي كان ولدنا بنطيا هم ويعتبر في منسب ان تيساوي الزمان في السن والجمال والمال والعقل
 والدين والبلد والعصر والعفة ش وهي ثمانية اشياء روي الفت معتبر المألفة في خمسة عشر خصلة للجمال والحسب والمال والعقل
 والدين والعلم والارباب والتقوى والعفة وكما ان الخلق وعداثة السن واليكارة وحال ومال الزوج وان يكون لها ولد في
 المحيط والرغبة في قيل لا يعتبر للجمال في بنت الحسب والشرف وانما يعبر بذلك في وسطا الناس او الرغبة فيهن للجمال بخلاف
 بنت الشرف وفي المحيط فان لم يوجد في قربتها من هو مثل حالها يعبر بها في الاجنبيات وفي خواتم الاكمل امرأة لا مثل
 لها في الجمال والما في قبيلتها ينظر الى قبيلة اخرى مثل قبيلة ابيها وعنه ابي خيفة لا تعتبر الاجنبيات هم لان منسب مختلف
 باختلاف هذه الاوصاف ش اشارة الى الاوصاف الثمانية المذكورة فان الغنية تنكح بالكرامة تنكح الفقيرة وكذلك الشاة
 مع العجوز والحسناء والشوا وكذلك البواقي هم وكذلك تختلف باختلاف الدار والعصر ش اراد بالدار والبلد وان يكون من هجرانها
 في بلد اسحق لا يعبر بها بمشيرة تها في بلدة اخرى فان لم يوجد فيهم من ياتلها اعتبر بالاجانب من بلد ما باجتماع الامية
 وتحميلا للمنة وبقدر السمع كذا في المبسوط وفي المحيط والذخيرة يعبر بها من هو مثلها في هذه الصفات يوم الزوج يزوج قوله
 والعصر اي واختلاف العصر اي الزمان هم قالوا ش اصحابنا هم يعبر بالتساوي في الكيكارة ايضا لانه ش اي لان الشاة
 هم يختلف باختلاف الكيكارة والشيبة ش قال صاحب المنزب الشيب من النساء التي قد تزوجت والجميع ثيابا والشيبة

ولان الانسان
 من جنس قوم
 ابيه وقيمتها
 انما تعرف بالنظر
 في قيمته
 ولا يعبر بها
 وشالتهما اذا لم
 تكون من قبيلتهما
 لما بينا فان كانت
 الام من قوم ابيها
 بان كانت بنت عمه
 فينظر بها
 لما بينهما من قوم ابيها
 ويعبر في منسبها
 وتساوي لمثلها في
 السن والجمال
 والعقل لان ذلك
 والعصر لان منسبها

يختلف باختلاف
 هذه الاوضاع وكذا
 يختلف باختلاف
 الدار والعصر والوا
 ودغير النساء ايضا
 في البكال والشيعة واذا
 بالبكال والشيعة واذا
 ضمن الولي المهر فما
 لانه اهل التزام وقد
 اضنا على ما يقوله
 فيصير مهر الزوجة الصغير
 في مطا البتة ما زوجها
 او وليها الصغار
 الكفالات ويرجع
 الولي اذ ادى على الزوج
 ان كان باهره مكمو
 الرسم في الكفالة وكذا
 يعرض الصلح وان
 كانت النجوة صغيرة
 بخلاف ما اذا ابا
 الا جبال الصغير
 ضمن المهر لان الو
 صغير ومعه في النكاح
 وفي البيع عاقد و
 ومباشرة حتى ترجع
 العهد للكلية
 والحقوق اليه

الشيعة في قعد بها فليس من كلامهم وقال الجوهري ريل شيب وامارة شيب الزكرو والاشي فيه سواء هم واذا ضمن الولي المهر
 صحيح نمايش يعني اذا زوج المولى ابنة ونسب لها المهر صح عنه سواء كان الزوج صغيرا او كبيرا وسواء كان من جانب
 الزوج او الزوجة لكن في الصغير اذا زوجها ابوها فليكن ان تطالب الاب بالمهر وان لم يضمنه باللفظ ذكره في شرح
 الطحاوي والتمتد به لانه ش اي لان الولي هم من اهل الالتزام ش لانه عاقل بالغ ومبني نفسه رغيا والرغيم غارم
 بالمهر بيت شش وقد اختلف في ما يتقبله ش اي اثنان الالتزام او الضمان الى شئ يقبل الضمان وهو المهر وذلك
 لان المهر هم وهو من مضمون بيع ش بخلاف ما اذا باع الاب مال ولده الصغير ومنه المهر من المهر ش لم يبيع فلو
 صح الضمان كان ضمانا لنفسه ولا يبيع على ما يحكي عن قريب هم ثم المرأة بالخيار في مطالبتها زوجها او وليها اعتبارا
 بساير الكفالات ش لان الحكم في الكفالة بهذا ان المكفول لان شلاء طالب الكفيل وان شاء طالب الكفيل وان شاء
 طالب الاميل على ما عرف في موضعهم ويرجع الولي اذ ادى ش الولي للمهر الى البنت هم على الزوج ش يتعلق بقوله
 يرجع هم ان كان ش اي الضمان هم بالمهر ش اي بالزوج هم كما هو الرسم ش اي العادة المستمرة هم في الكفالة ش
 اي الكفيل يرجع على الاميل ان كان بالمهر هم وكذلك يصح هذا الضمان ش اي ضمان المهر ان كانت الزوجة صغيرة
 ش او كبيرة وكذا هم بخلاف ما اذا باع الاب مال الصغير ومنه المهر ش فانه لا يبيع ضمانه والعرف هو قوله هم لان الولي
 صغير ومعه في النكاح ش ولهذا وكيل الزوجة لا يجبر على تسليمها وكيل الزوج لا يطالب بالمهر وفي البيع عاقد ش
 اي الولي في البيع عاقد ومباشرة ش اميل في حقوقه هم حتى ترجع العدة عليه والحقوق اليه ش وحقوق العقد ش
 البيع وتسليم الثمن ونحوهما وفي الغاية هذا كما ان الزوجة الصغيرة ومنه المهر من الزوج اما اذا زوج ابنة الصغيرة في
 حال صحته ومنه عنة لزوجة المهر صحيح اذا قبلت المرأة ذلك ولم يرض البتة المصنف واذا ادى الاب بعد ذلك
 لم يرجع على الاب استحسانا وفي القياس يرجع لان غير الاب لو ضمن باذن الاب ادى يرجع في مال الصغير فكذلك
 الاب وجبه الاستحسان ان الايا يتحملون المهر ومن ابناهم عادة ولا يطعون في الرجوع والثابت بالعرف كالثابت
 بالنفس الا اقامه الرجوع في اهل الضمان فخرج بخلاف الوصي اذا ادى المهر من الصغير يحكم الضمان يرجع لان اشر
 من الوصي لا يوجد عادة هذا اذا ادى الاب بعد الضمان اما اذا ما قبل الاور فلمرة الخيار ان شارته اخذت للمهر
 الزوج وان شارته استقرت ذلك من تركه الاب لان الكفالة كانت صحيحة فلا تبطل بالموت ثم اذا استقرت من الزوجة
 قال في المبسوط يرجع على ساير الورثة بذلك في نصيب الابن وعليه ان كان تميم نصيبه وقال زفر لا يرجع ولم يذكر
 خلاف ابني يوسف فيه وفي الكافي للحاكم الشهيد ايضا والواجب في فتاواه ذكر خلاف ابني يوسف كما هو ذهب زفر وكذا

اتمت خلافت ابني يوسف في خلافة الفتوى من المحيطان النضات ذكر ذلك وان كان النضان عن الاب في مرض الموت فهو باطل كذا كل ضمان في مرض الموت عن الوارث فهو باطل والمجنون بمنزلة العبي في جميع ذلك لانه ولي عليه كالصغير سواء كان المجنون امليا او عارضا ولو زوج الاب طفلا الصغير امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر اياه الا اذا منمن وقال الملك والشافعي في القديم المهر على الاب لا يضمن ولا تلزم الصدق على اقداسق بالانثار هم ويصح ابرؤش ابي ابراهيم الاب الثمن من المشتري هم عند ابني خفيقة ومحمد ش و ذكر خمس الائمة الشري في مبسوط صحة الابراء ولم يذكر الخلفاء هم ويملك قبضه بعد بلوغه ش ابي يملك الاب قبض الثمن بعد بلوغ العبي هذا الفصل طرور العدة على العاقد في البيع هم فلو صح النضان ش ابي ضمان الاب الثمن من المشتري في البيع هم يصيرنا منا لنفسه ش فلا يصح وقد مر بياته هم وولاية قبض المهر لاب ش هذا جواب عن سوال مقدرة تقديره ان يقال كيف قلتم ان الالة سفيرة لاي جمع حقوق العقد اليه وله ولاية قبض مهر الصغير وقال الكاكي تقدير السؤال ان يقال الاب يملك قبض المهر كما لو كان يملك قبض الثمن فلو صح ضمانه يصيرنا منا لنفسه وهذا يجوز هناك وكذا في الاب فاجاب عنه بقوله وولاية قبض المهر لاب هم بحكم الابوة ش ابي بولاية الابوة هم لا باعتبار عاقدة ش ثم لا يشترط احضار الزوجة قبض الاب مهرها عند علمانيا وعند زفر وهو قول ابني يوسف الاخر فشرط في المرفي في لا يشترط ولم يحكم خلافا هم الا ترى انه ش ابي الاب هم لا يملك قبض ش ابي قبض المهر بعد بلوغه ش ابي عند بيتنا اياه من قبض فلو كان باعتبار عاقدة قبض بعد البلوغ ايضا كما في ثمن البيع وقال لولو لمجي في فتاواه للاب ان يطالب بمهر البكر وان كانت كبيرة والقياس ان لا يطالب لان ولاية الاب يقطع عنها بالبلوغ ووجه الاستحسان ان العادة فيما بين الناس ان الالاء فيضيون صدق البنات ويحجزون بها البنات والبنات تكون راضية بغيرت الاب لانها تسمى من المطالبة بنفسها ولو رغب اياها عن قبض المهر لا يملك الاب المطالبة وليس لاحد من الاولياء ان يقبض المهر بغير المدركة مهرها الا لو كانت منها ثم الاب في حق البكر البالغة انما يملك قبض صداقها السمي لا غير حتى ان السمي اذا كان بغيره والاب قبض المهر لا يجوز لانه استبدال والاب لا يملك الاستبدال قال خمس الائمة الشري هذا ذهب علمانيا وروى عن علمانيا بل هو من جوزوا ذلك حتى من قبض بعض العبدان من ثمن السمي وبالنصف ضيا بما يجوز قال هذا رفق بالناس وقال في الفتاوى الصغرى لو قبض المهر وكان البعوض او على العكس لا يجوز وان قبض الضياء لا يجوز الا في موضع جرت العادة كفا في رسايتنا ياخذون بعض المهر ضيا عام فلا يصيرنا منا لنفسه ش ترشح لما قبله هم قال ش ابي محمد في الجامع الصغير هم وللمرة ان تمتع نفسها ش ابي من الزوج هم حتى يات المهر ش هذا اذا كان المهر عاجلا اما اذا كان مؤجلا فلهذا

ودعهم اوله
عن ابني
حنيفة
محمد بن وملك
قبضه بعد
بارخه فلو
صح الضمان
يصيرنا
منا لنفسه
وكذا في قبض
المهر للزوج
بحكم الابوة
لا باعتبار
انه عاقد
الا ترى انه
لا يملك
القبض بعد
بلوغها
فلا يصير
ضامنا لنفسه
قال وللمرة
ان تمتع نفسها
حتى تأخذ المهر

ان المرأة منعت منه شئ اى من الزوج من ما قبله البذل شئ وهو الموضع من لان كل وطية تصرف في البضع المحترمة
فلا تخلى على صيغة الجهول الخلاصة البضع المحترمة من عن العوض شئ يعنى لا يجوز اخلاؤه عن العوض هم ابانته لخطرة شئ اى
لاجل الابانة بخبر الذمى هو المحل المحترمة والتاكيد بالواحدة شئ بذابواب عن قولها ولما يتأكد بها جميع المهر تقديره
ان التاكيد بالواحدة اى تأكد المهر بالوطية الواحدة هم لجماله ما ورأى باش اى لا لاجل جلالته ما ورأى الوطية الواحدة هم
فلا يصلح مزاحمها للعلوم شئ لان الجهول لا يراهم المعلوم هم ثم اذا وجدوا غير شئ اى وطى اخرهم وصار معلوما تحققت المرأة
شئ فيزاحم الاول لكونه معلوما يصير المهر مقابلا له وبالأول واذا وجدوا غير ذلك هم وصار المهر مقابلا لكل شئ اى
يكل الوطيات ويظهر ذلك بقوله هم كالعبد اذا جنى جنائيه يدفع كده بهاش اى بهذا الجنائيه هم ثم اذا جنى اخرى شئ
اى جنائيه اخرى هم فاخرى شئ اى وجنائيه اخرى الى الماتيناهى هم يدفع لمجملهاش اى لجميع الجنائيات هم واذا اذاعاها
مهر مثلها الى حيث شاء شئ اى اذا وفى الرجل امراته مهرها لمجل كذا فقيده الكاكي نقلها الى حيث شاء من البلاد شئ
عز وجل اسكنوهن من حيث سكنتم وبه قال الشافعى والكاكي واحدا وصاحبهم هم ذيل شئ قوله الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى
وقال الا تراى اى هو محمد بن مسلمة قلت لا يفرد ذلك لان كلا من ابى الليث ومحمد بن مسلمة قائل بذلك هم لا يخرجها الى بلد غير بلد
لان الغريب يوزن شئ من ذكرته فصول الاستمر وشئ الزوج اذا اراد ان يخرج المرأة الى بلد اخرى وقد وفى
لها مهر بالنس له ذلك بكذا اختاره ابو الليث رحمه الله تعالى وقال عليه الدين الرغيبا فى الاخذ بقول المتقدمين وحل اولى
من الاخذ بقول الفقيه قال المتقدمون اسكنوهن من حيث سكنتم وذكر فى التجنيس والفتوى على ان لا يزوج ابن يافرا
بها اذا وفاقها لمجل لقوله تعالى اسكنوهن الاية ولان الغريب يوزن فان قيل هذا التعليل معارض بقوله اسكنوهن من حيث
سكنتم فلا قبيل قلنا قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من مقيد بالنفس تبرك الاقرار ببليل سياق الاية وهو قوله تعالى
ولا تضاربوهن وفى النقل الى بلد آخر مضارة ولهذا اجاز الاخراج برضائها وفى الحديث الثمارة لثماينها ان لا يخرجها من بلد ما
جواز النقل ظاهر الرواية وقال صاحب المنهاج فى الجواز ما فتحى بانه يمكن من نقلها اذا وفاقها لمجل ومن الموعول هم وفى قرى
القرية شئ اى ما دون مدة السفر لا يتحقق القرية شئ القرب المسافة بخلاف مدة السفر وما فوقها وسيل البراقع لم يصح
عن من يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة فقال ذلك بيتوة وليس مبغض واخراجها من بلد الى بلد سفر وليس
ببيتوة هم قال شئ اى محمد بن الجابح الصغير من تزوج امرأة ثم اختلف فى المهرش اى الزوجان اختلفا فى المهرسمية
بان قال الرجل تزوجتك بالث وقال المرأة بالعتيق هم فالقول قول المرأة الى تمام مهر مثلها والقول قول الزوج فيما
زاد على مهر مثل شئ وعند الشافعى تيجانها كما فى البيع والاشيخ الكناح سواء كان الاختلاف قبل الدخول او بعده ويجب التل
فيما زاد على مهر المثل

منعت منه ما قبل
بالبدل كن كل وطية
تصرف فى البضع المحترمة
فلا يخلى عن العوض
ابانة لخطرة والتأ
كد بالواحدة لجماله
ما ورأى اخلاؤه
مزاحم للعلوم ثم اذا
وجد وطى اخرهم
معلوما تحققت المرأة
وصار المهر مقابلا
لكل كالعبد اذا جنى
جنائيه يدفع كده بها
ثم اذا جنى اخرى
يدفع مجملهاش
مهر مثلها الى حيث
شاء من البلاد
اسكنوهن من حيث
سكنتم وبه قال
الشافعى والكاكي
واحدا وصاحبهم
هم ذيل شئ قوله
الفقيه ابو الليث
رحمه الله تعالى
وقال الا تراى
اى هو محمد بن
مسلمة قلت لا
يفرد ذلك لان
كلا من ابى الليث
ومحمد بن مسلمة
قائل بذلك هم
لا يخرجها الى
بلد غير بلد
لان الغريب يوزن
شئ من ذكرته
فصول الاستمر
وشئ الزوج اذا
اراد ان يخرج
المرأة الى بلد
اخر وقد وفى
لها مهر بالنس
له ذلك بكذا
اختاره ابو الليث
رحمه الله تعالى
وقال عليه الدين
الرغيبا فى
الاخذ بقول
المتقدمين
وحل اولى
من الاخذ
بقول
الفقيه
قال
المتقدمون
اسكنوهن
من حيث
سكنتم
وذكر فى
التجنيس
والفتوى
على ان
لا يزوج
ابن يافرا
بها اذا
وفاقها
لمجل
لقوله
تعالى
اسكنوهن
الاية
ولان
الغريب
يوزن
فان قيل
هذا
التعليل
معارض
بقوله
اسكنوهن
من حيث
سكنتم
فلا
قبيل
قلنا
قوله
تعالى
اسكنوهن
من
حيث
سكنتم
من
مقيد
بالنفس
تبرك
الاقرار
ببليل
سياق
الاية
وهو
قوله
تعالى
ولا
تضاربوهن
وفى
النقل
الى
بلد
آخر
مضارة
ولهذا
اجاز
الاخراج
برضاها
وفى
الحديث
التمارة
لثماينها
ان
لا
يخرجها
من
بلد
ما
جواز
النقل
ظاهر
الرواية
وقال
صاحب
المنهاج
فى
الجواز
ما
فتحى
بانه
يمكن
من
نقلها
اذا
وفاقها
لمجل
ومن
الموعول
هم
وفى
قرى
القرية
شئ
اى
ما
دون
مدة
السفر
لا
يتحقق
القرية
شئ
القرب
المسافة
بخلاف
مدة
السفر
وما
فوقها
وسيل
البراقع
لم
يصح
عن
من
يخرجها
من
المدينة
الى
القرية
ومن
القرية
الى
المدينة
فقال
ذلك
بيتوة
وليس
مبغض
واخراجها
من
بلد
الى
بلد
سفر
وليس
ببيتوة
هم
قال
شئ
اى
محمد
بن
الجابح
الصغير
من
تزوج
امرأة
ثم
اختلف
فى
المهرش
اى
الزوجان
اختلفا
فى
المهرسمية
بان
قال
الرجل
تزوجتك
بالث
وقالت
المرأة
بالعتيق
هم
فالقول
قول
المرأة
الى
تمام
مهر
مثلها
والقول
قول
الزوج
فيما
زاد
على
مهر
مثل
شئ
وعند
الشافعى
تيجانها
كما
فى
البيع
والاشيخ
الكناح
سواء
كان
الاختلاف
قبل
الدخول
او
بعده
ويجب
التل
فيما
زاد
على
مهر
المثل

وقال مالك ان كان الاختلاف بعد الدخول فالقول قول الزوج وكذا لو كان بعد موتها وان كان قبل الدخول
 بين لفظان وشيخ النكاح ينادى على اسمان فساد الصداق يوجب فساد النكاح وبهذه المسئلة على وجود فكرت منها
 منها ما اذا قال الزوج انت وقالت المرأة الفان وكان في ابعده الدخول قبل الطلاق او بعده بحكم المثل حتى لو كان في
 الفان او قل فالقول قول الزوج مع انكار الزايدة بانتهام تزويجها على اثنين وان نكل اعطيا بالافض على سبيل التسمية وبها
 لا خيار للزوج فيها وان حلفت لا ثبت انفصل وايضا اقام البينة قبلت بغيره فان اقاما البينة جميعا كانت بينة المرأة اولى
 لانها كانت اكثر اثباتا كالبايع والمشتري اقاما البينة على مقدار الثمن يكون بينة البايع اولى لما قلنا فاذا كان مهر المثل
 الفان او قل فاذا كان الثمن او اكثر فالقول قولها مع اليقين ما نصبت بالثمن لانها تملك المثل الذي يدعيه الزوج فان نكلت
 يوجب لها الالف باعتبار التسمية وان حلفت ثبت لها الالفان الف منها باعتبار التسمية والف آخرا باعتبار الحكم مهر المثل
 وللزوج خيار في هذه الالف انشا اعطيا با درهم كما سها با وان شارا اعطيا بمن الزناخير ما يساوي الف درهم فاما اذا
 البينة على دعواه قبلت بينة لان كل واحد منهما مروج ظاهر وان اقاما جميعا فبينة الزوج اولى وهو الصحيح فاذا كان
 مهر مثلها الفان فبينة يجب التحالف ويبدى التحالف بالقرعة ولم يتعرض له المصنف فان نكل الزوج ثبتت الالفان
 وان نكلت المرأة ثبتت الالف وان نكلت جميعا يجب الدخول ونحوها بالالف باعتبار التسمية ونحوها باعتبار الحكم
 مهر المثل وللزوج خيار فيها وايضا اقام البينة قبلت بغيره وان اقاما جميعا تترتب البينةان للتعارض ووجب
 مهر المثل ونحو الزوج فيها وان طلقها قبل الدخول بائنا فها الزوج هم فالقول قولها في نصف المهر مثل هذا وجب اخذ من الزوج
 المتعاقبة بهذه المسئلة صورته قال الزوج تزوجتك بالالف الابل بائنا فها قبل الدخول بها فالقول قول الزوج في
 نصف المهر والباي حكم بمتة مثلها هذه على رواية الجاهل الغني والميسر وقال في الجاهل الكبير سيحكم بمتة مثلها فان شهدتا
 لاحدهما فالقول له مع يمينه ان كانت بين الاثنين حلفت كل واحد منهما ومحمد بن حنفية ومحمد بن جهماد اوصى الى من اى
 هذا المذكورين قوله من تزوج امرأة الى هنا عند ابى حنيفة ومحمد وبه قال احمد في رواية وان خصمها بالذكر لان عند ابى يوسف
 القول قول الزوج في جميع الصور وم قال ابو يوسف القول قول قبل الطلاق وبعده فاش لان القول قول الزوج مع
 يمينه سواء كان الاختلاف قبل الطلاق او بعده وبه قال احمد في رواية صم الا ان ياتي بشئ تخيل ش اختلفوا في معنى
 القليل فقال المصنف ومناه ش اى معنى الشئ القليل وقال الا تزدى اى معنى قول ابى يوسف الا ان ياتي بشئ تخيل
 هم بالايضا فان مهر المهر يعني تفسير القليل ان يذكر الزوج شيئا لا يتزوج مثل ذلك المرأة على ذلك المهر عادة وقيل معناه
 دون العشرة لانه مستنكر شرعا وروى بن عمر عن ابى يوسف وفي قاضي خان في تفسير المستنكر عن ابى يوسف روايتان احدهما

ان طلقها
 قبل الدخول
 جهك القول
 قوله في نصف
 للمهر عند
 ابى حنيفة
 ومحمد
 ابو يوسف القول
 قوله بعد الطلاق
 وقبله لا
 ان ياتي بشئ
 قليل ومناه
 ما لا يفتقر
 مهرها

ما دون العشرة والثاني ما لا يتزوج منه مثله وهذا هو الصحيح في المصنف بقوله هو الصحيح وكذا قال في
 البصائر هو الصحيح ومنه المحيط وقاضى فان صح ويحكى عن ابى الحسن الكرخى ص كذا لا يبي يوسف ان المرأة قد تزوج
 الزيادة والزواج ينكر والقول قول للسكر مع يمينه الا ان ياتي بشئ يكذبه الظاهر فيه شئ بان ذكر اقل من عشرة
 صاهم لان ظاهر الشرع ينكره وظاهر الحال يكذبه ص وهذا شئ اى يذ الذى ذكره ابو يوسف ص لان تقوم منافع
 البضع ضرورى شئ لان ليس بمال وانما يتقوم تعظيما لحظوه وقال الاترازي ينعى لفورة التوالد والتناسل ص
 فنتى المكن ايجاب شئ من المسمى لا يصار اليه شئ اى الى مهر المثل لان مهر المثل انما يعتبر عند انعدام التسمية
 اعتبارا على اصل التسمية فلا تحكم بمهر المثل ص ولما شئ اى ولا يبي شيفه ومحمد ص ان القول فى الدعوى قول
 من يشهد له الظاهر شئ يعنى ظاهرا لماله ص والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لانه شئ اى لان مهر المثل ص هو
 الموجب الاصل فى باب النكاح شئ شرعا ص وصار كالصباغ مع رب الثوب شئ اى صار تحكم مهر المثل فى
 الاختلاف فى مقدار المهر كاختلاف الصباغ مع رب الثوب اى صار يحكم مهر المثل فى الاختلاف فى مقدار المهر كاختلاف
 الصباغ مع صاحب الثوب ببيان ان رب الثوب قال صبغة بدهم وقال الصباغ بدهم ومنه قوله ص
 اذا اختلفا فى مقدار الاجرة شئ اى الاجرة ص تحكم شئ على صبغة المجهول من التحكيم ص قيمة الصبغة شئ فيظن ان
 الصباغ فى قيمة الثوب ان كان درهما واكثر اعطى ذلك ويحلف بالثمن صبغة بما اوعى رب الثوب ويحلف رب
 الثوب بالثمن صبغة اكثر من ذلك وذلك لان الصبغة شئ غير مال قائم فوجب الرجوع الى قيمته وتحكيمه كذا قال القدر
 فى شرح كتاب الاستمالات ص ثم ذكر شئ اى محمد رحمه الله ص ههنا شئ اى فى المسئلة وفى بعض النسخ ثم انه وضعها
 ههنا ص ان بعد الطلاق قبل الدخول القول قوله شئ اى قول الزوج ص فى نصف المهر شئ اى عند ابى حنيفة ومحمد
 ولا يحكم متعة مثلها ص وهذا رواية الجا مع الصغير والاصل شئ اى البسوط ص وذكر شئ اى محمد فى الجامع الكبير
 انه يحكم متعة مثلها شئ فان شهدت لاصد بها فالقول له مع يمينه وان كانت بين الامرين حلفت كل واحد منهما كمانى
 حال قيام النكاح ص وهو قياس قولهما شئ اى قول ابى حنيفة ومحمد وانما خضعه لان على قول ابى يوسف القول قول
 الزوج ص لان المتعة موجبة شئ اى موجب النكاح ص بعد الطلاق شئ قبل الدخول ص كبر المثل قبل شئ اى
 قبل الطلاق ص تحكم شئ اى المتعة ص كبر شئ اى كبر المثل قبل الطلاق ص ومعه التوفيق شئ اى بين رواية الاصل
 والجامع الكبير اذ شئ اى ان محله لم يضع المسئلة فى الاصل فى الالف والالفين والمتعة تبلغ بده المبرأ فى الدقة
 فلا يفيد تحكيمها شئ اى تحكم المتعة لان الزوج سترت يمينه لان ص وضعها مستحسرا اسم المسئلة

هو الصحيح كذا يوسف
 ان للمرأة من الزيادة والزواج
 ينكر والقول قول المنكر
 مع يمينه ان يأتى بشئ
 يكذبه الظاهر فيه وهذا
 لان تقوم منافع البضع
 ضرورى فنتى امكن ايجاب
 شئ من المسمى كالاصل
 اليه ولهم ان القول فى
 الدعوى وقول من يشهد
 له الظاهر شاهد لمن
 يشهد له المثل لان حوالت
 الاصل فى باب النكاح وصار
 كالصباغ مع رب الثوب لا
 اختلفا فى مقدار الاجرة فيه
 القيمة ثم ذكر ههنا ان بعد الطلاق
 قبل الدخول القول قوله فى المهر
 وهذا رواية الجا مع الصغير وكذا
 وذكر فى الجامع الكبير ان يمينه
 مثلها وهو قياس قول الجا مع لان المتعة
 موجبة بعد الطلاق كالمثل قبله
 فتم كبره ووجه التوفيق انه قد
 المسئلة فى الاصل كذا فى المتن
 والمتعة لا تبلغ بده المبرأ فى الدقة
 فلا يفيد تحكيمها ووجهها

ابن بكير رحمه الله لو كان الاختلاف في أصل المسمى في هذا الوجه آخر من الوجوه المتعلقة بالمسئلة المذكورة أي ولو كان اختلاف الزوجين في أصل المسمى بان يردى اسمها التسمية ويترك الآخر صيب من النكاح بالاجماع ^{لأنه لا يمكن العسر إلى العسر} في وجود الشك ولو كان قبل الدخول تجب التتبع بالاجماع وبهذا حاله لبعضهم وعمل المصنف بقوله هم لأنه هو الأصل عند مالك أي لأن أصل المثل هو الأصل عند أبي حنيفة ومحمد وعنده شمس أي وعند أبي يوسف هم بقوله التتبع بالمسمى شمس مع وجود الشك في وجوده هم فيصير اليمين أي إلى المثل لتبديل المصنف هم ولو كان الاختلاف بعد موت أحدتهما شمس بعد موت أحد الزوجين وهذا أيضا وجه من الوجوه المتعلقة بالمسئلة المذكورة وصورتها تختلف إلى منها مع ورثة الميت هم فالجواب فيه شمس أي في هذا الوجه هم كالجواب في حال حيوتها شمس أي حال قيام النكاح في الأصل والمقدار في الأصل يجب المثل هم لأن اعتبار المثل لا يقتضي موت أحدتهما شمس أي أحد الزوجين كما في المقوضة وهي التي زوجت نفسها من قبل بغير مراد كان أحدهما يجب المثل بالاجماع هم ولو كان الاختلاف بعد موتها شمس أي بعد موت الزوجين بان اختلفت ورثتهما في المقدار شمس أي في مقدار المسمى هم فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة شمس مع إسنين لأنكارهم الزيادة في المقدار أي في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج أيضا إلا أن ياتوا بشئ هم ولا يشترط تليل شمس أي على ما ذهب إلى حنيفة بل يصح ورثته وإن ادعوا شيئا قليلا هم وعنده محمد شمس الجواب هم فيه شمس أي في هذا الوجه هم كالجواب في حال الحيوة شمس يعني أن القول قول ورثة المرأة على مثل وفيما زاد على ذلك القول قول ورثة الزوج هم وإن كان شمس أي اختلاف الورثة هم في أصل المسمى شمس بان يترك أحد اسمي هم فعند أبي حنيفة في أصل المسمى عند القول قول من أنكره شمس أي من أنكر أصل المسمى ولا يعتق شمس لأنه لا يعتق بمثل بعد موتها عنده وعند أبي حنيفة بمثل وبوقال الشافعي والكاكا واحد وعليه الفتوى لأن الشافعي يقول بعد التتبع وعندنا والكاكا واحد لا يجب التتبع هم والحاصل أنه لا حكم بمثل عنده شمس أي عند أبي حنيفة هم بعد موتها شمس أي بعد موت الزوجين استدلال في الأصل وقول الأثر أي أن ورثة علي بن أبي طالب مسمى التي تعالى عنه لو ادعوا على ورثة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مهرهم كلهم بنت علي بن أبي طالب مسمى الذي تعالى عنه فلو ادعوا في ميراثه عمر إلا أن تقوم البينة هم على مهرهم على ما بينه من بعده فتشأن الله تعالى شمس أشار إلى دليل أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في المسئلة التي تلي هذه المسئلة وبهذا أيضا وجه من الوجوه المتعلقة بالمسئلة المذكورة هم وأخوات الزوجان وقد سمى لها مهر شمس أي والحال أن الزوج قد سمى للمرأة مهرهم فلم يرهما أن يأخذوا ذلك شمس أي المسمى هم من ميراث الزوج شمس أي الزوجة جميع المسمى من ميراث الزوج أو أتاها معا ولم يعلم سبق أحدهما أو علم أن الزوج مات أو لا أن المسمى ومن في الذمة

ولو كان الاختلاف في أصل المسمى يجب المثل بالاجماع لأنه هو الأصل عند مالك وعند أبي حنيفة ومحمد لم يفسر أصلا لم يفسر أصلا له ولو كان لا بعد موت أحدهما فالجواب كالجواب في حال حيوتها لأن اعتبار المثل لا يقتضي موت أحدتهما ولو كان الاختلاف بعد موت أحدتهما في المقدار فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ولا يشترط تليل شمس أي على ما ذهب إلى حنيفة بل يصح ورثته وإن ادعوا شيئا قليلا هم وعنده محمد شمس الجواب هم فيه شمس أي في هذا الوجه هم كالجواب في حال الحيوة شمس يعني أن القول قول ورثة المرأة على مثل وفيما زاد على ذلك القول قول ورثة الزوج هم وإن كان شمس أي اختلاف الورثة هم في أصل المسمى شمس بان يترك أحد اسمي هم فعند أبي حنيفة في أصل المسمى عند القول قول من أنكره شمس أي من أنكر أصل المسمى ولا يعتق شمس لأنه لا يعتق بمثل بعد موتها عنده وعند أبي حنيفة بمثل وبوقال الشافعي والكاكا واحد وعليه الفتوى لأن الشافعي يقول بعد التتبع وعندنا والكاكا واحد لا يجب التتبع هم والحاصل أنه لا حكم بمثل عنده شمس أي عند أبي حنيفة هم بعد موتها شمس أي بعد موت الزوجين استدلال في الأصل وقول الأثر أي أن ورثة علي بن أبي طالب مسمى التي تعالى عنه لو ادعوا على ورثة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مهرهم كلهم بنت علي بن أبي طالب مسمى الذي تعالى عنه فلو ادعوا في ميراثه عمر إلا أن تقوم البينة هم على مهرهم على ما بينه من بعده فتشأن الله تعالى شمس أشار إلى دليل أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في المسئلة التي تلي هذه المسئلة وبهذا أيضا وجه من الوجوه المتعلقة بالمسئلة المذكورة هم وأخوات الزوجان وقد سمى لها مهر شمس أي والحال أن الزوج قد سمى للمرأة مهرهم فلم يرهما أن يأخذوا ذلك شمس أي المسمى هم من ميراث الزوج شمس أي الزوجة جميع المسمى من ميراث الزوج أو أتاها معا ولم يعلم سبق أحدهما أو علم أن الزوج مات أو لا أن المسمى ومن في الذمة

ولن ندرسم لها كراهية شيء لور
 شها من ابني حنيفه لا ذكاه لور
 شها المهر في الوجهين معناه ليس
 في الوجه الاول وهو للثقل في الثاني
 اما الاول فلهن المسمي دين في
 ذمته وقد تأكد بالموت فيقف
 من تركته الا اذا علم انها كانت
 اولا فيسقط فصيحه من ذلك
 واما الثاني فوجه قولها ان مهر
 المثل صار دينيا في ذمته كالمهر
 فله يسقط بالموت كما اذا مات
 احداهما او ابني حنيفه لان مؤمنا
 يدل على انقراض قرانها فمهر
 نفس المقتضى هو للمثل ومن بحث
 الى امر اعقده شيئا ففالتصو
 من نية وهاذا الزوج امر من آخر
 فلقول قوله لانه هو المملوك
 فكان اعرف بجهة التعليل كيف
 وان نظام رانه يسع في اسقاط الوفا
فكل الا في الطعام
 الذي يدعى فكل فكل القول قولها
 ولما راد منه ما يكون محيا لالا
 لانه ينعاهت هدية

وقد تقر بالموت وان علم ان المرأة ماتت اولاً يسقط من المهر قدر نصيب الزوج من التركة لانه ورث دينيا على نفسه على
 ما يجي الآن هم وان لم يكن سعة لها مهر فلا شيء لورثتها عند ابني حنيفه فحق الله تعالى عنه وقال لورثتها المهر في الوجهين
 ش اي نيا اذا سمي وفيما اذالم سمي مع سمي ش اي معي قولها بحسب المسمى هم في الوجه الاول ش اي نيا اذا سمي
 هم وهو المثل ش اي بحسب المثل هم في الوجه الثاني ش اي نيا اذا لم سمي هم اما الاول ش وهو وجوب المسمى هم
 قتلان المسمى دين في ذمته وقد تأكد بالموت فيقف من تركته الا اذا علم انها ماتت اولاً ش الاستثناء من قوله فصيحه
 من تركته هم فليسقط نصيبه من ذلك ش اي نصيب الزوج اي من المثل الذي عليه قدر نصيبه من تركته المرأة
 وقد ذكرناه الآن هم ولما الثاني ش وهو وجوب مهر المثل هم فوجه قولها ان مهر المثل صار دينيا في ذمته كالمسمى فلا يسقط
 بالموت كما اذا مات احد هما ش فصيحه لا يسقط بالاتفاق هم ولا ابني حنيفه فحق الله تعالى عنه ان موتهما يدل على انقراض
 قرانها فمهر من يدر راقاضي مهر المثل ش اراد ان يقرض الاقران لا يجد القاضى امرأة من اقرانها حتى يدر مهر مثلها
 المرأة قيل او المهر مقدم العدة ومهر الزمان الطويل حتى لو لم يتقوا وم العدة فمن بمرثتها عند ايضا قال السرجي والتحليل
 الذي قيل في ايدل على سقوط مهر المثل بمرثتها مقدم اولاد في المنهاج اختلفنا في قدر المهر في صفة تحالفه ويخرج المهر بحسب
 المثل وكذا الواكرا السمية على الاصح لو اختلفت ورثتها او وارث احد بهما مع الاخر في المنعنى لو قال لم يكن لها صداق
 فالقول قولها قبل الدخول وبعده ما دعت مهر المثل فيه قال ابن جبير وابن خزيمة وابن ابي ليلى وابن خنبل وابن ابي
 هو قول الشيخ والشويعي والشافعي وكل من تقدم بالمدينة السبعة ان بعد الزفاف القول قوله والدخول يقطع الصداق
 فيه قال اصحابه كانت العادة بالمدينة تعجيل الصداق وفي الجواهر لو اختلفا بعد زوال العدة بطلاق افسخ او سوت
 فالقول قول الزوج مع يمينه ولو ادعت التسمية وانكر فالقول قوله ومن بحث الى امراته شيئا ففالتصو هو هدية وقال الزوج
 هو من المهر فالقول قوله لانه هو المملوك ش على صيغة اسم الفاعل من التملك هم مكان اعرف بجهة التملك كيف
 ش اي كيف لا يكون القول قول الزوج هم وان الظاهر انه يسع في اسقاط الواجب ش عن ذمته فيكون القول
 قول من يشهد له الظاهر والواو في وان الظاهر للرجال وان بكسر النزة وانفتح النزة هم قال ش اي محمد في الجامع الصغير
 الا في الطعام الذي يوكل ش كالجدي الشوي والدرباجة المشوية والحلوى والخبز واللحم وسائر الاطعمة والفقواله
 الرطبة والالباق لهم فان القول قولها ش ولما ذكره المرفعيان في وفي قاضيخان وفي المهر لا المملوك ولا لا يدخر في القياس
 كما تقدم وفي الابيحابي القول قولها فيه هم والمراد منه ش اي المراد من الطعام الذي يوكل هم ما يكون مهيا للملاكل
 ش اي مهيا للملاكل ما يتسارع اليه النساء هم لانه يتعارف به به ش اي لان المثل هذه الاشياء غرفت به به فالقول

فيما يشترط في النكاح

تقولنا فيها هم فاما في الخطبة والتمتع في قولهم فيه هم وكذا في التمتع والشاه الحية والسمن والعسل وما له بقاء هم لما بيننا من اشارة الى قوله وان الظاهر انه يبيح في اسقاط الحق وقيل فالكلام ابو القاسم الصنعاء فلم يجب عليه شي في الشرع على الزوج هم من النكاح والدرع وغيره كمتاع البيت لم يشر الى الزوج هم ان يجيبه بضم السين فقال حسبته اى عداوت عليه بما يفتح العيش الماضي ونفسا في المستقبل هم من المهر لان الظاهر ان الزوج يشترط الملاءة لا يجب عليه لانه ليس عليه ان يبي لها المهر الزوج وقال المهر غنما في عليه خف امرأة لحر وجهها وفي قضية المينة وقع اليها ما فقالت كان من مهرى وقال الزوج كان وديعة عندك ان كان المدفوع من جنس مهرها فالقول قولها وان كان من خلاف جنسه فالقول قول الزوج عني الا شرف بعث اليها ثوب فقال هو من الكسوة وقالت الزوجة بل هو بمينة فالقول قول الزوج مع مينة وقال ابو حنيفة والشافعي وابو ثور قال ابو بكر وبه اقول وفي الفتية بعث الى امراته متاعا وبعث ابو المرأة اليه متاعا ثم ادعى الزوج انه كان من الصداق فالقول قولهم مع مينة فان حلفت والمتاع قائم فلم اراه ان ترد وترجع به بها وان كان بالكل لا ترجع بالمهر وما بعث اليه ابو لها ان كان بالكل لم يرجع على الزوج شيء وان كان نايما وبعث من مال نفسه يرجع وان كان من مال الزوجة برضاها لا يرجع لان الزوجة لا ترجع فيما وهبت لزوجها بعث اليها مبدءا وعوضت ثم زفت اليه ثم فارقا حادى ان ذلك كانت عارية فالقول قوله فاذا استردته فلها ان تسترد ما عوضته عن ذلك قيل لا يرجع كل واحد بما فرق على الناس من ذلك باذن صاحب صحبها او لالة ولا بالما كولات من الاطعمة والفواكه الطيبة وفي الذخيرة جهزته وزوجها ثم زعم ان الذي دفعه اليها لم وكان على وجه العارية عندا قالت هو على جهزتي به اذ قال الزوج كذلك بعد موتها فالقول قولها وكون الابن لان الظاهر شا به بلك البنت والعادة دفع ذلك اليها بطريق الملك وعلى عن كرم الاسلام بانى الحسن السعدى ان القول قول الاب لان ذلك يستفاد من جهة وبه انشد بعض المشايخ وقال الصدر الشهيد واقعة المختار للفتوى ان كان العرض ظاهر في الجواز بمثل ذلك كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان مشتركا فالقول قول الاب ١٥٠ ١٥٠ ١٥٠ ١٥٠ فصل لفظ فصل مما يكتب بهذا الا يكون معرا لان الاعراب يقتضى التركيب وما وصل يشبه ما بعد يكون معرا ويلما فرغ من بيان النكاح السليم شرع في بيان انكحة اهل الذمته هم واذا تزوج النصراني نصرانية ش هذا التسمية اتفاقا لان الحكم في كل اهل الذمته بهذا ولهذا ذكر في الميسر بلفظ الذمى هم على مينة او على غير مهرش اى وتزوج بها على غير مهر وكذا الزوج على دمهم وذلك ش اى وتزوج بها على هذا الوجه والواو لالحال هم في دفعهم جائز فقل بها وطلعتا قبل ان يخطبا بها او ات عندها فليس لها مهرش اى مهر الشل حتى لو تزوجا الى التامنى لا يقتضى بشه هم وكذا ذلك ش اى الحكم اذا

فاما في الخطبة
والشعير فالقول قوله
لما بيننا من ما يجب
عليه من النكاح والدرع
وعنه ليس ان يجيبه
من المهر لان الظاهر ان
والله اعلم
فصل
واذا تزوج النصارى
نصرانية على مينة او
على غير مهرش اى
ودخل بها او طلقها
قبل الدخول بها او
ماتت عنى كقولي
لها مهر وكذا ذلك

الفرسان فی دار الحرب و هذا
 عند بن حنیفة و هو قتل
 فی الحرب و اما فی الذمیة فاما
 میر مثل ان مات من سبب
 بها و المتعة ان طلبت قبل الدخول
 بها و قال یزید علیها مهر المثل فی
 الحرمین ایضا انه ان ضرع من سبب
 ابتغاه فکما هو بالمال و هذا
 لشهر و قد علمنا فی ثبت الحكم علی
 العوم و لیس مال اهل الحرب غیر مملوک
 حکم بالسلام و ذلک لانه لا یزوم
 مقطعة لتبکین الذاریة و لا
 اهل الذمة لانهم انتموا الحکام
 من انما یرجع الی المعاملة کالربوا
 و الزنویة لانه لا یزوم محقة لانه
 دالار کلابی حنیفة و ان اهل الذمة
 لا یلزومون بحکما فی الدیانة
 فیما یعتقدون خلافه فی المعاملة
 و ذلک لانهم بالیس فی الذمیة
 و کذا لانه منظم عنهم باعنا بعت
 فکذا امرنا بان نؤکد و ما یرید فکذا
 کما الحرب فکذا لانه لا یزوم فی الذمیة
 و کذا لانه منظم عنهم باعنا بعت
 السواک من ان یزومون و یزومون

الزوج هم المبریان فی دار الحرب و یباش اى عدم بوب المهر من الذمیة و یزومون اى یزومون بوب المهر من الذمیة
 اى اى قول ابی یوسف و یزومون اى قولنا هم فی الجوزین ش کقول ابی حنیفة و اما فی الذمیة هم اى و اما الحکم فی الذمیة
 ش اذ تزوجت و یزومون من سبب ش اى عندنا هم ان اى ش اى الذمیة هم عنها و قد یزومون بها و المتعة ش اى
 یزومون من سبب قبل الدخول یباش یعنی اذ تزوجا لیسوا و اسلما و به قال الشافعی و مالک و احمد و قال یزومون
 ما یزومون فی الذمیة ش اى لانه من الشریع ما شرع ابتداء النکاح الا بالمال ش قال ابن حنبل
 ان یزومون بالمال و هذا الشریع و هو قوله تعالى ان یتفقوا هم و قد یزومون لان علیهم السلام یزومون الی الحکم قال
 المتعة و قال فی الیوم الناس الی رسول الله الیکم جمیعاً و قال غایة السلام یزومون الی الیهود و الاحمر اى العرب و العجم
 و لان هذا الذمیة ناسخ الا دیان کما هم فثبت الحكم علی الذمیة من النکاح من باب المعاملات و الکفار من الذمیة
 بالمعاملات هم و یزومون اى لابی یوسف و یزومون ان اهل الحرب غیر ملتزمین احکام الاسلام ش لان الذمیة هم یزومون
 انما علیهم السلام اذ اقبلوا و اعتد الذمیة فلم یزومون المسلمین هم و ولایة الا لزام من مقتضیة لتبکین الذاریة ش اى و اما الاسلام
 و دار الکفر و الا لزام الا بالولایة هم بخلاف اهل الذمة لانهم انتموا الحکام من انما یرجع الی المعاملة کالربوا و لا یزومون
 یتزومون عن ذلک و یزومون علیهم الذمیة و ولایة الا لزام من مقتضیة لتبکین الذاریة و ولایة الا لزام من مقتضیة لتبکین الذاریة
 فی الدیانة ش اى لا یزومون اهل الذمة المعاملات اى و کذا لا یزومون احکامنا هم و فیما لا یعتقدون خلافه فی المعاملة
 ش کالنکاح بغير شهود و بیع الخمر و الفخیر و الفخیر فی خلافه یرجع الی ما یعتقدون اى لا یزومون احکامنا فی الشی الیهی
 یعتقدون خلاف ذلک الشیة کما انما یعتقدون ذمة النکاح بغير شهود و یزومون یعتقدون خلاف ذلک هم و ولایة الا لزام
 ش فاجاب فی قولنا و ولایة الا لزام هم متفقون ش بیان ان ولایة الا لزام انما یحقق هم بالسید و المماجة ش
 لیست بمبرجوة هم و کل ذلک یقطع عنه ما یقتضی الذمة فانما انما یزومون فکذا لانه لا یزومون فکذا لانه لا یزومون فکذا لانه لا یزومون
 هم الا لزام و انقطاع الولاية هم بخلاف الزنویة و حرام فی الا دیان ش جواب عن قولنا کذا یزومون ان القیاس
 علیهم غیر صحیح لانه زوم فی الا دیان هم کما ش فکذا لانه لا یزومون فکذا لانه لا یزومون فکذا لانه لا یزومون فکذا لانه لا یزومون
 ش و لایا یزومون ان الربا هم متشکی من عقوبة قولهم علیه السلام ش اى لقول النبی صلی الله علیه و سلم هم
 الامن ابی یزومون و یزومون فکذا لانه لا یزومون فکذا لانه لا یزومون فکذا لانه لا یزومون فکذا لانه لا یزومون فکذا لانه لا یزومون
 الاستثنا کذا فی الاستماع و انشئت فقلت هذا عجیب من لان من ذکر انه حرف استثنای حتى یرود سوکد البتة کذا الاستماع
 و انشئت و عجیب من لان من ذکر انه حرف استثنای کذا وقع السماع مرفوعاً فانه و یزومون فکذا لانه لا یزومون فکذا لانه لا یزومون

بقية الشرح وهو ان ينالوا سكتا كان او جرد وروى ابن ابي شيبة في مسنده في باب ذكر اهل بخران من ثمانية
 حديثا عبد الواحد بن زيار وعمر بن خالد بن سعيد بن ابي قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بخران وهم نصارى
 من باريتكم بالرافلا فمئة روهو رسل وروى ابو عبيد في كتاب الاموال باسناد عن ابي الليث المدني ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صالح اهل بخران الحديث وفيه ولا ياكل الرافس اكل منهم الرافس في يوم يريدهم وقوله ش اى قول محمد
 حم في الكتاب ش اى في الجامع الصغير اى على غير هذا قد مر في اول الفصل وانما ذكره لبيان ان المسئلة من
 مسائل الجامع الصغير وبيان التفصيل في قوله هم او على غير هذا لانه يحمل نفى المهر وتحميل السكوت ش بان معناه ان
 من ذكر المهر وقال صدر التشديد في شرح الجامع الصغير فانفى على الاختلاف لا محالة فاما السكوت فانه يرجح فيه
 وينهم فان وانوا انه لا يجب الا بالنفس عليه كان على الاختلاف وان وانوا انه يجب الا ان ينفى فانه يجب على
 بالاجماع وقال في الاسلام البرزوى والمتزوج باليثة بمنزلة النفي لانه لا قيمة له عند احد والحق خمس الائمة السخرة
 في المبسوط الدم باليثة لانهم لا يقيمونها المسلمون هم وقد قيل في اليثة والسكوت روايتان ش اى من ابي حنيفة
 في رواية يجب مهر المثل كما قالوا في رواية لا يجب شي هم والاصح ان الكل على الخلاف ش رواية واحدة فعند
 لا يجب شي لها وعندهما المثل هم فان تزوج ذمي ذمية على غير ما رويتم اسلام او اسلام احد بها فلها المهر والمثل
 ش هذه من مسائل الجامع الصغير ومعناه ش اى معنى قول محمد فلها المهر والمثل يريهم اذا كانا ش اى المهر والمثل
 هم باعيانها ش اذا كانا ميتين هم والاسلام ش اى اسلامها او اسلام احد بها هم كان قبل التبين ش اى تبين
 المهر والمثل يريهم وان كانا بغير اعيانها ش يعني كانا ذين في الذمة هم فلها في المهر القيمة وفي المهر المثل وهذا
 اى هذا كله سواء كانا عيين او ميتين هم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لهما المثل في الوحيين ش اى في العيين و
 غير العيين وبه قال الشافعي ومالك واحمد هم وقال محمد لهما القيمة في الوحيين وبه قولهما ش اى قول ابي يوسف
 وحده لا يجمع بين قوليهما وان كانا مختلفان فيما بينهما حيث قال ابو يوسف بمهر المثل فيما ومحمد قال فيما بالقيمة ومهر المثل
 غير القيمة والمهر والمثل لانها متفقان هم في انهما لا يوجبان عين المهر والمثل يريهم لان القيس ش اى قيس المهرين هم
 يوكده الملك في المقبوض ش ولما كانا ملك قبل القبض بلك من الزوج وعليه مثله ان كان شكليا وقيمة ان كان قيسيا
 ويعد القبض بملك من المرأة وينصف بالطلاق قبل الدخول ان لم يكن مقبوضا وبعد القبض لا يعود الى ملك الزوج
 شي الا بالرضى او بالمسعى واذا مريم الفطر والصدقات بعد غير مقبوض ثم طلقها قبل الدخول بها لا يجب سدقة الفطر عليها
 بخلاف ما بعد القبض ولا يجب الزكاة عليها عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى في المهر قبل القبض بحسب ما لا يعسود

وقوله في الكتاب لعل

غيرهم يحتمل نفى المهر ويحتمل

السكوت وقد قيل في

اليثة والسكوت كلوايتا

والاحتمان الكل على

المثل فلو كان زوج الذي

ذمية على غير ما رويتم

اسلاما او اسلام احدها فلها

المهر والمثل وروى عنهما اذا

كانا باعيانها ولا اسلام

قبل القبض لان كانا بغير

اعيانها فلها في المهر

القيمة وفي الحنفي لم يزل

وهذا عند ابي حنيفة

وقال ابو يوسف لهما

مهر المثل في الوحيين و

وقال الحسن فيهما القيمة

في الوجهين وجه قولها

ان الفضي مؤك

للملك في المقبوض

ذكر ان له شبهة بالعقد
سبب الاسلام كالعقد
وغيره كالتحريم لغيره
في المحرمات حاله القبض
بحاله للعقد فلو لم يستطع
يقول لو كان مسلمين وقت
العقد وجب له النكاح
هم هنا يحرمه يقول صحت
التسمية لكون المسمى الو
عندهم كونه استتم للتعليم
للاسلام فوجب القيمة
كذلك المسمى قبل قبض
ولا في حيفه حران المالك
في المصدق المعين يتم بعض
العقد ولهذا تملك التصرف
فيه بقبض يتصل به ضمان المهر
في ضمانه وذلك لا يتم بغير
كاسترداد المهر المقتضى في غير
المعين القبض مرجح له في
فيمتص بالاسلام ويجوز للمشتري
ان يملك المهر على نفسه لا يثبت
بمقتضى القبض غير مقتضى
القيمة في المهر من ذوات القيم

ضم فيكون له شبهة بالعقد
بمقتضى القبض سبب الاسلام
لان القبض فيه كالتحريم في
القيمة فلو كان باحيا منها كالعقد
بمقتضى القبض سبب الاسلام
عند ابل الذمة ضم الازمة
في المهر في المهر في المهر
بغيره بغيره بغيره بغيره
في المهر في المهر في المهر
ضم لا يتم بالاسلام كاستم
وكذلك المسلم اذا تم حصره
وفي المهر في المهر في المهر
لما صوره العبد ولا يتم ذلك
حقا كان في الدين وانما ثبتت
يوكد المهر في المهر في المهر
فيه والمهر في المهر في المهر
كذلك المهر في المهر في المهر
ومع هذا لا يتم بالاسلام
المعين يتم بالاسلام لا يتم
وقال الا تراه في المهر في المهر
لا يجوز قبض ذلك بعد الاسلام
التصرف انما يستفاد فيه
القيمة في المهر في المهر في المهر

الخنزيرهم كانه عينه من ثمان فية قير حاكم عتد ان يشراه في الاخر لا على وجه الشرح هم ولا ذلك لانهم لا يشترش اي لان الخنزير الكاكي ذكره على تاييل المنكور وقال الاترازي على تاييل الشراب وهي من الاحياء الموشاة السماوية هم من ذوات الاشكال من لان لها مثلاً من جنبها هم الاتريش توضع لما قبلهم ان يشترش اي الزوج هم جوار القيتة قبل الاسلام تجيرش اي المرأة هم على القبول في الخنزير دون الخنزيرش كما لو اني بالعين فيما اذا تزوج امرأة على خنزير ولو تزوجها على خنزير لا يجبر من اكلها والقيمة وبين عطاء العين هم على طاعتها قبل الدخول بها فمن اوجب الشغل مطلقا ش هو ابو يوسف هم اوجب المتعة والذي اوجب القيمة ش مطلقا هم اوجب نصفها ش اي نصف القيمة
 و ابو حنيفة اوجب في الخنزير مائة مثقال في الزينة

باب فكاح الرقيق اي هذا باب في بيان حكم فكاح الرقيق اي المملوك وقد يطلق على الواحد والجمع كذا في الصحاح وفي المغرب الرقيق العبد وقد يقال للمعبود ومنه هو لا رقيق في وفي النهاية الرقيق المملوك فصل بمعنى منعول قيل كانه نظر الى معناه الذي هو المملوك فانه منعول لانه من فعل متعد والظاهر ان الرقيق بمعنى فاعل لان الرق هو الضعف وهو لازم وفيه تامل وقال الاترازي انما اخبرنا في الباب عن فصل النشرة وانتهت به لما ان الرقيق لا ينفذ نكاحه اصلا الا اذا ذن له مولاه بخلاف اهل الكتاب فلان لهم ولاية النكاح بانفسهم فلماذا ذكر من لهم ولاية النكاح وهم المسلمون واهل الكتاب الحق بهم من ليس لهم النكاح بانفسهم وهم الارقاء قدم هذا الباب على باب فكاح اهل الشرك لان الرق يمتنع في المسلم بقاء ولم يتحقق ابتداء والرقيق المسلم خير من المشرك المرقا قال المدة تامل ولعبد مؤمن خير من مشرك هذا ما عني من وجه المناسبة وقال بعض الشارحين انما اخبرنا عن فصل النشرة في لان الرق من امار الكفر والاشريك الموشاة لا تشترش ان يكون وضع هذا العبد باب فكاح اهل الشرك لما قال في المعنى انتهى قلت اراد بعض الشارحين صاحب النهاية السفناتي فانه ذكر في كتابه هكذا وفي كلام الاترازي ايضا انظر لان النسابة لا تراعي الا بين الابواب دون الفصول وفصل النشرة في وفي النسخ باب المهر ليس بباب بالاستقلال وينبغي ان يذكر المشايخ بين باب المهر وباب النكاح الرقيق قد صدر بنكاح الرقيق والرقيق يكون مهرانا تزوج رجل امرأة مكر رقيق فاذا تزوج الرقيق باذن مولاه فالمرء في رقبته ميار فيه هم لا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما بشر لا يجوز اي لا يعتد كما في فكاح الفصولي كذا نقل عن العلامة مولانا حافظ الدين وقال السروجي وكذا قال في البداية والنهاية لا يجوز نكاح المملوك بغير اذن سيده وصوابه لا ينفذ فانه ياكز صحيح لكنه غير نافذ بل نافذه موقوف الى اجازة المولى وهو قول سعيد ابن المسيب والحسن وابراهيم النخعي ومنه وهو الحكم رواه عنهم ابن ابي شيبة قال شيخنا زين الدين رحمه الله

كلخذ كما كذا لك
 للمزلة من ذوات
 لا يشترش الاثروا
 لوجله بالقيمة قبل
 الاسلام تجبر على
 للقبول في الخنزير
 دون الخنزير ولوطقتها
 قبل الدخول بها
 في اوجب هو للث
 اوجب للمتعة ومن اذ
 القيمة اوجب نصف
باب فكاح الرقيق
 لا يجوز النكاح العبد
 ولا له الا باذن مولاه

وهو قول اهل الراي وما لك فيما على الخطابي عنهم وقرئ الراعي بين قول ابني خبيثة وما لك فقال قال مالك ليس لي السيد
فمنه وقال ابو حنيفة موقوف على اجازة السيد وقال شيخنا ايضا لما روى حديث الباب فيه حجة على ان نكاح العبد بغير
اذن سيده غير صحيح وهو قول اكثر اهل العلم منهم جابر بن ابني سليمان والاذن راعي والتشافي واحمد واسحاق انتهى قلت
فعله قول صاحب الهداية لا يجوز به العتق وكذا قال القدرسي بل لا يجوز فان قلت لا يرد ما رواه ابو داود
اذنكم العبد بغير اذن سيده فكما باطل قلت قال هذا الحديث ضعيف وهو معروف عن ابن عمر رضي الله تعالى
عنه ما قال مالك يجوز للعبد ان يملك المطلق فيملك النكاح شق قيدا بالعبد لانه لا يجوز لامة بالاجماع لان
النكاح من خواص الانسان فيبقى على اصل الحرية اذا هو مملوك للمولى من حيث انه اوى الاترى انه يملك المطلق
وهو اثر النكاح فيملك سببه وهو النكاح لان من كانا منع شي يملك ومنعه ولكن ذكر في الجواب للمالكية لا يملك العبد
الا باذن سيده فان عقد بغير اذن سيده صحيح والسيد ان يطلق عليه بخلاف الامة فان العقد عليها بغير اذنه باطل
ولا يصح باجازه وعنه للسيد فسخه وتركه نكاح العبد وهي شاذة والله والفقه لا امان له متعلقان بما يحصل في يده من
غير خرابه ولا من كسبه وقال ابو عمر في التمهيد فكما موقوف على اجازة السيد وان طلقت العبد قبل اجازة سيده لكان
طلاقا لا يملك الا بعد زوج وفي الاثرات لا بعد عليه في الوطى وفيه روى ذلك من اشبهى وانتهى وما لك والتشافي واسحاق
ما بن خنبل وقال داود واصحابه يسجد بالوطى حد الزاني اذا علم بالنسب وهو مذموم ابن عمر رضي الله تعالى عنه قال نكاح
ابن عمر مري فكما سحرنا ويرى عليه الحد وبه قال ابو ثور ومن قوله عليه السلام من اشى قول النبي صلى الله عليه وسلم
هم ايما عتق زوج بغير اذن مولاه فهو عامر بن هذا الحديث رواه الترمذي من حديث جابر رضي الله تعالى عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما عتق زوج بغير اذن مولاه فهو عامر وقال حديث حسن صحيح ورواه الحاكم في مستدر
وقال حسن صحيح الاسناد ولم يخرجاه وروى ابن ماجة من رواية مسند من ابن جريح عن موسى بن عقبة عن نافع
عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقامت زوج للعبد بغير اذن سيده كان عامرا وقد مر الكلام فيه عن
قوله عامر اي زمان قاله الخطابي وغيره هم ولان في تنقيح فكا حقا تعييبا ان النكاح عيب فيها شق ولما اذا اشتهر
عبد او امته فوجده من زوجا فله ان يرده هم فلا يملكه شق اي فلا يملك العبد ولا امته النكاح هم يدوان اذن
مولاهما شق قال الاكمل وفي هذا التعليل جواب لما لك لان مذموم ليس كما نقل المصنف وقد بيناه وقال الاكمل ايضا
واستشكل يجوز اقراره بالحدود والعصا من فان وجوب قطع اليد في السرقة وجوب العصا من عيب فيها شق على قوله
وا على قول ابني خبيثة بمنزلة الاستحقاق وهو ايضا اتقوى العيوب فولامة على هذا التعييب يزيل هذه النكته وجوب

وقال مالك
يجوز للعبد
لان يملك
المطلق
فيملك النكاح
ولما قوله
عليه السلام
ايما عتق زوج
بغير اذن مولاه
فهو عامر كان
في تنقيح فكا حقا
تعيب فيها شق
عيب فيها
غلا يملكه من
اذن مولاهما

بان الرق في حد ووالد تعالى ابا بق على حرية والرق لا يوثق فيها وان لم يرض من ذلك تعيب فهو مضمون لا يعتبر به
 انتهى قلت هذا كله من كلام السفناني رحمه الله تعالى ص وكذلك المكاتب يجوز شتره ويحبه بغير اذن مولاهم لان النكاح
 اوجبت فك المخرج من الكسب ش فينال بذلك شرف الحرية والنكاح ليس من باب الكسب ص فيبقى في حق النكاح
 على حكم الرق ش يعني يبقى رقبته موقوفة في حق النكاح كما كان ص ولما نش اى ولا بل بقاينه في حكم النكاح على حكم
 الرق ص لا يملك المكاتب تزويج حيد وش لا يملك كسب في حق الزوج ص ويملك تزويج ابنة لانه ش اى لان
 تزويج امته ص من باب الاكتساب ش او يحصل المهر والنفقة اذ كل مهر وجب لامته بعد اذ دخل فهو للمولى ص و
 وكذا المكاتب لا يملك تزويج نفسها بدون اذن المولى وتملك تزويج امتهما لما بينا ش اشارة الى قوله لانه من
 باب الاكتساب ص وكذلك ش اى وكذلك لا يجوز نكاح ص المدبرة وام الولد لان الملك فيها قائم ش ولما
 به عقان اذا قال المولى كل مملوك لي حرمي المبسوط الاب والمجد والقاضي والوصى والمكاتب والعنابر الشريكة
 المقاضى مملوكون تزويج امته ص واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرءين في رقبته يباع فيه ش وكذا النفقة
 دين في رقبته حتى لو مات العبد سقط المهر والنفقة لان محل الاستيفاء قد فات كذا ذكره القميا ش وبه قال احمد وحسن
 اصحاب الشافعي يباع فيه اى في المهر ص لان هذا دين وجب في رقبته العبد لوجوده بيه من اهل ش هذا بل
 لقوله يباع فيه دون ما قبله كيلا يلزم المصادرة على المطلوب تقديره هذا الدين وجب في الرقبة تباع الرقبة
 فيه اما اصل الوجوب فلتحقق المقتضى وهو وجوب السبب من اهل ش اى من اهل الزوج والسبب هو الفعل والبلوغ امانه
 وجب في رقبته فلهذا فخرج الضر عن اصحاب الديون وانتفاء المانع من جهة المولى لوجوده والا اذن من جهة اشارة اليه بقوله
 وقد ظهر في حق المولى بعد ورا الا اذن من جهة فية تعلق برقبته ونفع المصلحة اصحاب الديون يعني النساء كما في دين
 التجارة ش اى كما يباع في دين التجارة قياسا على دين الاستهلاك والجماع وقع الضر عن الناس انما قيد الزوج
 باذن المولى لان العبد والمدا والمكاتب اذا تزوج بغير اذن المولى ودخل بها ثم فرق بينها المولى فلا مهر عليه
 يفتق وهذا ذهب الثلاثة في هذا ما ذكر في كتبهم فحق المتهاج للشافعية السيد اذ اذ لا يغني عن نفقة ولا مهر في الجديدها
 في كسبه بعد النكاح فان كان ما دونها في التجارة فية في يده من المال وكذا في راس المال في الاصح وفي المبسوط
 لهم الاصح ليس في راس المال فان لم يكن ما دونها ولا مكسبا ففي ماله وفي قول على السيد وفي الجواهر للمالكية النفقة و
 المهر لانهما لا تعلقان لما حصل في يده لما ليس من خراجه ولا من كسبه وفي المعنى للمالكية المتعلق برقبته ويباع
 فيه الا ان يفسد المولى وبذا تفيد قولنا وفي شرح الوجوه للشافعية دين المهر والنفقة يتعلق بزمته العبد ويشبه الخيارات

وكذا المكاتب لا يملك
 اوجبت فك المخرج من حق
 الكسب في حق النكاح على
 حكم الرق ولهذا لا يملك
 المكاتب تزويج عبدا و
 ويملك تزويج امته لان من
 باب الاكتساب وكذا المكاتب
 لا تملك تزويج نفسها
 بدون اذن المولى وقيل
 تزويج امتهما لما بينا وكذا
 المدبر وام الولد لان الملك
 فيها ما اذ اذنهم واذا تزوج العبد
 باذن مولاه فالمرءين
 في رقبته يباع فيه كان هذا
 دين وجب في رقبته العبد
 لوجوده بيه من اهل
 وقد ظهر في حق المولى
 بعد ورا الا اذن من جهة
 فية تعلق برقبته ونفع
 المصلحة اصحاب الديون
 يعني النساء كما في دين
 التجارة قياسا على دين
 الاستهلاك والجماع وقع
 الضر عن الناس انما قيد
 الزوج باذن المولى لان
 العبد والمدا والمكاتب
 اذا تزوج بغير اذن المولى
 ودخل بها ثم فرق بينها
 المولى فلا مهر عليه
 يفتق وهذا ذهب الثلاثة
 في هذا ما ذكر في كتبهم
 فحق المتهاج للشافعية
 السيد اذ اذ لا يغني عن
 نفقة ولا مهر في الجديدها
 في كسبه بعد النكاح فان
 كان ما دونها في التجارة
 فية في يده من المال
 وكذا في راس المال في
 الاصح وفي المبسوط
 لهم الاصح ليس في راس
 المال فان لم يكن ما
 دونها ولا مكسبا ففي
 ماله وفي قول على السيد
 وفي الجواهر للمالكية
 النفقة والمهر لانهما
 لا تعلقان لما حصل في
 يده لما ليس من خراجه
 ولا من كسبه وفي المعنى
 للمالكية المتعلق برقبته
 ويباع فيه الا ان يفسد
 المولى وبذا تفيد قولنا
 وفي شرح الوجوه للشافعية
 دين المهر والنفقة
 يتعلق بزمته العبد
 ويشبه الخيارات

داود بن زكريا العبد بغير
 ذن موكود فتشكك للقول
 طلقها ارجاعها خلايس
 هذا باجلاوة او نه بمجهل
 الركن في هذا العقد
 وصار كنهه يسمى طلاقا
 ومفارقة وهو الذي يحال
 العبد المتزوج وهو الذي يحال
 المحل عليه ابي وان خال
 طلقه كطليقة تملك
 الرجعة فهذا اجازة كان
 الطلاق الرجعي لا يكون
 الا في نكاح صحيح متعين
 الاجازة من قال لعبد
 تزوج هذه المرأة فزوجها
 ككالحاقا سدا ودخل بها
 فانه يباح في المهر عند ابي
 حنيفة رحمه الله وقال
 يرخض منه اذا لم يمتد فاصل
 ان لا يكون النكاح ينظر فيها
 والحجاب عند

الملاحة في القول الاصح وفي قول يوجب على المولى لان الاذن في النكاح في عبد لا يكتسب التزوا للكنونات وهذا في
 عبد لم يكن له كسب فلو كان مكنتا بغيره في كسبه بعد النكاح حتى لو عبده المولى واستخدمه في زمان كسبه غرم للملاحة المهر
 والنفقة وبل للعبد ان يزوج نفسه للمهر والنفقة فيه قولان انتهى لان العبد اذا بيع في مهر باع لم يفت الثمن الا ببيع ثانيا لا
 بيع في جميع المهر ويطلب بالباقي بعد الصق وفي دين النفقة يباع مرة اخرى لا يوجب شيئا فيها كذا ذكره الشافعي
 ولو زوج عبده امته لامر لها وبه قال الشافعي ومالك واحمد والمدير والمكاتب يعيان في المهر ولا يبعان فيه لانها
 لا يملك ان تنقل من ملك الى ملك مع بقاء الكتابة والتدبير في ماله من كسبه بالاسن انفسها لتعذر الاستيفاء من الرقبة
 ص واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها او فارقها ليس لها اجازة ش وقال ابن ابي ليلى يكون اجازة
 وعند الشافعي ومالك واحمد لا ينعقد هذا العقد اصلا ولا يضيغ لغيره الا للحممة الاجازة ولو قال له طلقها فها اذا بلغته النجس ان انفسها
 زوجه يكون اجازة ص لانه ش ابي لان كلام المولى طلقها او فارقها ص يتحمل الرولان روهذا العقد مشترك لا يملك طلقا
 ومفارقة وهو الذي يحال العبد المتزوج ش ابي الرواين يحال العبد المتزوج على المار والمخرج عن الطاعة ص فهو واو في
 ش ابي الرواد في لانه منع من الثبوت والطلاق موقع بعده والدفع سهل من الرقع ص فكان المحل عليه ش ابي على ذلك
 ص اولى ش اختلاف مسئلة الفسوق لان الزوج يملك التطليق بالاجازة فثبت نعمنا لانه لان فعل الفسوق اعانة له
 فلا يحل على المرو فان تملك الطلاق في الحقيقة لا يملك النكاح في الروحان والعمل بالحقيقة مجاز تملك الحقيقة تترك
 بدلالة الحال وهي اقيان على راي المولى ص وان قال طلقها تطليقة تملك الرجعة فهذا اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون
 الا في نكاح صحيح متعين الاجازة ش وكذا اقل وقع عليها تطليقة فان قيل اذا قال المولى لعبده كسر يملك بالمال او
 تزوج اربع مائة من النساء لا يثبت به العقد وان كان التكليف بالمال وتزوج اربع مائة من النساء لا يكون الا بعد الحرية جيب
 بان ما كان اصلا في اثبات الالبية في التصرفات الشرعية لا يثبت اقتضار كالايمان في خطاب الكفار بالشرع وفي
 الاثبات محقق ذلك بخلاف ما نحن فيه فان النكاح ليس باصل في اثبات الالبية ص وله قال لسبب تزوج هذا
 الامته ش لا فائدة فيه لانه لو قال هذه المودة فعله هذا الخلاف وكذلك الافاكة في ذكر الاشارة في فهمين لان الحكم في
 غير المعين كذلك ص فتر وجهها فاسدا ودخل بها فانتهى ببيع في المهر عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال لا يملك
 منه اذا اتم ش ولفظ الاصل واذا اذن له ان يتزوج واحدة فتر وجهها فاسدا فدخل بها اخذ المهر في حال الر
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه حتى يمتنع وعند الشافعي في ذمته كقولها وفي قول في رقبته وفي الفسخ
 وفي تناوله الفاسدا احتمال ص واصل ش ابي اسل ابي منية ص ان الاذن بالنكاح ينظر الفاسد اليه عند ش

ومن زوج عبد من بيتا
مأذونه امرأته جازش
للزنا في نفسها ومعها
كان النكاح بمثل ذلك
ان سبب كفاية المولى ملكه
الرقبة على ما ذكره والكلام
لا يوافق الحق للفرار بها
بطلان مقصود الا انه
اذا صح النكاح وجب
الدين بسبب كماله
فتشابه دين الاستهلاك
وصار كالرضى الدين اذا
زوج امرأة فهي مثلها اسوة للزنا
ومن زوج امته فليس عليه
ان يزوجها بيت الزوج ولكنها
تخدم المولى ويقال للزوج
حتى ظفرت بها وطيمه كان
حق المولى في الاستحسان
والتبوية البطلان له فان
بواها كعتبها فلهما
النفقة والسكنى والا فلا

هم من زوج عبد اما ذواله امرة جازش المراد بالما ذون المديون صرح به في الكافي وبارز النكاح والمهر في قرينة
هم والمرأة اسوة للزنا في مهرها ش وقال الشافعي المهر والنفقة يتعلقان بربح على ما في يده الحاصل بعد النكاح
وفي الظاهر قوله بالربح سواء حصل بعد النكاح او قبله ويلتصق براس المال فيه وجبان الظاهر لا يتصلق هم ومعناه
ش اي معنى قولنا والمرأة اسوة للزنا هم اذا كان النكاح بمثل الشل شر اقترب المرأة في شئ العبد منها وتغيب الزنا
على قدر دينهم وذلك كما اذا استهلك العبد بال انسان يكون صاحب المال اسوة للزنا ووجه ذلك اي
وجه كون المرأة اسوة للزنا من حيث هم ان سبب ولاية المولى ش لان النكاح هم ملك الرقبة على ما ذكره ش اي
فيما بعد هذه المسئلة بقوله ولنا ان النكاح اصلاح ملكه لان فيه تحصيله عن الزنا الذي هو سبب البطلان
هم والنكاح لا ياتي حق الفرار بالابطال قصودا قيدا بقوله ش مقصود الا ان المالية تتحقق بما يتحقق بذلك واما
اذا كان خفيا فلا معتبه به وهنا كذلك لان محلية النكاح لا اذمية وحق الفرار لا يلاقيه ما هم الا انه اذا صح النكاح
ش فولاية المولى تحصيلها للملكهم وجب الدين بسبب الضرر له ش لعدم انفكاك النكاح عن ثبوت المال
وان كان كذلك فتشابه دين الاستهلاك فان العبد الما ذون المديون اذا استهلك بال انسان صار صاحب
المال اسوة للزنا هم وصار ش اي العبد الما ذون والمديون هم كالمريض المديون اذا تزوج امرأة فم مثلها
اسوة للزنا ش اي واربوا بالاسوة المساوية في طلب الحق اي غرام الصفة واذا كان من الشل كثر منه فلا يسكن
بل توخر الى تنفائهم من مثلها حتم كدين الصفة مع دين المزن فان قلت لا يتصلق بولاية رقبة وفيه اضرار للزنا
فوجب ان لا يصح قلت لا تعلم ذلك فان النكاح لا يتعلق له بالمالية رقبة وهذا يصح فكل الحرة والائتية في رقبة والامر
والعمر نرجوان الصغيرة وليس لهما ولاية التصرف في المال وحق الفرار يتعلق بالمالية فلم ياتي وجوب للمهر فمهم فصاح بهم
هم ومن زوج امته فليس عليه ان يزوجها بيت الزوج ش يقال بواه من لا بواه له اذا سكنه اياه والا فلا فيه
لا احد الفقهاء ولكن قال الشافعي واحدا يستخذه بها النهار ويسلمها ليلا الى زوجها وقال مالك يسلمها اليه ليلا بعد ثلاث
ويأتيها زوجها فيما بين ذلك عندئذ هما وفي الجواهر للمالكية استخراهم الامه لا يمتل بالزوج ويجوز على السيد الاستئجار
بها وليس عليه ان يبيعها منه الا الا ان يشتترط ذلك في العقد وبه قال حمير بن خبيل وهذا ناشئ من ذلك باطل لا يمنع
من استخراهما الا ان الحق للزوج على الوطى في النكاح لا غيرهم ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج متى ظفرت بها لم يكن
لان حق المولى في الاستخراهم ايات والتبوية البطلان له ش اي الحق للمولى هم فان بواها معه ش اي مع الزوج
ضم بيتا فلها النفقة والسكنى على الزوج والا فلا ش ان لم يزوجها معه بيتا فلا يلزم النفقة والسكنى على الزوج

الزوج الاخرى انما لو اشترى عبد احد من الزنا فله رد وحكم ان في النكاح صوته عنها هم فله ان يارضا هم اعتبارا بالامته
 في الجارية قياح سبب الولاية وهو ملك الرقبة وتحمين لك عن الزنا الموجب للملك والنقصان وليس للمناط
 في جارية النكاح الا ان يشترط ملك منافع بعضها لانه لا يطر مع الاجبار ولا ينعكس فان الزوج يملك منافع فبيع المرأة ولا يقدر
 من زوجها والمولى يملك تزويج الصغيرة ولا يملك منافع بعضها فكان التعديل به فاسدا هم بخلاف المكاتب والمكاتب
 في الجارية كما يقال لو كان الاجبار باعتبار تحمين الملك لجاز في المكاتب والمكاتب وكلمة نكح فاجاب بقوله بخلاف
 والمكاتب هم لانها التحق بالاجرة فاش اي من حيث التصرف فحق ملك السيد فظهر لهما قصور ملك فيها لانها ملكان
 يراعى في تزويجها فتقويتا لملك التصرف عليها هم فاذا كان كذلك فيستطاع رضاها في اي اذ اراد المولى تزويجها
 هم ومن زوج امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها الزوج فلها مهر لها عند ابى حنيفة ش وبه قال الشافعي واهم وقا
 عليه المهر لو لا اعتبار بموتها حتف انما ش اي على الزوج المهر لمولى الامته التي قتلها قيد بقوله ثم قتلها لانه اذا
 اتى لا يسقط المهر بالاتفاق وقيد بقوله قبل ان يدخل الزوج بها لانه اذا قتلها بعد الدخول لا يسقط بالاتفاق واذا
 قتلها المهر لم يكن لا يقدر عليه الزوج لا يطالب به المهر بالاتفاق وكذا اذا قتل في مكان لا يقدر عليها او باعها من
 سلطان او غيره فذهب بها من المهر فانه يسقط المطالبة بالمهر من الزوج وكذا لو اعتقها قبل الدخول فانما حلت
 نفسها واذا ارادت الامته او الحرة قبل الدخول يسقط المهر بالاتفاق والحرة اذا قتلت نفسها فيه رجايتان عن ابى
 حنيفة وفي المنهاج لو قتلت المرأة نفسها او قتلها اجنبي لا يسقط مهرها عن الشافعي قبل الدخول لا يسقط بالاتفاق
 والامته اذا قتلت نفسها او قتلها اجنبي لا يسقط مهرها عن الشافعي وفي الجواهر لو قبل الامته سيدها او اجنبي او قتلت
 اي قياح على موتها حتف انما قال في المغرب قوله مات حتف انفة اذا مات على الفرش قيل بذاني حق الا وحى ثم
 عمر في كل حيوان اذا مات وقال بن الاشير ان على حتف انفة كان منقطع لانفة فمات والمقتل الملاك كانه لو تخيل ان
 زوج المومن تزوج من انفة فاذا جرح خربت من جراحة هم وهذا ش اسج اعتبار قتلها بموتها حتف انما هم لان
 المقتول ميت بامله ش الاصل له سوى هذا عند اهل السنة والجماعة من قصاص ش اي حكم هذا هم كما اذا قتلها اجنبي
 ش حيث لا يسقط هم وله ش اي لابي حنيفة هم انه ش اي ان الولي هم منع المبدل ش وهو البضع هم قبل تسليم
 ش اي قبل تسليمه الى الزوج هم فيجوز من منع المبدل ش وهو المهر هم كما اذا ارادت الحرة ش حيث يسقط هم
 مجازاة لفعلا فكذا كهننا مجازاة من منع المبدل وقال الكاكي اذا كان من اهل المجازاة تحقيقا للمساواة ثم قال
 فانما قيدنا بقولنا اذا كان من اهل المجازاة لان الصغيرة لم تكن من اهل المجازاة فقلت ابن زهر

في ملكه اعتبارا بالامته
 بخلاف المكاتب والمكاتب
 لانها التحق بالاجرة
 نصها في شرط رضاها
 قال ومن زوج
 امته ثم قتلها قبل
 ان يدخل بها زوجها
 فلا مهر لها عند ابى حنيفة
 رحمه الله وقال عليه
 المهر لو لا اعتبار بموتها
 حتف انما هو كذلك
 المقتول ميت بلجله
 فصا كذا اقتلها اجنبي
 ولان من المقتول قبل
 فيجوز من منع المبدل كذا
 ارادت الحرة

بشهوة قيل ان دخول حتى بائنا لم يقطع المهر لانها ليس من اهل المهر فانه من اهل المهر فانه من اهل المهر فانه من اهل المهر
 الكفاية ولو كان المولى حياً قالوا لا يجب ان لا يقطع المهر على قول ابي حنيفة بخلاف الصغيرة او اذا ارتدت حيث لا
 مهر بالارث ولو كان الارث قد دخل في مهرها ومنع من الميراث فانما قيدنا بالارث والحرية لان في ارتداد الامتة على
 لا يقطع مهر بالارث عمن اصحابنا فيه واختلف الشافعي في قيل لا يقطع قيل يقطع هم والقيل في احكام الدنيا ش هذا
 جواب عن قولهم لان المقتول ميت باجله ببيان ان القتل موت في الحقيقة باجل عند الله تعالى ولكن في احكام الدنيا
 هم جعل اتمافا حتى وجب القصاص من ش في العدم والدية ش في الخطا يذ لا يجب القصاص على المولى لاستحالة
 انه يجب عليه لكن عليه الاثم فم فكذا في حق المهر ش يعني ان القتل جعل اتمافا في حق القصاص والدية فكذا
 جعل اتمافا في حق المهر جعل كانه غير الموت يعني كما ان القتل جعل اتمافا هم وان قتلت حره نفسها قيل ان قيل
 بها زوجه بانها المهر خطا فالزفر ش وبه قال الشافعي وفي شرح الكافي خطا فالشافعي سكان خطا فالزفر شهم قال
 في الميسر ط قال الشافعي سكان زفر في الكافي ذكر بها وهذا قول من الشافعي وفي الحلية المنصوص انه لا يقطع مهر مثلها
 وفي شرح الوجيز للاصحاب فيه طريقان اشهرهما ان المسئلة على قولين بالقتل والتزويج احداهما انه يقطع كما قال
 زفر والشافعي لا يقطع ويؤاخذ اختيار المهر في مهره ويعتبر به بالردة ش ابي زفر يقيس حكم بركة المسئلة على حكم الردة يعني اذا
 ارتدت الحره قيل له فعل بها هم وقتل المولى امته ش ابي ويقترب ايضا بقتل المولى امته هم والجامع ش ابي الجراح
 بين القيس وهو قتل الحره نفسها وبين القيس عليه وهو رد الحره قبل الدخول وقيل المولى امته هم بائنا به ش وهو
 ان من حكم منع السبل بحد ابي يمنع البذل وقياس زفر قتل المولى امته انما يصح على قول ابي حنيفة لان ابا يوسف
 ومحمد لا يقولان لا يقطع المهر في قتل المولى امته هم ولنا ان جنائيه العبد على نفسه غير معتبرة في حق احكام النساء ش ولنا
 قال ابي حنيفة ومحمد ش انما يقتل ويصل على ما هم فشا به ش ابي قتلها نفسها هم موتها تحت انفها ش فانها اذا
 ماتت تحت انفها لا يقطع مهر بابا الاتفاق هم بخلاف قتل المولى امته ش جواب عن قوله وقيل المولى امته هم لانه يقتبر
 في حق احكام الدنيا حتى يجب الكفاة عليه ش يعني اذا قتلها خطا وكنه كذا يجب النعمان على المولى ان كان عليها من
 هم فاذا تزوج امته فالاذن في العزل ش وهو ان يطأها ويعزل شهوته عنها كيلا يتولد الولد هم المولى عت
 ابي حنيفة ش العزل في الامته المهر كمال ما يخرج العلماء وفي الامته السكوت بحد زعمه الشافعي في الاصح بغير الزم
 وبالاذن يجوز عندنا والشافعي في ذنبه وما لك واحد ولكن ولاية الاذن للمولى عند ابي حنيفة هم وعند ابي يوسف
 بحد الاذن اليها ش ابي الامته قاله الاثر في وفي بعض نسخ المداينة وعن ابي يوسف ومحمد ان الاذن اليها وهو

والقتل في احكام الدنيا
 جعل اتمافا حتى وجب
 القصاص والدية فكذا
 في حق المهر وان قتلت
 حره نفسها قيل ان
 يدخل بها زوجه بانها
 المهر خطا فالزفر شهم
 هو يقطع مهر بالردة
 وقيل المولى امته ش
 ما بينا له ولنا ان جنائيه
 المهر على نفسه غير معتبرة
 في حق احكام الدنيا فشا
 موتها تحت انفها ش
 قتل المولى امته كانه يقتبر
 احكام الدنيا حتى يجب
 عليه ولا اثر في امته كذا
 في العزل في الامته المهر
 حنيفة رحمه الله وعن ابي
 وعن محمد بن الحسن بن عمار

لان هذه المسئلة من مسائل الجاهل الصغير وصورتها فقيه دعي محمد بن يعقوب عن ابني حنيفة في رجل تزوج امرأة فانزاد
 ان يعزل عنها قال الاذن في العزل الى المولى ولم يذكر الخلاف فدل ان ظاهر الرواية عنها كما قال ابو حنيفة
 ولهذا قال في الخلاصة السلام بن دوي في شرح الجاهل الصغير وعن ابني يوسف ومحمد ان العزل اليها قلعت وفي خبر
 سطلوب ولم يذكر عنها خلافا وفيه وعنهما بالاذن اليها وفي مطلق الجاهل الامت تحت حر وعبد لا يعزل الزوج عنها الا
 باذن المولى عند ابني حنيفة رضيتم الامت ولم ترض وبكذا في المبدلغ وقاضيان وقال ابن خرم في المحلى لا يكل
 العزل عن الحر ولا عن الامت وقال ابن المنذر في الاشراف رخص في العزل عن جارية جماعة من الصحابة على
 بن ابني طالب وسعد بن ابني وقاص وزياد بن ثابت وابو ايوب الانصاري وابن عباس وجابر بن عبد الله ونسب
 وابي الحسن بن علي وجابر بن الارث رضى الله تعالى عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وطائفة وعن ابني بكر وعمر
 ابن مسعود وابني عمر كرايمه ص لان الوطى حتماش اى حق الامت المنكحة هم حتى تثبت لها ولاية المطالبة
 فلا يجوز تغيير رضاها هم وفي العزل ينقص عنها قيسطر رضاها كما في الحره ش اى كما يشترط الرضى في الحره لان لمطالبة
 الزوج بالوطى بالاجماع لان النكاح صيانة لها عن السفاح وذا قبضا الوطى هم بجماعات الامت المملوكة
 يجوز للامتن ان يعزل رضىتم او لم ترض ص لانه لا مطالبة لها بش اى للامت المملوكة ص فلا يعتبر رضاها بش والمكاتبه
 قال الامت عند الجمهور وقال له قوله في المكاتبه ومع ذلك عن الحسن وهو قول الحسن وابني قلابه وعبد الله بن زيد الجهمي
 وقال سفيان الثوري ان يزوجها بعد الكتابة فلا خيار لها وان تزوجها قبل الكتابة فلها الخيار وقال قوم انتهت
 تحت العبد ولا تخير تحت الحر وهو قول الحسن والزهري وابني قلابه وعطاء وعروة ونسب ذلك الى ابن عباس
 رضى الله تعالى عنها وهو قول ابن ابي ليلى والادوزاعى ومالك والشافعي وابني حنبل وابني ابي حنبل وابني سليمان
 وداد والظاهر هم وجه ظاهر الرواية ان العزل يحل بمقصود الولد وهو حق المولى فيعتبر رضاها بش ولا حق للامت في
 قضائها الشهوة لان النكاح لم يشرع لها ابتداء ولها ان لا تتكلم من مطالبة مولاهما بالترهيج ويجوز الزوج
 على ابطال نكاحها بالاستطاعة رايها وانما كانت الكراهية للولد والولد حق المولى فيشترط رضاها لا رضاها وفي
 جامع المعجوزي على هذا الخلاف حق المحضرة لو وجدت زوجها غيبا فعنده يكون للمولى وعندهما رواية قال الشافعي
 ومالك واحمد والاصل فيه ما روى ان الصحابة استاذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في العزل فاذا نكحهم وقد جاءهم
 بعض المشركين في قوله تعالى فانما اخرجكم الى شتمكم عزلا وان شتمتم عزلا وان شتمتم غير عزلا لما ان اليهود ذكروا ان العزل
 ويقتلون هو المملوكة الصغرى فتمسكت فاجمعوها في الحره ان العزل لا يجوز تغيير رضاها لكن ذكر في الفتاوى ان خاف

لان الوطى حتماش
 حتى تثبت لها
 ولاية المطالبة
 وفي العزل ينقص
 عنها قيسطر
 رضاها كما في الحره
 لان لمطالبة
 الزوج بالوطى
 بالاجماع لان
 النكاح صيانة
 لها عن السفاح
 وذا قبضا الوطى
 هم بجماعات
 الامت المملوكة
 يجوز للامتن
 ان يعزل رضىتم
 او لم ترض ص
 لانه لا مطالبة
 لها بش اى للامت
 المملوكة ص
 فلا يعتبر رضاها
 بش والمكاتبه
 قال الامت عند
 الجمهور وقال
 له قوله في
 المكاتبه ومع
 ذلك عن الحسن
 وهو قول الحسن
 وابني قلابه
 وعطاء وعروة
 ونسب ذلك الى
 ابن عباس
 رضى الله تعالى
 عنها وهو قول
 ابن ابي ليلى
 والادوزاعى
 ومالك والشافعي
 وابني حنبل
 وابني ابي حنبل
 وابني سليمان
 وداد والظاهر
 هم وجه ظاهر
 الرواية ان
 العزل يحل
 بمقصود الولد
 وهو حق
 المولى فيعتبر
 رضاها بش
 ولا حق للامت
 في قضائها
 الشهوة لان
 النكاح لم
 يشرع لها
 ابتداء ولها
 ان لا تتكلم
 من مطالبة
 مولاهما
 بالترهيج
 ويجوز الزوج
 على ابطال
 نكاحها
 بالاستطاعة
 رايها وانما
 كانت
 الكراهية
 للولد
 والولد
 حق
 المولى
 فيشترط
 رضاها
 لا رضاها
 وفي
 جامع
 المعجوزي
 على
 هذا
 الخلاف
 حق
 المحضرة
 لو
 وجدت
 زوجها
 غيبا
 فعنده
 يكون
 للمولى
 وعندهما
 رواية
 قال
 الشافعي
 ومالك
 واحمد
 والاصل
 فيه
 ما
 روى
 ان
 الصحابة
 استاذنوا
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 في
 العزل
 فاذا
 نكحهم
 وقد
 جاءهم
 بعض
 المشركين
 في
 قوله
 تعالى
 فانما
 اخرجكم
 الى
 شتمكم
 عزلا
 وان
 شتمتم
 عزلا
 وان
 شتمتم
 غير
 عزلا
 لما
 ان
 اليهود
 ذكروا
 ان
 العزل
 ويقتلون
 هو
 المملوكة
 الصغرى
 فتمسكت
 فاجمعوها
 في
 الحره
 ان
 العزل
 لا
 يجوز
 تغيير
 رضاها
 لكن
 ذكر
 في
 الفتاوى
 ان
 خاف

الولد السواء في الحرة يسعد العزل في الحرة بغير رضا بالنفس والزمان وكذلك عما المعالجة الاسقاط بالمستبين شي من غلظة
ثم اذا حمل باذن او بغيره اذن ثم ظهر سبيل بل حمل نسيه قالوا ان لم يبعها اليها او عاودا لكن بال قبل العود يحل النفي وان
لم يزل للمحل النفي كذا روى عن علي رضي الله تعالى عنه هم وبهذا فارقته الحرة شي اي بتعليقنا ان العزل يحل بمقتضى
الولد وهو من المولى فارقته الامة المشكوك به الحرة لان لها حق في الولد دون الامة فلما وجد الفارق بطل المقياس هم
وان تزوجت امه باذن مولانا ثم اعتقت فلما اختارها كان زوجها او عبد الله يعني لما اختارها سوار كان زوجها او عبد الله
الاختار حرا او عبد الله ان شاركت اقامت معه والشارت انتارت نفسها ففارقته ولا مهر لها ان لم يدخل بها الزوج وان كان
دخل بها فالمرء واجب لسيدها وان انتارت زوجها فالمرء لسيدها دخل الزوج بها ولم يدخل هم لكونه عليه السلام شي
اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يبرء من امره حتى يملك بضعك فانخاري شي هذا اخرجه الداعي فطعن من
حاشية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبرء من امره حتى يملك بضعك ورواه ابن سعد في الطبقات اخبرنا
عبد الوهاب بن عطاء عن داود بن ابى هند عن عامر الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبرء من امره حتى يملك بضعك قد
بضعك معك فانخاري وهذا من روى التجارى ومسلم من القاسم من عايشة رضي الله تعالى عنها قالت كما
في بريدة ثلثة اشهر من اني اخرجت وفيه وعققت فخير يا رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها فانخارت نفسها هم
فالتعليل بملك البضع صدر مطلقا شي يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل عليه ثبوت الخيار ملك البضع ولم يفصل
بينها اذا كان زوجها حرا او عبدا هم فيمنع الفصلين شي اي فيمنع الفصلين وهو ما اذا كان زوجها حرا او عبدا
لا يثبت لها الخيار اذا كان زوجها حرا او عبدا قال مالك واحمد هم وهو صحيح به شي اي الشافعي صحيح بهذا الحديث لان
التعليل بملك البضع مطلقا فيمنع الفصلين في مختلف الروايات في نوع بريدة بل كان حرا او عبدا حين خبرت فان
لا يفرقون بين الحرة والعبد في ثبوت الخيار لما والشافعي يقول لما الخيار في العبد دون الحر من احاديث انه كان حرا
وهو اد الجماعة الاسلام من حديث ابراهيم عن الاسود عن عايشة رضي الله تعالى عنها قالت يا رسول الله اني اشتريت
بريدة لاعتقها الحديث وفي اخره قال الاسود وكان زوجها حرا قال التجارى قول الاسود منقطع وقول ابن عباس
عبد الله واخرجه التجارى ايضا عن الحكم عن ابراهيم وفي اخره قال الحكم وكان زوجها حرا قال التجارى وقول الحكم من
ومن اماما ويشه انه كان عبدا ما رواه الجماعة الاسلام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان زوج بريدة
كان عبدا وبقال لم يفت الحديث منها ما رواه الحكم و ابو داود من حديث هشام بن عروة عن عروة عن عايشة حبيلى
ما قبل في قصته بريدة وزاد وقال وكان زوجها عبدا فخير يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فانخارت نفسها ولو كان حرا لم

وان تزوجت باذن
مولاها ثم اعتقت
فلما اختارها كان
نزوجها او عبدا
لقول الله عليه
السلام لم يبرء
حي اعتقت
ملك بضعك
فلما خباري
فالتعليل بملك
البضع صدر
مطلقا فيمنع
الفصلين لئلا
يخالفنا فيها
اذا كان زوجها
حرا وهو
محبوب

ولانه يتراد
 الملك عليها
 عند التق
 فملك الزوج
 بعد ثلث
 تطليقات ففلك
 رفع اصل العقد
 وفعلا للولاية
 فكذا المكاتبه
 يعني اذا تزوجت
 باذن مولاهما
 فمقتضى ذلك
 من فخر الله
 لا خيار لها لان الحق
 نفذ عليها برضاها
 وكن المهر لها فلا
 من ثلثات الخيار
 مجزئة الامه
 لانه لا يقربها
 ولما ان العلة
 الادياء الملك وقد
 وجدناها في
 المكاتبه لان عد
 تماقران وظل
 فمقتضى

في غير ما وصفتنا من غير سلمه ابو داود والنسائي عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عماره ان بريرة
 خيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبد الوساخ الخزرجية بنتي عن نافع عن ابي عبد الله بن
 بريرة كان عبد وقال اسادة صحيح وقال الطحاوي اذا اختلفت الآثار وجب التوفيق منها فنقول انا وجدنا الحريرة
 تعقب الرق ولا ينعكس فحمل على انه كان حرا عندنا ما خيرت عبد اقبله وان ثبت انه عبد ولا يبيح الخيار لما يجب
 الحراة المخير من النبي صلى الله عليه وسلم انه انما خيرا الكوفة عبد انتهى وقال الكاكي ولو تعارضت الروايات بقي قوله
 عليه السلام كانت بينكم فاختاري هم ولانه يتراد الملك ش ويل من قولك يانه ان ملك الزوج يتراد وصم عليها
 ش اي على الامة هم عند التق ش اي عند حقه يعنى عند حق مولاي اياها لانها كانت تخلص من زوجها قبل
 بطلانين فبعد التق لا تخلص منه الا بثلاث وهي معنى قوله هم فيك الزوج بعده ش اي بعد التق هم ثلاث تطليقات
 ش فيتراد ملك الزوج عليها بسبب التق بطليقة فيك ثلاث تطليقات ثم هي لا تملك وفتح ملك الزيادة
 الا برفع اصل النكاح فيك رفع اصل العقد فملا الزيادة فانثرت الشارع لها الخيار فلا يمكن من ذلك الا برفع
 اصل النكاح فصار هذا كعبد من اثنين كاتبة احدهما فلان حراير والكل لان له ان يرد نصيبه ولا يمكن ذلك الا برفع
 الكل ولهذا لو اختارت نفسها كان نسخا لاطلاق الخيار البلوغ لان سبب هذا الخيار يعنى في سببها وهو ملكها امر نفسها
 وكل فرقته كانت بسبب جهته المرأة لا يكون مطلقا ثم خيارا يقتضيه على المجلس عندنا وعند الشافعي في الاصح على القول
 وفي قول على الترخي وفي قولان في قول الى ثلثة ايام وفي قول الى ان يمكن من وطئها وان اختارت
 نفسها فان كان قبل الدخول فلا مهر لها لان نسخ النكاح سببها من قبلها وبعده فالحري ليدنا وبه قال الشافعي رحمه الله
 تعالى م وكذا المكاتبه ش هذا اللفظ القدرى وفسره المصنف بقوله هم يعني اذا تزوجت باذن مولاهما ثم
 ش باذنه بديل الكاتبة كان لها الخيار سواء كان زوجها حرا او عبد الزيادة الملك عليها وبه قال الشافعي
 والاك واجد هم وقال زفر الخيار لما لان العقد نفذ عليها ش اي على المكاتبه هم برضاها وكان المهر لها فلا يستغنى
 اثباته الخيار ش وديمق كلام زفر وثبوت الخيار من الامة لنفسه والعقد عليها بغير رضاها وسلامته المهر لمولاه وهذا غير
 هنال ان المهر لها ولا ينفذ فكما حوالا برضاها وقال بن ابي ليلى ان اعانها على بديل الكاتبة لا خيار لها وان لم يعنها
 فلها الخيار بخلاف الامة لانه لا يقتبر رضاها في التزوج وقد ذكرناه هم ولما ان العلة ش اي حلة اثبات الخيار
 الامة بعد التق هم ازديا والملك عليها وقد وجدنا ش اي العلة وهي ازديا والملك عليها هم في المكاتبه ش
 والارسل على ذلك قوله هم لان عندنا ش اي عدة المكاتبه هم قران ش اي حينئذ هم وطقتان ش وكذا

ايلا وما شتران فازدوا كل ذلك بالعتق كما في الامة اذا اعتقت فيكون لها الخيار ولان غاية الصلوة والسلام
خير من سيرة وهي مكاتبة ولو قيل تحمل انها لم تكن بمكاتبة وقت النكاح وحيد لم يكن نفوذ نكاحها برضاها فقلت
الظاهر انها كانت مكاتبة وقت النكاح لان الحال يدل على انها لم تكن على ان غاية السلام رتب الخيار على ملك
بعضها فكانت على الثبوت الخيار والعبرة بالعموم للنظر لا بخصوص السبب فان قبل المكاتبة المالكه لبعضها قبل العتق
ولمذا يكون البديل لها ولم يحل للمولى وطها فلم يتناول النص قلنا انها ليست بالمالكه لبعضها لانها لا تملك نفسها
جزوا بما فلا تملكه وان وجب البديل لها لانها احرى بالكتسابها ولم يحل وطها لانه من نافعها ص وان تزوجت امته
بغير اذن مولاها ثم اعتقت صح النكاح ش وفي المبسوط وكذا الحكم في العبد لم تزوج بغير رضى المولى وكذا لو باعه
ثم اعجاز المشتري فكان التحفيس بالامة لها مسئلة تملكها وهي المسئلة المتعلقة بالخيار وقال الشافعي والملك واجب
لا يصح لانه نكاح الفضولي وبعبارة النساء فلا تنفقد اصلا عندهم وفي المبسوط وعن زفرانه يطل النكاح ص لانها
ش اى لان الامة ص من اهل العباد ش حتى لو اقرت بدين صح وتطالب بعد العتق والى العباد ش من غير العباد
وهي فيها ميثقة على اهل الحرية فينقذ نكاحها ص وانما نفع النفوذ لمحق المولى ش هذا جواب عما يقال اذا كان الامر
كما ذكرت فلم ينقذ نكاحها فانما بان امتناع النفوذ اى نفوذ الكمال لمحق المولى ص وقد زال ش اى بقية العتق
والاخير لما لان النفوذ بعد العتق ص فلا يتحقق زيادة الملك ش للمولى ص كما اذا زوجت نفسها بعد العتق ش
حيث يستطحق المولى وقيم النكاح فعاد الحرية من جتها ص وان كانت تزوجت بغير اذن على الف درهم ومثلها
ماية فدخل بها زوجها ثم اعتقها مولاها فالمرء لا ش والنكاح صحيح والاخير لما وفى نفاذ النكاح خلافا ل زفر
كما في المسئلة المتقدمه انما قال والحال ان مهر مثلها ماية ليعلم ان المسمى وان زاد على مهر المثل فهو للمولى اذا كان المثل
قبل العتق وانما كان المهر كله للمولى ص لانه ش اى لان الزوج ص استوفى منافع مملوكة المولى ش فيجب البديل
ص وان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمرء لا لانه استوفى منافع مملوكة المولى ش فيجب البديل ص وان لم يدخل بها حتى
اعتقها فالمرء لا لانه استوفى منافع مملوكة لها ش فيجب البديل لها ص والمراد بالمهر الالف المسمى ش هذا جواب
عما يقال كان ينبغي ان يكون للمولى مهر المثل بالدخول قبل العتق بالغالب كما قال الشافعي وغيره وهو القياس
فاجاب بقوله والمراد بالمهر اى المراد بالمهر المذكور بقوله فالمرء للمولى وفي قوله بالمهر هو الالف المسمى لا مهر المثل ص
لان نفاذ العقد بالعتق استند الى وقت وجود العقد ش لان وجوب العقد بالدخول انما يكون باعتبار العقد ص فصحت
التسمية وقد وجب المسمى ش للمولى اذا اعتقها بعد الدخول والامة اذا اعتقها قبله فان قيل كيف يسند الجواز الى وقت العقد

وان تزوجت امته
بغير اذن مولاها
فهل اعتقت صح النكاح
لا فضل من اهل النكاح
وامتناع النفوذ
لمحق المولى وقد
زال ولا خيار لهما
لان النفوذ بعد
العتق خلا يتحقق
زيادة الملك كما
اذا زوجت نفسها
بعد العتق فالكا
تزوجت بغير اذن
على الف درهم ومثلها
ماية فدخل بها
زوجها ثم اعتقها
مولاها فالمرء لا
لانه استوفى منافع مملوكة
للمولى ان لم يدخل بها
حتى اعتقها فالمرء لا
لانه استوفى منافع مملوكة
لها والمراد بالالف المسمى
السبي لان هذا العقد
بالعتق استند الى وقت
وجود العقد فصحت التسمية
ووجب له

والمانع من الاستاء قائم لان المانع من الجواز هو الملك والمالك قد زال بالعقد مستند الا ترى ان الامة اذا حرمت
حرمة غايضة على زوج كان لما قبل ذلك وتزوجت بغير اذن المولى قد نزل بها فاعتقها المولى لا تحل على الزوج
الاول باعتبار العقد غير معتبر في حق هذا الدخول الذي كان قبل العقد اجيب بان ما ذكرته قياس لان القياس
هو ان يلزمه مردان مهر بالدخول قبل تفاؤ النكاح ووجود المثل ومهر بالكلح وهو المسمى لما ذكرت من وجود المانع
عن الاستاء والا انهم استغنوا فقالوا يلزمه مرد واحد وهو المسمى بوقت العقد لانه لو وجب مهر بالدخول لوجب بكل العقد
اذ لو لاه لوجب المهر واجبا بالدخول حشا فاقا الى العبد بايجاب مهر آخر بالعقد جمع بين المهرين بعقد واحد وهو
مستنعى من ولدناش اى والاصل نقفاً والعقد مستند الى وقت وجوب العقد ووجه التسمية هم لم يجب مهر آخر بالمولى
في النكاح الموقوف لان العقد مستندش الى اصله هم فلا يلزمه ش اى العقد المتحد هم الامهر واحدناش لان
لا يجوز ان يكون في العقد الواحد مردان هم ومن وطى امته ابنة فولدت منه فمى ام ولد له ش اى اللاب وهذا اذا
ادعى اللاب وثبت النسب منه انما ثبت اذا كانت الامة في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوى
هم وعليه قيميهاش اى على اللاب قيمة الجارية هم ولا مهر عليهاش اى اللاب اى العقر اذا ادعى الولد سواء صدق بالان
او لم يصدقه وقصير امته ام الولد اللاب وبه قال احمد والشافعي في الصحيح وقال المزني لا تصير ام ولد له روى ذلك عن
مالك لانها ليست ملكا له وقت الاحبال وفي المسبوط وغيره العقر عبارة عن مهر الشل وفي مسبو شيخ الاسلام عليه
نوه المرأة كبر كانت قساجر للزنا مع جلالها وبارا لا يتيجار على الزنا فالعقد الذي يستاجر على الزنا يجعل مهر او قال السجود
بعد قوله ولا مهر عليه وقال زفر والشافعي وابن منبل يجب المهر وفي المنهاج يجب به عليه مهر لا على العتص
وفي القدر يجب يجب به عليه مهر لا على العتص في القدر يجب المهر فان احبها فالولد حر لسبب الجارية تصير ام ولد في
الظاهر ان المكن ام ولد ابنة وعليه قيميهاش المهر لا قيمة ولده في الاصح وفي المتن ان علقته منه صارت ام ولد
وهو قول الشافعي واسحق ذكره ابن المنذر وقال ابو ثور ان علم انها لا تحل لم يجب المهر ولا يلزم اللاب قيمة الجارية
ولا عقر لها ولا قيمة الولد عند احمد قال وقال الشافعي يلزمه ذلك ان حكم بانها ام ولد وقال ابن قدامه في المتن وقال
ابو حنيفة يلزمها قيميها لانها حرمت على الابن فوطيها كالام وقال السجود وعاط في النكاح وذكره الخطا وعاط في نقل
نه هبنا ولو كان لابن زوجا اياه جاز النكاح عندنا وهو قول اهل العراق وعند اهل الحجاز لا يجوز وهو قول ابن منبل
وفي المسبوط لا يجوز للاب ان يتزوج بجارية ابنة عند الشافعي واعلم ان وطى جارية الابن لا يحل عند عامة العلماء
وقال ابن ابي السلي اللاباس به اذا احتاج اليه وهو ذهب النسب بن المالك بن النضر فقال في عن قياسي على الطعام ومن

ولم يزل
يجب مهر
اخو بالكلح
في نكاح
موقوف
لان العقد
فلهذا
باستثناء
النفس فافله
يجب
الاصل
والحاصل
ومن وطى
امته ابنة
فولدت
منه
فمى ام ولد له
وعليه قيميها
ولا مهر عليه

قوله الخامة وقال السر جوي واجمعوا على ان الاب يحرم عليه وطى ابنة ابنة وذكر العثر ثاشي ان العبد لو كان عبدا
او مكاتباً او كافراً لم تجز دعوته لعدم الولاية والاب كالحج عند عدمه واما اب الام فلا ولاية سجال كذا في الجامع
المجرب في حكم معنى النسبة ان يدعيه الاب شش اثنا عشر مسألة بهذا الاتهام من مسائل الجامع الصغير ولم يذكر فيه الا
بل قال محمد بن عتيق عن ابى حنيفة في رجل وطى جارية ابنة فولدت منه قال هي ام ولده وعليه قيمتها ولا مهر عليه
وانما ذكر القدر في باب الاستيلاء فقال اذا وطى الاب جارية ابنة فجارت يولد فادعاه وثبت نسبه
ونسارت ام ولده وعليه قيمتها وليس عليه عتقها ولا قيمته ولده باصم ووجوب شش اى وجهها فلها من ان له شش
ان للاب حكم ولاية تمام مال ابنة الحاجة الى البقاء شش اى صيانة نفسه لقوله عليه السلام انت وما لك الا بيا
صم قال في شش فلها بجم تمام جارية ابنة الحاجة الى صيانة الما شش لان الما جرحه فوجب صون ماله عن النسيغ
بمال الامن وذلك تمامك جارية لتفصح فعل الاستيلاء اذا استلنا واذا انما عن الملك اى اذا ملكها بغير قيمتها
لا بجم لان ما جرحه ليست بجم لانها ليست من ضرورات البقاء صم غير ان الحاجة شش هذا جواب عما قيل ان
صيانة الما وبقاء الاسل لما دبت عليه القيمة كما في الطوام فاجاب بقوله غير ان الحاجة صم الى البقاء شش
واما الاستيلاء الولد على اعطاء جاريته والدة الاستيلاء ولو كانت غير ضرورية صم فلهذا تمامك الجارية بالقيمة والطعام
بغير القيمة شش كما انه ضروري صم ثم هذا الملك شش اى للاب هذا جواب عما قيل ان بطريق المعاوضة فان الاستيلاء
يحتسب الملك كما في الواكعة او حق الملك كما في الكما يتبعه وليس شش من ذلك وجود فاجاب بقوله ثم هذا الملك
صم ثبت قبل الاستيلاء وشطره لا شش اى مال كونه شطر الاستيلاء صم اذا شش شش يعنى للاستيلاء صم حقيقة
الملك شش كما في الواكعة صم او حق الملك شش كما في المكاتبه صم وكل ذلك شش اى حقيقة الملك
صم غير ثابت للاب فيها حتى تجوز له التزوج بها شش بمنع يجوز له كرم مرض فلان حتى لا يجوز له ومنه نتيجة لعدم
ثبوت حقيقة الملك وحق الملك في جارية الابن للاب شش يعنى جاز للاب التزوج بجارية الابن فلو كان
فيها حتى لم يجز صم فلان من تقديمه شش اى تقديم الملك على الوطى كما يقع فعله انا ولو كانت شطر الصحة الاستيلاء
وشطره الشئ يسبقه صم فبين ان الوطى يلاقي ملكه شش اى كان الوطى وقع في ملكه صم فلا يلزمه العقر وقال فر
والشافعي يجب المهر لانها شش اى لان زفوا الشافعي صم يشترطان الملك كما للاستيلاء وشش فانه سقط
الاخصان بهذا الوطى ولو كان في الملك لما سقط واحد فادعاه صم كما في الجارية الشتر كعش فانه اذا استولد ما
احد ما ادعى ولده فانه ثبت نسبه ويجب عليه نصف العقره وحكم الشئ يعقبه شش لان الاثر بعد الموت وحكم الشئ

ومعنى المسئلة ان يدعيه
الاجب ومعها من له قولا
ملك مال ابنه الحاجة
الى البقاء فله ملك
جارية الحاجة الى
صيانة الما غير ان
الحاجة الى البقاء
نسله وهذا الى البقاء
نفسه فلهذا تمامك
الجارية بالقيمة والطعام
بغير القيمة ثم هذا
للك ثبت قبل
استيلاء وشطره لا
المع حقيقة الملك
حقه وكل ذلك غير ثابت للاب
فيما حتى يجوز له التزوج بها
فلان من تقديمه فبين
ان الوطى يلاقي ملكه
يلزمه العقر وقال فر
والشافعي يجب المهر لانها
الاخصان بهذا الوطى
استولد ما احدهما
وحكم الشئ يعقبه

والمسئلة معروفة قال
 ولو كان الابن زوجه اباه فولد
 له تصريحا ولد له ولا قيمة
 عليه وعليه المهر وولدها
 حر كانه من الزوج عندنا
 خلا خلا للشافعي يزعمونها
 عن مالك لا بد ان يزوج
 ملكها من كل وجه في الحل
 ان يملكها الاب من وجه
 كذا يملك من التصرفات
 مالا ينفق بها ملك الاب لانه
 فدل ذلك على انتفاء ملك الاب
 لانه ينفق على الخدم والاشبهه فلا
 جاز النكاح صار ازاؤه مضمونة
 فلم يثبت ملك اليمين
 فلا تصريحا ولد له ولا قيمة
 عليه فيما كان في ذلده حكمه
 يملكها وعليه المهر لانها تنكح

بالاثر الثابت به الملك او شبهه الملك الا ترى ان هذا المولى ثبتت له المهر بالانكاح من غير ان يكون له مهر
 فاذا وجد القدر وعليه شمس الائمة الخسري اما في الجارية المشتركة الملك موجود قبل الوطى فلا يحتاج الى تقديم المهر
 فصحة الاستيلاء ولو كان ملكه ما تضمنه فوجب نصف العقر بمضاوفة الوطى للملك الغير من وجه فان قيل من العجب ان الجارية
 لو كانت مشتركة بين الاب والابن وولدت وادعاه الاب ثبتت النسبة بحسب العقر اجماعا قلنا العقر لان الوطى
 فيما نحن فيه صادر من محل الخالي عن الملك وشبهة فلا يحتاج الى اثبات الملك في الكل فوجب نصف العقر كما في مشتركة
 بين الوطى وبين ابنه كذا في الجاهل المحبوبي هم للسلسلة معروفة شمس اي في الجاهل مع الصغير وغيره هم ولو كان الابن
 زوجا اباه فولدت منه شمس اي من الاب هم لم تصرام ولد له شمس اي الاب هم ولا قيمة عليه وعليه شمس اي
 الاب هم المهر وولده حر لانه صحيح التزويج عندنا خلافا للشافعي شمس فعنده لا يجوز تزويج جارية الابن لان
 الاب حق الملك في مال ولده حتى لو وطى جارية عالمها بمرتها عليه لم يلزمه الحد بل من له حق الملك في جارية
 تزويجها بالاب كالمولى او تزويج امته من كسب مكاتبه لان حق الملك من مال ولده ظاهر الا ترى ان استيلاء
 في جارية ابنته صحيح واستيلاء المولى امته مكاتبه غير صحيح ولذا ما ذكره المصنف بقوله لم يزوج ابني اي لم يزوج الجارية
 هم عن ملك الاب الا ترى ان الابن ملكها من كل وجه شمس بدلالة حمل الوطى ونفاذا لاعتقاق هم من المحال
 ان يملكها الاب من وجه شمس لان الجمع بين المملكين شخصيين في محل واحد في زمان واحد متعذر ولو كان للاب فيها
 حق ملك لم يحمل للابن وطئها كالكتاب الاجل له وطى امته هم وكذلك يملك الابن في التصرفات كالوطى والبيع و
 التزويج والبيعة والاعتاق والاحارة وغيرهم بالامتناع مع ما شمس اي مع هذه التصرفات هم ملك الاب لو كان
 شمس اي ملك الاب هم فدل ذلك على انتفاء ملكه شمس اي ملك الاب هم الا انه يسقط الحد شمس هذا جوابا عما قيل
 من جهة الخصم يعني ينبغي ان يسحب الحد بالوطى ثم ثبتت للاب حق الملك فاجاب بقوله الا انه يسقط الحد عن الاب
 للشيء شمس اي شبهة الملك بظاهر الحديث انت وما لك لا يملك هم فاذا جاز النكاح صار ماؤه مضمونة
 اي بالنكاح هم فلم يثبت ملك اليمين شمس لعدم الحاجة اليه هم فلا تصريحا ولد له شمس لانه لو استولد با فمجرد نصيب
 ام ولد له فبالنكاح اي شبهة النكاح اولى ان تصريحا ولد له لانه لو استولد با فله يحتاج الى ملك اليمين لم يكن اشياء
 الا لصيانة الماهوهم ولا قيمة عليه فيها شمس اي ولا قيمة لواجبه من على الاب في الجارية هم ولما في ولد با شمس
 اي ولا قيمة قيمته في ولد الجارية هم لانه شمس اي لان الاب هم لم يملكها شمس اي لم يملك الجارية والابن هم
 وعليه المهر لانهم شمس اي لانهم هم الاب هم بالنكاح شمس اي بسبب النكاح المستتر اعم المهر

وولد له كذا لا يملك له
 فتعق عليه بالقرابة قال
 واذا كانت الحرة تحت بعد
 فقالت لمولاه اعقته عنى كذا
 فقعل ففسد النكاح وقال
 مرض رحمه الله كذا ففسد
 انه يقيم العتق عن المولى
 حتى يكون كذا ولم يولد
 به الكفاة يخرج عن عهدنا
 او عنده يقع عن المامور كذا
 طلبت يعق المامور عنه
 وهذا محال لا يملكه عنى
 فملكه ابن آدم فله بيعه الطلب
 فيقيم العتق عن المامور ولنا
 انما يمكن تقيده بتقديم الملك
 بطريق كذا قضاء الملك شرط
 لصحة العتق منه فيصير قوله العتق
 طلب التملك منه كذا
 ثم امره بعتاق عتق كذا
 قوله لا يثبت تصداق
 الاعتراف عنه شىء بالنسبة على انه غير صادر
 الملك لا يفسد النكاح للتنازع بين المملكين
 بين ملك العتق وملك الملك كذا لان الملك ثبت
 يتقدر بقدر ما بالضرورة في ثبوت العتق عن المامور
 ثبوت الملك العتق عن غيره فساد النكاح فان قيل ليس
 فينبغي ان يثبت عتقه اقتضاء لانه لا يمكن من التفسير
 الثابت بالاقتضاء ثابت بالحرية يصير لا للتفسير
 عنى ولم يسمه الا لا يفسد النكاح شىء يعنى لو قالت

جميع ولد باحرار لانه ملك انخره فيعتق عليه شىء وبه قال مالك وقال الشافعي لا يعتق في ملك غير المولى والمو
 المولى على ما يحكى في الاعتراف وعن حميد الدين الفريفي اختلاف عند البعض يعق قبل الانفصال وشىء من
 في الارث حتى لو مات المولى وهو ابن يرث الولد على قول من قال يعق قبل الانفصال وعلى قول من قال لا يعق
 قبل الانفصال لا يرث واما اذا مات المولى لان الرق مانع من الارث قيل المولى هو الاول لان الولد حدث على
 ملك المولى من حين العلوق فلما ملكه عتق عليه بالقرابة بالمحدث قال محمد في المانع الصغير ما اذا كانت الحرة تحت
 فقالت لمولاه اعقته عنى بالتفصيل شىء اى ما قالته هم ففسد النكاح شىء اى انفسخ وبه قال الشافعي والمولى
 على الزوجة الفهم وقال زفر لا يفسد واصله شىء اى اصل هذا المالك هم ان يعق العتق من امره عندنا حتى تكون
 الولاية له ولو فوى به الكفاة شىء اى ولو فوى بعقده الكفاة التي عليه اى كفارة كانت هم يخرج عن العدة وعنه
 شىء اى عنده زفرهم يقع عن المامور لانه طلب سبب يعق المامور عتقه عنده وهذا محال لانه لا يعتق فيما لم يملك
 ابن آدم فلم يصح الطلب فيق العتق عن المامور شىء اى لم يصح طلب العتق عن المامور من المامور ولنا ان
 اى ان لسان هم امكن صحته شىء اى يصح طلب الاعتراف هم منه بتقديم الملك بطريق الاقتضاء شىء وهو لم يولد
 منطوقا بصحة المنطوق وزفر لا يقول بالاقتضاء هم اذا الملك شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله اعتراف طلب التملك منه
 بالالتزام امره بعتاق عتق كذا فيصير كانه قال العبد الذي كان لك الان ملك لى بالقت واعقته عنى
 فان قيل كيف يصح هذا لو مرح به بان قال ملكه عتقك عنى ثم كمن وكيل بالاعتراف لا يصح قلنا كمن شىء ثبت
 ضمنا ولا يثبت تصداقهم وقوله واعقته تملكها منه شىء اى من المولى وهو المامور منه شىء اى من الآخر هم ثم
 الاعتراف عنه شىء بالنسبة على انه غير صادر اى من المولى ثم يصير قوله المامور عتقت اعترافا عن الآخر هم فاذا ثبت
 الملك لا يفسد النكاح للتنازع بين المملكين شىء اى بين ملك الرقبة وملك المتعة قال الاثرانى وقال الكاكي
 بين ملك العتق وملك الملك كذا لان الملك ثبت ضرورة العتق واثبت بالضرورة
 يتقدر بقدر ما بالضرورة في ثبوت العتق عن المامور فساد النكاح قلنا الشىء انما ثبت ثبت بلوازمه وضروراته من لزوم
 ثبوت الملك العتق عن غيره فساد النكاح فان قيل ليس له اذا قال عتقك كذا ففسد النكاح بالمال عنه لا يعق
 فينبغي ان يثبت عتقه اقتضاء لانه لا يمكن من التفسير بالمال الا بالعتق قلنا الحرية لا تفصل ان تثبت اقتضا لان
 الثابت بالاقتضاء ثابت بالحرية يصير لا للتفسير بالمال فكانت الحرية اصلا فلا تثبت اقتضاء هم ولو قالت عتقه
 عنى ولم يسمه الا لا يفسد النكاح شىء يعنى لو قالت الحرة المذكورة لمولى العبد اعقته عنى ولم يذكر الا لا يفسد النكاح

والولا للمعتق وتستيط الكفارة عنه ش اذا انوى ولا يلزم الالف وقال زفر بن القتيبي عن الماوردي قال
 عند بيعك فدية ومحمد
 رجهما الله وقال ابو يونس
 رحم الله هذا ولا ذيل
 سواء لانه يفي بالعتق
 بغير عرض صحيح
 لتصرفه وليست طلقا
 القبيض كما اذا كان عليه
 كفارة طهر اذ ادى
 عن يوان يطعمه
 ولما ان الهبة من شرط
 القبيض بالفض فلا
 يمكن اسقاطه وانما
 اقتضاء لانه دخل حيا
 بغيره اليه لا ينفرد
 شرعي في ذلك للمسئلة
 الفقير يتبع الا في القبيض
 لما العبد فليعتق في يده
 يعني ليتوبه باب
نكاح اهل
الشرك
 واذا تزوج الكافر بغير
 شهود او في عدة كافر
 وذلك في ديني مما جازم
 اسلم اقر عليه هذا عندنا

صم والولا للمعتق وتستيط الكفارة عنه ش اذا انوى ولا يلزم الالف وقال زفر بن القتيبي عن الماوردي قال
 الرولا للمعتق وتستيط الكفارة عنه ش اذا انوى ولا يلزم الالف على الامر وهذا ش الحكم المذكور هم عبد ابى حنيفة ومحمد وقال
 ابو يوسف هذا الاول عند اشرش اى عديم ذكر المبدل مع ذكر البديل سواء يفتى يقع العتق عن الامر في الصورتين
 ابى يوسف وبه قال الشافعي ص لانه ش اى لان ابا يوسف رحمه الله تعالى هم يقرهم التملك بغير عرض ش
 يعني بطرح البتة هم تصحوا التصرف ش اى لتصرف الامر لما ان تصح كلام العاقل واجب معها الكمن وقد امكن منها بقوله
 هم وليست طلقا اعتبار القبيض ش لانه شرط وقد امكن ذلك باستقاط القيد الذي هو كمن فلا يملك باستقاط الشرط او
 فكان هم كما اذا كان عليه كفارة طهر اذ ادى فامره بان يلطم عنه ش يعني اذا امر النظاير غيره وقال الطبري ش شين
 فحصل الماوردي يقع الاطعام عن الامر وان لم يوجد القبيض هم ولما ش اى لابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هم
 ان الهبة شرط القبيض بانقص ش وهو قوله عليه السلام لا تصح الهبة الا مقبوضة هم فلا يمكن اسقاط ش جواب
 عن قول ابى يوسف ان القبيض شرط فيسقط بها كالمكرن فاجاب بقوله هم فلا يمكن اسقاط ش جواب من ابى قول
 ابى يوسف هم والاشارة ش اى اثبات القبيض هم يتفاد لانه فعل حتى ش يعني ليس من قبيل القرضي فلا يضمن
 اتوى منه هم بخلاف البيع لانه تصرف شرعي ش يعني الايجاب والقبول تولى حيا ان تفيضه القول وهو قوله
 اعتق عبدك عني بالفت مع ان الكركن في البيع يحيل السقوط كما في التعاطي فان قيل لوقال الاخر اعتق عبدك
 بالفت رطل من خم ففعل فانه يصح وعتق عنه وان لم يوجد القبيض والبيع الفاسد كما الهبة في اشتراط القبيض قلنا قد
 الكرخي ان العتق يقع من الماوردي على قولها والمذكور قول ابى يوسف ولين سلم فالبيع الفاسد لمحق بالصح
 وما ينفذ الحكم منه فاقبل سقوط القبيض كما الصحيح لان حكمه ينفذ في الصحيح وفي تلك المسئلة ش اى مسئلة الكفارة هم النفي
 عن الامر في القبيض فاما العبد فلا يقع في يده ش بالاعتاق لان الاعتاق ازالة الملك وانما للماليت
 ولا يقع في يده ش هم لينوب عنه ش اى لينوب عن العبد عن الامر

باب نكاح اهل الشرك اى هذا باب في بيان نكاح اهل الشرك وهم الذين لا كتاب لهم هم واذا تزوج
 الكافر بغير شهود او في عدة كافر او في عدة الكافر هم في دينهم جائزهم اسلم
 اقرش على صيغة المجهول هم عليه ش اى على نكاحها المذكور قيد بعبدة كافر لانه لو كان في عدة مسلم كان النكاح
 فاسدا بالاجماع كذا قالوه وفيه نظر لان كلامنا في اهل الشرك ولا يجوز للمسلم نكاح المشرك حتى يكون في عدة كذا
 قال الاكمل ثم قال ويجوز ان تصور بان اشركت بعد الطلاق والعيان بالبد تعالى في عدة مسلم هم وهذا عند ابى حنيفة

ش قال الا تراهي انما قال وهذا عند ابني حنيفة ولم يقل اينما ابني حنيفة بدون ذكر هذا لان مسئلة القدر
وليس فيها ذكر الخلاف فقال صاحب الهداية وفيما عند ابني حنيفة كسفا لموضع الخلاف ولكن من حق المسئلة ان
يصفها في النسل المتقدم على باب الرقيق لان ذلك انفصل بهما لثمن على النكاح الذي وقدا راوا بالكا فربما الذي
يريل ما ذكره في بيان الدليل وانما لا يتعرض بهم لذكرهم والشك لاؤمة له ولانه قال ان حرمة نكاح المعتدة
مجمع عليه فكانوا ملتزمين لها والشك لا يلزم احكامنا اصلا فاعلم ان المراجع الكافر المذكور في المسئلة المذكورة
هو الذي وكان ينبغي ان يذكر في باب لا في باب الشك الذي لا كتاب لا انتق قلت فعلى هذا الاما بقية من حجة
بقا الباب باب نكاح اهل الشرك وبين المسئلة التي صدر بها الكتاب هم وقال زفر النكاح فاسد في الوجهين
ش اى في النكاح بغير شهود وفي النكاح في عدة الكافر هم الا انهم لا يتعرض لهم قبل الاسلام والمرافعة ش
اى وقيل المرافعة هم الى الحكم ش انما يتعرض لهم اعراضا عنهم لا تقربوا على متعهم الفاحش المبيح وترك المتع
لا يدل على الحرمة كما في عبادة الاوثان والنية ان فاذا اسلاموا او تراضوا اليها وجب التفريق دفعا للحرمة القاتية
هم وقال ابو يوسف ومحمد في الوجه الاول ش اى في النكاح بغير شهود هم كما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني
ش اى في النكاح في عدة الكافر هم كما قال زفر ش وبه قال الشافعي واحمد هم له ش اى لزفرهم ان الخطا
عامته ش مثل قوله تعالى ولا تعزو معاودة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله وقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل
النزول لا تتبع اهلهم وقوله عليه السلام لانكاح الابيضود هم على ما من قبل ش اشارة الى ما قال في اول
الذي فيه تزوج النضر في بقوله وهذا الشرع وقع ما فثبت الحكم على العموم هم فيلزمهم ش اى الخطا باس
مقتضا ما يلزمهم هم وانما لا يتعرض لهم لذكرهم ش اى لاجل كونهم التزموا عدة الذمة هم اعراضا عنهم
هم لا تقربوا ش على فعلهم الباطل هم فاذا ترفعوا ش الى الحكم هم او اسلاموا الحرمة ش اى ثابتة وحليلة
حالية هم وجب التفريق ش بين من كان منهم من الازواج والزوجات هم ولما ش اى لابي يوسف
هم ان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها ش اى معتدة الغير اجمعوا على حرمتها سواء كان الغير مسلما او كافرا
هم فكانوا ملتزمين لها ش اى خلافا باطلا في حقهم ايضا لانهم اتباع لنا ولكننا لا نتعرض بعقد الذمة فلما ترفعوا
او اسلاموا وجب الحكم بما هو حكم الاسلام هم وحرمة النكاح بغير شهود تختلف فيها ش بين العلماء فان مالك وابن
ابى ليلى وعثمان النبى يجوزونه هم ولم يلتزموا احكامنا بجميع الاختلافات هم ولكن عدم تعرضنا لاجل عقد الذمة
هم لابي حنيفة رحمه الله ان الحرمة لا يمكن اثباتها حق الشرع لانهم لا يطعنون بحقوقه ش اى بحقوق الشرع وهذا

وكل زفر النكاح فاسد
في الوجهين كما انه لا يثبت
له قبل الاسلام
وللافتة الى الحكم هو
الابويوسف في حجة الله
في الوجه الاول كما قال
ابو حنيفة في قوله
كما قال زفر في حجة الله
لان الخطا باس علمته
على ما من قبل فلوهم
واما لا يتعرض لهم لكونهم
اعراضا لا تقربوا واذ انما فصل
او اسلاموا والحرمة قائمة
موجب التفريق ولما انما
لمعتد عليهم على ما كانوا
ملتزمين لها ووجهنا كما
مختلف فيه ولم يلتزموا احكامنا
منها جميعا لاختلافنا وبالي
حنيفة رجع ان الحرمة لا
يمكن اثباتها حق الشرع
لانهم لا يطعنون بحقوقه

الایة عرض لهم في النمرة والخمسة عشر خلاف الرب لا يستقيم بقوله عليه السلام الامن الرب فليس بيننا وبينه عهد ولا
 وبيد لا يجاب العدة حق الزوج لانه شئ اى لان الزوج هم لا يعتقد شئ اى لا يعتقد وجوب العدة هم بخلاف
 ما اذا كانت شئ اى الذينة تحت مسلم هم لانه شئ اى لان المسلم هم يعتقد شئ اى لا يعتقد وجوب العدة
 هم واذا صح النكاح بينهما فحالة المرافعة شئ الى الحاكم هم والا سلام شئ وقوله فحالة المرافعة مرفوع بالابتداء
 وقوله هم حالة البقاء شئ غيره هم والشهادة ليست شرطاً فيها شئ اى في حالة البقاء ولهذا الروايات
 الشهادة لم يطل النكاح هم وكذا العدة لا تنافيها شئ اى لا تنافي في حالة البقاء هم كما تنكحون اذا وطئت بشبهة
 شئ يجب عليها العدة صيانة للحق الوطئ ولا يطل النكاح القايم هم فان تزوج المجرى استة او نية ثم اسلم
 فرق بينهما شئ باجماع الاية الرابعة هم لان نكاح المحارم له حكم البطان فيما بينهم عندهما شئ اى عند
 ابي يوسف ومحمد لان الخطاب بمرته هذه الائمة مثل كفي دارنا وهم من اهل دارنا ثبت الخطاب في حتم اذ ليس
 في وسع المتزوج التبليغ الى كل طرفي وسبب جعل الخطاب ليعاين في شئ عود الخطاب كالوصول اليهم الا يرى انهم لا يتوانون
 بهذه الائمة فلو كان صحيحاً في حتم لتوانوا هم كما ذكرنا في المعتدة شئ اشارة الى ما ذكرنا في المسئلة المتقدمة
 بقوله ولهذا ان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها فكانوا المتزين هم ووجب التعرض بالاسلام فيفترقوا شئ
 لان للاسلام بيا فيه ولم يلها وطأ في حكم الاسلام فيفترق بينهما وفي العناية اذا اسلم احد هما فرق بينهما القاضي
 سواء وجد التراجع اذ لم يوجد وقال محمد اذا وجد الفرج من احدهما يفرق والا فلا على ما يجي الآن وفي المبسوط لو تزوج
 الذمي محرمة لا تعرض له وان علم القاضي بالمهر يقع اليه الا في قول ابي يوسف الاخر انه يفرق بينهما اذا علم ذلك
 لما روى ان عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه كتب الى عماله ان فرقوا بين الجورس ومحاربهم فلما نهوا غير مشور وانما المشور
 ما كتب من عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه الى الحسن البصري ما بال الخلفاء والراشدين تركوا اهل الذمة
 واهم عليه من نكاح المحارم واقشاء المحذور والخنازير فكتب اليه انما يذلولوا الجزية ليرتكووا نايعة وانما امرت
 بتبليغ ولست بمبتدع والسام ولان الولاية والفقهاء من ذلك الوقت الى يومنا هذا لم يشغل احد منهم بذلك
 مع علمهم بما شتمتم ذلك فحل محل الاجماع هم وعنده شئ اى عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى هم له حكم الصحيح شئ
 اى لنكاح المحارم حكم الصحة هم في الصحيح شئ اقره زهير عن قول شالح العراقي ان حكم البطان في حتم كقول ابي يوسف
 ومحمد فلا تعرض لهم لعقد الذمة والصحيح ان الخطاب في حتمهم كانه غير نازل لانهم كذا يكون المبلغ وغيره من عدم سائر
 وولاية الا لزامه بالسيف والحاجة وقد انقطعت بعد الذمة وقصر حكم الخطاب عنهم وشيوع الخطاب اليهم انما يعتبر في حق

وجه الى يجاب
 البتة حق الزوج
 لا لا يعتد بخلاف
 ما اذا كانت تحت
 مسلم لا لا يعتد
 اذا صح النكاح فحالة
 المرافعة ولا سلام
 حالة البقاء انما
 ثبت شرطاً فيها
 وكذا العدة اذ كانت
 كما تنكحون اذا وطئت
 بشبهة فاذا تزوج المجرى
 مدوا بانيته فمساها
 فرق بينهما لان النكاح المحارم
 حكم البطان فيما بينهم
 من كذا ذكرنا في المعتدة
 ووجب التعرض بالاسلام
 فمرفوع عند الحكم
 لصح في الصحيح

من يعتقد رسالة المبلغ فاذا اعتقد بالاسلام فحكم الخطاب هم الا ان الحرية تش جواب عن هذا التشكيك
ووجوب الحرية هم تنافي بقاء النكاح فيفرق تش بينهما كما لو اعترفت الحرية على نكاح المسلمين برضاع او
مصاهرهم بخلاف العدة لانها لا تنافي تش اي لان العدة تشتنب في بقى النكاح
هم تش باسلام احد بها يفرق بينهما تش بالاتفاق هم وبرافعة احد بها عند التش اي لا يفرق بينهما عند الابي مشقة
هم خلا فالعاش اي لابي يوسف ومحمد وقدر الكلام فيه عن قسب هم والفرق تش يعني بين التفرق باسلام
احد بها وعدم التفرق بمرافعة احد بها هم ان اتفق احد بها تش لوجب النكاح ومثوقه هم لا يبطل بمرافعة
صاحبه اذ لا يتغير به اعتقاده تش يعني اعتقاده بمرافعة صاحبه وبذا المعنى موجود فيها اذ اسلم احد بها ايضا لكن
يرجع الاسلام فيفرق بينهما باسلام احد بها وهو معنى قوله هم اما اعتقاد المهر تش على دينه الباطل لا يعاش
اسلام المسلم لان الاسلام يعملوا تش على كل شي هم ولا على تش اي لا على عليه شي فلا يعارضه احد الاخر
على دينه هم ولو ترافعاش يعني ترافع كلاهما الى الحاكم هم يفرق بينهما بالاجماع لان مرافعتما كتحكيمها تش يعني
اذا حكمها رجلا وطلبا سنة حكم الاسلام لان يفرق بينهما فالتأني اولى بذلك لعموم ولايته هم ولا يجوز ان يتزوج
المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة لانه متحقق للقتل تش اي لان المرتد متحقق للقتل بنفس الردة لقوله عليه السلام
من غير دينه فاقبلوه فلا ينظم نكاحه مصالحة من لم يكن والا زدواج والتناسل لان ذلك للبقاء وهو مستحق
للقتل فصار كالميت فان قيل يرد عليه متحقق للقتل قصاصا فانه يجوز له التزوج قلت العقوبة مندوب اليه فيه خلا
المرتد لانه لا يرجع فاما لبا اذ قد نزل بعد اطلاعه على محاسن الاسلام فيكون ارتداده عن شبهة قوية عنده وقال
يرد عليه بالزوال لاجبته ان تزوجك فانت طالق ثلاثا فان هذا النكاح غير مستقر ولا ينظم به المصلحة لانه يقع
به الطلاق الثلاث غيب النكاح وثبوت النسب مشترك وقال الكاكي ولا يقال مشرك كذا الحرب لانه لم فانه
لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وقد صحت المناكحة فيما بينهم لاننا نقول لهم لانه لان نفى بالملة وينا يصدق الكافر
صحة ولم يكن اقرب بل لانه قد وجب الحد فيهم هم والامهال لفزرة التامل تش هنا جواب سوال وهو ان يقال
ينبغي ان لا يعمل المرتد لانه متحقق للقتل فاجاب بقوله والامهال اي مهال المرتد ثلاثية ايام لفزرة التامل ليعتدل
فيما عرض له من الشبهة فيها ورا ذلك جعل كانه لا حياة له حكمها هم والنكاح يشمله عنه تش اي عن التامل هم
فلا يشرع في حقه وكذا المرتدة لا تبيح زوجها مسلم ولا كافرا لانها مجبوتة للتامل وخذمة الزوج تشملها دلالة لا ينظم
بينها المصالح والنكاح مابشرع بعينه بل لمصالحه تش اي لمصالح النكاح من السكن والا زدواج والتناسل التام

الان المحبة تنافي بقاء
النكاح فبغير مخلوف
العدة كانه لا تنافي تش
بسلام احد بها يفرق بينهما
وبرافعة احد بها لا يفرق
حلها فالحال والفرقات
استحقاق احد على الا بطل
بمرافعة صاحبه الا لا يقبل
اعتقاده اما اعتقاده
بالكفر لا يعارض اسلام
لان الاسلام يعملوا
ولو ترافعاش يعني ترافع
لان مرافعتما كتحكيمها
ولا يجوز ان يتزوج المرتدة مسلمة
ولا كافرة لانه مستحق
للقتل ولا مهال لفزرة التامل
والنكاح يشمله عنه تش
في حقه كذا المرتدة لا تبيح
ولا كافرا لانها مجبوتة
وخذمة الزوج تشملها
لا يشرع بعينه بل لمصالحه
من السكن والا زدواج والتناسل التام

عدها في الاخرى لغير الفقرة واختار المحللان ساجد الجبر ومرويه قول طاووس وعكرمة وقتادة والحكم وعمر بن
 عبد العزيز ويروى عن ابن عباس وعن علي رضي الله تعالى عنه يوافق اذا اسلام ما دامت في دار جبرتها ولو كانت
 جوا حق بها ما دامت في المصر وعن ابراهيم بن محمد ان علي بن ابي طالب قال اذا اسلامت المرأة وتزوجها كما قالوا فقيه الحال و
 اطلق الكفر في قوله كما قالوا لم يبق المسئلة مع النكاح فرائي كما فركان هم عيش القفا مني بحماية الاسلام فاذا اسلامت فني
 وان ابني ش اى الزوج عن الاسلام هم فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عندنا في حقيقته ومحمش لانسخا لانه فاق
 الماسك بالعرف من بانه فتمتعين المصريح بالاحسان فان طلق والا فالقاضي نائب متابعهم وان سلم الزوج وتحت
 مجبوتة عرض عليها الاسلام ش وقيد بالمجبوتة لانها ان كانت كتابية فلا عرض ولا تفريق هم فاذا اسلامت فني ستر
 واذا ابنت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفقرة طلاقا وقال ابو يوسف لا تكون طلاقا في الزهين ش اى لا يكون
 التفريق طلاقا عنه سواء كان بايا الزوج او بايا المرأة بل يكون فسخا وقايد انه لا ينقص من عدد وطلاق شى
 هم اما العرض ش اى عرض الاسلام هم فمذمومنا وقال الشافعي لا يعرض الاسلام لان فيه ش اى لان في انفس
 هم لم يرضنا لهم وقد ضمننا بعقد الذمته لان لا يعرض لهم لان ملك النكاح ش اى غير ان ملك النكاح هم قبل ذلك
 غير متاكذ ش فينتطع من نفس الاسلام وبعده ش اى بعد الدخول هم متاكذ ش فلا يرتفع بنفس اختلاف الدين هم
 فيتأجل ش اى التفريق هم الى انقضاء ثلاث حيث ش قال الشافعي يقول ينبغي ان يتأجل عندكم الى انقضاء ثلاث
 ثلاثة اطهار لان العدة عنده بالاطهار وقيل معناه كان الشافعي يقول ينبغي ان يتأجل عندكم الى انقضاء ثلاث
 حيث هم كذا في الطلاق ش يريد ان نفس الطلاق قيل لدخول يرتفع النكاح وبعده لا يرتفع الا بعد انقضاء العدة
 ويقول الشافعي قال احمد وقال احمد في رواية يفتح النكاح في الحال وقال مالك ان سلمت الزوجية او لا فالحكم
 على ما ذكره الشافعي وان سلم الزوج او لا فان سلمت في الحال يقبض على نكاحها ولا يفتح نكاحها هم ولنا ان المتقاضي
 ش بالنكاح من السكن والازواج هم قد فاقته فلا بد من سبب تبني عليه الفقرة والاسلام طاعة لا يصالح سببا
 ش للفرقة هم فيعرض الاسلام على الزوج ليحصل المتقاضي بالاسلام ش ان سلم هم او ثبتت الفقرة بالايباء
 ش اى بايباء الزوج عن الاسلام اى بامتناعه عنه ونذيرنا مروى عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما فان مبتدأ
 في قهر الملك سلمت فامر عمر رضي الله تعالى عنه بعرض الاسلام على زوجها فقال ان سلم والا فارق بينهما ويروى
 ان زوجاتنا سلمت في عهد علي رضي الله تعالى عنه فعرض الاسلام على امرته فابت ففرق بينهما كذا في المبسوط والذم
 كل سيد من العجم والذال لغة فقيه وقهر الملك على طريق الكوفة الى بغداد وقد طول الاكل منها حاصل ان سبب الفقرة الا

واذا اسلمت المرأة وتزوجها
 كما فرغ من القاضي عليه السلام
 فان اسلم في امراته وان ابني
 فرق بيني ملكا كان ذلك طلاقا
 عندنا في حقيقته ومحمش لان
 اسلم الزوج وتحت مجبوتة
 عرض عليها الاسلام فاذا
 اسلمت في امراته وان ابنت
 فرق القاضي بينهما ولم تكن
 بنى ما طلاقا قال ابو يوسف
 لا يكون الفقرة طلاقا في الذم
 اما العرض فمذمومنا وقال
 الشافعي لا يعرض الاسلام لان
 فخرها الفقرة ضمننا بعقد الذمته
 ان لا تعرض لهم لان ملك
 النكاح قبل الدخول غير متاكذ
 فينتطع من نفس الاسلام
 فيتأجل ش اى التفريق هم
 الى انقضاء ثلاث حيث
 قال الشافعي يقول ينبغي
 ان يتأجل عندكم الى انقضاء
 ثلاث اطهار لان العدة
 عنده بالاطهار وقيل
 معناه كان الشافعي
 يقول ينبغي ان يتأجل
 عندكم الى انقضاء
 ثلاث حيث هم كذا
 في الطلاق ش يريد
 ان نفس الطلاق قيل
 لدخول يرتفع النكاح
 وبعده لا يرتفع الا
 بعد انقضاء العدة
 ويقول الشافعي قال
 احمد وقال احمد في
 رواية يفتح النكاح
 في الحال وقال مالك
 ان سلمت الزوجية
 او لا فالحكم على
 ما ذكره الشافعي
 وان سلم الزوج
 او لا فان سلمت
 في الحال يقبض
 على نكاحها ولا
 يفتح نكاحها هم
 ولنا ان المتقاضي
 ش بالنكاح من
 السكن والازواج
 هم قد فاقته
 فلا بد من سبب
 تبني عليه
 الفقرة والاسلام
 طاعة لا يصالح
 سببا ش للفرقة
 هم فيعرض
 الاسلام على
 الزوج ليحصل
 المتقاضي
 بالاسلام ش
 ان سلم هم
 او ثبتت
 الفقرة
 بالايباء
 ش اى
 بايباء
 الزوج
 عن
 الاسلام
 اى
 بامتناعه
 عنه
 ونذيرنا
 مروى
 عن
 عمر
 وعلى
 رضي
 الله
 تعالى
 عنهما
 فان
 مبتدأ
 في
 قهر
 الملك
 سلمت
 فامر
 عمر
 رضي
 الله
 تعالى
 عنه
 بعرض
 الاسلام
 على
 زوجها
 فقال
 ان
 سلم
 والا
 فارق
 بينهما
 ويروى
 ان
 زوجاتنا
 سلمت
 في
 عهد
 علي
 رضي
 الله
 تعالى
 عنه
 فعرض
 الاسلام
 على
 امرته
 فابت
 ففرق
 بينهما
 كذا
 في
 المبسوط
 والذم
 كل
 سيد
 من
 العجم
 والذال
 لغة
 فقيه
 وقهر
 الملك
 على
 طريق
 الكوفة
 الى
 بغداد
 وقد
 طول
 الاكل
 منها
 حاصل
 ان
 سبب
 الفقرة
 الا

ويعود قولنا في سبب الفرقان
 ليس بوجه كذا بل هو
 فيكون ذلك فاكثرت في سبب
 المتعدد من ان يكاد لا ينفصل
 عن هذه الفقرة من قوله
 عليه بسلام في جواب
 القاضي من ان في قوله كل رجل
 واحدة اما الزوجة ليست بالكل
 المطلوب فلو ينوب عنها
 عند ادعاء هذه الفقرة لقام
 بينهما بابا في ذلك
 المهران كان دخولها في ذلك
 بالدخول وان لم يكن في ذلك
 فلو لم يكن لان الفقرة من قبلها
 ولم يرد في فاشية لولا المطاوعة
 ولا علمت المرأة في ذلك الزوجا
 كافر واسلم المولي في حتمية بينهما
 الفقرة عليها حتى ينفصل بينهما
 ثم بين من زوجهما هذا
 الاسلام ليس بسبب الفقرة
 والعرض على الاسلام متعذر
 لقصد والولاية ولا بد
 من الفقرة دفعا للمعاد

من ان الاسلام لا يصح سببا لما ذكرنا ولا كفر من ابقي عليه لا يجوز قبل هذا فلو لم يصح سببا الا لا بد منه لان صلاح
 بسبب النسب والاشارة الى ان الفقرة من قوله وبه قول ابن يوسف في ان الفقرة بسبب
 عن البحث مع الشافعي في البحث مع ابن يوسف وبه قول ابن يوسف في ان الفقرة بسبب
 وبه الا باو ش يشترك فيه الزوجان على معنى انه يتحقق من كل منهما فلا يكون ش اى الفقرة هم طلاقا ش بل
 تكون فمما عند الشافعي بسبب خلاف الدين وذلك يتحقق في كل منهما هم كالفقرة بسبب ملك ش بان ملكا لا يكون
 الاخر او الطلاق لا يتصور منهما فكل سبب يتصور منها لا يكون طلاقا هم ولما ش اى ابني خنيته ومحمد ان بالانبار
 اى اباء الزوج من الاسلام هم امتنع على الاساك بالعرف مع قدرته عليه ش اى على الاساك هم فينوب القاضي من ان
 في الترتيب ش بالاحسان هم كمان في الحب والعفة ش اى كما اذا وجدت زوجا مجبوا وهو مقطوع الذكر والخصم
 وبه قوله من حيث ما فان القاضي يفرق بينهما عند طلب المرأة هم اما المرأة فليست بالطلاق فلا ينوب ش القاضي
 هم منها بعد ادعاء ش لعدم تصور الترتيب منها هم ثم اذا فرق بينهما بايا منها فلما المهران كان ذلك بهما التاكيد
 اى التاكيد للمهر بالرجوع ش فيكون له المال كله فان لم يدخل بها فلامر لها لان الفقرة من قبلها والمهر لم يتاكيد
 لعدم الدخول هم فاشية الردة ش معنى كما اذا اردت قبل الدخول والعبادة بالتمتع والمطاوعة ش واشبه المطاوعة
 ايضا بان كنت نفسها من ابن زوجها قبل الدخول فلا يجب عليه لها المهر قبل الدخول ولا نفقة العدة بعد الدخول و
 قال الاثر في المطاوعة بنت الوالا كسر الاسما مقصد اى مطاوعة المرأة ابن زوجها فليست يجوز كسر الوالا ايضا ويكون
 الفاعل من طاعة ويكون المعنى ما يشبه المرأة المطاوعة لابن زوجها في تكلين نفسها من قبل هذا الوعيه من الفتح لا ينبغي هذا على
 المذاب واق اذا اتممت المرأة في دار الحرب وزوجهما كافرا واسلم الحربى وتحت محبسية لم تقع الفقرة ش بينهما في المصير
 هم حتى تخيض ثلاث حيض ش وان لم تكن من تخيض ثلثه اشهر ثم بعد ثلاث حيض وشهور وقع الفقرة ثم لا بد من ثلاث
 حيض وشهور اخرى للعدة هم ثم تبين من زوجها ش اى بعد ثلاث حيض كما ذكرناهم وبه ش اشار به الى ان المهر
 للفرقة من سبب الاسلام او كفر المهر واختلاف الدين لا يصلح ان يكون موجبا للفرقة كما مر في المسئلة المتقدمة
 وبين ذلك بقوله هم لان الاسلام عاصم ش والعرض على الاسلام متعذر لقصد والولاية هم لانهم يدعون الاسلام
 عن دار الحرب ش ولا بد من الفقرة دفعا للشهادتهم وهو كون المسلم تحت الكافر قوله والعرض على الاسلام متعذر
 من باب نحر عرضت الناقة على الجوس والاسلم ان يقال وعرضت الاسلام على الكافر متعذرا لانه قلب الكلام لعدم العلم
 كمانى قولك او خلت الجاتح في الاصبع والاصل او خلت الاصبع في الفاتح ولما تعدد سبب الفقرة في الحكم الى الشرط و

ويجوز قوله هم فاقسمنا شرطها وبمعنى الخيض مقام السبب ثم لان الشرط ايضا فان الميالك لم عند تعدد الاضافه
 الى العلة بالسبب هم كما في حذر البير ثم على قاعدة الطريق فان وقع فيها انسان فان الضمان على الميالك فلا يكون انما
 الى العلة لما عرفت فانصبت الى الشرط وهو المحرم فتبين ان هذه العلة الواقعة فلا يصح سببا لعدم
 التعدي لانه امر طبعي لا يمنع لواقع فيه وسبب لم توقع مشقة فلا يصح سببا لانها في الحكم اليه لانه مباح فانصبت الى صلتها
 الشرط وبها الميالك لان اذالة سكنة الارض بالخنزير فاذا كان كذلك فوقع الفرقه لانقضاء مدة العدة اعني ثلاث حيض
 ان كان من تحيض او منى ثلاثه اشهر فكانت منس لا تحيض ويصرح الكرخي في مختصره وذلك لان الطلاق سبب البينة
 وانقضاء العدة شرطها هم ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها والشا في تفصيل بنينا ش حيث يقول ان كان
 قبل المدخول تقع الفرقه في الحال وان كان بعد المدخول يتوقف على انقضاء ثلاث حيض هم كما مر في ش اي لا يشترط
 هم في دار الاسلام ش من قوله فان كان قبل المدخول بالتفصيل المذكور الان ويقول قال مالك واحمد هم واذا
 الفرقه والمرأة حريه ش اي والحال ان المرأة حريه هم فلا عده عليها ش اي على الحرية بالاجماع لان حكم الشرع
 لا يشترط في حتما ذكره في شرح الطحاوي سواء كان قبل المدخول او بعده هم وان كانت هي ش اي الحرية هم مسلمة
 فكذا ذلك ش الا عده عليها بعد المدخول هم عندنا في حقيقتها فلا حاجة ش اي لابي يوسف ومحمد فلهذا متعلقة بما قبلها
 بيانه ان احد الزوجين اذا سلم في دار الحرب تقع الفرقه بانقضاء ثلاث حيض وبعده ذلك لا يلزم العدة على المرأة سواء
 كانت بهن لا بها ولا ولا النكاح غير حريه اعني حريه او غيبه فلا عده عليها ايضا كما ذكرنا وان كانت مسلمة فلا عده عليها
 عندنا في حقيقتها لانه لا يلزم العدة على المسلمة من الحرب واهل السنة في المهاجرة الى دار الاسلام فانها اذا باجرت لينا
 مسلمة او ذميه لم يلزمها العدة في قول ابي حنيفة الا ان تكون عاتلة لا تتزوج حتى تنزع حملها هم وسياتيكم بيانها
 الله تعالى ش اي في مسئلة المهاجرة قال الا تراهي بعد ثلاثة عشر خطا وقال الكاكي في باب العدة والاول هو الاول
 هم واذا سلم زوج الكتابية فها على نكاحها لانه صحيح فيها النكاح ابتداء فلان يبقى اولى ش لان البقاء اسهل من الابتداء
 فكم من ش تحيل من النكاح حاله البقاء وان لم تحيل في الابتداء الا ترى ان المنكحة اذا وطئت وبشبهة يعتد به وتبقى منكر
 ولا يخرج نكاح المستدة من وطئ بشبهة ابتداء هم واذا خرج احد الزوجين الى النكاح وفي بعض النسخ هم قال واذا خرج ش
 اي قال القدرى واذا خرج احد الزوجين هم الى النكاح ش اي الى دار الاسلام هم من دار الحرب ش حال كونه مسلما
 غير انهم حتى اذا خرج لم يقع الفرقه بالاجماع اما عندنا فليتباين الدارين واما عندنا في الرجم والقهر ووجه كذا في السبوط
 الزوري هم وقعت البينة بينهما وقال الشافعي لا تقع ش وقال شمس لا يثبت الشبهة لستوى في وقوع القسمة

ما قسمنا شرطها
 وهو معنى الميالك
 مقام السبب كما في
 حذر البير ولا فرق بين
 المدخول بها وغير
 المدخول بها والشا في
 تفصيل كما مر في ش
 الفرقه والمرأة حريه
 فلهذا على ما وان
 كانت هي المسلمة
 فلهذا على عندنا
 حقيقتها فلا حاجة
 وسياتيكم بيانها
 الله تعالى ولا الاسلام
 خروج الكتابية خيرا
 على نكاحها كما فيهم
 النكاح بينهما ابتداء فلهذا
 يبقى اولى قال واذا
 خرج احد الزوجين الى
 من دار الحرب مسلما
 وقعت البينة
 بينهما وقال الشافعي
 لا يقع

ولو شئى أحد الزوجين
 وقعت البيونة بينهما
 بغير طلاق ولا سب
 معاً ويقم البيونة وقال الشافعي
 وقعت فالمرء أصلي السب
 هو البائين دون السبي عند
 وهو يقول بجعله له أن
 البائين الزنا في انقطاع الو
 لاية وذلك لا يؤثر في الفقة
 كالحرمي المستلم والمسلم
 المستأن أم السبي فتمضي
 الصفاء للسبى ولا يفتق
 إلا بانقطاع النكاح ولهذا
 يسقط للدين عن دمه
 السبي وإن كان مع الذمة
 حقيقة وحكم لا ينظم
 المصالح فشا به الحرمة
 والسبي يرجع طلاق
 الرقة وهو لا ينافي
 النكاح ابتداء فلذلك
 بقاء فصار كالشراء ثم
 ضرورة في الصفاء في
 محل عمل وهو المال
 لا في محل النكاح

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

وحيث جعل عمله لانهما في الرقبة وقوله وفي المسامحة جواب عن قوله كالحربي المستامن ولمسلم المستامن وكان قد حذر
بقوله وحكمنا عن ذلك فان التباين وان وجد في المستامن حقيقة لكنه لم يوجد حكما وهو معنى قوله وفي المستامن التباين
الدارين مكمما بقصد الرجوع شمس الى دار الحرب والرجوع منسوب على انه مفعول المصدر والمصدر على عمل فعله فان
قلت استدلال شافعي رحمه الله تعالى بقضية زينة بنى الله تعالى عنها ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انها باجرت
من مكة الى المدينة وخلق زوجهما ابانها بكملة فربما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنكاح الاول فعلم ان التباين
لا يوجب الفرقة قلت ردوا عليه السلام بالنكاح الجديد يعني قوله بالنكاح الاول هي بوجوبه النكاح الاول وقصر في السن
عند الترمذي وابن ماجه واحمد انما روت بعد ست سنين في روايته وفي اخرى بعد سنتين وعند الخصم ثبت الفرقة بانقضاء
العدة وان لم ثبت التباين فكيف يحجج به علينا فان قلت استدلال ايضا بسند ابى غنيم فانه سلم علم الخبر ان في حكم
رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح بينه وبين امراته هند ولما فتح عليه السلام مكة ببر عكرته بن ابي جهم وعلم من حرام
حتى اسلمت امرأة كل منها واخذت الامان لزوجهما وذهبت فبادت به ولم يجرى عليه السلام النكاح مينا قلت الصحيح
ان ابان غنيم لم يحسن اسلامه يومئذ وانما اجاز به رسول الله صلى الله عليه وسلم لشفاعة عمه العباس بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهما
وعكرته وعلم من حرام انما هو بالي اسما ولو كانت من حدود مكة فلم يوجد تباين الدارين وقد قال الزهري ان النكاح
تيميز من دار الحرب بعد فتح مكة ولم يوجد تباين الدارين يومئذ فان قلت قال الله تعالى والمحصنات من النساء الا
ما ملكت ايما كنم عد الشكوات من الحرات ثم استثنى المملوكات ملك اليمين مطلقا ولم يفضل بينها اذا كان تزوج امة
معها ولم يكن المطلق يجري على اطلاقه عندكم فكيف لا تجوزون وطى الميسرة ان سبي معمار وجمها روى في السنن بسند
الى ابى سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في سبايا اوطاس الا لا توطأ ما لم يفتح
ولا غير ذلك حتى تحين حقيقة ولا تنسل فيه ايضا قلت اما الآية فان قوله تعالى ما ملكت ايما كنم عام خص منه لبعض فخص
التنازع بما اذا اشترى الامه مع زوجهما لا يجوز للمشتري ان يطأ بها بالاجماع مع وجوب ملك اليمين فكذلك اذا سبي امة
وزوجهما كان سلما او ذميا لا يجوز للسباي وطئها مع وجوب ملك اليمين فلما كان لبعض مخصصا لعموم الآية على ما اذا سببت
المرأة وصدا وحصل من الزوجهين تباين حكمها والى اب عن سبايا اوطاس فانهم كرسين وحدهم من اوطاس
فان الرجال كانوا قد خرجوا للقتال وخلفوا النساء والذين في الحصن فلما انهم صعدوا استوى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم على الحصن وسبوا النساء ودون الزواج واوطاس اسم موضع بقرب مكة على ثلاث مراحل من مكة والله اعلم
واذا خرجت المرأة اليها مهاجرة شمس اي حال كونها مهاجرة سرياً الى دار الاسلام سواء كانت مسلمة او وثنية

وفي المسامحة
لم
يتبين
الدار
حكما
لقصد
الرجوع
واذا خرجت
المراة
اليها
حكما
خبر

على الاسلام فمتى ولي القاضي من ابي القسوس ص ولما نشئ توضيح كون الردة سناقية للطلاق وكون الاباء ودي
 لا محل ذلك ص توقف الفرقة بالاباء على القضاء مثل اى على حكم الحكم لانها ليست للمنافاة فتوقف حكم على القضاء
 ص ولا يتوقف على القضاء ص بالردة نشئ لان الثاني لا يتوقف حكمه على القضاء كالمحرمة ص ثم كان كان الزوج
 فلما حل للمهران دخل بها نصف المهران لم يدخل بها ص بالنفس نشئ وان كانت هي المردة فلما حل للمهران دخل بها
 وان لم يدخل بها فلما حل للمهران ولا نفقة لان الفرقة من قبلها نشئ فلذلك لا يسقط المهر ولا نفقة كالناشئة لا نفقة لها بعد
 ارتدا معا نشئ اى ارتدا الزوجان معا ثم اسلما فلما افكاحا احتجنا نشئ اى من الاحتجاج ص وقال زفر
 وهو القياس نشئ فيه قال الشافعي ما لك احمد ص لان دة احد جاسناقية وفي رتدا دة احد بها نشئ اذا كانت منيا
 للنكاح فودتها بالطريق الاول ص ولما دوى نشئ وهو وجه الاحتجاج ص ان بنى حنيفة نشئ وبهمجي من العرب
 ارتدوا ثم اسلموا ولم يهرمهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم بتجديد النكحة نشئ قال تخرج الاعاديث هذا غريب قال الامازي
 وجه الاحتجاج ما روى اصحابنا في المسبوط وغيره ان بنى حنيفة ارتدوا ومنع الزكاة وبعث اليهم ابو بكر الصديق رضي الله
 تعالى عنه الخيشون بنى اسلموا ولم يهرمهم بتجديد النكحة ولا احد من الصحابة واما عمومهم فترك بالقياس فانما قلت من الجاهل
 ارتدوا على التعاقب فمن اين يعرف انهم ارتدوا جميعا لان النكاح لا يفسد بالردة وبما قلنا تركت تركت الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم عن تجديد النكحة دليل على عدم التعاقب لانه لو كان ارتدوا جميعا على التعاقب لاسروا بتجديد النكحة لان السكون
 عن الحق لا يبين بغيرهم ص والارادة منهم فاقع سنا نشئ بها جواب عما يقال ان ارتدوا بنى حنيفة ما وقع جلية بنى حنيفة
 المتعلق به فاجاب بقوله ص والارادة منهم نشئ اى من بنى حنيفة ص وقع نشئ منهم جميعا لجمالة السناجى لانه ارتدوا جميعا
 كانه واحد جلية كالفرق والحقى والهاجى ص ولو سلم احد بها نشئ اى احد الزوجين المرددين ص بعد ارتداه نشئ قبل الاخر ص
 فسد النكاح بينهما نشئ يعنى تقع الفرقة بينهما باجماع علماءنا ص لاصرار الاخر على الردة لانه نشئ اى لان اصله على الردة
 ص مناف نشئ اى للنكاح ص كما يتبينها نشئ اى كفساد ما احتج بالاجيب لها نشئ ان كان اسلم هو الزوج قبل الدخول
 وان كانت هي التي اسلمت قبل الدخول فلما نصف الصداق وان وجد الدخول فلما لم يكن كما في الزوجين لان المسئلة بالزوج
 ويتنافى في زمة الزوج والدليل ان لا يسقط بالردة وعدم زفر والشافعي والاك اسلموا لم يهرمهم بالاي شرفي الفرقة الواقعة بارتداهما
 يا سبب القسم اى بنى باب في بيان احكام القسم بفتح الحاء مسند قسمة الشئ فانقسم وكبر القاف انقسمت اقسامهم للمقاسمة و
 الانقسام انقسمت من العبد وقال الامازي في فتح القاف مسند وهو الرواية عن شيعة قلنا قلت هذا عجيب لا يحتاج الى رتبة
 بل انما هو شيعة لان كل واحد يعلم انه باق في باب التعديل بين النساء ويحل انما بالكسر النسيب ولما ذكر كبراز من النساء

ولهذه اليتيمة الفرقة با
 لآباء على القضاء ولا نشئ
 بالردة نشئ كماله الزوج
 هو المرد حلها لكل المهران
 دخل بها ونصف المهران
 لم يدخل بها وان كانت
 هي المردة فلما حل للمهران
 دخل بها وان لم يدخل
 بها فلما حل للمهران ولا نفقة
 لان الفرقة من قبلها
 قال واذا ارتد اسلما ثم
 اسلما معا فحق على كل واحد
 اسما وان قال في قوله طي
 لان رتدا احدها منكوبة
 وفي سرديهما
 احدها وان سكرى اى بنى
 حنيفة اذ ارتدوا اسلموا
 اول ما همهم القضاء وضوان الله
 عليهم جميعا بفحص لا
 نكحة ولا رتدا لغيرهم واقعة
 مسجلة لجمالة الله انهم ولو اسلم
 احدهما لكان رتدا وحده
 النكاح بينهما كانهما
 على الردة لانها كانت
 فباب القسم

رواه كل من اجل الامكان
 حوتل عليه ان ينفذ
 بينه ما في القسم يكون
 كانت اوثنتين واحد
 فمما بكرة الاخرى ثانيا
 لقوله عليه السلام
 من كانت له امرأتان
 ومال في احد فمما
 في القسم جاء يوم القيمة
 وشق عليه من كل شقة
 سرفى الله عن ابن النبي
 عليه السلام كل يعل
 في القسم بين نسائه
 ولكن فيقول اللهم هذا
 قسمي فيما املاك فله
 فواخذني فيما املاك
 يعني لزيادة المحبة وكما
 فصل فيما روي والقسم
 والمجد يدلسوا

بين ما بين بيان العدل المأثور من الشارع في محرم في باب على حدة والمزيج في ما فيه من الشيعة للاسباب الى سورة
 غير على الاصح مما اذا كان لا حرج لمراتان حرمان تعليلان يعيد مبنيا في القسم كمن كان اثنتين او اثنين او احدى ما بكرة والاخرى
 ثانيا قال واذا كان لفظ التكرار وان كان مستندا الى الوثقة التي لو تخرج الفصل لقوله من القسم الثاني مرة وهذا ما
 غاها فالمراد وقال حرمان لشيء المسلمين والكتابية والمراد به والبالغة والجمهورية التي يخاف منها والحا اليه في النفس لهما اوله غير
 التي يمكن عليها الحرية والمولى منها في الظاهر منها والجدية والقديمة فالكل سواء به قال الحكم وحماد وقال مالک وداود انما
 يدينه عن البكر المديونة سواء وعنده الثيب الجديدة ثلثا ولا يتحسب عليها بذلك وهو قول ابن ابي عمير وعاصم بن علي
 وانما روي من المند في المالك ان لا يدينه لثيب ليلسان بكاد وروي عن سعيد بن المسيب وحماد بن عيسى وعاصم بن علي
 حم لقوله عليه السلام ثم اى القول النبي صلى الله عليه وسلم هم من كان له امرأتان ومال في احد فمما في القسم جاء يوم القيمة
 وشق مائل ثم في الحديث اخرجه صاحب السنن الاية من حديث حماد بن عيسى عن قتادة عن النضر بن افس عن بشير بن
 عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من كان له امرأتان ومال في احد فمما في القسم جاء يوم القيمة
 في مستدركه وقال حديث صحيح على شرط الشيخين لم يخرجاه وفي رواية الترمذي وشق ساقه وقال ثانيا لم يرد به سقوطه
 او المار به سقوطه بالنسبة الى احدى امرأته التي مال لهما من الاخرى تخيل لاسر من ولا مانع من صحة ما يدل على الرواية الصحيحة
 في رواية ابي داود ومائل فمما روي لمراد سقوط المحبة وانما المار سقطا واحدة فتدعيه ميلا وفيه ان الجواز من جنس العمل فلما
 لم يعيد وجاز عن الحق والجواز ليس كان عذاب بان يبي يوم القيمة على رسول الله وانه قد يميل هم وعنه عايشة رضي الله
 عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعيد في القسم بين نسائه كان يقول اللهم هذا قسمي فيما املاك فواخذني فيما املاك ثم
 هذا ايضا اخرجه الاربعة عن عبد الله بن زيد عن عايشة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم الى اخذها ورواه ابن ابي
 صحيح والى كفي مستدركه وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه قوله فيما املاك في فيما قد روي عليه مما يدل تحت القدره والاداء
 بخلاف المار اقد عليه من كل ثقل فانه لا يدل تحت القدره هم يعني زيادة المحبة ثم هذا ليست من لفظ الحديث وانما تفسيره
 من الرواية وعلى الترمذي عن بعض اهل العلم انه مفر بالحب المودة والبرقة على الشافعي في تفسير الحديث قال يعني الله علم قلبه
 وكذا قال ابو داود في سنة يعني القلب فانه لا يدل على العلوب هم ولا فضل فيما رويناش ما في الفصل بين البكر والثيب فيما روي
 من الحديث المذكور هم والقديمة والجدية سواء ثم وقد ذكرنا ما ذهب الشافعي عن ترمذي ولكن نوضح هنا ما اكثر من ذلك فقوله
 قال الشافعي ومالك احمد بن عبد الله النكاحات جديدة كرا قام عند ابي القدر سبعة من غير القضاة وان كان ثانيا اقام عند
 لثان من غير قضاء ولو شاء اقام عند سبعة مع القضاء وله في القضاء وثمان اسد هان يفتي جميعا ومنه في المذهب

مسلي الله عليه وسلم يومئذ اعايشته فقبل فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عايشة رضي الله تعالى عنها و فيها
وفي اشياهما انزال الله تعالى فان امرأة خافت من بعلها نشوزا وقال صحيح الاستاذ وعلم شيخنا وروى البخاري و مسلم
عن عايشة رضي الله تعالى عنها قالت ما رأيت امرأة احب الي من ان اكون في سلاحها من سودة بنت زينة من امراء
سيرة فلما كبرت قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبيلتي يومئذ معك اعايشة فكان عليه السلام قسم اعايشة يومئذ
ويوم سودة وروى البخاري ايضا كان عليه السلام قسم لكل امرأة منهن يومها خير ان سودة بنت زينة قبلت يومها وليلتها
اعايشة يعني بذلك رضي النبي صلى الله عليه وسلم حتى روي في حديثين هم على هم ولها ان ترجع في ذاك شئ اعي المرأة ان ترجع
في قسمها بعد ان هبت لصاحبها لانها سقطت فقال لم يجب بعد فلا يسقط شئ فكم كبريا سقاها ما يلزمها فلما لم يزل
بعد ذلك عن جواب الحق وبع قال انا مني الك الحمد لا ان لنا في قال ربي ط قبول لزوجه في هبته يومها والله اعلم

کتاب الرضاع

اى هذا كتاب الرضاع وبيان ما يبرأ منه وقال حياض الرضاع والرضاعة يفتح الراء وكسر الفاء وانكر الراء
 كسر طبع انما في الصحاح يفتح الجيم - يرضعها رضاعا مثل سمع سمعا وابل نجبا يقولون منع رضاعا لم يرضع في الرضاع
 مثل ضرب يفرس ضربا بالمرضع التي له ابن قال اولد رضيع قاله عياض قال المجمرى المرأة ترضع ذات ولده فخرجت
 فان وضعت ما اجناع الولد فقلت سرخه وانما كان المقصود من الكتاب في الولد الذي لا يرضع من لبن الرضاع ما
 ذكرنا الرضاع عقيبا في كتابه فان قلت الرضاع بسبب التحريم فكذلك لنا سببان يذكروا في المحرمات قلت لما حصل الرضاع
 بمسائل خمسة اربعة في الرضاع مثل خلط اللبن بالرق وغير ذلك افرده بكتاب امة والرضاع في الشرع بمنزلة لبن
 من لبنى الاوسية في وقت مخصوص من الحسنين اول التليل لكثير وقوله ثمرى الاوسية احتراز عن لبنى الشاة ونحوها فان لبن الرضاع
 لا يثبت في المرو من وقت مخصوص بوجوه الرضاع وفي تقديره اختلاف سياق في ان شاء الله تعالى في قسم قليل الرضاع وكثيره
 سوار اذا حصل في مدة الرضاع يتعلق به التحريم مثل وكذا روى عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عليه السلام
 وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم وبه قال ابن ابي عمير وسعيد بن اسيد وطائفة من علماء وكحول
 والزهرى وقتادة وعمر بن دينار وحكم وحماد والاوزاعي والكشي وكعب وعبد الله بن المبارك الليث بن سعد ومجاهد
 وزاد الشيخ ابو بكر الرازي عن ابن ابي عمير بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وشعبي النخعي وقال ابن المنذر وهو قول اكثر الفقهاء وقال النضر
 بن وهب بن جهم والعلاء بن ابي بكر الرازي وابن قاله في المعنى عن الليث انه قال اجمع المسلمون على قليل الرضاع وكثيره محرما
 في الممكنا فيطهر النساء منه وهو قول اكثر في رواية جهم وقال الشافعي لا يثبت التحريم الا بجملة من مضاعفت مثل وبه قال احمد بن

ولہذا ان کو سزا

رأى لوني كاسقط

حَقَامِ بَعْد

فراغت

115

لا

الزيتون

قليل الضاع وكثير

ساولا حاصل ہے

مدد الرضا عن علي

بسم الله الرحمن الرحيم

۷۰۰ - انجمن

منہ رضوان

فما به الرواية وسماح ومن جهة واحدة وقال الرافعي وظاهر المذهب وجوبان احدهما كقول أبي حنيفة والثاني
 ثلاث رضعات اختاره مشايخنا وقال ثقات القياس ثلاث رضعات وهو قول زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه كذا في
 شرح الاصل وقال ابن عبيد بن رافع انما تحرم الثلاث من مفهوم التحريم لمصلحة ولمصلحة وان ويروي من عايشة رضي الله تعالى
 عنها انها قالت لا تحرم الا سبع رضعات وعن حفصة لا تحرم الا عشر رضعات هم لقوله عليه السلام شئ ابي القول النبي صلى الله عليه
 وسلم هم لا تحرم لمصلحة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان شئ روي هذا الحديث فروعا فروي قوله لا تحرم المصلحة
 من حديث ابن ابي ليلى عن عبد الله بن الزبير عن عايشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحرم
 المصلحة والمصتان وروي قوله ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان من حديث الامم الفضل ثبت الحاشي قالت دخل عربي على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو في بيتي فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني كانت لي امرأة فتزوجت عليها اخرى فزوجت امرأتين في الاول
 انهما رضعتا الحدي في ربعة او ثلثة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجاتان ورواه ابن حبان في صحيحه حديثا
 نحو رواية لمصنف من رواية محمد بن دينار ورواهنا بشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا تحرم لمصلحة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان وقال لا ترضي قوله ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان من رواية محمد بن
 علي باذنه صاحب السندية ولكن ليس هو بمشيت في الاخرى فكتب الحديث ولين الميثبة الترمذي في جامعها باذنه وفي سننه على ايد
 لا تحرم لمصلحة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان انتهى قلت علمنا انما في كتب الحديث وقصر ما عده في هذا الفن الحاشي في
 الكلام وكيف يقول وليس في الحديث في الاصول من كتب الحديث قد رواه مسلم كما ذكرنا من رواه في كتابه المصنف
 وعدم اثبات الترمذي وداود وذا الاستلزام في ان يكون هذا من الاحاديث المشبهة قوله في في رواية مسلم في صحيحه المصنف
 الاحاديث يري المرأة التي تزوجها بعد الاولى والاملاجة بكسر الهمزة وبالجيم المرفوعة من الحديث المرفوعة الى رضعته وقال ابن الاثير
 لا تحرم المصلحة والمصتان ثم قال في المصالح المصلحة ما يوجبها كالجوارح والمصالح ما يوجبها كالجوارح والمصالح ما يوجبها كالجوارح
 علم علم قال الكافي المصلحة كمدن وهو فعل الرضع والاملاجة شبيهة وادون يقال لمجبة املى رضعته قلت حاصل كلامه في رضعته
 والاملاجة فقال المصلحة فعل الرضع والاملاجة فعل المرأة التي ترضع الان قال بالافاسية شبيهة فادون في علمه المصالح من فعل المرأة
 قلت ما وجبته لال الشافعي بالحديث المذكور فان تدبره خمس رضعات مشبهات والحديث كيف يدل عليه قلت قال الكافي
 وجه تمسك الشافعي بالحديث المذكور ان المصلحة ومثله في المصالح كقوله الاكل فلان ما يوجبها من حيث الاثني ليس الا بالاملاجة
 فكانه قال لا تحرم المصالح والاملاجاتان فاتفقت الحرمة عن اربع رضعات ثبتت الحرمة بالنسب في رضعته قيل وجه تمسك لا ثبت
 الاثني فذهبنا فاذا انفي فذهبنا بهذا الحديث ثبت فذهبنا بعدم القابل بالفصل قيل تمسك بهذا الحديث انفي فذهبنا واثبات

لقوله عليه
 السلام لا تحرم
 المصلحة ولا
 الاملاجة
 ولا الاملاجات

عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت كان فيما أنزل في القرآن عشرة ضعات معلوبات لم يفسح من خمس ضعات
 معلوبات يخرج من ذلك ما يتلى بعد النبي صلى الله عليه وسلم والنسخ بعده وكان مكتوباً على قرطاس بيده فدخل
 وجن البيت فأكمل وتساك في شرح الوجيز وغيره من كتبهم بهذه الحديث أيضاً قلت حديث عائشة رضي الله تعالى عنها
 رواه مسلم بن الحنفية وأما في القرآن عشرة ضعات معلوبات فخرج من ذلك خمس مما في حسن ضعات فتدبر في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والامر على ذلك انتهى ورواه ابن جبر عن عائشة أيضاً ونقلها أنها قالت كان مما أنزل الله عز وجل من القرآن ثم سطر لا يحرمه الا
 عشرة ضعات أو خمس ضعات وروى ابن ماجه النسخة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت لقد نزلت آية الحزم
 وضاعت الكبيبة ثم والله كان في صحيفة تحت سريري فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وقشنا علنا بموته فخل جن فاكملها هم
 ولما قرأه تعالى وهما كالملاقي ارضعكم الآية وقوله عليه السلام حرم من الرضا ما يحرم من النسب من غير فصل شراراً صحابياً
 لم يهجم بالآية الكريمة وحج الاستدلال ان الله تعالى جعل حله التحريم فعل الرضا قلوا وكثر وقال أبو بكر الرازي في الحكاية لم يفسح
 اذ اقتص في فعل الرضا استحقاق أهم الامور والآخرة بوجود نفس فعل الرضا وذلك يقتضي وجوب التحريم قبل الفعل وكثيره لم يفسح
 اطالوا هم عليه هذا لان كل حق يتعلق بعلمه في الشرع مثبت الحكم بوجوده لا تعد فيه وقيل لابن عمر بن الزبير يقول
 لا بأس بالرضعة والرضعتين فقال قضاهما ثم خيم من قضاهما ابن الزبير وقال أبو بكر بن العربي الرضا وحف ثبتت بفعل الفعل
 وهذا معلوم من عروة ثم عاقل عرو ولما كالم الملاقي ضعتكم ايما التحريم بالرضا مطلقاً من غير تفصيل تجسّد اسماء وعروة
 ذلك فمن قدره بعد دلائل القرآن عليه قد فرغ من الآية بما مضى لا يعمل عليه استدلالاً بما فينا ايضاً يقول النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم حرم من الرضا ما يحرم من النسب هذا الحديث اخبر به البخاري ومسلم بن يحيى بن عمار بن ميمون بن عائشة وقد تقدم
 فيه في اول كتاب النكاح قوله من غير فصل يعني بين الفعل والكثير في الكتاب الحديث روت عائشة رضي الله تعالى عنها انه عليه
 قال ان ما يحرم من الرضا ما يحرم من الولادة متفق وفي البخاري ومسلم حرم من الرضا ما يحرم من الرحم وفي الفقه ما يحرم من النسب
 من غير تفصيل بعد ذلك القرآن هم ولان الحريم وان كانت لشدة البغضة فمن هذا دليل معتول تفصيله حرام ال فقد رتقده ايضاً
 لما كان التحريم باعتبار انشاء العظم والنيات اللحم وذلك سجيل الكثرة دون الفعل في تفرير الجواب ان الحريم وان كانت باعتبار شدة
 البغضة الحاصلة من اللبن هم الشابة يشوز العظم والنيات اللحم قال عليه السلام الرضا الشدة لهم ونبت اللحم والانشاء
 بالزاد الاحياء قال الله تعالى اذا شاء الله فمعي في الحديث ثم كان لهياه ويرى بالزاد يقال فشره اي ذات رفع هم كانه
 مبطن في فيه فخار الرضا سبباً هم فينبغي الحكم في اي حكم الحريم هم بفعل الرضا في بيعي يجوز الرضا
 هم واداءه في اي بالزاد لسان في من قوله لا تحرم حمة الحديث هم مردود بالكتاب لان العمل بالكتاب قوي على تفهيم

ولما قرأه تعالى
 وأقموا لكم الصلاة
 انهم يعلموا الآية
 وقوله عليه
 السلام حرم
 من الرضا ما
 يحرم من النسب
 من غير فصل
 وكان الحريم
 وان كانت لشدة
 البغضة الثابتة
 بنشوء العظم
 ونيات اللحم
 أو مبطن فخلق
 الحكم بفعل
 الرضا وما
 رداه مردوداً بالكتاب

او منسوخ به
 يعني ان يكون
 في مدة الرضاع
 لما بين شهرين
 والرضاع ثلثون
 شهرا عندنا
 حنفية وقولنا
 وهو قولنا
 وقال ابو حنيفة
 احوال الحول
 حسن التحول من
 حال الى حال
 من الزيادة على
 الحولين ثمانية
 فتقدم ولها قول
 تعالى وحملها
 ثلثون شهرا
 الحمل اذا ما استت
 اشهر ففي الفصل
 حولان وقال النبي
 عليه السلام
 لا رضاع بعد
 حولين وله
 هكلاية

ان يكون الكتاب قبله او منسوخ به شئ اى بالكتاب ان كان بعدد عمل بن عباس بن شئ الله تعالى عنه ان قال ان
 لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان كان ذلك فاما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم فجميع ذلك منسوخا كما عساه ابو بكر الرازي وشكوه
 عن ابن مسعود بنى الله تعالى عنه وقال ابن بطال ما روي عايشة بنى الله تعالى عنها مسطرة فوجب تركها والرجوع الى
 كتاب الله تعالى وحديث الاطابة والامام اجماع لا يخرج لان يرويه مسعود عن ابن ابي عمير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومروى عن
 عايشة ومروى عن ابن مسعود في الاضطراب يسقط وفي الملبوطا ما روي عايشة فتضعف جدا لانه اذا كان ثلثون شهرا عندنا بنى الله تعالى
 عليه وسلم فلما زادنا على ذلك ان نسخ اتمامه بعد النسخ صلى الله عليه وسلم لا يجوز ما ذكر ان ابن ابي عمير في البيت فاكل الرضاع عشرة
 ايام يروى من سب الرواية فانه لم يروى ان الصحابة تركوا اكثر من القرن بعد النبي صلى الله عليه وسلم وكثيره في المصاحف قول
 باطل بالاجماع وقيل عجب من الشافعية ان يقولوا ان مسعود في حجوم الكفارة ويعلمون برواية عايشة والقرآن لا يثبت
 بنسخه الواجب العمل بالقرآن الشاذ لا يجوز ومنعني ان يكون في مدة الرضاع على ابن شئ اى منعني ان يكون الرضاع الذي
 يتعلق بالتحريم في مدة الرضاع الاربعة ايام في مدتها اختلاف وسببها انشاء الله تعالى هم ثم مدة الرضاع ثلثون شهرا عندنا بنى الله
 تعالى عنه شئ وعن بعضه ثبت حرمة الرضاع في جميع العمر وقال السنن شئ اى قال ابو يوسف ومحمد ومدة
 الرضاع سنتين هم وهو قول الشافعي شئ اى قوله انما قول الشافعي به قال محمد وهو قولنا احوال شئ اى مدة الرضاع
 ثلاث سنين وختلفت لما للشيخ ابو الجوليين الى شهرين في انهم ايام مسيرة وقال علي لماك شهر ونحوه وفي المبسوط عنه تقدير زيادة
 وفي الحاوي مثل نقصان الشهر وقال ابو الوليد يجرى بعد الجولين الى ثلاث شهر وروى ابو داود عنه يجرى بعد سنتين عند البصريين
 سنين وقيل خمسة عشر سنة وقيل عشرين سنة وقيل ربع سنين وقيل سنة وقيل سنتين وقيل جميع العمر كما ذكرنا هم لان احوال حسن التحول
 شئ بن ابي داود في احوال التحول الى التحريم طبع ابيهم هم حال الى حال بقدر احوال احوال لموجب التغيير الطبع كما في بنى الله
 والزيادة لاشتمال الحول على الفصول الاربعة هم ولا بد من الزيادة على الجولين شئ لان الرضاع لا يحصل فطامته في سابعة
 بل فطامته بعد سبعة على وجهه بنى اللبن يتعدى بالانظام ولا بد من زيادة مدة هم ثمانية شئ يعني في خبر قولنا بنى الله تعالى عنه
 على صيغة الجول الى تقدير الزيادة هم شئ اى بالحوال فيصير ثلثة احوال هم ولها شئ اى لابي يوسف ومحمد هم قولنا
 وحمل فصال ثلثون شهرا مدة الحمل وانما استتت شهر فيبقى الفصل حولان شئ لانه تعالى قال ونصا له في عامين في الرضاع
 بعد الفصال هم وقال عليه السلام لا رضاع بعد جولين شئ هذا الحديث رواه الدارقطني باسناد عن ابن عباس قال قال ابو
 صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا في جولين رواه ابن عدي ونقله الشيخ محمد بن الرضاع اما كان في الجولين قال صاحب التفتيح وهو
 وقفه على ابن عباس في رواه ابو الجولين اما لم ينف فكانه نقله عن المبسوط هكذا هم وشئ اى لابي حنيفة هم بنى الله

شئ يعني قوله تعالى وحمله وضماله هم ووجهه شئ اي وجبه الاستدلال بها هم ان الله تعالى ذكره شئ يعني شئ كل انفصال هم
 ومنه ضرب المماثلة شئ وهو قوله تعالى ملائكون شئ فكلما كان كذلك هم فكانت اي المدة شئ لكل واحد منها كما لما
 كان اجل المضروب للذين شئ بان قال جعلت الدين الذي على ملائكة الدين الذي على فلان سنة فيهم تقدير المدة
 في كل واحد من الذين هم الملائكة فقام المنقصر في احد ما شئ يعني الحول وهو حديث عايشة رضي الله تعالى عنها الا اني اقول في
 اسهل كثير من شئ ولو لم يكن في شئ فمقتضى في الثاني شئ وهو انفصال ص على ظاهره وهو ملائكون شهر او هو عدم انفصال قلت
 في اخيه الوجه في اخيه تفسير الكتاب قلت اجيب بان الكتاب اول قال في الاسلام مما عدا ان التفسير في ان المضروب للذين من غير
 بقدر الاسكان فلم يكن في الملائكة الكتاب على استدل لم يصف قطعية ويؤيده ما روي ان جلاتر خرج امرأة له لثنته ثم خرج بها
 عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه فشا وفي رحمه فقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان خصا صمتم كتاب الله تعالى خصتم
 قالوا كيف قال ان الله تعالى يقول وحمله وضماله ملائكون شئ هو قال الله تعالى والوالدات خير من والاهن حولين كاملين فمقتضى
 انه وضعه حلالا فكره ما وانه المكين لا الهما على ذلك كذلك لم يلزم التفسير ولا شئ دليل انما لان اشان هم الذين
 الغدا شئ في الرضيع هم يقطع الانبات بالبن شئ وتصل في غير التام اجابهم وذلك شئ اي تفسيره لغيره ان كان ص باوادة
 يعمد الى قديم شئ اي في تلك المدة هم غيره شئ اي غير اللبن لان القطع عن اللبن فعدم غير ان يعمد ويملك هذا هو الذي
 وعده لم يصف له لغيره ما يبين لكن في وقت يثبت كما في العينين البصينة قد رابا بادي في ذلك كل لا يما فيرة فان الولد في البطن لا يثبت
 اشهر حتى ويتعدى بغذاء الام ويعد الانفصال غذاؤه للبن ويعد ايضا في الغذاء الطعام هم ووجهه شئ وهو قوله الرضاع على وجه
 شئ محمول على مدة الاستحقاق هم اي الرضاع المستحق حتى لا تحق نفقة على الاب بعد ذلك قالوا ان الرضاع في حق استحقاق
 الاجر على الاب متى رجح من حتى لو طلق امرته وطلبت الرضاع بعد الرجوع في الرجوع لا يجزى على ذلك في الرجوع مجزى على
 هم وعليه جاز انفس المتقيد رجح من في الكتاب شئ اي على استحقاق الرضاع على قوله لو لم يكن كاملين بل قيل قوله لان الرضاع
 وذلك لان الرضاع لو كان حراما بعد الرجوع لم ينزل الرضاع في زوال الحرمة لثابتة شرعا هم قالوا انما مدة الرضاع لغيره
 بالرضع تحريم لقوله تعالى السلام شئ اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم الرضاع بعد انفصال من به الحديث رواه الطبراني في
 صحيحه بسنده على ان رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرضاع بعد انفصال ولا يملكه رجوعه رواه عبد الرزاق
 مرفوعا ثم رواه مرفوعا وقال القسيلي في كتابه هو الصواب رواه الطبراني في مسنده صحيح حديث جابر بن عبد الله وفي مسنده ثم امر بن عثمان
 وعلاء بن عمر بن عبد الله واه نقل عن شافعي بن معين جميعا ان الله تعالى انما قالوا الرواية صحيحا هم ولان الحرمة باعتبار الشئ
 شئ اي النشهر في المدة شئ لان الحرمة في الرضاع باعتبار الصغير لا يتعدى بغيره هم اذ الكبير لا يرضع اي اللبن عا ووجهه

وروجه انه تعالى ذكره شئ يعني
 وضرب المماثلة فكانت
 لكل واحد منها كما لما
 كالا لاجل المضروب الذين
 لا انه قام المنقص في
 احد منهما في الثاني على
 ظاهره وان كان لا بد من
 تقدير الغذاء ليقطع
 الانبات بالبن وذلك
 بزيادة من يتقوى به فيها
 غيره وقد سرت باذني
 مدة الحمل لاها مغيرة
 فان غذاء الجدي في غدا
 غذاؤه الرضيع كما يغاير غذاؤه
 الصغير والحديث محمول
 على مدة الاستحقاق
 وعليه يحمل الفضل القيد
 محمول في الكتاب
 قال واذا مضت
 مدة الرضاع لم يعلق
 بالرضاع شئ بغير لقوله
 عليه السلام لا رضاع
 بعد انفصال ولا ان المرأة
 باعتبار النشوء وذلك
 في المدة اذ الكبير لا يرضع

ولا يعتبر الفطام قبل المدة
 الا في رواية عن ابي حنيفة
 اذا استغنى عنه ووجهه
 انقطاع الشرب بتغير الغذاء
 وحل ما كان رضاعا بعد
 المدة قد جازى كذا في
 ابحاثه ضرورية لكونه
 جزءا لا ينفك
 من الرضاع مخرجهم
 النسب للجد الذي روي
 الام اخته من الرضاع فانه
 يجوز ان يتزوجها ويجوز
 ان يتزوج ام اخته من النسب
 لا يفسد حكمه وموطأه
 في الرضاع ويجوز تزوج
 ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك
 من النسب لانه لما دامها
 حرم عليه وما يزوجها من الرضاع

تؤخره بغيره ولا يعتبر الفطام قبل المدة
 ش اي عن الذين هم ووجهه ش اي وروى عن ابي حنيفة
 بالبين يعني ان نشر التعيين للبين قطع بعارة فانه لا بد
 برضاع اللبن بعد ذلك ولما قال عليه السلام في حديث ابي هريرة
 الفتوى على ظاهر الرواية لا يعتبر الفطام قبل المدة
 اللبن في المدة لتسوية الولد والثابت بالضرورة فيقدر بقدر
 ش اي لكون اللبن جزءا لا ينفك عن حواشي الام اي
 من الاجبة وقال في تراشي في اختلاف المشايخ في الانقاع
 والروضة فطمت في السنتين وتفتت بالاطعام ثم خضعت في المدة
 ذكره الخصاص في رضاعه في الام لا يشترط البوليد به رضاع
 بالاجرة وفي المحيط الرضاع بعد الفطام لا يحرم عند ابي يوسف
 ابي حنيفة وابو يوسف وجهه وزفر الرضاع بعد ثبوت المدة
 ما يحرم من النسب للحديث الذي روي في ما ش وهو قوله عليه السلام
 من هذا العموم صوتين احدهما هو قوله الام اخته من الرضاع
 تكون امه وموطأه ابيه ش اي لان ام بنت من النسب تكون
 المدة كور لم يذكر فيه ويجوز تزوج بنت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك
 لانه لما وطئ امه ش اي لان الاب لما وطئ بنت ابنه حرمت ش اي
 هم ولم يوجد بها المعنى في الرضاع ش اي علم ان السنف لو قال في
 واحا وكذا لو قال في هذه المسئلة بنت ولد ليشكل الذكر والانشى
 المسئلة وماذا يخرج ام اختك من رضاعه ونسب محرمه فرعي بنت
 لا يحرم الرضاع كما ذكرنا من الصورين وهما صور اخر تزويج من الرضاع
 دون النسب الثانية يجوز له ان تزوج بجدته ولده من الرضاع
 الرابعة يجوز له ان يتزوج بامه من الرضاع ويجوز ذلك من النسب
 الام اخته من الرضاع فانه يجوز ان تزوج امه من الرضاع

السواسته يجوز لها ان تتزوج بائنا من الرضاع وكون النسب جميعا وبعضها من الرضاع في السواست التي تفارق حكم الرضا
 حكم النسب فثبت ان الرضا يفارق الارضاع حكمه في خمسة مسطوره في الكتاب ما اخ وامخت سيدتي امم امم الاز
 فافقه سيدتي ركة اذ فقه انت اولد فاقبل النسب اليها تمتد في ام ثم ثم علم عمه فافقه تعالى لا القيت عمه وام خال ثم ثم خاله فاق
 لا يخفى من الجاهل انما صحت الرضاع واقع وما عداه فالدليل له في وقال شيخنا استثنى بعضهم قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 اربع مسائل اشتملها الرافعي في الشرح واولها انما صحت ثلاث مسائل عروقه فافقه بعض الفضلاء المسائل الاربعة التي اشتملها الرافعي في
 وزوليت عليها المسائل الثلاثة الاخرى في ميتين آخرين وايتين جوامع في الرضاع من حلال واذا فقهبتين حرام حدة ابن
 ووجه ثم علم الامية وما قد اسلام والذي زاد شيخنا هو قلت عز ولام عم وقال ابن قنك سيع تمام وهي ليست بواردة على
 المصنف الا انما في وهو الامم هم وامرأة امية وامرأة امية من الرضاع لا يجوز ان تبرز بها كما لا يجوز ذلك في النسب لما روينا
 وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب عند الشافعي يجوز تزويج حليته الابن من الرضاع قوله وامرأة امية صوته
 امرأة تزويج بها زوج المضرعة ثم فارقا فانما لا تحل لولده ان تبرز بها كما لا يجوز ذلك في النسب لما روينا وهو قوله عليه السلام
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ثم ذكر الاصلاب في النص ثم في اوجابا يقال انه تعالى حرم حليته الابن من الصلب
 وحليته الابن من الرضاع فيجب ان لا تحرم لان هذا ليس من صلبه فاجاب بقوله الاصلاب في النص وهو قوله تعالى ولا تحل
 ابناكم الذين من اصلابكم هم لا سقطا اعتبار الشفعي ثم فان حليته الابن المتبني كانت حراما في الجاهلية فان قيل لم لا يجوز ان
 لا سقطا وحليته من الرضاع او لا سقطا جميعا وما وجه ترجيح جانب حليته الابن في مقتضى في الاصلاب جيب بان حرمة حليته من
 ثابتة بما يثبت اشهر وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فحمله على حليته الابن المتبني ميلاد لم يتفرق بين حرم
 الاحتياط السنة المشهورة هم على ما بينه في فضل الموعات هم الذين يعلق به التحريم ثم الاضافة في ابن الفضل من باب
 اضافة الشيء الى سببه لان سبب اللبن هو الحبل وقوله يعلق به التحريم قول عامة اصحاب الشافعي رحمه الله تعالى وما لك وجه
 رحمه الله تعالى وفي المبسوط قال بعض العلماء وهو داود وابن علقمة يعلق به التحريم وهو ما قد روي الشافعي ولو كان في شهر
 الموجه في يعلق بلبن الفعل التحريم عند عامة العلماء وعن بعض الصحابة مثلا وانهما عبد الرحمن بن بنت اشافعي رواه الشافعي
 لان النص كحرمة الرضاع في جانب النساء لان الحرمة لا تثبت في حق الرجال بحقيقة فعل الارضاع منه حتى لو نزل البرز
 فاضع به صبيا لا تثبت الحرمة فلان لا تثبت بالرضاع زوجة اولى وفي شرح الاقطع روى عن يحيى بن السعيد بن ابي هريرة
 ان ابن الفضل لا يحرم وهو ان ترضع المرأة صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها وعلى ابائه وابنائهم ويصير الزوج الذي نزل
 لها منها اللبن بالضرعة وفي اخره روى الشافعي ان ابن الفضل لا يحرم لان الحرمة لشبهه لبعضه وللبعض لا لبعضه ولنا ما روينا

وامرأة امية او امة
 ابنه من الرضاع
 لا يجوز ان يزوجها
 كما لا يجوز
 ذلك من النسب
 لما روينا وذكره في
 في النص لا سقطا
 اعتبار الثاني على
 ما بينا ولبن
 الفضل يعلق به
 التحريم وهو ان
 المرأة صبية فتحرم
 هذه الصبية على
 زوجها وعلى ابائه
 وابنائهم ويصير الزوج
 الذي نزل بها
 منه اللبن ابيا
 للضرعة وفي احد
 قولي الشافعي روى
 لبن الفضل لا يحرم
 لان الحرمة
 بشبهه بعضه
 واللبن بعضه
 لا بعضه ولنا
 ما روينا

شئ اى الى الزوج لا يقال انهما قبل الذكر لان الشهوة تقوم مقام الذكر كما في قوله تعالى حتى توارث بالبحر الى ان التمس
 موضع الحرمة فيجعل كان لبعضيته حصلت بين الرضيع وبين الزوج ص ويحوز ان تيزوج الرجل بانت اخيه من الرضاع لانه
 يحوزان تيزوج بانه اخيه من النسب وذلك مثل الاخ من الاب ان كانت لاخت من امها لانه اخيه من امه ان تيزوجها بشئ
 او نحو الاثر انى كالمصنف بقوله تعالى ان يرضع زيد لم يرضع له غيره وان تيزوج اخا تيزوجها وان كان تزيادها غيره
 كما في النسب ذلك مثل الاخوين لاب ولا يحد بها اخت من امه من غير امها جاز لان الاخوان تيزوجهم لانه باجته في حق الام
 الاب على هذا اخت الاخت من الرضاع واخت الاخت من النسب كان ينبغي ان يقول اخت اخيه واخت من الرضاع وليتولد اخت
 اخيه اخت من النسب لكن الكفاي يذكر الاخ نظر ذلك ص وكل يبين شئ اى بما يصحى العصبية وبالرغبتين في العون الى
 وعمر حتى لا تصالى عنها فيغلب المذكر على الموث والاخت على الاثقل ص اجتماع على شئ اى وحش لا يومية كيف ما كان ص
 لم يحز لانه يحا ان تيزوج بالاخرى شئ لانها اخ واخت لاب ام من الرضاعة فلا يجوز كما في النسب به لانه من سائل القدر
 والفظ القدرى على شئ اى واحدة على كورة واحدة صفة لشئ والمراد شئ المرأة كما قد سئلنا وفي بعض النسخ وقع على شئ واحدة
 بانصافه الشئ الى واحدة وبنايت الواحدة على تقدير امرأة واحدة وبكذا اشعره الاثر انى لان في نسخة على شئ واحدة
 وكذا قال في النسابة على شئ واحدة كذا حتى لو اجتمع على ضربا بهيمة واحدة لم يحرم احدهما
 على الاخرى كان هو بمنزلة طعام كاه من اناه وهدم هذا لائل شئ اى اجتماع العصبين على شئ اى امرأة واحدة لائل
 في باب الحرمة ص لان مهاش اى العصبين ص واحدة منهاش اى العصبين ص اخ واخت شئ والاخت حرام على الاخ
 من النسب الرضاع جميعا ص والاخت زوج المرفقة احد اش الرضعة بفتح الضاد لا تترج العصبية المرفقة ص من لدن
 ارضعت شئ اى من ولد المرأة التى وضعت العصبية وقال الكفاي المرفقة ايضا وكذا عن اشقات بصيغة الفاعل غير صحيح
 يعرف بالتال قال مسنقاتى المرفقة بصيغة صم لمفعول بالرفع على الفاعلية فصلى ح على المفعولية هذا هو الاصح من نسخ
 وفي نسخة اخرى ولان زوج المرفقة احد من ولد التى ارضعت بعكس الاصل فى الفاعلية والمفعولية وهذا ايضا صحيح فان كلاهما
 بخلافه حتى جردت تعالى ص لانه اخو مهاش اى لان لانه الذى ولد ولد التى ارضعتا ص لانه ولد اخيه مهاش كما في النسب
 ص ولا تيزوج العصبى المرفقة شئ بفتح الضاد ص اخت زوج المرفقة لانها صمت من الرضاع شئ كذا لا يجوز في النسب ص
 اختطط للبر بالباء واللين هو الغالب شئ اى الحال ان اللين هو الغالب على الممار ص فليس بالتحريم شئ لان كالم
 ص وان غلب الممار لم يتعلق بالتحريم فاننا للشافعى شئ فان عندنا وعلى الاصح يتعلق بالتحريم اذ كان مقدرا خمس منجات
 وبه قال حماد وكذا الخطاط بالروا واللين بهيمة او كل ما ياب او جاد واعتبر مال ان يكون اللين مستهلكا في جميع ذلك لانه

ويحوز ان يزوج الرجل
 باخت اخيه من
 الرضاع لانه يحوز
 ان يزوج باخت
 اخيه من النسب ذلك
 مثل الاخ من الاب
 اذا كانت له اخت
 من امه جاز لانه
 من امه ان يزوجها
 وكل صيدوا اجعها
 على شئ اى امرأة واحدة
 لا يجوز لانه يحا ان يزوج
 بالآخرى هذا هو
 لولا انها واحد فيها
 اخ واخت لا يزوج
 لحد من لدن ارضعت
 لانه اخوها وولد ولد
 لانه ولد اخيه
 العصبى من ولد
 لولا انما صمت من الرضاع
 واذا خطط للبر بالباء واللين
 هو الغالب يتعلق
 التحريم وان غلب
 لم يتعلق بالتحريم
 خلافه للشافعى

هو ليقول انه شئ
 حقيقة ونحن نقول
 الغاوب غير موجود حكما
 حتى لا يظن بمقابلته
 الغالب كافي اليقين
 ومن اختلط بالطلعا
 لم يتعلق به التحريم
 وان كان اللبن غالبا
 عندنا في حقيقته
 وكذا اذا كان اللبن غالبا
 يتعلق التحريم قال
 قوله ما اذا لم يسه
 الساحق او طهر بها
 لا يتعلق به التحريم
 في قوله جميعا لهما
 ان العبرة للغالب
 اذا لم يغلب شي عن
 حلاله ولا في حقيقته
 ان الطعام اصل اللبن
 تابع له في حق القصور
 فصار كالمغلوب

هم ليقول انه شئ اي اشافى ليقول ان اللبن هو موجود في حقيقة شئ غايته اني السبايان اللبن انما يعني الغلبة
 منفعة بغلبة الماء فدارت الحوزة بين الثبوت وعدمه فتشكك في حوزة امتيا كما هم ونحن نقول للمغلوب غير موجود حكما حيث ان الغلبة
 المتقابلة الغالب انهم شئ بان حلقه الا يشرب اللبن فلو ايماء لا يثبت لكن للحنه ان يحسب عت ويقول ان
 مبنية على العرف فلا يثبت لانه في العرف لا يسمى المغلوب لبنا اما الحوزة فبنيت على وجود اللبن ولكن لا ولى ان نقول ان اللبن
 يتعلق بصورة الاضلاع ووجود اللبن كما في الكبير لا يخلع بل يتعلق باعتبار التنازل العظيم نبات اللحم والمغلوب لا يحصل التنازل الا بالان لانه لا يحصل
 بفان قيل لشكل هذا ما لو وقعت قطرة دم او غير في حبيب من ما حيث ينبغي ان كان الماء غالبا حقيقة قلنا لما لم يكن الماء كثر
 شرع بان لم يكن في عشرة لم يكن غالبا حكما فتعاضتا فخرجنا حجة النجاسة امتيا كما ان نقل عن العلامة حميد الدين العنبري
 قال ان الكافي لم يسمعه شئ في العلامة ولا ما عده العزير رحمه الله تعالى ان الرجحان لذاتي انما يكون حجا سابقا على الرجحان الحجا
 اذا لم يكن في الحاشية فنص قدوم النص ههنا هو قوله عليه السلام لا يكون احدكم في الماء الذي لم يدرى شئ وقوله عليه السلام ان
 الماء قلتي في الحديث وقوله عليه السلام الماء طهور الحديث فلا يعتبر الرجحان الذاتي لانه ثبت بالاجتهاد والاعتقاد والاجتهاد
 في مقابلة النص هم وان اختلط باللعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالبا عندنا في حقيقته رحمه الله تعالى شئ كونه
 ان وصلة ما قبله وذكر في شرح الطحاوي ان اللبن اذا كان غالبا بحيث يقطر من الطعام فعندنا في حقيقته رحمه الله تعالى
 لا يكون ضاعا خلافا لصاحبه هم وقالوا اذا كان اللبن غالبا يتعلق به التحريم هم قال شئ اي لم يصب منه شيء من الطعام
 شئ اي قول ابى يوسف ومحمد هم فيما اذا لم يسه اننا شئ اي فيما اذا لم يسه اللبن لنا هم حتى لو طبخ فيها شئ اي طبخ اللبن
 هم لا يتعلق به التحريم في قوله جميعا شئ لانه لا يتغير بالطحين من غيره عن طعمه وصفه وذكرناه مراراة ان على قول ابى حنيفة
 لا يثبت اذا اكل القمه لقمته اما اذا حشا حشا لقمته ببول ذاصل اللبن الى حلقه معقودا فلا خلاف فيه واذا اتنا ول الشريد
 فلا خلاف فيه وفي كتاب الاضلاع الخصاص اذا شردت له خبز في لبنها حتى يشرب الخبز ذلك اللبن ولت به سويقا فالطعام اذا
 كان طعم اللبن يوجد فلهذا ارتجاع وذكر صاحب الاجاز ان قوله ما وفي الرافعي ولو شردت في اللبن طعاما او عجن به به وقا
 يتعلق بالحوزة وفي اللبن والخبز وجه عن لقمان بن حسين هم اما شئ اي لابي يوسف ومحمد هم ان العبرة للغالب كما في الماء شئ
 اي كما اذا خلط بالماء اللبن وهو الغالب هم اذا لم يغيره شئ من حاله شئ يعني اذا لم يغيره اللبن شئ عن حاله بالطحين كما اذا
 لبن الملق بالماء ولبن هو الغالب هم وله شئ اي لابي حنيفة هم ان الطعام اصل اللبن تابع له في حق القصور شئ وهو الاثر
 بالموصول الى المعدة ولمن ايد كل ولا يشرب وغيره لما يستتبع المايح هم فصار شئ اي اللبن هم كالمغلوب شئ فيه نظرا
 المغلوب غير موجود حكما اما لم يكن مغلوبا ويكون كالمغلوب فلا حكم له ليس به موجود والجواب ان هذه من قسمة الغلبة

يجعل الكاف في اليد هم ولا معتبر بقا طر اللبن من الطعام عنده شئ اى عند ابى حنيفة هم الصحيح لان التقوى بالطعام
اذ هو الاصل فتبين بالصحيح ان الرضاع انما لا يثبت بالطعام اذ لم يتقاطر اللبن عند حمل المقيمة اذ اذا قطر منه
يثبت به التحريم عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى لان القطرة من اللبن اذا دخلت حلق الصبي كافيته لاثبات الحرمة والصحيح عدم
ثبوت الحرمة لكل حال علمه المصنف بقوله لان التقوى بالطعام اذ هو الاصل لان الاصل في لباب التقوى فيكون اللبن
تابعا في حق المقصود وان اختلف شئ اى اللبن هم بالذوات واللبن غالب شئ اى الحال ان اللبن هو الغالب
تعلق به التحريم لان اللبن يفي مقصودا فيه اذ الداء والتقوية شئ اى التقوية للبن هم على الوصول شئ اى الاصل
بانفراذه فان قلت اذا كان الداء والتقوية على الوصول وجب ان يستوى في الغالب المغلوب لان حصول قطرة منه
يبرهن قلت انظر معنا الى المقصود فاذا كان غالبيا كان المقصود اى التقوى به والداء والتقوية على الوصول ان كان مغلوبا
كان المقصود اى التقوى باللبن والتقوية الداءية الى هذا القول واذا اختلف دون اختلف وتولد لان اللبن يفي مقصودا هم واذا
اختلف اللبن بلبن شاة وهو الغالب شئ اى اذا اختلف اللبن لمرأة بلبن شاة ولبن امرأة غالب تعلق به التحريم باعتبار الغالب
كمافي لما شئ اى كما اذا اختلف بالماء حيث يقتبر الغلبة هم واذا اختلف اللبن لمرأتين تعلق التحريم باغلبهما عند ابى يوسف
لان لكل صا شاة واحدة فيجعل الاقل تابعا للاكثر في بناء الحكم عليه شئ وهو احدى الرأتين عن ابى حنيفة هم وقال زفر
ومحمد يعلق التحريم بها شئ اى يعلق التحريم بالمرأتين هم لان الجنس لا يغلب الجنس فان الشئ لا يكون مستمكنا في جنسه فانما
يكون مستمكنا في غير جنسه لا اتحاد المقصود شئ اى الاتحاد مقصود هم فلا يتقوى لتفصيل وتعلق به التحريم هم وعن ابى حنيفة هم
الله تعالى في هذا روايتان شئ في رواية كما قال ابو يوسف وفي رواية شافعي في قول وفي رواية كما قال محمد وهو قول
زفر والشافعي في قول وفي رواية وقول محمد اطهر واحوط فيه وفي الرافعي اختلف البن مرأتين وغلب احداهما فان علقنا
بالمغلوب ثبتت الحرمة منها والا انحصت بالتي غلب لبنها هم وصل السكنة في الايمان شئ اى فيما اذا حلف ان لا يشرب
من لبن هذه البقرة فخلط لبنها بلبن بقرة اخرى فشر به فهو على الخلاف المذكور فعند محمد بحيث لان الجنس لا يغلب الجنس
وعندنا لا يثبت هم واذا نزل للميكالين فاضعت صبيها تعلق به التحريم الاطلاق انفس شئ وهو قول تعالى وهم اكل الا
ارضكم مطلق الفصل فيه بين البكر والشيب وهذا الاختلاف فيه للاربعة وعن الشافعي وصيه انه لا يتعلق به التحريم
قال احمد في رواية لانه قادر فاشبهه بلبن الرجل ولكن انفس شافعي انه يتعلق به التحريم وفي الغنى نزل للميكالين من غير طي
فاضعت به طفلال ثبت به الحرمة وفيه قال مالك والثوري والشافعي وصح الروايتين عن ابن جابر قال ابو بكر المنذر
وهذا قول كل من يخطئهم ولا يشئ اى لان لبن البكر هم بسبب المنشوة فثبتت به شبهة لبعض شئ وتعلق به الحرمة

واعتبر ببقا طر اللبن من
الطعام عنده هو الصحيح
لان التقوى بالطعام اذ
هو الاصل وان اختلف
بالذوات واللبن غالب
تعلق به التحريم لان اللبن
يفي مقصودا فيه اذ الداء
للقوة على الوصول اذا
اختلف اللبن بلبن شاة
وهو الغالب غالب شئ
اى اذا اختلف اللبن لمرأة
بلبن شاة ولبن امرأة غالب
تعلق به التحريم باعتبار
الغالب كمافي لما شئ اى
كما اذا اختلف اللبن
لمرأتين تعلق التحريم
باغلبهما عند ابى يوسف
لان لكل صا شاة واحدة
فيجعل الاقل تابعا
للكثر في بناء الحكم
عليه شئ وهو احدى
الراتين عن ابى حنيفة
هم وقال زفر ومحمد
يعلق التحريم بها شئ
اى يعلق التحريم
بالمرأتين هم لان
الجنس لا يغلب الجنس
فان الشئ لا يكون
مستمكنا في جنسه
فانما يكون مستمكنا
في غير جنسه لا اتحاد
المقصود شئ اى الاتحاد
مقصود هم فلا يتقوى
لتفصيل وتعلق به
التحريم هم وعن ابى
حنيفة هم الله تعالى
في هذا روايتان شئ
في رواية كما قال ابو
يوسف وفي رواية
شافعي في قول وفي
رواية كما قال محمد
وهو قول زفر والشافعي
في قول وفي رواية
وقول محمد اطهر
واحوط فيه وفي
الرافعي اختلف البن
مرأتين وغلب احداهما
فان علقنا بالمغلوب
ثبتت الحرمة منها
والا انحصت بالتي
غلب لبنها هم وصل
السكنة في الايمان
شئ اى فيما اذا حلف
ان لا يشرب من لبن
هذه البقرة فخلط
لبنها بلبن بقرة
اخرى فشر به فهو
على الخلاف المذكور
فعند محمد بحيث لان
الجنس لا يغلب الجنس
وعندنا لا يثبت هم
واذا نزل للميكالين
فاضعت صبيها
تعلق به التحريم
الاطلاق انفس شئ
وهو قول تعالى وهم
اكل الارضكم مطلق
الفصل فيه بين
البكر والشيب وهذا
الاختلاف فيه
للاربعة وعن
الشافعي وصيه انه
لا يتعلق به
التحريم قال احمد
في رواية لانه
قادر فاشبهه
بلبن الرجل
لكن انفس
شافعي انه
يتعلق به
التحريم وفي
الغنى نزل
للميكالين
من غير طي
فاضعت به
طفلا ثبت
به الحرمة
وفي قال
مالك
والثوري
والشافعي
وصح
الروايتين
عن ابن
جابر قال
ابو بكر
المنذر
وهذا قول
كل من يخطئهم
ولا يشئ اى لان
لبن البكر هم
بسبب المنشوة
فثبتت به
شبهة لبعض
شئ وتعلق
به الحرمة
البعضية

واذا احلب لبن المرأة بعد موتها فادجر لصبي يش على صيغة المحبول من الوجوه وهو الدوا الذي يصيب في وسط الفم
 موصفا فادجر للصبي فخلق
 به المهر يخلوه فالشافعي
 هو يقول انما هو يخلو به
 انما هو المرأة ثم تعدى
 الى غيرها باسقاطها او الموت
 لم يتبق محلها لئلا يخلو
 لا يوجب وطئها حرمة الصائم
 ولان السبب شبهة فلو
 وذلك في اللبن معنى الانشاء
 والابناء وهو قائل اللبن
 ومن الحرمة نظر في اللبن
 دفئا وبقية اما ان يخرجه في الوطئ
 لكونه موقيا محل الحرث
 وقد ذل بالموافقة واذا
 لتحقن الصبي باللبن لم يتعلق
 التحريم من اللبن في الحرمة
 كما يفتى في الصور والفرق
 على الظاهر في الفساد الصرم
 اصبح اللبن وجب ذلك
 في الدماء فاما الحر في الرضاع
 معنى المنشود لا يوجد ذلك
 في الاحتقان لان المعنى
 وصوله من الاعلى

ص واذا احلب لبن المرأة بعد موتها فادجر لصبي يش على صيغة المحبول من الوجوه وهو الدوا الذي يصيب في وسط الفم
 يقال وجرة الدوا وجرة واحد المفعولين وادجر للصبي قاصم قاصم ان علق الاخرى للصبي اي او جرين المرأة لصبي يجوز ان
 يرفع للصبي بالفعل على ترك المفعول الاخر وهو اللبن اي او جرة للصبي اللبن هم تعلق به التحريم بخلاف الشافعي وهو ان الشا
 ص يقول لا هل في ثبوت الحرمة يش اي حرمة الرضاع هم انما هو المرأة ثم تعدى الى غير ما يوجبها بالموت لم يبق محلها
 يش اي الحرمة هم ولهذا يش اي ولاجل عدم محال بالموت هم لا يوجب طئها يش اي وطئ الميتة هم حرمة المصاهرة
 وقيد بقوله بعد موتها لانه لو حلب قبل الموت لا يتاقي بخلاف الشافعي فان عنده على الاظهر متعلق به التحريم كغيره وبقوله
 قال لك احمد هم ولنا ان النسب يش اي بسبب الحرمة هم هو شبهة الجوزية يش بسبب الرضاع هم وذلك يش اي
 وهو شبهة الجوزية هم في اللبن يش اي حاصل في رضاع اللبن هم لعني الانشاء والابناء وهو يش اي لعني المذكور هم قائل
 وهذه الحرمة يش جواب عما قال انهم انما بالموت ثم تبين محال بيان ان الحرمة بسبب الرضاع هم نظير في الميتة ونقاش اي حيث
 جواز الفرج هم ويتماش اي من حيث جواز التيمم وهو مصدر من يحمي يقال يحمي المريض فيتميم اذا سحتت بجمته ويديه ويقال ايضا
 يحمي الميت وصورة كانت الصغيرة المرضعة ذات رجب فزوجها يصيرها للميتة لان الميتة امرأته فيجوز له دفنها وتيممها هم
 اما الحرمة في الوطئ يش جواب عما قلنا لا يوجب حرمة المصاهرة بالوطئ انما ثبتت حرمة يش اي يكون الوطئ هم قائل
 محل الحرث يش لتثبت بالحرمة هم وقد نال يش اي محل الحرث هم بالموت فافترق يش اي الرضاع والوطئ يعني لا يقاس
 ذلك على هذا بل الموت لوجود الفارق هم واذا اتقن السبب اللبن يش من المحنة وهو دوا يحصل في خبطة من دم ويقال لها
 المحنة ويطلى الرض من اسفله وهو معروفه بين الناس في المغرب تحقن بالضم غمر بمرادها الصواب تحقن او عويج بالضم هم
 لم يتعلق بالتحريم يش اي لم يتعلق بالاحتقان التحريم هذا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا ولهذا المذهب كره الخلاف في الجاهل الصغير وقد
 ذكر البخاري المسئلة ولم يحكم الخلاف وكذا لا يتعلق التحريم بالاقطار في الاطيل والاذن والجافية وبه قال الشافعي في الجاهل والكا
 واحم هم وعن محمد انه ثبتت به الحرمة كما يشبه الصوم يش وبه قال الشافعي في القديم وهو احتقار المرئي وكذا قال الشافعي
 في قوله القديم في الاقطار في الاطيل في الاذن وفي الجافية فاقول الى الجوف الضم في انه وفيه في الموضوعين يرجع الى الاحتقان
 الذي يدل عليه قوله تحقن هم ووجه الفرق على الظاهر يش اي على ظاهر الرواية عن اصحابنا هم ان المفسد في الصوم اصله
 ويوجب ذلك يش اي صلاح البدن هم في الدوا والمحرش بكسر الداء المشددة هم في الرضاع معنى النشء ولا يوجب ذلك
 في الاحتقان لان المفسد يش بضم الميم فتح الغنم المعجزة المشددة اسم فاعل من الغذاء هم وصوله الى اعلى يش اي من اعلى
 البدن اي الى الاعضاء العليا وبالجملة فيصل اللبن الى الاعضاء العليا فلا يحصل معنى الغذاء فلا ثبت التحريم بخلاف

فان المفسدية وصول ما فيه اصلاح الدين الى الجوف وقد حصل في المعنى في الحققة فيفسد الصوم هم واذا نزل للرجل لبن فافهم
 سببا لم يتعلق به التحريم شئ والاختلاف للايمنة الاربعة فيه وعن الكرابي من اصحابنا انما ثبت به التحريم وقد ذكرنا مرة
 هم لانه شئ اى لان لبن الرجل هم ليس لبن على التحقيق شئ كدلم السكك ليس هم على التحقيق فصار كما نزل من شئ الكبر
 ما وصفه فلا يتعلق به شئ وفي المعنى ولبن شئ كلبن الرجل هم فلا يتعلق به الشئ والنموذائش اشارة الى قوله لانه ليس لبن
 على التحقيق هم لان اللبن انما يتصور من حيث يتصور منه الولادة فالرجل يتصور منه الولادة فلا يتعلق به التحريم هم واذا اشترط
 من لبن شاة لم يتعلق به التحريم لانه لا يميز بين الادوى والبهائم والحرمه باعتبار ما شئ اى باعتبار الجذية هم واذا تزوج
 الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج شئ فيفسخ النكاح وبه قال الشافعي واحمد على من لا يك
 انه اذا لم يدخل بالكبيرة بطل نكاحها وثبت نكاح الصغيرة لان الفرقة جاءت منها وبطلان نكاحها من المجمع ومن لا يرى على انه
 اذا لم يدخل بالكبيرة ثبت نكاحها وبطل نكاح الصغيرة هم لانه يصير جامع بين الام ولبنث وضاعش اى من حيث الرضاع
 هم وذلك شئ اى كجمع بين الام ولبنث هم حرام كجمع بين ابناش اى بين الام ولبنث هم نسباش اى من حيث النسب
 ثم اذا لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها شئ اى الكبيرة سواء قصدت الفساد او لا وجاز ان تزوج الصغيرة مرة اخرى لانما يمتنع
 ولم يدخل بها ولا يزوج الكبيرة لانها ام لمراته هم لان الفرقة كانت من قبلها قبل الدخول بها والصغيرة نصف المهر لان
 وقعت الام من جهتها شئ فان قيل يشكل بمسئلة صغيرة استداو بها وبها بالرب بانث ولا يقضى لها بشئ من المهر ولم يوجد
 منها قلنا لما علمنا بانها تزوجها ما يتبعها ما حاصرت في الحكم كما انما اردت والردة بخطو الاباحة بها محال فلا تبقى مستحقة النظر فالاكل
 نصف المهر الا الرضاع لاحاصره فلا يستط المهر فان قيل يشكل لقبول الرجل مرة قبل الدخول فانه يقضى على الزوج بالمرات
 على القائل بشئ مع ان القتل خطو قلنا وجب بالقتل قصاص ودية ولزوجه نصيبا هو الزوج بالقتل فلا يتضاء عطف
 بالتضمين اما الزوج فيما نحن فيه لا نصيب له شئ فيمن من تلف نصف المهر كذا في الفوائد الطبيعية هم والارضاع شئ
 عما يقال لعله للفرقة لا الرضاع وبه فعله فلا تضاعف الفرقة اليها واجاب بقوله والارضاع اى الرضاع الصغيرة هم
 وان كان فعلا منها شئ اى من الصغيرة هم لكن فعلها غير معتبر شئ شرعها في استقاط حقها كما اذا قتلت مورثا لم
 لم تحرم على الميراث بل اختلاف هم ويرجع بشئ اى نصف المهر الزوج على الكبيرة انما كانت تعبرت الفساد وان لم تحدد
 بان قصدت دفع الملاك عنها جو عاصم فلا شئ عليها وان علمت بان الصغيرة ام لمراته شئ اى مرة زوجها وفي البسوط
 يعتبر تعذر الفساد بان قصده مع العلم بان الرضاع يحرمها على الزوج في اشرع فاعلم تعلم ذلك اخطات او لم تعلم النكاح او لم
 تعلم بان الرضاع يفسد النكاح اولاد انما بان خافت على الرضاع الملاك من المهر لا يبرح عليها والقول فيه قولنا

واذا نزل للرجل لبن فافهم
 سببا لم يتعلق به التحريم شئ
 بلبن على التحقيق فلا يتعلق به
 والنموذ هي لان اللبن فانه يمتنع
 مما يتصور منه الكثرة واذا اشترط
 صبان من لبن لم يتعلق
 التحريم لانه لا يميز بين الادوى
 والبهائم والحرمه باعتبار ما
 واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة
 فارضعت الكبيرة الصغيرة
 على الزوج لانه يصير جامع
 بين الام ولبنث كضاعا
 حرام كجمع بين ابناش
 ثم اذا لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها
 لانها ام لمراته هم لان الفرقة كانت من قبلها قبل الدخول بها والصغيرة نصف المهر لان
 وقعت الام من جهتها شئ فان قيل يشكل بمسئلة صغيرة استداو بها وبها بالرب بانث ولا يقضى لها بشئ من المهر ولم يوجد
 منها قلنا لما علمنا بانها تزوجها ما يتبعها ما حاصرت في الحكم كما انما اردت والردة بخطو الاباحة بها محال فلا تبقى مستحقة النظر فالاكل
 نصف المهر الا الرضاع لاحاصره فلا يستط المهر فان قيل يشكل لقبول الرجل مرة قبل الدخول فانه يقضى على الزوج بالمرات
 على القائل بشئ مع ان القتل خطو قلنا وجب بالقتل قصاص ودية ولزوجه نصيبا هو الزوج بالقتل فلا يتضاء عطف
 بالتضمين اما الزوج فيما نحن فيه لا نصيب له شئ فيمن من تلف نصف المهر كذا في الفوائد الطبيعية هم والارضاع شئ
 عما يقال لعله للفرقة لا الرضاع وبه فعله فلا تضاعف الفرقة اليها واجاب بقوله والارضاع اى الرضاع الصغيرة هم
 وان كان فعلا منها شئ اى من الصغيرة هم لكن فعلها غير معتبر شئ شرعها في استقاط حقها كما اذا قتلت مورثا لم
 لم تحرم على الميراث بل اختلاف هم ويرجع بشئ اى نصف المهر الزوج على الكبيرة انما كانت تعبرت الفساد وان لم تحدد
 بان قصدت دفع الملاك عنها جو عاصم فلا شئ عليها وان علمت بان الصغيرة ام لمراته شئ اى مرة زوجها وفي البسوط
 يعتبر تعذر الفساد بان قصده مع العلم بان الرضاع يحرمها على الزوج في اشرع فاعلم تعلم ذلك اخطات او لم تعلم النكاح او لم
 تعلم بان الرضاع يفسد النكاح اولاد انما بان خافت على الرضاع الملاك من المهر لا يبرح عليها والقول فيه قولنا

وعن محمد بن النضر بن كعب
في الرجلين والصحف ظاهر
الرواية لا ينفك وان اكدت
ما كان على شرف السقوط
وهو نصف المهر وذلك في
جوي لا ينفك لكنها مسببة
امكان الا رضاع ليس في
النكاح وضعا وانما ثبتت
بالتفريق لئلا يكون في النكاح
ليس بسبب لزوم المهر بل هو
سبب لسقوطه لان نصف
المهر يثبت في المتعة على ما
عرفتكم من شرطه انما النكاح
واذا كانت مسببة في شرطه
لتعدي حكمه لغير شرطها تكون
متعة اذا علمت بالنكاح
وقصدت بالارضاع الفساد
اذا المرء يعلقها بالنكاح او
علمت بالنكاح ولكنها قد
دفع الجرم والهلاك من الصغير
دون الا سادها تكون متعة
لا اطلاقا مرة بذالك
ولو علمت بالنكاح ولم
تسلم بالفساد لا تكون
متعدية ايضا وهذا

ان لم ينفك منها قصد الفساد ولا شيء في باطنها الا يقف عليه غير ما يقبل قولها باليمين فان قيل شكل هذا الصنفين تحت رجل واحد
اخر امانات فاضحت كل واحدة منهما الصنفين حتى باتت على الزوج ولم يفر شيئا وان تعدت الفساد فعل الكبيرة فيما نحن فيه
ستقبل بالفساد وانما فعل كل واحدة من الكبيرتين هناك غير مستقل بالفساد فلا تضاعف الفرقه الى كل واحدة لان الفساد
باعتبار الجمع بين الاثنين والاضحية قايمة بها فلا تعد والى المرتين فلا يعثره تعديهما بهما باعتبار الجمع بين الاثنين
والاضحية قايمة بالمرفعة يعتبر تعديهما لانها مخالطة به وعن محمد بن شاذان ان الزوج هم يجمع في الوصيتين شيئا
اذا تعدت الفساد او لم تعد فيه قال فوالشافعي احمد والصحف ظاهر الرواية لانها شيئا اي الكبيرة هم وان اكدت شيئا
بالكبيره هم ما كان على شرف السقوط وهو نصف المهر فيلزم ان الزوج اذا بلغت حد التمسك هم وفك شيئا اي حاكمه بالكلية
على شرف السقوط هم بجوي النكاح شيئا في ايجاب الضمان هم لكنها شيئا اي لكن الكبيرة مسببة في شيئا اي في
الكلام غير مباشرة قال لا تزني ما كان يحتاج صاحب الهدية الى ان يقول بكلمة الاستدراك بين ستم ان نبره لانها
ان يقال ان زيد الكلب منطلق وهذا لان قوله مسببة يقع خبران في قوله لانها وان اكدت ما كان على شرف السقوط اما ان
الارضاع يذوق بيان لكون الكبيرة مسببة لاجلها لعلنا نعلم ان الكبيرة لما كانت مسببة لاحد المعنيين هم اما ان
الارضاع ليس بفساد والنكاح وضعا لان ضعه لغيره الصغير هم وانما ثبت ذلك شيئا اي انما ثبت فساد النكاح
بالارضاع هم بالتفريق لئلا يكون في النكاح شيئا بان يقع الكبيرة والصغيرة اتفاقا في ملك رجل وهذا قصد في ذلك هم وقوله او
لان فساد النكاح شيئا عطف على قوله اما لان الارضاع ليس بفساد والنكاح وهو المهر الثاني لاما التمسك فليس هو ليس بفساد
لان المهر شيئا لانه غير مضمون بالاتفاق لكنه غير متقوم في نفسه لانه ليس بملك عين ولا متفعة على التحقيق وهذا لا يقدر على
وهبه وبهارة هم بل هو بسبب سقوطه شيئا اي لسقوط المهر لان نصف المهر شيئا جواب سوال متدربان يقال كيف قلت
ان فساد النكاح ليس بسبب لزوم المهر ويوجب على الزوج نصف المهر الصغيرة فاجاب بقوله لان نصف المهر يجب بطريق
على ما عرفت شيئا في باب المهر ان المتعة تجوز بالمهر لانه لا يقول تعالى وتزوجن لان المهر عليه عاد اليها سالما هم لكن من شرط
شيئا اي من شرط وجوب المتعة هم البطلان للنكاح شيئا فكانت مباثحة لغيرهم وانما كانت شيئا اي الكبيرة مسببة بشرط
فليتبع بجوي كغير البقرة لانه في ملكه لا ينفك باقعه فيها ولو حضر في طريق اولئك غير يمين باقعه فيها هم ثم انما يكون متعة
اذا علمت بالنكاح وقصدت بالارضاع الفساد اما اذا لم تعلم بالنكاح او علمت بالنكاح لكنها قد صدقت ووقع الجوع والهلاك
عن الصغيرة دون الفساد ولم يكن متعدية لانها مأمورة بذلك شرعا لا يكون حبيزة فرضا عليها وتكون باجورة بالارضاع لانه في ملكها
هم ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون متعدية ايضا شيئا والقول قولها كما ذكرناه هم وهذا شيئا اي القول بان

كتاب الطلاق

كتاب
الطلاق

باب
طلاق

السنّة
قال

على ثلثة ارجح
والحق في ذلك

ان يطلق الرجل امرأته
تطليقة واحدة

في كل مرة
منها

لأنها واحدة
بما هي واحدة

بما هي واحدة
بما هي واحدة

بما هي واحدة
بما هي واحدة

بما هي واحدة
بما هي واحدة

بما هي واحدة
بما هي واحدة

ان في هذا كتاب في بيان احكام الطلاق وفي المنزلة المطلق مسددة بمعنى التطليق كالسلامة بمعنى التسليم والكلام بمعنى التكليم
 وبمعنى طلقته زوجته بالفتح والضم وقال لا تحش لا يقال بالضم وامارة طالق وجاز طالقته واطلاق وجع الولادة من طلقته
 بضم الطاء فهي مطلوقة اذا اخذها الطالق ووجع طلق اللسان وطليقة والاسير اذا طلق طليق امرأته تطليقا وطلقت بمعنى طلاقا
 ورجل طلاق وطلقة اى كثر الطلاق للنساء والطلاق لغة رفع القيد وشرعا رفع قيد النكاح من اهلنى قوله قيل الطلاق
 عبارة عن حكم شرعى يرفع القيد للنكاح بالفاظ مخصوصة وسبيل الحاجة الجوزية اليه شرطه كون المطلق عاقلا بالغاً والمرأة فى
 النكاح او فى العدة التى يحصل بها محال للطلاق وحكمته والملك عن المحل اقسامه ذكر فى الكتاب وايضا الطلاق مباح
 وان كان متبعضا فى الاصل عند عامة العلماء ومنهم من يقول لا يباح ايقاعه للضرورة وذلك اما كبر السن او الرعيه لقوله
 عليه السلام لعن الله كل ذواق مطلاق وقال عليه السلام يا امرأة اعادة اخلعت من وجها من غير شوز فعليها لغنة للملكية ولها
 اربعين وروى الترمذى من حديث ثوبان ان سول الله صلى الله عليه وسلم قال يا امرأة سالت زوجا من غير باس فخرج
 عليها رايحة الجنة وقال حديث حسن روى ايضا عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتكلمات بن السنا فقاتلته
 بين كتاب النكاح وكتاب الطلاق نظايرة لان النكاح قيد شرعى والطلاق لغته لها سببته الخاصة بينه وبين الرضا عن كل منهما
 باب طلاق السنة اى هذا باب فى بيان طلاق السنة وفى المبسوط الطلاق نوعان نكحى ويدرعى واخى نوعان نكحى
 العدة ونكحى من حيث الوقت البدرى نوعان يدعى يعود الى العدة ويدعى نكحى يعود الى الوقت واخى من حيث العدة ونوعان نكحى
 وحسن اما المصنف ذكر كله مفرا على تقف عليه هم الطلاق على ثلاثه اوجه حسن حسن يدعى فالاحسن ان يطلق الرجل امرأته
 تطليقة واحدة فى طهر لم يجامعها فيه وتبركها حتى تنقضى عدها لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يستحبون ان لا يزيد
 فى الطلاق على واحدة حتى تنقضى العدة شى اخرج هذا ابن ابى شيبة فى مصنفه حدثنا وكيع عن عيسى بن عمار عن معوية بن وهب
 ان نكحى قال كانوا يستحبون ان يطلقها واحدة ثم تهرثم كما حتى تفيض ثلاث حيض هم وان هذا شى اى الاقتصار على تطليقة واحدة
 هم افضل عندهم شى اى عند الصحابة رضى الله تعالى عنهم هم من ان يطلق الرجل امرأته ثلاثا عند كل طهر واحدة شى اى طليقة
 واحدة هم ولا نهى شى اى ولا ن ايقاع الواحدة هم البعب من الهند ثم شى حيث ابقى لنفسه التذكر بان يجامعها
 وبعد ما تجبى النكاح من غير تزوج آخره ابقاء مكنته التذكر من شى الى الله تعالى فلعن الله يحدث بعد ذلك امرأه هم
 خبر بالمرأة شى حيث لم يطل حكيتها فظن ان لا تساع الحماية نعمته فى حقها فلا يتكامل ضرر الايجاش هم ولا خلاف لاجدنى
 الكراهية شى اى لا خلاف فى عدم الكراهية لعنى لم يقل احد كبرا بته ايقاع الواحدة بخلاف الحسن فان فيه خلاف فيكون هذا

ممن قامت بكذا في الشرح كما هو في اللفظ ولا يرد في مقتضى خلافه على ما ينبغي على المتأمل فيهم وما الحسن هو طلاق السنة ومبطلها
يطلاق المدخول بها ثلاثا طهارة وقال لا كذا في سنة شئ اى ان الطلاق المفروق على ثلاثة اطهار في المدخول بها
يربعة وفي المغرب البربعة اسم من يتدع الامر اذا ابتداء واحد ثم غلب على ما هو زيادة في الدين ونقصان منه قيل ان السنة
احداث امر لم يكن من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يباح الا اذ اشدت شئ اى طلاقه وهذه هم لان الأصل في
الطلاق هو الخطر شئ اى المنع لقوله عليه السلام تزوجوا ولا تطلقوه رواه ابو داود وصححه الا بانه شئ اى اياته الطلاق هم
الحاجة شئ الناس الى هم الخلاص قد اذنت شئ اى الحاجة هم بالواحدة كش اى الطلاق الواحدة فلا يباح غير
هم ولنا قوله عليه السلام شئ اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم وفي حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان من السنة
ان يستقبل الطهر استقبالا لمطلقته كل قود طلاقه شئ هذا الحديث رواه الدارقطني في سنة من حديث يعلى بن منصور حدثنا
شعيب بن زريق عن عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال حدثنا عبد الله بن عمر ان طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم
اراد ان يتبعها طليقتين اخريين عند الترميزين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن عمر اكنز امرك
السد قد اخطأت السنة السنة ان تستقبل الطهر تطلق لكل قود فامر في فراجهما فقال اذا طهرت فطلق عند ذلك وسك
فقلت يا رسول الله اريت المطلقة ثلاثا اكان يحل لي ان اجهما فقال لا كانت تبين منك وكانت بحبيته وذكره عبد
في احكامه عليه عطاء الخراساني وقال انه اتى في هذا الحديث بزيادة لم يتابع عليها وهو ضعيف في الحديث لا يقبل ما تفرقة
ورواه الطبراني في معجمه وقال صاحب التقيع عطاء الخراساني قال بن حبان كان صاحبنا غير كان هو المخطئة كثيرة الوجه
الاحتجاج وحسن من هذا ما رواه النسائي باسناؤه عن عبد الله قال طلاق السنة ان يطلقها بطلاقه وهي ظاهرة من
اجماع فلو ما ضمت وطهرت مطلقها اخرى ثم تعده بعد ذلك بحبيته فاجزأه طلاق السنة وهي سنة رسول الله صلى
عليه وسلم ولان الحكم يدور على دليل الحاجة شئ لا على حقيقة الزوجة لان تباين الاختلاف وتناقض الطبع امر بان
لا يمكن الوقوف عليها فاقيم السبب الظاهر وهو الامساك بالمعروف وقام دليل الحاجة هم وهو الاقدام على الطلاق في
زمان تجدد الرغبة وهو الظاهر شئ الخالي عن الجماع لانه زمان رغبة فيها لطبا وشه عافا فاختار فراقها الا بالحاجة هم فاجزأ
كالتمكيد نظر الى دليلها شئ اى دليل الحاجة فاصل المعنى كما ذكرنا ان الحاجة الى الطلاق تكررت فاجزأ تكرار الطلاق
بالتمكيد على الاطهار هم ثم قيل ان الاول ان يزوج الايقاع الى آخر الطهر اخرنا عن قولي العدة شئ اشار به الى
اختلاف اشأخ في الطلاق اشئ فقال بعضهم الاول ان يزوج الايقاع الى آخر الطهر لانه اذا طهرت فاجزأ
المرأة يكون عدتها ثلاثا طهارة ثلاث حيض كذا في قول عدتها الاحكامه وهو في الخلاصة رواية ابي يوسف عن ابي

والحسن هو طلاق السنة
وهو من جطلق المدخول بها
ثلاثا في طهارة وقال
مالك انه بن علة ولا
الا واحدة لان الأصل
في الطلاق هو الخطر
ولا حاجة لحاجة
وقد اذنت بكونها
ولنا قوله عليه السلام
ابن عمر عن مكان السنة
ان يستقبل الطهر استقبالا
فيطلقها لكل قود طليقة
ولان الحكم يدور على دليل
الحاجة وهو الاقدام على
الطلاق في زمان تجدد الرغبة
وهو الظاهر فاجزأ كذا في
نظر الى دليلها شئ
ان يزوج الايقاع الى آخر
الطهر اخرنا عن قولي العدة

والظاهر ان يطلقها كما طهرت لانها لو اخرجت بغيرها لم يكن طهرها
كما طهرت لانه لو لم يكن
سرها لم يكن طهرها
فصحة التطليق في
بالايقاع عقيب
الوقوع وطلوق البتة
ان يطلقها ثلاثا
بكلمة واحدة او ثلاثا
في طهر واحد فادق
فعل ذلك وقمطو
وكل عاصيا وقل
الشافعي في كل طلاق
مباح لانه تصرف
مشروع حتى يتفقا
به الحكم والمنهجية
لا يحتاج الى الخطر
في حث الطلاق في
مصلحة الحيض كان
المهر متعلقا بالزواج
عليه كالا طلاق

علم الظاهر ان يطلقها كما طهرت لانها لو اخرجت بغيرها لم يكن طهرها
بالايقاع ش اي ايقاع الطلاق هم عقيب الوقوع ش اي الجماع فيكون الطلاق يدعيها وانما قال المصنف
والظاهر ان حجة قال في الاصل فاذا اراد ان يطلقها ثلاثا مطلقا واحدة او طهرت من اخص هم وطلاق البتة
ان يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة او ثلاثا ش اي او يطلقها ثلاثا تطليقات هم في طهر واحد فاذا فعل ذلك ش اي الطلاق
او التطليق بثلاث تطليقات بكلمة واحدة اي في طهر واحد هم وقع الطلاق ش وبانت منه حرمة حرمة متعلقة هم
وكان عاصيا ش لان تركيب حراما وقالت الظاهرية واشتبهه لا يقع الطلاق في سائر الحيض وثلاث بكلمة واحدة
الامامية لا يقع ش اي صلاوية قال المصنف وعند الزيدية منه يقع واحدة وينعمون ان قول علي رضي الله تعالى عنه
وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا وكذا في زمن ابى بكر الصديق
رضي الله تعالى عنه وثلاثا من مدة عمر علي رضي الله تعالى عنه رواه البخاري ومسلم وفي المغني وكان عطاء وعطاء وسعيد
بن جبيرة وعمر بن دينار وابوشعثا يقولون من طلع البكر ثلاثا فهي واحدة وقال القاضي ابو يوسف كان الحجاج بن
اطاه يقول طلاق ثلاثا ليس بشي قال محمد بن اسحاق واحدة لقول الشيعية هم وقال الشافعي كل الطلاق مباح
ش وبه قال ابو ثور وداد والظاهرية وابن حبيب من المالكية وحماد بن عمار عن ابي ثور عن ابي ثور عن ابي ثور
اي لان الطلاق هم تصرف مشروع حتى يستفاد منه الحكم ش يعني الدال لانه حال اي مستفاد بالطلاق الحكم هو قوله
هم والمشرعية لا يحتاج الى الخطر ش وكل ما هو مشروع الا كمن مخطو هم بخلاف الطلاق في حالة الحيض ش هذا هو علي بن ابي
كيف يصح العموم والطلاق في حال الحيض حرام فاجاب بقوله بخلاف الطلاق في حالة الحيض هم لان المحرم ش كالبكر والمشرقة
اي المحرم للطلاق ويجوز فتحها بان يقال ان المخطو هم تطول لعدة عليها الا الطلاق ش اي لانفس الطلاق وتطويل لعدة
كما اذا اطلقها في حالة الحيض لان الحيض الذي وقع فيه الطلاق ليس بحسب في العدة بالاجماع وليتيسر امر العدة عليها كما في
طلاقها في طهر جامعها فيه لانا لا ندري انها حال فتعذر بالاقراء او حال فتعذر بوضع الحمل والحاصل في هذه المسئلة ان عندنا اعتبار
في طلاق السنة التفرق والوقت وعندنا كالم يعتبر بالعدة والوقت وعند الشافعي يعتبر بالوقت ولا يلتفت الى العدة
والشافعي يستدل ايضا بقوله تعالى ولا جناح عليكم ان طقمتم النساء وهذا لا يمتنع في قول الجمع والمفروض ما روي عن عمر
العجلاني انه لما اعلن امراته قال كذبت عليها يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سكتها في طهر ثلاثا فلم ينكر عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم الاقاع الثلاث جملة وهذا الحديث متفق عليه وبما روي عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه انه طلق
امرته تارض في مرض الموت وجماعه من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ان امرأة قالت يا رسول الله ان رجلا طلق امرته

وقت الطلاق ولم يكن متفق عليه وباري من حديث فاطمة بنت قيس ان زوجها ارسل اليها بثلاث تطليقات لم يجز
عن الائمة قد خص بها الطلاق حاله الحيض والطلاق في طهر جاسعها فيه تحصيل المتنازع وهو الجمع والجواب عن حديث
عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه وما شابهه انه محمول على خلاف السنة بان قال انت طالق للسنة لان
يسمواهم ان يعملوا على وفاق الكتاب والسنة ولان تقليد الطلحي ليس بحجة عنده فكيف سيجب بفعل الصحابي علينا وجوب
عن حديث رفاعه انه ليس فيه طلاقا ثلثا بكلمة واحدة ويجوز ان يكون مفردا على الاطمار والجواب عن حديث فاطمة
بنت قيس ان زوجها اباعها ومن خص بن المغيرة فخرج مع علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه الى اليمن فامرسل الى امرأته
فاطمة بنت قيس تطليقة كانت بقيت من طلاقها واداه سلم حرم وانا ان اصل في الطلاق هو الخطر لما فيه من قطع النكاح
الذي يتعلق به المصالح الدينية مثل مرتجعين الفرج عن اوقاتا المحرم في جميع الاديان حرم الدنيا ودينه من كبر كبر الاذن
والكتاب لا يولد وكلما هو كذلك فيه في ان لا يجوز وقوعه في الشرع هو الاباحة للمعاينة الى الخلاص من معنى اباحة الطلاق
انما كانت للمعاينة الى الخلاص عن عمدة المودة والجمع بين الثلاث من حصول الخلاص بما ورنه من نكاح
على الاطمار ثابته من هذا جواب عما يقال فلما لا حاجة الى الجمع بين الثلاث فكله لا حاجة الى التفريق على الاطمار فاجاب
بقوله وهي ابي الحاجة الى الجمع بين الثلاث اذ لا حاجة الى الطلاق المتفرق ثابته حرم نظر الى دليلها من وهو الاقام
على الطلاق في زمان تتجدد الرغبة وهو الخطر الحكم يدرك على دليل الحاجة لكونها امرابطا كما تقدم من الحاجة في نفسها
من هذا جواب عما يقال دليل الحاجة انما يقيم مقام الحاجة فيما يتصور وجودها بهما لا يتصور ولان الحاجة الى الخلاص من
عمدة الطلاق في الطهر الثاني والثالث مع ارتفاع النكاح بالاولى فاجاب بقوله والحاجة في نفسها اى في ذاتها ما بقيت
حرم فمكن تصوير الدليل عليها من لان الانسان قد يحتاج الى جهة باب النكاح لبناء فيها اول الحاجة اخرى وهو البشارة
في ذاتة من هذا جواب عن قوله والمشرعية ليجامع الخطر فاجاب بقوله والمشرعية في ذاتة حرم من حيث انه ازالة الرق
اى ازالة قيد النكاح حرم لانها في الخطر المعنى في غيره من تقريره ان يقال يجوز ان يكون الطلاق باعتبار قطع النكاح
مطلوبا في جامع المشرعية كالصلاة في الاثر المنصوبه وبيع وقت النداء فانها مشروعة وان كانتا مطلوبا في نفسهما
لاختلاف الجهة فلم يلزم من اثبات المشرعية انتفاء الخطر حرم وهو ما ذكرناه من فرق المصالح الدينية والدنيوية حرم
وكذا ايقاع التنتين في الطهر الواحد بعد ما فاقنا من انه لا حاجة الى الجمع بين الثلاث حرم وتختلف الرواية من عن اصحابنا
قيما اذ اطلق الرجل امرأته في طهر سجا معها فليطهقه ومدة بانيته حرم قال في الاصل من ابي المصنف في كتاب الطلاق جعله
اختلاف السنة من فكره حرم لانه لا حاجة الى اثبات صفة زيادة في الخلاص وهي من اى الصفة الزائدة حرم الدينونة

ولما كان الاصل في الطلاق
هو الخطر لما فيه من قطع
النكاح الذي تعلقت به
المصالح الدينية والدنيوية
ولا حاجة الى الحاجة الى الخلاص
ولا حاجة الى الجمع بين
الثلاث وهي في المشرعية
لاطمارا ثابته نظر الى دليلها
والحاجة في نفسها باقية
فمكن تصوير الدليل
عليها والمشرعية
في ذاتة من حيث انه
اذالة الوقف لا تعني الخطر
المعنى في غيره وهو ما ذكرناه
وكن ايقاع التنتين في الطهر
الواحد بعد ما فاقنا
ولتختلف الرواية في الولاية
البائنة فما في الاصل
انه اخطأ السنة
لا حاجة الى اثباته
نراه كافيا في الخطر في الولاية

انما قال لم يحسن وما قال لا يحسن لانه لو قال لا يصح يمكن ان لا ترى الحيض في هذا الزمان ولكن انما قد كانت رات قبل هذا الزمان فقال لا يحسن يعني لا يرين اصلا وقوله تعالى واللاي لم يحسن مبتدأ وخبره محذوف اي واللاي لم يحسن فيكون ثلثة اشهر هم والاقامة في حق الحيض خاصة ش اي قامة الشهر مقام الحيض خاصة وحترية عن قول بعض مشايخنا قالوا الشهر في الحيض لا يحسن يقوم مقام الحيض اطرح جميعا واليه ذهب صاحب المينايه وغيره وقال شمس الالاية طبع بعضنا ان الشهر في حق الحيض بمنزلة الحيض والطرف في حق الحيض وليس كذلك بل الشهر في حق الحيض بمنزلة الحيض في حق الحيض من حيث يتقارن في حق الحيض من صغيرا وكبيرهم وهو ش اي لا شبرهم الحيض لا بالطهرش وقال لكاكي وغيره اختلاف اصحابنا ينظر في حق الزام الحيض على بعض اربابهم لان الاستبراء يكتفى بالحيض على ان الشهر يقوم مقام الحيض اذ التمتع خلف الاصل بجلال الازدات فان قيل لما قام الشهر مقام الحيض ينبغي ان يكون لطلأ الثاني في الشهر الثاني في حاله الحيض قلنا قد ذكرنا ان الخلف تيمم الاصل بجلال الازدات وذات الشهر طهره واشهر اقيم مقام الحيض في حكمه خاص هو انقضاء العدة لاني تيمم الاحكام الا ترى ان الطلاق بعد الجماع في ذوات الاقراء وحرام والاية والصغيرة لا يبرم وكذا الطلاق الثاني صغرهم ان كان الطلاق في اول الشهر ش يعني ان كان ايقاع الطلاق في اول صم يعتبر الشهر بالاية ش اي يعتبر الشهر بالقائمة مقام الحيض بالاية كاملة كانت وانقضت صم وان كان ش اي لا شبرهم صم في وسطه ش اي في وسط الشهر فبالايام ش اي فيعتب بالايام صم في حق التفريق ش اي في تفريق الطلاق على الاشهر بالاجماع فيجب كل شهر ثلاثون يوما في حق ايقاع الطلاق صم وفي حق العدة كذلك عند ابني حنيفة ش لا يحكم بانقضاء العدة الا بتام تسعين يوما من وقت الطلاق صم وعندنا كميل الشهر الاول بالاخيرة ش اي كميل الشهر الاول بالاشهر الاخير بالايام صم والمتوسطان بالاية ش اي كميل المتوسطان وهما ما بين الاول والاخير بالاية لان الاصل في الشهر بالاية صم وهي مسئلة الاجابات ش اي المسئلة المذكورة مثل مسئلة الاجابات على الخلاف المذكور اذ استأجروا شهورا معا ومته او سفته في خلال الشهر فعند ابني حنيفة تكون اسفته ثلاثا مائة وستين يوما وعندنا كميل الاول بالاخير وثلاثا مائة بالاية وعلى هذا الاجل في البيع صم ويجوز ان يطلقها ش اي ويجوز ان يطلق الايسة او الصغيرة صم والافضل بين وطيبها وبين طلاقها ثمان ش يعني لا يشترط الفصل شهرين وطيبها وطلاقها وبه قال المشافعي ومالك واحمد وابو ثور ولبي عبيد وهو قول الحسن بن سیرين وطاوس بن حماد بن سليمان وربيعة وقال شمس الالاية كان شيخنا يقول كذا اذا كانت الايسة لا يبرج منها الحيض والحبل اما اذا كانت صغيرة لا يبرج منها الحيض والحبل فالافضل الفصل بين جماعها وطلاقها بشهر ولا منافاة بينه وبين قول ابي حنيفة لان الافصلية لا تنافي الجوازم وقال في الفصل بينها بشهر لقيامه مقام الحيض ش فممن

والايسة في الحيض
خلفا مسقطين الاستبراء
في جمعا بالشهر من الحيض
لا بالطهرش من كانت
الطلاق في اول الشهر
يعتبر الشهر كالهلة
وان كان في وسطه
فبالايام في حق التفريق
وفي حق العدة كذلك
عند ابني حنيفة فعندنا
يكمل الاول بالاخير
والمتوسطان بالاية
وهي مسئلة الاجابات
قال يجلد ان يطلقها
ولا يفصل بين
وطيبها وطلاقها
بزمان وقال
نرفضه بفصل
بينهما بشهر
لقيام مقام الحيض

لا ان كان فيهما من طلاق او وطئها بحقيقة فلهذا بينهما شبهة لان ما يجمع كونهما في زنا او طلاقا اذا
 تجددت زواني من غير التوبة او ما
 انه لا يثبت فيه الجمل في الزنا او طلاقا
 في ذوات الحيض بانفسه لان
 عند ذلك يشبه فيه العدة
 والربقة وان كان قد غفر في وجه
 للذي ذكره في كتابه في جملته
 لانه يوجب ويحظر غير محلي طارا
 عن مؤن الولد في كل الزمان
 زمان الرغبة ضار لكل الجمل
 وطلاق الحاصل غير يقرب
 الى الله كما يؤدي الى اشتداد
 العدة واما الجمل في الزنا او طلاقا
 في الوطئ يكون غير محلي اذ فيها
 لكن دلالة منها فلا بد في الزنا
 بالجماع ويطلقها للسنة الثالثة
 فيصير بين كل فصلين بشهر
 عند الحقيقة في يوسف
 وقال محمد لا يطلقها السنة
 الا واحدة لانها في الطلاق
 وذكر الشهر بالتفريق على
 فصول العدة والشهر
 في حق الحامل ليس من
 فصولها ضار كالمدة طارا

تتميم وفيما انفصل بين طلاق او وطئها بحقيقة فلهذا بينهما شبهة لان ما يجمع كونهما في زنا او طلاقا اذا
 جرمعت في الطهر واما ما تجوز في اي الرغبة هم زمان ش فلابد منه وهو الشهر وان كان في اي ان كان في
 السبل في ما ش اي في التي نحن فيها من الايسة والصغيرة هم والاربية ش اي كراية الطلاق بعد الجماع هم في ذوات
 الحيض باعتبار ش اي باعتبار الجمل هم ولان عند ذلك ش اي عند توطئ الجمل هم يشبه فيه العدة ش اي جرمعت
 طارا في انها حال فتمت بالاقراء او حال فتمت بوضع الحمل هم والربقة وان كانت تغفل من الوجه الذي ذكره ش هذا هو
 عن قول زفر واما تجدد الرغبة وان كانت تغفر من وجه فاجاب بقوله والرغبة وان كانت تغفل من العدة من الوجه
 الذي ذكره زفر ويجوز ان يكون على حقيقة المجهول من الوجه الذي ذكره لان هم ولكن يتكرر من جهة اخرى ش اي ولكن
 كتمت الرغبة من جهة اخرى لا يقال في تعارض دليل كثرة الرغبة مع دليل قوت الرغبة فيسا قطان لاننا نقول لا يلزم من
 كثرة الرغبة زوال اصل الرغبة فيكون الاقدام على الطلاق في زمان الرغبة والذي يظهر في المصنف اجاب عنه بقوله هم
 لانه يرغب في طئ غير معلق بشخص انه يخرج به الرغبة يكون الوطئ غير معلق بغيره وسكون الحيض للمعدة وكسر اللام
 والفتاف من اعلق المرأة اذا احبها ولا شيء علق يقال علقته المرأة اذا احببت معلقا موقفا من الارش اي لا يلزم لفراهم علق
 ش بضم السين فتح المزة مع موته هم فكان الزمان زمان غيبة مفسر كزمان الجمل ش وفي الذخيرة قيل اذا كانت غيبة
 يجمع منها الحيض الجمل فالأفضل ان يفصل بينهما بشهرهم وطلاق الحال يجوز عقيب الجماع لانه لا يؤدي الى اشتداه ووجه العدة
 وزمان الجمل زمان الرغبة في الوطئ كماوته ش اي لكون الوطئ هم غير معلق ش اي فيحمل هم او فيها ش عطف على قوله
 في الوطئ التفسير يرجع الى الجمل يعني ان زمان الجمل زمان الرغبة في الوطئ لانه في حاته الجمل غير معلق ويوزان الرغبة في الجمل
 هم لمان ولده منها ش اي لا يلزم حصول لده من الجمل هم فلا تغفل الرغبة بالجماع ش لان لوله وادع الى رغبة الرجل
 في سنة لما كان زمان الرغبة لا يقع طلاقا عقيب الجماع هم ويطلقها ش اي الجمل هم للسنة ثلثا ما يفصل بين كل الطليقتين
 بشهر عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد وزفر لا يطلقها للسنة الا واحدة لان الاصل في الطلاق الخطر وقد ورد الشرع بالتفريق
 على فصول العدة ش بقوله تعالى فطلقوهن من احوالهن وقال ابن عباس اي الطاهر عند نفق ذوات الاقراء اقرب على الاقراء
 وفي حق الايسة والصغيرة على الاشهر لان كل شهر فصل من فصول العدة في حقهن كالقفر في ذوات الاقراء هم والشهر في حق الجمل
 ليس من فصولها ش اي من فصول العدة لانه الحكم ان طالت نفق طهر حتى وهو حقيقة وحكما الا ترى ان نقصان العدة
 لا يتعلق هم فصار كالمدة طارا ش فلا يكون محلا لتفريق الثلاث لان شهرا وان استندت فمفصول واحدا لا تفرق الطليقتين
 فيه قال محمد بغنا عن ابن مسعود وجابر بن عبد الله والحسن البصري ان الجمل لا يطلق اكثر من مرة واحدة للسنة وتقول الصحابي اذا

وقول بعض المشايخ ^{وكان}
انه واجب عملا بحقيقة
الامر ودفعاً للعصية
بالقدرا الممكن برفع اثره
وهذا العدة ورفعا
لضرر تطويل العدة
قال فاذا طهرت وحاشدة
تم طهرت فان شاء
طلقها وان شاء سكتها
قال ثم وهكذا ذكر في الاصل
وذكر الطحاوي ^{وحاشا} انه يطلقها
في الطهر الذي له الحيضة الاولى ^{قال}
ابو الحسن الكوفي فاذا ذكر الطحاوي ^{قال}
ابي حنيفة فاذا ذكر في الاصل فلها
ودرجة المذكورة في الاصل ان
ان يفصل بين كل طلاقين
بحيضة والفواصل هي هنا
بعض الحيضة فتكمل بالثانية
ولا تجزئ فتكامل واذا
تكاملت الحيضة الثانية فاطهر
الذي بينه زمان السنة فكن
تطبيقاً على وجه السنة و
القول الاخر ان اثر الطلاق والعدا
الموجبة فصلاً كما انه لم يطلقها في
حيض فحسن تطبيقاً في الطهر
الذي بينه ^{قال} المرأة وهي من
الحضرة وقد دخل بها انتا طاق
تلك السنة ولا نية له فحق طاق
عند كل طهر بتطبيقاً

[illegible]

والختيار الكرخي
والطحاوي
انه لا يقع هو
احد قولي الشافعي
لان صحة العقد
بالعقل هو
زائل العقل
فصار كزواله
بانبيح طلاقه
ولنا انه لا يلزم
هو معصية
فجعل باقيا
حكما جزائيا حتى
يفسد زوال عقله
بالصدق نقول انه
لا يقسم طلاقه
وطلاق الآخرين
واقدم بالاشارة
معروفة
لانها صارت

مقتضى طلاقه وفي جوامع الفقه عن ابي حنيفة يقع وبما خذوا ولو لم يوجب عقله بدوا او اكل البنج الا يقع وقد كره عبد الرزاق الشريفي ان
قال سئل ابو حنيفة وسفيان الثوري عن رجل شرب البنج فانقع الى راسه فطلق قالوا ان كان له علم من شرب ما يهويق واللا يقع ولو شرب
المسكر لم يوافق فصدقته فزال عقله وقع طلاقه ولو سكر من المائدة المتعة من الجوب لم يفسد طلاقه حتى يسهو بعد منعه في النسيان
لو سكر بالبنج والدواء لا يقع طلاقه بالاجماع كالنايم بخلاف ما لو شرب اسحق زال عقله فانه لا ينفذ تصرفاته ولا يعمل عقلا باقيا وان كان
زواله بمصيبة لغيره وله الا يشترع فيه حد فذكره في المحيط بخلاف زواله بالمر ونحوه اى فاعتبه عقله باقيا ووجب عليه ان يرضى بجراله
هم واختيار الكرخي والعلوي ومي شمس اى طلاق السكر لا يقع وهو احد قولي الشافعي لان صحته بقصد العقل نازل فصار كزوال البنج
والدواء اى كزوال العقل بالتمتع بالبنج وشرب الدواء فان فيما لا يقع الطلاق بالاتفاق وكذا اذا اكل الاقيون او شرب لبن اركبة
فسكر به والبنج تعريب سبك قال في المغرب وهو ثبت له سبب يسير قيل ثبت وتره وقشره وبزهره وفي القانون هو سكر سكر العقل بطل
الذكر ويحدث جنونا وخرقا فاقصم ولنا انه زال بسبب هو معصية فعمل شمس اى عقلم باقيا حكما جزائيا اى عقوبة عليه قيل في حكم
تسامح لانه جعل العقل زائلا بالسكر ليس كذلك عندنا لانه مخاطب ولا خطاب بالعقل بل به مغلوب وجوب بان المغلوب كالسكر ومثلها
اطلق عليه لانه وان يقال وليس يلزم انه زوال ولكنه جعل بسبب هو معصية فلم يوش في سقاطه اى على التكليف ان يجعل باقيا لاجرا
وتنكيلا الا ترى انه لم يوجب الاقتصار من حد القذف حتى لا يفسد في هذه الحالة تحصيل الاقتصار من حد القذف
فلان لم يوجب الاقتصار فيما لا يستطاع بالشبهة اولى واعتبر من وجوبه ان شرب السكر كسكر المعصية فما بال لا يفسد صوابا بالتحقيق
شرب السكر والثاني انه لما جعل العقل باقيا في الطلاق حكما جزائيا كانت الردة والاقرار بالحد ودوا في لان الزوج والمعصية هناك تيم
وجوب من الاول بان الشرب نفسه معصية ليس فيه ان كان انفصال الاجتهاد بانه يصلح الاضافة لتخفيف ومن الثاني بان الكرخي
الاعتقاد والسكران غير معتق لما يقول فلما حكم به دله لانواعهم كنهنا للتحقيق عليه بعد اقراره بسبب انا الاقرار بالحد ودوا في السكران لا
على شيء عما اقرب فيه ثم فيما يميل الى الرجوع هم حتى لو شرب نصفه وزال عقله بالصدق نقول انه لا يقع طلاقه شمس لان حكمه ليس كحكم الاغصا
هم وطلاق الاخر من وقع بالاشارة شمس ان كانت الاشارة تعرف في نكاحه طلاقه رعتا ومعه وشرب البنج مستحسنا سواء قدر
الكتابة لم لا يوجب قال الشافعي وما لك لانه يحتاج الى الاحتياج اليه الناطق ولو لم يعمل بشارة كعبادة الناطق لادى الى المرجح وهو بدو
شعره وقال شمس المايه للخرجي في الميسر وان كان الاخرى لا يكتب كانت الاشارة في الاشياء التي ذكرنا بانها يجوز ان يتحسنا في
القياس لا يقع شيء من ذلك بانشارة الاستيبيد من اشارة الاخرى حروف منطوقة فيجوز قصد الايقاع وبهذا لا يقع وان لم يكن
لاشارة معلومة تعرف ذلك منه ويشك فيه فهو باطل لعدم الوقوف على مراده وفي الشبانج هذا الاول ولد الاخرى او طر عليه فاقصم وان لم
يديم لم يقع طلاقه وقال قدامة الطلاق وفي الاخرى مثله عن الحسن البصري هم لانها شمس اى لان اشارة الاخرى هم صارت معروفة

فما قيل من تمام العاقبة فبالحال بمشئ ابي ابي الحسن في حاجة صم وسنايك وجوبه شئ ابي وجود طلاق الاخر من صم في خذ الكتاب شئ
 ابي في اخر كتاب المداية لما في اخر كتاب الطلاق صم وطلاق الامة ثنتان شئ انث الطلاق باقتدار التطلق صم حركان زوجا
 او عبدا وطلاق الزوة ثلاث حركات زوجا او عبدا شئ وهو قول علي بن ابي طالب عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه اروا
 ابن جزم في المحل فقال ولا ثبت ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه صم وقال الشافعي عند اطلاق معتبر بحال الرجال شئ
 بالنساء ودية قال مالك في الموطأ وعند اصحابنا عدة الطلاق معتبرا بالنساء وكذا العدة وبه قال سفيان واحمد ورواه حاق وثمرة الخليل
 فظهر في حرة تحت عيا وفي امته تحت حر ولا خلاف في حرة تحت حر وفي امته تحت عبد وقال السرخي قال داود وبها صم وثمة
 ومجاهد وكس البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع وجبيرة السليمان في مسروق وهما بن ابي سليمان والحسن بن مجي البصري
 والنخعي والشعبي يطلقون العبد لمره ثلاثا وتعد بثلاث حين يطلق الحر الامة ثنتين وتعد بختين وعند الامة الثلاث مالک واثنتان
 واربعة لمره الامة ثلاثا وتعد بختين وطلاق العبد لمره ثنتين وتعد بثلاث حين حرز ذلك الرافعي وصاحب الانوار وبن جزم
 عنهم صم لقوله عليه السلام شئ ابي لقول النبي صلى الله عليه وسلم صم الطلاق بالرجال والعدة بالنساء شئ هذا الحديث غريب
 مسخر عا ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه موقوف على ابن عباس رضي الله تعالى عنه في معجمه موقوف على ابن مسعود ورواه عبد الرزاق
 في مصنفه موقوف على عثمان وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله تعالى عنهم وجب الاستدلال به انه عليه السلام قائل لطلاق
 بالعدة على وجهه يخص كل واحد منهما بجنس على حدة ثم اعتبار العدة بالنساء من حيث القدر فيجب ان يكون اعتبار الطلاق بالرجال
 من حيث القدر وتحتيفا للمقابلة واشار المصنف الى تعليقه بقوله صم لان حصة المالكية شئ ابي كون الشخص لهما كراهية
 والادوية مستدعية لها شئ ابي الكراهية بتكريم الله تعالى ولقد ذكرنا في ادم صم ومعنى الادوية في المراكمل شئ فان العبد
 يشتمل على جهة الادوية والمالكية ولهذا يباع في الاسواق كما تباع الدواب والخيول وتجب القيمة في قتله كما في البهيمة
 صم فكانت مالكية بلع واكثر شئ وقال الاكمل فان قلت الدليل يخص من المدعى اذ المدعى ان الطلاق بالزوج حركان
 او عبدا والدليل يدل على ان الزوج اذا كان حركان مالكا قلت اذا ثبت ذلك للثبوت للعبد بعد صم القائل بانفس صم
 ولنا قوله عليه السلام طلاق الامة ثنتان وعبدة ثنتين شئ وفي الحديث روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان رجلا
 الترمذي وابن ماجة وقال ابو داود ومجير ان اخرجه هذا الحديث مجهول قال الترمذي حديث غريب لا تعرفه مرفوعا الا من
 منظاره بن اسلم لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث ونقل الترمذي في ميزانه تضعيف منظاره عن ابي عاصم النبيل وسفيان بن عيينة
 والي حاتم الرازي والبخاري ونقل الترمذي عن ابن حبان قلت الثنتين اقوى لان الاصل في الراوي العدالة وانخرج
 ابن ماجة هذا الحديث عن ابن عمر مرفوعا نحوه سواء ورواه ابن الزبارة في مسنده والطيالبي في معجمه والدارقطني في مسنده

فما قيل

مقام العاقد ودقا

الحكمة وسنايك

وجوبه في اخر

الكتاب ثنتان الله

وطلاق الامة ثنتان

حركات زوجا

او عبدا وطلاق

المره ثلاث حركات

زوجا او عبدا وقا

الشافعي في طلاق

معتبر بحال الرجال

لقوله عليه السلام

الطلاق بالرجال العدة

بالنساء ولا حصة للملك

كرامة والادوية

مستدعية لها معنى

الادوية للمراكمل فكما

مالكية بلع واكثر

ولنا قوله عليه السلام

طلاق الامة

ثنتان وعدتها

حيض ثلث

وقال له اطلقني ففرضه عليه عمن سبب وهو ضعيف لا يحجج به روايته ولا يحجج به ما رواه نافع وسالم عن ابن عمر من قوله وان خرج لهما حكم
 فبا من حديث ابن عباس قال لم يشرع في طلاق ما رواه نافع وسالم عن ابن عمر من قوله وان خرج لهما حكم
 من المبيحة ولم يذكره احد من المتقدمين شيئا من ذلك والاستدلال به ان الله عليه السلام فكر الامة بلام التعريف ولم يكن ثمرة من
 فكان للغير هو يقتضي ان يكون طلاق هذا الجنس اثنتين فلو كان اعتبار الطلاق بالرجال لكان بعض الامة يفتي في طلاق
 الامة للغير فان قيل يجوز ان يكون المراد بها الامة تحت العبد علما بالحيثيين احبب بانه يقتضي ان تكون الامة في عدا
 عايد الامة فيكون تخصيصها بما يكون عداها حقيقين اذ لا مرجع للتخصيص بما ليس كذلك فان عدة الامة حقيقين سواء كان
 او عدا بالاتفاق وفيه نظر لانه ان يكون من باب الاستعداد ويكون المراد بالامة امته تحت عداها بانه يفتي في طلاق الامة
 والبراب ان ذلك خطابية لا يجري في مقام الاستدلال من ذلك ان كل محلية شئ اى حل ان تكون المرأة محلا للطلاق هم
 نعمته في حتمش اى في حق المرأة لانهما توصل بذلك الى دور النقطة والسكنى والاندراج وتحسين الفرج وغير ما هم والمرق
 اشر في تقييد التعمش فيكون للبراب يسهل للمعب ولا يملك لعبد من التزوج اكثر من اثنتين فكذلك اى حق النساء فانه لا يزوج
 مع الحرة ولا بعد ذلك كان جواب عما يقال لانه كان كل محلية نعمته في حق الحرة وجب تخصيصه في حق الامة بتبليغة ونصف فانما
 بقوله من الامة العقد شئ اى التولية هم لا يجري شئ اى لا يمكن تزويجها هم فكمال عقدتين شئ اى توطئتين هم فكل
 ما روى شئ اى اثنان هم ان لا يقع بالرجال شئ يعنى قوله الطلاق بالرجال اى يقع الطلاق بالرجال فان قيل في
 معلوم فلا يحتاج الى ذكره ابي بل كان الى ذكره حاشية لان المرأة في الجارية اذا كرهت الزوج غيرت البتة وكان ذلك
 طلاقا منها فرفع ذلك بقوله عليه السلام الطلاق بالرجال هم واذا تزوج العبد امرأة ثم طلقها وقع طلاقه ولا يقع طلاق سواها
 على امراته لان ملك النكاح حق له فيكون الاستقاط اليه دون المولى شئ لان ملك النكاح من خواص الادوية والحق في
 فيها على اصل الحرية فكان يجب ان يملك النكاح بدون اذن مولاه لكن نزلنا بقرعة المولى فتركناه
 باب يقع الطلاق سمي بابا في بيان يقع الطلاق ولما ذكر اصل الطلاق ووصفه شرعا في بيان تنوعه
 حيثما يقع على ايجوب بيانه منفصلا اشارة الى تعدد اى هم الطلاق شئ اى التولية هم على ضربين صريح شئ اى حدهما مبيحة
 وهو ما لم يولد به ابين بحيث يسبق الى فهم السامع مراده هم وكذا شئ اى والثاني في كتابته وهي الا لغير المراد منه الا
 ثم الطلاق لا يقع بمجرد العزم والنية عند ايمته العرب واصحابهم وقال الزهري يقع بمجرد العزم والنية من تطلق هم فالمرجع
 قوله شئ اى قول الرجل لامرأته هم انت طالق وطالقة وملكك فمذا يقع به الطلاق الرجعي شئ اى الطلاق الرجعي
 هم لان هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق لا تستعمل في غيره فكان صريحا وانما يعقب الرجعية بالنفس شئ وهو قوله تعالى لا يجوز

ولان كل محلية
 فمذمومة في حقها
 اشر في تصنيف النفع
 لان العقد
 لا يتجزأ فكمال
 عقدتان في قول
 ما روى ابن كهيبة
 بالرجال اذا تزوج
 العبد امرأته
 مولاها طلقها
 وقم طلاقه فلو
 طلقه مولاها لم
 لان ملك النكاح
 العبد فيكون كاشفا
 اليه دون المولى
 باب يقع
 الطلاق
 للتصريح به
 وكذا في قوله
 انت طالق ومباقة
 وطلاقه فذا يشرع
 الطلاق الرجعي

في ذلك سواء بعد اذ قد علم ان الطلاق الرعي لا يبطل الزوجه فان قلت انظر الرويد على زوال ملكه قلت ان ملكه
 الرويد انما ينعقد بسبب زوال الملك فيكون رد سبب من ثبات زوال الملك فيكون فسخا ليس بسبب زوال الملك على الفسخ كما
 يقال رده بالعيوب وانما هو ولا يفتقر الى النية لانه صريح في فعلية الاستعمال في اي على الطلاق ولا دلالة على بينونة
 ونحوها باجماع الفقهاء وقالوا لا يفتقر الصريح الى النية لاحتمال غير الطلاق قلت هذا الاحتمال مرجوح فلا يثبت نفى الاستعمال
 في الطلاق والنية في تعيين لم يتم الا بهام فيها ص وكذا في اي وكذا يكون معقبا للرجعة هم اذا نوى الابانة في ملكه
 هم لانه قصد تغييره باعقضاء العدة فيه وعليه في كالأورث اذا قتل مورثه يجرم الميراث لانه قصد تغييره بالآخره
 هم ولو نوى الطلاق عن غفلة فيفتح الواو وكسر الفتحان في الفصح لفتح يعني لو نوى الطلاق عن قيدهم لم يبين في القضاء
 في اي لم يصدق قضاء وفي التعبد قولهم يدين اي يصدق هم ولا ينافي الظاهر في اي لان نية الطلاق عن غفلة
 خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء هم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه في اي لان كلاسهم قصد تغييره في ملكه
 هم ولو نوى به في ملكه لا يصدق الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان الطلاق لم يقع
 وهو غير مقيد بالعمل في ملكه بالذكيرة قال الأكل في قيد بتا ويل الشخص والذات وليس بشي بل انما ينعقد الى القيد الذي فيه
 الطلاق وهو الكساح وقال لا ترائي وهو غير مقيد بالعمل بالكساح فلا يثبت نية الطلاق عن العمل اسلما لقضاء ولا ديانة في
 اي ارجح غير مقيد المرأة بالعمل فلا يثبت نية الطلاق عن العمل اسلما هم وعن ابى حنيفة حرمة الله تعالى ان يبين فيما بينه وبين
 الله تعالى في رده رواية رواها الحسن عن ابى حنيفة هم لانه في اي لان الطلاق هم مستعمل في التخليص في ملكه
 مخلصه عن العمل في اذ لم يصح يذكره اما اذا قال انت طالق من عمل كذا فهو صواب وياتي وقضاء روايته واحدة
 ولو قال انت مطلقة بتسكين الطاء لا يكون طلاقا الابا لنية لانها غير مستعملة فيه عرفا فلم يكن مريحا في اي لان المكن مريحا كان
 كناية لغيره الواسطة والكناية تحتاج الى النية ولو قال الطاء اي طالق لا يقع وان نوى ولو قال انت طالق من غفلة
 القيد لم يطلاق لانه لم يرد به قيد الكساح ولو قال انت طالق ثلثا من غفلة القيد طلقت ثلثا ولا يصدق في القضاء في ترك
 الطلاق لانه لا يتصور رفع هذا القيد ثلاث مرات وانما يرفع ثلث مرات قيد الكساح وفي رواية اخرى لو قال انت طالق من
 قيد او عمل او عمل ذكره لم يمسالة في متوعين فاجاب في احد ما ان لا يقع في القضاء واجاب في الاخرى انه يقع في القضاء
 وروي الحسن عن ابى حنيفة انه لو قال انت طالق من غفلة القيد او من غفلة العمل لم يطلاق وان قال ثلثا لم يطلاق ثلثا لم يطلاق
 هم قال في لا يقع به الا واحدة في هذا من كلام القوي حرمة الله تعالى تستعمل بقوله فما يقع به الطلاق الرعي في لا يقع في كل
 واحد من الثلاث المذكورة الا واحدة هم فان نوى اكثر من ذلك في كل شيء كناية ان ماله ما قبله وهذا قول الحسن الرضي

لان هذه الالفاظ تستعمل
 في الطلاق ولا تستعمل في غيره
 فكل صريح وانما بقيد
 الرجعة بالنفي لا يفتقر
 الى النية لانه صريح في فعلية
 الاستعمال في ملكه الا في النية
 لانه قصد تغييره بالآخره
 الشرح باعقضاء العدة فيه
 عليه ولو نوى الطلاق عن
 غفلة لم يدين بين القضاء
 خلوف لظلمه ويدين بما
 بينه وبين الله تعالى لانه
 يحتمل له لو نوى الطلاق
 عن العمل لم يدين بين القضاء
 ولا فيما بينه وبين الله تعالى
 لان الطلاق لرفع القيد
 وهو غير مقيد بالعمل
 وعند ابى حنيفة كذا انه
 يدين فيما بينه وبين الله
 لانه يستعمل في التخليص في ملكه
 انت مطلقة بتسكين الطاء
 لا يكون طلاقا الابا لنية
 لانها غير مستعملة فيه عرفا
 فلم يكن مريحا فاقال
 ولا يقع به الا واحدة
 وان نوى اكثر من ذلك

هم واما بقوله بالثلاثة الاولى شىء وهو قولنا انت الطلاق شىء قالوا المصدر يذكر ويراد به الاسم يقال حل عدلى عادلى
 شىء للمباينة هم نفسا شىء اى قولنا انت الطلاق بمنزلة قولنا طلق وعلى هذا القول انتم طلاق يقع الطلاق بغير ما شىء
 لا يمتنع طلاق الخلفان فى قولنا انت الطلاق صريح او كناية فغاية ما لك والشافعى فى قول صحيح وقال الشافعى انها كانت
 وبها انه التقال فان قلت انت الطلاق لو كان بمنزلة انت طالق لما ح في نية الثلاث كما لا يصح فى انت طالق قلت حسب
 بان نية الثلاث انما يقع فى طالق لانه نعت فرو كما تقدم واما الطلاق فهو مصدر فى أصله وان وصفت بمرح فيه جانب المصدر
 وصحت نية الثلاث وقال الطحاوى فى مختصره فلو قال انت طالق لم يكن اكثر من اعادة وان نوى اكثر منها وفروى بين
 انت الطلاق للتعريف وليس كذلك بشيئ من اصحابنا هم ولا يحتاج فيه الى النية ويكون حيا لما بينا لانه صريح الطلاق لغلبة
 فيه وقع نية الثلاث لان المصدر يحل العموم والكثرة لانه انتم شىء تينا ولان التثنية والكثرة هم فغاية كسائر اسماء الاجناس
 الاولى شىء وهو الواحد هم مع احتمال الكون لا تصح نية التثنتين فيها خلافا لفرش فانه يقول يصح نية التثنتين وبه قال الشافعى
 واما هم وشىء اى فهم يقولون ان التثنتين بعض الثلاث فلما صحت نية الثلاث شىء بالاجماع هم صحت نية بعضها
 شىء لان المصدر يحل الواحد والتثنتين ولهذا يصح ان يوصف فيه نية التثنية لانه يحل لفظه ويقول زفر قال مالك واما
 هم ونحن نقول شىء يعنى فى جواب زفرهم نية الثلاث انما صحت لكونه جنسا شىء اى لكون الثلاث جنسا للطلاق حيث
 بالعدوية هم حتى لو كانت المرة واحدة تصح نية التثنتين باعتبار معنى الجنسية فى جنسها شىء لان فلكا جنس طلاقا هم التثنتين
 فى حق الزوجة عدوش اى عدم محض لا واحد حقيقة ولا واحد اعتبارا هم واللفظ شىء اى لفظ الاثنين هم لا يحل العدوش اعلم
 صدق حد العدوش عليه هم وهذا شىء اى كون اللفظ لا يحل العدوش لان معنى التوحد مراعى فى الفاظ الواحدان شىء بعض الواو
 جمع واحد قال الجوهري الواحد حمل العدد والجمع واحد ان مثل شاب وشبان ومراعات التوحد ابا باعتبار الذات كرميد واما باعتبار
 كرميد ابا باعتبار الجنس كالحويان والاعتناء فى لفظ الطلاق فلا بد من مراعاة التوحد فيه هم وذلك شىء اى مراعاة التوحد يكون
 ابا لامين هم ابا لفروية شىء بطريق الحقيقة او بطريق الاعتبار واما لى بقوله هم والجنسية شىء وهو بطريق الاعتبار
 كما قلنا ان محبة النية فى الثلاث يقولنا انت طالق باعتبار ان الثلاث جنس طلاقا هو واحد اعتبارا عند تعدد الاجناس صحت
 النية بالثلاث باعتبار ان الثلاث واحد ابا اعتبارا منها عدوهم والتثنية بمنزلة شىء اى لاثنتان بمنزلة شىء لفروية والجنسية لانه
 لم يوجد فيه معنى التوحد لا يجب لذات ولا يجب للجنسية ومعنى محمل بعيد عنه وقال ابن دريد يقال ناعن هذا الامر غير ان شىء
 هم ولو قال انت طالق الطلاق نقول روت بقول طالق وحده وبقول الطلاق اخرى شىء اى طلاق اخرى هم يصدق لان
 كل احد منها شىء اى من قول طالق ومن قول الطلاق هم صالح لا يقع شىء باعتبار انتم هم فانه قال انت طالق وطالق

واما وقوعه باللفظ لا بال
 فلو ان المصدر يذكر بمراد به
 الاسم يقال جعل عدلى عادلى
 فصار هنالك قوله انت طالق
 وعلى هذا القول انتم طلاق
 يقع الطلاق به ايضا ولا يمتنع
 الى النية ويكون وجهها ما بينا
 انه صريح الطلاق لغلبة كسائر
 وهم نية التثنتين المصداق
 الهم والذكر لانه اسم جنس
 فيعتبر سائر اسماء الاجناس
 فتناول الاذى مع احتمال
 الكل ولا تصح نية التثنتين
 فيه لانه لا يفرق وهو يقول
 ان التثنتين بعض الثلاث فلما
 صحت نية التثنتين باعتبار
 نقول نية الثلاث انما صحت
 لكونها جنسا حتى لو كانت
 مرة واحدة تصح نية التثنتين
 باعتبار معنى الجنسية فى جنسها
 شىء لان فلكا جنس طلاقا هم
 التثنتين اى مراعاة التوحد يكون
 ابا لامين هم ابا لفروية شىء
 بطريق الحقيقة او بطريق الاعتبار
 واما لى بقوله هم والجنسية شىء
 وهو بطريق الاعتبار كما قلنا ان
 محبة النية فى الثلاث يقولنا
 انت طالق باعتبار ان الثلاث جنس
 طلاقا هو واحد اعتبارا عند تعدد
 الاجناس صحت النية بالثلاث
 باعتبار ان الثلاث واحد ابا اعتبارا
 منها عدوهم والتثنية بمنزلة شىء
 اى لاثنتان بمنزلة شىء لفروية
 والجنسية لانه لم يوجد فيه معنى
 التوحد لا يجب لذات ولا يجب
 للجنسية ومعنى محمل بعيد عنه
 وقال ابن دريد يقال ناعن هذا
 الامر غير ان شىء هم ولو قال
 انت طالق الطلاق نقول روت بقول
 طالق وحده وبقول الطلاق اخرى
 شىء اى طلاق اخرى هم يصدق
 لان كل احد منها شىء اى من قول
 طالق ومن قول الطلاق هم صالح
 لا يقع شىء باعتبار انتم هم
 فانه قال انت طالق وطالق

هر چه عیلتان را کانت
 میخورد و چه از آن
 آنکه طلاق است
 جمله او را میگوید
 عن الجملة و قسم
 الطلاق که نصف
 الی جمله و ذلك
 مثل ان یقول انت
 طالق اذن اقله غیر
 المرأة او یقول اقله
 طالق او غفلت
 صلی او افسد طالق
 اذ یحلف او بدینك
 او جسدك و فوجك
 او جمیعك و لا یعبیر
 به اثنین جمیع البدن
 اما یحید بدنه
 فظاهر و كذا غیرها
 قال الله تعالى
 فمهر و نكته و قال
 نفلت لسانك فمهر
 علیه السكوت عن الله
 الفرد و علی الاثر و فیها
 فله ان یسقط
 و قد ذکر جملة
 روحه یعنی نفسه

جمعیان ش ای طلقان جمعیان هم اذ کانت و لا بهاش و ان کانت غیره قول به انی الشانی و هو قیاس قول الشافعی
 و قال الاثر ای بکذا اقله فی شرح الجاسع الصغیر عن النقیذی بن جعفر و ذلک مروی عن ابی یوسف و متعده فخر الاسلام البرزوی
 لان طالق نعت و لا اقامه صدق فلا یقع الا و احده و کذا فی انت طالق الطلاق هم و اذا اضاف الطلاق الی جملة ش ای
 الی جملة المرأة مثل قول انت طالق لان لسانه لیراد به ای اولی ایه یعبر عن الجملة ش ای و اذا اضاف الطلاق الی ما یعبر عن الجملة
 مثل قول یتبک طالق هم وقع الطلاق لانه ضیف الی جملة ش ای لان الطلاق ضیف الی محله و هی المرأة لان لسانه لیراد به ای
 و هی عبارة عن المرأة هم ذلک ش ای شارة الی قوله لانه ضیف الی محله هم مثل ان یقول انت طالق لان لسانه لیراد به ای
 عبارة عنک اذ هم او یقول ش ای بالنصب عطفاً علی قوله ان یقول هم رقبته طالق و عنک و روحک و بدنک او فوجک
 او جسدک او فوجک لان یعبر بهاش ای بهذو الایضا هم عن جمیع البدن بالجمد و البدن فظاهر ش ای لانها عبا
 عن جملة المرأة هم و کذا غیره ش ای غیر الجمدة البدن من الایضا المذكورة فایتم شرح فی بیان ذلک و یوضح بقوله هم قول
 الله تعالی فمهر و نكته ش ای تحریر ملک و لم یرد رقبته بعینه هم قال الله تعالی فطلعت اعنهما فمهر و نكته ش ای و لا یرد
 الذوات و لکن المقتل خاصه و لو ایدیه با حقیقه العنق تیل خاصه هم و قال علیه السلام لعن الله الفروج علی السوء و شرح
 را و با فروج النساء و فی الحدیث غریب بعد و قال مخرج الامام و یث و لیه العید شیخنا علاء الدین حیث استشهد بحديث اخر
 ابن عساکر فی النکاح قال ابن عباس بنی الله تعالی عنهما ان النبی صلی الله علیه و آله خرج ذات الفریق ان یرکبن السروج قال
 استدل الحدیث المذكور علی ان الفروج حی الاعضاء التي یعبر عن جملة المرأة كالوجه و العنق بحيث یقع الطلاق باساده الیه
 جمیع شین عن حدیثی عن جمیع عن ذلک و اخرج ابن عساکر فی شرحه عن علاء الدین عن ابن عباس قال نبی
 رسول الله صلی الله علیه و آله سلم فوات الفروج ان یرکبن السروج و ضعیف علی بن ابی علی و قال نه مجهول هم و یقال فلان
 ش ای کثیر هم و لیس المراد به العضو بل الشخص کذا یقال فلان یفتق کذا و کذا راسا و یقال امری حسن و ادام راسک سالما کثر
 بما فیها اذ انکما باضا فواته الاسر اذ قال راسک طالق و الاس منک طالق و وضع یدیه علی راسها و قال فواته العضو منکما لسانا
 فواته شمس الایته الشری فی شرح الکافی لایحیی و وجهه ان لا یراد بلذات هم و یا و یجوز العرب ش ای انت و وجهه ان
 الاستعمال شاکر عن العرب یقول بعضهم لبعض یا و یه و یردون به الذوات و قال الله تعالی کل شیء بالک الا وجهه فی انه هم
 و بلک زوجه ای نفسه اراد به الذوات و فی الینا مع ای ان اضافته الی العضو لایحیی الا انسان یفقد و یقع وان کان متشی
 یفقد و لا یقع و مثل فی العنق لایحیی الا انسان یفقد و یرکب و علی القلق قال لم یخینا فی الاروایه فی القلق و فی الجیاد و ان
 عضو الایعبر عن البدن لایحیی و لک قوی و لو قال یضک طالق و ذکر شمس الایته الشری انها لا تطلق و ذکر شمس الایته الشری

انما تطلق وفي الزيادة لو قال ويرك طالق لا يقع وفي خروجه الاكل لو قال اسك طالق يقع عند ابي يوسف كما لو قال
 قريب وفي الروضة لو قال اسك طالق يقع ولم يحكم خلافا ولا قول لاحد ولو قال خربك طالق او لم يحكم او لم يحكم
 او شعرك لا يقع ومن هذا القيسيل ادم اى مما يعبر عن جملة العبدان لدم بان قال دك طالق لا يقع في رواية يحيى واثيرت الكفاية
 فانه لو قل بدم نسان يصح واثار في كتاب الاعتاق ان صافة الطلاق الى ادم لا تصح فانه لو قال مك حر لا يقع وانما قال
 من هذا القيسيل لان القدوى لم يذكر بدم فقال من يدريش يراو بان نفسه بدم ومنه نشى اى من هذا القيسيل من انفسر
 وهو بطلان بشر لان النفس عبارة عن الذوات هم كذا اش اى كذا يقع الطلاق من ان طلق جزا ايا منها مثل ان يقول
 نصفك طالق او تلك طالق لان الجزاء الشايع محل لساير التصرفات كالبيع وغيره وشى نحو الوصية هم فكذلك يكون محلا للطلاق
 الا انه لا يجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل شى اى ثبت الطلاق في كل المرأة هم ضرورة شى اى لاجل الضرورة وهو عند
 امكان التجزى هم ولو قال يدك طالق او برك طالق لم يقع الطلاق وقال فروشا شى يقع شى وبه قال مالك احمد وفي الشرح
 ولو اوصت ف الطلاق الى يديها او بجليها يقع عند بعض اصحابنا بخلاف اليد الواحدة وقال القاضي الاشبه بمنزلة يديها
 انه لو اراد باليد جميع العبدان يقع وقال شمس الدين سيد ابن الجوزى في الانصاف لو نوى باليد جميع العبدان يقع هم وكذا الخلفاء
 شى اى يثبنا ومن زفر والشافعى هم في كل جزء معين لا يعبر عن جميع العبدان شى كالاصبع واليد والرجل قد بقيت اعضا
 لم تذكر وهي الاذن والجنب والانف والحنك والصدر والشدى والكتف والخاصرة والجنب والركبة والقدم والريته واللو
 وغيرهما يشبهها ولو خذ حكمها مما تقدم وعذر زفر والائمة الثلاثة يقع الطلاق في جميع ذلك الا عند احمد لا يقع في اسنخ انظمة
 وكقولنا وفي البسيط لا يقع بالاضافة الى الجنين فضلا عما كالبول والمني واللين والخيوط والدمع والعرق وفيه وجبة ان يقع الا في
 الجنين والدمع قيل كالفضلات ومن يهرق من قطع بالوقوع به وفي الاعضاء والباطنة كالكلب والريته وتقلب وتغير بالوقع وفي حياتها
 وروحه يقع وفي منها وشحمات ورواحية وفي الشحم وفي الصفات كحسن القبح واللون لا يقع ولم يذكر الطول اعرض واقتصر
 لما شى اى زفر والشافعى هم انه شى اى ان الجزاء معين هم جرد متمتع بعقد النكاح وما هذا حال شى اى الذى يكون انتم
 بعقد النكاح حاله شى يكون محلا لحكم النكاح شى وكلما كان الشى محلا للنكاح هم فيكون محلا للطلاق فيثبت الحكم شى
 اى حكم الطلاق هم فيه شى اى في الاستمتاع هم قضية للاضافة شى اى توقيفية للاضافة الطلاق فيه هم ثم يسرى الى
 الكل شى اى الى كل المرأة هم كما في الجزاء الشايع شى يسرى الى الكل هم بخلاف ما اضيف النكاح اليه شى بذا جواب عما قيل
 لو كان الجزاء معين محلا لحكم النكاح لا انعقد النكاح اذا اضيف اليه ثم يسرى الى الكل فاجاب بقوله بخلاف ما اذا اضيف اليه النكاح
 هم لان التعدي شى اى السراية هم متمتع اذا الحرمة في ساير الاجزاء وتغلب الكل في هذا الجزاء شى فيمنع من اسراية هم فلو طلق

من هذا القيسيل الدم من راي تصفا
 دمه من رايته النفس هو ظالم
 وكذلك ان طلق جزوا شافعا
 مثل ان يقول نصفك طلق
 طلق كاني الجزاء لسانهم على سائر
 التصرفات كالبيع وغيره فكذلك يكون
 محلا للطلاق الا انه لا يجزى
 في حق الطلاق فيثبت في
 الكل ضرورة ولو قال يد طالق
 او برك طالق لم يقع الطلاق
 وقال فروشا شافعى لا يقع كذا
 الخلاف في كل جزء معين لا يعبر
 عن جميع العبدان كما كان جرد متمتع
 بعقد النكاح وما هذا حاله
 يكون محلا لحكم النكاح فيكون
 محلا للطلاق فيثبت الحكم فيه
 قضية للاضافة ثم يسرى
 الى الكل كاني الجزاء لسانهم على سائر
 اذا اضيف اليه النكاح على القدر
 بمتمتع اذا الحرمة في سائر
 لاجزاء تغلب الكل في هذا
 الجزاء في الطلاق

الامر على القالبش
 الطلاق الى غير محل فيلغو
 او غير محلش
 يقع القيد لا في اليدش
 اي لاجل عدم معنى القيد فيها
 هم بخلاف الجزء الثاني
 لا طلاقش
 اي نفسه وقال عليه السلام
 صاحب اليد على من يدق المصنف
 على ان المراد بجميع البدين
 حتى لو لم يكن باذالك العرف
 الاستاقصة فيه
 النكاح بدونها
 الطلاقش
 انظر الى الايكون
 طالعون ثلث تطليقة
 عامة العلم
 في كل جزء مساو
 وذكره في
 ولو قال
 في كل كلمته
 طالعون وطالعون
 وهو الاصح

الامر على القالبش
 الطلاق الى غير محل فيلغو
 او غير محلش
 يقع القيد لا في اليدش
 اي لاجل عدم معنى القيد فيها
 هم بخلاف الجزء الثاني
 لا طلاقش
 اي نفسه وقال عليه السلام
 صاحب اليد على من يدق المصنف
 على ان المراد بجميع البدين
 حتى لو لم يكن باذالك العرف
 الاستاقصة فيه
 النكاح بدونها
 الطلاقش
 انظر الى الايكون
 طالعون ثلث تطليقة
 عامة العلم
 في كل جزء مساو
 وذكره في
 ولو قال
 في كل كلمته
 طالعون وطالعون
 وهو الاصح

وتشترط اربعين جميع حاد يعني هو بحروف عند رسم ان واحدة في شتين ثنتان حم وهو ش اي قول زوجه قول الحسن بن زباد
ش وما لك والشافعي في وجبه واما ان عمل الشرب اشرو في تكتيه الاجزاء لان في زيادة المصوب ش اي فيا ليس ل طول محر
وعمن الماني المسوحات يعني فيما طول عرض يكون لبيان تكتيه المصوب فانه لوزاد بالزب في نفسه لم سمي احد في الدنيا فقير
لا يرضب باسمه من رسم في فيصية باية ويضرب الماية في لف فيصية باية الف وقال الاكل المعرض ان لا تكتيه عند قسم
شمعي وحدث في شتين واحدة ذات جزئين وقال المازري وجبه قول اصحابنا والمزب اشرو في تكتيه اجزاء المصوب لاني زيادة العدد و
الذي لاجزاء كثيرة مثل الطلاق الذي لاجزاء قليلة ولما قال لمانت طالق نصف تطليقة وسدسها وثلاثها لم يقع الا واحدة وعلى
هذا الخلاف اذا قال طالق على عشرة وحدهم في عشرة دراهم ونوى الحساب الضرب فعندنا مائة عشرة وعند زفر كريمة مائة الا ان
الواو ارفع في مائة جميع تلك ويحلفه بانها اربعة الا ان ذلك كما اذا كان الخمس ديمية حم وكثير اجزاء التطليقة لا يجب تعدد باشر
كما لو قال انت طالق تطليقة ونصفها وربعها وثمنها لم يقع الا واحدة حم فان نوى واحدة وثنتين فهي ثلاث ش اي ثلاث تطليقات
هم لا تيمله فان حرف الواو الجمع والنظر في جمع النظر وش لان بنينا اتصالهم ولو كانت غير دخول بها يقع واحدة ش اي طلاق
واحدة حم كما في قوله واحدة وثنتين ش اي كما في واحدة في قوله لغير المدخول بان انت طالق واحدة وثنتين حم وان نوى واحدة وثنتين
ش يعني قول انت طالق واحدة في شتين حم يقع الثلاث ش اي ثلاث تطليقات حم لان كلمة في تأتي بمعنى مع كما في قوله
فادخلني في عبادي ش اي مع عبادي ويقال فعل الامير في جده اي مع جده وقال صاحب الحنف ان يكون في معنى مع هنا
او لو كان كذلك لما قيل ادخلني جنتي وقال علي الحقيقة اي ادخلني في جملة عبادي حم ولو نوى نظرف يقع واحدة لان الطلاق لا يلزم
نظر فاش لان حله عدد من الاصل نظر فالآخر من النظر ولم نظرف من كيمية فاستعير له ولو نوى النظر يقع واحدة لان الطلاق
معنى فصحى البتصل ان يكون نظرفا لغيره فبان في الشافعي ولو قال ثنتين في ثنتين ش اي لو قال انت طالق ثنتين في ثنتين حم
ونوى الضرب والحساب في ثنتان ش وبه قال الشافعي في الاصل حم وعند زفر ثلاث ش يعني يقع ثلاث طلاقات وقيل الحسن وما
والشافعي في وجبه احرهم لان خصية ان يكون اربع ش بعرف الحساب هم لكن لا يزيد في الطلاق على ثلاث وعندنا اربع
للمدكور الاصل على ما بيناه ش يعني ان الضرب في تكتيه الاجزاء لان في زيادة المصوب وعلى هذا الخلاف سائل الاقرار بان قال
عشرة في عشرة اودرهم في وينا اذكر خطبة في كرسعير لكن عليه الا المدة كورا ولا عندنا الا ان يقول الواو ارفع في مائة جميع نو
فخلفه القاضي بانه ما لا يجمع اذا وقع الخمس جميع كذا في المسبوحهم ولو قال انت طالق من هنا الى الشام ش قال المازري الشام
بسكون الهمزة ناحية بل كانت ليس كذلك بل هو لم يصق جميع بلاد الكوفة وعظمها وشق هم فهي اربعة تلك اربعة وقال زفر بانية
لانه وصف الطلاق بالطل ش هذا تفصيل فيه نظر فانه لو قال انت طالق تطليقة واحدة نقص على طول تقع رجعية عندنا

وهو قول حسن بن زباد ولا
ان عمل الضرب في تكتيه الاجزاء
لا في زيادة المصوب وتكتيه اجزاء
التطليقة لا يجب تعدد
فان نوى واحدة وثنتين فهي ثلاث
لانه يحتمل فان حرف الواو
للجمع والظرف يجمع الى الظرف
ولو كانت غير مدخول بها يقع
واحدة كما في قوله واحدة وثنتين
وان نوى واحدة مع ثنتين يقع
الثلاث لان كلمته في تأتي بمعنى
مع كما في قوله تعالى فادخلني
في عبادي اي مع عبادي
ولو نوى الضرب يقع واحدة لان
الطلاق لا يصلح نظرفا فيلغو
ذكر الشافعي ولو قال ثنتين في ثنتين
وهو الضرب الحساب في ثنتين حم
زفر به ثلاث لان قضيتان بكونها
لكن لا يزيد للطلاق على الثلاث
وعندنا الاعتبار بالمدخول
على ما بيناه ولو قال انت طالق
من هنا الى الشام في واحدة يملك
الرجعة وقال زفر في بانية
لانه وصف الطلاق بالطل

اليوم غدا وقوله غدا اليوم قال لم يحل غدا لغير الطلاق اخر وجيب بان يحتاج الى تقدير انت طالق والاصل خلافه فلا يصح
 المسمى في غير موضع الغزوة وفيه نظر لان صون كلام المعامل عن الالفاظ نوع ضرورة والاول ان يقال معها بالطلاق اليوم وغدا
 وبالطائفة الواحدة يحصل به المقصود فلا حاجة الى غير ما فعل في هذا كان كالمستحب ناعن الالفاظ فان قيل هذا التمس في الصورة الثانية
 وهي قول انت طالق غدا اليوم لانه وصفها بالطلاق غدا والموصوف به غدا لا يكون موصوفا اليوم اوجب بان يقال في الثانية فيها
 مفضل الى المكروه وهو ليقاع الطائفتين فمرة واحدة لانه يتحقق لاثباتها فيكون لثبات في لغو الصم لقول انت طالق في غدا وقال فوسيت اخرها
 وينشئ القضاء عند ابي حنيفة وقالا لا يدين في القضاء خاصة لانه وصفها بالطلاق في جميع الغرض ما بمنزلة قوله غدا على ما بينا وهو
 تخصيص العموم وهو خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء يصدق ثباته ولما نشئ اى لاجل كونه وصفها بالطلاق في جميع الغرض لم يفسد
 اى الطلاق صم في اول جزء منه نشئ اى من الغرض عند عدم اليقينة وبما نشئ اى وقوع الطلاق في اول جزء منه عند علم اى
 لان حذف في اثباته سواء لانه ظرف في الحالين نشئ اى الحذف والاثبات صم والابى حنيفة انه نوى حقيقة كلاس نشئ لانه لما
 في الغرض لغير فاهم لان كلمة في الظرف والظرفية لا تقتضي الاستيعاب نشئ اى استيعاب الظرف كقولنا زيد في الدار تقتضي وجوده
 في جزء من جزاء الظرف وقد شغل جميع المظروف فكان كلاس محتملا لا وجهين صم وتعيين الجزء الاول ضرورة عدم لزوم فاهم فاهم في جزائها
 كان لتعيين المقصود من المعين صم اولى بالاعتبار من الغرض بخلاف قوله غدا نشئ اى اذا قال غدا يدون في كركلة في صم لا يقتضي
 الاستيعاب حيث وصفها نشئ اى وصف المرأة صم بهذه الصيغة يعني بصيغة الطلاق حال كون الصيغة مضافا الى جميع العشر
 فلا يصدق ديانته في نيته اخر انهاء قضاءهم فظيهر نشئ اى فظيهر كركلة المذكور يدون في كركلة في اذا قال الله لا صومن عمرى
 وظيهر الاول وهو المذكور بكلمته في صم والله لا صومن عمرى نشئ فان الاول يتناول جميع عمره حتى لا يبرئ في يمينه الا بصوم جميع العمر
 وفي الثانية وهو قوله لا صومن في عمرى يتناول ساعة من عمره حتى لو صام ساعة يبرئ في يمينه وعلى هذا نشئ اى على حكم المذكور
 هم اله يبرئ في الدبر نشئ اى لو قال لا صومن الله يبرئ في الدبر في الاول لا يبرئ في اليوم اله يبرئ في الثاني لو صام
 ساعة منه يبرئ في يمينه صم ولو قال انت طالق من قدر زوجهما نشئ اى الحال انه قد تزوجها اليوم نشئ بالنسبة الى اليوم
 الذي قال انت طالق صم لم يقع شيء لانه سنده نشئ اى سنده كلامهم الى حاله مفعولة نشئ اى حاله صم منافية لما لكيت
 الطلاق فيلغو نشئ كلامه فلا يقع شيء هم كما اذا قال انت طالق قبل ان تخلق نشئ اى قبل ان تخلق ولا خلاف فيه ليعقبا
 وذلك لانه وصفها بالطلاق في وقت لم تكن في ملكه صم ولانه تكين في صم نشئ اى صحيح هذا الكلام هم انباء عن عدم النكاح
 او عن كونهما بطلقة بتطليق غيره من الزواج نشئ اى او يكون انباء عن كونه هذه المرأة بطلقة بتطليق غيره من الزواج وبما
 لا يستقيم ككلمات المرأة كذا في بابا غير النكاح او متوفى عنها زوجها ولا يستقيم الكلام الا في التعليل الاول وبما التعليل ايضا في

ولو قال انت طالق في غدا وقال
 نذيت اخر المهادتين في القضاء
 عند ابي حنيفة وقالا لا يدين
 في القضاء خاصة لانه وصفها
 بالطلاق في جميع الغرض ما
 بمنزلة قوله غدا على ما بينا وهو
 يقع في اول جزء منه عند عدم اليقينة
 وهذا لان حذف في واثباته سواء
 لانه ظرف في الحالين نشئ اى الحذف
 والاثبات صم والابى حنيفة انه نوى
 حقيقة كلاس نشئ لانه لما في الغرض
 لغير فاهم لان كلمة في الظرف
 والظرفية لا تقتضي الاستيعاب نشئ
 اى استيعاب الظرف كقولنا زيد في
 الدار تقتضي وجوده في جزء من
 جزاء الظرف وقد شغل جميع
 المظروف فكان كلاس محتملا لا
 وجهين صم وتعيين الجزء الاول
 ضرورة عدم لزوم فاهم فاهم في
 جزائها كان لتعيين المقصود من
 المعين صم اولى بالاعتبار من
 الغرض بخلاف قوله غدا نشئ
 اى اذا قال غدا يدون في كركلة
 في صم لا يقتضي الاستيعاب حيث
 وصفها نشئ اى وصف المرأة
 صم بهذه الصيغة يعني بصيغة
 الطلاق حال كون الصيغة مضافا
 الى جميع العشر فلا يصدق ديانته
 في نيته اخر انهاء قضاءهم
 فظيهر نشئ اى فظيهر كركلة
 المذكور يدون في كركلة في اذا
 قال الله لا صومن عمرى وظيهر
 الاول وهو المذكور بكلمته في
 صم والله لا صومن عمرى نشئ
 فان الاول يتناول جميع عمره
 حتى لا يبرئ في يمينه الا بصوم
 جميع العمر وفي الثانية وهو
 قوله لا صومن في عمرى يتناول
 ساعة من عمره حتى لو صام
 ساعة يبرئ في يمينه وعلى هذا
 نشئ اى على حكم المذكور هم
 اله يبرئ في الدبر نشئ اى لو
 قال لا صومن الله يبرئ في الدبر
 في الاول لا يبرئ في اليوم اله
 يبرئ في الثاني لو صام ساعة
 منه يبرئ في يمينه صم ولو
 قال انت طالق من قدر زوجهما
 نشئ اى الحال انه قد تزوجها
 اليوم نشئ بالنسبة الى اليوم
 الذي قال انت طالق صم لم يقع
 شيء لانه سنده نشئ اى
 سنده كلامهم الى حاله مفعولة
 نشئ اى حاله صم منافية لما
 لكيت الطلاق فيلغو نشئ
 كلامه فلا يقع شيء هم كما
 اذا قال انت طالق قبل ان تخلق
 نشئ اى قبل ان تخلق ولا خلاف
 فيه ليعقبا وذلك لانه وصفها
 بالطلاق في وقت لم تكن في
 ملكه صم ولانه تكين في صم
 نشئ اى صحيح هذا الكلام هم
 انباء عن عدم النكاح او عن
 كونهما بطلقة بتطليق غيره من
 الزواج وبما لا يستقيم ككلمات
 المرأة كذا في بابا غير النكاح
 او متوفى عنها زوجها ولا
 يستقيم الكلام الا في التعليل
 الاول وبما التعليل ايضا في

ولو تزوجها اول من استحق
 التمسك لانه ما استند
 الى حاله من انية ذلك
 في نفسه لخياره ايضا
 فكل من استند ولائته في ذلك
 انشأ في الحال فيقيم السابقة
 ولو قال انت طالق قبل
 ان تزوجك لم يقع شيء كانه
 استند الى حاله من انية
 فصار كما اذا قال طلقك فانما
 صبي او انما تزوجها اخبارا
 على ما ذكرنا ولو قال انت
 طالق ما لم اطلقك او متى
 لم اطلقك او متى ما اطلقك
 وسكت طلقك لانه انما
 الطلاق الى زمان حال
 عن التعلق وقد وجد
 حديث سكت وهذا كونه
 متى ومتى ما صرح في الوقت
 لاخير من ظهور الزمان
 وكذا انك لا الوقت قال
 الله تعالى ما دمت حيا
 اي وقت الحياة ولو قال
 انت طالق ان لم اطلقك
 لم يطلق حتى يموت لان
 المدة لا يتحقق الا بالياس
 عن الحياة وهو الشرط
 كافي قوله ان لم يزل المبرور

انفس الامر كانه لا يدرج في النكاح ليعتد على انما يقع فيه ولو تزوجها اول من استحق
 من انية ولا يدرج في النكاح لانه استند الى حاله من انية ذلك في نفسه لخياره ايضا
 انشأ في الحال فيقيم السابقة لان انشاءه ايجابا لم يكن والايجاب في الماضي انشأ في الحال فيكون طلاقا في الحال
 ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع شيء لانه استند الى حاله من انية ذلك في نفسه لخياره ايضا
 لانه لا وجود للطلاق قبل النكاح فلا يقع هم فصارش اي حكمه ايه كما اذا قال طلقك وانا صبي او انما
 حاله من انية فلا يقع هم فصارش اي حكمه ايه كما اذا قال طلقك وانا صبي او انما
 في قوله انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع شيء لانه استند الى حاله من انية ذلك في نفسه لخياره ايضا
 بهما فلا يخلو انشأه على ما ذكرنا في قوله لانه يخلو في خبره ايه كما اذا قال طلقك وانا صبي او انما
 هم ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى ما اطلقك او متى ما اطلقك وسكت طلقك لانه انما
 عن التعلق وقد وجد حديث سكتش وبما ايتى في الفقه ايه كما اذا قال طلقك وانا صبي او انما
 لانها من طرف الزمان ش اذا سمي فانها لم يسم في موضع كونها كان الفعل ليهادون لانه لم يسم لانه لم يسم
 وتل عليه يعني بين ان يوجد وبين ان لا يوجد فصحت المجازاة بهما مع قيام معنى الوقت به فاذا قال الامراته انت طالق متى لم
 يقع الطلاق تعقيب اليقين بوجود وقت لم يطلها فيه بعد كلامه لم يفتقر على الجس لانه باعتبارها ما يسم في جميع الاوقات واما سمي فانما
 ايضا متى في الاصل فزيدت فيه كلمة فانها لم يستعمل في الوقت لا محالة فترجعت جهة الوقت هم وكذا انك لا ماش اي تستعمل في الوقت
 كما ذكرناه هم قال الله تعالى ما دمت حيا اي وقت الحياة ش وقال الله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام وادعاني بالصلاة
 والزكاة ما دمت حيا اي مدة دوامي حياتي شرطية ايضا قال الله تعالى ما فتحت الله للناس من رحمة فلا مسك لها وما
 يسك فلا مصل له من بعده يعني ان لا يقع الا اذا كانت الوقت دون الشرطية من غير وقت والوقت بلا شرط
 بخلاف متى ومتى فانها اذا كانت للمجازاة فلا ينفك عن الوقت فاذا قلت متى القتال كانت للاستفهام عن زمان القتال وليس
 فيه شرط واذا قلت متى تقوم تمسك كانت لظرفا صنعت معنى الشرطية وكذا متى ما هم ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم يطلق
 حتى يموت لان المدة لا يتحقق الا بالياس عن الحياة وهو الشرط ش اي لياس عن الحياة وهو الشرط
 فاذا انتهى الى الموت وقد وجد الياس فوجد الشرط والمحل قائم والملك باق فوقع قبل موته لتفصيل وليس لذلك اطلاق حاصره
 باتفاق الفقه ما شمر ان كان مثل بها علمه الميراث بمكة الله عز وجل ما خلا فالشأن في وان لم يخل بها فلا ميراث لها هم كما في قوله
 اذا المات البصره ش يعني كما اذا قال لمانت طالق ان لم ات البصره لا يقع الطلاق متى يقع الا بالياس عن الايمان وانما

الى الوقت فقد وقع الياس فوجبه الشرافوقعهم ومنه ما بمنزلة سقوط شئ اى موت الزوج يعنى طبع الطلاق قبل موته اى انما
 صم هو الصحيح شئ اخر اذا عمن رواية النوادر فانه قال فيها لا يقع الطلاق بموته ما دكانه وتوقع الطلاق عليه والجد موتهما
 ان لا يرث الزوج منها لانها كانت قبل الموت فالتاقي ميتها واجبة عند الموت وشبه بالتوريث نيا وقد عدهم هم ولو قال شئ
 طالق اذ لم يطلقك اذ اذالم يطلقك لم يطلق حتى يموت عند ابي حنيفة شئ وبه قال احمد فى روايته هم وقال سلق حين يموت
 شئ وبه قال الشافعى ومالك هم لان كاتبة اذ الموت قال الله تعالى اذ انتم كبرت سن استدلوا له بمثله الية شئ
 فان اذ فيها لا شرط ولها ان فى فيها بالجاب وهو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت وشئ سمع قومه بانها علمت رافة فعل منهم
 تفسيره كورت بكذا اذ كره الرخصة ويرفعه بانها علمت بغيره ويرفعه بالفعل المقدار المفتر على انه مفعول بالهم سين فاعلمهم
 وقال قال شعراء يكون كرتة لوتى كها واذ ايجاس الحيس يدعى جندب شئ ولم يبين له ضعف قال به البديت من بهو وغراء الكا
 الى غنزة العيسى الحين الصحيح وعزاه سيوريه الى رجل من حج وقال البوراش قاله تمام بن مرة اذ اوجاس بن مرة قال كليت زعم
 الاخر الى انه رجل من بنى عبد مناف قيل الاسلام بمسماية عام وذكرنا وان البديت من قصيدة من الكمال مع بيان الفاها
 واعلمها فى الكتاب الذى غنزة ومسميته بالمقاصد النورية فى شرح شواهد النورج الا لاقية وقال الركاكى اول ما شغل فى اوقته فانه
 اذ استغنىتم ثم توفانا البعيا الاجنب قلتم ليس كذلك بل وله يا ضمير اخر فى وليس لكذب واذ قولنا فعل الذى لا يكره
 الى استغنىتم ثم توفانا البعيا الاجنب واذ الشايد بالشايد مرة استجتم فانا الحب الاقرب به وجندب سهل البلاء وذهبه بلاء
 الملاح وذهبه من الجندب واذ اقولون كرتة لوتى كها واذ ايجاس الحيس يدعى جندب شئ وبه ما كملت الصفا بعينه الا امر بالكره
 ذاك لابل به حيا التلك قضية واقفا متى فكلم الى تلك القضية يجب بقوله يا ضمير او يا ضمير فخرتم قوله استجتم من اجماعة اذ اعضيه
 قول الملاح بضم الميم وتيسر بالام نبات الحسون بالفتح ناحون من الارض وفيها غلاته قوله واذ ايجاس الحيس وهو
 يخلطهم من واقطعهم يدك حتى يخلط قوله وجبكم الواو فيه لضم اى حق خطكم وعلمكم وسعدكم والعنار بالفتح الالة هم فصا
 شئ اى اذا بمنزلة متى ماش معنى فى عدم سقوط معنى الوقت عند استعماله شرط او بوضع كونه بمعنى متى يقولهم ولو
 شئ اى لابل كونه بمعنى متى هم لوقال لامة انت طالق واشتئت لا يخرج الامن يد بها بالقيام شئ من الجلبس كما فى قوله
 متى كنت والابى حنيفة رحمه الله يستعمل فى الشرط ايضا هم وحل الخلاف بين اهل اللغة والنجوش الكافون يقولون ان اذا قد
 تستعمل للشرط ايضا وقد تستعمل للوقت على السواء واذ كان معنى الشرط يستعمل عنه معنى الوقت مسلكون الى بهو بديت الى
 حمله لامة عند النبيين حقيقة للوقت وللشرط يستعمل مجازا ولا يستعمل منه فى الشرط هم قال فاليهم شئ اى قال الجمع
 الذين قالوا لا يستعمل للشرط هم يستعملن ما غناك كرتة لوتى واذ ايجاس خصاصة فحل شئ ومعنى قوله وان تصيبك بالحبس هم

وموتها بمنزلة موته
 هذا الصحيح لو قال انت
 طالق اذ امر طلقك
 او اذ امر اطلقك
 لم يطلق حتى يموت
 عند ابي حنيفة وبه قال
 طلق حتى يموت
 كلمة اذ الموت قال الله
 اذ الشمس كبرت وقالوا لهم
 فكم من ذلك يكون كرتة لوتى
 واذ ايجاس الحيس يدعى جندب
 فصا غنزة متى ومتى
 ما اجمدا لوقال كراته
 انت طالق اذ اشتئت
 لا يخرج كرا من يدها
 بالقيام من الجلبس كما
 فى قوله متى اشتئت
 حليفه كانه يستعمل
 فى الشرط ايضا قال فاليهم
 شئ واستعمل ما لك
 سرك بالفنى واذ
 قهرك خصاصة فحل

فان لم يرد به انفسه لم يطلق في
 الحق وان لم يرد به الوقت فطلق
 فلا تطلق بكلفك ولا كفاحك ولا
 مسكنة المشية لانه على اعتبار الزمان
 للوقت لا يخرج الا منى بين ما عا
 لانه للشهر يخرج والا مزارعة
 بدعا فلو يخرج بالشك ولا يحفل
 وهذا المثلوث فيما اذا لم يرد
 نية اما اذا انوى الوقت يقع
 في المحلل ولو نوى الشرط يقع في
 اخر العزلان للفظ في قوله عا
 قال انت طالق ما لم اطلقك
 انت طالق في طالق بوجه التطبيق
 معناه قال ذلك موصولا بالنية
 ان يقع المضا فيقع ان كانت
 مذكولا بها وهو قول من غرضه
 لانه وجد من ان لم يطلقها فيه
 وان قل وهو من قوله انت طالق
 في ان يفرض منها وجه الاستدلال
 ان زمان البر مستثنى عن المين
 بدلالة الحال لان البر هو
 المقصود ولا يمكن تحقق البر
 الا ان يجعل هذا القدر مستثنى
 واعلم من حلف لا يسكن هذا
 الدار فاشتغل بالثقل من سلقه
 ولخواثة

فلو كان اما الجزم وقل الفاء في جوابه في كل
 ما قبله من ان اياك ما لم يرد به معناه وعيت الى الكما في قوله انت طالق فالفاء واو في قوله
 سكا بالحق واذا انصبك خما في قوله انت طالق اي باخي قوله انما يرد به بالشرط لم يرد به المذهب والملا والاعتقاد
 باولى شي لانه اذا كانت شتركة لم يخرج منها ما وقع فيه فان لم يرد به بالشرط لم يرد به بالشرط فلو كان
 بالشك الاحتمال ش فان قيل النظر الى الشرطية يقتضي بقاء الشك والحل والنظر الى الوقتية يوجب الطلاق والمرتبة فاجتمعت
 المرتبة والحل فينبغي ان ترجح المرتبة كما عرف قلنا بذا من ترك في جميع صور الزود فان لم يشك في الانقضاء بعد الطلاق فان بقا الزود
 اياه الصلوة بالنظر الى الانقضاء من حرم او اوجبه في الازواج المرتبة وان كان منى الصلوة على الاعتقاد لان الشك لا يحدث شيئا
 فلا يكون من قبل تعارض دليل الوقت مع دليل الحل كذا قيل من بخلاف مسكنة المشية ش جواب عن قوله كما في قوله متى شئت وقدر
 قوله ان على اعتبار ان ش اي ان واصل الوقت ش اي منى الوقت من لا يخرج الا منى يد على اعتبار ان لا يخرج ولا يخرج وكان
 الا منى بان يتبين فلا يخرج بالشك الاحتمال من ان الشك لا يعارض اليقين وبذا الخلاف ش اي المذاهب من انى جنيته وصاحبها
 اذا لم تكن الزنية في قوله انت طالق او المطلق من اما انوى الوقت يقع الطلاق ش في الحال لو نوى الشرط يقع اخر العزم منى
 ش لان اللفظ تحلما ش اي قبل الوقت الشرط فاذا اجتمع على السوي يقع الزمان بالايجاع قولنا واستعمل الشرط مجازا عند بل جنيته
 حله لانه كما وكذا عندنا فينبغي ان لا يصدق قوله القاضى فيما اذا نوى به معنى ان لا يتحققا على نفسه قيل في جوابه لما ذكره استعماله في
 معنى الشرط فصار كالتا بتره حقه فجاز ان يصدق القاضى مع ان قيل حقيقة فيما عنده وفيه نوع تامل من ولو قال انت طالق لم يملك
 انت طالق في طالق بوجه التطبيق ش اي التطبيق في المضا الى المضا في المضا بعد التطبيق من معناه ش اي منى ما قاله الجواز
 من قال ذلك موصولا لشر قيد به لانه لو قال منفصلا ليقع بالاجماع قياسا وتحملا لانه وجد الزمان الحالى عن التطبيق من اعتبار
 ان يقع المضا ش وهو قوله المطلق من فيقعان ش اي المضا في التطبيق في المضا في المضا من كانت دخولها وهو من
 القياس من قولنا لانه وجد زمان لم يطلقها فيه ان قل هو زمان قوله انت طالق قيل ان فيه ش ما ش ما انه وجد زمان
 ووقع الطلاق متا ايا يقع في بيته لعرف وشرط الخش يتدوى فيه التعليل والاشهاد منى ان لا يستثنى عن المين من ذلك
 الحال ش لان الحالف انما يحلف لغيره في سميته ولم يكن له ان يرد الا ان جعل الساعه التي تستعمل بالايقاع فيها مستثنى في نفسه في القاضى
 مستثنى من المين بدلالة الحال لان المين المقصود ولا يمكن تحقيق المين الا ان يجعل هذا المقدار ش اي مقدار استعمل بالايقاع
 في جميع مستثنى ش عن المين من ساعه ش اي منى هذا الخلاف الذي وقع بيننا وبين زفر من ساعه كتاب الايمان انما اليها بقوله
 من حلف لا يسكن هذا الدار فاشتغل بالثقل من سلقه من ساعه ش فانه لا يثبت استحسانا وعنده زفر حيث قياسا من ساعه ش اي منى

من حلف وحي قوله لا تبس هذا الشوب او ولا يسه فترحم في الحال ولا يركب هذه الازايه وهو لا يسهل من سمانه الا حشيشه خلطا
 لوز فترحم على يد كرفي الايمان انشا الله تعالى ش اي على ما ذكره اهل هذه المسئلة واخواتها في كتاب الايمان انشا الله عز وجل
 هم ومن قال لا ترم يوم تزدوبك فانت طالق فترحم بها ليلاش اي في الليل هم طلقت لان اليوم يذكر ويراد به بياض النهار فيكون
 ش اي على بيانها من اقرن ش اي اليوم هم بفعل مبتدأ كالمعوم ش فانه يريد هم والام باليد ش كما في قوله اركب يدك
 يوم يقدم فلان هم لانه يوم ليل المعيار ش اي راو باليوم المعيار او الفعل تمت والراو بالمعيار ان يكون مقدرا بقدر الفعل كالصوم في اليوم
 هم ويو اليوت بش اي كون المعيار راو من اليوم اليق الفعل المت لان الفعل الممتد يحتاج الى وقت فهو يوم بياض النهار الذي ان يجر
 المعيار عبارة عنه بخلاف ما ذكره المكن الفعل ممتد حيث الاحتياج الى وقت مدد يك ببقية طالع الوقت هم ويذكر ش اي اليوم هم ويراد به
 مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يومهم يومئذ يره والراو مطلق الوقت فعمل عليه ش اي على مطلق الوقت هم اذا قرن فعل لا يمتد
 من هذا القبيل ش اي مما لا يمتد او لا يقال تزدوبك شهرا وستة فلو قال ككيتا بدميتا وفي اكثر النسخ وطلقات من هذا القبيل قال
 الامام حميد الدين بن ابي ايل على ان المعية جانب الشرط وفي النسخة التي فيها الطلاق قال الامام حميد الدين بن ابي ايل على ان المعية في الامتداد
 ووجه جانب الجواب الشرط وقال لا تزدوبك في الفعل الذي لا يمتد قال صاحب الهداية اي انه الطلاق لانه قال الطلاق
 من هذا القبيل اي مما لا يمتد اياها قال شمس لا يمتد الشري وقال ابو الاسلام البرزوي واهل الشريعة العتابي انه التزوج فتم تنظيم
 وانما ش ويلحق الطلاق اذا قدم ليلاهم ونما في قوله انت طالق يوم يقدم فلان به قال الشافعي في وجبه وفي الصحيح عنه ولا يمتد
 الليل فلا يقع الطلاق اذا قدم ليلاهم ولو قال غفيت بيديا ضرا لانه خاتمة دين ش اي صدق هم في القضاء لانه نوى حقيقة كلامه
 ش لان النما بياض النهار خاصة والليل السواد خاصة واليوم يستعمل في بياض النهار وطلق الوقت الاشارة الى عدم الصبح
 بطريق الجاهل ليل السواد والليل السواد والنهار يتناول البياض خاصة بول الله ش بمعنى حقيقة اللغوية

فصل اي هذا فصل في مناهضة الطلاق الى النساء ولا كانت هذه مخالفة لاضافة الطلاق الى الرجال ذكرنا في فصل على حدة
 وقال الاكل فذكر فيه مسائل اختلفت منه وكان جعها ان يذكرنا في مسائل شئ قلت ليس من جهتها ما ذكره لان الذي ذكره في هذا الفصل
 كل من انواع الطلاق والمناصب كراكلها في فصول الطلاق هم ومن قال لا امراته انا منك طالق فليس شئ وان نوى طلاقا
 ش هذه من مسائل الجاهل الصغيرة صورتهما في محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في رجل يقول لا امراته انا منك طالق
 فيبطل الطلاق قال لا يكون طلاقا انتهى وهذا معنى قول ابي حنيفة فليس قوله وان نوى طلاقا وصل بما قبله هم ولو قال انا منك طالق
 عليك ش اي وقال انا عليك هم حرام ش حال كونه من نوى الطلاق في طالع ش بان الصورتان من متمه مسائل الجاهل
 الصغيرة المذكورة الاولى انا منك بياض نوى الطلاق كانت طلاقا الثانية قوله انا عليك هم من نوى الطلاق كانت طلاقا وثالثه قوله انا

على ما ياتي في الايمان
 ان شاء الله تعالى
 ومن قال لا امراته انا منك
 فانت طالق فترحم بها
 ليل طلقت لان اليوم
 يذكر ويراد به بياض
 النهار فيعمل عليه اذا قرن
 بفعل مبتدأ كالمعوم كلامه
 باليد لان يومه بياض
 وهذا الذي به ويذكر في
 مطلق الوقت قال الله تعالى
 ومن يومهم يومئذ يره
 والمراد به مطلق الوقت
 فيعمل عليه اذا قرن بفعل
 لا يمتد والطلاق من هذا
 القبيل فينظم الليل
 والنهار ولو قال غفيت
 بيديا ضرا خاصة في
 في القضاء لانه نوى حقيقة
 كلامه والليل السواد والنهار
 يتناول البياض خاصة بول الله
 في هذا الفصل
 ان انا منك طالق فليس
 بشئ وان نوى طلاقا
 ولو قال انا منك باق
 او عليك حرام فيبطل
 الطلاق في طالع

وقال الشافعي رحمه الله تعالى في الطلاق في الوجه الاول ان النوى يشترط في الوجه الاول ان يكون طلاقا
 في الوجه الاول ان يكون طلاقا
 اذا نوى كان طلاقا
 مشترك بين الزوجين
 حتى ملكت المطلقة
 بالوطي كما يملك هو المطلقة
 بالتمكين ولكن الحل مشروط
 بينهما والطلاق وحتم
 لان التهم افيهم مضافا اليه
 كما يعم مضافا اليها كافي
 الابانة والتحرير ولما كان
 الطلاق لانزاله القيد
 وهو فيه بدون الزوج
 لا ترى انها في المنع
 بين الزوجين ومنه اخره والزوج
 ولو كان لانزاله القيد فهو
 عليها لا ايضا لملكه والزوج
 مالك ولهذا سميت
 منكوحة بجلو الابانة
 لانها لانزاله الوصلة
 وهي مشتركة ومخلافه
 التحريم لانزاله الحل
 وهو مشترك فصح
 اضافتهما اليها كما يقع
 اضافة الطلاق لا اليها
 ولو قل انت طالق واحدة
 او لا فليس بشيء

قال احمد وم قال الشافعي رحمه الله تعالى في الطلاق في الوجه الاول ان النوى يشترط في الوجه الاول ان يكون طلاقا
 لان ملك النكاح مشترك بين الزوجين حتى تمكش اي المرأة هم اي المطلقة يشترط ان طالبة زوجا هو بالوطي كملكه يشترط اي
 الزوج هم المطلقة يشترط اي مطلقة المرأة هم بالتمكين يشترط ان يكونا نفسا من الزوج هم وكذا الحل مشترك بينهما يشترط اي بين الزوجين
 بملك محل مشترك كل منهما لصاحبه ولان ملك النكاح مشترك بينهما فكل منهما فاستيت كل واحد منهما طلاقا وضع يشترط اي بشرط
 ص لا انما يشترط اي لا انزاله الحل ولا تمكين وكل ما وضع كذلك فصح مضافا اليه يشترط اي على الزوج هم ملكا مضافا اليها يشترط اي
 لان المرأة هم كمالها الابانة والتحرير يشترط اي كما يقع في قوله انما ملك بان وانما عليك حرام وهذا التعليل الذي علل به الشافعي مضمون
 اكثره انما يقع الاول كان كذلك لما احتاج اضافة الطلاق اليه الى النية كما احتاج اضافة اليها الى النية بل انما يقع
 ان على الزوج هم من حيث ان ملكه اختاروا ولا ريبا سوا ما يقع اضافة اليه باعتبار دفع ذلك القيد لان اضافة الى الزوج
 غير معروفة فخرج الى النية كذا في كتبهم ومن ان الطلاق لا انزاله القيد يشترط اي القيد الحاصل بالنكاح هم وهو يشترط اي القيد في نكاح
 اي في المرأة هم ومن الزوج يشترط اي القيد الحاصل بالنكاح هم وهو يشترط اي القيد في نكاح
 اي المرأة هم من المنع من الزوج يشترط اي منعه من الخروج والزوج والرجل طلاق حيث شاء ويريد
 ويستمتع بابائه وان كان في ثلاث سوا ما ولو كان يشترط اي الطلاق هم لانزاله الملك يشترط اي كما قال الشافعي هم وهو عليه يشترط اي
 عليها هم لانها مملوكة والزوج المالك يشترط اي اجاب عما قاله الشافعي بطريق التمسك بعد المنع فان الطلاق لا انزاله الملك ثم اخرج
 القيد هم لانها يشترط اي لاجل كونها مملوكة هم سميت منكوحة يشترط اي لما كان افيهم واجب عليه لكونه منكوحة بمقتضى قوله لا
 يشترط اي بخلاف قوله انما ملك بانهم لانها يشترط اي لان الابانة هم لانزاله الوصلة وهي مشتركة بينهما يشترط اي بين الزوجين ولهذا
 جاز اضافتهما الى كل واحد منهما لا ترى انه يقال بان فيها كما يقال بانها بنت عنه ومخلاف التحريم يشترط اي بخلاف قوله انما عليك حرام
 هم لان يشترط اي لان لفظ حرام هم لانزاله الحل وهو يشترط اي الحل هم مشترك يشترط اي بينهما فصح مضافا اليها يشترط اي اضافة الحرام
 والابانة هم اليها يشترط اي الزوجين لا ترى انه يقال حرم عليها كما يقال حرمت عليها هم والزوج اضافة الطلاق اليها يشترط
 اي لان الطلاق لا انزاله القيد ولا انزاله القيد على الرجل لم يصح اضافة الطلاق اليه لان الطلاق لم يقع على المرأة لا على الرجل
 لان شيئا ابتدأوا وبناء على ثبوته في الرجل فلا يجوز الاول لعدم اضافة الطلاق اليها ولا يجوز الثاني ايضا لان الرجل ليس طاقا
 عن المرأة عدم القيد فيه فلفظ قوله انما ملك طالق كما اذا قال لعبد انما ملك حريمه لا يعقوب فان قيل لا نسلم عدم القيد في الرجل
 ولهذا لا يجوز لان تزوج برابعا سوا ما عليها وانها ابنة اخها قيل له فكذلك باعتبار عدم اشرافه لا باعتبار ان القيد واقع على الرجل
 هم ولو قال انت طالق واحدة او لا ليس بشيء بهذه مسئلة الجامع الصغير وصورة ما فيه محمد بن يعقوب عن ابن حنيفة

رضي الله تعالى عنه في رجل قال لارائه انت طالق واحدة او لا قال ليس بشي تنق وكذا لو قال انت طالق اولاد او غير طالق اي
 شي وبه قال الشافعي واما مالك وعليه هذا الخلاف لو قال انت طالق ثلاثا او لا شي هم قال شي بكذا وكذا حتى قال المصنف رحمه
 الله تعالى هم كذا ذكره في الجامع الصغير من غير خلاف بين ابني حنيفة ومصاحبه شي وقال في الامل ان قال انت طالق واحدة
 او لا شي فهي طالق واحدة وجبته في قول محمد بن قول بن يوسف الاول لم يذكر قول ابني حنيفة في الامل كما ترى فقول صاحب الجناح
 عن كتاب الطلاق المداوي سليمان قال ابني حنيفة لا يقع الطلاق ثم قال صاحب الاجناس وكذا ذكره عن ابني حنيفة في الجربانيات
 بعد هذا قال ابني حنيفة واما ابني يوسف انما يشترط ان لا يكون من قولك انت طالق واحدة او لا شي هم على قول محمد بن قول بن يوسف او لا
 لطلاق واحدة وجبته في قول محمد بن قول بن يوسف انما يقع الطلاق في قولك انت طالق واحدة او لا شي ولا فرق بين ان تقول
 انت طالق واحدة او لا قولك انت طالق واحدة او لا شي لانها في المعنى واحدة يعني لا فرق بينهما في حق الترد وفي لا يقع او في
 الواقع هم لو كان لك ذلك من قولك انت طالق واحدة او لا شي اي لو كان لك ذلك في الواقع لكانت في الواقع فيكون عن محمد بن قول
 لانه ذكر قول الثقات عن محمد بن قولك الميسرة ان يقع واحدة وجبته ليدرك الخلاف في الجامع الصغير وهذا يستلزم ورود القولين عن محمد
 بن قولك اي لمحمد بن قولك تعالى هم انت شي اي ان الرجل الذي قال لارائه انت طالق واحدة او لا شي هم فخل الشك في الواحدة فدخل
 الشك بينهما شي اي بين الواحدة من قولك انت شي وهو قوله لا شي هم فيستلزم اعتبار الواحدة في قولك انت طالق سالما للشك
 فتقع طلاقه واحدة وجبته من خلاف قولك انت طالق اولاد لانه دخل الشك في اصل الايقاع فلا يقع شي ولها شي اي ابني حنيفة
 واما يوسف هم ان الوصف شي وهو قوله انت طالق هم متى قرن بالعدوش مثل ان يقول انت طالق واحدة او لا شي او قولك
 هم ان الوقع شي اي وقوع الطلاق هم كذا العدوش وهو قوله واحدة انما اطلق العدوش على الواحد مجازا من حيث انه اصل احد
 هم الا ترى انه شي فتخرج لما قبله اي الا ترى ان الرجل هم لو قال لارائه انت طالق ثلاثا تطلق ثلاثا شي بالاتفاق فعلم
 ان الوقع بالعدوش هو لو كان الوقع شي اي وقوع الطلاق هم بالوصف للشي ذكر الثقات شي يعني لو كان يقولك انت طالق
 لما وقع الثقات فعلم ان الوقع بالعدوش بالوصف هم وهذا شي اشار به الى قوله ولو كان الوقع بالوصف هم لان الوقع في الحقيقة
 انما هو المنعوت المخرؤف معناه انت طالق تطليقة واحدة على ما مشي اراد بقوله ان الوقع بالعدوش بالوصف هم طالق لكن احده
 وقع فاعلم ان الوقع في الحقيقة واحدة فالمنعوت هو الوقع في الحقيقة فافهم هم واذا كان الواقع اكان للعدوش ثمة لكان الشك في خلا
 في الايقاع فلا يقع شي شي التسمية في مرجع الى الموصول وهو قوله ما هو عبارة عن التطليقة المخرؤف وادوا بقوله العدوش الواحد
 كان الشك في آخره جواب قوله اذا كان هم ولو قال انت طالق مع مرقى اوضح من ذلك شي اي لو قال انت طالق مع مرقى هم
 فليس بشي شي اي هذا القول ليس بشي حتى لا يقع به طلاق وبه قال الشافعي ومالك واهله من سائر الجاهل الصغير ليس

قال رضي الله عنه هكذا
 ذكر في الجامع الصغير من غير
 خلاف وهذا قول ابني حنيفة
 واما يوسف لا آخره على
 قول محمد وهو قول ابو يوسف
 او لا تطلق واحدة رجعية
 ذكر قول محمد في كتاب
 الطلاق فيما اذا قال هكذا
 انت طالق واحدة ولا شي
 ولا فرق بين المشتري لو كان
 المذكور من سائر الكائنات
 محمد بن قولك انما دخل
 الشك في الواحدة فدخل
 كلمة ابنيها واما في
 اعتبار الواحدة وبقي قوله
 انت طالق بخلاف قوله
 انت طالق او لا دخل
 الشك في اصل الايقاع فلهذا
 ولها ان الوصف متى قرن
 بالعدد كان الوقوع من غير
 العنى الا ترى انه لو قال الغير
 المدخول بها انت طالق
 ثلثا تطلق ثلثا ولو كان الوقوع
 بالوصف للشي ذكر الثقات بهذا
 لان الواقع في الحقيقة انما هو
 المنعوت معناه انت طالق تطليقة
 واحد على ما ذكره في الواقع
 كان لغيره ان كان الشك في خلا
 فاصل الايقاع فلا يقع شي وبه
 قال انت طالق هم مرقى
 فليس بشي

لأنه أصح الطلاق
 إلى حاله منافية له
 لأن موته ينال كالأهلية
 وموته ينافي في المحلية
 ولا بد من ما إذا ملكك
 الزوج أم أخته أو شقيقاً
 منها أو ملكك المرأة زوجها
 أو شقيقاً منه وقت
 الفقة لمنافاة بين
 المالكين لملكها إياه
 فلا وجه لم بين المالكين
 والمملوكين وأما ملكه
 إياها فلا ركن ملك النكاح
 ضروري كما ذكر مع قيام
 ملك اليمين فينتفي
 ولو اشتريها ثم طلقها
 لم يقع شيء لأن الطلاق
 يستدعي قيام النكاح
 ولا بد من الماني
 كما في وجهه ولا من كل وجه
 وكذا إذا أصحك أو شقيقاً
 لأبيه الطلاق لما قلنا
 من المنافاة وعن محمد
 أنه يقع لأن العدة
 واجبة بخلاف الفصل
 الأول لأن لا عدة
 هنالك حتى يوطئها

فمخلاف وكذا إذا قال أنت طالق بعد موتى أو بعد موتك بل أولى هم لأنه مناف الطلاق إلى حاله منافية لشيء أي الطلاق هم وموته ينافي في المحلية أي موت المرأة ههنا في المحلية أي موت
 محال للطلاق هم فلا بد من شيء أي فلا بد من وقوع الطلاق من الألية والمحلية لأن لطلاق حلق لوجود الموت فصار الموت شرطاً كما لو
 قال أنت طالق مع وجودك الدار والجور ليقبلاً شرطاً فكان في الإيقاع له بعد الموت والملك بعد الموت ولأن النكاح هو مقتضى
 موت أحد الجانبين لوجوده غاية والحكم لا يبقى بعد الغاية وفي الجان قال الله لا اقربك حتى تموتى أو أموت صار موطئاً كما أنه قال الله
 لا اقربك ما دام النكاح بينهما هو إذا ملك المرأة ثم طلقها أو إذا ملك المرأة ثم طلقها أو إذا ملك المرأة ثم طلقها أو إذا ملك المرأة ثم طلقها
 أي ملك الرجل ثم طلقها من امرأة أو شقيقاً بالملك السهم فالابن يرثهم وأبوك المرأة زوجها ثم طلقها أو إذا ملك المرأة ثم طلقها أو إذا ملك المرأة ثم طلقها
 شيء أي ملكات المرأة ثم طلقها من الزوج هم وقت الفقة شيء جواب لذي العتيق فرفع النكاح من بينهما بالفسخ وبإقرار الجور وبإقرار النكاح
 الفسوخ والظلمة وفي التمهيد عن عبد الله بن عبد الله الشنقي أنها لو ملكت زوجها فاعتقه حين ملكته كانا على نكاحها ولو ملكها الزوج
 ووطئها بملك اليمين بعده ولو ملكها بعضها ففسخ النكاح ولا يطأ ما وقال قتادة لم يرد منها الاقربا ويطأ ما بينهما هو بشرطه
 هم لمنافاة بين المالكين شيء وبها ملك النكاح والملك بالشر أو نحوه هم أم الملكا إياه شيء أي الملكا لمرأة زوجها فلا يجمع بين الملك
 والمملوكية شيء وهو تخیل لأن ملك النكاح الرقبة يقتضي أن يكون غاداً وملك النكاح يقتضي أن يكون محاداً فاحتال اجتماعهما
 وأما ملكها إيا شيء أي الملكا لرجل امرأته هم فلا أن ذلك ملك النكاح ضروري شيء بيانه أن ثبات الملك على المحر على خلاف القياس
 وإنما ثبت ضرورة المحل بقاؤه بالنسل هم ولا ضرورة مع قيام ملك اليمين شيء لأنه لما اطرأ عليه ملك اليمين من المحل القوي ففسخ شيء المحل
 الضعيف وفي تملك الشقص من أن كان للثبوت المحل ولكن ثبت الملك تمام مقام المحل لأنه دليل عليه بخلاف الكتاب إذا اشترى متكوتة
 حيث لا يطل النكاح لأن الثابت في كسب حق الملك من الملك لا يخرج حق النكاح هم لو اشترى بها شيء أي لو اشترى في الزوج امرأته
 هم ثم طلقها لم يقع شيء لأن الطلاق يستدعي قيام النكاح ولا بد من الماني أي النكاح هم مع الماني شيء وهو ملك اليمين هم الماني
 شيء العدة لأنها أثر من ثماره فلا يثبت مع وجودها في ولا النكاح ملك النكاح باقياً من جهة لاس من جهة متعلقاً بقوله لا بد من الماني وقال
 قول لاس من جهة يعني إذا ملك الشقص لاس من كل وجه يعني إذا ملك اليمين النكاح وعلى هذا متعلق بقوله مع الماني أي قلت هذا القول لندي شارة
 الأكمل وهو قول هو قول اللزومي بهذا فصر في شره هم وكذا إذا ملكه شيء أي كذا لا يقع الطلاق إذا ملكت المرأة الحرة زوجها وهو عبد
 بمرث أو غيره هم أو شقيقاً منه شيء أي وملك شقيقاً من جهة هم هم لا يقع الطلاق لما قلنا من المنافاة شيء بين المالكية والمملوكية
 وعن محمد لا يقع شيء أي الطلاق في العدة الثانية لوجوب العدة عليها وطلاق يقع بملك النكاح أو قيام العدة ولما تجب العدة
 ولما لا يخل إلى وطئها هم لأن العدة جهة بخلاف الفصل الأول شيء أي لو إذا ملك الزوج امرأته هم لأنه لا عدة بينهما كذا حتى تلوطئها شيء أي لو

في حق مولاه الذي يملكها في الكافي فان قيل ليس له الايجوز في الترويج ويزول على وجوب قلنا قد قالوا الامارة عليه بايل انه
 لونه وجها من غير ما يوجب له الايجوز في الترويج كما في حق من اجبر له في حق غيره وروايتان وبهذا لان
 انما تجب الاستبراء للرجل من المأوى يستعمل استبراء من نفسه مع بقائه بغيره لا يجب له ان يوطئ من له ما يشاء اي قولنا بل لا
 هم بغيره في غير ذلك اي الحال منها استبراء من نفسه مع بقاء غيره لا يجب له ان يوطئ من له ما يشاء اي قولنا بل لا
 لان العتق حكم الاعتراف والدليل عليه انه قال بعده علق التطلق بالاعتناق او بالعق لان الاعتراف عينه في حقيقة المولى لا العتق
 فاعتقها ما يشاء يعني مولاها هم ملك الزوج الرجعية لانه علق التطلق بالاعتناق او بالعق اي العتق المطلق المولى هو المولى لان
 ش وهو قوله مع عتق مولاك هم فيكلمها ش اي فيكلم الاعتراف او بالعق على طريق الدليل لا الشمول لاستحالة الحقيقة ولها ما روينا
 واما ما ينفذ قولنا لا تازي في قولنا لان الملقاة غلظت غلظتها لانه حينئذ يلزم الجمع بين الحقيقة ولها ما روينا
 ش اي قد علم ان شرط ما يكون معدوما يكون على شرط الوجود ولو اتفق والاعتناق بهذه المشايه شرط على شرط الوجود وهم الحكم على
 اي قد علم ايضا ان الحكم تعلقا بالشرط لانه متوقف على وجوده بشرطه والمذكور ش اي المتفق هم بهذه الحقيقة ش يعني معدوم
 شرط الوجود والحكم تعلق به فيكون شرطه لا جعل التطلق متصلا بالعتق وذلك تعلق اما ان يكون تعلق العلة بالمعلول والمشرط بالشرط
 والاعتناق او المتفق لا يكون علة لتطبيق الزوج معكز تطبيق الزوج لا يكون علة لاعتناق المولى والمتفق المحل له والطلاق تعلق به
 وهو معنى قوله وعلق به ش اي المتفق ثم تطبيق ش الاطلاق عندنا لما تقر في الاصول ان اثره تغليب في منع ايل في
 ش الحكم لان تعلقات يصير تصرف معلقا عندنا بغيره وعلما ان اثره راعينا غلبة العلة الى ان ما جوده كما عرفت
 في الاصول وقال لرج الشريعة قوله لان في الملقات الى اخره يعني ان المعلق بالشرط راعينا غلبة العلة الى ان ما جوده كما عرفت
 وعندنا في غير حكمهم واذا كان التطبيق معلقا بالاعتناق او المتفق لوجب بعده ش اي لوجب التطبيق بعد الاعتناق او المتفق لان
 مع شرطه تعاقدان هم ثم الطلاق لوجب بعد التطبيق فيكون الطلاق متاعدا عن العتق ش بالفروقه هم فيصا واما ش اي لهما
 الطلاق المردوم في حقه ش اي الحال منها حرة عند المصادفة فلا تدرج حرة غليظة بالثنتين ش اي تطبيقه عندنا في
 وطلاق وقعا معا فلم يكن جعيا في ظهر قوله بعد وقوع الطلاق لكن عند صورة استسائه فيما اذا قال بعد المارته انت طالق مع عتق
 مولاك اي لان عنده اعتبار الطلاق بالرجال فبما قال ان الحمد قول غير حرم حرة غليظة لان العتق لو تقدم وقوع الطلاق
 فصلا كما لو طلقا اثنتين ثم عتق وفي الكافي وذكر في المبدية لانه علق التطلق بالعتق الى اخره وهو شكل لانه اراد به الاعتناق وهنا
 فاستدرك الحكم عن علة التزوي لي قوله اياك والاستعمل في ذلك الا في الفعل المتعدي قيل في جوابه يشك لانه لما علق التطلق بالاعتناق لم
 منه في علقه بالعتق المحل من الاعتناق وقد بينا ان كل واحد منهما على شرطه اذ كل منهما على شرط الوجود ويكون قوله مع عتق مولاك اياك
 مع عتق

وان قال الملهو له
 لعنه انت طالق
 فثنتين مع عتق مولاك
 اياك فاعتقها لملك
 الزوج الرجعية
 لانه علق التطلق
 بالاعتناق والعتق
 كان للفظ يظهرها
 والشرط ما يكون معدوما
 على شرط الوجود للحكم
 تعلق به والمذكور
 به الصفة للمعلق
 به التعلق لان
 التعليل يصير التفرع
 تطبيقا عند الشرط
 عندنا واذا كان التطبيق
 معلقا بالاعتناق والعتق
 يوجد بعد ذلك
 يوجد بعد التعلق
 فيكون الطلاق متاعدا عن
 فيصا واما في حقه
 فلا تدرج حرة غليظة
 بالثنتين

يأتي مئى وهو ان
 كلمة مع المئى ان قلنا
 قد يدكر للشافعي
 قوله تعالى فان مع
 العسر يسرا يعني عليه
 بدليل ما ذكرنا من معنى
 الشرط ولو قال لا اجل
 عند فانت طالق ثبتي
 وقال المولى اذا اجاز
 فانت حرة في كل وقت
 لم يحل له حتى تكلم
 بزوجه اذ لم يرد
 قلت حتى وهذا عند
 ابى حنيفة والى يوسف
 وقال حماد بن زوجه
 يملك الزوجة كل
 الزوج قرن الا يعلق
 باعتاق المولى حيث
 علقه بالشرط الذي
 علق به المولى العلق
 وانما ينفق المعلق
 سببا عند الشرط
 والعتق يقران كالمعا
 لان علة ما صله
 الاستطاعة
 مع الفعل

الى اصل من اعتاق مولاك ياك فلهذا الاول المصنف قوله علق بالعتق بالاعتاق واما علق كيف سمي المصنف اضافة لطلاق
 الى انما بالاعتاق تعليقا لمعلق غير مضاف قلت اريب بانه ساءا تعليقا مجازا للاختصاص لان التعليق توقيف الامر على المرفوع الشرط
 فلما وجد توقيف الطلاق على الاعتاق ساءا تعليقا وان لم يذكر الحق الشرط فصار كانه قال انت طالق ان عتق مولاك هم مئى مئى
 شىء كما يشكنا لاهم مولاك كناية مع للقران شىء عند ارباب اللسان حاصل هذا انه عند اربابنا على كلامه حيث قال يكون الطلاق
 متاخر عن العتق فهو عليه بان قال لا نسلم انه متاخر عنه لان كلمة مع للقران والصحيحه قال سلمنا ذلك فكن هم قلنا فانه كرش
 هم المتأخر شىء مجازا هم كما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا لان لا يكون لمعية بين العسر واليسر متاخر
 على التاخير وتحتية ان كلمة مع فانه كذا لاقتران في زمان الوجود وقد ذكر للاقتراح في اصل الوجود كما في قوله تعالى هل يستعز
 وكما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا فلو كان لم يرد هو الاول يجوز به علة فانه لو كان لم يرد هو الثاني لا يجوز به والحكمة تعلية لم
 لكن ثابته فلا يثبت بالشك الاحتمال فان قيل فيض هذا بما ذكر في الجاسع بقوله الامرات انت طالق مع كذا حكاه حيث لم يرد
 معنى الشرط فينبغي ان يكون كذا كما في قوله مع مولاك الى اخره بان العتق من حقيقة معنى الاقتران باعتقائه كذا لعل
 تغيير تعليقا مكان من ضرورة كلامه ان كل على معنى الشرط اما بهنك الطلاق والطلاق مع النكاح متناهيان فلا يلزم العتق
 عن معنى الاقتران فيلغو ضرورة وقال الكاكي وفي الجواب لم يفسح الى التملك بل الطلاق النكاح فيكون كلامه على اعتبار معنى الشرط فليفتي
 ان كل عليه فمحل عيش اى اذا كان الامر كذلك فمحل لفظ مع على التاخر كما في الآية الكريمة هم دليل ما ذكرنا من معنى الشرط
 لقوة تصحيح الكلام هم ولو قال فاجاز عند فانت طالق فتبين على لوقال الرجل لمراته الامة افاجاز عند فانت طالق فتبين ان قال
 المولى اذا جاز عند فانت حرة فاجاز العتق لم يحل له حتى تزوجه بغيره شىء لانما حوت عليه حرة تعلية هم وعدت ما كانت حتى
 عدة الحرة وبه المسئلة لان خلاف فيها على رواية ابى سليمان الجوهاني وفيها الخلاف على رواية ابى حنيفة البكر الاشاش الذي يقوله
 عند ابى حنيفة والى يوسف وقال محمد بن زوجه يملك الرجعة شىء يعنى الاتحيم حرة تعلية وللشافعي قوله ان لكن صورة المسئلة عند
 العتق كما ذكرناهم لان الزوج ترون الايقاع شىء اى ليقاع الطلاق باعتقائه للمولى حيث علقه بالشرط الذي علق به المولى فذ
 ان الزوج اشاف الطلاق الى زمان اضاف الى المولى الاعتاق وهو محمول لغدهم وانما ينفق المعلق سببا عند الشرط شىء يعنى
 انما يكون سببا لا ليقاع عند وجود الشرط كما استقرت في السببية فحكمها ايضا كذا كما هم وابق بقا ان الاعتاق لا شىء
 اى لان الاعتاق هم عتق شىء اى علة العتق فلو علق مع المولى فانه عتق بوجوه عند البعض بتيقا قبان في العلة الشرعية والمصنف
 الشرعية بمنزلة الجواز صلا الاستطاعة مع الفعل شىء يعنى الاستطاعة التي يحصل بها الفعل لا سببا بل لان الفعل هو الجواز
 فيفتقران في الحكم لانها لو سبقت لا يجازى انما ان تجزى الى زمان وجود الفعل ولا فيلزم في الاول قيام الموضع بالوضع وفى الثاني يلزم

معمول في العمل بلا قدرة ولا مجال فكل الاعتراف لا يستقيم الحق لان الحق معناه انهم فيكون التخليق متفاد بالعتق ضرورة لان
الاعتراف ايضا ما تارة من محلي الاعتراف المتعارف المتعارف اشئ متعارف لذلك اشئ الاعتراف بالطلاق بعد العتق فاس لان الطلاق
حكم التخليق لا يتاخر عنه والتخليق ليقارن بالاعتقاد والاعتقاد ليقارن بالاعتقاد فلو كان الاعتراف كان الاعتراف بالطلاق
لشئ متعارف لذلك اشئ فليفتد بغيره انتم قل المالك لا يفتح قول محمد لان اليمين حكم العتق متاخر عن العتق كما في قوله تعالى
كما وصفه شمس الاميرة في رسالة طالع مع عتق مولاك ياك الى اخره وقال تاج الشريعة اختلف المشايخ في جواز تأخير العتق
عن العمل الشرعي فبعضهم قالوا لا يجوز ذلك وبعضهم جزموا لان العمل الشرعي بمنزلة الجواهر على ما عرفت فمما اخذ في الطلاق سبب وانما اخذ
وفي الحق بالمتاخر وجوبه ذلك لان الطلاق مختص على الثبوت المتحقق من المتناهي والاعتقاد مختص بمرئته الثبوت لكنه على ما في الراجح
فيستقيم على الطلاق فيصاها الطلاق وبجرحه فليكن الرجعة وانما خال المالك في البيع القاسم عن البيع الى ان يقين سبب ان
اصحح لما ذكرنا انما على ما على في المراسل انما على خلافه انتهى وعلى كل من الاسلام القاضي ابو الحسن السمعاني حرمه الله تعالى لم يحرمه الله
الاعتقاد وان كان الاعتراف بالاعتقاد كذا الحق لا يزيل المزمع الحق لا يستحق فمحل ما وان يكون نزول الحق بعد
الرجع فكان الطلاق بعد الرجعة وقيل في الجواب انه يجوز ان يكون مراده بقوله بعد العتق اي حركته ان مراده بقوله عتق مولاك
اي بعد عتق مولاك كما قيل المعلن بالشرع كما مرسل عنه فيكون قول المولى عن الشرع من حرة وقال الزوج طالق متعنه من في
واحد وثلاثين من الحرة ضرورة فيقعان عليه ما هو حرة من فصاها المسئلة الاو شس وبقي قولنا ان طالق متعنه من عتق مولاك
ايك هم وانه لا يقدح بعد ثبوتها بثلاث حشش هذا ايضا من القول بطلان العتق بانه ان الطلاق مساوق للحرية وانه العتق مساوق
فلو مساوف الاستان لهما الاعتراف او بالثبوتين كذا مشرحة الاتراش ثم قال على هذا الاستلال الذي ورد صاحب الامارات في قوله
ثبوت حيث جعلت عتبا لانهما حرة وان جوب لعدة كما في المسئلة الاولى باعتبار ان الطلاق مساوق للحرية انتهى قلت هذا الاستلال مروي
فذكره ثم فصل صاحب الامارات ثم ذكره في المسئلة الثانية بنا على ما لا يخفى من دماشش اي لابي حنيفة والابي يوسف هما من
اي الزوج هم على الطلاق بما علق به المولى العتق شس ووجهي لغيرهم العتق ليسا وندا وبشش اي الحال انهما امته هم كذا
شس مساوفهما ووجهي بهم في المتناهي بخلاف ان الاستان حرة فليفتد شس فلا يكاد يخلو من غيرهما في المسئلة الاولى لانه طالع التخليق
المولى فيشع الطلاق بطلان العتق على ما قرناه شس اي في المسئلة الاولى وهو ان بشرط عدم طالع الشرع صاها ووجهي لعدة لانه شس
اي لانه انما هم في قوله فاما بالاحتياط شس حيانته لا يزيل كذا المراسلة فيخذ فيها بالاعتقاد ولا وجهي الى ما قال شس اي محرم لانه
لو كان انما لانه عتق لانه طالع شس اي لان الاعتراف فكل الحق هم في الطلاق ليقاين التخليق لانه طالع شس اي لان التخليق
علاء الطلاق من في متناهي شس اي الاعتراف والتخليق ليعني كما ان الاعتراف يصاها ووجهي به في المسئلة الثانية فكل كتاب التخليق

فيكون التخليق مقارنا للعتق
ضرورة فطلاق بعد العتق
فصاها المسئلة الاولى
ولهذا انقد رعدتها بثلاث
حيث وجهها انه على الطلاق
بما علق به المولى العتق شس
العتق بصاها ووجهي
فذن الطلاق والطفان
نحوه فان الامه حرة غليظة
مخلو المسئلة او الاولى لانه
على التخليق باعتقاد المولى
فيقع الطلاق بعد العتق
على ما قرناه في تجلات العتق
لانه لو عتق فيها بالاحتياط
وكن الحرة غليظة يؤخذ
فيها بالاحتياط ولا وجه
الى ما قال لان العتق لو كان
اذا عتق فطلاق ليقاين التخليق
لانه حلت به فيقتدر ان

أخرى ان البيئتين قبل
 الدخول وبعد العدة
 يحصل به فيكون هذا
 الوصف لتعيين احد
 المحتملين ومسئلة
 الوجبة ممنوعة
 فتقع واحدة بالثقة
 اذا لم تكن له
 نية او نوى التنتين
 افا ذوى الثلث لما
 من قبل ولو عني بقوله
 انت طاق واحدة وقوله
 بائن او البتة اخره
 يقع تطبيقان بالثقة

فان قيل مقتضى ما اذا قال انت طالق ونوى البيئتين الى الثلاث حيث لا يصح بالاجماع فينبغي ان لا يصح كونه كناية لان
 المصنف لم يفرق بين البيئتين ما سارت منقوضة بقوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق باين فان البيئتين لمقوضة وقيل انهما
 في ذل لا يوجب نوع ضعف لانه ذكر في الميسر قوله انت طالق تحيل الميسر وغير الميسر فكان قوله باينا تعيينا محتملا لان
 لا يحيل بطريق الحقيقة لكنه قيل بطريق المجاز فلا يلزم من نية واحدة الامتناع من السؤال فان قيل باين مصفة المرأة لا مصفة الطلاق
 فكيف وهذا المطلاق بالبيئتين كذا قيل قال الكاكي وفيه نوع مما لم يمتى قلت قوله باين منه لطلاق وقدر بعد خبر وليس مصفة
 الطلاق وانما يكون مصفة الطلاق لو قال انت طالق بايناهم الا ترى ان البيئتين قبل الدخول وبعد العدة يحصل به نفس الشيء
 انت طالق هم فيكون هذا الوصف شئ اى مصفاة المرأة بقوله انت طالق باين هم تعيين احد المحتملين وهو البيئتين وقيل لا يترادف
 هو يفتح لغيره واذا بهما الزوجان باين وفيه نظر لان الاحتمال ليس تحيل المطلق بل هو موجب لمقتضى هو البائين وقال الاكمل لمخص من
 كلام السنن انى واعتبر خبره انه لو قال محمدا لما جازيته فيقع بقوله انت طالق واحدة باينة اذا نوى الميسر كذا لك وحميد باين
 انما فعل اذا لم يكن منقوضا لغيره ونية البائين من قوله انت طلاق غير لان المطلاق شرع معقبا للرجعة ورد بان تسليم الميسر
 ومخرج الى الفرق بين عدم جواز كون النية مغيرة وجواز كون الوصف مغيرة على الميسر وحميد بان الفرق بينهما ان الوصف المفسر
 اقوى في اعتبار الشرح من النية ليدل انه لو قال انت طالق ولم يفرق بين المطلقين اعتبر الشارع وذلك طلاقا ولو نوى طلاقا ولم
 يتلفظ بلفظ لم يعتبره طلاقا ليدل على الميسر وهو شرعية الوقوع بالفاظ الطلاق هم ومسئلة الرجعية ممنوعة شئ هذا جواز
 عن قول الشافعي كما اذا قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك معنى التمسك به لا يقع باينا بل يقع واحدة باينة وهو عني قوله
 هم فتقع واحدة باينة اذ لم تكن لنية او نوى التنتين شئ اى التطبيقان هم اما اذا نوى الثلاث اى المطلقات الثلاث فثلاث
 شئ اى يقع ثلاث مطلقات هم لما من قبل شئ اى في باب يقع الثلاث بقوله ونحن نقول نية الثلاث انما صححت كونها
 جنسا اخر وقال الكاكي مسئلة الرجعية ممنوعة بمعنى تقع واحدة باينة فيها وليس حكم فالفرق ان قوله ان لا رجعة صريح في الميسر
 وفي سلتنا وصف البيئتين وانما في الرجعة صريحا ولكن يلزم منها نية الرجعة ضمنا وكلم من شئ ثبت ضمنا ولا يثبت قصد كذا سمعت
 من شيخى العلامة وذكر الاكمل هذا برهنته قال كذا قال شيخى العلامة وشيخه هو قوام الدين الكاكي وشيخ قوام الدين هو عبد الله
 بن محمد بن محمد الجارى اى الامام الحنفى في الفقه والاصول شرح البيهقي وكان وضع كتابا على المداينة لسؤال قوام الدين المذكور
 حين اتيه بترندة وفقه عليه وحل الى كتاب الكاكي ونهت من نية نية برهنته منقوضه هم ولو عني بقوله انت طالق واحدة وقوله
 باين او البتة اخرى شئ اى طلقة اخرى هم يقع تطبيقان باينان وقياس قول الشافعي تطبيقان رجعيان وقال في
 التناوى والولو الحى قيل الاول يقع رجعيان وقال الا ترى انى قول هذا صحيح عنى لان قوله باين منى قوله انت طالق باين

تجربا لم يتراءى في قولهم زيد عالم عامل اي جامع للمعنيين المصنفين ثبت لكل واحد منهما موجب وجوب لطلاق ثبوت الرجعية وجوب
 البايين ثبوت البينونة ولا معنى لثبوت التطليقة بين المباينتين ولا يلزم من كون الشا في باينا كون الاول باينا انتهى فقلت هذا
 كله مما قد مر غير تال في التعليل عن مسوقه لان قوله خير بعد خير لا يصلح ان يكون صحيحا الكلام ليل هو يدركا له لان معناه كما قال
 انت طالق انت باين نعم كان قوله انت طالق يقتضي ان يكون جيبا ابتداء الا ان قيل باينا لعدم الاحكام لان الشا في يكون باينا
 لا محالة عندنا فيكون الاول باينا ايضا ضرورة انه لا يتصور لبقاء الاول جيبا اذا صار الشا في باينا وقال لا اكمل من الناس من ذهب
 الى ان الاول يقع جيبا بان لا يرد ما ذكرناه يعني قوله ان الاول يقع جيبا ابتداء فقلت باينا لوقوع الشا في باينا لعدم معصية بقائه
 رجوعا فهذا صحيح ظاهر وان ارد بقاءه بجيبا فليس صحيحا لان هذا الوصف يصلح لابتداء الا ليقع نفس اراد بالوصف لفظ باين والبتة
 والله يصلح للالقاء ابتداء بان قال انت باين او انت طالق لبتة ونوى به الطلاق ليصح ولتقع وكذا اذا نوى بلفظ البتة تطليقة اخرى
 وقال لا اترجى وقوع الثنتين في قول انت طالق لبتة فيها فظهر عندى لان قوله البتة ذكره مصداق وهو من حيث العربية لا يصح ادخل
 صفة المصدر مع حذف بان يرد وانت طالق لبتة والمطلقة للمرة الواحدة والاولا فيها على التكرار اما اذا لم ينو فظاهر وكذا اذا نواه لا
 المطلقة مصدر وقع تأكيد الما دل عليه قوله طالق فلا ثبت بها شئ ثم على سبيل الاصاله انتهى قلت هذا ايضا فيه لان المصدر
 الموكدة كغيرها لما قبله صفة في نفس الامر وصف بها لفظ طالق بلفظ الشدة فلا ينافي ان يكون له معنى زائدا على معنى تأكيد وقوع الشا
 الذي يدل على طلاقه وهدوء المعنى الزايد يقع طلاقه اخرى في فهمهم وكذا شئ اي كذا يقع تطليقة البانينة وهذا مطلق على قول انت
 طالق باين في الاحكام الاربعة وهي قوله فتقع واحدة باينة او المكون لبتة او نوى اثنتين ولو نوى الثلاث فقلت ولو نوى بقوله انت
 طالق واحدة وقوله شئت لطلاق اخرى تقع تطليقتان كذا الجواب عن قوله اجبت اطلاق او شره او شره او اكبره هم اذا قال
 انت طالق شئت اطلاق لاشاننا يوصف بهذا الوصف باعتبار شره شئ اي اثر الطلاق باعتبار شره هم وهو البينونة في الحال
 فصا كقول باين شئ انما قلنا لا باعتبار شره لان شره لا يوصف بهذا الاوصاف اعني الشئ والشره والشره والشره والشره والشره
 ليس بحسوس ولا بدني هيئة حتى يكون صفا لذاته وغير الحسوس يعرف بالشره فتكون هذه الاوصاف لشره ومن شره او شره وشره
 وكبره وعظمه ان يكون قاطعا للشك في الحال فصا كذا بلفظ البانين لان فعل التفصيل لبيان اصل التعارف وذلك في الواحدة البانينة
 لانها شره بمرئى حكمها فحش من الرجعية وقد كبر لبيان نهاية التعارف وذلك في الثلاث فان نوى الثلاث فقد نوى محمل كلامه فصحت
 وان لم يكن البتة يصرف الى الاول لا لانه لا يتحقق ان فعل التفصيل يقتضي ان يكون هناك فاشا فالت بالاول والثاني شره كبره
 وجبر الانبياء فيعمل على مجرد الانبياء لان طالق لا يكمل طالقان لان مجرد هذا يتيقن به في النوازل البانينة صم كذا اذا قال اجبت لطلاق
 شئ اي وكذا الجواب اذا قال انت طالق اجبت اطلاق هم ادسوه شئ او قال انت طالق ادسوه اطلاق هم لما ذكرنا شئ

لان هذا الوصف
 يصح كابتداء
 الا ليقع وكذا
 اذا قال انت
 طالق لشئ
 الطلاق لا ينافي
 بوصف لفظ
 بل اعتبار اخره
 وهو البينونة
 في الحال
 فصا كقول
 باين
 وكذا اذا
 قال الخبث
 الطلاق
 ادسوه
 لما ذكرنا

وكذا اذا قل طلاقه فليطلق
او طلاق البعثة لان الزوجي
هو السنة فيكون البعثة
وطلاق الشيطان باثنا وعن
ابن يوسف في قوله انت طلق
للبعثة لانه لا يكون باثنا الا
بالنية لان البعثة قد تكون
من حيث لا يقدر في حاله حتى
فلو بد من النية وعن
محمد بن ابيه اذا قال انت
طالق للبعثة او طلاق
الشيطان يكون جعيا
لان هذا الوصف قد يتحقق
بالطلاق في حالة الحيض
فلو ثبت البيهقي بالشك
وكذا اذا قال كالجبل لان التشيئة
يجب له بلا خلاف لذلك
بإثبات زيادة الوصف وكذا
اذا قل من الجبل لانه اذا قال
ابن يوسف يكون رجيا لان الجبل شيء
ولحد فكل تشبيهة متوخلة
ولو قال لوانت طالق لشد
لطلاق او كالف او ملأ البيت
ففي واحدة باثنا لان ينوي
ثلثا اما الاول فلهو
وصف بالشد وهو
الباطل لانه لا يحقل
لانتقاض ولا ارتفاعا اما
الرجعي فيحمله

لا يثبت الوصف بهذا الوصف باعتبار اثره وذكر ابن ساعته في نوادره انه اذا قال انت طالق ارجع الطلاق فان نوى ثلثا فثلاثا
وان نوى واحدة فمضى واحدة جعيا عند ابني يوسف باثنية عند محمد بن ابي الكافي للحاكم الشيباني وان قال انت طالق اكثر الطلاق فمضى
ثلاثا لاثنين اذا قال نويت واحدة وان قال انت طالق المثل الطلاق فمضى الطلاق فمضى واحدة جعيا وان قال انت طالق
طول كذا او كذا او عرض كذا او كذا فمضى واحدة باثنية ولا يكون ثلثا وان نوى طالق خيرا الطلاق او اعد لي واحدة
او فضله فمضى طالق السنة في وقت السنة وان نوى ثلثا فمضى ثلاثا السنة وقال الطحاوي في مختصره ولو قال لوانت طالق
سنة او جليلة كانت طاقا تطليقة يحاكم فيها الرجعية كانت حايضا او غير حايض لم يلف بذه التطليقة للسنة ثم قال وروى صاحب
عن ابن يوسف انها طالق تطليقة للسنة كما اذا قال انت طالق حسن الطلاق ثم وكذا اذا قال طلاق الشيطان وطلاق العبد
ش اي وكذا يقع الباطل اذا قال انت طالق طلاق الشيطان وطلاق البعثة اي وقال انت طالق طلاق البعثة ثم لان
هو السنة فيكون ش طلاق البعثة وطلاق الشيطان هم باثنا عن ابني يوسف في قوله انت طالق للبعثة لانه لا يكون باثنا الا بالنية
لان البعثة قد تكون من حيث لا يقدر في حاله حتى فلان الجبل من حيث لا يقدر في حاله حتى فلان الجبل من حيث لا يقدر في حاله حتى
يكون جعيا لان هذا الوصف ش اي وصف البعثة والشيطان هم قهر حتى بالطلاق في حاله حتى فلان الجبل من حيث لا يقدر في حاله حتى
ش هذا الذي ذكره ابن يوسف عن محمد بن ابيه في تمامه هم وكذا اذا قال كالجبل ش اي وكذا يكون باثنا اذا قال انت طالق
كالجبل هم وبذا قول ابني حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة في ش اي كالجبل هم بوجوب زيادة ش اي كالجبل من حيث لا يقدر في حاله حتى
العدد لانه ليس بنهي عدد وكذا في الذات يحمل على الزيادة التي ترجع الى الوصف هم وكذا اذا قال ش اي كالجبل ش اي وكذا
باثنا اذا قال انت طالق مثل الجبل هم لما قلنا ش يريد به قولان التشبيه بوجوب زيادة الاحالة هم وقال ابني يوسف يكون ش
اي الطلاق هم جعيا ش وبه قال الشافعي واحمد بن محمد لان الجبل شيء واحد فكان تشبيها في توصيفه ش اي توصيف الجبل هو موزون
عن الوصف والعدد وعلل التشبيه في علمهم فلاقع البيهقي بالشك ولو قال انت طالق كالعصرة او كالف او ملأ البيت فمضى
محمد بن ابي حنيفة في قوله انت طالق ش اي كالجبل ش اي واحد فكان تشبيها في توصيفه ش اي توصيف الجبل هو موزون
باثنية هم ولو قال لوانت طالق ش اي كالجبل ش اي واحد فكان تشبيها في توصيفه ش اي توصيف الجبل هو موزون
بالنية لان نوى ثلثا فثلاثا ش اي من سائل الجاهل بعينه وقع بهذا الاثر طلاقه واحدة باثنية فلو ادا ولم ينو ثلثا فثلاثا
هم لما الاول ش وبه قولان طالق ش اي كالجبل ش اي واحد فكان تشبيها في توصيفه ش اي توصيف الجبل هو موزون
ش ان الوصف باثنية هو الطلاق الباطل لان شدة الطلاق بالاثنية هم لانه ش اي لان الباطل هم لا يحقل الانتقاض من
اي انتقض هم والارتفاع ش من انقض هذا الاصل لغيره لا الزوج الجدي هم ما الرجعي اي الطلاق الرجعي فيحمله ش اي كالجبل ش اي

حم ولما نشأ في الطلاق الرجعي لم يأن له فيها القول ونحوه لا يخرج فيه إلى رضا ما وانما هي غيبة الثلاث المذكورة بالمصدر
 في جواب عما يقال قلنا انما نتج ذلك انتطال في الطلاق يقتضي الابانة بواحدة بوصف الطلاق بالاشارة فمن اين يصح غيبة الثلاث
 فاجاب بقوله وانما تصح غيبة الثلاث لذكره بالمصدر في وهو اسم جنس يحيل الثلاث بلا وصف الشئ
 وهو ما اولى فان قيل فعلى هذا فيجب ان يقتضي الثلاث بلائيه لانه لو قال انت طالق شديريه الما بين اشد اقوى منه فيجب ان يقتضي
 الى الثلاث قلنا الجواب عن ذلك انه عند قولك انت طالق وهو ان الما بين فعل التصيل جها محمولا لا اثبات لا اثبات التصيل فلا يجوز
 حمل طلق الما بين الاحتمال على الثلاث حم وما انشأ في شئ وهو قوله كالف حم فانه شئ اى فلان فشان حم فغيره وبهذا
 شئ اى بقوله حم كالف التثنية في القوة تارة وفي اعدا آخره شئ اى في التثنية في العدمه اخرى حم يقال هو كالف حمل
 شئ اى فلان كالف حمل اى بعد كالف حمل حم ويروى في القوة شئ يقال فلان كالف حمل في القوة حم فتصح غيبة الاربعين شئ يعني
 اذ انوى الواحدة يقع الما بين باعتبار التثنية في القوة واذا انوى ثلاث يقع ايضا باعتبار التثنية في العدمه وعند فقهاءنا
 اى عند فقهاء النجاشية حم غيبة ثلثها شئ اى اقل الاربعين هو الواحد الما بين لان الاقل متيقن حم وعن محمد بن حماد لما تعالى يقع الثلاث
 عند عدم الغيبة لانه عند شئ اى لان كالف حم يروى بالتثنية في العدمه ظاهر شئ في رواية عن محمد بن حماد وذكرنا الاول في غيره
 فنصار شئ اى فصار الحكم حم في هذا كما اذا قال كعدو الف شئ وهذا الاختلاف فيه لانه نص على العدمه ولو قال انت طالق واحدة كما
 فيجوز واحدة بانيه ولا يكون ثلثا لان الواحدة لا تشمل العدمه فيكون التثنية لزيادة القوة حم وما انشأ في شئ وهو قوله الما بين حم
 فلان الشئ في رواية البيت المنظم في نفسه قد مر الاكثره واما في ذلك نوى صحته غيبة شئ فاعلم في الطلاق بالابانة والكثرة بالثلاث
 فاما نوى صحه حم وعندنا في القوة غيبة شئ اقل شئ هو الابانة لان الاقل متيقن وروى الطحاوي حماد بن محمد عن علي بن يوسف ومحمد بن
 غفر بن الرواية اذا قال انت طالق شئ الجبل والملا البيت والملا القدر يكون جميعا وفي شرح الاصل لو قال انت طالق تطليقة
 طلاقا لكوز كان بينا في قوله حم جميعا لانه منتهى الطلاق يقتضي زيادة عظم وليس ذلك الابانة بينونة وفي الروض مختصر الرازي قال انت
 طالق الما بين البيت والملا والسما ولا الاصل او عظم من اجل واكثر الطلاق او عظم او اشد او اوطر او اوسع او طلاقه كبيرة او عظيمة
 رفع واحدة وجبته وتلفوا في الكلام وكذا في معنى النجاشية وكذا لو قال ملا لا يبايعة واحدة وجبته كقول المشافعي اى الطلاق واكثره
 واحدة وجبته وهو لا يثبت كقولنا في اقتضاه قال السرخسي بان الاحتمال هو الحق والمذهب ضعيف جدا ولو قال انت طالق
 عدا الترات يقع واحدة عن ابي يوسف واختاره البغوي حم احمد وفي جواسع انفع عن محمد بن حماد لثلاث لانه ذو عدا ونحوه لا يخرج
 وفي الترات وايضا عنده ولو قال انت طالق واحدة مائة مرة لم يقع الا واحدة قاله المتولي عن ابي حنيفة وهو بعيد جدا وفي الترات
 قال انت طالق ككلمات في واحدة بانيه عن ابي يوسف وثلاث عن ابي يوسف وثلاث عن محمد كما لو قال كعدو ثلاث ولو قال

واما فصح غيبة الثلاث
 لذكر المصدر في ما انشأ
 فلا يثبت في هذه
 للتثنية في القوة تارة
 وفي العدمه اخرى حم
 هو الفرح في جواب
 القوة في جميع غيبة
 وعند فقهاءنا
 يثبت اقلها ومعنى
 انه يقع الثلاث عند
 عدم الغيبة لان عدد
 فيروى بالتثنية في العدمه
 ظلم اقصا كما اذا
 قال انت طالق ككلمات
 واما الثلاث فلا يثبت
 الشئ في جواب البيت
 لعضمة في نفسه وقد
 مما لا كثرته فالحق في ذلك
 نوى صحته غيبة
 وعند الغالب
 اليه ثبت لا اقل

ثم الأصل عند البيهقي أنه لا
 متى شبه الطلاق بشيء
 بالمتأني شيء كان المشبه به
 ذكر العطار ولم يذكر المهران
 التشبيه يقتضي زيادة وصف
 وعند البيهقي لا أن في العظم
 يكون بالمتأني لا خلاف في شيء كان
 المشبه به لأن التشبيه قد
 يكون في التوحد على التجريد لمّا ذكر
 العظم فلذلك لا محالة ومنه
 زفره أن كان للمشبه به ما يوصف
 بالعظم عند الناس فيقع بالمتأني
 فهو صحيح وقيل محمد بن مسم الجنيّة
 وقيل مسم إلى يوسف زفره في
 قوله مثل رأس الأبرّة مثل عظم
 رأس الأبرّة ومثل الجبل مثل عظم
 الجبل ولو قال أنت طالق نطقه
 نطقاً بطلاء أو بطلاء أو بطلاء
 في ذلك بطلان لأن ما لا يمكن
 تداركه يشترط عليه هو الباطن
 وما يصعب تداركه فيقال
 لهذا الأمر طول وعرض وقب
 البهرسفة أنه يقع بها
 به خصية لأن هذا الوصف
 لا يليق به فيلغو

كذلك في الأصل عند البيهقي أنه لا
 متى شبه الطلاق بشيء
 بالمتأني شيء كان المشبه به
 ذكر العطار ولم يذكر المهران
 التشبيه يقتضي زيادة وصف
 وعند البيهقي لا أن في العظم
 يكون بالمتأني لا خلاف في شيء كان
 المشبه به لأن التشبيه قد
 يكون في التوحد على التجريد لمّا ذكر
 العظم فلذلك لا محالة ومنه
 زفره أن كان للمشبه به ما يوصف
 بالعظم عند الناس فيقع بالمتأني
 فهو صحيح وقيل محمد بن مسم الجنيّة
 وقيل مسم إلى يوسف زفره في
 قوله مثل رأس الأبرّة مثل عظم
 رأس الأبرّة ومثل الجبل مثل عظم
 الجبل ولو قال أنت طالق نطقه
 نطقاً بطلاء أو بطلاء أو بطلاء
 في ذلك بطلان لأن ما لا يمكن
 تداركه يشترط عليه هو الباطن
 وما يصعب تداركه فيقال
 لهذا الأمر طول وعرض وقب
 البهرسفة أنه يقع بها
 به خصية لأن هذا الوصف
 لا يليق به فيلغو

ثم الأصل عند البيهقي أنه لا
 متى شبه الطلاق بشيء
 بالمتأني شيء كان المشبه به
 ذكر العطار ولم يذكر المهران
 التشبيه يقتضي زيادة وصف
 وعند البيهقي لا أن في العظم
 يكون بالمتأني لا خلاف في شيء كان
 المشبه به لأن التشبيه قد
 يكون في التوحد على التجريد لمّا ذكر
 العظم فلذلك لا محالة ومنه
 زفره أن كان للمشبه به ما يوصف
 بالعظم عند الناس فيقع بالمتأني
 فهو صحيح وقيل محمد بن مسم الجنيّة
 وقيل مسم إلى يوسف زفره في
 قوله مثل رأس الأبرّة مثل عظم
 رأس الأبرّة ومثل الجبل مثل عظم
 الجبل ولو قال أنت طالق نطقه
 نطقاً بطلاء أو بطلاء أو بطلاء
 في ذلك بطلان لأن ما لا يمكن
 تداركه يشترط عليه هو الباطن
 وما يصعب تداركه فيقال
 لهذا الأمر طول وعرض وقب
 البهرسفة أنه يقع بها
 به خصية لأن هذا الوصف
 لا يليق به فيلغو

ثم الأصل عند البيهقي أنه لا
 متى شبه الطلاق بشيء
 بالمتأني شيء كان المشبه به
 ذكر العطار ولم يذكر المهران
 التشبيه يقتضي زيادة وصف
 وعند البيهقي لا أن في العظم
 يكون بالمتأني لا خلاف في شيء كان
 المشبه به لأن التشبيه قد
 يكون في التوحد على التجريد لمّا ذكر
 العظم فلذلك لا محالة ومنه
 زفره أن كان للمشبه به ما يوصف
 بالعظم عند الناس فيقع بالمتأني
 فهو صحيح وقيل محمد بن مسم الجنيّة
 وقيل مسم إلى يوسف زفره في
 قوله مثل رأس الأبرّة مثل عظم
 رأس الأبرّة ومثل الجبل مثل عظم
 الجبل ولو قال أنت طالق نطقه
 نطقاً بطلاء أو بطلاء أو بطلاء
 في ذلك بطلان لأن ما لا يمكن
 تداركه يشترط عليه هو الباطن
 وما يصعب تداركه فيقال
 لهذا الأمر طول وعرض وقب
 البهرسفة أنه يقع بها
 به خصية لأن هذا الوصف
 لا يليق به فيلغو

وصفت الطلاق بالشدة والطول والعرض ليس يكن المخرج قيا له العرش بالبحر من جواربه كالان قيا له الموضع بالبحر من جواربه كمن يترك
 ملاحكم الشرعية حكم الجواز فيخرج اوقول سلمنا انه لا يخرج من حقيقة ولكن ان سلمنا لا يخرج من جوارحه ان نوى الثلاث شئ اى
 الطلاق الثلاث حكم في هذه الفصول شئ اى في فصل قوله انت طالق بيمين او البتة او انت طالق ففصل الطلاق وفصل قوله
 الطلاق ما سؤده وطلاق اشتيطان وطلاق المديعة وفصل قوله شدة الطلاق او كلف او ملأ البيت او مثل من لا يرة او مثل
 او فليس لا يرة او مثل الجبل او مثل عظم الجبل فصل قوله انت طالق تطليقة شديده او عريضة ففى هذه الفصول حكمها مستثبة من وقوع
 الثلاث اذا نوى اعم من ان ينيته رضى الله تعالى عنه وانما يوين عنه والمباين على كونهن حقيقة وعريضة فاذا نوى الثلاث
 فقد نوى عريضة العريضة في اطلاقها جميعا اعلاها وذكرا العدد الشهد في شرح الجاه البغية مثل ما ذكر صاحب الهداية في صحة نيته
 الثلاث في الفصل كما وكما لا مالم الزايعا الى قال في شرحه لمباح الصغير الصحيح انه لا يصح في انت طالق تطليقة شديده
 او عريضة او عريضة لان نص على تطليقة وانما نمتا ولا لو صدر ثم قال كذا ذكره في المائتين استحسنه قال لا تترادى بناء على
 عندي لان النية انما تصح فيما يحتمل اللفظ وذكر ذلك والبار موصوفة للوحدة فلا تحتمل غير ذلك فلا تصح نية الثلاث انتهى قلت كونه
 الساب والموصوفة لثلاثا في نية الثلاث لانه وصفها بالشدة والطول والعرض وصحة نية الثلاث كونه من اوصاف حكم تنوع البنية
 شئ اى عريضة وحقيقة هم على مرش اشار به الى قوله قبل منتهى واقع وحدة بائنة او المعلن لنيته ونوى في الثلاثين ما اذا نوى
 الثلاث فمكث حكم الواقع به شئ اى بهذه الالفاظ المذكورة هم باين لما ذكرنا عن قوله انت طالق تطليقة شديده او عريضة او
 فروع اوقال لامرته والحج او سميت احكيما طالق او قال بذه وبذه طلقت امرته عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يقع
 لاشك وان قال لامرته وجل كذا طالق او بذه او بذه لا يقع عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف يقع ولو قال لامرته وبنيت
 احدا كذا طالق او قال بذه او بذه لا تطلق زوجته الابانية وفي الميسر طالع انه لم ينو يا وعند الشافعي واحمد يقع على زوجته الا
 بالنية وان قال اردت الابانية في الصحيح على المنصوص وذكر في الاما وعند مالك لا يقبل منه ذكر في الجوابه ولو قال احدي
 امراتي طالق وليس له الامارة واحدا يقع عليها ذكره بعد ما تشبه في شرح الجمع الصغير

فصل اى في فصل في الطلاق قبل الدخول على المرأة لما كان موضع النكاح للدخول كان الطلاق قبله من العوارض والعارض
 فيه كونه الاصل هو الطلاق بعد الدخول هم واذا طلق الرجل امرته قبل الدخول بها قوتن عليها شئ عند جماعة العلماء وهو باس
 عمر وعلى وابن عباس ابى هريرة وعبد الله بن عمر بن الخطاب ابن مسعود والسوق ابن مأكك بنى الله تعالى عنهم وقيل بنى
 السيد محمد بن سيرين وعكرمة وابى ابيهم في عمار الشافعي وسعيد بن جبيرة والحكم ابن ابي اسيل والاذاعي وسفيان بن عمار وقيل بنى
 ابن المنذر وبه اقول وذكر ابو بكر بن ابى شيبة انه يقول عايشة واهم سليمة ومعاذ بن محمد ومحمد بن عبد الرحمن كانا ليس

ولو نوى الثلاث
 في هذا الفصل
 صحة نيته
 لتعريف البنية
 على ما هو
 والواقع بها
 باقى
 فصل
 في الطلقات
 قبل الدخول
 واذا اطلق الرجل
 امراته ثلاثا
 قبل الدخول
 بها وقضى عليها

لان الواقع مصد
 محذوف كان
 معناه طلاقا ثلثا
 على ما بينا فليكن
 قوله انت طالق
 ليقع على ما
 فيقع جملة فان
 خرق الطلاق
 بالاولى ولم تقع
 الثانية والثالثة
 وذلك مثل ان
 يقول انت طالق
 طالق طالق كان
 كل واحد منهما
 لا لمين كوفي اخر
 كلامه ما يغير
 حتى يتوقف عليه
 فتقع الاولى للحال
 فتصا الثانية
 وفي جملة ذلك اذا
 قال له انت طالق
 وواحد وبعده
 لما ذكرنا انها بانت
 بالاولى ولو قال له انت
 طالق وواحد وبعده
 قوله له كان

واين استثنى وعمر بن دينار يقول ان من طلق المكره ثلاثا في واحدة وفي مصنف ابن ابي شيبة عن جابر بن زيد وطاوس بن عطاء
 ان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها فهي واحدة وفي المنسب وهو قول الحسن البصري هم لان الواقع مصدر مجزئ وش
 وهو الطلاق الذي قام حقيقة بهو الثلاث مقامهم لان معناه طلاقا ثلثا على ما بينا ش اشارة الى ما ذكره في الفصل المتقدم على
 تشبيه الطلاق بقوله وبما ان الوصف متى قرأ بالعدد وكان له خروج بذكر العدد والى اخره هم فلم يكن قوله انت طالق ايقاعا على
 عدة فيقع جملة ش يعني اذا كان الواقع مصدرا محذوفا لم يكن قوله انت طالق ايقاعا على عدة والازاد عدد الطلاق وهو غير
 مشروع فيقع جملة وصار الكلام واحدا لا يفصل بعضها عن بعض فان ايقاع الطلاق لا ينافي فيلفظا وجوز منه بخلاف قوله انت طالق
 وطالق وطالق حيث انفصلت الثانية والثالثة لانها كلمات متفرقة فوقع الاولى هم وان فرق الطلاق ش بان يقول
 انت طالق طالق طالق على ما يجي الان صرنا بالاولى ش الى اللفظة الاولى وهو قوله انت طالق تبين لاني عدة لانها
 غير عدة هم ولم يقع الثانية ولا الثالثة ش لانه لا يقبل قوله على ما عمل فلو كانا واحدا حكمي عن اشافى القدير انها تطلق ثلاثا ثلثا وقال
 ابن ابي ربيعة من اصحابه بما قال ابن خروبه قال بن ابي ليلى والاوزاعي واليث بن سعد وربيعة والاك وقال احمد لو ذكر بالاولى طلق
 ثلثا او غير الروا لا تطلق لانه ياء على وهذا بخلاف ما اذا قال له انت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار حيث يقع الثلاث
 جملة اذا وجد الدخول بوجوب المعين في الاخر هو الشرط واذا قدم الشرط فعند اني حقيقة يقع الواحدة لان المعلق بالشرط كالمرجع عند
 وجود الشرط فان قيل ليجب بحرف الجمع كالمجم بلطفك فقول له انت طالق ثلثا يقع الثلاث فيجب ان يقع الثلاث ايضا اقول
 لما انت طالق وطالق وطالق انجب بانه مسلم ولكن اذا وقعت الاولى فلا توقف لعدم التغير في الاخباريات بها ولم يرد على الثانية
 ولا الثالثة فان قيل ينبغي ان يقع الثلاث تحقيا بمعنى الجمع في الواجب بانه يكون الواجب بانه لا ينافي له لانه لما عليه لانها جميع
 المطلق فان قيل يلزم الترتيب على ما قلتم والاول لم يوضع لاجب بالمرجع لانه انما يلزم ان كان وقوع الثانية والثالثة متحققا فلا يتم
 ولا ترتيب هم ذلك ش الى التفريق هم ش ان يقول انت طالق طالق طالق ش ذكر المصنف صورة التفريق بدون حرف الواو
 ولكم فيما اذا ذكره بحرف الواو ذلك ولان اذا قال له انت طالق وطالق وطالق تبين بواحدة لاني عدة قال الا ترى هم لان
 كل واحدة ايقاع على عدة اذ لم يكن في تركها ما يغير صوره ش اي مصدر الكلام كالشرط والاستثناء هم حتى يتوقف عليه ش الى
 ما يغير صوره هم فتقع الاولى ش في لفظ انت طالق هم في الحال وتصادم ما ش اي تصادف الاولى هم الثانية ش اي
 اللفظة الثانية وهي طالق هم وهي بانه ش اي الحال انها ما بانه فلا يبقى الثانية محل ولا الثالثة هم وكذا اذا قال ش اي
 وكذا تقع واحدة اذا قال هم انت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة كما قلنا انها بانت بالاولى ش يعني لما سبقته الاولى في الوقوف
 صوابها الثانية وهي بانه هم ولو قال له انت طالق واحدة فبانت قبل قوله واحدة كان باطلا ش يعني لا يقع ش وكذا اذا قال

ان قرنهما بهما الكناية مكان
صفة المذكور او كقولنا
زين قبل عمر وكان لم يقرنها
بهما الكناية كان صفة للمذكور
او كقولنا جاءني زيد في
عمر ووافق الطلاق في
الماضي يقتضي الحال كان
الاسما فلا يبيح وسعه
فالقبلية في قوله انت طالق
واحدة قبل واحدة صفة للأول
فتبين بالاولى قوله نعم الثانية
والبعدية في قوله بعد واحدة
صفة للأولى فخصت بالإبادة
بالاولى ولو قال انت طالق
واحدة قبلها واحدة نعم ثنتان
لان القبلية صفة لثانية الحكم
يجوز الكناية فاقضى ايها ما في
الماضي وايها الاوى في الحال غير ان
الايقاع في الماضي يقتضي الحال
ايضا فقترتان تتقارر وكذا اذا
قال انت طالق واحدة بعد واحدة
ثنتان لان البعدية صفة للأولى
فاقتضى ايقاع الواحدة في الحال ثم
الآخرى قبل واحدة فقترتان ولو قال
انت طالق واحدة مع واحدة
واحدة نعم ثنتان ان كانت مع الزمان
وعن ابن مسعود في قوله نعم
واحدة نعم واحدة لان الكناية تقتضي
السبق للمكي عنه لا للاحداث والمخرج
ليما نعم ثنتان الواحدة كالمقام
البيانية بعد قوله الذور ولو قال
انت دخلت الدار ثنتان طالق واحدة
واحدة قد دخلت فقتيل واحدة
عن ابن مسعود

[illegible]

وبه قال الشافعي في وجهه وقال ابو الحسن صاحب الروايس هم وقال الشيخ ثمان وبه قال الشافعي في وجهه واختار القاضى ابا طاهر
وهو قول الكلب واجم وبجته والايث بن سعد وابن ابى ليلى لان حرف الجمع كلفظ الجمع عنهم هم ولوقال له انت طالق واحدة وواحدة
ان قلت الدار فقلت ان اطلقت ثنتين بالاتفاق شئ به من سائر كل القدر وبى حرم الله تعالى وفيها اخر الشرط فوعدت بالطلاق
لان صدر الكلام تدفق على اخره اذ كان في اخره ما يفي بوجبه فوجد الشرط فوقع جميع ذلك بخلافه لما لا دلالة لى فيها قام شرط
حيث يقع واحدة لان الجمع بالشرط لا يخرج عن وجوده فلما طلقت واحدة لغت الثانية لانها صارت معها وبى بجهته وان قلت
المرأة فمولا بها وتبع الجميع باختلاف قادم الشرط واخره لان الثانية صارت معها وبى في لعدة هم لعاش اى لابي يوسف ومحمد
هم ان حرف الواو للجمع المطلق فية عن جملة كلامها به لغير جماعة النساء على استغنائه الى الطلقات وبى غير مذكورة اى لطلقات
جملة وكان ينبغي ان يقول في تعلقات اوليها بالثانية لان الواحدة ذكرت مرتين لاثبات مرات كما اذ نفس على الثلاث
كان ينبغي ان يقول بنا ايضا كما اذ نفس على اثنتين شئ على بالاشي هم واخر الشرط شئ اى لما لا اخر الشرط فلكما في قوله انت
طالق واحدة وواحدة ان دخلت لدا حيث يقع ثمان كما هم وله شئ اى لابي حنيفة فحق الله تعالى عنه هم ان الجمع المطلق
يحتل الاثر والترتيب شئ لان تحققة في الخارج لا يمكن لالابن الواسين هم فعلى اعتبار الاول شئ اى على اعتبار القرآن ليع
ثمان هم وعلى اعتبار الثاني شئ اى على اعتبار الترتيب ليقع الاواسة لكونه غير المدخول بها فلا يقع على لدا وعلى الواحدة
بالشك هم كما اذا انجز بهذه اللفظة شئ بان قال انت طالق واحدة واحدة حيث يقع الاواسة بالاتفاق لعدم المحللية
لثانية هم فليقع الزايدة على الواحدة بالشك بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه شئ اى لان الشرط هم بغير صدر الكلام فموقوف الاول
عليه شئ اى دل الكلام على الشرط فمقتضى جملة شئ كان ينبغي ان يقول يقعان جملة هم ولا ينبغي اذ اقدم الشرط فاما مقتضى
شئ فمقتضى على الترتيب فبين بالاولى ولا يقع الثانية لعدم المحللية هم ولو عطف بوجوه الفاء شئ بان قال انت طالق واحدة
فواحدة ان دخلت الدار هم فهو على هذا الخلاف شئ بمعنى عند ابى حنيفة ثمان وعند جاه واحدة هم فيما ذكره الكرخي شئ
فانه على العطف بالفاء والواو وسواء وقال ان حرف العطف يحلها كما اذا واحدا فمعلقا كما في صورة الواو سواء قدم الشرط
واخره عندنا بخلافه وفي المبسوط الطحا وبى سكان الكرخي هم وذكر القسبية ابو الايث ان يقع واحدة بالاتفاق لان لفظة
للتعقيب شئ فمقتضى الاولى ولا تامل الثانية هم وجوب الارجح شئ اى للاتفاق اصح لان الفاء العطف على التعقيب لفة لا مطلق
العطف فمقتضى التحليل على التعقيب فيترن كما عاقت بالاولى بين فلا يقع الثانية كذا في المبسوط وفيه لوقال ان دخلت
الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق شئ في المدخول بها عاقت الاولى ووقعت الثانية ولغت الثالثة عند ابى حنيفة
ولما اخر الشرط وقعت الاولى ولثانية في الحال فمعلقا الثالثة في المدخول وغير المدخول يقع واحدة في الحال ويلغو ما سوا

وہاں لقمہ ثنائی کو

قال ليجانت طالق

ولحده ولحده اب

دخلت الدار فمخلت

طالقت نسین بیچم

لهم ان الواو للجمع المطلق

فتعلق جملة كمال النفس

على الترتيب اواخر الشوط

وله ان الجمع المطلق

محکمات القرآن للترتیب

فَعَلَى النَّبِيِّ الْإِلَاحُ يَقَعُ ثَمَانًا

عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِشَةَ

الذي هو في الحقيقة

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتابخانه مجلہ فہرست

المشروط لانه مفيد

کلام فیترو قفلاول

فتن جملہ کلام فہر

سأذاقهم النطفة

مؤلف: علامہ محمد

١٠٠

۱۰۰

لَوْ فِيمَا ذُلٌّ لِلرَّحْمَةِ

والفقيه أبو الليث

فَيَقَعُ وَاحِدَةً بِلَا تَقَايَ

واما الضرب الثاني وهو كذا
لا يقع بها الطلاق الا بكيفية
او بعد كالة الحال لانها غير
موضوعة لالطلاق بل تحمله
وبغيره فلهذا من الصيغ او
دلالة فقال وفي عاشرين
منها ثلاثة الفاظ يقع بها الطلاق
رجعي ولا يقع بها الا واحدة
وهي قوله اعتدي واستبيري
رحمك وانت واحد كما ذكر
فلا ينفصل على الاعتداء عن
النكاح وتحمل اعتداء دفع الله
فان فوى الاول تعيين بنيتها
فيقتضي طردا سابقا والطلاق
يعقب الرجعة واما الثانية
فلا ينفصل على معنى الاعتداء
لانه تصرف مما هو للمقتضونه
فكان بمنزلة وتحمّل الاستبراء
بطلقها واما الثالثة فلا ينفصل
تحمل ان تكون لغت المصدر
محدوف معناه تطبيقه
ولذلك اذا اخبر بجعل كانه
قاله والطلاق يعقب الرجعة
وتحمل غيره وهو ان تكون
واحدة عنده او عند خوصه
ولما احتملت هذه الفاظ
الطلاق وغيره يحتاج جرحه
الى التلية ولا يقع الا واحدة
لان قوله انت طالق ينفصل
ك ك ك مقتضى ك ك ك

فذلك عنده وعند ما لا شافى ما كك واتخذ مطلق الثلاث بالشرط سواء قدم او اخر في المدخولة وغيره او عند وجوده والى
مدخولة يقع الثلاث والاطلاق واحدة هم واما الضرب الثاني وهو الكنيات شى هذا عطف على ما ذكر قبله فالصريح مثل قولك انت طالق
في اول باب يقع الطلاق لانه قسم الطلاق ثم الى صريح وكنايته وقد فرغ من بيان الصريح والآن شرع في بيان الكنايته والفرق
ما بين المشوق المراد والكنايته ما يوتى المراد من قولك كنيته او كنيته اشئ فاسترته هم للقب بها شى اى الكنايته هم الطلاق
الا بالنسبة او بدلالة الحال شى اذ يلى على المراد كنى في البيع بالبرسم لمطلقه يعرف الى غالب فقد البلد كذا والطلاق لانيته في
يعرف الى انفس بدلالة الحال وهذا اجل احمد رحمه الله تعالى ولان الحال مقام لانيته في جميع الكنايات في حالة الغضب غير مدانة
من الزوج وقال لشافى للقب الطلاق بشى من الكنيات في حالة الغضب غير مدانة من الزوج ومن المرأة وعند ما ينفى نية الزوج
لاستحالة المادة غير الطلاق فيها جميع الا بوجوب قال لك يقع الطلاق بلانيته في الكنايات الظاهرة لقولنا من بترام فاذا اقبل
ما نويت الطلاق لا يصدق لان ظاهره ان في الطلاق هم لانها شى اى لان الكنايات هم غير موضوعة للطلاق بل تحتمل الطلاق في غير
فلا يبرهن تعيين شى بالنسبة هم او لانه شى اى ودلالة معنى تعيين ويجوز ان يرجع الضمير الى لان لى ما ذكره ويثبت دلالة
الى بان يكون في مذكرة الطلاق وكان للمنظر الصريح رواه قال شى اى الله ورجى حمد الله تعالى هم وصى على غير شى اى
نوعين هم واراد بها الرجعي البين اجل ولا ثم فصل فذلك بقوله نفاش اى من الكنايات هم ثلثه الفاظ يقع بها طلاق تجزى ولا ينفصل
بها الواحدة وهي قوله اعتدي واستبيري رحمك وانت واحدة اما الاول شى اى نقطة اعتدى هم فلا ينفصل على الاعتداء وعن النكاح
وتحمل اعتداء نعم الله تعالى فاذا انوى الاول المعين نية شى اى نية الاول ويجوز ان يقال نية الزوج هم فيقتضي طلاقا سابقا
والطلاق يعقب الرجعة واما الثانية شى اى نقطة استبيري رحمك هم فلا ينفصل على الاعتداء ولا شى اى رجح بما يوتى مقتضوه ومنه شى
اى من الاعتداء هم كان بمنزلة شى اى بمنزلة الاعتداء اى في حى اثبات الرجعة لاني حق احتمال ناعتدا ونعم الله تعالى
هم وتحمل الاستبراء تطبيقه شى والاستبراء طلب براءة الرحم من لولم كذا في المغرب انما يحتاج الى النية لان قوله استبيري رحمك تحتمل
ان يكون معناه طلى براءة رحمك حتى تخلص انما فارغة عن الولد ام لانها كانت فارغة اطلاقا والافلا فلو كانت نية هذا للقب
الطلاق ولو كانت نية الاعتداء عن النكاح يقع الطلاق سابقا كما في قوله اعتدي فلذلك يحتاج الى النية هم واما الثالثة شى
اى لانه انت واحدة هم فلا ينفصل ان تكون لغت المصدر محدوف معناه تطبيقه واحدة فاذا نواة حمل كانه قال شى اى قال صدد
محد وفاهم والطلاق يعقب الرجعة شى اراد بهذا انه طلاق تحتمل الطلاق من الرجعي فيه الرجعة هم تحتمل غير شى اى غير ما ذكرهم وهو
يكون واحدة عند شى اى عند الزوج هم او عند قومه شى اى عند قومه المرأة هم ولما احتملت هذه الفاظ شى اراد بها الرجعي
وبتبري رحمك فمت واحدة هم الطلاق وغيره يحتاج الى النية شى لاجل التمييز هم والقب بها الواحدة لان قوله انت طالق

ش في قولنا اعتدى واستبى حكمهم او فتنهم في قولنا انت واحدة كان تقديرة انت طالق طلاق واحدة وعنه الشافعي
 لا يقع شيء بقوله انت واحدة وان نوى الانت لثمة واحدة وليس فيه شيء احتمال الطلاق اصلا قلنا اذا نوى يقع لانه يمكن حمل كلام
 العاقل على الفائدة فيحمل عليه عند زفر بن علي ما بناه بقوله انت واحدة كما في سائر الكنايات وبعض المشايخ حمل الطلاق في اعتدى
 بالاعتداء وقيل بطريق الاستعارة المختصة بان قيل قلت لا امر بالاعتداء وانما يصح بعد ترويج الطلاق فيكون يكون قبلت قوله
 قبل الدخول جعل مستعارة عن الطلاق لان الطلاق سبيل جوب لعدة على ما لا ريب في ذلك الطلاق قبل الدخول لما وقع لعوض النكاح
 لم يوضع له اذا العواض تخرج وخلفه في القواعد فيكون الطلاق سببا لجوب لعدة فاستعمل حكمه لم يسمهم لو كان نية الطلاق
 وقال انت طالق هم لا يقع بهاش يعني بالفتنة انت طالق هم الا واحدة ش اسى لاطاقة واحدة هم فاذا نوى ش اى اطلاق
 هم فتنهم ش في قوله انت واحدة هم اولى ش ان يقع الا واحدة وذلك ان اول في الكلام اصح كونه اولى على المراد بالطلاق
 لان فيه قصدا ولهذا لا ثبت حكمه الا بالنية هم وفي قوله واحدة وان حمل المصدر كذا راعى هذا سوال بيانه ان يقال لما كان
 تكرار في نية ان يصح نية الثلاث فاجاب بقوله لم يكن ينبغي بالواحدة مينا في نية الثلاث ش بيانه ان نية الثلاث لا يصح وجود
 انت واحدة وان ذلك المصدر بان قيل انت طالق واحدة لان تخصيص على الواحدة مينا في نية الثلاث للمنافاة بين الواحدة والجمع
 فلا يحل لفظا لاحقيقته لانه ليس موضع الجمع للمنافاة هم ولا يعتبر اعرايا الواحدة عند رامة المشايخ ش يعني سوا قال انت واحدة
 بالرفع او بالنسب وبالسكون هم هو الصحيح ش احتراز عن قول بعض المشايخ المذكور في شرح الجامع لعنه انه اذا اعرايا الواحدة
 بالرفع لم يقع شيء وان نوى لثما صفت شتمها واذا اعرب بالنسب يقع من غير نية لانه نعت بعد مجزوءا وان سكت لم يحرك
 يحتاج الى النية فان نوى كان على الاختلاف يعني عندنا يقع واحدة رجعية وعنه الشافعي لا يقع شيء قيل عدم الوقوع في الرفع
 قول محمد وصحيح ان الكل سوا ظاهرا اعتبارا لاعراب هم لان العوام لا يميزون بين وجهه للاعراب ش فلا تحريك الى التخصيص هم قال
 ش اى التقديرى حملة لثما تعالى هم وبقية الكنايات ش اراد بهما سوى الالفاظ الثلاثة المذكورة هم اذا نوى بهاش
 بلفظ فيها هم الطلاق كانت واحدة بانية ش اى طلاق واحدة بانية هم وان نوى ثلثا ش اى ثلاث تطليقات هم وان
 ثنتين ش اى طليقتين هم كانت واحدة ش اى كانت الطلقة واحدة وقال زفر وما كذا الشافعي يقع ما نوى وقال حماد بن محمد
 ثلاث كفى اكرههم وهذه ش اى المذكورين بقية الكنايات هم مثل قوله ش اى قول الزوج هم انت باين اى من البينة وبها
 وهو نعت للمرأة ويحمل ان يكون استبى عن النكاح وعن المعاش عن الخيرات ونحو ذلك هم وبية ش من البت وهو قطع المضاربة
 الاحتمالات المذكورة هم وبية ش اى تبلى التي اذا تبين غير وفيه الاحتمالات المذكورة هم وراش اصل المصدر كالموسنة
 به النعت ومعناه امنوع وفيه الاحتمالات المذكورة هم وحمل على غاريك ش وهو متعارفة عن التحلية والغارب بالغين المعجمة

او مضمر ولو كان مظهرا
 لا تقع بهما الواحدة
 فلا كان مظهرا اولى
 وفي قوله واحد
 ان صار المصدر
 مذكورا المكي انصبي
 على الواحدة بانية
 الثالث ولا معتبر
 بل هو باب الواحد
 عند عامة المشايخ
 وهو الصحيح لان العوام
 لا يميزون بين
 وجوه الاعراب
قال دقique
 الكنايات اذا نوى
 بها الطلاق كانت
 واحدة بائنة وان
 نوى ثلثا كان ثلثا
 وان نوى ثنتين كانت
 واحدة بائنة وهذا
 مثل قوله انت
 بائن وثبة وثبة
 حرام وحيلك
 على غاريك

اولنا ذلك وما اشبه ذلك فليس مطلقا وان نواه ولا يشترط القبول لوجه الطلاق عن نيا ولو قال في ذي القعدة فلو لم يوافق
تتمت له ولو قال في ذي الحجة فليس مطلقا ولا يشترط القبول لوجه الطلاق عن نيا ولو قال في ذي القعدة فلو لم يوافق
ليحل كما في قوله تعالى ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم
وفي الحديث انما طلاق ما بينكم وبينكم ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم
وكذا لو قال له انك امرأتك فطالق لم يقع وهو على ما في قوله تعالى ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم
يقع اذا نوى قال امرأتك فطالق لم يقع وهو على ما في قوله تعالى ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم
لما عرفتك طالق ما بينكم وبينكم ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم ولا تفسدوا ما بينكم وبينكم
قال ببيت الكس من طلاقك الاصح ان يقع بالنية وفي المرغيب في قال عرفتك طلاقك صاير بهاد وعن ابن حنبله يقع بغير
معه ولو قال عرفتك طلاقك يقع ولو قال عرفتك طلاقك يقع ولو قال عرفتك طلاقك يقع ولو قال عرفتك طلاقك يقع
يقع جعيا وبه قال لك وقال احمد وسحاق لا يقع ونحن نقول بالنية ولو قال عرفتك طلاقك يقع وبه كبريا من وكذا انك
ففسدك لزوج امرأتك من غيره لا يكون طلاقا قال ابو حامد وغيره وقال ابو جعفر السكاكي ان يقع ان نواه ولو نواه ان طلقها
فقال ببيت طلاق في طلاق ببيت لا يقع ولو قال ببيت طرق مفتوحة لك لا يقع وان نوى بالتمثيل فليس هو ببيت
وفي المسبوط انه يبيح بيعه ثوبك ونوى الطلاق لا يقع عند ابى يوسف وعند زفر بن يحيى وبه قال الشافعي ولو قال لا خراجل لبيها
طلاقها واخبر بانه طلق في الحال قال في المسبوط لو قال لها انت على كالميتة او كما كثر او كالميتة فليس هو بطلاق في قولنا
وفي الكافي قال لا امرأته هذه حتى او نيتي او امي من الرضاع فبكت عليه فرق بينهما ولو قال خطأت او ببيتا فليس هو بطلاق
قياسا لانه اقرب التحريم ويصدق استحسانا لان هذا ايجاب بالتحريم فلا يقع الا بقرينة وهي الدوام بان يقول ما قلت حتى ولو
طلاقك بعد ابعده عتقك بعد وقعا بلانته وبه قال الشافعي ولو قال طلاقك على وجه او لازم او نابت او نيتي او طلاقك
على كل من قبيل يقع واحدة رجعية وبه قال البعض صاحب الشافعي وفي قوله لازم واجب تطلق عن الجميع وقيل لا يقع شيء بربو
عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقيل يقع عن ابى حنيفة خلافا لما لا في قوله لازم فانه يقع به وقال اكثر اصحاب الشافعي يقع بانه
لانه بمنزلة الصريح ومع النية يقع عن جميعهم وبه قال مالك احمد وقيل على عكسه قيل في قوله واجب يقع بلانته وما صحح انه يقع
في الكل بخلاف ما لو قال لعبد عتقك على لازم او واجب لا يعتق ولو قال لها قولي اما طالق تطلق او قالت واذا لم تطلق
لا ولو قال نسا اهل ابي او قال نسا اهل الدنيا او عبدا اهل الدنيا احرار يقعان بالنية وبه خذ عصام بن يوسف وعليه الفتوى
وعن محمد بن يعقوبان بلانته وبه اخذ الشافعي ولو قال انت طالق ونوى يقع والا فلا ولو قال يا طال بكسر اللام تقع بقرينة وبه

هـ من حيثها تطلقه وهو مرد
من لينة **قال** لا ان يكون
في حالة من ذكره الطلاق
جاء الطلاق في القهر ولا يقع
فيما بينه وبين الله تعالى لان
يتوعد في نفس سوى بين هذه
الانفاظ وهذا فيما لا يصلح
والجمل في ذلك ان الاحوال الثلاثة
حالة مطلقة وهي حالة الرضا
وحالة من ذكره الطلاق وحالة
الغضب والكنايات ثلثة
اقسام ما يصلح جوابا وردا
وما يصلح جوابا لا رد وما يصلح
جوابا ويصلح سببا شتمية
ففي حالة الرضا لا يكون شئ
منه طلاقا لا لينة والقول
قوله في انكار النية لما قلنا
وفي حالة من ذكره الطلاق
لم يصيد في فيما يصلح جوابا
وكه يصلح مرد في القضاة مثل
قوله خليه وبريه بائن
منه حرام اعتدى امره بيلك
اختارى لان الظاهر ان مراده
الطلاق عند مسوأل الطلاق
ويصدق فيما يصلح جوابا وردا
مثل قوله اذبحي اخرجي فوي تقضي
تخرجي ويلجوي هذا الجوى لانه
حيه مثل الرد وهو الذي في غي عليه
وفي حالة الغضب يصدق
في جميع ذلك لاحتمال الردا
والسبب الا فيما يصلح

المرد في حالة الرضا وفي سواها انفس في ذكركه الطلاق يقع وان لم يذكره باسمه لانما شئ اي ان يرد هذا المرد
تحتل الطلاق ونحوه في طلاقين لينة شئ احوال معينين هم الا ان يكون شئ وفي بعض النسخ قال لا ان يكون اي قال الله وري
يملكه تعالى الا ان يكون اي لم يكن يملكه لانما ظاهر في حال من ذكره الطلاق شئ وفي بعض النسخ الا ان يكون اي يملكه
الا ان يكون الزوجان وهو مستثنى من قول وبقيته الكنايات اذ القوي سببا الطلاق كانت واحدة الا في حال من ذكره الطلاق
هم فوقع بما الطلاق في القضاة ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يوجب شئ اي الطلاق هم قال شئ اي لم يصنف همه
الله تعالى هم سوى شئ اي الله وري جمل الله تعالى هم بين يده الانفاظ شئ وقال لا يصيد في انفسا يعني سوى القدر
بين يده الانفاظ في وقوع الطلاق بلانية هم في حال من ذكره الطلاق وهو شئ اي الذي قاله من اتسوته هم فيما لا يصلح ردوا شئ اي
لم يذكره ثم شئ يتبين في ذلك ان في بيان ذلك هم لان الاحوال ثلثة حالة طلاق وهي حال الرضا
شئ وهي حالة ابتداء الزوج بالطلاق وليست بحالة من ذكره الطلاق ولا حالة الغضب هم وحالة من ذكره الطلاق شئ وهي ان
تسال المرأة او غيرهما بالطلاق وبها هم وان الغضب شئ وفي الغضب من الجانبين هم الكنايات ثلثة اقسام شئ الاول هم ما يصلح
جوابا ولا انقض شئ اي جوابا للسؤال لانه اطلاق وردا الكلاما عند سواها هم شئ الثاني هم ما يصلح جوابا لا رد شئ اي لا يصلح
ردا هم شئ الثالث هم ما يصلح جوابا ويصلح سببا شتمية شئ فاذ اعرف في يعرف حكم هذه الاقسام هم ففي حالة الرضا لا يكون
منها شئ اي من يرد لانما ظاهر طلاقا لا لينة شئ لاحتمال عدمه ولانه الحال هم والقول قوله شئ اي قول الزوج هم في
النية لما قلنا شئ اشارة الى قوله لانما غير متوعدة للطلاق بل يحكمه ونحوه هم وفي حال من ذكره الطلاق لم يصيد شئ اي
هم فيما يصلح جوابا ولا يصلح رد في القضاة شئ يتعلق بقوله يصيد اي لا يصيد في قضاة وفيه لم يرد الطلاق هم مثل قوله خليه وبريه
باين بتره حرام اعتدى امره بيلك اختارى شئ بتره ثمانية الفا مثله ليعمل جوابا لا يصلح رد في حال من ذكره الطلاق
وقد ذكرنا معانيها عن قريب هم لان الظاهر ان مراده الطلاق عند مسوأل الطلاق شئ لان كلامه جوابا لسؤالهما الطلاق وسؤال
يصلح متبادرا في الجواب والقاضي ما سورا يتبع انما هم ويصدق فيما يصلح جوابا وردا شئ قوله اخرجي او مبي توقي فوي تقضي واخرج
في هذا الجوى شئ اراد ان يصلح جوابا وكالا لانما المذكورة وفي قوله اخرجي واستبري وقال شئ لينة في السبوط وقال في الجوى
ونوى به الطلاق كان طلاقا وجبا للبينونة لانه لا يرد معها الا بالبعد زوال الملك هم لانه تحتل الرد وهو الذي في غي عليه
في عا الا في الا في متيقن كذا لان الرد ارفع والجواب ارفع لان الطلاق ارفع لقية الشكاح والرفع اصل من الرق فيكون الرد في
في الجواب هم وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك شئ اي فيما يصلح جوابا ولا يصلح رد او فيما يصلح جوابا ورواهم لاحتمال الرد في
المذكورة مثل اخرجي الى اخره هم ولهم شئ اي لاحتمال السبب الخمسة المذكورة في اوائل الثمانية وهي عليه الى اخره هم الا فيما يصلح

الطلاق ولا يصح له الرجوع اليه الا ان يشترط في قوله يصدق في جميع ذلك ثم كقولنا عتدي واختاري وامرك بترك فانه لا
يصدق فيها شيء اى في هذه الثلاثه هم لان الغضب يدل على رادوة الطلاق في الاثرى من غير ان يكون في حالة الرضا والى كون
قانونا ولو قال في حالة الغضب يكون قانونا فهم وعن بن يوسف لا ملك لى عليك ولا سبيل لى عليك ونظمت بسبيلك وفارتك
انه يصدق في حالة الغضب لما فيها احتمال معنى السبيل لان معنى لا ملك لى عليك لانك دون من ان تملك بمعنى لا سبيل
لى عليك لسوء خلقك اجتماع انواع الشر فيك معنى فارتك اى فى اسكن اتفاقا وشرك هم ثم وقوع البايين بما سوى ذلك
الاولى ش وهى المذكورة فى اول الكنايات بقولنا عتدي وهتبرى بركك انت واحدة هم نهىناش وهو نهى بى بامته
الصحية كذا فى الحديث ثم على وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم هم وقال لسانى يقع بها ش اى بالكنايات هم رجبى ش
اى طلاق رجبى وهو نهى بى عمرو بن مسعود رضى الله تعالى عنهما وبه قال احمد فى رواية وفى اخرى كقولنا وبه قال لك هم
لان الواقع بها ش اى بالانفا الكنايات هم طلاق لانها كنايات عن الطلاق ولهذا انشأ النية ش اى ولكونها كناية
عن الطلاق يشترط النية فى وقوع الطلاق هم ويتيقن بها العدول اى يقتضى عدد الطلاق بوقوع واحدة منها هم
معقب للرجعة كالصريح ش اى كما هو معقب للرجعة فى الطلاق الصريح هم ولنا ان تصرف الابانة صدر من بلهش وهو الرجوع
لانها يملك تصرف البينة وله ان اذا اخذ العوض يقع البايين بالاجماع فعلم ان الابانة مملوكة للرجوع والالم يحجز الاعتيان
عنه هم مصفا الى محله ش اى محل التصرف وهو المرأة هم عن ولاية شرعية ش لان انشاء جعل لاية الطلاق اليه هم
ولا تخاف فى الابلية ش اى فى البلية الزوج هم والحلية ش اى حلية المرأة للبينة لفظية بالاتفاق هم والدلالة على الولاية
ش وبها اجاب عما يقال فلم يعلم ان له ولاية شرعية فى تصرف الابانة فاجاب بقوله والدلالة على الولاية هم ان الحاجة
استد الى اثباتها كلياته عليه بارب الدار ك ش قال بعض اشراف اى الدار ك بايقاع الثمات والماد به ما قاله صاحب
النهاية تارك دفع المرأة عن نفسه وذلك لان لو لم يقع البينة عند نية فقضية الرجعة والزوج يريد فراقها هم ولا يقع
ش بالنصب عطا على قوله كلياته هم فى عدتها ش وفى بعض النسخ فى عدتها هم بالرجعة من غير قصد فى فوطها بالرجعة
اذا كانت فاجرة او بها مسلاطه وماريت فصار حرزا للموضع كناية عن غير ان الاكل تعين لكلام المصنف بغيره
حيث قال المصنف ان نهىناش ومن واراد بها قوله والدلالة على الولاية الى قوله المتارك وقوله ولا يقع الى اخره وقد جعلنا
واحدا لان الاول بعينه تفسير الوجه الثانى وان قبل الثانى تفسير الاول فلا يستقيم لان وقوع الرجعة من غير قصد لا يستقيم
عليه نهىناش واذا فسد التفسير والمحال الكلام فيه ويراد دعواه للوجين لان قوله لا يقع الى اخره تهمة الكلام الذى
قبله والصراح له وقوله لا يستقيم غير مستقيم لان الطلاق الرجبى لا يقع للرجعة والرجعة اعم من ان تكون بالقول او بالوقوع

الطلاق ولا يصح له الرجوع
والشأن كقولنا عتدي
وختارى وامرك بترك
خانه لا يصدق فيها كون
الغضب يدل على الرادوة
الطلاق وعن بن يوسف
فى قوله لا ملك لى عليك
ولا سبيل لى عليك خلعت
سبيلك وفارتك انت
يصح فى حالة الغضب
لما فيها من احتمال معنى السبيل
لشروط وقوع الباقى بما سوى
الثلاثة الاول من ههنا قال
الشافعى لا يقع بها رجبى لان
الواقع بها طلاق لا فوطا كذا
عن الطلاق ولهم انشأ
النية ويتيقن بها العدد
والطلاق معقب للرجعة
كالصريح ولنا ان تصرف
الابانة صدر من اهل
مصفا الى محله عن ولاية
شرعية ولا خلاف فى الاهلية
والحلية والدلالة على الولاية ان
الحاجة ملته الى اثباتها
كلياته عليه باب الدار ك
ولا يقع فى عدتها بالرجعة
من غير قصد

بالاولى شئ اى بالانفصالة الاولى هم الطلاق صلا الحال حال ذكره الطلاق المتعين لما بقيان للطلاق بهذه الدلالة شئ
 اى بالانفصالة الحال لانها حال ذكره الطلاق هم فلا يصدق في نفى النية شئ اى في قوله لم يبق شيئا من خلاف ما اذا قال
 لم يبق شيئا من الطلاق حيث لا يقع شئ لانه لا ظاهر يكتفي به وبخلاف ما اذا قال نويت بالثانية الطلاق دون الاولين حيث لا يقع
 الا واحدة لان الحال عند الاولين لم يكن حاله ذكره الطلاق شئ قال الامام الحنفى وقاضيه خان السنة على الشئ عشرة وجوبا
 ان يقول لم يبق الطلاق بشئ قاله قول من لم يكن حاله ذكره الطلاق شئ قال الامام الحنفى وقاضيه خان السنة على الشئ عشرة وجوبا
 ثلث اثبات قال لم يبق شيئا من ثلث وفيه خلاف زفر والشافعى والملك فعندهم واحدة الاربعة قال نويت بكلمها
 الطلاق ففى ثلث بالاجماع الخامس قال نويت بالاولى والثانية الطلاق وبالثانية الحنفى تمويدين قضاء ايضا بالاجماع والشافعى
 قال نويت بالاولى الطلاق وبالثانية الحنفى لم يبق شيئا من ثلث فانها تطلق ثنتين ويقال احمد وعن الشافعى والملك زفر واحدة
 والثانية من قال نويت بالاولى الطلاق وبالثانية لم يبق شيئا فانها تطلق ايضا والتاسع ان يقول لم يبق الا
 والثانية شيئا ونويت بالثانية الطلاق يقع واحدة بالاجماع والشافعى قال لم يبق الا شيئا ونويت بالثانية طلاقا وبالثانية
 حيثما هي الثلاثة واحدة الحادى عشر قال لم يبق الا شيئا ونويت بالثانية الطلاق ولم يبق شيئا ففى ثنتان عندنا واحد
 وزفر والشافعى والملك يقع واحدة والثاني عشر لوقال عدى ثلثا وقال نويت بقولي اعترى طلاقا وبالثلاث ثلثا حنفى
 فهو كما قال بالاجماع وزاد السرخسى الثالثة عشر قال عدى اعترى على عدى ففى ذلك وبانته ولا يصدق قضاء
 وفي المبسو قال لما اعترى فاعترى او اعترى اعترى او قال اعترى اعترى ونوى به الطلاق يقع ثنتان في القضاء وقا
 زفر عمل نية الواحدة في القضاء وعن ابى يوسف في قوله اعترى على عدى كذلك بخلاف الواو لان الفار لا يصل فيكون خفا فاعترى
 بذلك الاقتراع والواو للعطف فكما ان الثاني غير الاول وفي مصنف ابن شعبة ان اعترى طلاقه عند ابن سعو وعطارد وكحول
 والنخعي والاذاعى وقال ابو حنيفة واحدة رجعية او النوى الطلاق وبه قال الشعبي والثوري واهم وقال الحسن والشعبي هو على النوى
 الا ان يقول لم يبق شيئا فواحدة وان قال اعترى اعترى اعترى قال قتادة ثلث ويقال الحسن والشعبي وقال احمد والحكمي واحدة
 ولو قال انت طالق يقع واحدة رجعية فان قال اعترى ثنتان عندنا هم في كل موضع يصدق الزوج على نفى النية شئ اى
 يصدق هم وانما يصدق مع اليقين لانه بين في الاخبار عما في منهج والقول قول الامين الشافعى اتهمته عنه وبه قال الشافعى وقال الملك
 واحمد في كتابات الحنفية كذلك لا في الظاهر واشترط الامين لان في قوله الزنا على الزينة نصف فالتجيز الى الموكود وهو الامين
 باب تفويض الطلاق اى هذا باب في بيان تفويض الطلاق الى غيره ولما ذكر بيان الطلاق فينبغي ان يكون هو الاصل شرعا في

بيان الطلاق فيما بينه

بالاولى الطلاق صلا
 الحال حال ذكره
 الطلاق فتعين البيات
 للطلاق بهذه الدلالة
 فلا يصدق في نفى النية
 بخلاف ما اذا قال
 لم يبق شيئا من الطلاق
 حيث لا يقع شئ لانه
 لا ظاهر يكتفي به وبخلاف
 ما اذا قال نويت بالثانية
 الطلاق دون الاولين
 حيث لا يقع واحدة
 لان الحال عند الاولين
 لم تكن حاله ذكره
 الطلاق وفي كل موضع
 يصدق الزوج على
 نفى النية ايضا يصدق
 مع اليقين لانه بين
 في الاخبار عما في منهج
 والقول قول الامين
 باب تفويض
 الطلاق

فصل
في الاختيار

وإذا قال المرأة

الختیاری بنوی

بينك والطريق

وقال لها طلي:

فَسَاكُ فَلْيَا لَ

میت
ظنون نفسیہ لایا

بجلسہ اذکار

ان قامت منه

حذف فی عبارت

ج. الام من يرحا

المختصة بها

المسألة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمليك الفحل

أو القليكات

فصل في الاختيار اي بذات الفصل في بيان الاختيار والاعتبار والخيرة على وزن النقيصة وهي اسم من قولك انتقار العبد
عز وجل قال ليجري الخيار اسم من الاختيار وقال ايضا الاختيار الاصطفا وقال ج الشريعة الاختيار الميل الى الخير
مايوه الفصل والاولى والباب المذكور مشتمل على ثلاثة فصول فصل في الاعتبار وفصل في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
فصل في الاختيار على الفضلين المذكورين لانه لو يدى اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم جميعا هم واذا قال الامر بالخير والامر
صم نيوي بذلك ش اي بقوله لا تخارى صم الطلاق او قال لم اطلق نفسيك فلما انطلق نفسماش في العبدتين جميعا هو او
في مجلسها فلما ش اي الذي وقع فيه هذا القول من الرجل وبه الشرط باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ما في قال الامر
ما هو في مجلسها ذلك يدل على ان المجلس وان تطاول لم يداو اكثر لانه لا يطل خيارا لان المجلس قد يطول وقد يقصر كذا في المبطل
فان قيل اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ان الخيار لا يقتصر على المجلس خلاف النص لانه عليه السلام قال لا خيار في رضى الله
تعالى عننا حين نزلت اية الخيرة فلا يخفى في حقنا من البوك دايوا باليسا بما من في المجلس فمذا دليل على ان الخيار لا يطل
بالقيام من المجلس كما قال الشافعي في القديم قلنا احسان الظن بالصحابة رضي الله تعالى عنهم فرض لاننا قلنا الشرع منكم يقول
فلا يجوز منكم ما لا دليل به من الاصول لانه عليه السلام ثبت لها الخيار مطلقا ومنها الى غاية استيثار الايجاب صم فان قامت
ش اي من مجلسها صم او اخذت في عمل اخر خرج الامر من يد لان الخيرة لها المجلس اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم في حقنا
عبد الله بن مسعود ورواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا سمع عن ابن ابي شيح عن مجاهد عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال اذا لمها
امر او فترقا قبل ان يقتضى شي خلاهما لمها عن جابر عن عبد الله رضي الله تعالى عنه رواه عبد الرزاق ايضا اخبرنا جرح عن ابن
عن جابر بن عبد الله قال اذا خير الرجل امرته فلم يخير مجلسها ذلك خلا خيار لها وعن عمرو عثمان وعبد الله بن عمرو بن العاص
رواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما مائة ثمانين من الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن حماد بن عبد الله بن عمرو
عبد بن الخطاب وثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما قال لا يساير لك امرته امر او خير ما ثم اقر قاسم ذلك المجلس
فليس لها خيار ولما روي نوجها انتهى ومما لفظ الجاعة وشهد الحكم والابو ثور حديث لم يشترط فيه المجلس في اختاره ابن المنذر في الاسر
وفي المغني لا يقتصر على مجلسها ذلك وان تطاول لم يطل فنعوذ بالله من ذلك او لا يقول حماد ايضا ويروي عن علي رضي الله تعالى عنه
وهو قول الحسن قتادة وقال السروجي وبه الخلاف في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واكثر اهل العلم على ان الخيار على الفور وفي ذلك
عن عسر وعثمان وابن مسعود وحسب برويه قال عطاء وجابر بن زيد ومجاهد والشافعي والمغني في ذلك
والشافعي وهو قول صاحبنا وقال الزبيدي وقتادة واليو عبيد وابن المنذر على الترتيب وهو رواية عن مالك هم ولان مش
ي ولان قوله لا تخارى وطلق نفسك هم تملك الفصل منهاش يعني الاكويل لما لان الكويل عال غيره هم ولان التملك يقتضي

جواباً في المجلس من لانه خطاب فاذ اخذت في عمل آخر بطل التعويض وكذا البغض في كلام آخر بطل التعويض قال مدني
حتى يخرجوا في حديث غيره عالم ان الخوض في عمل آخر بطل التعويض وليس بأكيل لان الكيل من عمل غيره وهي عالمة نفسها
بان تخلص نفسها من ذلك رفق الكلام بخلاف ما قال الشيخ مطلق لمراتي فانه كويل لانه امر غيره هم كما في البيع ش اني تفتخر
الخطاب جواباً في البيع لان اصل فيه خيار القبول في المجلس هم لان ساعات المجلس اعتبرت ساعة واحدة ش لرفع الضرورة
قال الحاكم الشيدني الكافي اذا خير الرجل امرته فلما اتى في ذلك المجلس ان تطلق او لا تطلق او اكثرهم لان المجلس ش اي غير
المجلس هم تارة يستدل بان باب عنه ش اي عن المجلس هم ومرة بالاستتغال بطل اخر او مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال
غير حاش اي غير مجلس الاكل وغير مجلس المناظرة والمجلس من هذا الكلام بيان ان النطاق المجلس تارة يكون سبب
وهو نحو ما من ذلك المكان وتارة بسبب حكمة وهو اشتغالها بعمل اخر الا ترى ان الرطلين اذا كانا يتناظران في مجلس كونه
مجلساً مجلساً انظر ثم اذا اشتغلا بالاكل يكون مجلساً مجلس الاكل ثم اذا اشتغلا بشي آخر يكون مجلس في ذلك الشئ هم بطل
خياراً بغير قيام لانه دليل للمراض ش لانه الاختار لما قامت وكذا اذا اشتغلت بعمل اخر هم بخلاف الصرف والسلم
لان المفسد هناك ش اني باب صرف والسلم الاختار من غير قبض ثم لا يبرن النية ش اي من نية الطلاق صحي
اختار لانه يجتنب تخييرها في نفسها ويحتل تخييرها في تصرف آخر غير ما ش لا شك ان الاختيار يحل وجوه اخرى سوى اختيار النفس بان
يراد اختار الكسرة او النفقة او الدار السكنية فلا يبرن نية الطلاق ليزول الاحتمال هم فاذا اختارت نفسها في قوله اختار
كانت واحدة بانيته ش قال الحاكم وهو قول علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وقال شافعي واحمد بجهته وهو قول عمر
ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما في سائر الكنايات وعنده ثلثات وكان عمل علي انهم يكون من الاختيار وبه قال مالك وعمر بن
مسعود وحكاه في ما يكون منه وهو طلاق حبي ومعه قول علي رضي الله تعالى عنه ان اختارها لنفسها انما يتحقق بزوال ملك الزوج
حتى تصير ملكة افرقها لا يختلف بالثلاث والواحدة البانية ولما اقلنا لو نوى الثلاث بهذا النطق لا يقع الا واحدة بانيته
وقال الشريفي في خلاصة اهل العلم في النيا قروي عن عمر بن الخطاب ابن مسعود ان اختارها لنفسها طلقته بانيته وكذا عن علي رضي
الله تعالى عنه واحدة بانيته لكن ان اختارت زوجها واحدة رجعية وشكك عن يرضي الله تعالى عنه الا انه قال ان اختارت
نفسها ثلاث وعنه واحدة بانيته وقال الشريفي وهو بكثر اهل العلم في قول عمر بن مسعود ومن بعدهم من اهل العلم والقوة
وهو قول الشريفي الكوفي ومن بعده قال احمد وحقاق وابو عبيد والوقور فان طلق نفسها ثلاثاً فليس للزوج ان ينكر ذلك عند
مالك واكثر اصحابه وقال ابن جهم وخشون لذلك وقال طاووس اختارها لنفسها ليس بطلاق لان الطلاق لا يكون الى
النساء وقال ابن جهم ومثله قال ابو حنيفة في التحريم لا يقع به الطلاق وخلافه في القتل عنه فان قلت لو قال لها اكره بيديك

جواباً في المجلس
كما في البيع لا سيما
المجلس لا يبرن مسكته
ولذلك لان المجلس
تارة يتبدل بالذات
عنه ومرة بالكيفية
لعمل اخر او مجلس
الاكل بغير مجلس المناظرة
ومجلس القتال غيرها
وبطل خيارها بمجرد
القيام لانه دليل
للمراض بغير الصرف
والسلم لان المفسد
هناك بغير اختار من غيره
قبض شعاباً من البنية
في قوله اختار
لانه يجتنب تخييرها
في نفسها ويجتنب تخييرها
في تصرف اخر غير
فان اختارت نفسها
في قوله اختار كانت
واحدة بانيته

والمطلق في ذلك ما اوتيت ما بين الصبح فيه الثلاث و منها الصحيح مع ان فيها الخطا الا من مع ان لا اعتد به في تنوع الصياح و هو
 الا وفي الا على ما قاله يدين ثمانية فقلت ما يوجب جزم بان الوقوع بالخطا الاختيار على خلاف القياس انما ثبت ذلك
 باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم والاصحاب اعتدوا بالطاعة الواحدة بخلاف تلك المسائل قلت فيه نظر وقولنا انما
 شيخ الاسلام بان لا يراد به عام يتناول كل شيء قال الله تعالى والاولوي مودة للدار اولى بالاشياء كلها فخصص اسمها لكل فعل
 فاذا انوى الطلاق سار كانه قال هذا فكيف يترك الطلاق قتل العموم والمخصوص فاما ما اعتدوا به من فعل خاص من هو المخلص
 والصفوة وثبوت البينة وفيه مقتضى الصفوة فلم يصح فيه العموم ثم لو اختارت المرأة زوجها الا يقع به شيء عندنا وقيل انما
 وهو قول عمر بن الخطاب ابن مسعود والى الداء وخرجهم غير على فقالت غايبته رضي الله تعالى عنها خيرة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فانه ناه ولم يكن ذلك طلاقا خرج على الله تعالى عنه فخره واية يقع به شيء قال الحسن البصري وروى عنه حماد بن
 ان يقع بهذا الشئ اي يقتضي القياس ان يقع بقوله اختارى هم شئ شئ كما في سبيل طلاس هم والى لزوج الطلاق
 وحل باقيلهم لانه شئ اي لان الزوج هم لا يملك الا يقع بهذه اللفظ شئ اي بقوله اختارى هم فلا يملك انفسهم اي
 شئ لان من لا يملك شئ كيف يتصرف فيه هم الا انما استخاره شئ اي قلنا بالاستحسان هم لاجماع الصحابة رضي الله
 عنهم ولانه شئ اي لان الزوج هم سبيل من ان يستديم نكاحها وليا فارقها شئ اي للزوج التصرف في امراته ان شاء
 به مقتضاها بحسب ما يريد ان شاء فارقها ولا حرج عليه في ذلك فان كان كذلك هم ذلك فاستقامت انفسهم في حق هذا الحكم
 شئ لادبه حكم استدامة النكاح وحكم فارقتهما ثم لم يلق بها شئ اي بغلبة اختارى هم بان شئ اي طلاقه بانيه هم لان
 اعتبارا لنفسها ثبوت اختصاصها بها شئ اي ثبوت اختصاص المرأة لنفسها هم وذلك شئ اي ثبوت الاختصاص هم في البينة
 شئ اي وقوع الطاعة الواحدة البين هم ولا يكون شئ اي الواقع بالخطا اختارى هم ثلثا شئ اي ثلاث طلاقات هم من
 فوي الزوج ذلك شئ اي الثلاث هم لان الامتياز لا يمنع شئ وفيه نظر لانه الا وفي الا على ما قاله يدين ثمانية وثبوت
 عن قريب هم بخلاف اللبنة لان البينة قد تنوع شئ الى غلبة وخصفهم هم قال شئ اي لعدوى هم ولا يمين فلهذا
 في كلامه وكما سماه لو قال لها اختارى فقالت اخترت في كل شئ اي لا يقع شئ هم لانه شئ اي لان وقوع الطلاق بالخطا
 الاختيار باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم في المفسر من حد الحائض من الزوج والمرأة لاني اللفظة المبهمة
 الحائضين جميعا لان لهم شئ وهو قولنا اخترت هم لا يصلح تفسيره بشئ وهو قولنا اختارى لان كل واحد منهما يمين
 فيه ذكر النفس هم ولا يمين مع الابهام شئ اي لا يمين الطلاق مع وجود الابهام في الحائضين من الكلام الذي يقوم مقام النفس
 كالطليقة والاختيار ذكر النفس في الحية والابن ذكر النفس في الطليقة والاختيار في احد الكلامين لان الاختيار يحمل المعنى

اخترت ما صار الى بالكلمة الاولى والذي صار اليها بالكلمة الاولى بتطبيقه فكما تسمعت بذلك وفي ذلك يقع واحدة فكذا
 هنا وبذلك الان الاولى ثمانية الاول وهو اسم الفرد وسابق والوسطى ثمانية الاوسط وهو اسم الفرد وتقدم على مثل ما تخرجه والآخره
 اسم الفرد واللاحق فكان القول بامسيتين الفردية وكسبت فلو لم يكن في السابق الذي يقتضي الترتيب بالاتفاق فبقي الفرد وحده
 اخترت بتطبيقه الاولى فوقعت واحدة فان قلت ثم بقي ان يقع هنا شي لانه لا يقع شي بلغة اخترت بدون ذكر النفس واليقول
 مقامها قلت بل لا يمكن في لفظ الزوج ما يدل على تخصيص المطلق وهنا ما يدل عليه وهو تكرار لفظ الاختيار هم ولش
 اي ولابي حنيفة رحمه الله تعالى ان هذا اش اشارة الى ذكر الاولى والوسطى والآخره هم وصف الغواش اي صف الغواش
 لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كالجتمع في المكان ش فان التعم اذا اجتمعوا في مكان لا يقال هذا الاول هذا الآخر وانما
 في فعل الاعيان يقال هذا هذا اولها هذا اخرها والاختيار في الترتيب ش وهو الاول واختارهم والافراد من ضرورية
 ش اي من ضرورات الكلام هم فاذا انشئ اسم الكلام في نوع الاصل ش وهو الترتيب هم لفي حق البناء ش وهو الاول
 لان الترتيب فيه اصل بدلالة الاشتقاق واذا انشئ في حقها لشي قولها اخترت وهو يصلح جوابا للكل فيقع الثلاث قيل في غير
 من وجهين احدهما انه اطلق الكلام على الاولى والوسطى والآخره وكل مفرد فلكا يكون كلاما وانما في اللاحق اسم الفرد
 سابق فكان الافراد اصلا والترتيب بناء لكونه فهم من صفه والجواب عن الاول ان كل للغة ربما يطلقون الكلام على المركب
 من الحروف المسموعة المتبينة وان لم يكن مفهوما وهذا على ذلك الاصطلاح ويجوز ان يكون مجازا من وجاب ذكر الكل وراة
 الجزع وعن الثاني بان كلاما من ذلك صفه وما ذكر عن ذات باعتبار معنى فيكون الاولى والوسطى الفرد السابق ومعنى السابق هو
 هم ولو قالت اخترت اختيارة فهي ثلاث في قولهم جميعا ش يعني لو قالت المرأة اخترت اختيارة في جواب قول الرجل تخاري
 اختاري اختار في ثلاث طلقات في قول ابي حنيفة وصاحبيه لانها ش اي لان لفظ اختيارة هم المرأة فصار كما اذا
 صحت بهما ش اي المرأة بان قالت اخترت نفسي مرة في جواب قول اختار في ثلاث مرات فكذا اذا ذكرت اللفظ الذي
 يدل على المرة هم ولان الاختيارة للتاكيد ش لكونه مصدرا هم وبدون التاكيد يقع لانا وقع التاكيد ولي ش بان يقع الثلاث
 هم وكما لو قالت قد طلقت نفسي واخرت نفسي بتطبيقه مرة واحدة ش اي في طلقة واحدة هم تلك الرجعة لان هذا اللفظ
 يوجب الانفلاق ش اي البينة هم بعد انقضاء العدة لكونه من لفظ الصريح واي وجب البينة بعد انقضاء العدة كان
 عند الوقوع رجعا فان قيل اذا لا يكون الجواب مطابقا للتفويض لان المفوض اليها الاختيار وهو يفيد البينة اشارة الى
 الجواب بقوله هم كما انها اختارت نفسها بعد العدة ش مكان مطابقا من حيث ان الاختيار وجودها قبل قوله بملك الرجعة
 غلبا وقع من المكاتب لان المرأة انما تصرف حكما للتفويض لا بتفويض بتطبيقه بآية لكونه من كذا نيات فملك الابانة لا غير

ولان هذا وصف
 لغواش المجتمع في الملك
 لا ترتيب فيه كالجتمع
 في المكان والكلام للفرد
 ولا فرد من ضرورية
 فاذا انشئ في حق الامس
 حق البناء ولو قال اخترت
 اختيارة في ثلاث فلولم
 جميعا لانها للمفرد فصحت
 كما اذا صحت بها
 ولان الاختيارة للتاكيد
 وبدون التاكيد يقع
 الثلاث فمع التاكيد
 ادنى ولو قالت قد
 طلقت نفسي واخرت
 نفسي بتطبيقه في واحدة
 فملك الرجعة كان هذا
 اللفظ يوجب الانفلاق
 بعد انقضاء العدة
 فكانها اختارت نفسها
 بعد العدة

وان قال لها امرك بيدك
 في تطلقة او اختارة وتطلقة
 فاختارت نفسها في واحدة
 يملك الرجعة كان جعلها
 بالاختيار لكن بتطلقة
 وهي معقبة للرجعة **فصل**
 في الامور باليد وار قال لها
 امرك بيدك يبرئ ثلاثا
 قد اخترت نفسي بواحدة
 في ثلاث لان الاختيار يصلح
 جوابا للامور باليد لكونه عيلا
 كالتيخير والولادة صفة
 الاختيار فصار كلهما ثلثا
 اخترت نفسي بوجه واحد
 وبذلك يقع الثلث
 ولو قالت قد طلقت
 نفسي بواحدة او اخترت
 نفسي بتطلقة في واحدة
 يائس لا بالواحدة لفت
 لمصدر محذوف وهو الاولى
 الاختيار في الثانية
 التطلقة لا انما تكونا
 لان التقوي في الباين في ملكها
 في امها

والاصح ان الرواية في واحدة لا يملك الرجعة لان روايات المنسوبة والجامع الكبير والزيادات وعامة نسخ الجامع
 الصغير كذا سوى الجامع الصغير لصدر الاسلام فانه ذكر فيه مثل ما ذكر في الكتاب قلت فعلى هذا ينبغي ان يكون المذكور
 في الجامع الصغير لصدر الاسلام هو ايضا من الكتاب ويمكن ان يحل على تعدد الرواية فينبغي ان كل قسم وان قال لها
 امرك بيدك في تطلقة او اختارة فاختارت نفسها في واحدة تمكك الرجعة لانه جعل لها الاختيار لكونه تطلقة
 وهي معقبة للرجعة شئ قيل لو كان كذلك كان قوله هذا بمنزلة قوله طلق نفسك وقدر ان قولها اخترت المصلح جوابا
 لقوله طلق نفسك واجيب بان اخر كلامه لما صار تفسير الاول كان العامل به المفسر والمفسر هو الامر باليد والتخيير وقولها اخترت
 يصلح جوابا له كذا في جامع قاضي خان
فصل في الامور باليد من فصل الاختيار لان ذلك هو الجامع الضحاية يعني السيد تعالى فيهم
 هم واذا قال لها امرك بيدك شئ وهذه من مسائل الجامع الصغير هي ثلثا شئ احوال كونه في ثلث تطلقات قيد
 بثلاث لانه اذا لم يمتثل ما يقع واحدة بانية عندنا وبجته عند الشافعي واحمد وعند ابى اللي والمالك يقع ثلاث ولا يصدق
 قضاء اذا نوى واحدة وكذا الخلاف لو نوى الطلاق فقط ولو نوى شيئين يقع واحدة عندنا خلافا للمالك والشافعي واحمد
 هم فقلت قد اخترت شئ وفي بعض النسخ اخترت بدون لفظة قد هم نفسي بواحدة شئ اي بتطلقة واحدة هم نفسي ثلاثا
 اي بالخلاف بين الاية الرابعة هم لان الاختيار شئ اي قولها اخترت نفسي هم يصلح جوابا للامر باليد شئ اي لقوله امرك بيدك
 هم لكونه شئ اي لكون قول امرك بيدك هم تليكا شئ لانه لا يملك الامر باليد كما هو مذكور في بعض قياسا استحسانا هم كالتيخير
 اي كما في قوله لها اختاري تملك لها هم والواحدة شئ اي لواحدة التي في قولها اخترت نفسي بواحدة وهو مبتدأ وهو قوله
 هم صفة الاختيار شئ خبره اي صفة الاختيار المقدرة لان الواحدة صفة فلا بد لها من موصوف وهو لفظ الاختيار
 والتقدير اخترت نفسي باختيار واحدة هم فصار كما هنا قالت اخترت نفسي بوجه واحدة وبذلك شئ اي بقوله بوجه واحدة
 هم يقع الثلاث شئ لانها انما تصير مختارة بوجه واحدة واذا وقع الثلاث ويجي مزيد الكلام فيه هم ولو قالت قد طلقت نفسي او
 اخترت شئ اي او قالت اخترت هم نفس بتطلقة في واحدة بانية شئ وهذه للسكتان جوابا واحد ثم علم ما ذكره من المسائل
 بقوله هم لان الواحدة نعت لمصدر محذوف وهو شئ اي المصدر المحذوف هم في الاولى شئ التي الصورة الاولى او في المسئلة
 الاولى وهو قولها اخترت نفسي بواحدة اي باختيار واحدة هم الاختيار وفي الثانية التطلقة شئ هو قولها قد طلقت نفسي
 بواحدة اي بتطلقة واحدة هم لانها شئ اي لان التطلقة الواحدة بانية لان القولين في الباين شئ اي لان التخيير
 كايين في الباين فقوله في الباين خبر ان هم صفة ملكها امر شئ اي لصورة انه ملكها امر فان تملكها الامر بالتخيير البنية

لكون الامر بالبين الغاؤه كناية هم وكلامها ش اي وكلام المرأة هم خرج جوابا لشي اي المتعول وكلام الزوج هم فقيص
 والمصنف المذكورة في التفسيرين ش يعني البينة في التفسيرين هم مذكورة في الايقاع ش اي في ايقاع المرأة لكون كلامها
 طابا لكلامهم وانما تصح نية الثلاث ش اشار به الى الفرق بين الامر بالبداء والانتخاب حيث يصح في الاول نية الثلاث ولا يصح
 في الثاني فقال فما تصح نية الثلاث هم في قوله امك بيديك لان امك بيديك هم تحتل العموم والخصوص ش فاعلم
 في الثلاث والخصوص في الواحدة لان الامر اسم عام يصلح لكل فعل فاذا سوى مطلقا صا كناية عن قوله طابا لك بيديك
 والطلاق معد تحتل العموم والخصوص هم فتكون نية التسمية بخلاف قوله انتا ش لانه تحتل العموم ش لان الاختيار
 يكون من وانه لا يتصور وقد مر مما سمي انتا اليه بقوله هم وقد حتمت من قبل ش اشار به الى ما ذكره في فصل الانتبا بقوله
 اذا الاختيار لا يتصور هم ولو قال امك بيديك اليوم وبعد غد لم يدل فيه الليل ش حتى لو اختارت في الليل الا يقع ش هي هم
 ولو ردت الامر في يومها لم يطل من ذلك اليوم وكان الامر في يد ما بعد الغد لانه صرح بذكر وقتين ش يعني اليوم وغدهم بينهما وقت
 من جنبه ش يعني الغد لم يتنا ولا الارش فانما لو اختارت نفسها في الغد لخلق هم او ذكر اليوم بعبارة الفرد لا يتناول ليل
 ش هذا ليل قوله لم يدل فيه الليل وفيه تلبس وان كان فاهرا هم فكانا من ش اي فكانا وقتان اللذان بينهما وقت
 فاعلم من هم فبرادها ليرتد الاخر ش يعني اذا ارتد الامر في اليوم لا يكون ذلك ردافيا بعد هم وقال فيهما ش يعني
 الذي بيدهما اليوم والامر الذي بيدهما هم امرا عاكسا لانها اذا اردت الامر في اليوم لا يتجى الامر ليدنا في الغد ايضا
 وذلك هم بمنزلة قوله انت طالق اليوم وبعد غد ش تكون طلقته مرة لاثنين لكون احدهما مسطر فاعلى الاخر من غير تكرار
 نفس الامر هم فلما الطلاق لا يتحمل التاقيت ش فكان الطلاق اليوم طلاقا بعد غد وغيره هم والامر بالبداء ش اي قبل
 التاقيت هم في وقت الامر بالاول ش اي لكون الامر وقتا بالوقت الاول وهو اليوم حتى يخرج ذلك بمجي الليل هم وجل الثاني
 ش اي الوقت الثاني وهو قوله وبعد غد هم امرا عاكسا ش اي لا ترتب ادراك الشئ اليه ليعين الشئ في شرح
 الى الصنف الكبير ذكر ابراهيم بن رستم انه لو قال انت طالق اليوم وغدا طلق واحدة ولو قال انت طالق اليوم وبعد غد طلق
 مطلقين فعلى هذه الرأية لا يصح قياس فرد مطلق الامر بالبداء سلكه الطلاق هم ولو قال امك بيديك اليوم وغدا لم يدل ليل ش
 لان الليل المتوسط يدل تحت الامر وان ردت الامر في يومها لا يقع الامر في يد ما في الغد لان غدا مر واحدا لانه تحتل
 بين الوقتين المذكورين ش في اليوم والغد هم وقت من غدهما لم يتنا ولا الكلام وقد سيجم الليل ش اي يدل من قوله لم تحت
 على التفرقة بين كون لغاؤه قريبا او داهما فقلت عليهم هذا البيان ليل التخلل بين اليوم والغد لا يكون قاطعا للمجلس وكون غدا
 قريبا من اليوم حيث لم يدل فيها زمان قاطع فلم يجعلها كما لو قل فكان الغد طوقا باليوم لان الاصل في العطف وقوله في

وكلامها خارج جوابا الى قصير
 الصنف المذكورة في التفسيرين
 من مذكورة في الايقاع وانما تصح نية
 الثلاث في قوله امك بيديك لانه
 يحتمل العموم والخصوص ونية
 الثالث نية التسمية بخلاف
 قوله اختار وكذا لا يحتمل العموم
 وقد حققناه من قبل ولو قال
 امك بيديك اليوم وبعد غد
 لم يدل في ذلك الليل وان ردت
 الامر في يومها لم يطل من ذلك اليوم
 وكان بيدها مر بعد غدهم
 بذكر وقتين بينهما وقت من
 جنبهما لم يتنا ولا الامر اذا
 ذكر اليوم بعبارة الفرد لا يتناول
 الليل فكانا من فبرادها ليرتد
 الاخر ش يعني اذا ارتد الامر في
 اليوم لا يكون ذلك ردافيا بعد هم
 وقال فيهما ش يعني الذي بيدهما
 اليوم والامر الذي بيدهما هم امرا
 عاكسا لانها اذا اردت الامر في
 اليوم لا يتجى الامر ليدنا في الغد
 ايضا وذلك هم بمنزلة قوله انت
 طالق اليوم وبعد غد ش تكون
 طلقته مرة لاثنين لكون احدهما
 مسطر فاعلى الاخر من غير تكرار
 نفس الامر هم فلما الطلاق لا
 يتحمل التاقيت ش فكان الطلاق
 اليوم طلاقا بعد غد وغيره هم
 والامر بالبداء ش اي قبل التاقيت
 هم في وقت الامر بالاول ش اي
 لكون الامر وقتا بالوقت الاول
 وهو اليوم حتى يخرج ذلك بمجي
 الليل هم وجل الثاني ش اي الوقت
 الثاني وهو قوله وبعد غد هم
 امرا عاكسا ش اي لا ترتب ادراك
 الشئ اليه ليعين الشئ في شرح
 الى الصنف الكبير ذكر ابراهيم بن
 رستم انه لو قال انت طالق اليوم
 وغدا طلق واحدة ولو قال انت
 طالق اليوم وبعد غد طلق
 مطلقين فعلى هذه الرأية لا يصح
 قياس فرد مطلق الامر بالبداء
 سلكه الطلاق هم ولو قال امك
 بيديك اليوم وغدا لم يدل ليل ش
 لان الليل المتوسط يدل تحت الامر
 وان ردت الامر في يومها لا يقع
 الامر في يد ما في الغد لان غدا
 مر واحدا لانه تحتل بين الوقتين
 المذكورين ش في اليوم والغد هم
 وقت من غدهما لم يتنا ولا الكلام
 وقد سيجم الليل ش اي يدل من
 قوله لم تحت على التفرقة بين كون
 لغاؤه قريبا او داهما فقلت
 عليهم هذا البيان ليل التخلل بين
 اليوم والغد لا يكون قاطعا للمجلس
 وكون غدا قريبا من اليوم حيث لم
 يدل فيها زمان قاطع فلم يجعلها
 كما لو قل فكان الغد طوقا باليوم
 لان الاصل في العطف وقوله في

ومجلس للشورة لا ينقطع فصار
 كما اذا قال امرك بيدك في يومين من
 ابى حنفية ولا انها اذا رجت كالموت
 اليوم وانما يتخلف نفسا عن
 لولا ان ملك كذا كذا لا ملك
 مرد لا قطع وجه الظاهر انها
 اذا اختار حقتسها باليومين
 لها لا يخفى ان الذي كان اذا اختار
 من زوجها ولا كذا كان الخاف من
 الشبهين لا يملك الا اختيارا
 وعن ابى يوسف انه اذا قال
 امرك بيدك اليوم وامرك بيدك
 عند النصف امران لما انه كقول كل
 وقت خبر اهل حدة بخلاف ما
 تقدم وان قال امرك بيدك
 اليوم فمقتضى ان ينفذ في يومين
 حتى يمتد اليك خلو خياره لئلا يكون
 باليد مما يمتد فيجعل اليوم للزوج
 على بيان الترافع حقيقة من
 قبله فيوقفه خريفه فيلحقه
 وقتها واذا جعل امها بيد
 او غيرها فكذلك جرمها لم يرفع
 فلا خير في دينها ما لم تكن
 في عمل اخر لان هذا تملك
 التعليق منها لان المالك
 من يصرف برأى نفسه
 وهي بوجه الصفة والتعليق
 يقتصر على المجلس وفردنا
 من قبله بعد اذا كانت تسع
 تعتبر المجلس سادة لك وان كانت
 لا تسع فمجلس علمها او يلوغ
 الخبر اليه لان هذا
 متين فيه معنى التعليق

فيها فاقام بالمطوف عليه من غير ان يغزو العطف فاجزاهم مجلس الشورة لا يقطع ش
 الواو لجمال الشورة فتح المير ومنهم من
 المعجزة الشورى ومبا فيها فتح المير مكون اثنين هم مصار كما اذا قال امرك بيدك في يومين ش
 حيث يدل الليل فيها هم ومن
 ابى حنفية رحمه الله تعالى ش رداية ابى يوسف عشرة في الامالى وكذا قال شمس الاثمة السرخسي في البيوطهم انما اذا ردت لك
 في اليوم لهما ان تتخار لنفسا عند الاما لا تملك رد الاما كما لا يملك رد الا ان يقع ش بيانه ان لا زوج وقال لهما لا تملك
 ولا تملك لهما رد الا ان يقع ش لا تملك رد الاما لم يردم فوجبه لظاهر ان اختارت نفسها اليوم لا يتجلى لها الخيار في الغد فكذا
 او اختارت زوجا من زوجها والامر لا يملك رد الاما لم يردم فوجبه لظاهر ان اختارت نفسها اليوم من خرج الاختيار
 من يد ابى في القدم وذلك لان الخيرة بين الاثنين لا يملك الاختيار احد جاش لانه لا يملك باجمع عايل يملك احد هما هم عن ابى يوسف انه
 اذا قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك عند الاما امران لما ذكر لكل وقت خيرا ش حتى اذا ردت الامر اليوم كان لهما ان تتخار
 نفسها عند الاما لانه لكل وقت خيرا عن ابى يوسف انه لم يرد واشتركا التوقن في خير الواحد وقال شمس الاثمة نرد على رواية الصحيحة وحمل على
 هذه الرواية اصل الرواية ولم يذكر خلاف احد من مخالفت لانه ش اراد به قوله امرك بيدك اليوم في التوقن ان التوقن في الاختيار
 لم يوجد فلم يجز والامر هم ولو قال امرك بيدك اليوم يقدم فلان فتم فلان لم يعط بقدره حتى جرت الليل ش ان يملكه قال جن
 عليه الليل حتى ياتي في الليل واحدة بمعنى واجبان الليل دلها ش قال بن السكيت ويروى جيزون الليل الى سدة باليد
 من ظلمهم فاختار لهما لان الامر باليد ما يستعمل اليوم المقرون بش ش اي بالامر باليد هم على بيان النشار ش لا يستعمل لهما
 بعد لغزوب لا اقتصادا الامر وقال لراعي اذا قال انت طالق اليوم يقدم فلان فتم ليل لا تطلق ومنهم من حكم بوجوبه كل
 اليوم على طلق الزمان كقولنا واذا لم يعلم بقدره حتى جرت الليل خرج وقت خياره اطلاقا حتى بعدهم وقد عتقنا من قبل ش
 في آخر فصل اضاف الطلاق الى الزمان هم فليد وقت بش اي في وقت الامر باليد بيان لهما هم ثم مقتضى بالتضار وقت ش
 اي ثم مقتضى وقت الامر باليد بالتضار بيان النشار واذا جعل امر باليد بش ش اي اذا قال امرك بيدك هم او خيرا ش اي
 قال لهما اختار نفسك هم فكذلك يوم التفرقة قال في يد بش يعني فلما الخيانة المجلس هم مالم يخذ في عمل اخر ش لان لاخذ
 في عمل اخر يدل لعارض هم لان يد ش اي جعل الامر باليد هم تملك التعليق منها ش اي من المرأة وليست بباية هم لان لهما
 من تعريف برأى نفسه وحي ش اي لمرأة هم بهذه العتة ش اي تعريف سوفته برأى نفسها هم وتملك التعليق يقتصر على المجلس
 وقد بينا من قبل ش يعني في فصل الاختيار في قوله التعليق يقتضى جوابا في المجلس كما في البيع هم ثم ان كانت تسع ش يعني
 الذي ذكرنا فيها اذا كانت المرأة حاضرة تسع هم فيعتبر مجلسا ذاك فان كانت غائبة لا تسع فمجلس علمها ش اي فيعتبر عتة
 مجلس علمها هم وبوجه الخيرة عليا لان هذا ش اي لمرأة باليد هم تملك فيه معنى التعليق ش لانه تعليق بالطلاق باختيارها نفسها

هم في وقت على ما وراء المجلس لا يعتبر مجلسه في المجلس الزج حتى اذا قام بعد ان جعل اليها الامر لا يطل خياره من
 اى لان التعاقب هم لازم في جهة من ولما ليس له ان يبع ويشخ الخياهم بخلاف البيع من حيث يتبع مجلس المانع ولشترى حتى
 ان ايعا قام عن المجلس قبل قبول الآخر بطل البيع من لادش اى لان البيع هم تملك محض لا يشوبه تعليق من وهذا اذا جرح
 عن كلاس قبل قبول الآخر فذلك هم واذا اعتبر مجلسا فالمجلس تارة يتبدل بالتحويل من الى مجلس آخر هم مرة بالانذ في عمل اخر
 على ما بينا في الخيار من وهو قول لان مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال غير مجلس غيرههم ونخرج الامر من يد المجرم والقيام
 لانه دليل الاعراض اذا القيام في فرق الراي بخلاف ما اذا كنت يد اولم تقوم من اى حال كونها لم تقوم عن مجلسهم ولم تأخذ في عمل
 آخر لان المجلس قد يطل وقدر يقتصر في ش اى مجلس هم الى ان يوجد بالقطع وما يدل على الاعراض من قطع المجلس بغيرها
 عنه وان عرض يأخذ في عمل اخر سواء كان وفيها او ينادى او كان امتياز ان يكون لها الخيار ايد الاطلاق الامر ولكنه ترك
 واخذ بالاستحسان للاجاء الصحابة رضي الله تعالى عنهم بقوله لم يخبره المجلس هم وقوله ش اى قول الجاسع اصغرهم كملت ليس
 لتقديره ش اى ليس لتقدير الخيار بالبرم بل المراد منه امكنك الدائم سواء كان قليلا او كثره الملم يوجد ما يدل على الاعراض
 وفي المفتي للامام السيد لا يقتصر على المجلس بقول على رضي الله تعالى عنه حتى لكل وقال بن قدامة لا تعرف له مخالفا
 في ذلك فيكون جماعا ولانه تكوئل في الطلاق فيكون على الترخي كما لو جعله في يد اثنين قلت وعواه الاجتماع غير صحيح لان قول
 جماعة من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم ان لما الخيار ما استحسن الصحابة رضي الله تعالى عنهم عن بن الخطاب
 وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وجابر وغيرهم رضي الله تعالى عنهم من التابعين ابراهيم ومجاهد وعطاء وعمر بن
 دينار وطاوس اشعبي وارض ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه وقال اصحابنا هم اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعدم
 علم مخالف على رضي الله تعالى عنه لا يتلزم عدم علم غيره ولانه اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم الى خلاف ذلك مع
 عدم شهرة النسب الى على رضي الله تعالى عنه وقوله انه تكوئل غير صحيح لانه تملك عند الامتة وقوله كما لو جعله في يد اثنين باطل لانه
 يقتصر على المجلس في الاجنبى ايضا الا اذا كان وكلاهما عنه وقوله ش اى قول مجرهم الله تعالى هم الملم تأخذ في عمل آخر يريه
 عمل يريون به انه قطع لما كان فيه ش اى قطع المجلس الذي كان المجلس واقفا فيه وذكر الشئ هو اللام في المانرا مدة كما في
 قوله في ذلك اى لو حكمهم لا سطلق فعل ش اى ليس مرادهم من العمل حتى لو لمشت شيئا بها من غير قيام او اكلت او شتر
 او قرأت قليلا من القرآن او اشبه ذلك ما هو من عمل الفرقه فكانت هي على خيار او هذا كما يكون في قوله امك بيك كيو
 من قوله في خست سارى وفي قوله طلق نفسك هم ولو كانت قائمة فجلست فهي على خيار بالانذ دليل الاقبال فان لم يبق
 اجمع للراي من الممكن فيه هم وكذا اذا كانت قائمة فاكلت او شترت ش اى او كانت متكئة هم فقط لانه امتثال

فتوقف على
 ما مر من المجلس
 ولا يعتبر مجلسه
 لان التعليق لازم
 في حقه بخلاف البيع
 لانه تعليق محض
 ولا يشوبه تعليق
 واذا التزم مجلسا
 فالتسليم تارة يتبدل
 بالتحويل وهو لا يخلو
 من على اخر على
 ما بينا في الخيار
 ومخرج الامر من يدها
 بغير القيام لان دليل
 الاعراض اذا القيام
 الراي محض لما اذا امكنك
 يوما لم تقوم ولم تأخذ
 في عمل آخر لان المجلس
 قد يطل وقد يقتصر
 فليس في ان يجرى
 يقطع ويدل على الاعراض
 وقوله كملت هو دليل الشئ
 وقوله الملم تأخذ في عمل آخر
 على ان يخطه لما كانت
 فيه لا طلق العمل ولو كانت
 قائمة فجلست فهي على
 خيار كما انه دليل
 الاقبال فان لم يبق
 ولا اذا كانت قائمة فاكلت
 او شترت فذلك هو الامتثال

من جلسته الى جلسته فلا يكون اغراضا كما اذا كانت متباعدة فترى ان
 فلا يكون الاغراض كما اذا كانت
 مجتعبة فترى ان قال في
 وهذا رواية الجامع الصغير
 وذكر في غيره انها كانت متباعدة
 فان كانت كاخيارها كان لا يكاد
 اظهار التمازج كما هو في كل واحد
 والاول هو الاصح ولو كانت
 قاصرة فاضطربت خفيته
 من ايمان عن ابي جعفر
 ولو قالت ادعوا الى سبيل
 او شتموا الشهداء في على
 خياره لان الاستشارة
 تجري الصواب والاشهاد
 تجري الصواب والاشهاد
 عن الاكابر فلا يكون دليل
 الاغراض وان كانت تسير
 على اداة او في محل فوقفت
 على خيارها وان سارت
 به على خيارها كان سبيل الدابة
 ووقفتها معناه ان السبيل
 بمنزلة البيت لان سبيلها
 عندها معناه ان سبيلها
 انه لا يقدر على ان يقاها او كلب
 الدابة يقدر على
 في المشية ومن قال كرامة
 طلق نفسه ولا ذنب له
 او نوى واحد فقال
 طلقت نفسي في واحد
 رجعية وان طلقت نفسها

من جلسته الى جلسته فلا يكون اغراضا كما اذا كانت متباعدة فترى ان
 فلا يكون الاغراض كما اذا كانت
 مجتعبة فترى ان قال في
 وهذا رواية الجامع الصغير
 وذكر في غيره انها كانت متباعدة
 فان كانت كاخيارها كان لا يكاد
 اظهار التمازج كما هو في كل واحد
 والاول هو الاصح ولو كانت
 قاصرة فاضطربت خفيته
 من ايمان عن ابي جعفر
 ولو قالت ادعوا الى سبيل
 او شتموا الشهداء في على
 خياره لان الاستشارة
 تجري الصواب والاشهاد
 تجري الصواب والاشهاد
 عن الاكابر فلا يكون دليل
 الاغراض وان كانت تسير
 على اداة او في محل فوقفت
 على خيارها وان سارت
 به على خيارها كان سبيل الدابة
 ووقفتها معناه ان السبيل
 بمنزلة البيت لان سبيلها
 عندها معناه ان سبيلها
 انه لا يقدر على ان يقاها او كلب
 الدابة يقدر على
 في المشية ومن قال كرامة
 طلق نفسه ولا ذنب له
 او نوى واحد فقال
 طلقت نفسي في واحد
 رجعية وان طلقت نفسها

ديني ان يقع بطلانها بحجة
مختلفة لا اختيارا ولا ليس
من الفاظ الطلاق الا ترى
الصلوات لا مودة لغير ذلك
اول اختاري بيني الطلوق
لم يقع ولو قلت ابتداء لغير
نفس فقال الزوج اخبرك لا يتم
منع الا ان تعرف طلاقا لا يقع
اذ حصل جوابا للتخيير قوله
طلق نفسك ليس بتخيير فليجوز
وعن ابي حنيفة انه لا يقع حتى
يقول لها انت نفسي كما كانت
بغير ما خوض اليها اذ كانا
تخاير الطلاق وان قال طلق
نفسك فليس له ان يرجع عنه
لان فيه معنى اليمين كانه
تخليق الطلاق بتخليقها
واليمين تصرف كالمهر ولو قال
عن مجلسي ما تطلق كانه تملك
مختلف ما اذا قال لها طلق
فموتك كانه توكيل وبلية
فلا يقتصر على المجلس فيقبل
الرجوع وان قال لها طلق
نفسك متى شئت فلها
ان تطلق نفسها في المجلس
وبعد لان كلمة متى عاملة
في الاوقات كما انفساد
كما اذا قال في اي وقت شئت

فانما اذا وت واما فيما لو وصف وثبت الاصل ثم نفي ان تقع بطلانها بحجة
بذلك انما قال لم ينفى في ذلك هذه المسئلة من جواب الجواب الصغير ومحمد بن
يعقوب بن ابي حنيفة في مثل قول المرأة طلق نفسك فتقول انت نفسي قال طلق
هم لانه شئ اي لان انما معنى الاختيار هم ليس من الفاظ الطلاق شئ ثم وضع ذلك يقول هم الا ترى انه لو قال لا امر
انفك او اختاري فوحي الطلاق لم يقع ولو قالت ابتداء شئ اي من اهل الامر اختارت نفسي فقال الزوج قد اخترت
لا يقع شئ شئ لان ليس من الفاظ الطلاق هم الا انه عرفت طلاقا شئ استنادا من قول سبيل الاختيار لانه ليس من الفاظ
الطلاق والاستثناء منقطع بمعنى كمن هم بالاجماع شئ اي باجماع اصحابه رضي الله تعالى عنهم كما سويانه هم اذا حصل جوابا
للتخيير شئ بان يقول اختاري فتقول هي اختارت نفسي هم وقوله طلق نفسك ليس بتخيير شئ بان يقول اختاري هم فليجوز
ولا يصح قولها اختارت جوابا لهم وعن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه لا يقع شئ يقول لها انت نفسي لانه انتا انتا بغير ما
الزوج اليها اذ كانا تغاير الطلاق شئ لانها تحصل بدون اطلاق فيكون فاعلم انه فماتت بافرض ليها وكذا في
سائر الفاظ الكنايات وفيه قال بن جيران من اصحاب الشافعي هم وان قال لها طلق نفسك فليس له ان يرجع عنه شئ اذا
طلقت نفسها بعد اذ نهى بيع الطلاق وفيه قال مالك وابن جيران من اصحاب الشافعي وعبد الشافعي واحمد يملك الرجوع
لان فيه معنى التوكيل والتمليك وباتت التوكيل صح الرجوع كما في سائر التوكيلات وباتت التوكيل صح الرجوع قبل
القبول كما في سائر التوكيلات هم لان فيه شئ اي في قوله طلق نفسك هم معنى اليمين لانه تعليق الطلاق بتعليقها شئ فيكون
بيننا لان الطلاق مما يملك وفي كل تعليق معنى اليمين لما فيه من المنع والحمل هم واليمين تصرف لازم شئ لا يقع الرجوع بانها
الصحابة لان اليمين يقع للرجوع والحمل على وجه التاكيد ولو طلبت الرجوع افاوت فاعلمتها هم ولو قامت عن مجلسها لطل
شئ اي قوله طلق نفسك هم لان تملك شئ لانها تصرف لنفسها لا لغيره فيقتصر على المجلس هم بخلاف ما اذا قال لها طلق
فترك لان توكيل وابانة فلا يقتصر على المجلس فيقبل الرجوع شئ لان فيه نوع من التوكيل وفي ذلك ضرر عليه فجز
وقع ذلك الضرر عن نفسه بالرجوع هم وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعد شئ
اي بعد المجلس والاختلاف للاسامة الاربعة فيه هم لان كلمة متى عاملة في الاوقات كلها فلا يملك الرجوع خلافا للشافعي واحمد
هم فصار كما اذا قال في اي وقت شئت شئ اي فصار كما اذا قال لها طلق نفسك في اي وقت شئت فيموت وقال لا امر
هذه ومن سئل القدر وري رحمه الله تعالى لفظ بعينه الا انها وقعت مكررة في الهداية لان صاحب الهداية ذكر ما بعدتها
قريبا من رقة عند قوله اذا قال لها انت طالق اذا شئت وذكر منه وضع الجا مع الصغير وذكر منها وضع الفت وري

كان ينبغي ان يذكر في موضع ما بينا وما شئنا فان قال قائل التملك في هذه الصورة موجودة ولو لا فان كان انما في
لا يقدر على الطلاق وليس كذلك وان كان الاول يقتصر على المجلس لكونه لازم التملك واجب بان لا يقتصر
على المجلس من احكامها تملك وقديما خالفا لما في بشرط الاختيار وهي تطلبة شخص العلية وموضعها الاصول
واذا قال رجل طلق فلان ليطلقها في المجلس وبعد ولما ان يرجع لانه توكل من استعانة فلا يلزم ولا يقتصر على
المجلس شي لا يجوز التطلين للوكيل فلان اقامه مقام نفسه واما جواز ذلك بدون قيد للمجلس فلان الوكيل ينبغي
وقد يقدر على ان يعين الوكيل في المجلس وقد لا يقدر فلم يقتصر على المجلس واما جواز رجوعه عن ذلك فظاهر من
كلام المصنف ثم يخالف قوله للمرأة طلق نفسك لانها عالة لنفسها فكان تملكها لا توكلها بل غلبت له الرجوع عن قوله
ثم لو قال رجل طلقها ان شئت فلان ليطلقها في المجلس فخاصته وليس للرجوع وقال زفر بن رزاش اي هذا الحكم
هم الاول شي اي القول الاول وهو قوله لا ينبغي طلق امرأتى بدون ذكر مشيئة هم سواء في الحكم وبه قال اصحابنا في
هم ان لا يقتصر بالمشيئة كعدمه شي لانها لغوص لانه شي اي لان لربل الذي قال لطلق امرأتى ان شئت هم تصرف
عن مشيئة شي لاجاله هم نصارت شي اي حكمه اهم كوكيل بالبيع شي يعني اذ اكل رجل ببيع شي هم اذ اكل شي يعني اذ قال
هم بعد ان شئت شي يكون توكله لا تملكه ولا يخرج كلامه ذكر المسئلة عن التوكيل فكذا اهم ولما ان شي اي قول الزوجه
لارجل هم تملك لانه علقه بالمشيئة والمالك هو الذي تصرف عن مشيئة والطلاق يحتمل تعليق شي على وجه اشط يصح
توكل المشيئة وليعتبر لانها هم بخلاف البيع شي اي بخلاف التوكيل بالبيع لانه ذكر المشيئة على وجه اشط فلا يمتنع شي لاوش
اي لان البيع هم لا يمتنع شي اي لا يحتمل اشط يعني ليس من مقتضيات البيع فلا يصح ذكر المشيئة وبدون ذكر المشيئة لا يصح
لازما بل قولنا قال الثوري والليث وقيل لو قيل تصرف عن مشيئة واختار قلنا انما ذلك الاختيار عن عدم نفاذ
عليه عدم الاولوية لامن بصيغة لان الصيغة نذرت اذ اصدرت من ذي ولاية فهي قال لا ينبغي ان شئت فالمشيئة
جاءت من الصيغة نرجا واشتت خلاصية المالكية فكان هذا الكلام تملك لانه اقامه ولو قال لها طلق نفسك فلما تطلعت
واحدة فهي واحدة شي بالاتفاق وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك لا يقع شي لانها اتت بغير افاض اليها هم لانها
ملك ابضاع الثلاث شي اي ثلاث تطلقات بمعنى كلامهم هم فملكها ابضاع الواحدة ضرورة شي لان من يملك الكل يملك
اجزاه هم ولو قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت نفسها فلما لم يقع شي عند ابى خفيعة رحمه الله تعالى شي وبه قال زفر
ومالك هم وقالوا شي اي ابو يوسف ومحمد هم لبيع واحدة شي وبه قال الشافعي واحمد هم لانها شي اي لان المرأة هم اتت
بمالكية زيادة شي عطفا على قوله با واما لان الواحدة موجودة في الثلاث نصارت كما اذا قالت طلقت نفسي وهذا

واذا قال لرجل طلق امرأتى
فلان ليطلقها في المجلس
وبعد ولما ان يرجع لانه
توكل من استعانة فلا
يلزم ولا يقتصر على المجلس
فلان اقامه مقام نفسه
وقد لا يقدر فلم يقتصر على
المجلس واما جواز رجوعه عن
ذلك فظاهر من كلام المصنف
ثم يخالف قوله للمرأة طلق
نفسك لانها عالة لنفسها
فكان تملكها لا توكلها بل
غلبت له الرجوع عن قوله
ثم لو قال رجل طلقها ان
شئت فلان ليطلقها في
المجلس فخاصته وليس
للرجوع وقال زفر بن رزاش
اي هذا الحكم هم الاول
شي اي القول الاول وهو
قوله لا ينبغي طلق امرأتى
بدون ذكر مشيئة هم سواء
في الحكم وبه قال اصحابنا
فيهم ان لا يقتصر بالمشيئة
كعدمه شي لانها لغوص
لانه شي اي لان لربل الذي
قال لطلق امرأتى ان شئت
هم تصرف عن مشيئة شي
لاجاله هم نصارت شي اي
حكمه اهم كوكيل بالبيع شي
يعني اذ اكل رجل ببيع شي
هم اذ اكل شي يعني اذ قال
هم بعد ان شئت شي يكون
توكله لا تملكه ولا يخرج
كلامه ذكر المسئلة عن
التوكيل فكذا اهم ولما ان
شي اي قول الزوجه لارجل
هم تملك لانه علقه
بالمشيئة والمالك هو الذي
تصرف عن مشيئة والطلاق
يحتمل تعليق شي على وجه
اشط يصح توكل المشيئة
وليعتبر لانها هم بخلاف
البيع شي اي بخلاف
التوكيل بالبيع لانه ذكر
المشيئة على وجه اشط
فلا يمتنع شي لاوش اي
لان البيع هم لا يمتنع شي
اي لا يحتمل اشط يعني
ليس من مقتضيات البيع
فلا يصح ذكر المشيئة
وبدون ذكر المشيئة لا
يصح لازما بل قولنا قال
الثوري والليث وقيل لو
قيل تصرف عن مشيئة
واختار قلنا انما ذلك
الاختيار عن عدم نفاذ
عليه عدم الاولوية
لامن بصيغة لان
الصيغة نذرت اذ اصدرت
من ذي ولاية فهي
قال لا ينبغي ان شئت
فالمشيئة جاءت من
الصيغة نرجا واشتت
خلاصية المالكية
فكان هذا الكلام
تملك لانه اقامه
ولو قال لها طلق
نفسك فلما تطلعت
واحدة فهي واحدة
شي بالاتفاق وبه
قال الشافعي واحمد
وقال مالك لا يقع
شي لانها اتت
بغير افاض اليها
هم لانها ملك
ابضاع الثلاث
شي اي ثلاث
تطلقات بمعنى
كلامهم هم
فملكها ابضاع
الواحدة
ضرورة شي
لان من يملك
الكل يملك
اجزاه هم
ولو قال لها
طلق نفسك
واحدة فطلعت
نفسها فلما
لم يقع شي
عند ابى خفيعة
رحمه الله تعالى
شي وبه قال
زفر ومالك
هم وقالوا شي
اي ابو يوسف
ومحمد هم
لبيع واحدة
شي وبه قال
الشافعي
واحمد هم
لانها شي
اي لان المرأة
هم اتت
بمالكية
زيادة شي
عطفا على
قوله با واما
لان الواحدة
موجودة في
الثلاث
نصارت
كما اذا
قالت
طلعت
نفسى وهذا

واحدة وواحدة وكذا اذا قال لها طلق نفسك فطلقت نفسها وضرتها او قال لعبدك فاعق نفسك فاعق نفسه وضرتها
وكذا الوقال لاجنبي مع عبدي فباقيها مع عبدي آخر فالذي فضل اليها يقع وان زاد على ذلك فهو ضمها كما انما اطلقها
الزوج النافذ قال الثلاث الذي يفرض اليها بشر ما يقع وانما في قولنا لا يملكه شرعاً عام وعن أبي حنيفة انها تمت بغير
ما فوض اليها فكانت مبتدأة شئ في كلامها لا محبة الكلام الزوج هم وهذا شئ اشار به الى توضيح ذلك بقوله لان الزوج
ملكها الواحدة والثلاث غير الواحدة لان الثلاث اسم لعدد مركب مجتمع والواحدة فرد لا تركيب فيه فكانت بينهما شئ
اي بين الواحدة والثلاث هم مغايرة على سبيل المضادة شئ لان الواحدة ليست بمركبة والثلاث مركب من الاعداد
والثلاث عدد والواحدة ليس بعدد بخلاف قولنا واحدة وواحدة وواحدة لانها بالكلام الاول تكون متمثلة لما في
اليها وفي الكلام الثاني والثلاث مبتدأة وكذا الورود على نفسها وضرتها فان قيل فكذلك هنا يقول لها المقتات
نفسه متمثلة لواتصرت عليه وتكون مبتدأة بقوله ثلاثاً فقلنوا الزيادة قلنا الطلاق متى قرن بالعدد كان الوقوع
بالعدد والالم يقع الثلاث على غير الموطوءة بقوله انت طالق ثلاثاً والحال انه يقع ثلاثاً بالاجراء وكذا لو ماتت قبل قولها
ثلاثاً لا يقع الثلاث فان قيل قد ذكر من المبدء طاني اول فصل الامر باليد ان الزوج اذا قال لها امرك بيدك ونوى الطلاق
وهي طلقت نفسها ثلاثاً يقع واحدة عندنا بخلاف الابن ابى السلي فقل ما ذكره ابو حنيفة رحمه الله تعالى فيجب ان لا يقع شئ منها
انت بغير ما فوض اليها لان الثلاث غير الواحدة قلنا التفويض لم يميز شئ فقد يكون خاصاً وقد يكون عاماً فاذا نوى
مقتد نوى تفويضاً خاصاً وبغيره مخالفة للظاهر قلنا وقعت ثلاثاً فقد وقعت فيما هو محل للتفويض وهو لا يكون اقل من الواحدة
فتقع الواحدة فان قيل ندبنا ان الواحدة لا عين العشرة ولا غيرها فنبغي ان يقع من حيث انها لا غير الثلاث قلنا
المغايرة بين اسماء الاعداد واسلمها ونفسها فوق المغايرة بين الفاظ العموم والخصوص جري مجرى المجاز بين العام
والخاص ولا يجري بين اسماء الاعداد لانها بمنزلة الاعلام فيقال ستية صنعت ثلاثاً بغير تميزين للعلمية والتأنيث
ولا يجوز الطلاق لفظ الثلاث على غير الابطال في الحقيقة ولا بطريق المجاز فعلم ان المغايرة بينهما ثابتة من كل وجه وانما
قولنا لا غير بما في اعتبار عدم تصور الاكثر منها بدون الاول منه وبذلك الاعتبار لا يقع ثبوت المغايرة بينهما بحسب الحرف
والاستعمال مع ان الواحد في العشرة الموجودة واما الثلاث فهنا معدوم والواحد الموجود غير الثلاث المعدوم والاصح
هم بخلاف الزوج لانه يتصرف بالملك شئ اى بحكم الملك هم وكذا هي شئ اى لمرأة هم في المسئلة الاولى شئ اى وكذا
تصرفت المرأة بحكم الملك في المسئلة الاولى وهي فيما اذا طلقت نفسها واحدة وقد قال لها طلق نفسك ثلاثاً هم لانها
ملك الثلاث شئ فكانت مالكة للواحدة لان الثلاث تدل على الواحدة فتمت بخلاف ما اذا امرها بالواحدة وقد

فصار كما اطلقها
الزوج النافذ ولا ينفذ
انها ماتت بغير ما فوض
اليها فكانت مبتدأة
وهذا لان الزوج ملكها
الواحدة والثلاث
غير الواحدة لان الثلاث
اسم لعدد مركب
مجتمع الواحد
فرد لا تركيب فيه
فكانت بينهما
مغايرة على
سبيل المضادة
بخلاف الزوج
لانه يتصرف بملك
الملك وكذا هي
في المسئلة الاولى
لا ينفذ ملك الثلاث

بالثلاث لان الواحدة لا دلالة لها على الثلاث لا حقيقة ولا مجاز لعدم استغن عن الاثر اتم فكانت المراجعة مخالفة
فلم يقع شيء من ايهما شئ اى فى قوله طلقى نفسك واحدة فطلقت ثلاثا هم لم تملك الثلاث وانما انت بما فوض اليها فو
ش اعدم الموانع بين قوله وجوبها هم وان ادى بطلاق تملك الرجعة فيش اى وان ادى الزوج امرته بان تطلق نفسها
بطلاق سمح ان كونها تملك الرجعة فيه هم فطلقت بانتهى ش اى فطلقت نفسها طلاقاً بانتهى هم اداها بالباين ش اى و
امرا بان تطلق نفسها طلاقاً بانتهى هم فطلقت رجعية ش اى طلق رجعية هم وقع ما امره الزوج فعنى الاول ش وهو قوله بطلاق
تملك هم ان يتدل لها الزوج طلقاً لنفسك واحدة الملك الرجعة فيقول طلقت نفسي واحدة بانتهى ففتح حينئذ ش المحقق
على الحال من التسمية الذى فى يقع اوسن المجزؤا معنى قوله بالصفة اى يقع الطلاق بالصفة التى عينها الزوج بانتهى فقلت
بذلك لصف ولو قال بانتهى منعوب على انه صفة الواحدة سلم من هذا التعسف يقع حينئذ هم لانها انت بالاصل ش اى بال
الطلاق هم وزيادة وصف ش اى وانما الزيادة وصف وهو قوله بانتهى هم كما ذكرنا ش عند قوله لانها انت
بما كلفت زيادة هم فليق الوصف ش وهو البينونة هم وبقي الاصل ش اى اى الطلاق هم ومعنى الثالث ش فنى بعض النسخ ومعنى الثالث
اى المسئلة الثانية هم ان يقول لها طلق نفسك واحدة بانتهى فتقول ش بالنسب ايضا عطف على ان تقول هم طلقت
نفسى واحدة رجعية يقع بانتهى لان قولها واحدة رجعية لغو منها لان الزوج لما عين لها صفة المنفوض فحاجتها بعد ذلك
الى ايقاع الاصل ودون تعيين الوصف فصار كأنها اقتصرت على الاصل ففتح بالصفة التى عينها الزوج بانها اجريت لان الزوج
فوض اليها ذات الطلاق مع الوصف وانما انت بما فوض اليها وخالف فى الوصف فثبت الاصل ودون الوصف هم
وان قال لها طلق نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة لم يقع شيء ش وبه قال الشافعى والاك هم لان معناه ان
شئت الثلاث وهى بايقاع الواحدة ما شئت الثلاث فلم يوجب شرط ش لان قوله ان شئت شرط فلا بد له من الجزؤ
اولم يكره بعد فكان جزاؤه ما ذكر قبل الشرط والمذكور قبل الشرط ثلاثا فصار كما اذا قال ان شئت الثلاث وتبايع
الواحدة ما شئت الثلاث بل شارة الواحدة فلم يوجب الشرط فلم يقع شيء هم ولو قال لها طلقى نفسك واحدة ان شئت
فطلقت واحدة فكذلك عند ابي حنيفة ش اى لم يقع شيء وبه قال اصحاب الشافعى هم لان شئت الثلاث ليست بمشبهة
للاحدة كما قلنا غرض اى كايقاع الواحدة فيما لو قال لها طلقى نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة
رحم الله تعالى لما بينا بهم وقال ايقع واحدة لان مشبهة الثلاث بمشبهة الواحدة كما ان ايقاعا ش اى ايقاعا ش
هم ايقاعا الواحدة فوجب الشرط ش وترتيب عليها الجزؤا وهو وقوع الواحدة هم ولو قال لها انت طالق ان شئت فطلقت
شئت فنى الطلاق بطل الاصل ش معنى يقع الطلاق هم لانه على طلاقها بالمشبهة المرسلة ش معنى غير المتعلقة بشئ

اما ههنا لم تملك الثلاث وانما انت
بما فوض اليها فلو قال ان ادى بطلاق
بما لك الرجعة فطلقت بانتهى اولها
بالباين وطلقت رجعية وقع ما
امره الزوج فعنى الاول ان يقول لها
الزوج طلقى نفسك واحدة الملك
الرجعة فتقول طلقت نفسي واحدة
بانتهى ففتح حينئذ ش المحقق
در زيادة وصف كما ذكرنا فلو قال
ويبقى الاصل ومعنى الثانية ان يقول لها
طلقى نفسك واحدة بانتهى فتقول
طلقت نفسي واحدة رجعية ففتح
بانتهى لان قولها واحدة رجعية لغو
منها لان الزوج لما عين لها صفة المنفوض
اليها فحاجتها بعد ذلك الى ايقاع
الاصل ودون تعيين الوصف فصار
كأنها اقتصرت على الاصل ففتح
بالصفة التى عينها الزوج بانها اجريت
وان قال لها طلقى نفسك ثلاثا ان شئت
فطلقت واحدة لم يقع شيء هم
ان شئت الثلاث وهى بايقاع الواحدة
ما شئت الثلاث فلم يوجب الشرط
ولو قال لها طلقى نفسك واحدة ان شئت
فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة
لان مشبهة الثلاث بمشبهة الواحدة
كما ان ايقاعا الواحدة فوجب الشرط
الشروط ولو قال لها انت طالق
ان شئت فطلقت شئت ان
شئت فقال شئت بفتح الطلاق بطل
لوعاق طلاقها بالمشبهة المرسلة

وكانت بالملقة
فلم يوجد الشرط
وهو اشتغال بغيره
فيها فخرجها من
بين هاد لا يقيم الطلاق
بقوله بثلاث مرات
فوق الطلاق لا يفسد
في كلام المرأة ذكره الله
ليصير الزوج شاكفا
علاجهما والنية كالتقيد
في غير المذكور حتى
وقال شئت
طلوكم بغيركم
اذ انقضى لانه ايقام
ببطلان المشية
بتنفي عن الوجود
مختلف قوله
اردت طلاقك
لانه لا ينفك من
الزوج

عن امي امي بالملقة شئ يعني المرأة اتت بالمشية المتعلقة بمشية الزوج هم فلم يوجد الشرط وهي شئ اي المرأة هم
اشتغلت بالايديها شئ بغيرها شئ زوجها هم فخرج الامر من يد ما شئ لوجود دليل للاعراض هم ولا يقع الطلاق بقوله
شئت وان نوى الطلاق لانه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شاكفا والنية لا تعمل في غير المشية
شئ لان النية تعمل في الملقوظ لا في غيره والطلاق ليس بمذكور الا في قوله شئت ان شئت فلا يقع شيئا من
لوقال شئت طلاقك يقع اذ النوى لانه ايقام بمبطلان المشية تنفي عن الوجود شئ لانه ما خذوة من الشئ واما
اسم الموجود فكان قوله شئت بمعنى او جئت بملكان الطلاق بايقامه هم مختلف قوله اردت طلاقك شئ لانه اي لان
لفظ اردت هم لانه لا ينفي عن الوجود شئ لان معنى الارادة عبارة عن الطلب قال عليه السلام الخ مني اريد الموت اي طالع
وقال لاكمل فان قيل ذهب علماء في اصول الدين ان الارادة والمشية واحدة فما يفرق بينهما فالجواب يجوز ان
يكون بينهما تفرقة بالنسبة الى العباد والتسوية بالنسبة الى الله تعالى لان ما ينطليق لوجود كما يوجد ما شاء بخلاف العباد
قلت هذا الذي ذكره من الفوائد الغريبة وقال لك اني قل لان الله تعالى طلب الايمان من قريش وفي جبل
واما العباد الامر ولم يوجد منهم وطلب التقوى من جميع المؤمنين ولم يوجد من اكثرهم قلنا الطلب من الله تعالى على كل
طلب التكلف وطلب لا يتعلق له باعتبار العبد وهو المسمى بالمشية والارادة والوجود من لوازمها اذ لم يكن لزوم العجز
وهو منزه عنه بخلاف العباد قال شيخ العلامة هذا ما اشير اليه في حاشية الكتاب في بيان هذه المسئلة وكلمة شئت لان
ما ذكره ويشير الى ان الايجاد هو المعنى الاصلي للمشية وليس كذلك فان المشية مفسرة في اكثر الكتب اللغوية بالارادة
لا بالايجاد ومستعملة في القرآن والحديث وفي تركيب كلام الناس بمعنى الارادة وكون الايجاد قال الله تعالى ويقتض
ما وكون ذلك لمن يشاء ويخيل من يشاء في رحمة وقال عليه السلام ان شئت ان تقوم فقوم وان شئت ان لا تقوم
فانقذوا طالع الكلام ولمحمد ان الطالع يقول شئت طلاقك لا يبرى الايقاع جعل الذي هو بمعنى الوجود ومصدرنا وانقذ
الفعل لان المشية مصدر شئت بمعنى اراد فهذا الطالع يتحمل ان يكون المشي بمعنى الايجاد وشئت بمعنى او جئت طلاق
الايجاد يتحمل هذا اللفظ لا يوجد فيحتاج الى الملية بخلاف الارادة فانها لا تتحمل معنى الايجاد فلا يقع به الطلاق وان نوى
لان الملية لم تصادف محلا كما في قوله جئت طلاقك واجبت طلاقك ومنه المبسوط لو قال لها شاكفي الطلاق
ينوي به الطلاق فتعالت شئت فهي طالق وان لم يكن له نية لا تطلق ولو قال لها اريد الطلاق او اهبى الطلاق
فما لفت قد فعلت لان باطلا وان نوى لان الارادة من العبد نوع ثمن فلو قالت شئت لا يقع وهذا لان المشية
في صفات الخلق من الزم من الارادة والمبوي لغيره لا ترى ان المشية لا تذكر مصانفة الى غير العقلاء وقد تذكر

كانه قال في اي وقت شئت
 فله يقصر على المجلس كالحاكم
 ولوجه الامر لم يكن كذلك
 ملكها الطلاق في الوقت
 الذي شئت فله يمكن تعليق قبل
 المشيئة حتى يرتد بالزك
 تطلق نفسها الواحدة
 لانها نعم لامر ما دون
 الافعال فملك التعلق
 في كل زمان ولا تملك تعلقا
 بعد تعلق ركن كذا اذا
 واذا ما في متى مولا عنها
 وعند اي خيفة ثم فكان
 يستعمل الشرط كما يستعمل
 للوقت لكن الامور ما
 فلا يخرج بالشك وقد قيل
 ولو قال له انت طالق كما شئت
 فلها ان تطلق نفسها واحدة
 بعد ذلك حتى تطلق نفسها ثلثا
 لان كل واحد من تلك الافعال
 حتى لو عاد اليه بعد ثم تطلقت
 نفسها لم ينعى لانها لم تطلق
 وكثير لو ان تطلق نفسها ثلثا
 واحدة لا يوجب شيئا كافر
 كما يحرم الاجتماع

حكما وليست لتعريف الفعل فحكمين رويهما الان الزوج فوض اليها الطلاق في اي وقت شئت
 اى وقت شئت فله يقصر على المجلس شى لعموم الوقت هم ولورود الامر لم يكن ردا لانه ملكها الطلاق في الوقت
 الذي شئت شى فامى وقت شئت تطلق نفسها فيهم فلم يكن تعليق قبل المشيئة حتى يرتد بالرد ولا تطلق نفسها الا
 لانها شى لان كلمة متى هم نعم الزمان ودون الافعال فملك التعلق في كل زمان متى في الزمان هم ولا
 تطلقا بعد تعلق شى حاصله لالتكامل الاطلاقية واحدة متى شئت لانما قلنا ان متى التعميم الوقت لا التعميم
 زمانا كلمة اذا واذا ما فامى متى سواء عند هاش اى عند ابى يوسف ومحمد وعند ابى حنيفة رده ان كانت تستعمل الشرط
 كما تستعمل للوقت لكن الامور ما يرد فلا يخرج الامر بالشك شى فان قلت يحل على الشرط ما يصح للمرد قلت
 انما يحل على الشرط اذا صدر الرد ممن وجب ان صدر عنه تعليق لان ارادة الشرط تنقص بمن كان التعليق
 منه لا بمن صدر الرد منه فلها الاكمل على الشرط تصحيحا للمرد فان قلت في قوله اذا شئت ومنه شئت ليشي
 ان لا يبقى لها المشيئة بعد الصيام عن المجلس اذ انقطع المجلس بقوله الاشياء لان المفوض اليها مشيئة واحدة
 حتى لا يبقى لها المشيئة مرة اخرى بعد قوله شئت حوة كما في قوله ان شئت فانت طالق فقلت الاشياء قيل في
 جوابه الثابت بها مشيئة واحدة في حق الحث لان الحث تعليق بايجاب مشيئة واحدة لان التعلق بغير مشيئة
 فكرة فان قوله ان شئت يقتضي مشيئة فالمراد بهذه المشيئة والنية في النفي نعم وفي الاثبات تخص واذا كانت
 والنية تعم في النفي فانما تيمم البتة المشيئة ولم يوجد مقتضى التعميم في قوله ان شئت في فصل اضافة الطلاق
 الزمان في قوله انت طالق اذ لم يطلقك هم ولو قال لها انت طالق كما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة بعد
 واحدة متى تطلق نفسها ثلثا شى بذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها فيه محمد بن يعقوب عن ابى حنيفة شى
 قيل قال لامرأته انت طالق كما شئت قال لها ان تطلق نفسها وان قامت من مجلسها واخذت في عمل آخر
 او كلام آخر واحدة بعد واحدة متى تطلق نفسها ثلثا هم لان كلمة كلما توجب تكرار الافعال شى والدليل عليه قوله
 فعلى كل تصيغت جلوه هم فلما كان كذلك لها مشيئة بعد شيئة الى ان تستوفى في الثلاث هم الا ان التعليق
 شى اى غير ان التعليق وهو قوله انت طالق كما شئت هم مقصور الى الملك الحاكم شى ليعني في محله هم حتى
 لو عادت اليه بعد زوج آخر وطلقت نفسها لم يقع لانها لم تطلق شى ليعني متى وبعد الملك الحاكم بالزوج الاول
 هم وليس لها شى اى لهذه المرة التي قال لها زوجها انت طالق كما شئت هم ان تطلق نفسها ثلثا بكلمة واحدة
 لانها شى اى لان كلمة كلما شى توجب عموم الافراد شى اى فاداموا الاجل هم للعموم الاجتماع شى اى لا توجب

عموم الاجتماع بان يطلق نفسها ثلاثا بكلمة واحدة بان تقول طلقت نفسي ثلاثا هم فاذا كان من معنى كلمة كما هم
 كذلك فلا تملك من اى امرأة هم الايقاع ش اى ايقاع الطلاق هم بكلمة واحدة وجميعا ش قيل معناه واحد وقيل ارادوا بكلمة
 ان تقول طلقت نفسي ثلاثا وارادوا بالجمع ان تقول طلقت وطلقت والاول صح هم ولو قال انا انت طالق
 حيث شئت او اين شئت لم تطلق حتى تشأش لانه علق وقوع الطلاق في الحقيقة بالشروط لان حيث
 واين من الظروف المكانية ولا تعلق للطلاق بالمكان لان الواقع في مكان واقعه في جميع الامكنة فيصير
 ذكر المكان لغوا فبقى الطلاق معلقا للشروط تشبها بالواقع حتى تشأش كانه قال انت طالق ان شئت هم وان
 قامت من مجلسها فلا مشيئة لها ش كما في قوله انت طالق ان شئت هم لان كلمة حيث واين من اصحاب
 المكان ش كلمة حيث للمكان اتفاقا وقال الاغتسل وقد تراه للزمان ويلزم الاضافة الى الجملة اسمية
 كانت او فعلية وتعدت اضافتها الى المفرد وان اتصلت بآراء الكافة ضمنه معنى الشرط وكلمة اين سوال
 عن المكان وان قلت اين زير فانما تسأل عن مكانه هم والطلاق لا تعلق له بالمكان فيلغو ش اى يلغو
 ذكر حيث واين هم فيبقى ذكره يطلق المشيئة ش فكانه قال انت طالق ان شئت هم فقتصر على المجلس ش كما
 قوله انت طالق ان شئت فان قلت اذ انفى ذكر المكان فيبقى قوله انت طالق ان شئت فيلغو ان يقع
 الطلاق كما لو قال انت طالق وعلقت الدار فانه يقع الطلاق الساعة فمن اين فيها معنى الشرط قلت
 قالوا ان حيث واين يفيدان ضربا من التامير وحروف الشرط ايضا تفيدان ضربا من التامير فيشتركان
 في معنى التامير فيجعلان مجازا عن حرف الشرط فان قلت اذ اجلا مجازا عن اذ فلا يطل بالقيام عن المجلس
 فلم يجزا مجازا عن اذ ان يجيب بان جعلها مجازا عن اذ اولى لشمسها في معنى الشرط فكانت اصلا في ارباب
 والاعتبار بالاصل او من غيره هم بخلاف الزمان لان له تعلقا بش اى لان للطلاق تعلقا بالزمان لان
 الزمان خبر يدخل في ما بهية الفعل ليدل فعل الطلاق على الزمان هم حتى يقع في زمان واول زمان ش يعين
 في زمان مستقبل وان بان بعض هم فوجب اعتبار ش اى اعتبار الزمان هم خصوصا ش كما لو قال انت طالق
 وعادهم او عاود ش كما لو قال انت طالق في وقت ثبوت اعتبارها ان يميز بين اعتبار وعاد فعل اعني وجب وان قال انا انت طالق
 كيف شئت طلقت تطليقة تملك الرجعة ش قوله تملك الرجعة جملة من الفعل والفاعل والمفعول وقعت صفة
 لقوله تطليقة وقوله هم معناه ش اى معنى قولهم لانه ذكر المسئلة في الجامع انشعير وقال طلقت تطليقة تملك الرجعة
 فيها هم قبل شيئة المرأة ش انا اذا اشارت المرأة الواحدة اليائنة او الثلاث يقع ذلك اذ انواه الزود

فاذا كان كذلك

فلا تملك الايقاع

جملة وجميعا ولو قال

لهذا الزمان طالق حيث

شئت او اين شئت

لم تطلق حتى تشأش

وان قامت من مجلسها

فلا مشيئة لها لان كلمة

حيث واين من اصحاب

المكان والطلاق لا تعلق

بالمكان فيلغو ويبقى

ذكر عطل المشيئة

فقتصر على المجلس ش كما

الزمان لان له تعلقا

حتى يقع في زمان واول

زمان فوجب اعتبار

خصوصا وعموما

وان قال انا انت

طالق كيف شئت

طلقت تطليقة

يملك الرجعة

معناه قبل المشيئة

فان قالت قد شئت واحدة بائمة او ثلثا وقال للزوج ذلك نويت فهو كاقال لان عن ذلك تثبت المطابقة بين مشيتها وارادته أما اذا ارادت ثلثا والزوج اراد واحدة باقية او على القلب فصح واحدة رجعية كانه لغى فرضها لعدم الموافقة ففيه ايضاع الزوج وان لم تحضر البينة يقترب منها فهاذا الوجه على موجب التحبير قال رضي الله عنه قال في الاصل هذا قول ابي حنيفة لا وعندنا لا يقع ما لم يوقع المرأة فثبث رجعية او بائمة او ثلثا وعلى هذا الخلاف

او يضمن قوله هم فان قالت قد شئت واحدة بائمة من لي عتيب قوله انت طالق كيف شئت هم او قالت ش اى وقالت شئت هم ثلثا ش طلاق هم وقال الزوج ذلك نويت ش اى الحال قال الزوج نويت ما قالت المرأة من البينة بالواحدة وبالثلث هم فهو كما قال ش اى فالامر كما قال الزوج هم لان عند ذلك ش اى لان عند قول الزوج ذلك نويت هم تثبت المطابقة بين مشيتها وارادته ش اى بين مشية المرأة وارادة الزوج فيكون اللفظ على ما ذكرهم انما اذا اراد ثلثا ش اى ثلث طلاق هم والزوج واحدة بائمة ش اى واراد الزوج طلاق واحدة بائمة ش بان اراد المرأة واحدة بائمة واراد الزوج ثلثا هم يقع واحدة رجعية لانه لغى فرضها لعدم الموافقة ش اى لمطابقة بين قولها وقول الزوج هم ففيه ايضاع الزوج ش اى معنى في قوله اني طالق كيف شئت لانه اصل الطلاق فلا يعتد بوصفه وان لم يحضر البينة ش اى معنى اذ لم ينزل الزوج شيئا من تعبير مشيتها ش فصح ما شئت سواء شئت الواحدة البائمة او الثلث هم فيها قالوا ش اى فيما قال المتأخرون هم جريا على موجب التحبير ش لان الزوج غير باقى وصف الطلاق بقوله كيف شئت فيجوز على موجب تخييره وانما قال المصنف فيما قالوا لانه لم يرد فيه نص من المتقدمين قال لا تراوى والظاهر انه لم يرد في الرجل اذ لم ينزل الزوج شيئا على اشارة الجامع الصغير لانه وقع الواحدة البائمة او الثلث بمشيته اذ انوى الزوج فعلم انه اذ لم ينزل شيئا لا يقع البائن والثلث فيبقى ايضاع اصل الطلاق وهو الرجعي هم قال ش اى لمصنف رحمه الله هم قال في الاصل ش اى قال مجاهد في المبسوط هم بما قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ش اى لم يرد من الاحكام المذكورة قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى انما قال المصنف ذلك لان مجاهد رحمه الله لم يذكر الخلاف في الجامع الصغير وانما ذكره في الاصل هم وعندنا لا يقع ما لم يوقع المرأة ش اى يعني لا يقع شي ما لم تشاء المسكرة هم فتشأ ش اى المرأة هم رجعية ش اى تطليقة رجعية هم او بائمة ش اى او تشأ بائمة هم او ثلثا ش اى او تشأ ثلث تطليقات والحاصل انها مخيرة بين هذه الاشياء فان قيل كيف يباح لها ان تطلق نفسها ثلثا والزوج طلاق ان يطلعا ثلثا اجيب بانه يجوز ان يكون المراد بقوله ان تشأوت نفسها ثلثا بمشيته القدرة لاستئذنه الابانة كما في قوله تارك تشأوتها فيمنع من تشأوتها فكيف على انه روى عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان ذلك يباح لها في التخيير وفي الفوائد الظهيرية لو طلقت نفسها ثلثا على قولها او ثنتين على قوله ابي حنيفة لا يكره لانه مضطرة الى ذلك لانها لو فرقت تخرج الا من يدينها بخلاف ما لو وقع الزوج ذلك هم وعلى هذا الخلاف ش اى الخلاف المذكور بين ابي حنيفة وصاحبيه هم العناق ش اى يعني اذا قال لعبدك انت حر كيف شئت بقيت عبده في الحال

ولا مشيئة له وعندهما لا يعتق قبل المشيئة وبه قال المشايخ هم لهاش اى لابي يوسف ومهرم انه فوض الطلاق اليها على اى صفة شاءت فلا بد من تعليق اصل الطلاق بمشيئة الزوجين اذ لا يعلق صله لا يقع كيف شاءت لان الوصف لا يتحقق بدون الاصل هم ليكون لها المشيئة في جميع الاحوال شى بمعنى سواء كان هم اعنى قبل الدخول او بعده شى وقد فسره بقوله اعنى قبل الدخول وبعده فلا يقع الطلاق بدون مشيئة عندهما كما فى قوله انت طالق ان شئت او لم تشئت او حيث تشئت او اين شئت هم وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان كلمة كيف الاستيفاف شى اى للسؤال عن وصف الشىء هم يقال كيف اصحبت شى اى صحيح ام مكشور وهو اسم يستعمل على وجهين احدهما ان يكون شىء ما نحو كيف تضع والثاني هو الغالب فيه ان يكون متفهما حقيقة نحو كيف زيد او غير حقيقة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله فانه خرج مخرج التعجب فان كان وضع كيف لسؤال الحال لان الذات كان لوصف الطلاق في البيئونة العدة متعلقا بالمشيئة ودون اصله ولكن سمي غير المدخول به لاشيئة لها بعد وقوع اصل الطلاق لحصول البيئونة وفى المدخول به يقع ما شاءت اذا وقعت نيية الزوج الزوج واذا خالف وقع الطلاق الرحبي هم والتفويض فى وصفه شى اى وصف الطلاق هم سمي وجوده على شى اى اصل الطلاق لان الوصف قائم به هم وجود الطلاق بوقوعه شى اى بوقوع الطلاق فان قلت لما كان تفويضه فى وصفه لاشيئة يجب ان يكون متقبلة من اثبات ما شاءت بالنيية الزوج كما فى سائر التفويضات اجيب بان الباكر اراهم ذكره وان لها المشيئة في اثبات وصف البيئونة او الثلاث بآية الزوج وما ذكره فى الكتاب قول الجصاص هم وان قال لها انت طالق كم شئت او اشدت طلقت نفسها ما شاءت لانها شى اى لان كم وما هم متعلقان فى العدة وقد فوض اليها اى شى وشارت شى اى انكم فانه كناية عن العدة ولا على بسبيل التعيين الا ترى الى قولهم كم درهما عندك وكم غلام ملكك فى الاستغنامية والخبرية فوقعت عامته لا بها سها كان لها ان تطلق ان شاءت واحدة وان شاءت شتين من ان شاءت ثلاثا هم فاذا قامت البيئونة بطل شى اى لا يقع شى لان هذا تملكك والتاميكات تقتصر على المجلس فاذا وجب بسبيل اعدا من سن القيام عن المجلس ومن الاشتغال بالمجلس استمر به حيث يقع المجلس بطلت مشيئتها ولم يقع بعد ذلك شى بمشيئتها هم وان دلت الامكان رد الا ان هذا امر واحد شى هذا امر اخر اذ من كلما وقوله هم وهو خطاب فى الحال شى احتراز عن اذا وتى اعنى اذا تملكك فى الحال لانه ليس فى كلامه ذكر الوقت هم فاقضى جوابا فى الحال شى لا يقال ان كم تستعمل فى العدة والواحد ليس بعد فبينى ان يملك الواحد لانا نقول ان الواحد اصل العدة

لها ان يفوض الطلاق اليها على اى صفة شاءت فلا بد من تعليق اصل الطلاق بمشيئتها ليكون لها المشيئة في جميع الاحوال اعنى قبل الدخول وبعد ولا ي حنيفة انه ان كلمة كيف الاستيفاف شى اى صحيح ام مكشور كيف اصحبت التفويض

فى وصفه يستعمل فى خبرها واصلة بغير الطلاق بغيره

انت طالق كوشئت

او ما شئت طلقت

ففسها ما شاءت

لانها ما يستعملان

للعدة ففوض فوض

اليها اى عدة شئت

فان قامت من مجلس

بطل وان ردت

الامر كان رد الا ان هذا

امر واحد وهو خطاب

فى الحال فيقتضيه

الجواب فى الحال

وان قال لها طلق
ففسك من ثلاث
ما ثبتت فلهما
ان يطلق نفسها
واحدة او اثنتين
ولا يفتلح ثلثا
عند ابى جنيضة
وقال لا يطلق ثلثا
ان شاعرت كل كلمة
واحكة في التعديل
وكلمة من قد تستعمل
لا تميز فيجعل على
تميز الجنس كما اذا
قال كل من طعاني
ما ثبتت او طلق من
نساء من شاعرت
تلك حقيقة ان كل كلمة
للتبعية فيها للتعميم
فيجعل لهما مستثناة
ترد التبعية لهما
اظهار السامحات والعموم
الصفة وهي المشيئة
حتى لو قال من شئت
كان على الخلو

وفي الفرق يستعمل في العدد الا ترى لو قيل كم معك استنهام الجواب عن الواحد بان قيل كلمة باستعمل للعدد واستعمل
للوقت كقول تعالى ماومت حيا فوقع الشك في تنوين العدد فلا تثبت العدد بالشك اجيب بان هذا معارض
بمثله فلما لم عملنا بمعنى الوقت لا يطل بالقيام من المجلس ولو عملنا بمعنى العدد يطل فوقع الشك يكونه ما ورا
المجلس فلا تثبت بالشك ثم رجعا بجانب العدد باصل آخر وهو ان التنوين بمعنى التملك والتعليقات تقتصر على المجلس
وانما يكون لو كانت معمولا وبمعنى العدد لا بمعنى الوقت قال لا كل فيه نظر لان فيه معنى التعلق فيتوقف
على ما ورا المجلس فيتعارض جهتا الترجيح والجواب انه تملك فيه معنى التعلق والاول كالاسل فالترجيح يرا
هم وان قال لها طلق فسك من ثلاث ما ثبتت فلها ان يطلق نفسها واحدة او اثنتين ولا يطلق ثلثا عند ابى جنيضة
بشيء لست تعالى عنه وقا اطلق ثلثا ان شاعرت لان كلمة بالحكمة للتعميم وكلمة من قد تستعمل للتعيين ش اي للبيان كما في
قوله تعالى فاجنبوا الزنا من الاوثان وقد يكون لغويا فاذا عرفت ذلك قد اجتمع في كلامه المتعمل والحكم فعمل
الحكم على الحكم كما هو الاصل وقال المصنف رحمه الله تعالى هم فعمل على تمييز الجنس ش اي على بيان الجنس فعمل
الجنس اي تمييز الطلاق من سائر الاشياء في التنوين او بوسيلة كذا في السبوط هم كما اذا قال كل من طعاني ما
ش اي لغير الاذن هم او طلق من نساء ش فلان يطلق من نساء من نساء هم ولا في ضيقة رحمه الله تعالى ان كلمة
من حقيقة للتعيين ش في نظر لان من تأتي بمئة عشرة الغالب عليها ابتداء الغاية حتى ادعى جماعة ان سائر
راجعة اليهم والتعميم ش اي كلمة بالتعميم فعمل بجاش لان الاصل ان يجعل بحقيقة الكلام للم بدل ليل المجاز
وقال لا تزدني لا يقال ينبغي على هذا ان لا يطلق نفسها واحدة لان الواحدة ليس فيها معنى العموم اصلا ولا في
حرف لاننا نقول لما ملكت اثنتين سلك الامر ملك الواحدة ايضا وهذا ما خرج به فاطري في هذا المقام قلت سبق لهذا
غيره لان الاكل سال بدا واجاب بقوله بانه يتناول الواحدة ولانه هم وفيما تشهدا به ش هذا جواب عن قول
ابن حنبل رحمه الله تشدين بقوله كما اذا قال كل من طعاني تقريره ان فيه قام الليل على ارادة المجاز وهو هم ان
التبعية ش بليل خارجي وهو قوله لانه اظهار السامات ش لان في العرف يراو شيل هذا الكلام اظهار السامات
والكرم وذلك بالعموم هم والعموم اللفظية وهي التسمية ش لان الكلمة اذا وصف بصفة عامة تعمهم حتى لو قال من
ش يعني لو قال طلق من نساء من شئت هم كان على الخلاف ش المذكورين ابى جنيضة وصاحبه ثم عنده ان
طلقت نفسها ثلثا لا يقع فروع لو قال لمانت طالق ثلثا الا ان تشاء واحدة فتشاعرت واحدة يقع واحدة
عند ابى يوسف وقال محمد لا يقع حتى ولو قال طلقها ان شاء الله وشئت او قال لم ت طالق ان شاء الله وطلعت او شئت
كان على الخلاف

بما شار المدة وطلان لا يقع بالمشية شئ ولو قال ان شئت وشار فلان يقع بمشيتهما ولو قال ان شئت فانت طالق ان شئت او متى شئت او حين شئت قلها مشيتان مشية في الحال ومشية في عموم الاحوال ولو قال لا امرت ان شئت فانت طالق فانت طالق ان شئت او شار باطلاق احد لهما لا يقع لعدم وجود الشرط ولو قال طلقتهما ثلاثا فطلقتهما واحدة والاخرتين وقع الثلث ولو قال لهما ان شئت فانت طالق ثم قال لاخرى طالق مع طلاق هذه يقع عليهما بمشيئة الاولى ان نوى الزوج والا لم يقع ولو قال انت طالق وهذه ان شئت فانت طالق شئت نصف واحدة لم يطلاق عند ابن يوسف ولو قال طلقني والطلاقي وطلقني فقال الزوج طلقت فحي ثلاث ولو قال طلقني طلقني بغيره او فطلق الزوج فان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلاثا فثلاثا وفي الاثر ارفق لابن المنذر ان ينفقوا في الرجل يملك امر امرأتين يملين بشرط اجتماعهما على الطلاق قال الحسن والا ذراعي والثوري وماك والشافعي والبخاري والشافعي والشافعي قال في غير واحد منها بان طلق احد لهما ثلاثا والاخرى واحدة يقع واحدة عندنا وبه قال احمد وابن راهويه واختاره عند مالك وامنع من المالكية وقال مالك لا يقع شئ وقال الزهري حي طالق والماء علم بالصواب.

باب الايمان في الطلاق اسي هذا باب في بيان حكم الايمان في الطلاق ولما فرع من ذكر الطلاق بالتعظيم بالشرح والكتاية شرح في ذكره بسبيل التعليق في بيان التحريم لانه موافق لاصل التعليق مركب من ذكر الطلاق وحرف الشرط والمركب فرع المخرو ثم ليس يقع على الحلف بالصدق حقيقة ويقع على التعليق مجاز لان اليمين لغة القوة قال ابن ابي عمير والمجاز لا يوافق نازلة ولا يمين على وقع المتأخير في اي لا قوة ولا يمين في الطلاق عما عن تعليقه بامر يليل على معنى الشرط فونه في الحقيقة شرط وجزاء سميا يميننا مجاز الما فيه من معنى التشبيه واضافة ما يحتمل التعليق في الشرط كالطلاق والعتاق والنظر الى المالك جائزة سواء كانت على الخصوص كما اذا قال لا امرت ان تزوجتك فانت طالق او على العموم كقولك كل امرأة تزوجتها فانت طالق فان قلت سميت اليمين بالصدق لزيادة القوة لان الانسان منقلب البال فربما لا ثبتت على ما يقصد فيذكر اسم الله تعالى على وجهه او المنع فيقتوي بذلك على ما يريده فما معنى اليمين في ذكر الشرط والجزاء قلت وفيه معنى الحمد والمنع فسمي لذلك فانضم واذا اضاف الطلاق للحكم وقع عقيب الحكم مثل ان يقول لا امرت ان تزوجتك فانت طالق او كل امرأة تزوجها فحي طالق شئ وبه قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وابو بكر بن عمر وابن حزم وابو بكر بن عبد الرحمن وشرح الزهري وسعيد بن المسيب والشافعي ومالك وسالم

باب الايمان في الطلاق
واذا اضاف الطلاق الى
الحكم وقع عقيب الحكم
مثل ان يقول لا امرت
ان تزوجتك فانت
طالق او كل امرأة
تزوجها فحي طالق

بن عبد الله وعطاء وصاحب بن سليمان في آخرين وهو قول مالك وربيعة والاوزاعي والقاسم وعمر بن عبد العزيز
 وابن أبي ليلى لكن قالوا به إذا لم يعين بل عينا امرأة وقال كل امرأة تزوجها منه بنى يمينه أو بنى أسدقان بن
 قيسلة أو بريدة ثم فعلت الشافعي لا يقع شيء وبه قال أحمد ويروى ذلك عن علي وابن عباس وعائشة رضي الله
 عنهم وهو قول الظاهرية وفيه قول آخر وهو أنه إذا كمل لم يورثه قال أبو عبيد وفيه قول آخر وهو أنه لا يقع تعليق
 بالملك دون الطلاق وهو رواية عن أحمد ثم لقوله عليه السلام لا طلاق قبل النكاح شيء هذا الحديث رواه
 ابن أبي شيبة في ثمانية عشر مائة عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن غيرة عن المسور بن مخرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا طلاق قبل نكاح ولا عتاق قبل ملك وضعفه ابن عدي وقال رواه الزهري عن غيرة ومرة مرفوعة ومرة
 عن غيرة مرسله في الباب روى عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وهم علي ابن أبي طالب وعبد الله
 بن عمر بن العاص وعائشة ومعاذ وجابر وابن عباس وأبو ثعلبة الخشني رضي الله تعالى عنهم جميعا في حديث
 علي عن ابن مارية من رواية جوير عن الضحاك عن النزال بن مغيرة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا طلاق
 قبل نكاح وجوير هو ابن سعيد أبو القاسم الأزدي الزاساني البجلي ضعفه علي بن المديني ويحيى بن سعيد وقال
 أحمد لا يشتغل بغيره وقال يحيى بن معين ليس بشيء وقال النسائي والدارقطني متروك وحديث عبد الله بن عمر
 رضي الله تعالى عنهما عند الدارقطني في سننه عن أبي خالد الواسطي عن أبي ياشم الراباني عن سعيد بن جبير عن ابن عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال يوم تزوج فلانة فمضى طالق قال طلق لا يملك قال صاحب
 التتبع هذا حديث باطل وأبو سعيد الواسطي هو عمرو بن خالد وهو وضاع وقال أحمد ويحيى كذاب وحديث عبد الله
 بن عمر عند أبي داود والترمذي وابن ماجه عن عامر الاحول عن عمر بن شبيب عن أبيه عن جده قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق لغيره فيما لا يملك وقال الترمذي هذا حديث حسن
 صحيح وهو أحسن شيء روي في هذا الباب قلت قال ابن العربي أخبرهم ليس لما أصل في الصحة فلا يشتغل بها لأن
 صحيح محمود على التخيير ولا يلزم من بطلان التخيير بطلان التعليق ولم يقل عليه السلام لا تعليق طلاقا فان قالوا
 منه فمقتول الأصل عدم الاحتار وقال صاحب الاستدكار روى من وجوه إلا أنها عند أهل الحديث معلولة فان قلت
 قال البخاري هذا الحديث صحيح ما في الباب قلنا تركه إياه وعدم تحريمه في الصحيح يروى ما ذكره عنه من هذا وحديث
 عائشة رضي الله تعالى عنها عند الدارقطني من رواية الوليد بن سلمة الأزدي عن يونس عن الزهري عن عمرو
 عن عائشة قالت بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا قحافة بن حرب فكان فيما عهد إليه أن لا يطلق الرجل

وقال لشافعي لا يقع
 لقوله عليه السلام
 لا طلاق قبل النكاح

ما لم يزوج ولا يتيقن ما لم يحكم قال اللاروني وابن حبان والوليد بن سلمة كان يضع المهر في ثوب على الثقات
لا يجوز الاحتجاج به وقال أبو كذاب وحديث معاوية بن جبل رضي الله تعالى عنه عند الدارقطني من رواية عبد الله
وهي ابن داود عن ابن جبرير عن عمرو بن شعيب عن طاووس عن معاوية بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا طلاق قبل تكاح ولا نكاح قبل طلاق ورواه ايضا من رواية يزيد بن عياض عن الزهري عن معمر بن
المسيب وطاووس عن معاوية بن جبل مسلا وكذا اسعدي بن المسيب ورواه ايضا ابن عدي في الكمال من رواية
عمرو بن عمرو عن ابني فاطمة النخعي وعمرو بن عمرو وروى الموضوعات وابن فاطمة مجبول اليعرف وحديث ابن عمار
عنه الحاكم عن ايوب بن سليمان الجندي عن ربيعة عن ابن ابي عبد الرحمن عن عطاء بن ابي بلح عن ابن عباس
مرنوحا وقال ابن عبد الحق في الحكم له شاذه ضعيف وسليمان بن ابني سليمان شيخ ضعيف وقال ابن معين ليس بشي
وحديث اسبغ ثعلبة الخنسي عند الدارقطني من رواية بقره بن الوليد عن ثور بن يزيد عن خالد بن حمدان عن
ابني ثعلبة الخنسي قال قال لعمري المهر في الطلاق لا بعد تكاح هم ولنا ان هذا في اي تعليق بالشرط
هم تصرف يمين من الحالف في ذمته نفسه لوجود الشرط والجزاء وهو التعليق هم لصحة قيام الملك في الحال
ش كاليمن بالله تعالى والنذر المعلق بالعتق هم لان لو قوع عند الشرط ش اي لان وقوع الطلاق عند
وجود الشرط لا يقع قبل وجوده فحين وجود الشرط يحصل ملك الطلاق لان الزوج سبب ملك الطلاق وذمته
الحالف كافية لصحة اليمين لا يلية هم والمالك يتيقن عند ش اي عند الشرط ويطرح مع احتمال الملك عند الشرط
فمع المتيقن بالملك اولى وبما يانه ان من قال لامرأة ان فلتك الدار وان اتملت عند وجود الشرط بان تصير
مطلقة فلان يصح هنا هو التيقن اولى هم وقبل ذلك اثره المنع ش اي قبل وجود الشرط اثر الشرط لم يمنع سبب
من ان يمتنع بالملك هم وهو قائم بالمتصرف ش اي تصرف اليمين الحلف قائم بالمتصرف والامانة الى اشتراط
الملك بل ذمته الحالف كافية هم والحديث ش اي الحديث الذي احتج به الشافعي ومنعه المذكور هم محمول على
نفي التخيير ش اي لا طلاق قبل نكاح منجز او المنجز هو الطلاق حقيقة لا المعلق وتحقيقة انهم لما لود عليه السلام
عن كون ذلك الطلاق فقال لا طلاق قبل النكاح وليس الكلام فيه وانما الكلام في تعليق الطلاق بالنكاح
ما يترد عليه من سبب ان ليس في الحديث ما يدل على نفي قيام اثباته هم والحمل على ش اي حمل الحديث على التخيير هم ما لود
عن السلف ش اي مروى عنهم كاشعبي هو عامر بن شعيب عن كبار التابعين نسبة الى شعيب الاصغر بطعن باللقوة
هم الزهري ش اي من مجموع مسلم بن عبد الله بن عبيد الله بن شهاب ونسبته الى هم غير شاش اي غير الشعبي والزهري

ولنا ان هذا التصرف يمين
لوجود الشرط والحال
فلا يشترط لصحة قيام
الملك في الحال ان يقع
عند الشرط والمالك يتيقن
به عنده وقبل ذلك اثره
المنع وهو قائم بالمتصرف
والحديث محمول على نفي اثر
والحمل ما لود عن السلف كاشعبي
والزهري وغيرهم

مثل سالم والقاسم وابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز والاسود وابي بكر بن عبد الرحمن وطول فان ابكر بن
 ابى شيبة يخرج عن ما ولا في مصنفه في رجل قال ان تزوجت فلانة فطلق او يوم اتزوجها فطلق قالوا
 هو كما قال وفيه فليجوز ذلك عليهم واذا اضافه شئ الى اضافة الرجل الطلاق هم الى شرط وقع عقيب الشرط
 مثل ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق لان اطلاقها بالشرط كالمعبر عنه وجو الشارطهم وبذا
 بالاتفاق شئ اخر جازع عن المسئلة المتقدمة اعني قوله ان تزوجتك فانت طالق لان فيها خلاف الشافعي كما
 قال الا ترى يجوز ان يكون احترازا عن المسئلة التي بعده اعني قوله لا جنبية ان دخلت الدار فانت طالق
 ثم تزوجها قد غلت الدار لم تطلق لان فيها خلاف ابن ابي السلي فانه تطلق هم لان الملك قائم في الحال شئ
 هذا جواب عما يقال سلمنا ان الطلاق يقع عقيب لشرط اذا كان الملك حينئذ قائما اما اذا زال فلا ينبغي ان
 يصح يمينه اصلا لا احتمال زوال الملك فاجاب بقوله لان الملك قائم في الحال لكونه متمسكا في الحال هم واظهار
 بقاؤه الى وقت مجئ الشرط لان الاصل في كل ثابت استمراره خصوصا النكاح الذي هو عقد العمر ومجرب احتمال
 الزوال لا يمتنع اليه لانه ليس بناشئ عن الدليل فلهذا تعليقه بالنظر الى تيار الملك ظاهرا وقع كلامه لعلق
 يمينه على سلمنا لان التعليلات ليست باثبات في الحال عندنا وانما تنقلب اسبابا عند الشرط وعلى اصل الاشياء
 ايقاعا لان التعليلات اسباب عنده في الحال والملك في الحال موجود فصح شئ ان تعليقه على اصلين
 هم يميناش اي من حيث انه يمين عندنا هم او ايقاعاش اي اوصح من حيث الايقاع عنده وقال الكاكي مشددا
 لا صحابنا في هذه المسئلة ولنا قوله عليه السلام كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون وقد صح سنده فلا يخرج
 ذلك من العموم بما لا يثبت فان احاديثهم ضعيفة وقد ضعفها ابن منبج القاضي ابو بكر بن العربى الاشعيلي
 فقال الكاكي احاديثهم ليس لها اصل في الصحة فلا يشتغل بها ولهذا عمل بها مالك وربيعة والاوزاعي من اهل الحديث
 انتفى قلت هذا الحديث ذكره المصنف في فصل بعد طلاق السنة وهذا حديث غريب وكيف يقول الكاكي وقد
 صح سنده واعاده المصنف ايضا في باب الحجر لفظ المعنوه عوض المجنون واخرج الترمذي عن عطاء بن عجلان
 عن حكيم بن خالد المخزومي عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق
 المعنوه المقلوب على عقله وقال هذا حديث لا نعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء بن عجلان وعطاء بن عجلان
 ضعيف ذاهب الحديث هم ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف بالكاكاش يعني الا اذا حلف في الملك
 هم المضيفه شئ اى ويضيف الطلاق هم الى ملكه لان الجزاء لا بد ان يكون ظاهرا شئ اى ظاهرا الوجود او غائبا

واذا اضافه الى شرط
 وقع عقيب الشرط
 مثل ان يقول لامرأته
 ان دخلت الدار فانت
 طالق وهذا بالاتفاق
 لان الملك قائم في الحال
 والظاهر بقاؤه الى
 وقت مجئ الشرط فيصح
 يمينه او ايقاعا ولا يصح
 اضافة الطلاق الا
 ان يكون الحالف ملكا
 او يضيفه الى ملك
 لان الجزاء لا بد ان يكون
 ظاهرا

هم يكون يشي اي الجزاء هم مخيفاتش اي بوقوع الجزاء فيها اذا كان المقصود منه المنع بان قال ان دخلت الدار فانت
 طالق فمصلحة تقدير الاقدام على دخول الدار يقع الطلاق لانه وارقتها وكفائتها فحكان وقوعه مطلقا لها فاما اذا كان
 للحمل سبب الشرطية يدخل على المنع كما في قوله ان لم تدخل الدار فانت طالق فان قيل لو قال لما ان خست فانت
 طالق يصح ان لا يكون فيها فائدة ليس وهو المنع لما انها غير فائدة على منع حيفها قيل الاعتبار للعالم
 لا لغيره لان الكلام في الكمالات لاني الافراد والتخلف في الافراد لا يغير ما قيل فيه فلفظ لان على منبني ان يكون شا
 الافراد فاذا لم يشهدا لا يكون كليا انتهى قلت السؤال والجواب للملكي والنظر لالتراخي ولكن فيه نظر لا ينبغي المتأخر
 هم فمحقق معنى ليس ش بالتصديق على قوله يكون هم وهو القوة ش اي قوة خوف نزول الجزاء والخوف
 ان يحصل يكون الجزاء غاليا لوجود عند الشرطهم والظهور ش اي ظهور الجزاءهم باحد من ش وهو يكون الحالف ما
 او مضيقا الى الملك هم والاضافة الى سبب الملك ش اي اضافة الطلاق الى سبب الملك وهو التزوج هم بمنزلة
 الاضافة اليه ش اي الى الملك وذلك فيما اذا قال لا جنبية ان تزوجك فانت طالق وهو بمنزلة اضافة الطلاق
 الى الملك لان الجزاء جزئ من الوجود وعند الشرط فيه ش اي عند سبب الملك هم فان قال لا جنبية ش هذا تفرع على ما
 من الاصل اي اذا قال لربيل لامرأة اجنبية هم ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق
 لان الحالف ليس بالملك وما اضافة الى الملك وسببه ولا يدين واحد منها ش يعني الحالف في يده المسئلة لم يكن بالملك
 ولا مضيقا الى الملك وسببه ولا يدين واحد منها ش قال بن ابي ليلى يقع طلاقه اذا دخلت بعد التزوج قيل كان
 ينبغي ان يقع الطلاق في هذه الصورة لان المعلق بالشرط كالمتزوج عند وجوده اجيب بان المعلق انما يكون كالتزوج
 اذا صح التعليق ولم يصح في هذه الصورة لا يقدر في صحيح كلامه ان تزوجك ودخلت الدار فانت طالق لا
 كلامه صحيح بدون تقدير التزوج ولا ينبغي ذلك هم والافعال الشرطية انما لم يقل حروف الشرط لان كلمة ان يكون
 وحده والباقي اسماء وكلمة هم ان ش وبما الاصل في باب الشرط قد خوله على الفعل وفيه خطر بخلاف سائر الافعال
 مما لا تدخل على الاسم وليس فيه خطر غير ذلك لانه معان اخرى الاول معنى المعنى نحو ان الكافرون الا في غدر وانك
 ان تكون مخففة في التقية نحو وان وجدنا اكثرهم لقاسقين والثالث ان تكون زائدة نحو ان طلبا من هم
 ش اعلم ان اذا تردد على وجهين احدهما ان يكون للامانة فيتمتع بالجملة الاسمية نحو خرجت فاذا زيد والاخر
 يكون ظرفا للمستقبل متضمنة معنى الشرط فيتمتع بالجملة الفعلية ويكون الفعل بعد الامانة كثيرة ومضارعا ودون ذلك

يكون مخيفا فيتحقق من الثابت
 وهو القوة والظهور بالحد
 هذين والاضافة الى سبب
 الملك بمثابة الاضافة اليه
 لانه طاهر عند سبب
 فان قال لا جنبية ان دخلت
 الدار فانت طالق ثم تزوجها
 فدخلت الدار لم تطلق لان
 الحالف ليس بالملك ما اضا
 الى الملك وسببه ولا يدين
 من واحد منهما

وتتبع الطلاق هم وبزده الاطلاق اي ان واذا الى غير ما يليها افعال يشترط منها كلمة كل لانها ليست بشرط حقيقة لان ما يليها اسم الشرط يتعلق به الجزاء والاجزئية تتعلق بالافعال الا انه الحق بالشرط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها مثل كل عبد اشترت به وكل امرأة تزوجها ولما لم يذكر النخبة في ادوات الشرط هم فيكون علامات على الخشيش اي فتكون الافعال علامات على الخشيش اي على الجزاء هم ثم كلمة ان حرف للشرط اي خاص الشرط هم لان اشان هم ليس فيها معنى الوقت شي كذا في باب الشرط بدخولها على الفعل وفيه خطر فان قلت قد جاء دخولها على الاسم ايضا كقوله تعالى وان احسن المشركين استجارك وقوله تعالى ان امرئ بك فينفي ان يكون اصلا قلت الفعل فيه معن غير النخبة فقد يره ان استجارك اعدان بك امر وانما مذم لئلا يلزم الجمع بين المنسوخ والمنسوخ وما وراءه اي ما وراء كلمة ان هم لم ينج بها شي اي بان باعتبار تضمنها معنى ان هم وكلمة كل ليست بشرط حقيقة لان ما يليها شي اي لان الذي يليها هم اسم شي ولا يليها هم والشرط ما يتعلق به الجزاء والاجزئية تتعلق بالافعال الا انه الحق بالشرط لتعلق الفعل شي اي للملازمة الفعل هم بالاسم الذي يليها مثل قوله كل عبد اشترت به فهو حر وكذا اذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق هم قال شر اي القدوري رحمه الله تعالى هم ففي هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انخلت اليمن انتهت لانها شي اي لان هذه الالفاظ اي ان واذا ذكر معها هم غير متفنية للعموم والتكرار لانه فموجود الفعل مرة تيم الشرط ولا يبقا لليمين وبزده شي اي بدون الشرط وذلك لان اليمن يتعلق بجزء معدوم والشرط اذا انتهى بوجوده مرة معدوم ولا يلزم اللفظ على التكرار لا يتبع اليمن لاصحاحه في كل كلمة فانما تقتضي تسمية الافعال شي وفي بعض النسخ تسمية الافعال هم قال الله تعالى كلما نضجت جلودهم الآية ومن ضرورة التعميم التكرار شي بخلاف سائر الالفاظ الشرط فانما تكرر على جنس الفعل لا التكرار ونفس الفعل تحقق في المرة الواحدة فاذا وجد الفعل مرة انخلت اليمن ولا يبقا لليمن اذا وجد الفعل ثانيا لا لتفادع اليمن هم قال شي اي القدوري رحمه الله تعالى هم فان تزوجها بعد ذلك اي بعد زوج آخر وتكرر الشرط شي اي الدخول هم لم يقع شي لان باستيفاء الطلاقات الثلاث المملوكات في هذا النكاح لم يبق الجزاء ببقاء اليمن به وبالشرط شي اي بالجزاء وبالشرط لان اليمن ذكر شرط وجزء من المنة عن ابي يوسف لو قال كلما تزوجتها امرأة فهي طالق فزوجها مرة طلقت ولو تزوجها ثانيا لا يطلق ولا يمتنع في هذا مرتين كما في قوله المرأة التي تزوجها طالق فالحاصل ان عند ابي يوسف ان كلما اذا دخلت على المعينة فوجب التكرار وفي غير المعينة لا تقتضي واستدل على ذلك بما لو قال كلما اشترت به هذا الشوب

وهذه الالفاظ مما يليها افعال فتكون علامات على الخشيش ثم كلمة ان حرف للشرط لانها ليس فيها معنى الوقت ما وراء ملحق بها وكلمة كل ليس بشرط حقيقة لان ما يليها اسم الشرط ما يتعلق به الجزاء والاجزئية تتعلق بالافعال الا انه الحق بالشرط لتعلق الفعل شي اي للملازمة الفعل هم قال شر اي القدوري رحمه الله تعالى هم ففي هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انخلت اليمن لانها غير مقتضية للعموم والتكرار لانه فموجود الفعل مرة تيم الشرط ولا يبقا لليمين وبزده شي اي بدون الشرط وذلك لان اليمن يتعلق بجزء معدوم والشرط اذا انتهى بوجوده مرة معدوم ولا يلزم اللفظ على التكرار لا يتبع اليمن لاصحاحه في كل كلمة فانما تقتضي تسمية الافعال شي وفي بعض النسخ تسمية الافعال هم قال الله تعالى كلما نضجت جلودهم الآية ومن ضرورة التعميم التكرار شي بخلاف سائر الالفاظ الشرط فانما تكرر على جنس الفعل لا التكرار ونفس الفعل تحقق في المرة الواحدة فاذا وجد الفعل مرة انخلت اليمن ولا يبقا لليمن اذا وجد الفعل ثانيا لا لتفادع اليمن هم قال شي اي القدوري رحمه الله تعالى هم فان تزوجها بعد ذلك اي بعد زوج آخر وتكرر الشرط شي اي الدخول هم لم يقع شي لان باستيفاء الطلاقات الثلاث المملوكات في هذا النكاح لم يبق الجزاء ببقاء اليمن به وبالشرط شي اي بالجزاء وبالشرط لان اليمن ذكر شرط وجزء من المنة عن ابي يوسف لو قال كلما تزوجتها امرأة فهي طالق فزوجها مرة طلقت ولو تزوجها ثانيا لا يطلق ولا يمتنع في هذا مرتين كما في قوله المرأة التي تزوجها طالق فالحاصل ان عند ابي يوسف ان كلما اذا دخلت على المعينة فوجب التكرار وفي غير المعينة لا تقتضي واستدل على ذلك بما لو قال كلما اشترت به هذا الشوب

وفيه خلاف زفره وروى
 من اجل انشاء الله تعالى
 ولود غلت على نفس الزوج
 بان قال كلما تزوجت
 اصل لا نفى طالق تحت
 بكل صراحة وان كان
 بعد زجر اخوان الحق
 باعتبار ما يمسك عليها
 من الطلاق بالتزوج
 و ذلك غير محصور قال
 وزاد الملك بعد اليمين
 لا يبطاها لانه لو وجد
 الشرط حتى لا يراه لبقاء المحلة
 فيقضي اليمين ثم ان وجد
 الشرط في ملكه لمسك
 اليمين وقم الطارق لانه
 وجد الشرط والمحل
 قابل للجزاء فينزل الجزاء
 ولا يفيق اليمين لما قلنا وان
 وجد في غير الملك اغلت
 اليمين لو جرح الشرط ولو لم
 شيء لا نغذاً للمحلية وان
 اختلف في الشرط فالقول قول
 الزوج الا يقيم المرأة البينة كانه
 متمسك بالاصل وهو عند الشرط
 ولا نه منكر وقوع الطلاق وان
 الملك والمرأة تدعيان كالأشهر
 لا يظن انهما قد جحدتا فالقول قولهما
 وحق النفس

فروى صدقة في كذا وسكنت بذه الدار فبطل صدقة كذا يكره لكل مرة ولو قال كلما اشتريت ثوباً او ركبت دابة فبطل
 صدقة كذا الا يكره المارة وذكره في الزخيرة هم وفي خلاف زفره اي فيما اذا تزوجا بعد زوج آخر وتكرر الشرط
 خلاف زفره فبطل يقع الطلاق وهو متاخر على التخيير مطلق التحليل عندنا خلافاً له وبه قال مالك والشافعي في
 وجهه واستقره من بعد ان شاء الله تعالى في كل سنة فبطل زفره بعد قوله وان قال لمان دخلت الدار لم يقع
 شيء لهم ولو دخلت شيء اى لفظة كلها هم على نفس الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فبي طالق بحيث بكل مرة
 شيء لوجوده وان كان بعد زوج آخر شيء فبطل وان لم يتقبلهم لان انعقادها شيء اى انعقاد اليمين
 هم باعتبار انك بينهما من الطلاق بالتزوج شيء اى بسبب التزوج هم ذلك فبطل صدقة شيء اى التزوج غير محصور
 فلا يكون الطلاق محصوراً ايضاً لان وجود السبب متكرر القضي وجود السبب متكرر بالجملة كل مرة لانه لو وجد
 تعميم الاسماء بالافعال هم قال شيء اى البند يرى رحمه الله تعالى هم والملك بعد يمين شيء اى زوال ملك الرجل عن
 عتق امرأته بان طلقها ما كانت بعد اليمين هم لا يبطاها شيء اى لا يبطاها ليعين صورته قال لمان دخلت الدار فانت
 طالق ثم اياها بقي اليمين هم انه لم يوجد الشرط في شيء اى اليمين هم والجزء باقي بقاء محلة شيء لان الثلاث
 لم توجد فبقي اليمين شيء كما كان في ذمة الخالف هم ثم ان وجد الشرط وهو دخول الدارهم في الملك شيء
 يعني بعد ان تزوجها ثانياً هم فبطلت اليمين شيء لان اللفظ لا يدل على التكرار فوجود الشرط مرة انتمت اليمين بخلاف
 كالمرة كلها هم ووقع الطلاق لانه وجد الشرط والمحل قابل للجزاء شيء اى المرأة والملك فيما سوجبوه والجزاء ووقع
 الطلاق هم فبطل الجزاء ولا يبقى اليمين شيء لانها انتمت لعدم دلالة اللفظ على التكرار هم لما قلنا شيء اى اشارة الى
 قوله فوجد القفل مرة قيم الشرطهم وان وجد شيء اى الشرط وهو دخول الدارهم في غير الملك شيء يعني بعد زوال ملك
 قبل التزوج ثانياً هم فبطلت اليمين لوجود الشرط ولم يقع شيء شيء من الطلاق هم لانعدام المحلية شيء اى محل الطلاق
 لعدم الملك هم وان اختلفا في وجود الشرط شيء بان قال الزوج لم يوجد الشرط ولم يقع الطلاق وقالت الزوجة
 قد وجد الشرط ووقع الطلاق هم فالقول قول الزوج شيء لان الاصل عدم الشرط والقول لمن يتمسك بالاصل
 هم لان تقيم المرأة البينة شيء على وجوده وانما يكون القول قولها شيء لان الزوج هم متمسك
 بالاصل وهو عاصم وجوده وانما لا يلائم الظاهر على ملك كالمدي عليه انه لا يملك شيء لان الزوج
 هم منكر وقوع الطلاق وزوال الملك والمرأة تدعي شيء اى تدعي وقوع الطلاق فالقول قول الزوج الا اذا اقامت
 المرأة البينة هم فان كان الشرط لا يلائم الا من بينهما فالقول قولها في حق نفسها شيء وبه قال اشافعي ومالك واحمد

في ظاهره شبهة ثم ادخل الذي لا يعلم الا من جنتها بقوله من مثل ان يقول ش اى الزوج هم ان حضرت فانت طالق
 وعلامة ش اى من شرهما من فقلت فقلت سى ولم تطلق فقلت وقوله الطلاق استحسان والقياس ان
 لا يقع ش اى الطلاق من لانه ش اى لان الحيز من شرطه لا تصدق ش اى لمرأته هم كفى في النزول ش اى في دخول
 الدار مكان ينبغي ان يكون القول قول الزوج ولا يقع الطلاق لانه نكروا وقوله منكم بالاسل هم وجبه الاستحسان انها
 اسيت في حق نفسها لان النساء امينات بانظارا في اعيانهم مهورات بذلك لقوله تعالى ولا يحل لهن ان
 يكسبن ما خلق الله لهن من اعيانهم من غير ان يعطوهن ذلك الا من جنتها لانه لم يعط الحيز الا منها فمقبول قولها ش
 في حقها كما تقبل في حق العدة ش اى في اقتنائها هم والعشيان ش اى وكما قيل قولها في العشيان واذا قال
 انها كلف حيث يجب الزوج عن غشيانها ويؤكد انية عن الوطى هم لكننا ش اى لكن المرأة هم شابة في حق نفسها
 ش اى بوقوع الطلاق عليها بل يمتنع ش لانه ليس باسيتة هم في حق من سافلا تقبل قولها في حقها ش لان
 شهادة المتهم مردودة وبذا اذا كذبها الزوج الما فصدق ما يقع الطلاق على شرهما ايضا قيل فيه بحث ويؤيد
 لا تخلوا من الحيز وعدمه والحال شمول طلاقا وشمول عده لانه ان كانت حائضه فخذ وجب الشرط يقع طلاقا
 وان لم تحض لم يوجب الشرط فلا يقع طلاق واحدة منها فان ان يوجب الحيز في حقها دون شرهما فانه يستلزم كون
 الشئ موجودا مع عدمه في حالة واحدة وهو محال واجيب بان الشرع اثبت لقولها حضرت في هذه الصورة
 وحسين متعاقدين الا لانه والشهادة ورتب على ذلك تامين بحسب اقتنائها ليس ذلك ببدع في الشرع
 فانه رتب على النكاح وهو امر واحد الحل للزوج والحريم لغيره وفيه نظر لان الحل والحريم لا يقتضي احدهما التوثيق
 والاخر عدمه بخلاف ما نحن فيه والجواب ان اقتضاء الوجود والعدم انما هو بالنسبة الى الحيز بعينه وليس الكلام
 فيه لانه امر حتى لا يطلع عليه وانما الكلام في الامر الدال عليه وهو قولها حضرت وليس فيه اختلاف في مقتضى وجود
 وعدمه انتهى قلت هذا ذكره الاكمل ناقلا عن كلام الفقهاء وبذا لتطول كان كيتف عنه بشئ مختص ش بان قال
 الحيز امر حتى لا يطلع عليه الا الله تعالى والمرأة هنا متممة والشرع رتب عليه الحكم بحسب التسمية ظاهر الحال هم
 وكذا ش اى كذا الحكم في ان القول قول المرأة في حقها دون حق غيره لو قال ش الزوج لمرأته هم ان
 فانه يجزى ان يعدنك الله في ما ربه فانه طالق وعبدى من فقلت احبش فالقول قولها في حق نفسها فتطلق ولا
 يقبل في حق غير ما فليتقن العيب هم او قال ش اى او قال الزوج لمرأته هم ان كنت تحبين ش اى يجوز عيول العدا
 ويترك ايضا لانه ليس طارز من المصلحة الذي في آخره لون الاعراب هم فانت طالق وبه منك ش اى اشرار

حضرت
 مثل ان يقول ان
 فانت طالق وفلان
 فقلت قد حضرت
 طلفت هي والطلاق
 فلانة ودفع الطلاق
 استحسان القياس
 ان لا يقع لانه شرطه
 قصد كفا في النزول
 وجه الاستحسان انها
 اسيت في حق نفسها
 اذ لا يعلم ذلك الا من
 جنتها فقبل قولها
 كما قيل في حق العدة
 والعشيان ولكنها
 شاهدة في حق شرهما
 بل هي متعاقدة فقبل قولها
 في حقها ولكن لك
 لو قال ان كنت تحبين
 ان يعدنك الله
 في ما ربه فانت
 طالق وعبدى هي
 فقالت احبته او قال
 ان كنت تحبين فانت
 طالق وهذه معجزة

فقلت احبك طلق
هي وليعتك الضرب
ولا تطلق صاحبها
لما ينياد ولا يتقين بكثا
كلاهما لشدته بغيره باليا
قد جبت التحليل منه
بالعذاب في حقها
فعلق الحكم بالاجاد
وان كانت كاذبة ففي
سوى غيرها بقى الحكم
عندك انكول وهي المحبة
واذا قال لهما اذا
فان طالق فرائ
الدم لم يقيم الطلاق
حتى يستمر ثلثة ايام
ما ينقطع دونه لا يكون
حيضا فاذا تمت ثلثة
ايام حكما بالطلاق
من حين صحتها لا بد بالاجاد
عرفت انه من الرحم فكان
من امة تبارك قال لها
اذا حنت حبيبتك فانت
طالق لم تطلق حتى تظهر
حيضا لان الحيضة باليا
هي الكاملة صحيها لهذا

بسنده الى ضربها وعبدى فقلت احبك طلق سمعش اى المرأة المتخاطبة من علم يعقوب السبب و
الطلاق صا جبتا ش وى ضربها اطلق عليها صا جبتا باعتبار الظاهر وفي الحقيقة به عدو متاهم لما ينياد اشارة الى
قول امينة في حق نفسها ثابرة في حق ضربها ولا يتقين لكن بها لشدته بغضا اياه ش اى زوجها وادرس
من الحب والى معنى الابعاض حيث ذكره مفعولا وهو قوله اياه اى لشدته الابعاض المرأة زوجها من قد يجب ان
منه ش اى من الزوج هم بالعذاب ش اى بعذاب نار جهنم لان الجبال قد يخترع عذاب الآخرة على سميتها من بغضه
فلم يتقين بكذبها من قتلها ش اى وفي حق المرأة المتخاطبة هم ان تعلق الحكم باخبارها ش ان تفتح الرحم بزوجان
تكون زائدة كما في قول تعالى فلما ان جاء بالبشيع القاه ويقال لما ان جاء اكر منته ويجوز ان تكون
محصنة وان تكون مخففة من الثقيلة على ان ضمية الشان فيها مستمر وان كانت
كاذبة ش كلمته ان يده بالكره واصله باقدهم نفى حق غير ما بقى الحكم على الرسل وبعوش اى الا
هم عدم المحبة شس ويقولنا قال الشافعي واحمى بى ظاهره بيه وعنه ان كذبها لا يقع
ولو قال لهما ان كنت تحبيني فليكن فانك طالق فقلت احبك بقلبه او قال احبك وانك به الزوج طلقك عندها
وقال محمد ان كانت كاذبة فيها بينا وبين المدعى على لا تطلق من ولو قال لهما ان حضت فانت طالق فزالت الدم
لا يقع الطلاق حتى تته ثلثية ايام لان انقطع ووضعا لا يكون حينها ش لان ما دون ثلثية ايام لا يكون حينها
فاذا تمت ثلثية ايام حكما بالطلاق من حين حاضت لانه ش اى لان الذي رآه عن الدم هم بالاستدوا عرف
انه من الرحم فيكون حينها بالابداء ش اى من اول الامر وقادته نظره في غير الموطوءة فاراد المرات واد برز
بروز آخر فاستمر بها الدم ثلثة ايام كان النكاح صحيحا ويظهر فيما اذا قال ان حضت فعدى حرمة المسكن بها
كان العبد من حين رآه الدم ويظهر في حق الجنابة من العبد وقيل يجب على المفسح ان يحجب بقوله كانت مطلقته
من اول ثلثية ايام او اكل بعد الاثبات ولا يقول يقع الطلاق لو هم فتم الحال والاشتباه وعند الشافعي
لو انقضى يوم ولية يقع الطلاق وفيه وجه شهورة يقع من اول الرواية وبه قال احمد وقال ابن المنذر لا يعلم
احدا قال غير ذلك الا مالك وابن سبغ حيث قال فبغيره قبل الحيض ولو كانت حائضا لم يقع حتى تظهر ثم يتبين كذا
لو قال انظروا انت طالق او املت لم تطلق حتى تحيض ثم تظهر وبه قال الشافعي وادكره في المنفى هم ولو قال لها
ان حضت حبيبتك فانت طالق لم تطلق حتى تظهر من حينها لان الحيضة بالهاوى الحائلة منها ش اى من الحيضة لان العلم
بالفج لمة والمره من الحيض لا يكون الا بكبار وكما لا ينهايه وانتهاه بالظهر ولذا ش اى ولا يل ان الحيضة بالهاوى

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم لم يجد في نفسه شيئا من هذه الخصال لم يزل الله يرضاه
 الا ترى ان الجاني حتى يؤمن بمكة ولا الجاني حتى لا يجد في نفسه شيئا من هذه الخصال لم يزل الله يرضاه
 عن ابى الدرداء عن ابى سعيد الخدرى رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سيايا اوطاس اتوا طوا
 حال حتى تشفعوا فيهم قال حتى تشفعوا فيهم قال حتى تشفعوا فيهم قال حتى تشفعوا فيهم قال حتى تشفعوا فيهم
 من كناية شريك يقال ان يدان ويؤمن نسا حفظه بالتقضاء وروى ابو الدرداء ايضا من حديث روي بن نبات
 الانصارى رضى الله تعالى عنه النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزل لمن يؤمن بالله واليوم الآخر ان يشفع عنه امرأته من
 حتى يتب بها بحسنة وروى بن ابى شيبة في مسنده من حديث علي رضى الله تعالى عنه قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان طلاقا لى حتى تشفع والخال حتى تستأجر بحسنة انتهى والا فلا من ارسله بلا ووازن وهو ممنوع حريتين هم وكما كاش
 اى وكما لا يحسنهم بانها كما وذلك شى الا انها هم بالشر لان شى يتبى بغيره ثم الطهارة عن اربعين ثبات بالاعظم
 عن اربعة بحسنة الشرة وفيها دونها تثبت بالانكسار ويبنى فقلت صلوة فلما ثبت احد بالمرثية الانقطاع
 كذا فى المسمو شيخ الاسلام ولهذا قالوا لو كان الطلاق فى الاول يدريا ومنه ان نية سبيل بقوله فى الطهارة بعد الحين ذكره
 المير تاشى هم واذا قال امانت طالق اذا سمعت يرا بالثقت حين تنيب الشمس فى اليوم الذى تصوم فيه لان اليوم
 اذا قرأ بفعل ممتد يرا به بياض النهار واليوم فعل ممتد من جاف ما اذا قال صمت شى معنى من غير زيادة عليه فانها
 اذا اشترعت فى اليوم يقع الطلاق بمجرد الشترت من لان لم يقدر به بغير شى الى ان الزوج لم يقدر الصوم بايوم والاول
 من المعيار الوقت المثبت القدر الفعل حيث يطول بطوله وقصره وقوت الصوم معيار لا طرف بخلاف الصوم
 فان وقتها طرف المعيار كما ذكر فى الاموال صوم وقد وجب الصوم بركعة شى وهو الامساك عن المفطرات الثلاث فما راو
 ركنه وبهذا النية والطهارة من الحين والنفاس هم ومن قال لا امراته اذا ولدت غلاما فانت طالق وامرأة واذا ولدت
 مبارية فانت طالق فنتين تولدت غلاما وامرأة ولا يدري اينها اول شى اى لم يحسم اى لولدين ولد اول الغلام اسم ذكر
 لم يبلغ فانه بالغ صار ثابا والجارية اسم لاشى لم يبلغ بقية الجارية غلاما هم لمر فى النفس اطلاقه وفى النفس وقترا لى
 عن السوالين عن منطلق ان ترك وعلى امرأة كل وليها خير من ان يطلق امرأته بخبرته عليه حتى لو كانت
 عند طليقتين شى لا تزوج الا بعد زوج آخر انما طاكذا فى المسمو اكم طليقتان شى اى لزمه طليقتان هم وانكسرت
 العدة شى بالولد الاخير هم لانها لو ولدت الغلام اولاد فقت واحدة وتقتضى عدتها بوضع الجارية ثم لا يقع اخيرى بلان
 حال نقضا العدة شى الطلاق الا يقع مع القضاء العدة لانه حال الزوال والمزل لا يعمل حال الزوال هم ولو ولدت

حمل عليه فى حديث
 الاستبراء كما لى
 بانها ما لى ذلك
 بالظهور انا قال ان
 طالق اذا سمعت يرا
 ولقد حان لى
 فى اليوم الذى يصوم
 لان اليوم اذا قون
 لفعل ممتد يرا به
 بها انما لم يزل
 قال اذا قال امانت
 لانها بغيره
 وجب الصوم بركعة
 وشركه ومن قال لا امراته
 اذا ولدت غلاما فانت
 طالق ولحده واذا ولدت
 جارية فانت طالق فنتين
 فولدت غلاما وجارية
 ولا يدري اينها اول الزوية
 فى النفس اطلاقه وفى
 النفس اطلاقه
 وانكسرت
 العدة شى بالولد
 الاخير هم لانها لو ولدت
 الغلام اولاد فقت واحدة
 وتقتضى عدتها بوضع الجارية
 ثم لا يقع اخيرى بلان
 حال نقضا العدة شى

تجارية اولاد فنت تطبيقان
والفقتت عدتها بوضع الغلام
ثم لا يقع شيء اخر به لما ذكرنا
حان لا نفقة ماء فاذا في حال يقع
واحد في حال يقع فتلقى فلا
يقع الثانية بالشد ولا احتمال
والاولى فاخذنا لثنتين فنزها
واحتيا طأ والعدة منقضية
بقيت لما بنا وان قال لها ان
كلمت ابا عمرو ايا يوسف قامت
طابق كلما تم طلقها واحد فلتا
والفقتت عدتها فلتا فلكم
ليكم ثم نزوها فلكم ايا يوسف
فهي طابق فلما مع الواحد اولى
وقال فورا لا يقع وهذا على وجه
امان وجد الشرطان الملك
فيقع الطلاق وهذا ظاهر وجدا
في غير الملك فلا يقع او وجد الاول
في الملك والثاني في غير الملك
فلا يقع ايضا لان الجزاء لا يتناول
غير الملك فلا يقع او وجد الاول في
غير الملك والثاني في الملك وهذا
مسئلة الكتاب بخلافه فلهذا اعتبا
الاول والثاني اذ هما في حكم الطلاق
كشي واحد لانا ان صحة الكلام باقية
المستكمل لان الملك يشترط
حالة التعليق ليصير الجزاء
الوجود لا يستصحب الحال
فصح الامرين

الجارية والاروقة تطليقتان في الفقتت تمامي الغلام ثم لا يقع شيء اخر به لما ذكرنا
صفا في حال يقع واحد في حال يقع فتلقى فلا يقع الثانية بالشد ولا احتمال
ان ياخذ الزوج او ان ياخذ القاضى او ياخذ المني ثم بالثنتين تنزهاش اى تورعاهم واحتيا طأش وافتقار فيما على
فقال لا تترامى ويخبر ان يقال بناء الغائب على صيغة المجهول باسناد الفعل الى الجار والمجرورهم والعدة منقضيتين
لما بناش اى لا يملك ولو ردت الغلام او لا يقضى عدتها لوضع الجارية ولو وضعت الجارية او لا يقضى عدتها بوضع الغلام
لان الحال عدتها بوضع الحمل بالنص هم واذا قال ان كلمت ابا عمرو ايا يوسف قامت طابق فلما تم طلقها
طلقها فبانت وانقضت عدتها فلكم ابا عمرو ثم نزوها فلكم ايا يوسف فلي طابق فلما تم طلقها فبانت
اى الطلاق الاول الذى تجر ابعدا التطبيق هم وقال فورا لا يقع فلهذا ش اى يذله مسئلة هم على وجوده ش الاولى هم قوله
هم اما ان وجد الشرطان في الملك فيقع الطلاق وهذا ظاهر ش اى وقوع الطلاق ظاهر لوجود الشرطين الملك وبيد
الاغلاط فيه والثانية هي قوله هم لو وجد ش اى الشرطان هم في غير الملك فلا يقع ش اى الشرط الاول هم في الملك الثاني
ش اى وجد الشرط الثاني هم في غير الملك فلا يقع ش اى الطلاق هم ايضا لان الجزاء لا يتناول غير الملك
ش لانه غير مثل وفيما خلاف ابن ابي ليلى ذكره في المبسوط والراجح هو قوله هم او وجدت الاول ش اى الشرط الاول
هم في غير الملك والثاني ش اى وجد الشرط الثاني هم في الملك وبى مسئلة الكتاب الخلافية ش بيضاء بين زفرهم ش
اى زفر حمراء تعالى هم اعتبار الاول بالثاني ش اى اعتبار الوصف الاول بالوصف الثاني كذا في فقه الزمى ثم
قال بيان ان الوصف الثاني لو وجب في غير الملك لا ينزل الجزاء فلهذا اذا وجد الاول في غير الملك ينفع الجزاء
لان كلام اعدى بعد الشرط الكلام آخر وفي اعدى بالشرط الملك فلهذا في الآخر وقال تاج الشريعة قوله اعتبار الاول بالثاني
يعنى ان الملك شرط وقوع الطلاق عند وجود الشرط الثاني فلهذا كان عند وجود الشرط الاول هم او باش اى الشرط
هم في حكم الطلاق كشي واحد ش من حيث انه لا يقع الا بجم ولنا ان صحة الكلام باقية المستكمل ش اى صحة هذا الكلام
هو المبرهن باقية المستكمل وهو كونه عاقلا بالغاهى فقامت به فيكون صحة الكلام فقامت به ومحل الزمة فاذا كان كذلك كان
ينبغي ان لا يشترط الملك وقت التعليق فاجاب عن ذلك بقوله هم لان الملك يشترط حال التعليق ليس به الجزاء
السبب لوجود استصحاب الحال لان استصحاب الحال عبارة عن ايقارها كان على ما كان لعدم الدليل للمزىل فاذا كان
الملك باقيا عند وجود الشرط بالنظر الى الاستصحاب ينزل الجزاء عند غلبه لان الاصل في كل ثابت ووافقه ان كان
يتحمل الملك الزوال حينئذ فاذا كان كذلك هم فيصح لمهم ش لان الجزاء الذى هو غالب الوجود يتحقق حينئذ فيصير

وهو القوة وهم وعند تمام الشرط اي شرطاً عاماً للملك اي ما اعتدوا به من الشرط وهو ليس في الحيز لانه لا ينزل الا في الملك من
ولا ينزل في غير الملك هم وفيما بين ذلك الحال اي بين حالة التعليق وتام الشرط هم حال بقا اليمين فتمت
عن قيام الملك اذ ابقاه ش اي بقا اليمين هم مجله وهو الذمة ش اي ذمة الخلف وانما ذكر الغيبة الرابع اسل
اليمين وان كانت مؤنثة على طاعة وطلبه التعليق لان تعليق الطلاق والعقاق بين عند الغيبة هم وان قال لها ش اي
وان قال بل لا مراه هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فطلقتها متين وتزوجها رجل آخر فخل بها ثم عادت الى
الاول ش اي الزوج الاول هم فدخلت الدار فطلقت ثلاثاً فاعتدوا في حقيقتها رحمه الله تعالى والي يوسف ش قال ابن رشد
بذا قول ابن عمر وابن عباس في قوله عطاء وشريح وانحى وفي المبسوط وهو قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه هم
وقال محمد بن طالق ما بقي من الطلاق وهو قول زفر وشيخ جماعة من الصحابة رضي الله عنهم والساكنين
وبه قال مالك والشافعي واحمد واصحابهم واصل ش اي اصل هذا الخلاف هم ان الزوج الثاني يبرأ من ما دون الثلاث
عند ما ش اي عند بل حقيقتها والي يوسف هم فتعدوا اليه بالثلاث ش اي فتعدوا المرأة الى الزوج الاول بر ثلاث
تطبيقات هم وعند محمد وزفر لا يبرأ من فتعدوا الى ما بقي من الطلاق وتبين من بعد ان شارب تعالى ش اي في الفصل
ما قبل من المطلقة هم وان قال لها ش اي ان قال بل لا مراه هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً ثم قال لها
انت طالق ثلاثاً فترجعت غير و دخل بها ثم رجعت الى الاول ش اي الى الزوج الاول هم فدخلت الدار لم يقع شيء
ش عند علمنا الثلاث وبه قال الشافعي في المبدية على المنصوص وما كان واحداً قال ابن رشد راجع كل من يخطو عنه
من اهل العلم على ذلك هم وقال زفر والشافعي ش في قولهم يقع الثلاث لان الجواز ثلاث مطلق ش لان الثلاث المبررة
فيما دل ثلاث طلاقات مطلقاً من كانت مملوكة في الحال وتحررت في المال هم وذلك لا طلاق اللفظ ش واللفظ المطلق
لا يتناول المتعبد لانه منه حكمهم وقيل في احتمال وقوعها ش اي احتمال طلاقات ثلاث مطلق هم فتبين اليمين ش فاذا
وجب العمل بفتح الجواز والدليل على انه لم يصر الى الطلاقات الثلاث المملوكات مسئلة المهر فلو انصرف الى الملكا ثم
يوقع بما بقي وكما لو قال كلمتا زوجك فانت طالق ثلاثاً فترجعت بها بعد زوج آخر حتى اليمين وبذلك ولو قال فعبد
ان دخلت الدار فانت حرة فترجعت به ثم اشتراه وقيل الدار يتحقق فلو تقيدها الحيز ابرز الملك لما عتق ولما لو قال ان
دخلت الدار فانت علي كسر اي ثم طلقته ثلاثاً ثم عادت اليه بعد زوج آخر فيكون مطلقاً بغير عينا وكيف يعطل التعليق لغيره
لان ما عتق التخيير طلاق وما عتق التعليق ما يبيح طلاقاً فاعتدوا لان الجواز الطلاقات بهذا الملك لا بد لانه الحال هم لا يشر
اي لان الطلاقات بهذا الملك هم هي المانعة اذا اذناهم عدم ما يجرى ش وكل ما كان مانعاً من جود الشرط وحالاً عليه

وعند تمام الشرط ينزل الحيز لانه لا ينزل الا في الملك من
لا ينزل في غير الملك هم وفيما بين ذلك الحال اي بين حالة التعليق وتام الشرط هم حال بقا اليمين فتمت
عن قيام الملك اذ ابقاه ش اي بقا اليمين هم مجله وهو الذمة ش اي ذمة الخلف وانما ذكر الغيبة الرابع اسل
اليمين وان كانت مؤنثة على طاعة وطلبه التعليق لان تعليق الطلاق والعقاق بين عند الغيبة هم وان قال لها ش اي
وان قال بل لا مراه هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فطلقتها متين وتزوجها رجل آخر فخل بها ثم عادت الى
الاول ش اي الزوج الاول هم فدخلت الدار فطلقت ثلاثاً فاعتدوا في حقيقتها رحمه الله تعالى والي يوسف ش قال ابن رشد
بذا قول ابن عمر وابن عباس في قوله عطاء وشريح وانحى وفي المبسوط وهو قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه هم
وقال محمد بن طالق ما بقي من الطلاق وهو قول زفر وشيخ جماعة من الصحابة رضي الله عنهم والساكنين
وبه قال مالك والشافعي واحمد واصحابهم واصل ش اي اصل هذا الخلاف هم ان الزوج الثاني يبرأ من ما دون الثلاث
عند ما ش اي عند بل حقيقتها والي يوسف هم فتعدوا اليه بالثلاث ش اي فتعدوا المرأة الى الزوج الاول بر ثلاث
تطبيقات هم وعند محمد وزفر لا يبرأ من فتعدوا الى ما بقي من الطلاق وتبين من بعد ان شارب تعالى ش اي في الفصل
ما قبل من المطلقة هم وان قال لها ش اي ان قال بل لا مراه هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً ثم قال لها
انت طالق ثلاثاً فترجعت غير و دخل بها ثم رجعت الى الاول ش اي الى الزوج الاول هم فدخلت الدار لم يقع شيء
ش عند علمنا الثلاث وبه قال الشافعي في المبدية على المنصوص وما كان واحداً قال ابن رشد راجع كل من يخطو عنه
من اهل العلم على ذلك هم وقال زفر والشافعي ش في قولهم يقع الثلاث لان الجواز ثلاث مطلق ش لان الثلاث المبررة
فيما دل ثلاث طلاقات مطلقاً من كانت مملوكة في الحال وتحررت في المال هم وذلك لا طلاق اللفظ ش واللفظ المطلق
لا يتناول المتعبد لانه منه حكمهم وقيل في احتمال وقوعها ش اي احتمال طلاقات ثلاث مطلق هم فتبين اليمين ش فاذا
وجب العمل بفتح الجواز والدليل على انه لم يصر الى الطلاقات الثلاث المملوكات مسئلة المهر فلو انصرف الى الملكا ثم
يوقع بما بقي وكما لو قال كلمتا زوجك فانت طالق ثلاثاً فترجعت بها بعد زوج آخر حتى اليمين وبذلك ولو قال فعبد
ان دخلت الدار فانت حرة فترجعت به ثم اشتراه وقيل الدار يتحقق فلو تقيدها الحيز ابرز الملك لما عتق ولما لو قال ان
دخلت الدار فانت علي كسر اي ثم طلقته ثلاثاً ثم عادت اليه بعد زوج آخر فيكون مطلقاً بغير عينا وكيف يعطل التعليق لغيره
لان ما عتق التخيير طلاق وما عتق التعليق ما يبيح طلاقاً فاعتدوا لان الجواز الطلاقات بهذا الملك لا بد لانه الحال هم لا يشر
اي لان الطلاقات بهذا الملك هم هي المانعة اذا اذناهم عدم ما يجرى ش وكل ما كان مانعاً من جود الشرط وحالاً عليه

ان جاستك فانت حرة صوبه الطلاق اي طاهره لروايه ص ان الجماع او ذوالفرج في الفرج لم يحد
 الطلاق والتعلق هم دلاو دام ولا ذوالفرج حتى يكون له دامه حكما لا بد ان يحد ان لا يتصل هذه الدار وهو فيه ما لا يشك
 بالبيت مساعه وكذا لو تعلق لا يدخل فسه الاستبصار هو فيها فاسمها فيه لا يحدت هم بخلاف ما اذا خرج ثم ادخل لانه وجب له ان لا
 بعد الطلاق الا ان الذي لا يجب شبهه ان يتحدش اي من الاخراج والايلاج هم بالنظر الى المجلس ش اي بالتفاهم والمقصود
 هو قضاء الشهوة هم فان لم يجب الحد وجب العتق ش اي من المثل في ديوان الادب لعقود المرأة اذا وطئت على شهوة
 والمراومه المثل فيه فسه الفتان العتق في شرح الجامع الصغير على ان لو طلى المحرم ش اي لان الوطى المحرم لا يخلو عن حد
 ش اي من احد العتق والى هم ولو كان الطلاق بيمينه يبرأ جبا بالبيت ش اي بالبيت المكث هم عند ابى يوسف حمه
 المتدخلا للمهر ش فانه لا يصير مراحعا عنده لانه نظيره الدخول والدوام على الدخول ليس بدخول ص بوجوه المساس ش
 ويورد ليل ابى يوسف اي قصود المساس بشهوة هم ولو نزع ثم ادخل صار مراحعا بالاجماع لوجود الجماع كش النزاع الاخر
 والايلاج الاذ قال قال له تعالى ليدل الليل في الدار ولو لم يدر في الليل فروع لوقال انت طالق ان دخلت
 الدار كان شرطه مثل ان عتق او ترك ذلك ان ابى يوسف قيل لا يتعلق لانه لم ينفى كانه قال حس وفي رواية مع انه
 لا يقع وقال بعض اصحاب الشافعي يقع في الحال ولا يتعلق وكذا لو قال انت طالق لولا ذلك الدار لا يقع وفي اخرى
 قال انت طالق او دخلت الدار يقع واذا لم ينفى كونه لا يقع لقوله اسرع عندنا يقع فيها وفي جوامع الفقه قال دخل
 الدار وانت طالق لان جواب الامر كالشرط ايضا وفي المبسوط والذنية قال ادعى الى الفاء وانت طالق لا يقع
 حتى تؤدى لانه جواب الامر وفي المبسوط لان لو ادخل الحال ولو قال ادنى الفاء فانت طالق يقع في الحال لان الفاء لا تحل
 ولو قال ان وطيتك فيمينه على الجماع وقال بن قدامة وعن محمد بن الحسن يمينه على الوطى بالقدم ولو قال روت اليك الجماع
 لم يقبل وقد غلط ابن قدامة في النقل عن محمد بن محمد بن قدامة في الجماع ولو قال اما ان وطيتك فهو على الجماع
 في فريجه بذكره ولو نوى الدوس بالقدم لا يصدق في العتق عن الجماع ويحدت بالدين بالقدم ايضا للائمة اربعة على نفسه
 ولو قال ان وطيت من غير ذكر امرأة فهو على الدوس بالقدم وهو اللغة والعرف وذلك باتفاق اصحابنا ولو قال رجل
 لامرأة غير اذ دخلت الدار فانت طالق فبلغ الزوج فاجاز صح حتى لو دخلت بعبد الاجازة تطلقون ويجب
 فصل في الاستثناء اسمى هذا الفصل في بيان حكم الاستثناء وهو التكلم بالباقي بعد الثبوت وهو الاستثناء من المثنى وهو العرف
 يقال شئني اى عطفته والحق الاستثناء بالتعليق الاضافي بيان التفسير ولان الشرط يمنع كل الكلام والاستثناء بعينه ولو
 مقدم على الكل هم واذا قال لامرأة انت طالق انشاء الله تعالى متصلا لم يقع الطلاق ش قيل كان ينبغي ان يذكر

وجبت الظاهر ان الجماع
 ادخل الفرج في الفرج كذا
 لا يدخل من حيث ما اذا
 اخرج ثم ادخل لانه وجب
 لا يدخل بعد الطلاق
 لان الحد لا يجب لشهوة
 الاخذ بالنظر الى الجبا
 والمقصود اذا لم يجب
 الحد وجب العتق لانه
 لا يخلو عن حد ولو
 كان الطلاق رجعي
 بغيره رجعا بالبيت
 عند ابى يوسف
 خلافا للمذهب لوجود
 المساس وكذا في
 او يجر صار مراحعا بالجماع
 لوجود الجماع فصحى ج
 في الاستثناء واذا قال
 كاهم اذ انت طالق
 انشاء الله تعالى
 متصلا لم يقع الطلاق

لقول عليه
السلام عن
حلف
بطلان
او عتاق
وقال
ان شاء الله
معالى
متصلا
به لا حث
عليه

المسئلة في الفصل المتقدم لانهما ليست باشتغال بل هي تعليق واجيب بان التعليق بمشيئة الله تعالى شيئا قويا بالاشتغال
بفتح حكم صدر الكلام كما كان قبل الاشتغال بحيث لا يتوقف وجوده على وجود الشرط فكذا حكم صدر الكلام بفتح اصلا في التعليق
بمشيئة الله تعالى ولا يتوقف على وجود الشرط فلهذه المناسبة ذكر التعليق بالمشيئة في فصل الاشتغال قوله متصلا
على انه منتهى مصدر محذوف اي قوله متصلا والمردون الاتصال ان لا يقطع قوله بفتح الالف تعالى قبل قوله لا تستطال
الكلام آخره وسكوت واما الفصل لا يقطع انفس فلا عجرة به لعدم مكان الترخذه ولو اتى بحروف الاشتغال بحيث لا يسمع لفتح
الاشتغال صحيحا وباختيار الكرخي لان السماع ليس بشرط صحة الكلام ولهذا يصح اشتغال الاصل وان لم يسمع هو ايضا
وعلى شرط الاتصال بجمهور العلماء وهو قول الاثمنة الاربعة ومنهم من جوز الاشتغال بالمقيم من المجلس فيه قال الحسن البصري
وطاوس وعن ابن عباس جوازه الى مدة سنته وبعده جوازه ابد او قال سعيد بن جبير بعد اربعة اشهر وقال قتادة بعد ثنتين
وقال احمد لا اشتغال مادام في ذلك الامر ولو جرى على لسان انشاء المدين فوقعه لا يقع طلاقه لان الاشتغال حقيقة
وبوجه صحيح في بابه الصحيح لا ينصرف الى النية كقوله انت طالق ومطلقة وطائفة وفيه خلاف الشافعية قوله لم يقع الطلاق وبه
قال طاوس وابن ابي عمير التخي والحكم والشافعي واسحاق وابو عبيد والبخاري وهو قول عطاء ومجاهد والزهري واشعبي وحماد وعطاء
وسعيد بن المسيب والاوزاعي وعثمان بن النقي وبه قال الظاهرية وابو سليمان وقال لك وكول وقادة وغيره قال اصحابنا لا
عليه وبه قال الشعبي وابن ابي ليلى واسحاق وابو عبيد وقال لك الاشتغال في الطلاق والعتاق والمصدقة ويعتبه العيم والنفقة
وبعد احمد لا يرفع الطلاق خاصته ويرفع العتاق والايمان ثم اختلفوا في علمه اي في علل الاشتغال فقال ابو يوسف البطلان به
قال بعض اصحابنا شافعي وقال محمد بن عليق وبه قال بعض اصحاب الشافعي ويظهر من ثمة الخلاف فيما اذا قدم المشيئة فقال النشأة والنفقة
تعالى انت طالق فعند ابى يوسف انه لا يبطل الكلام سواء قدم او اخر حرف الفاء او غيره وعند محمد يقع لانه للتعليق فاذا تقدم
ولم يذكر حرف الجواز لم يتعلق النفي الطلاق بلا شبهة وكذا في الجامع الكبير فافصحان وذكر في التماوى الصنفى النشوة على قول
ابى يوسف وذكر في الايضاح الاختلاف على العكس ثم اختلف ابو يوسف ومحمد في الطلاق المقرون بالاشتغال من سوغ
يلحق الاشتغال بل يكون مينا قال ابو يوسف ومحمد يكون مينا حتى لو قال لهما ان خلقت يطلاك فبعدي حرثم قال لهما انت
طالق لاشتغالك بغير حث في يمينه عند ابى يوسف وقال محمد لا يكون مينا ولا لا يحنث ولا يلحق الطلاق وكذا العتاق لو قال لبعدي
ان خلقت بغير حث فانت حرثم قال لهما انت حرث لهما الله تعالى هم لقوله عليه السلام من حلف بطلاق او عتاق وقال ان شاء الله
متصلا بطلاقه حث عليه اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم عبد المدين بهذا اللفظ غريب روى اصحابه الحسن الاربعة من
حديث ارباب السجستان عن مائة من ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بيمين فقال

ان شاء الله اعدام لانه بمنزلة الاستثناء واليوسف قد قول انه شرط ولمذا قال في الفتاوى الصغرى انت طالق ان شاء الله
 ادم فيكون عند ابى يوسف حتى لو قال لا اريد ان اطلقك فانك طالق ثم قال لم امنت طالق ان شاء الله
 بحيث عند ابى يوسف وعند محمد لا يكون بينا حتى لا يثبت به عند محمد قال كذا الروايات مثل وفي بعض النسخ وكذا ان
 وليس فيه لفظ قال وهو معطوف على قوله لم يقع في اول الفعل يعنى اذا ماتت المرأة بعد قوله انت طالق ثم قبل قوله ان شاء الله
 ثم اى اليمين الطلاق ثم ان بالاستثناء خرج الكلام من ان يكون سجا باش فاذا بطل الاستجاب بطل الحكم والموت
 ينافى للموجب ثم جواب عن سوال المقدّر تقديره ان يقال لموت ينافى قوله انت طالق حتى لا يقع الطلاق به بعد موتها
 فينبغي ان يكون منافيا للاستثناء وهو مبطل فيقع الطلاق فاجاب بقوله الموت ينافى للموجب وهو قوله انت طالق ثم
 وولم يبطل ثم وهو الاستثناء معنى قوله ان شاء الله لان موجب يستدعى محله انما هو قوله لا اريد ان اطلقك
 كانت قبل قوله واحدة لا يقع لان الموت ينافى المحلية والاستثناء يبطل انه يستدعى صحة الاستجاب الذى يقوم بالزوج
 والموت يلازمه في الابطال ثم سجا باش فاذا مات الزوج لانه لا يتصل به الاستثناء ثم اى يخلاف ما اذا مات الزوج قبل قوله
 ان شاء الله حيث يقع الطلاق لانه لم يحصل المنع وهو الاستثناء واول كلامه فانما يعلم ارادة الاستثناء بقوله قبل ذلك انى
 اطلق لم رقى وثنى ثم لو قال انت طالق ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين وان قال لا ثنتين ثم اى وان قال انت
 طالق ثلثا الا ثنتين ثم طلقت واحدة ثم وفى ذكر المشايخ اشارة الى التسهيل والكثير سوا خلافه فانما لا يجوز الاكثر
 ويدعى انه لم يتكلم بالعربى في الغاية ويجب النجاة من كل الكوفة والبصرة الى ان استثناء الاكثر غير جائز ولا يخلو الى جواز
 النصف وتبعه احمد قريبا ونصيب بعض المالكية الى هذا ايضا وفى السبيل والميزان روى عن ابى يوسف وهو قول الغزالي انه
 لا يجوز استثناء الاكثر من الاقل وهو ما به من الكل وفى الاستنباط روى عن ابى يوسف لا يجوز استثناء الاكثر وهو السلوب
 وزعموا ان العرب لم يوجبوا في كلامهم على عشرة الا تسعة ولم يتكلم به ولا يصح استثناء الكل من الكل وذكر ابن طلق فى مختصره
 المعروف بالمعجل قولين فى جواز استثناء الكل من الكل وقال لا سوى منع بعض اهل اللغة استثناء العقد ولا يقال له على ما
 الا عشرة الخامسة وذكر ابو بكر بن الزمالة ان لا استثناء لا يكون فى الطلاق فاذا قال انت طالق ثلثا الا واحدة وقع ثلثا
 ويزابطل ولو قال انت طالق اربعة الا ثلثا صح الاستثناء ويقع واحدة وفى الحديث لو قال انت طالق ثنتين وثنتين الا ثنتين
 ان نوى استثناء الاولى والاخيرة لا يصح لانه يشتمل على كل فيقع الثلاث وان نوى واحدة من الاولى وواحدة من الثانية
 صح وقوعه ثلثان وكذا اخذ عن النية فلا قاله زعموا وفى الذخيرة وهذا قول ابى يوسف وروى هشام عن محمد لو قال انت
 طالق ثنتين وثنتين الا ثلثا يقع الثلاث لانه نوى الاستثناء الكل ولو قال ثلثا الا ثلثا يقع ثلثان عند ابى يوسف وعند

قال وكذا اذا مات
 قبل قوله ان شاء الله
 لان بلا استثناء يخرج
 الكلام من ان يكون
 استجابا للموت
 ينافى للموجب دون
 ان يبطل بخلاف
 ما اذا مات الزوج
 لانه لم يتصل به
 لا استثناء وان قال
 انت طالق ثلثا الا
 طلقت ثنتين وان
 قال انت طالق ثلثا
 الا ثنتين طلقت

لما يقع الثلاث ذب قال لك الشافعي واخر ولو قال انت طالق واحدة ونعتنا الواحدة ونعتنا يقع شتان عند أبي يوسف
ويروى عنه عن محمد بن يعقوب واحد وفي الزخيرة قال انت طالق ثلاثا الواحدة الواحدة والواحدة البطل لا شتان ووقع
الثلاث عند أبي خنيفة وعندهما يقع شتان وعن أبي يوسف يقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وواحدة
اللاثلاثا بطل لا شتان ولو قال انت طالق ثنتين واحدة وواحدة فثنتين الاثنتين في الثلاث ولو قال انت طالق ثلثا
وثنتين الواحدة يقع شتان وليست بثلاث الواحدة الواحدة من اثنتين ولو قال ثنتين واربع الا خمس يقع الثلاث
ذكره الله وروى في المتن قال انت طالق ثلاثا وثلاثا الواحدة في ثلاث عن أبي خنيفة ويروى عن محمد بن يعقوب قوله
وثلاثا ثمانية افعلا وقال أبو يوسف تطلق ثنتين ويروى الظاهر من قول محمد ولو قال انت طالق عشر الاربع الا سعا
يقع واحدة ولو قال انت طالق عشر الاربع الا تسعا يقع واحدة ولو قال الاثنا عشر يقع شتان ولو قال الا سعا
يقع الثلاث ولو قال هذه طالق وهذه طالق الا بذه كان لا شتان باطلا ولو قال انت طالق نفسا الواحدة يقع
الثلاث وفي رواية لمحمد بن يعقوب شتان هم والاصل ان الاستثناء يكمل بالماضي بعد النفاش بعضهم الثنا عشر وشكوا
القول وجه اسم بمعنى الاستثناء ومعناه ان صدر الكلام بعد الاستثناء يصير عبارة عماد راء الاستثناء يدل عليه
قوله تعالى فليث فيهم الف سنة الا خمسين عاما معناه حيث فيهم تسع مائة خمسين عاما هم هو الصحيح احقره
اليعقوب انه اخرج وفيه معنى المعافاة وهو مفعلة الاصول ومعناه ش اي من الثنا عشر ان يكمل بالمتشني منه
او لا فرق بين قول النكاح اطلاق على وجهين قوله عشرة الا تسع فيصح استثناء البعض من الجملة لا كبقية الكلام
بالبعض بعده لا يصح استثناء الكل من الكل لانه لا يبقى بعده شيء كقوله يسير بكلمة وما قال لفظ اليه ش النسيئة بعده
يرجع الى استثناء الكل في يرجع الى شيء وكذا في اليه وبذلك اذا قال لامرته انت طالق ثلاثا الا ثلاثا تطلق ثلاثا
لبطلان الاستثناء وقال شمس الاسمية السبعة في مبسوطه وعن بعض شائعي ان استثناء الكل يرجع وان الرجوع عن الإطلاق
باطل وليس كذلك لانه يظل استثناء الكل من الوصية مع ان الوصية تحمل الرجوع وذكر المصنف في زيادته ان الاستثنى
الكل من الكل فما لا يصح ان كان ذلك اللفظ واما اذا استثنى بغير ذلك اللفظ فيصح وان كان استثناء الكل من الكل
من حيث المعنى فانه لو قال كل نسائي طالق الا كل نسائي لا يصح الاستثناء بل يطلق كل من ولو قال كل نسائي طالق
الا زنيب وعمرة وبكرة وسلي لا يطلق واحدة منهم وان كان يستثنى الكل من الكل وبذلك الان الاستثناء لا يفسد
اللفظ فيصح فيما فيه اللفظ كلما استثنى الجوز عن الكل فصح له فلا فساد فيما بقي فلو كان الاستثناء يوجب الحكم الشرعي لم يمتنع
منه قول انت طالق عشر الا تسعا لانه لا يفسد الثلاث شح ما هو الصحيح بل خلافه هم فاصح ش اي الاستثناء

والاصل ان الاستثناء
كله بالاصل بعد
الثنا عشر الصحيح
انه يكمل بالمتشني منه
الاخرين بين قول الثاني
لفظ على وجهين
قوله عشر الا تسعة
فيهم استثناء البعض
من الجملة لا يبي
التكثير بالعن
بعد ذلك يعلم
استثناء الكل من
الكل لا ما سبق
بعد شيء ليصير
سنة لما بعده
لفظ اليه
واما الجمل الاستثناء

اذا كان موصولا بين
كما ذكرنا
من قبل اذا
ثبت حتى يضمن
لاول المستمنه
ثلاث فتيان
وفي الثلث
واحد فتيان
واحدة ولو قال
لاثلاث فتيان
لانه استثنى الكل
من الكل
فلم يصح الاستثناء
والله اعلم
باب
طلاق
المريض
اذا طلق الرجل امرأته
في مرض موته
طلاقا بانها
فمات وهي العدة
ورثته وان
مات بعد
انقضاء العدة
لا مهورات لها

هم اذا كان موصولا بين اي بالاستثناء هم لما ذكرنا من قبل اي في قوله انت طالق في قضاء الكذب في كماله
قوله انت طالق الاستثناء لا يصح قوله انت طالق الا واحدة وقوله الاثنتين الاستثناء هم اذا ثبتت هذه في الفصل الاول
ش راوية استثناء الواحدة من الثلاث هم متى شئ اي متى شئ منه هم ثلثان فتيان وفي الثاني ش اي في
الثاني راوية استثناء اثنتين من الثلاث هم واحدة فتيان واحده ولو قال الاثلاث يقع الثلاث ش يعني اذا قال انت
انت طالق ثلاث الاثلاث يقع الثلاث هم لا استثناء الكل من الكل فلم يصح الاستثناء وش لعدم بقا شيء بعد الاستثناء
عبارة عنه والله اعلم

باب طلاق المريض اي في بيان احكام طلاق المريض ولما فرغ من بيان طلاق الصحيح شرع في بيان
طلاق المريض لان المرض عارض الاصل وعدمه المرض معنى نزول سبيل في بدن اي اعتدال لطباع هم واذا طلق
الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بانها فمات وهي في العدة ورثته ش اي ورثته المرأة زوجها المطلق مية اثنا عشر
هم وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها ش في هذه اربعة عشر قوله الاول انه لا يقع طلاقه وغواه ابن حزم
عثمان رضي الله تعالى عنه الثاني يقع طلاقه ورثته بشرط قيام العدة وهو قول عمر وابنه وابن سعد وابن كعب وقيل
رضي الله تعالى عنهم وبه قال المغيرة والنسفي وابن سيرين وعروة وشريح وربيعة بن ابي عبد الرحمن وطاوس والزهري
وابن شبيب والليث بن سعد وبنو عيينة الثوري ومحمد بن ابي سليمان الحارث الكوفي الثالث ترثه ما لم تنزل زوجها
انقضت ثمنها وهو قول ابن ابي ليلى واحمد واسحاق وابي عبيد الربيع ترثه وان تزوجت عشرة ازوج وبه قال مالك
والليث في روايته عنه وذكره ابن رشيد في الفوائد الخامس ترثه ويرثها وبه قال الحسن البصري الساسي بن صالح بن
من مرض آخر لانه عندنا وقال الزهري والثوري والادريزي وفرع واحد اسحاق ترثه ان مات قبل انقضاء عدتها
عنهم ابن حزم في الجبل السبع ترثه ويرثها اذا كان لها ثلث وقصد المضارة وهو قول عروة ابن الزبير النخعي
عدتها الى عدة الوفاة ما تنكح وبه قال الشعبي الثاني سبع ثمنها بعد الاطمين من ثلاث حيض او اربعة اشهر عند ابي حنيفة
ومحمد العاشر ترثه قبل الدخول عليها العدة وهو قول ابن واسحاق وابو عبيد الثاني عشرة لو خيرا فاطلقت نفسها ثلاثا
او اخلعت منه او ولدت بطلا تعاطى ونحوها الدار ومصحح عند الخلف مريض عند الدخول او قال وهو صحيح ان قدمه فلان
فانت طالق ثلاثا فقدم وهو مريض طلقت ثلاثا لا ترثه عندنا وعند مالك ترثه في الكل الثالث عشر حجب الصدوق لها
كلما ولا ميراث لها ولا عدة عليها وبه قال عمار بن زيد الرابع عشرة لا ترثه اسلم قبل الدخول وبعده وهو قول النخعي
وابن ثور واختاره ابن المنذر في الاشراف وهو الجليلي الثاني وفي القديم الزوج فار والميراث فيه ثلاثة اقول الاول

مثل قولنا والثاني مثل قولنا حواء مثل قولنا لك ابداهم وقال الثاني لا ترث في الوحيين شي اى قبل العدة
وبعدا وفي شرح الاصل والثاني اقول حواء مثل قولنا لا ترث في الوحيين سواء مات في العدة او بعد العدة والاخر انها
ترث ما لم تزوج بزواج اخر وان لم تنقض العدة وهو قول مالك الاخر انها ترث وان تزوجت بزواج اخر وهو قول
ابن ابي ليلى هم لان الزوجية قبلت بهذا العارض شي اى بعارض الطلاق البائن هم وبسبب شي اى الزوجية
تسبب الميراث هم ولهذا اش الفتح لقوله لان الزوجية قبلت بهذا العارض هم لا يرثها اذا ماتت شي لان
قوله ان فلا تثبت الحكم بالسبب هم ولنا ان الزوجية سببا يرثها في مرض حته والزواج قصدا بطلان شي اى بطلان
ارثها هم فيه وعليه قصده شي اى يرد على الزوج قصده ويوقد بطلان الارث هم بتأخير علة شي اى عمل الطلاق
هم الى زمان انقضاء العدة ونفعا للضرر عنما شي اى لا يخل في الضرر عن المرأة وكان الطلاق لم يوجد في حق الارث
هم وقد امكن شي جواب عما يقال ان كان سبب تأخير العمل دفع الضرر عنها وجبان يستوى في ذلك المروطة وغير
ما قبل انقضاء العدة وما بعدا قاجاب بقوله وقد امكن دفع الضرر وتقديره انما يصح تورثها منه اذا كان تأخير عمل الطلاق
ليكون السبب هو النكاح قاسا وقد امكن ذلك الى زمان انقضاء العدة هم لان النكاح في العدة يمتد في حق بعض النساء
شي من حوته التزويج وحوته الخروج والبر وزوجيته نكاح الائمة ونكاح اربعة سواء هم فما كان يمتد في حق ثلث
نساء شي ونفعا للضرر عنها هم بخلاف ما بعد انقضاء العدة لان الامكان شي اى لا الامكان التأخير عمل الطلاق لعدم
بقاء النكاح اصلا هم الزوجية في يده الحالة شي با جواب عن قوله ولهذا لا يرثها اذا ماتت اى الزوجية نجا
اذا كان الزوج مريضا مرض الموت هم ليست بسبب الارث عنها شي لان لم يتعلق حقه باهلها لكونها حية هم فبطل
في حقهم شي اى السخفا في فبطلان بالنصب لانه جواب النفي وقال الاكل وقال بعض الشافعين بالرفع لا غير وكل منهما
وبعدا قوله لا غير فانه لا وجه لانتفى قلت اراد بقوله بعض الشافعين الاترازي فانه قال في شرحه فقوله يبطل
في حقه بالرفع لا غير اى يبطل الزوجية بالطلاق البائن في حق الرجل حقيقة وحكما ولا يرثها اذا ماتت لبطلان
الزوجية اصلا بخلاف ما اذا مات الزوج حيث ترث المرأة لان الزوجية وان بطلت بالطلاق البائن حقيقة
جعلت باقية في حقها ونفعا للضرر عنها لانه قصدا لبطلان حقها واليجوز ان يقال بالنصب جوابا للنفي لانه حينئذ
الغرض لانه يكون معناه لو كانت الزوجية سببا ارث الزوج عنها بطلت ولكنها ليست بسبب فاذ لم تبطل الزوجية
بسبب ان يرثها ولا يقول به احد الا نحن ولذا الشافعي والذي وقع في بعض الشروح بنصب الملام هم هو الامتناعي قلت انما
تمنع السخفا في فبطلان بالنصب لانه جواب النفي والذي قال الاكل هو الوجه فافهم هم خصوصا اذا نفي شي اى

وقال الشافعي لا يرث
في الوحيين لان الزوجية
قد بطلت بوضوح العارض
وهي السبب لهذا
الاخر فلهذا ماتت
ولما ان الزوجية سبب
ارثها في مرض حوته
والزوج قصدا لبطلان
فبطلت عليه قصده
بما خبر عليه الى زمان
انقضاء العدة دفعا
للضرر عنها وقد امكن
لان الحكم في العدة
يتم في حق بعض الناس
لما كان يمتد في حق
ارثها منهم بخلاف
ما بعد انقضاء
لانه لا امكان والزوج
في هذه الحالة ليست
بسبب كالميراث عنها
فبطل في حقه
خصوصا اذا نفي

انه قال ومات من كتابه اي ما قصدت الفراق حصل لها بالصلح عن بيع سهمها ثم انزل الفاء وذكر بعض الالحاق
 انها كانت ذنانا وذكر عبد الرحمن في الامرين ان ورثته كانوا يقطعون مسائل لذهب بالقوس فيقتسمونها ومن الليل
 في هذا الباب يروى عن ابي بصير النخعي انه قال جارية عتقت اليه فاشترى من عند عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فاشترى
 منهن ما واطلق الميراث لثلاثة ورثته اذ مات وهي في العدة وعن الشعبي ان ام البنين بنت عيينة زوجت كاتبة
 تحت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه فارقها بعد ما حوصر فجات الى علي رضي الله تعالى عنه فارقها بعد ما واصلها
 بذلك فقال لم كما تاتي اذا اشرفت على الموت فارقها فوثرها منه وعن عائشة رضي الله تعالى عنها ان امرأة الفارثي تم
 اعلم ان الذي فكره صاحب لمداية مع الحالف فيه انه اذا كان طلاق الميراث لها كما اذا اصرح به اما اذا كان حيا
 فبالاولى ان ترث لان حكم النكاح قائم فان قلت على ما ذكرت كان ينبغي ان الارث ايضا في البائن قلت زمن
 من قبل الموت زمن تعلق حق الوارث به في الميراث ولم يمتنع من التبرع بما زاد على الثلث فبقي النكاح في حق الارث
 فان قلت يمنع النكاح اصلا ولما اتمت عليه الميراث او طيها ولا ترث اذا كان الطلاق بريئا وكذلك اذا كان
 الطلاق ميل له نحو ذلك الارث اذ مات بعد انقضائه العدة وكذا الارث اذا برأ ثم مات وهي في العدة قلت
 اجيب ان وجوب الميراث باعتبار ارتفاع الحمل ولم يدل على ارتفاع النكاح اصلا بل هو قائم من وجوه ولما لا يجوز للميت
 ان يتزوج من غيره اخر وان الطلاق برضا لا يزيل حقه والاقراء منه وان الطلاق قبل الدخول باعتبار عدم وجوب
 العدة فلم يكن ابتداء النكاح حكما وان انقضاء العدة يكمنها من التزوج بزوجه آخر فبعد المني في النكاح الاول لم يعمل
 قاسما حكما وان في البراءة لم يكن حقه متعلقا بالزواج زمان الطلاق ولم يوجد قصد بطلان الحق وان موت المرأة
 لا يبيح الزوجه في حقه للاحقية والاحكام في مختص الكافي وان كانت المرأة امته او يهودية او نصرانية فاباها في ماله
 بغير امرها ثم اعتقت لاسه واسلمت الكافرة ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لها منه لانه لم يكن قارنا من ميراثها
 يوم طلق لانه لم يتعلق حقه بها بالدم وان طلقها ثلاثا بامرهاش اي قالت له طلقني ثلاثا فطلقها ثلاثا فطلقات في
 مرض موتهم او قال لها اختاري شي اي اوخبراني مرض موتهم فاختارت نفسها شي اي قالت اخترت نفسي
 هم او اقبلت منه شي اي او اقبلت المرأة من الزوج هم ثم مات شي اي الزوج والحال انها في العدة وبه يوجب
 قوله هم وهي في العدة لم ترثه شي جواب المسائل الثلاث اي لم ترث الزوج هم لانها نصبت بالبطال حقه والباقي
 شي اي ما خيره على الطلاق في بطلان ارثها اي انقضائه عدتها حقه ما ش وقدر نصبت سقوطه في الحياء لوجوب
 الفرقة من قبلها في مرضه لم ترث منه لانها باشرت بسبب بطلان حقه ولو جازت الفرقة منها في مرضها ورثها

وان طلقها

ثلاثا يامها ارضا

لها اختاري

فاختارت

نفسها واختلعت

ثم مات وهي

في العدة

لم ترثه لانها

سريته

باب بطلان حقه

والتلخيص بحقه

وان قالت طلقني للرجعة فطلعت
ثلاث ورشة لان الطلاق الرجعي كالميراث
الكل فلو تكن بسواها راضية
بطلون حكمها وان قال بها في مرض
سوته كنت طلقته في تلك المحنة
وانقصت عن ذلك فصدقتهم
اقر لها حين ادا وصي لها بوصية
فلها الاقل من ذلك ومن الميراث
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
ومن لا يجوز الاقر او وصية وان
طلعتا ثلاثا في مرضه بطلت
اقر لها حين ادا وصي لها بوصية
فلها الاقل من ذلك ومن الميراث
في قولهم جميعا الا على قول زفر
فان لها جميع ما اوصى ما اقر به
لان الميراث لما بطل بسواها
زال للمات من صحة الاقرار
والوصية وجميع قولها في المسئلة
الاولى انها ما اتصل قاطع
الطلاق وانقصت العدة صار
اجنبية عن حق جاز لان يترور
انهم لما لغدت التهمة الاخر
انه حق بشهادته لها ويجوز
ومن الزكوة فيها اختلاف
المسئلة الثانية

الزوجه قيل ينبغي ان يرضى لاننا جعلنا قيام العدة كقيام النكاح في حقها ولا عدة بينهما عند موتها فلم يبق النكاح كما بعد
العدة قيل في جواب ما صارت محجورة على البطلان فحققتنا النكاح في حق الارث وقيل للزوجه عتد او لا والقصد ما ابطال
حقه كما حكمنا في شغل الارث بحرامه والقصد وكذا لو حصلت الفرقة بسبب الحب والعدة وشيئا من البليغ والعتق
في مرضه لا يرث لرضاها بالبطلان فان كانت مضطرة لان سبب الاضرار لم يكن من جهة الزوج فلم يكن جانبها في الاضرار
وفي الجاهل لو فارقت في مرضها في خيال العتق والبليغ ورثها الزوج لانها جازت من قبلها بل هذا لم يكن طلاقا
وفي النسيان جعل هذا قول ابي حنيفة ومحمد وان قالت طلقني للرجعة فطلعتا ثلاثا ورثته لان الطلاق الرجعي
لا يزال النكاح فلم تكن بسواها راضية بابطال جهتها والرسول مصدر سألته الشيء وهو اضافة المصدر الى الفاعل
والمفعول متركة اى بسوال المرأة الطلاق الرجعي وفي بعض النسخ بسواله يتذكر كذا الضمير المضاف اليه وبيان
اضافة المصدر للمضاف الى المفعول والفاعل متركة اى بسوال الرجعي كذا قوله الاترازي والتقدير
على هذا الوجه بسوال المرأة اياها الطلاق الرجعي وان قال لها ش اى وان قال له حل لافراجه هم في مرضه
قد كنت طلقتك ثلاثا في صحتي وانقصت عن ذلك فصدقتهم اى اى امرأة صدقت زوجها بذلك لا ميراث لها ان
بالقضاء كالنكاح بالبينه هم ثم اقولها بدين ش بان قال لها في مرضي كذا وكذا او بها مثلهما وادوى لها بوصية
ش من تركته هم فلها الاقل من ذلك ش اى من المقربة والوصية هم ومن الميراث عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
وقال ابو يوسف ومحمد جميعا الميراث بوصيته واقاره لها ش اى اى ما جميع ما اقر لها وادوى لها سواء كان اقل من الميراث
او اكثرهم وان طلعتا ثلاثا في مرضه بامرنا ش بان قالت لطلعتي وهو مرضي فطلعتا ثلاثا هم ثم اقرها بدين او اوصى
لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا ش اى في قول ابي حنيفة وصاحبه وفي الجاهل على هذا
قول ابي حنيفة وحده هم الا على قول زفر فان لها جميع ما اوصى به واما قولان الميراث لما بطل بسواها زال الميراث من
الاقرار والوصية ش ولا ميراث لها لانها اسقطت بسواها ما وجبها جميعا قولها ش اى قول ابي يوسف ومحمد في المسئلة
ش اى فيما اذا قال لها في مرضه كنت طلقتك ثلاثا في صحتي وانقصت عن ذلك فصدقتهم هم انما ش اى الزوجه
هم لما تصادوا على الطلاق ش اى على وقوعهم وانقضاء العدة ش اى على انقضاء العدة هم صارت اجنبية
عنه ش اى عن الزوج هم على ذلك تيزجها وانما التهمة ش اى على انقضاء العدة ش اى على انقضاء العدة التهمة هم انه
ش اى ان الشان هم تقبل شهادته لها ويجوز دفع الزكوة اليها ش لان اقراره صارا كقراره لسائر الجاهل
وكذا اوصية لعدم التهمة ارفهه الاحكامهم بخلاف المسئلة الثانية ش اى ما اذ اطلعتا ثلاثا في مرضه بامرنا

هم لان العدة باقية وهي سبب التهمة والحكم مائة على ليل التهمة من اى الحكم تبت على ليل التهمة وثبت بهم ولما اشركوا في الحكم وايد على ليل التهمة هم يد على النكاح ش حيث لا يجوز شهادة احد الزوجين الا في التهمة هم والقراءة ش حيث لا يجوز شهادة التهمة للقريب معنى قرابة الاولاد ولا يجوز شهادة الاخ للاخ لان عدم التهمة بكذا اطلقوا والمراة والمؤمن الا في عيال هم ولا عدة في المسئلة الاولى ش لتصادقها على انفسار العدة وليس فيها ليل التهمة هم ولا في حيفه في المسئين ان التهمة قامت ش بسبب التواضع هم لان لمرة قد تتحار الطلاق لينفتح باب الاقرار والوضعية عليها ش اى على لمرة وبوتعلق بقوله لينفتح فتحتما ش بالرفع لانه فاعل هم والزوجان قد يتواضعا ش من التواضع وهو عبارة عن وضع الشخصين ايسا على شى واحد وكذا الملوأضعة هم على الماقرار للمفرقة وانفسار العدة ليعبر الزوج بهالة زيادة ش اى الاجل الزيادة هم على ميراثا وبه التهمة في الزيادة فردناها ش اى الزيادة هم ولا تهمته في قدر الميراث فصحيها ش اى قدر الميراث هم ولا الملوأضعة بمادة ش جواب عن مسئلة ايسا بانه ان الملوأضعة عادة لا تكون هم في حق الزكوة والتزويج والشهادة فلا تهمته في حق هذه الاحكام ش لان الاقرار تهمته الا انها تتحقق في حق الارث لاني حق هذه الاحكام فاعتبرت في حق الارث دون غيره وفي الذخيرة لا بر من حكمه الحال واكان حال خصومة وغضب يقع الطلاق عليها بهذا الاقرار وان لم يكن كذلك لم يقع هم قال يونس ان محصوا ش وفي اكثر نسخ اقل محمد في الجامع الصغير ومن كان محصرا بالبيان ان حكمه الفارغ غير مخوف في الرض بل اقل كل شى يتيسر الى الملك فالباقى معنى من الموت هم وفي حيف القتال ش اى وكان في حيف القتال في الحرب هم فطلق امرأته ثلثا لم ترض ش اى لم ترض المارة زوجا هم وان كان ش اى الذي في حيف القتال هم قد بارز جلالت من المارة في الفرز وعلى الخرج من نصف لطلب القتال هم او قد رض على صيغة الجهر لى او قد رض الرجل هم ليقفل في قصاص ش كالمرة في مينا ش اى الاجل قصاص شوقولتوا الى قد لکن الذي سننى فيه وفي الحديث ان مارة دخلت النار في برة اى اهل برة هم وحيث ش اى بقديم الاجل هم بسبب انما هم ثبت ان مات في ذكاب البويك وقتل ش اى وقتل بسبب آخرو فية فيسكنه لا منصرف بينما اذوات بركا السبيل وبسبب كبر صاحب نظر اش بسبب المرض او قتل باظايرة الرواية عن ابي حنيفة وهو الما يكون في حيف الكافي والمنهبط والشال قال شى الائمة اشخى في سبيله كالف عيسى بن امان يقول لا ميراث لما لان مرض الموت ياكل سبيل الموت وعلامات بسبب آخر علمنا ان مرضه لم يكن مرض الموت ولنا ان الموت يصل بالمرض السبيل لا بكونه ميتا لو لا منفاة فيثبت الفرز فترت هم وهمل ش اى اصل ثبوت حكم الفرز بمباش اش اى اول الباب هم ان امرأه الفارزت اتحسانا ش لا قيا سا كما يوجد اقول المشا فنى لان سبب الارث انما ارث بالكلح بالموت ولم يوجد بعد لارتفاعه بالطلاق والحكم لا يثبت بدون السبب جبالا استحسانا وهو اتفاق الصحابة رضى الله تعالى عنهم على ذلك كما ذكرنا من فضله وانما ثبت

لان العدة باقية دعى سبب التهمة والحكم يدعى دليل التهمة ولهذا يدل على المحر والقراءة ولا علة في المسئلة الاولى ولا في حيفه في المسئين ان التهمة قامت لان المرأة قد تتحار الطلاق لينفتح باب الاقرار والوضعية عليها ش اى على لمرة وبوتعلق بقوله لينفتح فتحتما ش بالرفع لانه فاعل هم والزوجان قد يتواضعا ش من التواضع وهو عبارة عن وضع الشخصين ايسا على شى واحد وكذا الملوأضعة هم على الماقرار للمفرقة وانفسار العدة ليعبر الزوج بهالة زيادة ش اى الاجل الزيادة هم على ميراثا وبه التهمة في الزيادة فردناها ش اى الزيادة هم ولا تهمته في قدر الميراث فصحيها ش اى قدر الميراث هم ولا الملوأضعة بمادة ش جواب عن مسئلة ايسا بانه ان الملوأضعة عادة لا تكون هم في حق الزكوة والتزويج والشهادة فلا تهمته في حق هذه الاحكام ش لان الاقرار تهمته الا انها تتحقق في حق الارث لاني حق هذه الاحكام فاعتبرت في حق الارث دون غيره وفي الذخيرة لا بر من حكمه الحال واكان حال خصومة وغضب يقع الطلاق عليها بهذا الاقرار وان لم يكن كذلك لم يقع هم قال يونس ان محصوا ش وفي اكثر نسخ اقل محمد في الجامع الصغير ومن كان محصرا بالبيان ان حكمه الفارغ غير مخوف في الرض بل اقل كل شى يتيسر الى الملك فالباقى معنى من الموت هم وفي حيف القتال ش اى وكان في حيف القتال في الحرب هم فطلق امرأته ثلثا لم ترض ش اى لم ترض المارة زوجا هم وان كان ش اى الذي في حيف القتال هم قد بارز جلالت من المارة في الفرز وعلى الخرج من نصف لطلب القتال هم او قد رض على صيغة الجهر لى او قد رض الرجل هم ليقفل في قصاص ش كالمرة في مينا ش اى الاجل قصاص شوقولتوا الى قد لکن الذي سننى فيه وفي الحديث ان مارة دخلت النار في برة اى اهل برة هم وحيث ش اى بقديم الاجل هم بسبب انما هم ثبت ان مات في ذكاب البويك وقتل ش اى وقتل بسبب آخرو فية فيسكنه لا منصرف بينما اذوات بركا السبيل وبسبب كبر صاحب نظر اش بسبب المرض او قتل باظايرة الرواية عن ابي حنيفة وهو الما يكون في حيف الكافي والمنهبط والشال قال شى الائمة اشخى في سبيله كالف عيسى بن امان يقول لا ميراث لما لان مرض الموت ياكل سبيل الموت وعلامات بسبب آخر علمنا ان مرضه لم يكن مرض الموت ولنا ان الموت يصل بالمرض السبيل لا بكونه ميتا لو لا منفاة فيثبت الفرز فترت هم وهمل ش اى اصل ثبوت حكم الفرز بمباش اش اى اول الباب هم ان امرأه الفارزت اتحسانا ش لا قيا سا كما يوجد اقول المشا فنى لان سبب الارث انما ارث بالكلح بالموت ولم يوجد بعد لارتفاعه بالطلاق والحكم لا يثبت بدون السبب جبالا استحسانا وهو اتفاق الصحابة رضى الله تعالى عنهم على ذلك كما ذكرنا من فضله وانما ثبت

هم اذا جازا راس الشهر واذا شئ اى وقال لها اذا هم غفلت الدار واذا اوى على فلان انظر واذا اوى على فلان الدار في هذه
الربع كقولك فقلت طالق شئ جوابها اى طالق بان ان حكم الفارقيت بالبايع هم فكلت شئ اى جرت وحدث
فكان تامه هم هذه الاشياء شئ اى جرت راس الشهر ونحوه فلان الدار ونحوه فلان الدار هم والزوج
شئ اى الحال ان الزوج كان مرضيا وقت وجوه هذه الاشياء هم لم ترث شئ جواب فانى الصور المذكورة الا فى صورة
المستثناة على ما بينى الآن وقال زفر ترث لان المعلق بالشرط كالسبح عند وجوده وشرطا قلنا لا ترث لانه لم يوجد من الشرط
فلا ترث بانه كان حين علق صحيحا ولم يكن حق المرأة متعلق بما له فلم يوجد الفارقيت من جديد شرط لم يوجد فعمل الزوج
لان الشرط امر مساوى او فعل لا جنبى والزوج ليس بقاد على ابطال التعليق ولا على منع الفعل المساوى ولا على منع الجنبى من
اجراءه شرط فلم يكن قادرا فلم ترث لعدم قصد العود وان من الزوج هم وان كان القول فى المرض ترث الا فى قوله اذا غفلت
شئ هذه الصورة المستثناة من الصور الاربع المذكورة هم وهذا شئ اشارة الى المذكور من الصور المذكورة منه اى قوله
اذا غفلت الدار الخشاب المرأة او الى انفسهم على وجه اربعة شئ الاول هو قوله هم اما ان تعليق الطلاق يحجى الوقت شئ بان
قال واذا جازا راس الشهر فانت طالق قال شئ اى هو قوله هم المفعول لا جنبى شئ بان قال داسلى فلان انظر واذا اوى فلان هذه
واثالث هو قوله هم المفعول انفس شئ بان قال ان غفلت هذه الدار يا الانبا عن غفلة الرابع هو قوله هم المفعول المرأة شئ بان
قال مخاطبا لهما ان غفلت هذه الدار هم او كان شئ اى من اوجه المذكورة هم على وجهين شئ احدهما قوله هم اما ان
التعليق قوى الصحة على شرط فى المرض شئ والاخر هو قوله هم او كلاهما شئ اى التعليق والشرط وجبا كلاهما هم فى المرض فاما الوجهان
الاولان فجهما امكن التعليق يحجى الوقت بان قال واذا جازا راس الشهر فانت طالق المفعول لا جنبى بان قال واذا غفلت
فلان الدار او فلان انظر فان كان التعليق والشرط فى المرض فلها الميراث لان القصد الى الفارق قد يتحقق منه شئ
من الزوج هم مباشرة التعليق فى حال تعليق صحته بما لاش وهو حال المرض الذى يخاف منه الهلاك ولما لا يجوز ان يكون
بالشر من الثلث الا باعادة الورثة هم وان كان التعليق فى الصحة والشرط فى المرض لم ترث وقال زفر ترث لان لهما حق بالشرط
ينزل عند وجوده بشرط كالسبح يمكن ايقاعا فى المرض شئ اى يمكن المعلق بالشرط ايقاعا فى المرض هم ولما ان التعليق ايقاعا
يصح فليقتضا عند الشرط حكما الاقصد شئ اى من حيث الحكم لا من حيث القصد يعنى يسلم قول زفران يعنى كالسبح لكن حكما الاقصد
ولهذا لو كان ما عاقل عن التعليق ويجوز ما عند الشرط يقع الطلاق فلو كان التعليق تطليقا عند وجود الشرط لا يقع لعدم قصد العود
بعد التعليق لان الطلاق ثم جرد الشرط لم يترك فلو كان التعليق تطليقا عند وجود الشرط لم يترك فلو كان التعليق تطليقا عند وجود الشرط لم يترك فلو كان التعليق تطليقا عند وجود الشرط لم يترك
فلم يوجد من جهة منع العود وبشرط ولا يقر على ابطال التعليق ولا على منع الاجنبى عن ايجاد الشرط هم فاما الوجه الثالث

اذا جازا راس الشهر واذا دخلت
الدار واذا اوى على فلان انظر
او اذا دخل فلان الدار فانت
طالق فكلت هذه الاشياء
والزوج مرضى لم ترث وكان
القبول فى المرض وحدث كفى
قوله اذا دخلت الدار هذا
على وجه ايمان بخلق الطلاق
يحجى الوقت او بفعل لا جنبى
او بفعل نفسه او بفعل المرأة
او كل وجهين او جهين امان كان
التعليق فى الصحة والشرط فى
او كلاهما فى المرض اما الوجهان
لهو كان وهو ما امكن التعليق
يحجى الوقت بان قال واذا جازا راس
الشهر فانت طالق او بفعل لا جنبى
بان قال اذا دخل فلان الدار فانت
طالق فكلت هذه الاشياء
لما فى الميراث لان القصد الى
الفارق قد يتحقق منه شئ
فى حال تعليق صحته بما لاش
التعليق فى الصحة والشرط فى
وقال زفر ترث لان لهما حق
بالشرط ينزل عند وجود الشرط
فكان ايقاعا فى المرض لان التعليق
السابق يصير تطليقا عند الشرط
لاقصد الى الفارق قد يتحقق منه
تصرفه فاما الوجه الثالث

وهو ما اذا علقه فصل بنفسه خوله
 كان التعليق في الصحة والشرط في المص
 او كان في المص والفعل محال منه ي
 او كان له منه فيصير قاذر الرجوع
 فسد بل جعل اماما للتعليق او
 مباشرة الشرط في المص وان لم يكن
 من فعل الشرط يدخل من التعليق
 الف يرد فيه وتصوره ففعل المص
 عنها واما الوجه الرابع وهو ما اذا
 علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط
 في المص والفعل محالها منه يرد
 ويحذف كترث لانها راضية بذلك
 وان كان الفعل كابد لها منه كاكل الطعام
 وهو صلوته الظهور وكلامه لا يرد في قوله كاشرا
 مضطرة في المباشرة محالها في الاحتجاج
 من خوف الصلوة في الدنيا او
 الجحيم ولا رضاه مع الاضطرار لها اذا
 كان التعليق في الصحة والشرط في المص
 ان كان الفعل محالها منه يرد
 اشكال متوهم ميراث لها وان كانت
 محالها له منه فكذلك الجواب
 عند محن لا وهو قول زفر في كلامه
 يوجد من الزوج منه بعد ما تعلق
 حقها بما له وعند ابي حنيفة لا يرد
 ترث لكون الزوج الجاهل بالمباشرة
 فنقل الفعل اليه كما ان الله اشكاني
 الاكره قال اذا اطلقها ثلثا
 وهو من حقها فترث لكونه
 وقال زفر في قوله ترث لانه قصد
 الفرجين اوقع في المص وقدمت
 وهي في العدة ولكننا نقول المص اذا
 تعقبه برؤوسه بمنزلة الصفة
 لانه يجعل منه معنى الموت
 فتبين انه لاحق لها

وهو ما اذا علقه نفسه سواء كان التعليق في الصحة والشرط في المص او كان في المص والفعل محال منه يرد او كان له منه فيصير قاذر الرجوع فسد بل جعل اماما للتعليق او مباشرة الشرط في المص وان لم يكن من فعل الشرط يدخل من التعليق الف يرد فيه وتصوره ففعل المص عنها واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط في المص والفعل محالها منه يرد ويحذف كترث لانها راضية بذلك وان كان الفعل كابد لها منه كاكل الطعام وهو صلوته الظهور وكلامه لا يرد في قوله كاشرا مضطرة في المباشرة محالها في الاحتجاج من خوف الصلوة في الدنيا او الجحيم ولا رضاه مع الاضطرار لها اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المص ان كان الفعل محالها منه يرد اشكال متوهم ميراث لها وان كانت محالها له منه فكذلك الجواب عند محن لا وهو قول زفر في كلامه يوجد من الزوج منه بعد ما تعلق حقها بما له وعند ابي حنيفة لا يرد ترث لكون الزوج الجاهل بالمباشرة فنقل الفعل اليه كما ان الله اشكاني الاكره قال اذا اطلقها ثلثا وهو من حقها فترث لكونه قصد الفرجين اوقع في المص وقدمت وهي في العدة ولكننا نقول المص اذا تعقبه برؤوسه بمنزلة الصفة لانه يجعل منه معنى الموت فتبين انه لاحق لها

وكان التعليق والشرط في المص
 والفعل محال منه يرد
 او كان له منه فيصير قاذر الرجوع
 فسد بل جعل اماما للتعليق او
 مباشرة الشرط في المص وان لم يكن
 من فعل الشرط يدخل من التعليق
 الف يرد فيه وتصوره ففعل المص
 عنها واما الوجه الرابع وهو ما اذا
 علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط
 في المص والفعل محالها منه يرد
 ويحذف كترث لانها راضية بذلك
 وان كان الفعل كابد لها منه كاكل الطعام
 وهو صلوته الظهور وكلامه لا يرد في قوله كاشرا
 مضطرة في المباشرة محالها في الاحتجاج
 من خوف الصلوة في الدنيا او
 الجحيم ولا رضاه مع الاضطرار لها اذا
 كان التعليق في الصحة والشرط في المص
 ان كان الفعل محالها منه يرد
 اشكال متوهم ميراث لها وان كانت
 محالها له منه فكذلك الجواب
 عند محن لا وهو قول زفر في كلامه
 يوجد من الزوج منه بعد ما تعلق
 حقها بما له وعند ابي حنيفة لا يرد
 ترث لكون الزوج الجاهل بالمباشرة
 فنقل الفعل اليه كما ان الله اشكاني
 الاكره قال اذا اطلقها ثلثا
 وهو من حقها فترث لكونه قصد
 الفرجين اوقع في المص وقدمت
 وهي في العدة ولكننا نقول المص اذا
 تعقبه برؤوسه بمنزلة الصفة
 لانه يجعل منه معنى الموت
 فتبين انه لاحق لها

يتعلق بماله فلا يصيبه الزوج فاراش قبل هذا اذا كان بجنى ربح وصاحبها اشرا فالتقطت صح منها ثم مات بجنى غيبه وغيره
 من الاسرار من الربح من جنى الربح ثم عادت بجنى ربح وبات بجعل الثاني عين الاوان لا يحكم بنحو الهانتي في ان ترثه على نيل
 وفيه نظر لانه لو لم يكن زواها لم يحكم كما ينبغي فعلق مقها بماله فلا تحقق قصد الفارص ولو طلقها اش اي ثلثا او بائناهم فارتدت
 والعياذ الله تعالى ثم سلمت ثم مات من مرضه وهي في العدة اش اي الحال منها في العدة ثم لم ترث اش لان الردة متبينة
 للارث هم وان لم ترث بدل طاعت ابن زوجها في الجماع وثبتت وسية الفرق بين المسلمتين انها بالردة البطالت بولية الارث اذا
 الميراث ليرث احدوا لا بقاء لاش اي الارث هم بدون الالبية وبالطاعة اش اي بمطاعة ابن زوجها هم بالبطالة الالبية
 لان المحرمية لا تنافي في الارث وهو الباقى اش اي الارث هو الباقى هم بخلاف ما اذا طاعتت في حال قيام النكاح لانها
 تثبت الفرقية فتكون راضية بطلان السبب اش اي سبب الارث وهو النكاح هم وبعد الطلاقات الثلث لا تثبت المحرمية
 بالمطاعة لثمة ما عليها اش اي تقادم الطلاقات على الموطوعة لثمة يعني البلية الارث لم تثبت بالمطاعة لثمة فكن ابقاء النكاح
 في استحقات الارث في هذه الحالة كما كانت فان قيل ينبغي ان لا ترث لانها تنافي النكاح فكما في حق الارث والنفقة انما
 حقيقة يزيل بالمحرمية فتمت الاحتصا كما اذا طاعتت ابن زوجها قبل الطلاق كما لمسئلة الاول الجيب بان الردة تنافي في
 الحق وهو الارث كما ان لم ترث ليرث امرأته ولو طهرت النكاح بدون الابل فاما المحرمية فانها تزيل بماله الارث بسبب
 بطلان النكاح منها فاليها ولو لم يجر لان النكاح قد بطل بالثلاث وانما بقي في حق الارث خاصته وبالمطوعة لثمة في
 حال قيام النكاح يقع الفرقية معصا فاليها فلا يجيب بقاء النكاح في حق الاستحقاق نظر الماسع رضا باب بطلان السبب
 كذا في الكافي ثم نفراش وارثه او المرأة بعد طلاقه حيث لم ترث في الاول وورثت في الثانية هم ومن قد تزوج امرأته ولو
 صحيح اش اي الحال منه في الصحة ولا عني للرض وورثت منه وقال محمد لا ترث اش وبه قال زفر لعم الفار
 لان سبب الفرقية قد فارق الرجل لم يكن قد فقه في زمان فعلق مقها بالهم وان كان قد فقه في المرض وورثته في قوله جميعا
 ويند اش اي هذا الحكم لم يعلق بالفعل الذي لا بد لها منه اذ هي بحاجة الى الخصومة اش يعني مضطرة اليها لم يقع ما
 الزنا عن نفسها فليكن راضية بطلان مقها محل الزوج مطلقا في المرض حكما باقتدار الشرط فكان لها الميراث لو توفى
 الفارصة بالطلاق في المرض هم وقد بينا الوجه فيه اش اي بينا وجه هذه المسئلة في التعليق لبعل لا بد لها منه عند قوله وكان
 سما لا بد لها منه فكذا لا بد لها من عدمه وانما الميراث وهو صحيح اش اي ان الرجل لم يرث من امرأته والحال انه صحيح هم ثم
 بانته بالارث يعني ثمة الاربعة الاشهر هم وهو لم يرض اش اي والحال انه يرضيهم لم ترث اش لان البينة رتبة معصاة
 اولا الزوج وقد وقع ذلك في حال الصحة ولم يوجد من الزوج في المرض شيء آخر من سبب طاعة او غيره فلا يكون فارادهم

يتعلق بماله فلا يصيبه الزوج
 فارادهم لطلقها فارتدت العيا
 بالله ثم سلمت ثم مات
 من مرضه وهي في العدة
 لم ترث وان لم ترث بدل طاعة

ابن زوجها في الجماع وورثت
 وجه الفرق انهما بالردة بطالت
 احنية الارث اذا الميراث ليرث
 استة لا بقاء لاش اي الارث هو الباقى
 وبالمطاعة ما بطالت الاحنية
 لان المحرمية لا تنافي في الارث
 وهو الباقى اش اي الارث هو الباقى
 في حال قيام النكاح لانها تثبت
 الفرقية فتكون راضية بطلان
 السبب بعد الطلاق الثلث
 لا تثبت المحرمية بالمطوعة لثمة

عليها فانها قد من قد ف
 امرأته وهو صحيح وكذا في المرض
 وقد روي محمد لا ترث وان كان
 القدرت المرض ثمة فوليهم جميعا
 وهو الحق بالتعليق فليكن
 لها منه اذ هي بحاجة الى الخصومة
 لدفع عار الزنا عن نفسها
 وقد بينا الوجه فيه وان
 الى امرأته وهو صحيح ثم بانته
 بالارث وهو صحيح ثم بانته

فما قبلها الحريث متفق عليه من غير فصل شيء يعني ان الطلاق انحل لم يفصل من بين معنى الملاقاة وعدمه بل اثبت الرجعة مطلقا
 عدمه ولا يبين قيام العدة لان الرجعة استدلاله الملكاش ولا ملك بغير نقض العدة هم التي ترى انه سمي ملكاش فونهم
 لما قبله بيانه ان الذي تعالى في الرجعة اسما كما وذلك باجماع اهل التفهيم وهو لا يخلع شيء الى الاسكاهم وانما يتحقق
 الاستدلال في العدة لانه لا ملك بغير نقض اسما فاذ انتمقت العدة لم يبق محل للاسكاهم الطلاق الرحي في حال سبب
 لزوال الملك عند نقض العدة من الزوال على كل الحلية عند تنقيها بعد الطلاق هم والرجعة ان يقول شيء اي كيفية الرجعة ان يقول
 للذي طلقها طلقته او طلقته من امرته راجعتك شيء بالخطاب لها هم وراجعت امرتي شيء اي ويقول راجعت امرتي بالغبية
 هم وبها يبرح في الرجعة ولا خلاف في شيء اي في هذا المعنى بالقول هم بلين لاكثر شيء اراد ان الرجعة بالقول تصح بالاجماع وانما
 وكذا اذا قال راجعتك او راجعتك او ردتك وسكتك وبه الا اننا نطهر في الرجعة غير مقتضى الى لينة من الكلمات
 في الرجعة انت عتدي كما كنت او قال انت امرتي ونوي بالرجعة صار مجزا ذكره في الرجعة وفي الحادي عشرة احدث كل الراد
 قاضي قضاة بغداد وفي الردية في حصول الرجعة براجعتك بلائيه قولان لما كان ككتاب المازن فلفظ في الاسكاهم النكاح
 والترجيع وفي الرجعة لو قال راجعتك بهر الف درهم وقبلت صحت والا فلا لانها زيادة في المباشرة طوقا وان في المعنى في اي
 راجعتك على الف قال بوبكر لا يجب بالالف ولا يفي بزيادة في المهر كما في الفاقه هم قال شيء اي القدر في حريته كما هم يطالب
 شيء اي ويطالب التي طلقها هم وبقيلها او ليس بها بشوة او يظن في فرجها بشوة شيء في المبسوط والذخيرة التيسيل بشوة والظن
 الى داخل فرجها بشوة رجعة ولم يقيد الشبهة في التيسيل في الكتاب في الملبس وهو قول محمد الرجوع اليه اما النظر الى موضع الجماع
 وبر ما ليس برجعة وتختلف في الدبر قيل ليس برجعة الاشارة القدر في الفتوى على انه رجعة هم وبها عندنا شيء اي كونه رجعة
 بالموطأ وبالمسند بالشبهة او بالنظر الى فرجها بالشبهة عند اصحابنا الخليفة وموقوف سعيد بن مسعود بن الحسن البصري ومحمد بن سيرين
 وطاووس بن عطاء بن ابي رباح والاذاعي والثوري ابن ابي ليلى جابر واشعثي سليمان التيمي وقال لك وسحاق ان اراد به الرجعة
 فهو رجعة هم وقال الشافعي لا تصح الرجعة الا بالاقول مع القدرة عليه شيء اي على القول بان لم يكن اخررا ومقتل اللسان بالانكاح
 كذلك فيصح بالاشارة وبه قال ابو ثور والظاهر به وقول محمد مضطرب في الحلية بوجوه كقولنا هم لان الرجعة بمنزلة ابدان النكاح
 عنده شيء اي عند الشافعي هم حتى يجرم ويطيبا شيء اي عنده هم وعندنا شيء اي الرجعة وفي بعض النسخ هو على ما روي في الرجعة
 وذكر الثوري على ان اول سنان كما في قوله ولا يرسل اهل اهل قالوا اي ولا سنان هم استدلاله النكاح على ما بيناه شيء اي
 قولنا لا ترى انه سمي اسما كما هم وسنقره انما استدل شيء اي في آخره الباب عند قوله والطلاق الرحي لا يجرم الموطأ
 هم والفعل شيء نحو المهرهم قد يقع والية على الاستدلال كما في سقطا النجاشي شيء فان ابا عبد الله عليه السلام لا يجرمهم ويطيبا

من غير فصل ولا يبين
 من قيام العدة لان الرجعة
 استدلاله الملك الاكثر
 انه سمي اسما وهو لا يخلع
 وانما يتحقق الاستدلال
 في العدة لانه لا ملك
 بعد نقضها وارجعة
 ان يقول راجعتك
 او راجعت امرتي وهذا
 صريح في الرجعة كخلا
 بين لا يخلع او يخطاها
 او قبلها او يسلطها
 او ينظر الى فرجها بشوة
 وهذا عندنا وقيل لا يخلع
 لا تصح الرجعة الا بالاقول
 مع القدرة عليه لان الرجعة
 بمنزلة ابدان النكاح شيء
 يجرم ويطيبا ومقتل
 هو استدلاله النكاح
 سنانا بدينه وسنقره
 اذا مشاء الله تعالى الفعل
 قد يقع دلالة على
 الاستدلال كما
 في اسقاط النجاشي

الدالة ففعل يفتي بالحكم
 وعن الأفعلي مختص به
 خصوصاً في حق المرتبطة
 ليس والنظر بغير شرط لونه
 قد يحيل به ونكاح
 في القابلة والطبيب
 وغيرها والنظر في غير الزوج
 في حق بين المسالكين
 والنزوح حسب الكفاية
 فلو كان رجعة لطلقت
 في طول الدلالة عليها
قال ويستحب ان
يشهد على الرجعة
شاهدان فان لم يشهد
 صحت الرجعة وقال
 الشافعي لا في احد قوله
 لا يصح وهو قول مالك
 نقول تعالى واشهدوا
 ذوي عدل منكم ولا
 للرجعيات ولنا اطلاق
 النص من عن قد
 الاشهاد ولا نكاح استدامة
 للسكاح ٥٥٥

في مدة الخيارين وطبعا وليا على استدامة الملك فيه قط الميار فكذا في الطلاق الرضي بل لو طلق على استدامة النكاح لم يملك
 ان يشترط في الفسخ سبيل لنيل الزوج ومنه الاحتياج الى فسخ السبيل لنيل المولى لانه لا قبل الفسخ هم والدالة على تحريم النكاح
 ش اى لا لا يتحقق بغيره بل النكاح لا يخل فحلهم وهذه الافايل ش اى انظر الى الفرع الذي يشترطه وليس فيه رتبة وقبل
 يشترطه هم ش ش اى النكاح مقيم ولا يتم خصوصاً في حق الزوج في رتبة اية اية لان الحرة لا تملك فيه الافايل بل هو نكاح
 فماتت مختصة بالنكاح فقلت على استدامة ملك النكاح بخلاف الامة فان هذا الافايل محل فيما يملك المتعة وملكها ليس ايسر من ملكها
 النظر وليس فيه رتبة فانه قد تكرر في القابلة والطبيب وغيرهما مثل الخاتمة والشابة في الزنا اذا احتج الى محل الشهادة هم والنظر
 غير الفرع فليق بين المسالكين الزميج ساكنها في العدة فلو كان ش اى لو كانت هذه الافايل من غير شهادة هم رتبة طاعتها
 ش لانه لا يريد بالتخلف الواقع فمطلوب لوعة عليها ش وفيه ضربا للمرة فاما يجوز لقوله تعالى فامسكوا من بعد موتكم وفسخ من بعد
 ولا تمسكوا من بعد التمتع وان قلت قد ذكرنا قبيل الركن سلبا بالمشقة ونظره الى فرضها بالمشقة فان جعلت المرأة بشرة او مشقة
 او نظرت في مشقة كيف يكون بكثرة قلت قال ش لانه في الميسرة ثبت الرجعة عند جوارها وان ثبت عند ابي يوسف لان من اهل الزوج
 دليل شديداً الملك ليس له ولاية متبقا الملك والكون فعملها به جنة وجماعة لا يملكها كيف يشاء فان اهل مشقة كونهما وانه ثبت
 المصاهرة فعملها بهذه الاشياء فكذا الرجعة هم قال ش اى الله عز وجل لا يتبعهم فمستحب ان يشهد على الرجعة شاهدان ش مشقة
 الاشهاد ان يقول الاثنين من المسلمين شهدوا الى قراعت ائمتي وفي الميسرة استحباب الاشهاد على الرجعة قول ابن سنيور وعاصم
 فان لم يشهد الرجعة ش وقيل ان كانهم وقال الشافعي في قوله لا يتبعهم ش اى لا تتبع الرجعة بالاشهاد وهو قوله الجوز
 ان الاشهاد مستحب فيها لقولنا ذكره في الميسرة وفي الرخصة الاشهاد ليس بشرط على الاظهر وفي المحيل الاشهاد لازم عند الشافعي والصح
 به عند وفي الميسرة وفي قوله لا يتبعهم ش اى لا يتبعهم في الاشهاد وذكرنا في المغني ولا يفتقر الى الاشهاد
 ولو جازع وقال ابن زهر الاشهاد عند الرجعة بشرط واذا صح ولم يشهدوا اشهدوا على ما حتى انقضت عدتها بات منه والاشهاد
 ثم تخلف اهل العلم ان الاشهاد فيه رتبة وان الرجعة الركن قدمت في عدتها وان كبرت ذلك بغيره ولا يضرهم وهو قول مالك
 قول الشافعي هو قول مالك قد ذكرنا ان ذلك قولنا هم لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم والامر بالاجاب ش في الحقيقة الاستدلال
 بهذه الآية لا طاهره من تابعهم لان الشافعي في الاظهر واحداً الملك قولنا الا رواية عن احمد قوله هم وان ان اطلاق المنصوص عن
 عن قيد الاشهاد المنصوص قوله تعالى ولينص الحق برؤس قوايتنا فاما كيمعروف وقوله عليه السلام لا تترك فليكن عينا قال
 عليه السلام لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين طلق امية غلاماً له انه وكل هذا عاتية عن قيد الاشهاد والى في آخره الاشهاد
 زيادة على النص اطلاق وهي فسخ فلا يجوزهم ولانه من ائمتي لان الرجعة ذكر الضمير باعتبار الرجوع فمستحب للنكاح ش والله اعلم بالصواب

ص والشهادة ليست بشرافية من اى في النكاح ص في حال البقاء اى بقا النكاح ص كفى في النكاح اى بالاراش
 حيث يصح بالاشهاد والاشهاد اى بالان اشهاد ص تم تحب لزيادة الاحكام كذا في النكاح اى في الرتبة
 ص ما تاتى من النكاح وادوى على كل من حمل عايش اى على الاستحباب اى الترتيب توضيح لما قبله
 ش اى ان لا يتكلم قريش اى قرن اى جرحه بالمفاوش حيث قال له كذا او قاروه من معروف اشهدوا عرض
 بان لا تتران الحكم الا بحبل لقران في الحكم كفى قوله تعالى تيمم الصلوة واتوا الزكوة وحيث بان لك فيما اذا حكم على
 الجنتين المتقاتلتين حكم الجمله الاخرى وان كان فيك من الجنتين قتل جملتها وانما يتبعها جمله اخرى تعلقت بها
 ففستحق تعاملها بها من حيث الاستحباب فكذا كذا الاخرى لئلا يلزم استعمال اللفظ في متينتين ص وهو فيما تحب ش اى
 الاشهاد يستحب في الرتبة ويؤمن وجه كذا لانه علم ما قبله فستحب ان يعلمها ش اى يعلم المرأة بالرتبة هم كذا يقع في المعية
 ش وذلك ان المرأة اذا تعلم بالرتبة بما تنزع على رعاها ان وجهها لم ياجها وقد انقضت عدتها ويدا بالزوج فكانت
 عامية وزوجها يكون سيايرك الاعلام ولكن مع هذا لو لم يعلمها صحت الرتبة لانها اسد امة القائم وليست بانشار فكان الزوج
 متصفا في خاصته تعرف الانسان فاص ص لا يوقف على علمه بالزوج قال فان قيل كيف يكون عامية بغير علم عايشها
 اذ تزوجت بغير سوان وقت في المعية لان المتصية جاز من جهتها ص واذا انقضت العدة ش اى عدة المرأة المطلقة بالطلاق
 الزوجي هم قال ش اى الزوج هم كذا استيك في العدة فصدة ش اى فصدة المرأة زوجها في ذلك هم في اى اى
 مقال الزوج بذلك وتصلح المرأة اياه تكون حجة لظهور ما يتصا وقها ص وان كذبه فالقول كذا لانه ش اى ان الزوج
 هم اخبر عايشها في الحال ش لان العدة متقضيه هم مكان ش في عايش الرتبة هم لان البتة اى ش اى بتصديق
 المرأة اياه هم ترتفع التهمة ش وادى كذا كذا قال عبد العزيز فكنيت بعت حيث لا قبل قول بل يكون القول قول الموكل
 الا اذا صدق الموكل بخلاف ما اذا قال في العدة فكنيت بعتك اسف فكنيت المرأة حيث يكون القول قوله لانه اخبر عايشها
 في الحال فاذا التهمة الرتبة في الاسر يصير كذا جهات في المال ص ولا يمين عليها عايش في نية وهي سلة الاختلاف في الاشياء الستة
 وقدر في كتاب النكاح ش لم يبين في سلة في كتاب النكاح في ال في سلة وسوا السكت على الكيف فلا يمين عليها عن في ضيقة
 وهي سلة الاختلاف في الاشياء الستة ش قال حبيبك في الدعوى مثل هذا الا يقال لانه لم يكن منه للرغبة اثرهم واذا قال
 الزوج قد راجعتك في العدة فما التي يجب ليش اى الزوج هم قد انقضت عده لم يصح الرتبة عند في ضيقة ش هذا اذا قالت
 مستطاعا الكلام الزوج حتى لو سكت ساعته ثم قالت انقضت عدتي قال الزوج عايشها ما هو ص لا راجعتك لا يصح الرتبة بالاتفاق
 ذكره في شرح الطلاق ويقول ان في ضيقة قال ليش في دهرهم وقال لا تصح الرتبة لانها صادقة في ش اى ان في العدة

والشهادة ليست
 بسطافية في حال البقاء
 كفى في النكاح اى بالاراش
 يستحب لزيادة الاحكام
 كذا في النكاح اى في الرتبة
 كذا في النكاح اى في الرتبة
 وما تاتى من النكاح
 وادوى على كل من حمل
 عايش اى على الاستحباب
 اى الترتيب توضيح لما
 قبله ش اى ان لا يتكلم
 قريش اى قرن اى جرحه
 بالمفاوش حيث قال له
 كذا او قاروه من معروف
 اشهدوا عرض بان لا
 تتران الحكم الا بحبل
 لقران في الحكم كفى
 قوله تعالى تيمم الصلوة
 واتوا الزكوة وحيث بان
 لك فيما اذا حكم على
 الجنتين المتقاتلتين
 حكم الجمله الاخرى وان
 كان فيك من الجنتين
 قتل جملتها وانما يتبعها
 جمله اخرى تعلقت بها
 ففستحق تعاملها بها
 من حيث الاستحباب فكذا
 كذا الاخرى لئلا يلزم
 استعمال اللفظ في متينتين
 ص وهو فيما تحب ش اى
 الاشهاد يستحب في
 الرتبة ويؤمن وجه
 كذا لانه علم ما قبله
 فستحب ان يعلمها ش
 اى يعلم المرأة
 بالرتبة هم كذا يقع
 في المعية ش وذلك
 ان المرأة اذا تعلم
 بالرتبة بما تنزع على
 رعاها ان وجهها لم
 ياجها وقد انقضت
 عدتها ويدا بالزوج
 فكانت عامية وزوجها
 يكون سيايرك الاعلام
 ولكن مع هذا لو لم
 يعلمها صحت الرتبة
 لانها اسد امة القائم
 وليست بانشار فكان
 الزوج متصفا في
 خاصته تعرف الانسان
 فاص ص لا يوقف على
 علمه بالزوج قال فان
 قيل كيف يكون عامية
 بغير علم عايشها
 اذ تزوجت بغير سوان
 وقت في المعية لان
 المتصية جاز من
 جهتها ص واذا
 انقضت العدة ش اى
 عدة المرأة
 المطلقة بالطلاق
 الزوجي هم قال ش
 اى الزوج هم كذا
 استيك في العدة
 فصدة ش اى
 فصدة المرأة
 زوجها في ذلك
 هم في اى اى
 مقال الزوج
 بذلك وتصلح
 المرأة اياه
 تكون حجة
 لظهور ما
 يتصا وقها
 ص وان كذبه
 فالقول كذا
 لانه ش اى
 ان الزوج
 هم اخبر
 عايشها في
 الحال ش لان
 العدة متقضيه
 هم مكان ش
 في عايش
 الرتبة هم
 لان البتة
 اى ش اى
 بتصديق
 المرأة
 اياه هم
 ترتفع
 التهمة ش
 وادى كذا
 كذا قال
 عبد العزيز
 فكنيت
 بعت حيث
 لا قبل
 قول بل
 يكون
 القول
 قول
 الموكل
 الا اذا
 صدق
 الموكل
 بخلاف
 ما اذا
 قال في
 العدة
 فكنيت
 بعتك
 اسف
 فكنيت
 المرأة
 حيث
 يكون
 القول
 قوله
 لانه
 اخبر
 عايشها
 في
 الحال
 فاذا
 التهمة
 الرتبة
 في
 الاسر
 يصير
 كذا
 جهات
 في
 المال
 ص
 ولا
 يمين
 عليها
 عايش
 في
 نية
 وهي
 سلة
 الاختلاف
 في
 الاشياء
 الستة
 وقدر
 في
 كتاب
 النكاح
 ش
 لم
 يبين
 في
 سلة
 في
 كتاب
 النكاح
 في
 ال
 في
 سلة
 وسوا
 السكت
 على
 الكيف
 فلا
 يمين
 عليها
 عن
 في
 ضيقة
 وهي
 سلة
 الاختلاف
 في
 الاشياء
 الستة
 ش
 قال
 حبيبك
 في
 الدعوى
 مثل
 هذا
 الا
 يقال
 لانه
 لم
 يكن
 منه
 للرغبة
 اثرهم
 واذا
 قال
 الزوج
 قد
 راجعتك
 في
 العدة
 فما
 التي
 يجب
 ليش
 اى
 الزوج
 هم
 قد
 انقضت
 عده
 لم
 يصح
 الرتبة
 عند
 في
 ضيقة
 ش
 هذا
 اذا
 قالت
 مستطاعا
 الكلام
 الزوج
 حتى
 لو
 سكت
 ساعته
 ثم
 قالت
 انقضت
 عدتي
 قال
 الزوج
 عايشها
 ما
 هو
 ص
 لا
 راجعتك
 لا
 يصح
 الرتبة
 بالاتفاق
 ذكره
 في
 شرح
 الطلاق
 ويقول
 ان
 في
 ضيقة
 قال
 ليش
 في
 دهرهم
 وقال
 لا
 تصح
 الرتبة
 لانها
 صادقة
 في
 ش
 اى
 ان
 في
 العدة

اذ هي باقية ظاهرة الى ان تخير ومن سبقته
 الى ان تخير ومن سبقته
 الرجعة ولهذا قال لها
 طلقك فقال طلقك
 قد انقضت عنك يقع الطلاق
 ولا ينفذ الا انما
 حالة الا انقضائه لانها امينة
 في الاخبار عن الانقضاء
 فاذا اختلفت ذلك ذلك
 على سبق الانقضاء اقرب
 حواله حال قول الزوج
 ومصلحة الطلاق على
 الخلاف ولو كانت على الخلاف
 فالطلاق يقع باقراره بعد
 الانقضاء والرجعة ثابتة
 واذا قال زوج الامة بعد
 انقضائه من تمامه كنت
 راجعتها وصلى في المولى
 وكذبة الامة فالقول هو لها
 عن ابي حنيفة ولا وقال
 القول قول المولى لان
 يضعها مملوك له فقد
 اقر بما هو خاص حقه للزوج
 خسا به لا اقر به عليه بالكلية
 وهو يقول حكم الزوجية بيني
 على العتق والقول في العتق
 قولها فلذا ايمان بيني عليه ما لو كان
 على القتل فحدهما القول
 قوله المولى وكذا عن ابي حنيفة
 لانها منقضية العتق في الحال
 وقد ظهر ملك الامة له ولا ينفذ
 ولها البطلان بخلاف الاول

هم اذ هي باقية ظاهرة الى ان تخير
 اخبار الرجعة بانقضاء العدة فصحت الرجعة وتطلعت العدة هم وانما
 لوق انقضت بعد يقع الطلاق شس سبق اجار اقول مثله الطلاق على الخلاف الاصح انه يقع الاقرار بالزوج بالواقع كما لو قال
 بل انقضت العدة كنت للعتق في العدة كان وصداقها في الرجعة وفي الرخصة والتفقا على انقضائه العدة واختلفا في الرجعة وجميع
 القول لها وعليه الجمهور ولو اتفقا على الرجعة يوم الجمعة وقالت انقضت عتقي يوم الخميس قال الزوج يوم السبت قبل العيد بمائة اثم
 ام السابق بالبروى فيه ثلاثة اوجه الصحيح الاول ولو كانت العدة باقية فاصح ان القول لانه يملك الانشاء فلا تتم في الخبر
 وقيل القول لها هم ولا ينفذ به لانهما شس الى الرجعة هم صادقت حاله الانقضائه شس اصبحت فان انقضائه العدة فلا
 الرجعة فان الانقضائه هم لانما شس الى ان المرأة هم اينته في الاخبار عن الانقضائه شس اصبحت في الانقضائه في احوالهم في العدة
 تعا ولا يلزم ان يكونين ما اطلق الله في حاسنهم فاذ انقضت وانك على سبق الانقضائه واقرب احوالهم شس الى قرب احوال
 الانقضائه هم حال قول الزوج شس لان الاخبار يقتضي سبق المراجعة ولا يلزم على مقدمتين في حال قول الزوج بخلاف اذا
 سكنت ساعته فان قرب احوال الانقضائه حال السكوت هم ومصلحة الطلاق على الخلاف شس هذا منع الاستشهاد بها بالاقوال
 كما طلقك فقال بمعية لوق انقضت بعد يقع الطلاق يعني لانسلم ان مسئلة الطلاق على الخلاف ثم انما الى الجواب بطريق
 التسليم يوم ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع باقراره بعد الانقضائه شس اي بعد انقضائه العدة ان طلقها في العدة هم
 والمراجعة ثابتة بشس اي باقراره بعد الانقضائه فان فيه تمتد لانه تصرف على حق الغير ولو اذ قال زوج الامة بعد انقضائه
 قد كانت اجتمعتا في العدة وصدة المولى وكذبة الامة فالقول له شس اي قول الامة هم عند ابي حنيفة شس وقيل ان فروا الشك
 والملك احمد وابو ثورهم وقال القول قول المولى لان مبيعا مملوك لشس اي المولى هم فقد اقر بما هو خاص حقه للزوج شس
 فلا مرد له فشاية الاقرار عليها بالكلية شس اي شاية اقرار المولى على الامة بالكلية بان قال وجبت متى من فلان حيث
 يكون القول قوله هو يقول شس اي ابو حنيفة يقول هم حكم الرجعة متبني على العدة شس البقاء وانقضائه هم والقول العدة
 قوله شس وان قول المولى هم فلذا ايمان بيني عليها شس اي على العدة ولم يذكر الجواب عن الاقرار بالزوج لظهوره هم ولو كان
 على القتل شس اي لو كان الامر والخلاف على القتل بان صدقته الامة وكذبه المولى هم فعند بهما شس اي عند ابي يوسف ومحمد
 القول قول المولى وكذا عند شس اي كذا القول قول المولى قول المولى عن ابي حنيفة هم في الصحيح شس من الرواية عنه لانما
 العدة في الحال وقيل ان المصلحة للمولى لان يقع بضمها في الحال المصلحة للمولى هم فلا تسبق لها في البطلان شس اي لبطا
 حق المولى هم بخلاف المصلحة الاول شس وهو ابو ثور الذي فيه صدق للمولى الزوج وكذبة الامة حيث يكون القول فيه قوله

[illegible]

لأن المولى بالصديق
 في الرجعة مقرر بتمامه
 عند ما لا يظهر ملك العدة
 وإن قالت قد انقضت
 على وقال الزوج والمولى
 تنقض عدتك قال قول
 قولها لأنها أمينة ذلك
 اذ هي العالمة به وإذا
 انقطع الدم من الحيضة
 الثالثة لعشر أيام انقطعت
 الرجعة وإن لم تقبل
 وإن انقطع لاقى من شهر
 أيام لم ينقطع الرجعة حتى
 تقبل أو عفي ههنا وقت
 صلوا كأمي لأن المحض
 لا يريد على العشرة فيجر
 إلى انقطاع من جرت من الحيض
 فانقضت العدة وانقطعت
 الرجعة بتمامه العشرة حتى
 عوا الدم فلا بد أن يقصد
 الانقطاع بحقيقة الاغتسال
 أو بلوغهم من أحكام الطاهر
 بمعنى وقت النسله بخلاف
 ما إذا كانت كتابت لا يتو
 في حقها ما قرأ ذلك فأنقضت
 بالانقطاع تنقطع إذا نعت
 وصلت عند بلوغ حليفتها

[illegible]

ما ثبت في الغسل أن كان
 جلا لثمة لها ان يخلو
 غير مطهر وانما اعتبر طهارة
 ضرورية لا تنافي لهما
 وهذه الضرورة تتحقق حال
 اداء الصلوة وانما قبل من
 الاوقات والاحكام الثابتة
 الضاهرة وزيادتها ثم
 قبل تقطع بنفس الشرع عنها
 وقبل ابد الفرج لثمة حكم
 حر اذا الصلوة اذا انقضت
 ونسيت شيئا من بدنها
 لم يصحبه الماء لكان غصوا
 فيما فوق لم تقطع الرجعة
 وان كان أقل من عضو ^{تقطعت}
 قال ^{تقطعت} وهذا استحسان القضاة
 في العضو الكامل من كافي
 الرجعة لانهما غسلت الاكثر
 والقياس فيما دون العضو
 ان يبقى لان حكم الثابتة والمجهول
 لا يخفى وجه الاستحسان
 وهو الفرق انما دون العضو
 يتعارض اليه الحفاف لانه
 فلا يثبت بعد وصول الماء
 اليه فقلنا ان تقطع الرجعة
 ولا تحل لها الزوج اخذنا
 بالاحتياط فيمختلفا
 العضو الكامل كانه لا يتزوج
 المجهول ولا يفضل عنه
 علته فانفردا ^{استعمل} يعني في خبره
 ان تركوا المصنف ولا يشترط
 كترك عضو كامل

وكانت در بيان ذكرك انكسار من الحيفه الثالث فيما دون المشر كمن تركت المفسه او الاستشاق من ابى
يوسف رويان في روايه ثام عنه لا تقطع الرجعه انما يقول ترك عنك كمال حيث لا تقطع الرجعه فيه وفي روايه
اخرى رويان الكرخي تقطع انما يقول هم وعنه شش اي وعن ابى يوسف هم وهو شش اي ترك المفسه
والاستشاق . فقطه مو في محل المفسه على الابتداء هم وهو قول محمد شش جمله مفسه بينه وبين خبره وهو قوله هم
بمنزله ما دون المفسه شش اي بمنزله ترك ما دون المفسه حيث انك تركه تقطع الرجعه هم لان في فرضيهما شش اي
فرضيه المفسه والاستشاق في الغسل هم اختلافاش فان عند مالك والشافعي ساتتان في الغسل وفي الزنا
الينا وعندنا وجان في الغسل مستان في الرضوخ وعند ابن ابى ليلى وعبد المدين المبارك وحماد واسحاق فخران
فيها جميعا لكن قال احمد الاستشاق اكد من المفسه فاذا كان فيها اختلاف في فرضيهما فالاحيان في انقطاع
الاحيجه هم بخلاف غير من الاعضاء شش فانه لا خلاف لاجل في فرضيه هم ومن طلق امراته وهي حامل شش
اي والحال انها حامل هم او ولدت منه شش اي والحال انها ولدت منه في نكاحا قبل الطلاق هم وقال لم
ابايعا فله الرجعه شش ولا يغير قوله لم ابايعا هم لان الحمل تنى ظهر في مدتيه صور ان يكون منه جعل منه شش
لانها اذا كانت ما لا يوم الطلاق ونظر ذلك بان ولدت لاقبل من بنته اشهر ومعا والنسب ما جابا منه هم لقوله عليه السلام
شش اي لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هم الولد للفراش شش روي بهذا الحديث عن جماعة من الصحابه
رضي الله تعالى عنهم عن ابى هريره رضي الله تعالى عنهم عنه اخبره الايمه استمه من حديث سعيد بن السيب عنه
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الولد للفراش وللعااهر الحجر وفي لفظ البخاري الولد لعااهر الفراش
وعن عائشه رضي الله تعالى عنها اخبره السمه الا الترمذي من حديث عروه عنها قالت اختتم سعيد بن ابى وقاف
وعبد الله بن زفعه في خلاصه الحديث الولد للفراش وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما
اخبره الولد او من حديث عمرو بن شعيب عن اميه عن جده قال قام رجل فقال يا رسول الله الحديث وقيد الولد
للفراش وللعااهر الحجر وعن عثمان رضي الله تعالى عنه اخبره الولد او والينا فيه حمل وفيه الولد للفراش وعن ابى امه
رضي الله تعالى عنها اخبره الترمذي عن قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلكا
لواث الولد للفراش وللعااهر الحجر وذلك شش اي جعل الحمل منه هم دليل الوطى منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعل
الاطباء اذا ثبت الوطى تاكيد الملك والطلاق في لك تاكيد مقبلا رجعه هم ويظهر شش رجعه شش بفتح الراء ومنها لقمان فبيعتا
قال ابن دبره اكثر الباع الزعم على الباطل هم بكنز يشرح شش اي وفيه ثبت من وجهين احدهما ان النسب ثبت ودلالته وقوله

وعنه وهو قول محمد
بمنزله ما دون المفسه
في فرضيهما اختلافا
بمنزله ما دون المفسه
ومن طلق امراته
وهي حامل او ولدت
منه وقال لم
ابايعا فله الرجعه
لان الحمل منه
ظهر في مدتيه
ان يكون منه جعل
لقوله عليه السلام الولد
للفراش وذلك دليل
الوجي منه وكذا اذا
ثبت نسب الولد
منه جعل الاطباء
داذا ثبت الوطى
تاكيد الملك والطلاق
في ذلك متأكد
يعقب الرجعه ويظهر
زعمه بتكيد الشئ

لم اجابهما صحيح واليخرج نفوق الدلالة والثاني انه اقر بقوله لم اجابهما مستقوق من سخن له وكذب الشرح لم يرد وكما لو اقر
 يعني لانسان ثم اشتراهما ثم استخقت في يده ثم وصلت اليه لم يمسك تسليم الى المقر له وان صار كذا بشرع عا ورجب عن الاول
 بان الدلالة من الشارح واليخرج من العبد ودلالة الشرح اقوى لانتمالك الكذب من العبد ومن الشارح ومن الثاني بان
 لم تجعل باقرا بهنات في غير الموجب للمرجعة هو الطلاق بعد الدخول ثابت فيترتب عليه الحكم بثبوت المقتضى واستفاء المالك
 بخلاف المهر المستند بان المالك منه موجودة وهو تعلق في غيرهم الاتري شس توضيح بقوله والطلاق في ملك متاكذ فيصحب
 هم انه شس اي ان الشان هم ثبت بهذا المعنى الاحصان فلان نية الرجعة اولى شس بيان الادوية ان الاحصان
 مدخل في وجوب العقوبة ومن غير ان ثبت بهذا الوطى فلا ثبت به الرجعة التي ليست فيها جهة العقوبة اولى ولانه لا يلزم من ثبوت
 الرجعة ثبوت الاحصان كالانتهى النظرانية هم وتاويل ستاة الولادة ان تدخل الطلاق شس قال المازني هذه المسئلة
 من خواص الجاح الصغير ووثق المصنف لفظ صح في الجاح الصغير وجعله كما هو لا يتج الى التاويل وصورت في الجاح الصغير
 محمد بن يعقوب عن ابى حنيفة في رجل تزوج امرأة ثم طلقها وهي حامل فقال لم اجابها قال له عليها الرجعة وكذا كان كانت
 ولدت قبل ذلك هم لانها ولدت بعد الطلاق تنقضي العدة بالولادة فلا تنعقد الرجعة شس لغوات الحمل هم فان طلقها
 شس اي بالمرأة هم اذا طلق باء او زنى شس ذكره دارنجي ستر او ذكر في كتاب الطلاق او زنى بكائيه او هو او صح
 لان احد الامرين من اغلاق الباب واداء الشكر كاف في ثبوت العلوة الصحيحة هم وقال لم اجابها شس طلقها لم يمسك
 لان تاكيد الملك بالوطى وقد اقر بعد فيه فيصدق في حق نفسه والرجعة حق شس فيصدق في حقها اذا قال لم اجابها
 هم ولم يصير كذا بشرع عا شس جواب عا يقال قد صار كذا بشرع عا ولا يجب المهر كالا اذا كان الطلاق بعد الدخول و
 اجاب بقوله ولم يصير كذا بشرع عا هم لان تاكيد المهر المسمى ينبغي على تسليم المبدل شس اي المبيع هم لا على القبض
 شس اي قبض المبدل وهو الوطى يعني ان تاكيد المهر بالمعينة لم يدل على كون الرجل واطيا حكما لان المهر تاكيد
 بتسليم المبيع ولا يتوقف على الوطى فلم يلزم ثبوت الوطى بثبوت كمال المهر وذلك ان المرأة قادرة على تسليم
 نفسها وليست بقادرة على جعل الرجل واطيا فتاكيد المهر بالتسليم وقفا للمهر عنهما هم بخلاف الفصل الاول شس
 مرتبط بقوله ولم يصير كذا بالفصل الاول هو ثبوت النسب فيطهر الرجل حاله الطلاق او بالبدلالة قبل الطلاق
 صار كذا بشرع عا في قوله لم اجابها حيث جعله الشرع واطيا حكما لان الرجعة ينبغي عن الدخول وقد ثبت النسب
 فثبتت الرجعة لانه لا نسب بلا روبا دلول فثبتت الرجعة بوجود الدخول هم فان راجعها شس سعاد بعد
 طلقها هم وقال لم اجابها ثم جاءت بولد لائل من ستين يوم شس اي من يوم الطلاق لاسن يوم الرجعة

الا يري انه يشبه هذا
 الوطى الاحصان
 فان ثبت بها
 ادلى وقاديل مسئلة
 الولادة ان تدخل
 الطلاق لا يفسد
 لو دلت بعد تنقضي
 العدة بالولادة فلا
 تنقضي الرجعة فان
 خلاها واغلق بابا
 ستر او قال لم اجابها
 ثم طلقها لم يمسك
 الرجعة لان تاكيد
 بالوطى وقد اقر
 فيصدق في حق نفسه
 حق ولم يصير كذا
 بخلاف المهر المستند
 المسمى القبض
 الفصل الاول فان
 معناه بعد خلوها
 وقال لم اجابها
 ثم جاءت بولد لائل
 من ستين يوم

هم تحت ملك الرجعية شئ اى الرجعية انسابهم لانه ثبت النسب ستة شئ فثبت الدخول لامحالة والطلاق بعد الدخول
 بمقتب للرجعية هم اذ شئ اى لان المرأة هم لم تقر بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة ولا يكون ذلك
 الا بالدخول هم فنزل وايطا قبل الطلاق دون ابعده لان على الاعتبار الثاني شئ وهو كونه وايطا بعد الطلاق لان
 المذكور الاول هو كونه وايطا قبل الطلاق هم تنزل الملك بنفس الطلاق شئ الى عدة هم لعدم الوطى قبله شئ
 اى قبل الطلاق هم فيجزم الوطى شئ لانه انكره بعد الغلظة هم واسلم لا يفعل الحرام شئ ولا يرئاء فيه فعمل على الدخول
 قبل الطلاق حللا لامر المسلم على الصلح هم وان قال لها شئ اى ان قال رجل لامرأته هم اذا ولدت نانت طالق
 فولدت ولدا ثم اتت بولد آخر شئ اقل من سنين يوم اذكر في رجعية شئ اى الولادة الثانية رجعية هم معناه من
 آخر وهو ان يكون بعد ستة اشهر وان كان اكثر من سنتين لم تقر بانقضاء العدة كلمة ان الوصل لى ما كان بين الولدين
 ستة اشهر لا يتفاوت بعد ذلك بين ان تكون الولادة الثانية في اقل من سنين وبين ان يكون في اكثر من ثبوت الرجعية
 هم لانه وقع الطلاق عليها بالولد الاول وجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق حادث سنة شئ اى من الزوج
 حال كونه هم في العدة لانها لم تقر بانقضاء العدة فيصير رجعا شئ لان العلوق الحادث بعد الطلاق في العدة مقتب للرجعية
 فان قيل ذكر في كتاب الدعوى ان المطلقة طلاقا جوبا فولدت اقل من سنين يبرأ لم يكون رجعة وفى الاكثر من سنين
 يكون رجعة لاحتمال العلوق قبل الطلاق فى الاول دون الثاني قلنا قد يقطع هذا الاحتمال هنا لانها اذا كان من بطنين
 كان الثاني من علوق حادث ضرورة ولا يصارح الولد الاول من بطن واحد والاتحاد لا يثبت بالشك هم وان
 قال كلا ولدت نانت طالق فولدت ثلثته اولادى لبطن مختلفه شئ المراد من البطن المختلفة ان يكون بين الولدين
 ستة اشهر فضاء عدا هم فالولد الثاني رجعة وكذلك الثالث لانها اذا اجابت بالولد الاول وقع الطلاق وصارت
 مستعدة شئ لان العدة تعقب الطلاق هم وبالثاني شئ اى بالولد الثاني هم صار رجعا لما بنا قبل ايجعل العلوق
 من وطى حادث فى العدة وليقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان المين معقود وكلمة كاش وحي تقضى تكرار
 الجزاء عند تكرار الشرط وجبت العدة بالولد الثالث صار رجعا لما ذكرنا اشارة الى قوله لانه وقع الطلاق عليها
 بالولد الاول الى اخره هم وقع الطلقة الثالثة بولادة الولد الثالث وجبت العدة بالافراش اى بالحيض
 هم لانها حامل من ذوات الحيض حين وقع الطلاق شئ وذوات الحيض عدتها بالحيض ولو ولدت ثلثته اولاد
 فى بطن واحد يقع عليها طلقان لا غير تنقضى العدة بوضع الولد الثالث لان شرط الطالقين وجب فى الملك بقولنا
 بطلان الطلاق الثالث فان شرط وجب فى غير الملك لعدم الرجعية قيل ذلك لانهم ولد فى بطن واحد فلم يقع لوقوعه

صحت تلك الرجعة لأنه
ثبت بالنسب منه اذ هي له
تقربا بنقض العدة والولد
يبقى في البطن هذه المدة فانزل
واظها قبل الطلاق دون ما
لان على اعتبار الثاني نزول
الملك بنفس الطلاق لعدم
تبدل فهم الزوجي لا يفعل
فان قال لها اذ اولت فانت طالق
قولت ثم ات بولن اخر فحي رجعة
من بطن اخر وهو ان يكون احد
اشهر الكمان اكثر من سنتين
لانه تقربا بنقض العدة لا بد
الطلاق على ما بالاول لا دل و
العدة فيكون الولد الثاني من
حادث منه في العدة لا ظالم تقربا
بنقض العدة فيصير رجعا
وان قال كلما اولت ولدا طالق
قولت ثلثة اولاد في بطون مختلفة
فالولد الاول طلاق والولد الثاني رجعة
فكذلك الثالث لها اذ اجاب بالولد الاول
وقم الطلاق وصارت معتدة وبالثاني
صاكر رجعا كما بينا انه يجعل العدة
وطى حادث في العدة ووقع الطلاق
الثاني بولادة الولد الثاني لان العين
معهودة بكما وكما وجبت العدة
بالولن الثاني صاكر رجعا
وقم الطلاق الثالث بولادة الثالث
ووجبت العدة بالاول واذا طام
من ذلك فخير من وقع الطلاق

والمطلقة الرجعية تشق
وتزني لانها حلال للزوج
اذا النكاح قائم بينهما
الوجه مستبقة والذين
حاصل عليها فيكون
مشروعا وليست له زوجا
ان لا يدخل عليها
حتى يوذنها او يبيعها
خفق بفساد
معناه اذا لم تكن
من قصدها
لا يفسد بها
ليكون مجردة
فيقيم بصره على موضع
يصير به مراجعا
ثم يطلقها فتطول
عليها العدة وليس
له ان يسافر بها
يشهد على رجوعها وقال
زفره في ذلك لقيام النكاح
ولم يدر ان يشأها عند
ولنا قوله تعالى ولا تحوجون
من يمينكم الاية

في غير المال وانقضت العدة بالولاء لثالث لانها ليست بمسبقة في البطن او احد الطرفين بالولاء
وان يذنها في العدة بالولاء الثاني ولا يقع فيه الطلاق لانها ليست بمسبقة ولا مسبقة وهم المطلقة الرجعية تشق
لفظي في الاصل والعدة من الطلاق الرجعية تشق لزوجها هم وتزني ش وقيل ان الذي يشق الشيء انشؤه شوقا اذا
بطلت ومنه قوله تشق المرأة اذا تزويت وفي دوران الادب ريت النساء يشقون اي يظنون اي يتكلمون وقيل التشق
الزمن لكنه خاص بالوجه والزمن عام فعمل في الوجه وغيره قلت اذا كان التشق والتزني بمعنى واحد يكون قوله وتزني
عطف تفسير او اذا كان الزمن عاما يكون عطف العام على الخاص هم لانها تشق اي لان المرأة هم حلال له ش اي للزوج هم اذا النكاح قائم بينهما ش
لان النكاح قائم بين الزوجين حتى يجري التوارث بينهما وكذلك جميع احكام النكاح ويدخل في قوله كل امرأة الى طلق هم ثم العدة
مستبقة ش لا بار في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال لو امر اربابنا فليسوا متفق عليه وروى ابو داود عن عمر رضي الله
تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها وجار فيه امره اخرى تدل كلها على مشروعية الرجعة وحقها
هم والزمن عام عليها ش اي على الرجعة لان نظره اليها ليس بحرم فربما اذا نظر الى زيتها رغب فيها وراجعها فيكون شروعا
ش اي اذا كان الامر كذلك فيكون الزمن مشروعا لتمام العدة من طلاق باين حيث لا تشق له محرمة النظر اليها
وعام مشروعية الرجعة هم ويجب لزوجها ان لا يدخل عليها ش اي على التي طلقها زوجها حتى يوذنها ش اي ليعلمها
بالعلم وشروعه هم او يسبها ش اي لعدها من يدخل من الباب وهو من خفق التراب خفقا اذا اضطرب وهو
لفظ مشك يقال خفق النجم خفقا اذا صار طليق من خفق النجم والقر اذا انحط وغربا وخفق القلب خفقا اذا خفق الرجل
خفقه اذا نس ثم بنته هم معناه ش اي معنى كلامه القدر وروى هم اذا لم يكن من قصده الرجعة لانهما لم يكون
متجردة فيقع بصره على موضع يصير به مراجعا ش وهو الفرج لانه اذا وقع نظره على فرجها يكون مراجعا هم يطلقها ش
بان لم يكن من قصده ان يراجعها ثم تطول العدة عليها ش فيحصل عليها الا في ذلك لان فيه عتينا ان العدة
وقال محمد في البسوط اكره ان يراجعها اذا كان لا يريد رجعا وان رآه لم يكن عليه شيء لان اخف الروية وهو الوطى حلال
فالروية اولى هم وليس له ان يسافر بها ش اي بالمطلقة الرجعية هم حتى يشهد على رجوعها وقال زفره في ذلك ش اي للزوج
ان يسافر بها هم لقيام النكاح ش المتمنع العدة هم ولهذا ش اي ولا يلل قيام النكاح هم له ان يسافر بها
ش اي له ان يسافر بها هم ولما قوله تعالى لا يخرجون من بيوتهن الاية ش وجه الاستدلال ان الاية نزلت في
الطلاق الرجعي بالنقل عن ائمة التفسير اي لا يخرجون من بيوتهن حتى تنقض عدتهن من بيوتهن التي يسكنها قبل العدة
وبها بيوت المازوج وانقضت اليهن لانها ليس بها من حيث السكنى فدللت ان الزوجين المازوج لا يملك وكذا الزوجين

انفس من قبل انقضاء العدة فاختص في نفسها ولم تترافى عمل المبطل من هذا دليل على جواز عدم المسافرة بها قبل الرجعة بانه ان تترافى عمل المبطل الذي هو الطلاق هم لحاجة شئ اى لحاجة الزوج هم الى المراجعة شئ
اذا الطلاق يعنى ان الطلاق سطل للملك النكاح فكان ينبغي ان يبطل النكاح زمان وجود الطلاق الا ان حكمه فاعز
الى وجود الشرط وهو انقضاء العدة لحاجة الزوج الى الرجعة هم فاذا لم يراجعا حتى انقضت العدة فله ان لا حاجة شئ
الى الرجعة هم فبين ان المبطل للنكاح عمل عليه سن وقت وجوده شئ اى وجوده المبطل فتح لذلك كالباع الذي
فيه الجوار و تاخر عمل البيع في اللزوم ثم بالاجازة يعمل سن وقت البيع ولعلنا يملك الزوايد الماملة في مدة الجوارهم
ولمنا شئ اى ولاجل ان عمل المبطل من وقت وجوده سطل هم يتسبب الاقراء من العدة شئ اى الاقراء المانية
قبل انقضاء العدة تحتسب من العدة فلو كان عمل المبطل مقتصر على انقضاء العدة لا تحتسب الاقراء المانية من العدة
كما لا تحتسب في قوله اذا انقضت فانت طالق فان تلك المينة تحتسب من العدة لانه شرط وقوع الطلاق فافا كان كذلك
هم فلم يملك الزوج الاخراج شئ اى اخرجها الى السفر لانه عمل المبطل للممكن مقتصر على الانقضاء كانت المرأة كالموت
فلا يملك اخرجها كالموتية بتحقيقها لان يشهد شئ الزوج هم على سببها تبطل العدة ويقر تلك الزوج شئ فلم يكره السفر فان
قبل السفر بها ولالة الرجعة فثبت الرجعة اشهدا ولم يشهدا يجب بان كماله نافي بل نياوى صحيحا بانه لا رجعة ولا علة للرجعة
الصريح ثم كم الرجوع اخرجه من وفروجهن الى السفر لا يباح البنا الى اودون السفر لا طلاق النفس المحرم هم وقوله
شئ اى قول محمد في الجاح الصغير هم حتى يشهد على رجعتها سناه الاستحباب شئ يعنى لا يبريه ان الاشهاد على الرجعة
واجب بل الاشهاد وسعب عننا هم على ما قدمناه شئ يعنى في ادليل الباب عند قوله ويجب ان يشهد على الرجعة شئ
وان لم يشهد صحت الرجعة هم والطلاق المرحى لا يحرم الوطى وقال الشافعي يحرمه شئ وبه قال احمد في روايته وقال
الثوري والافطرية ليس بشرط على الاطرح لان الزوجية زائلة لوجود القاطع وهو الطلاق شئ قال ابو نوح قال الشافعي
فان وطئها قبل الرجعة فعليه المهر هم ولنا اننا نكس اى الزوجية هم قايمة حتى يملك مراجعتها من غير رضا لان حتى الرجعة
ثبت فنظر للزوج ليكنه التدارك عند اخر ارض البند هم شئ واليه اشار الله تعالى بقوله لا تدري فعل الله سبحانه
بعد ذلك امر قال الزمخشري الامر الذي سجدته الله تعالى ان القلب قلبه من انفسها الى محبتها ومن الرغبة عنها الى
الرغبة فيها ومن غيرة الطلاق الى الذم عليه فراجعا الى المعنى فطلقوا من بعدته وهو العدة لعلمكم ترغبون وتمتدون
فترغبون هم وهذا المعنى شئ اى ثبوت نظر للزوج هم يوجب استبداده شئ اى استقلالهم وتفرده به شئ اى
يعنى الرجعة هم وذلك شئ اى تفرد الزوج بحق الرجعة هم ليدون شئ اى يعلم هم يكونه شئ اى يكون حتى الرجعة

ولان تراخي عمل المبطل
لحاجة الى الرجعة فاذا لم
يراجعها حتى انقضت المدة
ظهر انه لا حاجة فبين ان
المبطل عمل عليه سن وقت
وجوده ولذا لا تحتسب الاقراء
من العدة فلم يملك الزوج
الاخراج الا ان يشهد على
رجعتها فتبطل العدة وتقر
تلك الزوج وقوله حتى يشهد
على رجعتها معناه الاستحباب
على ما قدمناه والطلاق الرجعة
لا يحرم الوطى قال الشافعي
يحرمه لان الزوجية زائلة
لوجود القاطع هو الطلاق
ولنا اننا قايمة حتى يملك
مراجعتهما من غير رضا لان حتى الرجعة
ثبت فنظر للزوج ليكنه
التدارك عند اخر ارض
الندم وهذا المعنى
يوجب استبداده هم
ذلك يكونه
ه ه ه ه ه

المسند أصلاً انشاء إذا
 الدليل ينافيه القاطع
 آخر عمله إلى مدة اجتماع
 أو نظر إليه على مقتدر
 فصل فيما محل به
 المطلقة وإذا كان الطلاق
 بأشادون الثلث فله
 أن يتزوجها في العدة
 وبعد انقضاءها لأن
 حل المحلية باق لأن
 مطلق بالطلقة
 الثالثه فينعدم
 قبله ومنع العذر
 في العذر اشتباه النسب
 فيها طلاقه وأما كان
 الطلاق ثلثاً في الحرة
 أو ثنتين في الأمة
 لم يحل له حتى
 تنكح زوجاً غيره
 صحيحاً ويدخل بها
 ثم يطلقها أو يموت
 عنها وأما ما قيل فيه

صحت انشاء النكاح شمس اسی طلب دوامه کما کان هم لا انشاء شمس اسی ليس بانشاء نكاح جديد هم اذا الدليل ينافيه شمس
 اسی لان الدليل الدال على استبداده ينافي الانشاء ولو كان الرجعة انشاء لم يفرد الزوج بالرجعة بل انقضت المرأة او منى لهما
 هم والقاطع آخر عمله إلى مدة شمس جواب عن قول الشافعي ان الزوجية زائلة لوجود القاطع فصره ان وجود القاطع لا ينافي
 قيام الزوجية بان آخر عمله إلى انقضاء العدة هم اجتماع شمس بدليل ان الرجعة بالقول تنص بل ان منى المرأة عن انشاء النكاح
 هم ونظر الشمس اسی او ان القاطع آخر عمله إلى انقضاء العدة هم على التقويم شمس بيانه وهو قوله ثبت فظهر للزوج بإمكانه
 التدارك عند اخر من النكاح

فصل فيما يحل به المطلقه اسی هذا فصل في بيان يحل بالمطلقة المرأة ولما فرغ من بيان ما يندرك به الطلاق
 الزوجي شرع في بيان ما يندرك به غيره من الطلاقات ففي الحرة فيما دون الثلاث التدارك نكاح جديد وفي الثلاث باسائة
 الزوج الاخر بعد نكاحه وكذا التدارك في الامة في الشين باسائة الزوج الاخر هم وإذا كان الطلاق باسائة دون الثلاث
 شمس بإمكانه واحدة باسائة أو ثنتين هم فله شمس اسی للزوج هم ان يتزوجها في العدة وبعد انقضاءها لان حل المحلية باق شمس
 اسی لان حل المحل باق لان محل النكاح انشئ من نبات ادم مع العذراء المحرمة والشرك والعدة ممن الغيهم لان زواله
 شمس اسی زوال المحل هم متعلق بالعلقة الثالثة شمس وإذا وجدت الطلقة الثالثة هم فبقيت شمس قبلها بقوله تعالى
 فان طلقها فلا تمس من بعد حتى تنكح زوجاً غيره اسی فان طلق الثالثة هم ومنع الغي في العدة شمس اسی غير الزوج عن النكاح
 في العدة هم لا اشتباه بالنسب شمس اسی لاجل اشتباه النسب صيانة هم ولا اشتباه في اطلاقه شمس اسی لا اشتباه في
 في اطلاق الشارع الزوج في نكاح معتد به كذا في المراتب والاحسن لان يقال ولا اشتباه في اطلاقه اسی في تجويز
 نكاح معتد به اذا لا اشتباه انما يكون عند اختلاف المياه وذلك انما يكون في معتد به قال الكاظم وعرض عليه بالصغيرة
 والآلية وعدة المياه قبل الدخول ومعتد به العصبى والمحضنة الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في هذه الموضع ولا يجوز الزوج
 في هذه الموضع في العدة وجيب بان ذلك بيان الحكمية والحكم تراه في الجنس لان كل فرد لا بيان العدة لوجوه تختلف فيما ذكر
 من الموضع انتهى قلت اخذ هذا من كلام السنن في لمخاضهم وان كان الطلاق ثلاثاً في الحرة وثنين في الامة لم يحل له حتى
 تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها شمس اسی المطلقة الثالثة لا ينكح ولا يملكها حتى تنكح زوجاً غيره وعلق الزوج لم يشل بالطلاق
 وغيره والمجنون وغيره اذا كان ساجداً مثله وبذلك خرج في شرح الطحاوي ويذكر عن قريب ما فيه من الذم بهب الاقول وانما
 قيد بالنكاح الصحيح لان الزوج الثاني اذا تزوجها نكاحاً فاسداً لم يتحل للاول سوا دخل بها الثاني اولم يدخل لانه غير متحل
 قال زوجاً غيره والزوج المطلق هو الذي هم نكاحه هم والاصل فيه شمس اسی والاصل في هذه المسئلة

ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا اكمل لكم حتى يذوق العيلة وروى الطبراني في معجمه الاوسط عن حديث هشام بن
 عروة عن ابيه قالت كانت امرأة بن قريظة يقال لها تيممة تحت عبد الرحمن بن الزبير فطلقا فزوجها فاعته رجل من قريظة ثم
 فارقه فاعادته ان ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير فقالت والله يا رسول الله اهو منه الا برة فقبلي قال والله يا تيممة لا ترجعين
 الى عبد الرحمن حتى يذوق عيلتك رجل غيره وذا المتن عكس متن الصحيح وروى ابو موسى محمد بن اخطاب بن ابي بكر المديني في كتابه الاثبات
 باسناد الى مقاتل بن حبان قال قوله غر رجل فان طلقها فلا تكل لمن بعد حتى تنكح زوجا غيره فترت في عائشة بنت عبد الرحمن بن
 عتيك المديني كانت تحت زفاعة بن عتيك وهو ابن عمها فطلقها علانا باينا فترت بعدد عبد الرحمن بن الزبير القرظي ثم طلقها
 فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي عبد الرحمن طلقني قبل ان يمشي فارح الى ابن عمي زوجي الاول فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى يكون من فابتث اشارة الله ان ابنت ثم رجعت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان
 زوجي الذي كان تزوجني بعد زوجي الاول كان قد نسي فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذبت بقولك الاول فلن اسألك في
 الاخر فليفتت ثم قبض النبي صلى الله عليه وسلم فامتنع الباكر بن عبد الله تعالى عنه فقالت يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع الى
 زوجي الاول قد نسي فقال الباكر بن عبد الله تعالى عنه قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال لك وسمعت حين اتيته و
 علمت ان قال لك فلا ترجعي اليه فلا قبض الباكر بن عبد الله تعالى عنه فامتنع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال لما بين اتيته بعد
 منك هذا لا تملك وتكلم في رفاعة قبل انه رفاعة بن شموال وقيل رفاعة بن وهب ووفق مني ابو جعفر بن احمد بن عثمان
 بن احمد المعروف بابن شهابين وانما واحد وكذا اختلفت في اسم المرأة فتقبل اسماء بيمته واليتمه والبرسما
 واليتمه صام ولا خلاف فيه شي في شرط الدخول هم لاحد سوى سعيد بن المسيب بن خزن بن ابي وهب بن عمرو
 بن غايد بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي ابي محمد المديني سيد التابعين ولد له تسعة بنتا من خلفه عمر بن الخطاب رضي
 الله تعالى عنه مات سنة اربع وتسعين في خلافة الوليد بن عبد الرحمن وهو بن خمس وسبعين سنة روى عن جماعة من الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وابو سعيد الخدري وابو موسى الاشعري وابو هريرة
 وكان زوج ابنته واعلم الناس بحديثه وعائشة وام سلمة وخولته بنت حكيم وفاطمة بنت عيسى رضي الله تعالى عنهم جميعا وروى
 عن ابيه المسيب بن خزن وله حجة وقال ابو حاتم ليس في التابعين مثل من سجد بن المسيب وهو مشتم في ابي هريرة رضي الله
 تعالى عنه وقول صاحب المديات ولا خلاف فيه سوى سعيد بن المسيب ليس على الاطلاق لانه تبعه في هذا البشر المديني وادادوا انما اخرج
 واشيعة والخوارج ولكن لا يلتفت الى هذا قال المصنف هم وقوله غير مستحسن لانه خلاف الاجماع وقال ابن المنذر لا تعلم احدا
 قال من اهل العلم بقوله الا الخوارج ولا اسورح لاحد المنسب اليه قال الباكر الرازي لا اعلم احدا قال بقوله وقوله غير معتبر حتى لا يجوز

ولا خلاف لاحد
 سوى سعيد بن المسيب
 رضي الله عنه
 وقوله غير معتبر
 يقضي به القاض
 لا ينفذ والشرط
 الا يلاحج دون الاخر
 الكمال
 ومبالغة
 فيه الكمال فيه

الى ابياب العسل في حق المرأة لان امر الفحل ينسب على الانثى لا رجاء في ذلك سبب ظاهر لان الزنا بانثيا فيجب العسل عليها هم الامس
على العيسى شس بعدهم الخطاب هم وان كان شس وامل باقبله اى وان كان العيسى هم يومه شس اى بانفسهم ثم نقلنا شس
اى من حيث اختلف يتعدي ويصير لثمة قبل بلوغه حتى لا يشق عليه عند بلوغه فروعه وفي الجواهر للمالكية لا يحل وطى صبي وان كان
تعمري على الجمل وهو قول ابى عبيد ويروى عن الحسن وفي البسيط وامل على انه يحصيل بوطى العيسى ويحصيل باستئصال المرأة ذكر
زوجها وهو نكاح ولا يشترط الانتشار وفي المحيط وطى العيسى والمجنون يحلها ووطى المحبوب لا يحلها الى اذا جلت وفي البسيط في رواية
ابى حفص ان كان المحبوب لا ينزل لا يحلها ولا ثبت نسب الولد منه لانه اذا جفت ماره صار كالعيسى او دونه وقيل هذا اذا جيب
ذكره وفي الاسل ولو بقي بقدر الخشنة لو لم ينفذها تحل وذكر الاستيهاى انه لو كان خضيا يجاس شاة حلت وفي المفيد كذا المسلول
وفي المدونة ان علمته بانه ضى قوطيها حلت للماول وثبت احصائها وان لم تعلم لا يحلها ولا ثبت احصائها وان زوجت شيخا
قامت شاة فدخلت في فرجها باصبهان او متعش على حلت والا فلا ولو كانت آتية بخرقة وهي لا تمنع من وجوه حرارة فرجها الى ذكره
يحل ذكره الرضائي ولو كانت المرأة غفصا وحلت من الثاني حلت للماول لو قوع الوقاح في قلبها ووطى النائمة والعنى عليها
يحل عندنا وفي اسد قولى الشافعى ذكره القزوينى والوطى في الدبر لا يحل ولو ادعت ووسول الحلل صدقت ووطى الذرى النائية
يحلها الماول عندنا والشافعى ممدوده قال الحسن والزهري والقزوينى والوعيد وقال مالك وربيعة لا يحلها ولو دخلها الزوج
الثاني ادانت عنها لا يحل هم قال شس اى القدر منى رضة الله تعالى هم وطى المولى امته لا يحلها شس بان يطلق رجل امرأته
وهي امته فغيره فوطيها المولى بعد انقضاء العدة لم تحل للماول هم لان النائية نكاح الزوج شس اى لان نائية الحرة نكاح
الزوج لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لم يوجد لان المولى لا يسمى زوجا وقال في شرح الاقطع روى ان عثمان بن عفان
عنه سئل عن ذلك وعنده على وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهما فخص ذلك عثمان وزيد وقالاهم زوج فقال على
رضى الله تعالى عنه منعها كالماتاق لا وقال ليس بمنكح هم واذا تزوجها بشرط التحليل شس بان قال تزوجك على ان يملكك
او قالت اى ذلك هم فالتكاح مكره لقوله عليه السلام شس اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم بمنكح التحلل والتحليل له
شس هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه اخرج حديثه الزهري
والنسائي من غير وجه عن سفيان الثوري عن ابى غيس واسمه عبد الرحمن ابن اشران الاودى عن ابراهيم بن شريك
الاودى عن عبد الله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له قال الرضا عن حماد بن عيسى عن
عن علي بن رضى الله تعالى عنه اخرج حديثه ابو داود والزهري وابن ماجه والحاكم عن علي بن رضى الله تعالى عنه قال لعن رسول الله
صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وفي لفظ ابى داود وفيه شك فقال اراه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلو الخرافة فقلت الحيات

افلا غفل عن العصى وكان
يهره مختلفا قال ووطى
الموامته لا يحلها
لان الفاية نكاح الزوج
تزوجها بشرط التحليل
فالمكاح مكره لقوله
السلام لعن الله المحلل
والمحلل له

وعن محمد بن ابي بكر
 لما بينا ولا يجزى
 الاول لا يستقبل
 الشرع فيها
 مقصود كما في
 اذا اطلق الحكم
 او تخلفه
 عند ما خرجت
 احرم عادت الى
 الاول عادت بنت
 الطلاق
 الثاني اذن
 كما ايدى
 عند ابى حنيفة
 وقال محمد بن
 لا بد من
 لا بد من
 بالنظر فيكون
 الحاء للحرمة قبل
 ولما قوله عليه
 لعن الله
 له سماه محلا
 وهو للثبوت
 ل

في شرحه
 من عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه قال ذلك السفلح ومن قال
 ولا يصح في ذلك النكاح رتبة لا يترتب عليه الاية لا يخرج من اسواق ابو حنيفة ومن محمد بن ابي حنيفة
 اذا النكاح لا يستقبل بالشرع ولا يستقبل على الاول شئ اى لا يستقبل المهر على الزوج الاول ولا يستقبل ما يخرج الشرع
 وذلك لان النكاح عقد عزم وشروط الطلاق فيه فصار في بيع مقصود كما في قتل المورث شئ كما اذا قتل شخص مورثه فانه
 يبرأ من الميراث لا يستقبل ما يخرج الشرع وذكر الزهرى في الروضة انما لو قالت انا ازوجك نفسى المتجاسنى ثم الطلقى الكون خلا
 الزوج الاول قال ابو حنيفة رحمه الله النكاح بائنه الشرط بائنه فان اتفق من تطليقا اجبره الحاكم على ذلك وتكمل للماول
 في الميراثى فان شرطه للماول والثاني مع جوازها عند ابى حنيفة وزفر وغدا بن يوسف النكاح بائنه ولا تستقبل للماول وعند
 محمد تستقبل الثاني ولا تستقبل للماول وفي المفيد والمزني قول محمد النكاح صحيح ولا تستقبل للماول لا يطرده به وجهه واذا اطلق الحرة تطليقة
 تطليقتين وانقضت عدتها وزوجت بزوج آخر ثم عادت الى الزوج الاول عادت بثلاث تطليقات وسيدم الزوج الثاني
 الطلاقه والطاقتين شئ والمراد بقوله سيدم الزوج الى آخره ان المرأة بعده تصير سبالة لا تجزم حرمة غليظة كما سيظهر
 الثالث شئ اى كما سيدم الزوج الثاني ثلاث طلاقات جسيما او فردى هم وبها عند ابى يوسف وابى حنيفة شئ وهو قول
 ابن عباس وابن عمر وابراهيم النخعي وعطاء بن شريح وسبون بن مهران هم وقال محمد لا سيدم ما دون الثالث شئ
 يعنى انما تصير سبالة تحرم حرمة غليظة لما بقي من الطلاقات الثالث وبه قال الكا والشافعي واهل حنابلة وهو قول عمر
 على وابى بن كعب وعمران بن حصين وابى هريرة رضي الله تعالى عنه والسنة مختلفة بين الصحابة كما ترى وقال
 شمس الايمى السرخسى في شرح الكافي اخذ الكبار من الفقهاء بقول الكبار من الصحابة هم لانه شئ اى لان نكاح
 الزوج الثاني هم غاية الحرمة بالنسبة لثبوت شئ يعنى قوله تعالى فان طلقها فلا تستل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لان حتى
 حرف موضوع للمناينة والمناينة بالغايتها هم فيكون شئ اى الزوج الثاني هم منية الحرمة شئ وهو بغير المعجم
 اسم فاعل من الاسماء وهم ولا يها بالحرمة قبل الثبوت شئ اى لا يكون لوطى الزوج الثاني عمرة قبل الطلاقات
 الثالث لان الحرمة غير ثابتة ولا شئ سمها لانه لا يخرجى ثبوتها لحرمة قبل الثالث فلا يكون لوطى غاية لها و
 هذا كقوله والله لا اكلم فلانا في رجب حتى استشير فلانا فاستشاره قبل رجب لم يعتبر في حق اليمين اذا لم يمين او رجب
 تحريم الكلام بعد رجب الى غاية الاستشارة فقبل رجب لحرمة فلان يكون الاستشارة غاية لها هم ولها شئ اى
 وابى حنيفة وابى يوسف هم قوله عليه السلام من اثنى المحلل والمحلل ساء محلا شئ اى ساء الشايع محلا اى باطل
 المحلل محلا لا يكون الا باثبات المحل فيه هم وهو ثبت للمحل شئ اى الزوج الثاني هو ثبت للمحل يعني المحل الجديد

لانه لا يجوز ان يكون المراد المحلل السابق لانه تحصيل الحاصل وهو فاسد لان المحلل السابق موجود فيما دون الثلاث فصاوت
المراد بالزوج الثاني للتحقيق بالاجنبية فلم تحريم على الزوج الاول الا بثلاث تطليقات لان حكم المحلل الجديد هذا وقد ذكره الاثر في
اسوله واطال الكلام فيه فخص كلامه في السؤال الاول منع كون المراد بالحلل هو الزوج الثاني لعدم ايدل عليه ويجوز ان
يكون المراد بالحلل التتبع بقرينة اللعن لانه كان مشروعا ثم نسخ والجواب ان الذي نقلوا هذا الحديث ثقات فكما يقبل نقلهم
في نقل الحديث فكذلك يقبل نقلهم فيمن جاء فيه الحديث وقد اورد في باب ما جاء في الزوج الثاني السؤال الثاني منع كون
المراد بالحلل الزوج الثاني مطلقا لانه ان اريد به قبل الطلاق الثلاث فهو ممنوع لانه غير محلل قبله لوجود المحلل وان اريد
بعد الثلاث فمسلّم لانه لا يقبل لان النزاع فيما دون الثلاث والجواب ان المراد به الزوج الثاني مطلقا علما باطلاق الحديث
ولا نسلم نفى كونه محلا قبل الطلاق الثلاث لانه ثبت حلا جديد بحيث لا يحرم عليه الا بثلاث تطليقات مستقلة فلا يبرم
تحصيل الحاصل السؤال الثالث ان الحديث مذكور في المحلل بان الظاهر لان الزوج الثاني له الطلاق الثلاث لا يثبت المحلل
ما لم يوجبه الامامة والحديث يثبت مطلقا ان كانت الامامة هي البتة للمحلل دون الزوج الثاني والجواب منع كونه من باب
شرك المحلل بظاهره لانه من باب تخصيص المحلل بالامامة شرعا عن عموميه بحديث العميلة فيبقى الثاني على عموميه
فيما دون الثلاث والسؤال الرابع ان الحديث اذا كان مقتضيا للمحلل الجديد يلزم له ما وضعه بقوله تعالى وحل لكم
ما وراء ذلك لانه يقتضي المحلل مطلقا في عموم الاوقات بالحرمة التي ثبت بثلاث تطليقات مغيرة الى غاية الزوج الثاني فاذا
تخصت بثبت المحلل الاصل بالسبب السابق فلا حاجة الى سبب مبتدأ والجواب منع ثبوت المحلل بالسبب السابق فلا حاجة
الى سبب مبتدأ وادعوا الجواب منع ثبوت المحلل بالسبب السابق عند انشاء المحرمة من كل بدع يجوز ثبوت سبب ابتداء والى ذلك
وقد دل اذا لو كان ثبوت المحلل بالسبب السابق لم يكن الزوج الثاني محلا وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم محلا و
هنا سؤال اخر فذكره تاج المشرف مع جوابه وهو ان المحلل هو الذي يثبت المحلل واثبات المحلل يقتضي عدمه اذا ثبت الثابت
محال والجواب ان اثبات الثابت انما لا يعتبر اذا لم يقدر اما اذا افاذ فيعتبر الاثر في ان يبع الانسان ما له به لا يفيد وكذا
شراده به لا اما اذا افاذ فيعتبر كما اذا اشترى ما له من المضارب قبل ان يظهر فيه بيع وان كان ما له لانه يفيد ملك التعريف
صم اذا اطلق ما لنا فقال قد انقضت عدتي وتزوجت بزوج اخر فدخل بي الزوج الثاني وطلعتني وانقضت عدتي
والمدّة تحتل ذلك شئ منه من سبائل القدوري رحمه الله تعالى والمراد من قوله ودخل بي الزوج الثاني
والمدّة التي تحتل ذلك تاتي عن قريب هم جاز للزوج الاول شئ جواب اذ هم ان يعيدوها اذا كان في غالب ظنه انها
صادقة شئ قال الاثر في كلامه ليوهم بان اخباره مقبول وان لم يكن عدلا لانه اطلق في التعليل وليس الامر كذلك

واذا اطلقها كذلك
فقال قد انقضت
عدتي وتزوجت
ودخل بي الزوج
وطلعتني وانقضت
عدتي والدة تحتل ذلك
جاز للزوج ان يعيد
اذا كان في غالب ظنه
انها صادقة

فان الله غفور رحيم ولما كان غرضه الطلاق فان الله غفور رحيم ولما كان غرضه الطلاق فان الله غفور رحيم ولما كان غرضه الطلاق فان الله غفور رحيم
 سيع عليهم قال ابو ابي في كتاب اسباب نزول القرآن باستاد الى عطاء عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنه قال كان ابي ابل الجاهلية اثنتين او اكثر من ذلك فوقت الله تعالى اربعة اشهر فمن كان ايلاده
 اقل من اربعة اشهر فليس بايلاء ثم حكى عن ابن المسيب انه قال كان الايلاء قرارا بل الجاهلية كان الرجل لا يريد المرأة ولا يجيبها
 ان تزوجها غيره فيمكث ان لا يقربها ابد او كان تركها كذلك لا ايلاء ولا ذات بعل فجعل الله تعالى الاجل به ما عند الرجل في
 المرأة اربعة اشهر وانزل للمؤمنين من ناسهم الاية ثم قال في اسبابها في الاربعة الاشهر حش في يمينه ولزمته الكفارة في
 اى كفارة اليمين هم لان الكفارة موجب الحنث ثم في الاربعة اشهر حش في يمينه الكفارة في الميسطين قال الشافعي
 لا كفارة عليه ويحش في يمينه لان الله تعالى وعد المغفرة فعمل ما لا يغفر الا يجب الكفارة قلنا المغفرة في الاخرة فلما نيا في
 وجوب الكفارة في الدنيا ولكن في قوله القديم وفي المجيد يجب الكفارة وبما لا يحل كنهنا وبه قال مالك واحمد والجمهور
 وقال الحسن البصري لا كفارة عليه في ذلك وقال قتادة خالف الحسن الناس هم وسقط الايلاء لان اليمين ترفع الحنث
 ش ونزول الاجماع هم وان لم يقر بها حتى مضت اربعة اشهر امنت منه تطليقة بانيته ش وهو قول جابر بن زيد وسروقه
 وشريح وعطاء والحسن البصري وابراهيم النخعي وعامر الشعبي وعبد الرحمن الاوزاعي وسفيان الثوري وقبيصة بن ذؤيب
 وعلمه وعلمه وابن جريج وابن ابي ليلى وغيرهم من قال يقع طلاقه رجعية وهو قول سعيد بن المسيب والى بكر بن عبد الرحمن
 بن الحارث بن اشمم ومحول والزهرى كذا في الاشارة وفي المجلد هذا من ثلثة لا غير وهم الزهرى ومحول والجمهور
 المذكورهم وقال الشافعي بين منه بتفريق القاضى ش يعني يتوقف بعد مضي المدة واذا ابنى من النفي والفرقة فرق القاضى
 بينهما اذا طلقت المرأة كان تفريقهما تطليقة رجعية وفي المبسوط تطليقة بانيته قال الكاكي وما وجدت ذلك في كتبهم الا بغير ذلك
 لا رجعية له عليها الا ان يطا ولا يطلقها الحاكم شتين او ثلثا او يفسخ النكاح وقال احمد الحاكم ان يطلقها رجعية او بانيته او شتين
 او ثلثا او يفسخ النكاح والاختار عنده ان يطلقها رجعية كما قال الشافعي ولك ذلك وقالت الظاهرية لا يطلق الحاكم تطليقة بانيته
 ولكن يحبر بسوط ويجسه الى ان يفى ويطلقها وبه قال الشافعي في القديم وقال ابو ثور يطلقها الحاكم طلاقته بانيته اذا لانها
 في الرجعية فانه لا يريد ارجعها ويعود الامر فصار كفرقة العنة هم لانه ش اى لان المولى هم فانه حش في اى ش اى شوت
 الايلاء بقصد الاضرار والتفت منح حش في اى ش اى شوت بالاجماع هم فنيوب القاضى مناب في التيسير ش بالاحسان هم كما في الحب والمنة
 ش اى نيوب القاضى مناب في التفريق فيما اذا وجدت نزوحا محبوبا او غينا وعي القياس وقع الفرض عنها عند موت الاساس
 بالمدون هم ولنا انه غنما بمنح حش في المستحق عليه وهو الوطى في المدة ثم فجاز الشرع نزول لغية النكاح عن حش في المدة ش غنما

فان وطيها في الاخرة
 الا شتم حش في يمينه
 ولزمته الكفارة لان
 الكفارة موجب الحنث
 وسقط الايلاء لان
 ترفع بالحنث وان
 بقربها حتى مضت
 اربعة اشهر بانيته
 بتطليقة وقال الشافعي
 بين منه بتفريق القاضى
 لانه مانع حش
 في اى ش اى شوت
 مناب في التيسير
 في الحب العنة ولنا
 ظلمها بمنح حش
 فجازاه الشرع
 نزول لغية النكاح
 عند حش في المدة

ومن ضرر التحليل ولا يجعل الخصم من امره فوقع بيننا ولان الايلاء كان طلاقا باينا على الفور في الجارية بحيث لا يقربها الزوج
 بعد الايلاء اذ لا يجعله الشرع سبيلا بقوله تعالى ترخص اربعة اشهر الى القضاء المدة فخصت الاشارة الى ان الواقع بالايلاء
 باين لكنه يجعل هم وهو المأثور شئ اى قد هبنا وهو وقوع المينونة بعد مضي مدة الايلاء مروي هم عن عثمان وعلى
 شئ المأثور عن عثمان فقد رواه عبد الرزاق في مصنفه حدثنا سمع عن عطاء الخراساني عن ابى سلمة عن عبد الرحمن بن
 عثمان بن عفان وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهما كانا يقولان في الايلاء اذ مضت اربعة اشهر فحي طليقة واحدة وهي
 اى بنفسها وتعد عدة المطلقة هم والعبادة الثلاث شئ وهم عند الفقهاء عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس و
 عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهم وعند الحديثين هم اربعة ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمر ولم يذكر وفيهم عبد
 بن مسعود لانه من كبار الصحابة فلا يدخل فيهم كذا في المغرب وقال لا تزى وفيه نظر لان ما كالحديث في الموطا عن جعفر
 بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه انه كان يقول اذا اتى رجل من امراته لم يقع عليه الطلاق فان
 مضت الاربعة اشهر حتى توقفت فاما ان الطلاق واما ان لفي وكذلك روى البخارى في الصحيح انه لا يقع الطلاق حتى يطلق
 ونقل ذلك عن عثمان وعلى وابن عمر وابى الدرداء ومائشة وثاني عشر رجلا من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فلم يخرج
 وعلى وابن عمر كما قال صاحب الهداية على ما قال البخارى انتهى قلت روى ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا ابو معاوية
 عن الامام عن جبيب بن سويد بن ميم عن ابن عباس وابن عمر رضى الله تعالى عنهم وقالوا اذا اتى فلو لم يلف حتى مضت الاربعة
 اشهر فحي طليقة بانيته واخرج نحوه عن ابن النخعي والنخعي وسروق وابن سيرين وقيسمة وسالم وابى سلمة
 رضى الله تعالى عنهم انتهى قلت قد علم ان الذي قاله صاحب الهداية عن ابن عمر شئ طاله وكذلك الذي قاله عن عثمان
 وعلى شئ طاله كما علم لان عبد الرزاق هم وزيد بن ثابت شئ قد مر لان عبد الرزاق الذي رواه زيد بن ثابت
 بن الصخاك الا انصارى كاتب فحي النبى صلى الله عليه وسلم هم وكفى بهم قدوة شئ اى وكفى بهم قدوة اى وكفى
 بالذكورين من عثمان وعلى والعبادة وزيد بن ثابت اقتداء وكذلك غيرهم من الصحابة والتابعين على اصحابناهم ولان
 اى ولان الايلاء هم كان طلاقا في الجارية فيحكم الشرع بنا جليلا الى ان تنتفى المدة شئ المذكورة في النص فان فاق في الدقة
 حث في ميمه وتكرير الكفاية والاقعة طلقة بانيته مضي المدة كما مر بانيته هم فان كان حلف على اربعة اشهر شئ اى فان
 كان الرجل حلف وقال والله لا اقربك اربعة اشهر وهذا الفصل حكم الايلاء على تقدير عدم الخطى في المدة وهو ان يقال
 لا ينحل من احد الامرين احدهما ان يحلف على اربعة اشهر فمضت المدة هم فقد سقطت الميم لانها كانت موقته شئ
 اى يحلف على اربعة اشهر والاخر هو قوله هم وان كان حلفت على الابد شئ بان قال والى لا اقربك ابد او قال

وهو المأثور عن
 عثمان بن عفان
 النسخة وزيد بن
 ثابت رضوان الله
 عليهم اجمعين
 وكفى بهم قدوة
 ولانه كان
 طلاقا في الجارية
 فحكم الشرع بنا
 الى القضاء المدة
 فان كان
 حلف على اربعة
 اشهر فقد سقطت
 لانها كانت موقته
 بل وان كان حلف
 على الابد

لله لله لله لله لله

فالمبين باقية لا فساد
 مطلقه ولم يوجد
 لزوجته بعد
 لزوجته بعد
 الطلاق قبل التزوج
 لم يوجد منه حتى بعد
 البتونه فان عاد فزوجها
 عاد الا بلاء فان طهرها
 والا وقت بمضيه اربعة
 أشهر وتطبيقه اخرى
 فان لم يكن باقية لا طلاقها
 وبالزوج ثبت حقيقة
 الظلم ويعيد ابتداء
 هذا الا بدعوى من وقت
 الزوج فان تزوجها
 ثالثا عاد الا بدعوى من وقت
 بمضيه اربعة أشهر
 ان لم يقدر بها لما بيناه
 فان تزوجها بعد زوج
 اخر لم يقدر بذلك الا بدعوى
 لتقيد بطلاق هذا الملك
 فرع مسئلة التبني بخلافه
 وقد مر من قبل المبين باقية
 لا طلاقها وعدم كنه
 فان طهرها

والله لا تركب فقط بدون ذكر الابد وسعت المدة ووقعت البينونة هم فالمبين باقية لانها مطلقه ش اي لان المبين
 مطلقه من الوقت فكان موبدا هم ولم يوجد لزوجته ش اي الموجب للحنث وهو الوطى هم لزوجته ش اي لزوجته المبين
 بالحنث لانها كانت موبدة فثبتت على حالها هم الا انه لا يكره الطلاق ش اي استشار من قوله والمبين باقية لعدم الحنث حتى
 وبعد الوطى بعد الوطى لم يكره الكفارة كنه لا يكره الطلاق بمضيه المدة الاخرى هم قبل وجود التزوج ش وان كانت في المدة
 بان كانت ممتدة الطهر مثلا قال الحكمي هذا اخر اذن من قول ابى سهل البرعي فانه قال في عقد المبين بعد مضى اربعة أشهر اخرى قبل
 انقضاء عدتها وقع تطليقه بمضيه وكذا الثالثة لان معنى الايلاء كذا سفت اربعة أشهر ولم يقرب فيها فانت طالق ولو مبرح
 بها كان الحكم فيه ببناء فكذا هذا وقال الاثر في شاي الشيخ النسفي في شرح الجواب الكبير لالنص في هذه المسئلة يعني عن ابى
 حنيفة وابى يوسف ومحمد وحنان متاخر فيها كان الشيخ ابو بكر الأشعث والفقهاء محمد بن ابراهيم الميمني والفقهاء الجليل
 بن احمد العياشي و الشيخ ابو الحسن الكرخي والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والفقهاء ابو اسحاق الحافظ يقولون لا يكره الطلاق
 على المولى منها وان تكررت المدة وهو في العدة وقال الفقهاء بن سهل تكرير الطلاق تكرير المدة وقد رنا كلامه فاما وجه
 هو الا ان نقدر اننا نريد المصنف بقوله هم لانه لم يوجد ش الحق بعد البينونة ش اذ لا في لما في الجمع بعد البينونة فلا
 يكون الرجل غالما هم فان عاد وتزوجها ش اي وان عاد هذا الرجل المولى وتزوج هذه المرأة بعد البينونة بمضيه اربعة
 أشهر وبعد انقضاء عدتها هم عاد الايلاء فان وطئها ش في المدة هم والا وقت بمضيه اربعة أشهر ش مطلقه هم اخرى
 لان المبين باقية لا طلاقا والتزوج ثبت بمقتضى هو الوطى وقد منع الزوج ذلك بقا يمينه هم فحقن الظلم ش فيوان بالطلاق
 المبين هم ويعتبر ابتداء هذه المدة ش اي مدة الايلاء والثاني هم من وقت التزوج ش قبل هذا اخر اذن عادا وتزوجها
 انقضاء العدة فان ذلك الايلاء يعتبر من وقت الطلاق لاس من وقت التزوج كذا ذكره التمرناشي هم فان تزوجها ثانيا
 قال الاثر في وفي بعض النسخ ما ياء وكل دعي اما الاول في النظر الى التزوج قبل الايلاء واما الثاني في النظر الى التزوج
 بعد الايلاء هم عاد الايلاء ووقعت بمضيه اربعة أشهر اخرى ش اي طلاقه اخرى هم ان لم يقربها لما بيناه ش اشارة الى
 قوله لان المبين باقية لا طلاقا والتزوج ثبت بمقتضى فحقن الظلم هم فان تزوجها بعد زوج اخر لم يقع بذلك الايلاء طلاق
 تقيد به بطلاق هذا الملك ش لانه بمنزلة التعليق بعد دم القربان وتعلق الطلاق بخبر في طلاق ذلك الملك الذي
 حصل فيه التعليق هم وهي ش اي هذه المسئلة هم فرع مسئلة التخيير في الخلائق ش فانه يبطل التعليق عندنا خلافا
 لزوجته من قبل ش اي في باب الايمان في الطلاق والمبين باقية لا طلاقا ش اي لا طلاق المبين فتكون باقية بعد الطلاق
 الثالث وعدم كنه بالجر عطف على اطلاقا ش اي وعدم كنه اذا الكلام فيها اذ لم يطأ قال في البسوط واذ الى الرجل

من امراته لا يقر بها ثم يطلقها بطلان الايلاء وعندنا خلا فانزله ولان الايلاء مطلق موجب لقائمة فيعتقد على التوقيفات للملكة
ولم يبق شيء منها بعد وقوع القامات عليها وكذا لو ابت بالايلاء ثلاث مرات ثم تزوجها بعد زواج آخر يكون مولى لها الا ان
زفروا الكفارة عند الوطئ بغير طلاق واليمين واطلاقها وجود الحنث هم فان وطئها كفر عن يمينه لوجود الحنث في فائمين
انكحت وحجبت الكفارة هم فان حلف على اقل من اربعة اشهر بان يقول لا اترك شهر او هو وضع المبسوط او قال لا
اترك شهرين او ثلاثة اشهر لم يكن مولى له قال الايمنة الاربعة اكثر اعمالا منهم سعيد بن جبير وطاوس والاوزاعي
وابو ثور وابو عبيد واختاره ابن المنذر وهو نفس القرون وقال ابو ابيهم النخعي وقفاة ومجاد وابن ابي ليلى واسحاق
من حلف على تحليل المدة او كثيرة فخر كما اربعة اشهر فهو مولى وتقر بملك المدة بثلاثة مائة قالت الظاهرية وفي التمهيد كان
اجنبية رضي الله تعالى عنه يقول به ثم رجح الى قول ابن عباس للمصح عنه هم يقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الايلاء
فيما دون اربعة اشهر شش قال في الاصل لم يناف ذلك من ابن عباس كذا نقله الاثر ازمى واكتفى به وغيره من الشرايع كسكون
تخريج والاخصاص لا يرفعون بذلك قلت روى هذا ابن ابي شيبة في مصنفه حديث علي ابن سهر عن سعيد عن عامر الاول
عن عطاء عن ابن عباس قال اذا الى من امراته شهر او شهرين او ثلاثا لم يبلغ الحد فليس بالايلاء واخرج نحوه عن عطاء وطاوس
وسعيد بن جبير الشعبي فان قيل فتوى ابن عباس مخالفا للنفس ظاهر الا انه تعالى المخلوق الايلاء وقيد التربع بمدة وذلك
يعتقده ابن من الى من امراته ولو مدة يسيرة ليوم او ساعة لم يترتب له اربعة اشهر فالتقييد بمدة زيادة على النقص هو لا يجوز
يعتقوى ابن عباس وجيب بان فتواه تفسير للنفس بالتقييد لان المراد من الايلاء في القدرات الشرعية هم ولان الاستناع
ان قرأته في اكثر المدة بل المانع شش خبر لان اى لان الاستناع عن القران حاصل بل بالان واراد باليمين بزيادة المولى
من ترك قرأته في المدة ولم يترتب شيء وهذا يمكن من قرأته في بعض الشهور غير شش فلم يكن مولى كما لو ترك مجامعتا في المدة من
غير شش كذا في المبسوط وقال الاثر ازمى وقيل اكثر المدة ليس بتقدير لازم لان الاستناع عن القران بل المانع ربما يكون في
اقل المدة بان حلف الايمنة بثلاثة اشهر مثلا فبعض ثلثه اشهر حتى شهر اخر الى تمام المدة والاستناع فيه بل المانع لا محالة فلو
قال صاحب المداينة رحمه الله تعالى في بعض المدة بدل قوله في اكثر المدة فكان ادولى لان البعض اعم واشمل وقال الكاكي
في قوله اكثر المدة اى مدة الايلاء وهو مثلا ثلثه اشهر قوله بل المانع وهو لزوم شش قبله فيشكل لحوار من يجاب على ثلثه اشهر
فلا يكون الاستناع عن القران في اكثر المدة بل المانع وجيب عنه ان وضع الستة في الاصل فحين حلفه لا يقر بها شهر فخصه
لا يكون مولى له عند ابي ليلى يكون مولى حتى لو لم يقر بها اربعة اشهر فطلق وقال في جواب الاستناع عن القران في اكثر المدة بل
المانع لان المانع وهو اليمين محدود في ثلثه اشهر من هذه المدة وقيل المراد بالاكتر اربعة اشهر وهو جمع المدة سما اكثر باعتبار

كفر عن يمينه
لوجود الحنث فان
على اقل من اربعة
اشهر لم يكن مولى
لقول ابن عباس
لا ايلع فيما دون
اربعة اشهر لان
عن قرأته في اكثر
بلا حلفه وبمنه لا يثبت

حكم الطلاق فيه
 ولو قال الله لا أدرك
 شهرين بعد هذين
 الشهرين فهو مولا لا
 جمع بينهما بحرف
 الجمع قصار كجمعه
 ولو مكث يوما
 ثم قال والله لا أدرك
 شهرين بعد الشهرين
 الاولين لم يكن مولا لان
 الثاني ايجاب مبتدأ
 وقد صار ممنوعا بعد
 الاولى شهرين وبعد
 الثانية اربعة اشهر الا
 يوما مكث فيه فلم يملك
 مدة المنع ولو قال والله
 لا أدرك سنة الا يوما
 لم يكن مولا بخلافه
 وهو يصير الاستثناء
 الى اخرها اعتبارا بالاجازة
 حادة

هذا الحلف لا شأنا اكثر منها واد كان كذلك فلا شك ان المانع غير موجود في جميع الصور التي دون تلك المدة وان وجد المانع
 في البعض انتفاء المجموع بانتفاء البعض وهذا ينفى وانما الصحيح ان لو قال اكثر من اثنين كذا في الكافي وقيل لفظ اكثر مطلقا
 ومثله شئ اى شئ من هذا الاستثناء وهو بالان فيهم لا يثبت حكم الطلاق فيه شئ لانه يكتفى بالقران في بعض المدة بالاشئ فكل اثنين
 الايام وهم ولو قال والله لا اترك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو مولا لانه جمع بينهما بحرف الجمع شئ وهو الواو
 فصار كالجمع بلفظ الجمع شئ وفي بعض النسخ فصار كجمعه اى كجمع المولى بلفظ الجمع اى فصار كانه قال لا اترك اربعة اشهر فليكن
 وما كفى فيه خلاف ولذا لو قال لا اكلك يوما ويومين لم يصدق العين ثلاثة ايام وكذا لو قال بعت هذا الى شهرين وشهرين كان
 الا بجل شهرين كذا في قاضي خان وفي جوامع الفقه قال والله لا اترك شهرين وشهرين قبل شهرين او قال عشرين
 بعد شهرين فهو كقوله اربعة اشهرهم ولو مكث يوما شئ صح قاضي خان يوما وساعة وكذا صح المجبى ساعة وقيل تكرير العين في
 مجلسين او مجلس واحد من يوم ثم تحديج عن ابي حنيفة وابي يوسف فيدركه بيوم ليكون المسألة اتفاقية ثم قال والله
 لا اترك شهرين بعد شهرين الاولين لم يكن مولا شئ وبه قال الشافعي واحمد ابو نوره لان الثاني شئ اى الحكم لم يملك
 هم ايجاب ببت انفس ايجابين مبتدأ هم وقد صار ممنوعا بعد العين الاولى بشهرين وبعد الثانية شئ اى العين الثانية
 هم اربعة اشهر الا يواكث فيه فلم يحتمل مدة الشئ فلا يكون مولا والاصل في ذلك انه اذا لم يجر اسم الشئ في اللفظ
 ولا جرت النفي ولم يكتف بها ساعة دخل المعطوف في حكم المعطوف عليه كما في المسألة الاولى واما اذا فات احد الاسماء المذكورة
 فقد كان ايجابا مبتدأ وعلى ان لا يكون في المسألة الثانية مولا لقوات الاسماء الثلاثة لوجود الكثرة ولو اعادة اسم الشئ وحرف
 النفي فقد صار ممنوعا الى اخر ما ذكره المعتصم فاذا لم يكن مولا جانا يكون كلامه يمينين شئيين ويلزم به بالقران كفارتان و
 لو قال والله لا اترك سنة الا يواكث مولا في حق وقوع الطلاق ولكن لو قره بها في هذه المدة لمزمنة الكفارة قاله تلج
 الشافعي وقال الا ترى المراد من قوله لم يكن مولا اى في الحال لانه يكون مولا اذا قره بها يوما ونفى ذلك اليوم لم يرد
 ونفى بعده اى تمام السنة اربعة اشهر فصاعدا فان لم يبق اربعة اشهر لا يكون مولا الا اذا قره بها في حق بعد القران في سنة
 اربعة اشهر فصاعدا وعلى ذلك نص في البسوط وشرح الطحاوى فانه يكون مولا عنه وبه قال الشافعي وذكر
 شمس الايمية البيهقي في كتاب النامل في قياس واستحسان قال يصير مولا قياسا ولا يصير مولا استحسانا ولم يذكره الحاكم في
 الكافي في خمس الايمية السرخي في بسوطه وشرح الكافي وكذا لم يذكره في شرح الطحاوى وغير ذلك هم وهو شئ اى زفر
 هم بصرف الاستثناء شئ وهو قوله الا يواكث مولا الى اخره شئ اى الى اخر السنة هم اعتبارا بالاجازة شئ اى كما اذا جرت
 داره سنة الا يواكث مولا والله لا اترك سنة الانقضاء يوم يعرف اليوم اسلمه اخر السنة بالاتفاق

ه ه ه ه ه ه ه

هم بنت الى مدة النكاح اى فيصرف الاستثناء الى افراسنة ثم مدة المنع هم ولما ان المولى من لا يملكه القربان اربعة اشهر الا ان
 يترد ويكنه بناتش اى يمكن المولى بها نفسه بان المرأة بلائش يترد من يوم وسادى يوم كان من ايام السنة فلا يكون مولىا وبين
 هذا بقوله ان الشئ يوم نكح بمول شائع في فصول السنة فلا يعبر فيه على افراسنة اجراء الحكم على حقيقة لان المين مع الجمالة
 الا للبع بلا مودة ان يرد به افراسنة هم بخلاف الاجارة لان المصروف شئ اى عرف اليوم هم الى افراسنة اى الى افراسنة
 هم لتصميمها شئ اى تتبع الاجارة هم فانها شئ اى فان الاجارة هم لتصحح التكثير لحد حصول المقصود وهو ان يكون من
 استيفاء المنفعة هم والى ذلك المين لاسنا تصح مع الجمالة كما ذكرنا فافترق البستان هم فان قهره بانى يوم شئ وفى بعض
 الفسخ ولو قهره بانى يوم شئ اى فى المسئلة المذكورة هم والى باقى اربعة اشهر واكثر مولىا سقوط الاستثناء شئ وفى الحكم
 فيه من قريب هم ولو قال وهو با بصره شئ اى والى ان كان با بصره هم والش لا يدخل الكوفة وامرأة بهاش شئ اى والى ان
 ان امرأته المذكورة هم لم يكن مولىا لان يملكه القربان من غير شئ يترد بالخرج من الكوفة شئ لو كيد اذ ياتيه قبل نفي اربعة اشهر
 ينقربها فالتفت معنى الايلاء وقال الحكم بفسخه فى الكافى وان حلف بالغيره بانى يمكن كذا او فى مسكر كذا او فى ارض القربان
 لم يكن مولىا لان يقدر ان يخرجها من ارض العراق قبل نفي اربعة اشهر فظا لا يفترق وقال ابن ابى ليلى هو مول وفى جراح
 الفسخ لو كان فى بلد وامرأته فى بلد اخر وقال الله لا دخل وبينها اقل من ثمانية اشهر لا يصير مولىا لجزاها اذا خرجت فليعلقان
 فى اقل من اربعة اشهر وفى المرفعيانى وقاضى خان لو كان مينة وبينها سبعة اربعة اشهر نفقة اللسان ولم يعتبر خروج كل واحد
 منها الى ما مضى هم قال شئ اى القدر يرى هم ولو حلف بجم شئ ان قربتك فعلى حج البيت اذ لقوة او الشئ الى بيت الله
 هم اذ يبرم شئ بان قال ان قربتك على غفلى يوم سنة هم اذ مودة فافترق شئ بان قال ان قربتك فعلى حق فترد هم او طلاق شئ
 بان قال ان تركت فترتك فافترق هم فهو مول شئ فى كل المولى المذكورة على ظاهر الرواية عن اصحابنا ففى بيننا خلافات باقى لنا الله
 تعالى هم لتحقيق المنع شئ عن القربان هم بالمين هو ذكر الشرط الجزاء عند الاذنية شئ انما به الى الحجر يصوم اربعة اشهر فافترق
 ما شئ اى فترد شئ الشرط الجزاء الذى فى وقوفه قد على الماخذ من سباسة الشرط هم لما فيها شئ اى فى الماخذ
 هم من المشقة شئ لانه اذا باشر الشرط يقع الجزاء الاسماة فيحصل المشقة فيكون الجزاء العا وبقولنا قال مالك فى الاطراف
 ان الايلاء لا يملكه الا بالمين بان قال تعالى او بعد فاته الذاتية كقول الظاهرية وقال ابن عباس كل من نعت الجماع
 ففى الايلاء وبه قال الشعبي والنخعي والى الحجاز واهل العراق وبلو ثور وبلو عبيد واختاره ابن المنذر وقال ابن المنذر الصحيح
 فى قول الشافى بمصر كل من نعت الجماع ففى الايلاء وهذا هو الجريد ولو قال ان قربتك فعلى صلاة او صلاة كعتين او جزو
 غليس بمول وقال محمد بمول وجه قال مالك والشافى واحمد وزفر وحسن وهو قول ابى يوسف واولا ولو قال فعلى ابتلاع

فتمت مدة المنع ولما
 ان المولى من لا يملكه القربان
 اربعة اشهر الا بفسخ
 يترد ويكنه ههنا
 لان المستثنى يوم منك
 بخلاف الاجارة لان الضمان
 الى الآخر لتصميمها فافترقا
 لا تصحهم التذكير
 لك ذلك المين لوقرهما فى
 والباقي اربعة اشهر او اكثر
 صار مولىا لسقوط الاستثناء
 ولو قال وهو بالبرية والله
 لا يدخل الكوفة وامرأته
 لم يكن مولىا لانه يمكنه
 القربان من غير شئ يترد
 بالآخر ابر من الكوفة
 قال ابو حنيفة ومحمد
 او بصداقة او عتق او
 فهو مول لتحقيق المنع بالمين
 وهو ذكر الشرط والجزاء
 وهذه الاخرية مانعة
 لما فيها من المشقة
 ما ما ما ما ما

وصورة المصنف بالاعتق أن
يقرب بالاعتق عبدة وفيه
خلاف إلى يوسف فإنه يقول
يمتلكه البيع ثم القربان يلزمه
شيء وهو ما لا بد أن البيع هو
فلا يمنع الما لاعتق فيه ولا خلاف
أنه في الطلاق أن يعلق بقربان
طلوها أو طلاق صحتها
وكل ذلك ما منه وان إلى من
الرجعية كان موليا وان إلى
من البائنة لم يكن موليا
الزوجية قائمة في الأولى
الثانية ومحل الأيلاء من
من نساها بالنص فلو انفقت
العدة قبل انقضاء مدة الأيلاء
سقط الأيلاء لفوت المحل
ولو قال لا يجنبه والله لا أفرد
أوانت على كظها متى أردت
لم يكن موليا ولا مظاهرا وان
الكلام في صحته قهرا باطلا
لأنه المحل لا ينفك عنها
بذلك وان قهرا كفر بتحقيق
المحل إذ لا ينفك عنه
وهو الموضع الأول

الجماعة أو جردة الشاوة أو قرارة القرآن أو العداوة في بيت المقدس أو بيتة فليس بمول اتفاقا ولو قال على أن يصدق
كأنه على هذا المكي لم يصح لأنه لما عين كان حق العبد وكذا في ما يفتي للمساكين لم يصح إلا أن يوصى التصديق به وفي
الخراسة عن أبي حنيفة قال إن قرتك فعلي أن تصديق بهذا والدراهم على هو لاء المساكين لم يصح موليا ولو قال والدراهم
لا اقربك حتى يزل عيسى بن ريم أو يخرج الدبال أو ياجرج واجر أو ياتية أو قطع الشمس من مغربها فهو مول
هو يصح من مذنب الشافعي ولو قال والدراهم لا اقربك حتى تصدق السادة حتى يشيب الغراب فهو لصير موليا هم بصورة الخلف
أن يعلق بقرباننا عتق عبده شمس الناعمين بيان صورة المحلف بقربان امرأته تنق عبده لأن فيه خلافا إلى يوسف كثره
السرخي في بسوطه أشار إليه بقوله وفيه خلاف إلى يوسف فإنه شمس أي فان أبو يوسف هم يقول يمكنه البيع شمس بان بيع
عبده هم ثم القربان شمس أي ثم يمكنه قربان امرأته بعد بيع العبد هم فلا يلزمه شيء وهما شمس أي أبو حنيفة ومحمد هم يقولان البيع
مردود شمس يعني تخيل أن يبيع وتخيّل أن لا يبيع هم فلا يمنع الما لاعتق فيه شمس أي في الأيلاء ولكن إن بلغ العبد سقط الأيلاء
أنه صار بحال يملك قربانها من غير أن يلزمه شيء فان اشتراه لزمه الأيلاء من وقت انشائه وكذا إن ملكه بارت خلافا لما لا يملكها
بعد بانه ثم اشتراه لم يكن موليا سقطوا العيمن لوجود شرط الموت بعد بيع العبد فان ات العبد قبل أن يبيع سقط الأيلاء ولا يمكنه
من قربانها بعد موته من غير أن يلزمه شيء هم والمحلف بالطلاق أن يعلق بقربانها مطلقا أو طلاق صحتها شمس ذكر في شرح
الطحاوي والحناف ان أبو يوسف قال لا يكون موليا هم وكل ذلك انه شمس أي كل اللغزمية المذكورة في من الطحاوي على
ما ذكرناه وان إلى من المطلقة الرجعية كان موليا شمس باجتماع الآية الأربعة وجوبه والعلاء الأرواية عن أحمد هم وان إلى من
شمس المطلقة هم البائنة لم يكن موليا لان الزوجية قائمة في الأولى شمس أي في المطلقة الرجعية هم دون البائنة شمس
أي دون المطلقة البائنة هم ومحل الأيلاء من أن يكون من نساها بالنص شمس وهو قوله تعالى للذين يولون من نساها
ولعبد البائنة تنق الزوجية لكننا إذا وطئنا لزمه الكفارة إلا أنه ليس بمول في حق الطلاق ودون الكفارة بخلاف المعتدة
الرجعية حيث يصح الأيلاء ويقام الزوجية لان وطئها سباح عن ناسها هم فلو انفقت العدة قبل انقضاء مدة الأيلاء سقط الأيلاء
فانقضت المحل شمس أي لان محل الأيلاء فوات وقال الحاكم الشيباني الكافي ووالى من امته أو ام ولد لم يكن موليا
ان قهرا كفرهم وان قال لا يجنبه والله لا اقربك أو انت على كظها متى أردت على كظها متى أردت قهرا لم يكن موليا ولا مظاهرا لان الكلام
في قهرا قهرا باطلا لأنهم الحياة فلا يتصل بها بعد ذلك شمس أي بعد وقوع الكلام باطلا هم وان قهرا كفر بتحقيق الموت فليز
منعته وفي حقه شمس أي في حق الخشب الذي قوله والله لا اقربك الذي قوله أنت كظها متى أردت الأولى بين دون الثانية هم
قوله من الموت فليز الكفارة مدة الأيلاء لزمه شمس حر كان زوجه أو عبدا وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقيل

به و نظره لا يجهل ذلك عند العجز والاعذار القدرة قاضي بالجماع هو الاصل وكذلك نقل عن ابي حنيفة حيث قالوا ولا خلاف ان
 اذا نفى باللسان انما يعبر عنه العجز عن الوطى حصم لانه لو كان فينا لكان مختاش لان العلق بالفي حكان الكفارة و امتناع
 حكم الفقرة ثم نفى باللسان لا يعبر في حق الكفارة فكذا في الاخر وتحقيقه عن النبي رجوع عن الظلم العلق بالبر فيكون النبي تبرك
 البر وترك البر ما يعاديه وهو الخش اذا لم يكن النبي باللسان حتما لا يصير به الانسان تاركا للبر فلا يكون فينا حصم ولنا انه يش
 اى ان الزوج اذا اصابه اذى المزة ش بذكره المش اى يمنع حتما من الجماع هم فيكون من ارضاها بالوعد باللسان
 لان الزوج اذا كان عاجزا عن الجماع حاله الايلاء لم يكن قصده الا فرار من حتما في الجماع اذ لا حق له فيه فينذره انما قصده
 الاجتناب باللسان ونش بالظلم يرتفع باللسان هم واذا ارتفع الظلم لا يجازى بالطلاق ش لان التوبة تجب لاجتنابهم ولو قد
 على الجماع في الكفة ش وفي بعض النسخ فان قدر اى البول المكيض على ان يجامعوا في دية الايلاء هم بطل ذلك نفى
 ش الذي كان باللسان هم نصا فينبه بالجماع لانه قدر على الاصل ش الذي هو بالجماع هم قبل حصول المقصود بالخلع ش
 وهو انفي باللسان نصا كما ليعتصم اذا وجد الماء في خلال صلواته ولا خلاف فيه للامة الاربعية هم واذا قال لامرأة انت على حرام
 ش في الكلام سهم حمل مجوده ولا يمتاز البعض عن البعض الا بالارادة ولا بل ذلك قال هم كل عن نيته فان قال اردت الكذب
 فهو كما قال ش يعني يكون كذبا هم لانه نوى حقيقة كلامه ش لانه خلل له فلابق بطلاق الايلاء ولا غير ذلك هم وقيل لا يصيد
 في القضاء لانه يمين ظاهر ش لانه تحريم الحلال واليمين بنية ومن الله تعالى فيصدق به لا يتقوله من الطحاوي والكرخي
 فانها قالوا في حقه هامة لا يصدق في البطل الايلاء في القضاء وقد اختلف اهل العلم في لفظة الحرام انما قلنا ما شهد به امر فحق الى
 خمسة عشر نذرها الاول انه سئل عن نيته وهو قول ابي بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله تعالى عنهم وبه قال
 الحسن البصري وعطاء وطاوس وسيد بن اسيد وسعيد بن جبير ورواية عن احمد وسليمان بن يسار وقادة والاذاعي والذوير
 وكان ابن عباس يقول به يمين الثاني ان الحرام ثلاث روى ذلك عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر وبه قال الحكم وابن ابي ليلى
 والملك الا انه قال يمين في غير المدخل بها الثالث ان فيه كفارة انما مر روى عن ابن عباس وبه قال ابو ثعلبة و احمد والزهري
 به على نوى شئتين فتدان هذا قول الزهري وزفر الخاس انما تطليقة بنية لا غير وهو قول حماد بن ابي سليمان السادس
 التوقف فيه روى عن علي رضي الله تعالى عنه قال انما يسموها ولا يسموها عليك ولا امرك ان تقدم وان شئت فاقرا سابع
 او لم يكن نيته فليس بشئ روى ذلك رواية اخرى عن النبي وعندها انما نيته فيه ثمانية اوجه احدها نيل الرواية عن النبي
 اثنا في ان فيه الكفارة والثالث مخرج في حرمة الامانة كناية في حق الحرمة و ان نوى به الطلاق نفى طلاقه بجمية وان نوى
 شئتين او ثلثا فهو على النوى وان نوى ثلثا فهو ضرارون نوى التحريم فليس فيه الا الكفارة اثنا من ثلثه من نوى

لانه لو كان فينا لكان
 حتما ولنا انه اذا هان
 المنع فيكون ارضاها
 باللسان اذا ارتفع الظلم
 لا يجازى بالطلاق ولو
 قد ب على الجماع في المد
 بطل ذلك نفى وصار
 فينبه بالجماع لانه قد
 على الاصل قبل حصول
 بالخلف واذا قال لامرأة
 انت على حرام سئل عن نيته
 فان قال اردت الكذب
 فهو كما قال لانه قد
 حقيقة كل وجه
 وقيل لا يصدق في
 القضاء لانه يمين ظاهر

وهو مثل تحريم بضعته منها ليس بشي وبه قال ابو سلمة بن عبد الرحمن الساجي بن موسى في الواحد قوله يا نبي الله وان نوى كلاً
 ثلاث وان لم يكن له نية فليس بشي وهو ذهب الشوري والعاشر انها تصير بالابوك ولم يذكره وانما نوى روى ذلك عن
 ابى هريرة وبلاس بن عمرو وباس بن زيد انهم اوردوا بآبنا باقطة الحادى عشر ان نوى واحدة او لم ينشأ نوى واحدة وان
 نوى ثلاثاً فثلاث وان نوى اثنين فثنتين يروى ذلك عن ابراهيم بن عليه الساجي من مشايخنا الا انى نية فثنتين فانه
 لا يصح عندنا ان يمتنع الثلاث وانما في عشرة يومين لكن الكفارة تنقض رتبة روى ذلك عن ابراهيم بن وقال المتأخرون وهو بين فقط وانما
 عشرة يومين في غير الزوجة وليس يمين في الزوجة يروى عن الحسن ووجه للثانوية والربع عشرة ليس بشي في الامة في الزوجة
 والاطعام كالامة وبه قال مالك والناحس عشر ان ذلك باطل كذب بهى رويته وان زاد كاليته والدم ولحم الخنزير ونوى
 بذلك حكم الطلاق او لم ينو ذكره ابن خزيمة في المحلى وزعم انه ذهب ابن عباس وابى سلمة بن عبد الرحمن وابى سليمان
 الخطابي وجميع الظاهريه هم فان قال اردت الطلاق ففى تطبيقه بائنه الا ان بنوى الثلاث ش لانه من الفاظ الكليات
 يقع على الادنى مع اتمالك الكل واذا نوى اثنين كانت واحدة بائنه عننا الا ان اللفظ لا يحتمل التعدد خلافاً لفرق الا اذا كانت
 المرأة ابنة فيمنع اثنان لان ذلك جنس طلاقاً فاهم وقد ذكرناه في الكليات ش اشار به الى انه تقادم البحث في الكليات
 هم ومن قال اردت انظما فهو طهارش كنه ذكره القندورى ولكنه ليس بطاهر رواية عن اصحابنا وهذا لم يذكره الطحاوى
 والاكم الشيدى في مختصره ما حكم ما نوى الطهار وهو كشمس الائمة السخري رحمه الله تعالى عن النوا وانه يكون طهاراً عند ابى حنيفة
 وابى يوسف اشار اليه المصنف ليقوله هم وهذا ش اى كونه طهاراً هم عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد بن طاهر المصنف
 التثنية بالمحرمة ش ولم يوجد التثنية لمحرمة من التثنية وهو الكاف قلم تقع نية هم وهو الركن فيه ش اى التثنية المذكور هو
 الركن في الطهار هم وكما ش اى ابى حنيفة وابى يوسف هم انه ش اى القابل لقوله انت على حرام هم اطلق الحرمة
 ش حيث لم يقيد بالشى والمرأة تارة تكون محرمة بالطلاق وتارة بالطهار ومطلق الحرمة يحتمل المقيده وفي الطهار نوع حرمة لانه
 او افعال لانه انت على ظهر ابى حنيفة حتى كيف حرمت طهار هم والمطلق يحتمل المقيده ش ومن نوى محتمل كلامه صدق
 هم وان قال اردت التحريم او لم ارد ش اى قال لم ارد به شى فهو يمين يعصيه به بوليائش حتى اذا قرعها كفر عن يمينه
 وان لم يقربها حتى مضت اربعة شهرات بالايلاء اما اذا اراد التحريم قائماً يكون يميناً لان تحريم البياح يمين لقوله تعالى يا ايها
 النبي لم تحرم ما احل الله لك بلى قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وما اذا لم يرد شيئاً خلاص الحرمة الثابتة باليمين او نى
 الحرمة لان في الايلاء الوطى حلال قبل الكفارة وفي الطهار ليس كذلك واذا اراد به الطلاق وقع بائناً ويجزم الوطى والايلاء
 لا يجزم الوطى فلما كانت حرمة اليمين ادنى الحرمة تعينت بينهما هم لان الاصل في تحريم الحلال انها بوليين عن نأش لان تحريم الحلال

وان قال اردت بطلا
 ففى تطبيقه بائنه كذا
 بنوى الثلاث وقد ذكرنا
 في الكليات ان قال
 انظما فهو طهاراً وهذا
 عند ابى حنيفة و ابى
 يوسف وقال محمد بن طاهر
 بنظما لا تغد التثنية
 المحرمة هو الركن فيه
 انه اطلق الحرمة وفي
 انظما ونى حرمة الوطى
 يحتمل المقيده لى قال
 التحريم او لم ارد به شيئاً
 فهو يمين يعصيه به بوليائش
 لان الاصل في تحريم الحلال
 انها بوليين عندنا

نيس من الجليل من الله تعالى لانه قلب المشرع لكن انبديت نفسه عن ذلك انتهى فادابشره فليطه الكفارة هم ومستند ذكره
 في الايمان ان الله تعالى شئ من سكرته الفصل في كتاب الايمان ان الله عز وجل هم ومن المشايخ من يعرفون لفظه بخرم
 الى الطلاق شئ من قوله ما انت على حرامهم من غير نية بكم المعروف شئ لان العادة جرت بين الناس في زماننا هذا انهم
 يريدون الطلاق بهذا او اودس المشايخ بالبر الاسكان و بالبر بن سعيد والفقهاء بالبر السند واني و هم من كبار علماءنا
 المائمين يبلغ قانهم قان يقع الطلاق وقال الفقيه ابو الليث و بن اخذ وكذا الجواب في قوله كل حل على حرام وعلان الله
 على حرام او قال لئال المسلمين على حرام وفي الذخيرة هذا كله طلاق باين باتفاق وان كان له اربع نسوة وقع على كلوا
 احده طلقه باينه وفي فتوى الاذخري والامام سعود بن الحسين الكشافي انه يقع واحدة والبيان اليه قال صاحب
 الذخيرة وهو الاظهر والاشبه وفيه لو قال على حرام ولم يكن له امرأة لم يلزمه شئ لانه يمين بالطلاق ولا وجه له فان تزوج
 امرأة وبأشرا شوطا احتملوا فيه قال ابو جعفر بن الزبير وقال غيره لا يمين و به اخذ الفقيه ابو الليث و عليه الفتوى لو قال
 انت حرام الف مرتني واحدة ولو طلق الحرة واحدة ثم قال انت على حرام زوجتي ثنتين لا تصح نية وان نوى الثلاث صححت
 ويقع طلقتان اخرين وان لم ينو اليمين ففيه لان تحريم المعلن يمين في الزوجات ايلاء ولو قال انما على حرام فتوى
 الثلاث في احدى ما واحدة في الاخرى كان كما نوى عند أبي حنيفة ذكره المرغنياني ولو قال انت سخي في الحرام ولو قال اليك
 حرام او قال لئال فقال انت معني او على مثل ما انت على جميع اهل الصرعى طالق ان نواه ولو قال الطلاق يلزم معني يقع و هو
 وهذا الكلام ناش من اهل صر فروع الى من امراته ثم قال الاخرى اشركتك في الملاء هذه كان باطلا ولو قال انت على حرام
 ثم قال الاخرى اشركتك بها كان سويا بينهما وكذا لو قال ان وطيتك فبجدي هذا حرقات العبد او اتعده لئال و به
 قال الشافعي والاك واحد ولو قال والله لا وطيتك في الذير اني فيما دون الفرج لم يصير سويا خلافا لما لك ولو قال والله
 لا باسك الاجماع سوا رسل عن نية فان قال اردت الوطى في الدبر صار سويا ولو قال اردت به جانا ضيقا لا يزيد
 على النقاء الثمانين لم يكن سويا ولو قال اردت النقاء الثمانين فهو سوي كما لو قال والله لا طاك الا فيما دون فان لم يكن
 لنية فليس شئ ولو قال ان قربتك فعلى ان ابش في السوق لا يكون سويا عند الجمهور الا رواية عن احمد ولو قال الذي والله
 لا اتركب فهو سول عند أبي حنيفة لانه من اهل الطلاق و به قال الشافعي وكذا ظاهره و به قال احمد وابو ثور وقال مالك ليسقطا سوا
 وقال ابو يوسف ومحمد ان حلف بالله لا يصير سويا ولو حلف بالعتق والطلاق لا يصير سويا ولو حلف بالعصم والنج والوطى
 لا يصير سويا بالطلاق بالاتفاق ولو الى سلم من امراته ثم ارتد ثم اسلم ثم تزوجها يكون سويا عند أبي حنيفة وروى ابو يوسف
 في سبيل الملاء ولو قال فلان هرت ثم ارتد ثم اسلم فهو على طهارته في قول أبي حنيفة ان طهاره يبطل عند ولو باننا في

و يستى كره في ايات
 ان شاء الله و
 من يصرف لفظه
 التفسير الى طلاق
 من غير نية يحكم
 الحر والله اعلم
 بالصواب

سنة الايام ثم قربها بطلانها و لو طاهر ثم ارتد ثم سلك فمولى طاهره في قول ابى حنيفة رتبة التمسك وقال لا يقطع و
 روى زفر عن ابى حنيفة ان طاهره يطل عنده و لو بانها في مدة الايام ثم قربها بطلانها و لو طاهره اليها لمسه منى بانته
 لا يطل مع يقع الطلاق بمعنى مدة الايام بعد مسمحة النفي باللسان بعد البينونة وكذا لا يبع بعد مسمحة مدة الايام و ان اختلفا في
 النفي بعد بقاء المدة فالقول للزوج لانه يملك النفي و بعد مسمحة المدة فالقول لها لانه ادعى النفي في حاله لا يملك منها النفي
باب الخلع اى هذا باب في بيان احكام الخلع وقال اللاتريزى الخلع اسم من الاختلاع وكذا قال الكفاي وقال لا اكل الخلع
 بالضم اسم من قولهم خلعتم المرأة زوجها و اختلعت عنها لما قلت قال الجوهرى خلع ثوبه و ثعلبه وقاعدة خلعا فخلع عليه خلعا
 و خلع امراته خلعا بالضم انتهى فدل كلامه ان الخلع بالضم والخلع بالفتح كلاهما مصدران غير ان الفرق بينهما ان اذ كان بمعنى الزرع
 الحقيقي يتصل بالفتح فاذا كان بمعنى المجازي يتصل بالضم لان كلاهما من الزوجين لباس لصاحبه كما قال الله تعالى من لباس
 لكم ولايته فاذا خلعها ذلك فانما نزع عالباسها فيكون من باب ترشيح الاستقارة والفرق بينه وبين التجريد ان ترشيح الاستقارة
 ينظر فيه الى جانب المستعار منه كقولك رايت سجراجا و التجريد ينظر فيه الى جانب المستعار له كقولك رايت سجراجا احسن من اية
 فالخلع من باب الترشيع على الاصحى وقال الجوهرى ايضا خالعت المرأة لعلها اذ ارضى على طلاقها ببدل منها فمضى خلع
 و الاسم الخلع وقد تنوعت باختلاف فمضى خلعها و خلع الوابى غزل و ما سواه الترشيع فهو عبارة عن خلع من المرأة بالانكح
 بلفظ الخلع و شرطه شرط الطلاق وحكمه حكم الطلاق الباس و مقتضاه من جانب المرأة معانته على قول ابى حنيفة رحمة الله
 تعالى و يمين من الجانبين عندها على ما ياتي بيانه ان الله تعالى هم و اذ اتشاق الزوجان شى اى اذ اختلفا و اختلفا
 مشتق من التشق وهو الجانب فكان الزوجين اذ اختلفا و اتجادا لا يخلو كل واحد منهما خلافا شوقا لمحبته و خافا شى اى
 علما لان الخوف من لوازم العلم والمراد من الخوف العلم قاله ابو حنيفة هم ان لا يتما حدود الله شى اسمه ما يارهم من
 حقوق الزوجية هم فلا باس بان تقتضى نفسها منه بال تخلعها شى التفسير في نفسها يرجع للمرأة لان لفظ الزوجين يدل
 عليه وفي منه يرجع الى الزوج بالوجه المذكور و الضمير المستتر في تخلعها يرجع الى الزوج والبارزة الى المرأة وفيه يرجع
 الى المال هم لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت بهن اى فلما اتم على الزوجين لا على الرجل فيما اخذ لا على المرأة
 فيما اعطت فداء من فداء من اسرها و استيقروا لما ان النساء عوان عند الازواج لان البننى صلى الله تعالى عليه سلم
 سمى النساء اسارى في قوله عليه السلام تقوا الله في النساء فانهم عندكم عوانا واه التريدى و العوان فى معنى عاينه
 و ان ذكر على وهو الاسير و روى البخارى في حديثه على من ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان امرأة ثابت بن قيس تبت
 ابنتى صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما عيب عليه في خلق و لا دين ولكني اكره الكفر في الايمان

باب الخلع

واذا اتشاق الزوجان
 وخافان لا يقيما
 حدة الله فلا باس
 بان تقتضى نفسها
 منه بمال تخلعها
 به لقوله تعالى
 فلا جناح عليهما
 افدت به
 ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

قوله منى بها الخ فممن هو الذي صح رجوعه ورواية فان كان الاعتماد على التخييس رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كافي الباب فقد وقعت على حال مع انه روى عنه خلافة كما ذكرناهم ولان اى ولان الخ لم يحتمل الطلاق حتى ما من
 الكنايات والواقع بالكنايات بين شىء سوى قوله انت واحدة واعتدى واستبرى رحمك هم الا ان ذكر المال شىء
 جواب عما يقال لو كان الخ من الكنايات كانت النية شرطاً فيه وليست بشرطاً فاجاب بقوله الا ان ذكر المال هم اعني
 عن النية هنا شىء اى فى الخ تقريره ان جانب الطلاق يتعلق بذكر المال وقوله بمقابلته قد انفسها فلم يخرج الى النية
 كما فى حال ذكر الطلاق هم ولا هنا شىء اى ولان المرأة هم لا تسلم المال الا تسلم ما نفسها شىء بيانه ان الخ لم يحتمل
 الا تخلف عن اللباس او عن الخبز او عن النكاح فلما ذكر العوض كان المراد الا تخلف عن النكاح كما مر وذلك اشارة
 الى ما ذكر من سلامة نفس عند تسليم المال هم ولا يكون ذلك الا بالبيونة شىء فقلنا يكون الخ بياهم فان كان
 شىء من نفقة المرأة او تسبعت عليه وانقضت وقال الزوج هو الكراهية والاعراض من كل واحد من الزوجين والآخر
 وكذلك النشور ليقال ان نفقة المرأة من زوجها ونفقت فممن ان كان النشور من قبله شىء اى من قبل الزوج
 هم كره له ان ياخذ منها شىء اى من المرأة هم عوضاً شىء قليلاً كان او كثيراً هم بقوله تعالى وان اردتم استبدال
 زوج مكان زوج الى ان قال الله تعالى فلما اخذوهن من شىء شىء تمام الآية وانتم احداهن قنطاراً فلما اخذوهن
 شىء اخذوهن بتماناً واثماً بينا فالزوج يشترك فيه الذكر والانثى كافي قوله تعالى ادخلت وروحك الجنة والقنطار على
 سبك ثور ذباً او نفقة ويقال هو سبعون الف دينار ويقال هو الف واثماً او قيته كذا قال صاحب ديوان الادب والادوية
 اربعون درهماً وقال الزمخشري القنطار للمال العظيم والبهتان ان يستقبل الرجل بالزينة وهو برىء منه والاية
 نص على كراهية اخذ العوض مع هذا الوعد العوض جاز لان النسي المعنى فى غيره وهى زيادة الاستيحاء فلما لم يرد شىء
 كما يبيع وقت النداء يوم الجمعة يجوز كره ويجوز الخ على مال وبه قال الشافعى واحمد ومالك فى رواية ابن القاسم وقال
 الزهري ومالك لا يملك له اخذ شىء اذا كان النشور منه ومع ذلك او تخلفا لزمه الطلاق ويرد ما اخذ منها فى البقرة
 ما اخذتم قال لم نؤب الطلاق فان لم يذكر كره لا يصدق قضاء وديانة وان ذكر لا يصدق قضاء وفيه رخص يكون الخ
 قسماً قال بعض اصحابنا فينفذ لانه روى عن ابن عباس وقال بعضهم لا ينفذ وفى كتب الشافعية الخ لم يخلط اذا كان
 الطلاق ولفظ الخ وافسخ والمقاراة ان نوى الطلاق فطلق وان لم ينو الطلاق فقلنا شىء اقوال طلاق وافسخ او
 بشىء ولفظ الخ صحيح وفى قول كناية والمقاراة كالتلفيق فى الامح لا خلاف فى منعه من الكنايات تقع بانيته وخالف فيه
 الاية فقلنا هم ولا شىء اى لان الزوج هم او ثماً بالاسبته لان فلان يريد فى ثماً باخذ المال شىء حتى يحصرها من الزوجين

ولا يحتمل الطلاق
 به من الكنايات الوا
 بالكنايات بائ
 الا ان ذكر المال
 عن النية
 هنا ولا فلا تسلم
 المال الا لتسلم لها
 نفسها وذلك
 بالبيونة وان
 كان النشور
 من قبله يكره
 له ان ياخذ منها
 عوضاً لقوله تعالى
 وان اردتم استبدال
 زوجكم الا قال فلما اخذوا
 منه ثماً ولا احشها
 بالاستبدال فلا يزيد
 وحشها باخذ المال

استبدال الزوج واخذ المال من وان كان النشوز منها من ان من المرأة هم كهناك من اى للزوج هم ان ياخذ
منها اكثر ما اعطاه من وهو واخذ الفضل على اساق ايها المقتدر المهر فلا يكره اخذوه وهذه رواية كتاب طلاق الاسل هم
وفي رواية الجاسع الصنفى طالب الفضل ايها من اى الفضل على مقدار مهرهم لا طلاق فلو نأش وهو قوله تعالى فلا
جلج عليها فيما اقتدرت به وهو باطلا فتمثيل التليل والكثير والمهر وغيره وفي التمهيد وجوز مالك والشافعي المانع بجمع الما اذا كان
النشوز منها بقوله تعالى فلاجلج عليها فيما اقتدرت به وعن سودة بنت كعب في حديثها عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه
ابن عمر وقال ابن عمر وابن عباس رضي الله تعالى عنهم الا باس ان ياخذ منها اكثر ما اعطاه او هو واخذ الفضل على اساق
ايها وهو قوله عكرمة بن زبابة وابراهيم بن ابيهم قال عكرمة بن زبابة ما اخذ منها حتى مرطها وقال ابراهيم بن زبابة ما اخذ منها غناصا راسها
وفي الحلبي ذكره علي بن ابي طالب والكم بن قتيبة وحماد بن ابي سليمان وميمون بن مهران ان ياخذ الزيادة على ما اعطاه
في التمهيد وهو قول الحسن وعطاء بن رطلوس ومن ابن ابي سبيد والشافعي لا ياخذ منها كمالا اعطاه اذا كان النشوز منه وهو مضار
هم بدو شش اى او لا يعني الاية التي بدنا بها اولاد هو قوله تعالى فلاجلج عليها فيما اقتدرت به هم وجه الاخرى شش اى
الرواية الاخرى اراد به رواية القدرى وهو قوله كهناك ان ياخذ من ما اعطاه اى روى رواية الاسل هم قوله
عليه السلام في امرأة ثابت بن قيس بن شماس اما الزيادة فلا شش هذا روى عن سماع بن عطاء وعن ابن الزبير رضي الله تعالى
عنهم في حديث عطاء بن رواد ابو داود وفي مراسيل عنه قال جارت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكرونها فقال اتردين
اليه حديثه التي اسديكها قالت نعم فزيادة قال اما الزيادة فلا ومدينت ابن الزبير اخبره الدارقطني في سبعة عن جرج
عن ابن جرج قال اخبرني ابو الزبير بن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن ابي بن سلول
وكان اصداقها حديثه فذكرته فقال النبي صلى الله عليه وسلم اتردين عليه حديثه التي اعطاك قالت نعم فزيادة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم اما الزيادة فلا ولكن حديثه فخذوا من سبيلها انتهى وقال لا تتردى وجهه روى اصحابنا
امرأة ثابت بن قيس بن شماس انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله لا انا ولا ثابت فقال اتردين عليه
حديثه قالت نعم فزيادة فقال اما الزيادة فلا فدخل الى بيت علي الكاكية في اخذ الفضل هم وقد كان النشوز منها شش الوافيه
الحال واعلم ان هذا الزيادة المذكورة في حديث ثابت بن قيس ليست ثابتة في رواته البخاري وغيره من الصالح وقال لا تتردى
اصحابنا ابتوننا في رواتهم في كتب الغنقه انتهى قلت هذا عند في حق الاصحاب لانهم ما ابتوننا من عندهم بل اعتمادا فيما على سبل
ابن داود ومسل ابن الزبير الذين ذكرناهم ولواخذ الزيادة شش اى ولواخذ الزوج الزيادة فيما اذا كان النشوز
من قبلها هم جاز في القضاء وكذا اذا اخذوا النشوز منه شش اى وكل اذا اخذ الزوج والمسال ان النشوز منه

وان كان النشوز
كهناك ان يا
منها اكثر ما
اعطاه وفي ر
لجامع الصخير
طالب الفضل
لا طلاق ما
وجه الاخرى
قوله عليه السلام
في امرأة ثابت
بن قيس بن ش
اما الزيادة
النشوز منها
جاز في القضاء
اذا اخذ النشوز

لان مقتضى ما تولاها شئنا
 يجوز حكمها ولا يباح
 ترك العمل في حق الاباحه
 لمعارضه في حق الاباحه
 وان طلقها على حال قبلة
 وقع الطلاق ولو زها الما
 لان الزوجه يستبد بالطلاق
 تجوز اذ تعليقا وقد علقه
 يقبلها والمرأة تملك
 التزام المال ولو لايتها
 على نفسها ومالك النكاح
 مما يجوز له اعتياض عنه
 وان لم يكن مالا كالتصا
 وكان الطلاق
 ٥ ٥ ٥ ٥ ٥
 ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

هم لان مقتضى ما تولاها شئنا وهو قوله تعالى فاجتنب عليهما فدا فقت بهن شيان شئ تسمية شئ اشار الى ابدوا بقوله لم يجر
 الحكم اسي شرعا وشار الى الاخر بقوله هم والاباحه شئ وهي المل هم وقد ترك العمل في حق الاباحه لمعارضه شئ اسي لابل ما بين
 وهو قوله عليه السلام اما الزيادة فلا هم فبق شئ اسي النفس هم سمو لابل في الثاني شئ وهو الجواز لانه لا يلزم من نفى الاباحه نفى
 الجواز كما في البيع وقت الزد فان قيل فصل الجواز والاباحه عسا رتان عن محض واحد لانه لا يجوز بدون الاباحه
 والاباحه بدون الجواز فكيف يجوز اذ بها ح انتفاء الاخر جيب بل هما شيان مختلفان لان ضد الاباحه الكراهه ومنه الجواز الرته
 ومنه اتيين الاشياء وكذا شيان لا يمتثلان الا ترى ان البيع وقت النية يعارض الكراهه وليس بجراح الما ان الاباحه
 عبارة عن عدم الكراهه وتعمل ان يكون الشئ معارضه الكراهه وهذا كونه النية فان جميع صور النفي في الافعال الشرعية كذلك
 فان قلت الحديث الذي فيه اما الزيادة فلا هم واحد فكيف يعارض قوله تعالى فاجتنب عليهما فدا فقت بهن شيان
 النفس اذ خص منه شئ او عارض من نفس آخر مثله خرج عن كونه قطعيا فيجوز تخصيصه بغير واحد منع ان هذا الحديث ان كان
 معارض النفس فهو موافق لنفس آخر وهو قوله تعالى فاجتنب عليهما فدا فقت بهن شيان في الحقيقة معارضة الكتاب بالكتاب لا معارضة خبر الواحد
 فجاز التمسك به لانه موافق لاحد النصين هم وان طلقا على مال شئ بان قال طلقك على الف درهم مثله هم فقت بهن شيان
 في المجلس هم وقع الطلاق ولو زها الما شئ المذكور وكذا حكم اذا قال طلقك على الف درهم وبارك على الف درهم
 وكذا اذا بدأت المرأة فقلت طلقني على الف درهم او جافني او بارني هم لان الزوج يثبت شئ اسي يستقل هم بالطلاق تخير
 وتعليقا شئ اسي من حيث التخيير بان قال انت طالق من حيث التخيير بان قال ان تملك لدا فانت طالق هم قوله عليه السلام انما
 الزوج طلاقا بقبولها الما لان الحكم معاوضة من جانب المرأة بدليل اقتضار على المجلس وولاية الرجوع فلا بد من القبول
 لانه شرط في المساومات هم والمرأة تملك التزام الما بولايتها على نفسها شئ جافني ان هذا الصنف معاوضة لبيتها الهية المتعاضدين
 ومساوية المحل اما الهية الزوج فلا مستبد بملك كما قد سناه واما الهية المرأة فلا لها متبلي امور نفسها واما مساهمة المحل فلهذا
 بقوله هم وملك النكاح مما يجوز له اعتياض عنه شئ هذا كما في جواب عن ما يقال كيف جاز الاعتياض في الخلع وليس البضع
 بمنتهى حاله الخروج فاجاب بقوله وملك النكاح مما يجوز له اعتياض عنه هم وان لم يكن بالاش وهو واصل هم بما قبله
 هم كالتصا شئ فانه ليس بهال فجاز اخذ البعض عنه والجواب وجوب الاقترام من الهة قال الاكل كذا في بعض وادع
 الا ترى اسي فانه قال في شره هذا فكان الاكل ما يجبه هذا حتى نسب الى غيره ولكنه لو كان عنده او جبه منه لينة قال الا ترى
 فان قلت لا نسلم ان الخلع تعليق الطلاق بالقبول ويجوز ان يكون تعليقا بالاداء قلت لان الخلع من القدرات ولا يجب
 الاداء في المعاومات الا بالقبول فكان تعليقا بالقبول وادعاهم وكان الطلاق شئ اسي الطلاق الواقع على الما

ثم بانها لما بينا شئنا وشاربها الى قوله والوان بالكنائيات بين هم ولا شئ اى ولان الطلاق المذكور هم معا وفته
 المال بالنفس شئ لاننا نتخلص نفوسا بالمال الذى تدفعه اليهم وقد ملك الزوج احد العبدتين شئ وهو المال هم شئك اى
 شئ اى المرأة هم الاخر وهو النفس تحقيقا للمساواة شئ بينهما لان نفوسا لا تسلم لها الا بالباين لان حق الزوج فى الزوجى ليس
 بمنقطع فلو جعل الشئ جعلا لذهب المال بالعوض ولم يحصل غرضها وذلك لا يجوز وكذا يلزم ما المال لاننا سن امل لانه
 وقد تصرفنا فى فالحصن فلهما لم يلزم ما بعد قبولهما الزعم لتصرف على الزوج وهذا لا يجوز ولانه لم يرضى بفوات حقه بالعوض هم
 قال شئ اى القدر الذى رضى الله تعالى هم وان بطل العوض فى المثل ان سئل السئلة على غرضه رضى رضى
 فلا شئ للزوج والفرقة باينة شئ اى يقع الطلاق البين وان حكم فيما اذا نكحها على غرضه او هم كذلك وبه مرجح فى الحقيقة
 والمنفى لو نكحها على غرضه رضى رضى او هم او هم فلو كان المثل غير عوض لا يلزم ما عند الايتم الثلاثة واحكامهم ويقع عند ذلك
 واحكامهم جعلا فترتد وهراد عند الشافعى يجب مهر النكاح ويقع طلاق باين كقولنا انتهى واعلم ان المثل والطلاق على
 ما لا يحل كالخروجها واستاجابه ويقع الطلاق بوجوب الشرط ولا يجب له عليها شئ لاننا لم نفسد والحرمان كانت الاكلها
 ليست بمشروطة لان الشرع انا والامر فى الميتة انما لم يمت ببال اصلا فجاء ما اذا غرت وقالت اتحلح نكاحي بطل
 فاذا هو غير عليها ان ترد المهر المأخوذ فى قول ابى حنيفة وفى قولها عليها مثل كل ذلك من نخل وسطا كذا ذكر الحنفى فى
 ميسوط شمس الايتمه اخرى وانما لم يبطل المثل بطلان العوض لان المثل لا يبطل بالشرط الفاسدة هم وان بطل العوض
 فى الطلاق كان شئ اى الطلاق هم جميعا شئ اى فى الموطوعة دون الثلاث وبه قالت الايتم الثلاثة هم فوقع الطلاق
 فى الزوجين شئ ليعني بطلان العوض فى المثل وبطلان العوض فى الطلاق وشاربها الى وجه المأخرق بينهما فقال وقوع
 الطلاق فى الزوجين هم لتعليق بقبول شئ اى لاجل التعليق الطلاق لقبول المرأة هم واقرتها شئ اى الزوجين هم
 فى الحكم لانه شئ اى لأشأن هم لما بطل العوض كان العاقل فى الاول لفظ المثل شئ قال تاج الشريعة لفظ المثل نصيب
 العاقل ويرفع لفظ المثل بخط الصنف انتهى واراد بالاول بطلان العوض فى المثل هم وهو اى لفظ المثل كناية شئ
 من الفاظ الكناية والواقع بالكناية ياتى سوى الاضافات الثلاثة التى مر بها هنا فاقدم وقال النكاى هو كناية لانه شئ
 ببل يجب ان يقال وهو كناية ولما دلالة على قطع الوصلة لانه مشتق من قطع النفس او التمسك وانما يرجع الى هذا
 التاويل لانه من الكنائيات اهو جى انتهى فالتاويل زيادة تصف فى التعرف على المأخوذ هم وفى الثاني شئ وهو بطلان
 العوض فى الطلاق هم الصريح شئ اى مخرج الطلاق هم وهو شئ اى الصريح هم تعقيب الرجعة شئ لبقاء المحل هم
 وانما لم يجب للزوج شئ عليها شئ اى على المرأة هم لاننا ما سمعنا الاستقراء حتى نصير غارة له شئ اى للزوج فاذا

بأنه لما بينا اوله مفعول
 المال بالنفس وهو ملك
 الزوج احد العبدتين
 هي الاخر وهو النفس تحقيقا
 للمساواة قال وانما
 العوض فى الحكم مثل ان
 يحلح المسلم على غرضه
 او ميتة ذل شئ للزوج
 والفرقة باينة وان بطل العوض
 فى الطلاق كان بوجوب
 وقوع الطلاق فى الزوجين
 بالقبول واقرتها
 الحكم لانه لما بطل العوض
 كل العاقل فى الاول لفظ
 المثل هم كناية وفى الثاني
 الصريح وهو يعقب الرجعة
 وانما لم يجب للزوج شئ عليها
 لاننا ما سمعنا الاستقراء حتى
 نصير غارة له

لم تفر غارة فاعلى يجب عليها شئ من اى دلائل الشان هذا دليل اخرهم لاجوبه الى ايجاب المسمى للاسلام شمس
 اى لاجل الاسلام لان السلم ممنوع من تسليمه وتسلمه هم ولا الى ايجاب غيره من اى لاجوبه اليها لانهم غيرهم
 بعدهم لانهم شمس من جهة اخرى ذلك هم بخلاف ما اذا خلع على نخل بعينه فخر الانسا سمت ما لا انفاس شمس اى الزوج
 هم سفر وراش للزوجة ميت قالت هذا نخل بعينه فاذا هو من فخرهم عليها والمهر الذى اخذته عند ابى حنيفة وعند ما يجب كىل
 نخل ذلك من نخل وسط كما فى الصداق ولو علم الزوج بكونه نخلها شئ عليه وعند الشافعى يجب مهر النخل وعند احمد
 وبلى ثوبه يجب قيمته هم وبخلاف ما اذا كاتب عبده او عتق على خمر حيث يجب قيمته العبد لان ملك المولى فيه شمس
 فى العبد هم متقوم شمس حتى لو غيب وجبت القيمة على الغائب هم وما رضى شمس اى المولى هم بزواله شمس اى
 بزوال ملكه هم صجناش اى بلا شئ قال الجوهري قولهم اخذه مباننا اى بلا بدل وهو فعال لانه ينفرد انتهى قلت
 ذكره فى باب حجب وقال الجوز ان لا يبالى الانسان براسه وانتصابه على انه منته لصدده محمد وقد روى رافعى
 زوالا مباناهم للملك البضع معنى فى الخلع شمس فى حالة الخروج غير متقوم هم فلا يلزم من بطلان البذل فساد الخلع
 شمس على ما ذكره هم اراد به ما ذكره بعيد هذا بقوله والفقه فيه الى آخره شمس وبخلاف النكاح هم اشارة الى الفرق
 بينه وبين الخلع حيث يقع النكاح ويجب مهر نخل ويبيع الخلع ولا يجب شئ هم لان البضع فى حالة الدخول متقوم شمس
 ولما اذا تزوج المهر البضع امرأة بمهر مثلهما بازن جميع المال هم والفقه فيه شمس اى فى كون البضع غير متقوم فى
 حالة الخروج ودون الدخول والفقه فى اللثة الفهم ولكن العرف خصه بعلم الشرعية وخصه بعلم الفروع هم نهان شمس
 اى ان البضع هم شرف شمس اعنى لا يقدر فى نفسه هم فلم يشترع تملكه الا بعوض يقابله اظهار الشرف شمس اى لاجل الاظهار
 انه شرف فلم يشترع تملكه بلا بدل اظهار الخطر المحل هم فاما الاستقاط شمس اى اسقاط ملك الزوج عن البضع هم فنفذ شمس
 فلما حابة الى ايجاب المال شمس لعدم لزوم المنة المحل المحترم وقال الشافعى فنفذ شمس اى تثيرت المرأة حيث تفرق
 كالتة على نفسها من كل وجه كما كانت فلذلك لم يجب على الزوج شئ بخلاف النكاح فانه يجب عليه مهر لان فى النكاح
 استيلاء على كل محترم فوجب المال على مقابل الاستيلاء وقال النكاحى فلما حابة الى ايجاب المال الا اذا ارضاها على مال
 وفى الجواهر لا ملكية خالها على حرلم وحلال صح نخل غمر مال ولا يجب للزوج الا المال وهو قياس قول اصحابنا واما
 قول الشافعى يجب مهر النخل فى جوارح الفقه خالها على عجز نفسه لا يلزم ما شئ لانه مال لا يتحقق بحال ولا بد من القبول لموت
 او طلاق كخلع المبائة والصيغة ولو خالها على براسها من دين لما عليه غير المهر او على براسها من كفالة نفس او على
 تأخير دين لها عليه صحته البرائة والتأخير الى اهل معلوم ويكون الطلاق رجعا وصح القابيل فى بدل الخلع الى اهل جوارح

ولا كونه له وجه الى ايجاب شمس
 لا وسلا ولا الى ايجاب غيره
 لعدم الاستزام بخلاف ما اذا
 خلع على نخل بعينه فخر ان
 خمر لا حقا سمت سلا فصلا
 مغرورا بخلاف ما اذا كاتب
 او عتق على خمر حيث يجب قيمته
 العبد لان ملك المولى فيه
 متقوم وما رضى بزواله شمس
 نأما ملك البضع فى حالة
 الخروج غير متقوم على ما ذكره
 وبخلاف النكاح لان البضع
 فى حالة الدخول متقوم
 الفقه انه شرف فلم يشترع
 تملكه الا بعوض اظهار الشرف
 ذاك الاستقاط فنفذ شمس
 فلما حابة الى ايجاب المال

وهي التي تستدرك نحو الحسد واليأس والى النقائص وجوب الرجاء لا يجوز وكذا الى الميسرة لا ينجح النكاح وفي المحيط
 في نكاح المال حالا في جهالة البديل نفسه التسمية وهو قول احمد وقال ابو ثور تقصد بالجهالة وهو قول ابى بكر بن الحنفية بالبر وقال
 الشافعي يجب مهر النكاح كالمكاح هم قال شافعي القدر في رحمته الله تعالى هم ما جاز ان يكون مهر جاز ان يكون بدلا في النكاح
 شافعي وهذا باجماع العلماء وانما لم يذكره حيث لم يقل وما لا يجوز ان يكون مهر لا يجوز ان يكون بدلا في النكاح لان من
 الاشياء ولا يصح للمهر ويصلح البديل النكاح كدبرهم الى تسعة دراهم هم لان ما يصلح عوضا للمتقوم اولى ان يصلح لغيره المتقوم شافعي
 هو البضع ايضا لانه غير متقوم حاله الخروج ولما اذا اختلعت على ثوب موصوف جاز كافي المهر وان اختلعت على ثوب فالتسمية
 فاسدة للجهالة كافي المهر وله المهر لانه غير متقوم ولا يجوز بنا الا يجوز ثمنه كما اذا اختلعت على الاصيل كما تحوز القيمة لكن هنا لا شئ لا يزوج
 على المرأة اذا وقع النكاح لقبول الزوج بخلاف النكاح على المهر ونحو ما جئت به من المثل هم فاذا قالت له شافعي المهر
 لزوجهم فلا شئ على ما في يدي فخالها فلم يكن في يد شافعي فلا شئ له عليها شافعي فلا شئ للزوج على المرأة لان كلمة ما عاتته فتناول
 المال وغيره هم لانه لم تقصد تسمية المال شافعي لان المرأة لم تغزو بها بذكر ما له قيمة والمراد من اليد الحسنة وكذا
 اذا اختلعت على ما في هذا البيت او على ما في شجرى او على ما في بطن غنم فلم يكن شئ في تلك الساعة لا يرجع عليها كما ذكرنا
 اما اذا كان في تلك الساعة شئ فله ذلك لان الساعة انما هي من الجهالة ترفع بالاشارة الى المحل وفي النكاح
 يجب مهر النكاح في هذه الصور لان البضع متقوم عند الدخول وفي الصورة المذكورة يقع الطلاق وبه قال مالك
 واحمد وفي البسيط لو وقع النكاح بدون ذكر المال قبل يجب المال بخلاف النكاح فاذا قلت لا يجب بل يقتصر على القبول
 قيل يقتصر لان النكاح مفاعلة كالمقابلة والمضاربة فلا بد منه والنكاح قد يفتقر الى القبول كخلع السفينة والصيغة على مال
 وفي الوسط لو قال نكحتك على ما في كفك منح النكاح ان صح ما يبيع الغايب وترك على ما في كفها وان لم يبيع فسد العوض
 ويجب الرجوع الى مهر النكاح قال الغزالي وقال ابو حنيفة ان لم يكن في كفها شئ نزل على ثلث دراهم وغلل وقال الشافعي
 مذهب ابو حنيفة وجوابه انه لا يلزمهم شئ البته من غير خلاف ونقله عنه غلط فيجوز تقليد وهم خيال اطلعت على الخطاء
 او المجازفة فيه وقال وكان قد اتفقنا ثمانية مفتي على اباحة وسه في ايام السلطان محمود ورحمة الله تعالى وانتم اقبلتكم
 من اجل اعتقادهم مذهب الحكماء فقال السلطان محمود وانما رجل عالمي لا اعرف هذا الامر ان وجب قتله فاقبلوه فخلصه
 منهم الارض ابندى من الخليفة ثم منعت احياء علوم الدين وذكر فيه مناقب ابى حنيفة واطن في عهده بالعلم والزهادة
 والورع وذكر ابن عسكارة في تفسيره في سورة التكاثر مذهب قوم من المسلمين كانوا يفر الى الشمس فكل من اتى صوم والنجوم
 مينا ووجوه النساء ساقاه وذلك عند موته وكفوه بامور منها ليس في الملك ابدع من هذا العالم

قال وما جاء

ان يكون مهر كذا

ان يكون بكذا

في الخلع لان ما

يصلح عوضا للثمن

اولى ان يصلح لغير

المتقوم فان قالت

له خالفت

ما في يدي فخالها

لعمرك لم يكن في يدي

شئ فلو شئ عليها

كلامها لم تغزو بيمينه

بمطلق الجمع محل المصنف فذهب الى هذا القول ولا يرد عليها ما اذا قال لامرته اختاري من الثلث ما شئت
 فانما اذا اختارت الواحدة او الثلثين يصح لان من فيه التبعيض لعدم احتمال الكلام بدون مجملان صورة الجمع
 فان من فيه الثلثين وانفصلة لانتقال الكلام بدون ولا يقال المقصود من اختاري ما شئت غير المقصود من اختاري
 من الثلث ما شئت لانا نقول المغايرة بين المعنيين لا تقتضي الانتقال في الكلام لان المدعى صحة الكلام بدون كمن
 وصحته ليست بموقوفة على عدم المغايرة هم واذا احتملت على عبد لها ابنتان على انها بنت من ثمانية عشر اى اياها يعني
 لا تطبيق على تحصيله ان وجده سلمته والا فلا شئ عليها هم ثم تبرأش وعند مالك لا ضمان عليها وعند الشافعي يجب
 مهر مثل ان مع النكاح وفي الصحيح عليه لا يصح النكاح هم وعليها تسليم عينه شئ اى وعلى المرأة تسليم عين العبد هم
 ان قدرته وتسليم قيمته ان عجزت لانه شئ اى ان النكاح هم عقد المعاوضة فيقتضي سلامة العوض واشتراط البراءة عنه شئ
 اى عن الزوج هم بشرط فاسد فيبطل شئ اى الشرط هم الا ان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد شئ وكذا التبرعات
 لا تبطل بها فان قيل سلمنا ان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ولكن ينبغي ان تفسد التسمية ويرجع الزوج عليها بالمهر والرجوب
 ان يبنى النكاح على التوسع فلا يفسخ صحة باعتبار الاباق لان العقد اذا كان صحيحا كان ما ينافقه من الشرط فاسدا ساقطا
 واساقطا لا يؤثر فاشئ فان قيل النكاح كما يجب تسليم المسمى فكذلك يجب تسليمه بوصف كونه سليما واشتراط البراءة عن
 زوجت السلامة صحيح فيصح اشتراطها عن تسليم المسمى ايضا اجيب بان استحقاق التسليم بوصف السلامة لا تترتب ان
 يرجع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز والبيع بشرط البراءة عن العيوب يجوز فلا يلزم من جواز الادنى جواز الاعلى هم وعلى هذا النكاح
 شئ معنى على هذا الحكم اذا تزوجا على عبد لى بشرط البراءة عن ثمانية عشر اى جاز النكاح ولم يرد عن ثمانية عشر اى جاز النكاح
 والاسلم قيمته هم واذا قالت طلقنى ثلثا باف فطلقها واحدة فبطلت الا ان شئ وبه قال الشافعي وعند مالك يقع
 باف وعند احمد يقع بغير شئ هم لانها لما طلقت الثلث بالالف فقد طلقت كل واحدة بثلث الالف وبهذا ان حزن الباء
 تعصب الاعواس والعوض تنقسم على العوض اى على اجزاء العوض فيقابل كل طلقة بثلث الالف فان قلت هذا يشكل
 بالبيع فلو قال بعت منك هذا البعينة الثلثة كل واحد بثلث الالف فقبل البيع وفى واحد بعينه لم تجز ولم يجب بثلث الالف
 قلت الطلاق لا يبطل بالشرط الفاسد بقوله التعليق والافطار ولا كذلك البيع هم والطلاق ما بين وجوب المال
 شئ اى بالاجماع هم وان قامت طلقنى ثلثا على الف فطلقها واحدة فلا شئ عليها عند ابى حنيفة شئ وبه قال احمد
 كقولنا في الباء وقال مالك كالكلام في الباء هم ويملك الرجوع شئ لانه لما لم يجب المال لان الشرط لا يتوزع
 على اجزاء الشرط كان الطلاق رجيا لان الزوج كان مبتدئا في ايقاع الطلاق ومرجع الطلاق بعقب الرجوع

وان احتملت على

عبد لها ابنتان

من ثمانية عشر

تسليم عينه ان

وتسليم قيمته

فان عجزت

لانه عقد المعاوضة

سلامة العوض اشتراط

البراءة عنه شرط فاسد

فيبطل به النكاح لا يبطل

بالشرط الفاسد وعلى

هذا النكاح ولو اطلقت

طلقنى ثلثا باف فطلقها

واحدة فبطلت الا ان

لا يملك ما طلبت الثلث

بالف فقد طلقت كل

واحدة بثلث الالف

هذا لان حزن الباء تعصب

الاعواس والعوض تنقسم

على العوض والطلاق يقابل

لرجوع المال وان قامت

طلقنى ثلثا على الف فطلقها

واحدة فلا شئ عليها

عند ابى حنيفة

وبه قال احمد

واحدة بائنه لوجوب المال لكن بشرط القبول في المجلس حتى اذا قامت قبل القبول بطل ذلك لانه بمنزلة تعليق الطلاق
 بشيئا وتلك الامتناع التاميات تقتضي على المجلس صم وهو كقولك انت طالق بالثمن اى حكم هذا الحكم ذاك فيما ذكر
 وذكر المتراشى لو قال انت طالق بالثمن اى اى او بارتيك او طلقك بالثمن يقع على القبول في المجلس
 وهذا يمين من جوبه فخرج تعليقه واما في وجوبه ولا يطل اقباسه عن المجلس ويترفع على البلوغ عليه اذا كانت حاضرة
 لانه تعليق الطلاق بقبولها المال وهو من جنسها المبادر فلا يصح تعليقها واما فتاوى البيع وجوبها قبل قبوله فله وجه وهو
 بقبولها عن المجلس صم ولا بد من القبول في الوجوهين شى اى في قوله انت طالق على الثمن وفي قوله انت طالق بالثمن
 صم لان معنى قوله بالثمن لوجوب الثمن يجب لى عليك ومعنى قوله على الثمن على شرط ان يكون لى عليك والعوض لا يجب
 بدون قبوله والعقل بالشروط لا ينزل قبل وجوبه واما الطلاق باين كما قلنا شى اى لوجوب المال صم ولو قال لا طلاق
 انت طالق وعليك الثمن فقبالت او قال لا طلاق انت حر وعليك الثمن فقبالت المراه وطلقت المراه ولا شى عليها شى
 اى على المراه والعبد اى لا يجب عليها شى صم عند ابى حنيفة وكذا اذا لم يقبل شى اى المراه والعبد صم وقال
 شى اى قال ابو يوسف ومحمد وبه قال الشافعى واحد صم على كل واحد منهما شى اى من المراه والعبد صم الا ان
 اذا قبل شى اى كل واحد منهما صم واذا لم يقبل لا يقع الطلاق والعاق شى وكذا اى على الخلف اذا قامت
 غلقتى ذلك الثمن درهم ففعل الزوج وقع الطلاق ولم يكن له فى الاثني شى عند ابى حنيفة صم لما شى اى لابي يونس
 ومحمد صم ان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة شى اى اى هذا الكلام قوله وعليك الثمن وقوله ذلك الثمن وهو يستعمل للمعاوضة
 والخلع معاوضة ايضا صم فان قوله حمل هذا الساع ولك على درهم بمنزلة قوله درهم شى وكذا ينظر في الثوب ولك درهم
 فمصلحة ان الواو قد يكون للمحال ولا وجه فيه تصحيح كلامه ان يحمل على ذلك فيصير كانه قال انت طالق في حال لا يجب عليك الثمن
 ولا يكون ذلك الا بعد قبولها كما لو قال ادلى الفادى انت طالق او لعبد ادلى الفادى انت حر فان الطلاق والعاق
 لا يقان الا بالمال صم وله شى اى لابي حنيفة صم انه شى اى ان قوله وعليك الثمن هم حمله ثامنه شى مستعده بنفسها
 لانها سببها زوجة والاصل فيها الاستقلال صم فلاترابطها قبلها الا بالمال اذا الاصل منها شى اى فى الجملة
 صم الاستقلال شى اى الاستسبب وانفسها صم ولا دلالة فيها شى على الارتباط بما قبلها صم لان الطلاق والعاق
 ينشأ عن المال شى لان عادة الكراه فيها الامتناع من قبول عوض صم بخلاف البيع والايارة لانها لا يوجد
 وونه شى اى دون المال كونه معاوضة فمصلحة ان يكون حال المعاوضة دليلا صم ولو قال انت طالق
 على الثمن درهم على ابى الجار او على انك ابى الجار ثامنه ايام فقبالت شى اى قالت قبلت صم فالجواب بان ذلك كان للزوج شى فلو طلق

وهو كقولك انت طالق
 بالثمن اى من القبول
 في الوجوهين لان معنى
 قوله بالثمن يجوز ان
 يجب على عليك ومنه
 قوله على الثمن شرط ان
 يكون لى عليك الشرط
 لا يجب دون قبوله والعاق
 بالشرط لا ينزل قبل وجوبه
 والطلاق باين كما قلنا
 ولو قال لا طلاق انت طالق
 وعليك الثمن فقبالت
 او قال لعبد انت حر
 وعليك الثمن فقبالت
 العبد وطلقت المراه
 لا شى عليها عند ابى حنيفة
 وكذا اذا قبل شى اى
 كل واحد منهما الا ان
 قبل اذا العاق فلتقع
 الطلاق والعاق لهما
 ان هذا الكلام يستعمل
 للمعاوضة فان قوله
 يحمل هذا الساع ولك درهم
 بمنزلة قوله درهم شى والله
 حمله ثامنه فلاترابطها قبلها
 لا بد كانه لا يوجد
 الاستقلال في ذلك
 الطلاق والعاق ينشأ
 عن المال كونه معاوضة
 جازا لهما لا يوجد

الطلاق والعاق ينشأ عن المال كونه معاوضة جازا لهما لا يوجد

في لا يهرج الى البع ايضاهم فانكاره القبول رجوع منه ش فلا ينفذ هم قال ش اي القبول رضى رحمه الله تعالى
 هم البارات كالطلاق البارات من باري شريكه اي ابر او كل واحد منهما ما جبهه وبني بالتميز قال في المغرب ترك العزوة فظلم
 كلاهما ش اي كل البارات والحق يسقطان كل حق كحل واحد من الزوجين ما يتعلق على الاخر بالكل ش اي بسبب النكاح
 مثل المهر والنفقة المائنة دون التقبيل لان النكاح والبراءة يتبعان النفقة فكيف ما است في العدة وبه مرجع الحاكم التيسير
 في الكافي وقوله ما يتعلق على الاخر بالنكاح احتراز عن دين وجب بسبب آخر فانه لا يسقط على ظاهر الرواية ونفقة العدة لا يسقط
 ايضا الا بالتيسير وكذا السكنى بالاباح وهو ما علمه في كماله وبقا لا يسقط ش من المهر في ظاهر الرواية وقال الشيخ
 الامام السعدي وشيخ الاسلام يسقطان كان عليه ولا يجب عليهما وواقفت لان المال يذكو عرفا فذكر النكاح هم باخذ في نفقة
 وقال محمد لا يسقط فيما ش اي في البارات والطلاق هم الا لاسياوش اي الزوجان يعني لا يسقطان شيئا سوى السمي في نفقة
 وبه قال الشافعي هم وبني يورث منه ش اي بن محمد في نفقة وس ابن مينة في البارات لمحمد بن ش اي البارات و
 هم معا ومنه وفي المعاضات تعتبر المشروط لا غير ش اي الذي وقع عليه الشرط هم وبني يوسف ان البارات من البراة
 ش وباب الفاعل عليه نفقة نسبه الفعل الى فاعلين الى ابيه هاهنا سجد الى الاخر فتمت نفقة براءة كل من بينهما بالآخر وهو
 سني قوله هم فتتيسر ش اي فتتسنى البراة هم من الجانبين وان ش اي وان لفظ البراة والتذكير باعتبار المذكور
 هم مطلق ش يعني غير متيسر ش هم فقيدها بحق النكاح لدلالة الغرض ش وهو وقوع البراة عمدا وقعت البراة لا طم
 وهو انفسر الماسل بسبب وصلة النكاح وانقطاع المازنة انما يكون باسقاطا وجب بسبب تلك الوصلة كذا قال بعض
 الشراح وقيل الغرض هو قطع المازنة الناشئة بالنكاح فقيده البراة بالحقوق الواجبة بالنكاح هم لا المانع فقتضا و
 الانقطاع وقد حصل في نفس النكاح فلا ضرورة الى انقطاع الاحكام ش اي سائر الاحكام لاننا لم يكن بسبب وصلة النكاح
 هم وبني حنفية رحمه الله تعالى المصلحة من الفصل ومنه خلع النحل فخلع العمل ش وبني الفصال العاقل منه هم
 وهو ش اي الخلع هم مطلق كالبارات ش فيضاف الى الكمال هم فمبطل باطلا فيما ش اي باطلا في البارات و
 هم في النكاح واحكامه وحقوقه ش الواجبة به دون سائر الديون وقال الزنوزي ثم النكاح بل يقع البراة من دين
 آخر سوى دين النكاح في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابن مينة يقع وكذلك البارات بل توجب البراة من
 سائر الديون فيه اختلاف الشافعي والصحح انها لا توجب وكذلك في الفتاوى الصغرى اذا كان العقد لفظ الطلاق
 على ال فمل يقع البراة من الحقوق المتعلقة بالنكاح ففي ظاهر الرواية لا يقع لان لفظ الطلاق لا يدل على اسقاط الحق
 الواجب بالنكاح وفي رواية الحسن عن ابن مينة يقع البراة منها لاتمام المقصود ولو كان الخلع بلفظ البع وان شافعي

فانكاح القبول رجوع منه
قال والمباراة كالخلع
 كلاهما يسقطان كل حق
 لكل واحد من الزوجين
 على الاخر ما يتعلق بالنكاح
 عند ربي حنفية سجد وقال
 محمد لا يسقط فيهما الا
 ما سمي به والبراءة
 معناه في الخلع ومع ابن حنيفة
 في المباراة لمحمد لان هذا متعا
 وفي المعاضات يعتبر المشروط
 لا غير ولا يورث من سائر
 المباراة مفاعلة من البراة
 فتتبعها كمن الجانبين
 وان مطلق قد تلحق بغيره
 التمسح كذا في الغرض ما الخلع
 فتتبعه لا الخلع وقد حصل
 في نقص النكاح ولا ضرر ولا في النكاح
 الاحكام ولا حنفية وان الخلع
 يعني من الفصل ومنه خلع النحل
 وخلق العمل وهو مطلق كالبارات

في نقص النكاح ولا ضرر ولا في النكاح

عامة المشايخ لا يفتحن في رواية لا يفتح لان هذا القبول شرط الميمن وذلك لا يحل الدنيا به جسم وان ضمن الاب المهر
 اي في مودة فخلع الاب مع الزوج هم وهو شئ اي المهر هم الف درهم خلقت لوجوه وقبوله هو الشرط ولا يترتب شئ اي الميزم الاب
 هم نسائية استمانا ش لان المسئلة معصرة في غير الموطورة بدليل ايراد اهل هذه المسئلة في الكبيرة التي يدخل بها ثم لا كانت
 المعصية في غير موطورة والصين الخلع الى مهر والمهر واجب بالتمكح والواجب بالتمكح في الطلاق قبل الدخول فصدت المهر
 وهو نسائية فكانه ما عليها على نسائية هم في القياس يترتب شئ بحكم الفهمان هم ومصلحة شئ اي اهل ما ذكر من هذه المسئلة
 هم في الكبيرة شئ اي في المرأة الكبيرة هم اذا احتاجت قبل الدخول على الف ومرة الف في القياس عليها نسائية زائدة
 شئ اي على المسئلة زائدة لان المسئلة تتبع المضان اليه كما في قوله تعالى في سبع بقرات سمان لان السداد اذ الم يكن فيه
 استحق الزوج عليها انما باعتبار القبول في الخلع ولما على الزوج نسائية بالطلاق قبل الدخول في غير نسائية قضاها نسائية
 فبقي للزوج عليها نسائية زائدة هم وفي الاستحسان لا شئ عليها لانه يرايه عاوة حاصل الميزم لها شئ اي يراها بالخلع
 عاوة حاصل الميزم المرأة على الزوج وقال تلج الشرعة وجبة للاستحسان انهم يرون بالخلع على المهر الميزم لما وهو
 نسائية بالطلاق قبل الدخول فيكون الخلع على مهر في الحقيقة علما على نسائية وقد سقط عن الزوج خلايشي طيبا
 شئ فانهم فروغ لو قال خلعتك ولم يذكر عونا فقلت لا يسقط شئ من مهراني ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام
 والسعدى يبرأ من مهر امير والمهر ولو قبضت وعن ابي حنيفة روايتان لم يذكر العوض في الخلع والامح برأيه وفي
 شرح الشافعي يبرأ من مهر امير والمهر عند وفي المحيط والصحيح ان باقية فهو لها وما كان العينا في ذمته يسقط ولو شرط البراءة وعن
 الفقه البصرة وهو نسائي سقطا بالخلع ولو شرط البراءة عن النسائي لا يسقط لان النسائي في ذمته يسقط ولو شرط البراءة عن النسائي
 الابا بشرط الطلاق ولا يقع الا براءة عن نفقة الولد وهو مؤنة الرضاع والرضاع بشرط ولو وقت له وقتا جاز ولو مات الولد
 قبل تمام الوقت يبرج الاب الى تمام المدة والميلان لا يرجع اليها ان يقول الزوج خلعتك على ابني بربي من نفقة
 وذلك فان مات فلارجع لي عليك ولا يدخل نفقة العدة في قوله خلعتك بكل حتى لك على الا انه لم يكن حتى عليه عند الخلع وفي
 الدنيا لو ابرأته من نفقة العدة بعد ان لم يصب بخلاف الابرا من العدة حال قيام التمكح قال صاحب الدنيا يبرج هكذا ذكره
 الطحاوي وفي القينة فانما على نفقة ولده عشرين وحي مستور وطالبة بنفقة ما يحجر عليها وفي الذخيرة فانما على رضاء
 ابنه عشرين بعد انقطاع حجب وكذا لو ابرأها على ان كسوه من المدة والافرة الجواز ولو لم يشرط ذلك فلها طلاق كسوة
 ولو كان في البطناء المسئلة سجا لما هم ولده ميثا رجح عليها باجرة الرضاء عشرين ونفقة عشرين عشرين على ان تحرك
 ولو اعتمد الزوج فخلع جازير والشرط باطل قالت لبتك مهرى ونفقة عدتي فقال اشتريت في الظاهر انما لا تطلق ولكن

وان ضمن كذا المهر
 هو الف درهم
 طلقت احبتي
 وهو الشرط عليه
 استمانا في الفين
 يلزمه الف واحد
 في الكبيرة اذا خلعت
 قبل الدخول على الف
 وهو الف في القياس
 عليها نسائية زائدة
 في الاستحسان لا شئ
 على سكاك يرايها
 دة حاصل ما
 يلزم لها

كما لو دعيه من بني الجالبية في قاضي الظهار وهو قول الثوري هم ثم الوطى اذا حرم حرم بدو اعيه ش وبني اللبس والعتلة لانهما
واعيان الى الوطى وبه قال الزهري والافراحي والنخعي والاك وانشأ في احد قوله احمد في رواية وقال الشافعي في قول لا تحسم
الدواعي وبه قال احمد في رواية هم كذا يقع فيه ش اسي في الوطى هم كما في الاحرام ش اسي في حالة الاحرام بالجمع يحرم الوطى ومعه
العتلة وكذا في الاعناق والاستبذان من حام عمل الحمى يوشك ان يشافيه هم مخلفات الحائض والعتايم لانكثير وجودها فلو حرم
الدواعي يعني الى المخرج ش م يمتنع بالنسب هم والاك ذلك الظهار والاحرام ش فاشافيتان قابلا ولا يقضي حرمة الدواعي
فيما الى المخرج هم فان وطيا قبل ان يفرش عن يمينه هم مستغفر الله تعالى ولا شئ عليه غير الكفارة الاولى ش اسي الدواعية
بالظهار على الترتيب النفسوس وهو قول الجمهور والاك وانشأ في ومعه وقال عمرو بن العاص وفيه منته بن ذويب وسعيد
بن جبير والزهري وقادة وعبد الرحمن بن مهي يوجب كفارتان وقال الحسن البصري والنخعي حجب ثلاث كفارات ولنا
حايث بن عباس رضي الله تعالى عنهما في رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطاهر عن ابيه وقطاهر بن عبد الله بن ابي بكر قال لا كفارة على هذا
قال رايت فلما داني منور مقبر قال انظر يا شفي فعل انزل الله ورده اليهود اودوا النساء والترندي وابن جابر وفي الكفا
يهيئته بن محمد البياضي قلت هو في رواية الترندي عن سلمة بن مخر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الظاهر يوجب قبل ان يفر
قال كفارة واحدة ثم هذا حديث حسن غريب وسلمة بن مخر هذا معروف بالبيان في ليس منهم انما كانت دعوتهم فممن نسب اليهم وهو
من المخرج وهو سلمة بن مخر بن سليمان بن الصمت بن جابر بن الحارث بن زيد بن مناب بن حبيب بن عبد بن ثعلبة بن مالك
بن حبيب بن جهم بن المخرج الاكبر وذكر الترندي الخلاف في اسم سلمة او سلمان هم ولا يعادوش اسي ولا نجا ووك
هم حتى يفرقوا عليه السلام ش اسي لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم الذي وقع في ظهارة قبل الكفارة استغفر الله
ولا ان حتى تكفر ش وقد ذكرنا في الحديث انفا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن سلمة بن مخر هم ولو كان
شيئا آخر وجبا عليه ش هذا وجه الاستدلال بالحديث المذكور اسي ولو كان يجب على المظاهر المذكور شي آخر وجبا عليه
غير الكفارة الاولى هم بنية عليه السلام ش ابي بنية النبي صلى الله عليه وسلم هم قال ش اسي قال المصنف رحمه الله تعالى
هم هذا اللفظ ش يعني قوله ان علي كذا اسي هم لا يكون الاظهار الا من خرج فيه ش لو فوى الطلاق والايلا ولم يشيا يكون ظهارة ولو فوى الطلاق
لا يصح لانه نسخ فلما يمكن من البيان ش لانه تغيير موضوع الشريعة وليس في العبد ذلك لان التعيين يحسن محتملات اللفظ واللفظ من غير
غيره فلا يصح نية الطلاق وكذا اذا فوى تحريم اليمين لانه مخرج في الظهارة وكذا اذا قال اردت به المخرج عن الماضي كاذبا لا يمين
تضاء هم ولو قال انت علي كطين اسي او كغير ذلك فجهاد هو مظاهر لان الظهارة ليس الا تشبيه المحللة بالحرمة وهذا الكنى يتحقق في عضو
لا يجوز النظر اليه ش اقرز بن النسيب المير والرجل والشعر والنظر لا يعمل النظر اليه وقالت الظاهرية يخفى الظهار بغير الاسم

ثم الوطى اذا حرم
بن زاعية كذا يقع
فيه كذا في الاحرام
المخلفات والعتلة
لانه يكثر وجودها
فلو حرم الدواعي
الى الحج وكذا في
الظهار وكذا في
وطيا قبل ان يكفر
استغفر الله تعالى
ولا شئ عليه غير الكفارة
الاولى وكذا في
يكفر وقوله عليه
الذي دافع في ظهارة
قبل الكفارة استغفر الله
ولا شئ عليه غير الكفارة
شيء اخر وجبا عليه
السؤال قال وهذا
لا يمكن كذا في الاحرام
صريحه ولو فوى الطلاق
لا يصح لانه نسخ
يكن من كذا في
قال لا شئ على كذا
كغيرها او كغيرها
مظن كون الظهارة
ليس الا تشبيه المحللة
بالحرمة وهذا الكنى يتحقق
في عضو لا يجوز النظر اليه

بغيره جواب بل يوسف في هذا فقال جازان يكون لها المباشرة على قوله وكان هذا رواية منه هم وقد عرفت في موضع من
 ابي في شرح النكاح في قوله الا ترى قال النكاح ابي في بسوطهم والابى حنيفة انه نفس ابي ان قوله انت على حرام فلهذا
 هم مخرج في الظاهر فلا يتحمل غير شمس ولهذا لا يحتاج في الدلالة عليه الى التمسك فلا يتحمل غيره من الطلاق والايلاء هم هم هو محكم
 شمس لعدم احتمال الغير وقوله انت على حرام تحمّل تحريم الطلاق وغيره هم غير التحريم اليه شمس ابي الى الظاهر كما هو الاصل في
 رد احتمال الى الحكم هم قال شمس ابي محمّد في الجابح الصغير هم ولا يكون الظاهر الا من الزوجة حتى لو ظهر من امته لم يكن
 مظاهرا شمس وكذا لا يكون من امه ولده وولد برته وقال مالك يصح لمن وقد ذكرنا اختلاف فيمن عن قريب هم لقوله تعالى
 من نسا بجم شمس والنساء اسم للزوجات والملكوة النسي زوجه فلا يصح الظاهر منها كذا قاله الا ترى قلت النساء جمع ادم
 من غير قطعها فيناول الزوجات وغيره ولكن نفس النساء من الزوجات تكون من حيث قصد لا يتبدل على ان المراد الزوجات
 والا فلفظ النساء من حيث اللفظة اعم من الزوجات وغيرهم ولان الحمل في الامة ليس بمقصود لان المقصود ملك
 اليمن هم فلا يلحق بالملكوة شمس بدليل انه لو اشترى امته فوجدها حرة عليه برضاه او مصادرة لم يثبت للشرى ولا يملك
 بسبب الحرية فلا تكون الامة في معنى الملكوة حتى يلحق بها فان قلت قوله تعالى وامهات نسايكم دخل فيه الاماء والمرار بالاجماع
 قلت الاجماع ممنوع والامة الموطورة حرام باعتبار انها من امهات نسايك بل باعتبار وطئ البنت ولا يمكن الحاق الامة
 بالنساء بعد لالة النفس لانه ليس في معنى ما ورد به النفس هم ولان الظاهر منقول عن الطلاق شمس هذا دليل خمسة ابي كان
 الظاهر مطلقا في الجارية فنقل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة هم لا يطلق في الملكوة شمس حتى يكون منها الظاهر فان قلت الامة
 محل الظاهر بفرض يجب ان يكون ابتداء كما ظاهرين امراته وهي امته ثم اشتراها في حكم الظاهر وهي امته يجب ان لا تكون من نفس شمس
 بقا ولا يثبت ابتداء كابقاء النكاح في العتقة وان لم يثبت ابتداء هم وان تزوج امراته من غير امراته ظاهرها ثم احلها
 النكاح فانها باطل شمس او بهذه السبيل لبسيل التفريق لما قبله لانه لما قال ولا يكون الظاهر الا من الزوجة فرع هذه
 المسئلة عليه يعني لو ظاهرها من امرة نكاحا موقوف لا يصح ظاهرها لانهما بين ظاهرها الرجل لم تكن زوجة فلم يصح ظاهرها
 هم لانه شمس ابي لان الرجل الذي ظاهرها هم صادق في التشبيه وقت التعرف شمس ابي وقت تشبيه الحرمة بالحرمة لا يصدق
 فيه غير كاذب هم فلم يكن شمس كلامه هم منكرا شمس والظاهر منكرا من القول وزوره هم والظاهر ليس بحق من حقوقه شمس
 هذا جواب سوال مقدرو هو ان يقال الظاهر يعني على الملك والمالك موقوف ههنا فيمن ان يكون الظاهر موقوف فانما جاب لقوله
 والظاهر ليس بحق من حقوقه ابي من حقوق النكاح هم حتى يتوقف عليه شمس ابي على النكاح لان النكاح امر شرعي وظهر
 منكرا من القول وجبها فان قلت يتوقف المخطوطة يتوقف المشرع هم بخلاف اعناق المشرع من الناصب شمس هذا كما به جواب

وقد شرى موصلة
 ولا في حيفته لانه
 في الظاهر خلافه
 ثم محكم في القول
قال ان يكون الظاهر
 الا من الزوجات
 لو ظاهري امته
 مظاهرا لقوله
 نسا بجم
 تابع فلو تلحق بالملكوة
 وكان الظاهر موقوف
 الطلاق ولا يصدق
 للملكة فان تزوج امراته
 بغير امراتها ظاهرها
 فلهذا الشك
 في الظاهر باطل لانه
 في التشبيه وقت التعرف
 فلم يكن منكرا من القول
 والظاهر ليس بحق من
 حقوقه حتى يتوقف
 بخلاف اعتاق
 المشتري من الغنا

لأنه من حقوق

الملك من حال النساء

النق على كظهر أي كان

مظاهرهن جميعاً

أضداد النظر إلى وجهها

كما إذا أعتا الطلاق

وعليه لكل واحد كفارة

لأن الحرمة تثبت حق

كل واحد والكفارة لهما

لكنه لا ينعقد بغيرها

بجداً ولا ينعقد بغيرها

فيه نص من كلامه

ذكر باسم فصل

في الكفارة قال

لأنه متى فبها كان

حسباً مشهوراً من

دعين فإن لم يستطع

عن قياس هذا السائل ما سأل على توقفه اعتناق الشتر من القاسم على إجازة المالك لأنه إذا إجازة فنفذ وتقرر جواب أن
 اعتناق الشتر من القاسم إنما يتوقف على إجازة المالك ثم لا بد من إجازة المالك ثم من حقوق المالك
 فيكون من توقفه لكل توقف الاعتناق هم ومن قال لنسائه أنتم على كظهر أي كان مظاهرهن جميعاً من هذا المالك
 فيه كما لو قال أنتم طوائف وعليه واحدة كفارة يعني عليه أربع كفارات إذا قصدوا فليس فيه قال الشافعي في الجواب وهو قول
 الحسن النخعي والزهري جوي بن حميد الأندلسي والحكم المصوري وقال مالك وأحمد وأبو ثور وإسحاق عليه كفارة واحدة
 روي ذلك عن عمرو بن عثمان وعروة وطاوس وعطاء وسبقه هم لأنه أنفاد الظاهر ليس فصار كما إذا أضاف الطلاق إلى
 شتر وقال أنتم طوائف هم وعليه لكل واحدة كفارة لأن الحرمة تثبت في حق كل واحدة منهم شتر كما إذا ظهر من كل
 واحدة منهم على عدة هم والكفارة لتمام الحرمة شتر أي وجوب الكفارة لأجل أن تثبت الحرمة الموقفة هم فتعد بعدوا
 شتر أي تعدد الكفارة بعد الحرمة هم بخلاف الأيلاء ومن شتر حيث لا يتعد الكفارة هم لأن الكفارة فيه شتر
 أي في الأيلاء هم النسيئة حرمة الاسم شتر أي اسم غريب هم ولم يتعد ذكر الاسم شتر أراد به قوله والله
 وأنا لم يتعد ولأنه قاله مرة واحدة فخرج لو قالت هي أنت على كظهر أي وقالت أنا عليك كظهر أي لا يبيع الظاهر عندنا
 وفي البسوط عن أبي يوسف عليها كفارة أربعين وقال الحسن بن زياد هو طاهر قال محمد بن شبيب وهو الصحيح وبه قال الشافعي
 والمالك وأحمد والثوري وإسحاق وأبو ثور وفي النيباح والمردنفة هو عمن عند أبي يوسف ظاهراً عند الحسن وفي
 شرح المختار حكى الخلاف بين أبي يوسف والحسن على العكس ومثل في المفيد والمزيد والمحيط وأوجب الأوزاعي عليها كفارة
 الظاهر ولو قال أنت أي لا يصير ظاهراً في الحرمة إنما سلك مظاهر أو قد ظهرت منك فوهمها ويكره أن يقول للمارة
 يا حتى تورد والنهي عن ذلك ولو أنظر المظاهر التكفير فلها مطالبته به والقاضي يجزه عليه وتمنع نفسها من القربان ليس
 والتقبيل ولو قال قد كبرت صدق ما لم يعرف بالكذب ولو أبي من التكفير بعد طوائف خمس فان أبي يفرق بين أبي
 فحصل في الكفارة أي هذا الفصل في بيان أحكام الكفارة ولما ذكر حكم الظاهر وهو حرمة الوطئ ودواعيه إلى نهائية ذكر
 في هذا الفصل ما يقتضي تلك الحرمة وهو الكفارة والكفارة عبارة عن الفعل أو الخصلة التي من شأنها أن تكفر الخطيئة
 أي ليس بغيره نحو ما على وزن فعالة للمبالغة كقنالة ومزابة وهي من الصفات الغالبة في باب الاسمية ومن استغفرت من
 وهو السرو منه الكافر لأنه ليس بالآيمان ويظهر الكفر والزرع أيضاً لأنه ليس بالحب في الأرض هم قال شتر أي التقدير
 رجعة الله تعالى في مختصره هم وكفارة الظاهر عرق رقبته شتر أي اعتناق رقبته أو العنق لا ينوب عن الكفارة حتى لا يرد
 بأه ونوي الكفارة لا يخرج عن العدة هم فمن لم يجد شتر أي رقبته هم فبها مشهر من متابعين فان لم يستطع شتر أي

الطعام هم فطعام سبتين سكنين للنفس الواردة فيه شئ ويؤيد قوله تعالى والذين يطهرون من سائرهم الى قوله تعالى
 سبتين سكنين فانه شئ اي فان النفس هم بغير الكفارة شئ اي كفارة الكفار هم على هذا الترتيب شئ وواضعه
 لان الله تعالى ذكرنا بحرف الفاء وحي الترتيب هم قال شئ اي القدر وحي ربه الله تعالى هم وكل ذلك قبلهم
 شئ اي كلما ذكر من الاغواق والنيام والاطعام قبل الوطى هم وهذا شئ اي الترتيب هم في الاغواق والصوم
 فانه للتصنيف عليه شئ لان الله تعالى قال فترتيب رتبة من قبل ان يتاسم وكذا في الاطعام لان الكفارة فيه شئ
 اي في الاطعام هم منبهة للربية شئ الثابتة بالظهور والقرب جميعا هم فلا بد من تقديرها شئ اي تقدير الكفارة هم
 على الوطى ليكون الوطى علما لاشئ لانه لو لم يكن الوطى قبل الكفارة بالاطعام لم يكن المنهي منبها وهو فاسد وفي شرحه
 وقال ما كان يجوز الاطعام قبل المسبب وبعده قال وادبه هم قال شئ اي القدر وحي ربه الله تعالى هم ويجزى في التقى الرتبة
 الكافرة والمسلمة والذكور والانثى والصغير والكبير لان اسم الرتبة يطلق على هؤلاء شئ لانه ليس فيه تقييد بصفة دون
 حقيقة فيجوز لكل هم اذ هي شئ اي الرتبة هم عبارة عن الذات الملوك المرقوق من كل وجه شئ اعترض على المصنف
 هنا من وجهين احدهما في قوله المالك بالتكليف لان الذات موصوفة ولا يجوز تكليفها او الصواب عن الذات المرقوقة الجواب
 ان الذات تستعمل استعارة للنفس والشئ وعن ابي سعيد كل شئ ذات وكل ذات شئ تكليفه باعتبار الخلق انساني والوجه الاخر
 المحقق عن ائمة اللغة استعملوا بعد اخذ رتبة فقام لهم جميع رتبة حتى ينتهي منه المرقوق وانما يقال رقة فلان اي مصاد رقيقة
 اي بعد اخذ الجواب عنه ان الازهرى حكى عن ابن السكيت انه عارب مرقوق وكما هو الله وقال تلج الله رقة ووجهه ان يكون
 من رقة له اذ رقة مرقوق له ثم خذفت الصلة كما في المندوب واعلم ان قوله من كل وجه تعليق بالمرقوق ودون المالك
 لان الكمال في الرقة شرط ودون المالك ولذا هو الحق المكتاب الذي يريد شيئا من الكفارة ولو اغش المذبر لم يجر
 لان الرقة فيه ناقص هم وانما في سائرنا في الكافرة شئ فاسما لا تجزى في كفارة الظاهر عنه وبعده قال ما كان
 احد الان ما كان يقول بجواز اطلاق الجوسى عما لا ينبغي على الاسلام عنده فحصل الاسلام به بالاكراه عليه هم وهو
 اي انما هم يقول هو حق الله فلا يجوز مراد الى عدو الله كما ذكرنا في شئ اي كما لا يجوز من الزكاة الى الكافر لانه
 عدو الله وفي بعض النسخ فلا يجوز مراد اي من حق الله تعالى هم ونحن نقول المنع من عليه عواق مطلق الرتبة وحي شئ
 شئ لان المطلق عبارة عن البعض للذات دون الصفات وقد يتحقق لانه ليس فيه باس على الايمان والكفر
 فمجرد من الاغواق والتمسك من الطاعات شئ الجواب عن قولنا في الكفارة حق الله تعالى تقديره ان تقديره
 بالاسلام هو ان يتمكن المشرق من الطاعة بغيره عن غير الله تعالى هم ثم مقارنته شئ بالانفاق عليه اي هم شئ كما به

فطعام سبتين سكنين
 للنفس الواردة فيه فانه
 يفيد الكفارة على هذا
 الترتيب قل وكل
 ذلك قبل المسبب وهذا
 في الاغواق والصوم
 للتصنيف عليه وكذلك في نظام
 لان الكفارة منهية الى
 فلا بد من تقديرها لاني
 ليكون الوطى علما
 ويجزى في التقى الرتبة
 الكافرة والمسلمة و
 الذكور والانثى والصغير
 والكبير لان اسم الرتبة يطلق
 على هؤلاء شئ اعترض على المصنف
 هنا من وجهين احدهما في قوله
 المالك بالتكليف لان الذات
 موصوفة ولا يجوز تكليفها
 او الصواب عن الذات المرقوقة
 الجواب ان الذات تستعمل
 استعارة للنفس والشئ وعن
 ابي سعيد كل شئ ذات وكل
 ذات شئ تكليفه باعتبار
 الخلق انساني والوجه الاخر
 المحقق عن ائمة اللغة
 استعملوا بعد اخذ رتبة
 فقام لهم جميع رتبة حتى
 ينتهي منه المرقوق وانما
 يقال رقة فلان اي مصاد
 رقيقة اي بعد اخذ الجواب
 عنه ان الازهرى حكى عن
 ابن السكيت انه عارب
 مرقوق وكما هو الله وقال
 تلج الله رقة ووجهه ان
 يكون من رقة له اذ رقة
 مرقوق له ثم خذفت الصلة
 كما في المندوب واعلم ان
 قوله من كل وجه تعليق
 بالمرقوق ودون المالك
 لان الكمال في الرقة
 شرط ودون المالك ولذا
 هو الحق المكتاب الذي
 يريد شيئا من الكفارة
 ولو اغش المذبر لم يجر
 لان الرقة فيه ناقص
 هم وانما في سائرنا في
 الكافرة شئ فاسما لا
 تجزى في كفارة الظاهر
 عنه وبعده قال ما كان
 احد الان ما كان يقول
 بجواز اطلاق الجوسى
 عما لا ينبغي على
 الاسلام عنده فحصل
 الاسلام به بالاكراه
 عليه هم وهو اي انما
 هم يقول هو حق الله
 فلا يجوز مراد الى
 عدو الله كما ذكرنا في
 شئ اي كما لا يجوز من
 الزكاة الى الكافر لانه
 عدو الله وفي بعض
 النسخ فلا يجوز مراد
 اي من حق الله تعالى
 هم ونحن نقول المنع من
 عليه عواق مطلق
 الرتبة وحي شئ شئ
 لان المطلق عبارة
 عن البعض للذات دون
 الصفات وقد يتحقق
 لانه ليس فيه باس على
 الايمان والكفر فمجرد
 من الاغواق والتمسك
 من الطاعات شئ
 الجواب عن قولنا في
 الكفارة حق الله تعالى
 تقديره ان تقديره
 بالاسلام هو ان
 يتمكن المشرق من
 الطاعة بغيره عن
 غير الله تعالى هم
 ثم مقارنته شئ
 بالانفاق عليه اي هم
 شئ كما به

الله العليته سبحانه به الى سورة اختياره في التفسير في يرجع الى المقارنة على ما قبل الا فرق والكسب لان المقارنة تسبق
الا فرق وهو كسب السيرة ثم توضع حتى يذو الكلام ان يقال تحرير الكافر ليس بسيرة من وجب بل هو سيرة من كل وجه
لا تخلطه من الفرق وتكلمه من الطاعة والظفر في محاسن الاسلام لانه حسن اليه فان لم يفعل ذلك فهو من سوء
اختياره فلما بينا ذلك الى المعنى وتعالى ان يقول مشاركة السيرة محال به الى سورة اختياره لكن لم لا يكون قصده ذلك
منه الفاعل العرف اليه كافي الزكاة والجواب ان القياس يجوز من الزكاة اليه ايضا لان فيه مواساة عباده اشهد لكن
تولد عليه السلام فدا من اغنياهم ورد في فقرتهم غيرهم من العرف وقد اطل الشرح هناك كروا ليل من جهة الخصم ورد من
جهتنا فذكر في مقدمة فق لا الكلف اربعة مظهره والكافر غير اهل لذلك قال الله تعالى ولا تقموا اليه منتهفقون ولا تبش
اشد من الكفر ولهذا لا يجوز المرتبة لان الايمان شرط في كفارة القتل بالنفس والاجل فكذلك في سائر الكفارات لانها تنس
مصدره ولان المطلق يحل على المقيد في جنس الواو والكفارات تنس واحدا ولا انما يتحقق رقبته في قايمة من كل وجه ولهذا
الزنى والكافرة قال الله تعالى او من كان ميتا فاجنيه ولان الكفارة مستندة واعتاق الكافر سيرة لانه من كفر بغير
بالعبادة الاوثان ولانه عليه السلام قال معاوية بن الحكمين في سباجية مجوسية وقال رسول الله على رقبته فافقهما
ان قال ما رسول الله صلى الله عليه وسلم اين الله فاشارت الى السماء فقال اعتقها فانها سوسنة وادوسلم والناس في سال
عن سبب وجوب الكفارة فدل ان الايمان شرط في الجوع ولان لا يجوز التقرب الى الله بغير اعداياه ولان العمل بالتقيد على
بالسليم لان المطلق جزء الحقيقة فلما جاز الموت به باعتبار انما رقبته لا انما سوسنة وكذا الكفارة كافي اليك وقد اضعفه
وبينه ما اعتاده الزعم من سبج وعضد بعض شائخنا وعند البعض لا يجوز لانه يستحق القتل حتى يجوز بالمرء بالاعمال وتقتضيه بالايام
زيادة على النفس وهي تسخ ولا يجوز رقبته به بالقياس على كفارة القتل ايضا لانه قياس النصوص على المنصوص فلا يجوز ذلك
للزوم اعتقاد النقص فيما تولى الله تعالى بيانه ولا يحل المطلق على المقيد اذا كان العمل بها واطلاق الميت على الكافر
مجاز فانه لو قال كل ملكوك لاجي عرقن جميع عبيد الكفار بالاجل والقول بان اعتاق الكافر سيرة غير يتم صحة التزكية
ولانه تعاون على البر والتقوى كما ذكر من قريب ومديث معاوية بن الحكم سويل عن الثقات فان فيه السواد عن كان
الله وهو محال على الله عز وجل او نقول الحديث محمول على كفارة القتل بدليل قوله ان على رقبته سوسنة وفي رواية اخرى
وقوله لم لا يجوز التقرب الى الله تعالى المتق اعداياه مخالف للنفس قال الله تعالى الايناهم الله عن الذين يقالوكم ان الله
بروهم ونقصوا اليهم فانه تعالى ما نهانا عن الايمان اليعم ولهذا يصح الذر باعتاق العبد الكافر وقد جوزت المالكية
اعتاق المجوسي لانه يابن الكتاب وقوله لم العمل بالمقيد على السليم هو باطل لان الاطلاق منه التقيد فلا يكون العمل

للعقبة محال به
الى سورة اختياره

بالقيود على الإطلاق أن في الإطلاق لمسة يفتق أي رتبة شارة في القيد يفتق فان قلت القيد بمنزلة البيان الإطلاق قلت هذا فاسد
لان الإطلاق لا يحتاج الى البيان اذ ليس بالظاهرة يمكن هم ولا تجزى العمياء ولا مقطوعة اليدين والرجلين من خلاف شش المراد
من العمياء الرقبة العمياء هي شمل الذكر والاشي جميعا لا الامانة العمياء لان عدم الجواز لا باعتبار الانوثة بل باعتبار فوات جنس المنفعة
هم لان الغاية بنس المنفعة شش وهو ثابت في هذه السور هم وهو البصر شش من العمياء هم والاشي شش في مقطوعة
الرجلين هم او البصير في مقطوعة اليدين هم وهو المانع شش أي غايت جنس المنفعة هو المانع هم اما اذا قلت المنفعة
شش أي جنس المنفعة هم فهو غير الحق حتى يجوز العوراد او مقطوعة إحدى اليدين او احد الرجلين من خلاف لانه غايات بنس المنفعة
بل ثلثت شش أي المنفعة ونسها باق ولا خلاف للامانة الاربعه ومما بهم انه لا تجزى عن الكفارة في عيب يفوت بنس المنفعة
ومن ابراهيم الخليلي ان عتق العبيد في شش العبيد من ابن جبرئيل بنجرى الاشمل وعند داود ومجابه لا يفتق شش من العيوب من جبرئيل
اما اذا كانت شش أي اليدين والرجلان هم مقطوعين من جانب واحد حيث لا يجوز لفوت جنس منفعة الشش شش وكذا
منفعة البصير هم اذ هو شش أي الشش عليه تغذ وكذا البصير وكذا لا يجوز اذا كان من كل يده ثلاث اصابع مقطوعة
هم ويجوز الاصم شش في الاستحسان هم والقياس ان لا يجوز وهو رواية النوادر لان الغاية بنس المنفعة هم الا اننا
لنجد شش أي جواز الاصم هم لان اصل المنفعة باق فانه اذا بيع عليه ليس حتى لو كان سجال ليسع اصلا بان ولد هم
وهو الاخرس لا يجوز شش وفي الشامل يجزى الاصم ثم قال وقالوا لان الصم لا يؤثر في الكسب تاثيره فاشترطه قال
وقيل الصم اصل الخلق شش التكفير وقال في فتاوى ابو الوالي ويجوز الاصم عن كثرة النظر اذا كان ليسع شيا ولا يصم
شيا واذا كان لا ليسع شيا لا يجوز وهو المختار وفي الحلية يجوز مقطوع الانف والاصم اذا فهم بالاشارة والاخرس اذا
اشارة وهو قول الشافعي والى نور ولا يجزى عند احمد على المنصوص وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وما لك في روايته هم
ولا يجوز مقطوع ابهام اليدين لان فوت البصير هم باني قواها فتوفت بنس شش من كل يده ثلثة اصابع لفوت جنس المنفعة
البصير قطع اكثر الاصابع قطع جنسها ولو كان المقطوع من كل يده اصبعان او ثلثة اصابع لم يفتق شش لان منفعة البصير باقية كذا في المبسوط
وقال الشافعي لو كان يتقطع ابهامه او اوسطى لا يجوز قطع الاصم لان مقتضى العمل يتعلق بهذا السلك هم ولا يجوز
الجنون الذبي لا يفعل لان الانتفاع بالجوارح لا يكون الا بالاعتل فكان غايت المنافع شش الجنون الذي لا يقبل
اصلا هو الجنون المطبق لا يجوز بل خلاف للامانة الاربعه هم والذبي يحرم في حق مجزئة لان الاعتلال غير المشتمل على ما يجزى
اذا اعتقه في حال الافاقه لا يقال الرقبة الصغيرة غايت المنافع من شش والبصير والمقتل والكلام لاسماء عميرة لما
الى زمان الاصابة فلا يعود ذلك حيا وفي المبسوط وفيه روى ابراهيم عن محمد بن جعفر حلال الدم الذي قد قضى به مه

ولا تجزى العمياء ولا مقطوعة اليدين والرجلين لان الفتق
جنس المنفعة وهي الاصراوا
لبطش او المشع وهو المانع لما
اذا اختلت المنفعة فهو غير
ما دم حتى يجوز العوراد ومقطوع
احدى اليدين واحدى الرجلين
من خلاف لانه ما غايات جنس
المنفعة بل اختلت بجبرئيل
ما اذا كانتا مقطوعتين من جانب
واحد حيث لا يجوز لفوت جنس
منفعة المشع اذ هو عليه تغذ
وهو الاصم والقياس ان لا
يجوز وهو رواية النوادر كون الفتق
جنس المنفعة الا اذا استحسن
الجواز لان اصل المنفعة باق فانه
اذا يصم عليه ليس حتى لو كان
بجمل ليسع اصلا بل ولد هم
وهو الاخرس لا يجوز ولا يجوز
ابهام اليدين لان فوت البصير
ببها في حقهما يفوت جنس المنفعة
ولا يجوز الجنون الذي لا يقبل
لان الانتفاع بالجوارح لا يكون
الا بالاعتل فكان غايت المنافع
والذي يحرم وفي حق مجزئة
لان الاختلال غير المشتمل

ثم عني عنه لم يترك في الحديث ولا في غيره من الكتابات الا ما في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 النفاذ من اهل البيت اى وعني ام الوليد لم يترك في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 ولا يجوز عنده من ذلك ما في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 فيها ما في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 يكون سبيل شمس اى لعوضه من الكتابات التي هي في حوزته
 هم ومن ابي حنيفة اى تجزيه شمس اى ان عني الكتابات التي هي في حوزته
 من كل جهة شمس لان رقة لا تنقص بها اى من البطلان هم ولذا شمس اى ولاجل قيام الرق من كل جهة فبطل الكتابات
 الانفصال شمس سواء كان بعد استيفاء بعض اوقافهم هم سبيل ام الوليد والتدبير لانها لا يستعملان الا في شمس
 فلا يجوز عقدهما عن الكفارة لان الكفارة عني الرقية وهي اسم للذات المرفوعة لقوله وشعرافيتي قياص الرق يطلق
 يقع على الكامل لان انا قس الامامة والتدبير يكونان في شمس اى عني مكاتبهم ليدلوا شمس اى عني
 ال كتابته هم جاز شمس عندنا به قال احمد بن محمد بن ابي جابر في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 له شمس اى شمس اى ان الكتابات التي هي في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 مع التدبير وعقده عن الكتابات التي هي في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 الكفارة عنكم لانكم تعلمون ان عني العنق بوجهه فيبقى ان لا يجوز عقاق الكتابات التي هي في حوزته
 يفسخ وذلك لاهم ولان الرق شمس اى في الكتابات التي هي في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 الكتابات الانفصال هم وهو عليه السلام شمس اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم الكتابات التي هي في حوزته
 اخرج ابو داود عن حديث عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم هم الكتابات التي هي في حوزته
 شمس اى عني علم ان الرق فيه كامل قبل او بعد الكتابات التي هي في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 الرق يعني لا يلزم من وجود الكتابات التي هي في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 من فانما اى فان الكتابات التي هي في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 نقصا في الرق فان قلت لو كانت الكتابات التي هي في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 الما دون شمس فانما بقوله هم الا انه شمس اى ان عقد الكتابات التي هي في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 بطلان الاذن فان قلت لو كانت شمس بطلان الاذن يعني لو سلمنا ان الكتابات التي هي في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته

ولا يجوز عني التدبير هم الا في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 الحرة بجهة مكان الرق في حوزته
 قصا وكذا المكاتب لان اى عني
 المال لان اعتاقه يكون بديل
 وعن ابي حنيفة تجزيه لقيام الرق
 من كل جهة ليعمل للكتابة
 لا تنقص بطلان امومة الولد
 والتدبير بطلان الامامة لان شمس
 فلي عني مكاتبهم في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 حله في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 الحرة بجهة الكتابة فاشبهه اند
 ولذا ان الرق في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته
 ما يثبت بقوله عليه السلام
 للكتاب عبد وما بقي عليه هم
 ولذا ابطلنا فيه فانه
 فلهما بطلان الاذن في
 الجواب لانهم هم من
 ما في حوزته من الكتابات التي هي في حوزته

وقوع الاعتراف عن الكفارة ثم يقع شئ اى الكتابة ثم يقع الاعتراف ثم يقع فدية صفة الاعتراف بطريق الاعتراف
 ثم اذ هو شئ اى الكتابة ثم يقع الاعتراف ثم يقع فدية صفة الاعتراف بطريق الاعتراف
 الكتابة ما نفاذ وقوع الاعتراف الى آخره ثم اى انه يعلم له الاولاد والاكساب شئ هذا جواب عما يقال ان عقد الكتابة
 لما يقع يتحقق بالبعد فم ينفي ان يكون الاكساب والاولاد للمولى فاجاب بغيره ان احداهما هو قوله يعلم له الاولاد والاكساب
 ثم لان العشق في حق الحمل بوجه الكتابة شئ وفي حق المولى بوجه الكفارة رعاية للجانين والى جواب الاخر هو قوله وان
 انفس ضروري شئ اى فتح عقد الكتابة ضرورة الجواز من جهة التكثير ثم لا يظهر في حق الولد والاكساب لان الكتابة
 بالضرورة لا يولد وموضعها وان اشترى شئ اى المظاهر هم اياه او ابنته بنوى بالشرء الكفارة جاز عنها شئ اى
 عن الكفارة واليه ذهب بعض اصحاب الشافعي وكذا لو اشترى كل ذى رحم ثم عقيق عليه ثم وقال ان شافعي لا يجوز شئ
 وبه قال ابو حنيفة او لا ولا ملك واحد ذفره وعلى الخلاف لو وهب له او وصى به او ملكه بلا ضعة كما لو دخل بالملكية لا يجوز
 بالاجماع ثم وعلى هذا الخلاف كفارة امين شئ وكذا الكفارة الظهار او القتل ثم والمسئلة تايتك في كتاب الايمان
 انشاء الله تعالى شئ فخرج من كرم الله تعالى وفضل الله تعالى ان ينقل اليه والى بالبعد الى اخره انشاء الله تعالى هم فان اعترف نصف
 حجة مشتركة وهو سر شئ اى والحال انه غنى قيده لانه اذا كان حصة تجب عليه السعاية فلا يخرج من الكفارة عند هذا ايضا
 لانه اعتراف بوض صفتين قيمته باقية لم يخرج عن ابي حنيفة ويجوز عندنا شئ وقال الشافعي لو اعترف بقبيلة ونوى عشق
 جميعه عن الكفارة اجزاه ولو كان حصة فاعترف بقبيلة عن كفارة شريكه فاعترفه عن كفارة اجزاه فيه
 ولا لا هم لانه يملك بقبيلة شريكه بالانسان فصار متحقا كل العبد عن الكفارة وهو ملكه شئ اى والحال انه ملك في ذلك الوقت
 ثم بخلاف ما اذا كان المتعق معه لانه وجب عليه السعاية في نصيب الشريك فيكون اعترافا بموضع شئ فلا يجوز بالاعتراف
 ثم ولا يبي حنيفة ان نصيب صاحبته يقتض على ملكه شئ لاستحقاق الحرية وتعدر استدانته الملك فيه ثم تحمى لى بالانسان
 شئ اى منه ثم وشبهه بين الكفارة النقصان منه فاذا اعترف يكون معتقاً رتبة ناقصة فان قبل المضمونات باو
 النقصان بصفة الاستناد الى زمان وجوده وبان نصيب النقصان انما كان ملك المتعق زمان الاعتراف فكان النقصان في ملك
 شريكه وشبهه لا يمنع الكفارة وجيب بان المالكين المضمون ثبت بصفة الاستناد الى حق الفاسد والمنع من حق غيره او الكفارة
 غير ما يمكن النقصان في حقها فلا يجوزهم وان اعترف نصف عبده عن كفارة ثم اشق باقية شئ اى باقى عبده ثم عنها
 ما شئ استنادا الى ان لا يجوز عندنا بى حنيفة كما في العبد المشترك بوجود النقصان في النصف الاخر ولا يستحق
 ما اشار اليه بقوله لانه اعتق بجزء من شئ ولا حظ فيه ثم والنقصان شئ هذا جواب عما يقال قد يمكن النقصان كما

ينفس بمقتضى الاعتقاد فهو
 يقتضيه اى لا يسلطه
 الاكساب واى لا يملك
 في المحل بجهة الكتابة او لا يظهر
 ضروري لا يظهر في حق المولى
 والاكساب وان اشترى اياه
 او ابنته بنوى بالشرء الكفارة
 جاز عنها وقال الشافعي لا
 لا يجوز له من خلا كفاية لغيره
 والمسئلة تايتك في كتاب
 الايمان انشاء الله فان اعترف
 نصف عبد مشترك وهو مومن
 ومن قيمته قية لم يخرج عن النصف
 ويجوز عندنا لانه يملك نصيبا
 بالانسان فصا معتقاً كل العبد
 عن الكفارة وهو ملكه فلا
 اذا كان المتعق سر لانه وجب عليه
 السعاية في نصيب الشريك
 اعترافا بموضع شئ لا يبي حنيفة ان نصيب
 ينقص على ملكه ثم تحمى لى بالانسان
 ومثلهم الكفارة وان اعترف نصف
 عن كفارة ثم اشق باقية عنها
 لانه اعتق بجزء من شئ

عن ميامين ميام يوم الأسبوع يوم الفطر هم فان جناس استعني منهما في خلال الشهرين ليلا عادا او نهارا
استأنف الصوم عند أبي حنيفة ومحمد شش وبه قال الشافعي والملك والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
اذا جاع غير فان كان وطيا يفسد الصوم بقطع التمتع يلزمه الاستيناف بالاتفاق وان كان ولا يفسد الصوم بان
وقع بالنهار ناسيا او بالليل كيف كان لا يلزمه الاستيناف بالاتفاق وقيل بجاس التي ظاهر منها بالنهار ناسيا لانه اذا جاع
بالنهار عادا استأنف بالاتفاق وذكره في الليل وقع اتفاقا لان النهي والنسيان في الوطى بالليل سواء فحرفت النكاح
في وطي لا يفسد الصوم هم وقال ابو يوسف لا يستأنف شش وبه قال الشافعي وابن المنذر والشافعي هم لانه لا يقع
التمتع اذ لا يفسد الصوم شش اسي بالجوع ليلا عادا او نهارا فاسيا فصار كوطى غيرهم وهو الشرط شش اسي
التمتع هو الشرط للصوم كفارة وقد وجدهم وان كان تعدد يجه على المسيس شرط شش هذا جواب عما يقال التمتع
على المسيس شرطه لوجوده فاجاب بقوله وان كان الى قوله هم فنيما زهنا اليه تقديم النفس وفيما قاتم شش يعني الاستيناف
هم تاخير الكل عنه شش تاخير البعض هو من تاخير الكل هم ولهما شش اسي لابي حنيفة ومحمد هم ان الشرط في الصوم
ان يكون قبل المسيس شش لانه قال الله تعالى من قبل ان يتاساهم وان يكون خاليا عنه شش اسي الشرط
ايضا ان يكون الصوم خاليا عن الجماع هم ضرورة بالنسب شش اسي لاجل ضرورة كون الصوم قبل المسيس كونه
خاليا عنه بمقتضى النفس وهو قوله تعالى من قبل ان يتاساهم وهذا الشرط شش اشار به الى غلو الشرط هم يفسد شش
اسي بالمسيس في خلال الشهرين فاذا كان كذلك هم فيه تناف الصوم فاذا افطر منها شش اسي من الشهرين هم يوما
بعذر او غير عذر استأنف شش الصوم هم لغوات التمتع شش الشرط بالنفس هم وهو قار عليه شش اسي
على التمتع هم عادة شش اسي من حيث العادة وبترتيب عن المراته اذا اخلت في كفارة الفطر افسد الصوم بعذر لا يفسد
فانها الاستئناف لانها معذرة عادة لا تسجد شهرين متتابعين لا يفسد فيهما هم واذا اظهر البعد لم يفسد في الكفارة لا يفسد
لانه لا ملك فاعلم من اجل التكفير بالمال شش وان ملك لوجوده في الرق والملك قطعين كذا به بالنسب
كافيه هم وان استأنف المولى او اطعم عنه لم يفسد لانه ليس من اهل الملك نعم ليس من اهل التكفير شش اسي في كفايته
اياد وبه قال الشافعي والشافعي وهو مروي عن الحسن بن ثابت بن ابي نعيم المالكى او اطعم باذن سواه اجزاه ولو عتق لا يجزى
وقال الاوزاعي يجزى فانه باذنه اذ لم يقدر على الصيام هم فاذا لم يستطع المظاهر الصيام لهم سكين سكين بقوله لغا
فمن لم يستطع فاطعم اثنين سكين او اطعم كل سكين نصف صاع من براد صاع من تمر او شحير شش من دقيق الحنطة او
سويقها او نصف صاع من زبيب عند أبي حنيفة وعندهما صاع من زبيب هم احدى الروتين عن أبي حنيفة

فان جامع الله ظاهر منها في
خلال الشهرين ليلا عادا
او نهارا ناسيا استأنف الصيام
عند أبي حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف يستأنف كذا لا يمنع
التابع اذ لا يفسد الصوم
هو الشرط وان كان تعدد
على المسيس بشرط فافهم اذ هبنا
اليتين في البعد وفيما قلنا
الكل عند ولهم ان الشرط في
ان يكون قبل المسيس ان يكون
خاليا عنه ضروري بالنسب هذا
يعد به في استأنف وان افطر منها
بعذر او غير عذر استأنف لغوات
النتائج هو قار عليه عادة وان
العصاة يخرج في الكفارة كذا لا يفسد
لذلك لعله يكون من اهل التكفير
وان عتق المولى او اطعم لم يفسد
لانه ليس من اهل الملك فلا يفسد
بذلك اذ لا يفسد بغير التكفير
اطعم اثنين سكين او قوله تعالى
ليستطع فاطعم اثنين سكين
ويطعم كل سكين نصف صاع
براد صاع من تمر او شحير

كذا في الطحاوي هم اوقيته ذلك شئ اى او يطعم قيمته ذلك لكن من غير الاعداد والمنصومة مطلقا وانما في الاعداد
 المنصومة فلا يجوز ادا اوقيته اذا كانت اقل قدر ما قدر الشرع ان كان سن الاخر قيمته حتى لو اوى نصف مصلح سن
 تمجيد يبلغ قيمته نصف مصلح سن خطية لا يجوز وكذا لو اوى اقل من نصف مصلح سن خطية يبلغ قيمته صاعا من تمر او شعير
 لا يجوز والاصل خيانت كل جنس هو مخصوص عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر هو مخصوص عليه وان كان في
 القيمة لانه اعتبار المعنى في المنصوص عليه وانما الاعتبار له في غيرهم لقوله عليه السلام شئ تعليل لقوله او يطعم كل مسكين
 نصف مصلح بل قوله او شعير وليس بتعليل لقوله اوقيته ذلك اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث اوس
 ابن الصامت شئ الحديث نحوه ثبت ثعلبة زوج اوس بن الصامت ابنى عبادة بن الصامت كذا رواه ابو داود
 من طريق ابن اسحاق عن عمر بن عبد الله بن خطبة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن غزاة بنت ثعلبة قالت
 ظاهري زوجي اوس بن الصامت فبعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اشكوا اليه وهو يجادلني فيه ويقول ابق الله
 فانما هو ابن عمك فابرجت حتى انزل الله قدس العذرة التي تجادلك في زوجها الاية فقال عليه السلام لعين رقبته
 قالت لا يجزى قال فيصوم شهرين متتابعين قالت ان لا تطيع ان يصوم قال يطعم ستين مسكينا قالت ومن عنده
 شئ يصدق به قال فاني اعيته لعرق من تمر قالت يا رسول الله وانا اعيته لعرق من تمر قال اسنت فاطمعي بهما ستين مسكينا
 واجبي الى ابن عمك قال العرق سنون مصلحاهم قال ابو جعفر العرق سنون مصلحاهم كل مصلح مصلح من مصلح مصلح بن مخر وكذا
 ذكر في البسوط قال ابو عمر بن عبد البر هو سلمة بن مخر بن سليمان بن حارثة الانباري ثم البياضي مدني ويقال سلمان
 بن مخر وسلمة مع وهو الذي ظاهري امراته ثم وقع عليها فامر رسول الله عليه وسلم ان يكفر وكان من البكاهين وقال ابو جعفر
 ايضا سهل بن مخر مجته ورواية حديثه عن يوسف بن خالد عن ابيه عن جده انه ادباه وقال يا بني الله الملك ثمن
 جده فاشترى عبد افان الحدود في نواحي الرجال ولم يذكر له شيئا متعلقا بالظهار وقال الذهبي سهل بن مخر الليثي وقيل
 سهل نزل البصرة ومداينة عند خالد بن سماعة عن ابيه ولم يذكر له شيئا غير ذلك وقد عرفت من ذلك تفسير صاحب المداينة فيما ذكره
 واغضب من هذا الاترازي الذي طول الكلام في هذا الموضوع وقوة الناظر فيه وقال في صفح الاستدلال وانا ما روى
 الشيخ ابو الحسن الكرخي في جامعته في قصة خولة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فليطعم وسقا من تمر ستين مسكينا ثم قال
 والحديث سند في سنن ابى داود ويطوله انتهى وكان ينبغي ان يذكر الحديث بلفظ ما رواه ابو داود وسنده واشبهه
 الاكل حيث قال في شرحه وما ذكره المصنف موافق لما ذكره المتفكر في معرفة الصحابة قال سهل بن مخر ونظيره في
 موضعين احدهما ان اللع فيه سهل بكرا ذكرناه ولم نعلم عليه بل بلغة كما وجده بخطوط من لا يعبر بقلمه والاخر ادى لنا ذكره

اوقيته ذلك
 لقوله عليه السلام
 في حديث
 اوس بن
 الصامت
 وسهل ابن
 مخر
 لكن مسكين
 صاع من تمر

المصنف موافق الى اخره وليست شعري من اين هذه الموافقة لان المصنف ذكر فيها اوليا لما ذكر ولم يروها اصلا عن سهل
 بن مخنف رايه يتعلق بالنسب ارا المستغفرى ذكره في الصحابة لا يلزم رواية شئ منه في الظاهر وليس المقصود من ذكر
 المصنف ما لا يعرفه كونه صحابيا ليس الا وكذا الكاكي قال سهل بن مخنف ذكره في السوء المستغفرى والى المال وقال ايضا
 لنا حديث اوس بن الصامت كما ذكر في المتن رواه ابو داود ورواه ابو داود ورواه ابو داود ورواه ابو داود ورواه ابو داود
 واكتفى بقوله كما ذكر في المتن فان هذه الاشياء من التقليد والشافعي هنا يطعمهم ما من طعام ويجب ذلك من غالب
 ثروت البلد من الجبوب والتمار التي يجب فيها الزكاة وقال مالك يجب يد سيد بن شام وهو مدان بعد البني على الله عليه وسلم
 وقبل انه دونهما لانه عليه السلام نص على يد من في قديمه الا في رواية اخرى وقال احمد يجب من البرد من التمر من الشجر
 لان لانه روى عن عطاء عن اوس اني عباد بن الصامت انه عليه السلام اعطى ثمانية عشر ماعنا من شعير قال ابو داود
 شقط لان عطاء لم يلق اوساهم ولان المعبر من حاجة اليوم لكل مسكين فيعتبر بعدد الفطرش يعني في المقدار
 لكن فيها فرق فانه يجوز التفرق في صدقة الفطر فان اوى مناس في الخطه الى مسكين من مالي افرهنا لا يجوز بل يجب عليه ان يجمع
 على ذلك المسكين فانه لم يرد في الفطر لان المعتبر في صدقة الفطر المقدار دون العدد وفي الكفارة العدد بالنسب قال
 الله تعالى فاطعام ستين مسكينا كذا في بسوط فخر الاسلام وشرح الطحاوي هم وقوله اوتيته ذلك مذ بهناش اي قول
 القدوري رحمه الله تعالى لان المسئلة المذكورة في القدوري كذا هم وقد ذكرناه في الزكاة شئ اى وقد ذكرنا سنا
 في كتاب الزكاة وفي فصل الحلال والفصلان هم فان اعطى مناس من برود من من من تمر او شعير جازش هذا من
 سائل الامل ولم يذكر في القدوري ولا في الجاه الصغير ذكر المصنف رحمه الله تعالى على سبيل التفسير ونظما الامل
 لو اعطى لكل مسكين من براد من من شعير او تمر او جازاه هم يحصل المقصود وهو دفع حاجة الفقير اذا اجنس شمس
 وهو الكفارة وهو متحد من حيث الاطعام لان كل واحد من المسلمين اصلا يجوز المصنف من كل واحد منهما وهو مدخل
 المحتاج في يوره يتحمل ذلك بخلاف ما اذا اعطى من نفق اقل مما قدر فيه لكنه يادى كمال الواجب من نفق فانه لا يجوز كما اذا
 سدا وهو يادى صاعا من شعير او اعطى نصف صاع من تمر وهو يادى نصف صاع خلة لا يجوز لان الروى غير المنسب
 خلا فيه التيمم فان قيل لو اتفق نصف قطين بان كان عينة ومن شريك قطين فاعتق نفسيه من الكفارة لا يجوز
 ان الجنس متحد من حيث الاتفاق قلنا نصف القطين ليس بريقة كاملة اذا اشركه في كل رقة تمنع التكليف بخلافه
 بان وجبنا شقين منها عن اشجهما حيث يجوز لان الشركه لا تمنع الا شجة كما في البدنة كذا في البسوط هم وان امر غيره
 ان يطعم كذا عن ثمانية ففعل ان جاز ش هذه ايضا من سائل الامل وذكر سبيل التفسير هم لانه يتقارض معنى شئ اى لان

ولان المعبر دفع
 حاجة اليوم لكل
 مسكين فيعتبر بصدقة
 الفطر وقوله اوتيته
 ذلك من هبنا وقلنا
 في الزكاة فان اعطى
 من برود من من تمر او
 شعير جاز يحصل المقصود
 اذا اجنس متحد وان امر
 ان يطعم عنه من ثمانية
 ففعل ان جاز اذ لا يستفرا

والفصد
قابض له ولا تم لنفسه
ففتح تحقيق تملكه ثم تملكه
فان غداهم وعشا هم
جاز قليلا كان ما اكلوا
او كثيرا وقال الشافعي
لا يجزيه الا التملك
اعتبارا بالزكوة وصلة
القطر وهذا ان التملك
ادفع للحاجة فلا يوجب
صنابه الا باحة ولنا ان
المنصرف عليه هو الاطعام
وهو حقيقة في التملك من الطعم
وفي اية اية ذلك كما في
التملك انا لا يوجب الزكوة
الا ابتداء وفي صدقة القطر

احد بالاطعام عنه طلبا لغيره من حيث المعنى هم الفقير قابض له او لا تم لنفسه شئ اى قابضا لثيابه عنه ثم يكون قابضا لنفسه هم وفتح تحقيق تملكه شئ اى فتح تحقيق تملكه الى الفقير كما لو وهبوا الدين من غير من عليه الدين واهره بغيره فانه يجوز لانه يصير قابضا للواهب ثم يجعله لنفسه كذا هنا ولا يقال كيف يجعل الفقير ما ياد به مجهول والرضى يكونه ما يابا بشرط لا الما القول انما راعى شرط الينا به او كانت تصدقة لا ضمنية لما عرف ان ما ثبت ضمننا لا يراعى شرط الينا قال الكاكي حير على ظاهر الرواية الزوج على بعد الغير او ثوب الغير فانهما يجعل فيها قرنا لا بهته وان كان في القرض شك والفرق ان في معنى الاطعام معنى القربة والصدقة فيصدك الثواب والاجر دون المال بخلاف غيره ومنهم من يقول الصدقة تقع في يد الرحمن قبل ان تقع في يد المحتاج ولهذا انظر الجواز في الصدقة لان القابض معلوم ولهذا لو تصدق بدار تحمل القسمة على فقيرين جاز على اثنين لا يجوز والفرق ان القابض في الصدقة معلوم دون البهته هم فان غداهم وعشا هم جاز شئ اى من سبيل القدر يرى اى فان غدا يستين سكيننا يعني العلم الغدا وهو طعام العدة قوله وعشا هم اى اطعمهم العشاء وهو طعام العشاء الرواية بالاولا وبان القديته الواحدة دون التشيئة والتعشية من غير التعشية لا يجوز ذكره في المبسوط وعن ابى سفيان في حديثي سكيننا وعشا الغرين لا يجوز وقال الكاكي وبان بعض نسخ الحديثية ان غدا هم ارادوا بغيرهم غدا من اوعشا هم عشا من ذكره في المحيط فعلم ان المراد غدا ان اوعشا ان اوعشا هم قليلا او كثيرا شئ اى بعد ما شبعوا اذ القصد الشبع لا المقدار لان المقصود دفع سباجة اليوم وفي المحيط المعبر ككتابان شديتان ولا يعبر فيه مقدار الطعام حتى لو قدم اربعة ارغفة او ثمانية في كفاية ليعين بين يدي عشرة وشبعوا اخرجوه وان لم يبلغ ذلك سماعا او نصفا صباع ولو كان اربعة هاشميا من كل يوم فخلقت المشايخ فيه قال بعضهم يجوز لانه بعد اطعام العشرة وقال البعض لا يجوز لان الماتون عليه اقبل العشرة ولم يوجد بقلوبنا قال ابو ابراهيم النخعي واناك هم وقال الشافعي لا يجزيه الا التملك شئ اى قال احمد وانما يفتقر فيه التملك وهو ان الابا به هم اعتبارا بالزكوة وصدقة الفطر شئ اى قياسا عليها هم وهذا شئ اى وبوجه آخر ان الزكوة في صدقة الفطر هي الا ان التملك اوقع الزكوة فلا ثوب جناية الابا به شئ لان الابا به ليست شئ التملك في الصدقة الابا به هم ولنا ان الصدقة هي الاطعام شئ اى وهو جعل الغير طاعنا هم وهو حقيقة في التملك من الطعم شئ بضم الطاء وهو الاطعام والنفقة بالفتح مذاق الشئ هم وفي الابا به ذلك شئ اى الاطعام هم كما في التملك شئ اى كما في معنى التملك الاطعام فانه كان كذلك فينا دوى الواجب بكل واحد منها فكانت الابا به ثابتة بالنفس والتملك في معناه بل هو فوقه فيما هو المقصود وهو سد خلقة الفقير واغناؤه هم اما الواجب في الزكوة شئ جواب عن قول الشافعي اعتبارا بالزكوة وصدقة الفطر وتقرره ان الواجب في الزكوة هم الايتاء شئ وهو الاطعام هم وفي صدقة الفطر

الاداء هم بها التماك شش اي معنى التماك هم حقيقة شش فلا يجوز الاباحة في الكافي الاصل ان الاباحة تقع في كفارة
 النكاح والافطار ولينين وجزاء العبيد والنفقة دون الصدقات كالزكاة وصدقة الفطر والحلق عن الاذي والعشرة فانه لا يشرط فيها
 النكاح وفي صدقة الحلق عن الناذي خلافاً بين ابني يوسف ومحمد فالذي يوسف يجوز الاباحة ومحمد لا يشرط فيه التماك هم ولو كان في غير شش
 يعني فليحرم لا يجزئ شش فيه من مسائل كتاب الايمان ذكره بسبيل التفريق اي ولو كان في المساكين اثنين الذين شأهم جميع فليحرم
 بسبيل لا يجزئهم لانه شش اي لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يشرط فيه كماله لان النفقة وقضية ماقتة فلا تجزئ عن الكمال فان قيل تجزئ في
 الباقين فليامام اكمل او كثير فينبغي ان يجزئ في العظيم قيل اصله ما في الاكل للتمام فثبت تمام الاكل الشأهم جميع فلهذا جزم ولا بد من
 الاداء في الشئ يمكنه الاستيفاء الى التسع شش او زوايدنا على بسبيل التفريق والاداء ما لو قدم به وهو الذي لو كان
 غيره وانما شرط الاداء في خبر الشئ وروى خبر البر لان الفقير لا يستوفي من خبر الشئ حاجته الا اذا كان ما واما ذلك في الخبر
 والآخرين بخلاف خبر البر فانه لا يستوفي من حاجته ولم يكن ما واما قال الفضل وكذلك لو غدا بهم او غدا بهم بسويق فمما لو كان في وياهم
 انما في وياهم فليحرم من الجزم وفي خبر الحطة لا يشرط الاداء شش لان ادائه فيها لا سيما اذا كان سخاء وانما وقف
 اكمله على الاداء عند اهل الرفاهية دون المساكين هم وان اعطى مسكينا واحداً يستين ليوما جزاء شش يعني اذا كانت المسكينة
 شبعان في كل يوم وروى عن ابني يوسف في خبر رواية الاسول انه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي وفيه قال الشافعي احمد
 في الاظهرهم وان اعطاه في يوم واحد لم تجزوا الا عن يومه شش لان المقصود من تلك المحتاج والحاجة تجزئ في كل يوم فالدفع
 اليه في اليوم الثاني كالدفع الى غيره شش بخلاف ما اذا اعطاه في يوم واحد لان الواجب التفريق على ستين مسكينا
 لم يوجد في ذلك لا حقيقة لانه مسكين واحد ولا يمكنه تجزئ الحاجة بخلاف المسئلة الاولى لان اطعامه في ستين يوماً
 كما اطعام ستين مسكينا لما قلنا هم وهذا في الاباحة من غير خلاف شش اي عدم الاجزاء فيما اذا اعطى كلمة مسكينا واحداً في يوم
 واحد بطريق الاباحة بالاختلاف يعني لا تجزئ الا بتعدد الايام لان الواحد لا يستوفي بالاستوفى ستون مسكينا في يوم واحد هم
 والالتماك شش يعني اذا اعطى الطعام كلمة مسكينا واحداً في يوم واحد بطريق التماك هم من مسكين واحد في يوم واحد
 بطريق التماك بدفعات فحقه قيل لا يجزئ شش وهو الاصح كذا في المحيط لان المتبسط الحطة هم وقد قيل يجزئ لان الحاجة الى التماك
 تجزئ في يوم واحد بخلاف اذا دفع بدفع واحدة لان التفريق واجب بالنفس شش فاذا رجع لا يجزئ الا عن واحد كالحاج
 اذا رمى الحصيات سبع دفعة واحدة كذا في المبسوط هم وان قرب التي ظاهره انما في خلال الاطعام لم يناف في لانه عز وجل
 شرط في الاطعام ان يكون قبل المسيس شش وفيه قال الشافعي واهم لان مالك ينافي واعتبر بالصوم هم الا ان يمنع من
 المسيس قبله شش اي قبل الاطعام هم لانه ربما يقدر على الاعتاق والصوم فحقان بعد المسيس شش فالمتنع لا يجزئ

الا اذا دفعها الى التملك حقيقة
 ولو كان فيمن عشاءهم صبي
 خطبه لا يجزئ كذا لا يستوفى
 كل واحد من الاداء في
 خبر الشئ يمكنه الاستيفاء
 الى الشئ وفي خبر الحطة لا
 يشرط الاداء وان اعطى
 مسكينا واحداً يستين يوماً
 اجزاه وان اعطاه في يوم واحد
 لم يجزئ الا عن يومه كان المتبسط
 سدحلة المحتاج والحاجة
 تجزئ في كل يوم فالدفع اليه
 في اليوم الثاني كالدفع الى غيره
 وهذا في الاباحة من غير خلاف
 واما التملك من مسكين
 واحد في يوم واحد بدفعات
 فقد قيل لا يجزئ وقد قيل يجزئ
 لان الحاجة الى التملك تجزئ
 في يوم واحد بخلاف ما اذا دفع
 واحدة في التفريق والالتماك
 قرب الى ظاهره انما في خلال
 لم ينافي في لانه عز وجل
 ان يكون قبل المسيس لا يمنع من
 قبله بدفعات فحقان بعد المسيس
 او الصوفية عن بعد المسيس

هم وان اعتق نعمائيه واحدة وصام شهرين كان له ان يجعل عن ايها شائش نذجا بالاسحان والقياس ان لا يجوز وهو قول مفرج
 الامر من يدهم وان اعتق عن ظهار وقتل لم يخرج عن واحد منهما وقال زفر لا يجزيه عن ايها في الفصلين وقال الشافعي
 له ان يجعل عن ايها في الفصلين لان الكفار ان كلما باعتبار اتحاد المقصود جنس واحد شئ خالفيه في الجنس الواحد
 لا تفي بغيره في نية اصل الكفارة وذلك كقبي فله ان يجعل بعد ذلك عن ايها شائش وقال ابو ثور يقرع في الظهارين ايها
 اصابتها القردة على طيباهم وجه قول زفر انه اعتق من كل ظهار نصف العبد وليس له ان يجعل عن ايها باي ما اعتق عنهما
 لمخرج الامر من يده شئ بعد ما اعتق فصار كما اذا اعتق عن ظهار وقتل هم ولما ان نية التبعين في الجنس المتحد لا يفيد
 فلتفوت شئ اى نية هذا جواب عما يقال لان السلم اختلاف الجنس فان الحكم وهو الكفارة هنا بالاعتقاد في القتل والظهار
 واحد فاجاب بقوله في اختلاف الجنس هم وفي الجنس المختلف يفيد شئ التميز هم في اختلاف الجنس في الحكم وهو الكفارة
 هنا باختلاف السبب شئ فان القتل بخلاف الظهار لا محالة واختلاف السبب يدل على اختلاف الحكم لان الحكم مذكور في السبب
 واختلاف المذموم يدل على اختلاف الملزومات ولما اختلف الجنس صحته لئلا يكون اعتقاد رقبته واحدة عن كفارين
 مختلفين فيكون لكل منهما نصف الرقبه فلا يجوز شئ من نظر المصنف لكل واحد من الجنس المتحد والاختلاف بذكره في الفقه لا يثبت
 فقال هم نظير الاول شئ يعني الجنس المتحد هم اذا صام يوماني قضاء رمضان عن يومين يجزيه عن قضاء يوم واحد
 بناء على نونية التوزيع وبقار اصل النية او الجنس متحد هم ونظير الثاني شئ يعني الجنس المختلف هم اذا كان عليه يوم
 القضاء والنذر فانه لا يبر فيه من التميز شئ فان نوبى من الليل ان يعومهم عندهما كانت النية غير معتبرة فلا يفي بها
 اصلا او الجنس مختلف فان قيل اذا نوبى طهرين في يومين فانه لا يجوز عن واحد وان اتحد الجنس قلنا لان السلم اتحاد الجنس
 لا يختلف باختلاف الخطاب والسبب فان لكل منهما سببا وخطابا على حدة فاما الخطاب فظاهر ولما السبب فان ولو ك
 الشمس في اليوم الثاني غير الاول بخلاف قضاء رمضان لان الخطاب بزمان مجعما وهو الشهر ولا يحتاج الى تعيين
 يوم السبت والاحد حتى اذا كان في قضاء من رمضان شئ طهرين ذكره قاضي خان مرفوع في المنتقى عن ابى ابو
 هو تصديق بدرهم عن يومين وظهار فله ان يجعله عن ايها استحالة في جوارح الفقه ظاهر عن ربيع فاعتق عبد عنهن
 ثم مرض فاطم ستين سكيانا عن جوارح استحالة الاتحاد والجنس ونقصان المال لا يمنع وفي المزاينة صام تسعة وعشرين
 يوما بالمال وصام قبله تسعة عشر واجاز وقتل لا يجوز ويجب اتصافه بالعدد وفي الاشراف يجزيه بالاله ثمانية وخمسون
 يوما وقال الثوري والى ذلك واهل الحجاز والشافعي وابو ثور وابو عبيد وان لم يقتل المال وقال الزهري يعومهم
 يوما وقال ابن المنذر رجع اهل العلم على ان مومي ستين يوما ان صام بغير الاله وفي المنهاج يجزيه اعتاق عبيد عن كفارة

وان اعتق عنهما رقبة واحدة
 وصام شهرين كان له ان
 يجعل ذلك عن ايها شائش
 وان اعتق عن ظهار وقتل
 لم يخرج عن واحد منهما وقال
 زفر انه يجزيه عن ايها في
 الفصلين وقال الشافعي انه
 ان يجعل ذلك عن ايها
 في الفصلين لان الكفار
 كلهما يفتي بغيره في
 جنس واحد وجه قول زفر
 انه اعتق عن كل ظهار نصف
 العبد وليس له ان يجعل عن
 احدهما بعد ما اعتق عن الآخر
 الا وهو في ذلك ان نية التعيين
 في الجنس المتحد غير مفيدة
 وفي الجنس المختلف مفيدة
 الجنس في الحكم وهو الكفارة
 باختلاف السبب نظير الاول
 اذا صام يوماني في قضاء رمضان
 عن يومين يجزيه عن قضاء يوم
 واحد ونظير الثاني اذا كان عليه
 صوم القضاء والى ذلك فانه لا يبر فيه
 من التميز والله اعلم

في كل واحد نصف ونصف وعندها لا يجوز الاعتاق العبد الحر في دار الحرب عن الكفارة ولا بعد المتأسن يجوز خلافا
للأئمة الثلاثة ولا يجوز صرف الكفارة إلى فقير أهل الحرب وإن كان ستاناً ويجوز إلى فقير أهل الذمة خلافاً لأبي يوسف
والأئمة الثلاثة وفقير المسلمين أحب عندنا ولو قال الآخر اعتق عبدك عن كفارتني فاعتقه عن كفارتهم اجزأه وعندها
إذا لم يشترط عن عوض لا يقع عن الأمر وعن أحمد وإتقان

باب اللعان قال لا اقبح

الرجل امرأته بالزنا
وهما من أهل الشهادة

والمرأة من غير حق

فإنها أدفع خيب

دلها وطالبته

الفقير فعليه اللعان

ولا يضمن اللعان

عند فاشها داته

مؤكدت بكلاهما

مقررة باللعن

باب أحكام اللعان أي هذا باب في بيان أحكام اللعان وهو مصدر من لعن ملاءمة ولعناؤه أسلمه من
اللعن وهو الإبعاد والطرد في اللغة يقال لعنوا فلان أي لعنوا نفسه ولعنوا إذا لعنوا غيره ورجل لعنه بفتح العين إذا كان كثير اللعن
غيره ولعنه يسكونها إذا لعنه الناس كثيرة ومعناه شرعاً عبارة عما يجري بين الزوجين من الشهادات الأربع واللعن هو الغضب
وسمى لكل لعان لأنه من ذكر اللعن كالمصلاة كسمي ركوعاً لما فيها من الركوع وكالتحيات تسمى تشهداً لما فيها من التشهد
وركنه الشهادة الموكدة باليمين وسببه قذف الرجل زوجته قذفاً يلوجب الحد في الإيجاب وشطره قيام النكاح وحكمه
حرمة الوطئ بعد التلاعن وإليه من كان أهل الشهادة وعندها حتى لا يجري بين ملوكين أو واحد منهما صبي أو ملوك هم
قال شس أي القدر الذي ربه الله تعالى لهم إذا قذف الرجل امرأته بالزنا شس سواء في ذلك قوله رايك تزينين
وقوله أنت زانية وإزانية عند الجمهور وبه قال الشافعي وأحمد والليث وفي رواية وفي المشهور عنه لا يجب بقوله إزانية أو أنت
زانية بل يجب فيه الحد وبه قال الليث وعثمان النخعي ويحيى بن سعيد ومهما من أهل الشهادة شس يعني من أهل الزنا
ولهذا لا يجري بين ملوكين فإن قلت يجري بين الأعميين والفاستقيين مع أن الشهادة لهم لا تقلت الأعميان
من أهل الشهادة وهم قول شهداءهم التمينين من المشهود له وعليه ووقفى القاضي بشهادة الفاسقين جاز وقال في الشهادة
ووقفى القاضي بشهادة هؤلاء مجازهم والمرأة ممن سجد فاذ فاشس حتى لو كانت ممن لا يسجد فاذ فاشس بان تزوجت
بنكاح فاسد وخلجها أو كان لها ولد وليس له أب معروف لا يجري اللعان أو زنت في عمرها ولو مرة أو طويت وطياً
حرماً ولو مرة ذكره الأئمة جازي هم أو نفى نسب ولما شس بان قال هذا الولد من الزنا أو قال ليس سخي قبل الزنا
بالولد قيل معنى التمينية التي هي قايمة مقام الأقرار بخلاف ما إذا نفى الجبل حيث لا لعان وللأحد عن أبي حنيفة رضي الله
تعالى عنه على ما ينحى هم وطالبة بموجب القذف شس أي طالبت المرأة زوجها بموجب القذف هم فعليه اللعان
شس أي فعلى الزوج اللعان أي يلاعنها وإنما شرطت لها البتة لأنه لا محتمل لبراءة عنها حيث قذفها بالفجور فاشس
سطاً البتة كما سطر فوقها حتى لو كانت كفت عن مرافقة فهي امرأته هم ولا أصل إن اللعان عندنا شهادات موكدة
بالإيمان شس إنما قال عندنا لأن عندنا شافعي إيمان موكدة بلطفاً وشهادة حتى إن عندنا أهل اللعان من كان

اولا الشهاده وعنده من كان ابا اليمن فلا يجزى اللعان الا بعينين او بعينين حزينين ما يلبس العيين غير محرر ودين في العذبة
 عن زنا وعنه يجرى بين المسلم وامراته الكتابية بين الكافر وامراته بين العبد وامراته وقبل الشا في قال بالكاذب وحمد في روايه كقول
 هم منقرون باللعن والغضب من منته لما قبله وهذا المجموع هو اللعان وهو كركن اللعان هم قايمة ش اى اللعان قايمة
 اما اثبت باعتبار الملاخه او باعتبار الشهادة الى اخره هم مقام حد القذف في حد ش اى في حق الزوج ولهذا اشترط
 كونها من سيمه تاذ فها قبل شهادته بعد اللعان ابداهم وسقام حد الزنا في حد ش اى في حق الزوجه ولهذا لو تزنا
 مرارا يكفي لعنا واحد اى كالمسلم يقول غزير بخل ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم ش وجبه الاستدلال ان الله تعالى قال لا يدرى
 به يومئذ الا هو وهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم ش مستثاء الا تزواج من الشهادتهم ولا استثناء وانما يكون من انفس ش
 بهذا هو الاصل ولا شهادة الا بالشهادة ولا شهاده فيما نحن فيه الاكالات اللعان فدل ان شهادات الكهنة بالاسمان نفيا
 للتمتعهم وقال الله تعالى ان شهادته احد من اربع شهادات بالثبوت على الشهادة واليمين فقلنا الركن هو الشهادة المؤكدة
 باليمين ش لان الحايمة هناك ايجاب الحكم في الطرفين والذي يصلح للايجاب الحكم الشهادة وكون اليمين الا انها مؤكدة
 باليمين لان شهادته نفسه التاكيد باليمين لا يجزى به من ان يكون شهادته قلنا الركن الشهادة المؤكدة باليمين علما بحقيقة لفظ القرآن
 واستند على ما تاتي وقال الماوردي في الحاوي وما يدل على خطأ لان شهادته المراد على نفسه غير مقبولة فاسد لان من قال بحقيقة لفظ
 الشهادة المذكورة في القرآن والحديث لم يكن قوله تاما بل التام يدل قول من ترك حقيقة اللفظ بالشهادة والفساد فاعطى القرآن
 بالحديث والشهادة بنفسه فغير مقبولة لكان التهمة لا لا يصلح للشهادة والامر الى قول غزير بخل شهادة الاله وكان
 من اصدق الشهادات الانتفاء التهمة والتهمة فيما نحن فيه حقيقة باليمين مع انها باذن الله تعالى وشرع رسوله عليه السلام
 والامر بالشهادة لقيامها مقام اربع شهادات فان الواجب عليه قايمة اربع شهادات من شهود اربعة وقد عجز عن اقامته
 شهود اربعة ولم يجز عن اقامته اربع شهادات فما عجز عنه هم ثم قرن الركن ش هو الشهادة هم في جانب ش
 اى في جانب الزوج هم باللعن لو كان كاذبا ش تاكيداهم وهو تاييم مقام حد القذف ش ولهذا اثبت بالشهادة
 على الشهادة ولا بشهادة النساء وكتاب القاضى الى القاضي هم وفي جانبها ش اى وفي جانب الزوجه هم بالغضب
 ش اى قرن الشهادة بالغضب وانما خص الغضب في جانبها في المرة الخامسة لان من يلعن اللعن كثير في البيوت
 على اباى في الحديث ان من كثير اللعن ويكفر العشيرة وسقطت حرمة اللعن عند عهدين فخرجين على الاقدام عليه لكثرة
 حربه فافهم الغضب قائم في حق من يكون ادعى لمن عن الاقدام وانما افوت الخامسة بالغضب لانها ليست من نفس
 الشهادة لعدم ذكر الشهادة فيها هم وهو تاييم مقام حد الزنا ش ولهم لوقه فها هو اى كفى لعنا واحد كالمحرف فان

قائمة مقام حد القذف
 في حقه ومقام حد
 الزنا في حقها كقول
 تعالى ولم يكن لهم
 الا انفسهم ولا شهاد
 انما يكون من اليمين
 وقال الله تعالى فحلف
 احدهم اربع شهادات
 بالله نض على الشىء
 فقلنا لو كان حلفها
 للمؤكدة باليمين ثم قرن
 الركن في جانبها
 للعن لو كان كاذبا هو
 قائم مقام حد القذف
 وفي جانبها بالغضب
 وهو قايمة مقام حد الزنا

بالزنا جيب عنه جلنا ما كان صريح بالزنا بالافرة كذا بيانهم ولست اطلبها من اى طلب لم اراه بموجب القذف هم لانه
 مقتضاها لا بد من طلبها كما سائر الحقوق ش لانه باللعان يندفع عنه عار الزنا وبه قالت الثمانية هم فاذا استغنى عن ش اى
 عن اللعان هم جلته الحاكم حتى يلاعن ش وبذا عذرا وقال الشافعي وما لك واهم بيقام عليه حد القذف بناء على ان
 بموجب القذف عندهم الحد وعذرا لللعان هم ويكذب نفسه فيحد لانه حتى يستحق عليه ش اى على الزوج هم وهو قادر
 على ايفائه ش قال الاكل قضا اخر اخرج عن المذنبون المغلس فان الدين حتى ولكنه غير قادر على ايفائه فلا يجب قبل القيل
 بهن الكافي فانه هكذا شرح هذا الموضع هم فليس فيه حتى ياتي بما عليه ويكذب نفسه ش فاذا كذب نفسه فحينئذ يجب عليه القذف
 هم ليرفع السبب ش اى سبب اللعان اى علمه وهو الكاذب لان اللعان انما يجب اذا كذب بكل واحد منهما الاخر
 فيما بعده حتى لو كذب نفسه لا يجب اللعان في بعض النسخ ليرفع الشين اى العار بالكاذب وهو يفتح الشين للجمعة وسكون الساكن
 آخر الحروف وبالنون هم ولو لا عن ش اى الزوج هم وجب عليها اللعان لما تلو ناش من النص وهو قوله عز وجل
 فتشادة احدى هم اربع شهادات بالشد هم الا ان يبتدى بالزوج لانه هو المدعى ش بناء على ان اللعان شهادات
 والمطالبة بها هو المدعى والاستثناء ببعض لكن كانه يشترط ان يقال المسلم من النص لا يدل على البتة وبه يقال
 الا ان يبتدى به هم فان اتعت حبسها الحاكم حتى تلاعن او تصدقه ش اى تصدق الزوج هم لانه حتى يستحق ما يبا
 على قاذرة على ايفائه فحبس فيه ش وقال الشافعي وما لك لا تجلس بل ترجع لانه بعد الدخول بها ولا احد في حبسها
 هم واذا كان الزوج عيبا او كافرا او مجنونا او قذفا فقد فسد امره فخلية الحرة صورة ما اذا كان الزوج كافرا او
 المرأة مسلمة كان الزوجان كافرين فاسلمت المرأة فقد فسد الزوج قبل عرض الاسلام عليه هم لانه تعدد اللعان
 بمعنى من جهة ش وهو كونه ليس من اهل الشهادة هم فيصار الى الموجب الاصل ش وهو حد القذف هم وهو الثابت
 بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية واللعان خلف عنه ش فانه كان هو الشروع او لا ثم صار اللعان خلافا
 عن في الزوج عند وجود الشبهة فاذا احدثت صير الى الاصل هم وان كان هو من اهل الشهادة وبه استه ش اى الحاكم
 ان المرأة استه هم او كافرة او مجنونة في قذف او كانت من لا يسجد قاذفا بان كانت معينة او مجنونة او زانية ش
 اى وكان ظهور زنا بين الناس كذا لك او تزوجا بغير نكاح فاسد او ولدنا من غير محرم هم فلاحد عليه واللعان
 ش انه ومن مسائل القدرى رحمه الله تعالى الا قوله بان كانت معينة او مجنونة او زانية فانه تفسير من المصنف هم
 لاننا نعلم الهيئة الشاذة وهدم الاحصان في بابنا ش اى في جانب المرأة هم واستثناء اللعان المعنى في جميعها ش
 اى الاصل امتناع وجوب اللعان لعلته في جهة المرأة وهو ظاهر فاذا كان كذلك هم فيسقط الحد كما اذا تصدقته

ونشرط طلبها الا انه محتمل
 من طلبها كما سائر الحقوق فاعني
 امتنع من حبسه الحاكم حتى
 يلاعن او يكذب نفسه كل
 حق مستحق عليه وهو قادر
 على ايفائه فحبس به حتى ياتي
 بما هو عليه او يكذب نفسه
 ليرفع السبب لانه حتى وجب
 عليها اللعان لما تلو ناش من النص
 الا انه يبتدى بالزوج كان هو المدعى
 فان امتنع حبسها الحاكم حتى
 قاذرة او تصدق لانه حتى يستحق
 عليها ش فاذر على ايفائه فحبس فيه
 واذا كان الزوج عيبا او كافرا او مجنونا
 في قذف او كان قاذفا بغير نكاح فاسد
 او ولدنا من غير محرم هم فلاحد عليه واللعان
 المعنى في جميعها ش اى في جانب المرأة هم
 واستثناء اللعان المعنى في جميعها ش
 الحد كما اذا صدقته

من اى المرأة كى كى لى سقط الخاضع بقت المرأة زوجها لان سقوط المعان يكون من جهتها وبقولنا قال السبعة والزهرى وحامد
 وكحول وعطاء واهن في روايته وفي ظاهره فيه من كان اهل البيت من اهل المعان كما قال الشافعى وما كان هم والاصل في ذلك
 شى اى في الذى ذكر من البيان هم قوله عليه السلام شى اى قول النبى صلى الله عليه وسلم هم اربعة لان المعان
 بينهم وبين ازواجهم اليهودية والنصرانية تحت السلم والمملوكة تحت الحر والحررة تحت المملوك شى والحدود وفيه
 مع امراته قول من كره الاما ذكره الشرح هنا شى يعرف القصر والتقليد في امثاله فقال الرازى هذا الحديث لم يخرجه
 اصلا في كتب الحديث كالموطا وصح البخارى وسنن ابى داود والجامع الترمذى وغير ذلك الا ان ابى بكر الرازى ذكره
 في شرحه لم يخرجه الطحاوى باسناد عن عبد الباقي عن نافع عن ابى عمر بن شبيب عن ابيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وسلم
 قال ليس بيني وبين الغنمة اليهودية والنصرانية تحت السلم والمملوكة تحت الحر والحررة تحت المملوك انتهى قال الاكل قبل هذا الحديث
 لم يوجد له اصل في كتب الحديث لكن ابو بكر الرازى ذكر في شرحه ضعف الكرخى باسناد عن عبد الباقي ابى عمر بن شبيب عن
 ابيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وسلم قبل كفى بابى بكر الرازى العدة الله وفقهه وبسطه مقدسى انتهى وقال الحاكم بعد
 ان ذكر الحديث رواه الشيخ ابو بكر الرازى والدارقطنى وفيه ليس بين المملوكين والاكافرين لعان ذكره ابو عمر عبد البر
 ايضا وضعفه ورواه الدارقطنى من طرق ثلاث وضعفه وضعفه اذ اردى من طرق صحيح على ما عرفت انتهى فنقول قال
 الرازى هذا الحديث لم يخرجه اصلا الى اخره غير صحيح لان ابن ابي عمير الدارقطنى وعبد الباقي بن قانع ذكره فعرفت انه من
 المتقدمين المتقدمين قول الاكل قبل في التوسيع يدل على انه من المتقدمين والمقدمين واما قول الحاكم في تقريبه من البخارى
 ولكنه لم يخرجه كى كى شى قال الشيخ جلال الدين الزيلعى في تخريج احاديث الحديث بعد ان ذكر الحديث المذكور اخره ابن ابي
 في سننه عن ابن عطاء عن ابيه عن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اربعة من النساء لا ملا غنمة بينهم النصرانية تحت السلم واليهودية تحت السلم والمملوكة تحت الحر والحررة تحت المملوك هذا الحديث
 ابن ابي عمير الدارقطنى في سننه عن عثمان بن عبد الرحمن الرقاصى عن عمر بن شبيب وقال عن جده عبد الله
 بن عمر بن قنافة اربعة ليس بينهم لعان ليس بين الحر والامة لعان وليس بين الحررة والعبد لعان وليس بين السلم واليهودية
 لعان وليس بين السلم والنصرانية لعان وقال الدارقطنى الوفا شى متروك الحديث ثم اخرج عن عثمان بن عطاء والراى
 عن ابيه عن عمرو بن عطاء قال وعثمان بن عطاء والحر اسانى ضعيف الحديث جدا وابعه يزيد بن ذريح عن عطاء وهو ضعيف
 ايضا وروى عن الاوزاعى وابن جريج واما ان عن عمر بن شبيب عن جده انتهى فقلت عطاء وهذا لعله ابن سبين
 بالوصافه وغيرهما اخرج به مسلم في صحيحه وانه عثمان ذكره ابن ابى مازن في كتابه وقال سالت حمزة ابى فقال كتيب حديثه ثم ذكر عن ابيه

والاصل
 في ذلك
 قوله عليه
 السلام
 لا لعان بينهم
 وبين الزناهم
 لليهودية و
 النصرانية تحت
 السلم المملوكة
 تحت الحر
 والحررة تحت
 المملوك

يقول في كل مرة أشهد بالله
 اني ابي ايصادقني فيما اقول
 به من الزنا ويقول في كل
 حنة الله عليه ان كان
 الكاذبين فيما رواه
 من الزنا يشير اليها في جميع
 ذلك فخر تشهد المرأة
 اربع مرات تقول في كل
 مرة أشهد بالله اني
 الكاذبين فيما رواه من
 الزنا وتقول في الخاصة
 عصب الله عليها ان كان
 من الصداقين فيما رواه
 من الزنا ولا حمل في سائلونه
 من النفس وروى الحسن بن
 عن ابن حنيفة عن ابن عباس في بلفظه
 المواجهة يقول فيما رواه
 من الزنا انما قطع للوحم
 وجه ما ذكر في الكتاب من
 المغلبة اذا انقضت اليها
 القطع الاحتمال قال في الاحتياط
 لا تقم الفرقة حتى يفرق القات
 بينهما وقال في الفرقة بينهما
 لانه ثبت الحزمة الميثاق
 الحكي ولان تبوت الحزمة في
 الاماكي بالمعروف فلو
 الشرح بما لا خلاف في ان
 للامانة دفع الظلم الى عليه

اذا اجتمع الشرايط وقال في الاصل يقول له القاضي قم فالتعن فيقوم ثم يقول في كل مرة أشهد بالله اني
 فيما رواه من الزنا ويقول من النامسة لقته الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواه من الزنا يشير اليها في جميع ذلك
 ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله اني من الكاذبين فيما رواه من الزنا وتقول في الخاصة
 عليها ان كان من الصداقين فيما رواه من الزنا وتقول في الخاصة عصب الله عليها ان كان من الصداقين فيما رواه من الزنا
 من الزنا في نفس الولد هم والاصل فيه شئ ابي في اللعان على هذه الصورة هم بالموافاة النفس شئ وهو فيها مضى
 لتدفع ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم تشهدا ودهمهم اربع شهادات الى قوله ان كان من الصداقين هم وروى الحسن
 عن ابن حنيفة انما في بلفظه المواجهة شئ ابي الخاطبة هم يقول فيما رواه من الزنا لا قطع للاحتياط شئ لان المغلبة
 محتاجة كانت الخاطبة لرفع للاحتياط وبه قال زفر كذا ذكره في شرح الما قطع هم حجة ما ذكره في الكتاب شئ ابي القدر وروى
 هم ان لفظ المغلبة اذا انقضت اليها الاشارة لقطع الاحتمال شئ لانه يتبع فيه او انما تعرف فهو اولى وفي تنبيهه الشافعية
 يسميها ان كانت غائبة ويشير اليها ان كانت حاضرة وقيل جمع بينهما وذكره السرخسي فقال لا معنى لذكر الاسم والنسب مع الفرقة
 وفي النهج لم يبدل الشهادة بجملة ونحوه او انقضت عليها او على العكس وذلك قبل تمام الشهادات لم يصح على الاصح هم قال
 شئ ابي القدر وروى رحمه الله هم فاذا اتفقت الفرقة حتى يفرق الحاكم بينهما شئ تكون الزوجة قائمته ويقع طهره
 وطلاقه ويجري التوارث بينهما اذا مات احدهما وهذا كذا في شرح الطحاوي هم وقال زفر يقع شئ ابي الفرقة هم بطلانها
 شئ وهو المشهور من ذهب مالك ومحابه وبه قال ابو ثور وروى عبد بن رواد وروى عن ابن عباس
 فقال الشافعي يقع لهما كما اذا ارتد احد الزوجين وقال ابو بكر الرازي قول الشافعي يحتاج لاسلف له فيه قبل ليس كذلك لانه
 ذكر في المقدمات انه ظاهر قول الك وجب الدين عمر بن العاص وقال ابن حزم في المحلى قول الشافعي قول جابر بن قال
 عثمان النبي وجاعته من اهل البصرة لا يتعلق باللعان بفرقة بجال وهو خلاف السنة والحديث هم لانه ثبت الحرمة المودة بالجملة
 شئ قال الاكل والحاكي اريد بالحيثية اصله صلى الله عليه وسلم التسلا عثمان في قوله لا يجوز انما هو على الفرقة بالتلاعن
 وقال الامراء في ومنه قول الصعابة التسلا عثمان لا يجتمعان ابد اقلت الصواب مع الامراء في انه لم يرد فرقا انما هو على قفا
 على جماعة من الصحابة من ذلك ما رواه ابو داود وسن حديث ابن شهاب عن سعد بن سبل رضي الله تعالى عنهما في هذا الخبر
 قال قطعها ثلث طليقات فانها رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضت السنة بعد في التسلا حينئذ او افرقا لا يجتمعان ابد او روى
 بعد الزنا في مفسدة التسلا عثمان لا يجتمعان ابد او روى عن عمر بن سعد رضي الله تعالى عنهما في ثبوت الحرمة بغير
 الاساك بالمعروف فيلزم التسريح بالاحسان فاذا اتفقت اب القاضى شافعي انما هو على الظاهر قال شئ المصنف رحمه الله تعالى هم دل عليه

شئ اى دل على عدم وقوع الفقرة ثم قول ذلك الملاءم عند النبي صلى الله عليه وسلم كذبت عليها يا رسول الله ان اسكتها
 نبي طلاق ثلثا قال بعد اللعان شئ واراد بالملاءم عويمر الجعفي وجبه الاستدلال انه قال كذبت عليها عند النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم الى آخره ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولو تهمت بينهما بحجر واللعان لا نكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فان
 قيل قد انكر عليه بقوله اذهب فلا سبيل لك عليها احييان ذلك فيصرف الى طلبة رد المهر فانه روى انه قال اذا كنت
 مساقا فاقولها ابرا استحللت من فرجها وان كنت كافرا فلا سبيل لك عليها والكره كذا في بعض النسخ
 دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ذلك الملاءم ان اسكتها نبي طلاق ثلثا قال بعد اللعان اى بعد وقوع اللعان وبينه وبين
 فرق لا يخفى ولو ذكر الحديث ثم عين وجه الاستدلال كان حسن وافي والحديث ما رواه مالك في الموطا عن ابن شهاب عن
 ابن اسيب ان سهل بن سعد الساعدي أخبره ان عويمر الجعفي جاء الى عاصم بن عدي الانصاري فقال له يا عاصم ارايت رجلا
 وجده مع امراته رجلا يقتله فقتلوه ام كيف يفعل سل الى عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى الهجراء
 عويمر فقال يا عاصم اذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عاصم كنت تباينني بخبر فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم المسئلة التي سالتها عنهما قال اني لا اتق حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسأله عنهما فاتي عويمر النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وسط الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رايت رجلا وجدته امراته رجلا يقتله فقتلوه ام كيف يفعل فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد انزل الله تعالى فيك وفي صاحبك اذهب فات بها قال سهل فقلنا عاوانا مع الناس عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من طاعنها قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان اسكتها انطلقنا ثلثا قبل ان يامر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة الملاءمين ورواه البخاري في صحيحه وسهيل عن مالك عن ابن شهاب ورواه مسلم
 ايضا ورواه دودي رواية عويمر بن اشقر فقلنا حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ايضا انه عليه السلام لا عن ابن جبل وامر انما الحق
 الولد بامه ذكره في الصحيحين وعن سهل بن سعد حدثت المسلمين على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن خمس عشرة سنة
 فرق بينهما حين طاعنا فنده الاحاديث الفصل كلهما يدل على عدم وقوع الفقرة بما عايناها حتى يفرق بينهما وكذا يقع الطلاق
 اثلاث ولم يرد في حديث انه عليه السلام فرق بينهما قبل لعان المرأة بعد لعان الرجل قال الطحاوي قول الشافعي خلاف
 القرآن والحديث وينبغي على قوله ان لا تلاءم المرأة اصلا لانها ليست زوجة عند لعانها هم ويكون الفقرة شئ اى الفقرة
 الحاصلة باللعان هم عن تطليقة بانيته عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان فعل القاضى ان نسب اليه شئ للنيابة عنه
 هم كما في النسخين شئ حيث يوجب القاضى سنة فان قول اليد والافرق القاضى بينهما وطلبت المرأة الفقرة والفرقة بالطلاق
 لا تأخذ غير انما بانيته لان المقصود دفع الظلم عنها فلا يحصل في كل الابالباين وبها يجتمعان ايضا بما روى سلم عن ابي سعيد الخدري

قول ذلك الملاءم
 عند النبي عليه السلام
 كذبت عليها
 رسول الله فقال
 له امسكها فقال
 ان امسكتها فطلاق
 ثلثا قال بعد اللعان
 ويكون الفقرة تطليقة
 بانيته عند ابي حنيفة
 ومحمد لان فعل القاضى
 ان نسب اليه الغيبى

وهو خا طلب ذالك ب
نفسه عندهما وقال ابو
يوسف هو غير مبرور
لقوله عليه السلام لم تله
عن ان لا يجهنم ان ابدا
نفس على الشايد ولهم ان
الاذاب سرور والشرع
بعد الرجوع لا حكم لها
ولا يجهنم ان سادها
متلاصقين ولم يبق
التلاصق ولا حكم بعد
الاذاب فيجتمعان
ولو كان القذف بنفي الولد
نفي القاضي بسببه والحقة
بامه وصورة اللعان
يا لم الحاكم الرجل فيقول
اشهد بالله اني لمي المصلا
فيما هي ميتة فمن نفى الولد
وكذا في حادثة ولو قد تم
بالرنا ونفي الولد في اللعان
ميرن خم بنفي القاضي الولد
وبلحقة بامه لما روي
ان النبي عليه السلام في ولد
اكرهه لول بن امية عن
هلال والحقة بها

ان قال اللعان تطليقة بانه وان اثبات بالنس للعان فلو ثبت الحرة المودة لزوم الزيادة على النفس وذلك لا يجوز لانه
هم وهو خا طلب ان اكد بنفسه ش هذه سلة مبتدئة اي هذا الرجل بعد الاكاذب ما رانا لها من الخطاب اي يجوز له ان يزوجها
كما لنه ويجوز ان يزوجها فعليه اليك اذاب نفسه عند ما ش اي عند اني منبقة ومحمد وقال ابو يوسف هو غير مبرور
بعد التلعن بقي المراجعة عليه اي ان لا يجوز له ان يزوجها وبه قال زفر وحسن وانما نفي لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجمعان
اي لا يزوجهم من قريب مقصي وهو قول الصحابة نفي اللعان في الغنم ولم يروى فيهم نص على ان يثبت اي نفس
خا طره في الخبر على تاييد الحرة هم ولما ش اي لابي حنيفة ومحمد من الاكاذب ش اي اكد اب الرجل المتلعن نفسه هم بوجه
والشما و بعد الرجوع لا حكم لها ش يعني يطل مكمهاهم والجمعان ما واما متلاصقين ش ولا ساقاة من نفس التاييد والعود
خا طبا لان معناه ما واما في حال التلعن هم ولم يبق التلعن ولا حكمه بعد الاكاذب ش اي لم يبق حقيقة التلعن ولا حكمه
يعني لا حقيقة ولا حكم اما حقيقة فظاهر والاعلان لما اكد بنفسه وجب عليه اليك طيلت اليك اللعان فاذا اطلت الالهية
يطل مكمهاهم فيجمعان ش اي المتلاعنان يعني يجوز اجتماعها بعد ذلك التزويج وقال الكاكي اذ اكد بنفسه قبل تفريق القاضي
صلت له من غير تجديد النكاح هم ولو كان القذف بولد نفي القاضي بسببه والحقة بامه ش اي الحق الولد بامه وبه قال
الشافعي واحمد وقال ابراهيم وابن عطل وموسى لا يفتقر نسب الولد على النفاش بالنفي لقوله عليه السلام الولد للفراش
وللعاهر الحجر ذكره في الصحيحين للجمهور حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رجلا لامع امراته فاستغنى ولده و فرق بينهما وحق
الولد بامه رواه الجماعة قال في شرح الطحاوي ثم ولد الملائنة بعد ما قطع نسب جميع الاحكام سببا من الاب سوى الميراث ولا نفقة
حتى ان شادة الاب لا تقبل مشادة لانه لا تقبل ووقع الزكاة اليه لا يجوز لو كان انثى فزوجه اباه او تزوج بنته منه
ان كان ابنا لا يجوز وغير ذلك من الاحكام بالنسب هم وصورة اللعان ش اي في نفي الولد هم ان يامر الحاكم الرجل فيقول
اربع مرات اشهد بالله اني لمن الصاوتين فيما ريتك به من نفي الولد ش ولو قد زناه بالزنا ونفي الولد ذكر في اللعان
الا من هم اردوها الزنا ونفي الولد ش ثم نفي القاضي نسب الولد ويلحقة بامه هم لما روي انه عليه السلام ش اي
ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى ولد امرأة هلال بن امية عن هلال والحقة بها ش الحديث رواه ابى داود في سننه
قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد بن مرون قال اخبرنا عبا وبني منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء هلال بن
امية وهو واحد المتلاصقة الذين تاب الله عليهم فبا من ارضه عشا فوجد عند الهل رجلا فرامى بعينه وسبح باذنه فلم يسمه حتى أصبح
ثم عدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني جئت اعل عشا فرايت عنده رجلا فزيت بعيني وسمعت
باذني ففكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء به واشتد عليه فتركت والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا

خلو من ذكره فان عا
 الزوج والكذب نفسه
 القاصي لا يجرى جوب
 المحذ عليه وحل الله ان
 يذروها وهذا عندهما
 لانه لما حدد لم يتصل
 اللعان فارتفع حكمه بالنكاح
 وهو التحريم وكذلك ان
 قدف غير واحد به لما
 بينا وكذا اذا زنت تحت
 لا تفسد اهلية اللعان
 من جانبها ولا قدف امرته
 وهي صغيرة او مجنونة خلا
 لعان بينهما لانه لا يحد
 فاذ فرها لو كان اجنيا فكذا
 يلاعن الزوج لقيامه مقامه
 وكذا اذا اكل الزوج صغيرا او
 لعدم اهلية الشهادة وقدف
 الاخرس لا يتعلق به اللعان لانه
 يتعلق بالصريح كحد القذف
 وفيه خلوه الشافعي وهو لانه
 لا يعرف عن الشهادة والحد
 مندرى جوا

اوله في نكاح عن التفريق اذ ليس من ضرورة التفريق باللعان فليكون الولد كما لو مات الولد فانه يفرق بينهما اللعان ولا يفي النسب عنه
 فلما بد من ذكره في الامم من ذكر في الولد الا ترى ان اوله في الولد فانه يفرق بينهما اللعان ولا يفي النسب عنه
 واللعان ولا يفي الولد فان عاد الزوج فاكذب بنفسه شئ ابي بعد اللعان هم حده القاضى لا تراه لوجوب الحد عليه شئ تحت
 قدف مجتعة وفي البسوط هذا اذ لم يطلقها باينا بعد القذف او لو كذب نفسه بعد البيعوتة لا يجب الحد ولا اللعان لان المقصود
 باللعان التفريق ولا ياتي في ذلك بعد البيعوتة ولا حد عليه لان قدفه كان موجبا لللعان والقذف الواحد لا يوجب الحد
 هم وحل له ان يزوجها شئ قال الاكل هذا كمرار لقوله وهو ما طلب اذ الكذب نفسه عند ما يجوز ان يقال ذكره هناك فترعا
 ونقل هنا فلفظ القذف ورى هم هذا عند ما شئ اى جواز حل الزوج بعد اللعان والتكذيب والحد عند ابي حنيفة ومحمد هم لانه لا
 لم يبق اهل اللعان فارتفع بحكمه السنوطة شئ اى نفع اللعان كالتباعد هم وهو التبريم شئ كما ارتفع اللعان هم وكذا كذا شئ اى
 سئل كذا يك هم ان قدف غير شئ اى غير امرته لانه يفرق القاضى هم فحده شئ اى بسبب قدفه هم لما بينا شئ يريد به
 قوله لانه لما لم يبق اهل اللعان فارتفع بحكمه السنوطة هم وكذا اذا زنت تحت لا تفسد اهلية اللعان من جانبها شئ
 فان قيل لما جرى اللعان بينا علم انهما زوجان على صفة الاحسان والحرية والرجل اذ انما بعد ارضا سلبا من جيران فليست
 كان قوله في تحت سنه وحيث فبى ذلك ان تبقى محلا للزوج جيب بان تنى قوله تحت جلدت وتصور الشبهة ان يتلغاها بعد
 التزوج قبل الدخول ثم هانت بعد اللعان فكان حدها المجل دون الرجم لانه لا يستبحرته لان من شرط احسان الرجم
 الدخول بعد النكاح الصحيح ولم يوجد هم واذا قدف الرجل امرته وهي صغيرة شئ اى والجمال انما صغير هم او مجنونة
 فاللعان بينهما لانه لا يسجد قاذفها شئ اى قاذف الصغيرة او المجنونة هم لو كان شئ اى القاذف هم جنبا فكذا
 لا يلاعن الزوج لقيامه مقامه شئ اى لقيام اللعان مقامه من القذف هم وكذا شئ اللعان هم اذ كان الزوج
 صغيرا او مجنونا بعد اهلية الشهادة شئ واللعان شهادة عندنا به قال الشافعي وفي المدونة يلاعن بقذف الصغير
 وفي المتن لو قدفنا وهو يثبت عليه الحد وتطالبه وادخلت وبدون التسع يغزى ولو قال لها زنت وانت مجنونة او مجنونة
 وجنونا سمعوا فلما حد ولا لعان ولا يحل قاذفها في الحال لان فعلها لا يوصف بالزنا بخلاف قوله زنت وانت ذميمة او سمعوا
 اربعين سنة وعمرها عشرة وان ستمتة ميسرة يغزى ذكره في المجموع هم وقدف الاخرس لا يتعلق به اللعان لانه شئ اى لان
 اللعان هم يتعلق بالصريح كحد القذف شئ فغيره بالشبهة والامانة شهادة حتى يشترط لفظ الشهادة هم وفيه خلاف الشافعي
 شئ لانه يقول يصح قدفه ولعانه لان اشارة الاخرس كعبارة الناطق هم وهذا شئ اى اشارة الاخرس هم لانه
 شئ اى كان قدف الاخرس هم لا يعرف عن الشهادة شئ لان فيه اعتناء بالحد والحد وقرنه بها شئ اى مندرى

يا شيخنا ان كان الميراث من الميراثين فليس هناك منى فلا يعان من اى ولا يعان
 ولا يلى به ويزايش اى عدم وجوب المعان من قول ابي حنيفة في غرضه ووجه قال احمد ابو ثور وهو قول الحسن البصري
 في شعبة والثوري وابن ابي ليلى هم لانه لا يتيقن ببقاء كل شى بعد كون رجلا منهم فانه فاش فلا يكون رجلا
 المعان هم وقال ابو يوسف ومحمد المعان يجب في الميراث انما جازت به لائل من ستة اشهر شى ووجه قال مالك والثاني
 ووجه ابو حنيفة والاول من ابي يوسف بلان في الحال انما قيد بقوله انما جازت به لائل من ستة اشهر لانه انما جازت به
 ولا اكثر من ستة اشهر لا يجب للمعان لانه لا يتيقن بوجوده في حاله عند القذف هم وهو معنى ما ذكر في الاصل شى اى قيد به
 بمعنى الولد لا قبل من ستة اشهر ما ذكره محمد بن حماد في الاصل هم لانه لا يتيقن ببقاء الميراث عند شى اى من ستة اشهر
 هم في تحقيق القذف شى فانه لا ينفى بعد الولادة سواء ولد له اثنان او واحد او ولد له لائل من ستة
 اشهر يتيقن بوجوده هم قلنا اذا لم يكن قد فاني الحال شى هذا جواب عن جهة ابي حنيفة بمعنى اذا لم يكن قوله ليس هناك منى
 قد فاني الحال لا احتمال هم بصيرة كالمعلق بالشرط كانه قال ان كان كجرح فليس معنى والقذف لا يصح تعليقه بالشرط شى
 قبيل وجود الشرط ولا ما قبله الى البقاء مكنه الى وجود الشرط لعدم الحاجة الى اسباب الحد لان الحد ودخيل الى ويها
 الا الى انما استلزمات الارث والدينية فانها تتوقفان الى انفصال الولد ولا يتوقف القذف وقيل ان بلان من ستة
 قذف امراته بنفى الحمل وقد لا عن رجل الله صلى الله عليه وسلم منها يجب بالانفس لم انه قذف امراته بنفى الحمل لعدم انه قد فاني
 هو على ما دل ذلك الا يدل على قد فاني بنفى الحمل لان الحديث قال اذا راى امرا رجلا على امراته قد كذب يد على انه كان قد فاني
 بصريح الزنا لا بنفى الحمل هم ووجه قال لما زنت وهذا الحمل من الزنا ما عدا ما يوجد القذف حيث ذكر الزنا امر رجلا لم ينفع القذف
 الحمل وقال الشافعي ينفى لانه عليه السلام نفى الولد عن بلان وقد قد فاني ما شى وقد ذكرنا عن قريب حديث بلان
 بن ابيته بما هم ولنا ان الاحكام لا يترتب عليه شى اى على الحمل بمعنى ان نفى الولد يحكم من احكامه والاحكام لا تستلزم
 عليه هم الا بعد الولادة لم تكن الاحتمال قبله شى اى قبل انفصال الولد اقبل حصول الولد فان قيل بل يترتب عليه
 قبل الولادة كما لو بالحبس والميراث والوصية به والحبس بان المعان في حق الزوج بمنزلة الحد فلا يترتب عليه شى
 بخلاف الرد والحبس لا يثبت من اربعة اشهر والارث والوصية يتوقفان على انفصاله ولا يتوقف في حاله وحاصل الجواب
 ان قوله الاحكام لا يثبت يراى به بعينه ونفى الولد منها لا يترتب قاطبة الحد من اربعة اشهر من الميراث من اربعة اشهر
 الحمل هم حصل على انه شى اى ان المعنى صلى الله عليه وسلم عرف قيام الحمل بطريق الزوجى ببلان لان في الحد حيث
 ان جازت به بغيره الحد حيث الى انه ذكرنا ومثل ذلك لا ينفى الا بغير الزوجى ومن احكامنا من قال

واذا قال الزوج ليس حلالا
 فلا لعان وهذا قول ابي حنيفة
 وهو من اهل البيت بقاء
 الحمل فانه قد فاني وقال ابو يوسف
 ومحمد لا لعان يجب ببلان
 اذا جازت به لائل من ستة
 اشهر وهو معنى ما ذكر في الاصل
 لانه لا يتيقن ببقاء الحمل عند
 فتيقن القذف قلنا اذا
 لم يكن قد فاني الحال بصيرة
 كالمعلق بالشرط فيصير كانه
 قال ان كان كجرح فليس معنى
 والقذف لا يصح تعليقه بالشرط
 قلنا قال لما زنت وهذا
 الحمل من الزنا ما عدا ما يوجد
 القذف حيث ذكر الزنا امر رجلا
 ولم ينفع القذف الحمل وقال
 الشافعي ينفى لانه عليه
 السلام نفى الولد عن بلان وقد
 قد فاني ما شى وقد ذكرنا عن قريب
 حديث بلان بن ابيته بما هم
 ولنا ان الاحكام لا يترتب عليه
 شى اى على الحمل بمعنى ان نفى
 الولد يحكم من احكامه والاحكام
 لا تستلزم عليه هم الا بعد
 الولادة لم تكن الاحتمال قبله
 شى اى قبل انفصال الولد اقبل
 حصول الولد فان قيل بل يترتب
 عليه قبل الولادة كما لو بالحبس
 والميراث والوصية به والحبس بان
 المعان في حق الزوج بمنزلة الحد
 فلا يترتب عليه شى بخلاف الرد
 والحبس لا يثبت من اربعة اشهر
 والارث والوصية يتوقفان على
 انفصاله ولا يتوقف في حاله
 وحاصل الجواب ان قوله الاحكام
 لا يثبت يراى به بعينه ونفى الولد
 منها لا يترتب قاطبة الحد من اربعة
 اشهر من الميراث من اربعة اشهر
 الحمل هم حصل على انه شى اى ان
 المعنى صلى الله عليه وسلم عرف قيام
 الحمل بطريق الزوجى ببلان لان في
 الحد حيث ان جازت به بغيره الحد
 حيث الى انه ذكرنا ومثل ذلك لا
 ينفى الا بغير الزوجى ومن احكامنا
 من قال

احسن ابني حبيته محصل كتابنا ولدته الان فاعلم ان في تقديرها قبل التسمية وعلى اسمها في تقديرها مرة التناس بعد التقدير ولم ان
 النسب الى غيره العلم به فصار من حاله التقدير كما ان الولادتهم قال ش اي التقدير هي هم واذا ولدت ولدت
 في البنين واحد ففي الاول واخرت الثاني ثبت نسبها من سبعة اشهر هم لانها ش اي
 لان الولدين هم تويمان خلقا من ماد واحد ش التوام يقال لكل واحد هو الاسم لا يستحق كل واحد اسمه وجميعه
 توام وهو اسم جمع وليس يجمع حقيقة هم واما الزوج لانه كاذب لنفسه يعرجى الثاني ولو اعترف بالاول وفي الثاني ثبت
 نسبها لما ذكرنا ش اي كذب نفسه هم ولا عن لانه قاذف في الثاني ولم يرج عنه ش اي عن النفي هم والاقارب لثمة
 سابق ش اي جواب عما يقال في ان يحذف لانه كاذب لنفسه بعد التقدير لان الاقرار الاول فثبت النسب بالاب بعد النفي
 الثاني فيستبرأ باسم الاقرار بعد التقدير باتخاذ الاقرار ولو وجد الاقرار بعد النفي ثبت الاكاذب فيجب المدة فكله هذا فاما باب
 بقوله والاقارب بالثمة سابق هم عن التقدير ش حقيقة والاعتبار بالحقيقة هم فصار كما اذا قال هي حبيته ثم قال هي
 الزانية وفي ذلك السامع ش اي واجب هم فكله هذا ش اي فكذا حكمه في الخط والميسر فلو فاتها وتزوجت
 احدهما او قتل الزناه وفي حقه الكفر في الايجاب للعان عند ابلي يوسف ويجب شامخا ولو ولدت احدهما ميتا فاتها بها الا لعان
 او لزمه الولدان ولو ولدت ولدا ففاته ولا عن ش ثم ولدت اخرهم هم الزناه وفي النوادر عن ابلي حبيته زناه احسن منه ان لم يلق
 جازت بها ثمة او لا وفي بنين ففي الثاني واقرار بالاول والثالث ما عن هم بنوه وفي الاول والثالث واقرار بالثاني
 يحذف هم ثم هو وفي النفي التوام ان يكون بينهما اقل من اشهر وشك عن الكاذب واذا ولدت فكت لم يكن له نفيه بعد ذلك هو
 قول الثاني وقال ابن قدامة وما ذكره ابو عيينة يميل بخيار الرود باليسبيل اسكوت ونقله عنه خطه وذلك
 منه سبب انما فعل ويصل نذهب بالحمل فانه لا يميل بالاسكوت ولو اتى به فاسن على دعائه لزمه وكذا ان قال حسن جزاك بارك
 الله فيك او زكك الله مثله لزمه الولد وكذا في ما عند الثاني لا يميزه وكل موضع لزمه الولد لا يكون له نفيه بعد ذلك
 عند الائمة الاربعه ومحاسنهم ووقال ليس هذا الولد مني او ليس ولم يميزه فانه فافلاعه واللعان وكذا لو قال اكرهت
 على الزنا لعهان وفي الخط او نفي ولدت زوجة وها في اللعان لا يمين في وان كانت كتابية او امة او امة ولم يميزه اغتصب اولاد
 ثم قسمت لانفع نفيه ولو ولدت بعد اللعان الى سنتين لزمه الولد وان لم يكن عليها عاة يلزمه ابنته ومن سبعة
 اشهر لانه متعلق بكماء ولو لا عنهما بولدت ثم ولدت الى سنتين لزمه لانها معتدة وقبيل شهادته عليها بالزنا مع طائفة وفيه
 خلاف الائمة الثانية ولو قد فاتها ثم شهد مع اثلاثه بالزنا لا تقبل لانه معتد عنه اللعان الواجب عليه ووشه ثلثه
 غيره ولو خلاعه واللعان ولا على الشهادة فذات امرأة رجل بالزنا قال الزوج صدقت لم يكن على الزوج الصدق حد

قال واذا ولد
 ولد بن في جلي
 فتع لادل واعتز
 بالثاني يثبت نسبا
 لونهما كذا
 خلقا من مادة
 واحد الزوج كانه
 كذب نفسه
 بدعي الثاني
 وان اعترف بالاول
 ونفي الثاني يثبت
 نسبهما لما ذكرناه
 عن كاذف
 بنفي الثاني ولم يجر
 ولا فراه بالثمة
 على الفتن
 فصلا كما اذا قال
 اين اعفقت
 قال هي الزانية و
 في ذلك التساو
 عن كذا هذا

ولا لعان الا ان يقول صدقت هي كما قلت فيكون قاذوا ولو بين الذي رآه وطلب الرجل عند التقذف يحذر لعنه او قال
 الشافعي وما لك لا يحذرني المروضة زنت قبل تفرق القاضى بعد التلما عن بسقط اللعان عند ابي حنيفة وعل له وطيبها ولو قال
 الرجل البينة على صدقة سقط عنه اللعان وحديث وهو قول الظاهرية وقال مالك يلعن وقال الشافعي يلعن ان كان معها
 حوالا لا لعان في البائن لاني العدة ولا في غير ما عذنا وسجد وبه قال الشافعي واحمد ومالك والثوري والجمهور والحجاز واهل
 العراق بعد اللعان يجب لها نصف الصداق عندنا وبه قال مالك وسعيد بن جبير وقادة والحسن قال حماد بن ابى سليمان شيخ
 ابي حنيفة يجب لها المهر الكامل قال الزهري لا صداق لها وقدنا التفرق بينهما اطلاق قبل الدخول فيجب نصف المهر فروع اخرى
 في البسوط لموات ولد الملائمة عن ال فادعى اللعان لا يثبت نسبة ويضرب المردوان ترك ابننا وبنات يثبت نسبة من الاب
 وورثته الاب لو كان الولد ليس فشارك كما ولد فالكذب نفسه ثبت عند ابي حنيفة فلكما ولد قبل الخلاف على العكس في جراح
 الفقه مات الشاهدان او نأ بالبعد اتم الماتقي باللعان وفي المال لقيى بخلاف ما ابو عيا او فسقا او ارتد احيث يلعن به او اؤ
 الحرام شبهة او كالح قاسد بسقط احصائها فلكما فالى يوسف شحج وقال هو لمحق بالوطى الطلال في ثبوت النسب وجوب العدة
 واللعان في الشكاح الفاسد ولا في الوطى شبهة عذنا وقال الشافعي واحمد يجب اللعان فيها اذا كان نفى الولد وعذنا بى يوسف
 فيه المرد واللعان لا لما قتهما بالشكاح الصحيح ولو قذفها ثم طلقتها لمأنا بسقط اللعان ولا يجب المرد وكذا لو تزوجها بعد ذلك لا يقطع
 لا يعود وبه قال الشافعي وما لك احمد لو اقر به بعد الاستبراء لم يرد به او انه اللعان في الشكاح الفاسد بغير ولد ولو لمأنا لا يثبت
 التحريم لو بدى في وجهه عند المأنة وقذف البائنة واما فلكما الى حال قيام الشكاح ومينها ولد يرد بغيره يلعن ولا احد ولا لعان
 عند الشافعي وما لك وعندهنا يحذر ولا لعان وهو قول عطارد ويريوسى عن الحسن عتيق الى
 البنى وهو قول ابن عباس رضى الله تعالى عنه ولو قذف مطلقة الرجعية يلعن وبه قال الشعبي والزهري وقادة ومالك
 والشافعي واحمد واسحاق وابو عبيد والظاهرية وهو قول ابن عمر وجابر بن زيد وقال ابن عباس ولا لعان وفي جراح
 الفقه قال قذفك بعد ان اترد بك اذ نيت قبل ان اترد بك فهو قاذف في المال يلعن وقال الشافعي وما لك ويحذر
 ولو قذفها ثم نيت او وطيت حرما لا احد ولا لعان عذنا وبه قال الشافعي ولو فرق القاضى بعد التلما لمأنا لمأنا فلفظ تفرقة
 عذنا وعذنا زفر وبقية الائمة لا ينفذ ولو بدى بلعان المرأة ففدا خطا ولا يجب اعادته وبه قال مالك وقال الشافعي واحمد
 يجب اعادته بسقط اللعان بردها ولو اسلمت بعد ما لا يعود في الذيرة ففدا نفق ولدا ففدا نفقا حتى ففدا نفقا بغيره بالولد
 ففدا لا يبنى فثبت نسب الولد ولا ينفق بعد ذلك لان حد قاذفها حكم كذب

باب
 العنين
 وغيره

باب العنين وغيره اسمى هذا باب في بيان احكامهم فحين ولما ذكر احكام الاعهار لملطقة بالشكاح والطلاق شريح

ويحمل كلفة اصلية فلا
 بد من معرفة ذلك
 وقد رتبها بالسنة كاشفا
 على الفصول الاربعة خلا
 مضت المدخل ولو حصل
 اليها بين ان العجز ينافي
 اصلية ففكات الامساك
 بالمعروف وجبت للزوج
 بكالا حلال فاذا امتنع
 القاضي فافرق بينهما
 ولا بد من طلبها لان الشرع
 حرم كونها لفرقة تطليقة
 بائنة اذ لو فعل القاضي
 اصفى الى فعل الزوج فكانه
 طلقها بنفسه قل الشارح
 فحمل على النكاح لا يفسد
 عند فاد ما تعلق به لان
 المقصود هو دفع الظلم عنها
 لا يمنع من ابعادها عما لا يمكن
 بانه تعود معلقة بالوليقة
 ولها كمال موهان كالحل
 بها فان خلقها العجز يحمي

في الاولى ان يكون الاستئناء على مرتبة شمس من رتبة دبر ودية فيداوى بما يفيده او من رتبة فخذ كذا حكم
 الاذمة هيمنة شمس بني في فعل الخلقه هم فلا بد من معرفة ذلك شمس يعني ان الاذمة اصلية او مستقره هم وقد زابا شمس اي قد زابا
 مدة التاميل هم السنة لاشتمالها على الفصول الاربعة شمس اي لاشتمال السنة على اربعة فصول الربيع وهو اذا كان شمس
 في ثل والثور والجزر وهو جابر على طبيعة الهواء والثاني في الصيف وهو اذا كان شمس في الصيف والاساس في السنة
 وهو جابر على طبيعة النار والثالث في الخريف وهو اذا كان شمس في الخريف والعقب والقوس وهو جابر على
 شمس طبيعة الارض الربيع اذ كان شمس في الربيع والحد في الحد وهو جابر على طبيعة الماء وهو جابر على
 مضت شمس اي السنة هم ولم يصير اليها بين ان العجز ينافي اصلية ففكات الامساك بالمعروف وجبت للزوج
 افاذا امتنع شمس من المفاخرة هم ناب القاضي سابع ففرق بينهما شمس ونفا لظلم لان القاضي هو المتعصب لرفع الظلم هم ولا بد
 من طلبها لان التفريق بينهما شمس فاذا امتنعت نفسها بعد مضي المدة فمل تقع الفرقة من غير تفريق الحاكم اعم يحتاج الى
 التفريق فيه اختلاف الرواية عن اصحابنا فقال صاحب المختلف فان امتنعت نفسها بابت منه في ظاهر الرواية ثم قال يروي
 الحسن عن ابى حنيفة انها اذا امتنعت نفسها فرق القاضي بينهما ولا تقع الفرقة من غير تفريق كذا ذكر الامام الاستيعابي ايضا
 في شرح الطحاوي وقال القماش لوسال الزوج القاضي بعد سنة ان يوجب سنة اخرى او شهر او اكثر لا يفعل ذلك الاضربا
 فاذا اوصيت ثم حبت فلها ذلك يبطل الاجل ولو وجدتة غيرة او لم يخبرها بما لم يبطل حبتها لان ذلك قد يكون للغيرة والاشهاد
 الا لافضى هم ذلك الفرقة تطليقة بانية شمس وبه قال مالك والثوري وقال الشافعي واخذ فسخ لانه فرقة من حبتها وانفكاس
 على الحب قاله الماوروي من اصحابه ولنا الفرقة من حبة هم لان فعل القاضي اصفى اليه شمس اي الى الزوج لاستئناء
 عن الامساك بالمعروف والفرقة بالطلاق شرعية كتاب السنن لابي داود والاجماع والفسخ يختلف فيه فاعمل بالبيع اولى ولا يستقيم
 قياسه على الحب لان الحب كالفقة فيكون قياس المختلف على المختلف هم فكأنه طلقها بنفسه شمس اي فكان الزوج طلقها بنفسه
 للاضافة فعل القاضي اليه هم وقال الشافعي هو فسخ شمس اي تفريق القاضي بينهما ففسخ للنكاح هم ولكن النكاح لا يقبل الفسخ
 عندنا شمس يعني بعد تمام العقد اقبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البعوض وخيار القاقعة لان ذلك استئناء من تمام
 هم وانما يقع شمس اي الفرقة هم بانية لان المقصود به هو دفع الظلم عنها لا يحصل الا بهما شمس اي بالبانة هم لانهما شمس
 اي لان الفرقة هم لو لم يكن بانية فهو مطلق بالمرجعة شمس وهي التي لا تكون ذات زوج ولا مطلقه الا الاول فانها
 المقصود به هو الوطى والامساك فلما تمت زوج فلا يحصل من دفع الظلم وهو المقصود من فرقة اثنين هم ولها كمال موهان
 ان طارها فان خلوة اثنين مجببة شمس فيد به لانه لو لم يكن طارها لم يكن نصف المهر وقال الشافعي لا يجب شيء من المهر ولا

الامتناع عنه هم وجوب العدة ش بالاجماع هم لما يناسن كل ش يعني في باب المهرهم هذا ش اي تامل العنين
 سنة والتفرق بعد استنهم اذا اقر الزوج انه لم يصل اليها ش يعني كان مهرها في الاول لهم ولو اختلف الزوج والمرأة في
 الوصول اليها ش فقال الزوج وصلت وقالت المرأة لم يصل اليها ش وان كانت ش اي المرأة هم شيئا فاقول قوله
 مع يمينه لانه يكره تخلف حق الفقرة والاصل هو السلامة في الجملة ش اي سلامة الالة في اصل الفقرة وقال زواين في
 دليل القدر قوله هم ثم ان حلف المطل حقا ش فالتبني لما يهاهم وان لكل ش عن اليمين هم يوحد سنة وان كانت
 بكرة فطر اليها النساء فان قلن هي بكرة لم يخل سنة ش بطور كذبهم وان قلن هي شيعة يخلت الزوج فان حلفت لاحق لها
 وان نجل يوحد سنة ش بعد ذلك والواحدة في النظر تخفي والاشقان احوط وفي اب يلج اوفق وفي الاستيعاب في فصل ثم
 كيف يرون انه بكرة لا والله في خبرها استغرقت من يمينه الابل فان دخلت بلا عطف فخي شيب والابكر قيل ان المكن بها
 ان يعمل على الجدار فيكره الا في شيب في شرح الطحاوي اذا وقع الشك للنساء في امر الفعل ذلك وعن احمد في الشك في
 اخرج المني فان خبره وقالت ليس بمني تخمن بالناكر فان تساوى على انه مني يخرج عن الفقة لان الغالب عدمه خرج مني
 هم وان كان محبوبا ش اي وان كان الزوج محبوبا وهو الذي اتوصل ذكره وخبرها من الحب وهو لقطع هم فرق
 في الحال ان طلبت المرأة لانه لا فائدة في التاميل ش لانه لا يرجي منه الوصول هم وان ش من خصية فمخل خصاء
 ممدودا اذا سلمت خصيته والخص ضياع وخصيته هم يوحد كما يوحد العنين لان وطيرة زوج ش فان حكم العنين هم
 ولو لم يخل العنين سنة وقال قد جاستها وكثرت نظر اليها النساء فان قلن هي بكرة خبرت ش اي بخبرها القاضي بدون يومها
 فلما اختارت الفقرة فرق القاضي بينها كما ذكر محمد في الاصل وفي المنتقى لو اختارت نفسها بابت سنة على برة الرواية لا يجاز
 ال خصاء القاضي لوفوع الفقههم لان شهادتهم ش اي شهادة النساء هم تأيدت ش اي تقويتهم بموجب ش
 على وزن اسم الفاعل هم وهي البكارة ش اي المودة شهادتهم هي البكارة اذا البكارة هي الاصل هم وان كان
 هي شيب حلف الزوج فان كل ش اي عن اليمين هم خبرت تأيد بالانكول ش اي تأيد دعوى المرأة بتكول الزوج
 فان اختارت الزوج او قاست من مجلسها او قاما احوال القاضي او قام القاضي قبل ان تختار شيئا بطل خيار لان هذا بطل
 تخيير الزوج المرأة وذلك موثق بالمجلس فكذا مثله فان اختارت نفسها في المجلس يوم الزوج بالتفرق فان ابلى فرق القاضي
 هم وان حلف لا تخير ش بطلان حقا هم وان كانت شيئا في الاصل فاقول قوله مع يمينه وقد ذكرناه فيما سنى ش
 وهو قوله فاقول قوله مع يمينه لانه يكره استحقاق حق الفقرة والاصل هو السلامة في الجملة هم فان اختارت زوجها لم يكن لها
 بعد ذلك الخيار لانها ليست بطلان حقا وفي التاميل في سنة الفقرة في ش الملك محمد في الاصل ولم يقد بالقرينة

ويجب العدة لما يناسن كل ش
 هذا اذا اقر الزوج انه لم يصل
 اليها ولو اختلف الزوج والمرأة
 في الوصول اليها فان كانت شيئا
 فاقول قوله مع يمينه لانه يكره
 استحقاق حق الفقرة والاصل
 هو السلامة في الجملة هم
 ان حلف بطل حقا
 وان لكل يوحد سنة
 وان كانت يكره انظر اليها
 النساء فان قلن هي بكرة لم يخل
 سنة لظهور كذبهم وان قلن
 هي شيعة يخلت الزوج فان
 حلفت لاحق لها وان نجل
 يوحد سنة وان كان محبوبا فطر
 اليها النساء فان قلن هي بكرة
 خبرت القاضي بدون يومها
 في الاختار الفرق القاضي
 بينها كما ذكر محمد في الاصل
 وفي المنتقى لو اختارت
 نفسها بابت سنة على برة
 الرواية لا يجاز
 خصاء القاضي لوفوع
 الفقههم لان شهادتهم
 هي البكارة اذا البكارة
 هي الاصل هم وان كان
 هي شيب حلف الزوج فان
 كل ش اي عن اليمين هم
 خبرت تأيد بالانكول ش
 اي تأيد دعوى المرأة
 بتكول الزوج فان
 اختارت الزوج او قاست
 من مجلسها او قاما
 احوال القاضي او قام
 القاضي قبل ان
 تختار شيئا بطل
 خيار لان هذا
 بطل
 تخيير الزوج
 المرأة وذلك
 موثق بالمجلس
 فكذا مثله فان
 اختارت نفسها
 في المجلس يوم
 الزوج بالتفرق
 فان ابلى فرق
 القاضي
 هم وان حلف
 لا تخير ش
 بطلان حقا هم
 وان كانت
 شيئا في
 الاصل
 فاقول
 قوله
 مع
 يمينه
 وقد
 ذكرناه
 فيما
 سنى
 ش
 هو
 قوله
 فاقول
 قوله
 مع
 يمينه
 لانه
 يكره
 استحقاق
 حق
 الفقرة
 والاصل
 هو
 السلامة
 في
 الجملة
 هم
 فان
 اختارت
 زوجها
 لم
 يكن
 لها
 بعد
 ذلك
 الخيار
 لانها
 ليست
 بطلان
 حقا
 وفي
 التاميل
 في
 سنة
 الفقرة
 في
 ش
 الملك
 محمد
 في
 الاصل
 ولم
 يقد
 بالقرينة

هم تمت الاستيفاء حاشي اى من حيث اى من حيث الطلاق والبرق هم او طبعاش اى او من حيث الطبع في الجزام
والبرق من الجنون لان الطباع السليمة تنفر من جماع هو لا وورما يرسى الى الاولادهم والطبع موير بالشعش اى
يمنع الاستيفاء من حيث الطبع وقد ايدى بالشعش حيث ورد فيه الاستناع منه انما رايه بقوله هم قال عايه السلام فرمن المجذوم
فراكر من الاستيفاء هذا الحديث انزجى البخارى تعليقا عن سعيد بن مساعن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال
رسول الله لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صغر وفرمن المجذوم فراكر من الاستيفاء او من الاستيفاء وقال الكاكي ناقل عن
ابن خرم هذا الحديث غير صحيح لانه لا يجب على احد ان يفر من المجذوم ويجوز الجلبس عنده وثياب على ترضيه وغدا له
بمصلحه ولهذا وجدت ذلك لبعض النسخ الكناح فان قلت استدل الشافعى ايضا بان النبى صلى الله عليه وسلم
تزوج امرأة من بنى يافيتة فوجد كسحاها فافادها وقال وسلم على قلت اجاب الاترازي عن هذا بان المراد من روى
النبى صلى الله عليه وسلم هو الرود بالطلاق وقال الكاكي هو رواية جميل بن زيد عن زيد بن كعب بن عجرة وهو متر وكن زيد
مجهول لا يعلم لكعب بن عجرة ولده اسمه زيد فان قيل روى عن عمر رضى الله تعالى عنه الرود بالجنون والجدام والبرص قال
الكاكي هذه رواية كذا ومن طريق عبد الله بن حبيب وهو كذا وقال الاترازي منعه الرود بالطلاق هم ولنا ان فوت
الاستيفاء مصلحا لموت لا يوجب الفسخ وانما له بهذه العيوب اولى شى اى فوت الاستيفاء بالكلية بموت احد الزوجين
لا يوجب الفسخ حتى لا يسقط شى من المهر قوله فافادها اى فافادها الاستيفاء بهذه العيوب المذكورة اولى ان لا يوجب الفسخ
لان الاستيفاء هو ما يتاخر في مقصود النسل فيمنع من الفسخ فلو كان يوجب نفقة طهية هذا لا يوجب الرود كالجذام والقرح والقاشية
فيما قاله المصنف نعم لان الكناح يتوقف بجحاستها وهذا شى اى كون هذه العيوب لا توجب الفسخ هم لان الاستيفاء
شى اى الوطى هم من الثمرات شى اى ثمرات الكناح وفوات الثمرة لا يؤثر في عقد الكناح الاترى انه لو لم يستوف
لجراود فراود فافادها لم يكن له حق الفسخ فيها هم والمستحق التمكن شى اى المستحق بالعقد هو التمكن من الوطى هم وهو
شى اى التمكن من الوطى هم حاصل شى في جميع الصور واما في الجذام والبرص والجنون فظاهر واما في الرق والقرح
فما قلنا والفتق والشق والابرة الفسخ لعدم الكفاية وجاز البلوغ لان ذلك شى قبل تمام العقد وذلك متنع من تمام العقد وكذا الكناح
الفسخ بجحاستها لان ذلك متنع من ازواد الملك عليها قبل التام والكناح لا يحتمل الفسخ بعد تامة الاترى انما لا يحتمل
بالا فانه فلا يفسخ بهذه العيوب كما لا يفسخ بالبرص من الزمان والبرص والجذام والقرح والفتق والشق والابرة الفسخ
والنافعون ففسخ بخصم الرود بالعيوب المذكورة فبطل قياسهم بالبيع فكيف يشبه بالكناح البيع والبيع خلافه فانه نقل ملك الفسخ
ولا نقل في الكناح والکناح بيع من غير ذكر بدل والبيع لا يفسخ وقالوا لا يفسخ بنفس جماع يرصا ولا بجذومه ولا يقدر

تمنع الاستيفاء
حاشا طبعاً
والطبع
موير بالشعش
قال عليه
السيد
من المجذوم
فراكر من
الاستيفاء
ان قوله
الاستيفاء
اصولاً
لموت لا يوجب
الفسخ واختاره
له جهنم القيد
اولى ومثلاً
لان الاستيفاء
من الثمرات
والمستحق هو
التمكن
وهو
ما
حل

ولا اكان يلازم وجوب
او برص او جذام فلا
خيار له فسد
ان حقيقته في يوسف
وقال محمد لا لها الخيار
دفعاً للضرر عنهما كما
في الحب والعنة
مختلف جليلاً
ممكن من دفع الضرر
بالطهارة ولها اذا
صلح عدم الخيار لما فيه
من ابطال حق الزوج
انما يثبت
في الحب والعنة
لانها يثبتان بسا
لمقصود المشرع له
للكام وهذه العترة
غير مخلة بفساد
ولذلك اعلم بالصواب
باب العدة
واذا طلق الزوج المرأة
طاهراً بائناً او حياً

على طلق الرقاة والرقاة او ثمانية او جهما الوطى قلنا طيب النفس على المباح ليس بشرط فان نكاح العجوزة الشرع انما يصح انما يصح
ايستتة او مريضة بالدم السل الابرة او من عند الاطباء يجوز وهذا اما لا شك فيمن اعتكف ولبس امرئ ثياباً نكاحاً وهو لا يملك
بالعرف او تسريح باحسان ولم يات ظن صحيح فيما لا يتوقف عنده هم واذا كان بالزوج برص او جنون او جذام فلا خيار لها
عند ابى حنيفة وابي يوسف وقال محمد لما الخيار شئ وبه قال الشافعي ومالك واحمد وهم دفعوا للضرر عنهما كما في الحب والعنة شئ
اي كما كان لما الخيار في الحب والعنة فتخيروا للضرر عنهما حيث لا طريق لها سواء هم بخلاف جانب شئ اي بجانب الزوج
هم لانه لا يمكن من دفع الضرر بالطلاق شئ لان بالطلاق يندفع الضرر عنهم وهو ما شئ في ابى حنيفة وفي الشافعي في الاصل
الخيار هم لما فيه من ابطال حق الزوج شئ برفع النكاح هم وانما ثبت الخيار في الحب والعنة لانها بخلاف المقصود الشرع
له النكاح شئ اي المقصود الذي شرع النكاح لاجله وذلك المقصود هو الوطى لاشترعيته النكاح لاجل الوطى هم
وهذه العيوب غير مخلة به شئ اي بالوطى هم فافترقوا شئ اي افرق القيس وهو الجنون والجهلهم والبرص والجنون
عليه وهو الحب والعنة فان قيل جعل المصنف الوطى فيما اذا كان بالمرأة من العيوب اثنته من القرات ولم يثبت له الخيار
الفسخ وفي سلة الحب والعنة جعل المقصود المشرع له النكاح ولا يترتب من ذلك ان يكون المقصود المشرع
له النكاح وان لا يكون ذلك باعتبار التوهمين وهو تحكم جيب بان هذا السؤال نشأ من تفسير المشرع له النكاح
بالوطى وليس ذلك بمجرد ادعاء انما المراد به تمكن وهما بخلاف العيوب الثلاثة والله اعلم
باب العدة اي هذا باب في بيان احكام العدة ولما كان اثر الفقرة بالطلاق وغيره اعتباراً بذكر وجوه التفرق في
باب على عدة لان الاثر يعقب الموت والعدة في اللغة ايام اقرا والمرأة وفي الشريعة تربعين ليرتفع عن المرأة عند ذلك
المقتضى ساكناً بالدخول او بالخلوة او الموت وقيل هي عبارة عن تربعين المرأة بعد زوال النكاح وثبته ويقال عدوت الشئ
اعيد اي احصيته قال الله تعالى واصنعوا العدة والعدة بالغيم الاستعداد والتهيئة للام والعدة ايضا اعدوة لحواش
الدهر من المال الصالح والعدة بالفتح اسم لمرأة من العدة في المنافع العدة بمعنى العدة ووسعي زمان التربعين بها
لانها تعد الايام المفروضة عليها في الشرع وسبب العدة نكاح متأكد بالدخول او بالموت وركنها حرمان ثابتة الى اجل محدد
تكون بشهر ونصف ووضع حمل بشرط الفقرة بالطلاق وغيره وكلها عدم جواز الغير وانها واربع سواء واي بحر مجزاً ومطلوباً
كالزينة والتطيب في البائنة والخروج عن البيت عموماً والعدة على اربعة عشر يوماً عدة بثلثة قروى وهي عدة المرأة المطلقة
ذات الحيض وعدة بثلثة اشهر وهي عدة المرأة المطلقة التي لا تحيض صغيرة كانت او كبيرة وعدة باربعة اشهر وعشرة ايام وهي
عدة المتوفى عنها زوجها وعدة بشهرين وعشرة ايام وهي عدة الامة المتوفى عنها زوجها وعدة بثلث شيفين واربعة اشهر وعشرة

ايام وهي تصور في اربع سنين فليس لزوجة طلاقا باينا هو من نفس نعمات في عدة ما تشر عنه او كانت له امر ان اوكلات
او اربع فقال احد اكن طالق فمات قبل البيان يجب على كل واحدة سنين اربعة اشهر وعشرة اشهر فمات قبل البيان فمات قبل البيان فمات قبل البيان
الرجل يبي حكمه لاجل فوات المولى والزوج ومن موتها شهران وخمسة ايام ولا يعلم ايها مات او لا فماتت اربعة اشهر وعشرة
ايام فماتت قبل ان كانت حيصة من لم يعلم ان بين موتها كم كان ولا سنات او لا فماتت اربعة اشهر وعشرة اشهر فماتت قبل ان كانت
حيصة عند ابى يوسف ومحمد وعبد بن حنيفة عدتها اربعة اشهر وعشرة اشهر لحيصة فماتت كذلك ان علم ان بين موتها اقل من شهرين
وخمسة ايام فماتت اربعة اشهر وعشرة اشهر لحيصة فماتت اربعة اشهر وعشرة اشهر لحيصة فماتت كذلك ان علم ان بين موتها اقل من شهرين
رجعي ثم مات الزوج فماتت اربعة اشهر وعشرة ايام وان كانت العدة من طلاق باين لا تليها عدة الوفاة وعدة بوضعه
الحل هي عدة الطلاق والوفاء والعناق يوضع الحمل اذا كانت حامل فان بقي الحمل الى سنين من يوم طلقها ثبتت
نسبة تنقضي العدة بوضع الحمل ان جازت به الاكثر من سنين بوضع الحمل بالثبوت نسبه بكم بانقضاء العدة بعد ستة اشهر وعشرة اشهر
ان كانت قبضتها في قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تنقضي عدتها بوضع الحمل من ان لم يثبت نسبه عدة الى سنين سنه
وموتها ان ينقطع حيضها بعد الطلاق نصير الى ان يصير سنين سنين ثم تعد ثلثا من اشهر ثم تخرج وكذلك لو اعتريت بعد سنين
ثم انقطع الحيض نصير الى ان يصير سنين سنين سنه ثم تعد ثلثا من اشهر وان كانت عاودة امداد انواتها انقطع الحيض الى سنين
سنه بوضعه بجاوتين وان كانت عاودتين انقطع الدم بعد سنين لا يؤخذ بذلك ويؤخذ بالسنين وعدة الى شهرين وسنة
وعشرين يوما وثلاث حيصة بعد ايام عدة ميعرة طلقها زوجها فماتت ثلثة اشهر لا يواشعها فماتت الم تحض ثلاث حيصة تنقضي
عدتها او كانت اليه فاعتدت بثلثة اشهر لا يواشعها فماتت الم تحض ثلاث حيصة لا تنقضي عدتها وعدة بجمع العزم هي عدة امر
المفقود والم سميت اطلاقا زوجها لا يرفع الكحل قال بعضهم الى مائة سنه وقال بعضهم الى مائة وعشرين سنه وعدة بثلثا بغير
الا يواشع الزوج ليزمها اربعة اشهر وعشرة وعدة بقرون الا يواشعها من وخمسة ايام وصورة طلاق الرجل امراته الماسة بغير
فاعتدت بقرون الا يواشعها اربعة اشهر وعشرة ايام وعدة بثلثا بغير في الحياة والوفاء وصورة رجل اعترف
اصم ولده اومات عنها او طلى امراته في كحل فاسد او شبهة عقد ففرق بينهما اومات عنها بثلثة اشهر اقراء فان التت اهم ولد
والعطلوة في كحل فاسد او شبهة مقدس مغيرا كغيره فبطلت اشهر في الوفاة والحياة جميعا كذا ذكره ابو الليث في خبراته
انفسهم واذ اطلق الرجل امراته طلاقا باينا او رجيا ش قال الكاكي لم يذكر في بعض النسخ او رجيا ولا بد من ذكره قال الكاكي
لم يذكر قوله ارجيا في هذا الموضع في اكثر النسخ لان الطلاق الرجعي مكره ومقدار عدته في باب الرجعة هم او ثبتت الفرقة بينهما
بغير طلاق ش وهي الفرقة بخيار البلوغ والعقاة ومعدم الكفارة ولكل احد الزوجين صاحبه والفرقة في الكحل الفاسد

او دفعت
الفرقة
بينهما
بغير
ق
ط

والرد وهم وبني حرة شئ اى والى ان المرأة حرة كاتية هم ممن يحبس فبني شيبان سبوا و قوله هم ثلاثة اقراء شئ
 بنحو والمجلة جواب قوله اذا ولم يذكر ان يدخل في الطلاق بناء على الاصل اذا الاصل في النكاح ان يدخل لان العدة لا تجب على
 غيره لان دخول النكاح هم لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بالنفس الثلاث من نكاحهن وان لم يجدن الثلاث من نكاحهن فربع
 في معنى الامر اهل الحكم فبني شيبان المطلقات قال الكسرون لاعم الامر عن وقت فاستغنى عن ذكره واضطج الامر في صورة الخبر
 لما كره الامر و شمار بانه ما يجب ان يتلقى بالسرعة الى التقائه ونحوه قوله هم في الدعاء يريد حرك الشئ اخبر في صورة الخبر فبني شيبان
 كانا وجدنا الزينة في غيرنا وبناء على البتداء يدل على زيادة التاكيد ولو قيل يتربصن المطلقات لم يكن ذلك التاكيد لان المجلة
 الاسمية تدل على الدوم والنبات بخلاف الضميمة وفي ذكر الانفس تبيح لمن على التربص وزيادة النفقة اذا تضمن طول
 الى الرجال فامر ان يلبس نفسه بلبسته على الطرح ويجوزها على التربص ونصب ثلثة على الطرف اى يتربصن مدة
 ثلثة قروء وجاء المية على جمع الكثرة دون القلة التي هي الاقراء لجواز استعمال احد المجمين مكان الاخر لاشتهركما في المية ولعل القروء
 اكثر من جمع قروء من الاقراء فاعلم ان قوله يتربصن ليعلم ان استعمال نكرة للمحل هم والفرقة اذا كانت بغير طلاق شئ قدم عن قريب
 ان الفرقة غير الطلاق هم فهي في معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم شئ حتى لا يشبه النسب هم في الفرقة
 الطارية على النكاح وهذا المعنى تحقيق فيها شئ اى في الفرقة بغير طلاق لكن هذا فيما اذا كانت المرأة مدخولة لان غير المدخولة
 لا عدة عليها سواء كانت الفرقة بطلاق او بغير طلاق والحكمة جعلت كالدخول فائدة كانت صحيحة حتى العدة احتياطا احتكاما
 لتدبرهم الشغل هم والاقراء الحيف عندنا شئ وهو قول الخلفاء الاربعة والعبادة والى بن كعب وسعد بن جبر الى الدرداء
 وعبد الله بن العاصم وزيد بن ثابت والى موسى الاشعري وزاد ابو داود والنسائي وعبد الجبني وعبد السد بن قيس رضي
 الله تعالى عنهم هو قول طاوس ومطاء وابن السيب وسعيد بن جبر والحسن بن حي وشريك بن عبد الله والقاضي والحسن
 البصري والثوري والاوزاعي وابن شبرمة والى عبيدة وبريقه ومجاهد ومقاتل وقنادة والضحك وعكرمة والسدي والاسحا
 واحمد ومحمد بن الظاهر وقال احمد كنت اقول الاطمار ثم وقعت بقول الاكابر وقال ابو بكر الرازي واليه انتهت رايته الخفيفة
 ببغداد وبعد الى الحسن الكرخي ان الشعبي روى عن ثلثة عشر من الصحابة ان الرجل اقر بامراته ما لم تقطل من الحيضة الثالثة هم
 وعندنا شئ الاطمار شئ اى عندنا شئ الاقراء هي الاطمار وبه قال مالك ويروى ذلك عن عائشة وابن عمر وزيد بن
 ثابت رضي الله تعالى عنهم فائدة الخلاف فيما اذا طلعت في الطهر لا تقضي عدتها ما لم تطهر من الحيضة الثالثة عندنا وعننا نظير
 كما ترى فطره من الدم من الحيضة الثالثة يعني كما شرعت في الحيضة الثالثة هم والاقراء شئ اى لفظ القروء هم حقيقة فيها
 شئ اى في الطهر والحيف هم اذ هو شئ اى لفظ القروء هم من الاقراء شئ جاء بمعنى الحيف والظن جميعا

دعي حرة شئ
 تحبس بعد
 ثلثة
 اقراء ليعلم
 والمطلقات
 يتربصن بيا
 نفس ثلثة
 قروء والفرقة
 اذا كانت بغير
 طلاق في
 من الطلاق لان
 العدة وجبت
 للتعرف عن براءة
 الرحم في الفرقة
 الطارية
 احتكاما
 احتياطا
 الخفيفة
 ببغداد
 عندنا شئ
 الاطمار
 حقيقة فيها
 هو معنى الاقراء

هم كذا قال ابن السكيت في غير من اهل اللغة وقال الجوهري هو من الاضداد او كالجوف المظلمة والنور في الشرع لا يعلو
والسائر هم ولا يتبين ما شئ اى والاشمل العنين هم جاية للاشتر ك شئ لانه لا عموم للاشتر ك بين الاضداد والاجزاء دلالة وضع الاشياء
في المزدون الاية في التوبة واملح احدها فحل محل الاجزاء في لانه لا يتبين ما وقال الاكل ولا يبعد ان يكون غرض المصنف يكونه
من الاضداد اشارة الى معنى قول من قال انه جاز في احدهما لانه لا بد للمجاز من مناسبة وكونه من الاضداد في غيرهما فلما كان الامر
كذا كما اشار بقوله هم والمحل على الحيف اولى شئ لمان كثيرة جدا وادعوا هم اما حفظ المخرج شئ يعني بالقراءة المذكور
في الاية حجج قرأه فتفتح القاف كذا قال الجوهري وجميعه اقراء وقرء وكذا قال القبي فتفتح القاف وروى بعضهم القاف ايضا
قاله الرشتري ودعوه لعل بلفظ الجمع ان اقل الجمع ثلاثة فلا يتحقق ذلك الا اذا حملناه على الحيف لعل على الطهر لانه لو حمل على الاطهار
والطلاق يوقع في طهر لم يبق جمعا شئ بيانه ان اقل الجمع ثلاثة وذلك انما يتحقق عند الحمل على الحيف لا على الطهر لان اشتر
في الطلاق ان يوقع في الطهر ثم هو محسوب من الاقراء عند من يقول بالاطهار فيكون جسيمة مدة عدتها قرون وبعض النكاح
لا يلفظ الثلاثة بقوله تعالى الثلاثة قروا خاص المذكور وضع لغير معلوم على الاقراء وهو لا يتحمل النقصان فان قلت المخرج
يطلق على اثنين وبعض الثالث كما في قوله عز وجل الحج اشهر من سلاوات والمراد شهران وبعض الثالث قلت وباطريق المجاز
ثبت على خلاف الاصل بالاجماع فلا يقاس عليه غيره مع ان ذلك انما يستقيم في جمع غير مقرون بالعدد وهما مقرون بالعدد
وهو الثلاثة وهو لفظ خاص لعدد معلوم فلا يتحمل غيره واثار الى المعنى الثاني بقوله هم ادناه شئ اى او لان الحيف
هم معروف لبراءة الرحم شئ اذ تعرفت بقاها الرحم يحصل بالحيف لا بالطهر لان الحمل طهر محتمل فيعتبمان فلا يحصل التعريف
بانها حامل او حامل هم وهو المقصود واثار الى المعنى الثالث بقوله هم او نقوله عليه السلام شئ اى او تقول النبي صلى الله
عليه وسلم وعدة الامة حيضتان شئ هذا الحديث قد مر في كتاب الطلاق قبل باب ايقاع الطلاق باربعة أسطر
معنى الكلام فيه هناك والحاصل ان المصنف استدله على ان القروا سم للحيف لان الرق انما يوثق في التصفيف لا
في انقضاء من الطهر الى الحيف هم فيلحق شئ اى هذا الحديث هم بيان شئ اى من حيث البيان بيانه انه خبر الواحد
وان كان لا يبلغ به الزيادة على كتاب الله تعالى يصلح بياناً لما فيه من الاجمال والاشتر ك فكان قوله عليه السلام عدتها
حيضتان بياناً للاشتر ك في قوله تعالى الثلاثة قروا فكانت الحيفتة هي المرادة هم وان كانت التحيف من مهر او كبر فعدتها
ثلاثة اشهر شئ تقوم مقام ثلاث حيض في النكاح لا تحيض وهذا بالاجماع هم لقوله تعالى واللائي يئسن من الحيف الاية
شئ وهو قوله تعالى واللائي يئسن من الحيف من نسائكم ان ارفعتم فعدتهن ثلثة اشهر لكن حذف لانه لا بد لانه المذكور قوله
تعالى ان ارفعتم ان ارفعتم في دم البالغات يبلغ الياس هو دم الحيف او دم الاستحانة فاذا كان عدة المهر لانه

كذا قال ابن السكيت

لا يتبين ما شئ

لا اشتراك والاشمل

على الحيف اولى شئ

على حفظ الجسم لانه

الحمل على الاطهار

الطلاق يوقع طهر

يوقع جمعا او كراه

لبراءة الرحم وهو

المقصود لقوله عليه

السلام وعدة الامة

حيضتان فيلحق

بياناً فان كانت هي

لا تحيض من صغيرا وكبر

فعدتها ثلاثة اشهر

لقوله تعالى واللائي يئسن

من الحيف من نسا

عكم الاية

وكذا التي بلغت
 باب الفروع
 مختص بلحق الآية
 وان كانت حيا
 ملاحقة
 بها ان تضمن
 جعلها كقوله
 واكالات الاحمال
 اجلس ان يصح
 جالس وان كان
 امه قد ساء
 حيثما كان لقول
 عليه السلام
 طلاق لامه طليقتا
 وعدت ما جفتاد
 لان الرق منصف
 والميضة لا تجزئ في ملك
 فصارت حيتين
 واليه انشأ عمر بن
 بقوله لو استقلت
 جعلت ما حيفه
 ونصحتا

غير ما روى البخاري عن جابر قال ان لم يعلموا يحضن امه لم يعلموا يحضن امه الا في غير الامس ففي الفتاوى هو الا بالاس
 غير بقدر شيء وفي رواية مقدر بان رات بعد ذلك وما لم يكون حيفا على رواية عدم التقدير يكون حيفا على رواية التقدير لا يكون
 حيفا على رواية مقدر بغير الروايات فقال محمد في الروايات خمس منهن وفي المولدات تكون ستة لان الرواية اسيرة كسيرة ابن حنيفة
 وخمسين الى ستين وقال محمد بن مقاتل في الروايات في خمسون وكذا روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها وكذا قال عبد الله بن
 المبارك في سفیان الثوري قال الكاكي روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت اذ بلغت المرأة خمسين سنة لا ترمى قرة
 حين امي لا المد وهي رواية الحسن عليه الفتوى وقيل يعقبة بتركيب بدنها فانما تختلف بالسن واعتزال وقيل لا المد ستين
 الا في سنة وقال الصفار وسبعون سنة فاذا رات بعد ذلك ما لا يكون حيفا كالدم الذي تراه الصغيرة وعلى رواية عدم التقدير
 لا تحسنت بالاشهر ثم رات الدم لا تبطل الاشهر وهو المختار عندنا ذكره الاسبغاني هم وكذلك التي بلغت بالسن ش امي وكذا انما
 اشهر مرة المرأة التي بلغت بالسن خمس عشرة سنة على قول ابى يوسف ومحمد وسبع عشرة سنة على قول ابى حنيفة هم ولم تحض
 ش امي والاحمال انما لم تحض هم باجر الالة ش وهو قوله تعالى واللائم لم يحضن لانهما داخلية فيه لانهما لم تحض لعبد قال
 في تيممة الفتاوى اختلف شيخنا في وجوب العدة على الصغيرة لانهما غير مغالطة لكن ينبغي ان يقال لقد وقال في البوطي ان
 قال علمانيا في الخطاب بالاعتداد ولكن المولى سجا طب بان لا يرد وجها حتى تنقضي مدة عدها مع ان العدة مجردة عن الدية فتبينها
 في حقها لا يرد في توجيه الخطاب عليها هم وان كانت حاملما ش امي وان كانت المطلقة حاملما هم فعدتها ان تضع حملها لقول
 تعالى واولات الاحمال اجلسن هم ان يضيغن حملن ش ولا يعلم فيه خلاف وكذا لو كان حمل الكاح الفاسد او باطوئي بالنبذة
 والحمل الذي تنقضي به العدة هو الذي استبان خلقه لم تنقضي به العدة هم وان كانت امه ش امي وان كانت المطلقة امه هم
 فعدتها حيفتان لقوله عليه السلام ش امي لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم طلاق الالة طليقتان وعدتها حيفتان
 ش هذا الحديث قد مر في كتاب الطلاق في اواخر الفصل الذي فيه وقدم الكلام فيه مستوفى هم ولان الرق منصف ش
 بربيل قوله تعالى فليس نصف ما على الحيفات من العذاب هم والميضة لا تجزئ فكلت ش امي الحيفه هم فعدتها حيفتين
 ش لان النصف مستقدر لان الدم تارة يد وتارة يقطع وبه قال احمد وقال الشافعي وما لك وقران وها طهران وكذا لو كان
 مدبرة او مكاتبه او امه ولد لا طلاق الحديث فان قيل النفس الواحدة في المطلقات مام وخصيص العاصم ابتداء لا يجوز بغيره ولا
 والقياس وكذا قال ابو بكر الاصم وابن سيرين والظاهرية عليها مائة اشهر كعدة الحرام اجيب بان هذا مشهور على بكاء العوا
 وان العيينة واقعة الامة بالقبول فدخل في هذا المشاهرهم واليه اشار عمر رضي الله تعالى عنه ش امي الى عدم تجزئ الميضة
 اشار عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه بقوله هم لو استقلت جعلتها حيفه ودفعا ش ولقوله عدة الامة حيفتان لو

الجماعة اى لم يلبثت عدة الامة حنفية ونصف حنفية ولكن جعلها ما يقتضيه كالميتين لعدم الاستقامة على تحريرهن الميسرة لانها اشكفت
 فامة وكثرة وقفا او غيرهما في الله تعالى عنه بدارو او بعد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابن جريح عن عمرو بن دينار انه سمع عمرو بن ابي
 اشعث يقول اخبرني رجل من ثقيف قال سمعت عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه يقول لو استطعت ان اجعل عدة الامة حنفية
 ونصفا فعلت فقال له رجل لو جازت ما شهد او نصف فانكست عمر رضى الله تعالى عنه ورواه الشافعي في مسنده وروى ابن شيبته
 في مصنفه حدثنا سفيان بن عيينة بن عمرو بن دينار عن طريق الشافعي روى البهيقي في كتاب المعروفهم وان كانت
 اى الامة المطابقة لهم لا تحيض شش من سبعة او كبيرهم فعدة ما شهد ونصف لانه شش اى لان الشهر هم يجزى فاكمون تنبيههم
 شش فتعبر بما شهد او نصف فاهم علماء الرق شش اى من حيث العمل يقتضى الرق لانه صنف لذوات الاعايد كالجملة
 في الحديث وكذا عدة الميرة والمكاتب والمساكنة على قول ابي حنيفة وان كانت من لا تحيض شهر ونصف وفي شش
 الا قطع هذا ايضا قول الشافعي وفي قول اخر شهران في قول اخر ثلاثة اشهرهم وعدة الحرة في الوفاة اربعة اشهر وعشرا شش اى عدة
 الاميرة الحرة التي مات عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام سواء كانت ممن تحيض او ممن لا تحيض مساكنة كانت او كتابية صغيرة
 كانت او كبيرة برخصها او غير ذلك بها اربعة اشهر كانت او غير اربعة اشهر او غيرها من قولهم لعلهم ليدروا من ازوجا بغير
 بانفس من اربعة اشهر وعشرا شش اول الامة والذين يتزوجون منكم ويذرون اى يتزوجون عن ازوج وذلك لازوج
 سخطا فاعلم على ان هذه العدة لا تجب الا بكمال صحيح لان الزوجية المطابقة لا تحصل الا بعد صحة النكاح قال مالك يشترط
 حيف في الموطوعة مع ان الحامل تحيض عنده وخلافه شش في الكفاية على قول سبب حقيقته ان كانت موطوءة
 والا لعدة عليها لانها غير مخاطبة بشهر اى الاسلام على قول سبب حقيقته ان كانت موطوءة والا لعدة عليها لانها في الطلاق
 طالق في الوفاة وتختلف السلف في عدة المتوفى عنها زوجها في اربعة فصول الاول ان منهم من قال عليها عدان الطولي في الحول
 والقصري وفي اربعة اشهر وعشرا في الحول غير متم ولا قصر رخصة استدل الا بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازوجا
 وميته لازوجهم ما على الحول غير اخراج فان خرجن اى بعد اربعة اشهر وعشرا فلا جناح عليكم وفيه بيان ان العدة الكمال هي
 الحول والاكتمال اربعة اشهر وعشرا رخصة لما وجب عامته اهل العلم ان هذه الامة منسية عنه وكان ذلك في الاشد انهم نسخ بقوله
 تعالى ايربعين بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وقال ابو بكر الرازي وقد كانت عدة المتوفى عنها زوجها سنة لقوله تعالى والذين
 يتوفون منكم الا في حكمها ثمانية اشهر واحد ايسابا عدة سنة والآخر فقهما في الحول في مال الزوج والثالث منع الخرج
 شش منها باعدة عن الامة شهر والعشرا شش منها وجب فقهما في مال الزوج بما جعل لها من الربيع والثلث في ماله وهي منع الخرج
 في الامة الا شهر والعشرا الفصل الثاني ان يقية عشرة لبال وعشرة ايام عند الجمهور وقال عبد الله بن عمر بن العاص عشرة لبال

وان كانت
 او تحيض
 فعدة
 بقاها
 ونصف
 لانه متجز
 فاك
 تنصيفه
 موطوءة
 بالرق وعدة
 الحرة في الوفاة
 اربعة اشهر
 وعشرا لقوله
 ويذرون ازوجا
 جانية بعضا
 لنفسهن اربعة
 اشهر وعشرا

والتسعة ايام وبقال الا ورائي حتى تجوز لهما ان تفرج في اليوم العاشر الفصل الثالث اذ كانت حاملها فبعثها وفتح الحمل تحت البئر
 ومن علي رضي الله تعالى عنه تعديا بين الاباء والبنين كما يروي الفصل الرابع ان عدتها ستيرة من وقت الوفاة عند اكثر وكان
 علي رضي الله تعالى عنه يقول من وقت العلم بالموت هم وعدة الامة شهر في خمسة ايام لان الرق نصف شئ لان الشهور
 ثمانية للتعريف فتعديت عدتها وعليه الامة الاربعة والجمهور من السلف الا انقل عن ابن سيرين والظاهرية وقد ذكرناه
 كونه كالمكر في المدينة والمكاتبه واعم الولد والمستعارة على قول ابي حنيفة اما اذا مات مولد فعدتها ثلثات حينئذ
 او ثلثات شهر على ما يروي انشاء الله تعالى هم وان كانت حاملها شئ يعني وان كانت المتوفى عنها زوجها حاملها فعدتها ان
 تضع حملها شئ سواء كانت حرة او امته او ام الولد او مطلقة او بعد الفسخ من النكاح الفاسد او ولوطي بالبيعة هم لاطلاق
 قوله تعالى واولات الاحمال اربعين ان يضيغن حملهن شئ وعليه فقهاء الامم و اكثر السلف وعن علي وابن عباس رضي
 الله تعالى عنهما في رواية تعد المتوفى عنها زوجها بالبعد الابدين تفسيره اربعة اشهر وعشرون ثلثات حينئذ لو كانت ثلثات
 حينئذ لم يفسر اربعة اشهر وعشرون الا تفسره اربعة اشهر وعشرون ولو تمت الاربعة ولم تحض الا تفسره حتى تحيض ثلثات حينئذ
 في فتاوى قاضي خان هم وقال عبد الله بن سمي من شاء بالامته ان سورة النساء والقصرى نزلت بعد الآية التي في سورة
 البقرة شئ اعمرو هذا عن ابن سمي واثارة الى قوله تعالى واولات الاحمال اربعين متاخر عن قوله تعالى تير بصين الفسمن
 فيكون ناسخا في ذوات الاحمال قوله بالامته من المبالغة اي الملائمة من البهل وهو اللعن يقال عليه سبلة الله يفتح الباب
 ونسما اي نسته الله وتبطل القوم واتبطلوا اذا لاغوا وكافوا يقولون اذا اختلفوا في شئ سببت الله على الكاذب منا قالوا
 اي شدة عنة في زماننا ايضا وادرس سورة النساء والقصرى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء وهن بعد سورة النساء من والاسورة
 النساء الطوبى فمى بعد آل عمران وهي قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى اخر السورة وادرس
 بالتي في سورة البقرة الآية التي فيها وهي قوله تعالى والذين يوفون بعهدهم ويؤثرون ازواجهن بعض الفسمن اربعة اشهر وعشرون
 يعني لان قوله تعالى واولات الاحمال في سورة النساء والقصرى وهي اخر الايتين نزلت اسخنة لقوله تعالى اربعة اشهر وعشرون
 حق عدة الحامل فاقضيتها عليه قال الازنزي وروي اصحابنا في البسوط وغيره عن ابن سمي وانه قال من شاء بالامته الى اخره قلت
 هذا اخره البخاري في تفسير سورة الطلاق وفي اوائل البقرة عنه قال يجعلون عليها التخليط ولا يجعلون عليها الرخصة انزلت
 سورة النساء والقصرى بعد الطوبى واولات الاحمال حملهن ان يضيغن حملهن وقال الازنزي ايضا ورواية اصحابنا في البسوط
 وغيره عن ابن سمي وانه قال من شاء بالامته الى اخره قلت هذا اخره البخاري في تفسير سورة الطلاق وفي اوائل سورة البقرة
 وروي في السنن مسندا الى مسروق عن عبد الله بن سمي وانه قال من شاء لاعتته لانزلت سورة النساء والقصرى بعد اربعة

وعدة الامة
 شهر ان رجعة
 اياهم ان الرق
 منصف
 وان كانت
 حامله
 فعدتها ان
 تضع حملها
 لا طلاقا
 فتاوى كرات
 الاحمال الجليلين
 ان يضيغن
 حملهن وقتل
 عبد الله بن
 مسعود رضي
 شأوا بهلتهن
 سبلة النساء
 نزلت بعد الآية التي
 في سورة البقرة

أشهر وعشرون حتى قلت هذا خبره أبو داود والنسائي وابن ماجه وأخرجه البرزق في مسنده عن مغيرة عن مفضل عن شاذان عن ابن ابي ابي
الاحمال الجليلين ان النضر بن جهمس من زلت بعد اية التوفيق فاذا وضعت المتوفى عنهما حلما فقد حلت وقراء والذين يوفون بكم وبغيره
ازواج الائمة وروى الترمذي مسنده الى ابراهيم عن الاسود عن ابى السائل بن بكك قال قال ضعفت ببعده وفاة زوجها بثلاث وخمسين
او ثمانين وعشرين يوما فلما فعلت تشرفت النكاح فأكبر ذلك عليا فذكر ذلك للجبتي صلى الله عليه وسلم فقال ان تفعل فقد حل عليك فافعل
ابو عيسى حديث ابى السائل حديث مشهور ومثل على هذا الحديث عند اكثر العلماء العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم
وهو قول حنيفة ان والاك الشافعي واحمد واسحاق قال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت يا بعد الاجلين
فلما دل نصح انتهى قلت اسم ابى السائل عمرو بن قيس بن جهمس من المولقة فلو بهم سبعة صغر سبعة اصحاب المارث الاسلاميه واسم زوجها
سبح بن غزوات بكته فولدت بعد يوم ونصف شهرهم وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لو وضعت وزوجا على سريره لانقضت عدتها
وحل لها ان تزوج شئ هذا رواه مالك في موطاه عن ابن عباس عن ابن عمر ان سئل عن المرأة المتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال
اذا وضعت حلما فقد حلت فافعله رجل من الانصار ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لو وضعت وزوجا على سريره
لم يدين بعد لحلت وعن مالك رواه الشافعي مسنده وعبد الرزاق في مصنفه والسيرية تحت المراء منه الذي قيل عليه لية هم
واذا ورنه المطلقة في المرض فعدتها بعد الاجلين شئ اراد به امرأة الفارغى المرض الموت اذا اطلق امرته فلما اودعها
بانية شتمت وهي في العدة ترث بالتفاق احيانا وفي العدة اختلاف بينهم لما رايه لقبولهم وهذا شئ اى كون عدتها بعد الاجلين
هم عند ابى حنيفة ومحمد شئ وارادوا بعد الاجلين اى الاجلين الذين هاتان حيفس واربعه أشهر وعشرين يوما كان البعد فافعله
هـى بذلك احتياطا حتى لو اباها شتمت اربعة شهر ثم اربعة أشهر وعشرون ايام بعد الموت وما كانت في هذا المدة الا حيفس فعليها
حيفتان اخريان هم وقال ابو يوسف ثلاث حيفس شئ يعني اذ ارات ثلاث حيفس لم تيم بعد اربعة أشهر وعشرون ايام تنقض
عدتها هم وسماه شئ اى معنى الخلاف في ابى الاجلين هم اذا كان الطلاق باينا او ثلثا اما اذا كان شئ اى الطلاق
هم جميعا فعليها عدة الوفاة بالاجل شئ لعدم انقطاع النكاح هم لابي يوسف ان النكاح قد انقطع قبل الموت بالطلاق
شئ الا بالوفاة هم ولزمها ثلاث حيفس هـ وهى عدة الطلاق هم وانما يجب عدة الوفاة اذا زال النكاح بالوفاة شئ
فلما لمز معا عدة الوفاة وبه قال الشافعي ومالك وابو ثور وابو عبيد هم الا انه بقى في حق الارث شئ هذا جواب عما يقال
لو كان كذلك لما بقى في حق الارث واجاب بقوله الا انه اى ان النكاح بقى في حق الارث بالدليل الدال على تورثها
بسبب الفراض لان حق تعيين العدة بمجملات الرجعي شئ اى بمجملات الطلاق الرجعي هم لان النكاح باق من كل وجه
شئ لانه لا ينقض بالرجعي ولما اذا مات المرء او قتل ترث امرته المسلمة ومع هذا لا يلزمها عدة الوفاة لان النكاح انقطع

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ورويهما على سريره
فوضعت عدتها
وحل لها ان تزوج
واذا وضعت المطلقة
في الرحم فعدتها البعد
الاجلين وهذا عند
ابى حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف ثلاث
حيفس بمعناه اذا كان
الطلاق باينا او ثلثا
اما اذا كان رجعا فعليها
عدة الوفاة بالاجل
لابى يوسف ان النكاح
قد انقطع قبل الموت
بالطلاق ولزمها
ثلاث حيفس وانما
تجب عدة الوفاة
اذا زال النكاح في الوفاة
الا انه بقى في حق الارث
لا في حق تخير العدة بخلاف
الرجعي لان النكاح باق
من كل وجه

بني شجرة

بني شجرة
 . يثبت انه لما بقي في حق المرأة
 يجعل باقيها في حق العدة لحياتها
 طافهم بينهم ولو قتل على
 مردته حتى درشته امراته
 فقد تم اعطاهن الاطلاق
 وقيل عدتها لا يحسن بها
 لاجتماع لان النكاح حديث
 ما اعتبر ما قيا الى وقت
 الموت في حق الارث كان
 المسلم الكافر من الكافر
 فان اعتقت لامرته في
 عدتها طلاق رجعي انتقلت
 عدتها الى عدتها الحرة
 لقيام النكاح من كل وجه
 وان اعتقت وهي مبنية
 او متوفى عنها زوجها لم تنقل
 عدتها الى عدتها الحرة لان
 النكاح بالبينونة والموت
 والكانت امة فاعتقها كالمحرر
 ثم لاء الدم لتتقضي ما مضى من
 وعلم ان شاة العقب يكون
 ومعناه اذا رأت الدم على
 العادة لان عودها يبطل
 الا يماس هو الصحيح

بالردة لا بالموت هم ولما شئ اى الابن فينفذ ومعه شئ اى ان النكاح هم لما بقي في حق الارث يجعل باقيها في حق العدة
 اية ما ينبغي بهما شئ اى بين العتين انهما سبانه حقيقة وتوفى عنها زوجها لم يمت ولو قتل على مردته حتى درشته امراته شئ
 امره استحقاقا الى وقت الردة لان المسلم لا يرث الكافر وهو واجب عما استدلى به ابو يوسف فقال الماترى ان المرأة اذا قتل
 اومات على مردته ترثه زوجة المسلم وليس عليها عدة او فاقوا بالاجماع لان زوال النكاح كان به بنية يمتد بكذا زوال النكاح
 لبقاء الطلاق الابن لا بالموت . قل ان ذلك ايضا على هذا الاختلاف لغيره بعد الابن وهو معنى قوله هم فعدته اعلى
 الاختلاف المذكور شئ قيل عدتها بالحيف هم بالاجماع لان النكاح ما اعتبر باقيا . وقت الموت في حق الارث لان المسلم
 لا يرث من الكافر فان شئت الامه في عدتها من ثلثي ثلثي انتقلت عدتها الى عدة الميراث لقيام النكاح من كل وجه شئ
 سورة الامه النكوة طلاقا زوجها رجعا ثم عتقا مولاها في عدتها تحولت عدتها الى عدة الميراث من وقت الطلاق فليعلم ان
 تعدت ثلثا من حيض ان كانت ممن تحيض وتبلى ثمة اشهر فكانت من التحيض هم وان اعتقت وهي مبنية شئ اى وان اعتقت
 الامه المطلقة وهي مبنية اى واما حال انما طلقه طلاقا بانها او لماتها او متوفى عنها زوجها شئ اى او كانت متوفى عنها زوجها
 هم لم تنقل عدتها الى عدة الميراث لان النكاح بالبينونة والموت شئ فاذا كانت كذلك لا تعد بغيرتين او بشرة ونسب
 او بشرة من خمسة ايام على حسب اختلاف حالها وبه قال الشافعي في المذهب واعدوا حاق وهو قول الحسن الشاذلي والشافعي في المذهب
 لا يكمل وهو قول ابى ثور وعن عطاء الزهرى وقتا وقبل منها مبتدأ بها حال اعتد او فان قيل العدة حكم زوال الميراث في حكم
 الزوال ثبت عند الزوال فغيره ان لا تحول العدة في الرجعي ايضا لان عند الزوال امة والامة بنت من وقت الطلاق وجوب
 بانها انما تحولت العدة لان سببها هو الزوال من دونها ليس يستقر فكانت مترددة ايضا لرد وسببها فتغيرت ولذا تحولت بالموت
 من الاقراء الى الشهور بخلاف البائن فان سببها بتقريب مبرر ولم تحوّل العدة بالعلق وفي شرح الاقطع عن الشافعي قوله
 في كل واحد من الرجعي والباين في احدهما تنقل فخيرها في الاخر لا تنقل فخيرها في غيره هم ولو عتقت في أثناء العدة فهي كالمحرة
 في قول وكالاته في قول وفي القول الثالث ان كانت رجعية انتقلت بالمحرة وان كانت بامة فقدت لقبوين هم وان كانت
 ايسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم ثم تقضى ما مضى من عدتها وعليها ان تنال العدة بالحيف شئ لان الشهور في الائمة
 يدل عن الحيف لا يستبرأ بالبدل مع القدرة على الاصل فمارات الدم مسلم ان الاياس عن الاصل لم يكون متحققا والاشارة
 الاياس الى الموت كالفدية في شئ اى انما في هم ومعناه شئ اى معنى ما ذكره القدرى لان المسألة من مسائل القدرى
 هم اوارات الدم على العادة شئ اى التي كانت قبل الاياس يعني كثيرة اسايلا اما اذا كانت بامة بيرة لا يكون حيفا بل كان
 ذلك من ثمن الرحم فكان فاسدا لا يعلق به حكم الحيف هم لان عودها شئ اى عود العادة هو بطل الاياس هو الصحيح

شتر من قول محمد بن مقاتل الرزقي فانه كان يقول ان المهر المسمى بالطلاق لا يفسد الا اذا انقطع الدم منها او ما احتج بحكمه بايا سبها
 وكانت ابنة تسعين سنة وخرجت من الدم بعد ذلك لم يكن جينا وويل لهذا على قول من وقت اليااس وقتا ثم يظن انها ليست
 شتر من غيرها فانه في وقت ان العدة بالحيض كذا ذكره الحساس هم يظن انهم لم يكن مخالفا وهذا شتر اي عدم ظهور الحقيقة هم لان شرط الحقيقة
 تحقق اليااس وذلك شتر اي تحقق اليااس هم باستدانة العدة بالحيض كذا ذكره الحساس هم يظن انهم لم يكن مخالفا وهذا شتر اي عدم ظهور الحقيقة هم لان شرط الحقيقة
 انقضت في الشئ الثاني استمرار العدة العرفية انما هم ولو ما مضت حقيقتين ثم ليست تعد بالاشهر ثم زنا شتر اي استمرار
 عن الجمع بين البديل والمبدل شتر فانه لا يجوز فان قلت يشكل بسبب اليااس لا يثبت يجوز ولا يثبت العدة بالحيض فان قلت ان
 العدة باليااس ليست تلحق باليااس لبعض الشيء لا يكون مخالفا كذا ذكره الحساس هم يظن انهم لم يكن مخالفا وهذا شتر اي عدم ظهور الحقيقة هم لان شرط الحقيقة
 الاصل البديل غير ممكن فان قلت المصلحة او بعبارة الحديث ولم يجد المأجتي ثم وبني يجوز قلت البدية في العدة وان كانت لكن
 لا يرجع فيها الا لا يكل احد ما يعبا بعبهاهم والمنكحة تكافا فاسدا او الموطورة بعبته عدها بالحيض في الفقرة والموت شتر
 او اربا بالكلح الفاسد النكاح بغير شهود وكلح الاخت في عدة الاخت وكلح الخامسة في عدة الرابعة او اربا بالموطورة بعبته
 ما زلت الية غير امراته وقال لها كم الشهد في الكافي اذا دخل الرجل بالمرأة على وجهه بعبته او كلح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث
 حيض ان كانت حرة وحيضتان ان كانت امه وسواء ان ماتت عنها او فرق بينهما وهو في فان كانت لا تحيض من بعد او كبر فعدة
 المدة ثلثية اشهر وعدة الامه شهر ونصف هم لاننا شتر اي لان العدة هم للتعرف عن براءة الرحم لاقتضاها في النكاح
 شتر او لا في النكاح الفاسد او الموطورة بعبته هم والحيض هو المعروف شتر ولا فرق في ذلك بين الفقرة والموت فان
 قيل فعلى هذا وجب ان يفتي بحقيقة واحدة او شهر كافي الاستبراء وليس كذلك اوجب بانها انما كانت ثلاث حيض لما اتا بالثبته
 بالحقيقة فان احكام العدة الفاسد لا يؤخذ من حكم الصحيح كما في البيع الفاسد والابارة الفاسدة فانها ينبغي ان لا فائدة في الصحيح
 غير ان ثبوت الملك يتوقف على قبض كونه في يد المالك ثبت ابر النكاح دون المسمى كذلك وهرنا ايضا لم يثبت عدة الوفاة
 كونه في يد المالك فان عدة الوفاة لا زيادة فيها الا ما سلف لفوت نفقة النكاح والنفقة في النكاح الصحيح وون الفاسد فلذلك خفت
 بالصحيح ولكن لما كانت فيه جهته النكاح الحق بالصحيح في اعتبار عدة العدة احتياطا هم واذا مات مولى ام المولى او اعتقها فقلت
 ثلاث حيض وقال الشافعي حقيقته واحدة لانها تجب بزوال ملك المهر فثبت الاستبراء شتر ولما لا تتخلف بالحياة والوفاء
 وبه قال مالك وجمهوره هو قول عمر وعائشة وابن ابيس وابن سيرين وابن جبير وطاس وعمر بن عبد العزيز والزهري والادري
 واسحاق وجمهور الظاهرية الاستبراء على المهر لا في النكاح ولا في الموت وتزوج من ثاثة او لم تكن حاملا وقال الاثراني
 وقال الشافعي عدةها حقيقته واحدة ان كانت ممن تحيض وان كانت ممن لا تحيض فشه وقال مالك في الموطورة وعدة حقيقته

فظهر انه لم يكن مخالفا
 وهذا لان شرط الحقيقة
 تحقق اليااس وذلك
 باستدانة العدة بالحيض
 المات كالقديت في
 حق الشئ الثاني ولو
 حاضت حقيقتين
 فلو ليست تعد
 شتر ويجوز لمن الحكم
 بين البديل والمبدل
 والمنكحة تكافا
 والموطورة بعبته
 فبها في الفقرة
 والموت شتر
 براءة الرحم لاقتضاها في
 النكاح والحقيقه هو المعروف
 واذا لم يكن المولى عن
 افتقها فقلت
 حيض وقل الشافعي
 حقيقته واحدة لانها
 تجب بزوال ملك المهر
 فثبت الاستبراء

واحدة واذا لم تحض ثلثا شهر وربع قال احد بن حنبل وقال في شرح الاطلاق ومن اعجاب الشافعي من قال انه ليس بعدة وانما هو
استبراءهم ولنا اننا نشأ اى العدة هم وجبت بزوال الفرائض فاشبهت عدة النكاح شىء يعنى اذا اطلق اسم الولد وجبا
وهى من لا تحيض فعدتها ثلثا شهر وفيه لا يكتفى بحقيقة واحدة هم داما منافية شىء اى فى الحكم المذكور هم عمر بنى الله تعالى
فان قال عدة ام الولد ثلاث حيض شىء هذا غريب ولكن روى ابن ابي شيبة فى مصنفه عن عائشة بن عيسى بن يوسف عن الاوزاعي
عن يحيى بن بن كثير عن عمرو بن العاص ام ام الولد اذا اعتقت ان تعدت ثلاث حيض وكتب ابى عمر بنى الله تعالى عنه فكتب
بحسن رايه وروى محمد بن الحسن فى الاسل عن علي وابن سحر وداود ابراهيم منهم قالوا عدة ام الولد ثلاث حيض فسموه عدة
وتدبروا ثلاث وقال الكوفي فى تحفة حديثنا الهروى قال حدثنا محمد بن شعيب قال حدثنا يحيى بن آدم عن ابى خالد عن حجاج عن
عن الطارث عن علي بن محمد السدي عن الله تعالى عنه ما عدة ام الولد ثلاث حيض اذا مات عنها سيد اذ روى الحكم عن علي بن رضى
الله تعالى عنه قال ثلاث حيض عن عطاء ثمانية قرو وروى عن ابراهيم عدة ام الولد ثلاث حيض هم ولو كانت شىء اى هم الولد
هم من لا تحيض فعدتها ثلثا شهر كما فى النكاح شىء يعنى كما يجب ان تعدت ثلاثا شهر اذا اطلقها زوجها هم واذا مات الصغير
عن امرته وبنها جبل فعدتها ان تقع عليها وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف رحمه الله عدتها اربعة اشهر وعشرة وهو قول
الشافعي شىء والملك وهذا هو قول ابى حنيفة واولاهم لان الحمل ليس ثبات النسب منه شىء اى من الصغيرهم فصار
كما لو مات بعد الموت شىء يعنى بان تقع بعد الموت كسنة شهر فصاعدا من يوم الموت عند فاته الشايع وقال لعينهم
ان تأتى به الاكثر من حنين قال فى النهاية والاولى صحيح وتفسير قيام الحمل عند الموت ان تعدد اقل من ستة اشهر من وقت بوط
كذا فى الفوائد الظهيرية ولما نشأ اى للابى حنيفة ومحمد اطلاق قوله تعالى واولات الاحمال يعلمون ان يفتن جلمس اللبنة
شىء يعنى من غير فصل بين ان يكون الحمل من الزوج ومن غيره فى عدة الطلاق او الوفاة بخلاف ما اذا حدث الحمل بعد موت
الصبى حيث تعدت اشهر لاننا لم تكن حاملنا عند الموت فلم تدخل تحت الآية المذكورة ولا يرد علينا امرأة البكر اذا جابت بعد موت
لاقل من اثنين حيث تعدت بوضع الحمل وان لم يكن الحمل وقت الموت لان النسب لما ثبت منه وهو امر شرعى حكم بوجود الولد
الينا عند الموت كما بنا حكم شرعى وهما فيما نحن فيه لا يثبت النسب فلم يكن انجاب الحمل عند الموت حكاهم ولانها مقدرة شىء
دليل مقول لهما اى ولان عدة الوفاة مقدرة هم بوضع الحمل فى اولات الاحمال قصرت المدة او طالبت لا تعرف شىء
اى غير مقدرة لا تعرف هم عن فراغ الرحم شرعاً ما نشأ اى لشرع عدة الوفاة اى لشرعيتها هم بالاشهر وجوب الاقرار
لكن قدرت لقضاء حق النكاح وهذا المعنى شىء يعنى قضاء حق النكاح هم تحقيق فى الصبى وان لم يكن الحمل منه شىء فاذا
كان كذلك تعدت امرته بوضع الحمل لنفس قوله تعالى واولات الاحمال هم بخلاف الحمل الحادث شىء جواب عن قول الشافعي

ولنا انما وجبت بوقول
الفرائض فاشبهت عدة النكاح
فتم استبراء عدة
قال عدة ام الولد ثلاث
حيض ولو كانت منى
تحيض فعدتها ثلثا شهر
كما فى النكاح واذا مات
الصغير عن امه او ابى لمجل
فعدتها ان تقع عليها
وهذا عند ابى حنيفة و
محمد بن داود ابو يوسف
عدتها اربعة اشهر وعشرة
وهو قول الشافعي والملك
ليس بان النسب منه خصار
كالحدث بعد الوفاة
اطلاق قوله تعالى واولات
الاحمال جلمس ان يضع
حملين ولاضا عدة مئة
وضع الحمل فى اولات الاحمال
قصرت المدة او طالبت
لا تعرف فراغ الرحم شرعاً
مخرج الاقرار لكن لقص الحق
للكاح وهذا المعنى يتحقق فى الصبى
وان لم يكن الحمل حادثاً

فصار كالحمل المات بعد الموت ثم لا يشئ اي لان الشان انهم وجبت العدة بالشعور بشئ قبل النكاح بآية التبريس
 هم فلا تغير بعد موت الحمل فبما نحن فيه شئ اي فيما اذا مات البهي عن امرأة وبها حمل هم كما وجبت شئ العدة هم وجبت
 مقدرة شئ اي حال كونها مقدرة هم بمدة الحمل شئ وهو وضع الحمل لاسنادة ادوات الاعمال هم فافترق شئ اي
 اترق الحمل القائم عند الموت والمات بعده هم ولا يلزم امرأة الكبير جواب عما يقال ادوات الرجل ولم تكن المرأة ما لم تنفك
 الزمانا العدة بالشعور بشئ اذا ظهر الحمل تكون عدتها بوضع الحمل فقد تغيرت العدة بوضع الحمل فاجاب بقوله
 ولا يلزم امرأة الكبير هم اذا حدث بها الحمل بعد الموت شئ اي بعد موت الزوج هم الى النسب ثبت
 منه فكان شئ اي الحمل هم كالتايم عند الموت كما شئ بتعاليم شرعي اخر وهو ثبت النسب لان النسب لا محل
 لا يثبت في امرأة الصغير لما ثبت النسب لم يترج الى حمل الحمل فاما عند الموت فكان الحمل منها فاما الى اقرب الاوقات
 فكان ابتداء عدتها بالاشهر لا بالماضي هم ولا يثبت نسب الولد في الزوجين شئ اي فيما اذا كان الحمل فاما عند موت
 الصغير فيما اذا كان خاتما بعد موته هم لان البهي لا ولد فلا يتصور منه العلوق شئ بل ما مر فلا يثبت النسب هم
 والنكاح يقوم مقامه شئ اي مقام الماود قال التراتزي اي مقام العلوق هذا جواب عما يقال النكاح هو جبري
 مقام الماود وهو على تكليفه وسلم الولد للفراش فاجاب بقوله والنكاح يقوم مقامه هم في موضع التصور شئ اي في موضع
 تصور الوطى هم واذا طلق الرجل امراته في حالة الحيض لم تعد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق شئ لم تعد اي لم تحسب
 يجوز فيه ان يكون على حيضته المحمول سندا الى ما تحينه وان يكون على بناء المعلوم سندا الى المرأة هم لان العدة مقدرة
 بثلاث حيض كواصل فلا ينقض عنها شئ وهذا بالاجماع بخلاف الطهر الذي وقع فيه الطلاق فانه محسوب عند ذلك الشافعي
 هم واذا طليت المعتدة بشبهة شئ اي المعتدة عن طلاق باين رجل وطبها بشبهة بان قال طبتها تحمل لي حم عليها عدة
 اخرى وتدخلت العدتان شئ وقيل الشافعي في قولنا وشار الى صورة الدخول بقوله هم فيكون امراه شئ اي المرأة
 هم من الحيض محتبا منها شئ اي من العدتين هم جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها تمام
 العدة الثانية شئ هذا الذي ذكره المصنف اعلم من ان تكون العدتان من جنس واحد او من جنسين وانعم من ان
 يكون الواطى هو الزوج او غيره فمذهبه اربعة معمود الاولى ان تكون العدتان من جنس واحد بان كان الكل غيبا او انما
 ان يكونا من جنسين بان يكون احداهما عدة الوفاة والثالثة ما ذكرناه وهو ان الواطى هو الزوج والرابعة ان يكون
 الواطى غير الزوج بان المطلقة تزوجت في عدتها برجل فوطيها برجل ثم فرق بينهما فوطيها لنفسا فوجب عليها عدة اخرى
 ففي هذه الصور كلها يجب العدتان وتدخلان عندنا وصورة الدخول ذكرها المصنف بقوله هم وهذا عندنا

لان وجبت العدة بالشعور
 فلا تتغير بعد موت الحمل
 فيما نحن فيه كما وجبت
 مقدرة بمدة الحمل فافترقا
 ولا يلزم امرأة الكبير اذا حدث
 لها الحمل بعد الموت
 النسب ثبت منه فكان
 عند الموت حكما ولا يثبت
 نسب الولد في الوجهي كان
 الحيض كما مر له فلا يتصور
 منه العلوق والنكاح يقوم
 مقامه في موضع التصور
 واذا طلق الرجل امراته في حالة الحيض
 لم تعد بالحيضة التي وقع فيها
 الطلاق لان العدة مقدرة بثلاث
 حيض كواصل فلا ينقض
 عنها واذا طليت المعتدة
 بشبهة فعليها عدة اخرى
 وتدخلت العدتان
 ويكونا من جنسين
 محتبا منهما جميعا
 واذا انقضت العدة الاولى
 ولم تكمل الثانية فعليها
 تمام العدة الثانية
 وهذا عندنا

وبهذا لا يقتصر ولا يحتمل بالحيضة الواحدة وقال الاكل فيه نظر لان العتق لم يعلل الا بالتعرف عن فراغ الرحم فكان النكاح
 واراد عليه انتهى قلت تعليله بالتعرف عن فراغ الرحم يقتضيه عليه الاينافي التعليل بغيره فلا بد وعليه شيء من المعتدة عن
 وفاة اذا وثقت بشبهة تعدد بالشهور وتعتب برأيه من الخيف فيما شئ اى في الشهر وهم تحقيقا لا تدخل بقدر الايمان
 شئ قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثانی ففرق بينهما فخلها بالقيّة حرّاً متعتب من الادلى تمام الربعة
 وعشر عليها ثلاث حيفن لما خرج عقيب انقضت بعد التفريق من عدة الوفاة اليها من وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق
 وفي الوفاة عقيب الوفاة شئ لان العدة الموجبة لعدة الطلاق او الوفاة فلا بد من اقرار المعلوم هو وجوب العدة
 بتمامه وعليه الايتمه الربعة وهو الصواب والتابعين هم فان لم تعلم شئ اى فان لم تعلم المرأة هم بالطلاق او بالوفاة
 شئ اى اولم تعلم بوفاة زوجها بان كان غايها هم حتى منتهى مدة العدة فقد انقضت عدتها لان سبب وجوب العدة
 الطلاق او الوفاة شئ اى وفاة الزوج هم فيصير ابتداءه من وقت وجود السبب شئ وعن علي رضي الله تعالى
 عنه انها تعد من يومها بينهما الجز وقال كل ان قامت بالبينته تعد من يوم الموت والطلاق والافس من يوم الخبر وقال
 داود وطلاق الغائب لا يقع اصله حتى ياتيها الخبر وتعد السنون فيهما زوجا من خبر يومهم وشأنها شئ اى او يومهم لا يشترط
 وسبقه لاجل انقضت النفقة الذين هم اهل البدر هم فيفتنون في الطلاق ان ابتداء شئ اى ابتداء العدة هم من
 وقت الاقرار لنفيتها الموصلة شئ بان يوافقا على الطلاق وانقضاء العدة ليسع اقرار المفيض بها بالدين
 والوصية او يوافقا على انقضاءها بان تيزوج انتها او ارباعا سواء في الذخيرة قال محمد في الاصل يجب العدة من
 وقت الطلاق واختار الشافعي لم يعلل انها تجب من وقت الاقرار عقوبة عليه وزجر على كتمان الطلاق ولكن لا تجب
 لها نفقة العدة والسكنى لان ذلك حتما وقد اقرت به بسبقه يعني على قول هو لما اراد ان لا يحل له التزوج بانتهاء اربع
 سواء لم تنقض العدة من وقت الاقرار هم والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق او غرم الوطى على ترك وطئها
 شئ بان خبر انه ترك وطئها والاخبار لا يظهر فيها الحكم عليها لما اخر الوطيات فلا يعلم لاحتمال وجود غيره اى غير الوطى الذي
 وجد وفي الخلاصة وكذا في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقول بقوله تركك او ما يقوم مقامه بان يقول
 تركتها ونحو ذلك بينهما هم وقال زفر من اخر الوطيات شئ وبه اخذ ابو القاسم الصغار وقال ابو بكر البلخي تجب العدة من
 وقت الفرقة وقال داود والعدة في النكاح الفاسد هم لان الوطى هو السبب الموجب شئ اى للعدة او لو لم يطأ الم
 تجب العدة هم ولما ان كل موطى وجد في العقد الفاسد يجرى مجرى الوطية الواحدة شئ بقديره القول بالموجب هو ان
 يقال سلمنا ان الوطى هو السبب الموجب هو يمكن جميع الوطيات التي تجد العقد الفاسد بمنزلة وطية واحدة

سند
 والمعتدى وفاة اذا وطئت
 تعدد بالشهور وتعتب
 بما تراه من الخيف فيها
 تحقيقا لا تدخل بقدر
 الايمان
 في الطلاق عقيب الطلاق
 وفي الوفاة عقيب الوفاة
 لم تعلم بالطلاق او الوفاة
 حتى منتهى مدة العدة
 انقضت عدتها لان سبب
 وجوب العدة الطلاق او الوفاة
 فيعتبر ابتداءه من وقت
 السبب ومشاهاة من
 في الطلاق ابتداءه من وقت
 الاقرار لنفيتها الموصلة
 والعدة في النكاح الفاسد
 عقيب التفريق او غرم الوطى
 على ترك وطئها وقال زفر
 من اخر الوطيات لان الوطى
 هو السبب الموجب لما
 ان كل موطى وجد في العقد
 الفاسد يجرى مجرى
 الوطى الواحدة

لا يجب في الطلاق قبل ايسين النفس ايضا هو كمال العدة الاولى وانما يجب بالطلاق الاول الا انه لم يطرش يعني كمال
العدة الاولى هم حال الزوج الثاني شس لعدم احتمالها الياء هم فاذا ارتفع شس اي تزوج الثاني هم بالطلاق الثاني
يظهر حكمه شس اي حكم الطلاق الاول لانه لما طلقها ثانيا لم يخل فصار النكاح الثاني كالمعدوم فوجب عليه كمال العدة الاولى
هم كما لو اشترى ام ولد ثم تم تعقدها شس صورة رجل اشترى امراته وهي امته فولدت منه فسد النكاح وكانت حلالا له الملك
فلما باس بان تميزين ولا تبقى الطيب لانهما غير متدة في حقها لان العدة اثر النكاح فلما كان الملك ينافي اثر النكاح ينافي اثر
لكنما متدة في حق غيرهم حتى اذا اراد ان يزوجها من غير وليس له ذلك حتى تحيض حيتيتين فان الفرقه بعد الدخول فكانت متدة
في حق غيره ثم اذا تعقدها بعد الاشهر عليها ثلاث حيض لانهما صارت ام ولد من اشترى ام ولد وولدت بالنكاح وعلى المولى
ثلاث حيض لكنما تبقى الطيب الزمنية في الحيتيتين الاولتين استحسانا في القياس ليس لهما ذلك لان المولى لم يلزمها عقد وثق
الفرقة فلا يلزمها بعد ذلك وفيه الاتحان ان العدة وجبت عليها بالفرقة لكنها لم يطرش ذلك في حق المولى لكونها حلالا له بالملك
فظهر لك العدة وفي المولى والعدة بعد الفرقة من نكاح صحيح يجب فيها الحد وقام في الحيتية الثانية فلما رد عليها لانها لم
بسبب النكاح بل في الحق ولما رد على ام الولد ولما شس اي ولما بال حيتية والى يوسف هم انها مقبوضة في يده شس
اي ان ام الولد مقبوضة في يده مولا ام حقيقة المولى الاولى اذا المولى في هذا الباب بمنزلة القبط من مقبوض في اثره شس
اي والمال انه بقي اثر المولى والاو هم وهو العدة فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة شس بالدخول في النكاح الاول
هم ناب ذلك القبط شس اي في الدخول الاول هم عن القبط المستحق في هذا النكاح شس فاذا طلقها صار كانه طلقها
بعد الدخول في النكاح الثاني فيجب عليه مكرامل وعليها عدة مستقبية فان قيل لو كان الطلاق بعد النكاح الثاني
كان النكاح بعد الدخول كان مكرمه عقبا للحق كالمطلق الصريح بعد الدخول وليس كذلك فان الواقع باين احببانه
ليس بطلاق بعد الدخول وانما هو كالمطلق بعد الدخول والمساوية للشئ لا يلزم ان يساويه في جميع الوجوه الا ترى
ان الخوة كالدخول في حق كمال المهر وجوب العدة لانهما سواءا حتى لو طلقها بعد الخوة كان الواقع بانها هم كانهما سب
يشترى المصوب الذي يصير قابضا بمجرد العقد شس شبه الحكم المذكور بحكم النصاب الذي اشترى المصوب الذي في يده
من المالك يصير قابضا بقبض الذي يتم به العقد فمخرج بهذا شس اي فظهر بما قرناه من الدليل هم انه شس
اي هذا الطلاق هم طلاق بعد الدخول شس تنبيها لا تحقيقا بليل قوله قبله ناب ذلك القبط من القبط المستحق
هم وقال زفر لعدة عليها اصل لان الاولى شس اي العدة الاولى هم فانسقطت بالتزوج فلا تعود شس لان الساقط
لا يعود هم والثانية شس اي العدة هم الثانية لم تجب شس لانه طلاق قبل الدخول هم وجوابه ما قلنا شس اي جواز

والكمال العدة الاولى
انما يجب بالطلاق
لاول لانها لم يطرش
التزوج الثاني فاذا انقضى
بالطلاق الثاني ظهر
حكمه كما لو اشترى
ام ولد ثم تعقدها لها
انها مقبوضة في يده
حقيقة بالوطية لاول
وبقي اثره وهو العدة
فاذا جدد النكاح
وهي مقبوضة ناب
ذلك القبط من القبط
في هذا النكاح كالثاني
يشترى المصوب
الذي في يده يصير
قابضا بمجرد العقد
فوضعه بعد الدخول
بعد الدخول وقال
زفر لعدة عليها
اصل لان الاولى قد
سقطت بالتزوج فلا
تعود والثانية لم
تجب وجوابه ما قلنا

واذا اطلق النسيء للمرية
فلا عد عليها وكذا
اذا خرجت الحرة
الى اسلامه فان
تزوجت جاز لان
تكون عاملة وهذا
كله عند ابي حنيفة
وقال عليه وعلى النسيء
العدة اما الذمية
فلا اختلاف فيها
لظهور اختلاف في كتاب
مخازنهم وقد بنينا في
كتاب النكاح وقول ابي حنيفة
فيما اذا كف عنه كعتق
عليها واما النسيء فخرجوا
ان الفرق بسبب وجبت
لعدة فكذا بسبب التباين
فيها اذا خرجت وكذا
العد التبليغ وهو كما
عليكم ان تكونوا في العقد
حيث وجبت كالتي هي
اذا والحكمي ملحق بالحقوقي
كله محمول للمالك لان
نكون حامله لان بطنها
ولذلك ثبت النسب

فانما من الدليل وهو انها تفرقة في يد زوجها اثر القيد وهو المدة هم قال ش ابي القدر دوسي هم واذا اطلق النسيء للمرية
فلا عد عليها وكذا ش ابي وكذا لا عدة هم واذا خرجت الحرة ش من دار الحرب هم الدنيا ش ابي الى دار الاسلام
حال كونها هم سلمة ش والاسلام ليس بشرط في عدم وجوب العدة بل الشرط هو الخروج على سبيل المراجعة ابي المغانبة
وعلى منية ان لا تعود الى دار الحرب اذ يقال فلان انتم قوله اذا تابتهم فخرج عنهم ذكره الشرحي وقال خرج احد الزوجين
الى اسلامه او ذميا او مستائنا ثم سلم او صار ذميا ولا اثر على حرة ثم فقد زالت الزوجية هم فان تزوجت ش ابي هذا كما جاز
الى دار الاسلام هم جاز ش ولا عدة عليها لان تكون حاملا ش فلا تزوج حتى تضع علما وعالية نفس الحاكم الشيب في الكافي
وقال السدرا الشيب في شرح الجات الصغير وروى محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان مع الجبل يجوز نكاح المهاجرة كون
لا يقر بها زوجها الصحيح جواب الكتاب يعني لا يجوز تزوجها مع الجبل هم هذا ش ابي وهذا المذكور هم كله قول ابي حنيفة وقا
ش ابي وقال ابو يوسف ومحمد هم وعليها ش ابي على التي خرج من دار الحرب هم وعلى الذمية ش التي طلقها زوجها
هم العدة اما الذمية لا اختلاف فيها نظير الاختلاف في نكاحهم محارهم ش يعني ان نكاح المحار فيما بينهم صحيح عنده اذا كان
مستقرا هم ذلك هم وقد بيناه في كتاب النكاح ش في باب نكاح اهل الشرك وقول ابي حنيفة فيما اذا كان معتقدا هم انه
لا عدة عليها هم يعني قول ابي حنيفة في جواز تزوج الذمية المطلقة من الذمي بلاءة انما يجوز اذا كان اعتقاد اهل الذمة
جواز ذلك هم واما المهاجرة ش التي اخرجت من دار الحرب الى دار الاسلام هم بعد قولها ش في ذلك هم ان الفرق
ش بين الزوجين الا يمين هم لو وقعت بسبب آخر ش كالطلاق هم وجبت العدة فكذا ش بسببهم بسبب النكاح
ش من دار الحرب هم بخلاف ما اذا اجر الرسل ش ابي الزوج الى دار الاسلام هم وذكرها ش في دار الحرب النكاح
العدة عليها بالاتفاق هم لعدم التبليغ ش ابي لعدم تبليغ حكم الشرع اليها هم ولا ش ابي ولا ابي حنيفة هم قوله
تعالى لا جلع عليكم ان تنكحوا من ش نفى الجلع في نكاح المهاجرة مطلقا فحققت به بما بعد انقضاء العدة زيادة على
النكاح هم ولان العدة ش دليل معقول تقديره ان العدة هم حيث وجبت كان فيها حق بني آدم ش لانها تجب
صيانة لما حرّمهم ولذا لا يجب قبل الدخول هم والزوجي الحق بالمجاد حتى كان محملا للنكاح ش بيلع في الاسواق كالبهايم
هم الا ان تكون حاملا ش يجوز ان يكون اثنتا ومن قوله والزوجي الحق بالمجاد لان سناه والزوجي لا حق له الا ان تكون
امراة حاملا هم لان في بطنها ولد ثابت النسب ش الفراض تأييدها كما حرم فيستلزم الحج بين الطرفين ولا كذلك اذ لم تكن
حاملا فان قلت قوله تعالى لا جلع عليكم ان تنكحوا من مطلق لا يفصل بين الحامل والحامل فتقيده بالملح زيادة على النص
فلا يجوز قلت ان قوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي من ماءه زرع غير حديث مشهور لا يثبت

بالقول فجزية الزيادة بخلاف العدة فانه ليس فيها مثلهم وعن ابى حنيفة ش رواد الحن عنه انه يجوز تكاحها ولا يطاعا
 كما جلي من الزناش اى لاحتره لما دل على الحربى كماء الزناهم والاول ش وهو عدم صحة تكاحها هم صح ش لان الحمل من الزنا
 لا نسب له وهنا النسب ثابت من الحربى ثم اعلم ان المصنف لم يذكر في هذا الباب وجوب العدة على الصغيرة والكاتبة وفي الزنا
 طلق الصغيرة بعد الدخول تعد ثلثاثة شهر وعن الفضلي اذا كانت في وقتها تنقض بالاشهر بل يوقف حالها الى ان يظهر انها لم
 بذلك الوطى اعم لان نظر كانت عدتها بوضع الحمل والافعالا شهر ولو كانت في الاشهر ثلثاثة العدة واختلفت مشايخنا في
 الطلاق ايجاب العدة على الصغيرة واكثر المشايخ لا يطلقون لفظ وجوب العدة لانها غير مخالفة لكن ينبغي ان يقال تعد
 وتجب العدة على الكاتبة اذا كانت تحت مسلم كالمسلمة لو كانت تحت ذى فلعامة عليها في موت ولا فراق عند ابى حنيفة
 وعندنا تجب واختلف العلماء في عدة المستحقة فعدنا هي وغير اسواء لانها اذا كانت صاحبة العادة ردت الى ايام عادتها وثبتا
 والناسية عادتها تعد ثلثاثة شهر وعندنا هي واحد ثلاثة اشهر اذا لم يوجد تحريمه وقال الكسبي في الطلاق كالوفات فتسعة
 اشهر اربعة اشهر وثلاثة اشهر عدة حرة كانت اداثة او كاتبة
 فصل اى هذا فصل في بيان ما يجب على المعتدات من الفعل والترك هم قال ش اى القدر ويرى في تحريمهم
 على المبتوتة ش هذه اللفظة تقع على المطلقة باينا او ثلثا او على المتكوتة هم وهو المتوفى عنها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة
 الحداد ش بكسر الحاء المهملة وتخفيف الدالين المهلين مصدر من حدث المرأة اذا تركت الزينة والخطاب بعد وفاة
 زوجها وهو من نصر غير وضرب يضر بوفع يفتح واعدت المرأة ايضا اعدادا وبلى الاسمى الا احدثت فمى محمد كذا قال ابن
 دريد وقال ابن شداد في احكامه اعدو حد لثان وهو من الحد وهو المنع وانما نعت نفسها والحداد ايضا ثبات الماتهم
 السوء هم اما المتوفى عنها زوجها فقلوله عليه السلام ش اى القول النبى صلى الله عليه وسلم هم لا يحل لامرأة تؤمن بالله
 واليومم الاخر ان تتحد على ميت فوق ثلاثة ايام الا على زوجها اربعة اشهر وعشر اشهر هذا الحديث اخرجه الجماعة الا انه يرمى
 عن ام عطية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليومم الاخر ان تتحد على ميت فوق ثلاث
 ليال الا على زوج اربعة اشهر وعشر اولا بلبس ثوبا مصبوغا الاثوب مصبغ فلا تمل ولا تمس طيبا الا اذا طهرت بنذرة من قسط
 وانظما روى في لفظ البخارى وسلم قد رخص للمرأة ان اغتسلت من جيفة من بنذرة من قسط او اطمار وقال الاكل
 وفي وجه الاستدال بهذا الحديث اشكال لان مقتضاه احلال المتوفى عنها زوجها الكون الاستثناء من
 التحريم احلال وليس الكلام فيه وانما هو في الايجاب ثم قال وقال في النهاية يمكن ان يقال قوله عليه السلام لا يحل
 نفس احلال الاحداد ونفسه فيحتمل ان كان في استثنائ انبات الاحداد والامالة وكان تقدير الحديث لا تحل المرأة على ميت فوق ثلاثة

وعن ابى حنيفة
 انه يجوز
 تكاحها ولا
 يطاعا كالمسلم
 من الزنا
 وكلاهما صح
 فصل في
 وعلى المبتوتة
 والمتوفى عنها
 اذا كانت بالغة
 مسلمة الحداد
 اما المتكوتة
 زوجها فقلوله
 عليه السلام
 لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله واليومم
 الاخر ان تتحد
 على ميت فوق
 ثلاث ايام
 الا على
 زوجها
 اربعة
 اشهر وعشر

ايام الا المتوفى عنها زوجها فانما تسعد اربعة اشهر وعشرة اشهر كان هذا الخبر باحدا والمتوفى عنها زوجها كان واجبا لان الخبر
 الشريعي اكد من الامر وهذا النسب ومحدث من الشيوخ انتهى قلت هذا النصف لغة من التقصير من النطق في تمام الحديث فان
 النصف ايضا اخرج الحديث بتمامه وقد ذكرناه وفيه نص بوجوب الاحد او على الاخير على المسائل والنصف من يروى
 اليمن ليس غزله ثم يحاك قوله بنده من قسط بعظم اتفاق وسكون ليسن الملهك وهو ضرب من العود وقيل ضرب من الطيب
 الا واحد من النقطه وقيل واحدة فخر ويروي من قسط فخر يردون الالف بوزن قطعهم وهو اسم مدينة تحير باليمن قوله
 بنده اي قطعته وهو بعظم النون وسكون الباء الموحدة والمتوفى عنها زوجها تسعد وعليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو من حسب اصحابنا وسفيان والثوري والكلب والشافعي واحمد واسحاق سواء كانت حائلا او غيرا وقال الشيعي والحسن البصري
 والكل من عينته لا يجب قال الظاهريه فرض عليها الاحد او فان قيل الاحد والناسف على فوت النعم وذلك يذموم قال
 الله تعالى انكلياتا سوا على ما فاكم ولا تفروا سوا اتاكم فكيف صار واجبا بالجبر معارضه بالكتاب جيب بان المراد بقوله تعالى
 كلياتا سوا الآية الاسى مع الصبح والضحى مع الصلح نقل عن ابن مسعود موقوفه مرفوعه الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم هم واللبتوتة فذهناش وبه قال الشافعي في القديم واحمد في روايته هم وقال الشافعي ش في الجديد هم لاحد طوبيا
 ش وبه قال مالك واحمد في روايته وفي المنهج يستحب وفي قول مجيب هم لانه ش اي لان الاحد ادهم وجب اظهارا
 للناسف على فوت زوج وفي تعدد ماش اي وفي تعدد المرأة ما فاتها من جن النشرة الا ان فرق الموت بينهما هم
 فقد اخرجها بالابانة ش حيث آسأ اليها بالفرق واشاره غير طوبيا هم فلما ناسف بقوته ش اي بفوت هذا الزوج هم
 ولما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي المعتدة ان تتغيب الحاء وقال الحناطيب ش ظاهر ما ذكره المصنف يدل على
 انه حديثان ذكره السروحي حديثا واحدا الا كما زعم السروحي وقال مخرج الاماديت هذا وهم منه لان المصنف استدلل بهذا
 الحديث على ان المبتوتة عليها الاحد او المتوفى عنها زوجها وفيه خلاف الشافعي فتبين ان يكون الحديث واحدا فان قلت
 استدلل بعضهم بقول المصنف ولما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله وقال الحناطيب بحديث اخرجه ابو داود في سننه
 عن ام حكيم بنت اسيد عن ابيها عن مولاه لما عن ام سلمة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم والاني عدي من فاته
 ابى سلمة لا تقشط بالطيب ولا بالحنا فانه حجاب قلت باي شئ انشط يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بالسدر فلقطين به راسك
 قلت حديث ابى داود وهذا اجنبى عن المقصود على الاخيرى فالاستدلال به غير مطابق وقوله نهي المعتدة اهم من ان تكون
 معتدة الوفاة وسنة الطلاق وتمام الحديث الحناطيب فالحديث حديث واحد واخرجه البيهقي في كتاب المعرفة في الحج
 عن ابن ابي عمير عن كير بن عبد الله بن الاشج عن خولة بنت حكيم عن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يطيب

هذه البتوتة
 فذهناش
 وقال الشافعي
 واحدا
 على كانه
 وجب اظهارا
 للناسف
 على خوته
 وفي نهها
 لا محالة وقد
 احسها
 بكلا بانقلا
 ناسف
 بفوتها
 روى ان النبي
 صلى الله عليه
 وسلم نهي المعتدة
 ان تتغيب
 بالحنا
 وقال الحناطيب
 طيب

ما أنت محرمة ولا تنسى الخنا فإنه طيب وغراه السرور في الغاية إلى النساء لفظه نهي العدة عن التكليف والذهبن والخصاب
 بالخنا وقال الخنا طيب وقال البيهقي سناؤه ضيف فان ابن البيهقي لا يوجب طيبا فقلت كلوا فيه كثيرا ولكن روى عن أحمد أنه قال
 من كان مثل ابن البيهقي بمصر في كثرة حديثه وضبطه والفتاوى حدثت عند أحمد كثيرا وروى في السلم مقر فالبورين الحارث
 وروى له الأربعة والطحاوي هم ولان شئ اى ولان الاحاد وهم يجب انظار التماسف على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب
 لصونها من ان تصون المرأة عن الزكباب لا يجوزهم وكفاية سونها من شئ ولاجل كفاية سونها وهو مع مونة من نقصها
 وكسوها من ان يقطع لها شئ اى نعمة النكاح هم من الموت شئ لان حكم النكاح باق بعد الوفاة الى ان تنقضي
 العدة هم حتى كان لها ان تنسله شئ اى حتى كان للمرأة ان تنسل زوجها حال كونهم ميتا قبل الاباءة لا بعد الاباءة لا يفتي
 النكاح بعد ما اصلا فان قيل المبسوته ميتا دل تحييف تماسف المتخلة وقد ائذنت نفسها بالمال لطلب الخلاص منه وكذا الباءة
 كيف تماسف وقد جفا بالاباءة وان شئ غيرا عليها بل ظهر السرور بالتخلص عن شئ هذا الزوج كما قال الخصم اجيب بان وجوب
 الاحاد وادير بغير النكاح الصحيح بالمشيئة لا بالاعتبار فناء الزوج وجباية وفي هذا الفرق بين المتخلة والمبسوثة فان
 قيل لو كان كذلك فينبى ان تجب على الازواج كما تجب على الزوجات لما ان نعمة النكاح مشترك بينهما اجيب بان النص
 لم يرد الا في الزوجات والازواج ليسوا في سواهن لكونهم ادنى منهن في نعمة النكاح لما فيه من صيانتهم لامنهم لم
 على ونهم وروا النفقة عليهم لكونهم منعايف عن الكسب مما يجز عن التعليب ولا كذلك الازواج هم قال الحدود ويقال الاحاد
 شئ اراد بهذا القول الاحاد وكان ممنوعة في اول الكلام قوله الحداد مبتدأ وخبره قوله ان يترك الطيب الى آخره
 وقوله ويقال الاحاد بجملة ممنوعة اى يقال في الاحاد الحداد ايضا وهم والفتان شئ جملة ممنوعة ايضا اى الحداد والمأثرة
 في اوله والاحاد بجملة فتان مستغفان وقد مضى الكلام فيه عن قريب هم ان يترك الطيب شئ اى ترك المقدرة متناه
 الطيب هم والزنية شئ اى واستعمال الزنية هم والكل شئ ينهم الكفاف اى يترك الكل وهو مصدر وبالضم اسم
 هم والذين شئ اى ويستعمل الذين الطيب وغير الطيب الاسن عند تركه لفظ القدر روى ولفظ صحهم وفي الجاح
 الصغير الاسن وجع شئ وهو اشارة الى ان العذر هو التداوى هم والمعنى فيه الى وجهين شئ اى ايجاب ترك الطيب
 والزنية وجان هم احدهما المذكور لاسن انظار التماسف على زوال النكاح هم والثاني شئ اى وجب الثاني هم اى هذه الاشياء
 شئ اى الطيب والزنية والكل الذين هم وداعى الرغبة فيها شئ اى في المرأة لانها اذا كانت طليقة بمنزلة
 تريد رغبة الرجل فيها فوقي ما يكون اذا كانت خالية عن الاشياء المذكورة هم اى ممنوعة عن النكاح شئ اى المرأة المحدة
 ممنوعة عن النكاح اداست في عدة النكاح والوفاء هم فحقتبها شئ اى اذا كان الامر كذلك تجنب هذا المحدة

لا يوجب الطيب
 التماسف على
 فوت نعمة النكاح
 الذي هو سبب
 لصونها وكفاية
 مونها ولا يافتة
 اقطع لها من
 الموت حتى كان
 لها ان تنسله
 ميتا قبل الاباءة
 لا بعد
 ولان
 لاجل
 لختان ان يترك
 الطيب في الزنية
 والكل
 الطيب
 لامن عن روى
 لجامع الصغير
 لامن وجع شئ
 وجهان احدهما
 مذكور في الظاهر
 التماسف والثاني ان
 هذا هو الشاهد
 الرغبة فيها
 وهي ممنوعة
 عن النكاح
 فحقتبها

كيف تصير
 ذريعة الى الوقوع
 في المحرم وقد علم
 النبي عليه السلام
 لم يأذن المعتدة
 في الاكتمال والاعتدال
 لا يبرى عن نوع
 طيب وفيه زينة
 الشجر ولهذا
 يمنع المحرم عنه
 قال لا يبرى عنه
 لان فيه ضرر
 والمرد لا يبرى
 ولو كانت له عين
 فحافت فجعلنا
 كان ذلك لظالم
 يسلم لها في الفكاك
 كالواقعة والابليس
 للمرد والختان اليه
 فتنقب
 فتنقب
 بالحنك لما فيها
 ولا تلبس ثوبه
 بصيف ولا يفرق
 لانه يفرق منه
 مراحمه الطيب

الاشياء المذكورة هم كذا تصير ذريعة شئ اى كذا تصير هذه الاشياء وسيلة لهم الى الوقوع في المحرم شئ اى
 الحرام هم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأذن للمرأة في الاكتمال شئ ارادوا المعتدة التعميم ولم يرد
 المتوفى عنهما زوجها خاصة كذا قال مخرج الاماديث في تحريمه وقوله وقبح النبي في الاكتمال فان الائمة الستة قد
 اخرجوه في سننهم فمطلو لا عن زينب بنت ام سلمة عن ام امة توفى عنهما زوجها فواضلى حينها فأتوا النبي صلى الله
 عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مئين او ثلثا حتى تمضي اربعة اشهر وعشر واما على
 الدين فلم يسمع شئ بخبره اذا كان طيبا فظاهرها ممنوعة عن الطيب وان لم يلق فيه على ما يحكي الان هم والدين
 شئ مبتدأ وقوله هم لا يبرى شئ خبره واثار بهذا ان الدين ممنوع مطلقا لانه في ذاته شئ لا يبرى
 عن نوع طيب وان لم يلق فيه الطيب ولهذا قال عن نوع طيب هم وفيه زينة الشعر شئ لانه يحسنه ويريد فيه
 بهجته ولهذا شئ اى ولاجل كونه زينة للشعر يمنع المحرم عنه شئ فلا يجوز استئانه قال الاسن عذر شئ
 اى قال القدوري ترك المحرم الاشياء المذكورة من الطيب والزينة والكحل والدين الاسن عذر ضرورة
 وقت فحينئذ يجوز الادوان والاكتمال على وجه الزينة كما اذا كان سباحا صاعد فدينت راسها واشتكت حينها فاحتلت
 واثار المصنف الى ذلك بقوله هم لان فيه ضرورة والرد الداء للزينة شئ اى لا قصد الزينة لان الزينة ممنوعة
 هم ولواعادات الدين شئ لفتح الدال هم فافتت بجاني راسها او في غضون من اعضائها فان كان ذلك امرا
 ظاهرا شئ اى كان خوفا لوجع ظاهر اغالبها بهج لانه الان الغالب كالواقع شئ فيحقق الضرورة هم وكذا امر
 الحرير شئ اى وكذا يجوز لها لبس الحرير هم اذا احتاجت اليه لعذر اللباس به شئ وابعذر نحو الحكمة والفتل
 ونحوها وروى البخاري وسلم سند الى انس رضي الله تعالى عنه قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة بعد التزويج
 في لبس الحرير لكمة كانت بها وقال مالك يباح للمعدة لبس الحرير الاسود وفي المحيط لو احتلت وادنت لرفع اذا
 يجوز وللزينة لا يجوز وتمشط بالاسنان الواسعة لا بالاسنان الفيتقة وقال الشافعي والملك واهم يجوز الاكتمال
 مطلقا وعندهم لما ان تدخل الحمام فغسل راسها بالخطمي والميدور واهم على منع الادوان والمطبعة فاحتلوا في غير
 المطبعة فعندنا والشافعي حرام غير الضرورة وعند مالك واحمد والظاهرية تدفن بالزيت والسيرج الغير المطيب
 ولا تختضب بالحناء اراد به قوله عليه السلام للمنا طيب ومراحمه فيهم ولا تلبس ثوبا يصبغون بالصبغ ولا يفرق
 لانه يفرق منه رائحة الطيب شئ وفي الكافي الا اذا لم يكن لها ثوب الا بالصبغ فحينئذ اللباس به بضرورة من العرف
 ولكن لا قصد الزينة قال الامام الحلواني والمراد بالثياب المذكورة الجيد ومنها اما الخلق منها لا يقع به الزينة فلا يبرى

ويصح لما لم يمس الا سو وعند الائمة الاربعية ان لا يقصد به الزينة بل المصلحة في المداوة قالت الظاهرة في تعيينه ليس هو
 كما في المعصوم بالجمعة والحقرة ولا تخبر المعتدة على الطبيب لا تجزيه ولا يتبعه ولم يكن كسب الامنة ولم يوافق عليه
 قال محمد في النوازل لا يحل الاحد او لمن مات البواكو او ابتها او امها او اخوها فانما هو في حق الزوج خاصة قيل اراد
 بذلك فيما زاد على الثلاث وفي الحديث ابنته الاحد او المسلمات على غير ازواجهن ثمانية ايام ولم يكسب خلافا في المنهاج
 لما الاحد او على غير الزوج ثمانية ايام وتحرم الزاوة هم قال شئ اى القدورى هم ولا احد او على كافر ولا شافى
 مخاطبة بحق الشرح شئ وقال الشافعى والاك والظاهرة عليها الاحد او هم ولا على معتدة لان الخطاب
 موضوع عنها شئ يعنى غير واخذه في الخطاب وعند جود لاء عليها المداوة في عدة الوفاة فان قلت ما الفرق بين المداوة
 والعدة حيث تجب العدة على الصغيرة قلت لا نسلم ان العدة تجب عليها لانها ليست بمخاطبة بل المولى يوم بان
 لا يزوجه حتى تنقضى العدة لحق الشرع ولهذا شرط الايمان لوجوبه وانما يشترط الايمان لحق الله تعالى فعلى هذا الامة
 على الفرق لعدم وجوب العدة ايضا هم وعلى الامة الاحد او لانها مخاطبة بحق الله تعالى فيما ليس فيه البطلان
 حق المولى شئ لان فروع الشرع التي ليس فيها ابطال حق المولى يلزم الملوكة كالصوم والصلاة فيلزمها المداوة
 هم بخلاف المانع من المزوج من البيت في العدة لان فيه شئ اى في منعها من المزوج هم البطلان حق من اى
 حق المولى من الاستحرام ونحوه لا يفوت الاحد او بذلك هم وفق العدة مقدم شئ على حق الشرع هم لما جازة شئ
 اى لما جازة العدة واستثناء الشرع الا ترى ان للمولى منها من النوازل ومنع المعتدة من شهود الجماعة والجماعة
 وكذا الحكم في المداوة وام الولد والمكاتبه والتسامة والنكوحات في الوفاة والطلاق لقوات نعمة النكاح
 وبه قال الشافعى والاك واحمد فان قلت لو وجب المداوة لقوات نعمة النكاح لوجب بوجده شئ او مكافؤ له او المكاف
 بالشرع قلت لم يفت الحل بقاياه بلك اليمين هم قال شئ اى القدورى هم وليس في عدة ام الولد شئ يعنى
 اذا اعتقت هم ولا في عدة النكاح الفاسد احد ولا شئ اى لان الشان هم ما فاتها نعمة النكاح ليظهر
 التماس شئ اما ام الولد انما يجب عليها العدة بالحق الذي يزول به ذلك الحق فالمناسب لذلك
 السرور لا المزن لان ما فاتها نعمة بل حصل نعمة المحرم التي صارت بها ابا للمولايه واما النكاح الفاسد وكذا
 الموطى عن شبهة فلا يلزم المداوة والاباحة الاصل شئ كان ينبغي ان يقول الاصل الاباحة قال الاثر اى
 اراد بها اباحة الزنية لها وذلك لقوله تعالى قل من حرم زنية الله التي اخرج لعباده وقال الكاكي اى اباحة
 الزنية اصل خصوص ما في حق النساء وقال المالكل الاصل هو الاباحة في الزنية وقال السفنا في اباحة الزنية حصل

قال في الاحكام

على كافر ولا ينفى
 غير محاطة بتحقيق
 للشهر ولا على
 صغير دون الخطا
 موضع عنها
 وعلى ائمة الاحكام
 لانها مخاطبة
 بحقوق الله تعالى
 فيما ليس بابطال
 حق المولى بخلاف
 المنع من المداوة
 ابطال حق من حق
 العبد من حيث
 قال في الحديث
 ام الولد لا ينفى
 الكافر الفاسد
 لوزن ما فاتها
 نعمة النكاح للشهر
 التمسك بالاباحة
 اصل

والكل في الحقيقة معنى واحد وقال تاج الشريعة فان قلت ما وجه ايراد قوله والاباحة اصل قلت وجهه انه لما ذكر قوله
 فانما نعمة النكاح كمن ان يقال عليه ان هذا التعليل بالعدم وانه لا يبيح فاجاب بقوله والاباحة اصل يعني انما اباحت
 بعدم فوات نعمة النكاح بل لا اصل لتفتي الاباحة السالم من وجود العلة المحرمة للزنية انتهى قلت تخصص الاباحة الزنية
 بكونها أصلا على الانفراد لا وجه له لان الاصل الاباحة في كل الاشياء التي صنعت قولاً او فعلاً على ان منه من غير الاسلام
 ان الاباحة ليست باصل هم ولا ينبغي ان تختص بالمعقدة شئ الخطية التزوج وكما ح العدة لا يجوز وقوعه في الحرات
 هم ولا باس بالتعريض في الخطية شئ التعريض التام وحقيقة امالة الكلام الى غرض يدل على التعريض منه قوله
 عليه السلام ان في الاعراض لندوة عن الكاذب وبذلك شئ ان يقول لك بلييلة وانك تشابه وان النساء لمن
 حاجتي فاحل الله يصدق اليك خيرا واما شبه ذلك من الاشارة دون التبرج بالنكاح ان لا يجوز ان يقول من سجا اريد
 ان الكتمك او اتزوجك او خطبك لان الخطبة التزوج كما ذكرنا والفرق بين الكناية والتعريض ان الكناية ان يذكر
 رشي في اللفظ الموصي بالقولك طويل النجا وطويل القامة كثير الراد للضياف والتعريض ان يذكر شيئا يدل على شئ
 لم يذكره كما يقول المحتاج المحتاج اليه جيتك السلام عليك ولا تنظر الى وجهك قاله المفسر فيقال تلج الشريعة التعريض الكلام
 دلالة ليس فيها ذكر كقولك اتج البخل تعريض بانك بخل والكناية ذكر الرديف واردة المردوف كقولك فلان طويل
 النجا ويعني طويل القامة كثير الراد يعني انه ضيف وفي شرح التا ويات ايراد التعريض المتوفى عنها زوجها او التعريض
 لا يجوز في المطلقة بالاجماع لانه لا يجوز لها الخروج من مهرها اصلا فلا يمكن من التعريض على وجه لا ينبغي عن الناس واما
 المتوفى عنها زوجها بالها الخروج منها فيمكنه التعريض على وجه لا يفت عليه سواء اوجسوا على منع الخطبة وجوز التعريض في التوا
 عنها زوجها وفي المنهاج لا التعريض الرجعية ويحل في عدة الوفاة وكذا في البايين في الظاهر بقوله تعالى ولا جناح عليكم
 فيما فتمنم به من خطبة النساء او اكنتم في الفسك علم الله انكم ستذكرون ومن ولكن لا تؤاخذوهن سر الا ان تقولوا
 قولاً معروفاً بقوله تعالى ولا جناح عليكم اي لا انتم عليكم ان تكونوا خطبة النساء في عدتهن من وفات ازواجهن
 من غير تصريح قوله تعالى او اكنتم اي اسررتم في قلوبكم فلم تذكره بالفتك لاسررتهن ولا سرهين والمستبرك بقوله
 تعالى ولكن لا تؤاخذوهن محدوف تقريره علم الله انكم ستذكرون ومن فاذا ذكره من ولكن لا تؤاخذوهن سر الا
 وطيا لانه ما ليس وقال الحسن والنخعي وقادة والضمك ومقاتل بن جابر والسرعي يعني الزنا وهو رواية الغضني
 عن ابن عباس وانتاره ابن جرير وقال علي بن ابي طلحة عن ابن عباس ولكن لا تؤاخذوهن سر الا تقولوا
 اني عاشق وما يدعني ان لا اتزوجي غيري ونحو هذا قوله تعالى الا ان تقولوا قولاً معروفاً او لا تقولوا قولاً معروفاً

لا ينبغي ان
 تحتل المعقدة
 كما بان في
 في الخطبة
 لقوله تعالى
 ولا جناح عليكم
 فيما فتمنم
 من خطبة
 النساء ان
 قال فلان
 لا تؤاخذوهن
 سر الا تقولوا
 قولاً معروفاً

والاستثناء في حق بقوله تعالى و لا تأواجا ومن امي لا تأواجا ومن مودة قط الاسماعرة معروفة
 فسر القول المعروف سعيد بن جبير بما ذكره المصنف على ايحي الان وكذا فسر ومجاهد والثوري والسيدي وقال ابن سيرين
 قالت عبيدة ما معنى قوله تعالى الا ان تقولوا قوله لا معروف قال يقولون فيها لا يتقن بها يعني لا تزوجها حتى تعانني رواه ابن
 ابي حاتم هم وقال عليه السلام السراخ ش ذوا غريب قاله مخرج الاحاديث ارواها لم يثبت ولم يعرض اليه احد من
 الشراح غير ان الاثر ازي قال ولنا في صحة هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم منهم وقال ابن عباس التعريض ان
 يقول اني اريد ان تزوج ش اخرجه البخاري عن مجاهد عن ابن عباس لا اخرج عليكم فيما عنتم تقول اني اريد ان تزوج
 ولو دوت ان تيسر لي امرأة منا لخرجهم وعن سعيد بن جبير في القول المعروف اني فيك لراغب واني لا رجاء ان تخرج ش
 اخرجه البيهقي عنه الا ان تقولوا قوله لا معروف قال يقول اني فيك لراغب واني لا رجاء ان تخرجهم ولا يجوز المطلقة ان تزوج
 والمبتوتة ش اى المطلقة طلاقا باينا اما واحدة باينة او ثلثا هم المخرج من بيتا ليليا ولا سهارا والتوفى عنها زوجها
 تخرج سهارا وبعض الليل والابيت في غير منزلهما ش واوجب البيت على المتوفى عنها زوجها وعثمان وابن مسعود
 وابن عمر وام سلمة رضي الله تعالى عنهم وبه يقول بن المسيب والقاسم بن محمد والاذاعي والشافعي والحنابلة
 بن راهوية وابي عبيدة وجاعة من فقهاء الامصار وعن علي وابن مسعود وجابر وعائشة رضي الله تعالى عنهم سهارا
 حيث شئت وهو قول الحسن وعطاء والنظارية هم اما المطلقة ش اى اما الدليل على عدم جواز خروج المطلقة من بيتها
 ليليا او منها رهم فلقوله تعالى ولا تخرجن من بيتن بفاشنة بينة قيل الفاشنة نفس المخرج
 ش قاله ابراهيم النخعي وبه قال ابو حنيفة فيكون سعاد الا ان يكون خروجها فاشنة كما يقال لا يسب النبي الا كافرا
 ولا يزن في احد الا ان يكون فاسقا هم وقيل الزنا ش اى الفاشنة هو الزنا هم ويخرجون لا قاتلة الحد ش عليهن
 قاله ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وبه اخذ ابو يوسف وقال ابن عباس هي نشوز او يكون بدية اللسان بتدواعي
 زوجها هم واما المتوفى عنها زوجها ش اى واما جواز خروج المتوفى عنها زوجها او بعض اليل هم فانه لا نفقة
 لها فتخرج الى المخرج منها ر الطلب المعاش ش وقيل لا تخرج لانها اسقطت هم وقد يمتد الى ان يوم الليل والاكاذيب
 المطلقة لان النفقة داره عليها من مال زوجها حتى لو اختلف على نفقة عندنا قيل انها يخرج منها ر او قيل لا يخرج لانها
 اسقطت حقها فلا تبطل به ش اى باسقاط حقها هم حق عليها ش وفي شرح الكافي وان كانت عنته فلها ان تخرج
 لانها لا تطالب بما هو اعظم من بذاني حق الشرع كالملكوته والى دود وليس للزوج ان يمنها في الطلاق البايين لانه
 لم يبق لها عليه ملك ولا توهم قالوا الا ان تكون مرا بقة تيرهم ان تحمل فخير من كالاتا تيرهم وعلى المعتدة ان تعتد

قال عليه السلام السراخ ش
 وقال ابن عباس في التعريض
 ان يقول اني اريد ان تزوج
 وعن سعيد بن جبير سهر
 في القول المعروف اني فيك لراغب
 واني اريد ان تخرجهم ولا يجوز
 للمطلقة الرجعة والمبتوتة
 الخروج من بيتها ليليا ولا سهارا
 والمتوفى عنها زوجها عنتها
 ونقص الليل لا يثبت في غير
 منزلها اما المطلقة فخلوها
 ولا يخرجون من بيتهم ولا يخرج
 الا ان ياتين بفاشنة
 منية قيل الفاشنة نفس
 المخرج وقيل الزنا وبغير ذلك
 للسحر واما المتوفى عنها زوجها
 فلو انه لا نفقة لها فتخرج
 الى المخرج منها ر الطلب المعاش
 وقد يمتد الى ان يوم الليل
 ولا كذلك المطلقة لان النفقة
 داره عليها من مل زوجها
 حتى لو اخلعت نفقة عنتها
 قيل لها تخرج منها ر او قيل لا يخرجها
 اسقطت حقها فلا تبطل به
 وعلى المعتدة ان تعتد انزل الذي
 ايضا اليها بالسكينة حال وقوع النكاح
 والمتوفى عنها زوجها لا يخرج من بيتها
 والبيت الذي هو البيت الذي سكنه

في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنة حال وقوع العرقه والموت لقوله تعالى ولا يخرجون من بيوتهن والبيت المضاف
اليها هو البيت الذي تسكنه لسبب البيوت ليس بحق السكنة ولما قال الله تعالى وقرن في بيوتكن وانما البيوت للمازول
والسكنة عام يشمل البيت المملوك والمتاجر والمستأجر جميعا وهذا شيء ابي ولاجل وجوب اعتداده في المنزل الذي
يضاف اليه السكنة هم ولو زارت اهلها وطلقاتها زوجها كان عليه ان يعود الى منزلهما فتعديه وقال عليه السلام من
امى وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي قتل زوجها اسكنه في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله شيء هذا الحديث اخرجه
السنن الاربعة كلهم من طريق سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن عمة زبيب بنت كعب بن عجرة ان الربيعه بنت مالك
بن سنان وهي اخت ابي سعيد الخدري اخبرتها انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالته ان ترجع الى اهلها
في بني خديرة وان زوجها يخرج في طلب اجدله القواضي اذا كان بطرق العروص فحتمه فقتلوه قالت فسال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى ابي فان زوجي لم يترك سكتنا ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
نعم قالت فانفرت حتى اذا كنت في الجرة او في المسجد فادق رسول الله صلى الله عليه وسلم او اعربي فتوديت لفتا
كيف قلت فردت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي قال اسكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعوذ
فيه اربعة اشهر وعشرة اوقات فلما كان عثمان رضي الله تعالى عنه ارسل الى فاساني عن ذلك فاخبرته فابتعه وقضى به
واخرجه الترمذي حدثنا الانصاري حدثنا سعيد بن مسعود بن اسحاق الى آخره ثم قال هذا حديث حسن
صحح اخرجه ابو داود والنسائي من طريق مالك واخرجه ابن ابي عمير من رواته الى خالد الاحمر ورواه احمد واثق ورواه
الطحاوي الشافعي وابو يعلى الموصلي في مسندهم ورواه ابن جبان في صحيحه واخرجه الطحاوي من ثمان طرق و
قد طعن ابن خزيمة فيه بانه من طريق زببت بنت كعب بن عجرة وهي مجهولة ولا روى عنها غير سعد بن اسحاق بن كعب
وهو غير مشهور واجيب بانه لا يلتفت الى كلامه بعد ان حكم الترمذي بصحة وقال ابن المنذر ثبت دليل حديث فلو
في صحيح الترمذي اياه توثيقا توثيق سعد بن اسحاق ولا يفرق النفقة ان لا يردى عنه الا واحد وقال ابن عبد البر
حديث مشهور معروف عند علماء العراق والحجاز واعلم انه وقع في رواية يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد بن اسحاق
بزيادة الباء بعد العين وكذا وقع في رواية عبد الرزاق والبخاري في تاريخه ووقع في رواية الجمهور عن سعد
بدون الباء وهو تصحيح بطرق القدر وهم بفتح القاف ونظم الدال المتفردة وهو اسم موضع على ستة اسباب من المدينة
وجاء في حديث اخر ان ابراهيم عليه السلام احتضر بالقدر وم قوله حتى يبلغ الكتاب اجله يعني لا تتجوزي حتى تقضي عذرك
فان قلت حديثه يشكل على المذهب وهو ما رواه الدارقطني عن محارب بن محرز عن ابي مالك النخعي عن عطاء بن السائب

ولهذا الرواية
اهلها كلهم
زوجه على اهلها
ان تقول ان
مقتد فيه
وقال عليه
السلام للتي
حتى نجهها
اسكني في بيتك
حتى يبلغ
الكتاب اجله
فصبرها
من البيت
لا يكفها

عن علي رضي الله تعالى عنه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المتوفى عنها زوجها ان تعتد حيث شئت قلت قال الدار
 قلتي لم يندره غير ابني لما كان الخبي وهو ضعيف وقال ابن القطن ومحمد بن حمز ايضا ضعفت وعطاشا ومملوطين وان كان
 في بيتهما دار لبيت الاكفيهما ش بان كان لغيرهما دار وعطاشا ومملوطين وان كان لغيرهما دار وعطاشا ومملوطين وان كان
 بسكناهم انتقلت لان هذا انتقال بعذر والمعادات يؤثر فيها الا عذر ش والدليل عليه ما روي ان عليا رضي الله
 تعالى عنه نقل منتبها من كل قوم حين قتل عمر رضي الله تعالى عنه من بيت العدة لان عمر رضي الله تعالى عنه من كان ليكن
 في دار الامارة وقد انتقلت الدار الى عثمان رضي الله تعالى عنه فصار كما اذا خافت على تناعاش في ذلك المنزل
 من سرقته او نهبهم او خافت سقوط المنزل ش عليها هم او كانت فيها باجرش يعني باجرة هم ولا تجدد تورديه
 ش اي لا تقدر على ادائها وكذا اذا كانت في بعض الرسايق فدخل عليها من السلطان او غيره فلكما ان تنقل
 الى المصهر ثم ان وقعت الفرقة لطلاق باين او ثلاث ش اي ثلاث تطلقات هم لا بد من سرقه بينهما ش اي
 بين الرجل والمرأة قال في النهاية يعني اذا لم يكن للزوج الابيت واحد وكذا هذا في الوفاة اذا كان في ورثة من ليس
 لمحمهم ثم لباس ش اي بعد وجود السرقه لابس ان ليكن في بيت واحد هم لانه ش اي لان الرجل سلم
 هم معترف بالحرمة ش وحال من هو كذا يتجنب الحرامهم الا ان يكون فاسق ش استثناء من قوله لابس مع
 السرقه هم سنيان عليها منه فحينئذ يخرج لانه عذر ش ولو كانت بينهما سرقه فيكون ذلك المنزل كالنزل الاول فلا ينقل
 منه الا بعض الا عذر وهو معنى قوله هم ولا يخرج عما تنقل اليه ش اي ولا يخرج عن المنزل الذي انتقلت اليه
 قالوا في شرح المجامع الضعيف وان اخرج الزوج فهو اولى وهو معنى قوله هم والاولى ان يخرج الزوج ش من بيت
 هم وتترك المرأة ش فيه اخر ازمن الزوج هم وان جلاش اي الزوجان هم بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة
 ش اي على كونها حايلة بينهما فمن ش حصول المقصود وان لم يجد امرأة ثقة فلما الانتقال الى منزل آخر
 ولو كان الزوج غائبا قطعي اجرة المنزل لطلبها صاحبها باذن القاضي لترجع على الزوج هم وان ساق عليها المنزل
 فلتخرج ش اي المرأة هم والاولى خروجهم ش اي خروج الرجل فيكسرى منزلا آخر لنفسه وتتركها في المنزل الذي
 وقعت فيه الفرقة هم واذا خرجت المرأة مع زوجها الى مكة فطلقها فلما اتمت غرضها في بعض الطريق هم فان كان بينهما
 دين سفر اقل من ثلثة ايام حجت الى مصر لانه ليس باستدراة الخروج مني ش اي من حيث المعنى لان خروج احد
 ما دون السفر سباح هم لابل هو بناء على الخروج الاول ان كانت ش اي بينهما دين سفر اقل من ثلثة ايام هم ش حجت
 الى مصر لانه ليس باستدراة الخروج بل هو بناء على الخروج الاول وان كانت ش اي المستدرة هم بينهما دين سفر اقل من ثلثة ايام هم

فاخرجها الزوج من بيته
 انتقلت لان هذا انتقال
 والعباد اخرجوا منها
 او صلح كما اذا خافت
 او خافت سقوط المنزل
 بالبر ولا يجزئ فدية ان
 الفرقة بطلاق باين او
 لا بد من سرقه بينهما
 معترف بالحرمة وان
 في الحيلولة فحينئذ
 عند ذلك يخرج اما
 ولا بد ان يخرج هو
 جعلوا بينهما امر
 على الحيلولة فحينئذ
 عليها المنزل فلتخرج
 حجة تحت
 خذوا المرأة معكم
 فطلقها ثلثة ايام
 فان كان بينهما دين
 حجت الى مصر لانه
 الخروج مع رجل هو
 مسبوقة ثلثة ايام
 رجعت لمن ساق

من شأوت جبت الى سمر اوان شارت منعت شس الى مقصد اعم سوار كان سوار الى اولي كين سناه شس الى سسته
 قول محمد لان السنة من سائل الجاح الصغير ذكر محمد اكانت ثمانية ايام جبت الى سمر اوان شارت منعت سناه هم ذكرا كان
 الى المقصد ثمانية ايام ايضا لان المكث في ذكرا البكان اخوف عليها من الخوف اكثر من خوف الخوف
 بغير محرم كالتي اسلمت في دار الحرب لمان تهاجر بغير محرم نحو فاعلى نفسها ودينها فمذا في الفادة كذا كان ولو كان المسلم يقرب
 منها على خير طريق القافلة فليس لها ان تتكلم عن القافلة كذا في شرح الطحاوي هم الا ان الرجوع اولى شس استثناء
 من قوله ان شارت جبت وانتارت منعت اى الا ان الرجوع الى سمر اولى هم فيكون الاعتدال في منزل الزوج
 شس لانه حينئذ يقع عدتها في المنزل الذي ابرت بنى قوله عليها السلام سكنى في بيتك هم قال شس اى محرم في الجاح
 الصغير هم الا ان يكون طلقا اودات عنها في سمر شس استثناء من قوله انتارت جبت وان شارت منعت يعني ان لما الجاح
 في ذكرا الا اذا كانت الفارة في محرم فانها لا تخرج حتى تمتد ثم تخرج شس يعني بعد انقضاء عدتها هم اى كان لها محرم
 وهذا شس اى المذكور هم عند ابى حنيفة قال ابو يوسف ومحمد ان كان معها محرم فلا بأس ان تخرج من المحرم قبل ان تمتد
 شس وهو قول ابى حنيفة واولاهم لها شس اى ابى يوسف ومحمد ان نفس الزوج مباح شس بالاتفاق بابل انما
 تخرج الى ما دون السفر بالاتفاق هم دفعا لا ذى الحرية ووشمة الوحدة فمذا عذر وانما الحرمة للسفر وقد انقضت شس
 اى الحرمة هم بالمحرم شس اى بوجود المحرم فعما السفر مع المحرم كما دون السفر بدون المحرم وله شس اى والى
 حنيفة هم ان العدة منع من الخروج من عدم المحرم فان المرأة ان تخرج الى ما دون السفر بغير محرم ليس للعدة
 ذكرا فلا محرم عليها الخروج الى السفر بغير المحرم في العدة اولى شس بان يحرم وفي المحيط البديوي طلق امراته فاراد فلقها
 مكان آخر فان لم تنصرتية كما في ذكرا الموضوع في نفسها وليس له ذكرا وان نصرت فله ذكرا لان الضرر
 يبيح الخطويات

بني شيخ باب ٢

باب ثبوت النسب اى هذا باب في بيان ثبوت النسب لما ذكر النوع والمعدات من ذوات الاقارب والاشهر
 واولاد الاحمال ذكر الميزم من اعتداد واولاد الاحمال وهو ثبوت النسب هم ومن قال تزوجت فلانة ففى
 طالق فتردها فولدت ولد الست اشهر من يوم تزوجها شس اى من وقت تزوجها لان اليوم قرن بفعل غير
 مستد فيكون بمعنى الوقت يعني من غير زيادة ولا نقصان انما قيد بهذا لانها اذا جارت بالولد لاكثر من ستة اشهر
 وقت النكاح لا يثبت النسب لانها جارت بالولد بعد الطلاق ظاهر فلما ثبت النسب ولا يجب العدة وكذا اذا جارت
 بالولد لا قبل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ايضا لان العلق يكون حينئذ قبل النكاح هم فهو ثابت

سواء لو كان معها الى ان يركب
 معتد اذا كان من المقتدر ثلثة ايام
 البتة لان الملك في ذكرا الملك
 اخوف من غير نفس الزوج كان
 الزوج لو لم يكن لا يثبت اى
 منزل الزوج **قال** لان يكون
 طلقها لانه من عندها زوجهما في
 مصر فافقلا يخرج حتى يفتد
 تخرج من المحرم لانه محرم وهذا عند
 البيهقي في قوله لا يركب
 ويمنح الحائض ما يحرم فلا يثبت
 تخرج من المحرم قبل ان تنزلها اى
 للزوج مباح دفعا لا ذى لا يجوز
 لوجه هذا عذر في انما الحرمة
 للسفر وقد انقضت بالمحرم طلق العدة
 امنع من الخروج من عدم المحرم في المرأة
 لا يخرج اما ذى نفس بغير محرم والى حنيفة
 ذكرا فله محرم على السفر بغير المحرم
 في العدة جاب **باب ثبوت النسب**
 ومن قال ان تزوجت فلانة
 ففى طالق فتردها فولدت
 ولدى السنة اشهر من يوم
 تزوجها فهو ثابت

في عاينه المهر اما النسب من اى اثبتت النسب هم فلانها شئ اى فلان المرأة هم فرائشه شئ قال عليه السلام الولد
 للفراش وللعاهر الحجر اى لعاهل الفراش والفرش العقد كذا في خبر الكوفي هم لانها شئ اى لان المرأة هم لما جاءت
 بالولد ستة اشهر من وقت النكاح فنجابت شئ اى بالولد هم لاقبل منها شئ اى من ستة اشهر من وقت
 الطلاق فكان العلوق قبله شئ اى قبل الطلاق هم في حالة النكاح والتصور ثابت شئ اى تصور الوطى والاعلان
 ثابت وبين ذلك بقوله هم بان تزوجها شئ اى بان تزوج هذه المرأة هم وهو ما لم يثبت اى والحال انه يجاب
 يعني كانه تزوجها هو على بطنها والناس يسمون كلامهم فوافق الانزال النكاح شئ متنازعا للطلاق وقال
 الا ترى اى اوسن المجازين ان يكون على بطنها وماله الانزال تزوجها والشهود عند روقه علقته من ساءت فيكون وقت
 النكاح ووقت الوطى واحدا هم والنسب يتقاط في اثباته شئ هذا فيثبت هذا ايضا جواب عما يقال في التصور بعيد وافر
 ينبغي ان لا يثبت النسب كما هو قول زفر وقول محمد ولا فاجاب بقوله والنسب يتقاط في اثباته فيثبت استحسانا لانه
 يحتمل في امره كما ذكرنا من الشك من قال لا يحتاج الى هذا التكليف وقيام الفراش كاف ولا يعبر عن النكاح بالدخول
 اذ النكاح قائم مقام الماء كما في تزوج المشتري بالمخرية وبينها سيرة مستتجابات بالولد ستة اشهر ثبت النسب ان
 لم يتزوجهم الدخول بعده عنها قبل التصور شرط فيه ولما زوجت امرأة الصغير بولد لا يثبت نسبه وفي حق المشتري لا يثبت
 موجودا كرايته الاوليا عقر بان يكون صاحب خطوة هم واما المهر فلانه لما ثبت النسب منه جعل واطيا مكانه كما في المهر
 شئ اى بالوطى حكاه هو اتقى من الخلو فيجب المهر كما لا وقال النفية ابو اليسر قال ابو يوسف في الامالي ينبغي في
 القياس ان يجعل على الزوج مهر ونصف لانه قد وقع الطلاق عليها فوجب نصف المهر ومنه اخر بالدخول قال الا ان ابا
 حنيفة أحسن وقال لا يجب الا مهر واحد لانما جعلناه بمنزلة الدخول في طريق الحكم فتأكد ذلك الصداق فاشتبه بوجوب الزنا
 وثبت نسب ولد المطلقة الرجعية فاجاب بسنتين او اكثر لم يقر بالقضاء عدتها لا احتمال العلوق في حالة العدة لم يجز
 ان تكون ممتدة المهر فكان وطيه اللازم من ثبوت النسب الواقع في العدة رجعة عليها شئ وان جاءت به
 لاقبل من سنتين بانته من زوجها بالقضاء العدة هم يمنع الحمل وثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة
 ولا يصير مراحا لانه تحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراحا بانك شئ فان قيل ينبغي ان يصير مراحا لان
 الوطى هنا حلال فاحتمل العلوق الى اقرب الاوقات وهي حالة العدة اذا الاصل في الحوادث ان يجال اقرب الاوقات
 فثبت الرجعة قلنا في ذلك العمل امره على خلاف السنة لانه يصير مراحا دون الاشهاد بالفعل فاحتمل العلوق الى قبل
 الطلاق صيانة له كذا في البسيط شيخ الاسلام وهذا كله اذا لم يقر بالقضاء العدة الباقين او الرجعي اما لو قررت بالقضاء

وعليه المهر ما ان نسب
 فلو فيها اولادها كذا في المجلد
 بالولد الستة اشهر من وقت النكاح
 جاءت روقه منها من وقت الطلاق
 فكان العلوق قبله في حالة النكاح
 وانتهى ثبوت بان تزوجها وهو كذا
 فوافق الانزال النكاح والنسب يتقاط
 في اثباته واما المهر فلو أنه
 ثبت النسب منه جعل واطيا
 حكاه في كذا المهر به قال
 ويثبت نسب ولد المطلقة
 الرجعية اذ لجاءت كسنتين
 او اكثر ما لم يقر بالقضاء العدة
 لا احتمال العلوق في حالة العدة
 مجوزا فلا يكون ممتدة المهر
 كذا في سنين بانته من زوجها
 بالقضاء العدة وثبت النسب
 لوجود العلوق في النكاح او في
 العدة ولا يصير مراحا لانه
 يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل
 بعده فلا يصير مراحا بانك

وان جاءت بعد اكثر من
سنتين كانت رجعة العلق
بعد الطلاق والظاهر انه
لا قضاء الزنا من غير نصير
بالوطي من بعد المبتوتة
ثبتت نسب ولها اذا
جاءت اكثر من سنتين
لا يثبت على ان يكون الولد
قائما وقت الطلاق فلا
يتحقق بوزال الفرائش قبل
العلوق فيثبت النسب
احيانا اذا جاءت به
تمام سنتين من وقت
الفرقة لم يثبت لان الحمل
حادث بعد الطلاق فلا يكون
منه لان طبعها لم يكن لان
يدعيه لانه التمس ولا يجه
بان وضربا لشبهة في الصدق
فان كنهت للمبتوتة صفيرة
يجامع مثلهما لم يثبت
بولد كسعة اشهر

والدة فصل ثلثا اشهر او اقل في حقيقته ستون يوما وعندها تسقط ولدت الاقل من ستين اشهر من
وقت الاقرار فيثبت النسب لا يقتضى بطلان الاقرار وان ولدت تسعة اشهر او اكثر لا يثبت وكذا المستوفى عنها زوجها لو اقرت
بالقضاء وبعد اربعة اشهر وعشرين على هذا التفصيل وان لم تقر فيثبت النسب الى سنتين لان عدده الوفاة يحتملها الا انقضاء
بالقضاء اربعة اشهر وعشرين لمحلهم وان جاءت به سن اى بالولد هم اكثر من سنتين كانت رجعة لان العلوق
بعد الطلاق والظاهر انه سنة ش اى ان الولد من الرجل هم لا نقضاء الزنا منها ش اى لا بطلان نقضاء الزنا منها
محلها على الصلح هم نصير بالوطي مراعاة ش فان قيل هنا وجه اخر من غير ان يلزم الزنا منها بان يحل امرها
على التزوج باخر بعد انقضاء العدة فان قلت والحال انها لم تزج قلنا والحال انه لو وطئها في العدة اذ لو وطئها
الرجعة من غير تقرير هذا التكليف فلما كان كذلك كان محل امرها على التزوج باخر اولى لما فيه من رعاية الاصل وهو انه
لا يثبت الرجعة بالشرك قلنا نعم كذلك الا ان الحكم في النكاح الاول اسهل من الحكم بانشاء نكاح آخر قال الاكل وفيه
نظر لانه غير واقع بل هو التزم سوال الصواب في الجواب ان المراد بقوله لا نقضاء الزنا عنها لازمة وهو تفصح الولد فليكن
اذا ذكر المزمع وادارة اللازم وهو مجاز ويؤيد نفي السؤال لانا جانا الولد من نكاح شخص آخر مجهول بقى الولد لانا
نكاحه قال لا نقضاء التفصح منها بالزنا او بما في سنها فيه هم والمبتوتة ش اى الطالقة طلاقا باينا او طلاقا هم ثبتت نسب
ولدا اذا جاءت به اقل من سنتين لانه يثبت ان يكون الولد نكاحا ش اى ثابتهما وقت الطلاق فلا يثبت بوزال
الفرائش فيثبت النسب احيانا واذا جاءت به تمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق
ش اى لانزوا اكثر مدة الحمل على سنتين وهو باطل هم فلا يكون منه لان وطئها لمع الا ان يدعيه ش استثناء من قوله
لم يثبت اى لم يثبت النسب اذا جاءت المبتوتة بولد تمام سنتين الا ان يدعيه اى الا ان يدعي التزوج بالولد هم
لانه التزمه ش اى لانه التزم النسب عند وعدهم وله وجه ش شرعي هم بان وطئها بشبهة في العدة ش اى
يحاط في اثباته فيثبت قبل هذا ما قضى له رواية كتاب الحدود حيث قال ان النسب لا يثبت بالوطي في عدة المبتوتة
بانه يمكن ان تحمل المبتوتة في كتاب الحدود على المبتوتة ثلثا او على مال الاعلى المبتوتة بالكنائيات فحيث نفي عن التمس
لكان الاختلاف في وقوع البايين في الكنائيات ولذا اقيده صاحب الكتاب في الحدود والطلاق البايين على مال
ويلحتاج لتعديلي المرأة اسم لا قال الامام الاسعجاني في شرح الطحاوي فيه روايتان في رواية يحتاج الى تصديقا
وفي رواية لا يحتاج ولم يذكره الشرح في شرح الكافي والبيهقي في النامل هم فان كانت المبتوتة مسيرة مساجع شيلا
فجاءت بولد تسعة اشهر ش اى من وقت الطلاق وهي لم تقر بالقضاء المعسرة المرافرت بالانقضاء ثلثا

تم جازت بالولد اقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت لانما في الطلاق الاقرار اذ في البطن اذ ولد لهم لم يثبت نسب اى
 يلزم النسب هم حتى تاتي به بش اى بالولد اقل من ستة اشهر عن ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ثبت النسب
 سنة الى سنتين لانها معتدة فتعلم ان تكون حامل او لم تقر بالقضاء العدة فاستثبتت الكسرة فيش ويبان الاحتمال اقل
 ان الكلام في المرافعة المدخول بها حتى تحمل الحمل ساعة فاعتد فتعلم ان تكون حامل او لم تقر بالطلاق فيكون القضاء
 عدتها موضع الحمل فتعلم انها جازت بعد القضاء العدة فيلزم ستة اشهر واذا كانت كذلك كانت كالباقية اذ اقل من
 بالقضاء العدة ثبت نسب ولد ابى سنتين هم ولها ش اى ولابى حنيفة ومحمد ان القضاء عدتها جازت
 وبى الاشعث بقوله تعالى والايام الحائضين هم فيه فيها بحكم الشرع بالقضاء وبه ش اى الشرع بالقضاء
 هم في الالة ش بالقضاء هم وبه ش اى حكم الشرع هم فوق اقرار ش
 اى في الدلالة على القضاء العدة فوق اقرار المرأة هم لانه ش اى لان حكم الشرع هم لا يتحمل الحمل والاف
 ش اى اقرار المرأة هم بجملة ش اى الخلاف والكتب ما لا يقل يسكن عليه القوف عنما زوجها فان عدتها جازت
 وبى اربعة اشهر وخمس المكين فيه الجبل ظاهر ثم هناك ما ثبت الى سنتين عن علي بن ابي طالب بالاشهر
 هناك لاحتمال الانقضاء اذ ثبت فكلما جازا لا يخل بالقضاء عدتها جازت وبى الجبل اذ الاصل في الكسرة
 الاجبال وهذا لان الاصل في الصغيرة عدم الاجبال في الكسرة ايضا لا يقل ذلك في غير النكوة فلو اعتد الا لاجبا
 فكان الاصل فيه الاجبال كذلك في البسوطهم وان كانت ش اى الصغيرة مطلقة طلاقا جازا لكان الجواب غدا
 اى عند ابى حنيفة ومحمد يعني ان ولدت لاقل من ستة اشهر ثبت النسب والافلاهم وعند ش اى عند ابى يوسف
 ثبتت الى سبعة وعشرين شهرا لا يتحمل وطيا في اخر العدة وبى السائمة الاشهر ثم فاني لاكثر من مدة الحمل وبه عثمان
 فان كانت الصغيرة او عدت الجبل في العدة فالجواب فيها وفي الكسرة سواء لان اقرار احكم بما عدا سناه او عن بامر
 عدتها بحكم اقرارها بما ثبتت نسب لدا لاقل من ستة اشهر في الطلاق البائن والاقل من سبعة وعشرين شهرا
 في الرجوع وبه جرح في شرح الطحاوي هم وثبت نسب ولد القوف عنما زوجها ابين الوفاة وبين سنتين ش اى اذ
 لم يكن القوف عنما زوجا صغيرا لان نسب ولد ثابت اذ ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام واذا ولدت
 لاكثر من ذلك لا ثبت عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف هم وقال زفر اذا جازت بعد القضاء عدة الوفاة
 ستة اشهر لا ثبت النسب لان الشريعة حكم بالقضاء عدتها بالاشهر لعين الجبهة ش لانه لما لم يكن الجبل فاجاز القضاء
 حكم الشرع بالقضاء بمعنى اربعة اشهر وعشرة ايام كاقوى من اقرارهم فصار كما اذا اقرت بالقضاء ثم لم يلق القضاء

لم يلزمه حتى تاتي به لاقل من
 اشهر عن ابى حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف ثبت النسب
 الى سنتين لانها معتدة فتعلم
 ان تكون حامل او لم تقر بالقضاء
 العدة فاستثبتت الكسرة فيش
 لا القضاء عدتها جازت
 الاشهر فمضى ما يحكم الشرع بالقضاء
 وعرفي الدلالة فوق اقرارها
 لا لا يتحمل الحمل والاف
 تحتدل وان كانت مطلقة طلاقا
 رجعا فذلك لا يلزم عندنا
 وعدت ثبتت الى سبعة وعشرين
 شهرا لا يتحمل وطيا في اخر العدة
 وهي ثلثة الاشهر تاتي به لاكثر
 من الحمل وهو سنة وان كانت
 الصغيرة او عدت الجبل في العدة فالجواب
 فيها وفي الكسرة سواء لان اقرار احكم
 وبه عثمان
 فان كانت الصغيرة او عدت الجبل في العدة فالجواب فيها وفي الكسرة سواء لان اقرار احكم بما عدا سناه او عن بامر
 عدتها بحكم اقرارها بما ثبتت نسب لدا لاقل من ستة اشهر في الطلاق البائن والاقل من سبعة وعشرين شهرا
 في الرجوع وبه جرح في شرح الطحاوي هم وثبت نسب ولد القوف عنما زوجها ابين الوفاة وبين سنتين ش اى اذ
 لم يكن القوف عنما زوجا صغيرا لان نسب ولد ثابت اذ ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام واذا ولدت
 لاكثر من ذلك لا ثبت عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف هم وقال زفر اذا جازت بعد القضاء عدة الوفاة
 ستة اشهر لا ثبت النسب لان الشريعة حكم بالقضاء عدتها بالاشهر لعين الجبهة ش لانه لما لم يكن الجبل فاجاز القضاء
 حكم الشرع بالقضاء بمعنى اربعة اشهر وعشرة ايام كاقوى من اقرارهم فصار كما اذا اقرت بالقضاء ثم لم يلق القضاء

كما ينافي الصغير فيكون انما نقول
لا نقضه عند كونهما متزوجين
وهو وضع الحمل بخلاف
الصغيرة دون الاصل لعدم
الحمل لانها ليست بحمل
قبل البلوغ وفيه شك
واذا انعقدت للعقد
بالنقض او بعده
ثم جازت بالولد كالحمل
من سنة اشهر يثبت
لانه ظهر كذا ما يفيين
فقبل الاقرار ان جازت
لستة اشهر يثبت كالحمل
بطلان كذا كالحمل المحدث
بعد هذا الموضع بطلان
باعتبارها واذا اولدت المعتقة
ولم يثبت لبيعتي بحقيقة
الا ان يميز بذكر او انما جاز
او رجل وامرأتان الا ان يكون ههنا
حبل ظاهرا او غيرا من قبل الزوج
فيثبت النسب من غيرهما
وقال ابو جعفر ومحمد بن ثابت
في الحميم بشهادة امرأة واحدة

واذا اولدت لاقول من سنة اشهر يثبت النسب لا بالنقض بوجوب الحمل قبل النقصا من العدة واذا اولدت
لاكثر من ذلك فلا احتمال حدوث الحمل فلا يثبت النسب بالشك هم كما ينافي الصغيرة من اشار به الى قوله ان لا نقضه عند
بسته معينة هم الا انما نقول من غير انما نقول هم لا بالنقض عاتيا جهته اخرى وهي وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الحمل
فيما يشي اى في الصغيرة هم عدم الحمل لانها ليست بحمل من اى لان الصغيرة ليست بحمل للحمل هم قبل البلوغ
وفيه شى اى في الصغيرة هم شك شى وكان الصغيرة تابا فلا يردل بالشك هم واذا اعترفت المعتدة بالنقض عاتيا
ثم جازت بالولد لاقول من سنة اشهر يثبت نسب شى يعنى من وقت الاقرار هم لانهم كذا ما يفيين فقبل الاقرار و
ان جازت بسته اشهر لم يثبت شى وقال الشافعي يثبت منه الا ان تكون قد تزوجت فيثبت من الثاني او تاتي
به لاكثر من اربعة سنين وقوله واذا اعترفت المعتدة بتينا دل كل معتدة عن وفاة او عن طلاق باين الوجهين لا بد من
المعتدة ولم يقيدهم الا انما نقول بطلان الاقرار لاحتمال حدوث بغيره وهذا اللفظ شى اراد به قوله واذا اعترفت
هم بالمطالبة بتينا دل كل معتدة شى وقد ذكرناه الا ان قبل ذكر المغيثا في وقاضى خان ان الاية لو اقرت بالنقض
عاتيا ثم جازت لاقول من سنين يثبت نسب ولد اى فظمت تينا دل كل معتدة وقال الكاكي الا ان قوله كل معتدة غير الية
هم واذا اولدت المعتدة ولد الم يثبت نسبه عند ابي حنيفة الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان
يكون هناك رجل ظاهر او اعتراف من قبل الزوج شى كبر القاف وفتح الباء الموحدة هم فيثبت النسب من غير
شهادة شى ثم قوله المعتدة بالمطالبة بتينا دل المعتدة عن وفاة او عن طلاق بحجى او بائنه ولينما قال فخر الاسلام
الزردى في شرح المجامع الصغيرة وان ادعت انها اولدت وذلك بعد الوفاة او طلاق بائن لم يثبت ذلك الاشهاد
رجلين او رجل وامرأتين عند ابي حنيفة وكذلك بعد الطلاق الرجعى هم وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في الجميع بشهادة
امرأة واحدة شى مسلمة عدلة حرة وبه قال احمد وعند الشافعي يشترط اربع نسوة وعند مالك وابن ابي ليلى
يثبت بشهادة امرأتين وعند زفر لا يثبت بشهادة النساء وعندهما يشترط الحرية ولفظ الشهادة ولا يشترط الذكورة
والعدة وذكره في المبسوط وقال فخر الاسلام يثبت بشهادة القابلة عند ابي يوسف ومحمد وفي المختلف لا تقبل
شهادة القابلة على الولادة الا بمويرة وهو ظهور الحمل واقرار الزوج بالحمل او قيام الفرائض يعنى ان المعتدة عن
وفاة او كذا ما الورثة في الولادة وفي الطلاق البائن اذا كذبها الزوج وفي تعليق الطلاق بالولادة لا تقبل
الا شبيهة ولا تقبل شهادة القابلة الا عندنا ذكرنا من الفرائض وعندنا يقضى بشهادة القابلة واحدا الى هنا لفظ المختلف
وفي المحيط لا يشترط العدد ليل اكثر النظر الى العورة وقال شلتنج خراسان يشترط لفظ الشهادة لانها موجهة على غيره

وعنه بشان الخالق لا يشترط في قاضي خان وعلى هذا الخلاف كل ما لا يطالع عليه الرجال وجميع أصحابنا على انه يقتضي بالنسب شهادة
 القابلة عن قيام النكاح واختلفوا بعد الموت والطلاق فخذوا في حقيقته لا يثبت وعندنا ما ثبت لهم لان الفرائض قائم لقيام
 العدة وهو شئ اى قيام الفرائض هم ملزم للنسب شئ وبغير الفرائض كونها مستعينة الى الزرع حتى اكل ولد سكرت
 نسبا يثبت نسبهم والحاجة الى تعيين الولد شئ اى الحاجة هنا في اثبات النسب الى تعيين الولد هم فتيحين بشهادتها
 اى بشهادة القابلة هم كما في حال قيام النكاح شئ وادوار الزرع بالجليل وظهور الجبل هم والابى حقيقته ان العدة تقتضي
 اقرارا بوضع الحمل والمنقضى ليس بحجر شئ ليعني الذي يقتضي ليس بحجة والحجة هو القائم هم نسبت الحاجة الى اثبات النسب
 ابتداء شئ بالاعتناء هم فيشترط كمال الحجة شئ لان المرأة لما ولدت صارت حرة لا تقتضاء عدتها ونسب ولدها لا يثبت
 سن الاجنبى لا يثبت الا بحجة ثمة فلا يقتضي بشهادة القابلة ودرعنا هم بخلاف ما اذا ظهر الجبل او صدر الاعتراف لان النسب
 ثابت قبل الولادة وتعيين ثبت بشهادتها شئ اى بشهادة القابلة لانه عليه السلام اجاز شهادة القابلة على الولادة
 هم وان كانت معدة عن وفاة فصدقا الورثة في الولادة ولم يشهد على الولادة اى هو ابنه في قوله جميعا شئ ويرثه
 وحتى تصديق الورثة ان يقر كل واحد جميعا او اقربا به يقبل الحكم بشهادتهم بان كان رجلان منهم او رجل واحد وان منهم
 وجب الحكم باثبات النسب حتى يشارك المصدقون والمنكرون ذكره البغدادى والعراقى وقال الاسجى في هذا
 جواب الاستحسان وفي القياس لا يثبت لانهم يقررون على الميت بالنسب فلا يقبل وقال شمس الاثمة في تعليل ائمة
 الورثون قائمون مقام الزوج ومن قال فالزوج انما ولدته ميت بالنسب فكذا تصديق الورثة بعد موته وهذا لان
 ثبوت النسب باعتبار الفرائض وذلك باق بقاء العدة بعد موته والحاجة الى الشهادة ليظهر ولادتها فيضان الولد
 وقد حصل ذلك بتصديق الورثة بل باعتبار الفرائض هذا شئ اى تصديق الورثة هم في حق الارث ظاهر لانه خاص مقصم
 فيقبل فيه تصديقهم شئ واختلف بشاننا في ان لفظ الشهادة هل يشترط من الورثة ام لا قال بعضهم يشترط لعدان
 يكون في مجلس الحكم كذلك قال فخر الاسلام وذلك لان النسب لا يثبت في حق الناس كافة الا بلفظ الشهادة وقال
 بعضهم لا يشترط واليه ذهب الفقهاء بالبيت علم اى في حق النسب بل ثبت في حق غيرهم شئ اى في حق غير المصدقين وغيرهم هم
 المنكرون من الورثة وغيرهم لميت هم قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة شئ بالكلية اذ كانوا اولا وانما ثبت النسب
 في حق غيرهم حتى يشارك الولد المنكرين ايضا في الارث ويطلب غيرهم الميت بدنيهم ولما شئ اى ولا يشترط
 كونهم من اهل الشهادة هم قبل يشترط ايضا لفظ الشهادة وقيل لا يشترط لان الثبوت في حق غيرهم مع الثبوت
 في حقهم باقرارهم وما ثبت بتعالي ايراعى فيه الشرط شئ كالمصدق المولى والمجندى مع السلطان في حق الاقامة

لان الفرائض قائم بتمامها
 وهو ملزم للنسب والحاجة الى تعيين
 انتم منها فتيحين بشهادتها
 كما في حال قيام النكاح
 ان العدة تقتضي بآثارها
 بوضع الحمل والمنقضى ليس
 فثبت الحاجة الى اثبات
 النسب ابتداء فثبت وطول
 الحجة بخلاف ما اذا كانا
 الاعتراف بالزوج والنسب ثابت
 قبل الاعتراف وتعيين ثبت بشهادتها
 خالفنا معتد على ما وصدها
 الورثة في الكلافة ولشهادتها
 احد فليسوا بغيرهم جميعا وهذا
 في حق الاولاد خالفهم في
 تصديقهم اى في حق النسب يثبت
 في حقهم قالوا اذا كانوا من اهل
 الشهادة ثبتت بقولهم ولما قبل
 مشروط بلفظ الشهادة وقيل لا
 لان الثبوت في حق غيرهم
 للثبوت في حقهم باقرارهم
 وما ثبت بتعالي ايراعى
 فيه الشرط

رد الزوج من سحر أو غيره من سحر
 كقيل من سنة اشهر من يوم كذا
 لم يثبت في العلوق
 سابق في النكاح فلا يكون
 وان جلت به السنة اشهر
 فصل في اثبات نسبة المهر
 المزوج او سكت في الفرائض فانه
 والمدة تامة فان حجة الولادة
 يثبت به مدة الفروع واحداً تشبه
 مولادة حتى لو انفك الزوج بطلان
 لان النسب يثبت بالعلم ان القلم
 وللنساء انما يجب بالقدح وليس من
 ضرر وجود الولد فانه يصح بينه
 فان ولد ثم خلتا فحق الزوج
 تروجه من اربعة وقاله منذ
 سنة من فاعول في احوالها وبناتها الظاهر
 شاملاً فانها تملك الظاهر من كل من سفل
 ولم يذكر الاستحواض وهو على الخلاف
 وان قال الامانة اذ ولد ولد فانت طالق
 شتمه او على الولادة لم تطلق من حبيفة
 وذلك امر بدعي وسحر محرم فلا يكون
 شبهة او يجهل في ذلك قال عليه
 السلام شهر ما دة النكاح
 فيما يستطيع الرجل النظر اليه

هم واذا تزوج الرجل المرأة بملء لسان من سنة اشهر من يوم كذا او سكت في الفرائض فانه
 يكون منه واذا جازت به سنة اشهر من يوم كذا او سكت في الفرائض فانه
 نزل الحبل من وقت النكاح هم تامة شئ ثبت بالنسب هم فان حجة الولادة شئ اي فان النكاح الزوج الولادة
 هم ثبت شئ اي بالنسب بشهادة امرأة واحدة تشبه بالولادة واراد امرأة واحدة حرة مسلمة وبهرج في البسوط
 وهما مختلفان بين العلماء ذكرناه عن قريب هم حتى لو تظاهروا بالزواج يلاعن شئ لان الاعان بالقدح هم لان النسب
 ثبت بالفرائض القايمة شئ ولا يفتي بالاعان هم على قيد في مدة البيع نفية فيها وقد مر بيان المدة في باب الاعان والاعان
 انما يجب بالقدح شئ في جواب عما يقال الاعان هنا انما يجب في الولد والولد يثبت به مدة الفرائض وهو لا يجوز لان الاعان
 في معنى المد والى لا يثبت بشهادة النساء واجاب بقوله هم والاعان انما يجب بالقدح شئ والقدح موجود لان
 قول ليس شئ قد ثبت لها بالزنا معنى والقدح لا يتكسر وهو الولد فانه يصح بدونه فانه لا يغير الولد الثابت بشهادة الفرائض
 هم وليس من ضرورة شئ اي من ضرورة الاعان هم وهو الولد فانه لا يغير بدونه شئ اي بدون الولد هم فان
 ولدت ثم انفكنا فقال الزوج تزوجك منذ اربعة اشهر وقالت بنى منذ سنة اشهر فقال قول قولما لان الظاهر ان
 فاستألف ظاهر من كلح لاسن سفلح شئ وهو الزنا لا يقال الظاهر شاملاً لان الاصل في الخواص ان
 تصان الى اقرب الا زمان فتعارفنا فلا بد من دليل التزويج لانا نقول الطواش هو لزوم حمل امر على النساء وتقدير
 اعتبار قول الزوج ولا يجوز ذلك هم ولم يذكر محمد الاستحواض شئ اي ان المرأة تستكشف هم فاهم وهو على الاستحواض
 شئ المذكور في الاشياء عارضة فتختلف عندها خلافاً لا بالي حفيظة لان الاختلاف وقع في النسب والنكاح هم و
 ان قال لامرأة اذ ولدت فانت طالق فشهدت امرأة على الولادة لم تطلق عند أبي حنيفة وقالوا تطلق لان شهادة
 شئ اي لان شهادة المرأة هم حجة في ذلك شئ اي في باب الولادة وهما قيد ان تركها المصنف فلا بد من
 ذكرهما احد هما عدم اقرار الزوج بالطلوع والاخر عدم كونه الحبل ظاهراً وهما مسلمتان اما ان يقر الزوج بالحبل او
 لم يقر فان لم يقر به لم يقطع الطلاق بقوله ولدت ولا يثبت النسب بالاتفاق انما تملك هذه القابلة اذا شهدت
 وقع الطلاق هم قال عليه السلام شهادة النساء بائنة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه شئ هذا حديث غريب فليكن
 لم يذكره اكثر الشرح وقال مخير الاحاديث روى ابن ابي شيبة في مصنفه في البيوع حديثاً عيسى بن يونس عن
 الاوزاعي عن الزهري قال فسنت استمنه ان يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غير من سن ولاوات النساء
 ضمن ويجوز شهادة القابلة وحدها في الاستمالة وامرأتان فيما سوى ذلك ورواه عبد الرزاق في مصنفه

أخبرنا ابن جريح عن الزمري فذكره هم ولا ننشئ اى ولان المدة اعني القابلة هم لما قبلت في الولادة قبل فماتت في طهرها
وهو الطلاق مثل لان وقوع الطلاق متعلق بهام ولا يابى حنفية ننشئ اى ان المرأة التي هي الزوجة هم اوت
اخذت شى على الزوج وهو وقوع الطلاق والزوج يتكفر ذلك هم فلا يثبت الا بجهة تامة شى اى كاملة وهذا شاذ الى
عدم ثبوت دعوى المرأة الا بجهة كاملة هم لان شهادتين ضرورية في الولادة شى لان مجلس الولادة لا يطلع عليه الرجال
والثابت بالضرورة لا يتعدى موضع الضرورة هم فلا يثبت حق الطلاق لانه شى اى لان الطلاق هم ينفك عنها
شى اى عن الولادة في الجملة يعنى يوجد به ونحوه كذا الولادة توجد بدون الطلاق وان صار الطلاق هنا من لوازمها
كمن اشترى نكاحا فشهد مسلم انه ذبيحة تجوز قبلت ذبيحة في حرمة الاكل ولا يثبت تجس الزنا في حق الرجوع على المبيع فيها
الواحد كذا في جامع قاضي خان هم وان كان الزوج قد اقربا بحمل شى يعنى اذا اقرب الزوج بالحمل ثم علق طلاقا بالاولاد
فقالت المرأة ولدت وكذا بها الزوج هم طلق من غير شهادة عند ابى حنفية وعندهما تشترط شهادة القابلة لانها لا بد من حجة
لديها بما احدث وشهادتها حجة فيه شى اى شهادة القابلة حجة في احدث هم على ما بينا شى يعنى في المسئلة الاولى
هم ولش اى دليل حنفية هم ان الاقرار بالحمل اقرار باليفض اليه شى اى بالشى الذى يفضى بحمل الى ذلك الشى هم
وهو الولادة شى الضمير في وهو يرجع الى ما هم ولانه فكلية ما موثقة شى لانه علق طلاقا بما كان وهو الولادة
والقول قول المؤمن في دعوى رد الامة هم فيقبل قولها في رد الامة قال شى اى القدرى هم واكثر
مدته الحمل سنتان لقول عائشة رضى الله تعالى عنهما الولد لا يمتنع في البطن اكثر من سنتين ولو بطل منزل شى اخرج الدرر
ثم البيهقي في سنننا من طريق ابن المبارك حدثنا داود بن عبد الرحمن عن ابن جريح عن جميلة بنت سعد عن عائشة رضى
كانت احزبه المرأة في الحمل على سنتين قد را تجوز نخل عمود المنزل وفي لفظ لا يكون الحمل اكثر من سنتين واخرج
الدرر قطنى ايضا من جهة البيهقي عن الوليد بن مسلم قالت قلت لما لك بن النس حديث عائشة رضى الله تعالى عنها
قالت لا تزيد المرأة في حملها على سنتين قد بطل المنزل قال كان من يقول هذا هذا جارية امراة محمد بن
عجلان امراة صدوق وزوجها رجل صدوق حملت ثلاثه بطن في اثني عشر سنة كل بطن في
اربعة سنين قوله ولو بطل منزل اى بقدر مكث طلاق حال الدوران لان طلاق حال الدوران اسرع
زوالا من سائر الطلال والغرض المبالغة في تعجيل المدة وفي بعض النسخ ولو بطلك منزل هو واياه البيهقي
والابن ساج اى بدو فلكه منزل في شرح الارشاد ولو بدو وطله منزل هم واقلة ستة اشهر لقوله عز وجل طه
وفصاله ثلاثون شهرا ثم قال الله تعالى وفصاله في عامين فيجب للحمل ستة اشهر والشاخي يقيد الاكثر شى اى اكثر

ولا لها لما قبلت في الولادة فماتت
فيما بينت عليها وهو الطلاق
ولا يحنفية رده انفاكوت
الحنف فلا يثبت الا بجهة
تامة وهذا لان شهادتين
ضرورية في حق الولادة فلا
تظهر في حق الطلاق لانه
ينفك عنها وان كان
الزوج قد اقرب بالحمل

طلقت من غير شهادة عند ابى حنفية
وعندها تشترط شهادة القابلة

لانها لا بد من حجة لهما
وشهادتهما حجة
فيه على ما بينا ولان الاقرار
بالحمل اقرار بما يفضى اليه
هو الولادة ولانه اقربا
مؤمنة فيقبل قولها في رد

الامة قال واكثر مدته الحمل
سنتان لقول عائشة رضى الله
لا يمتنع في البطن اكثر من سنتين
ولو بطل منزل واقلة ستة اشهر
لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون
شهرا ثم قال الله تعالى وفصاله في عامين
فيجب للحمل ستة اشهر والشاخي يقيد الاكثر

باربعین فی الحجة علیہما
 منہما الظاهر انما قالہ
 سماعا لا العقل لا یتدی الذی من
 تزوج است فطلقہما انما
 فلا جوت بولہ اقل من
 ستة اشهر منذ یوم انکاحہما
 لزمہ ولا یزید عنہ لانه فی
 الوجه الاول ولد للعقد فان
 العلوق سابق علی الشرع فی الوجه
 الثاني ولد للملک لانه حیثما
 الحادث الی اقرب فتصلح
 من حق وھذا اذا کان الطلاق
 واحدا یا ثلثا او خلعاً او جعلاً
 اما اذا کان اثنتین ثبت للنسب
 الی سنتین من قنط الطلوق
 لا یفجر مستعلیہ حرمة غلیظة
 فلا یقضی العلوق الا الی قبلہ
 لانہ لا یحل بالشرع و یقال
 لامتنع ان کان فی بطنک لد
 حق من خسر علی الوکاة
 امراة فی ام ولد لان الحاجة
 الی تعیین الولد وثبتت
 ذلک بشہا القابلہ کما یحکم

مادة المطل هم باربع سنین من حیث وہ قال مالک فی المشور واحد کذلک وقال عبادہ خمس سنین وقال الزہری ست
 سنین وقال ربیعہ بن جبر الرمن سبع سنین فقال اللیث ثلاث سنین ویقولنا قال الثوری والعمک بن مرجم وهو
 ابن جبران واحمد فی روائعهم والوجه علیہ ش ای علی الشافعی هم مارونیاہ ش وهو حدیث عائشہ هم والظاهر انہما
 قالہما عائشہ ای الظاهر ان عائشہ قالت الحدیث المذكور من حدیث السماع عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم انہما
 لا یتدی الذی یعنی العقل لا یدرک ہذا لان ما فی الرحم لا یعلیہ الا اللہ تعالیٰ هم ومن تزوج امراة فطلقہا ثلثہ اشهر
 ش یرید بہ طلاقا بعد الدخول انہ لو کان قبل الدخول لا یلزمہ الولد الا ان یحیی الاقل من ستة اشهر منذ فارقتہا هم فان
 جارت بالولد الاقل من ستة اشهر منذ یوم انکاحہ ش ای الولد هم والامم ای مہ ش ای واذا جاءت بہ اکثر
 من ذلک حکم علیہم لانه فی الوجه الاول اراد بہ ما اذا ولدتہ الاقل من ستة اشهر ولد للعقد فان العلوق سابق
 علی الشرع و فی الوجه الثاني ش اراد بہ ما اذا ولدتہ لستہ اشهر او اکثر من وقت الشرع هم ولد للملک لانه
 یضات الحادث الی اقرب وقتر ش ہو وجوب وقت کونہا ملوکہ فلا یثبت الا بالحدیث وهو منی قولہم فلا بد من
 وجوب ش یعنی لا یثبت النسب الا بان یرعیہم و ہذا ش ای ہذا حکم الذی ذکرنا ہم فیما اذا کان الطلاق واحدا
 یا ثلثا او خلعاً او جعلاً اذا کان ش ای الطلاق هم اثنتین ثبت النسب الی سنتین من وقت الطلاق لانہما حرمت
 حرمتہ غلیظہ ش لطلقتین ولا یحل لہن تنکح زوجا غیرہم فلا یضات العلوق الا الی ما قبلہ ش ای ما قبل الطلاق
 وهو بعد الاوقات ہم لانہا لا یحل بالشرع ش اذا الوطی لا یحل لہ قبل الشرع لانہا حرمت علیہ حرمتہ غلیظہ اثنتین
 واذا لم یحل وطیہا یحلک الیمین الیقینی بالعلوق من اقرب الاوقات او فی القضاء بالعلوق الی اقرب الاوقات
 لیمزہم حل امر المسلم علی الحرام وهو المکن للوطی الحرام من المولی فان قیل وجب ان یحل بقولہ تعالیٰ الا علی الزواجهم
 او مالک و یما نہم قلنا لا یحل بقولہ تعالیٰ فلا یحل لہن لوجہ تنکح زوجا غیرہ واثانیۃ فی الامتہ کالثلاث فی الحرۃ و
 واذا لم یحل وطیہا فلا یضات الی اقرب الاوقات بل یضاتی الی الابد وهو ما قبل الطلاق فیکز مہ الولد اذا جاءت بہ
 لاقل من سنین منذ الطلاق هم ومن قال لامتہ انکان فی بطنک ولد فموسمہ نشدت علی الولادۃ امراة
 فی ام ولد ہ ش ای بالاجل هم لان الحاجة الی تعیین الولد وثبتت ذلک بشہادۃ القابلہ بالاجل ش ای
 باتفاق اصحابنا وہ قال احمد وقدم الحکام فیہ و ہذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولودلت
 لستہ اشهر او اکثر لا یلزمہ الاحتمال انہا حلیت بعد ہذا قالہ المولی فلم یکن المولی مدعی ہذا الولد بخلاف الاول لیتقنا بقاء
 فی البطن وقت القول فیتقنا بالحدیث ہذا فی جامع قاضی خان وقال الازہری ومثلہ مسئلۃ کتاب العتاق وان قال

في شرحه

لاني بطلتك حر فولدت بعد ذلك ستة اشهر لم يتحقق ولان ولدته لاقبل من ستة اشهر عتق وكان ينبغي لك ان تعرف انك فيها
 اذا قال ان كان في بطلتك ولد او قال ان كان بها جمل فهو مني بلفظ التعليق اما اذا قال هذا جمل مني يلزمه الولد وان
 جاءت به اكثر من ستة اشهر الى سنتين حتى ينفيه ويرجع في الاجناس في كتاب الاعناق هم ومن قال الغلام هو اني شتم
 مات فجات ام الغلام فقالت انها امرته في امرأة بلون بزي ثيابي اى الام والابن يرثان الميت هم وفي النوادر جعل ش
 اى محمد هم هذا جواب الاستحسان والقياس ان لا يكون لها الميراث لان النسب كما ثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح
 الفاسد وبالوطى عن شبهة وبذلك اليمين فلم يكن قوله اقرار بالنكاح شى واغرض انه ينبغي ان لا يكون لها الميراث في التحاق
 لان هذا النكاح ثبت اقتضاءً فيثبت بقدر الضرورة وهو الصحيح بالنسب دون استحقاق الميراث وانجيب بان النكاح
 على ما هو الاصل ليس بمنعوج الى نكاح هو سبب لاستحقاق الميراث في النكاح ليس بسبب له فلا ثبت النكاح بطريق الاقتضاء
 وثبت ما هو من لولم له التقي لا تنكح عنه ثم عاد انما قال على ما هو الاصل ليلامير نكاح الكتابية والامة لانه من العوز
 هم وجبه الاستحسان ان المسئلة فيها اذا كانت شى اى ام الغلام هم معروفه بالحرية ويكونها ام الغلام شى قيد يكونها
 معروفه بالحرية لانها لو لم تكن معروفه بانها حرة من الاصل لارث لان المورثة ان يقولوا ان كنت ام الولد لم يرثنا
 وانما عتقت بموته غاية ما في الباب انها حرة في الحال والتمسك باستصحاب الحال لمعرفة الحكم في الماضي يصلح للدفع
 لا للملازمات فيندفع عنها الرق ولا يثبت الارث وقيد ايضا يكونها ام الغلام لانه اذا لم يثبت انها ام الغلام فلا يرث
 هم والنكاح الصحيح وهما المتعين لذلك شى اى لثبوت النسب هم وضعا وعادة شى اى من حيث الوضع ومن جهة
 الشرع ومن حيث العادة بالشرع بين الناس هم ولو لم يعلم انها حرة فقالت المورثة انت ام ولد فلما ميراث لها شى
 قد قررنا هذا لان قولنا فيه يكونها معروفه بالحرية لان ظهور الحرية باعتبار الدار شى اى دار الاسلام هم محبة في
 دفع الرق لاني استحقاق الارث شى لان الارث لا يثبت الا بنسب صحيح وقال التمر شى لا ميراث لها ولكن لها
 ميراث مثل لانهم اقرروا بالدخول بها ولم يثبت كونها ام ولد بقولهم وقال الاترازى وفيه نظر لان الدخول انما يوجب
 بميراث مثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطى عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم شبهة فباى دليل
 يحل على ذلك فلا يجب ميراث مثل

ومن قال لغلام هوى
 ثم مات فجاءت ام
 الغلام وقالت انا امرته
 في امراته وهو ابنه
 وفي النوادر جعل ش
 جواب الاستحسان
 والقياس ان لا يكون
 لها الميراث لان النسب
 كما ثبت بالنكاح
 الصحيح ثبت بالنكاح
 الفاسد وبالوطى عن
 وبذلك اليمين فلم يكن
 قوله اقرار بالنكاح
 لا استحسان ان المسئلة
 فيها اذا كانت معروفة
 ويكونها ام الغلام
 الصحيح وهما المتعين
 لذلك وضعا وعادة
 يعلم بانها حرة فقالت
 انت ام ولد فلما ميراث
 لها ميراث مثل لانهم
 اقرروا بالدخول بها
 ولم يثبت كونها ام
 ولد بقولهم وقال
 الاترازى وفيه نظر
 لان الدخول انما يوجب
 ميراث مثل في غير
 صورة النكاح اذا كان
 الوطى عن شبهة ولم
 يثبت النكاح هنا
 والاصل عدم شبهة
 فباى دليل يحل على
 ذلك فلا يجب ميراث
 مثل

باب في تسمية الولد اى هذا باب في بيان حكم الولد في الحضانة والتربية لمن هم ومن اتفق شى لان الولد
 عن النظر لنفسه والقيام بحوائج فبعل الشرع الولاية الى من هو متفق عليه فبعل ولاية التعرف الى الاب لقوة رايه
 النفقة وحق الحضانة الى الام لرفقها في الكسح الشفقة عليه وهى اقدر على ذلك للزومها البيت وكونها اشفق

واذا وقعت الفرجة
 من زوجین قال ام
 الحق بلها اولها
 روى ان امرأة قالت
 يا رسول الله ان ابني
 هذا كان بطن
 له دعاء وجرى له
 حوى وبتخلله
 سقا ووزعم ابوه
 ينزع
 فقال عليه السلام
 انت احق به
 ما لم تنزجى ولا
 اشفر - واخذ على
 الحضانه فكان الدفع
 اليها انظر واليه اشار
 ريقها اخذ له من
 سهد غسل عندك يا
 قال حين وقعت الفرجة
 وبين امراته والصبا
 متولون والفقير الى

ثم المناسبة بين الناس ظاهرة لا تحتاج الى بيان هم واذا وقعت الفرجة بين الزوجين فالام احق بالولد ثم سوا
 كانت كتابية او جوسية لان الشفقة لا تختلف باختلاف الدين هم لما روى ان امرأة قالت يا رسول الله عليه وسلم
 ان ابني ذاك كان بطني لدعاء وجرى له حوى وبتخلله سقا ووزعم ابوه ان نيزعه منى فقال صلى الله عليه وسلم انت احق
 بالتمتزوجى شى هذا الحديث رواه ابو داود فى مسنده حدثنا محمد بن خالد السلي عن ابى عبد الله عن ابى عبد الله
 حدثنا عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمر وان امرأة قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابني ذاك كان
 بطني لدعاء وبتخلله سقا وجرى له حوى ان اباه طلقه واراد ان نيزعه منى فقال صلى الله عليه وسلم انت احق به
 ثم تكلمى ورواه الحاكم وصححه اسناده قالوا عمر بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب فاذا اراد بجد محمد كان الحديث
 مرسله واذا اراد به عبد الله كان الحديث متصلا ومناقضه صرح عن جده عبد الله فاحديث متصل صحيح وعمر وشعيب محمد كلهم ثقة
 قولها وجرى بفتح الحاء وكسر الجيم الانسان واخوى بكسر السين الملهة وتخفيف الواو بيت من الوبر والجمع الاحوية كذا فى الصحاح
 وقال ابن الاثير اخوى اسم المكان الذى يجوى الشئ اى يضمه ويحميه كذا افسره فى هذا الحديث ثم قال اخوى بيوت مجتمعة
 من الناس الجمع احوية ففسره فى حديث آخر والستفارة بالسر لو هم لانهم شفق عليه واقدروا على احضانه شى ما خذوا من
 وهو ما دون الابطال الكشح وحسن الشئ جانبا وحسن الطائر وبقيته اذ انضمه الى نفسه تحت جناحه وكان المولى
 للولد يتخذه فى حضنه ويضمه الى جانبه ثم كان الدفع اليها انظر شى اى فكان دفع الولد الى امرته نظرا فى حقها يعنى اتوا
 نظرا فى حاله من غيرهم واليه شى اى الى هذا المعنى هم اشار الصديق شى اى ابو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه
 بقوله هم ريقها خير له من شهد وعسل عندك يا عمر قاله عيين وقعت الفرجة بينه وبين امراته والصبا حاضرون متولون
 شى بداهة غريب بهذا اللفظ وقصة بارواه ابن ابي شيبة فى مصنفه حدثنا محمد بن بشر حدثنا سعيد بن ابى عروبة عن قتادة
 عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب منى الله تعالى عنه طلق ام عاصم اتي عليها فى جريها عاصم فاراد ان ياخذها منها
 فتجادلاه بينهما حتى كى الفلام فانطلقا الى ابى بكر رضى الله تعالى عنه فقال سمعنا وجرنا وريها خير من مكان يا عمر حتى يشب الصبي
 فيخار لنفسه ورواه عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن حماد بن عاصم عن مكرمة قال جاءت امرأة عمر رضى الله تعالى عنه الى ابى بكر
 رضى الله تعالى عنه وكان طلقها فقال ابو بكر رضى الله تعالى عنه عطف الطلق ارحم وحسن ارف فامى حتى بولدها ما
 ثم تزوج ونفسه لذي ذكره المصنف قوله ريقها اى ريق ام عاصم امرأة عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه واهما جميلة وقول من شهد
 بنهم الشين وفتحها عسل فى شمع وفى المبسوط رويها وفى رواية رجع رقاها وهو ثوب كيشتمل بالمرأة خير له من سمع وعسل عندك
 يا عمر قد روى عنده قضى به بشفقة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه من اجل الاجماع هم والنفقة على الاب على ما ذكره شى اى نفقة الولد

على ابيه على ما في باب النفقات هم ولا تخير الام عليه اي على الحنيفة وفي بعض النسخ عليه اي على الولد يعني اذ اطلبنا
 نهي ابي واذا اريد بالتخير على الاخذهم لانها عست تجز عن الحنيفة شي وبما قال الشافعي واحمد والثوري والاك في رويته
 وفي رواية تجز به قال ابن ابي ليلى والحن بن صالح والوثوري واخاره ابو الليث والزندواني من اصحابنا واشهرهم في ذلك
 لا تجز في الشريعة التي لا عاودة لها بل يضاع الولد وان كانت ممن ترشح تجز فان توجب غير الاولم باخذ الولد تدعى غيبة
 احببت بل خلاف ويجوز الاب على اخذ الولد بعد استغنايه عن الام لان نفقة وميانه عليه بالاجل هم فان لم يكن لهم
 شي اي فان لم يكن للولد ام بان كانت غير اهل الحنيفة او تترجبه بغير محرم او ميتة هم فام الام اولى وان بعدت
 شي اي وان علت عند الجمهور عن احمد ام الولد اولى وهو يصح لان ام الولد تدعى بالام وهي مقدمة على الكل
 فاداست واحدة منهم من جانب الام قايمة نهي ابي هم لان هذه الولاية شي اي ولاية الحنيفة هم تستفاد من
 قبل الامهات شي لمام من وفور فقتهن فمن كانت تدعى اليه بام نهي اولى من تدعى باب وليتوى في ذلك سلسلة
 والكافرة لان الحنيفة باعتبار الشفقة وذلك لا يختلف باختلاف الدين على ما قيل كشي يجب ولده حتى الجباري هم وان
 لم يكن شي اي الام هم فام الاب اولى من الاخوات شي من ام اصاب لان استحقاق الحنيفة باعتبار قرابة الام
 قلنا انه في نفسها كأم الام والام مقدمة على غير ما في الحنيفة ولذا تجز ميراثها من السدس واسل الشفقة باعتبار الولد
 وذلك للجدات دون الاخوات وعن ذلك الحالة مقدمة على الجدة لاب هم لانها من الامهات تجز ميراثها من السدس
 شي اي تجز ميراث الامهات هذا ايضا لكون ام الاب من الامهات انها تجز السدس في الميراث وهو ميراث الام
 قال الا تراه في غير نظر لميراث الام انها يكون هو السدس اذا كان معها ولد او ولد الابن والافخرة بنتان من الافخرة
 والاخوات وهنا عند عدمهم ايضا يكون للجدات السدس وميراث الام عند عدمهم مثل الجميع او ثلث ما بقي بعد فرض الزينة
 هم ولاننا شي اي ولان ام الاب هم افور شفقة للولادة شي اي لاجل مولودة هم فان لم تكن جدة فالافخرة
 اولى من الهات والحالات لان شي اي الاخوات هم بنات الابوين ولذا قد عن في الميراث وفي رواية شي
 اي في رواية كتاب الطلاق هم الحالة اولى من اخت الاب لقوله عليه السلام شي اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 هم الحالة والدة شي هذا الحديث زواله بخاري عن البراء بن عازب في حديث طويل عن النبي صلى الله عليه وسلم الحالة
 بمنزلة الام رواه ابو داود ومن حديث علي رضي الله تعالى عنه لفظ الحالة ام وروى الطبراني من حديث ابن مسعود
 رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحالة والجدة وكذا رواه اعني ما في حديث ابى هريرة
 رضي الله تعالى عنه هم وقيل في قوله تعالى ورضع ابويع على العرش انها كانت حالة وقد صم الامهات والامهات

ولا تجز الام عليه لانها
 عست تجز عن الحنيفة
 فان لم تكن الام فام الام
 من ام الام وان بعدت
 لان هذا كولاية مستفلا
 من قبل الامهات فان لم يكن
 ام الام فام الاب وفي من لا تجز
 لانها من الامهات لانها
 محرز ميراثها من السدس
 ولا فيها افور شفقة للولادة
 فان لم تكن له جدة فالام
 اولى من الاخوات والحالات
 لانها بنات الامهات
 اقدم في الميراث في رواية
 الحالة اولى من الاخت
 لاب لقوله عليه السلام
 الحالة والدة وقيل
 في قوله تعالى ورضع ابويع
 على العرش انها كانت
 حالة وقد صم الامهات
 لاب وام لانها اشفق

عنه قال الشافعي واحد والاكس في رواية وفي رواية عن مالك لا يعود والرجوع الى حتى يقتضي عدتها عندها وبه قال الزيني
وقال غير من الشافعية لا يعود بالطلاق الرجوع ثم قال لم يكن للصبى امرؤ من الهبة فاعتقهم فيه الرجال فالامم بهنش اى اولى
الرجال بالامسك للصبى هم او هم لم يعصيا بشئ اى من حيث التعصيب اى اقربا لعصبات هم لان الولاية لا قرب وقد عرفت
الترتيب في بنوعين شئ في باب اليراث وولاية الامسك هم غير ان الصغيرة لا تقع الى عصبة غير محرم شئ هذا استثناء
من قوله فالامم اقربوهم تعصبا بقوله الصغيرة لان الصغيرة يدفع الى اقربا لعصبات سواء كان محرم او غير محرم كولى
العاققة وابن العم ثم حرران الفتنة شئ لانه لا يوسن عليها منها وكذلك ذوالرحم المحرم عن العصبة اذ لم يوسن عليها منه
نفسه وجبانه لا تدفع اليه لان في الدنيا فخر بالصغيرة وقال النعمان الشهيد وعنه ابى حنيفة اذ لم يكن عصبة للصغيرة يدفع
الى الاخ لام لان عنده يقوم الام والية وقال في تحفة الفقهاء وان لم يكن للجارية من عصباتها غير ابن العم والافيتار
لنفاضي وان راء اهل الصغى اليه والا يفيض عن ابيه وقال محمد لا حق للذكر من قبل النساء والتدبير الى النفاضي يدفع
الى الله يحسنها هم والامم بجدته احق بالعلماء حتى يكل وحده ويشرب وحده ويلبس واحد ويستنجى وحده شئ و
ذكر في نوادر ابن رشيد ويؤضأ وحده وتكلموا في المراد من الاستنجاء من متنجس قال المراد به كمال الطهارة
بان يطهر وجهه وحده بالما بحيث لا يتخلل الى من ايجنبه ويحمله ونسهم من قال المراد منه ان يطهر نفسه عن النجاسة
وان كان لا يقدر على تمام الطهارة هم وفي الجاه للصغيرة حتى تستنفي فياكل وحده ويلبس وحده شئ ولم يذكر فيه
الاستنجاء وشعره في السيل الكبير وغيره هم والمعنى واحد شئ يعني ذكر الاستنجاء فيما مضى وذكر الاستنجاء في رواية الجاه
الصغيرة في المعنى واحد وبين المصنف ذلك بقوله هم لان تمام الاستنجاء بالقدرة على الاستنجاء شئ اى القدور
على الاستنجاء وان يكتنه ان يفتح سروله عند الاستنجاء ويشده عند الفرغ هم ووجه شئ اى وجه ذكر الاستنجاء هم انه
شئ اى ان الصغير هم اذ استنفي يحتاج الى التاديب والتخلق باداب الرجال واخلاقم والاباقد على التاديب والشفقة
شئ اى التنوية هم والخصان شئ هو الشيخ الامام ابو بكر احمد بن محمد بن كبر عطاءنا وكان يروى عن بشر بن الوليد عن
ابى يوسف القاضي وقال صاحب الطبقات احمد بن محمد بن عيسى بن قيس بن مبر وقيل مهران الشيباني روى عن شيخ
سجاري مثل اسم عاصم البليل وسدوالتقى وغيرهم وله مصنفات كثيرة وكان زاهدا ياكل من كسب يده فلذلك سمى خضا فالانه
كان مات بخدا وستة اصدى وثمانين هم قابر الاستنجاء بسبع سنين اعتبارا بالغالب شئ لانه اذا بلغ سبع سنين استنفي
عن الزنا لانه غالبا ويستنجى وحده وعليه الفتوى كذا في النكاح في غيره وقد روى ابو بكر الرازي بسبع سنين وعنه مالك الامم احق
اذا لم يستنجى قبل حتى يفرأ حتى يمدوا سنة وعنه الشافعي بخير الشام في سبع فان اصابه احد ما وسلم اليه ثم انشأ بالآخر

خان سمعت كى (بصير) امرأة
من اهل فاختصم فيها
فاولهم اقربوهم تعصبا لان
الولاية لا قرب قد عرفت
الترتيب في بنوعين شئ
الصغيرة لا تدفع الى
عصبة غير محرم كولى
العاققة وابن العم حررا
عن الفتنة والامم والجد
احق بالغلام حتى ياكل وحده
ويشرب وحده ويلبس وحده
ويستنجى وحده وفي الجاه
حتى يستنفي فياكل
ويشرب وحده ويلبس وحده وفي
واحدون تمام الاستنجاء
بالقدرة على الاستنجاء
ووجهه انه اذا استنفي
يحتاج الى التاديب والتخلق

بلاب الرجال واخذ فصر
والاب اقدر على التدبیر
والتقيد والمخاض فصره
فصره الاستغناء بسبب من
اعتبار الغالب والام والمدة
الحق بالجارية حتى ينفق
بعد الاستغناء حتى ينفق الى مودة
اذ اب للنساء والمرأة على ذلك
اقد روي بعد البلوغ حتى ينفق
والحفظ والاب فيه أقوى اهد
ومعنى انهما قد تم الى الاب
اذ بلغت حد الشبهة لتنفق
المحاجة الى الصيانة ومن سوا
الام والمدة الحق بالجارية حتى
يتلف حد التتوي في الجامع
الصغير حتى تستفي لانها والله
على استخداها وله الاخراج
للخدمة فلا يحصل المقصود
بخلاف الام والمدة لا قدر تعلقها
شروعاً قال والامة اذا انفقا
مولاها وام الولد اذا انفقت
كالجدة في حق الولد لانها حرة
او ان ثبوت الحق ليس لها قبل
العلق حق في الولد لغيرها عن
المحصنة بالاشتغال
بخدمة المولى

فله ذلك ورواه فيان عاود الانتار الاول اعيد اليه بهذا القول في المعنى وهذا من قبل عن احمد من السلف والمعنونه
الاخر ويكون عند الام هم والام والمدة حق بالجارية حتى ينفق لان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة احوال النساء من الغزل
والبلوغ وغسل الثياب هم والمرأة على ذلك اقدر شئ لانها لو دفعت الى الاب انما طلت بالرجال نقل حيا وادوا اليها في
النساء نية هم وبعد البلوغ يحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه أقوى واهدى شئ لانها بعد البلوغ تحتاج الى التزويج
والاب فيه هو الاصل في التحصين والحفظ والاب أقوى لقدرة على الاقدار عليه الام واهدى الى طريق معرفة ذلك لانه نصير
عرضة للفتنة ولطمة للرجال والنساء ينفق عناهم وعن محمد شئ روي انما هم عنه هم انما تنفع الى الاب اذ بلغت حد الشهوة
لتحقق الحاجة الى الصيانة والاب اقدر على هذا شئ وفي خياث الضميمة الاعما وعلى رواية هشام فساد الزمان واذا بلغت
احدى عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم وعند الشافعي اذ انتار الغلام اسم يكون عند باب الليل وعند الاب بالنهار بلوت
ايها انقارت تكون عند ميلادها راعى بالاك هم ومن سوى الام حق بالجارية حتى ينفق حد التتوي شئ حكمه في حد المشناة
يعني عليه ثبوت حرمة المصاهرة وكون الاب اولى وقالوا اذا كانت بنت خمس سنين وما دونه لم تكن بنت ثمانية واذا كانت بنت
ست سنين او ثمان سنين ينظر ان كانت عينا فمودة كانت شتماء والا فلا وقال الفقيه ابو الليث في ايمان الفتاوى الغالب
انما التثنية ما لم يبلغ تسع سنين قال شمس الائمة الشريفة وبنه نازهم وفي الجامع الصغير حتى تستفي شئ ذكره ابو الرواية القدير
ان الصغيرة ترك من سوى الاب الحاجة الى التتوي ثم ذكر رواية الجامع الصغير ان تستفي واستغناء وان تاكل بعد التتوي
فاذا بلغت الى التتوي واستفقت تفي الى الابج انما شئ اي لان من سوى الام والمدة مثل الاغرات ونحوها هم لا تقدر
على استخداها شئ اي على استخداها الصغيرة التي استغنت وان كانت تحتاج الى تعليم احوال النساء هم ولهذا شئ اي والابل
عدم قدرة من سوى الام والمدة على استخداها لا لتو جاش اي الصغيرة هم للخدمة شئ اي لاجل خدمته من
كان يريد استخداها هم فلا يحصل المقصود شئ وهو تعليمهم بخلاف الام والمدة لا قدرتها عليه شئ اي على الاحتذاء
هم شرعاً شئ اي من حيث الشرع بدليل الاجابة هم قال شئ اي القدر وري هم والامة اذا انفقا مولاها وام الولد
اذا انفقت كالحرة في حق الولد شئ وذلك بان زوجها مولاها ثم ولد لها ثم انفقا فكانتا احق بالولد من مولاها لان الحنفية
هنا انما تكون مع المولى لان الزوج لاحق له في الولد اذ الولد ينجب الاخر في الملك والمالك الملوک احق به من غيره كذا في
الكافي واختلف المالكية في ام الولد اذا انفقت مع اتفاقهم على ثبوت الام ذكره في الجواهر هم لانما شئ اي الامة و
ام الولد اللتين انفقا هم حرة شئ فكانتا احق بالولد من مولاها هم او ان ثبوت الحق شئ اي وقت ثبوت
الحق هم وليس لها قبل الحق في الولد لغيرها عن الحنفية بالاستغناء بخدمته المولى شئ وروى قال علماء والتوى

والشافعي وأحمد عندنا كالثبت الخصانة للترقيق هم والذمة حق بولدها المسلم لم يعقل الا وادان شئ فان عقل الا وادان يؤخذ
 منها ويدفع الى الابح بر قال الكافي في المشهور والواقي سمع ابو ثور وسمع ان اخذ في الخلع لم يفر من ان ينفك من المهر ناس من المسلمين
 وقال الشافعي وأحمد والخصانة لما روي رواية عن الكافي هم او يخاف ان يالف الكفر شئ اي بان يالف الكفر فان صدقته
 اي يخاف الفقه الكفر والاقوله او يخاف فيجوز فيه ثلاثة اوجه الاول ان يصيب عليه تقدير الى ان يخاف كما في قوله لا ان يملك او يعطيني
 حتى اي الى ان يعطيني الثانية الرفع على انه يتبين ان يخاف ان ينفك من المهر فلهذا على قوله لم يعقل فيكون او يخاف هم النظر
 قيل ذلك شئ اي الذمة حق بولدها المسلم لاجل النظر في حق الصغير قيل ان يعقل الا وادان قيل ان يخاف من فتنه الكفر
 هم واحتمال الضرر بعده شئ اي والاصل احتمال حصول الكفر بعد روي والاصل احتمال حصول الضرر لانه بانقاش احوال الكفر في ذمته
 بعد ان يعقل الا وادان هم ولا خيار لاخلصه والمجارية شئ يعني بين الابوين بان يكون الولد عند الامم لم تنفج بزواج آخر
 الى الذمة التي ذكرنا او به قال الكافي هم وقال الشافعي لهما الخياش انما بانها من التيميم لم يملك من اختياره وبه قال أحمد
 لان النبي صلى الله عليه وسلم غير شئ روي اصحاب السنن الاربعة عن بلال بن اسامة عن ابي جهمزة سليم قال سليمان
 سوني من اهل المدينة جبل صدوق قال بنينا انا جالس مع ابي هريرة رضي الله تعالى عنه امرأة فارسية سمعها ابن فادعيا
 وقد طلعت نازجا وقالت يا ابا هريرة وطلعت بالفارسية روي ان يذهب بابني فقال ابو هريرة استما عليه ولو اطلق بك
 فجاءه زوجها وقال من يحاقه ولدي فقال ابو هريرة اللهم في الاقول هذا الا اني سمعت امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فانا قاعد عنده فقال يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقد سقاني من بئر الى غبه وقد نفقه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم استما عليه فقال زوجها من يحاقه في ولدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا البوك وبه الك فخذ بيد ايسها
 شيت فافخذ بيد ايسها فانطلقت به وجه الاستلال هو انه صلى الله عليه وسلم فبقوله هذا البوك وبه الك فخذ بيد ايسها شيت
 قوله طلعت من الرطانية ففتح الراء وكسر الفاء وكلام اليفيمة المجهور وانما هو موافقة بين اثنين او ثلاثة والعرب تخص بها
 قالها كلام الجمع قوله من يبري عتيبة بكسر العين المهملة وفتح النون وبالباء الواو وهي بئر معروف بالمدينة عند اعرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حمادة لما سار الى بدر قوله يا قتي بن الحارث الهذلي بالالفان اي من ينادي عني واستمد الشافعي العينا بحيث
 روي عن ابن عباس وهو الذي ذكره المصنف ويجاب عنه علي ما ياتي ان فيه البوداد والناسي عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن حماد
 رافع بن سنان انه اسلم وابنته امراته ان تسلم فجاويين لهما صغيرا تسلم فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والامم ههنا ثم
 خيرو وقال اللهم ابدقه قد هب الى اسماء ولفظ ابني داود واسلم وابت امراته ان تسلم فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت زنتي روي
 فيهم وقال رافع النبي صلى الله عليه وسلم الام ناجية والاب ناجية وانهما العبي بنهما وقال لهما او عوا اذ قالت العبيته

والذمة

بولدها المسلم

ما لم يعقل

الا وادان او يخاف

ان يالف الكفر

للنظر قبل ذلك

واحتمال الضرر

بعد روي

للعلم

وقال الشافعي

لهمما الخياش

لان النبي عليه

السلام خير

الى اهلها فقال عليه السلام اللهم ابرأها فقلت الى ابيها فاختارها واخرجني عنها فقلت في ذلك من غيرهم ولما انشأ في
 ان الصغير هم قصود عقلي خياري من عند الدعوى شئ يفتح الدال والعيون للامانة اي الرأفة والمقتضى والها وفيه عوض عن الوراء
 لانه من ووج الرجل بالوراء ونعم الدال فهو ووج اي ساكن وهو من باب فعل ليعمل ليعلم العيس فيها كمن يحسن هم تجلية ثمة
 وبين اللعب شئ اي بسبب تلبية من عنده الدعوى بين السبي وبين اللعب هم فلا يتحقق النظر شئ وعدم تحقق النظر
 على العصى اذا اشتغل باللعب فلما هم ووج ان الصحابة لم يخبروا شئ لم يتعرب اليه احد من الشرح وقدر وى ما كان البسيط
 عن ابى بكر رضى الله تعالى عنه انه دفع الغلام لاسمه لما اختصم فيه عمر رضى الله تعالى عنه وامته قال فيه سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا تولد والدة عن ولدا اي لا يفرق بينهما وكل انشئ فارقت ولدا فمضى والدة ولدا فمضى الله
 وواله والولده ذاب العقل والتميز من شدة الوجوه والمصنف اجمع بهذا وسع هذا الورود ما يخالف هذا روى عبد الرزاق في
 مسنده عن ابن جبر بن جريح انه عبد الله بن عمر يقول اختصم اب وامه في ابن لهما الى عمر رضى الله تعالى عنه فخره فاختار امه فانطلقت
 به روى ابن جبر بن جريح عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه انه اخبرني ان اباه وامه هما والما الحريش بن ابي ريثان بن ابي شريك
 وهو قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم خيره واشار به الى الجواب عنه فقال هم قلنا قد قال عليه السلام اللهم ابرأه فوفق لانتخابه
 الا نظر بدعاية شئ هذا جواب عما استدلى به الشافعي في حديث التخيير بانه لو كان للتخيير اعتبار لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم
 اللهم ابرأه فوفق لانتخابه الا نظر في حقه بركة دعاه عليه السلام ولم يوجد ذلك فيما نحن فيه هم او يحل على ما اذا كان بالفاس
 هذا جواب ثان عن حديث الشافعي ولكن ليس بموجب ولا يرضى الختم لانه مرج فيه فجاواب ابن الهادي لم يبلغ وهو في حديث
 رافع بن سنان الذي مضى عن قريب وفي رواية اخبرنا ابو داود عن رافع بن سنان ولفظه انه سلم وابنت امراته فأتى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال أنتي وهي فخطبهم وقال رافع أنتي واتخذ النبي صلى الله عليه وسلم الامم ناحية والاب ناحية فاقصد الصبيته
 بينهما وقال لهما ادعوا فأتى الصبيته الى اهلها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ابرأها فقلت الى ابيها فاختارها انتي وهذا الصيام
 صح فيه بالصبيته وانما خطبهم فكيف يكون الولد بالغا والمضى ان اصحابنا قصروا في هذا الباب حيث يستدل الحنفية بالامامة
 الصحيحة وهم لا يدعون بالليل العقل واجابوا عن حديث ابى هريرة بالرجوع الى الاول انه عليه السلام امر ابا بالاستهاهم وهو
 بالاجماع وانما لم يذكر فيه الطلاق وقولها ان زوجي دليل على قيام النكاح والثالث ليس فيه سبع سنين والحنفية في
 سبع سنين والرابع ان بير ابي عينة كانت بالمدينة ولا يمكن للصغير ان يبقى منها ولا يخلو الكل عن كامل واعلم ان الابن لا يبلغ
 سبع سنين اجمعي فان اراد ان ينفرد ذلك الا اذا كان فاسقا فمضى عليه شئ فحينئذ يضمنه الاب الى نفسه لانه اقدر على مبياته اما الجارية
 فان كانت كبر اليها الى نفسها سواء كانت امومة او غير امومة فان كانت نيا امومة ليس لان يحجبها حتى تكون مولا لانه

ولما انه لقصود
 عقله خياري
 الدعوى لتخليته
 بدته وبين اللعب
 فلا يتحقق النظر
 وقد علم ان الشافعي
 لم يخبروا واما
 المختار فقلنا
 قد قال عليه
 السلام اللهم
 ابرأه فوفق
 لانتخابه
 الا نظر بدعاية
 عليه السلام او يحل
 على ما اذا كان

عنه كذا في نسخ الفتاوى وغيره قاله الاثر ازي وفي الكافي انها كتبت على ان تنكح ولد ما عند الزوج فالحال ما يزوج بالشرط باطل بل
 فصل اى هذا فصل في بيان حكم من يريد اخراج العتقة الى القرى بين ذلك بقوله في فصل على حدة هم واذا ارادت الطلاق
 ان يخرج بولد من المصطفى ليس له ذلك ش هذا بعد القضاء وانه ما كان صحيح به في جامع قاضي خان وغيره مما فيه من الاضرار
 بالابش اى في المزوج بالولد لا يقطع ولده وعنه هم الا ان يخرج ش بولد من المصهر الى وطنها ش هذا اشنا
 من قوله فليس لها ذلك هم وقد كان الزوج ش اى والحال ان الزوج هم قد تزوجها فيه ش اى في وطنها هم لانه انهم
 المقام فيه عرفا وشراش اما العرف فلان الزوج يقيم في البلد الذي تزوج فيه عادة الا انه يلزمها متابعة الزوج اذا اعطا
 جميع المهر غنيت بذلك ولم ترض فنجذز وللزوجية يعود الامر الاول والاشهر فلان العقد يسمى وجبا في مكان العقد
 والاولاد من ثمرات عقد النكاح فيجب امساكها في موضع العقد بخلاف ما اذا اراد النقل الى مظهرين هو مظهر اولم يكن ثمة
 اصل النكاح ليس لها ان تنقل الاولاد وكذا اذا ارادت ان تنقل بالاولاد الى مظهر ولكن ثمة اصل النكاح لعدم
 دليل العرف والشرع هم قال عليه السلام ش اى قال النبي صلى الله عليه وسلم من تاهل ببلدة فهو منهم ش ثم يتر
 احد من الشرح لهذا الحديث ولا يجوز ذكره ورزى هذا الحديث ابن ابي شيبة في مصنفه حديثنا العلى بن منصور عن
 عكرمة بن ابراهيم الاثر دى عن عبد الله بن عبد الرحمن بن المارث بن ابى بواب عن ابيه ان عثمان بن عيسى قال لى
 صلى بنى ارباعهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تاهل في بلدة فهو من اهلها نصيبا بسلامة المقيم واني تاهلت منذ
 قدمت مكة فبراه ابو يعلى الموصلى في مسنده كذا وكذا ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا تزوج
 الرجل من بلدة فهو من اهلها وانما سمعت لاني تزوجت بها منذ قدمت ما وراه احمد في مسنده ولفظه سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من تاهل في بلدة فيصير بسلامة مقيم واستدل به المصنف بقوله لانه اليوم المقيم فيه شرعا حاصل ان الرجل اذا تزوج
 امرأة في بلد هو وطن المرأة يكون من اهل ذلك البلد هم ولهذا يصير الحربى به ش اى بالزوج قاله الاثر ازي واما الكمل فسيا
 وقال تلج الشرقة الضمير يرجع الى التزام المقام ويانه انما استدلل بقوله التزام المقام عرفا وشرا فالحال ان يقول
 هبانه التزام المقام فلما ذاب يصير مقيما فيجب عليه ان لا التزام المقام اثر ولهذا يصير الحربى في مسائل هذا خلاف المقصود
 من كلامه وقال صاحب النهاية هذا وقع غلط اى قوله ولهذا يصير الحربى به وديما فانه ذكره في غيبة الكتاب
 ان المتأسس اذا تزوج ذمية لا يصير ذميا لانه يمكن ان يطلقها ويرجع وقد وجدت بخط شىخى ليس في النسخة التي قولت بنسخة
 غيره بلية وقال الاثر ازي ونقل عن الامام حافظ الدين الكبير ان هذه الجملة ليست في النسخة التي قولت مع نسخته
 فعلى ان يكون السور من الكاتب لانه قال في السير الكبير بعد كتاب الحدود وفارض الحرب باب واذا دخلت المرأة من اهل الجا

فصل

واذا اراد المطلق

ان يخرج بولدها

من المصطفى ليس

له ذلك لما فيه

من الاضرار بالكلية

تخرج به الى وطنها

وقد كان الزوج تزوجا

فيكونه لزام المقام

عرفا وشرا قال عليه

من تاهل ببلدة فهو

منهم ولهذا يصير

الحربى به ذميا

والا فلا والودعي التزويج عليها بالخير وانكرت فالقول لها ولو قالت طلقني وعاد حتى ان لم يحن الزوج فالقول لها وان حينت لا قبل
 قولها في الطلاق وان كان حصر فقالت العتمة انما على بغير اجر والام طلبت اجرة فالعتمة اولى وهو الصحيح
باب في احكام النفقة اى هذا باب في بيان احكام النفقة وهى اسمع معنى الاتفاق وهى عبارة عن الاداء على الشئ بهما
 بقا وهى النفقة تجب باسباب الزوجية ومنها النسب ومنها الملك والكل على بيان على الترتيب شيئا على ذكر فصول على طبعى انشا التام
 هم قال ش اى القيد يرى هم النفقة واجبة للزوجة على زوجها سواء كانت المرأة مسلمة او كافرة او اسلمت نفسها فى منزل فليس
 نفقة ما وكسوتهما وسكنهما ش اى فى منزل الزوج قال الا قطع فى شره تسليمها نفسها شرطى وجوب النفقة والاختلاف فى ذلك
 وقال الاترازي فعلم بهذا اذا ادعى بعض الشرح للمدعية بقوله هذا الشرط ليس بلازم فى ظاهر الرواية فانه ذكر فى البسوط وهو ظاهر
 بعد صحة التقيد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج الا ترى ان الزوج لو لم يطلب انتقالها الى بيت جاز لها ان
 تعال به بالنفقة وقال فى الاليعلى وهذا لان النفقة حق المرأة والاتصال حق الزوج فاذا ايطا لها بالنفقة فقد ترك حقه وبذلك لا يز
 بطا ان حقا وقال فى النهاية وقال بعض المتأخرين من ائمة لم لا تستحق النفقة اذا لم تزف الى بيت زوجها والفقوى على جواب
 الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تزف فان كان الزوج قاطبا لها بالنفقة وان لم تنقل من الانتقال الى بيت زوجها فلها
 النفقة ايضا واما اذا كان الاستناع حتى بان انتهت تستوفى مهرها فلها النفقة ايضا وان كان الاستناع بغير حق بان كان
 او فاما المهر او كان المهر موقفا او هبة منه فلا نفقة لها فحل من كان مجبوسا بغيره حتى يقصود كانت نفقة عليه هم والاصل
 فى ذلك ش اى فى وجوب النفقة هم قوله تعالى السيفق ذو ستة من ستة ش امر بالاتفاق والامر للزوج واسقته
 القدرة هم وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ش المولود له هو الاب ورزقهن الامات وقوله تعالى والمعروف
 اى بالوسط وقال الزوج فى تفسيره ما تعرفون انه العدل على قدر الامكان وكلمة على لا يجاب هم وقوله عليه السلام ش
 قول النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث حجة الودع ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ش هذا الحديث رواه مسلم
 عن جابر بن عبد الله وهو حديث طويل جدا وفيه فالتقوا النساء فالكفتموهن ما من الله واستحلن فرجهن بكافة الله
 ولكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم احدكم مهرا فانه فحلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف
 الحديث اخرجه مسلم فى باب حجة الودع هم ولان النفقة خبز الاحتباس ش اى احتباس المرأة عند الرجل هم فكل من
 كان مجبوسا حتى يقصود وغيره كانت نفقة عليه ش الا يقال يريد على هذا النفقة الرهن فانهما على الرهن مع انه مجبوس
 حتى الرهن لانا نقول سلنا انه مجبوس عند الرهن ولكن لا نسلم انه مجبوس حتى هو مقصود للرهن فحب فانه كما يحصل مقصود
 للرهن يحصل مقصود الرهن ايضا الا ترى انه اذا ملك ملك الدين الذى على الرهن فمضمونا باقل من قيمته ومن الدين

باب النفقة
قال النفقة

للزوجة على زوجها
 مسلمة كانت او كافرة
 اذا سلمت نفسها
 الى منزل فليس
 نفقة ما وكسوتهما
 وسكنهما والاصل
 فى ذلك قوله تعالى
 لنفق ذو ستة
 من ستة وقوله
 وعلى المولود له رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف
 وقوله عليه وسلم
 فى حجة الودع
 ولهن عليكم رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف
 وكان النفقة خبز
 الاحتباس كل
 من كان مجبوسا
 حتى يقصود وغيره
 كانت نفقة عليه

اصحاب الشافعي والعلل
 في المصلقات
 وهذه الدلائل كلها
 تستوفوا المسئلة
 والكافرة والفتنة
 حالها جميعا قال
 العبد الضعيف
 وهذا اختيار المحققين
 وعليه الفتوى وتفسير
 انهما اذا كانا موثقين
 بحجب نفقة الينا
 ولان كل من يفسر
 نفقة الاغناس
 والكانت معشر الزوج
 موصوف نفقة ما دون
 نفقة للموسر دون
 المعسر وقال الكرخي
 حال الزوج وهو قول
 اشافعي لقوله تعالى
 لا تسقوا وجعل
 قوله لا تسقوا
 الى من لا يسقوا
 طائفة من الزوجين

على هذا كان ينبغي ان تجب النفقة عليها جميعا الا ان النفقة لما كانت بالقيمة الزهنية وهو على ذلك الرأى جبت عليه خاصة كارهة
 يجب نفقة ما على صاحب المال هم وهو له شئ اى اصل من كان مجبورا بالنفقة ترجع الى غير القاضي والعالم في الصدقات مثل النكاح
 جبا نفسها للمصلح المسلمين يجب كفايتها ما وكذا كمال الفتى والستوى والوصى والمضارب اذا سافر بمال المضاربة والمطالبة
 اذا قاموا بجباية المسلمين في موقع عدوهم يجب كفايتهم هم وبه الدلائل شئ اشار به الى ما ذكره من الكتاب والسنة وقال الكرخي
 اى الايات الدالة على وجود النفقة والدليل العقلي هم لافضل فيها شئ اى لافرق فيها بل على طائفة هم فيستوى فيها
 المسلمة والكافرة شئ والفتنة والفقيرة والموطورة وغير الموطورة والمنقطة الى بيت الزوج وغير المنقطة هم وليست في ذلك
 مالا جميعا شئ اى حال الزوجين وبه اللفظ القدرى هم قال شئ اى المصنف هم وبه اختيار الخلاف وعلى الفتوى
 شئ اى على اختيار المضاف الفتوى وظاهر الرواية عن اصحابنا باعتبار حال الرجل في اليسار والاعسار ودون حال المرأة
 وبه صح محمد في الاصل والحاكم في الكافي وصاحب الشامل في قسم البسوط والامام الايباجي في شرح الطحاوى والبيهقي
 الكرخي وكثير من شيوخنا المتأخرين كصاحب التحفة وصاحب النافع وغيرهم وهو قول الشافعي هم وتفسيره شئ اى تفسير
 قول المضاف هم انهما شئ اى ان الزوجين هم اذا كانا موسرين يجب نفقة اليسار وان كانا موسرين فنفقة الاعسار
 شئ اى يجب نفقة الاعسارهم وان كانت المرأة موسرة والزوج موسر شئ اى وكان الزوج موسرهم فنقتها
 دون نفقة الموسرات ونفوق نفقة المعسر شئ وفي الذخيرة بيانه اذا كان الزوج موسر البطر اليسار نحو ان ياكل
 الحلو والحم الشوي والباجات والمرأة فقيرة كانت تاكل في بيتها خبز الشعير الى هذا الزوج بان يطعمها اياكل بنفقة ولا ما كانت
 المرأة تاكل في بيتها ولكن يطعمها فيما بين ذلك ويطعمها خبز البر وباجته وباجتين فهذا معنى اعتبار حالها وما اذا كان الزوج موسرا
 والمرأة موسرة لم يذكر المصنف هذا القسم قال الاثرزي لا ادرى كيف ذهب عنه والابد من ذكره فقال المضاف في كتابه
 يفرض لرفقة ما لمعنى وسطا فيقال له تكلف الى ان قطعها خبز البر وباجته وباجتين كيلا يطعمها البطر وقال الاثرزي
 هذا التكليف تكليف اليس في الموسر فلا يجوز قال الامام الشري لم يذكر صاحب الكتاب انه يواكلها يعنى المضاف لم يذكره
 في كتاب النفقات ثم قال لكن شايخنا قالوا المستحب له ان يواكلها لانه ما يوجب له شقة سعادته وان يواكلها ليكون نفقتها
 ونفقة سواهم وقال الكرخي لعيت برال الزوج وهو قول الشافعي لقوله عز وجل ليفيق ذو سعة من سعة وهو ظاهر الرواية و
 قال الله تعالى ومن قدر عليه رزقه فليفتق ما اتاه الله بين ان التكليف بحجب الموسر وان النفقة على حسب حاله ولما جبت
 نفسها من عسر فقدر غنيت بنفقة المعسر فلا يستوجب على الزوج الا بحسب الزوج وحالهم ووجه الاول شئ اى وجهنا
 حاله هو اختيار المضاف هم قوله عليه السلام شئ اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم المند لمرأة ابى سفيان خذني

اعتبرها
وهو الفقه
فان النفقة
تجب بطريق
الكفاية الفقه
لاشقة الكفاية
الموسر فلا في
للزوجة واجب
النس ففصح
نقول جميعه
مخاطب
وسعه البات
دين في مته
ومعنى قوله
بالمعروف
الوسط وهو
الواجب

من ان زوجا كالميتك بولدك بالمعروف من هذا الى بيت اخيه الجماعة غير التزوي عن شام عن عروة عن امية عن عائشة رضي الله تعالى عنهما عن معاوية قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان باسفيان بن يحيى ليس يعطيني ما يقضي لذي القربى الا اخذت منه وهو لا يعلم فقال عليه السلام خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف هم اعتبروا الماشي اي اعتبروا عليه السلام حال المرأة وقابل ان يقول هذا الديل غير مطابق للذي وهو الاعتبار بحاله والحد يديل على اعتبار حالها واما اعتبار حالها لانه تدل عليه والختم يدل عليه فاذا الآية تدل على اعتبار حاله والحد يديل على اعتبار حالها فوجب الجمع بينهما بان يكون حاله معتبرا من جهة وحاله كذلك فان قيل هذا على تقدير التعارض والحد يديل على العرض الآية كونه من الاساويث فالجواب ان الحد يديل على قوله تعالى وعلى المودله رزق من كسوتهن بالمعروف فتكون المعارضة بينيتين الايتين فصح بينهما وهو الفقه ش اي اعتبار حال المرأة هو الفقه اي هو الذي يفهم من الدليل واثارها الى انه اختار قول المضاف حيث اعتبر حاله لكن ذكر الدليل من جهة نفسه لما اختاره واما قلنا من جهة نفسه ليلير وعليه عزم الا تترضى حيث قال قوله هم فان النفقة ش قوله فلا معنى للزيادة وفيه نظر لانه باق بين الدليل والمدلول مطابقة لان صاحب المداية اوردوه وليا القول المضاف وقول المضاف اعتبار حال المرأة وحدها انتهى ونحن نقول اختيار المصنف اختاره المضاف ولكن دليله من جهة ويرد ما ذكره ثم بين ذلك بقوله لان النفقة معجب بطريق الكفاية والفقه لا تقتصر على كفاية الموسرات فلا معنى للزيادة ش يعني عن كفايتها نظر الى حال الزوج ثم اجاب عن قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته بقوله والانس هم ففصح نقول بموجب ش اي بموجب النص وهو انه هم مخاطب بقدر وسعته ش ليل يلائم التكليف بما ليس بالوسع لكن زاد كفايتها على ما في وسعه كونه دينيا عليه وهو معنى هم والباقي دين في ذمته ش عملا بالليلين والايود مع العجز واعترض الا تترضى على المصنف بقوله وهذا لا يكون جوابا لما ذهب اليه الكرخي من ظاهر الرواية لان نص القرآن لا يثبت الزيادة على نفقة الاعا من ابن ثبوت الزيادة بموجب النص حتى يكون ديناً عليه انتهى قلت المصنف لم يثبت الزيادة بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته حتى صدق اقال واما ثبت الزيادة بقوله تعالى وعلى المودله رزق من كسوتهن الآية وفيما قاله عل بالليلين وهذه الآية تدل على وجوب كفايتين بكونه على غير ان اذ عجز عن الكفاية لا يكلف في الحال بل الزيادة على الكفاية في ذلك الوقت يكون ديناً عليه والعلم بالنظر اولى من ترك احدهما ومعنى قوله بالمعروف الوسط ش اي قوله عليه السلام بالمعروف في قوله لئلا تلهي المرأة الى غيابة خذي من مال زوجك ما يكفيك وولدك بالمعروف وكذا في قوله تعالى وعلى المودله رزق من كسوتهن الآية الوسطي هم وهو الزوج ش اي الوسط هو الواجب وفي البسيط يجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف فيما فرض في كل وقت وزان كما يفرض لها قدر الكفاية من الطعام فكذا لك من الاربع لان الجز لا يتناول الاعادة ما و ما جاء في تاويل قوله عز وجل من اوسط

ما تضمنه من الحكم ان اعلا ما يعلم الرجل امراته الجوز واللحم وادسطة الجوز والزيت وادناه الجوز واللبن والما الذي من تحتها من غيره مما في
 زيادة الجوز من اهل الجوز كالجوزهم وبه شئ اى وبالمعروف المذكور في القرآن والحديث هم يتبين انه لا معنى للتقدير
 شئ اى في تقدير النفقة هم كما ذهب اليه شئ اى الى التقديرهم الشافعي انه شئ اى التقديرهم على الموضع الذي
 على المعسر وعلى المتوسط ونصف در شئ المدايعم وتشديد الدال على ذلك بالعرف في عند الشافعي واهل الحجاز
 وطالان عند ابي حنيفة واهل العراق وقيل ان اهل المدينة يرون ان يدريه في الكفاية طعاما وقال الماوردي في الحاوي
 ما تضمنه ان الاصل في اعتبار الحب في النفقة الكفارات لانه طعام يقصده في الحرمة يستقر في الزمة وفي النكاح عليه تسليمها
 وعليه طينة ونخلة في اللص ويجوز الاعتناء في اللص الا وبقفا ونحوه على المذهب ولو اكلت معه سقطت نفقتها في اللص وفي الغنى
 ايجاب الحب تحكم فان الشريعة ورد بالانفاق مطلقا من غير قيد ولا تقدير فيجب ان يرد الى العرف والعادة وذلك في الطعام
 وكون الحب والمبلغان من احد من السلف انه اطلعهم بوجبه جواد الحكم بذلك الحاكم وقد تركوا قوله في جميع البلاد الاسلاميه على تقدير
 دفعه على الاكابر وعن الكاثيرين به ثم وكن كل يومهم وهو ما وثقت به المبنى على التدا عليه وسلم قال ابن جبيب اخذه
 بن حاتم بن اسمعيل بفرض نفقة الزوجات استحسنه مالك وهو ظاهر خلاف مذهبه ونهينا ما ذكره علما فقال في مختصر شرح الكا
 الحاكم ان يبدل اذا كان الرجل صاحب المدة وطعام كثير يمكن من تناول مقدرا كفايتها فليس لها ان تطالب الزوج بفرض
 النفقة وان يكن بغيره الصنفه فما صحت في النفقة لفرض لها بالمعروف وهو فوق التقدير وكون الاسراف رعاية لما بين
 ولا تقدر النفقة بالدرهم لان المقصود الكفاية وقد يرخص السحر ويخوف افعال يحصل المقصود وكما يفرض لها الطعام بقدر الكفاية
 كل يوم يفرض الا دام ايضا لان الجوز لا يتناول الا ما واما عادة وكذلك بفرض الدين لانه لا يستغنى عنه وقال في الاقتصية
 الا دام الا على اللحم والادسطة الزيت والادنى اللبن والطحيب والصابون والاشنان وشحن ماء الغتال عليه كذا في خلاصة
 الفتاوى ولا يفرض لها من الكسوة ما يصلح للشاء والصيف ففي الشتاء قميص وخنجر وحمال وكساء كذا في خلاصة
 ان كان الرجل مسكرا ولا كساء في الصيف وان كان مسكرا فاجوبون ذلك على قدر ريسار والمادوم قميص وازار وكساء
 ما يكون ولا كساء في الصيف وان كان الرجل مسكرا فاجوبون ذلك وقال محمد بن الاصل من التقدير بالدرهم لغيره
 ان كان مسكرا ففرض لها من النفقة كل شهر اربعة دراهم او خمسة او باين ذلك ولما دعيها لمائة دراهم وقل من ذلك واكثر
 وان كان مسكرا عليه لمره ثمانية دراهم او سبعة او نحو ذلك ولما دعيها لمائة دراهم او اربعة ونحو ذلك فذلك ليس بتقدير
 لازم بل هو بناء على ما شاهد محمد في ذلك الوقت من عرف زمانه كذا ذكره شمس الائمة الشريفي في شرح الكافي وشمس الائمة
 البيهقي في الشامل وقال الشريفي لم يذكر محمد في الاصل كسوة المرأة الا ازار والحفت في شئ من المواضع وذكر الا ازار

وبه يتبين
 انه لا معنى
 للتقدير كما
 ذهب اليه
 الشافعي لانه
 على الموضع
 وعلى المعسر
 وعلى المتوسط
 ونصف

في كسوة الى ما لم يذكر الخلف ايضا وان كانت الناحية من يتكلم ان يخرج الى الخارج فلها الخلف والكل يجب بكيفية
 والارادة فانما المودة المقر في البيت ممنوعة من الخروج فلا تسوجب الخلف والكل على الزوج وكذلك لا تسوجب الا اذا
 لانها تكون بمنزلة نفسها بشروط الزوج فليس على الزوج يتجمل بما يحول بينه وبين حقها فلهذا لم يذكر الا اذا في هذه الفظة في شرح الكافي
 وقال في خلاصة الفتاوى في هذا في ديارنا في فرض الا اذا والكل وبغير فرض انما عليه وقال الخلفان
 ويجعل لما انما انما عليه مثل الفرائض والعترة والنفقة في الشراء ولما فاني على به قال شمس الاية الخسري في شرح كذا النفقات
 فذكر ان الكتاب على حدة ولم يكلف بغير فرض واحد لانها بما تدخل عنه في ايام الخسري وفي ران منها وقال الحاكم الشهيد قال محمد
 لا ينبغي ان يوقت النفقة على الدراهم لان السعر لغيره او يرضى ولكن يجعل النفقة على الكفاية في كل زمان في غير قوتية في غير
 لها عليه درهم شهر الشهر قال الخسري وهذا بناء على ما دسهم وبعض المتأخرين من شاشنا قالوا ليعبر في ذلك حال الرجل فانه
 ان كان محترفا في فرض عليه النفقة لولا انه تميز عليه النفقة شهر او مرة واحدة وان كان من العجزة في فرض عليه الاداء
 شهر وان كان من الدائنين في فرض عليه النفقة على الكفاية في كل زمان في غير قوتية ذلك في غير قوتية درهم شهر الشهر قال الخسري
 وهذا بناء على ما دسهم وبعض المتأخرين من شاشنا قالوا ليعبر في ذلك حال الرجل فانه ان كان محترفا في فرض عليه النفقة لولا انه
 وان كان من الدائنين في فرض عليه النفقة سنة سنته ليعبر الاداء عليه ذلك عند اذرك العادة واتخاذ غلة الخواص والاداء
 الكسوة في غير قوتية المستمرين هم لان ما وجب كفاية لا تقدر شرعا في نفسه لانها ما يختلف فيها احوال الناس في الشك في
 والمهرم وجب الاداء والاداء في نفقته في تقدير تقديره انما ابراهم في البسيط وكل جواب عرفة من اعتبار حال او حالها
 في فرض النفقة فهو الجواب في كسوة هم وان استسقط من تسليم نفسها حتى يعطيه امرها فلها النفقة لانه منع بحق فكان قوت
 الاعتبار من نفقته من قيامه في كسوة الاموات في المزدحم المهرم والعاجل وبه من في شرح الطحاوي فقال ولولا انها سعت
 نفسها بالابل في العاجل فلها النفقة لانها منع بحق قال في النفقة وان كان الاستسقاء بغير حق بان او فاما الزوج المهرم
 معول فانه ليس له النفقة لانه وبالنسبة منها لان نبي الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له نفقة لانه لم يكن له نفقة لانه لم يكن له نفقة
 النفقة لانها لا منع بحق وكذلك لاجل الدخول اذا كان برضا عند ابني منيفة قال لا نفقة لما كان في الخلف وفي فتاوى
 قاضي خان ولو كان الزوج ساكنا معا في منزله ما منعته زوجا من الدخول عليها كانت ما شئت الا اذا سعت لمتحولا الى
 منزله ولو كانت هي لها منزلا فحينئذ يكون ناشرة ولو كانت في منزله ولم يكن من الوطى لا يكون ناشرة هم وان نشرت
 فلها نفقة لما سعت في منزله لان قوت الاعتبار منها في نفقة الناشرة والناشئة هي البالغة نفسها عن زوجها
 بنحوه وقيل بالنسبة من نفقة لولا ان نفقته لم يكن له نفقة لانه لم يكن له نفقة لانه لم يكن له نفقة لانه لم يكن له نفقة

لان ما وجب

كنايته لا يفتقر

نحوه في نفسه

وان امتعت

من تسليمها

حتى يعطيهما

مهرها فلها

النفقة لانه

منع بحق

قوت لا اعتبار

بمعي من قبله

فيبيع على كفاية

وان نشرت

فلها نفقة لها

حتى تقوا الى

منزله لان قوت

الاعتبار من

ثم اذا غلب ما روي عن ابي حنيفة من ان الفوت الاجناس هم وعن ابني يوسف ان لما انفقت سفي لانها لا تنسج من جنتها
وانما هو السعدي وهم الفقة على الاول من ابي علي ظاهر الرواية وهو انه الفقة في المنصوبة فيما مضى ثم لان جوب الاحتباس
ليس منه شيء يعني من الزوج هم يجعل باقيا تقديره ان بيان ان الفقة يحض عن الاحتباس في بنية فاذا كان الفوت
لمعنى من جنة يجعل ذلك الاحتباس باقيا فاذا كان الفوت لمعنى من جنة باقيا تقديره ان كان لم يفت فوجب الفقة كما اذا
نفسا قبل الدخول لابل الصداق او حبس الزوج لاجل دين عليه او ارتداد او سكت ابي وابي الزوج الاسلام وطلعا
بعد الدخول هم وكذا اذا جئت مع محرم شيء اي الفقة لما هم لان فوت الاحتباس منها شيء الا اذا كان الزوج سها
على ما يجهل الا انهم وعن ابني يوسف ان لما انفقت لان اقامة الفرض عند شيء فوجب الفقة وقال محمد لا نفقة
لما عدم الاحتباس بحجة والتمكين من الاستمتاع بالجماع ودواعيهم ولكن تجب نفقة المحرش لمعنى قيمة
الطعام في المحر لا يجيب عليه على السفر دون السفر شيء اي دون نفقة السفر لانهما تزيد على نفقة المحر كذا في شرح
كتاب النفقات هم لانها اي المستحقة عليه شيء اي لان نفقة المحر اي الواجبة على الزوج لان المأمور هو النفقة بالمع
وهو عبادا واما اسراف فيه ولا تعتبر في النفقة السفر اسراف لغلاء السفر فلا يكون محررا فلا يجيب ذلك هم ولو سافر
الزوج تجب النفقة بالاتفاق شيء وبه قال الشافعي هم لان الاحتباس قائم بقيامه عليها شيء اي لقيام الزوج على المأ
هم ويجب نفقة المحر دون السفر شيء لما فهم ولا يجب الكراء لما قلنا شيء اي في قوله لانها اي استحققتهم وان
مرضت في منزل الزوج فلما انفقت شيء هذا الموعود من المنصف بقوله قبل هذا الجملة المرضية على ما بيننا اعلم ان الفقة
مطلقا لما انفقت في ظاهر الرواية سواء كانت مرضيا يمنع من الجماع كما في الخيف هم والقياس ان فانفقت لما اذا مرضت
مرضيا يمنع من الجماع لفوت الاحتباس للاستمتاع وجب الاستحسان ان الاحتباس قائم فانه شيء اي فان الزوج
هم يتساوى بينهما وتحفظ البيت والمال شيء اي من الجماع هم لعارض شيء اي بسبب عارض وهو المرض هم فاشبه
الخيف شيء في كونه الناعا وتجب النفقة بهم وعن ابني يوسف انها اذا سكت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتمام التسليم ولو لم
تتم سكت لا تجب لان التسليم لم يلج بسبب المرض قالوا شيء اي قال ما يخبرهم هذا من شيء اي هذا التفصيل
حسن هم وفي لفظ الكتاب شيء اي كتاب القدوري هم اي شيء اليه شيء اي الى ما روي عن ابني يوسف في ظاهر الرواية
لانه قال وان مرضت في منزل الزوج لانه يفهم منه لانها سكت نفسها الى الزوج في منزله ثم مرضت فيه هم قال لا يفرض
على الزوج النفقة اذا كان موهرا ونفقة خا وما شيء بانه من سبيل القدوري ولما كان ظاهر هذا الامر لانه قال
في اول الباب النفقة واجبة للزوجة على الزوج اعذر المصنف بقوله هم والمراد بهذا شيء اي بقوله ويفرض للزوجة على الزوج

لانها غلب ما روي عن ابي حنيفة من ان الفوت الاجناس هم وعن ابني يوسف ان لما انفقت سفي لانها لا تنسج من جنتها
وعني اي يوسف لان لها النفقة
والفقوى على الاول لان جوب الاحتباس
ليس منه يجعل باقيا تقديره
وكذا اذا جئت مع محرم كان شيء
الاحتباس منها من ابني يوسف
ان لها النفقة لان اقامة الفرض
عن ولو لم يكن تجب عليه نفقة
المحردون السفر لا يعل
المستحقة عليه ولو سافر
معها الزوج تجب النفقة
بأنه قلنا لان الاحتباس قائم فانه
عليها او تجب نفقة المحر
السفر ولا يجب الكراء لما قلنا
مرضت في منزل الزوج فلما انفقت
والقياس ان فانفقت لما اذا كان
مرضيا يمنع من الجماع لفوت
الاحتباس للاستمتاع وجب الاستحسان
ان الاحتباس قائم فانه شيء اي فان الزوج
هم يتساوى بينهما وتحفظ البيت والمال
بعارض فاشبه الخيف من المرض
انها اذا سكت نفسها ثم
مرضت تجب النفقة لتمام التسليم
ولو لم تسلمت
لا تجب لان التسليم لم يلج بسبب المرض
قالوا شيء اي قال ما يخبرهم هذا من شيء
اي هذا التفصيل حسن هم وفي لفظ الكتاب شيء
اي كتاب القدوري هم اي شيء اليه شيء
اي الى ما روي عن ابني يوسف في ظاهر الرواية
لانه قال وان مرضت في منزل الزوج لانه يفهم
منه لانها سكت نفسها الى الزوج في منزله
ثم مرضت فيه هم قال لا يفرض على الزوج
النفقة اذا كان موهرا ونفقة خا وما شيء
بانه من سبيل القدوري ولما كان ظاهر هذا
الامر لانه قال في اول الباب النفقة واجبة
للزوجة على الزوج اعذر المصنف بقوله هم
والمراد بهذا شيء اي بقوله ويفرض للزوجة
على الزوج

حم ان الواحد من شي اى المادوم الواحد هم يقوم بالامر من نفسه اى بمصالح الحاج ويسلح الدخول هم فلا ضرورة الى تبيين شي
 لان اذا دخل في ذلك فلهزيمة وابتل هم ولا نه شي اى دلان الزوج هم لو تولى كفايتها بنفسه كان كافيا فكذا اذا اقام الواحد شي
 اى المادوم الواحد هم مقام نفسه شي ولو كانت الزوجة امة فلا نفقة لها وما ولو كان له ولد ولا كيفية خادم واحد فرض عليه دين
 او اكثر هم وقالوا شي اى الشايج هم ان الزوج المومس لم يزم من نفقة المادوم المومس من نفقة امراته شي اليسار بنا
 بقية بن عباس حران الصدقة لا بن عباس وجوب الزكاة وهو النصاب من المال النامى الفاضل عن حاجته والغنى الذى يحرم
 به الصدقة وتوجب به الفطرة والاشمية هو ان يكافى ان يساوى باقى امرهم فاضلا عن ثباته والمرتبة وفادومه ومسكنه وفرضه سلامة
 وكتب العلم ان كان من الهمة اذا لم يكن له فضل عن ذلك هم وهو اذنى الكفاية شي والقيمة يرجع الى قوله ما يارهم والمطل
 ان نفقة المادوم اذنى الكفاية وهو ما يوزن المعسر من نفقة امراته وفي الفوائد روى قتادة عن جلاس عن علي بن ابي طالب
 رضى الله تعالى عنه انه فرض لامرأة عشرة درهما روية المادوم ثمانية لامة منها درهمان للقطن والكتاب و
 روى عن شريك انه قال شهدت ابن ابي ليلى انه فرض لامة ست دراهم للمادوم ثمانية لامة هم وقوله في الكتاب شي اى الفادوم
 هم اذا كان مومس اشارة الى انه لا يجب نفقة المادوم عند عساره وهو روية الحسن عن ابن حنيفة بن ابي نزياد اللؤلؤى
 قال لا تارزى قال شيخنا بربان الدين الخزازى شيخنا اذ ذكرنى في نسخ النفقة لاصحابنا المروية الحسن بن زياد واذا ذكره طلاقا في نفسه
 في المادوم الحسن البصري هم وهو الاصح شي اى الذى رواه الحسن بن ابي حنيفة هو الاصح هم فلانا لمحمد شي فانه قال لا اذا
 الزوج مسر فان كان له خادم فرض نفقة المادوم وان لم يكن فلا يفرض هم لان الواجب على المعسر اذنى الكفاية هم وهى
 تمكث حتى تجزئته نفسها شي هذا تعليل لما رواه الحسن بن ابي حنيفة من زوجة لم يفرق بينها شي اى بينه وبين امراته و
 هو قول الزهرى وعطاء بن يارود الحسن البصري وسفيان الثوري وابن ابي ليلى وابن شبرته ومحمد بن ابي سليمان والطائفة
 هم ويقال لها شي اى لامة هم استدنى عليه شي اى على الزوج ومعنى الاستدانة ان تسترى الطعام على ان
 يردوى الزوج ثم يرد وقال الحنفى معنى الاستدانة الشراء بالنسيئة ليقضى الثمن من مال الزوج هم وقال الشافعى لفرق شي
 وبه قال الاك واجد وعلى هذا الخلاف العجز عن الكسوة والعجز عن السكن وفي المذهب في العجز عن الكسوة والسكن وجان
 قال ابو يوسف من اصحابه في العجز عن الكسوة والسكن فيسخ فلا واحد اذ هذا التفرق فسخ عند الشافعى واحمد وقال الاك طلاق
 وفي عدة حكم القاضي بالتفرق قولان في القديم يوم عساره وفي الجديد يسهل ثلاثة ايام ولو غاب عنها ولم يعرف موطنه لم
 لها الفسخ كذا في الحلية وللشافعى في الفسخ من الاعمار عن الصادق الواجب ثلاثة ايام الفسخ قبل الدخول وبعده
 وانما في الاينار الا قبل الدخول ولا بعده وهو احيى المارنى وانما الفسخ قبل الدخول لا بعده وانما المروى

ان الواحد من شي
 بهما من فلا ضرورة
 الى اثنين وكان له ثمانية
 كفايتها بنفسه
 كان كافيا فكذا اذا اقام
 الواحد شي
 وقالوا ان الزوجة مومس
 يلزمه من نفقة المادوم
 ما يلزم المعسر من نفقة
 امراته وهو روية
 الكفاية وقوله في
 الكتاب اذ كان مومس
 اشارة الى ان لا يجب
 نفقة المادوم عند
 عساره وهو روية
 الحسن بن ابي حنيفة
 وهو الاصح شي
 فانه قال لا اذا
 الزوج مسر فان كان
 له خادم فرض نفقة
 المادوم وان لم يكن
 فلا يفرض هم لان
 الواجب على المعسر
 اذنى الكفاية هم وهى
 تمكث حتى تجزئته
 نفسها شي هذا
 تعليل لما رواه
 الحسن بن ابي حنيفة
 من زوجة لم يفرق
 بينها شي اى بينه
 وبين امراته وهو
 قول الزهرى وعطاء
 بن يارود الحسن
 البصري وسفيان
 الثوري وابن ابي
 ليلى وابن شبرته
 ومحمد بن ابي
 سليمان والطائفة
 هم ويقال لها شي
 اى لامة هم استدنى
 عليه شي اى على
 الزوج ومعنى
 الاستدانة ان تسترى
 الطعام على ان
 يردوى الزوج ثم
 يرد وقال الحنفى
 معنى الاستدانة
 الشراء بالنسيئة
 ليقضى الثمن من
 مال الزوج هم
 وقال الشافعى
 لفرق شي وبه
 قال الاك واجد
 وعلى هذا الخلاف
 العجز عن الكسوة
 والعجز عن السكن
 وفي المذهب في
 العجز عن الكسوة
 والسكن وجان
 قال ابو يوسف
 من اصحابه في
 العجز عن الكسوة
 والسكن فيسخ
 فلا واحد اذ هذا
 التفرق فسخ عند
 الشافعى واحمد
 وقال الاك طلاق
 وفي عدة حكم
 القاضي بالتفرق
 قولان في القديم
 يوم عساره وفي
 الجديد يسهل
 ثلاثة ايام ولو
 غاب عنها ولم
 يعرف موطنه لم
 لها الفسخ كذا
 في الحلية وللشافعى
 في الفسخ من
 الاعمار عن
 الصادق الواجب
 ثلاثة ايام
 الفسخ قبل
 الدخول وبعده
 وانما في
 الاينار الا قبل
 الدخول ولا
 بعده وهو احيى
 المارنى وانما
 الفسخ قبل
 الدخول لا بعده
 وانما المروى

يقضي من اجل سبب من السبب كلما ولا غيره في العمل بالمرسل ان يرد من طريق اخر مرورا على بعض الصحابة
 وقال ابن خزيمة وروى عن ابن السبب قولان مختلفان فايها كان المستند والاخر خلاف السنة فبطل قول السنة لا ينظر فيه ومخالفة
 بعضه بعضا وقال ايضا قال ابن السبب عمر ومعاوية وما وجواب عن حديثه الاخر ان قيل للابي هريرة سمعت هذا من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال لا هذا من كيس ابي هريرة ردا عنه كذلك البخاري ودلان ذلك من قول المروزي وليس في ان الرجل
 يزوجهم به فان قلت الشافعي استدلل ايضا بقوله تعالى فانما سبب معروف او سبب احسان فان الرجل لا يجزى عن الاساك المعروف
 تعيين الشريعة بالاسان فلما ابي ذلك ان القاضى منابه دفعا للعلم كما ذكرنا قلنا نحن ايضا استدللنا بقوله تعالى وان كان
 ذو عسرة فنظرة الى ميسرة نسئ الله تعالى وعز وجل على ان العسرة تخرج الاظهار والاممال فلو اقبلت المرأة في النفقة ما كان اراد ان
 الطالب بالفرقة فكذلك اذا ثبت الاجل شرعا وقد ذكرنا بقية دليلنا عن قريب ثم اعلم ان العجز عن الاتفاق لا يوجب التقدير
 عنه ولو كان مع هذا اذ فرق القاضى بينهما بل ينفقه قضاءه اسم لما قال الامام ابو حنيفة محمد بن محمد والاستدلال في الفصل الثاني
 في القضاء في المجهول من كتاب الفضول واذا ثبت العجز لثبوتها في الشبهة وان كان القاضى شافعي المذهب وفرق بينهما فنقد
 قضاءه بالتفريق ولو كان حنفيا لا ينبغي له ان يقضي بخلاف مذهبه الا ان يكون مجتهدا او وقع اجتهاده على ذلك قضى مخالفا
 من غير اجتهاد ومن ابي حنيفة روايتان في جواز قضاءه ولم يقض ولكن امر شافعي المذهب بيقضي بينهما في هذه المادوية بمقتضى
 او لم يرش الامر والمأمور بان كان الزوج غائبا فذهبت المرأة الامر الى القاضى واقامت البيعة ان زوجها الغائب عاجز
 عن النفقة وطلبت من القاضى ان يفرق بينهما قال مشايخ سمعنا جاز تفريقه لانه قضاء في فضاء من مختلف فيها التفريق ليس
 عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه وقال القاضى طهر الدين الرمناني لا يصح هذا التفريق لان القضاء
 انما يجوز عند الشافعي واحده من الرويتين عن ابي حنيفة اذا ثبت الشهود به عند القاضى وهو العجز لان المال فادور لا يجزى
 ومن الجائز ان الغالب انما سار غنيا لم يعلم به الشاهد لما بينا من السانفة وقال صاحب الذخيرة الصحيح انه لا ينفق قضاءه
 لان العجز لا يعرف حاله الغيبة فلو اذن يكون فادور ان كان هذا ترك الاتفاق لا يجوز عن الاتفاق فان رفع هذا القضاء الى
 قاض اخر فان جاز قضاءه فالصحيح انه لا ينفق لان هذا القضاء ليس في مجتهديه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت هم فاذا قضى القاضى
 له النفقة لا عسرة ثم لم يفرم منه تمت لها النفقة المورثش اى نعم القاضى لها النفقة الربل المورثهم لان النفقة تختلف
 بحسب اليسار والاعسار ثم لانها يجب شيئا فشيئا فغيرها لما في كل وقت هم وما قضى به شئ كلمة لا يبدل وقضى مجهول
 ويجوز ان يكون معلوما اى قضى القاضى القاضى يرجع الى البتداء وهو قوله هم لقد يرش بالرفع خبر المبدأ وهو قوله
 ما وصى موصولة بمعنى الذي فانهم هذا جواب عما قيل ان لا يجمعهما النفقة اليسار لان فيه نقص القضاء الاول فاجاب

ولذا قضى القاضى
 لهما بقتل
 الاعسار
 اليسر فقامت
 تمسك لهما
 نفقة المورث
 لان سنفقة
 مختلف بحسب
 اليسار والاعسار
 وما قضى به
 فقد حيز

ان القاضى قد تقرر لهم نفقة لم تجب شي لان النفقة تجب شيان فلو لم يرد اليه لوجب الا يكون لان الزوج انما يتقبل النفقة
قبل تزوجه فاذا لم يكن لازما تخلف فيه حكم الحاكم هم فاذا تبطل حاله شي اى حال الزوج ان صار يورثهم فلو لم يورثهم فلو لم يورثهم فلو لم يورثهم فلو لم يورثهم
شي والنفقة السابقة لا يمنع الاتمام لانه فرض قبل الوجوب فلا يتقرر حكمه وذلك مثل المعسر فاحتمل في يمينه فشرح في مضمون
الكفارة ثم ليس يجب عليه التكفير بالمال لزوال الاعسارهم واذا سقطت نفقة لم ينفق الزوج عليها شي اى على المرأة في هذه الحالة
هم وطالبة بذلك شي اى وبالنسبة الزوج بما كان لها من النفقة هم فلا شي الا ان نفقة لا تقصر ونما بمنى
للمدة كنفقة الاقارب هم لان يكون القاضى فرض لها النفقة بشرط استئذان من قوله فلا شي لها ما سلمه ان النفقة لا تقصر ونما
في الزينة الا بامدشين احب بها الفرض القاضى النفقة لها والاخر هو قوله هم او ما لم تحت الزوج على مقدار نفقاتها شي
اى من النفقة وبه قال محمد في رواية وقال الشافعي والمالك واحمد في رواية تفسيره ونما بلا قضاء ولا تراعى الاعسار والاك
عند سيقين وهو معنى وادعت عليه انه لم ينفق عليها الزوج يدعى الاتفاق فالقول له سعيه وكذا في غيبته او اكلت
سوء سقطت نفقتها عند مالك والشافعي في الصحيح ذكره في المنهاج هم فقيهم لها بنفقة ما سعى شي هذه نتيجة قوله لان يكون
القاضى فرض لها الى اخره هم لان النفقة معلنة شي هذا القليل لقوله فلا شي لها بيان ذلك ان النفقة معلنة هم وليست يجوز
عندنا شي خلافا للشافعي ومن سعه هم على امر من قبل شي اشارة الى ما ذكره من الدليل في قوله وان كانت صغيرة
لا يستحق بها فلا نفقة لها كما قاله الاثر الا لم يقل الاكل يريد به قوله ان المهر عوض عن المال ولا يحتج العونان عن عوض
وان كان قبل التام بديل على انها ليست بعوض عن البعنة لكن لا ينافي ان يكون عوضا عن الاستمتاع بها والقيام عليها
تدفعه فان لم يكن ذلك لا يوجب على المالك المالك عوضا فان قيل لو كانت معلنة لما جرت على الكتاب جيب بانها مسلمة من
وجوبها وماذا شأنه يجب على الكتاب كالجرح واذا ثبت انها مسلمة هم فلا يتحكم الزوج فيها شي اى في النفقة هم الا بقضاء
شي اى بقضاء القاضى هم كالبهنة لا يوجب المالك الا بموك وهو القبض والكساح شي اى صلح المرأة سعه على شي هم
بمنزلة القضاء لان ولايته على نفسه اقوى من ولايته القاضى شي لان له ان يكثر من النفقة فوق ما يكثره القاضى بالمعروف
فكان معلنة بمنزلة القضاء بل اولى هم بخلاف المهر شي لقوله وليست بعوض حيث يجب بلا قضاء ولا تراعى هم لانه
اى لان وجوبه بكلوس هم الحوض شي الا ترى انه اذا تزوجها ولم يسم لها مهر فدخل بها اذات عنها لم يترتب مهر المثل هم و
ان ما الزوج بعدا قضى عليه بالنفقة ونفى شهر سقطت النفقة شي خلافا للمالكية الشاذلية قال الكاكي هذا اذا فرض لها
النفقة ولم يؤمر بالاستدانة انه على الزوج فاستدانت ثم ساعد بها لا يبطل ذكره الحاكم الشاذلية في الخبر وذكر الخصام ان
يبطل ولا يصح ما ذكره في المختصر لان استدانة امر القاضى والقاضى ولايته عليها فكانت بمنزلة استدانة الزوج بنفسه ولا يبطل

النفقة لم يجب فلان
تبطل حاله لها القضا
بهما محرم اذا لم ي
لنفقة الزوج عليها
وطالبته بذلك
فلا شي لها الا ان يكون
القاضى فرض لها النفقة
او ما لم تحت الزوج على
مقدار نفقاتها
لها بنفقة ما سعى
النفقة بصله وليست
بعوض عن عدد ما سعى
من قبله يصح
الزوج عوضا عن البعنة
كالهبة لا تجوز ملك
الا بموك وهو القبض
والصلح بمنزلة
القضاء لان ولايته
على نفسه اقوى من
القاضى شي لان له
عوض عن ما لم تحت الزوج
بعدا قضى عليه
بنفقة ونفى شهر
سقطت النفقة

والا تزل به سوتى هذا وقد غرحت في موضعهم في النسخ من قيد به اقتران الزوج قول الكرخي لانه قال قتل الى قبة قال القادة
 فبالنسخ يتحقق ولا يتحقق السقوط بالموت اسم الاشياء اى لان النفقة هم صلة تطلق بالموت وان تزوج المرأة فميتوا امواتا
 معه فميتا لان النفقة في بعض النسخ وانما تزوج الرجل امته وهذا اولى لموسم لان الحكم لا يختلف بين ان يكون الامه تحت
 حراد عيب نفس فليدلك المالك الشيد في تحقق الكافي نعم لانه تحقق الاحتباس شى فوجب النفقة هم وان لم يبدوا فلا نفقة لما لعدم
 الاحتباس اى من قبل الزوج فان قيل احتباس المولى الحق له شرعا فكان كاحتباس الحره نفسها لصدقا فافهمى ان لا
 قائل ليس كذلك لان في احتباس الحره لصدقا فانفتحت الاحتباس عن الزوج عين متنع عن اوا صدقا وهذا التفويت
 ليس من قبل الزوج هم والبتويه ان يغلى مينا وينيه في منزله ولا يتخذها شى هذا الفير قوله فوا اذ بهى ان يغلى المولى
 بين امته وبين العبد في منزله ولا يتخذها اى الامه وهو بالنسب طفا على قوله ان يغلى هم ولو استخذها شى اى و
 لو استخذها المولى امته هم بعد البتويه سقطت النفقة لان ذات الاحتباس شى فلا يجب لشيهم والبتويه غير لازمه على امر
 في الكحل شى اى في باب كحل الحريق حيث قال ابو اناشم بالان يتخذها كان له ذلك لان حق المولى لم يزل البتويه
 كما لم يزل بالكحل هم ولو خدته الجارية اجناسا من غير ان يتخذها لا تسقط النفقة لانه لم يتخذها ليكون لستره اوا شى
 اى البتويه وكانت الخدمه من الجارية من غير استخراجه المولى هم والمديره وام الولد في اناش اى في عدم نفقة
 هم كالا شى ليعنى كما ان الامه لا نفقة لها قبل البتويه فكذلك المديره وام الولد لا نفقة لها قبل البتويه بخلاف المالكه
 حيث تجب لها النفقة اذ لم تجس نفسها من طامه ولا تشرط البتويه لان السيد ليس له ان يتجربا ولا يملك منها من الزوج
 لانها صارت اخص بنفسها وانما فيها بالكتابة فوقع فصاحت الكسوة او النفقة او سرق لم يجرد حتى ينفى الوقت بخلاف المحارم
 والفرق ان نفقة المحارم مقدره بالماجه بخلاف الزوجه فانها غير مقدره بالماجه في حقها حتى تأخذ ما مع النفي بخلاف المحارم
 لانه لا يفرض لهم من غناهم اذ كان الزوج صاحب ايدة وطلبت المرأة الفرض لا يفعل وفي خزائنه الا لاكل قول القاضى
 استدعى عليه كذا فرض عليه ولو قال الزوج استدعى الا يبيع فزنا ما لم يقتل على يتبين ان يكون له افرش على حدة ولم
 يكتف افرش واحد لها لانه قد تميز لها في الحيف والمرض وقد جاز افرش اكل وافرش الا لاكل وافرش الطفاك والرايح
 لا يتيطان ولو اختلفا في اليسرة والحسرة فالقول لمع سمينه والبيته لما به قال الشافعي والبولفور وذكر محمد في الزايات
 ان القوال لاسح سمينها

فصل اى هذا فصل في ما فرغ من بيان النفقة تنوع في بيان السكنى هم وعلى الزوج ان يسكنه ناس اى ليسكن امرته
 هم في ما فرغ من ليس فيها احد من الشى كما وادته واحد من قراباته لان السكنى تنها فليس للزوج ان تترك غير اسمها

في الصيم كانه
 وان تزوج الحرامه
 فهو اها مولى لها معه
 من كذا فعليه النفقة
 لانه تحقق الاحتباس
 وان لم يتودها فخلوها
 لعدم الاحتباس
 والبتويه ان يغلى
 بينهما وبينه في هذا
 ولا يستخذها مولا
 استخذها بعد
 البتويه سقطان
 النفقة كالا ذات
 الاحتباس البتويه
 غايه كانه على اوا شى
 ولو خدته الجارية احيا
 من غير ان يستخذها
 كالبتويه النفقة كالا
 لم يستخذها لكونه ستره
 والمالكه لولدها
 كالا ففهمى من الزايات
 ان يسكنها في ما فرغ
 ليس فيها احد من اهل
 الا ان تستأذنه

الا ان يتخار ذلك من
السكنى من كفايتها
فيجب لها كالنفقة
وقد اوجبه الله تعالى
مقروا بالنفقة واذا
وجب حقها ليس له
ان يشترط غير هاتين
الاقتضيه فانها
لا تسمى على ما عساهما
ويجمع ما من المعاشرة
نحوها ومن الاستمتاع
لان تحتاد لغيرها
بالتقاص حقها وانكاحه
والذي عليه فليس له
ان يسكنه معها لانها
ولو اسكنها في بيت من
الدار مفرد له على كفاها
لان المقصود حصل له
ان يمنع والديها وولدها
من غير اهلها من الدخول
عليها لان التزوا ملكه فله حق
المنع من دخول ماله
منعهم من النظر اليها وكذا
في اي وقت اختار
سكنها في بيت من الدار
وليس له في ذلك

هم الا ان يتخار ذلك من
شرا او به ثابت في قوله ابن مسعود رضي الله تعالى عنه في قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم والنفقة عليهن من وجوبكم
اي من طاعتكم يعني التلقين وقال لا تارزى ما كان يحتاج صاحب الدار ان يقول اوجبه الله مقروا بالنفقة لان القرآن
في النظم لا يدل على القرآن في الحكم فلو اقتصر على قوله اسكنوهن من حيث سكنتم لكان اولي واجد ولا يلزم
يكن في صدر البحث في النظم بل يوجب القرآن في الحكم اولادنا ذكره بحسب ظاهر قوله ابن مسعود على ان في هذا خلافا بين
الاصوليين هم واذا وجب الاسكان فليس حال كونهما حالها ليس له ان يشترط غير هاتين الاقتضيه فانها لا تسمى على ما عساهما
هم لانها لا تسمى على ما عساهما وانما بينهما ومنع ذلك شرا اي اسكان الغير معاهما عن المعاشرة ونحوها
لان الغير يفرق بين الزوجين عليها ومن الاستمتاع شرا بالجماع ودواعيه وقيل اذا كان هناك من غيرهما الا لغيرهم الطبع لا يفي
ان ينسج وفي الفتاوى ليس له ان يسكنها مع امته في بيت واحد وان اسكنها في بيت من داره والامته في بيت جاره ذلك
والصحيح انه يحتاج الى استحسانها في كل ساعة فلو ان يسكنها معها للضرورة لكن كره ان يجامعها بحضرة امته وفي الميزان مائة عشرة
من الناحية يحل له وطئها ونقص المحلوة سمح وكذا من فرقتها ونقل في خلاصة الفتاوى عن ابي القاسم اللخمي في كتابه
عن القاسم ان الزوج يفرقها فليست ان يسكنها عند قوم صالحين ان علم به بجره وان لم يعلم ان كان جرمه من صالحين فله ان يسكنها
لكن لا يلزم ان يفرقه كما شكك بجره وان لم يكونوا صالحين او يميلون اليه لزمه بالاسكان عند قوم صالحين هم الا ان
متخار ذلك شرا اي تحتاد المرأة اسكان الغير معاهما لانها ليست بالتقاص حقها شرا لان المنع كان ملقا فاذا سقطت
حقها لا يفي لها كلامهم وان كان له ولد من غير شرا اي من غير امره التي موهوم فليس له ان يسكنه شرا اي ولده
هم معا لا يباش انشأ به الى قوله لانها متفرقه ولو اسكنها شرا اي امراته في بيت من الدار مفرد له على كفاها
لان المقصود حصل شرا وقال الفقيه ابو الليث في الفتاوى عن ابي بكر الاسكان انه قال اذا كان في الدار بيت
وقد فرغ لها بيتا من المكن لمان تطلب من الزوج بيتا آخر لانه جسد يمكن ان يجامعها من غير كراهته هم ولشرا اي للزوج
هم ان يمنع والديه او ولد من غير شرا اي من غير هذا الزوج هم والهاش قربتها هم الدخول عليها شرا اي على المرأة
والدخول منصوب بقوله ان يمنع هم لان المنزل ملكه شرا اي ذلك الزوج هم فله حق المنع من دخول ملكه شرا اي في ما يراه
منافرا لهم ولا يمنعهم من النظر اليها شرا اي الى المرأة هم وكلامها شرا اي لا يمنعهم اليها من كلامها معهم في اي
وقت اتت والافيه شرا اي في المنع من النظر وكلامهم هم من تعلقه الرحم شرا اي في اخر لهم لما روي في الصحيح عن جابر
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل الجنة طلقه ولم يمس في ذلك امر شرا اي ليس للزوج في طلاقها كونهما
وليس له في ذلك

هم وقيل لا يمنع من الدخول والكلام وانما يمنع من القرار لان الفتنة في اللبث وهو المكث هم وتطويل
الكلام شئ لان تطويل الكلام يؤدي الى القاتل وتطويل فتنة الشر والفساد هم وقيل لا يمنع من الخرج الى الوالد بين
الاحتمال انهما لا يتان اليها فاذا شعرا زوجا عن الخرج اليها لو لم يمتنعوا من الدخول عليها
شئ اي ولا يمنع الزوج والديها من الدخول عليها هم في كل جهة شئ وعليه الفتوى هم وفي غيرهما شئ اي في غير الوالدين
من المحارم هم التقدير لسنة مرة شئ واحدة هم وهو الصحيح شئ اخر زعيم محرمين مقابل فانه قال لا يمنع المرأة من زيارة
المحرم في الشهر مرة او مرتين وعلى هذا الخلاف فزوجها ولو اذله عن الحسن لا يمنعها من زيارة الاقارب في كل شهرين او ثلث
ولا يمنع محارمها من الدخول عليها في كل جهة ومنعهم من الكيفية هم واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعرف بشئ
اي بالمال انه للمغيب هم وبالأزوجة شئ اي ويعرف ايضا بان هذه المرأة للرجل الغائب هم فرض القاضي في ذلك الكمال
نفقة زوجة الغائب بولده ووالديه شئ وكذا الفرض نفقة اولاده الكبار والزناد الاثاث وقال زفر لا يفرض عنه شئ
كذلك في شئ الا قطع وانما اعتبر اقراؤه بالمال بالزوجة لان المليون او المودع او اجد الزوجة او المال لم يقبل بنتا على شئ
من ذلك الماعلى الزوجة فلان المودع او المليون ليس يمنع من الغيب في اثبات النكاح عليه والاستفقال من القاضي في نظر
انما يكون بعد العلم بالزوجة ولم يوجب العلم فلا يبر بالظن وكان الوصيفة او لا يقبل بنتا على الزوجة ثم رجع وقال لا يقبل
هم وكذا شئ اي وكذا الفرض القاضي النفقة لهؤلاء المذكورين هم او اعلم القاضي بذلك شئ اي اذكر من الزوجة
والمال للمغيب هم ولم يعرف شئ اي والمال ان صاحب اليد لم يعرف شئ به شئ اي بما ذكر من الزوجة والمال هم
لانه شئ اي لان صاحب اليد لما اقرب الزوجة بالودعية فقد اقران حق الاخذ لما شئ اي المرأة هم لان لما ان
تأخذ من مال الزوج حتما من غير نكاح شئ اي من غير رضی الزوج لم يثبت هذا امره ابى سفيان خذ من مال زوجك كالميك
وولدك بالمعروف وقدم عن قريب فان قيل يشكل على هذا الوجه صاحب الدين غريبا او مودعا للمغيب وهما مقران الدين
على الغائب لا يامره القاضي بقضاء دينه من الودعية والذين قلنا ان القاضي يامر في حق الغائب بما هو الظاهر وفي الامر
بالانفاق لهؤلاء نظر لبقاء ملكه لاني قضاء دينه ليس فيه نقاء لملكه بل هو قضاء عليه بقول الغير هم وقرار صاحب اليد
مقبول في حق نفسه شئ هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال ينبغي ان لا يصح اقراره لانه اقرار على الغائب فاجاب
بقوله وقرار صاحب اليد هو الذي عنده الودعية مقبول في حق نفسه لانه اقراره اليه وحيث على الغائب هم لاسيما ههنا
شئ اي في هذه المسئلة وسيا معناه فهو ما ههنا وهو مكرب من الشئ وكلمة ما والشئ الميل اصله شوي قلبت الواو يا و
او غمت اليها في اليا و الا هم لجهه تجري مجرى واذ كانت ارايدة فيجزي مرفوعا خبر لغيره ومحدوف اذا كان موصولا

وقيل لا يمنع من الدخول والكلام
وانما يمنع من القرار لان
الفتنة في اللبث وتطويل
الكلام وقيل لا يمنعها
من الخرج الى الوالدين
ولا يمنعها من الدخول عليها
في كل جهة وفي غيرهما
من المحارم التقدير لسنة
وهو الصحيح واذا غاب الرجل
وله مال في يد رجل يعرف
به وبالأزوجة فرض القاضي
في ذلك المال نفقة زوجة
الغائب وولده الصغار
ووالديه وكذا اذا علم القاضي
ذلك لم يعترف بكنهه لما اقراؤه
والودعية فقد اقران حق
الاخذ لما لان لها ان
تأخذ من مال الزوج حتما
من غير نكاح
صاحب اليد مقبول
في حق نفسه شئ

فانه لو انكر احد الامرين فقبلت
 المرأة فيه لان المودع ليس
 بخصم في اثبات الزوجية
 عليه ولا المرأة خصم
 في اثبات حقوق الغائب
 فاذا ثبت في حقه تعدى الى القفا
 وكذا اذا كان المال
 في يده مضاربة
 وسكن الجواب في الدين
 وهذا كسبه اذا كان
 المال من جنس
 حقه ما دراهما او دنانيرا
 وطعاما وكسوة من جنس
 حقه اما اذا كان خلاف
 جنسه لا نفرض النفقة
 فيه لانه يحتاج الى البت
 ببيع مال الغائب بآلاف
 اما عند اليخيفة فلا نه
 لا يباع على الحاضر كذا
 الغائب اما عند ما فلا نه
 ان كان يقض على الحاضر كونه
 يعرف امتناعه لا يقض
 على الغائب لانه لا يعرف
 امتناعه قال ويأخذها
 كسب حيلة نظر الغائب

يرجى منسوبا للاستئذان يعني الان الا لاخراج ولا سيما ايضا لاخراج ولكن باثبات اهل الفضل لا يقول ان معنى القوم ايا
 زائد يعني ان الكرم زيد اكثر والجمع من الكرم فمكذوكا سببا بان اقرار صاحب اليد في ساير مواضع مقبول في حق نفسه
 وقيل على البيهية اذا انكر الحق هم فانه ش اى فان صاحب اليد لم لو انكر اقراره من ش اى الودعية او الزوجية هم
 لا تقبل بيته المرأة فيه ش اى في احد الامرين لان اقامتها اذا كانت للزوجية فلا تسحب هم لان المودع ليس بخصم في
 اثبات الزوجية عليه ش اى على الغائب وان كانت اقامتها لاثبات الودعية فلا تسحب ايضا لان المرأة ليست بخصم في
 معنى قولهم ولا المرأة خصم في اثبات حقوق الغائب فاذا ثبت في حقه ش اى فاذا ثبت باقراره على نفسه في حقه هم
 تعدى الى الغائب ش اى كونه ما ذكره قال تاج الشريعة كالنفقة بهطل رصفان تثبت الرصفانية في حقه ثم تعدى
 الى غيره هم وكذا ش اى وكذا الغرض القاضى النفقة للزوجين هم اذا كان المال في يده ش اى في يده صاحب
 اليد هم مضاربة ش اى بان كان صاحب المال مضاربة على فيه هم وكذا الجواب في الدين ش اى اذ حضرت المرأة
 غيرهم وجبا الغائب عند القاضى فاعترف بالدين والزوجية فرض القاضى النفقة وان جهدا احدهما فلا هم وبذلك ش
 اى هذا الذي قلنا من فرض القاضى النفقة عند اعتراف صاحب اليد بالزوجية والمال كله هم اذا كان المال من
 جنس حتماش اى في المرأة هم وراهم وذا نيز او طعام او كسوة ش اى او كان كسوة هم من جنس حتماش اى
 جنس ما يبنى ثلما المرأة يبنى فيها الكسوة لانهما جنس حتما المستحق هم اما اذا كان من خلاف جنسه ش اى من خلاف جنس حتما
 كالمدر والعبد والعروض هم لا يفرض النفقة فيه لانه يحتاج الى البيع وللايلع ال الغائب بالاتفاق ش اى عند اصحابنا هم
 راخذ ابى حنيفة فانه لا يبيع على الحاضر ش اى لو كان حاضر اما كان للقاضى بيع باله لان بيع القاضى على وجه الحجر والحجر
 على العاقل البالغ باطل عنه فاذا كان غائبا بطريق الاولى وهو حتى قوله فكذا على الغائب هم واما عندنا ش اى عند
 ابى يوسف ومحمد هم فلانه ان كان يقضى على الحاضر ش اى ثبت امتناعه من البيع الذي عليه هو حتى قوله هم لانه يعرف امتناعه
 ش اى يقضى الاجل امتناعه وقوله لا يقضى على الغائب ش اى خبر كان وانما لا يقضى عليهم لانه لا يعرف امتناعه ش اى ولكن
 لا يجوز للابوين بيع عرض الولد الغائب عند ابى حنيفة استحبابا ولا يترخص له القاضى ولا يعرفان في نفسها بالمعروف كذا في
 اتفقهم قال ش اى القدر ورى هم وياخذ منها ش اى من المرأة هم كنفها بها ش اى بالنفقة هم نظر الغائب
 ش اى وقال الشري وبها حسن وان لم يأخذ به بانه ذكره في اوب القاضى للحصاف وقال البعد الشيب وارجح الفيل
 نظر الغائب ولكن القاضى يحلفنا او لا على ان يزوجه لم اعطها النفقة ان يجوز ان يوليها النفقة قبل ان يزوجها
 الامر على القاضى في اخذ النفقة ما ياتهم اذ حلفت اعطها النفقة واخذ منها كنفها هم لانها ش اى لان المرأة

هم برأستوفت النفقة وطلعتا الزوج وانقضت عدتها في فلتا شتم ثباتهم الكفالة بالنفقة تسع ولا يجوز عند محمد وعند أبي حنيفة
 بجبر سحنا ما ذكره في جوارح الفقه وفي الزنا تسع الكفالة ولم يذكر خلافها فان اطلق العنان فهو على شهر عن محمد على الابد او الكفاح
 باقيا فان شتم كل شهر فهو على شهر واحد وكذا عند كل شهر فان رجح الجاني شهر لم يميزه في الشهر الثاني وقال ابو يوسف يميز
 ابد او المصحح جرمه ولو طلعت الميزان الكفيل نفقة العدة لانها نفقة الكفاح ان كان لها نفقة كل شهر فابرة صحت عن نفقة شهر
 واحد فان كفيل نفقة سنة اربعة ذكك كذا لو قال ابد او اربعة هم فرق شئ ابي البصيرة فرقهم بين ذاش ابي بين
 اخذ الكفيل انها هم وبين الميراث شئ في ترك اخذه من الميراث وهو هم ان اذا قسم شئ ابي الميراث هم بين ورثة
 حضور شئ ابي ما بين هم بالنفقة ولم يقولوا الا نعلم له وارثا آخر حيث لم يوفد شهر الكفيل عند أبي حنيفة لان هناك
 شئ ابي في سنة الميراث هم المكفول بجبر قبول فلا يصح كونهما شئ ابي في سنة الكتاب هم معلوم ابي المكفول له معلوم
 هم وهو الزوج شئ فصيح هم فيما شئ ابي فيخلف القاضي المرأة هم بالذبح وجل ما اعطاش ابي الزوج هم النفقة
 نظر الغائب شئ وقد ذكرناه الان هم قال شئ ابي القصد مدى هم ولا يقضي نفقة في مال غائب الا لو لا ان شئ
 ابي الجلاء المذكورين من الزوجية والا ولاد الصغار والوالدين والاولاد والكبار الزموني والامانة هم ووجه الفرق
 شئ يعني بين قضاء القاضي لهؤلاء المذكورين بالنفقة في مال الغائب وبين عدم جواز قضاء غيره من الابداء كالأج
 والهم ما يرد في الاقارب هم وهو شئ ابي وجه الفرق هم ان نفقة هؤلاء المذكورين واجبة قبل قضاء القاضي
 ولما شئ ابي لوجوب نفقة هؤلاء قبل قضاء القاضي هم كان له ان ياخذ وارثا لاجابة الى قضاء القاضي امانة
 لهم شئ ابي لهؤلاء هم ما غيرهم شئ ابي غير هؤلاء هم من المأمر نفقة شئ ابي بقضاء شئ ابي بقضاء القاضي
 هم لانه يجتهد فيه شئ لان الشافعي لا يقول بوجوب النفقة في غير هؤلاء فلا كان وجوبها بالقضاء هم والقضاء على الغائب
 لا يجوز عندنا شئ فلا يقضي لهم بالنفقة في مال الغائب هم ولو لم يعلم القاضي بذلك شئ متصل بقوله وكذا اذا علم
 القاضي بذلك قوله بذلك ابي بالزوجية هم ولم يكن شئ ابي الرجل المودع هم مقر ايش هو متصل بقوله ولو لم
 يتردد بهم فاما شئ ابي المرأة هم البينة على الزوجية شئ ابي على انها زوجة لهم اولم يكلف شئ ابي الزوج
 هم بالافاقا ميتة البينة على الزوجية شئ ابي على انها زوجة لهم لغير من القاضي نفقة على الغائب ويأمر بالاستدانة
 لا يقضي القاضي بذلك لان في ذلك قضاء على الغائب شئ فلا يجوز هم وقال زفر يقضي شئ يعني سبع البينة
 ويعطى النفقة من مال الزوج وان لم يكن له مال يأمر بالاستدانة لان فيه نظرا لها ولا ضرورة فيه على الغائب فانه
 شئ ابي فان الزوج هم لو حصر وصدا فقد اخذت بقا وان جبر شئ ابي وان اكر الزوج ذلك هم يكلف شئ فان

يا استوفت النفقة او طلقها
 الزوج وانقضت عدتها
 بين هذا وبين الميراث اذا
 قسم بين ورثة حضور
 ولم يقولوا الا نعلم له وارثا آخر
 حيث لا يؤخذ منه الكفيل
 عند البعوضة ولا ان
 المكفول له بجبر قبول
 معلوم هو الزوج يحلفها بالله
 واعطاها النفقة نظر القاضي
قال ولا يصح ان نفقة في
 قال غائب الا لو كونه
 هو ان نفقة هو واجبة
 قبل قضاء القاضي وهذا
 كان لهم ان ياخذوا قبل
 القضاء فكان قضاء القاضي
 امانة لهم اما غيرهم من المجام
 فقضاهم انا جبر بالقضاء لا يذ
 محض فيه والقضاء على الغائب
 لا يجوز كونه جبر القاضي بل
 ولم يكن مقررا فاقامت البينة
 على الزوجية ولم يحلفها الا فان
 البينة لنفرض القاضي نفقة على
 الغائب يأمرها بالاستدانة
 لا يقضي القاضي بذلك
 في ذلك قضاء على الغائب قال
 زفره يقضي فيه لان فيه
 نظرا لها ولا ضرورة فيه على
 الغائب فانه لو حصر صديقها
 فقد اخذت حقها وان جبر

اي من اليمن هم فقد صدق شئ المراهم وان اقامت بيته فقد ثبت حتمها وان عجزت شئ اي من اليمن هم يعني الكفيل
او المراه شئ فان من الكفيل يرجع على المراهم وعمل الفسادة اليوم على هذا شئ اي على قول زفرهم انه يقضي بالنفقة على
الغائب لمائة الناس اليه وهو محتمل فيه شئ اي بين طائفتين الا ان في خلاف زفر اولان فيه خلاف ابني يوسف على ما ذكر
الخصاف طلقا او على قوله الاول او على ما ذكره في مختر الكافي ثم على قول من يفرض الاستحاج المراه الى اقامته البيته ان
لم يحلف الا بالنفقة هم وفي هذه المسئلة اقاديل مرجع عنها لم يذكرها شئ منها ان القاضي اذا لم يكن عالما بالكنى فاقامت البيته
على النكاح يقبل في قول ابني حنيفة وعده الاول ومنها لو اقامت البيته على المودع او المدعيون الجاسد للنكاح وقم النفقة
على قول ابني حنيفة ولا ثم يرجع قال لا يقبل ومنها ان البيته على قول ابني يوسف او لا يقبل ولكن لا تقضي بالنكاح كذا في
التمتة والفتاوى الصغرى

فحصل ما فرغ من بيان النفقة والسكنى قال قيام النكاح بينها شرع في بيان ذلك بعد المفاارقة هم واذا طلق الرجل
امراة ثلها النفقة والسكنى في عدة تها رجعا كان شئ اي الطلاق دم او باينا شئ وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه وعبد الله بن مسعود وعائشة واسامة بن زيد بن ثابت في رواية وجابر في رواية وبه قال سعيد بن المسيب
وشريح والاسود بن زيد والشيمي والثوري والسن بن حمي واحمد في روايةهم وقال الثاني لا نفقة للبيوتة شئ
وهي التي طلقها ثلها او بغيره حتى وقع الطلاق باينا عنده وهو قول ابن عباس وجابر في رواية وبه قال مالك وجماعة
في الشهور وعطاء وطاوس وعمر بن ميمون وعكرمة واليش بن سعد وداودهم الا اذا كانت حاملا شئ فانما رجعا
بالاجماع طلقا فالظاهرية وعن اثنائي ومالك لا سكنى لها ايضا هم اما الرجعي شئ اي اما الطلاق الرجعي هم فقلان النكاح
بعد تاييم السباش اي اخذوا صاهم عنذنا فانه يحل له الوطى شئ في الطلاق الرجعي حتى يكون رجعا هم واما الباين
فوجه قوله شئ اي قول الشافعي هم ابو حنيفة عن فاطمة رضي الله تعالى عنها ثبتت تيس قالت طلقني زوجي ثلها فلم يفرغ
لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة شئ هذا الحديث اخرجه الجماعة الا البخاري عن الشعبي عن فاطمة ثبتت
تيس قالت طلقني زوجي ثلها فقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السكنى ولا نفقة فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة
فامرني ان اعتمدني بيت ابن ام مكتوم وفاطمة ثبتت تيس بن خالد القرشي الفهرية الصعابية اخت الصفاك بن تيس
وامر زوجها ابو عمرو بن مخنف وذكر النسائي ان اسمه احمد قال القاضي الا شهر في اسمه عبد الحميد وقيل كنيته هم ولانه
الملك شئ اي لا ملك ههنا هم وهي شئ اي النفقة هم مرتبة على الملك شئ فلا تجب هم ولذا شئ اي لا اهل
خدم الملك هم لا تجب للموت في منها زوجها لا لغيره شئ اي لا لغيره الملك هم بخلاف اذا كانت حاملا شئ اي تجب لغيره

فقد صدق وان اقامت
بيته فقد ثبت حتمها وان
عجزت يضمن الكفيل المراه
وعمل الفسادة اليوم على هذا
انه يقضي بالنفقة على الغائب
لمائة الناس هو محتمل فيه في هذا
المسئلة اقاديل مرجع عنها
فلم يذكرها فحصل اذا طلق
الرجل امراته فليها النفقة والسكنى
في عدتها رجعا كان او بئنا قال
الشافعية لا نفقة للبيوتة اذا
كانت حاملا اما الرجعي فلا ان
بعد قائم لا سيما عندنا فانه
الوطى اهل البائن فوجه قوله
تار وخر طمة بنت قيس قالت طلقني
زوجي ثلها فلم يفرغ لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة ولا
لا ذلك لانه هي مرتبة على الملك
ولذا لا تجب للموت في عنها زوجها
لا لغيره بخلاف اذا كانت حاملا

النفقة

وذكر لا ينفك
زيد بن ثابت
واسامة بن
زيد وجابر
وعائشة رضي
عنها زوجهما كان
احبهما اليه
لحق الزوج بلى
لحق الشتر فكن
للزوجة عبادة
منها الا ترى ان
معنى التفرقة
الرحم ليس براء
في حق لا يشر
فيه الحيض فلا يجزئ
نفقة ما عليه كان
النفقة تجب شيئا
فشيئا كما انما جدد
فلا يكره انما ذلك
وكل من تجب له نفقة
المراة بمعيته مثل الزوجة
وتقبل على الزوج ذواته
لها انما نفقة الزوج
في حق نفقات
كانت تلك

من وجدهم كمن وجد ذلك ان الزوج هو المستور والغنى وذكر ذلك يرجع الى ما يملك به وانما الاسكان فانه قد يملك اسكانها من غير
لكم ليس هو ولا يملك الاتفاق من غير ملكه فكان تقديره والله اعلم تأملوا ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وانفقوا عليهم من وجدهم
وقوله سنة بنابر يري به قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المطلقة ثلاثا النفقة والسكنى او است في العدة هم ورواها ايضا
زيد بن ثابت ش اى روى حديث فاطمة بنت قيس زيد بن ثابت الاله صارى وقال مخرج الاحاديث حديث زيد بن ثابت
غريب هم واسامة بنت زيد ش اى روى عنها فاطمة بنت زيد بن ثابت وقال مخرج الاحاديث هذا ايضا غريب قلت ليس لك
لان الطحاوى روى عنه ثابري الكوفون وقال حديثنا شبيب عن اليبث قال اخبر اليبث عن جعفر بن برقيع بن عبد الرحمن بن ابر
عن ابى سلمة عن عبد الرحمن قال كانت فاطمة بنت قيس تحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لما اعتدى في بيت ابن
ام مكتوم وكان محمد بن اسامة اذا ذكرت فاطمة من ذلك شأرا ما كان في يده فلهذا اسامة بن زيد وقد انكر ذلك مثل انكره
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وجابر رضي الله تعالى عنه ش اى روى عنها جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه
ورواه الدارقطني في سنة عن حرب بن ابي العالاية عن ابى الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المطلقة ثلاثا
لها السكنى والنفقة هم وعائشة رضي الله تعالى عنها ش اى روى عنها عائشة رضي الله تعالى عنها واخرجه مسلم عن عبد الرحمن
بن قاسم عن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت ما فاطمة ان نذكرها يعني في قوله الاسكنى والنفقة وفي لفظ البخاري
قالت انما لمة لا تتقي الله في قولها الاسكنى والنفقة هم ولا نفقة للتوفى عنها زوجها لان اعتبارها ليس لمحق الزوج بل لمحق الشتر
ش وبه قال احمد والشافعي في قول وهو قول ابن عباس والكل من حديث علي بن سيرين عن عبد الملك بن يحيى قلني بصرة قول النبي
وعامر بن شعيب وفي قول آخر للشافعي اذا كان البيت كغيره فينفق عليها من نصيبها وان كان قليلا ينفق عليها من جميع
المال وفي وجوب السكنى له قولان احدهما لا يجب قولنا وهو ان اعتبار الزوج والثاني لا يجب وبه قال مالك هم فان التبرع شتر
المذكور في القرآن هم عبادة منهاش اى من المرأة التي توفى عنها زوجها الماتت اى ان معنى التعرف عن براءة الرحم
ليس بمرأى فيه حتى لا تشرط فيها ش اى في عديتها هم الميضي فلا يجب نفقتها عليه ولان النفقة تجب شيئا فشيئا ولا مال له
بعد الموت فلا يكون ايجابا في ملك الوتر ش قال الطحاوى في محقره ولا سكنى للتوفى عنها زوجها ولا نفقة في مال الزوج
حائلا كانت او غير حائل وقال ابو بكر الرازي قد كانت نفقتها واجبة في مال البيت بقوله وصيته لازواهم تنافوا الى الحول فنفقت
هذه النفقة باليرث وبقوله تعالى تيرعهم بانفسهم فاجب نفقتها على نفسها من مال الزوج هم وكل فرقة تجارت من قبل
المرأة بمعيته مثل الردة وقيل ان الزوج فلا نفقة لها لانها صارت حالبة نفسها بغير حق فصارت كما اذا كانت ناشرة ش اى
قيد بالنفقة اخر از عن السكنى لان السكنى واجب لها لان القرار في البيت مستحق عليها فلا ينفق ذلك بمعيته انما بالنفقة

٤٤٤

على نفقة الذكر كونه من ان كان من ذكورهم من به زانية كالمثلي والشكل في اليمين والاشبه ذلك فانه يجب على نفقة هم لقوله تعالى
 وعلى المولود له زكوة من ذكوتهم والمولود له هو الاب والابن وقيل وجه الاستدلال ان رزق الوالدين واجب على الاب السبب له
 وجب عليه رزق الولد ليدل على الاول هم فان كان الصغير مريضاً فليس على امه ان ترضعه لما ينشئ منى قوله لا يشاكره فيها احد
 هم ان الكفاية شئ هي كفاية الصغيرهم على الاب واجرة الرضاع كالنفقة شئ يعني كما تجب عليه نفقة اذا اخطم بحبب عليه ان يتاجر
 من يرضعه فيكون باجرة الرضاع كالنفقة تجب عليه هم ولا تمنع است لا تقدر عليه شئ اى على الارضاع هم لم يدر بهما
 يمنعه من الارضاع هم فلا معنى للرجوع عليه شئ اى على الارضاع هذا اذا وجد من يرضعه فان لم يوجد ولم يكن بهالة تجبره
 عن الصياع وفى الذخيرة لو كان لا يوجد من يرضعه او لا ياتى به غير تجبره وذكر المولود فى ظاهر الرواية لا تجبر لان الولد يتخذ
 باليمين والشراب وبقية الايمان فلا يردى ترك اجبارا الى التكليف والى الاول القدرى والشرعى وقال شمس الاية
 الشرعى اذا لم تجزى كان على الاب ان يترى المرأة ترضعه عند الامم ولا ينزع الولد من الامم لان الامم اجبت على ان الحبل
 لكن لا يجب عليها ان تملك فى بيت الا اذا لم تشرط عليها ذلك عند العقد وكان الولد يستغنى عنها فى تلك الساعة بل لما ان
 ترضع ثم ترجع الى منزلها وان لم تشرط ان ترضع عند الامم كان لها ان تحمل الصبي الى منزلها او تقول اخرجوه فترضعه عند خاها
 ثم يدخل الولد الى الامم الا ان يكون اشترط عند العقد ان تكون الطفل عند الامم فحينئذ الوفاء بالشرط وقال فى العمدة و
 لا يؤخذ الاب باجرة الرضاع اكثر من مستحقين بالاجماع هم وقيل فى تاويل بقوله تعالى ولا تغفروا له ولد بطلانها الارضاع
 مع كراهتها شئ و لا مولود له بولده بان تطلق الامم الولد الى الاب اذا لم تقبل الصبي الا ان شئ امه والحاصل مبنى
 ان يلحق بها الفرض من قبل الزوج وعن ان يلحق الفرض بالزوج من قبل المرأة بسبب الولد هم وهذا الذى ذكرنا شئ اى عدم
 الجبر فى نسوة الا تراضى وهذا الذى ذكرتم فسر بقوله اى الذى ذكره القدرى بقوله وان كان الصغير مريضاً فليس على امه
 ان ترضعه هم بيان الحكم شئ اى القضاء اما من جهة الدين فيجب عليها ان ترضع قال الا تراضى ولما قالوا لا يجوز لها
 ان تأخذ الاجرة الارضاع لان اخذ الاجرة باذوا يجب عليها من حيث الدين لا يجوز به صرح فى شرح كتاب النفقات قال
 وطن لبعض الشافعين ان المراد من قوله بيان الحكم هو جواب ظاهر الرواية ثم قال وروى الحسن عن ابي منيفة ان النفقة على
 والامم المأما بحسب ميراثه فى الولد وتلك الرواية صحيحة ولكن الشرح كالصعب من النون هم وذلك شئ ليعنى
 عدم وجوب الارضاع على الامم هم اذا كان يوجد من يرضعه شئ اى من يرضع الصغير ليعنى يوجد من يرضعه اخرى تجبرهم
 اذا كان لا يوجد من يرضعه اخرى شئ اى الامم هم على الارضاع صيانة للصبي عن الفيلع شئ نفقة الفلأع صدر من
 صاع ليعنى ان الفيلع الكسر فخرج مبيعة هم قال شئ اى القدرى هم وليا جازا لاب من ترضعه شئ اى عند امه الصغير

نقوله تعالى عَنِ
 لِلْمَوْلُودِ لَهُ زَكَاةٌ
 وَالْمَوْلُودُ لَهُ هُوَ الْوَلَدُ
 وَانْ كُلُّ الصَّغِيرِ
 رَضِيعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ
 اِمَامٌ تَرْضَعُهُ
 لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الْكُفَايَةِ
 عَلَى الْاَبِ وَاجِرَةٌ
 الرِّضَاعُ كَالنَّفَقَةِ
 وَلَا يُلْعَسُهَا
 لَا تَقْدَرُ عَلَيْهِ لَعْنُ
 يَهْلِكُ مَعْنَى الْمَجْبُورِ
 وَقِيلَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ
 تَعَالَى وَلَا تَغْفِرُوا لَهُ
 وَالْاُمُّ بَوْلُهَا
 يُلْعَسُهَا كَالْاُمِّ لَمْ يَمَسَّ
 كَرَاهَتُهَا هَذَا الَّذِي
 ذَكَرْنَا بَيَانُ الْحُكْمِ
 لِذَلِكَ اِنْ جُوزَ تَرْضَعُهَا
 اِذَا كَانَتْ حَتَّى تَرْضَعَهُ
 تَجِبُ لَهُمْ عَلَى الْاُمِّ
 نِصْفُ النِّصْفِ لِلرِّضَاعِ
 قَالَ يَسْتَلْزِمُ الْاُمِّ
 عِنْدَهَا

هم اما استيجار الاب فلان الاجر عليه وقول الشيخ اي قول القدر فيهم عن استاءه اذ ارادت ذلك لان المهر ما يشترط اى لان الشرع
 لما يفتى المفسر في ذلك ان كان في بيت الام لان الشرط في ذلك وقد ذكرناه عن تريب فان اجرت نفسها الارضاع ثم تزوجت
 فليس للزوج منها من ذلك حتى يقضي مدة الاجارة ولا اخفاها فادام الصبي او مثل غيره فاعل الاستملاء به ولو ليس اولى العيش منه
 من ذلك به قال الشافعي وقال الكلب ليس له عليها الا برضى الولى ولو اجرت نفسها الارضاع يجوز باذن الزوج وبغيره لا يجوز لان
 الحق له وهو احد الزوجين للشافعية والثاني يجوز وله نعمها التام وعندنا لا نعمها اذ الم علم بها وليس له منه من وطئها فاذا اجملت فله
 للفرق كما لو مضت هم وان استاجر او بى زوجته او مكرهه لترفع ولا يملك التجار لان الارضاع تنقضي عليها وياتي قال الله تعالى
 والوالدان يرضعن اولادهم شرا وتنفقوا في سنها فتقبل انه مجرد خبر من غير انهم الارضاع وقيل ان في معنى الامر لقول الله
 والمطاعات ترضعن واللاح ان خبره يرضع الام على وجه الذنب او على وجه الوجوب لئلا يتم قبل الا انه قد ادى امره لانها عذرت
 لاحتمال عجزها فاذا قدمت عليه شرا اى على الارضاع بالاجر هم لم يتركوا الفعل ووجب عليها ان تجوز اخذ الاجر عليه وبذا
 شرا اى هذا المذكور من عدمه جواز الاجارة هم في العدة عن طلاق حتى يروا رايه واحسبه لان النكاح قائم وكذا
 شرا اى وكذا لا يجوز هم في البتة شرا اى في العدة فيه روايتان لا يجوز هم في روايتهم شرا اى روايتهم عن
 ابى حنيفة هم وفي رواية اخرى جاز استيجار شرا اى في ظاهر الرواية هم لان النكاح قد زال شرا اى فصارت كالاجنبية هم
 وبما الاول شرا اى وعدهم الجواز هم انه شرا اى ان النكاح هم باق في حق بعض الاحكام شرا اى العدة ووجوب النفقة
 والسكنى وعدهم وضع تركونه ايما وشما وانه لما فلا يجوز استيجار كما في حال قيام النكاح هم ولو استاجر او بى منكره او مكرهه لا يرضع
 ابنه لان غير جاز لا غير حتى عليها ان انقضت عدتها واستاجر او بى لا يرضع ولذا جاز لان النكاح قد زال بالكلية وصارت
 كالاجنبية فان قال الاب لا استاجر شرا اى امراته هم وبغيره فوضيعة الام بمثل اجر الاجنبية او وضية لغيره اجرك كانت شرا
 اى الام هم اى به لانها تنفق شرا اى على الصغير هم فكان نظرا للصبي في الرعي اليها شرا اى الى الام والرفع الى الاجنبية
 اضرة هم وان التمس شرا اى وان طلبت الام هم زيادة شرا اى على اجرة الاجنبية هم لم يجز الزوج عليها شرا اى
 على الزيادة هم دفعا للفرقة والدية الانتارة شرا اى الى دفع الفرقة الزوج هم في قولنا لا انفار والدية بولدها ولا مولودها
 بولده اى بالزنا له اكثر من اجرة الاجنبية شرا اى بل يدفع الصغير الى الغير فضع عند الام لان الخصامة لها هم ونفقة الزوج
 واجبة على امه وان خالفه في دينه شرا اى هذا اذا اطم الصغير العائل والو له كافر او ارتد والعا وبالله تعالى وبالله علم لان ارتداد
 واسلامه صحيح عندنا هم كما يجب نفقة الزوجية على الزوج وان خالفته في دينه المولى شرا اى المانفقة الولد هم فلا طلاق
 بالكلية شرا اى وهو قولنا على المولى ولزوجه من كبره من المعروف ولانه شرا اى لان الولد هم خبره فيكون

وهو له عندنا اذ ادعى
 ذلك لان المهر لها وان استاجر
 وهي زوجته او مكرهه لترفع
 ولزها المهر وان لم يرضع
 عليها اذ ياتى قال الله تعالى
 والوالدان يرضعن اولادهم
 عذرت لاحتمال عجزها فاذا اجملت
 عليه بالاجر ظنت قدرتها فكان الفعل
 واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه
 وهذا في المنتق من طلاق حتى يروا رايه
 وحسنه لان الحكم بانكره في البتة ورواية
 اخرى جاز استيجار اى اركان النكاح قد زال
 وجهه لا اولى انه باق في حق بعض
 الاحكام ولو استاجر هو اى منكره
 او مكرهه لا يرضع ابنه من غيرهما
 جاز لانه غير مستحق عليها وان
 انقضت عدتها واستاجر هو اى اركان
 ولها كما كان النكاح قد زال بالكلية
 وصارت كالاجنبية فان قال الاب لا استاجر
 وجوبه هو انضية كما بمثل اجر الاجنبية
 او وضية لغيره اجرك كانت هي اى لانها تنفق
 فكل من نفق الصبي الى نعم اليها وانقضت
 زيادة لم يجز الزوج عليها دفعا للفرقة
 والدية الانتارة بقوله تعالى ولا انفار
 والى بولدها كافر او ارتد والعا وبالله تعالى
 لها اكثر من اجرة الاجنبية نفقة الصغير
 واجبة على امه وان خالفه في دينه
 كما يجب نفقة الزوجية على
 الزوج وان خالفته في دينه لها
 الولد فلا طلاق ما قلنا
 وعلى المولى ولزوجه من كبره
 الاية ولانه خبره
 فيكون

في معنى نفقة شئ وكثرة الاثر في نفقة فكذا انكر ولد وهم واما الزوجة شئ اي واما نفقة الزوجة هم فلان السبب شئ اي
سبب وجوب نفقة هم هو العقد الصحيح فانه شئ اي فان سبب وجوب النفقة هم بازاء الاعتبار الثابت به شئ اي بالعقد
هم وقبح العقد من المسلم والكافر شئ لقوله تعالى والحصنات من الذين اوتوا الكتاب اي العنات من فعل الزنا
وقد مر في النكاح فاذ ارجع العقد بينهما فترتب عليه الاعتبار شئ فاذ اترتب عليه الاعتبار هم فوجبت النفقة شئ
عليه هم وفي جميع اذكرنا شئ اي في هذا الفصل هم انما تجب النفقة على الاب اذا لم يكن للمنفقة شئ فنقول بكثرة
موضع النفق لهم جميع اجناس الاموال حتى لو كان للمنفقة ثمن حيوان وثياب للملاب ان يبيع ذلك كله وينفقه لان المنفق
بمنه الاشياء كذا في الذبيرة وان لم يكن للمنفقة شئ على الاب ان يكتب نفق على ولد ويحجر على ذلك ويجب عليه وقال الشافعي
بخلاف سائر الاولاد حيث لا يجبس فلان الاب وان علما يجبس في ديون الاولاد في الدين يجبس للمان في الاستئجار كسب
المان بالنفوس الاب يتوجب العقوبة عند قصده لثلاث دله كما لو اعلى ابيه بالبيت كان لابا ان يقتل ولو كان الاب
خارجا عن الكسب بالزانية او بانه متعدي تكلف الناس ونفق عليهم كذا ذكره الحنفية ومن النفقة ومن السائر من من قال نفقة
الاولاد في هذه الصورة في بيت المال لان نفقة هذا الاب في بيت المال فكذا نفقة الاولاد وطالب العلم اذا كان لا يتدبر
الى الكسب فنفقة على الاب لا تقطع عنه كالزمن والاشي هم واما اذا كان لشئ اي للمنفقة هم فالاصل ان نفقة الاب
في ال نفسه غير كان او كبير اش وذاك لان احد الامر من ليس في ايجاب النفقة على صاحبه اولى من ايجاب نفقة صاحبه عليه
والفرق بين نفقة الصغير والزوجة بحيث لا تجب نفقة الصغير على الاب اذا كان الصغير غنيا بما يملك كان ويجب نفقة الزوجة على الزوج
وان كانت الزوجة غنية اذ نفقة الزوجية لا تجب الا اذا كانت الحاجة فلا تجب نفقة المادوم ونفقة الزوجة بازاء التمكن
من الاستمتاع فكان طريقة البذل والمعادلة والبذل لوجبه وان وجد الفنا

فصل اي هذا الفصل وما فرغ من بيان نفقة الاولاد شرع في بيان نفقة الاباء والاجداد والمادوم هم وعلى الرجل
ان نفق على البويع واجداده وجداه اذا كانوا فقراء ش وفي البسوط على الرجل المومس نفقة ابيه وامه و اب الاب
وان علما اهم الاب وان عنت وامه الامم وان علمت وشروطنا في ذلك ان يكون الاب زنا ولم يرافقه احد
في التينة ويجب على الاولاد وذكورهم واناسهم نفقة الوالدين وان علموا البسطة والفقر والزمانة او الجنون مع الصحة قولان
المر بالاجيب هم وان خالفوه في دينه ش وصل بما قبله اي وان خالف هو الاء الرجل في دينه وهو اذا كانوا من اهل
اما اذا كانوا من اهل الحرب فلا يجيب لانهم باعن البيرة في دينهم هم اما الاولاد فخلقوا تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا
فانزلت في الاولاد الكافرين ش قال المفسرون انزلت في سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه وذلك لما سلم

وام الزوجة فلان
السبب هو العقد
الصحيح فانه ما نراه
اي اعتبار الثابت
وقد مر العقد بين
المسلم والكافر وشئ
عليه الاعتبار
فوجبت النفقة
وفي جميع ما ذكرنا
انما تجب النفقة
على الاب اذا لم يكن
للمنفقة شئ اي اذا
كان فالاصل ان نفقة
الانسان على نفسه
صغيرا كان او كبيرا
فصل
وعلى الرجل ان نفق
على ابيه واجداده
وجداه اذا كانوا
فقراء وان خالفوه
في دينه اما الاولاد
فخلقوا تعالى وصاحبها
في الدنيا معروفا
الاية في الاولاد
الكافرين

قالت له امه بيلة يا سعد ابني انك مبهين فوالله لا اظنني صفت بيت عن الطبع والشرع ولا اكل ولا اشرب حتى تكفر بمجي و ترجع
الي ما كنت عليه وكان احب دل باليهما فاني سمعته ببيت بني ثمانية ايام فلم تاكل ولم تشرب لم تشغل بخل حتى غشي عليها
فاني سعد البني على الله عليه وسلم فشي ذلك اليه فانزل الله تعالى هذه الآية وان جاهدك على ان تشرك بي الا ليس لك
عالم فلا تعلم ما اوصا بها في الدنيا ورواهم وليس من المعروف ان يعيش الرجل في نعم الله وتير كما يشي اسي الابوين هم
يهوتان جو عاش والمعدون هو الحياستة بالخلق بئيل والحكم والاتصال والبر والصلة وما يقتضيه الكرم والمروة و
شمس الائمة السخى في شئ الكافي بقوله تعالى ولا تقل لهما اف وقال نهي من الشافعي يعني الا ذمي ونحو الا ذمي في شئ
الفقعة عند جاشنا اكثر ولذا يلزمه نفقة وان كان قادرين على الكسب لان نهي الا ذمي في الكد والتعب اكثر منه في التنا
وقال عليه السلام ان الطيب ياكل الرطب من كسبه ان ولد ومن كسبه ياكل من كسب اولادكم هم واما الاجداد والجدات
فان من الاباء والامهات بقوم الجدة قاصم الاب من بعدهم ش اسي مدمم الاب هم فاستوجوا ش اسي فاستحقوا هم عليه
ش اسي على الولد هم لانما بمنزلة الابوين ش في حيا الولد فاستحقوا على النافعة كالأبوين هم وشروط الفقهاء ش اسي
وشروط القدر في الفقهاء قوله اذا كانوا فقراء هم لانه ش اسي لان الاب هم لو كان ذاهبا فليجاب نفقة في المال او
من ايجابها في غير ش اسي قال عليه السلام كل من كسبه ياكل من كسبه وعرق جنك هم ولا يمنع ذلك ش اسي وجوب النفقة على
الابوين هم باختلاف الدين لما كواش من النفس وهو قوله تعالى وما جئنا في الدنيا من رزقنا فانه قال الكواش في المعنى
هم والاحتجب النفقة اختلاف الدين والازواج ش وفي عموم النسب روايتان ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين
لانه وجبه وفي بعض النسخ هم قال الاحتجب النفقة ش اسي قال القدر فيهم ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين والازواج
والابوين واجداد والجدات والولد وله الولد اما الزوجة فلا ذكرنا منها ش اسي النفقة هم واجبة لهما بالعقد لا بغيره
ش اسي للرجل فواجبه مقصود ش بالوصفة لقوله تعالى وهو الاستمتاع بها بالوطي وبغيره هم وبها ش اسي المعنى المذكور هم
لا يتعلق باستحاد المالة ش بين الزوجين هم واما غير ش اسي غير الزوجة من المذكورين هم فلان الزوجة ثابتة ش اسي
حق الولد فلما هو في حق غيره فشمول الولاد اياهم هم وجزء المرفي معنى نفسه فلا لا يمنع نفقة نفسه بكفره لا يمنع نفقة غيره ش اسي
هو الولد بكفره وكذا الحكم لولا الذين والبنات والاجداد والجدات من قبل الاب والام بمنزلة الابوين هم لان الولاد يملكونهم
الا انهم ش اسي غير لانهم مولودهم اذا كانوا اجريين الاحتجب نفقتهم على السلم وان كانوا سائمين ش اسي وان كانوا
بالإلى دار الاسلام بانهم لا فاسدناش على صيغة الجهم هم عن البر ش اسي عن الاحسان والصله هم في حق من
نما الدين ش اسي بقوله تعالى لا تبارك الله عن الذين لم يفلحوا كمن في دين ولم يخرجوه من داركم ان يروهم فقطوا اليهم الله

وليس من المعروف ان يعيش
في نعم الله تعالى يذكرها صوته
جروا واما الاجداد والجدات
فانهم من الابله والاههاد
ولهذا يقول الجدة مقام الاب
عند عدمه وانه لهم سبيل
فانتم جروا عليه الاجل بمنزلة
الابوين شرط الفقر كانه لو كان
ذاهبا فليجاب نفقة في ماله
اولى من ايجابها في مال غيره
ولا ينعى ذلك باختلاف الدين
لما نكحوا ولا تجب النفقة مع
اختلاف الدين كالأزواج
والابوين والاجداد والجدات
والولد وله الولد اما الزوجة
فلا ذكرنا منها واجبة لهما بالعقد
لا بغيره لهما الحق له مقصود
وهذا لا يتعلق بالحد للمالة
غيرها فلان الزوجة ثابتة جز
المرفي معنى نفسه فكما لا يمنع
نفقة نفسه بكفره لا يمنع
نفقة غيره كالا انهم اذا كانوا
جريين الاحتجب نفقتهم على
السلم وان كانوا سائمين
لانهم يملكونهم في حق من
يألفهم في الدين

ولا يجب على النضر
نفقة لحيته للسلم
وكذا لا يجب على السلم
نفقة لحيته النضراني
لان النفقة متعلقة
بالاثر بالنفس بخلاف
العتق عند الملاءة
متعلق بالقرابة للحرية
بالحديث ولان القرابة
موجبة لصلته ومع
الاتفاق في الدين ملك
ودوام ملك اليمين على
في القطيعة من حرمان
النفقة فاعتبرنا في
على اصل الحالة وفي كلادي
العله الموكدة فلهذا لا يفرق
ولا يشترط الولد
في نفقة ابويه بخلاف
لان لهما تادويل
في مال الولد بالنفس
ولا تادويل لهما في مال غيره

يجب القطين انما يتكلم الشدين الذين قالوا في الدين وانخرجكم من دياركم وظاهره على انكم انتم من قولهم ومن قولهم قالوا
بهم الظالمون هم ولا يجب على النضر في نفقة اخيه السلم وانه لا يجب على السلم نفقة اخيه النضراني شذوذ الفريغ لقوله ولا يجب النفقة
مع اختلاف الدين بيانه ان النفقة في غير الزوجه وغير صورة الولادة ودرته على الارث وهو متخى قوله لان النفقة متعلقة بالاثار
بالنفس شذوذ وهو قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والارث بين السلم والذمي فلا يجب نفقة احدهما على الاخرهم بخلاف العتق
عند الملك شذوذ بخلاف ما ذكره الملك احداهما الآخر حيث يفتق عليه لان العتق قريب على ملك القريب المحرم وقد وجد فيفتق قال
عليه السلام من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه لانه شذوذ اى لان وجوب النفقة هم متعلق بالقرابة والمحرمية بالحيث شذوذ
وهو الذي ذكرناه وقدره النسا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه وفيه كلام كثير نذكره في كتاب العتق ان شاء الله تعالى وروى اصحاب السنن الاربعه
من حديث الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذارحم محرم منه فهو حرم والقرابة
موجبة للصله شذوذ لندوى رحمهم مع الاتفاق في الدين شذوذ يعني اذ كانا مسلمين هم الكدش من ايجاب الصلة مع
الاختلاف في الدين هم ودوام ملك اليمين اعلا في القطيعة من حرمان النفقة شذوذ حاصل من ان قطع زارت الرحم في قبا
ملك اليمين اعلا واكثر من قطع الرحم لما صل من حرمان النفقة هم فاعتبرنا في الاصل شذوذ وهو ملك اليمين هم اصل العاية
شذوذ وهو نفس ملك القريب لقوة معنى قطع الرحم حتى عتق القريب المملوك سواء بعد الاتحاد في الملة او لم يوجبهم في الاثر
شذوذ اى اعتبرنا في الاثر وهو النفقة هم العلة الموكدة شذوذ بهي القرابة مع الاتحاد في الملة هم فلما شذوذ اى فاعايل
كون حرمان النفقة اضعف من قطع الرحم افرقنا شذوذ اى العتق وجوب النفقة فان قلت حرمان النفقة قد يقتضى
الى المالك ودوام ملك اليمين ليس كذلك فكيف يكون اعلى ولان الاتفاق صلة ايجاب حقيقة وصلة العتق صلة ايجاب كما ولا شك
ان الاجراء الحقيقة اولى قلت الحاجة الى النفقة معذرة الرفع عن غيره وان ليالى الناس اوسع من احد من غير سؤال فان الملك
جواني العمران مع نوافر اصحاب الزكوة والعصقات والمحررون نادروا الحاجة الى الاتفاق فانها لا ينفرد الماسن حاجته
هم ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد شذوذ بالرفع لانه فاعل الشاركة والولد بالنفس معنونه ليعني ان كان الابوان جديرين
والولد موزون بغير نفقة عليه فاعايلهم لان لهما شذوذ اى الابوين هم تادويل في مال الولد بالنفس شذوذ وهو قوله صلى الله
عليه وسلم انت وملك الابيك رواد جماعة من الصحابة وسياقي ان شاء الله تعالى في الباب الذي يوجب المدهم ولا تادويل
لها شذوذ اى للابوين هم في مال غيره شذوذ اى في غير مال الولد فان قلت التادويل ثبت بنحو الواو فلا يعارض قوله عز وجل
وعلى الوارث مثل ذلك قلت الحديث مشهور فيجوز به الزيادة ولكن هلنا ان من الملاءة لكن ترك الطلاق قوله تعالى وعلى الوارث

مثل ذلك بالدلائل الدالة على تفسير التغير في رتبة الولادة المستندة الى قوله تعالى وعلى المولود له رزق من
 وكسوتهن كما تقدم فان قلت لا منافاة بين الاثنين لان قوله تعالى او على المولود له رزق من يقتضي ان يشارك
 الجدة الابن كما ان قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك يعقبيه قلت لما ثبت للمولود رتبة في مال المولود
 بالاجماع صار غنيا والمعنى لا تجب نفقة على والده فلا يشارك الجدة الابن م ولانه شريه لان
 الولد هم اقرب الناس اليها شريه الى الابوين هم مكان اولي باستحقاق نفقتها عليه شريه اي على الولد هم وهي شريه
 اي نفقة الابوين هم على المذكور والانات بالتعدي شريه حتى اذا كان الاب فقير اوله ابن بنت مومن ان تجب نفقة الابا
 عليها الصافا وقيد بقوله هم في ظاهر الرواية وهو الصحيح شريه اعتبارا عما ذكره شمس الائمة الخسفي في شرح الكافي عن الحسن عن
 ابى يوسف عن ابى حنيفة ان النفقة بين المذكور والانات المذكور مثل خط الاثنين على قياس الميراث وعلى قياس نفقة
 ذوى الارحام هم لان المعنى يشملهم شريه المعنى هو الولادة وهو سبب الوجوب وقد استوى الذكر والانثى بمكان اذا كان
 للمعسر ونفت حيث يجب نفقة عليهم لئلا لان بسبب الوجوب الارث فيجب لئلا انكالارث هم والنفقة شريه اي النفقة
 هم لكل ذى رحم محرم شريه وقال احمد تجب لكل وارث وبه قال ابن ابي ليلى وقال الشافعي لا تجب نفقة غير الوالدين والمولود
 من الاقارب كالأخوة والاعمام ووفد الرحم المحرم وهو الذي لا يجوز نكاحه على التاميم ودانما قيد بذى الرحم المحرم لانه
 اذا وجب الرحم ولم يوجب المحرم او وجب المحرم ولم يوجب الرحم او وجب لكل من قرابة لا تجب النفقة الا ترى الى ما ذكره الامام
 الاستبجاني في شرح الطحاوي بقوله ولو كان رجلا غير محرم نحو ابن العم او محرما غير رحم نحو الابن المملوك
 او الاخ من الرضاع او رجلا محرما من قرابة نحو ابن عم هو الاخ من الرضاع لا تجب النفقة هم اذا كان
 شريه اي ذوى رحم محرم هم صغير فقير شريه قيد بالصغر والفقير لان الصغير الفقير عاجز عن الكسب والنسب تجب نفقة في المهر او كما
 امرأة بالغة فقيرة او كان شريه اي ذوى رحم محرم هم ذكران فقير او زمنا او عي شريه فقير لا تجب النفقة لهم لغيرهم عن الكسب وكذلك
 منفقو العنين وائل البيزن ومقطوع العليلين والمعذور والمفلوج هم لان الصلة في القرابة القريبة واجبة ودون البعيدة شريه
 اي لا يجب في القرابة البعيدة هم والفاصل شريه اي بين القرينة والبعية هم ان يكون ذارهم محرم شريه والدليل عليه هو
 ما اشار اليه بقوله هم وقد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك شريه فان ذلك اشارة الى البعية فيكون اشارة الى اول الآية
 وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوتهن في على ان على الوارث النفقة والبعية ذى الرحم المحرم بقراءة عبد الله بن جرد
 رضي الله تعالى عنه اشار اليه بقوله هم وفي قراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك شريه ولا شك ان
 كانت سموعة من النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة مشهورة فصارت بمنزلة خبر مشهور على ما عرف من ايراد لقييد الطلاق الكتاب بها

ولانه اقرب الناس اليها شريه
 اولي باستحقاق نفقتها عليه
 وهي على المذكور والانات
 بالسوية في ظاهر الرواية
 وهو الصحيح لان المعنى
 والنفقة لكل ذى رحم محرم
 اذا كان صغيرا فقيرا او كانت
 امرأة بالغة فقيرة او كان
 ذكرا بالغا فقيرا او كان
 لان الصلة في القرابة
 القريبة واجبة ودون البعيدة
 والفاصل ان يكون ذى رحم
 محرم وقد قال الله تعالى
 وعلى الوارث مثل ذلك
 وفي قراءة عبد الله بن مسعود
 وعلى الوارث ذى الرحم
 المحرم مثل ذلك

فتدبر من الحاجة والمصلحة والحق
 والزمان والحق ما كان الحاجة للحق
 العجز فان القادر على العجز
 على بكسبه بخلاف الابوين لانه
 بلحقها لتب الكسب الولد لانه
 بدفع الضرر عنها فثبت نفقة
 مع قدره على الكسب قال
 ويجب انك على مقدار الميراث
 ويجوز عليه ان النصيب
 على الوارث تنبيه على اعتبار
 المقدار لان الضرر بالغرم
 لا يفاء حتى يصحقي قال يجب
 نفقة الابنة البالغة والابن
 على ابويه انما ناعداً الابن
 وعلى الام الثلثان الميراث
 لها على هذا المقدار قال المبد
 الضعيف هذا الذي ذكره وانه
 الخصم والحسن وفي ظاهر الرواية
 كل النفقة على الاب لقوله تعالى
 المولود له وذكركم كسوفهم صا
 كالوليد الصغير ووجه الفرق
 على الرواية الاولى انه جمعت
 الابن الصغير والاية وصولة
 حتم وجبت عليه صدقة
 وفطره فاخص نفقته وكذلك
 الكبير فندم الولاية فيه فتبا
 الام وفي غير الرواية يتبر قدر
 حتى تكون نفقة الصغير على الام
 واجداً اقلنا ونفقة الاخ الصغير
 على الاخوات المتفرقات الميراث
 اخماسا على قدر الميراث

ثم لا بد من وجوب الحاجة مستحق اي ثم لا بد في وجوب النفقة وبين ذلك بقوله هم والصغير والاولاد والامه والامه المارة الطالبة للحقوق
 اي علامه العجز من اصحاب هذه الاشياء المذكورة هم فان القادر على الكسب غني بكسبه فلما عجز ما من اهلهم بخلاف الابوين
 في جواب ما يقال ان الابوين لم يعجزا عن الكسب بل عجزا عما على الكسب اجاب بقوله بخلاف الابوين لانها لهما نفقة الكسب فالولد لا يملك
 دفع الضرر عنها فيجب نفقتهما مع قدرتهما على الكسب وذكر الشرح في شرح ادب القاضي للحناف ان الاب اذا كان كسواً والابن الضيف
 كسواً يجوز لابن على الكسب والنفقة عليه وقال العلواني في شرحه ان النفقة على الابن على الكسب واعتبره بندي الرجم المحرم فانه لا يستحق
 النفقة في كسب قريب وفي ظاهر الرواية في نفقة الاولاد فانها لا يكونان بالكسب غنياً فاما لا لا شافعي هم قال ش اي القادر
 هم ويجب ذلك ش اي النفقة هم على مقدار الميراث ويجوز عليه ش اي على الاتفاق هم لان التخصيص على الوارث تنبيه على
 اعتبار القادر ش اي لان التخصيص عليه بقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك تنبيه على ان الشارع منه على مقدار ذلك لانه
 رتب الحكم على الشئ فيكون الشئ منه هو العادة فيثبت الحكم القدر على هذا الواو ش لورثة فلان ولد بنون وبنات كانت الزينة
 لهم على قدر الميراث هم ولان العزم بالغرم ش انهم الغني بالمعونة اي العزم الذي هو الاتفاق في مقابلة الغرم الذي هو الميراث
 هم والجبر ش اي الجبر على الاتفاق هم لا ينافي ش اي الاجل الفاء حتى حتى عليه فيستحق من يفتي عليه هم قال ش
 اي القادر هم ويجب نفقة الزينة البالغة والابن الرمن البالغ على ابويه اقلنا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث
 ش لان الميراث لها على هذا المقدار اذا فرزا ولدها هم قال ش اي المصنف هم هذا الذي ذكره ش اي القادر هم
 هم رواية الحنفية والسنن ش اي عن ابن يوسف عن ابن حنيفة وبه قال الشافعي هم وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى
 وعلى المولود له وذكركم ش انسان الولد اليه يحزن الام فدل على اختصاصه به هذه النسبة والنفقة تنفي على هذه النسبة هم
 ووجه الفرق ش اي وجه الفرق بين الولد الصغير والكبير هم على غير ظاهر الرواية انه جمعت الميراث في الصغير والاية وصولة
 عليه صدقة فطره فاختص بفقته والذكر الكسب ش اي الولد الكبير هم لانهم الولاية فيه ش اي الولاية له عليه ولما لم
 يشترك الاب في نفقته ولده الصغير فشاركه الام ش في نفقة الكبير فوجب الثلثان على الاب والثلث على الام هم وفي
 غير الرواية يوجب الميراث ش اي رواية واحدة هم حتى يكون نفقة الصغير على الام والجداً اقلنا ش على الام الثلث وعلى الجداً
 الثلثان قال في شرح الطحاوي وكذلك اذا كان له ام واخ لاب وام او عم لاب وام
 او احد من الفسيلة فان النفقة عليهم اقلنا وكذا اذا كان له اخ واخت لاب وام فالنفقة عليهم اقلنا على قدر ميراثهم ولو كان
 له اخ لاب وام واخ لاب فالنفقة بينهما اسداسا ولو كان له ام لاب وام فالنفقة على الام دون العمة وكذلك ولو كان له
 عم لاب وام واخ لاب وام فالنفقة على العم ولو كان له عمة لاب وام فنفقة على العمة اقلنا على العمة

بسم الله الرحمن الرحيم
 بالقصص باب في ما روي
 عن ابى يونس صفح ٤٨
 وعن محمد ركانه
 قد ذكر بما يفضل عن
 نفقة نفسه وعياله
 شهراد بما يفضل
 عن ذلك من كسبه
 الدائم كل يوم كان التقدير
 في حقوق العباد ما بعد
 التقدير دون النصاب
 فانه لا يسيروا في القوي
 على الاول لكن النصاب
 فسابح من الصدقة
 ولا تكن للابوين الفانك
 مال قضى فيه بنفقة ابوه
 وقد بينا الوجه فيهما اذا
 باع ابوه متاعه في نفقة
 عنه بل حقيقته وهذا
 استحسان وان باع الفانك
 لم يجز في قوله لا يجوز في
 كله وهو الفانك لا في قوله
 لا تنصاعها بل يوجب ولا
 لا يملك حال حضرة ولا يملك
 البيع في دين له سوى نفقة
 وكذا لا يملك في النفقة

قال الانسان لا يملك على نصف بطنه ثم يبارش اى الماراد اليار في هذا الباب هم مقدر بالنصاب فيما روي عن ابى
 ش روى ابن ساعته عن ابى يوسف انه اجاب اليار بنصاب الزكوة هم وعن محمد ش روى عنه بنصابهم انه قد روي
 اى قدر لليارهم بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهراد يعني اذا كان له فضل على نفقة شهر له او لغيره فانه يجب عليه نفقة
 زوى الرجم الحرم والمافا او يفضل عن ذلك بده روى اخرى عن محمد روى عنه محمد هم و بما يفضل على ذلك ش
 عن نفقة نفقة عياله هم من كسبه لدايم كل يوم ش يعني اذا كان مستملا وقال صاحب التحفة روى عن محمد بن الحسن
 في يد من المال وهو كسب كل يوم درهما فانه كفي لربعة ذوات ثمانية ترخ نفسه ليعياله يتبع فيه ونفق فضل على زوجة نفقة
 هم لان العبرة في حقوق العباد انما هو القدرة ش على شى هم دون النصاب ش اى دون القدرة على النصاب هم فانه
 ش اى فان اعتبار القدرة هم للثبوت ش اى بحسب ايسر له بكمالات النصاب فانه في حق الله تعالى لا يعبر فيه الا بالقدرة
 على النصاب الكامل هم والفتوى على الاول ش وهو اليار مقدار النصاب هم لكن النصاب ش اى الماراد من النصاب
 هنا هم وهو نصاب حران الصدقة ش من اى مال كان وهو ان يملك افضل عن حاجته الاصلية تايلع ما شى درهم
 من اى مال كان وهو صحيح ونقل في خلاصة الفتاوى عن الابناس قال في نوادر ابى يوسف بشرط نصاب الزكوة ثم
 قال في الخلاصة كذا قال الصدق الشيد في الفتاوى الصغرى ان كوتقض منه درهم لا يجب ثم قال في الخلاصة قال ويجزى
 وقد صاحب المداية ايضا اليار بالنصاب لكن فسر بنصاب الزكوة وحران الصدقة كما ذكرنا هم فاذا كان للابوين الغائب
 مال قضى فيه بنفقة ابويه وقد بينا الوجه فيه ش اى بيا وجه المسئلة في القضاء في نفقة الغائب عند قوله ولا يقضى بنفقة في مال الغائب
 الا هو لا ولا زوجان نفقة هو لا واجبة قبل القضاء كونهما متقفا عليها فكان قضاء القاضى اعانة لهم وقد روي الكلام فيه هم
 واذا باع ابو ومتاع ش اى متاع ابنه الغائب هم في نفقة جازع ابى بنفقة هذا استحسان ش وعند هذا لا يجوز وفي الكافي
 هذا الخلاف في بيع الاب اربع غير الاب لا يجوز اجماعا وفي حال حفر من تحت عليه النفقة ليس لامر من تحت النفقة مع الزوج
 والتعار اجماعا هم وان اع ش اى الاب هم العقار لم يجز ش الا اذا كان الولد صغيرا فبيع ذلك واجمعوا لان الام لا يبيع
 مال ولدا الصغير والكبير كذا في شرح الطحاوى وفي قوله ما ش اى وفي قول ابى يوسف ومحمد لا يجوز ذلك كله وهو القياس
 لانه ش اى لان الاب هم ولاد لايته لا انقطاع عما ش اى لانقطاع الولايته هم بالبلوغ ش اى او بلغ الصغير هم ولدا
 ش اى والاجل انقطاع الولايته بعد البلوغ هم لا يملك ش الاب يبيع مال ابنه البالغ هم حال حضرة ولا يملك البيع في دين له
 ش اى لاب هم سوى النفقة ش ولو قضى القاضى بذلك لا يجوز لانه قضاء على الغائب هم وكذا لا يملك الام ش اى
 ساعدهم في النفقة ش وهذا مخالف لما ذكر في الاتفعية ولما ذكره القدوري من جواز بيع الابوين فاما ان يكون في

لان نفقة هؤلاء يجب كفاية
 للمحاجة حتى لا يجب مع البس
 وقد حصلت بمحض المدة بخلاف
 نفقة الزوجة اذا تقوى بها القسط
 لا لها تجب مع يسارها فلا يسقط
 بمحصول الاستغناء فوافقا
 الا ان ياذن القاضي بالاستدانة
 عليه لان القاضي له ولاية
 عامة فصا راذنه كامر
 الغائب فيصير ديناً في قفله
 فلا يسقط بمحض المدة
فصل وعلى المولى
 ان ينفق على امته وعبد
 لقوله عليه السلام في المملوك
 انهم اخوانكم جعلهم الله
 تحت ايديكم اطعموهم ما
 تاكلون والبسوه من الثياب
 ولا تدبو اعباء الله قال
 اصنفه وكان لها كسب
 الكتاب والنفق لان فيه نظر
 للجانبين حتى يبقى المملوك
 حياً ويبيع فيه ملك المالك
 وان لم يكن لها كسب ياكل
 عبداً ازمننا وحاريتاً لا يجر
 منها اجبر المولى على بيعها
 لانها من اهل الاستحقاق
 وفي البيع ايفاء حقها
 وابطاع حق المولى بالخلف

هم لان نفقة هؤلاء تجب كفاية للمحاجة حتى لا يجب مع البس
 قضى بها القاضي في حيث لا يسقط لان نفقة المرأة بارية مجرى الديون
 لمحصول الاستغناء فيما سعى في ما قلنا انها كالدين فلا تسقط بمعنى المدة
 في الاستدانة على من قوله قطار اذن القاضي اذا اذن له في الاستدانة عليه فيجوز
 باذن القاضي صار ديناً على الغائب فلم يسقط بعد ذلك كسائر الديون
 في ذمة خلا يسقط بمعنى المدة في الحال الكافي قوله لان اذن القاضي بالاستدانة وان كانت الاستدانة من نفقة ذوى الارحام
 وذكر في زكاة الجارية ان نفقة الحارم تصير ديناً بالقضاء ويسقط ويختلف الشايع في قل وذكر في الجارية اذا استدان القاضي
 بالنفقة وانفق كانت الجارية قاسمة مقام الدين واذكر على غيره واذنفق من غيره واذنفق من استدانته بل اكل من الصدقة
 او الساية فلم يبق الجارية بعد معنى المدة واليه الالاضحى في كتاب النكاح وقيل ما ذكر في سائر الكتب اذا طالت المدة واذكره في
 الجارية ما قصت المدة فانه يصير ديناً بالقضاء وكيف لا يصير ديناً والقاضي ما سوره بالقضاء ولو لم يصير ديناً لم يكن الامر بالقضاء الجارية
 والفضل من الغليل والكثير بالشهر الفصل في نفقة الرقيق في جميع هذا الفصل بين نفقة الرقيق وغيره من الحيوان واذخره
 عن الجميع وهو نفسه ظاهرهم وعلى المولى عن نفق على امته وعبد في هذا باجماع العلماء الا ان الامر الشعبي هم بقوله عليه السلام في
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم في المالاك انهم غوناكم جعلهم الله تحت ايديكم اطعموهم ما تاكلون والبسوه من الثياب ولا تدبو
 عباد الله في هذا الحديث اخرجه البخاري عن ابى ذر الغفاري في حديث هذا الذي ذكره ليعتد به لفظه ثم اخبرناهم بحديث
 تحت ايديكم فاطعموهم ما تاكلون والبسوه من الثياب ولا تدبو عباد الله في حديث هذا الذي ذكره ليعتد به لفظه ثم اخبرناهم بحديث
 في رواية ابو داود ولكن لفظه ومن لا يلاكم منه فيجوز ولا تغدوا خلق الله ثم استحب ان يطعمه ما ياكل ويلبسه ما يلبس وحديث
 ابى ذر يحمل على الاستحباب قال ابن شهاب قوله عليه السلام فليطعمه ما ياكل خرج من جرح الغالب يستقيم وتيرة وكذا كسبهم فان
 في ام المولى عن الاتفاق على امته وعبد وهم وكان لهامس اى للامته والعبد هم كسب الكتاب والنفق على انفسها لان فيه
 نظر الجانبين في جانب المولى وجانب الامته والعبد هم حتى يبقى المملوك حياً حتى يبيع فيه كسب المالك ان لم يكن له كسب بان كان
 عبد زمننا او بارية لا يجر تسليماً اجبر المولى هم على بيعها لانها من اهل الاستحقاق وفي البيع ايفاء حقها والافاء مصدر من اوفى
 يوفى من الوفاء وابطاع حق المولى من الباقي يعني البقاء من البقاء هم بالخلف في وهو اثنان وفي الذخيرة في ظاهره
 اصحابنا لا يجبر الانسان على نفقة غير الرقيق كالحيو لا وغيره كالدور والعقار والزروع والثمار الا ان كبره لان فيه بيع المال
 وفيه جيل لعبد ويدر ادمه او ديرة او ام ولد يحجر على نفقته فان ابى فكل من بيع للمحاجة ليرجى وينفق عليه من اجرة

ملوك للزبي على كل واحد منهم كل يوم درهم والند اعظم بالعصاوب

كتاب العتاق

اي هذا كتاب في بيان احكام العتاق والناسبه في ذكر العتاق بعد الطلاق لانها بيان عن اسقاط السرية والازدواج والقبول
 العتق الشيعي كالعتاق الا انه قدم الطلاق على العتاق مع انه غير مندوب اليه بمقابلته ذكر النكاح وقد قلنا ان العتاق اسقاطا
 واسقاطا للامارات الاربع تحيل من سداد باختلاف النواحي فاسقاط الحق من الرق عتق واسقاط الحق عن البضع طلاق واسقاطا
 الذمة براءة واسقاطا الحق عن العتق من الجراحات مخوثة العتاق العتق عبارة عن القوة يقال عتق العتق اذا قوي فطاع
 وكرو منه عتاق الطير لاقتداسها بمنزلة القوة والحرة اذا عتاد من عتق تسمى عتقا لاقتداسها بزيادة القوة والاكسبة عتق
 لاقتداسها بالقوة الرافعة للملك عن نفسها ومخلصها من ايدي الجارية والعقيق المبيع ومنه تسمى البكر في العتق
 عنه عتقا لما له وقيل اقدمه في الخبز وقيل الحق من النار وقيل لشرفه وقيل قال تاسر لما وضعت يد اعيتك من الموت فبسته
 وكانت الاخيرتها اول او قيل اسم العلم يقال عتق عتق عتقا وعتقا وعتقه سبه عتقا وفي النسخ العتق الحرية وكذا العتاق
 بفتح العين العبد عتق اي عتق وفي العرب العتق الخروج عن الملكية وقد يقام العتق مقام العتاق ومنه قول عبيد الله بن
 عتق هو لاك اياك في البسوط والعتاق لغة اثبات القوة وفي الشعر اثبات القوة الشعرية بالازدواج الشرعي والقوة الشعرية
 كونه اهل العتق والولاية والشهادة قادر على التصرف في الاعيان وعلى دفع تصرف الاعيان عن نفسه قال الاثرابي العتاق ازالة الملك
 من غير قبض زوال الى العتق يعني ان يبيعه في حقيقته والعق الحرية المأمولة بعد الملك قال الاثرابي العتاق اثبات العتق
 الحاضر والرق عبارة عن معنى اذا ثبت في الادبي لشيخ تملكه تسمى الحرية عبارة عن الخلو لغيره من احوال ما يشوبه
 وارض حرة اي خالصة لا يخرج غلته ولا عتق في الشرح الحرية خلوس كل شيء في الادبي بالقطع حق الاعتبار عن نفسه واثباتها
 الوصف الكلي يسمى عتقا وتحرير او من محاسنه انه احياء كل شيء يخرج العبد عن كونه محتابا بالادوات الى كونه اهل الملكات البشرية من قول
 الشهادة والولاية والعقضاء ثم العتق يحل الى سرقة اشياء ومحرقة نفية لغة وشرا عتق كونا وسببه شرطه وكرهه حقيقة والوفا
 شبهة فوكان في الواجبات مشطرا في لبوب العتاق من التزود والكافرات وفي غير الواجبات هو ملك القريب والاثبات الراجح اليه
 في نفسه من الملك المطلوب والمطلب بها غيره وشروطه ان يكون العتق حرا بالاعمال الكمال كمال العبد وكرهه ان يثبت العتق وهو لو
 صحيح وكفاية وكرهه زوال الرق والملك عن المحل وصفته انه مندوب اليه لكنه ليس لعبادة حتى يصح من الكافرة والاربع للسل
 والعلق والاضاف الى العبد الموت وكل منها لا يبعد ويغيره هم الا عتاق تعرف مندوب اليه شئ يقال نذر للامانة
 اي دعاء فاجابهم قال عليه السلام شئ اي قال النبي صلى الله عليه وسلم اي اسلم عتق من اسلم عتق الله كل عضو منه عتق

كتاب العتاق

الاعتاق تصرف مندوب
 اليه قال عليه السلام
 ايما مسلما عتق مؤمنا
 اعتق الله لكل عضوه منه
 عضوا من الناس

من الناس في هذا الحديث فخر الائمة استثنى في بعضهم من مدين مخرجة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياما وسلم فم توفيق
 امر اسلامه استغنى الله بكل عمنه عمنه من النار وفي الفطاس من عمنه رتبة عمنه الله بكل عمنه عمنه من الانس والجن الفرج بالفرج
 وفكر النجاري في كتابه ينفذ في ان يكون اشمل لا اعور ولا مهم وغير ذلك ليسان في ذلك وعمنه في الحديث بقوله حتى الفرج بالفرج وثبت في الحديث
 ان عليا له السلام قال ففضلها اعلا اروي بعين من مائة بعين سمعته ولو كان العبد اليهودي او النصراني الكافر ثم ناس من المسلمين فاعتاق اليهودي النصراني
 ففضل من المسلمين عند ذلك لظاهر الحديث وتقال منعت المسلمين ففضل هو الحق لقوله عليه السلام يا ابراهيم اعنق سلا وقال عبد الملك اعلا
 ثمننا في فوي الدين من لو نكسب على ثمنه لو اعنقه بدينه سبلي دار الجربا ويرثه او يواف منه السرقة او قطع الطريق كل انما قد مره او ينفذ
 عتقه وفي الحديث غير ذلك فاعتاق على ثمانية اقسام قرينة وسباح ومعتية فالقرينة لوجه الله تعالى والمباح هو العتق لزيدو المعتية الاعنق
 لوجه الشيطان او بالمعنى عند الظاهرية لا يفتق في هذا الوجه وفي الحقيقة الاعنق النوع قد يكون قرينة وطاعة الله تعالى بان عمنه لوجه
 الله تعالى او لوى كفاة عليه وقد يكون سباحا غير قرينة بان عمنه من غير ثمة او عمنه لوجه فلان وقد يكون معتية بان قال انت حر
 لوجه الشيطان لفتح العتق ايضا وال العبد لو لا عند الجمهور وعمنه الظاهرية للعبد وهو قول الحسن عطاء وفتح الشجر الملك اهل الائمة
 لما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه عليه السلام قال من اعنق عبدا وله مال فال مال للعبد وراه احمد وكان عمر رضي الله تعالى عنه
 اذا اعنق عبدا لم يفرض له مال وللجمهور روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال العتق بالاعية اني اريد ان اعنقك عتقا بها بان
 بما لك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ابراهيم اعنق عبدا او غلامه فله حره بالمال السيد ورواه الاثرهم ويدل عليه
 قوله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فله بالبيعة وقال الوليد بن الحارث غلامه فله حره بالمال السيد ورواه الاثرهم ويدل عليه
 ش اي ويكون العتق في تقابله العوض في الاعنق هم استجواب ش اي العتق ان يفتق الرجل العبد والمرأة الائمة للتحقق بقابلية
 الاعضاء بالاعضاء وش ومقابله الفرج بالفرج انما يفتق بين الذكرين وبين الانثيين بخلاف ما اذا كان بين الذكر والانثى هم قال
 ش اي القدر روي هم والحرة لان العتق لا يصح الا في الملك والملك للملك والبلوغ بالنفس باي وشروط البلوغ هم لان العبي ليس من اهل
 شرط الاول لا طرية والثاني الفصل الثالث البلوغ والرابع ان يكون العبد في الملك وشروط العتق كما ترى فقال هم شرط ش
 اي القدر روي هم والحرة لان العتق لا يصح الا في الملك والملك للملك والبلوغ بالنفس باي وشروط البلوغ هم لان العبي ليس من اهل
 ش اي من اهل العتق اي الاعنق هم لكونه ش اي لكون الاعنق هم فراطا هراش اي في حقهم ولما ش اي ولاجل كون
 الاعنق ضررا في حقه لا يملك المولى على ش اي على الاعنق عنه وكذا العتق اي وانما قلنا اي الاعنق لان العبي من اهل العتق الا ترى
 انه لو ورث اخا لعتق عليه يدل على ان من اهل العتق ولكنه ليس من اهل الاعنق هم ولا يفتق ش بالنسب ايضا اي وشروط العتق هم
 لان الجنون ليس من اهل العتق ولما ش اي وكون العبي غير اهل العتق هم وتقال البالغ اعنقتك انا بصبي القول قوله ش لانه

ولهذا الاستحباب
 ان يفتق الرجل
 العبد والمرأة
 الا انه يفتق بغير
 اعضاء بالاعضاء
 قال الحق
 ليس من الاعنق
 العتق في ملكه
 شرط الحرية
 لان العتق يصح
 الا في الملك
 ملك للملك
 العتق
 والبلوغ لان
 ليس من اهله
 لكونه ضرا
 الا يملكه المولى
 عليه الفصل
 الجنون ليس باهل
 للعتق ولهذا
 عتقت
 وتقال بالاعنق
 وانا بصبي
 قوله

ولقد اوتوا قال المتقين عتقت
وانما يجوز جنونه مكان
ظاهر الوجود الاسناد الى
حالة صافية وكذا الوفا لا يصح
كل محو ذلك اهلكه فهو حقا
اعتقت ولا يصح لانه ليس
باصح قول من لا يبان يكون
الصديق عتقه حتى لو اعتق
عبد تيره لا يعتد عتقه
قوله عليه السلام لا يعتق
لا يملك ابن آدم واذا قال العبد
او امة انت حرا وعتقت عتقت
او حرة او قد حررتك عتقتك
قوى به الحق اوله يكون هذه
الاقتضا صحيح في كل ما استعمله
فيه شرعا وعرفا فاعتد له عن الفية
والتوضيح وان كان في الاخبار فقد جعل
النساء في التفرقات الشرعية
للحاجة كما في الطلاق والبيعة
وقال عتقت له الاخبار الباطل
اوانه حرم على المولى حيايته لا
يحمده ولا يدين قضاء ولا يخلو
وقال الجاهل بما عتق يعقوب
لا تفتروا عيا هو صريح العتق هو
لاستحسان المناد بالوصف المذكور
هنا هو حقيقة تقتضي حق المولى
فيه انه يثبت من جهة حقيقة توطئه
لديها انفسه سنقره ومن انما
الاخا اسما حرام فاحاله يا حرام
مراد الاعلام باسمه هو
ان لا ينادوا بالعارسة بأراد

في نسخة اخرى

الاستدلال بحالة منافية للعتاق كمن انكر ان له للعتاق والقول بانهم وكذا اذا قال العتق عتقت وانما يجوز ان يكون العتق قول
ولكن في شرط ان لا يقر له جنونه كان ظاهره ان لا يقر له ان جنونه لو لم يكن غايه الاستدلال على صحة قوله من وجوه الاستدلال الى حاله منافية
ش اى للعتاق وهذا التعليل مثل التعليلين اعني تفصيل دعوى المانع الاتفاق في سائر الجوزين هم وكذا ش اى والواجب المتفق هم لو قال العتق
كل مملوك المالك فهو اذا اعلنت لانه ليس اهل لقول انهم ش اعني لان العتبي لو جوب الجوزين الاتوال فان قيل النظم ذلك بل هو اصل
الاترى ان صبيانا لو اقر بالرق لم يرد حتى لو ادعى ابد السليخ حرية الاصل للبيع وجوابه جيب بان للزوم انه هو يد صاحب اليد واقراره بكونه
موردا لهم ولا يبدان يكون العبد في ملكه ش اعني وقت الاتفاق وهو قول الجمهور وقال الكا انه ليقع عبدا بنية الصغير وليس لان العتق
عبد بنية الكبير حتى لو اقر عبدا غيره لا ينفذ ش انما قال لا ينفذ ولم يقل لا يبيع ولا يجوز لان عتاق ملك الغير محرم ومغيبا باجازه
عندنا ولا ينفذ لغيره لاجازته لقوله عليه السلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يملك ابن آدم عبدا ولا يملك في حال الترتيب سب
والترتيب عن عمر بن الخطاب عن ابن عمر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يملك ابن آدم عبدا ولا يملك في حال الترتيب سب
حسن صحيح هم واذا قال العبد منتهى حره او متق او عتق او حرا او قد حررتك فقد عتقتك فاعني ان العتق اوله يبدلان فلهذا اطلقوا
يرج فيه ش اى في الاتفاق والاختلاف فيه لاحداهم لاننا استعملناه شرعا وعرفا فاعني ذلك عن النبي ش لان هذه الاقضية شرعية فلا يحتاج
الى التيمم والوضع ش اى وضع هذه الاقضية وان كان في الاخبار ش في الاصل لانه سورة البقرة فقد جعل اى هذا الوهم
هم انما في التفرقات الشرعية للامانة ش اى لما جبه الناس هم كافي الطلاق ش فان لقوله انت طالق اجاز في الاصل ولكن جعل
انشاء لما جبه الناس عليهم والبيع ش اى وكافي البيع فان قول المبيع لعت وقول المشتري اشتريت اجاز في الاصل ولكنه جعل انشاء
هم وغيره ش مثل الاجارة وشواهم ولوقال عتيت به الامانة ش اى لو قال قصدت به اى لفظ من الاقضية المذكورة الاجايم
بالاطل ش اى بالكذب هم او انه حر من العمل ش اى او قال قصدت به انه حر من العمل اى الاستغناء في عمل هم لما صدق وبانته
اى فيما بينه وبين الله تعالى هم لانه جعله ش اى كتميل قصده باعتبار وضو الاصل هم ولا بد من قضاء ش اى ولا يصدق
من حيث القضاء هم لانه خلاف الظاهر ش لان الظاهر انه انشاء اثبات امر لم يكن هم ولوقال ليا حرا يعقوب ليعقوب
قوله بما هو مرجع في التتبع هم وهو ش اى المنداهم لاستحسان المنادى بالوصف المذكور ش وهو الحرية هم هذا حقيقة ش اى
حقيقة المنادى بما هو مضموع للحرية فيتم حقيقة الوصف فيه ش اى تحقق هذا الوصف فيه وهو الحرية هم وان ثبت من جهة ش
اى وان الوصف وهو الحرية مثبت من جهة المنادى هم فيتم حقيقة خبره ش اى ثبوت الوصف هم تصديقا له ش اى الكلام هم
وسنقره من حيث ش اى في سائر الايامهم الا اذا ساء حراش هذا استثناء من قوله يعقوب الا اذا ساء وعلم لفظهم هم ثم ناداه
يا حرا فانه لا يفتق هم لان مرادوا اعلام باسمه وهو القبة به ش فلما يكون انشاء الحرية هم ولنا داوود بالخارسية بأراد ش لفتح الترتيب

و قد لقيه بالحج قالوا بصحة
 و قد اعكسه لا بد من
 باسم حله فبعضها خبرا عن
 الوصف و لكننا لو قلنا
 سزا و سحك او سحك
 او بنك او قال لا ممة
 فربك سحر كان هذا
 يعبر بها عن جميع البدن
 و قد مر في الطلاق وان
 اضا فله الى جزء شائهم
 في ذلك الجزء و سياتيك
 الاختلاف فيه ان شاء الله
 وان اضا فله الى جزء معين
 لا يعبر به عن الجملة كاليد
 والرجل لا يقع عندنا خلافا
 للشافعي و الكلام فيه كالكلام
 في الطلاق و قد بينا لو قال
 لا ملك لي عليك و نوي به
 الحرية عني ان لم ينو لغيري كذا
 او اذ ملك لي عليك في ابتداء
 و يحتمل اني اعطيتك فلا تبطل
 احد هما مراد الابا لنية قال كذا
 لما يمتلئ الحق ذلك مثل قوله
 خرجت منك لا يحيل عليك كذا
 لي عليك قد غلبت سبيل او لانه
 يحتمل في السبيل الخروج عن الملك
 و تحية السبيل باليمين الكفاية كما
 بالحق فلا بد من النية

و قد لقيه بالحج قالوا بصحة
 و قد اعكسه لا بد من
 باسم حله فبعضها خبرا عن
 الوصف و لكننا لو قلنا
 سزا و سحك او سحك
 او بنك او قال لا ممة
 فربك سحر كان هذا
 يعبر بها عن جميع البدن
 و قد مر في الطلاق وان
 اضا فله الى جزء شائهم
 في ذلك الجزء و سياتيك
 الاختلاف فيه ان شاء الله
 وان اضا فله الى جزء معين
 لا يعبر به عن الجملة كاليد
 والرجل لا يقع عندنا خلافا
 للشافعي و الكلام فيه كالكلام
 في الطلاق و قد بينا لو قال
 لا ملك لي عليك و نوي به
 الحرية عني ان لم ينو لغيري كذا
 او اذ ملك لي عليك في ابتداء
 و يحتمل اني اعطيتك فلا تبطل
 احد هما مراد الابا لنية قال كذا
 لما يمتلئ الحق ذلك مثل قوله
 خرجت منك لا يحيل عليك كذا
 لي عليك قد غلبت سبيل او لانه
 يحتمل في السبيل الخروج عن الملك
 و تحية السبيل باليمين الكفاية كما
 بالحق فلا بد من النية

و قد لقيه بالحج قالوا بصحة
 و قد اعكسه لا بد من
 باسم حله فبعضها خبرا عن
 الوصف و لكننا لو قلنا
 سزا و سحك او سحك
 او بنك او قال لا ممة
 فربك سحر كان هذا
 يعبر بها عن جميع البدن
 و قد مر في الطلاق وان
 اضا فله الى جزء شائهم
 في ذلك الجزء و سياتيك
 الاختلاف فيه ان شاء الله
 وان اضا فله الى جزء معين
 لا يعبر به عن الجملة كاليد
 والرجل لا يقع عندنا خلافا
 للشافعي و الكلام فيه كالكلام
 في الطلاق و قد بينا لو قال
 لا ملك لي عليك و نوي به
 الحرية عني ان لم ينو لغيري كذا
 او اذ ملك لي عليك في ابتداء
 و يحتمل اني اعطيتك فلا تبطل
 احد هما مراد الابا لنية قال كذا
 لما يمتلئ الحق ذلك مثل قوله
 خرجت منك لا يحيل عليك كذا
 لي عليك قد غلبت سبيل او لانه
 يحتمل في السبيل الخروج عن الملك
 و تحية السبيل باليمين الكفاية كما
 بالحق فلا بد من النية

والاخر في الدين والاخر
 ولا يفسد في الستة اهل يعين
 الاسفل فصار كلهم مخلصين
 وهذا لان المولى لا يستصير
 مملوكا لغيره وللعبد نسبته
 فيبقى الاول والثاني والثالث
 نوع مجاز والكلام حقيقة
 والاضافة الى العبد في كونه
 معقلا فحين المولى الاسفل
 لا يتحقق بالغير وهم ولكن اذا قلنا
 هذا مملوكا طبايعا ولو قال
 عنيت به المولى في الدين والكدب
 يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق
 في العباد لمخالفة الظاهر اذ لا ينافي في هذا
 تعين الحسن والحق بالغير مع بالنداء
 باللفظ الصحيح يصدق بان قال
 يا حسن يا علي فكذا لنداء بهذا
 اللفظ وقال اذ ذر لا يصح
 في الثاني لانه يصدق به
 الاكرام بمنزلة قول باسيد
 يا مالك

هم والمولات في الدين من قال بمولات وصورة المولات حراما قلنا مع مسلم غير متفق لانهم لم يعقلوا لانهم
 مولاي ترش عني اذا كنت تعقل اذا جئت ليقول الكافر قايمة فيقال بمولى له ميراث منه اذ كانت كقوت عني اذ جئت هم والا على ترش عني
 المولى الاعلى وهو الذي يمتنع هم والاسفل في الشاخص في بولذي نعم عليه التعلق والاعلى مقابل له والمصنف ذكر المولى خمسة احوال في الترتيب
 اربعة احوال في ثلاث وعشرين معنى فزاد عليه غيره وما ذكره المصنف هو المشهور منها اثنتي عشرة المذكورة ويطبق على الاربعة المالك المصنف واثنتي
 والعشرون عليه غير اعتاق والعبد والحبس البالغ والمار والمايعة والنفقة والمقتل والمولى والوارث وابن الاخت والشريك الموصى الذي
 يكون فيه الحرف الساطع المكنى المعاني البعيدة لا يعرفها كل احد ولا يحيط بها بال سيد العبد فلا اعتبار بها فحين ما ذكره المصنف هم الاربعة التي هي
 ترش عني غير تعيين المولى الاسفل هم فصار كلهم خاص له فذاش اشار به الى وجوب كون الاسفل كاسم خاص له بقوله لان المولى
 لا يستصير مملوكا لغيره عاود ترش اراد ان لا يجوز ان يكون المولى في قوله هذا مولاي على النعمة لان المولى لا يستصير عبدا لغيره عاودهم وللعبد نسب
 معروف ترش اراد به انه لا يحل ان يراد به ان نعم الاربعة على خلاف ذلك فتعني الاول هو حمله على الثاني هم فاقبى الثاني ترش عني في كل
 وهو جملة على ابن النعم والثالث نوع مجاز ترش اراد به المولى في الدين لان المولى شقيق من المولى وهو القريب لا قريب المولى
 والغربي من حيث الحقيقة ولا من حيث النسب لاسم حيث المكان فتعين القرب من حيث الدين ولما ارباب فيهم الكلام في ترش عني
 الاسفل فقال الا تترش عني بل ان الكلام حقيقة اذ لم يكن الجوار مراد الا اذا كان مراد افلا نسلم على ان القول لفظ المولى شرعيا
 لا حقيقة واحدة فلا تعين الاسفل مع تعينه بان لم يرده بل اراد به معنى آخر فتعني قامت في كلامه لفظ لان المصنف ما منع الاشارة
 بل مرجع لانه ذكر خمسة معان ثم بين انما كان يصلح ذلك على معنى منها غير المولى الاسفل فتعين لذلك هم والاضافة الى العبد ترش
 يعني في قوله هذا مولاي هم بنياني كونه ترش عني في كون العبد متعلقا بشي كمنه لانه حاصله لا لا يحل على ان اراد به المولى الاعلى لان الجوار
 لا يتحقق مولاهم فتعين المولى الاسفل ترش وهو العبد الذي نعم عليه التعلق كما ذكرنا فاذا كان كذلك هم فالتعني بالتصريح
 ترش في القاع التعلق بدلالة الحال في المعاني هو كونه عبا لهم وكذا لو قال لانيته هذا مولائي لما بينا ترش عني لما بينا من الاربعة
 في قوله هذا مولاي هم ولو قال عنيت به ترش عني لو قال القائل المذكور فعددت بقولنا هذا مولاي هم المولى في الدين او الكذب
 ترش بالنفس عني او قال عنيت به الكذب هم فيصير في فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاة والحاكمة الظاهر ترش عني
 ظاهر الكلام هم والماثل في ترش عني على قوله الاول واذا الثاني قوله هذا مولاي هم فلا تعلق الاسفل لمراد ترش عني
 لما تعين المولى الاسفل حال كونه مملوكا لغيره التعلق بالغير ترش عني على المعاني في هذا ان اراد الله تعالى التعلق بان قال يا حسن يا علي فكذا لان
 بهذا اللفظ ترش عني بقوله يا مولاي هم فان ترش لا يتحقق في الثاني ترش عني في قوله يا مولاي هم لانه يقصد به الاكرام بمنزلة قوله يا سيد عني
 يا مالك ترش وقال في الفتاوى ان ترش عني اذا قال يا سيد عني او يا مالي اذ لم ينو التعلق بالغير ترش عني واذا نوى ترش عني من غير راديات

الخلق السبب على السبب فلهذا يكون الامم هم ولدوا كانت في كماله لا ليس لهم الحكماء ابتداء في امورهم الولد والطريق الآخر
 اقرار بالحرية مجازا قال من حق على سبعين مكتبة فان القوة في الملوك بغير حق هو الاسم ولذا قال في كتاب الاكراد او اكره على ان يقول
 هذا بنى لا يعنى اكره عليه والاكره بنى صحة الاقرار بالحق لاسم التحريم لا يعنى في التفسير المجازية لهم عدم اما الحرية فلا تختلف ذواتا وحكاما
 هذا جواب على القول اذا قطع اليد لا يثبت المال مجازا لان يطلق المال مختلفا لا يختص بماد هو الارش فلهذا الحرية والثانية المنبوة
 تتخالف الحرية الثانية بالمنبوة في كونها خاصة بالتقريب فكم يمكن اثبات الحرية مجازا بالمنبوة كما ان ثبت في وجوب المال مجازا لقطع اليد فاجاب
 بقوله اما الحرية فلا تختلف ذواتا وحكاما من حيث الذات وهو زوال الرق ولا الوجوب الحكم وهو صلاحية للقضاء والشهادة والولاية كانت
 الحرية ان هو اذ فيها حال الاترازي لان الحرية عبارة عن زوال الرق وهو شيء واحد لا يختلف بالانسانفة الى المنبوة وغيره او عليها فاعلم
 لما كاتبة ووقع ذلك الغير الانسانفة فوضع كونهما مصلدة الرحم وواجبه على التقريب وذاك لا الوجوب فهو كما كاتبة في الواقع في العاقل الباطن
 حيث يقع سبالة تيرب عليها اذ الشماوة والولاية والامارة سبالات الحرية الواقعة في الطفل والمجنون فانما لا توجب هذه الالامية
 ومع هذا لا يقال انها متوحدت فلهذا انها فكم يمكن الحرية فتختلفه هم فاكمين جالبه شي اى اجل قوله هذا بنى هم مجازا عنه شي اى عن الحرية
 على اذيل الحق او المذكور ولو قال عنما كان احسن هم ولو قال هذا بنى او اذى ومثله لا يولد لثما فهو على الخلاف في المذكورين
 بنى حيفته وما جرحه لما بينا في النسخ الجائسين في قوله هذا بنى هم ولو قال مبي صغير هذا جدي قيل هو على الخلاف وقيل لا يعنى
 بالاجماع لان هذا الكلام لا موجب له في الملك شي من نبوة او حرية او ابواب اسطة وهو الاب وهو شي اى الواسطة هم غير ثابتة
 في كلامه فلهذا ان قيل مجازا من الموجب شي وهذا يشير الى ان الواسطة لو كانت مذكرة فمثل ان يقول هذا جدي ابو بنى
 هم سبالات الابوة والمنبوة لان لها موجب في الملك بلا واسطة شي فبذلك مجازا بالابوة ولو كان يولد مثله لثما او صدق ثابت
 ذلك اعتقا عليه هم ولو قال هذا بنى لا يعنى في ظاهر الرواية وعن ابن حنيفة لا يعنى شي في رواية الحسن عنه هم ووجه الترتيب
 ما بيناه شي اما وجه رواية العنق فاذكره بقوله وهذا لان المنبوة في المالك سبب الحركة الى آخره فلهذا كان هذا الاخرة في الملك
 توجب العنق والادوية رواية عدم العنق فقوله في سلة الجدة لان هذا الكلام لا موجب له في الملك الابواب اسطة وكذلك هذا
 لا يكون الابواب اسطة الاب والامه لانها عبارة عن مجاورة في مصلح او رحم هذه الواسطة غير مذكرة ولا موجب لهذه الكلمة
 بدون هذه الواسطة وقال في المبسوط ان اختلاف الروايتين في الاخ انما كان اذا ذكره سطلان بان قال هذا بنى واما اذا ذكره
 سطلان وقال هذا بنى لا بنى واما في حق من غير ترد ولان يطلق الاخوة شتر كما قد يراو بها الاخوة في الدين قال الله تعالى انما
 المؤمنون اخوة وقد يراو بها الاستناد في القياسية قال الله تعالى والى ما داخا هم يهودا وقد يراو بها الاخوة في النفس والشكر
 لا يكون خيرة فان قيل المنبوة ايضا تختلف بين نسب فمنع فكيف ثبت الحق بالطلاق قوله هذا بنى ايجب على المنبوة من الرضاء

فانما يحرم من يختلف ذواتا وحكاما
 فاسكن جعلية تاراعه
 ولو قال هذا بنى لا بنى
 ومنه لا يولد مثله
 فصر على هذا الخلاف
 لما بينا ولو قال ابنى
 صغير هذا جدي قيل
 هو على الخلاف وقيل
 لا يعنى بالاجماع لان
 هذا الكلام لا موجب
 في الملك لا بواسطة
 وهو لانه في سيرة
 ثابتة في كلامه فتعذر
 يجعل محاراسي للوجد
 متاخر لا يورث والنبوة
 كان لهما موجب في الملك
 من غير واسطة ولو
 قال هذا بنى لا يعنى
 ظاهر الرواية في حق
 انه يعنى ووجه
 الروايتين ما بيناه

ولو قلنا بعد هذا اننا نقول
على الخلاف وقد قيل
بأنه لا خلاف لان المصلحة
من جنس المصلحة فتعلق
الحكم بالمصلحة وهو معدوم فلا يقرب
وقد حققنا في النكاح ون قال لا
انه سلطان او بائن او محرم حتى يثبت
العتق لم يفتق وقال الشافعي
لعلق اذا نوى وكان على الخلاف
سائر الالفاظ الصريح والكساية
على ما قلنا مشاهير ولا انه قد
ما يحتمل لفظه لان بين الملكين
موافقة اذا كانا لحد منهما ملك
العين امام ملك اليمين فظاهر وكذا
ملك النكاح في حكم ملك العين
حتى كان التابيد من شرطه وانما
مبنوا له على الفظين اسقاطا
وهو الملك ولهذا يصح التعليق فيه
بل شرط ان الاحكام تثبت بسبب
وهو كونه مكلفا ولهذا يصح لفظه
العتق والتبريك كناية عن الطلاق فلا
عكسه ولما انه نوى سلاحيه
لفظه لان الاشتاق لغة اثبات
القوة والطلاق فم القيد ومن

سماز ولباز لا يباين الحقيقة هم ولو قال لوجه هذا اني قد قيل على الخلاف وقيل هو من ابي عدم العتق هم بالاجماع لان المصلحة
ليس من جنس المصلحة المذكور والاثبات من بني آدم من ثلثان واذا لم يكن الشار اليه من جنس المصلحة فليس من جنس المصلحة هو معدوم
بني شمس وبنو عكر لا يمكن تصحيح الكلام بوجوب الادوار في المعدوم فاما يمكن ان يجعل لنبوت مجاز عن الابن لوجه الاخرى انه
لا يفتق وان كان ان يكون ابنه ان كان يولد مثله كذا ذكره في الاسرارهم وقد حققنا في النكاح شمس ابي حنيفة هذا الكلام
في كتاب النكاح في باب المهر عند قوله فان تزوج امرأة على هذا الدن من المهر فاذا هو فخر فله مهره مثلهما عند ابي حنيفة فغير صحيح ان قال
لاستدانت طلاق او بائن او محرم شمس ابي حنيفة لما نوى في المهر لم يفتق لم يفتق قال الشافعي لعلق اذا نوى وكذا الخلاف في سائر
الالفاظ الصريح والكساية في قوله لاستدانت طلاقه وطلاقك او محرم حتى يفتق واغربي وعليه وبه روى واما شبه ذلك هم على اقبال
ششم شمس ابي حنيفة وانا قال ششم لان المصلحة على الشافعي لفظ الطلاق فبب واما شبه ذلك هم على اقبال
الصريح والكساية في قوله شمس ابي حنيفة هم ان نوى ان يستعمل لفظ لان بين الملكين موافقة بين الملك اليمين وملك النكاح اذا وكل واحد
منهما الملك اليمين الملك اليمين فظاهر وكذا الملك النكاح في حكم ملك اليمين حتى كان انساب من شرطه وانما يفتق بطل شمس ابي حنيفة
وملك اليمين وانما يفتق ان يجعل له وقت معين ثم عمل اللفظين شمس ابي حنيفة لان العتاق اثبات القوة ولما ثبت به الاحكام مثل
الالهية والولاية والشهادة في شبه الطلاق الذي هو اسقاطا محض فاجاب بقوله وعلى اللفظين الطلاق والعتاق وهو مبتدأ
وجوه هو قوله اسقاطا هو عتقه وهو الملك شمس الضمير في قوله هو راجع في الموصوفين الى ما دللنا على انه ابي ان العتاق ايضا اسقاطا
هم ولما شمس ابي حنيفة لكون العتاق اسقاطا يصح التعليق فيه بالشرط كما يصح في الطلاق هم اما الاحكام شمس ابي حنيفة
عائيل الشافعي بان قال ثبت العتاق الاحكام يعني الالهية والولاية والشهادة والطلاق اسقاطا فلا سببية بين الاسقاط
والاثبات فلا يستلزم الطلاق العتاق لعدم المناسبة فاجاب ان الاحكام هي التي ذكرنا انما تثبت بسبب سابق وهو كونه
مكلفا شمس الضمير في هو راجع الى السبب في كونه راجع الى العبد لان الشهادة قائمه مقام الذكر والمأصل ان ثبوت الاحكام بالادوية
ولكن الرق كان انسابا لاعتاق زال الملل وجوابه لو كان ثبوت الاحكام بالادوية وكونه مكلفا كانت القدرة موجودة للعبد
اللازم منقذ لان الرق مناف للقدرة ومحملة لتعليق الاليد لان العتاق اسقاطا على وجهه ترتب عليه ثبوت هذه الاحكام
فما عتبار الاسقاط مع التعليق هم ولما شمس ابي حنيفة لكون العتق يحتمل لفظهم لفظ العتق والتبريك كناية عن الطلاق شمس ابي حنيفة
انما قال لانه انما حرره ونوى به الطلاق مع مجازهم فلا عكسه شمس ابي حنيفة لفظ الطلاق كناية عن العتق هم ولما انه
نوى الاستعمال لفظه شمس لانه لا مناسبة بينهما تتجوز الاسقاط به هم لان العتاق لغة اثبات القوة شمس ابي حنيفة من قوله عتق الطلاق
اذا قومي به ما عكر وكذا في الفسخ ايضا كذا هم والطلاق في القيد شمس من قوله طلقت البعير عن القيد اذا سلمته هم وبهذا نكاه

ان الاشياء القوة هم لان العبد الحق بالادوات مثل جميع حمار بالجاد ومباداة عارلا روح له وبالعناق كمن فيقدر سره على الشدة
 الشدة في القوة من الافعال هم والكد كالكسوة فانهما قاذرة نفس ومانعة افرقها هم الا ان قيد النكاح والنفق لان ملك البضع عليها
 لا يقع اليهم وباطلاق من يرفع الملك فيفقد اثره في نفس ويحيى به لا القدرة هم ولا خطا وان الاول في اي الاعناق هم اقوى لان
 ملك اليمين فوق ملك النكاح فيش لان ملك اليمين قد يترفع ملك التتمة اذا صار من الجوارى المالية غايض من الاستمتاع بهن ولما ملك
 النكاح فلا يستأجر ملك اليمين املاهم فكان اسقاطه اقوى في اي اسقاط ملك اليمين اقوى لان كل ما هو اقوى فاسقاطه اقوى
 هم واللفظ يصح مجازا عما هو دون حقيقة لا عما هو فوقه فيش وهذا لان مثل الجواز انما يكون فيما اذا وجدت وصفا مشتركا بين اثنين
 متخالفين في الحقيقة فهو في عدهما اقوى منه في الآخر وانت تريد الما في الانعنع بالاقوى على وجه التسوية بينهما فيدعي ان فيهم
 الانعنع من جنس لمزودهم الاقوى ويطلق عليه اسم الاقوى كما اذا قال هبك شجاع وانت تريد ان تفق جراته وقوته بهر او الكسوة
 وقوته فيدعي الاسمية له بالطلاق اسم الاسمية عليه وهذا كما ترى انما يكون بالطلاق اسم القوي على الضعيف ودون العكس واذا لم يكن
 بعد العلم بان اذلية ملك اليمين اقوى منه لك جواز استعارة لفظ الاعناق للطلاق دون عكسه هم فلما امتنع في التنازع فيش
 اي امتنع الجواز في قوله انت طالق لا منه ونوعى العتق هم وانما في عكسه في اي جاز في قوله انت حره لك منه نوعى بالطلاق
 وقال الاكل الفرق بين المستلتمين المذكورين في الكتاب انه في الاول منع المناسبة وانما ارسله بان الاعناق اثبات والطلاق
 رفع فاني تناسب في الثانية تسليم ان كلاما اسقاطا لكن الاعناق اقوى وهو ينافي الاستعارة هم وان قال العبد وانت
 الحر لم يفتق لان الشئ يستعمل في المشاركة في بعض المعاني عرفا فوقع النكاح في الحرية فيش فلا يفتق بمصلحة ان الشئ التثنية والتثنية
 لا يقتضيه اشتراكهما في جميع الوجوه فلذلك لا في القضاء ولا فيما بين وبين الله تعالى ومعنى الشئ في اللغة انظر كذا في المعجم و
 في الحقيقة ذكر في كتاب المتنازع المتيقن ثم قال قد قالوا انه اذا نوعى العتق لعتق فانه ذكر في كتاب الطلاق اذا قال الامر بالطلاق
 امره فطلاق وطلاق قد امكن امره ونوعى الا بالامانة فيصير محررا ثم قال وانت الامر عتق لان الاستثناء من النفي اثبات
 على وجه التاكيد كما في كلمة الشهادة فانه في قوله لا لا نفى الاوهية عن غير الله وقوله لا الله اثبات الاوهية لله وفيه اثبات الاوهية
 لله تعالى باكد الوجود لان الاثبات بعد النفي كد ما يقع من الاثبات الجرحهم ولو قال راسك راس حر لالتحق الالة تشبيهه بغير حر فليس
 اي حر من التشبيه وهو المكافؤ لان ماله راسك راس حر فصار كقول مثل الجرحهم ولو قال راسك راس حر فالتشبيه في راس
 هم عتق لانه اثبات الحرية فيه اقل راس لغيره عن جميع البدن وبتد وصف بالحرية ومن وصف
 عنده بالحرية او وصف بالغيره عن جميع البدن بالحرية عتق عليه قال في كتاب عتاق الاسل اذا قال راسك حر او قد حره جرحك
 حر او ففك او جرحك او جرحك او كانت امة فقال فزجك حر او بطلك حر عتق في جميع ذلك وذكر في كتاب الاجناس عن الجار

لان العبد الحق بالملك
 وبه اعتاق يحق فيقدح لا
 كذلك المتكسوة فلو كان
 قاذرة الا ان قيد النكاح ينافي
 وباطلاق يرفع ملك اليمين
 القوة ولا خطا لان الاول اقوى
 لان ملك اليمين فوق ملك
 النكاح فكان اسقاطه اقوى
 واللفظ يصح مجازا عما هو
 حقيقة لا عما هو فوقه فيش
 امتنع في التنازع فيش
 في عكسه واذا خال لعبد
 انت مثل الحر لم يفتق لان
 يستعمل للمشارك في بعض
 المعاني عرفا فوقع النكاح
 في الحرية ولو قال امره
 عتق كان الاستثناء من النفي
 اثباتا على وجه التاكيد كما
 في كلمة الشهادة فانه في
 رأس حر لا يفتق لانه تشبيه
 بغير حر فليس اي حر من
 التشبيه وهو المكافؤ لان
 ماله راسك راس حر فصار
 كقول مثل الجرحهم ولو قال
 راسك راس حر فالتشبيه في
 راسهم عتق لانه اثبات
 الحرية فيه اقل راس لغيره
 عن جميع البدن وبتد وصف
 بالحرية ومن وصف بالغيره
 عن جميع البدن بالحرية عتق
 عليه قال في كتاب عتاق
 الاسل اذا قال راسك حر او
 قد حره جرحك حر او ففك
 او جرحك او كانت امة فقال
 فزجك حر او بطلك حر عتق
 في جميع ذلك وذكر في
 كتاب الاجناس عن الجار

او قال فبئس حرا و بئسك حرة عتيق والايد بن في هذا كله وان قال لم ارد بالعتق وفي نوادر المعلى لو قال حرا و بئسك حرة و بئسك حرة عتيق
 انما العلى في قول ابي حنيفة وفي عتاق الاسل لو قال بئسك حرا و بئسك حرة و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق
 او بئسك حرة عتيق في الدار وفي النكاح و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق
 شي من هذه العجوة و نوى او لم ينو قال الناطقي هذا كله على قياس قبل ابي حنيفة و في رواية ابي يوسف وفي كتاب ابي حنيفة
 حرا و بئسك حرة عتيق في نوادر هشام قال ابو يوسف لو نكح ملكا و لو نكح ملكا و لو نكح ملكا و لو نكح ملكا و لو نكح ملكا
 هذه شبهة حرا و انما حكم فقال هذا الكلام حرا و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق
 عتيق في القضاء و يدين فيما بينه وبين الله تعالى وفي نوادر ابن سماعه عن محمد بن حمران لو قال بئسك حرة عتيق
 لان اصله حرة و صادق فيه فلا عتيق و كذلك لو قال البراء حرا و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق
 فهي حرة في القضاء و سعة فيما بينه وبين الله تعالى وفي نوادر ابن سماعه لو قال بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق
 حرا و في كتاب اهل السنة لمحمد بن الحسن لو قال بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق
 وفي المروني لو قال له فعل في نفسك اثبت فاعتق نفسه في المجلس عتيق و لو قال محمد بن عيسى لو اذنت حرا و قال سلمي عتيق
 و انت حرة عتيق في الحال فعل في لك و لم يفعل لو قال محمد بن عتيق و انت حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق
 و الصلوة و لو قال ان صفيت حاربي فانت حرة و بئسك حرة عتيق لان المروية عن المارونية في الحيط قال جل
 سولي ابيك عتيق البوكالي فهو و كذلك لو قال اما سولي ابيك لم يفعل عتيق فهو حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق
 وان زاد عتيق فهو ملك اذ حذر الوارث وفي الذخيرة قال كل ملك في هذا السجدة و في العبد حرة و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق
 لم يتيق الا ان نوى عبده و عن محمد بن ابي حنيفة لو قال بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق
 عبدي نزل هذه الدار فهو حرة و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق و بئسك حرة عتيق
 كلهم حرا و بئسك حرة عتيق و في النسب قال عبيد الذي هو قديم الصبغة حرة قال محمد بن حمران حرة عتيق و هو قول ابي يوسف
 و قيل ستة اشهر و قيل سنة و في الحيط و هو المختار

فصل
 دمن ملك
 ذا رحم محرّم
 منه عتق عليه

فصل في الاعتاق الغير الاختياري اي هذا الفصل لما فرغ من بيان الاعتاق الاختياري شرع في بيان الاعتاق الذي
 يحصل من غير اختيار كما في شراء القريب و خروج عبد المراد الدنيا مسالما و ولد احم الولد من سولانا و من ملك ذا رحم محرّم سنة
 عتق عليه شي و به قال احمد و سوا كان المالك مغيرة او كيرة او صحيح العقل او مجنونا او يردى ذلك عن عمر بن سعود و بابر بن
 عبد الله و عطاء و الشعي و الزهري و حماد و الحكم و الثوري و ابن شبرمة و ابي سلمة و الحسن بن حي و الليث و عبد الله بن

ولنا ما دينا ولا نملك توبة
قربة موثقة في المحرمية
فيستحق عليه وهذا هو
في اصل والولد ملحق
في التي ينفرد وصلها
يحرم قطعها حتى وجبت
النفقة وحرم النكاح لا
بينها اذا كان المالك مسلما
او كافرا في دار الاسلام
لعموم العلة والمكاتب
اذا اشتدوا الخاضعين يحرم
عقد الايتكاتب عليه كونه
ليس له ملك تام بقدره
على الاعتاق والاقتراض
عند القدرة بخلاف الولد
لان العتق فيه من مقاصد
الكتابة

اي في الولد يعني اذ ملك المكاتب لانه ايتكاتب هم ولنا ما دينا ولا نملك توبة
من ملك في الحرم محرم عليهم ولانه ملك قريبه قرابة موثقة في المحرمية فيستحق عليه
عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة النكاح فالحرمة والحرمة هو ان ملك زوجة ابنة وبنات عمه وهي انما هي ما لا يفتق لان
ما ثبت بالقرابة بل بالصداقة او بالرضاع ولا بد ان تكون المحرمية موثقة لان الشارع اعتبر المحرمية هي منفعة الحرمة كما ذكرناه وكذا في الحرم
بالحرمة لا يفتق كسبى الاعمام والاخوان لان القرابة بعدت فلا تؤثر في حرمة النكاح فالتفتق بالملك هم وهذا هو الموثق في الاصل
اي ملك القريب هو الموثق في ايجاب العتق في الاصل يعني في قرابة الولادهم والولاد يعني الانكشاف لتعليل بوصف غير متعقد فكان اشتغال
بالايتكاتب لانه لتعليل لعله قاهرة لانها اي لان القرابة المودعة في المحرمية هم حتى التي لا يفرقون مسلما ويحرم قطعها حتى وجبت النفقة
ش لا يقال هذا من حكم لانه لا نفقة في غير الولد على من يذهبنا في فكيف استدلل بوجوب النفقة لانا نقول وجوب النفقة ثبت ليقوله
عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك فصار كانه ثبت اجماعا فاما يفتق الى انكار المحرم هم حرمة النكاح ش حرمة النكاح بالاجماع وقال الاكل
ولنا انما هنا كونه وهو قولهم هذه قرابة صحت عن ادنى الذل من وهو ذل النكاح فلان ليعان عن كلاهما اولى فان ادعى ان
ذل النكاح اعلى فلان مكابرة تستحق تعفيل الاماء على المراسم وهو باطل قطعنا اجماعا على ان الرضاع يرفع ذل النكاح ودون الرق
بما يحسم ادة هذه المكابرة فان رفع الاعلى دفع الادنى الاحتمال هم ولا فرق بينهما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام
العلية ش وهي ملة الحرم وكذا الفرق اذا كان المملوك مسلما او كافرا او يفتق لانه في دار الاسلام لان الحربى اذا ملكا قرابة يفتق
عليه وبه مرجح في فتاوى الولد لابي النفس الحكم في الكافي ان حق الحربى في دار الحرب باطل وكذا تبيره لم يذكر الملاف فان في المختلف
الحربى اذا اثنى عبده الحربى في دار الحرب وخلاه حتى عند ابي يوسف ولاد له وقال لا ولا له لانه لا يفتق بالانكشاف لانا لا نكاح كالرغم
ثم قال السلم اذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا جربيا فاحقه شمة القياس لان لا يفتق بدون التولية لانه في دار الحرب ولا يجزى
عليه احكام الاسلام وفي الاستحسان يفتق تخليته لانه لم يقطع عنه احكام المسلمين ولا ولا له عند جاهد هو القياس وقال ابو يوسف
الولد وهو الاستحسان وذكر قول محمد بن ابي يوسف في كتاب السير هم والمكاتب واشترى غائب هذا جواب عن قوله ولما
استثنى المكاتب على المكاتب في غير الولاد وتقدره لانه لا يفتق عليه بل قدره عن ابي حنيفة انه يكتب على الاكافيين
فالجواب بطريق تسليم اما المصنف يقول لانه ليس له ملك تام بقدره على ما يبيح الان هم او من يجزى مجراه ش اي او اشترى
من يجزى مجزى الاكافيين هم والمكاتب عليه لانه ليس له ملك تام بقدره ش من لا يفتق على الاكافيين ش لانه عبده
عليه وهم هم الاقرض عن عندنا في ش عبارة عن صفة يمكن سبها الحر من قبل وقول بخلاف الولاد هذا جواب عما قيل لو كان
كذلك لما عتق عليه قرابة الولاد ايجاب لغيرهم بخلاف الولاد لان العتق فيه من مقاصد الكتابة لان عتق نفسه لما كان مقصودا

بحال التمليكات على ما عرف في
 واذا خرج عبد الحر من اليانصيب
 عنق لقوله عليه السلام في عبده
 الطائف حين خرج اليه مسلمين
 عنقاء الله ولائله احز نفسه
 وهو مسلم ولا استرقاق على
 المسلم ابتداء وان اعنى حاكم
 عن سملها يتعالمها اذ هو متصل
 بها ولو اعنى لكل خاصة عنق دها
 لانه لا وجه الى اعتاقها مقصود
 عدم الاضافة اليها ولا اليه
 يتعالمها فيمن قلب الموضوع ثم
 اعتاق المحمل صحيح ولا يصح بيعه
 وهبته لان التسليم نفسه شرط
 في الهبة والقدرة عليه البيع
 ولم يوجد ذلك بالاضافة الى
 الجنين وشئ من ذلك للشرط
 في الاعتاق فاعتقاده لو اعنى
 على حاله ولا يجب المال اذ لا وجه
 الى الزام المال على الجنين لعدم
 الولاية عليه ولا الى الزامه
 لانه في حق العتق نفس عينة
 واستراط بل المتفق على
 عند المتفق لا يجوز ان

وعند ما يتقربا عنه وجود الشرط فخلات التمليكات شئ حيث لا يجري فيها التعليق لافضائه الى معنى القار لان في حله يتعلقا
 بشرط لا يردى ان يكون ام لا يكون فلو ادعى الشرط في البيع ثبت لافضائه الى القياس فلا يرد فقطاصه على ما عرف في ستمه
 اى في اصول الفقه هم واذا خرج عبد الحر من اليانصيب اعنى لقوله عليه السلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم في عبد الطائفة
 مدين خرج اليانصيب مسلمين هم عتقاء الله شئ هذا الحديث يخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن عاصم بن سليمان حديثنا ابو عثمان النهدي
 عن ابى بكر انه خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يمازل الطائفة ثمانية وعشرين رجلا فاعتقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فتم الذين يقال لهم العتقاء وخرج ابو داود في الجهاد والترندي في الناقب عن ابن اسحاق عن ابان بن صالح عن منصور بن الحر
 عن بلي بن حاش عن علي بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه قال خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعم اليه بيته الى بيته وفي
 اخرهم عتقاء الله سبحانه قال الترندي في هذا حديث من صحيح غريب قوله عبدان بكبة العين وان يكون الباء الواحدة جمع جرد لانه
 شئ اى والان هذا العبد الذي خرج احز نفسه وهو مسلم فعنى احز نفسه بالاسلام والاسترقاق على المسلم ابتداء فغيره احز
 الاسترقاق بقاء لانه وذلك بان يسلم لعبد الاسر والسر لان الرق عند جعل من الامور الكمية لا الجزئية فحقى الرق كما يتبع ما لا
 بعد وجود اسبابها بقولنا قال الشافعي ذلك احد وكرر العلم وقال الا وادعى لو ما رسيده مسالمة وعليه عند الظاهرية متفق
 بالاسلام من غير خروج هم وان اعنى حاكم متفق علما بتعالمها اذ هو متصل بها شئ لانه كسائر اجزائها بليل ان البيع افراد والبيع
 كما لا يخفى افراد سائر اعتقادهما هم ولو اعنى لكل خاصة عنق شئ اى لكل هم ودناش اى دون الماسل هم لانه لا وجه
 اعتاقا مقصودا لعدم الاضافة شئ اى لعدم اضافة الاعتاق هم اليها ولا اليه بتعالم شئ اى ولا وجه الى اعتاق الجارية
 هم لما فيه من قلب الموضوع شئ لانه يكون التبع بقوله ما لا يردى فافاء شئ اعتاق لكل صحيح شئ اى بدون الامم
 الا عند الظاهرية هم ولا يصح بيعه وهبته لان التسليم نفسه شئ فبعبه نفسه لانه تاييد لنفسه بتم شرط في الهبة والقدرة عليه
 شئ اى على التسليم شرطهم في البيع ولم يوجد ذلك من اى القدرة عليه هم بالاضافة شئ الى الجنين اى بالنبية اليهم
 من ذلك شئ اى من القدرة والتسليم ليس بشرط في الاعتاق فاعتقاده شئ اى انفرقا جواز اعتاق المحل وعدم جواز
 بيعه وهبته ولو قال اعتقهما الا حلهما وبه قال الشافعي واما كواحد وعتاق والعتق والشعبي وعطاء وابن سيرين بيعه متفائفة
 من التبع وهو مروي عن ابن عمر والى هريرة فانهم يجوزون عتق الجنين دون امه لعبد نفخ الروح وتكون امه مرة بجلاء هم ولو
 المحل على مال صحيح ولا يجب المال فلا وجه الى الزام المال على الجنين لعدم الولاية عليه ولا الى الزامهم شئ اى ولا وجه الى الزام
 للامهم لانه شئ اى لان الجنين هم في حق التبع نفس على حدة واستراط بل المتفق على غير المتفق شئ الفتح اناء هم لا يجوز
 شئ قبل عليه لانه ذلك لكن ينبغي ان يتوقف التبع الى ان يبلغ المحل الى حاكم يكون موافق القبول وهو ان يكون عاقلا

ليحل العتق كما مر في تلخيص العتق حيث قال فيه وان شرط الالف عليها متوقفا على قبولها ان كانت من اهل القبول وان كانت ثمانية
تعلقه العتق واجيب بان ذلك في مخرج الشرط واما هنا فالمسئلة المذكورة بحكمة على مكان المال ههنا وصفا للاعتاق ولا يلزم طلب
الامسل بطمان الوصف فيثبت العتق ولا يجب الجلال كما في طلاق الصغيرة وفيه نظر لانه يقتضي انه ذكر بكيفية الشرط توقف ولا يفي
من رويته واعتبار جملة الصغيرة وغير صحيح لانه قال فيه وان شرط عليها التوقف على قبولها ان كانت من اهل القبول فالنوقف فيه شرط
كبره من اهل القبول والمطل ليس منه الا ولى ان يقال لما كان علم العتق بعدم كون المملوك لاهل الخطاب قبول الشرط واقدام على العتق
كان قاصدا للاعتاق بل اال او على على ذلك من موافق الحكماء من الانا هم على امر في المباحش قال السفاقي هذا هو المخرج بالجملة ثم قال ان
يكون مرادوا في سنة خلع المباح الصغيرة فليس الامر مستبعدا واول قال الترازى ويجوز ان يكون ذلكاشارة الى ما ذكره في
الحكاية المنتهى لانه قيل في الكتاب هم وانما يعرف قيام المملوك باليد في بعض النسخ الجبل بالباء هم وقت العتق اذا جاءت به
لا قبل من ستة اشهر منه شئ اى من وقت العتق هم لانه في مدة المملوك شئ هذا متصل بقوله وان اعتق جارية عتق مملوكا
المملوك فانه عتق وروى يعني انها العتق الممل اذا جاءت به لا قبل من ستة اشهر من وقت الاعتاق وان جاءت بغيره اشهر
فلا نفى عما حكاه في الكافي قال وان قال ما في بطنك حرفا فقلت بعد ذلك ستة اشهر من وقت العتق وان ولدت الا قبل من ستة اشهر
عتق وفي السنة فان كانت الامت في مدة من زوج عتق الولد او اولدته بائنها وبين ختيق من عند حبيب العدة وان كان الاكثر
موت ستة اشهر منه قال المولى قال الحاكم في الكافي وان ولدت واحدا الا قبل من ستة اشهر يوم واحد الاكثر منها يوم هم
قال شئ اى العتق وروى يوم ولد الامت من مولد الاحلالة بمخلاق من ثمانية عتق عليه ثم اخرج الامتة هذا هو الاصل شئ اى
الولد من ما وصاحب الماهم ولا معارض فيه شئ اى في الولد هم لان ولد الامتة لم يولد الا شئ لان الامتة لا يولد الا
او ولد لان ما هو مملوك له فيكون الماهم له فولد من زوجها مملوك لسيد المخرج جانب باعتبار الخصائفة شئ اى في الامتة لا يولد الا
غير مخرج جانبها اولا لا يستملك له بها ما شئ اى او المخرج باستملاك او زوجها باسما يكون اى اى في وضه والماصل ان جانب الامتة
باعتبارها الخصائفة قبل فيه نظر لان حتى الخصائفة انما ثبت بعد الولادة فلا يجوز ان يكون مرجعا لما هو قبلها وعنا استملاك ما
بما يولد منها الولد او ادم جنبيا فهو بمنزلة عتق من اعضائها كيد او رجلا الى ان ينفصل حشا وشرا ما شئ اى في وضه والماصل ان جانب الامتة
يقتضي اشتراطها حتى لا يفرض بالعتق من عند انفصالها منها شرا فاعلم ان مقتضى بقية ما قيل فيه نظر لان الكلام في اثباته فلا يشترط عليه
فيها ان ينفق من كونه مملوكا من ايتها بخلاف الزوج فكان الفرش من جانبها حقيقة ومما ومن جانبها كافتهم والسا فاة
تستحقه شئ اى بين ماء الرجل واء المرأة والسا فاة اى لا يتخرج الامر ان في فصل واحد في زمان واحد من جهة واحدة
كالسفاقيين وهذا كانه جواب سؤال مقدر فقد ير السوال ان يقال كيف يكون الرجل مستملا للماء المرأة وهي من جنس واحد ولا شئ

على سائر
في الحكم واما
معرف
قام المجل
وقت العتق
اذ جلدت به
لا قبل من ستة
اشهر منه شئ
ادنى هذا المجل
قال ولد
اهمته من
مولد مملوك
مخلف من
ما هو مملوك
من اهل القبول
ولا معارض فيه
فيها كانه ولد
لا يولد الا
وولد هم
زوجه مملوك
لسيد المخرج
جانب الامتة
باعتبار الخصائفة
ولا يستهلك
بما هو المملوك
مقتضى

والسود
 حبل رقيق
 منقوش
 الشرح
 الوارد
 ودل الحرة
 حبل كحل
 لا جانبها
 رقيق
 في وصف
 الحرية كما
 يتبعها
 في المملوكة
 والرقوقية
 والتدبير
 وامية
 الولد
 والكتابة
 باب
 العبد
 يعق
 بعضه

بينها وبينها من قبله من قوله والمساواة متحققة بينهما لا بد من طبع ماء الرجل خارجا من المذقة باردة ومينها ساخنة
 لا بد من طبع ماء المرأة في مقعره ويزاد قوة ماء الرجل في غير مقعره فيكون سفلا بابا ما و قال الاكل والمساواة متحققة
 التبرج سيجلج اليه بعد التفاضل وتقرير التفاضل من جهة ولان المساواة متحققة فانه لو اعتبر جانب الام كان ملكا لسيدها وان اعتبر
 الاب لا يكون ملكا لسيدها فثبتت المساواة بخلاف الولد من المولى فانه للمولى اسي جانب اعتبره والزوج قدر مني به شئ اسي
 الولد هذا جواب عما قال انما اعتبر جانب المرأة حتى يكون الولد ملكا لسيدها لان النسب لا يثبت الا بالفرع والفرع لا يثبت الا بالزوج
 قدر مني برفق الولد حيث اقدم على تبرج الامه فان الولد يرق به وفيه نظر لان الحكم يكون الولد رقيقا تبرج الامه اعلم
 يكون بعد ثبوت هذا الحكم في الشرح وكلامنا في شرحه بخلاف ولد الفرع لان الوالد يرضى به شئ اسي لان الفرع ولد المولى
 بلا علم لم يرضى بسلطانة فقصر ولده حرا بالقيمة نظر الجانبين هم وولد المذقة حرا على كل حال شئ اسي سواء كان زوجا او غير
 هم لان جانبها راج فثبت ما شئ اسي فثبت بالولد هم وصف الحرية شئ يعني يكون حرا هم كاتبة عا في المملوكة شئ فيكون ملكا
 وهذا لرحمان جانبها بسبب الحرية فثبت بالولد في الحرية كما في الرق هم والموقوفية شئ عطف على اجابة اسي يتبعها في الموقوفية
 ايضا هم وامية الولد شئ يعني اذا زوج المولى ام ولد يسن جل يكون الولد في حكم امه هم والتدبير شئ يعني اذا زوج مربية
 من جل يكون الولد في حكم امه هم والكتابة شئ يعني اذا كاتب المولى امه شئ ولدت ومن الولد في الكتابة الامه تجاوز قال
 الكاكي اور وذهبن الفضيلين يعني المملوكة والموقوفية فثابتها من حيث الكاكي النصفان فان في المذبة وام الولد الملك كالمذوق
 انما نص في الكتابة على كماله لان المملوكة عام فكيف في امه غيرهم الموقوفية خاصة تجا وفيهم من الموقوفية الام في العام للمذبة ان العبد الحر
 والام والامية والطبا لا يجوز في الامية ولو كان الولد بين النكاح والامية وكان الام وشبهة لا يجوز وان كانت الامية سحر
 ان الولد راجع للام فيها كذا في فتاوى السالكين انتهى وقال لا تزني قال لبعضهم في شره انما ذكره في النكاح من النكاحين
 الى اخره اذكر وفيه نظر لان الرق لا يثبت التجزى وبرز اصحابنا في اصول الفقه والاحتياط التجزى كيد قبل النقصان انتهى
 وقال الكاكي ثم الولد يبيع الام في الرق والحرية وامية الولد والكتابة وفي التدبير وفي المنكاح ان ولدت المذبة من
 نكاح اوزنا لا يصير له امير على المذهب وان دبر لامل صار مديرا على المذهب عن احمد وبارين زبارة لا يتجهادوا
 في التدبير حتى لا يعق بموت سيدها والله اعلم

باب العبد الذي يعق بعضه اسي هذا باب العبد بائنا فقه الباب الى العبد اسي هذا باب في بيان حكم العبد قال كونه يعق
 بعضه ويعق على صيغة المجهول محله النكاح والام لا يجوز قطع الباب عن الامانة ويكون قول العبد مبتدأ يعق بعضه خبر له
 في محل الرق ولما فرغ من بيان احتياق الكل شرع في بيان احتياق البعض اخرنا عن ذاك لان ذاك متفق عليه وبذلك

والاصل عدم الاندفاع اولان الاول كثير لو فرض فاشق القيد يحمى اذا اتمعت المديلي البعض عبداً حتى ذلك القيد من يحمى
 في النسخ اى زال ملكه عن ذلك البعض ولم يرد حقيقة العتق عندنا في حقيقة انما اراد به ثبوت اثره وهو زال الملك هم وبقي في
 قيدته لا عندنا في حقيقة شىء هو قول الحسن البصري ويرى عن علي بن ابي النضر قال قال عيسى بن عمار قال قال عيسى بن ابي
 اصل الطامع بين ابني حنيفة فوجدنا جميعهم ان الاثاق تجزى عند شىء اى عند ابني حنيفة هم فبقية على العتق شىء اى بقية
 اعتاق على اقر رعايته هم وعندنا التجزى وهو قول الشافعي فيما اذا كان الملك شىء وانما اذا كان العتق موسراً عند ذلك
 قوله كقولنا انما كان العتق موسراً بقي ملكه انما كان حتى يجوز له جميعه ويثبت ويقول الشافعي قال مالك وروى عنه
 قول قتادة والنورى والشيبى جردى عن عمر بن الخطاب قال قال عيسى بن عمار قال قال عيسى بن ابي
 الى البعض البعض هم كاضافة الى الكل فلهذا العتق كله شىء اى كل العبد والمراد من تجزى الاثاق هو الملك ان تجزى المحل
 في قول محمد الاثاق وهو زال الملك بان يزول في البعض وذلك البعض وان تجزى المحل في قول محمد الملك هو ان البعض هو
 الواحد والبعض الآخر وليس معناه ان ذات الاثاق اود ذات الملك تجزى لانه معنى واحد لا يقبل التجزى لعم اى بالي يوسف محمد
 وانشأ فيهم ان الاثاق اثبات العتق وهو شىء اى العتق هم قوة مكينة وانما تميزا انما مندا وهو الرق الذي هو عندهم حكمي
 وهما شىء اى العتق والرق هم التجزى ان شىء فلهذا تجزى الاثاق اليها هم فصار شىء اى الاثاق هم كالأثاق شىء فانما التجزى
 هم والعقود عن انفسهم شىء كذا ملك التجزى هم والاسيلا شىء اى وكالاسيلا وفانما التجزى حتى لو استولوا لانه انما
 تعبيرا لعم ولله الحمد لابي حنيفة ان الاثاق اثبات العتق بازالة الملك شىء كما قالوا هم وهو شىء اى الاثاق ازاله الملك
 كما قال ابو حنيفة ليعني ازاله ملك تجزى منفس زال كله الى العتق والحظ انهم لما استنفوا في هذا يعني ان كان اجماعا منهم ان
 غير ذلك ليس بمراد وانما قال ابو حنيفة انه ازاله ملك لان الملك هو الرق في الشرع لان الله عز وجل جعل الرق في
 الكفر حيث استكفنا ان يكون عبداً لله تعالى فجعله الله عبداً لهم اى اى او الرق حتى لو انما يكون تجزى
 ملكه يعني على اقامته التكليف ليعني القامسين يستغفرون كما يستغفرون سائر الاموال فصار فيهم تميز لانه انما يصلوا الى الاتفاقة
 هم وحكم العتق انما يدل شىء اى الذي يدل هم تحت ولاية التعريف وهو شىء اى الذي يدل تحت ولاية هم ازاله حقه لا العتق
 غيره شىء لانه ليس له ولاية في التعريف في حق غيره هم والاصل شىء حكم التعريف هم ان التعريف يقتضي على موضع الاثاق شىء اى
 موضع ليعتق اليه التعريف فيه والتعدي الى ما واثاق شىء اى واثاق موضع الاثاق هم فمردود عدم التجزى شىء اى لاجل عدم
 التجزى هم والملك تجزى شىء فزال ملكه عن البعض الذي عتقهم كما في البيع شىء اى اذ باع نصيبه من العبد المشترك يزول ملكه عن
 الذي باعهم والبيعة شىء كما اذا باع نصيبه من العبد المشترك لشريكه يزول ملكه عن البعض هم فبقى على الاصل شىء وهو ان

واذا العتق المولى بعض
 عبد حتى ذلك القيد
 ويسعى في حقيقة
 مولا عند ابني حنيفة
 وقال عيسى بن ابي
 ان الاثاق تجزى عند
 فقتضى على ما العتق وعندنا
 لا يحمى وهو قول الشافعي
 فاضافة الى البعض
 الى الكل فلهذا العتق كله
 ان الاثاق اثبات العتق
 وهو قوة مكينة وانما
 بازالة ملكه وهو الرق
 الذي هو عندهم حكمي
 وهما شىء اى العتق
 والعقود عن انفسهم
 ولا يحمى لان الاثاق اثبات
 العتق بازالة الملك او هو
 ازاله الملك لان الملك
 والرق حق الشريعة وحق العتق
 وحكم للعتق ما يدل على
 المتصور وهو ازاله حقه لا حق
 والاصل ان العتق يقتضي على موضع
 الاثاق فالتعدي الى ما واثاق
 فمردود التجزى لان ملكه كان
 البيع والبيعة فيبقى على الاصل

وجب السعاية
 لا حبساً بل كنية للعبودية
 عند انعقد والتسعى
 بمنزلة المكاتب عند
 من الانساق الى البعض
 توجب ثبوت المالكية
 في كلة بقوله المالك بعضه
 منعه فحلنا بالملين
 باتلافه كاتبا اذ هو ملك
 من لا رقبة والسعاية
 كبدل النكاح فله ان
 يستسيحه وله خيار
 ان يعقده لان المكاتب
 قابل للو على غير ان
 اذا عجز لا يرد الى الرقبة
 اسقاطا الى احد
 فلو قبض الفسخ بخل
 الكتابة المقصولة
 عنه يقال ويفسخ
 وليس الطلاق والعفو
 عن القصاص حالة
 متوسطة فانبثا
 في الكلي ترجيح للمهر
 متجزئ حتى لو استولد
 نصيبه من مدبرة
 يقتصر عليه

يقتصر النكاح على مخرج الانثى فلهم وجب السعاية لا اعتبار بالنية البعض عند العبد من
 تجزئ جنس النية البعض عن العبد فوجب عليه السعاية والاستحسان لوجوبه ويؤخذ قيمة نصفه من الاجرة ويعتبر قيمته في المال المستحق في قيمته
 هم بمنزلة المكاتب عند شئ اى عند الرقبة فله نصفه وقيل قوله بمنزلة المكاتب غير جيد لان ذلك للمولى انبت في المكاتب وهو عبد
 بالقي عليه درهم فحق البعض زال فله من البعض فليس هو نظير المكاتب بل الميراث ان يقال سقط ملكه واستحق الحرية لغير عوض ووجب
 بان ما هو من قبوله بمنزلة المكاتب بالاجزائية ولا هبة ويخرج الى العتق بالسعاية والمكاتب يخرج اليه باءا والبدل هم لان الانثى
 شئ اى انساقه الاعتاق هم الى البعض توجب ثبوت المالكية للعبد في كلة من باعها بالعتق هم وبقاء المالك في بعضه منسحق
 عن ثبوت المالكية باعتبار الرق في الكل باعتبار العتق هم فانما بالملين شئ لان ان زوال المالك في النصف يوجب ثبوت المالك
 في الكل باعتبار العتق لان لا يخرجى وبقاء المالك في النصف يوجب ثبوت المالكية باعتبار الرق فله جمع في العبد بالوجوب ثبوت
 المالكية في الكل ما يوجب بقاء المالك في الكل والعمل بالملين فكل ان يجعل مكاتباً وهو قوله هم بانزاله مكاتباً اذ هو شئ اى المكاتب
 هم المكاتب الا رقبة شئ يعنى مملوك رقبة كالستة ويجوز ان يكون المعنى هو متعلق البعض فلك يداجل السعاية لمملوك رقبة كالمكاتب
 ويجوز ان يكون سنا وانساقه العتق الى البعض يوجب ثبوت المالكية في الكل كما هو قولنا وبقاء المالك في البعض يوجب ثبوت المالكية
 اى نصفه فانما انه حرى مملوك رقبة كالمكاتب علم بالملين واذا كان الستة كالمكاتب هم والسعاية شئ يكون كبدل النكاح
 فله شئ اى للمولى ان يستسيحه ويخار ان يعقده لان المكاتب قابل للعتاق غير ان شئ هذا جواب عما يقال له ان كان بمنزلة المكاتب
 كان رفيقا وعجز اجاب بقوله غير ان شئ الستة اذ عجز لايه والى الرق لانه اسقاطا الى احد شئ الاسقاطا الى احد ليس فيه
 معنى المعاوضة لانه انما يحقق بين اثنين واذا لم يحقق من فيه المعاوضة هم فلا يقبل الفسخ بخلاف المكاتب المقصود شئ
 فانه اسقاطا من المولى الى المكاتب او اذ اعلى تحصيل بدل الكتابة يمكن فيها معنى المعاوضة هم لانه عقد يقال وفسخ شئ كلاهما
 على صيغة الجعول من الاقالة والفسخ وفي بعض النسخ لانه اسقاطا الامل ليعني بخلاف المقصود فان الاسقاطا فيها الى اهل وهو
 وقتها او اذ بدل الكتابهم وليس في الطلاق الفسخ جواب عن قولهم وصار كالطلاق والعفو هم عن القصاص شئ وقيل لربما انه
 انما ثبت العتق في الكل لاسكان العمل بالملين لوجوبهم حالة متوسطة شئ بين الحرية والرق وبهى الكتابة ليصار اليها وليس
 في الطلاق والعتق حالة متوسطة هم فثبتناه في الكل ترجيحاً للمهر شئ على المهر هم والاسئلة وتجزئ عند شئ اى عند الرقبة
 وها جواب عن قولهم الاسئلة وقدره ان الاسئلة وتجزئ عند الرقبة حتى لو استولد نصيبه من مدبرة يقتصر عليه شئ اى
 على نصيب المستولدة يعنى انما ولدت الانثى المدبرة من جليلين ولد افادوا عاها احد بها نصيب نصف الجارية هم ولد ونفسها مدبرة فله
 على انما لو ما يعنى نصف الشريك من الثلث ونصف الاخر من الجارية ولولا ذلك لكان كتاب الولاء نصف الولد لانه

رجع المتق على العبد
والكولاء للمعتق وان اعتق أو اشتق
فالكولاء بينهما وان كان المعتق
معسر فالشريك بالخيار اذ شاء
لمعتق واذا شاء استسع العبد
والكولاء بينهما في الوجهين
وهذا عند ابي حنيفة لا وقالوا
ليس الا الضمان مع اليسار
والسعاية مع الاعسار ولا يرجع
المعتق على العبد والكولاء للمعتق
وهذه المسئلة تنسب على حرفين
احدهما تجزئ الاختلاف بينهما
على ما بيناه والثاني ان يسار
المعتق لا يمنح سعاية العبد
عنده وعندهما منعهما في
الثاني قوله عليه السلام في
الرجل يعتق نفسه انكاد عينا
صمن وانكاد فقير استغنى حصة
الاخر قسم والقسمتان في الشركة
وله انه احتسب مالية فضيه
عند العبد فله ان يضمنه
كما اذا هبت الريح بنوب نخل
والقنطرة في صمن يذبح حتى انضمت
فقد خصا الشوب فيقتصر عليه الاخر
موسر كان او معسر لما قلنا فكذا
هنا لما كان العبد فقير فاستسعه

رجع المتق كسره انما هو على العبد ولا للمعتق فان اتق شئ اى الشريك هم او شئ من اهل بيته فلو اذ بهما مثل ان
الشريكين هم وان كان المعتق موسرا فالشريك باليسار ان شاء المعتق ان شاء شئ العبد والكولاء بينهما في الوجهين شئ اى في صورة الاعسار
ومعسرة السعاية هم وهما شئ اى المذكور هم قول ابي حنيفة وقالوا شئ اى ابو يوسف ومحمد ليس لشئ اى الشريك الساكن
هم الا الضمان مع اليسار شئ اى مع اليسار المعتق هم والسعاية شئ اى ليس له الا السعاية هم مع الاعسار شئ اى مع اعسار الشريك هم
لا يرجع المعتق على العبد شئ اى لا يرجع بائنه ان العبد لا يجب عليه السعاية عند ما في اليسار وعند ابي حنيفة يرجع عليه لانه باء الضمان
فانهم تمام الساكن فكان الساكن اخذ العوض منه بالاستسعاء فكذلك كان للمعتق الرجوع عليه بما ادى هم والكولاء للمعتق كسره انما
هم وهذه المسئلة تنسب المذكورة اى يرجع المعتق على العبد وعدم الرجوع عند اداء الضمان هم شئ اى حرفين شئ اى على حرفين شئ اى على حرفين
هم احد هاش اى احد الطرفين هم تجزئ الاطلاق وعدمه شئ اى وعدم التجزئ هم على ما بيناه شئ اى عند قوله في اول الباب
واصله ان الاطلاق تجزئ عنده الى اخرهم والثاني شئ اى الحرف الثاني هم ان اليسار المعتق لا يمنح سعاية العبد عند شئ
اى عند ابي حنيفة هم وعندهما منعهما شئ السعاية وبين وجه الحرف الاول وشرع بهما في بيان الحرف الثاني بقوله لم يأنى الثاني
شئ اى لا يابى يوسف ومحمد في وجه الحرف الثاني هم قوله عليه السلام شئ اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم في الرجل الذي يفتني
نصيبه ان كان غيا منكم ان كان فخر شئ العبد في حصته الاخر شئ هذا الحديث اخبره الائمة السنة عن عبيد بن عروة عن قتادة عن عمار بن
زينب عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتق شقة فله في عهده خلاصة في ماله ان كان لدا لكان
لم يكن له الا لستع العبد في شقوق عليه جاز الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم قسمه لاهل بيته شئ اعني خلاص العبد وسعائتين لاهل بيته
اعني اليسار المعتق واعسارهم وقسمته ثانيا في الشركة شئ فكذا يكون الشريك الساكن سعاية العبد مع اليسار المعتق هم وليس شئ اى على ابي حنيفة
هم انه احتسب بالتفصيل شئ لفتنه ان لا يظلمه انما على قال السفاني كذا كان فقيرا يفتني فلو اذ بهما شئ فاعل احتسب هم عند العبد فله
ان يعينه شئ اى يعينه العبد حاصل الخش ان اليه نصيب الشريك الساكن احتسب العبد فكان الساكن ان يعينه العبد فله انما
نصيبه عنده الا ان العبد فقير لم يكن القول بجمعهم فوجب الاستسعاء هم كما ان ابي حنيفة يوجب ثوب انسان والقنطرة في صمن غير حتى المصنع
فعلى صاحب الثوب نصيبه من الاخر موسر كان او معسر الا فلان شئ يريد به قوله وله انه احتسب اليه نصيبهم فكذا بهما شئ فاعل احتسب
رب الثوب بالجمع فكذا بهما شئ العبد بالمعتق هم الا ان العبد فقير فليس له نصيب في الشركة كذا في تفصيل عليه في بعض النسخ فاعل احتسب هم على ابي حنيفة
لاذ هو الذي ورطه فصار كالعبد للمهر من فانه يرجع على الراهن بما سعى واجيب ان عسر المعتق تمنع وجوب الضمان عليه الساكن فكذا
يسمى العبد والعبد انما سعى في بطل قسمة وماله وقد سلم له ذلك فلا يرجع به على احد جان المهر من فان سعاية لم يست في بطل قسمة بل
في الدين الثابت في ذمة الراهن ومن كان مجبرا على قضاء دين في ذمة الغير من غير التزام من جهته ثبت الرجوع عليه كما سألته

مقرر الزهرين فان قيل ما ذكره من وجوبه الى حقيقته في مقابلته انضج هو باطل لاجب بان النبي صلى الله عليه وسلم سلم على وجه الشرط لانه عليه السلام
علق الاستسقاء بغير المعق وهو لا ينافي الاستسقاء عند عدمه لان العلق بالشرط يقتضي الوجوب وعند الوجوب لا يقتضي العدم عند العدم جاز
ان ثبت السحاية عند وجود الدليل لان كان هو سر او قد وجد ذلك على ما ذكره من وجوبه الى حقيقته ثم العبرة بالبيان في اعتبارها في بيان
الذي يجب عليه الضمان هو بيان التيسير وهو ان يكافئ من المال قدر قيمة نصيب الآخر فيش فاصلا عن بلهوسه فلفقه نفسه فلفقه عياله
يسار الفلانة وشي انما لا يغيب بيان النبي في ظاهر الرواية وبه قال الشافعي والكاظمي ومن الشافعي من اعتبره نصاب حزمة الصدقة وفي اليونان
والخمار ظاهر الرواية هم لان بهش اى بيان التيسير هم بعدل النظر من الجانبين ش اى من جانب المعق وجانب الشريك الساكن لان
مقصود المعق تحقيق القربة ومقصود الشريك حصول بدل حقه فيفسد التيسير يحصل الامران فلا حاجة الى بيان النبي وهو منى قوله تحقيق
اقصده المعق من القربة ش اى التقرب الى الله تعالى بالمعق هم واليصال ش اى واليصال هم يدل حق الساكن اليش اى في
نصيبه من العبد وفي الحقيقة انما نصيبه القربة في الضمان السحاية يوم الاطلاق لا بسبب الضمان وكذا لا يجوز ان المعق في ابياره واعار يوم
الاطلاق حتى لا يسلط الضمان اذا عسر له ابياره ولا ثبت الضمان اذا ايسر له ابياره في التمران شى لو قال المعق اتمقت وانا
سعر وقال الساكن بخلاف نذر اليه يوم لم يمسح المعق كما في الابارة اذا اختلفا في النقطاع الماء وجب ان يات العبد قبل ان يشار الساكن
شاكلم كمين النعمان في رواية عن ابى حنيفة لان النعمان بشرط نقل الملك الى المعق وقد فاته النقل بالموت في ظاهر الرواية عند لزوم
او باخذ من شركه لان الضمان واجب ولو باع الساكن نصيبه من المعق او وهب عليه عوض في القياس ان يجوز وفي الاستحسان لا يجوز
لان هذا ليس كالحال وهو غير محل له وفي جامع قاضيه ان لو اعتق احد الشركيين في مرض موته وهو سر شريكه لا يجوز ضمان المعق من تركه
وهو قول ابى حنيفة بل يسقط وعندنا لا يجوز من تركه لانه ضمان اطلاق هم ثم التخرج على قولنا لما هرس اى التخرج على قولنا ما هار
اى التخرج المسئلة على قول ابى يوسف ومحمد ظاهره انى اذا علم ان نذر المسئلة ببنيته على حرفين اى مملين قال الحكماء في التخرج وهو على قولنا
ظاهر لان الاطلاق انما لم يكن تخرجا كان المعق وقها فها كفتيسين جميعا وبياره والى من السحاية فوجب عليه الضمان بغير التقى السحاية
هم فعبد من رجوع المعق من ضمن على العبد ش اى شركه هم لعدم السحاية ش اى لاجل عدم السحاية هم على ش اى على العبد
هم في حال ابياره والولد للمعق لان المعق كله من حزمة لعدم التجري واما التخرج على قوله ش اى على قول ابى حنيفة هم فخير للاعتنا
ش اى شركه هم لقيام ملكه ش اى ملك الشركه هم في الباقي اذ الاعتاق يخرج من عنده ش اى عن ابى حنيفة فاذا كان الاعتاق
يخرج من كان يملك الشركه في الباقي تا اجم لم يقتضيه ش اى على قولنا فخير للمعق اى فخير للنعمان هم لان المعق جاز عليه فساد
نصيب حيث تمنع عليه البيع والهبة ونحو ذلك ش التصديق والوصية هم ماسوى الاعتاق وتو الجش اى توليع الاعتاق كالشريك
والكفارة والاستسقاء هم والاستسقاء ش اى الجوع على المضان اليه في قوله فخير الاعتاق لكن قاله الاثر اى قال الملك مطلق على قوله

ثم المعق ينادى بالتيسير
وهو ان يملك من المال
قدر قيمته نصيب الآخر
لا ييسر الضمان لان به
بعدل النظر من الجانبين
يتحقق ما قصده للمعق
من القربة واليصال بلى
حق الساكن اليه نشر
التخرج على قولنا ما هار
فعدم رجوع المعق جا
ضمن على العبد لعدم
السحاية في حاله ليسا
والولد للمعق لان
المعق كله من حزمته
لعدم التجري لما التخرج
على قوله فخير للاعتنا
لقيام ملكه في البقرة
اذ الاعتاق يخرج
عنده والنعمان لان
المعق جاز عليه
فاذا نصيبه حيث
امتنع عليه البيع والهبة
ونحو ذلك ماسوى
الاعتاق وتو الجش
ولا استسقاء

لما بينا ويرجع للعق بمائة من على العدة
 قام مقام الساكن بدار الضلع مدق
 كان له ذلك بدار مستعمل فذلك العتق
 وكان ملكه بدار الضلع فمنا فمير
 كل الكى السرق لعق بعض فدان
 يعقن الباقي او يستع انشاء الوكر
 للعق في هذا الوجه لان العتق
 كله من حرته حيث ملكه بدار
 الضلع وفي حال اعسار العتق
 انشاء عتق لبقام ملكه وان شاء
 استع لما بينا والاولاد في الوجهين
 لان العتق من حرته ولا يرجع
 المستع على العتق بل ادى يلجام
 بينا لانه يعنى لظك اعسر قبله
 او لا يقضى دينه على العتق اذا اشترى
 اعسر فاستحقاق المهر من اذ الققه
 الزاين العسر لا يسقى في رقبته
 ق فكت او يقضى دينه على الزاين
 فلم يلزم يرجع عليه وقول المشافى
 في الموسر كقولهما وقال في العير
 ضيا الساكن على ملكه يلعم ودره
 ولا رجلى فضين الشريك لعمارة
 ولا الى السعاية لان العبد ليس بجان
 ولا راض بسولا الى عتق الكلى الاثر
 بالساكن عتقين ما بينه فكتا
 الى الاستعواء سبيل لانه لا تقفر
 الحاجة بل يبنى على احتسابه
 لا يصل الى الجمع بين الفرة والحية
 والكية و نصف السبل لانه لا يفسد

[illegible]

على صاحبها لا يحسنه وانما كيدى
 عليه السحابة ولا يستلزم
 ولا يسي للمعسر منها لانه يدعى
 العتقان على صاحبها ليساره
 فيكون مبتدأ للعبد عن السخرة
 والوكلاء موقوف في جسيم
 ذلك عند ههنا لان كل واحد
 منهما يحمله على صاحبه وهو يتأخر
 عنه فيقف موقوفاً الى ان ينفقا
 على اعتاق احدهما ولو قال احد
 الشريكين ان لم يدخل فلان
 هذا الدار عند اجهوز وقال
 الاخر ان دخل فهو حر فمضى
 العتق ولا بد من دخول ام لا يفتى
 النصف وسعى لهما في النصف
 وهذا عند ابي حنيفة والى يوسف
 وقال محمد بن يعقوب في جميعه فانه لان
 العتق عيب يسقط السحابة
 مجهول ولا يمكن القضاء على
 المجهول فصار كهما اذا قال
 بغيره لك على احدنا ان يفتى
 فانه لا يقضى بشئ للمجهول كذا
 وكما اننا بقضنا يسقط نصف
 السحابة لان احدهما حلف
 بيمين ومع التيقن يسقط النصف
 كيف يقضى بوجوب الكل لهما
 ترتفع بالشيوع والتوزيع كما اذا
 احد عبده لا يعينه اربعة اشهر
 قبل ان يتركه او البان وتباني
 التوزيع فيه على ان اليسار هل
 يمتنع السحابة او لا يمتنعها على
 الاختلاف الذي سبق
 ولو حلفا على عملين
 كل واحد منهما لا حد ههنا

على صاحبها ولا يحسنه وانما كيدى
 عليه السحابة ولا يستلزم
 ولا يسي للمعسر منها لانه يدعى
 العتقان على صاحبها ليساره
 فيكون مبتدأ للعبد عن السخرة
 والوكلاء موقوف في جسيم
 ذلك عند ههنا لان كل واحد
 منهما يحمله على صاحبه وهو يتأخر
 عنه فيقف موقوفاً الى ان ينفقا
 على اعتاق احدهما ولو قال احد
 الشريكين ان لم يدخل فلان
 هذا الدار عند اجهوز وقال
 الاخر ان دخل فهو حر فمضى
 العتق ولا بد من دخول ام لا يفتى
 النصف وسعى لهما في النصف
 وهذا عند ابي حنيفة والى يوسف
 وقال محمد بن يعقوب في جميعه فانه لان
 العتق عيب يسقط السحابة
 مجهول ولا يمكن القضاء على
 المجهول فصار كهما اذا قال
 بغيره لك على احدنا ان يفتى
 فانه لا يقضى بشئ للمجهول كذا
 وكما اننا بقضنا يسقط نصف
 السحابة لان احدهما حلف
 بيمين ومع التيقن يسقط النصف
 كيف يقضى بوجوب الكل لهما
 ترتفع بالشيوع والتوزيع كما اذا
 احد عبده لا يعينه اربعة اشهر
 قبل ان يتركه او البان وتباني
 التوزيع فيه على ان اليسار هل
 يمتنع السحابة او لا يمتنعها على
 الاختلاف الذي سبق
 ولو حلفا على عملين
 كل واحد منهما لا حد ههنا

على صاحبها ولا يحسنه وانما كيدى
 عليه السحابة ولا يستلزم
 ولا يسي للمعسر منها لانه يدعى
 العتقان على صاحبها ليساره
 فيكون مبتدأ للعبد عن السخرة
 والوكلاء موقوف في جسيم
 ذلك عند ههنا لان كل واحد
 منهما يحمله على صاحبه وهو يتأخر
 عنه فيقف موقوفاً الى ان ينفقا
 على اعتاق احدهما ولو قال احد
 الشريكين ان لم يدخل فلان
 هذا الدار عند اجهوز وقال
 الاخر ان دخل فهو حر فمضى
 العتق ولا بد من دخول ام لا يفتى
 النصف وسعى لهما في النصف
 وهذا عند ابي حنيفة والى يوسف
 وقال محمد بن يعقوب في جميعه فانه لان
 العتق عيب يسقط السحابة
 مجهول ولا يمكن القضاء على
 المجهول فصار كهما اذا قال
 بغيره لك على احدنا ان يفتى
 فانه لا يقضى بشئ للمجهول كذا
 وكما اننا بقضنا يسقط نصف
 السحابة لان احدهما حلف
 بيمين ومع التيقن يسقط النصف
 كيف يقضى بوجوب الكل لهما
 ترتفع بالشيوع والتوزيع كما اذا
 احد عبده لا يعينه اربعة اشهر
 قبل ان يتركه او البان وتباني
 التوزيع فيه على ان اليسار هل
 يمتنع السحابة او لا يمتنعها على
 الاختلاف الذي سبق
 ولو حلفا على عملين
 كل واحد منهما لا حد ههنا

على صاحبها ولا يحسنه وانما كيدى
 عليه السحابة ولا يستلزم
 ولا يسي للمعسر منها لانه يدعى
 العتقان على صاحبها ليساره
 فيكون مبتدأ للعبد عن السخرة
 والوكلاء موقوف في جسيم
 ذلك عند ههنا لان كل واحد
 منهما يحمله على صاحبه وهو يتأخر
 عنه فيقف موقوفاً الى ان ينفقا
 على اعتاق احدهما ولو قال احد
 الشريكين ان لم يدخل فلان
 هذا الدار عند اجهوز وقال
 الاخر ان دخل فهو حر فمضى
 العتق ولا بد من دخول ام لا يفتى
 النصف وسعى لهما في النصف
 وهذا عند ابي حنيفة والى يوسف
 وقال محمد بن يعقوب في جميعه فانه لان
 العتق عيب يسقط السحابة
 مجهول ولا يمكن القضاء على
 المجهول فصار كهما اذا قال
 بغيره لك على احدنا ان يفتى
 فانه لا يقضى بشئ للمجهول كذا
 وكما اننا بقضنا يسقط نصف
 السحابة لان احدهما حلف
 بيمين ومع التيقن يسقط النصف
 كيف يقضى بوجوب الكل لهما
 ترتفع بالشيوع والتوزيع كما اذا
 احد عبده لا يعينه اربعة اشهر
 قبل ان يتركه او البان وتباني
 التوزيع فيه على ان اليسار هل
 يمتنع السحابة او لا يمتنعها على
 الاختلاف الذي سبق
 ولو حلفا على عملين
 كل واحد منهما لا حد ههنا

اذا كانت سبعة وعشرين وثمانين فلما كانت ان لم يكن العتق مستمرا وذلك ان قبة المدبر لما قبة العتق فالتفت ثلثة وكان الامام
واقفا على قبة المدبر فلما تلقى ثلثة فلهذا العتق التي هي نصيب السالكين تلك التي نصيبها لهم واخذوا في حقيقته مشروعا للترتيب
فمما سبب الحقيقته بقوله اهلان العبد بين ثلثة اذ اوردوا به جملة عتقه الاخرى وما يدرون كان السالك ان لم يكن العتق فتمت قبة المدبر
المدبر على العبد نصيبا لانه في الكافي ليس له ان لم يكن العتق لانه لم يمتد له العتق والى المدبر العتق بالمدبر ليس ليعاقل الملك سوى المدبر
وانما لم يكن السالك المدبر اذ كان هو سرادق ثلثة العتق في المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق
سعد الله ببرئانه العبد دون العتق فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
لان السالك المدبر في ذلك الثلثة ثابت من جهة دون وجهه وذلك لانه ثبت عندنا اذ اورد العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
فلما كان ذلك لم يظهر في حق العتق ثم السالك اذ اورد العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
بينهم ثلثة اذ اورد العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
المدبر اذ اورد العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
سعد الله ببرئانه العبد دون العتق فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
بالمدبر استوفى فيه العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
واستمرنا على اختلاف منان الاعتاق فانه منان الامام فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
ضمن وان كان غير اسى العبد ومنه اهل منان الامام فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
كما تجزى الاعتاق فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
افسد بالمدبر نصيب الآخرين فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
كسبوا لهم اذ استوفى العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
هم طريق الانتفاع به فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
والعدو فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
بما لا يوجب فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر فلهذا العتق فتمت قبة المدبر

وهذا عندنا في حقيقته
وقالوا العبد كله الذي دون
اول مرة وفيه ثلثة قيمته
لنذكره في كل ما كان او لم يكن هذا ان
التدبير تجزى عندنا في حقيقته
خلفها كما اعتادوا في حقيقته
فيكون معتبرا في كل ما كان او لم يكن
اقتصر على نصيبه في حقيقته
نصيب الآخرين فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
ان يدبر نصيبه في حقيقته
المدبر ليس في العتق فتمت قبة المدبر
لان نصيبه في حقيقته فلهذا العتق فتمت قبة المدبر
بافساده في حقيقته
طريق الانتفاع به بغيره
على ما فاداه في حقيقته
حقيقته

وسبق اختيار غير هذه
لأنها كانت سببا في إضلال كثير
المذنبين واعتقادهم بالحق فيقال
إن يضمن المذنب أن يكون
الضمان ضمان معقولة
أذ هو الأصل حتى يفي
ضمان معاوضة على أصلا
وأمكن ذلك في التبدل
لكنه قابل للنقل من ملك
إلى ملك وقت التبدل ولا
يمكن ذلك في الاحتياك لأنه
عند ذلك مكانا أو حرا
على اختلاف الأصلين
من رضاء المالك بنفسه
حتى يقبل الانتقال فلا بد
أيض من المدين في المدين
أيض من الحق ثلث قيمة
مدين لأنه أفسد عليه
نفسه مدين أو الضمان
يتقدر بقيمة المتلف
وقدرة المدين ثلثا قيمة

[illegible]

ولم ينقل من النفاقين في معرفة قيمة الكاتب شيئا وأشار محمد بن جنيات الجاسع الى ان قيمة اقل من قيمة الحق ولم يبين بمقداره وقيل ان جني
 ان يكون النصف قيمة ام لو لم يثبت قيمة الحق وفي النسخة قول الجاسع ان النسخة لا تقدر على ان يكون لها قيمة بل العلم ان العلماء ولو جردوا
 بغيرها لم يشتر في جيب ذلك المقدار هم على ما قالوا في الاشارة الى اختلاف النسخة الذي ينادى وقال الكاكي اشارة الى ان فيه ظاهرا
 ولا يثبت شيئا اى ولا يثبت من المدعى الحق هم قيمة ملكه بالزمان شيئا هو الثالث هم من جهة الساكن لان ملكه شيئا اى ملك المدعى
 ثبت مستند شيئا الى وقت التدبير هم وهو ثابت من وجه شيئا اى يظن الى حال اداء الضمان هم من وجه شيئا اى يثبت من وجه
 ينظر الى حال التدبير هم فلا يظهر في حق النفاقين شيئا اى في حق النفاقين المتعلقان قبل قوله ثابت من وجه ووجه شيئا اى يثبت من وجه
 احد الشككين وهو سوسر ليدل على الحق الضمان ثم يرجع على العبد بما ضمنه الساكن من ان العبد انما قلنا الحق اداء الضمان فقام مقام
 الشريك للشريك الاية الاستعانة فكذلك من قام مقامه وقيل يرد عليه ان ملك المدعى في يد غاصب الغاصب منه الغاصب حيث يرجع
 على الثاني وان كان ملكه ثبت مستند الاية بان الغاصب قام مقام المالك في ضمان الجارية والمالك ان يضمن غاصب الغاصب
 فكذلك من قام مقامهم والاولا بين الحق والمدعى شيئا اى كبرياء اى بين المتق وعصية المدعى لان الحق لا يحصل للمدعى الا بعد
 مولاه هم الا انما يشي اى ثلثا الاولاهم للمدعى والثالث الحق لان العبد يتق على كل ما على هذا المقدار شيئا لان المدعى يتق عليه
 من جهة ملكه من الساكن والثالث الاخر نصيبه الاصل هذا اذا اختار الساكن يضمن المدعى لما اذا اختار سحاية العبد فالاولا يضمنهم
 جميعا فلما لم يكن احد منهم الثالث هم اذا لم يكن التدبير يتجزع عندهما صار كل شيئا اى كل العبد هم مدعى بفتح الباء المدعى شيئا اى كبرياء
 لعصية المدعى فقد افسد نصيب شريكه لما ينشئ ارا به عند قوله فيما مضى عن قريب العبد الذي دبره واول مرة يضمن شيئا
 قيمة شريكه سوسر كان او سوسرهم فيضمنه شيئا اى فيضمن نصيب شريكهم واما يختلف شيئا اى الضمان هم باليسار والاعاء
 شيئا اى يضمن مطلقا سواء كان سوسر او سوسرهم لانه شيئا اى لان هذا الضمان هم ضمان تملك فاشبه الاستيلاء شيئا اى
 فاشبه هذا الضمان ضمان الاستيلاء فان كانت جارية بين اثنين فاجاء بولد فادعاه احد بهما ثبت نسبة منه وفيضمن قيمته اشر كما هو في
 الاعاق شيئا اى بخلاف ضمان الاعاق هم لانه ضمان جارية والاولا كله للمدعى وهذا الظاهر شيئا اى يختلف باليسار والاعاء واخر من
 بان قولهم ضمان الجارية باليسار والاعاء اردتهم مطلق ضمان الجارية او الجارية بالاعاق والاول مردود بان كسرة جرة الانسان
 مثلا او تلف ملكا من المالكه فانه يجب عليه الضمان سوسر كان او سوسر او الثاني في حكم واجب بان المرد الثاني والمحكم مرفوع لثبوت
 بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الرجل الحق نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقيرا سعى العبد في حصته الاخر فلا يقاس عليه غيره
 فيكون على خلاف القياس قال اى محمد بن الجاسع الصغير وليس لفظا قال في كثير من النسخ هم واذا كانت جارية بين رجلين ثم
 احدهما الغناهم ولد لصاحبه واكثر ذلك الاخر في موقوفة يواشي المرد من كونها موقوفة ليو ان يرد فخرجها المرد ليو ان

على ما قالوا ولا يضمنه
 قيمة ما ملكه بالزمان من
 جهة الساكن لان ملكه
 ثبت مستند اوهذا
 ثابت من وجه مدون وجه
 فلا يظهر في حق النفاقين
 والاولا بين المعتق والمدير
 ثلثا ثلثا للمدعى والثالث
 للمعتق لان العبد يتق على
 ملكه على هذا المقدار اذا
 لم يكن التدبير يتجزع عندهما
 صار كل من المدعى ووقته
 افسد نصيب شريكه
 لما ينشئ ارا به عند قوله فيما مضى
 عن قريب العبد الذي دبره واول
 مرة يضمن شيئا
 قيمة شريكه سوسر كان
 او سوسرهم فيضمنه شيئا
 اى فيضمن نصيب شريكهم
 واما يختلف شيئا اى الضمان
 هم باليسار والاعاء
 شيئا اى يضمن مطلقا
 سواء كان سوسر او سوسرهم
 لانه شيئا اى لان هذا الضمان
 هم ضمان تملك فاشبه
 الاستيلاء شيئا اى
 فاشبه هذا الضمان ضمان
 الاستيلاء فان كانت جارية
 بين اثنين فاجاء بولد
 فادعاه احد بهما ثبت نسبة
 منه وفيضمن قيمته اشر
 كما هو في الاعاق شيئا اى
 بخلاف ضمان الاعاق هم
 لانه ضمان جارية والاولا
 كله للمدعى وهذا الظاهر
 شيئا اى يختلف باليسار
 والاعاء واخر من بان قولهم
 ضمان الجارية باليسار
 والاعاء اردتهم مطلق
 ضمان الجارية او الجارية
 بالاعاق والاول مردود بان
 كسرة جرة الانسان مثلا
 او تلف ملكا من المالكه
 فانه يجب عليه الضمان
 سوسر كان او سوسر او الثاني
 في حكم واجب بان المرد الثاني
 والمحكم مرفوع لثبوت بقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم
 في الرجل الحق نصيبه ان كان
 غنيا ضمن وان كان فقيرا
 سعى العبد في حصته الاخر فلا
 يقاس عليه غيره فيكون على
 خلاف القياس قال اى محمد بن
 الجاسع الصغير وليس لفظا قال
 في كثير من النسخ هم واذا
 كانت جارية بين رجلين ثم
 احدهما الغناهم ولد لصاحبه
 واكثر ذلك الاخر في موقوفة
 يواشي المرد من كونها موقوفة
 ليو ان يرد فخرجها المرد ليو ان

بيد رجلين من عمل واحد
 انهما ولد لصاحبه اكر
 ذلك الاخر في موقوفة فيما

و هو ما يتقدم له في المذكرة عن الحقيقة
 وقالوا انما المذكرة استثنائية
 الجارية في خصوصية ما تكون
 حجة ولا سيما على ما هما ان
 لما الموصوفين قد صاحبوا لقلب
 اقر المذكرة على كنه استدلها
 فصبر كما اذا المذكرة على
 الباطن انما هي في المصير قبل المصير
 يجعل كنه اعتق كنهها هذا
 فيمنع المذكرة ويصير المذكرة
 على ملكه في الحكم فيخرج الى الاعتقاد
 بالسعاية كام ولد النص في اذا
 اسلمت ولا في حقيقة كنهها
 للقر لوصف كنهها في الحقيقة
 كما ان المذكرة كنهها كان لا يصف
 المذكرة فيثبت مذهب المذكرة
 وهو لا يصف ولا حقيقة المذكرة
 المشاهير ولا يستحق كنهها
 يتبع عن جميع ذلك بدعوى
 الاستيلاء والضمان والقرار
 باسمية الولد فيضمن المذكرة
 بالنسبة من ام لازم ولا يثبت
 بل لا فلا يمكن ان يجعل المذكرة كنهها
 وان كانت ام ولد بينهما فاعتقها
 احدها هو موصوف فلا ضمان
 عليه عن الحقيقة في وقالوا
 ليضمن نصف قيمته في ماليتها
 ام الولد غير موصوفه عند مقتضى
 عند هو على هذا الاصل يثبت دعوى
 من السائل اذ له في كفاية المذكرة
 وجه توليها انما ينتفع بها في احوالها
 واجبارا واستثنائية ما هو ولا مقتضى

يكون المذكرة على ما سبيل بالاستعانة به و هو ما تقدم له في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 انما لا يتقدم لهم وقالوا انما المذكرة استثنائية الجارية في خصوصية ما تكون حجة ولا سيما على ما هما ان
 لابي يوسف ومحمد انما هي المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 كما اذا المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 فيصير المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 موقوف في ثمنها في كنهها ان لم يكن لها كنه في ثمنها على المذكرة ان نصف المذكرة في ثمنها على المذكرة ان نصف المذكرة في ثمنها على المذكرة
 حكم من المذكرة كنهها المذكرة ان لم يكن لها كنه في ثمنها على المذكرة ان نصف المذكرة في ثمنها على المذكرة ان نصف المذكرة في ثمنها على المذكرة
 النصف في ويكون النصف الاخر موقوفهم ولا خدعة للمذكرة الشاهد ولا استعانة لانه يتبع عن جميع ذلك بدعوى الاستيلاء
 والضمان من المذكرة عن المذكرة بدعوى الاستيلاء واما عن الاستعانة بدعوى الضمان وفي كلامه هذا وتشر على ما تشرى
 هم والقرار باسمية الولد فيضمن المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 الولد فيضمن المذكرة بالنسبة من ام لازم ولا يثبت المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 ثمن من ذلك المذكرة وذلك المذكرة لنفسه لا يصف لان النسبة لا يثبت بالروح فلا يمكن ان يجعل المذكرة كنهها ان كانت ام ولد
 بينها من ام ولد في ثمنها انما هو موصوف من ام ولد في ثمنها انما هو موصوف من ام ولد في ثمنها انما هو موصوف من ام ولد في ثمنها
 نصف قيمتها لان ام الولد غير موصوفه عند مقتضى المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 سائر الفقهاء كقولهم هم وعلى هذا الاصل من ثمنها عدة من المسائل اورنا ما في كفاية المذكرة كنهها انما هو موصوف من ام ولد في ثمنها
 المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 فاما ما اذا احدى ما ثبت له عند مقتضى المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 الولد في النصف اذا كان موصوفه عند مقتضى المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 في النصف كنهها المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 جناية و ثمنها ان لو اعموا و ثمنها انما هي المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 من ستة اشهر ثم ماتت الام عند المذكرة فادعى البائع الولد يصلى عليه ان يريد جرح المذكرة عند مقتضى المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 وجوز قولهم انما هي المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي وانما المذكرة في المذكرة على ما سبيل الكافي
 هم واستثنائية و هذا الاصل الاستثنائية لان في الافعال لا تكون الا بالملك اليقين فيما عدم المذكرة ولا التيقن في المذكرة

هم وما الداخل فهو يقول لما دار الایجاب الثاني بين اى من الداخل هم وبين الثابت وقد اصاب الثابت منه الایجاب
بالاخر فهم كذا لک یسیر علی شئ معنی الایجاب هو ما شئ اى الوضیفة ثم هو يوسف فهم یقول لان انه وادرس بنیاش اى الایجاب
والثاني وادرس الداخل والثابت هم وقضية التضييف شئ اى قضیته هذا الدوران يكون بينهما التضييف لاستواءهما هم
وانما نزل اى الایجاب في حق الثابت لاستحقاقه التضييف بالایجاب الاول كما ذكرنا شئ اى عند قوله لان الثاني وادرس
بين الداخل فنيضفة اى یجعل بينهما النصف هم ولا استحقاق الداخل من قبل شئ اى من قبل ذلك هم فثبت فيه
النصف شئ اى في ثبوت في حق الداخل فثبت النصف حاصل هذا ان الایجاب الثاني لو اريد به الداخل فهو وادرس به الثابت
لینقل لباقي منه لا يتحقق له ثبوت في حاله وادرس التضييف حتى العنق بينهما فيحقق نصف الداخل هم قال شئ اى في حاله
هم فان كان القول منه شئ اى فان كان القول المذكور من المولى هم في الرض قسم الثلث على اشرط ما ذكره
وشرح ذلك ان یخرج بین سهام العنق وادرس سبعة اسهام شئ وصايا العبد الثلاثة سبعة لان العنق وادرس سبعة
من الثلث فيخرج كل بقدر وادرس هم على قوله ما شئ اى على قول ابی حنیفة وادرس یوسف هم لا یجعل كل بقية على اربعة
شئ اسهم هم لما جئنا الى ثلثة الاربع فقول العنق من الثابت ثلثة اسهم ومن الذين شئ نفع الما وادرس الداخل
والخارج هم من كل واحد منهما سمان فيبلغ سهام العنق سبعة والعنق في مرض الموت وادرس شئ وكل وادرس هم من كل واحد
فما كان یجعل سهام الورثة ضعف ذلك یجعل كل بقية على سبعة اسهم شئ فاذا كان الثلث سبعة وادرس وادرس عشر هم
او جمع المال احد عشر وادرس فینقسم من الثابت ثلثة شئ اسهم هم یسیر فی البعث شئ هم یقیمون علی الباقین شئ وادرس الخارج والداخل
هم من كل واحد منهما سمان شئ اى یتق سمان هم وادرس شئ اى كل واحد منهما في ثلثة اسهم فاذا كانت وادرس
اسهام الثلث والثلثان شئ لان سهام الوصايا سبعة وسهام السوا اربعة عشر هم وعند یجعل كل بقية على ستة وادرس من
الداخل عنه شئ اى عند صحیهم تنقسم سهام العنق لبعدهم وصار جمع المال ثمانية عشر شئ الخارج یفرق بین والثابت
ثلاثة هم والداخل هم فكان سهام الوصايا ستة فاذا كانت الثلث ستة كان جمع المال ثمانية عشر لهما هم وادرس
لایشر یعنی لیعلم ما من الخارج یتق منه سمان وادرس في اربعة والثالث یتق منه الثلاثة وادرس في ثلاثة الداخل یتق منه
سهم وادرس في ثلثة فكان نصيب السعایة وهو نصيب الورثة اثني عشر هم وادرس سهام الوصايا ستة هم ولو كان بنیاش اى
هذا الكلام هم في الطلاق شئ سبعة الزيادة یتج بها محمد علیها وصورة رجل له ثلث نسوة ومن حیه بدخوات شئ یتق لهم
من فقال لا یترن منهن احد كما طلق ثم خرجت واحدة منهن وعلت للثالثة فقال علیها طلق ثم خرجت واحدة منهن
وعلت الثالثة فقال علیها طلق هم وادرس الزوج قبل البیان قط من الزوجة من الثلاثة شئ ثلاثة هم فانه من الثلاثة

وما الداخل فهم به قول الما وادرس
الثاني بنده وبن الثابت وقل هما
الثالث ملة التي بعد ذلك ليست
الداخل وها لان انما تكون بينهما
وقضية التضييف فاما نزل الى الایجاب
في حق الثابت لا يستحقاقه التضييف
بالایجاب الاول كما ذكرنا وادرس
نزل اى من قبل فثبت فيه النصف
قال فان كان القول منه في حق
فثبت الثلث على هذا وشرح ذلك
ان یخرج بین سهام العنق وادرس سبعة
من الثلث فيخرج كل بقدر وادرس هم على قوله ما شئ اى على قول ابی حنیفة وادرس یوسف هم لا یجعل كل بقية على اربعة
شئ اسهم هم لما جئنا الى ثلثة الاربع فقول العنق من الثابت ثلثة اسهم ومن الذين شئ نفع الما وادرس الداخل
والخارج هم من كل واحد منهما سمان فيبلغ سهام العنق سبعة والعنق في مرض الموت وادرس شئ وكل وادرس هم من كل واحد
فما كان یجعل سهام الورثة ضعف ذلك یجعل كل بقية على سبعة اسهم شئ فاذا كان الثلث سبعة وادرس وادرس عشر هم
او جمع المال احد عشر وادرس فینقسم من الثابت ثلثة شئ اسهم هم یسیر فی البعث شئ هم یقیمون علی الباقین شئ وادرس الخارج والداخل
هم من كل واحد منهما سمان شئ اى یتق سمان هم وادرس شئ اى كل واحد منهما في ثلثة اسهم فاذا كانت وادرس
اسهام الثلث والثلثان شئ لان سهام الوصايا سبعة وسهام السوا اربعة عشر هم وعند یجعل كل بقية على ستة وادرس من
الداخل عنه شئ اى عند صحیهم تنقسم سهام العنق لبعدهم وصار جمع المال ثمانية عشر شئ الخارج یفرق بین والثابت
ثلاثة هم والداخل هم فكان سهام الوصايا ستة فاذا كانت الثلث ستة كان جمع المال ثمانية عشر لهما هم وادرس
لایشر یعنی لیعلم ما من الخارج یتق منه سمان وادرس في اربعة والثالث یتق منه الثلاثة وادرس في ثلاثة الداخل یتق منه
سهم وادرس في ثلثة فكان نصيب السعایة وهو نصيب الورثة اثني عشر هم وادرس سهام الوصايا ستة هم ولو كان بنیاش اى
هذا الكلام هم في الطلاق شئ سبعة الزيادة یتج بها محمد علیها وصورة رجل له ثلث نسوة ومن حیه بدخوات شئ یتق لهم
من فقال لا یترن منهن احد كما طلق ثم خرجت واحدة منهن وعلت للثالثة فقال علیها طلق ثم خرجت واحدة منهن
وعلت الثالثة فقال علیها طلق هم وادرس الزوج قبل البیان قط من الزوجة من الثلاثة شئ ثلاثة هم فانه من الثلاثة

عن شرحه في باب

وله الجواب في تعيين الثانية والدالة على ان اوقع المطلق الباطن على الدالة كان له الجواب في تعيين الثانية والثانية
 الكلام الاول هم ومن قال بعدية احد كما حسر فباع احد بها او ماتت شي اى احد بها هم او قال له شي اى لا احد بها
 هم انت حرج بعد موتى عنق الآخر شي ومنه من سأل الجاح الصغير صورتهما فيه محمد بن يعقوب بن ابي جعفر في جبل قال له جدي
 احد كما حرج فباع احد بها قال نعم الآخر وان ماتت احد بها عنق الآخر وكذا الوقال لاهلته احد كما طاق ثم ماتت احد بها طقت
 الاخرى وقال الحكم الشهيد في الكافي لو قال بعدية احد كما حرج ثم ماتت احد بها او قبل او باع او بوهن او بوهن حق الباقي هم لانه لم
 معلقا اصل الموت شي فان قيل فيقول بما اذا قال لا يثبت احد كما انتهى او ام ولد شي وماتت احد منها لم يثبت من الحرية
 والاسبقية وفي الحديث ذكره الزمخشري قلنا ليس هو ايضا عاصيته بل اجار ويجوز ان يجرد بهذا عن الجحى وليست فيخرج الى بيان الموت
 فاما الانشاء فلا يخرج الا في الجحى وفي سلبنا انما يتحقق الآخر بعد الموت لان البيان انشاء من وجه وانما من وجه فصح البيان
 في فعل تحييل الانشاء وليست بالتحيل الا انما يتحقق الآخر للموت كذا في الاينسك ثم البيان ثبت مرسيا ودلالة فلا اول
 اقول له اخرت ان يكون هذا باللفظ الذي قلت او يقول انت حرج بك العنق او يقول شئت العنق الشائع والاشارة
 كما اذا باع احد ما مطلقا بشرط الجار لاحد البتة تعين ولو باع شيئا فاسد او قبضه المشتري على ما ذكره في شرح الطحاوي
 اجمعة الفقهاء لم يقبضه على ما ذكره في فتاوى الورول الجي او كاتب او براهين او اجر فانه يكون بيانا في هذا كله او استخمس
 احد بها او قطع يد احد بها او جنى على احد بها لا يكون بيانا في قولهم كذا في شرح الطحاوي وانما العنق بعد ما تعققت الدالة يتحقق
 يذابعت قد وذاك باللفظ السابق وان قال عني العنق باللفظ السابق صدق في القضاء كذا في شرح الطحاوي
 هم مقتضى من جهة البيع شي اى لم يثبت العبد محلا للعنق من جهة الذي قال احد كما حرج تعين الآخر هم والمقتضى من كل وجه
 بالتدبير شي اى لم يثبت العبد محلا للعنق المضم من كل وجه بالتدبير لان المدبر استحق الجزية هم تعين الآخر شي ولا لا
 ولا لا البيع قصد الوصول الى الثمن والتدبير القاء الانتفاع الى مونه والمقصود ان يتاخران العنق المضم شي اى
 المقصود بالبيع وهو الوصول الى الثمن والمقصود بالتدبير وهو ابقاء الانتفاع الى الموت كلما ياتيان العنق المضم شي اى
 لا يبرهن من اثبات احد بها عدم الآخر فلا ثبت الثاني للعنق في احد بها هم تعين الآخر ولا لا وكذا اذا استقوله احد بها
 تعين شي اى وكذا في تعين الآخر للعنق اذا علقته منه وانما قيدنا بالعنق لان مجرد الوطى ليس ببيان عند اني
 في العنق كما سيجي انشاء الله تعالى بعد هذا المعين اراد بها ما قاله في التدبير وهو عدم بقايتها للعنق من كل وجه لولا الاستيلاء
 لانها استحققت الحرية وبقاء الانتفاع الى الموت هم ولا فرق بين البيع الصحيح والفساد القبيح او بوهن شي اى او بوهن
 القبيح في البيع الفاسد لان تصرفه الذي تضمن في الكسب يوجد في الكل هم والمطلق شي اى والبيع المطلق عن الجار

ومن قال لصديقه احد كما
 حرج فباع احد بها او مات
 او قال له انت حرج بعد موت
 عنق الآخر لا يثبت لم يثبت محلا
 للعنق اصلا بالموت وللعنق
 من جهة البيع وللعنق
 من جهة بالتدبير
 الاخر ولا يثبت بالبيع قصد
 الوصول الى الثمن وبالتدبير
 القاء الانتفاع الى مونه
 والمقصود ان يتاخران
 العنق المضم فتعين
 له الاخر دكالة وكذا
 اذا استقوله احد بها
 للمضنين ولا خلاف
 بين المبيع الصحيح والفساد
 مع القبض وبه تدو المطلق

وغير شرط الخيار لا يصلح للمعاينة
لاطلاق جواب الكتاب
المعنى ما قلنا والعرض
عند البيع ملحق به للمخوطين
لا يفسد به ولا يفسد
التسليم والتسليم
والتسليم بمنزلة البيع
في تملكه ولو كان
لا زال لا يفسد به
ثم قال ثم واتت
برأينا وكان الوطى
للمنبرق لو قال امتية
حيث تم جامع احدهما لا يفسد
عنه الى حقيقته ولا يفسد
لا يفسد لا يفسد
وسرهما حرة في
مستيقنا ملك في الموعودة
لا يفسد لو قال بالحق كما في
الطلاق وكذا ان الملك قائم في الموطى
لان لا يفسد المنكوة وهي معينة
فكان وطهما حلالا فلا يفسد
بينا والى اجل وطهما على
عن هبها لا يفسد به ثم قال
الطلاق غير نازل قبل البينان
لمعنا كما به يقال نازل في المنكوة
فيظفر في حق كقوله

بان يشترط احد البعدين على ان يشترى بالثمن من ثمنه فانه ليس من موطى ايضا وحق الزينة من موطى فغير المعينة لا يمكن لانه هو موطى لا يقع
 الا في المعين من خلاف الطلاق في جواب عما يقال ان المقيم بيا في الطلاق اجاب بقوله في اختلاف الطلاق طلاق جسم لان المقصود
 الاصل من النكاح الولد وقصد الولد بالوطى يدل على ان ثمنه بالوطى موطورة ميانة للولد في اى الاجل لصيانة الولد من الاثم
 فالمتصور من وطئها فمنا والاشهوة دون الولد فلا يدل على الاستيقاض في الغلام في طئها بيا في التعلق في الاخرى هم ومن
 قال لا سيما ان كان اول ولد تلد فيه غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية لا يدري ايها ولد او لا حتى نصف الام ونصف
 الجارية والغلام عيش في شرح الطحاوي روى عن محمد بن خالد قال لا يتفق واحد منهم وفي البسوط ذكر محمد في الكسانيات ان الجارية
 التي ذكر ليس بجواب هذا الفصل بل في هذا الفصل لا يكمل بعين واحد منهم ولكن يكلف المولى بالثمن يعلم انها ولدت الغلام
 او لا فان نكل فكله كقاروه وان نكلت كلمه ارقاره واجاب الكتاب في فصل آخر وهو اذا قال لا سيما او كان اول
 ولد تلد فيه غلاما فانت حرة وان كان جارية فمى حرة فولدت متما جيا ولا يدري الاول فالغلام رقيق والاشهوة رقيق نصف الام
 لانها اذا ولدت الغلام اولاً فمى حرة والغلام رقيق وان ولدت الجارية اولاً فمى حرة والغلام رقيق والاشهوة رقيق نصف الام
 في حال دون حال فمى نصفها والغلام عبد يتيقن والجارية حرة يتيقن بالمتفق نفسها بالمتفق الام قال صاحب النهاية هو
 وقال الازازي ناقلا عن الكافي وغيره هذه المسئلة على وجه ستة فليذكر المختص به ان يتبعوا قولاً على انهم لا يدري
 ايها ولد او لا يتفق من الغلام والجارية النصف وليس كل واحد منهما في النصف الثاني ان تدعى الام ان الغلام ولد اولاً
 وانكر المولى ذلك قال ان الجارية هي الاول وهي صغيرة فالقول قول التيمم يمينه على العلم فان طفت لا ثبت عتق واحده
 فان نكل عتقت الام والجارية وهي اذا كانت صغيرة تصير الام حرة ما لم تكن حرة ما لم تكن حرة ما لم تكن حرة ما لم تكن حرة
 في شرح الجاح الصغير وما نفع الام من البيت ما دامت صغيرة وان كانت كبيرة لا ينجى الثالث ان يتبعوا قول الجارية
 هي التي ولدت اولاً لا يتفق احد لا لغلام شرط المتفق الرابع ان يتبعوا قول ان الغلام ولد اولاً لا يتفق الام لو جرد بشرط
 المتفق وكذا الجارية بتبع الام والغلام عبد لانه زال عنها في حال الرق ولا يتفق بتبعها الخامس ان تدعى الام الى الغلام
 اول ولم تدع الجارية شيئاً وهي كبيرة عتقت المولى على العلم فان طفت لا ثبت عتق احد وان نكل عتقت الام دون الجارية
 السادس ان تدعى الجارية ولم تدع الام شيئاً فان المولى لا يثبت عن الواحد وان نكل مع الجارية دون الام وقال
 الحاكم في مختصر الكافي ولو قال ان كان اول ولد تلد فيه غلاما فانت حرة جارية فمى حرة فولدت متما فان علم ايها اول عمل
 على ذلك وان لم تعلم واتفق الام والمولى على شيء فكل ذلك وان قال لا تدري فالغلام رقيق والاشهوة حرة وبعين نصف
 الام هم لان كل واحد منهما في الجارية المتفق في حال وهو اذا ولدت الغلام اولاً فمى حرة شريطة

والوطى يصلاخ العينة
 بخلاف الطلاق لان
 المقصود الاصل من النكاح
 الولد وقصد الولد بالوطى
 يدل على الاستيقاض الملك
 في الموطوعة صيانة للولد
 الامتة فالمتصور من وطئها
 قضاء الشهوة ومن الولد
 فلا يدل على الاستيقاض
 ومن قال لا سيما ان كان اول
 ولد تلد فيه غلاما فانت حرة
 فمى حرة غلاما وجارية
 ولا يدري ايها ولد او لا حتى
 نصف الام ونصف الجارية
 والغلام عيش لان كل واحد
 منهما عتق في حال وهو ما
 ان ولدت الغلام اولاً
 الامتة بالسشرط

والجارية تركها بشعاً لها إذا لم
مطعة حين ولد بها واسترق
في حال وهو ما إذا ولدت الجارية
أولاً لعدم الشرط فثبت نصف
كل واحد منهما ويسعى في النصف
أما الخلام يرق في الحالين فهذا
يكون عبداً وإن ادعت الأم أن الخلام
هو المولود أولاً وأكثر المولود الجارية
صغيرة فالقول قوله مع اليقين
لا يجوز لا بشرط العلق فإن حلف
بعتني واحداً معي وإن لم يعققت
الأم والجارية لأن دعوى الأم حرة
الصغيرة معتدة كقولها لفلاناً محباً
فاعتبر المولى مني من حيث ما عرفت
الجارية كغيره ولو لم ينع شهادته
بجارتها عتقت الأم بكون المولدة خاصة
دون الجارية لأن دعوى الأم غير
معتبرة في حق الجارية الكبيرة
لكن قول من على الدعوى فلم يظهر من
الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة
سبقت وكذا الخلام وأما ما سكته ثبتت
بأن الجارية تبكي لو كذب الأم فلا
والحلف على العلم فما ذكر فلا دليل
على فصل اليقين بعد التيقن ما ذكرنا
ووجه في كفاية المنع **قال** إني استشهد
على عبد لي أنه اعتق أحد عبدي ثم أتاني
أخبره عند أبي حنيفة أنه إذا لم يكن
وصية أسحبها إذا ذكره في العتاق
أن يشهد أنه طلق عبداً نسأله جازت
لشهادته ويجوز الزجر من يطلق أحدهم
هـ في الألقاب وقال أبو حنيفة
محمد ولا اشتهاة في العلق مثل ذلك
أصل هذا أن الشهادة على عتق
تقبل على غير دعوى العبد على
حقيقة ومنعها لثقلها والشهادة
على عتق الأمومة وطلاق المكوحة مطروحة
غير دعوى بالألقاب والسنة معروفة
فإن كان دعوى العبد شرطاً على التحقيق
شد الأمر لأن الدعوى مجهولة التحقيق
تقبل الشهادة وعندنا هو الشرط
في الشهادة وإن الغرض الزجر
في الطلاق عند الدعوى كدعوى الخلام
الشهادة لأنها ليست بشرط فيها
لهذا اعتقنا أحد من أصقته

[illegible]

لا تقبل عند أبي حنيفة ان لم يكن الدعوى شرط في ميثاق اي في حق الامة الواحدة هذا كانه صورة فتنس على ابي حنيفة ورواه
 بقوله لهم لاننا انما بشر الدعوى الماتعة فيمن تخرج الفرج فتأبه الطلاق وش ومعنى قوله انه يفتن من تحريم الفرج ان العتق او حصل
 انفسهم ان يكونوا الرطى بعده زنا او غرض بان عتق العبد لم يترك تحريم استرقاقه وذلك ايضا حتى ان فروج النسيئة
 الشهادة فيه عن الدعوى والجواب ان لا نعلم عقبا من اعظم الكبار ولا نعلم حقه حرمة لم يفس عليه الا شرع فنعلم ان يكون من
 الكبار عرفا لتسوية عليهما خطأ هم والعتق المبرم لا يوجب تحريم الفرج عند ش اي عند ابي حنيفة هم على اذكاره ش يعني قوله
 ان الملك قائم في الموطاة ولما دخل عليها هم فصار كالشهادة على عتق احد العبد من ش لان الشهادة فيه باطلة عند الكبار
 هم وهذا كله ش اي هذا المذكور كله اذ شهد ش اي الشاهدان في صحة ش اي في صحة الرطل هم ان عتق احد عبده
 اذ شهد انه عتق احد عبده في مرض موته او شهد على تدبيره ش اي على انه دبر احد عبده هم في صحة او مرضه ش فان
 هذه الشهادة لا تقبل في القياس وتقبل في الاستحسان وهو معنى قوله واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة لا تقبل
 لان التدبير حثما ما وقع وقع وصيته ش يعني سواء وقع في حال الصحة او في حال المرض هم وكذا العتق في مرض الموت وصيته والحكم
 في الوصية انما هو الموحي وهو معلوم ش لان تنفيذ الوصايا حتى الميت كان الميت يدبرها لغيرهم ومنه خلف ش اي وعن المولى
 هم وهو الوصي او الوارث ش فتقبل الشهادة هم ولان العتق في مرض الموت ش هذا دليل فان بوجه الاختصاص ش
 بالموت فيها ش اي في العبد من هم فصار كالميت فيما خصنا ش لانه اوجب العتق في احد هاتين حال عجزه عن البيان
 فكان ايجابا لهما ولما لا يفتق نصف كل واحد منهما هم ولو شهد العبد موته انه قال في صحته احد كما حرقت قيل لا تقبل ش
 هذه الشهادة هم لانه ليس بوصيته وقد قيل تقبل للشيوع ش اي لشيوع العتق فيها فكان كل منهما خصنا
 فكانت دعواهما صحيحة وهي تقضى بقول الشهادة او انما قال بلفظ قيل لان فيه عن اصحابنا ولكن الملتزم اختلافه اذ قال
 فخر الاسلام البرقي في شرح الجراح الصغير وان شهد العبد موته انه قال في حيوة وصحته مد كما حرقتا نص فيه واتفقت
 في قول ابي حنيفة ان الطريق هو الوصية لم تقبل بهنا وان الطريق هو الشئ فقلت ان يتهبنا والصحح ان تقبل لجراد ان تكون معلولا
 بملتين ثم يمدى باحد هما والله اعلم

باب الحلف بالعتق اي هذا باب في بيان حكم الحلف بالعتق والمكلف بكسره الامم مصدر من حلف بالله يحلف حلفا والحلف
 ان يجعل العتق جزاء على الحلف بان يعلق العتق شىء ولما كان العتق قاضيا في السنية اخذ التعليق عن التخييرهم ومن قال اذا
 هذه الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس له مملوك ش يعني زان المملوك فاشترى مملوكا ثم دخل عتق ش ان عتق من عليه كعب
 ان لا يعلق عليه الا بشره بعد العتق وان قال يومئذ لانه ما اضاف العتق الى الملك ولا الى السببه فكان كما لو قال بعد العتق

لا تقبل عند أبي حنيفة لان
 لم يكن الدعوى شرط فيه لانه انما
 لا يشترط الدعوى لانه يفتن
 من تخرج الفرج فتأبه الطلاق والعق
 المبرم لا يوجب تحريم الفرج عند
 على اذكاره ش يعني قوله
 على عتق احد العبد من وهذا
 كله اذ شهد ان صحته على انه
 لعق احد عبده اما اذا شهد
 اشق احد عبده في مرض موته
 او شهد على تدبيره في صحته
 او في مرضه واداء الشهادة
 في مرض موته او بعد الوفاة
 تقبل استحسانا لان التدبير
 حثما ما وقع وقع وصيته وكذا
 العتق في مرض الموت وصيته
 والخصم في الوصية انما هو الموحي
 وهو معلوم وعنه خلف
 وهو الوصي او الوارث وكان
 العتق في مرض الموت وصيته
 بالموت فيها فصارا كواحد
 منهما خصنا متعينا ولو شهد
 بعد موته انه قال في صحته
 احد كما حرقت لا تقبل كانه
 ليس بوصيته وقيل تقبل للشيوع
 جاب المحلف بالعتق
 ومن قال اذا حلف الدار
 فكل مملوك لي يومئذ فهو حر
 وليس له مملوك فاشترى مملوكا
 ثم دخل عتق

هم من غير قرينة وفي الاستقبال بقرينة ليس باسود من وقال صاحب النهاية وهذا التقدير يحتاج لرواية اهل الخبر هي انه يشترك في الكلام
والاستقبال قال الاكل في كلامه تقرير المصنف يدل ان قوله صاحب النهاية وقال الحكماء قيل ما ذكره وجب الاستقبال لاجب الوضوح وتبين ذكره وسبب
الوضوح لانهم دفعوا معنى ما معنى ما لا مستقبل في الامور وهي في وجوب ان يكون الفعل للحال ان لا يسل ان يكون لكل معنى لفظا على جهة
ان يكون للحال ايضا لا يشترط الشرط وفي الحديث ان كان حقيقة للاستقبال الا انه صار للحال شرعا كما في الشهادة وهو ظاهر كما قال
الملك كذا في الامور فان كان الحقيقة في الحال في الخبر فبمقتضى فعل الحال حقيقة وهو انه يجب في الخبرين بعد هذا اختلفت عبارات السامع في قول الحكماء
ان اوليس الحال صيغة سوى هذا بخلاف الاستقبال كما في شمس واهل وكما عني للاستقبال في قولك ما تزوج واسافر وقال الاثر ازي
قال بعضهم في شرحه تقرير صاحب المداية يحتاج لرواية الخبر لا قال الملك للحال حقيقة الى قوله اسود اهل الخبر قالوا ان الضمير في
بين الاستقبال والحال قلت لا نسلم المخالفة لان كونه للحال حقيقة لا يدل على ان كونه للاستقبال ليس حقيقة بل ان المشترك يدل على كل
واحد من العيينين بسبب الحقيقة لكنه بسبب السبل يزوج احدهما بالليل اذا وجد وقد وجدها عند الاطلاق دليل على ارادة الحال لان
الحال موجود فلا يعارض المستقبل العدوم الموجود انتهى كلامه قلت اراد بقوله قال بعضهم في شرحه صاحب النهاية وقال الاكل وقال
بعض الشافعين واراد به الاثر ازي ثم ساق كلام الاثر ازي الى قوله العدوم الموجود ثم قال قول قول المصنف وكذا قيل لم
من غير قرينة ياتي قول هذا الخارج لان المشترك لا يستعمل في احد العيينين ليمية الا بقرينة وليس الخبرين متجهين على ان المضاعف يشترك
بل نسلم من قال انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال منقسم من ذهب الى كس ذلك ولعله مختار لمصنفنا في الفهم اليهم فيكون حقيقة
شاي فيكون يطلق الحكم للحال كان الجزاءية الملوك في الحال مضاعفا الى الجواز فلا يتناول الا يشترط بعد العيينين لوقال كل ملك
الملك اذ قال كل ملك في قوله فاشترى اخر شاي امي ما ذكرنا آخرهم فالذي كان عنده وقت العيينين بدر او الاخرين
بشر امي ليس بدر بطلق بل هو بدر بقرينة جازلة ان يسيوهم وان مات شاي امي لم يبق هم عقاب من الثالث شاي شتر كين فيهم وقال
ابو يوسف في النوادر ان كان ملكه يوم مطلق شاي امي بطريق التفسير والافق استعاضا بعد بيمية شاي لان اللفظ حقيقة للحال هو
فلا يجوز ان يكون خبره مدر على ما نسلم وعلى هذا شاي امي على هذا الحكم اذ قال كل ملك الى اذا امت فهو شتر يعني يكون الذي
عنده يوم الحلف مدر او الذي اشتره بعده ليس بدر بله امي لاني يوسف هم ان اللفظ حقيقة للحال على ما يباين شاي عند قوله
مطلقة للحال امي قوله لعبد العيين هم فلما اتفق بشر امي باللفظ المذكورهم ما يسلكه بعد جافه ولذا شاي امي واجل فكلهم ما بشر
امي الذي في ملكه يوم الحلف مدر او الذي اشترى هو الذي يملك العيين هم ولها شاي امي لاني حقيقة ومحمد هم ان هذا شاي امي قوله كل ملك
الملك وقوله كل ملك الى فهو ليس بمتي هم ايجاب جنس العيين شاي امي وعية ما يوجب عن فبقول كل ملك الى فهو مدر الى ما لا يشترط
بعد موتهم حتى اعتبر من الثالث شاي في الموجود عن الحلف للاتفاق هم وفي الوصايا التي تارة المشقة وشاي امي لانه لبعدهم والحال الاثر

من غير قرينة وللاستقبال
بقرنية عيين او شوبكوت
مطلقة الحال فكان الجزاءية
المجوزة في الحال مضاعفا الى
ما بعد اللفظ فيقولون ان
بدر العيين اذ قال كل ملك
او قال كل ملك
مملوك فاشترى
عند وقت العيين
بعد موت ملكه
وقال ابو يوسف
بقرنية ملكه يوم
وهو يعنى ما استنفاد
بعد ميمته وعلى
الى لامة خبره لان
حقيقة للحال على
ما يسلكه ولهذا
مدر او الذي اشترى
ان هذا الجواب
وايضاً حتى اعتبر من
الثالث وفي الوصايا
تعتبر الحالة المنظر
والحالة الراهنة

هم على وجهه يكون القبول اليه في الحال لان الحجب تبي التبرير في الحال الا انه لا يحجب المال لقيام الرق سبب لان
المولى لا يملكه على عبده وينا صحاحنا في قول ابن يوسف على ذكره صاحب الجاناس عن ابو اوس بن الحارث بن ابي اسد قال انت مدبر على الف درهم
قال ابو عبيد الله ليس القبول الساعه ولا ان جيع فاذا مات المولى وهو في ملكه وقال قبلت اذا العتق ثم قال ابو يوسف ان لم يقبل حين
قال له ذلك فليس ان يقبل بعد ذلك ان قبل كان مدبره وعلية الالف اذا مات السيد ثم قالوا اش اى قال المتأخرون من شأننا
هم لا يفتق في سلة الكتابش اى في سلة الجاه الصغير وبي قوله انت حر بعد موتى على الف درهم وان قبل بعد الموت
الم يفتقه العتق ش قال الترمذي او الوصى فان استغوا فاقضهم لان الميت ليس من اهل الاعاق وهذا صحيح ش اى قول
الشيخ صحيح انه لا يفتق لم يفتقه الورثة بناء على انه ايجاب ضمان الى بعد الموت واليه الوجوب بشرط الايجاب قد عدت الموت
بملاك التبرير فانه ايجاب في الحال الا لية ثابته فالو الموت شرط والا لية لم يثبت بثابته بشرط عنده كما لو قال ان دخلت الدار
فانت حر فوجد الشرط وهو محنون وقال الارنازى ولنا فيه فطرده سناه وهو قوله فيما تقدم فان قبل بعد الموت من غير ان يفتق
لكلامه صدر من الابل سفنا فالى الحبل وان كان الميت ليس من اهل الاعاق الارنازى ان الايجاب نزل من غير العتق الموت كما
لكلامه صدر من الابل وان كان في ذلك التمسك من اهل الاعاق لم يثبت القبول عليه ايضا ان يقول لا يفتق حال الحيوة
ووافو لم يفتق القبول بعد الوفاة الا باعاق واحد منهم اى من الورثة او الوصى لا يكون من غير العتق الوفاة ايضا فلا يفتق في فائدة او
لغيره القبول بعد الموت هم قال من اعتق عبده ش اى قال محمد بن ابراهيم الصغير ومن اعتق عبده هم على حقيقة أربع سنين
قبل العتق ش اى المولى او العبد كما بين في آخر السلسلة هم من ساعة ش اى ساعة البدل هم فعليه قيمة نفسه
في الرعد ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد عليه قيمة خادمة أربع سنين ش هذا الذى ذكره قول ابى حنيفة اخر وقوله الاول
كقول محمد كذا ذكره الفقيه ابو الليث في شرح الجاه الصغير وقوله زفر وانشا ففى كقول محمد ومدة البيت المروى عن ابى ابراهيم
كذا ذكره الحاكم الشيبى في الكافي وشرح المسئلة ما قال في شرح الطحاوى لو قال العبد انت حر على ان تحمى منى أربع سنين
فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة لان شرط الخدمة للمولى وقدرات المولى ففى ابى حنيفة وابى يوسف عليه قيمة نفسه
محمد عليه قيمة نفسه عند محمد عليه قيمة خادمة أربع سنين ولو كان خدام سنة ثم مات فعلى قولهما عليه ثلثة ارباع قيمة نفسه على قول محمد عليه
ثلثة سنين وكذا الوات العبد ترك لا يفتق من ال القيمة نفسه عندها وعند محمد يفتق القيمة المذمة وقال في الشامل فان مات المولى
فلورثة قيمة نفسه الا قدر قيمة اخذهم عندها وعند محمد يفتق القيمة المذمة وقال في الشامل فان مات المولى
العتق ووجوب القيمة كان بى قيمة النفس عندها وعند محمد قيمة الخدمة فقال لجه ذلكم الا العتق فلامه جعل الخدمة في يد
معلومه هو مناسن العتق فيعتق العتق بالقبول ش اى بقبوله في المجلس قبل التسليم كما في البيع المذمة لان المولى جعل الاعاق

على الف درهم حيث يكون
القبول اليه في الحال لان الحجب
التدبير في الحال لان الحجب
المال لقيام الرق قالوا لا يفتق
عليه في سلة الكتابش
بعد الموت ساله يفتقه الوارث
لان الميت ليس باهل الاعاق
وهو صحيح قال ومن
اعتق عبدا على خدمته
اربع سنين قبل العتق
حتى اخذت من سلته
فعلية قيمة نفسه في ماله
عند ابى حنيفة والى يوسف
وقال محمد لا قيمة خدته
اربع سنين اما العتق
فله ان يجعل الخدمة
في ماله معلومة عوصا
فيستحق العتق بالقبول

بطل عنه شيء اى عن الامر لانه لما قال عنى بعض الشرايين ان مقتضاها كانه قال لى انك تنى ثم اعتقناهم على اعرف من شى اى فى
 اصول الفقههم واذا كان كذلك فقد قابل الالف بالرقبة ثم اوش اى من حيث الشرايين والبضع شى اى وقابله بالبضع هم
 انما ما شى اى من حيث الكساح هم فانقسم عليهم شى اى على الرقبة والبضع هم فثبت ثم نرى وجوه خمسة سلم له وهو الرقبة شى لانها
 طمت لحيث وقع العلق منه هم وبطل عنه الم سلم والبضع شى حيث لم يزد وجهه فلوزدبت نفسها منه لم يزد شى اى في
 الجاحس بن خنيس بان ما اصابه من البضع سقط في الوجه الاول شى وهو اذا لم يزل شى وكذا سقط في الوجه الاول الفقيه لعدم وجوب
 الضمان هم وهى للمولى فى وجهه الثاني شى اى حصة الفقيه للمولى فى الوجه الثاني وبما اذا قال عنى هم وما اصاب من مثلها كان
 مهر لها فى الوجهين شى اى فيما اذا قال عنى اى لم يقل وقال الترمذى فان تزوجت فكلما مهر مثلها ولا يكون قيمتها مهر لان لم يزل
 وعن ابى يوسف اذ جعل العلق منها الا انه عليه السلام اعقن بصفه فكما جعل عقما مهر ما قلنا انه عليه السلام مخصوص بالفكاح بغير مهر
 فان اثبت فضايقته لان الشرط فان وكذا الواقعة بعد اعلى ان تزوجها فان فعل فكلما مهرها وان ابى فحسبته قيسية
 باب فى حكم التبذير فى ما كان فى بيان حكم التبذير لما فرغ من الاعناق المطلق عن قيد شرع فى الاعناق الفقيه يروى ان المهر منكر
 للعقيد والمهر بمنزلة المطلق والمهر ولا محالة وقال الامام ترمذى لما فرغ من العلق الواقع فى حالة الحجة شرع فى العلق الواقع
 بعد الموت لان الموت يملك الحياة والى يبرى الكثرة هذا لفظى فاقية الامر وكان للمولى لما نظر فى عاقبة امره وامر عاقبة امره بعد
 الى الحرية بعده فى الشرح هو حق الواقع عن دبر من الاتقان هم اذا قال المولى للموكة اذ امت فانت حر اذ انت حر عن دبر
 اذ انت مبرر او قد وبرت كحق صار مدبر لان هذه الالفاظ مخرج فى التبذير فانه انبات العلق عن دبر شى فى الاعناق
 والتحقيق والى نابع الالفاظ ثمانية انواع احدى بالصرح كقولك وبرت ك وبرت ك وبرت ك وبرت ك وبرت ك وبرت ك وبرت ك
 اذ انت حر او عمتى او متنى بعد موتى بصير مدبر او انشأ فى لفظ اليمين مثل قوله ان بنت اوان حدثت بى حادث والمراد بالحدث
 الموت عادة فانت حر وكذا اذا قال مع موتى او فى موتى وروى ايشام عن محمد بنى قوله انت مدبر بعد موتى بصير مدبر الحال وكذا
 لو قال اعتقك بعد موتى او حررتك والثالث بلفظ الوصية بان قال وصيت لك بعتقك او بعتقك فانك لسوا وكذا لو قال
 وصيت بثلث الى فدخل رقبته فيه لان رقبته من جملة ما له فان يوصى له بثلث رقبته هم ثم لا يجوز بيعه شى اى بيع المدبر ولا يهتبه
 ولا اخرج عن ملكه الا الى الحرية كما فى الكتاب به حيث لا يجوز بيع المالك بجم ولا يهتبه ولا اخرج من ملكه الا بالحرية كما فى الكتاب به شى وبطلنا
 قال عامة العلماء والسلف من الجاهليين والثاني من الكوفيين وهو مروى عن عمر وعثمان وابن مسعود وغيرهم بان منعت من ان يبيع
 ويبتاع شى ففاداة والشورى والا ذاع وهو مذموم والى فى الموطأ هم وقال الشافعى يجوز شى لان بيعته وبه قال أحمد و
 داود وكذا يهتبه وصية غيره بالبيع فى الدين عند الجمهور وعند مالك يباع فى الدين حال حيوة سيده ولجزموته هم لا يشى اى لان التبذير

جبل عنه لانه لما قال لا يبيع
 اقتضاء على ما عرفت وانما ان
 كذلك فقد قابله بالالف
 بالرقبة شراى وبالبضع
 لكاحا فانقسم عليهم
 وجبت حصة ما سلم له
 وهو الرقبة وبطل عنه ما سلم
 وهو البضع فلوزدبت نفسها
 لم يزد وجهه فلوزدبت نفسها
 قيمتها سقطت فى الوجه
 الاول وهى للمولى فى الوجه
 الثانى وما اصاب من مثلها
 كان مهر لها فى الوجهين
باب التبذير
 اذا قال المولى للموكة اذ انت
 فانت حر اذ انت حر عن دبر
 منى اذ انت مدبر او قد وبرت
 فقد سار دبر او ان هذه
 الالفاظ تنبى فى التبذير
 انبات العلق عن دبر شى
 لا يجوز بيعه ولا يهتبه
 ولا اخرج من ملكه الا الى
 كما فى الكتاب به وقال الشافعى
 يجوز

فتعلق المتق بالثقل
فلا يتمكن به اليتم اليتم
كما في سائر التعلقات
وكما في المدير المقتدر
التدبير وصية وهي غير
مناقة من ذلك وكما
قول عليه السلام المدير
لا يسمع ولا يرهب
ولا يورث وهو حر
من الثلث ولا يمسب
الحرية لان الحرية تنبت
بعد الموت ولا سبب
تجعل له سببا في الحال
اولى لوجوده في الحال
وعند مه بعد الموت
ولان ما بعد الموت
حال بطاؤون اهلية
النصر فلا يمكن تأخير
السيرة الى زمان بطاؤون
الاهلية بخلاف سائر التعلقات

[illegible]

بجلائه سائر التعليلات فبالسبب ثابتا في الحال وانما يكون عند الشرط
فبالسبب ثابتا في سائر التعليلات فاجاب بقوله بجلائه سائر التعليلات قال الكافي هو متعلق بقوله حال بطلان
الشرط لا يتصرف في سائر التعليلات عند وجود الشرط اما ههنا لا يتصرف في سائر التعليلات عند موت فلو لم يحل سببا
في الحال بقي كلامه من كل وجه فان قيل وجود اليمين على حال وجود الشرط ليس بشرط لما مر انه متعلق بالطلاق او العتاق
ثم حن ثم وجب الشرط وهو محذور ليقان فكان التدبير بمنزلة سائر التعليلات قلنا لا الهية فيما نحن فيه تبطل من كل وجه
وفي الجنون من وجه فانه اهل للملك ورواه قد يكون هذا الايقاع الطلاق والعتاق الاتري ان الولي زوجه له لم ينع النكاح
ولو باشر هو بنفسه اسباب حرمة الصاهرة ولو ارتد ولحقها بالحرث ببيت المحرمه بينه وبين مكنته وفي الموت تبطل الالهية من كل
وجه الاتري ان نفس التعليل تبطل بالموت ولا يبطل بالجنون فعلى هذا الايلزم من عدم شرطه مثل في الالهية لان المانع من سببية
وتم يعني موجود قبل الشرط لانه العقد نصرا اخر في الحال ثم لانه يمين شخص يعني لانه لا يصير يمينكم لغيره فغش
الشرط والمانع من الشرط من الحكم المانع من الحكم لا يكون سببا للمحكم والمانع هو المقصود من الشرط اي المانع عن
تحقيق الشرط هو المقصود من الشرط وان المانع من الشرط هو المقصود من الشرط اي المانع عن
توحيدهما ايضا وتوحيدهما فيكون التعليل سببا في الحال ثم وان كان تاخير السببية فيه الى زمان الشرط شخص اي الى زمان وقوع
الشرط لقيام الالهية عندهم فافترقا شخص اي فافترقا التدبير المطلق وسائر التعليلات ثم دلالة شخص اي ولان التدبير
وصيته يذوق اخر بين التدبير وسائر التعليلات ثم والوصية خلافة في الحال شخص لان الموصل محيل الموصل له خلافا
لغيره بالبعد الموت كالورثة وانما ليست بخلافة في الحال واعترض ان لو كان وصية ليعطل او قبل التدبير سببا لان
الوصية للقاتل لا يجوز وجاز البيع لان الوصل يجوز لبيع لا موصى به يكون رجوعا عن الوصية وليس الامر كذلك والجواب
عنها جميعا ان ذلك في وصية ولم يكن على وجه التعليل لان الوصية المطلقة والتدبير ليس كذلك ووجه انتفاض ذلك
ان بطلان وصية بالنقل وجاز البيع وكونه رجوعا انما يصح في موصى به يقبل الفسخ والبطلان والتدبير لكونه اعمالا لا يقبل
ذلك ثم وبطلان السبب شخص تتمته الدليل متصل بقوله لانه بسبب الحرمة ثم وفي البيع والايضا به شخص اي ما يشابهه
مثل البتة والصنفه ثم ذلك شخص اشارة الى بطلان التدبير فلا يجوز ثم قال شخص اي القدر الذي هو الموصل الى التدبير لكونه
شخص لان التدبير المطلق لا يرسل الملك في الحال وان كانت لامة محيل وبطلان شخص لان التدبير لكونه اعمالا لا يقبل
فيها ثابت له شخص اي الموصل ثم وبه شخص اي وعق التدبير من ثلث ماله ثم هذه التفقات شخص اشارة الى الاستحرام
والاجارة والوطى والترزيع ثم فاذ انما الموصل عتق التدبير من ثلث ماله شخص وقال ابن سعود وسوق مجاهد

بجلائه سائر التعليلات
لان المانع من السببية
قائم قبل الشرط لانه
يدين اليدين ما نعم والمانع
هو المقصود وانه يضاد
وقوع الطلاق والعتاق
وامكن تأخير
السببية الى زمان الشرط
لقيام الالهية
عنده فافترقا لانه
وصية والوصية خلافة
في الحال كالورثة
وابطل السبب لا يجوز
وفي البيع ما ايضا كخبره
قال ولا حولي ان
ولي اجزلا وان كانت اصة
وطيها وله ان يزجها
لان الملاك فيه ثابت
له وبه يستفاد ولاية
هذه التفقات فاذا ما
الموطل عتق المدبر
من ثلث ماله

لما رويانا وكان التدبير وصية
لأنه نبي عظماء في وقت
الموت والحكم غير ثابت
في الحال فينفذ من الثلث
حتى لو لم يكن له مال غيره يبيع
في ثلثه وان كان على المولى
دين يبيع في كل قيمته
لتقدم الدين على الوصية
ولا يمكن نقض الحقوق
فيجب دقيقتها وولد المدبرة
مدبر وعلى ذلك نقل اجماع

الصحابه ثم وان على التدبير
بموته على صفة مثل ان يورث
ان مات من مرضه هذه وصفا
هذا أو من مرض كذا فليس
ويجوز بيعه لان السبب لم يقع
في الحال لتردد في تلك الصفة
مخلد المدبر المطلق لانه علق
بمطلق الموت هو كالمحال
مات المولى على الصفة التي ذكر
عقن كما يعق المدبر من الثلث
لانه ثبت حكم المدبر في آخره
من غير ان يورث لثمة تلك الصفة
فيه فلو هذا التدبير من الثلث
لما قيد ان يورث ان يورث او

وسعيد بن جبير يفتي من راس المال وبه قال زفر والليث بن سعد لما رويانا اشارة الى حديث ابن عمر رضي الله عنهما
عنه ان التدبير وصية لانه تبرع بضاف الى وقت الموت والحكم هو الحق غير ثابت في الحال ونفذ من الثلث حتى ولو لم
يكن له مال غيره شئ اى غير المدبر يبيع في ثلثه وان كان عن المولى دين سعى في كل قيمته لتقدم الدين على الوصية
لا يمكن نقض الحق شئ يعني فحقه فيجب دقيقتها التي سميت له سم وولد المدبرة مدبر شئ هذا اللفظ المقدر
في مختصره وعامة المنع هنا بالثابت في المضاف اليه وهو المصواب وفي بعض النسخ بالنسبة الى المدبر
وليس يبيح لان المدبر المدبر لا يخلو المال كان من امته او حرة فان كان من امته يكون رقيقا لمولاه ولا يكون مدبرا
كاهنه وان كان من حرة يكون حرا بخلاف ما اذا كان ولد من امته مدبرة فانه يكون مدبرا اتباعا لامة لانه لا يورث
اشارة في الاممات تسرى الى الاولاد ولذا اشرح في الشامل بالثابت وقال وولد المدبرة بمنزلة المارويين
عثمان وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان ولد المدبرة مدبر وكذلك في فتاوى الولول الحجي حيث
قال وولد المدبرة بمنزلة المارويين لانه يورث المولى في الثلث اى لا يدخل الولد في الثلث بل يورث المولى في الثلث اى كولد المدبر
مدبرا لم نقل اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم شئ لانه روى انه خوصم ابى عثمان رضي الله تعالى عنه
في اولاد مدبرة نقض ان ما ولدته قبل التدبير وما ولدته بعد التدبير مدبر وقال ذلك مختص من الصحابة من غير ظلال م
وان علق التدبير بوثق على حصة مثل ان يقول ان مات من مرضي هذا او سفرى هذا من مرض كذا فليس مدبرا ويجوز
بيعه لان السبب لم يقع في الحال لتردد في تلك الصفة شئ لانه لا يرجع من تلك الصفة من الثلث
م بخلاف المدبر المطلق لانه يعلق عتقه بمطلق الموت شئ وهو كالتين الاحالة تحقيق هذا ان المعلق به اذا كان على خطر الوفاة
كان بمنزلة الميراث فاعرفت ان صفة كونه مينا يمنع من اسيية وما اذا كان امرا كانيا لا محالة لم يكن في معنى الميراث وكان
فان قيل اذ لم يقع السبب في الحال ففي اى وقت يقع فان العقد بعد الموت فليس بحال اية الاحجاب وان العقد قبل الموت
يجوز بيعه فالجواب موقوف من فان مات المولى على الصفة التي ذكرها علق كما يعق المدبر مدبرا شئ اى معنى قول القدر
عقن من الثلث م لانه ثبت حكم التدبير في آخره من اجله حياته لتحقيق تلك الصفة منه فكذا شئ اى بيعه لم يثبت الحكم في
آخره من اجزا حياته م قبر من الثلث ومن لم يقد شئ اى من جملة التدبير القديم ان يقول ان مات الى سنة او عشرة سنين
حر لما ذكرنا شئ اى التردد في الصفة م بخلاف اذا قال اى ما يسهل مانت حرو مشددا للعيش اليه شئ
الى ذلك الوقت م في الغالب شئ يكون مدبرا م لان كالكاسين الاحالة شئ وهذا الذي ذكره رواية الحسن بن
ابى صفيحة في المنتقى وبه قال مالك وذكر الفقيه ابو الليث في النزل ان رجلا قال لعبدت مزلان مات الى ما بين سنة

تبقى الجزئية حكماً
 لاحقيقة تضعف
 السبب فواجب حكماً
 مؤجلاً الى ما بعد الموت
 وبقاؤها الجزئية حكماً
 باعتبار النسب وهو
 من جانب الرجل
 فلذا الحرية تثبت في
 حقهم لا في حقهن
 حتى اذا ملكت الحرية
 زوجها او قد ولد من
 لا يعق بموتها وتوت
 عتق مؤجل يثبت
 الحرية في الحال فيعتق
 جواز البيعة اخرجها
 كالاخر بخلاف الحال
 يوجب عتقها بعد موتها
 وكذا اذا كان بعضها ملكاً
 لان الاستيلاء لا يتجزى
 فافترع النسب فيكون
 قال او يطهرها واستغن
 لها واجارها وتزوجها
 لان الملك فيها قائم فافترع
 الميراث ولا يثبت له
 ولها ان يعقوبه
 الشافعي يثبت ميراثه وان
 يبيع ميراثه

صحة تبقى الجزئية حكماً الاحقيقة فنسب السبب اى سبب الحق هو الجزئية بينهما فواجب حكماً مؤجلاً الى ما بعد الموت
 مشن ولم يثبت في الحال ولم يجز بيعها فلو تبطل استحقاقها ومقتضى الجزئية حكماً مشن هذا جواب عما يقال لو كانت
 الحرية حكماً مستحق من ملكه امرأته التي ولدت منه بعد موتها وليس كذلك فاجاب بقوله وبقاؤها الجزئية حكماً اى من حيث
 الحكم ص باعتبار النسب وهو مشن اى النسب هم من جانب الرجال مشن اى النسب الى الاباء لا الى
 الامهات هم فلذا الحرية تثبت في حقهم مشن اى في حق الرجال هم لان في حقهن مشن اى في حق الامهات
 قوله فلذا الحرية صحت الرواية بالحارس لا بالجميع وهذا نتيجة ما تقدم فلهذا ذكره بالضرورة ليعنى ان الحرية لما كانت باعتبار النسب
 من حيث ان الحرية وقعت في حقهم ص حتى اذا ملكت الحرية زوجها او قد ولدت منه لم يعق مشن اى الزوج هم بموتها مشن اى بوث الحرية
 هم بوث عتق مؤجل يثبت في الحرية في الحال فيعتق جواز البيعة واخراجها الى الحرية في الحال فوجب لولى هم
 وكذا اذا كان بعضها مملوكاً مشن يعنى اذا كانت الجارية مشتركة بين اثنين فاستولدها احدهما يكون كل الجارية ام ولد له
 لان الاستيلاء لا يتجزى فافترع نسب فيعتب بجملة مشن وهو نسب فالنسب لا يتجزى فكذلك فروعها لا تستلزم
 فيما يمكن نقل الملك فيه وهذا بخلاف ما قال في باب العبد نصيبه لقوله والاستيلاء يتجزى عنه حتى استولده نصيبه من بدنه
 فيقتصر عليه لان نصيبه شرك انتقل فافترع الاستيلاء على نسب استولده قال الارزاقى ومعنى قولنا الاستيلاء لا يتجزى فيما كان
 نقل الملك عنه المديرة ليست تقالته لمتعلق عن ملك الى ملك فاما فيما نقلت قال فها هم وما قال ثم مشن اى القدور
 هم ولدها مشن اى لولى اى ام ولده هم واستخداها مشن واجازتها وتزوجها لان الملك فيها قائم ص فاشبهت المديرة
 مشن ولدها ان تزوجها قيل ان يتبرأها فان قيل شغل الرحم باية محتمل واحتمال ذلك يمنع جواز النكاح كحاشى الاحتدة اوجب بان
 محلية جواز النكاح كانت ثابتة قبل الوطى وقد وقع الشك في زوالها فافترع به بخلاف النكاح فان المنكحة خرجت عن
 محلية الغير فلا يعود اليها الا بعد انقراض حقيقة وذلك بعد العدة هم ولا يثبت نسب ولدها مشن اى ولد الامهات هم الا ان
 يعترف به شخص هو لان اعترفت به الولي اى بوطيها وبه قال الثوري والشافعي وحسن البصري ومروى عن زيد بن
 ثابت مع العزل هم وقال الشافعي يثبت نسب منه وان لم يبع مشن قال مالك احدها يثبت النسب منه اذ يفرق بوطيها
 وان عزل عنها الا ان يدعى انه استبهر بعد الوطى بحقيقة وهو ضعيف لانهم زعموا انها لو طي بهارت وانشا كالنكاح وفيه
 يلزم الولد وان استبهر ولو طيها من برأيل يزره الولد عند مالك مشن عن احمد وهو وجه للشافعية وضعفه وروى الطحاوى
 باسناد عن كريمة عن ابن عباس انه كان ياتي جارية فحملت منه فقال ليس مني اى ايتها ايتها لا اريد به الولد وعن غيره
 رضى الله تعالى عنه انه كان يعزل عن جارية فجاءت بولد اسود فسق عليه فقال من هو قالت من راعى الابل فله

وادعى عليه ولم يبرمه وعن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه كان ليها جارية مارة في غير عتقها فاجازت بولد فادعى الولد
 او عنه انه قال لوما من حملت قالت منك فقال كذبت باوصل اليك مما يكون الحمل منه ولم يبرمه مع اعترافه بولدها فهو
 حجة عليهم هم لانه لما ثبت النسب بالعقد فلان ثبت الوطى وانه اكثر اعتقادا وادعى شئ اى والحال انه ان كان له
 اكثر انصارا الى الولد من العقد ولما كان وطى الامة فيقتصد به قضاء النسوة دون الولد لوجود المانع عنه شئ اى من
 طلب الولد والمانع سقوط العقد منها عند ابي حنيفة لان ام الولد ليست بمقتومة عنه ونقصان القيمة عند صاحبها لان قيمتها
 ثلث قيمة القن لبقا ومنفعة الوطى وزوال منفعة السعاية اليهم فلا بد من الدعوة بمنزلة تلك اليمين من غير وطى
 شئ فانه لا يثبت النسب فيه بغير الدعوة هم بخلاف العقد شئ اى عقد النكاح هم لان الولد يتعين مقصودا منه
 شئ اى من العقد لان الولد هو المقصود من العقد في المنكوحه لا يقال ان النسب باعتبار المحرمية او باعتبارها
 والعقد مدحه لا يدخل له في ذلك لان نقول لو كان ذلك مراد لثبت من الزنى وليس كذلك وانما النظر الى
 الموضوعات الاصلية والعقد موضوع لذلك هم فلا يحتاج الى الدعوة شئ ووطى الامة ليس بموضوع فيحتاج اليها
 وان جاءت بعد ذلك بولد ثبت نسبه عنه بغير اقرار شئ هذا لفظ القارورى وقال المصنف هم معناه شئ اى من كلام القارورى
 هم بعد اعتراف منه شئ اى من المولى هم بالولد الاول لانه يدعى الولد الاول لتعين الولد مقصودا منها فصارت
 فراشا كما يقتضيه لوجوب النكاح شئ اى كالمنكوحه فلما صارت فراشا لم يكن حاجة الى الدعوى في ثبوت النسب هم الا اذا انفاء
 يتبقى بقوله شئ اى يتبقى النسب منه بمجرد النفس من غير ايمان هم لان فراشا شئ اى فراشا هم الولد هم ضعيف حتى
 يملك نقله شئ اى حتى يملك المولى نقل فراشه هم بالتزوج بخلاف المنكوحه حيث تنفى الولد تنفيه الاباليمان
 لتاكدهم ان شئ اى لا يملك الاطالة بالتزوج الى اصل شئ ثلاثة قوى كفر اش الزوجية ثبت نسب ولد ما من غير دعوة وتبقى
 الاباليمان ووسط كفر اش ام الولد ثبت نسب ولد ما من غير دعوة وتبقى من غير ايمان ضعيف كفر اش الامة لا يثبت
 نسب الابا بدعوة وتبقى من غير ايمان فاش ام الولد فراشا المنكوحه من غير حيث ان نسب ولد ما يثبت من غير دعوة فتسا
 فيه قوة وقراش الامة من وجه حيث يتبقى نسب ولد ما بمجرد النفس فصارت فيه ضعيف فكان وسطا هم وبهذا الذي ذكرناه حكم شئ
 من محقق لقرينة روى في قوله ولا يثبت نسب ولد ما لان التعريف به بيان الحكم بقضاء ابي لا يثبت نسب الامة من المولى قبل اقراره بقضاء
 قالوا لا يثبت حتى الاقر فبان فيه وبين الذي قالى هم فان كان له ولها وجنتها ولم يعزل عنها لم يرد ان يعترف ويبيع شئ اى الولد هم
 لان الظاهر ان الولد من وادى غير انهما لم يحضيا شئ المولى التحسين ان يبعيا من الخراج والبر ذرع من الرية والولد لا يملك الا يملك
 من غير المجامعة هم جاز لان يتغير بالان هذا الظاهر شئ وهو ان الولد منه عند التحسين عدم العزل هم ليقابلها ظاهر اخر شئ اى يملكه المولى

لانه لما ثبت النسب بالعقد
 فلا بد يثبت بالوطى وانه اكثر اعتقادا
 اولى لان وطى الامة يقتصد قضاء
 الشهوة دون الولد لوجود المانع عنه
 فلا بد من الدعوى بمنزلة تلك
 اليمين من غير وطى بخلاف العقد لان
 الولد يتعين مقصودا منه فلا حاجة
 الى الدعوى فالحكم بغير ذلك بولد
 نسبه بغير اقرار معناه بعد اعتراف
 بالولد الاول لانه يدعى الولد
 الاول لتعين الولد مقصودا منها
 فصارت فراشا كما يقتضيه لوجوب
 النكاح الا انه اذا انفاء يتبقى بقوله
 لان فراشا ضعيف حتى يملك
 نقله بالتزويج بخلاف المنكوحه
 حيث لا يتبقى الولد تنفيه الاباليمان
 لتاكدهم ان شئ اى لا يملك الاطالة
 بالتزويج وهذا الذي ذكرناه حكم
 فاما الديانة فان كان وطئها
 وحضنها ولم يعزل عنها لم يرد
 ان يعترف به ويدعى لان
 الظاهر ان الولد منه وان عجز
 عنها او لم يحضنها جاز لان
 بنفسه كان هذا الظاهر يتبناه
 ظاهر اخر

اوله كراحتين فميتا عرضا لظاهر ان نوقع الشك والاحتمال في كون الولد من المولى علم بغيره الدعوة بالشك
والاحتمال فجا نفيه كبراش اي لزوم الدعوة في الصورة الاولى وجواز النفي في الصورة الثانية م روى عن ابي حنيفة وفيه
روايتان اثنان عن ابي يوسف محمده شس وفي بعض النسخ اخريان وهو الصحيح وقال الاترازي وقال بعضهم في شرحه
والاصح اخرا فان اراد به الكاكي فانه قال كذا ثم قال الاترازي وذاك ليس بشي كاخروان ثم اطال الكلام فيه فلا
يحتاج الى ذكره لان من لم يد في موضع هذا يعرفه ومن لا يد له لا يفهمه وقال الكاكي ايضا قوله عن ابي يوسف ومحمده
في بعض النسخ تنكر اربع عن ابي يوسف روايته واحدة وعن محمد كذا كذا وتلك الروايات بلفظ الوجوب كذا في المبسوط وقال
الاترازي قال بعض الشارحين اي عن ابي يوسف روايته واحدة وعن محمد روايته واحدة وهو فائدة اعادة عن قلت
هذا ايضا كلام الكاكي ثم قال الاترازي ولنا نظري في اعادة عن لاناك اذا قلت اخذ رجلا عن زيدا وجمعا كذا
عن لا يفهم الدرهمين احدا والدرهمين اخيرين احدا عن عمرو بل المفهوم ان الدرهمين بعضهما حصل عن زيد وبعض الكاكي
عن عمرو فلهذا انما نحن في بعض الروايتين عن ابي يوسف وبعضها عن محمد فيكون عن كل من روايته واحدة فلا حاجة الى كرا
عن يوسف ان الروايتين عن ابي يوسف وروايتان اخريان عن محمد وليس كذا م ذكرهما في كفاية المنتهى شس
فان منعه قبل الهداية وهو غير ذكر الروايتين في المبسوط فقال وعن ابي يوسف اذا وطئها ولم يستبرأ بعد ذلك
حتى جارت بولده فعليه ان يدعيه سواء غول عنها بغزل وعن محمد قال لا ينبغي ان يدعي النسب اذا لم يعلم انه منه ولكن ينبغي
ايقن الولد قد يستمتع بها وتعتقها بعد موته لان استحقاق النسب ليس منه لا يحل شرعا فيحاط من الجاهلين وذلك ان لا
يدعي النسب ولكن يعيق الولد لتعتقها بعد موته لاحتمال ان يكون منه وذكر في اليناح تلك الروايتين بلفظ الاستحباب فقال
ابو يوسف احب الي ان يدعيه وقال محمد احب ان يمتن الولد الى اخره م فان زوجها بشي المولى من رجل فجلدت بولده فوش
حكم امه شس قال الحاكم في الكافي فالولد بمنزلة الام يعني اذا مات المولى ليعتقان من جميع المال م لان حتى لا يمتن
الى الولد شس لان الولد جزء لا م فيحدث الى وصفها م كالتدبير لا تسري الى له اخره م ولد القننة موق والنسب يثبت من
الزواج لان الفراش له شس ورواها من المولى لا يثبت نسبه منه لان النسب ليس يتجوز فلا يثبت من المولى بعد ان ثبت
من الزوج وعتق ولد م دعوة المولى واذا لم يثبت النسب منه لا يورث بالحرية م وان كان النكاح فاسدا شس م اصل ما تقدم
فان لا شس اي لان النكاح الفاسد ملحق بالصحح شس اي بالنكاح الصحيح م في حق الاحكام شس مثل ثبوت النسب ووجوب المهر
والعدة لكن بعد الدخول لان النكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول لكونه واجب الرفع فاذا دخل بها يكون له شبهة الصحيح
في ملحق بني جن الاحكام وقال الاترازي قال بعضهم في شرحه م من الاحكام ثبوت النسب وعدم جواز البيع والوصية فلا تعلق بالنكاح

هكذا روى عن ابي حنيفة
وفيه روايتان اخريان
عن ابي يوسف وعن محمد
ذكرناهما في كفاية المنتهى
وان وجهها فاجاءت
فهو في حكم امه لان
حق الحرية يسير الى
كالتدبير لا يري ذلك
الحكم هو ولد القننة
رفيق والنسب يثبت من
الزواج لان الفراش
وان كان النكاح فاسدا
اذ الفاسد ملحق بالصحيح
حق الاحكام

اصلا لا يصح ولا بالفساد فلا ادري اين كان قلت هذا الشراح وقت الشرح انتهى قلت ارادوا ببعض الاول فانه
 قال في شرحه ومن الاحكام ثبوت النسب الى آخوه وهذا يدل على ان شرح الاكمل قبل شرح الاترازي لانه ذكر في
 الرابع من شرحه انه فرغ منه في سنة خمس وخمسين وسبع مائة وكان قدوم الاكمل القاهرة في سنة ثلاثين وسبع مائة ثم كان
 قدوم الاترازي بعد ذلك بمدة ثم ولوداه عاه المولى ش اى ولوداه عاه المولى ولداه المولى الذي ولد من المروج لعبد
 تزوجها فولدت م لا يثبت نسب منه ش اى نسب لولد من المولى م لانه ثابت النسب من غيره ولحق الولد ولحق المولى م ولده
 الاقراره ش اى فيما اذا كانت قننه اما اذا كانت ام ولد فامومية الولد ثابتة قبل الدعوة فان قيل كيف ثبتت امومية
 الولد مع عدم ثبوت النسب اية الولد منها مبنية على ثبوت النسب عوة الولد بخلاف ابتهار الاقرار بالاسناد فان ذلك
 على عوة الولد قلنا مجرد الاقرار بالاستيلاء كان لثبوت الاستيلاء وان كان في ضمن شئ اخر لم يثبت ذلك الشئ م واذا
 مات المولى تحقت من جميع المال الحديث سعيد بن المسيب بن النبي صلى الله عليه وسلم امر بعق امهات الاولاد ولحقه في
 دين ولا يحل من الثلث ش اى حديث اخر في الدار قطنى في سنة عمر عبد الرحمن الا فرقتي عن مسلم بن يسار عن سعيد بن المسيب
 ان عمر بن الخطاب اعق امهات الاولاد وقال اعق رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج الدار قطنى ايضا عن يونس بن محمد
 عن عبد الرحمن بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبع امهات
 الاولاد وقال لا يمن ولا يؤمين ولا يورثن يستمع بهاسيد ما دام حيا فاذا مات فمى حرة هم ولان الحاجة الى الولد
 الاصلية ش اى ان الولد من الجوارح الاصلية لان الميراث يحتاج الى البقاء النسل هم مقدم على حق الورثة والدين كالتمكين
 شس المدبر على الورثة والدين لانه وصية لكونه من زواجه بخلاف التدبير ش اى الاستيلاء بخلاف التدبير ولذا
 لا يقدم ولا سعاية عليها المدبر على الورثة والدين م لانه وصية شس لكونه من زواجه التدبير وصية م بما هو من ذكركم
 ولا سعاية عليها ش اى على ام الولد م في دين المولى للفرع لما روينا ش قال الكاكي اشارة الى قوله عليه السلام
 اعقها ولدا وقال الاترازي اشارة الى حديث سعيد بن المسيب بن النبي صلى الله عليه وسلم امر بعق امهات الاولاد وان لا يمن
 في من ذكركم بعض نسخ الفقه وان لا يمن في دين م ولا نهش اى ولان لم الولد لم يست بالسنن م شس لانها توارثوا الاولاد
 هم حتى لا يضمن بالخصم بالخصم شس يعني اذا غصب رجل ام الولد ماتت منه نفسها عند النكاح صلب الصنم م غصب شس
 لها ولما المدبر اذا مات بمدة العاصب فهو مناس القبيحة بالاعتاق لان المدبر مقوم بالاجماع وفي تحقضا فقهاء ام الولد لا يضمن
 عندنا في حفيضة بالغصب لا بالقبض في البيع الفاسد ولا بالاعتاق بانكحات ام ولد بن شس م كن في ما عتقها احد عالم الضمين المتعش شس
 ولم تسع ايضا في شى وقال ابو يوسف ومحمد بن شس في ذلك كلامه فلا يلقى بها حتى يخرجها كالفصا شس اذ قال مات فهو يورث

ولوداه عاه المولى لا يثبت
 نسب منه ولا يورث
 النسب من غيره
 ويعقق الولد بصيرامة
 ام ولد له لا خزاره واذا
 مات المولى عتقت من
 جميع المال الحديث
 سعيد بن المسيب ان
 النبي عليه السلام امر
 امهات الاولاد وان لا يمن
 في دين ولا يجمع من الثلث
 دكان الحاجة الى الولد
 فقدم على حق الورثة
 والدين كالتكليف بخلاف
 التدبير لانه وصية بما هو من
 ذكركم ولا سعاية
 عليها في دين المولى
 لما روينا ولا نهش
 مقوم حتى لا يضمن
 عندنا في حفيضة ولا
 يتعلق بها حق الغصاة
 كالفصا

معلوم المدبر لانه ما لم يتفق
واذا اسلمت ام ولد الفهر فاعلمها
ان تسقط قيمتها وهي منزلة للمكاتب
لا يتفق حتى تؤدى السعاية
وقال زفر لا تعتق في الحال
والسعاية دين عليها وهذا
الخلوف فيما اذا تعرض على المولى
اياه سلام فاني فان اسلمت تبقى
على حالها لان الزالة الذل عنها
بعد ما اسلمت واجبة ذلك
بالبيع او الاعتاق وقد تقدم
البيع فتعين الاعتاق ولنا
ان النظر من الجانبين في جعلها
مكاتبه لانه يتبين من الذل عنها
لنصار ورفقها حرة دين او الضرع
الذي لا يباعه على الكسب
شبه لشرف الحرية فيصل الذل
في بدل ملكه اما لو اعتقت
وهي مفلسة تتوالى في الكسب
وما كسبه ام الولد يعتقها
الذي يتفق منه فيترك وما
يعتق ولا نهان لو يكن
متقومة فهي محترمة وهذا
يكفي لحجوب الضمان

ليس لارباب الديون ان يأخذوا من عليه القصاص بغيرهم وليتوفوا منه ويوفهم بقابلته ما وجب عليه من القصاص
من ويوفهم لان القصاص ليس بالمال متقوم حتى يأخذوا بهما بله شيئا متقوما وكذا اذا قتل المديون شخصاً لا يعذر
الغرماء على منع ولى القصاص من استيفاء القصاص وكذا اذا قتل رجل مدريونا والمديون قد عفى لا يعذر الغرماء على
المديون عن العفو بخلاف المدبر لانه مال متقوم ش بالاجماع وقد ذكرناه عن قريب هم واذا اسلمت ام ولد القصاص
فعلينا ان تسقط في قيمتها وهي بمنزلة المكاتب لا يتفق حتى تؤدى السعاية ش قال الجوهري وسى المكاتب في عتق
قريبه سعاية هم وقال زفر لا تعتق في الحالين ش يعني قبل السعاية ولما وفي بعض نسخ تعتق في الحال وبقال مالك
والظاهر فيه الا انه لغير سعاية عند ما وعذر زفر بالسعاية وقال الشافعي واحمد في المشهور ومنع الذم من وطبها والاستئناس
بها وبالحال ما بينهما لا يمكن من الخلوة بها واجبة لثقتها فان اسلمت له وان مات قبل اسلامه او بعد وعققت بجهنم وزفر
احمد في رواية تسقط في قيمتها فان اوت عتقت هم والسعاية دين عليها ش اى على ام الولد المذكورهم وهذا الخلاف
ش يعني بنينا وبين زفرهم فيما اذا تعرض على المولى الاسلام فاني ش اى امتنع عن الاسلام هم فان اسلم تبقى
ش اى ام الولد المذكورة هم على حالها ش اى لم يفرم وان ازاله الذل عنها بعد ما اسلمت واجب وذلك
بالبيع او الاعتاق وقد تقدم ربيع ش لان ام الولد لا يجوز بيعها من فتيان الاعتاق ش لانه ذلها هم ولنا
ان النظر من الجانبين ش اى جانب ام الولد وجانب الضران هم في جعلها مكاتبه لانه يذفع الذل عنها
يصير وتلاحمة يذ او الضران ش اى ويذفع الضرع عن الذم لا يباعها على الكسب يذ لشرف الحرية فيصل الذل
الى بدل ملكه اما لو عتقت وهي مفلسة تتوالى ش اى يتكاسل هم في الكسب ش حاصل الكلام انه لا يجوز ان
يبطل ملك الضران في مجانا لانه معصوم فوجب عليها السعاية فلا يتفق مالم تؤد قيمتها لانها اذا اعتقت صنعت لغيره وكان
كما هو مذهب زفر ويؤدى الى تعطيل حتى المولى لتواني في الكسب حينئذ يحصل الحرية قبل السعاية وتعالى تسقط فاعتق نظر
للجانبين لانها اذا اسلمت فصل الى شرف الحرية وهي حرة يد حال السعاية ويصل المولى الى بدل ملكهم وما ليه ام الولد
ش جواب عما يقال كيف تسقط ام ولد الضران والسعاية في القيمة وليس التقوم وام الولد ليست بمتقومة عند ابي حنيفة
فاجاب بقوله ما ليه ام الولد لم يعتقها الذمى متقومة فتيك وما يعتقده ش اى تبرك الذمى مع البتقة ولو اوجبت مع
بقوله عليه السلام اتركوهم وما يدنون هم ولا تنهش اى ولان ما ليه ام الولد لم تكن متقومة فهي محترمة وهذا ش
اى كونها محترمة هم كفى لوجوب الضمان ش هذا جواب آخر عن السؤال المذكور واخبر عن عليه بان الامة ام لو كان كافا لوجوب
لوجوب على غاصب ام الولد واجيب بان معنى الضمان في النصب المائنة ولا مائنة بين الشرا لا تفاوتها وبين ما تضمن به المال المتقوم

هم كمان في القصاص المستتر كمن يعني اذا كان القصاص مستترا بين جماعة هم اذا عني احد الاولاد يرجع المال للباقين من
وان لم يكن القصاص لا مقبولا لكنه حق تحريم فجاز ان يكون موجبا للضمان لاعتبار من يبيع الاخرين عنه بعينه ادم هم
في لومات مولد ماش اى مولد النفرانى وهو نصرانى هم عقت بلا سعاية لانها ادم ولدش وليس عليها سعاية هم ولدو عقت
في حيوة لا ترو قرة لانها الورود فيه بعيت مكاتبه لقيام المرحوم اى المرحوب بكتابه وهو اسلام الوليم ومن استولد امته غيرة
بنحاج ثم ملكها صارت ام ولد له اى شرع لانها كانت ام ولد حقيقة هم وقال الشافعى لا تصير ام ولد له وبه قال مالك
واحمد في رواية وفي رواية كقولنا في شرح الطحاوى فان استولد يا وهى في ملك النحاج ثم اشتراها مع الولد
او غير الولد صارت ام ولد له عندنا بخلاف الشافعى وكذلك ثبت له اى بولي شبهة ثم ملكها فمى ام ولد له من حين ملكها
من وقت العلق عندنا كذا في التحفة وقاعدة كونه ام ولد من وقت الملك انه لو ملك له اى منته عتق عليه قوله عليه السلام ملك
ذا رحم محرر منه فهو له ولو ملك له اى من غيره لم يعقق لانه بائن ام ولد له ولو بيع لان الاستيلاء ثبت فيها من حين ملكها
وعند زفر من ولد بعثت بنسب ولد له منته ثم ملكها فمى ام ولد له ولو استولد بها ملك يمين ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد له
عندنا خلافا للشافعى م ولدش اى للشافعى فيه قولان فى قول تصير ام ولد له وفي قول لا تصير هم وهو ولد المخزوم
من ايطا امرأة معتد اعلى ملك يمين او نكح فقلده منه ثم يستحق ولده حرا بقيمة يوم المفوضة م اى لى للشافعى هم انها علفت
ببريق فلا تكون ام ولد له كما اذا علفت من الزنا ثم ملكها الزانى ونهاش اشارة الى قوله فلا يكون ام ولد له لان اموية الولد
باعتبار علق الولد جر اش بان استولد بها في ملكه لانه اى لان الولد من جبر الا ادم في ملكه لى لى اى في حالة العلق
هم والجز ولا ينجى الف الكلش وفي صفة النكاح ليس كذلك لان الام رقبة لى لى في ملكه لى اقل العقد الولد حرا كان الجزا مخا
للكل م ولنا ان السبب فى اى سبب الاستيلاء هو الجزية بين اى حاصلة بين الولد بين اى على ما ذكرنا من قبل ثم اشارة الى قوله
فى اول الباب لان الجزية قد حصلت بين الواطى والموطاة بواسطة الولد والجزية انما ثبتت بينهاش اى بين الواطى والموطاة
هم بنسبة الولد الى كل منهما كما وقد ثبتت النسب بالنكاح هم فثبتت الجزية به بواسطة ولذا اقامت الجزية ثبتت اموية
الولد بخلاف الزناش جواب عن قول الشافعى كما اذا علفت بالزنا لانه لا نسب فيش اى فى الزنا هم الولد اى لا نسب
فلا ثبت الجزية المعترف فى الباب وهو الجزية كحكمة من نسبة الولد الى الزانى كيف يعقق عليه ذاك فاجاب بقوله هم وانما يعققش
اى الولد هم على الزانى اذ الملك لانه جزوة حقيقة بغير واسطة من بخلاف اموية الولد نال الزنا مثل من اشترى اخاه من
الزنا على ناهى اشارة اليه بقوله هم نظيره اى نظيركم الولد من الزنا حيث اتفق عليه مثل من اشترى
اخاه من الزنا لا يعقق عليه لانه اى لان الاخ هم منسب اليه بواسطة نسبته الى الولد وبه عينة ثابتة

كما في القصاص للمستتر اذ اعني
احد الاولاد ليعيب المال للباقين
وذلك مولا ولعلقت بالاسعاء
لانها ام ولد ولعقت في حيوة كذا
لانها الورود فنة اعية مكاتبه
لقيام للمرحوب من استولد امته
غيره بنكاح ثم ملكها صارت
ام ولد له وقال الشافعى لا تصير ام
ولد له اى بولي شبهة ثم ملكها فمى ام
ولد له من حين ملكها تصير ام ولد له
ثم ملكها تصير ام ولد له عندنا
وله في قولنا وهو ولد المخزوم
انها علفت بريق فلا تكون ام ولد له
كما اذا علفت من الزنا ثم ملكها الزانى
وهي لان اموية الولد باعتبار
علق الولد حرا لانه جزء ادم في
ذلك الحالة والجز لا ينجى الف الكل
ولنا ان السبب هو الجزية
على ما ذكرنا من قبل الجزية انما
بينهما بنسبة الولد الواطى والموطاة
كما وقد ثبتت النسب فيش
الجزية بهذه الواسطة بخلاف
لانه لا نسب للولد الى الزنا فاعنا
ليق اعلى الزانى اذ الملك لانه جزوة
حقيقة بغير واسطة فظهير
من الزنا لا يعقق عليه لانه يثبت
بهم بنسبة الى الولد وهي غير ثابتة

ثم حيث لا يميز العتق من الملك هناك ثبت شرط الاستيلاء وشي من ثبوته فمقتضى ما في تقديم ملك الاستيلاء
فان قيل الملك ان ثبت سيرة الاستيلاء فثبت سابقا على العلق في حق الاستيلاء ولا في حق غيره لان ما ثبت بالضرورة فيقتدر
بقدر ما قلنا الاستيلاء عبارة عن فساد الجاهل ملك نفسه في هذه التفرقة بين الشريك الذي جازى ان ملك الشريك في نصف قائم
وفيه العلق وذلك في الاستيلاء فيجوز ملكه لغيره كما لا يستلزم فيكون الوطى واقعا في غير ملكه وذلك يجب لانه سقطت الشبهة
فيجب العتق واما الاب فملكه في الجارية وقد استولى فيجوز ملكها شرط الاستيلاء في ملكه لانه لا امره على الصحيح فيكون الوطى في ملكه
والوطى فملكه لا يجب العتق ولا يفرق من اى الشريك المدعى فمقتضى ولد ناش اى ولد الجارية المشتركة من الال نسب فيجوز
الى وقت العلق فمقتضى شئ منه على ملك الشريك شئ لانه لما علق العلق حر الامل لان نصفه المعلق على ملكه وانه يثبت ثبوت
الرق فيهم فان ادعى له ما شئ اى فان ادعى الشريك ان الولد مجتبع من ثبوت نسبة منما شئ اى من الشككين في لفظ الله ورس
وقال المصنف هم معناه شئ اى معنى قول القدرى هم ثبت نسبة بينهما اذا علمت على ملكها شئ فان ولدت
لسته اشهر منها اشهر بالاولاد ولدت ولد الكذا ففسر العتاق في شرح الجامع الصغير تفسير الحمل على ملكها لانه اذا
لم يكن المعلق في ملكها بان ولدت لاق من ستة اشهر من وقت الشتر كان دعوة تحريره دعوة استيلاء فمقتضى
الولد ولا يثبت الاستيلاء لان دعوة الاستيلاء اذا لم يكن المعلق في ملك المدعى وتشد الحرية فيها الى وقت العلق
ودعوة التحرير ان لا يكون المعلق في الملك المدعى لتفتقر الحرية فيها الى وقت الدعوة هم وقال الشافعي يرجع الى
قول القافة شئ بلفظ المبنى للمفعول والقافة بالقاف والقافة لخفضة جمع القائف كالحاكة في جمع الحائك
والقائف هو الذي يعرف الاثارة ويتبعها ويعرف شبه الرجل في ولده واخيه من قاف اثره ليقوده مقلوب يقال
ليقوده اى يتبعه ثم القافية مشهورة في بني مدج بن مرة بن جند مناف بن كنانة بن خزيمية وقيل القافية في اسد
وبقول الشافعي قال احمد وقال مالك ليعمل بني الاماء دون الحر اسرو ليقولنا قال الثوري واسحاق بن زيور
هم لان ثبوت النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يخلق من بائنين متعذر فعلمنا بالاشبه وقد سرت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول القائف في اسامة بن زيد شئ هذا اخره الائمة الستة في كتبهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري
عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا فقال يا عائشة ائدري
ان حجرز المديجي دخل على اسامة بن زيد وزيد اعطاهما حقيقة وقد عطاياهما فبنت اقداسهما فقال هذا اقداسهما من
بعض قال ابو داود وكان اسامة اسود وكان زيد ابيض سمى حجرز لانه كان اذا احمر حلق لحية وقيل خزن من حية
وقال الشافعي لو كان العمل بالاشبه بالاولد لاسر رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عليه السلام لا يسر الا لغيره وانما كتابت عن النبي صلى الله

لان الملك فذلك يثبت
لاستيلاء فذلك مفسر
ولما ملك نفسه لا يفرق

دلها لان النسب
يثبت مستندا الى وقت

العلق فلم يعلق
شئ منه على ملك

وان ادعى له ما

نسبه منهما معناه

احملت على ملكها

وقال الشافعي يرجع

الى قول القافة لا

اثبات النسب من

شخصين مع علمنا

ان الولد لا يخلق

من بائنين متعذر

فعلمنا بالاشبه وقد

رسول الله صلى الله

يقول القائف في

ولنا كتابت عن

الى شيخنا شمس وهو شيخ بن الحارث الكوفي قاضي الكوفة من كبار التابعين عاشر مائة وعشرين سنة واستقر باما عمر
 رضي الله تعالى عنه على الكوفة ولم ينزل بعد ذلك قاضيا خمسا وسبعين سنة ولم يتخل عنها الا ثلاث سنين اشبع فيها النفس
 في فقهه ابن الزبير رضي الله تعالى عنه ومات سنة تسع وسبعين ويقال سنة ثمانين هم في هذه الحادثة شمس وهي التي
 كانت فيها دعوى الشكرين مع الولد الذي ولد له الحاتبة المشركة بنهما لم يسبا شمس ابي الشكرين من ليس الامم
 على خلاف لبسا اذا غماه عليه فليس عليا شمس ابي النسب بنهما ولولينا البين لهما هو ابنا ويرثا ويرثا به هو لك
 منما شمس ابي الولد للباقي من الشكرين يعني اذا مات الولد بعد موت احدهما يكون الميراث للاب الحي ولا شمس الكوفة
 الشكرين هم وكان ذلك بحضور من الصحابة ثلثين راوية في سر السراج عليه وقال الا تترامى محل الاجماع وكذا
 رواية السبعة اربعة عن مبارك ابن فضالة عن الحسن بن عمرو وجابر وطيا جارية في شهر واحد فجات بعلها فافغنا
 الى عمر رضي الله تعالى عنه فمضى ثلثة من الفاقة فاجتمعوا على ان يشبهه بنهما جميعا وكان عمر قاضيا يقول وقال قد
 كاتب الكليمة تروا عليها الاسود والاصفر والاعرج فودي الى كل كلب يشبهه ولم يكن اراد في الناس حتى رايت
 بذ فجله عمر لهما يرثا ويرثا به وهو الباقي منهما وقال السبعة هذا منقطع وسبارك بن الفضالة ليس بحجة هم وعن علي رضي الله
 تعالى عنه مثل ذلك شمس ابي مثل لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه واخرجه الطحاوي في شرح الامانة عن سيبا
 عن مولى لابن مخزوم قال وقع رجلا على جارية في طهر واحد فعلق الجارية فلم يدري من اليها هو قاضيا عليا فمضى
 تعالى عنه فقال هو لكما يرثا ويرثا به وهو الباقي منكما ولا نماش ابي الشكرين هم استويا في سبب الاستحقاق
 شمس اراد السبب لان الاستحقاق ثبت للاب الملك كان ثانيا من قبل فلو لم يكن الدعوة ما كان يستحق بمجد الملك
 انتهى قلت اراه الكافي فانه قال سبب استحقاق الملك قال الاكل استحقاق الملك قبل الدعوة هم فيستويان فيه
 شمس ابي في الاستحقاق هم والنسب ان كان التجري شمس جواب عن قول الشافعي لان بالنسب الى اخوه وتفسيره ان النسب
 وان كان التجري هم ولكن يتعلق به احكام متجزئة شمس كالنفقة وميراث الولد وللاية التصرف في ماله هم فيما قبل التجزئة
 يشترط فيهما على التجزئة بالانقياد لشمس ابي التجزئة هم ثبت شمس ودلاية الانكاح هم في حق كل واحد منهما كمالا كان ليس
 معجزة شمس هو قبل التجزئة هم الا اذا كان احد الشكرين ابنا واخر شمس هذا استنا من قوله ولا يقبلنا ابي مالا قبل
 التجزئة كما بالنسب في كل واحد منهما الا اذا الشكرين اب لا اخا فادعيا معا ولد جارية بينهما يكون الاب اولى بوجود البرج وعلى
 الاب نصف قيمة الجارية وعلى كل واحد نصف العقر ففريقا هم او كان احدهما مسلما والاخر ذميا شمس فادعياه مسلما
 فامسلم اولى هم بوجود المهرج في حق المسلم وهو الاسلام في حق الاب شمس ابي وجود المهرج في حق الاب هم وهو ماله

الى شيخنا في هذه الحادثة
 لبسا فليس عليهما ولو
 بينا البين لهما وهو لهما
 يرثا ويرثا به هو لك
 وكان ذلك بحضور من
 وعن علي رضي الله
 ولا لهما استويا في سبب
 الاستحقاق فيستويان
 فيه والنسب
 وان كان التجري
 ولكن يتعلق به
 احكام متجزئة
 فما يقبل التجزئة
 يثبت في حقهما على
 التجزئة وما لا يقبلها
 يثبت في حق كل
 واحد منهما كمالا
 كان ليس معه غيره
 الا اذا كان الشكرين
 ابلا اخا وكان احدهما
 مسلما والاخر ذميا
 لوجود المهرج في حق المسلم
 وهو الاسلام وفي حق الاب

من الحق في نصيب الابن من المالك في نصيبه وشبهه المالك في نصيبه بنده واذا اسلم المولى ثم ولد له الامه
فاوعاه معا ثبت له نصيبه منها لاستواء حالهما واذا كانت الدعوى من زوجي ومرة فالولد للمرأة لانه اقرب الی الاسلام ورغم
كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في الشامل ثم اعلم ان النسب ثبت من اثنين باتفاق اصحابنا وفيما فرقت ذلك اختلفوا فمنه
من اثنين فقط وقال محمد بن ثلثة لا غيرهم وسرور النبي صلى الله عليه وسلم من اربعة اجواب لا يحتاج ان يحسم بقوله وقد روي
صلى الله عليه وسلم لقول يقول القائل لقريش ان سرور النبي صلى الله عليه وسلم في ارمي شس يجوز على صيغة المعلوم اي
في ارمي الشافعي ويجوز ان يكون على صيغة الجمل لان الكفار كانوا يطعنون شس بضم العين من باب نصر لقال طهر
عليه في حبه طعنا وطعنا ثم في نسب اسامة وكان قول القائل قطعها الطعن فمفسر شس اي فاعل ذلك سرور النبي
صلى الله عليه وسلم فكانت الامه ام ولد لها شس اي للشركيين هم لصيغة قوله واحد منها في نصيبه من الولد في نصيبه
منها ام ولد له تبعاً لولدها وعلى كل واحد منهما نصف العقر قصاصاً بما له شس على الآخر لفتح اللام اي بالذم له
هم وورث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لانه اقر لميراث كماله وهو حجة في حقه وميراثان منه ميراث اب واحد
لاستوائهما في السبب شس وهو الدعوة هم كما اذا اقاما البنوة شس اي كل واحد وعلى اب جهول النسب يكون لك
بنيهما فكذا انهم واذا وطى المولى جارية مكاتبه فجات بولد فادعاه فان صدق المكاتب ثبت نسب الولد منه وعن
ابي يوسف لا يعتبر تصديقه شس اي تصديق المكاتب يعني ثبت النسب بروعوى المولى هم اعتباراً بالاب
يدعى ولد جارية ابنه شس وقد حملت في ملك الابن لا يشترط تصديق بل ثبت النسب بمجرد دعوة الانكحاض ما بهل اسلم
لان دعوة المولى اقوى من دعوة الاب لان المولى الحق في مكاتب المكاتب لان مال الكتابة معروف على مولاه لان
المكاتب عبد بالحق عليه درهمهم ووجه الظاهر وهو الفرق شس بين استيلا وجارية الابن حيث ثبت فيه النسب بغير تصديق
وجارية المكاتب حيث يشترط فيها التصديق هم ان المولى لا يملك التصديق في الكتاب مكاتبه شس كحجة على نفسه
هم حتى لا يملكه شس اي لا يملكه كسب المكاتب عند الحاجة هم والاب يملك تملكه شس اي تملكه يال ان
لانه لم يحجب على نفسه هم فلا يعتبر تصديق الابن وعليه عقر ما شس اي وعلى المولى عقر جارية المكاتب
هم لانه لا يتقدم المالك شس قال الاكمل لان الملك لا يتقدم الاصل قال الا تترامى الضمير المنسوب
راجع الى الوطى الذي دل عليه قوله وطمهم لان ماله من الحق كاف شس اي لان ماله من حق المالك
كاف هم لصحة الاستيلا ولما تذكره شس اي تذكر الحق الذي للمولى على المكاتب لانه في مال المكاتب
قال الا تترامى في قول صاحب المداينة نظر لانه قال ماله من الحق كاف لصحة الاستيلا واسم ما ثبت

من الحق في نصيب الابن سرور النبي
عليه السلام في ارمي شس لان الكفار كان
يطعنون في نسب اسامة وكان قول
القائل فقطعوا الطعنهم فمفسر
الامه ام ولد لها الصيغة دعوى كل واحد
منه في نصيبه في الولد في نصيبه
منها ام ولد تبعاً لولدها وعلى كل واحد

منها نصف العقر قصاصاً بما له على الآخر
ورث الابن من كل واحد منهما ميراثاً
ابن كامل لانه اقر له ميراثه كله وهو حجة
في حقه وميراثان منه ميراث اب واحد
لاستوائهما في السبب كذا اذا اقاما
البنوة واذا وطى المولى جارية مكاتبه
فجات بولد فادعاه فان صدق
المكاتب ثبت نسب الولد منه وعن
ابي يوسف انه لا يعتبر تصديقه
بالاب يدعى ولد جارية ابنه ووجه
الظاهر هو الفرق ان المولى لا يملك
التصديق في اكساب مكاتبه حتى لا
والاب يملك تملكه خلافاً لمعنى
تصديق الابن وعليه عقر ما ذكره
المالك لان ماله من الحق كاف لصحة
الاستيلا ولما تذكره

للمولى من الحق كانه لصحة الاستيلاء والمنعوم منه ثبوت الاستيلاء وجارية المكاتب والمقصود فى الكتب عن اصحابنا
ان الاستيلاء لا يثبت وهو نفسه يصح بهذا ايضا بعد خطين بقوله ولا تقصير الجارية ام ولد له اى للمولى فاذا لم يصح
الجارية ام ولد له من ابن يصح الاستيلاء انتهى وقال الاكل بعد ان لكل كلام الاترازي برميته فقال قيل فى كلامك
نظر ثم قال والجواب ان دلالة لفظ الاستيلاء على طلب نسب الولد اقوى من دلالة على كونه ام ولد فكان المراد قوله
لصحة الاستيلاء وصحة النسب الولد لدلالة ما بعده فان المصنف اجل قدر امن ان يقع من كلامه فى سطرين تناقض فيه
ما لم يعطوف على قوله لغيرهم قال فتبين ان معنى المنعوم حيث اعتمد دليله هو انه نفس اسمى ان الولد هم كبر فلم يرض به
نفس فيكون جواب القيمة دفعا للبصر عن المكاتب ثابت بالنسب اى ولا تقصير الجارية ام ولد لى للمولى لانه لا يملك
فيها حقيقة كما فى ولد المنعوم وقال الاترازي كان ينبغي ان يقول كما فى المنعوم وولد له ذكر الولد على معنى ان الجارية
لا تقصير ام ولد للمنعم لعدم الملك فيها وهذا هو حق الكلام اما قوله كما فى ولد المنعوم متعلق بقوله هم فيكون حرا فثبت
ثابت بالنسب منه نفس وحسينه لا بد من ذكر الولد على تقديرين ان يكون متعلقا بقوله هم لا تقصير الجارية ام ولد له
لانه لا يملك فيها حقيقة نفس تزوج كما فى ولد المنعوم فان كذبه المكاتب فى النسب لم يثبت نفس هذا معطوف على قوله فان
صدقة المكاتب لم يثبت ان لا بد من تقديره فلو ملكه كذا نفس ليجزى لملك المولى الولد لغيره كذبه المكاتب معناه هم ثبت
نسبه لقيام الموجب بشىء هو الاقرار بالاستيلاء هم ونحوه الى المكاتب اذ هو المانع نفس وقد زال ذلك بالنقل الى المولى
فثبت النسب لزوال المانع والى اعلم فخرج عن التكاليف والى المولى وطى مكاتبته ولو وطىها فعليه عقربى الاستيلاء
الوعقت منه كان بالخيار ان شاء عجزت نفسها فصار ام ولد وان شئت مضت على الكتابة واحدت عقربا وفى
التقية يلزمه عقربا وان احلها تقصير ام ولد له فان ادت الكتابة عتقت وتعتق بموت سيدها ايضا وفى المعنى ووطى المكاتب لغير شرط
حرام عند الجمهور والائمة الاربع ولو شرط وطىها فهو باطل ايضا عند الجمهور وقال احمد وابن السكيت لو كذب الشتر ولا عليه
عند اهل العلم وعن الحسن والزهري يحرم ولو وطى جارية مكاتبه فعليه عقربا وهو قول الشافعى واحمد وقال مالك لا شىء عليه لانها ملكه
فى المحيط بخروجها عن احق ام الولد وكذا ثبتا التحليل الحرية وكذا تدبير اى فى غير ما لا يصح تدبير اى فى جوامع الفقه استولد مدبرة التدبير
وتعتق عن جميع المال ولا تسعى فى الدين ولو باع خدته ام الولد منها جاز وعققت كما لو باع رقبته العبد منه بكذا رواه ابن سبعة
عن ابى يوسف ربح الخدمه باطل ولا تعتق بخلاف رقبتهما منها حيث تعتق ولو ولدت جارية منه وقال لمولاها اصلها لى
والولد ولدى وصدقة المولى فى الاحلال وكذبه فى الولد ثبت نسبه وصارت ام ولد له ولو صدق فى الولد ثبت نسبه
وهو عند لمولاة والده سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

وقية ولد هكاحه
فمنعته المعز رحيف
اعتد دليله هو انه
كسب كسبه فاجزى
برقه فيكون حرا بالقيمة
ثابت النسب منه
ولا تقصير الجارية ام ولد
لانه لا يملك فيها
كما فى ولد المنعوم
وان كذبه
المكاتب فى اللب
احييت لما بيننا كذا
نصديقه
فلو صدقه يوما
ثبت نسب منه لقيام
الموجب زوال حق
المكاتب اذ هو المانع